

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

— 0 —

فهرست

السنة الحادية عشرة

١٩٣٠ — ١٩٣١

المطبعة: العصرية

بشارع الخليج الناصري رقم ٦ بالقجالة بمصر
تليفون: ٢٠-٥٦ مدينة

بيان

مقالات وبحاث

- ١ { نوع السنين التي يجب احتسابها في سقوط الحق }
عدد ١ ص ١ { وأنها هي السنين الهجرية للاستاذ عبد المجيد سليمان }
- ٢ { حق المدعى المدني في اختيار أحد الطرفين }
عدد ٢ ص ١٢١ { «المدنى أو الجنائى» للاستاذ محمد السعيد خضير }
- ٣ { المسؤولية المدنية : (مشولية مصلحة السكة }
عدد ٢ ص ١٢٨ { الحديد عن حوادث المزلقات) }
- ٤ { وجوه النقض المتصلة بالموضوع للاستاذ }
عدد ٣ ص ٢١٣ { مرقس فهمى }
- ٥ { حق المدعى المدني في اختيار أحد الطرفين }
عدد ٣ ص ٢٣٠ { المدنى أو الجنائى (تمة) للاستاذ محمد السعيد خضير }
- ٦ { العيد الحسينى للمحاكم الاهلية للاستاذ عزيز }
عدد ٤ ص ٣٣١ { خانكى بك (١) }
- ٧ { العيد الحسينى للمحاكم الاهلية للاستاذ عزيز }
عدد ٥ ص ٤٦٩ { خانكى بك (٢) }
- ٨ { نظرية السبب في التهمدات والعقود للاستاذ }
عدد ٥ ص ٤٨٩ { نصيف زكى }
- ٩ { النصب بطريق الخصومة للاستاذ مرقس فهمى }
عدد ٦ ص ٥٧٧
- ١٠ { الترامة الجنائية وسبل تنفيذها لحضرة القاضى }
عدد ٧ ص ٦٨٧ { محمد مختار عبد الله }

- | | | |
|----|---|---------------|
| ١١ | { الخطوات الاولى في المحاماة : محاضرة الاستاذ محمد نجيب الغرابي باشا تقيب المحامين في يوم ٩ أبريل سنة ١٩٣١ } | عدد ٨ ص ٧٨٧ |
| ١٢ | { حق امتياز المؤجر وامتعة الزوجة للاستاذ عزيز خانكي بك } | عدد ٨ ص ٧٩٨ |
| ١٣ | { هل للاحكام الادارية قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية للاستاذ عبد المجيد سليمان } | عدد ٩ ص ٩٢١ |
| ١٤ | { الرهن التأميني بحكم القانون واقتراح ادخاله في التشريع المصري : محاضرة الاستاذ سليم رطل بك } | عدد ١٠ ص ١٠٠٣ |
| ١٥ | { بحث في (١) تفسير الفوانين (٢) الغرامة الجنائية الصادرة في المواد المخدرة ووجوب تنفيذها بأكلها على مال المحكوم عليه . لحضرة القاضي زكي خير الابوتيجي } | عدد ١٠ ص ١٠١٠ |

قراءات

لجنة الابحاث القانونية بالنيابة العمومية

- | | | |
|---|--|-------------|
| ١ | { بيوت العاهرات .. قرار البوليس باعتبار محل من ضمن بيوت العاهرات . قوته . عدم طلب أوراق التحريات لضدها للدعوى . وصف المخالفة } | عدد ٣ ص ٣١٧ |
| ٢ | { دعوى عمومية . موظفو المجالس البلدية والمحلية وهل يتبع بشأنهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ } | عدد ٣ ص ٣١٨ |
| ٣ | { صحف السوابق المحررة عن أحكام غياية سقطت بمضى المدة . سجنها } | عدد ٣ ص ٣١٨ |
| ٤ | { غرامة . في قضايا المواد المخدرة . اعصار التهم التنفيذ بها بالاكره البدني } | عدد ٤ ص ٤٤٢ |
| ٥ | { غرامة . مقضى بها مع الاشغال الشاقة أو الاجرام . تنفيذها } | عدد ٤ ص ٤٤٢ |

- | | | |
|-------------|--|----|
| عدد ٤ ص ٤٤٣ | { منشرد . مشتبہ فیہ . حالة الاشتباه . وقت سقوطها } | ٦ |
| عدد ٦ ص ٦٧٥ | { اختلاس . تواطؤ بين المالك والحارس . الثاني فاعل أصلي . والاول شريك } | ٧ |
| عدد ٦ ص ٦٧٥ | { حريق . عشب خفراء . وزرائب مواشى . ليست مسكونة أو مبانى . تطبيق المادة ٣٠٩ . ع . بخلاف ذلك المادة ٢١٧ ع } | ٨ |
| عدد ٦ ص ٦٧٦ | { ١ - منشردون . مشتبہ فہم . حکم المراقبة . ٢ - حکم المراقبة - بدون تحديد مدة . عدم جوازه . } | ٩ |
| عدد ٦ ص ٦٧٧ | { منشردون ومشتبہ فہم . وجود المنشرد أو المشتبہ فیہ حاملًا سلاحًا } | ١٠ |
| عدد ٧ ص ٧٧٣ | { تنفيذ . عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة مع الاشغال الشاقة المؤبدة } | ١١ |
| عدد ٧ ص ٧٧٦ | { مواد مخدرة . مصادرة السيارات التي استعملت في نقل المواد المخدرة } | ١٢ |

قوانين ومذكرات وقرارات

- | | | |
|-------------|---|---|
| عدد ٨ ص ٨٨٢ | { مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة تقض وإبرام } | ١ |
| عدد ٨ ص ٨٩٣ | { مذكرة إيضاحية لمشروع المرسوم بقانون بإنشاء محكمة تقض وإبرام } | ٢ |
| عدد ٨ ص ٩٠٧ | { مرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣١ بتعديل بعض مواد من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الاهلية } | ٣ |

- | | | |
|-------------|---|---|
| عدد ٨ ص ٩٠٨ | { مرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ بتعديل
لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية } | ٤ |
| عدد ٨ ص ٩١٠ | { قرار محكمة النقض والابرار في ٢٠ مايو
سنة ١٩٣١ } | ٥ |

نقابة المحامين

- | | | |
|-------------|---|---|
| عدد ١ ص ١٢٠ | { منشور من النقابة في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠
بشأن المكاتب الفرعية } | ١ |
| عدد ٤ ص ٤٤٥ | { ١ - تقرير مجلس نقابة المحامين عن أعماله في
سنة ١٩٣٠ وتقرير أمانة الصندوق } | |
| عدد ٤ ص ٤٦٧ | { ٢ - منشور صادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠
بشأن الاستعداد في قضايا الاستئناف } | |
| | { الأستاذ ويصا واصف العدد التاسع (بحروف)
المجدية أ ب ح و قبل صفحة ٩٢٢ } | ٢ |

حرف الالف

اب

(انظر بيع رقم ٢٢٦)

١ اتعاب . الاقاق عليها . غير مانع من

تعديها قضاء

(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ٩٢٩ عدد ٧ من ٧٦٧ رقم ٧٩٧)

٢ اتعاب . تقديرها . سلطة المحكمة رغم

الاقاق

(الموسكى الجزئية — اول فبراير سنة

١٩٣٠ عدد ٣ من ١٩١ رقم ١١٥)

٣ اتفاق جزائى . عند عدم التوريث .

استحقاقه . حصول ضرر لثبث

(استئناف مصر — ٢٠ يناير سنة

٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٣٥ رقم ٥٢٥)

٤ اتفاق جنائى . على قتل آخر . شرط اقله

(نقض اهل — ٥ فبراير سنة ١٩٣١

عدد ١٠ من ١٠٣٠ رقم ٥٢٢)

٥ اتفاق على جريمة . سراً . عدم قيام

الدليل المباشر عليه . غير مانع من

استنتاجه بالقرائن

(نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد

٥ من ٥٠٨ رقم ٢٥٠)

٦ اتلاف . اوراق . ركن العدد . احوال

(قنا الكلية الاهلية — ١١ سبتمبر

سنة ٩٣٠ عدد ٢ من ١٧١ رقم ١٠٤)

٧ اتلاف . بث حشيش أو نبات . ضار

في غيط غير مبذور . معاقب عليها .

(نقض اهل ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد

٥ من ٥٠٦ رقم ٢٤٨)

٨

١ - اتلاف . فعل ماضى . انطباقه فى

المادتين ٣٤٢ و ٣١٦ ع . اساس التمييز

بينهما ٢٠ - اتلاف . فى المادتين ٣٤٢

و ٣١٦ ع . الفوارق بينهما

(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ٦ من ٥٩٥ رقم ٢٩٨)

اتلاف

(انظر تقطيع رقم ٣٢٩)

٩

اثبات التاريخ . التأشير على عقد بالرمز

والرقم . كفايته

(استئناف مختلط ٢٤ فبراير سنة ٩٣١

عدد ١٠ من ١٠٩٧ رقم ٥٦٤)

١٠

اثبات تاريخ . وسائله . ليست على

سبيل الحصر

(اسكندرية الكلية الاهلية ٢١ يناير

سنة ٩٣١ عدد ٩ من ٩٧٥ رقم ٤٨٩)

١١

اثبات . تابع لصفة المدعى فيها

(القرائن الكلية الاهلية — ٢٥

نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ من ٥٣٣ رقم ٢٧٣)

١٢

اثبات . تقديم دفاتر خاصة فى نزاع

مدنى . عدم قبوله

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة

٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

١٣

اثبات . شهادة مستخرجة من سجل .

بالتصديق على امضاء . عدم اعتبارها

مبدأ ثبوت بالكتابة

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة

٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٨٩ رقم ٥٥٨)

١٤

اثبات . مبدأ اثبات بالكتابة . حضور

الايضاخام شخصياً . محضر جلسة

(استئناف . موبيليه ٥ ديسمبر سنة

١٩٣٠ عدد ١٠ من ١٠٩٣ رقم ٥٦٧)

٢٠ اجراءات نزع الملكية . دعوى
يطلانها . مياد تقديمها . سقوط الحق
في رفعها

(استئناف مصر — ١٦ ابريل سنة
١٣٠٩ عدد ٣ من ٢٦٤ رقم ١٤٥)

٢١ اجراءات . سابقة على المحاكمة . عدم
التمسك بها امام قاضي الموضوع . عدم
جواز الطعن فيها امام محكمة النقض
(نقض اهلي — ١٣ نوفمبر سنة ١٣٠٩
عدد ٥ من ٥١١ رقم ٢٥٢)

٢٢ اجراءات . في مواد الجرح المستأنفة .
سؤال المتهم . عدم ضرورته . والمتهم
آخر من يكلم

(نقض اهلي — ٦ نوفمبر سنة ١٣٠٩
عدد ٥ من ٥٠٥ رقم ٢٤٧)

اجراءات نزع الملكية

(انظر اختصاص رقم ٣٦)

٢٣ اجرة . ريع . تقديره . ظروفه

(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة
١٣٠٩ عدد ٣ من ٣٠٧ رقم ١٨٠)

٢٤ احكام الاستئناف الاهلية والمختلطة .
خاصة بالتسجيل . اضطرادها
(طنطا الكلية الاملية — ٢٧ مايو
سنة ١٣٠٩ عدد ١ من ٧٩ رقم ٤٣)

٢٥ احكام . بطلانها . وفاة أحد الخصوم
أو تغيير صفته . حصول الاتفاق بمحكم
القانون . دون حاجة الى اعلان بالوفاة
أو تغيير الصفة

(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٣٠٩
عدد ٣ من ٢٦٥ رقم ١٤٦)

١٥ اثبات . مادة جنائية . شاهد . صغيراً
أو محروماً من الحقوق المدنية . سماع
شهادته . على سبيل الاستدلال .
الأخذ بها .

(نقض اهلي ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ من ١٠٢٦ رقم ٥١٦)

اثبات

(انظر استرداد الزوجة رقم ١٢٥)

اثبات بالبيننة

(انظر بدل رقم ٢١٣)

١٦ اجارة . اثباتها . مبدأ التنفيذ . حصول
خلاف عليه

(طنطا الجزئية — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٣ من ٢٩١ رقم ١٦١)

١٧ اجارة . اصلحات . تحسينات . غراس
تُغَيَّل . عدم جواز الزام المؤجر بقيمتها .
نظرية الاراء على حساب الغير .
لا محل لتطبيقها .

(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٠٩ رقم ٣٦٠)

١٨ اجارة . مستأجر أصلي . مستأجر من
الباطن . حق امتياز المؤجر الأصلي
على المحصولات . حالة الاذن صراحة
بالتأجير من الباطن . عدم وجود حق
امتياز على محاصيل المستأجر الثاني .
حالة عدم النص . بقاء حق الامتياز
(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ من ٩٤٦ رقم ٤٧٤)

١٩ اجارة . مستأجر . منعه من تعليق شيء
على الجدران الخارجية . حقه في
تعليق يافظه

(استئناف باريس ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٦ من ١٧٤ رقم ٣٤٣)

- ٢٦ أختام . عدم كسرها أو العبث بها .
دخول المكان من نافذة أخرى .
لا عقاب عليه بالمادتين ١٢٨ و ١٣٠ ع
(نقض اهل — ١٨ يناير سنة ٩٣١
عدد ٩ ص ٩٣٩ رقم ٤٧٠)
- ٢٧ أختام . كسرها . غلق محل . قف
الحائط . عمل معاقب عليه
(فرسكود الجزية ١٢ يولي سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٤ رقم ٢٢٦)
- ٢٨ اختصاص المحاكم الاهلية . وعد
بالزواج . النظر فيه من اختصاصها
(اليوم الجزية — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨١ رقم ١١٠)
- ٢٩ اختصاص المحاكم الاهلية . طلب تعيين
مسكن لائق
(استئناف مصر — ٢٠ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٧٣٥ رقم ٢١١)
- ٣٠ اختصاص المحاكم الاهلية . في طلب
فقه . حقها فيه .
(اسكندرية السكبة الاهلية — ١٨
نوفبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٦ رقم ٣٨٣)
- ٣١ اختصاص . رعيا دولة تشيكوسلافيا .
خضوعهم للقضاء الاهلي
(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٤ ص ٣٥٦ رقم ٢٠١)
- ٣٢ اختصاص . معاهدة الصداقة بين مصر
وإيران . خضوع الطرفين للاحكام
والقوانين المحلية
(اسكندرية السكبة الاهلية — ١٣
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٦ رقم
١٥٨)
- ٣٣ اختصاص المحاكم الاهلية . حجز اهل .
حجز مختلط . اختلاس الاشياء المحجوز
عليها . لا يمنع من اختصاص المحاكم
الاهلية بها .
(قنا السكبة الادلية — ٢٦ فبراير
سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٧٠ رقم ٥٤٦)
- ٣٤ اختصاص . عقود مختلطة . تابع لصفة
المدعي فيها ان تجاريا أو مدنيا
(الرقازيق السكبة الاهلية — ٢٥
نوفبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢٣ رقم ٢٧٣)
- ٣٥ اختصاص عام . اختصاص المحاكم
الاهلية بتعيين حارس غير الممين من
المحكمة المختلطة .
(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢٠ رقم ٢٦٣)
- ٣٦ اختصاص المحاكم الاهلية . اجراءات
نزع الملكية . طرد . حق لأجنبي بد
رفع الدعوى . بقاء اختصاص المحاكم
الاهلية
(استئناف مصر — ٤ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٧٠ رقم ١٤٩)
- ٣٧ اختصاص . حكومة . ذكرينو صفة
١٨٩٣ . استثنائي
(طنطا السكبة الاهلية ٨ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٠ رقم ٤٣٥)
- ٣٨ اختصاص . قضاء عادي . قضاء اداري .
أعمال ادارة . ذات صيغة تجارية .
مشولية الادارة
(استئناف موبيلي ٢٩ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٨١ رقم ٤٥٩)

- ٣٩ اختصاص . نزاع الملكية للنفقة العامة .
تقارير الخبراء . الدعوى بالطعن فيها
(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٢١ رقم ٢٦٤)
- ٤٠ اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى
فسخ واستبدال وقف . عدم تعلقها
بأصل الوقف
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٣ رقم ٩٣)
- ٤١ اختصاص المحاكم الاهلية . اتفاق على
تقدير الاستحقاق . الفصل في صحته .
اختصاصها بذلك
(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٢ رقم ٣٦١)
- ٤٢ اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام .
وصية . عدم اختصاص المحاكم الاهلية
بالبحث في صحتها وشكلها وأهلية
الموصى . إيقاف
(استئناف مصر — ٢١ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٣٩ رقم ٢٥٨)
- ٤٣ اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى
باسترداد دفعة مدفوعة بغير حق وإبطال
اجراءات التنفيذ .
(تلاف الجزئية اول ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨٧٢ رقم ٤٤٧)
- ٤٤ اختصاص . منازعات الرى والصرف .
طبقاً للأنحة الترع والجسور . من
اختصاص الرى . عدم اختصاص
المحاكم الاهلية بها
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦
مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٢ رقم ١٥٦)
- ٤٥ ١ - اختصاص . مصلحة الرى . فى
مسائل الرى والصرف طبقاً لقانون سنة
١٨٩٤ . ثابت — ٢ - اختصاص المحاكم
الاهلية . طبقاً للمادة ٣٣ فى مسائل
الشرب . متنازع فيه . وفيما عداه معدوم
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٦٠ رقم ٤٤٢)
- ٤٦ اختصاص المحاكم الاهلية . لائحة الترع
والجسور . حق ارتفاق . المحاكم الاهلية
مختصة بالفصل فيه دون غيرها .
(استئناف مصر — ٣ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥١ رقم ٥٣٣)
- ٤٧ اختصاص . عمل ادارى . حجز البلدية
عن العوائد المستحقة لها . اختصاص
القضاء الاهلى بنظر دعوى بطلانه .
(الطارين الجزئية — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨٦٥ عمرة ٤٤٤)
- ٤٨ اختصاص . القاضى المتعجل
(مشاركة التحكيم)
(بنى سويف الجزئية — ٨ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ٢ ص ١٨٣ رقم ١١١)
- ٤٩ اختصاص القاضى الجزئى . دعوى
قسمة عقار . مهما بلغت قيمته . اختصاص
المحاكم الكلية . لتزاع فى الملكية أو
وجود قصر
(ابوتيج الجزئية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٩٨ رقم ١٦٧)
- ٥٠ اختصاص . تعسذ المدعى عليهم .
موضوع الدعوى
(استئناف باريس — ٧ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٤٢٩ رقم ٢٤٤)

- اختصاص
(انظر عاكم مختلط رقم ٦٩٩ و ٧٠٠)
- ٥٦ اختلاس، كاتب سجين وكاتب تحصيل.
من مندوبي التحصيل
(تنقش اهل — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٢ ص ١٣٩ رقم ٨٠)
- ٥٧ اختلاس، أموال أميرية، الرد، خير
مانع من الحكم بالفرامة
(تنقش اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٨ رقم ٢٤٩)
- ٥٨ اختلاس أشياء محجوز عليها، نص عام.
منطبق على جميع الحالات
(تنقش اهل — ٣٠ أكتوبر سنة
٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٥٠ رقم ١٣٧)
- ٥٩ اختلاس، أشياء محجوز عليها، شروط
الجريمة، مشابقتها بالسرقة، الفارق بينهم
(تنقش مختلط — ٢٨ أبريل سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٥)
- ٦٠ اختلاس، صفته، إبراء من الدين بمد
ارتكاب الجريمة، غير كاف للحكم
فيها بالبراءة
(تنقش مختلط — ٧ مايو سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٦)
- ٦١ اخلال بحق الدفاع، طلب اعلان
شهود جدد، في أثناء نظر الجناية امام
المحكمة، مع عدم سبق اعلانهم،
غير جائز
(تنقش اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٦٩١ رقم ٣٤٥)
- ٥١ اختصاص، خصم ثالث، الدفع بمد
الاختصاص
(اليوم الجزئية — ٥ أكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٦ رقم ٢٢٨)
- ٥٢ اختصاص، ضد مدين، اثبات الدلائل
للكسبة، وجوبه
(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٣)
- ٥٣ اختصاص، دعوى صحة حيز ما للمدين
لدى الغير، المبرة بقيمة الدين المتوقع
الحجز من أجله
(المطارين الجزئية — ٩ مارس سنة
٩٣١ عدد ٩ ص ٩٨٧ رقم ٤٩٦)
- ٥٤ اختصاص، محكمة مدنية، محكمة
تجارية، عمل تجارى، المدعى عليه غير
تاجر، حقه في رفع النزاع المحكمة المدنية
(تنقش و ابرام فرنسا — ٦ مايو سنة
٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٨ رقم ١٨١)
- ٥٥ اختصاص، مجلس حسي، طلب رد
الولاية، اختصاصه به،
(مجلس حسي قال — ١٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ٣٦ نمرة ١٩)
- اختصاص
(انظر نظام رقم ٢٩٥)
- اختصاص قاضى الامور المستعجلة
(انظر دعوى بطلان اجراء التبرع رقم ٤٧٢)
- اختصاص
(انظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٦٤٨)
- اختصاص
(انظر كفالة رقم ٦٨٧)

- أرض وقف
(انظر ايجاز رقم ٢٠٧)
- ٦٩ ازالة . طلب . أصلى أو تبعى . ظروف
الدعوى
(دروط الجزئية — ٢٣ سبتمبر سنة
١٩٢٩ — عدد ١ ص ١٠٣ رقم ٥٨)
- ٧٠ استئناف . استئناف وصفي . جواز
رفع الاستئناف عن الوصف مستقلا
عن استئناف الموضوع
(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٤٩ رقم ٤٧٧)
- ٧١ استئناف فرعى . رفعه من مستأنف
عليه . جوازه . مهما كانت حالة الدعوى
(استئناف بواييه — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٧٣ رقم ٤١٠)
- ٧٢ استئناف . فرعى . وجوب قيام
استئناف اصلى
(استئناف مصر — ٢ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٤٥ رقم ٣١٥)
- ٧٣ استئناف . أحكام صادرة في الطعن
في تقارير الخبراء . استئنافا امام
محكمة الاستئناف
(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢١ رقم ٢٦٤)
- ٧٤ استئناف . الحكم بقبوله شكلا . مانع
من الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة
النصاب . قوة الشيء المحكوم فيه
(استئناف مصر — ٢٨ ماي سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٦٨ رقم ١٤٨)
- ٦٢ اخلال بحق الدفاع . متهمان بضرب .
مصلحتهما متعارضة . عدم جواز تولى
محام واحد للدفاع عنهما
(نقض املى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٧٠٤ رقم ٣٥٥)
- ٦٣ اخلال بمقوق الدفاع . اطلاع المحكمة
على أوراق مضمومة . في أثناء حجز
القضية للحكم . بدون اطلاع التهم
ومناقشته . مبطل للحكم
(نقض املى — ١١ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٠٨ رقم ٤١٣)
- ٦٤ ارتفاق . مسقى . مكانه . تغييره .
شروطه
(نطفا الكلية الالهية — ٢٧ مايو
سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧٧ رقم ٤٢)
- ٦٥ ارتفاق . مطلات . تسامح .
(نطفا الكلية الالهية — ٢٨ يونيو
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٩ رقم ١٠٣)
- ٦٦ ارض . تركة . تخارج . تنازل . خطأ .
جواز ابطال العقد .
(نقض و ابرام فرنسى — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٧٣ رقم ٣٤٢)
- ٦٧ اراضى . تقسيمها . نص يمنح الشفعة في
القطع المجاورة لبعضها . تفسيره . تطبيقه
(استئناف مخطوط — ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٥٩ رقم ٢٨٩)
- ٦٨ أرض . ضرر من مصلحة أميرية .
التعويض عنه . المادة ٢٥ من قانون
نزع الملكية . غير منطقية
(استئناف مخطوط — ٢٧ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢٢٨)

- ٧٥ استئناف . اعلان . من المحل المعين
باعلان الحكم . صحته
(استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٦ رقم ٢١٣)
- ٧٦ استئناف . تحكيم . رفع أوجه الطعن
لمحكمة الاستئناف .
(استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٦٢ نمرة ١٤٤)
- ٧٧ ١- استئناف . جواز . حسب الطلبات
الحتمية في الدعوى .
٢- استئناف . جواز الاستئناف من
عدمه . نظام عام
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٠
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٠ رقم ٢١٧)
- ٧٨ استئناف . في مسائل الاختصاص .
قابل . احتماله .
(مصر الكلية الاهلية — ٢ ابريل
سنة ١٩٣٠ — عدد ٦ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٢)
- ٧٩ استئناف . قرار قاضي البيوع . حكم
مرسى المزداد . تصرف القاضي بالفصل
في مسألة ليست من اختصاصه . مياد
الاستئناف . العادي لا خمسة أيام
(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥ رقم ٥٣٧)
- ٨٠ استئناف . قيده . مياده
(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٨)
- ٨١ استئناف . مياد قيده . قبل الجلسة
بثانية واربعين ساعة . تفسيرها
(استئناف مصر — ٢٣ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٢ رقم ٢٠٩)
- ٨٢ استئناف . مياده . أحكام صادرة
من المحاكم الكلية في مسائل مستعجلة .
خمس عشر يوماً
(استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٢٦٦ رقم ٢٦٧)
- ٨٣ استئناف . قيده . مياد الـ ٤٨ ساعة
احتسابه
(استئناف مصر — ٢١ اكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٥ رقم ٢١٧)
- ٨٤ استئناف . قيده . مياده . الـ ٤٨
ساعة . حسابها .
(استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢٧ رقم ٢٦٨)
- ٨٥ استئناف . أصلي . قيده بعد المياد .
اعتباره كأن لم يكن
(استئناف مصر — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٣٥ رقم ٣١٥)
- ٨٦ استئناف . قيده . قبل الجلسة بثان
واربعين ساعة . وجوبه . مياده في
يوم العطلة . غير موجب لامتداد المدة
(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة
١٩٣٠ — عدد ٧ ص ٧١٣ رقم ٣٦٢)
- ٨٧ استئناف . قيده . كيفية احتساب
الـ ٤٨ ساعة
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٣٠ — عدد ٧ ص ٧٢٤ رقم ٣٧٢)
- ٨٨ ١- استئناف . تعدده . انذار بقيد عدة
استئنافات . صحته . اتحاد الخصوم
٢- استئناف . محل غنثار . محل أصلي .

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ . رفع
استئناف امام محكمة ابتدائية بدلا من
محكمة الاستئناف في الميعاد . احالة
لمحكمة الاستئناف . بعد انتهاء ميعاد
الاستئناف . عدم قبوله

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٤٧ رقم ٤٧٥)

٩٥ استئناف . سندات . أصلها . مسبب
واحد والتزاع فيها واحد . قبوله

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٧ أكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٤ رقم ٢١٩)

٩٦ استئناف . طلبات جديدة . فسخ .
طلب تنفيذ عقد بشرط تهديدي

(استئناف باريس — ١٠ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٩ رقم ٦٦)

٩٧ استئناف . طلبات جديدة . غير مقبولة
(استئناف مخطوط — ٢٩ أبريل سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٨)

٩٨ استئناف . طلبات خصم ثالث . قيمتها
(استئناف مصر — ٢١ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ٥٨ رقم ٣١)

٩٩ استئناف . عدم قبوله . الرضا بالحكم .
دفع المصاريف

(استئناف ليون — ٢٢ يناير سنة
١٩٣١ عدد ١٣ ص ١٠٩٤ رقم ٥٦٩)

١٠٠ استئناف . عدم قبول الدعوى الابتدائية
غير مانع من نظر الموضوع استئنافا

(استئناف مخطوط — ٢٧ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢٣٨)

جواز اعلان الانذار بقيد الاستئناف
بالحل الأصلي

٣- استئناف . انذار بقيد الاستئناف .
رفع الاستئناف في العطلة القضائية .
الطعن بعدم فائدة انذار القيد . رفض
هذا الطعن

(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٥٦ رقم ٤٨١)

٨٩ استئناف . قيده . قبل الجلسة بآن
واربعين ساعة . تفسير ذلك . معنى
الجلسة

(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة
١٩٣١ — عدد ٩ ص ٩٥١ رقم ٤٧٨)

٩٠ استئناف . ميعاده . الميعاد المقرر
(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥٧ رقم ٥٣٩)

٩١ استئناف . مواعيد رفعه وقيده . في
أحوال الاستعجال تقصيره بأمر اقاضي
يزيل البطالان .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠١ رقم ٢١٨)

٩٢ استئناف . انذار بقيده
(استئناف اسبوط — ١٠ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٤٠ نمرة ٣١٩)

٩٣ استئناف . انذار بقيده . ضم ميعاد
المسافة

(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٥ رقم ٣٦٣)

٩٤ استئناف . ميعاد رفعه . لمحكمة غير
مختصة . لا يقطع ميعاد الاستئناف .

١٠٧ استئناف . احكام صادرة طبقاً لاتفاق الخصوم على اختصاص القاضي الجزئي . استئنافها أمام المحكمة الكلية . عدم جواز تطبيق أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠

(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥٦ رقم ٥٣٨)

١٠٨ استئناف . حكم بدين صادر ضد ورثة . حق كل منهم في الاستئناف . نصيب كل منهم أقل من نصيب الاستئناف . جوازه .

(بنى سويف الكلية الاهلية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٩ رقم ١٦٠)

١٠٩ استئناف . حكم حضوري . وصفه بأنه غيبي خطأ . رفع الاستئناف بعد انقضاء الميعاد . عدم قبوله

(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٤ رقم ٤٢٦)

١١٠ ١ - استئناف . حكم صادر بالاياف . جوازه . تابع للدعوى الاصلية

٢ - استئناف . حكم على خلاف حكم سابق . حكم تصديق على صالح . عدم جواز الطعن فيه . جواز استئنافه .

(طنطا الكلية الاهلية — ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٦٣ رقم ٤٨٤)

١١١ استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق . البت في أسباب الحكم السابق - دون نصه - بتا في الاسباب الجوهرية .

(مصر الكلية الاهلية — ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٣ رقم ١٠٠)

١٠١ استئناف . حكم بتعيين قيم . عدم جواز استئنافه . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه (استئناف اسبوط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٤٠ نمرة ٣١٨)

١٠٢ استئناف . عن حكم . قانون صدر بعدها . معدلاً لقانون سابق . خضوعه لاحكام القانون الذي صدر الحكم بمقتضاه (مصر الكلية الاهلية — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٨ رقم ٣٨٤)

١٠٣ استئناف مدني . أثره في إيقاف التنفيذ (نقض وإبرام فرنسا — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩١)

١٠٤ استئناف . موضوع غير قابل للتجزئة . اعلان صحيح لبعض الخصوم . جواز اعلان الباقيين بعد الميعاد

(استئناف اسبوط — ٢ فبراير سنة ٣١ عدد ٧ ص ٧٢١ رقم ٣٧٣)

١٠٥ استئناف . تعويضات . ضرر ناشئ . بعد الحكم الابتدائي . جواز الحكم به ولو لم يستأنف المدعي المدني

(نقض وإبرام فرنسا — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩٢)

١٠٦ استبدال الالتزام . شروطه . التعديل في القيمة أو الأجل أو طريقة الدفع أو التأمينات أو شكل المقد . لا يعتبر استبدالاً .

(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ١٢٣ رقم ٣١٢)

- ١١٢ استئناف حكم على خلاف حكم سابق .
شرطه . اتحاد الدعويين . خصوصاً
وأسياباً وموضوعاً
(ايسوط الكلية الالهية — ٣ نوفمبر
٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣١ رقم ٢٧٢)
- ١١٣ استئناف . دعوى إثبات حالة . تحريكها
لسد النقص في عمل الخبير . وقضه .
جواز استئناف حكم الرضخ
(ططا الكلية الالهية — ١٩ فبراير
سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٩٩ رقم ٢١٦)
- ١١٤ استئناف النيابة . عدم جواز الحكم
بأكثر من العقوبة الاصلية
(نقض اهلي — ١٩ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٢ رقم ١٣٢)
- ١١٥ استئناف عن حكم حجر . التنازل عنه .
لا يمنع من نظره .
(المجلس الحسي المال — ١٦ نوفمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١٧ رقم ٢٥٨)
- ١١٦ استئناف . مداه . اثاره
(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٥ رقم ٤٤٨)
- ١١٧ استئناف . ادخال مشتر . أثناء قيامه .
جوازه .
(استئناف مختلط — ٢٤ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٢ ص ١٠٩٢ رقم ٥٦٤)
- ١١٨ ١ - استئناف . تنازل
٢ - استئناف . دفع فرعي . عدم
قبوله . دفع اخرى
(استئناف مختلط — ٢٥ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١ ص ١٢٦ رقم ٦١)
- استئناف .
(انظر استحقاق رقم ١٢٣)
- استئناف .
(انظر حجر رقم ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٥)
- استئناف .
(انظر حكم ابتدائي رقم ٤٠٩)
- استئناف .
(انظر حكم تمهيدي رقم ٤١٤ و ٤١٥)
- استئناف .
(انظر حكم رقم ٤٣٨ و ٤٤٥)
- استئناف جنائي
(انظر حكم غيابي رقم ٤٤٠)
- استئناف .
(انظر حكم في معارضة رقم ٤٤٦)
- استئناف .
(انظر دعوى استحقاق رقم ٤٧١)
- استئناف .
(انظر رسوم رقم ٥٢١)
- ١١٩ استبدال . مع بطلان الهبة شكلاً .
ملزم للواهب وورثته .
(اسكندرية الكلية الالهية — ١٣
مايو سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٥٣ رقم ٣٢٤)
- ١٢٠ ١ - استبدال . شروطه . أحواله .
٢ - استبدال . تغيير طريقة الدفع أو
خلافه . لا تعتبر تجديدًا للتعهد
(ايسوط الكلية الالهية — ٢٧
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٤
رقم ٢١٩)
- استبدال دين .
(انظر تعهد رقم ٣٠٢)

١٢٦ استعمال . طبيعته . الاتفاق عليه . مخالفته

لنظام العام

(طنطا الكلية الاهلية — ١٩ فبراير
سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٧٥ رقم ١٥٣)

١٢٧ استعمال . صفته . قصص المواعيد .

ضرورته .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٧٤٢
رقم ٣٨٠)

١٢٨ استعمال . أحواله . شرائطه .

(الموسكى الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ من ٨٦٩ رقم ٤٤٦) .

١٢٩ استعمال . عقود مزورة . جريمة مستمرة

(نقض اهل — ١١ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ من ٨٠٩ رقم ٤١٥)

١٣٠ استعمال . وقائع الاستعمال . ضرورة

البيانات . في حالة هطلة سقوط الجريمة

(نقض اهل — ٨ يناير سنة ٩٣١
عدد ٩ من ٩٣٤ رقم ٤٦٧)

اشتباه

(انظر مراقبة رقم ٧٢٨)

١٣١ اشتراك في جريمة . الاتفاق والتحرير .

تمثيل المحكمة له . كلف لثبوت

(نقض اهل — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ من ١٠٢٠ رقم ٥١١)

١٣٢ اشتراك في جريمة . تزوير شهادة الوفاة .

جائز . عدم التوقيع على دفتر المتوفين .

غير لازم

(نقض اهل — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ من ٢٤٠ رقم ١٢٩)

استبدال .

(انظر مقد رقم ٦٠٥)

استبدال .

(انظر وقف رقم ٨٨٤)

١٢١ استبعاد قضية من الرول . بثابة حكم .

أمره . جواز استئنائه .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ من ٨٣٧
رقم ٤٣٤)

١٢٢ استجواب . منهم . تحريم القانون له .

أحواله .

(نقض اهل — ٢٥ يناير سنة ٩٣١
عدد ١٠ من ١٠٢٧ رقم ٥١٧)

١٢٣ استحقاق . حجز عقارى . استئناف .

مبادء .

(الاستئناف المختلطة — الدوائر
الجمعة) ١٥ يناير سنة ١٩١٤ عدد ٤
من ٤٣٠ رقم ٢٤٦)

١٢٤ استحقاق . في وقف . الاتفاق على

تقديره . بين المستحق والناظر . بصرف

النظر عن قيمته السنوية . جوازه . عدم

مخالفته للنظام العام وللآداب

(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٧ من ٧١٢ رقم ٣٦١)

استدانة .

(انظر ناظر رقم ٨١٩)

١٢٥ استرداد الزوجة . المسلة أو القبطية .

اثباته . قرائن شهود . عادة قائمة الجهاز .

قواتير .

(استئناف مختلط (الدوائر الجمعة)
— ١٧ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٥٥٦
رقم ٢٩٥)

- ١٣٣ اشتراك بالانفاق . في جريمة . اثباته .
مسألة موضوعية
(نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٥ من ٥٠٨ رقم ٢٥)
- ١٣٤ ١- اشتراك بين متممين ، اعتبار الجريمة .
نتيجة محتملة له . أمر موضوعي — ٢- اشتراك .
شرط سوء النية في المادة ٤٣ . غير لازم
(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٩٥٥ رقم ٢٩٨)
- ١٣٥ اضرار بحیوان . اضراراً كبيراً . تعطيله
عن العمل . شفاؤه بعدها . جريمة تامة
لا مجرد شروع
(اسيوط الكلية الاهلية — ١١ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٤٥ رقم ٣٨٢)
- ١٣٦ ١- اطمیان خراجية . جارية في جهة الوقف
تكليفاً باسم الناظر أو الاقارب أو
الاتباع . غير مؤثر على الوقف .
٢- اطمیان الرزقة . وصفها . خراجها
(مصر للكلية الاهلية — ٢٧ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٣٤ رقم ٣٧٧)
- ١٣٧ ١- اعصار . قياسه بحالة الافلاس .
ضرورة طروئه — ٢- اعصار . أخذ
اختصاص . غير كاف لثبوته
(الفتية الجزئية — ١٧ مارس سنة
١٩٣١ عدد ١ من ١٠٨٥ رقم ٥٥٥)
- ١٣٨ اعتداء . ركن المبد . مجرد الفعل . كفايته
(نقض اهل — ١٢ يولية سنة ١٩٣٠
عدد ٢ من ١٣٣ رقم ٧٤)
- ١٣٩ الاعتراف . بعدم التخالص . صراحة
أو ضمناً . يسقط الحق في التمسك بالدفع
(استئناف مصر — اول يناير سنة
١٩٣١ عدد ٨ من ٨٢٣ رقم ٤٢٢)
- ١٤٠ اعتراف . في غير مجلس القضاء . حرية
القاضي في الأخذ به
(نقض اهل — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ من ٨٠٤ رقم ٤١١)
- ١٤١ اعتراف . حصوله لدى جهة التحقيق
الادارية أو القضائية . المدول عنه
لدى المحكمة . غير منتج . أثره
(نقض اهل — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ من ٨١٤ رقم ٤١٨)
- ١٤٢ اعتراف . في مواد جنائية . حدوده
(نقض اهل — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ من ٩٣٣ رقم ٤٦٦)
- اعتقال
(انظر قبض رقم ٦٦٣)
- ١٤٣ اعتياد على اقراض . فوائد . ركن
العاده . أساس وقائع الاقراض .
ضرورة يأتها
(نقض اهل — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ من ٢٥ رقم ١٢)
- ١٤٤ اعتياد على الاقراض . فصل مرتين .
كفايته لتكوين الجريمة
(نقض اهل — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ من ٧٠١ رقم ٣٥٣)
- ١٤٥ اعتياد على الاقراض . ركن الاعتياد .
وجوب بيان وقائمه
(نقض اهل — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ من ٩٢٧ رقم ٤٦١)
- ١٤٦ ١ - اعتياد على الاقراض . شرطها .
عدم قبض الفوائد فعلاً . غير ضروري
لتحقق الجريمة

- الاعلان . لا بطلان - ٢ - اعلان
مكتب محام . تقرير الاعلان وقت
غلقه . بطلان الاعلان . أثره من وقت
تسليمه
(استئناف مصر — ١٨ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٠ رقم ٢٠٨)
- ١٥٢ اعلان . مندوب محضر . عدم توقيع
شاهدين . حصول الاعلان لشخص
المعلن اليه . صحته .
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٣٧ رقم ٣١٦)
- ١٥٣ اعلان . بواسطة مندوب محضر .
وجوب توقيع شاهدين على الاصل
والصورة . بطلان اعلان الحكم . جواز
التمسك بالبطان امام المحكمة من غير
حاجة لاجراءات أخرى
(استئناف مصر — ٢٧ يناير سنة
٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٦ رقم ٥٣٠)
- ١٥٤ اعلان . محل مختار . مكتب المحامي .
وجوب صدور توكيل له .
(استئناف اسبوط — ٢ فبراير سنة
٩٣١ عدد ٧ ص ٧٢٦ رقم ٣٧٣)
- ١٥٥ اعلان . في المحل المختار . امتناع عن
الاستلام . اعلان . الانذار لشيخ البلد .
اعلان صحيح
(استئناف اسبوط الاهلية — ١٩
نوفبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٤٠ رقم ٣١٩)
- ١٥٦ ١- اعلان . مدير . استلام أحد موظفي
المديرية له . صحيح
٢- اعلان . عن يد مندوب محضر .

- ٢- الاعتقاد . وقائمه ضرورة يأتها
يأتها صريحاً
(نقض اهل — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٩٢٨ رقم ٤٦٢)
- أعذار قانونية
(انظر جنابة رقم ٣٥٤)
- اعسار
(انظر دابن رقم ٤٥٨)
- ١٤٧ اغفاء من العقوبة . موظف . رئيس
أمر . مأمور . شروط تطبيق الاعفاء
النصوص عليه في المادة ٥٨ عقوبات
(جنابات النصورة — ١٥ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)
- ١٤٨ اغفاء من العقاب . انطباق المادة ٢٦٦ع
مكررة . صريانه على المادة ٢٥٦ع
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢ ديسمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣٨ رقم ٢٧٥)
- ١٤٩ اغفاء مترتب على الاعتراف بالرشوة .
بدون تقيده بأى قيد . زهنى أو مكافئ
أو كفى
(نقض اهل — ٢٥ ديسمبر سنة ٩٣٠
عدد ٨ ص ٨١٤ رقم ٤١٨)
- اغفاء
(انظر سر المهنة رقم ٥٣٦)
- ١٥٠ اعلان الشفعة . حصوله في بحر ١٥
يوماً للشترى . أو بعد هذه المدة
البائع . صحته
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢ ديسمبر
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٥٧ رقم ٤٤١)
- ١٥١ ١- اعلان . على يد مندوب محضر .
عدم توقيع شاهدين . ثبوت حصول

خاص. اتفوق بين الشرائع والقرارات
القضائية. أفضلية القوانين والاحكام
الحلية. نظام عام. توافق الافلاس في
انجلترا ومصر. عدم مناقضة نظرية
وحدة وعمومية التفليسة. اتفاق المفلس
مع جميع دائنيه في حالة الاتحاد. مباشرة
المصفي للحقوق الغير منتزعة منه.

(استئناف مختلط (الدوائر الميتمعة)
٥ يونيو سنة ١٩١٢ عدد ٣ من ٣١١
رقم ١٩١)

١٦٣ افلاس . دين مدني . عدم جواز
الحكم به

(اسكندرية الكاية الاهلية — ١٨
ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٩٦٧ رقم ٤٨٦)

١٦٤ ١- افلاس . عقود سابقة . تعهدات
٢- افلاس . ديون سابقة . كونكرداتو
(استئناف مختلط — ٢٠ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٤ رقم ١١٨)

١٦٥ افلاس . مفلس . حقه في الاستمرار
في الدعاوى القديمة . قرار قفل التفليسة
(للمطابقين الجزئية — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٦٩ رقم ٣٢٢)

افلاس

(انظر تنازل من دين رقم ٣٣٥)

١٦٦ ١- اقراض . في المادة ٢٩٤ . تعريفة .
حدوده ٣- اقراض . بفائدة فاحشة
ركن الاعتياد . ضرورته

(نقض اهلي — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠
عدد ٧ من ٧٠١ رقم ٣٥٣)

١٦٧ اقراض . ربا فاحش . عن قرضين

عدم حضور شاهدين . بطلان نسبي .
زواله محقق . وصول الاعلان
(استئناف اسيوط — ١٧ فبراير سنة
٩٣١ عدد ٧ من ٧٢٧ رقم ٣٧٤)

١٥٧ اعلان . مستلم الاعلان . خادم . تعريفة
(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة
٩٣١ عدد ٩ من ٩٥٦ رقم ٤٨١)

١٥٨ اعلان . معارضة . تقديم الاوراق لقلم
المحضرين . العبارة يوم الاعلان
لا يوم تقديم الاوراق

(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٧ من ٧٢٢ رقم ٣٧٠)

١٥٩ اعلان . انذار بقبيل استئناف . عدم
احساب يوم الاعلان

(استئناف مصر — ٢٦ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٦٢ رقم ١٤٤)

١٦٠ اعلان . امام المحاكم الجنائية . يخضع لما
يقضى به قانون تحقيق الجنايات . يكنى
فيه ذكر البيانات الضرورية

(اسيوط الجزئية — ١٢ يناير سنة
٩٣١ عدد ٧ من ٧٦٢ رقم ٣٩٣)

اعلان بالجل المختار

(انظر استئناف رقم ٨٨)

١٦١ ١- اقراء على الخصوم . في الدعوى .
شروطه . من مستلزمات الدفاع .

٢- اقراء على الخصوم . من مستلزمات
الدعوى أو عدمه . مسألة موضوعية .
مدى سلطة محكمة الترض

(نقض هلي — ٨ يناير سنة ٩٣١
عدد ٩ من ٩٢٩ رقم ٤٦٣)

١٦٢ افلاس . اتحاد المدينين . قانون دولي

أوراق في الدعوى لادولوجك للالتباس
(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ من ٩٥٢ رقم ٤٧٩)

١٧٣ التماس . حصول خطأ من القاضي . ليس
بوجه للالتباس

(استئناف غناط — ١٩ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٤ رقم ١١٧)

١٧٤ التماس . حكم نهائي
(تقضى وإبرام فرنسا — ٢٤ مارس
سنة ١٩٣٠ عدد ١١٠ رقم ٦٨)

١٧٥ التماس . عدم جواز في الاحكام
الصادرة في الامور المستعجلة
(استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ من ٥٢٤ رقم ٢٦٦)

١٧٦ التماس . غش . طرق احتيالية . كذب .
اخفاء حقيقته . تأثير على المحكمة
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٦٢١ رقم ٣١١)

١٧٧ التماس . غش المحكمة . اخفاء بيانات .
وجوب استحقاق كشفها قبل الحكم .
أوراق قاطعة في الدعوى . وجوب
اثبات حجزها بفعل الخصم قبل الفصل
في موضوع قبول الالتباس

(كوم حمادة الجزئية — ٢١ أكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ من ٤٢٠ رقم ٢٣)

١٧٨ التماس . عدم الفصل في أحد الطلبات .
طلب احالة القضية على محكمة أول درجة
(استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٣٠ — عدد ٥ من ٥٢٧ رقم ٢٦٩)

١٧٩ التماس . كذب . شرطه
(استئناف مصر — ٢٦ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ من ٦١ رقم ٢٤)

ويوبين . كاف لتكوين ركن المادة
(تقضى اعلى — ٥ فبراير سنة ١٩٣١ عدد
١٠ من ١٠٣١ رقم ٥٢٣)

اقرار بدني
(انظر مرض كروت رقم ٧٣١)

١٦٨ ١ - اكره بدني . من طرق التنفيذ .
لتحصيل الترامة . بمقدار مدته فقط .
٢ - اكره بدني . جواز الجمع بين
الاکراه البدني والتنفيذ على الممتلكات
(قنا الكلية الاهلية — ٥ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ من ٤٠٨ رقم ٢٢١)

اكره بدني
(انظر غرامة رقم ١٣٥)

اكره بدني
(انظر غرامات رقم ٦٣٦)

١٦٩ التزام ادبي . هبة باطلة شكلا . اجازة
وارث . قانون مصري . قانون فرنسي
(السكندرية الكلية الاهلية — ١٣ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٥٣ رقم ٣٢٤)

١٧٠ التزام الاطيان . صفته . حدوده
(مصر الكلية الاهلية — ٢٧ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٣٤ رقم ٣٧٧)

١٧١ التزامات . نفاذها . مشتر اول . مشتر
ثان . تعلقي بموضوع البيع

(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٤٦ رقم ٨٧)

١٧٢ ١ - التماس . استنتاج خطأ من أوراق
الدعوى وأقوال الخصوم . ليس وجها
للاتماس .

٢ - التماس . عدم اطلاع المحكمة على بعض

- ١٨٠ التماس . ميماده . غش . سريانة من تاريخ ظهور دليل النش
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٢ من ١٥٧ رقم ٩٥)
أمانة .
(انظر دعوى استعقاف رقم ٤٦٩)
- ١٨١ امتناع . عن توصيل طفل لئزل من له الحضانة . جريئة معاقب عليها
(نقض وإبرام فرنسا — ١٧ يناير سنة ٩٢٩ عدد ٧ من ٧٧١ رقم ٤٠٥)
- ١٨٢ امتياز المؤجر . سريانة على المتقولات بالمحل المؤجر
(اسكندرية الكليكة المختلطة — ٢٣ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ من ٧٧٠ رقم ٤٠٣)
- ١٨٣ امتياز المؤجر على المتقولات كافة . في المحل المؤجر . مداه . استثناء في حالة العلم بعدم ملكية المستأجر
(استئناف مختلط — ١٥ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٧٦٩ رقم ٤٠١)
امتياز .
(انظر اجارة رقم ١٨)
- امتياز البائع
(انظر حكم اشتهار الاس رقم ٤١١)
- ١٨٤ أمر ادارى . في حدود اختصاصات السلطة الادارية . لا يوقف تنفيذه
(استئناف مختلط — ٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦٧٢ رقم ٣٣٩)
أمر الحفظ
(انظر مواد جنائية رقم ٨٠٩)
- أمر حجز
(انظر تظلم رقم ٢٩٥)
- ١٨٥ أمر من قاضى الامور المستعجلة . جواز المدلول عنه
(استئناف مختلط — ١٨ فبراير سنة ٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٩١ رقم ٥٦٣)
- ١٨٦ أمر ملكى . سريانة . احترام محكمة التقض له
(نقض امل — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٦٩٦ رقم ٣٤٩)
أمر ملكى
(انظر دستور سنة ١٩٢٣ رقم ٤٦٢)
- ١٨٧ أملاك الميرى العامة . نوعها . طبيعى وحكى . أثر كل منها بالنسبة لنقله للمالك الخاص . حكم كل حاله
(استئناف مصر — ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ١ من ٣٨ رقم ٢٠)
- ١٨٨ أملاك عامة . أراضي الجبانات . عدم جواز تملك الافراد لها
(اسبوط الجزية — ٨ يولييه سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٧٥٤ رقم ٣٨٩)
- ١٨٩ أموال أميرية - أو قود الحكومة . مخصصة للشئون العامة
(نقض امل — ١٨ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ من ٩٣٦ رقم ٤٦٩)
- ١٩٠ أموال مستحقة للحكومة . حجز . وجوب الحجز أولاً في ذات العين على المتقولات التى بها . الحجز على مقولات خارجها . بطلانه
(المطايرن الجزية — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٨ من ٨٦٥ رقم ٤٤٤)

١٩٧ انذار اشتباه . سقوطه . باقضاء ٣ سنوات

(المظان الجزئية — ١٠ يناير سنة ٩٣١ عدد ٧ من ٧٦١ رقم ٢٩٢)

١٩٨ ١ - انذار الاشتباه . الفرض منه .

سقوطه بمضي ٣ سنوات . حكمت

٢ - انذار . اقطاع مدة السقوط . أسبابها .

(تقض اهل — ٥ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٢ من ١٣١ رقم ٧٢)

١٩٩ انذار المشرّد . انذار المشتبه فيه .

الفارق بينهما .

(شين الكوم الجزئية — ٢١ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦٦٧ رقم ٣٣١)

٢٠٠ انذار . لا يقطع سرمان المدة

(بن يوسف الكلية الاهلية — ١٠ ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٩ من ٩٦٠ رقم ٤٨٢)

انكار التوقيع

(انظر ظن بالتزوير رقم ٥٨٢)

٢٠١ اهانة . موظف عمومي . عمله وقت

التمدى . عدم ذكره . قص في بيان

الحكم

(تقض اهل — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠ عدد ١ من ١٤ رقم ٤)

٢٠٢ اهانة سوء القصد . فرضه من عبارات

الاهانة

(تقض اهل — ١٩ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٤٤ رقم ١٣٣)

الاهانة

(انظر تقد رقم ٨٣٤)

١٩١ انتخاب . اهلية . حكم المجلس مع

ايقاف التنفيذ . تهمة سرقة . مضي

خمس سنوات . زوال آثاره

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢ يولي سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٨٩ رقم ٤٩)

١٩٢ انتخاب . ظمن . تقديمه قبل اعلان

نتيجة الانتخاب . عدم قبوله

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٨٤ رقم ٤٥)

١٩٣ انتخاب لعضوية مجالس المديرية .

طلب ابطال انتخاب . عدم حضور

الطاعن . ابطال المرافعة . جواز الحكم بها

(المنيا الكلية الاهلية — ٥ يولي سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٩٠ رقم ٥٠)

١٩٤ انتخاب . مجالس المديرية . لجنة

الانتخاب . اعلان قراراتها . بطلان

اجتماعها بعد انقضاءها . محكمة .

اختصاصها . سلطتها . اعلان من صح

انتخابه حسب الاغلبية المطلقة

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٨٦ رقم ٤٧)

١٩٥ انتخاب . محل اقامة . ترشيح . جوازه

في دائرة المصلحة

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٦ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٨٨ رقم ٤٨)

١٩٦ انتداب . لمحاكم الجنائيات بمعرفة وزير

الحقانية بدون تحديد الزمن . جوازه .

(تقض اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦٠٧ رقم ٣٠٣)

٢١٠ ايضاه . تعريفه . موضوعه . شروط

صفحة صدره

(اسبوط الكلية الالهية — ١٨
ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨٨ ص ٨٤٩ رقم ٤٣٩)

٢١١ ايقاف التنفيذ . سبق الحكم بمقوبة

جناية . او بالجلس أكثر من أسبوع .

غير مقيدة بزمن . مائة من ايقاف

التنفيذ

(نقض اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٣٥٥ رقم ٢٠٠)

ايقاف

ب (انظر حكم ابتدائي رقم ٤٠٨)

٢١٢ باب . نوافذ . قيود المسافات

(دمياط الجزية — ١٧ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٦ رقم ٢٣٠)

٢١٣ بدل . قيمته أكثر من ١٠ جنيهات .

قرائن . جواز الاثبات بالينة

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٩٤)

٢١٤ برلان . سلطته على الميزانية . وتعديل

اعتماداتها . مطلقة

(مصر الكلية الالهية — ٢١ ابريل سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧١ رقم ١٥١)

٢١٥ بروتستو . تأخير . نتائج

(استئناف مخطوط — ١٤ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩١ رقم ٤٩٩)

٢١٦ بطلان المرافعة . وفاة المدعى . لا تقطع

سريان مدة البطلان

(استئناف مصر — ٣١ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٧ رقم ٨٨)

٢٠٣ الالهية . ركن لصحة المقد

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٦٠ رقم ١٤٣)

الهيبة

(انظر انتخاب رقم ١٩١)

٢٠٤ أوراق عجوزة . تحت يد غير الخصم .

ليس وجهاً للاملاس

(استئناف مخطوط — ١٩ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٤ رقم ١١٧)

٢٠٥ أوراق بلغة أجنبية . عدم ترجمتها . عدم

المسك بها . لا بطلان

(نقض اهل — اول مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٥ رقم ٥)

٢٠٦ آلات زراعية . شروط بيعها . شهرتها

سريانها على المؤجرين

(استئناف مخطوط — ١٥ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٦٩ رقم ٤٠١)

٢٠٧ ايجار . أرض الوقف . مبانى مقامة عليها .

النص على التزام الوقف بقيمتها . عدم

جوازه .

(استئناف مخطوط — ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٧)

٢٠٨ ايجار . عقد . مدته . ايجار مؤبد . تجزئته .

نظام عام . بطلان العقد .

(استئناف انحر — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨٨٠ رقم ٤٥٧)

٢٠٩ ايجار . قصص المنفعة بأمر ادارى . مسئولية

المؤجر عنها . قوة القاهرة . تمويض

(بنى سوف الكلية الالهية — ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٦٤٧ رقم ٣٢)

هل يشترط في دعوى البلاغ الكاذب
عن الرشوة أن يكون العمل المدعى بأخذه
الرشوة لأدائه أو للامتناع عن أدائه
عملا من أعمال وظيفته المبلغ ضده ؟
(الفشن الجزئية — ٧ أكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ من ٤١٩ رقم ٢٢٩)

٢٢٥ بائع . ضمان . أساسه . تعرض الغير .
وجوه التعرض . قانونية . لا فعلية .
(اوتيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٨٨ رقم ١١٤)

٢٢٦ بيع . أب فاسد الرأي . تصرفه في مال
الصغير . عدم جواز
(الموسكى الجزئية — ٢٣ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ١ من ٩٦ رقم ٥٣)

٢٢٧ بيع ادارى . وجود تسجيلات على
العقار
(استئناف مصر — ٥ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٥٣ رقم ٥٣٥)

٢٢٨ ١ - بيع الجراف . بيع بالتقدير
٢ - بيع الجراف . تعيين ثمن الوحدة
في العقد . شرط اعتباره كذلك
٣ - بيع الجراف . هلاك المبيع .
مسئولية المشتري

(استئناف مصر — ١٦ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ١ من ٤٠ رقم ٧٢)
٢٢٩ بيع . الاتضاع بالمعين . تاريخ دفع الثمن
(استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٩ من ٩٩٢ رقم ٥٠١)

٢٣٠ بيع . بالازاد العلنى . عن منقول أو عقار .
اثمن جملة واحدة . جواز الفسخ . في

٢١٧ بطلان حكم مرسى الزاد . صدوره
من سلطة غير مختصة
(استئناف مصر — ٥ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٥٣ رقم ٥٣٥)

٢١٨ بطلان . دعوى بطلان الاحكام . دعوى
أصلية . دفع (استئناف . معارضة . التماس)
(استئناف مصر — ٧ ماي سنة
١٩٣٠ عدد ٣ من ٢٦٥ رقم ١٤٦)

٢١٩ بناء . في أرض الغير . حق الحبس
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٩
ابريل سنة ١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٤٩ رقم ٢٢٣)

٢٢٠ بناء في ملك الغير . اقتراض حسن النية .
حل الاثبات على المالك
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦
ماي سنة ١٩٣٠ عدد ٣ من ٢٧٨ رقم ١٥٥)

٢٢١ بناء في أرض الوقف . قيمة المبنى .
بناؤه على أنه مالك . بناء حاصل بدون
غش
(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ من ٣٦٩ رقم ٢٠٧)

٢٢٢ بلاغ كاذب . كذب بعض الوقائع .
سوء القصد . عقاب
(شين الكوم الجزئية — ١٩ يناير سنة
١٩٢٩ عدد ١ من ٩٥ رقم ٥٣)

٢٢٣ بلاغ كاذب . عدم التبليغ من تلقاء
نفس المبلغ . لا عقاب
(تنق امل — ٢٢ ماي سنة
١٩٣٠ عدد ١ من ٢٦ رقم ١٤)

٢٢٤ بلاغ كاذب . عب الاثبات . على المدعى
المدنى أن يثبت كذب البلاغ أم على
التمهم أن يثبت صحته ؟

- ٢٣٨ بيع . عيب خفي . عدم وجوده
(استئناف مختلط — ٢٤ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٧)
- ٢٣٩ بيع . عيب في العين المباعة . فسخ . شروطه
(النفية الجزئية — ٢٣ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٠ رقم ٥٦)
- ٢٤٠ بيع . فسخ لعدم دفع الثمن . بمحکم
(الاستئناف المختلط — ٢٥ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٥ رقم ١١٩)
- ٢٤١ بيع . فسخ . اقالة . عدم دفع الثمن . ورتة . عدم اختصاصهم جميعاً
(التمال المدنية الفرنسية — ٢ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ١١٠ رقم ٦٩)
- ٢٤٢ بيع فسخ البيع الجبرية والاختيارية . صحته
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٣ رقم ٩٣)
- ٢٤٣ بيع قضائي . المدين المتزوج ملكيته . اعتباره بائعاً . ضلّاه . رقبه عنه . شرطه
(قنا الجزئية — ٣ مارس سنة ١٩٣١ عدد ١٠ صحيفة ١٠٨٣ رقم ٥٥٤)
- ٢٤٤ بيع . مشتر يقصد غير مسجل . حقوق شخصية
(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٥٤ رقم ١٤١)
- ٢٤٥ بيع . مشتر . عدم تسجيل عقده . تقصيره . لا حق له في التعويض
(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٥ رقم ٣٦٤)

- حالة وجود عجز أزيد من جزء من عشرين . عدم جواز طلب تقصيص الثمن
(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٧٦٨ رقم ٣٩٩)
- ٢٣١ بيع . بشرط معلق . الجار . الشفعة . مواعيد . صريحتها
(استئناف مختلط — ٢٩ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٩ رقم ٢٨٩)
- ٢٣٢ ١- بيع بضاعة . في نظير تسليم الفواتير . طلب المائدة . غير مقبول
٢- بيع . بضاعة . رفض استلامها . اعادة بيعها وديكاً أو قضائياً . على حساب المشتري
(استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩٠ رقم ٥٦)
- ٢٣٣ بيع . بيع الولي
(استئناف مختلط — ٢٥ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٦١)
- ٢٣٤ بيع . تسجيل . المفاضلة بين عقدين . من وارث وودوث . قانون التسجيل
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧٩ رقم ٤٤)
- ٢٣٥ بيع . شرط الفسخ . عدم النص عليه في العقد . عدم حصوله الا بمحکم .
(الغازي الكلية الاهلية — ٢٠ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٧٢ رقم ٣٩)
- ٢٣٦ بيع . ضمان . حقوق على العقار . حق شخصي . لا ضمان .
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٥ اكتوبر سنة ٩٣٠ العدد ٧ ص ٧٤٣ رقم ٣٨١)
- ٢٣٧ بيع . عقار الصغير . من الاب . شروطه
(شبين الكوم الكلية الاهلية — ١٩ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٧١ رقم ٤٨٨)

بورقة مستقلة . عدم الاحتجاج به على

النير قبل التسجيل

(الزنيزي الكية الاحلية — ٢٠ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧٠ مرة ٣٨)

بيع

(انظر تأجير رقم ٢٥٣)

بيع

(انظر قانون التسجيل رقم ٦٥٤)

ت

٢٥٣ تأجير . بيع . سيارات مؤجرة أو

مودعة . استرداد المالك لها . ضد

الحائن المرهونة عنده . حقه . خطأ

الدائن الجسم . عدم تطبيق نظرية

حيازة الموقوف

(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ٧٦٨ رقم ٣٩٨)

تأجير

(انظر عقد بيع رقم ٦١١)

تأجير وقف

(انظر ناظر رقم ٨١٩)

٢٥٤ تأديب . مجلس تأديب . صحة تشكيله

(نقض ابرام فرنسا — ٢٢ أكتوبر

سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٧١ رقم ٤٠٦)

٢٥٥ تأمينات خاصة . طبقاً للاتفاق أو

القانون . سريانه عليها

(المنشية الجزئية — ١٧ مارس سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٥ رقم ٥٥٥)

تأمينات

(انظر تسليم رقم ٢٨٨)

٢٥٦ تاجر . اثبات صفته . ضرورته .

(استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩٠ رقم ٥٥٩)

٢٤٦ بيع . مع التأجير . منقول . التصرف

فيه . حسنة المشتري . عدم جواز

الاسترداد

(استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة

١٩٢٨ عدد ٧ ص ٧٦٧ رقم ٣٩٦)

٢٤٧ ١- بيع . نزع ملكية المشتري . رد الثمن

وملحقاته . اشتراط عدم الضمان .

٢- بيع . نزع ملكية . فوائد . قيمتها

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

٢٤٨ بيع . نزع المبيع من يد المشتري . دعوى

الضمان . السقوط بالتقادم . سريانه

(استئناف مختلط (الدوائر الخمسة) ٢٣

مايو سنة ١٩٣٥ عدد ٧ ص ٧٦٥ رقم ٣٩٥)

٢٤٩ بيع . ففاده بالتسجيل . استصدار

حكم به . شروطه .

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٩ رقم ٥٥٨)

٢٥٠ بيع . هبة . وصية . تحرير عقد .

اخفاؤه . ظهوره بعد الوفاة . عدم دفع

الثمن . لا يعتبر بيعاً .

(استئناف مصر — ١٧ يوليو سنة

١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١٩ رقم ٢٦٢)

٢٥١ ١- بيع وفائي . شرط الاسترداد . جوازه

بورقة لاحقة

٢- بيع وفائي . ضالة الثمن . قرينة على

اخفاء الرهن

(الانصر الجزئية — ٤ فبراير سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٢ رقم ٥٥٣)

٢٥٢ بيع وفائي . شرط الاسترداد . جوازه

٢٦٣ تدخل امام المحاكم الجنائية . شروطه .

حالة معينة . طلب الدخول من المالك

للمدافعة في قتل قهوة

(نقض وإبرام فرنسا — ١٦ نوفمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٧٢ رقم ٤٠٧)

٢٦٤ تدليس . مفسد للرضاء . شروطه

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٩ رقم ٤٣٩)

٢٦٥ تدليس . صورية . عدم جواز الطعن

بالتدليس من المشتري الذي لم يسجل

(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٣ ص ٢٥٤ رقم ١٤١)

٢٦٦ ترك ضمني . شروطه . توفرها

(اسبوط الكلية الاملية — ٢٧ أكتوبر
سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٤ رقم ٢١٩)

٢٦٧ تركة . تنازل عن حقوق فيها . فسخ .

عدم جوازه

(نقض وإبرام فرنسا - ١٩ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩٤ رقم ٥٠٦)

٢٦٨ تركة . ديون . استيفاء الديون .

(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٦ رقم ٤٢٨)

تركة

(انظر مرض موت رقم ٧٣٤)

ترشيح

(انظر انتخاب رقم ١٩٥)

ترع وجسور

(انظر اختصاص رقم ٤٦)

ترع وجسور

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ١٧٨)

٢٥٧ تبديد . تطبيق المادة ٢٨٠ ع . مالك

الاشياء المحجوزة . عدم تعيينه حارسا .

تصرفه في الاشياء المحجوزة . غير مانع

من عقابه .

(نقض اهلى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٥ رقم ٥١٥)

٢٥٨ تبديد . تمام الجرعة . رد الشيء .

لا يمنع العقاب .

(نقض اهلى — اول مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٨ رقم ٦)

تجديده

(انظر عقوبة رقم ٦٢٢)

٢٥٩ تحقيق الوفاة والوراثة . عمل ادارى

محض الشهادة فيه . لا عقاب عليها

(نقض اهلى — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٦ ص ٥٩٢ رقم ٢٩٧)

٢٦٠ تحقيق . بالنيابة العامة . حضور الكاتب

في غير محاضر شهادة الشهود . غير لازم

(نقض اهلى — ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٩ رقم ٢٥١)

٢٦١ تحقيقات ادارية . قيمتها القضائية .

(اسكندرية الكلية الاملية — ٢٨ يناير
سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٦٦ رقم ٥٤٤)

تحكيم

(انظر استئناف رقم ٧٦)

٢٦٢ تحويل . من وكيل . اثبات صفته

(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥١)

تخارج

(انظر اوث رقم ١٦٦)

٢٧٥ تزوير - حوالة بوسته - سند الاستلام .
ورقة رسمية

(نقض اهل — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٢٣ رقم ١١)

٢٧٦ تزوير - خطأ النيابة في تعيين تاريخه .
تحقيق المحكمة له - جوازه

(نقض اهل — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ١٣٤ رقم ٤٦٧)

٢٧٧ تزوير شهادة وفاة - تغيير تاريخ الوفاة .
معاقب عليه

(نقض اهل — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٠ رقم ١٦٩)

٢٧٨ تزوير - عدم ذكر محل ارتكابه .
ارتباطه بجرمة الاستعمال - لا بطلان

(نقض اهل — اول مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٥ رقم ٥)

٢٧٩ تزوير - ماركات - علامات مجلات
الركوب - تغيير أحد أرقامها - لهرب

من دفع الرسوم السنوية - تقليد
معاقب عليه

(نقض و ابرام فرنسا — ١٥ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٧٣ رقم ٣٠)

٢٨٠ تزوير معنى - تغيير الحقيقة في عقد
الزواج - تطبيقه

(نقض اهل — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤١ رقم ١٣٠)

٢٨١ تزوير - نية التزوير - توكيل ضنى
بالتوقيع على أوراق المحضرين - لا عقوبة

(اسوان الامانة - قرار احالة — ٢٣
ابريل سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٧٣ رقم ٦)

٢٨٢ تسجيل - بيع - سوء نية

(طنطا الكلية الامانة — ٤ يونيو
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٦ رقم ١٠٢)

٢٦٩ تزوير - اثبات بلوغ السن القانوني - في
عقد الزواج - على غير حقيقته - معاقب
عليه .

(نقض اهل — ٢٦ اكتوبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٣٨ رقم ١٢٨)

٢٧٠ تزوير - اعلان خط - تحديد كاتب الخط
ميعاد الجلسة عليه - التنوير فيه قبل اعلانه .
الاحتفاظ بامضاء الكاتب - لا تزوير
رسمي أو عرقى .

(نقض اهل — ٣٠ اكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٩ رقم ١٣٦)

٢٧١ تزوير - النية الخاصة - هو الغش - لانية
الاضرار بالغير

(نقض اهل — ١٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ١٤٦ رقم ٤٦٩)

٢٧٢ تزوير - اورنيك تعيين الخفاء - تحويره
بمعرفة العمدة - تدوين بيانات غير
صححة فيه - باملاء شيخ البلد .
معاقب عليه .

(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٦ رقم ٣٠٢)

٢٧٣ ١ - تزوير - ثبوت المروءة - ثبوت كوال سفر .
تصرفها - تطبيق المادة ١٨٥ ع عليها
٢ - تزوير - تصريح سفر - تزوير في
اوراق رسمية .

(نقض اهل — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٣٥)

٢٧٤ تزوير رسمي - في قسمة زواج - كذب
الشهود - بذكر واقعة كاذبة عن السن

متهمدين - معاقب عليه

(نقض اهل — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٣ رقم ٢٠١)

- ٢٨٣ تسجيل . قوة الشيء المحكوم فيه .
تلازم بين قانونين . تفصيل
(استئناف مختلط (الدوائر المتصلة)
١٥ يناير سنة ١٩١٤ عدد ٤ ص ٤٣٠
رقم ٢٤٦)
- ٢٨٤ تسجيل . مشروعيته لصالح المشتري .
دفعه بعدم التسجيل . عدم قبوله
(المنصورة الكلية الاهلية — ٢١
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٨٧ رقم ١٥٩)
- ٢٨٥ ١- تسجيل ورقة ضد وجوب تسجيلها
لنقل الحق العيني أو زواله . عدم
تسجيلها . لا يمكن مواجهة الغير بها ولو
كان سمي النية . الزام شخصي
٢- تسجيل ورقة ضد ثابته التاريخ قبل
العمل بالقانون الجديد الخاص بالتسجيل
مواجهة الغير بها . واليات سوء نيته .
(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠
٨ د ٥ ص ٨٢٧ رقم ٤٣١)
- ٢٨٦ تسجيل . أسبقية . شرط لانقال الملكية .
علاقة البائع بالمشتريين الاول واثنى .
لا دخل لحسن النية أو سوءها فيها
(قضاء اهلي — ٥ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٣٢ رقم ٥٢٤)
- تسجيل
(راجع احكام رقم ٢٤)
- تسجيل
(انظر بين رقم ٢٤٩ و ٢٤٨ و ٢٥٢)
- تسجيل
(انظر تلك رقم ٢٣٤)
- تسجيل
(انظر حكم اشهار اعلان رقم ٤١١)
- تسجيل
(انظر دهن رقم ٤٢٥)
- تسجيل
(انظر دعوى صحة تماقد ٤٨١)
- تسجيل
(انظر عقد غير مسجل رقم ٦١٦)
- تسجيل
(انظر عقد قسمة رقم ٦١٧٣)
- تسجيل
(انظر قانون التسجيل رقم ٦٥٤)
- تسجيل
(انظر نسمة رقم ٦٧٤)
- تسجيل
(انظر وصية رقم ٨٦٨)
- ٢٨٧ تسليم اضطرارى . في مقام الوديعه .
اختلاس الشيء المسلم . خيانة أمانة
(قنا الكلية الاهلية — ١٩ اكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٧٢ رقم ١٠٥)
- ٢٨٨ تسليم الاشياء المحجوز عليها للدين .
قصاص التأمينات . ابراء ذمة الكفلاء
(تلا الجزئية — ٢٣ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٧٥٢ رقم ٣٨٧)
- ٢٨٩ تشريع القمار والعمل . عدم وجوده
بمصر . الاستئناس بالشرائع الاجنبية .
(مصر الكلية الاهلية — ٢١ يوليو
سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٥٥ رقم ٢٢٥)

- ٢٩٦ تقاعد . الاخلال به . حكمه
(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٤٨ رقم ٢٥)
- ٢٩٧ تقاعد . صورية . ورقة الضد . شرط
تجويرها
(كفر الشيخ الجزئية — ٢٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٩٤ رقم ٥١)
- تعامل مع محجور عليه
(انتار حجر رقم ٢٧٤)
- ٢٩٨ تمجيل الجلسة . بأمر من القاضي . جوازه
(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٢
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤ رقم ٣٨٠)
- ٢٩٩ تعديل الطلب . عدم تمكن من الدفاع
عن الطلب الجديد . موجب لالغاء الحكم
(مصر الكلية الاهلية — ١٧ مارس
سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٧٦ رقم ١٥٤)
- تعديل الطلبات
(انظر دعوى ابتدائية رقم ٤٦٣)
- ٣٠٠ تعذيب . لا يشترط أن يؤدي لوفاة
أحياناً . تعذيب معنوي
(جنايات للنصورية — ١٥ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)
- تعذيب
(انظر موظف رقم ٨١٤)
- ٣٠١ تعهد بعمل شيء . عيباً . فسخ . حكم
جديد
(نقش و ابرام فرنسا — ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩١)
- ٣٠٢ تعهد . دين طبيعي . استبداله . ملزم .
(استئناف مخطوط — ١٣ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٩٠ رقم ٥٦١)

- ٢٩٠ تصرف والد لأولاده في ملكه . تجريد
نفسه . ليس موجباً للحجر
(بناس حمى طالى — ١١ يناير سنة
١٩٣٠ — عدد ٧ ص ٧٠٥ رقم ٣٥٦)
- ٢٩١ تصرفات . أحوالها . تصرفات انشائية
تصرفات اخبارية . جواز الطعن فيهما
بمرض الموت
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٣٧)
- تصرف في مال
(انظر بيع رقم ٢٢٦)
- ٢٩٢ تضامن . اخلال بالتعهد . اشتراك في
ذلك
(نقش فرنسي — ٢ يونيه سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٣٠٩ رقم ١٨٥)
- ٢٩٣ تضامن . طلب اصلي . عدم طلبه في
الدعوى الاصلية . جواز طلبه بدعوى
جديدة
(اسيوط الكلية الاهلية — ٢١ يناير
سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٦٤ رقم ٥٤٣)
- ٢٩٤ تضامن . عدم النص عليه . في عقد
البيع بالنسيئة للبايعين امكان الحكم به
(استئناف مخطوط — ١٠ فبراير سنة
١٩٣٠ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ رقم ٥٤٣)
- تضمينات
(انظر مسؤولية الادارة رقم ٧٣٦)
- ٢٩٥ تعاليم من أمر حيز تحفظي . اختصاص
القاضي الجزئي باصداره . تقدير قيمة
الدعوى . جواز الحجز لأصغر الدينون
(كردم حمادة الجزئية — ٨ نوفمبر سنة
١٩٣٠ — عدد ٤ ص ٤٢٢ رقم ٢٣١)

٣١١ تعويض . عدم النص على الضرر .

مفهوم ضيقاً . لا ضرورة له

(تنص أهل — اول مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٥ رقم ٥)

٣١٢ ١- تعويض . عن دعوى صورية .

رفضه - ٢ - تعويض . من المستعار
اسمه . عدم الضرر . رفضه

(استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة
١٩٣١ — عدد ٩ ص ٩٩٢ رقم ٥٠٧)

٣١٣ ١- تعويض . عن مخالفة المقد . تحقق

الضرر وتقديره - ٢ - تعويض . النص

عليه في المقد . عدم جواز تعديل قيمته
(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٧ رقم ١٧٥)

٣١٤ ١- تعويض . في حالة الطلاق . عدم

تعارضه مع نفقة العدة ومؤخر الصداق

٢- تعويض متفق عليه . التصديق
عليه . جوازه . بشروط

(شين الكوم السكية الاهلية — ٣
ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٤٠
رقم ٢٧٧)

٣١٥ تعويض لوالدين الضرر المادي . الضرر

الأدبي

(استئناف مختلط — ٥ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩٣ رقم ٥٠٤)

٣١٦ تعويض . مستأجرى عقار مزروع

ملكه . النزاع في الحالة المذكورة .

بينهم وبين المصلحة المختصة

(استئناف مختلط — ٢٣ ديسمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٦)

٣١٧ تعويض . موظف . مدير . فصله بقرار

٣٠٣ تعهدات . شرط جزائي . خطأ . اثباته .

قرينة قانونية

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٥ رقم ١٢١)

٣٠٤ تعهدات . عملة قرض وتهد بتوريد

أقطان . استقلال العمليتين

(استئناف مصر — ٢٠ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٣٥ رقم ٥٢٥)

٣٠٥ تعهدات . فسخها . آثاره . في حالة

نفاذ التهد أو عدم نفاذه

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٩ رقم ٤٣٩)

٣٠٦ تعهدات . مستأجر جديد . تعهده عن

المؤجر بتحمل نتائج دعوى رفعها عليه
المستأجر القديم

(استئناف انجوليم — ٢٠ أكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٦١ رقم ٧٩٣)

٣٠٧ تعويض . تحسينات وأعمال أجراها

المستأجر لاستغلاله . استحقاقها له قبل
المالك .

(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٨)

٣٠٨ تعويض . ركن الخطأ . ضرورة توفره

(الموكسي المارتية — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ١ ص ٩٧ رقم ٥٤)

٣٠٩ تعويض . طلبه . مع دعوى ملكية .

ترك الفصل فيه

(مدور الكية الاهلية — ١٧ مارس
سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٧٦ رقم ١٥٤)

٣١٠ تعويض . عن حجز على أحد الشريكين .

في شركة خاصة . رفضه

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩١ رقم ٥٢٣)

المطالبة بمضى ٥ سنوات . افتراض
السداد . قرينة قانونية

(مصر الكلية الاهلية — ١٥ ابريل
سنة ١٩٢١ — عدد ١٠ ص ١٠٧٢
رقم ٥٤٧)

٣٢٢ قادم . سقوط الحق بمضى ٣٦ يوماً .

وجوب التمسك بمحصول الدفع وحلف
اليمين

(استئناف مصر — اول يناير سنة ١٩٣١
عدد ٨ ص ٨٣٣ رقم ٤٣٢)

٣٢٣ قادم . مدته . احتسابه . بالتقويم

الهجرى

(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٧١ رقم ١٥٠)

٣٢٤ قادم . وصى . قيم . مطالبته بالحساب .

حق رفع الدعوى . سقوطه بمضى خمس
سنوات . ميعاد ابتدائها . انتهاء الوصاية
أورفع الحجر .

(استئناف مصر — ٢٠ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٣٧ رقم ٥٢٧)

تقادم

(انظر حائر النفاذ رقم ٣٥٨ وعدد
رقم ٦١٣)

٣٢٥ تقدير قيمة المأبى . قيمتها وقت الحكم

بالاستحقاق

(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٢٦٩ رقم ٢٠٧)

تقدير الدعوى

(انظر نظم رقم ٢٩٥ ودعوى رقم
٤٨٦)

من مجلس الوزراء . عدم اثبات اساءة

استعمال المجلس لحقه لايحل لتعويض

(استئناف مصر — ٣ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٥٠ رقم ٥٢٢)

٣١٨ تعويضات . خطية . قتل خطيبها .

حقها في المطالبة بالتعويضات

(جبايات دردوني — ٢٤ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٢٧٢ رقم ٤٠٨)

تعويض

(انظر ارض رقم ٦٨ وبيع رقم ٧٤٥
وتفانم رقم ٢٩٢ وحجز كيدى رقم ٣٨٢
و مستخدم رقم ٧٦٤ ومك رقم ٨٠٠)

تعويضات

(انظر استئناف رقم ١٠٥ ودعوى
بطلان رقم ٤٧٤ ومسئولية رقم ٧٦١)

٣١٩ تعيين خبير . قوة الشيء المحكوم فيه .

تقيده . حكم تمهيدى . تنفيذ الحكم .
اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم
(نانت المدينة — ٧ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٩٩٥ رقم ٥٠٩)

تغيير الجنسية أو الدين

(انظر زوجة رقم ٥٣٠)

٣٢٠ تفسير . عبارة « وما يستجد » . غير

مجهولة القيمة

(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ مارس
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٢ رقم ٩٩)

تفسير العقود

(انظر تركه رقم ٢٦٧ وقانون رقم ٦٥٨)

٣٢١ قادم . دين تجارى . سقوط الحق في

الجرية حاملا طينجه . ومعه منهم آخر
حاملا المروق . منطبق قاتونا

(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٥١٣ رقم ٢٥٥)

٣٣٣-٢- التملك الخمس . حسن النية . اثباتها .

٢- تملك . عقد غير مسجل . لا يكسب

الملكية بالخمس سنوات

(استئناف مخطط — ٢٤ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩٢ رقم ٥٦٤)

٣٣٤ تنازل . عن حق في تركة انسان حي .

بطلانه

(الفتن الجزئية — ٣٠ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ١٠ ص ١٠٧٩ رقم ٥٥١)

٣٣٥ ١- تنازل عن دين . افلاس المتنازل .

اعلان التنازل استحالته . حقوق الدائن

٢- تنازل بضمان . رهن . شروطه .

طبيعة التنازل

(استئناف مخطط — ٢٧ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢٣٧)

٣٣٦ تنازل . مدعى مدنى . عن دعواه المدنية .

لا يؤثر على الدعوى العمومية

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٣٥ رقم ٤٦٨)

٣٣٧ تلبية نزع ملكية . المعارضة فيه . تعيين

محل مختار . بيان جوهرى

(كرم حماده الجزئية — ٢٢ أكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٤ رقم ٦٠)

٣٣٨ ١ - تنظيم . خطوط . جوازها . تعديلها

حق السلطة الادارية

٣٣٦ تقرير اتهام . المواد الواردة فيه . جواز

تطبيق غيرها

(نقض اهل — ١٩ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٤ رقم ١٣٣)

٣٣٧ تقرير . عدم تقديمه وعدم تلاوته .

مبطل للاجراءات

(نقض اهل — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨١٧ رقم ٤٢٠)

تقرير ما فى القمة

(انظر حجز تحت يد التبر رقم ٣٧٧
وحجز رقم ٢٨٠)

٣٣٨ تقليد علامة لشركة مياه . معدلة للخم

بها على العدادات . واستعمالها . معاقب
عليه .

(بور سعيد الجزئية — ٣٠ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٤٦ رقم ٢٧٩)

تقليد

(انظر تزوير رقم ٢٧٩)

٣٣٩ تقليع . اطلاق . الفارق بين الفترتين

١- المادة ٣٢١ ع . بيانه

(نقض اهل — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠
عدد ٨ ص ٨٠٤ رقم ٤١١)

٣٣٠ تكليف اطيان . ليس دليلا على الملكية

بل قرينة

(مصر الكية الاملية — ٢٧ فبراير
سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٣٤ رقم ٣٧٧)

٣٣١ تكليف بالوفاء . فى غير الاحوال المنصوص

عنها بالمعقد . عدم صريته .

(استئناف مخطط — ١٧ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩١ رقم ٥٦٢)

٣٣٢ تلبس . ضبط التهم عقب ارتكاب

٣٤٥ توزيع . مناقضة . وجوب اجرائها بقلم
الكتاب

(ابوتيج الجزية — ٢٢ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٢ رقم ٣٢٨)

٣٤٦ توكيل . تعريضه . أحواله . طرق اثباته .
التوكيل الضمني

(استئناف مصر — ٧ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ٥٥ رقم ٢٩)

ج

جبانات

(انظر املاك عامة رقم ١٨٨)

٣٤٧ جرائم المرض والشرف . قبول الادلة
فيها . مع التخرج الشديد . قاعدة درء
الحدود بالشبهات .

(تقضى اهل — ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨٠٥ رقم ٤١٢)

٣٤٨ جرائم متعددة . تنفيذها . بأفعال متتابعة .
لغرض جزائي واحد . عقوبة واحدة .

(تقضى اهل — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٢ ص ١٣٩ رقم ٨٠)

٣٤٩ جرائم الاشتباه . أحوالها . أركانها .
(تقضى اهل — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٥)

٣٥٠ جرائم . صحتها . شخصية محضه . غير
نافذة الا في نفس المقتضى عليه
(تقضى اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

٣٥١ جرح أو ضرب . عجز عن الاشغال

٢ - تنظيم . خطوط . تعديلها . انتقال
الملكية العامة والخاصة

(اسكندرية الكلية الاحلية — ١٧
مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٧٤ رقم ٤٠)

٣٣٩ تنظيم . تعديل خطوط التنظيم . الغاء
شارع . زوال صفة المنفعة العامة عنه .

دخوله في الملك الخاص
(استئناف مصر — ١٢ يناير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥٤ رقم ٥٣٦)

تنفيذ حكم غيابي

(انظر حكم غيابي رقم ٤٢٠ و ٤١٧)

٣٤٥ تهديد . القصد الجنائي . يانه
(تقضى اهل — ٣٠ اكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٥ رقم ١٣٤)

٣٤١ توافق على التمدى . ركن المادة ٢٠٧ .
سبق الاصرار . ظرف مشدد . عدم
المانع من الجمع بينهما في حادثة واحدة
(تقضى اهل — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٣٥٢ رقم ١٩٨)

٣٤٢ توريد أنهار . عقده . مضاربه على
الاجرة . عمل تجارى

(الزاويك الكلية الاحلية — ٢٢
مايو سنة ١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٩٨)

٣٤٣ توزيع . اجراءاته . من النظام العام
(مصر الكلية الاحلية — ٢ ابريل
سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٤٨ رقم ٣٢٢)

٣٤٤ توزيع . قائمة نهائية . قوة الشيء المحكوم
فيه . جلوده

(استئناف مخطوط — ١٣ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٥ رقم ٤٤٨)

٣٥٧ جنسية. اكتسابها. بالنسبة للمستقبل.
لا أثر رجعي لها.

(نقض أملی — ١١ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨١٠ رقم ٤١٦)

ح

٣٥٨ حائز للعقار. رهن تأمينی. تقادم.
ایقاف. سریان المدة خلال اجراءات
نزاع الملكية

(استئناف مختلط — ١١ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٩ رقم ٦٥)

٣٥٩ حاجز. تعيينه للحارس. مسئوليته معه
بطريق التضامن

(نقض أملی — ١٨ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٢٠ رقم ٣٦٨)

٣٦٠ حادث. لقطار. ايقافه. كاف العقاب
(مصر الكلية الالهية — ٢٢ ديسمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٥٦ رقم ٤٤٠)
حارس

(انظر اختصاص تام رقم ٣٥ وتبديده
رقم ٢٥٦ و حجز رقم ٣٨١ ومسئولية
رقم ٧٦٠)

حبس

(انظر موظف رقم ٨١٤)

٣٦١ حجر. غفله. احوالها.

(مجلس حسي عالي — ٢١ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٣١ ص ١ رقم ١٧)

٣٦٢ ١ - حجر. استئناف. وصف جديد
لطلاب الحجر. عدم قبوله

٢ - حجر السفة. عدم جواز رفعه

الشخصية اكثر من ٢٠ يوما. ضرورة
اثباته فعلا

(نقض أملی — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ ص ٩٢٢ رقم ٤٦٥)

جرح

(انظر علاج رقم ٦٣٣)

٣٥٢ جريمة. ارتكابها كلها أو بعضها خارج
القطر. وبمضها داخله. معاقب عليها
(نقض أملی — ٤ ديسمبر سنة ٩٣
عدد ٧ ص ٧٠٣ رقم ٣٥٤)

٣٥٣ جريمة. وصفان. الأخذ بأشدها.
(نقض فرنسی — ٢٦ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٩ رقم ٢٤٢)

جارك

(انظر مصادرة رقم ٧٧٦)

٣٥٤ جنائية. حالتها على محكمة الجناح للاعذار
القانونية. أو الظروف الخفيفة. تطبيق
عقوبة الجناحة عليها. دون المادة ١٧ع
(اسكندرية الكلية الالهية — ٢٨
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٧
رقم ٢٢٠)

٣٥٥ جنائية. محام. حضوره امام محكمة
الجنايات. لازم

(نقض أملی — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٢ رقم ١٣١)

٣٥٦ جناحة. حكم عدم اختصاص. جنائية.
احالتها على محكمة الجنايات

(نقض أملی — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٣ رقم ٢)

رفع الدعوى . جوازه . بده سريان
الحسن سنوات من تاريخ صدور القرار
(استئناف مصر — ٢٠ يناير سنة
٩٣١ عدد ١٠٠٧ من ١٠٣٧ رقم ٥٢٧)

٣٧١ حجر . المحجور عليه . شيخ . يصنع
المرض والغفلة . غير واجب

(مجلس حسي عالي — ٢٨ ديسمبر
سنة ٩٣١ عدد ٦ من ٦١٤ رقم ٢٠٨)

٣٧٢ ١- حجر . سيده من المحدرات . جاهلة

بأنواع المعاملات . استطاعتها تعيين
وكيل أمين . عدم جواز الحجر — حجر
شموذة . مجرد خديعة عادية . لا تستوجب
(مجلس حسي عالي — ٨ فبراير سنة
٩٣١ عدد ٧ من ٧٠٨ رقم ٢٠٨)

٣٧٣ حجر . شيخ مسن . تصرفه في بعض

امواله . لاسباب خطيرة . عدم جوازه
(مجلس حسي عالي — ٢٨ ديسمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦١٤ رقم ٢٠٩)

٣٧٤ حجر . محجور عليه . عديم الأهلية .

تعامل . بطلانه . مطالبة عديم الأهلية
برد المنفعة التي عادت عليه . التعامل
ملزم بأبواب حصصها . مستندات
التعامل . لا تصلح لإثبات المنفعة
(استئناف مصر — ٥ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٥٢ رقم ٥٣٤)

حجر

(انظر تصرف رقم ٢٩٠)

٣٧٥ حجر . بيع الشئ . المحجور . حق اللذان

في استلام دينه من اثنين . اتباع
اجراءات التوزيع . لزومه

(مصر الكلية الاهلية — ٢ ابريل
سنة ٩٣٠ : عدد ٦ من ٦٤٨ رقم ٢٢٢)

إلا بعد انقضاء مدة يزول فيها السفه
(مجلس حسي عالي — ٢٠ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٢ من ١٤١ رقم ٨١)

٣٦٣ حجر . استئناف . قبوله . بطلان .

وجوب النص عليه

(مجلس حسي عالي — ١٨ مايو سنة
٩٣٠ عدد ١ من ٣٥ رقم ١٨)

٣٦٤ حجر . ضعف العقل . لم يصل لثبته .

كفايته للحجر .

(مجلس حسي عالي — ١٨ مايو سنة
٩٣٠ عدد ٢ من ١٤١ رقم ٨٢)

٣٦٥ حجر . استئناف قراره . مرفوع من

ابن الزوج . عدم قبوله

(مجلس حسي عالي — ١٥ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٣ من ٢٥٣ رقم ١٢٨)

٣٦٦ حجر . استئناف . من ابن المحجور

عليه . جوازه

(مجلس حسي عالي — ١٥ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٣ من ٢٥٢ رقم ١٢٩)

٣٦٧ حجر . شيخ . مصاب بالعمى والصمم

ومقدم . ضعف اجاباته . وجوه

(مجلس حسي عالي — ١٦ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٥ من ٥١٦ رقم ٢٥٧)

٣٦٨ حجر . رفعه . اسبابه . كافية لتقرير بذلك

(مجلس حسي عالي — ١٦ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٤ من ٣٦٦ رقم ٢٥٥)

٣٦٩ حجر . مريض بالشلل . حافظ لقواه

العقلية . عدم لزومه .

(مجلس حسي عالي — ٢١ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٦ من ٦١٢ رقم ٢٠٦)

٣٧٠ حجر . اذن المحجور عليه بالادارة فيما

عدا التصرفات النافذة لذلك . حق

٣٨٢ حجز عقارى . دفعوع ناشئة قبل اعلان

التنبيه

(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٨ رقم ٦٢)

٣٨٣ حجز . كيدى . تعويض

(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٧ رقم ٦٢)

٣٨٤ حجز ما للمدين لدى الغير . حكم

ابتدائى قابل للطعن . جوازالحجز بقضاءه
(للطايرين الجزئية — ٩ مارس سنة ٩٣١ عدد ١ ص ٩٨٧ رقم ٤٩٦)

حجز

(انظر اموال رقم ١٩٠)

حجز تحفظى

(انظر نظام رقم ٢٩٥ وحق امتياز رقم ٣٩٧)

حجز عقارى

(انظر استحقاق رقم ١٢٣)

٣٨٥ حجة الوقف . سابقة على سنة ١٨٨٠ .

عدم التقيد بالوائح اللاحقة

(استئناف مصر — ٢٦ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٣ رقم ٢١٠)

٣٨٦ احراسة- قضائية . قبل الحجز . جوازها .

٢- حراسة قضائية . على أطيان منزوع

ملكيتها لظروف خاصة . جوازها

(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥٠)

٣٨٧ ١- حراسة . قسمة . نزاع

٢- حراسة . اجراء وقفى . نتائج

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٨١ رقم ٤٤)

٣٧٦ ١- حجز تحت اليد . ضد شريك . جوازه

٢- حجز تحت يد البنك . عدم جوازه
إلا فى شركة المحاصة .

(استئناف مختلط — ١٨ فبراير سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩١ رقم ٥٩٣)

٣٧٧ حجز تحت يد الغير . تقرير المحجوز

لديه . عدم تقديم السندات المثبتة لصحة
اقراره . عدم ثبوت غش أو تدليس
من جانبه . لامتسولية عليه

(استئناف مصر — ١٣ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ ص ٩٥٣ رقم ٤٨٠)

٣٧٨ حجز تحت يد الغير . دعوى بألفائه .

هل تعتبر مستعجلة ومتى ؟

(الموسكى الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٦٩ رقم ٤٤٦)

٣٧٩ ١- حجز تحفظى . اهيته . حدم من

حرية التصرف

٢- حجز تحفظى . شروطه وأركانه
على سبيل الحصر .

٣- حجز تحفظى من النظام العام . الاتفاق

على خلاف ما اشترطه القانون . بطلانه
(نعيم حامى الجزئية — ٩ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٨٤ رقم ١١٢)

٣٨٠ حجز . تقرير بمسا فى القمة . حصوله

وقت التنفيذ بالحجز . كفايته

(التزريق الجزئية — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٠ رقم ٥٥)

٣٨١ حجز . حارس . أجرة الحراسة . ملزم

بها للمدين . الدائنون كفلاء

(بلا الجزئية — ٢٣ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٥٢ رقم ٣٨٧)

٣٩٤ ١- حق الدفاع . حضور محام مقرر .
عن متهم . ولوبنده من قبل المحكمة .
عدم اخلال
(نقض أملى — ٣٠ اكتوبر سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٤٦ رقم ١٩٣)

٣٩٥ حق اوراق . تحديد . ضد المتفعين به
(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧١ رقم ٤٥٥)

٣٩٦ ١- حق الشفعة . عقد بيع ابتدائي .
لا يتولد عنه
٢- حق شفعة . عقد صاحب . لا يتولد عنه
(بنى سوفى السكية الاهلية — ٣١
مارس سنة ٩٢٩ عدد ٦ ص ٦٤٥ رقم ٢٢١)

٣٩٧ حق امتياز . اجرة رى الاراضى .
الحجز التحفظى على المحصول الناتج منها .
جواز الاتفاق عليه . عدم مخالفة النظام العام
(نصح حادى الجزية — ٢٨ سبتمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٥ رقم ٢٢٧)

٣٩٨ حق امتياز البائع . على الشئ . أو على
ثمن المبيع

(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ١٩٥ رقم ١١٩)

٣٩٩ حق امتياز . البائع لمقول . حق النجع .

شروطه . رهن المبيع
(استئناف مختلط — ٢٥ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٥ رقم ١٢٠)

٤٠٠ حق الحبس . لثباني في ملك الغير .
بمحسنة . صحته

(اسكندرية السكية الاهلية — ٢٦
مايو سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٢٧٨ رقم ١٥٥)

٣٨٨ حراسة . مبدأ تاريخ المطالبة بالدين
المرتبة عليه

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٩٦)

حراسة
(انظر حيز رقم ٣٨١ نزاع ملكية رقم ٨٢٦)

٣٨٩ حريق . اموال . تويض
(الوسكى الجزية — ٢٥ مارس سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٩٧ رقم ٥٤)

٣٩٠ حريق . شروع . أعمال تحضيرية .
التمييز بينهما . بدء التنفيذ فعلا . يعتبر
شروعاً .

(اسكندرية السكية الاهلية — ١٠
سبتمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٥٩ رقم ٣٢٦)

٣٩١ ١- حريق . عمد . البيانات اللازمة ذكرها .
أهميتها .

٢- حريق . عمد . زريبة مسكونة . اعتبارها
محللاً معداً للسكنى

(نقض أملى — ١٢ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٢ ص ١٣٥ رقم ٧٧)

٣٩٢ ١- حساب . المطالبة بتدقيقه . اثبات
التصرف في المبالغ المسلمة

٢- حساب . المطالبة به . اثبات
استلام المبالغ

(نقض وإبرام فرنسا — ١٨ يوليو
سنة ٩٢٨ عدد ٢ ص ١٩٦ رقم ١٢٢)

٣٩٣ حساب . عجز وقتى . رده . لاجرية
(نقض أملى — أول مايو سنة ٩٣٠
عدد ١ ص ١٨ رقم ٦)

حساب
(انظر تقادم رقم ٣٢٤)

حق التبع
(انظر بيع رقم ٢٢٩ وحق امتياز رقم ٣٩٩)

حق ارفاق

(انظر اختصاص رقم ٤٦)

حق النسخ

(انظر مرض الموت رقم ٧٣٤)

حق الانتفاع

(انظر ملكية رقم ٨٠٣)

حق امتياز

(انظر حكم اشهار افلاس رقم ٤١١)

حق تكلفة الثمن

(انظر مرض الموت رقم ٧٣٤)

حق مكتسب

(انظر سريل القرائين على الماضي
رقم ٥٤١)

٤٠٨ ١ - حكم . اجرة المحكم . حق الزيادة

فيها - ٢ - حصر . زيادة الاجرة .

مسوغات الزيادة . قاعدة الزيادة

(استئناف مصر - ٦ يناير سنة

١٩٣١ عدد ٩ من ٩٤٠ رقم ٤٧١)

٤٠٩ حكم ابتدائي . رفع استئناف عنه .

ايكاف السير في دعوى صحة الحجز

حتى يفصل في الاستئناف

(الطائون الجزئية - ٩ مارس سنة

١٩٣١ عدد ٩ من ٩٨٧ رقم ٤٦٦)

٤١٠ ١ - حكم . أسبابه . عرضية . أثرها

٢ - حكم . أسبابه . جوهرية . قوة

الشيء المحكوم فيه

(منظما الكلية الاهلية - ٨ يناير

سنة ١٩٣٠ عدد ١ من ٦٤ رقم ٣٦)

٤١١ حكم اشهار الافلاس . مانع من كل

٤٠٩ حق الحبس . لمن أوجد تحسينا في

المقار . ثابت

(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٩

ابريل سنة ١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٤٩ رقم

٣٢٣)

٤٠٢ حق الحبس . ثمن أطيان مبيعة . عليها

ديون عقارية . ثابت للشترى .

(استئناف غنطط - ٢٧ مايو سنة

١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٧٢ رقم ٣٣٧)

٤٠٣ حق الحبس . عيني لا شخصي

(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٩

يناير سنة ١٩٣٠ عدد ٩ من ٩٧٨ رقم

٤٩١)

٤٠٤ حق القرار . حق المنفعة . تخرب البناء .

اهمال صاحبه تجديدده . وضع يد الغير

المدلة الطويلة . زوال حق المنفعة مع

حق الرقبة

(استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٣٠ عدد ٨ من ٨٧١ رقم ٤٢٤)

٤٠٥ حق المرور . عدم جواز اكتسابه بالمرور

(نقض وإبرام فرنسا - ٦ مايو سنة

١٩٣٠ عدد ٣ من ٣٠٨ رقم ١٨٢)

٤٠٦ حق الاسترداد . بيع حصصة في عين

من أعيان التركة . عدم جوازه

(استئناف مصر - ١٧ ديسمبر سنة

١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٣٨ رقم ٣١٧)

٤٠٧ حق عيني . المساس به . حق رفع

الدعوى بشأنه

(استئناف غنطط - ١٥ يناير سنة

١٩٣١ عدد ٨ من ٨٧٨ رقم ٤٥٥)

متضامنين . سقوطه بالنسبة لمن لم ينفذ
ضد

(بنى سويف الجزئية — ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٩٥ رقم ١٦٤)

٤١٨ حكم غيايى . موصوف بأنه حضورى .

عدم جواز المعارضة فيه
(استئناف لىون التجارية — ١٢ ابريل
سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٦٧٤ رقم ٣٤٤)

٤١٩ حكم غيايى وحضورى . محكوم عليهم

بالتضامن . عدم تنفيذه بالنسبة للقاتلين فى
بحر سنة أشهر . سقوطه .

(الموكس الجزئية — ٣٠ اكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٦٧ رقم ٤٤٥)

٤٢٠ حكم محكمين . نهائى . الطعن فيه أمام

المحكمة الابتدائية
(استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٦٢ رقم ١٤٤)

٤٢١ حكم مرمى المزداد . تعليق على شرط

فاسخ . عدم الوفاء . وقوع الفسخ .
رد القيمة ورد الفوائد . مقاصة

(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٦٧ رقم ٢٠٦)

٤٢٢ حكم مرمى المزداد . ماهية . مجرد

اجراءات . جواز الطعن فيه
(كرموز الجزئية — ١٠ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٠ رقم ١٦٨)

٤٢٣ حكم ادانة . ذكر الوقائع المعترف بها .

فى صلب الحكم . دون أسبابه . جوازه
(نفس مخطوط — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٣٠٥ رقم ١٧٣)

تسجيل عقارى . وبالنسبة لحق امتياز

البائع السابق على الحكم . لا تأخير له .
(استئناف مخطوط — ٧ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٧٢ رقم ٣٣٧)

٤١٢ حكم . اعلانه . شرط قبوله . حالة

(استئناف بواتيه — ٢٦ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٧٣ رقم ٤١٠)

٤١٣ حكم بالإيقاف . أثره فى الخصومة .

جواز استئنافه .

(منطما الكلية الاهلية — ١٩ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٦٣ رقم ٤٨٤)

٤١٤ حكم تمهيدى . استئنافه . تأييده . حق

المحكمة فى الفصل فى موضوع الدعوى .
حالة تنفيذ هذا الحكم . جوازه .

(منطما الكلية الاهلية — ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢٨ رقم ٢٧٠)

٤١٥ حكم تمهيدى . قوته . تعيد القاضى به

(ديجون الاستئنافية — ١٢٨ اكتوبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٧٢ رقم ٤٠٩)

٤١٦ حكم تمهيدى . احالة على التحقيق . قبول

الخصم له . عدم جواز استئنافه
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٨ رقم ٨٩)

٤١٧ ١ - حكم غيايى . عدم تنفيذه . فى بحر

سنة شهر . من يوم صدوره . بطلانه

٢ - حكم غيايى . تنفيذه بالنسبة
للعددين دون الكفيل . غير مانع من
سقوطه بالنسبة له .

٣ - حكم غيايى . بالنسبة لمدينين

عليه. حالاته. استثنائه. بنص صريح
في القانون

(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

٤٣١ حكم جنائي. بعد صدور الحكم المدني.
ولونهايا. لا يقيد القاضي الجنائي.

(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١١ رقم ٢٥٢)

٤٣٢ حكم جنائي. تأثيره على الدعوى المدنية
(اوتيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ١٨٥ رقم ١١٣)

٤٣٣ حكم جنح. صادر بعد الاطلاع على
الاوراق. دون التحقيق. بطلانه

(نقض مختلط — ٣٠ اكتوبر سنة
١٩٢٩ عدد ٤ ص ٤٢٦ رقم ٢٣٣)

٤٣٤ ١ - حكم جنح. استئناف. احواله.
على الحكم الابتدائي. كاف

٢ - حكم ادانة. عدم رده على
دفاع المتهم. بطلانه

(نقض مختلط — ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٤٢٦ رقم ١٣٦)

٤٣٥ حكم. حضوري أو غيابي. المبرة فيه
حضور أو عدم حضور المحاكمة.

(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٥ ص ٥١١ رقم ٢٥٣)

٤٣٦ حكم. خلوه من اسباب. أوجه دفاع.
تقديمها في مذكرة. رفضها. عدم ابداء

اسباب. نقض الحكم.

(نقض فرنسي — ١٧ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٨٠ رقم ٤٥٨)

٤٢٤ حكم استئناف. في معارضة من المتهم.
طرحه المعارضة جانباً ونظره في استئناف
النيابة عن الحكم الابتدائي. بطلانه.
نتائجه

(نقض اهل — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٤ رقم ٥١٤)

٤٢٥ حكم استئناف. قاض بالادانة. عدم
بيان اسبابه. بطلان

(نقض اهل — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ١٢ رقم ١)

٤٢٦ حكم استئناف. قاض بالادانة. الغاء.
حكم البراءة. استنتاجه من ذات
اسباب الحكم الابتدائي. تقديرها.
من سلطة محكمة الموضوع

(نقض اهل — ٣٠ اكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٤٥ رقم ١١٢)

٤٢٧ حكم. اشتراك بالافتاق في جريمة.
ضرورة يائه. نقض الحكم.

(نقض اهل — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠
عدد ٢ ص ١٣٣ رقم ٧٣)

٤٢٨ حكم. اقتصار المحكمة على القول بلبوث
التهمة من شهادة الشهود. خلوه من
الاسباب

(نقض اهل — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨١٦ رقم ٤١٩)

٤٢٩ حكم. الوقائع الثابتة فيه. رقابة محكمة
النقض. مترتبة عليها

(نقض اهل — ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٤ رقم ١٣٣)

٤٣٠ ١ - حكم. تعرضه في منطوقه لتغير
الحصص المحكوم عليه. جوازه

٢ - حكم. طلب الغائه. من غير المحكوم

- ٤٣٧ حکم . صادر بمجواز سماع الدعوى .
غير قابل للنقض
(نقض اهل — ١٢ يونيه سنة ١٣٠
عدد ٢ من ١٣٥ رقم ٧٦)
- ٤٣٨ حکم . ضدتهم بالبراءة . وبالتعويض .
غير مانع له من الاستئناف
(نقض اهل — ١١ ديسمبر سنة
١٣٠ عدد ٨ من ٨٠٨ رقم ١١٤)
- ٤٣٩ حکم . عدم اثبات طلبات النيابة
بمحضر الجلسة . لا بطلان
(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة ١٣٠
عدد ٤ من ٣٥٦ رقم ٢٠١)
- ٤٤٠ ١ - حکم غيابي جزئى . المعارضة فيه
من المتهم . عدم جواز تشديد العقوبة
٢ - حکم غيابي . استئناف النيابة له .
طلب عدم الاختصاص . وجوب
الفصل فى معارضة التهم اولا
٣ - حکم غيابي أو حضورى . استئناف
النيابة . طلبها عدم الاختصاص . جواز
الحكم به استئنافيا . بعد الفصل فى
معارضة التهم
(نقض اهل — ١٣ نوفمبر سنة
١٣٠ عدد ٦ من ٥٨٨ رقم ٢٩٦)
- ٤٤١ حکم غيابي بالادانة . معارضة التهم
فيه . الحكم بالبراءة . استئناف النيابة .
عدم جواز الحكم باكثر من العقوبة
الاصلية .
(نقض اهل — ١٩ يونيه سنة ١٣٠
عدد ٣ من ٢٤٢ رقم ١٣٢)
- ٤٤٢ حکم . فى تبديد . احالة على شهادة
الشهود . كفايته
(نقض مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة ١٢٩
عدد ٤ من ٤٢٦ رقم ٢٣٤)
- ٤٤٣ ١ - حکم . فى جنحة . رفض التأجيل
لاعلان شهود . غير منقوض
٢ - حکم . التعرض لوقائع لاسلطه لمحكمة
النقض عليها . لا نقض فيه
(نقض مختلط — ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٦٧١ رقم ٣٣٦)
- ٤٤٤ حکم . فى معارضة . بعدم قبولها . لغوات
الياماد . نقضه . عدم جواز
(نقض مختلط — ١٤ و ٢٨ ابريل
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ من ٤٢٦ رقم ٢٣٥)
- ٤٤٥ حکم . فى معارضة . بعدم قبولها شكلا .
استئنافه . قاصر على النظر فى هذا
الحكم
(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٣٠
عدد ٧ من ٦٩٣ رقم ٢٤٦)
- ٤٤٦ حکم فى معارضة . غيابي . عدم اعلائه .
سريان استئناف
(نقض اهل — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ١ من ١٣ رقم ٣)
- حکم مرعى الزاد
(انظر نزاع ملكية رقم ٨٢٤)
- ٤٤٧ حلف يمين . شرط فى شهادة الزور
وفى الدعاوى الشرعية . ضرورته
(نقض اهل — ٢٠ نوفمبر سنة ١٣٠
عدد ٦ من ٥٩٢ رقم ٢٩٧)
- ٤٤٨ حلول أجل الدين . انطباقه على حالة
الاعسار المدني . شروطه .
(شين الكوم الكلية الاملية — ٢٢
ابريل سنة ١٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٧٥
رقم ٥٤٩)
- ٤٤٩ حوالة . أحكام . عدم جواز تحويلها .

٤٥٤ خطف طفل . قاعل أصلى . كشتريك .

لا تغريق

(نقض اهلى — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٥٠ رقم ١٩٦)

٤٥٥ خطف طفل . القصد الجنائى . تعمد

ستر الخطوف . كاف .

(نقض اهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٠٨ رقم ٢٥٠)

خيانة الامانة

(انظر تسليم اضطرارى رقم ٢٨٧)

د

٤٥٦ ١ - دائن . استمهاله لحقوق مدينه .

شرطه . فى الدعاوى ذات القيمة المالية .

٢ - دائن . اعلانه لحكم صادر للمدينه . غير

جائز . ظروفه .

(طنطا الكلية الاهلية — ١٧ - بتبر سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٠ رقم ٣٢٧)

٤٥٧ دائن . دعواه باسم مدينه لاثبات

حصول بيع . لزوم اقامة الدليل

(استئناف غنطط — ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٩ رقم ٥٥٨)

٤٥٨ دابن . رفع دعواه على مدينه مباشرة .

بالدين المؤجل . ضرورة اثبات الاعصار

(شعبين السكوم الكلية الاهلية — ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٧٥ رقم ٥٤٩)

٤٥٩ دائن عاوى . حراسة . تنفيذ . عدم جواز

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٨١ رقم ٤٤)

اذا كان السند غير قابل للتحويل

(الفتن الجزئية — ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٤٥ رقم ٢٧٨)

٤٥٠ حواله . رضاء المدين بها . حالاته .

تناهجه

(الموسيقى الجزئية — ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٠ رقم ٢٨٠)

حماية الملكية الصغيرة

(انظر قانون الحقة اؤدنة رقم ٦٥٢)

(خ)

٤٥١ خصم ثالث . دعواه . تبعية . او اصلية

حكما

(استئناف مصر — ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٥٨ رقم ٣١)

خصم ثالث

(انظر دعوى استعناق رقم ٤٧٢)

خصم

(انظر مجلس حسي رقم ٦٩٦)

٤٥٢ خطأ . علاقة الخطأ بالاصابة . رابطة

السببية المباشرة . لزومها

(نقض اهلى — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٥١ رقم ١٩٧)

٤٥٣ ١ - خطأ . مسئولية جنائية

(دمياط الجزئية — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٥٧ رقم ٣٩٠)

خطأ

(انظر تمهيدات رقم ٣٠٣)

خطبة

(انظر مهر رقم ٨٠٦)

٤٦٦ دعوى الدائن . بالنابة عن مدينه .

قاصرة عليها . دون الحقوق

(ملحقا الكلية الاحلية — ١٧-بشير
سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٠ رقم ٣٢٧)

٤٦٧ دعوى استرداد حيازة . وفيها شروطها .

(استئناف مختلط — ٢٩ يناير سنة
٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩١ رقم ٥٠٠)

٤٦٨ دعوى استحقاق . أصلية . فرعية

(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥٧ رقم ٥٣٩)

٤٦٩ دعوى استحقاق . امانة . وجوب دفعها

قبل طلب الايقاف

(استئناف مصر — ٦ يناير سنة ٩٣١
عدد ٩ ص ٩٤٣ رقم ٤٧٢)

٤٧٠ دعوى استحقاق . فرعية . اجراءاتها

ومواعيدها

(تلا الجزية — ٢٦ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ١٠٨٠ رقم ٥٥٢)

٤٧١ دعوى استحقاق . فرعية . ميعاد

استئناف الحكم الصادر فيها

(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٧ رقم ٤٢٩)

٤٧٢ دعوى استحقاق . مستحق . جواز قبوله

خصما ثالثا . لطلب إيقاف أثناء اجراءات

نزاع الملكية . اذا قام بما يوجب القانون

(اسنا الجزية — ١٩ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١١ رقم ٢٢٤)

٤٧٣ ١ - دعوى بطلان اجراءات . قاضي

الأمور المستعجلة . اختصاصه . عند

بطلان التنفيذ

(ذكرنس الجزية — ٢٣ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٣ رقم ١٧٠)

٤٦٠ دائن . مسجل . راسى عليه مزاد .

مقاصة . فوائد مستحقة له .

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٥ رقم ٤٤٨)

دائن مرتين

(انظر تأجير رقم ٢٥٣)

دائن

(انظر ثلاثة اسلامية رقم ٥٩٦)

٤٦١ الدستور . مادة ١٥ . وقاية النظام

الاجتماعى . معناها

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ١ ص ٤٣ رقم ٢٣)

٤٦٢ دستور سنة ١٩٢٣ . إيقافه بأمر ملكى .

اعتباره

(نقض اهل — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠
عدد ٧ ص ٦٩٦ رقم ٣٤٩)

٤٦٣ دعوى ابتدائية . طلبات . تعديلا .

زيادتها من حقوق الطرفين . شروطها .

(استئناف مختلط — ٢٩ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٨ رقم ٢٨٨)

٤٦٤ دعوى اثبات حالة . طلب تعيين خير

أمام محكمة الموضوع . عدم جواز رفع

دعوى اثبات الحالة أمام قاضى المواد

المستعجلة

(الموسى الجزية — ٣ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٨٠ رقم ٤١٣)

٤٦٥ دعوى اثبات حالة . قص فى أعمال

الخير . أو اجراءاته . جواز إعادة

تحريرها

(ملحقا الكلية الاحلية — ١٩ فبراير
سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٩٩ رقم ٢١٦)

٤٨١ دعوى صحة تعاقد . شخصية .

(.ممر الكلية الاهلية — ١٦ ابريل
سنة ١٣١٠ عدد ١٠٧٣ من ١٠٤٨ رقم ٥٤٨)

٤٨٢ دعوى ضمان . ضد الحكومة . رفعها

أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى
الأصلية

(طنطا الكلية الاهلية — ٨ نوفمبر
سنة ١٣٠٠ عدد ٨ من ٨٤٠ رقم ٤٣٥)

٤٨٣ دعوى . طلب صرف مبلغ مودع

بغير اجراءات التوزيع . عدم قبولها
(.ممر الكلية الاهلية — ٢٠ ابريل
سنة ١٣٠٠ عدد ٦ من ٦٤٨ رقم ٣٢٢)

٤٨٤ دعوى . طلب تنفيذ العقد . شخصية

(ابوتيج الجريمة — ٢٥ يناير سنة
١٣٠٠ عدد ٢ من ١٨٨ رقم ١١٤)

٤٨٥ دعوى . عن حادثة سيارة . رفعها من

الجنف عليه . ضد شركة التأمين . عدم
قبولها .

(استئناف مختلط — ٢٧ مارس سنة
١٣٠٠ عدد ٤ من ٤٢٨ رقم ٢٤٠)

٤٨٦ دعوى . عينية عقارية . استئنافا

(استئناف مختلط (الدوائر المجتمعة) ١٥
يناير سنة ١٣١٤ عدد ٤ من ٤٣٠ رقم ٢٤٦)

٤٨٧ دعوى . قيمة الالتزام فيها . تعدد

المدعى عليهم . لا تأثير له على التذدير
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٣٠٠ عدد ٢ من ١٤٨ رقم ٨٩)

٤٨٨ دعوى مدنية . رفعها ضد الأشخاص

المسؤولين مدنياً
(استئناف امين — ٢٠ مارس سنة
١٣٠٠ عدد ٣ من ٣٠٩ رقم ١٨٧)

٤٧٤ دعوى بطلان . أصلية . من يجوز له

رفعها . تعويضات
(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة
١٣٠٠ عدد ١ من ١٠٨ رقم ٦٤)

٤٧٥ دعوى بوليصة . أركانها . ابطال

تعريفات
(استئناف مصر — ١٩ مايو سنة
١٣٠٠ عدد ٣ من ٢٦٧ رقم ١٤٧)

٤٧٦ دعوى تزوير . اضرار المصلحة . عدم

قبولها
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
١٣٠٠ عدد ٦ من ٦٣٧ رقم ٣١٦)

٤٧٧ دعوى تزوير مدنية . تنازل . غرامة .

لا محل للحكم بها .
(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة
١٣٠٠ عدد ٨ من ٨٢١ رقم ٤٢٣)

٤٧٨ دعوى . قفويض الأمر للحكمة .

ليس معناه التسليم بالطلبات
(استئناف مختلط — ١٩ ديسمبر سنة
١٣٠٠ عدد ٧ من ٧٦٨ رقم ٣٩٩)

٤٧٩ دعوى . رفعت على خصم بإحدى

صفتين . دون الأخرى . عدم جواز
رفعها بالصفة الأخرى من جديد
(بين سوف الكلية الاهلية — ٣١
مارس سنة ١٣٢٩ عدد ٨ من ٨٣٥ رقم ٤٤٣)

٤٨٠ دعوى شفعة . ميماد رفعها . بالنسبة

لبائع والمشتري . وجوبه
(استئناف مصر — ٢١ مايو سنة
١٣٠٠ عدد ١ من ٥٨ رقم ٣٢)

٤٩٧ دعوى جنائية . رفعها بعد الدعوى

المدنية . عدم اتحاد السبب والموضوع .

قبولها

(مصر الكلية الاهلية — ٥ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٩٧)

٤٩٨ دعوى جنائية . عدم رفعها لمحكمة

الجنايات . عدم قبولها لعدم قيامها

(نقض اهل — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٧٨)

٤٩٩ دعوى عمومية . سقوط . قطع المدة .

حالة .

(استئناف مختلط — ١١ نوفمبر سنة

١٩٢٩ عدد ٦ ص ١٧١ رقم ٣٢٤)

دعوى بطلان أحكام

(انظر بطلان رقم ٢١٨)

دعوى عمومية

(انظر تنازل رقم ٣٣٦ وولاية القاضي

رقم ٩٠١ وقرار رقم ٦٧٠)

دعوى عينية عقارية

(انظر وضع يد رقم ٨٧٣)

دعوى . قيمتها

(انظر تفسير رقم ٣٢٠)

دعوى مدنية

(انظر حكم جنائي رقم ١٣٢)

٥٠٠ دفاع . عدم الرد عليه ابتدائيًا . غير

مانع منه استئنافيًا

(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة

١٩٢٩ عدد ٧ ص ١٦٧ رقم ٣٩٨)

٥٠١ دفاع كيدى . عدم اثباته . تعويضات

(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة

١٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٢)

٤٨٩ دعوى منع تعرض . تعديلها الى طلب

الملكية . زوال الدعوى الأولى

(مصر الكلية الاهلية — ١٧ مارس

سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٧٦ رقم ١٥٤)

٤٩٠ دعوى منع تعرض . رفعها . عدم قبولها

(استئناف مختلط — ٢٩ يناير سنة

١٩٣١ عدد ١ ص ١٦١ رقم ٥٠٠)

٤٩١ دعوى منع تعرض . عدم قبول

(طحا الكلية الاهلية — ٢٨ يونيو

سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٩ رقم ١٠٣)

٤٩٢ دعوى . ناشئة عن تصرفات البرلمان .

عدم جواز مباعها

(مصر الكلية الاهلية — ٢١ ابريل

سنة ١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧١ رقم ١٥١)

٤٩٣ دعوى نزاع ملكية . رفعها بعد مضي

تسعين يومًا . بطلان

(كموز الجزئية — ١٠ ابريل سنة

١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٠ رقم ١٦٨)

٤٩٤ دعوى وضع يد . على ضريح ومسجد .

عدم قبولها . وقف المسجد . انقضاءه

بالبناء واقامة الصلاة

(الاقصر الجزئية — ٧ فبراير سنة

١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٦٣ رقم ٤٤٣)

٤٩٥ دعوى مدنية . ادخال المسئول مدنيًا .

عند نظر المعارضة من المتهم . جوازه

(مصر الكلية الاهلية — ٥ نوفمبر

سنة ١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧٤ رقم ١٥٢)

٤٩٦ دعوى مدنية . بعد رفع الدعوى

العمومية . حق المدعى المدني فيها .

اتصاله بولاية القاضي . حقه في الطعن

(نقض اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٦ ص ٦٠٨ رقم ٣٠٤)

٥٠٩ دفع . ابدائه امام المحكمة الجزئية . عدم التمسك به استثنافيا . مسقط للحق فيه قضا .

(نقض أملى — ١١ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٠٩ رقم ٤١٥)

٥١٠ ١ - دين . استبداله بدين آخر . زوال الضمانات .

٢ - دين . عقد الاستبدال . فسخه نتائجه .

٣ - دين النفقة . امتيازاه . قانون الخمسة أفدنه . أثره فيه .

(طنطا الكلية الاهلية — ٨ يناير سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٦٢ رقم ٣٥)

٥١١ دين تجارى . ادعاء سداد جزء منه لتمسك به كاعتراف . عدم جواز اثبات ذلك باليثة

(دمياط الجزئية — ٥ سبتمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٢١٤ رقم ١٦٣)

دين تجارى

(انظر تقادم رقم ٣٢١)

٥١٢ دين . حلول الاجل . شروطه . المادة ١٠٢ مدنى

(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢٢ ابريل سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٧٥ رقم ٥٤٩)

٥١٣ ١ - دين . سقوط الحق . بدء الاستحقاق .

٢ - دين . اقرار به . اثناء المدة . لا يقطع صريان المدة .

(بن سويف الكلية الاهلية ١٠ ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٩ ص ١٦٠ رقم ٤٨٢)

٥٠٢ دفاع اساسى . فى دفع التهمة . عدم الرد عليه . بطلان الحكم .

(نقض مختلط — ٢٨ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٥ رقم ١٧٥)

٥٠٣ دفاع . حرية . تطبيق المحكمة لمواد غير مواد النيابة . عدم لفت نظر الدفاع . بطلان

(نقض أملى — ١٩ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٣١ رقم ٧١)

٥٠٤ دفاع شرعى . تجاوز حدوده . عذر قانونى

(نقض أملى — أول مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٢٠ رقم ٧)

٥٠٥ دفاع شرعى . اعتداء قليل الأهمية . غير منطبق

(نقض أملى — ١٢ يونيه سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٣٣ رقم ٧٤)

٥٠٦ دفاع . شهادة طبية . عدم الاشارة اليها فى الحكم . عدم اثارة الخصوم له . لا اخلاص .

(نقض أملى — ١٢ يونيه سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٢٣ رقم ٧٤)

٥٠٧ دفاع . لفت المحكمة له بعدم تكراره . غير مبطل .

(نقض أملى — ١٩ يونيه سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٣٨ رقم ٧١)

٥٠٨ دفاع . مستندات الدعوى . عدم الرد على كل منها . لا بطلان

(نقض أملى — ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٥٦ رقم ٢٠١)

- رخصة
(انظر علات رقم ٧١٨)
- ٥٢٠ رسوم . عدم تقديرها بأمر . مسقوط
حق المطالبة بها بمضى ٣٦٠ يوماً
(اسبوط الكلية الاملية — ٢٢
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٧
رقم ٤٣٤)
- ٥٢١ رسوم . مصاريق . أمر تقدير . معارضة
فيه . أسباب . ابداء أسباب جديدة في
الاستئناف . عدم قبولها
(نقض وإبرام فرنسا — ١٥ مايو
سنة ١٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٩٤ رقم ٥٠٥)
- ٥٢٢ راضى أو وسيط . اعتراف ل غاية قتل
باب المرافعة . يفيقه من العقاب
(نقض أملى — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٨ ص ٨١٤ رقم ٤١٨)
- ٥٢٣ رشوة . الاعتراف بها . غير محدد له
زمن أو جمة . تحقق فائدته . عند
حصوله لدى القضاء
(نقض أملى — ٢٥ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨١٤ رقم ٤١٨)
- وقت
(انظر مستخدم رقم ٧٦٤)
- ٥٢٤ رهن حيازي . عودة العين للدين .
جواز مطالبة بتسليمها
(بندر طنطا البرمية — ١٥ ابريل
سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠١ رقم ١٦٦)
- ٥٢٥ رهن مسجل . تمهد بالنزول عن جزء
من الرهن للمشتري . عدم تسجيله .

- ٥١٤ دين . عدم حلول السداد . رفع
دعوى به
(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥٠)
- ٥١٥ دين . في عقد رهن . شرط الاستحقاق
والسداد . معلق على المقدرة . جواز .
عدم مخالفته للنظام العام
(استئنافية الكلية الاملية — ٥
يناير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٦٣
رقم ٥٤٢)
- ٥١٦ دين مستقبل . أو معلق على شرط .
التنازل عنه . جوازه
(استئناف مختلط — ٢٧ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢٢٧)
- ٥١٧ ديون متنازع فيها . مقاصه . عدم جواز
اجرائها
(استئناف مختلط — ٢٠ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٤ رقم ١١٨)
- ٥١٨ دين . مطالبة به . المدة المسقطه . مبدأ
سريانها
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٨ رقم ٩٦)
- ٥١٩ ١- رخصة . مشروبات روحية . التصريح
بيدها . استهلاكها في المحل . مخالفة .
٢- رخصة . بيع المشروبات الروحية
بالتجزئة . غير استهلاكها على دفعات
(نقض مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٧١ رقم ٢٣٥)

المذهب . عدم قبول الطلاق . رغم
المواقفه . .

(٥٣١ الجزئية — أول ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٧٢ رقم ٤٤٧)

٥٣١ زيادة العشر . عدم جوازها مرتين
(ابي نيج الجزئية — ٢٢ فبراير سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٩٦ رقم ١٦٥)

زيادة العشر

(انظر نزاع ملكية رقم ٨٢٣)

س

٥٣٢ سب على . الحكم فيه . وجوب فسخه
على الفاظ السب

(نقض أملى — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٧٠١ رقم ٣٥٢)

٥٣٣ السب القانوني . تعريفه . أحواله
(اسبوط الكلية الاملية — ٣ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣١ رقم ٢٧٢)

٥٣٤ ١ - سبق الاصرار . تعريفه . حالاته
٢ - سبق الاصرار . ثبوته وعدمه .
مسألة موضوعية . حق محكمة النقض
في المراقبة

(نقض أملى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٢ رقم ٥١٣)

٥٣٥ سبق الاصرار . وجوده . مسألة .
موضوعية

(نقض أملى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٣٥٢ رقم ١٩٨)

سداد

(انظر سند تحت الاذن رقم ٥٤٥)

٥٣٦ ١ - سر المهنة . حالة الاعفاء ٢ - سر

عدم الاحتجاج به على من حل محل
الكرتئين

(استئناف مختلط — ١٦ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٧)

٥٢٦ رهن وحق امتياز . ثابتة قبل حكم
اشهار الافلاس . سر يانه

(استئناف مختلط — ٧ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٧٢ رقم ٣٣٧)

رهن

(انظر بيع وقائي رقم ٢٥١)

رهن تأميني

(انظر حائر للمعار رقم ٣٥٨)

رهن حيازي

(انظر غارقة رقم ٦٣٤)

ري

(انظر اختصاص رقم ٤٥)

ز

٥٢٧ زنا . أدلته . التشدد فيها . الصورة
الفوتوغرافية . ليست مكاتيب أو أوراق
(نقض أملى — ١١ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٠٥ رقم ٤١٢)

٥٢٨ زنا . حيلولة . تفرقة . منزل الزوجية .
(موبنليه الاستئنافية — ٣ ابريل
سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣١٠ رقم ١٨٨)

٥٢٩ زواج . سن الزواج . اثباته في العقد .
شرط أساسى لتحريره

(نقض أملى — ٢٦ أكتوبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٣٨ رقم ١٢٨)

٥٣٠ ١ - زوجة . خضوعها للقانون الذى تم
الزواج عليه ٢ - زوجة . زوجان متحدا

- مقوط حق المطالبة
(انظر رسوم رقم ٥٢٠)
- مقوط الحكم
(انظر جرائم رقم ٣٥٠)
- ٥٤٣ سلطة المحكمة . تطبيقاً للقانون . في مراقبة تنفيذ
(نقض أملي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٣٠٠ عدد ٦ من ٦٠٨ رقم ٣٠٤)
- ٥٤٤ سن التهم . تقديره في الحكم . وقت ارتكاب الجريمة . أو وقت الحكم . ضروره
(نقض أملي — ١٣ نوفمبر سنة ١٣٠٠ عدد ٥ من ١٥٠ رقم ٢٥٦)
- ٥٤٥ سند تحت الاذن . شرط السداد . بأبصال مستقل . سرياته على حامل السند
(استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة ١٣١٠ عدد ٩ من ١١٣ رقم ٥٠٣)
- ٥٤٦ سوء استعمال السلطة . عدم تعارضها مع منع المحاكم من تأويل الأوامر الادارية
(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة ١٣٠٠ عدد ٣ من ٢٥٦ رقم ١٤٢)
- ٥٤٧ سوء استعمال الحق . أصل النظرية في الشريعة الاسلامية . تعارض الحقوق . وقوع الضرر . تطبيق المحاكم الفرنسية لها
(استئناف مصر — ٣٠ يونيو سنة ١٣٠٠ عدد ٦ من ١٢٦ رقم ٣١٢)
- ٥٤٨ سوء النية . مبدؤه
(دعيال الجزية — ١٩ نوفمبر سنة ١٣٠٠ عدد ٩ من ١٨٣ رقم ٤١٤)

- الهيئة . مصدر سرى . افشاء . منه أو إباحته
(استندرية الكلية الالهية — ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٦٦ رقم ٥٤٤)
- ٥٣٧ سرقة . اكراه . اعتباره ظرفاً مشدداً
(طنطا الكلية الالهية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٩ من ٩٦١ رقم ٤٨٣)
- ٥٣٨ سرقة . بتغيير أرقام العدادات . بقصد تخفيض مقدار الكمية المستهلكة . لا تعتبر عملاً معاقباً عليه بالمادة ١٧٦ ع .
(جود سيد الجزئية — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ عدد ٥ من ٥٤٦ رقم ٢٧٩)
- ٥٣٩ سرقة . عود . أركانها . استقلالهما
(نقض أملي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ من ٢٧ رقم ١٥)
- ٥٤٠ سرقة . نية الاختلاس . نية التملك
(سوحاج الجزئية — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ من ٥٥٦ رقم ٢٨٣)
- ٥٤١ سرمان القوانين على الماضي . قوانين المرافعات . جوازه . بشرط عدم مساسه بحق مكتسب
(مصر الكلية الالهية — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٤٨ رقم ٢٨٤)
- سفه
(انظر حجر رقم ٣٦٢)
- ٥٤٢ سقوط الحق في الشفعة . الدفع به جوازه في آية حالة
(اسبوط الكلية الالهية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ من ٨٥٧ رقم ٤٤١)

طالب البيع . غير مانع من اللطافة

بالتن دون التعويضات

(قنا الجزية — ٣ مارس سنة ١٩٣١

عدد ١٠ من ١٠٨٣ رقم ٥٥٤)

٥٥٦ شروط . في عقد . بعدم الاشتغال في

أى مكان آخر . بطلانه . وإذا تحدد

بزمان ومكان معين . صحته

(مصر الكاية الاهلية — ٢١ يوليو

سنة ١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٥٥ رقم ٣٢٥)

شرط

(انظر عقد رقم ٦١٩)

شرط جزئى

(انظر تعهدات رقم ٣٠٣)

شرط فاسخ

(انظر تماقد رقم ٢٩٩)

٥٥٧ شركة خاصة . العلاقة بين الشركاء .

تأنيها

(استئناف غناط — ٢٩ ابريل سنة

١٩٣٠ عدد ٧ من ٧٦٩ رقم ٤٠٧)

٥٥٨ شركاء في جرائم الضرب والتعدي .

اتفاقهم على ارتكابها مسئوليتهم جميعاً عنها

(نقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٤ من ٣٥٢ رقم ١٩٨)

شركاء

(انظر قاعلون أصليون رقم ٦٤٠)

٥٥٩ شريك بالمادة ٤٣ . مسئولية عن

التأنيح المحتملة لهذا الاشتراك

(نقض أهلى — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٤ من ٣٥٢ رقم ١٩٨)

٥٦٠ شروع . تسور منزل فعلاً . بقصد

السرقة . اضبايق

(نقض أهلى — ١٨ يناير سنة ١٩٣١

عدد ١٠ من ١٠١٩ رقم ٥١)

شروع

(انظر حريق رقم ٢٩٠)

٥٤٩ سلاح . مصرح باستعماله للمخدوم .

عدم جواز الحكم بالمصادرة

(نقض أهلى — ١٥ مايو سنة ١٩٣٠

عدد ١ من ٢٢ رقم ٩)

ش

٥٥٠ شاهد . اعطاء شهادة عن الوقائع

المتنازع عليها

(بيزانسون الاستئناف — ١٠

ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٩٣

رقم ٥٦٨)

٥٥١ . شاهد . عدم اعلانه . عدم المنسك

به اعتنائياً . لا بطلان

(نقض أهلى — أول مايو سنة ١٩٣٠

عدد ١ من ١٥ رقم ٥)

٥٥٢ ١ - شرط جزئى . بقصد إيجار . تخلص

المستأجر منه بأسباب قهرية أو غير

منظورة وقت التعاقد

٢ - شرط جزئى . النص عليه في العقد .

مخالفته . قرينة على الضرر

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة

١٩٣٠ عدد ٣ من ٣٠٧ رقم ١٧٩)

٥٥٣ الشرط الفاسخ . الحقيقى وتعيينه .

الضمين وحكمه

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة

١٩٣٠ عدد ١ من ٤٨ رقم ٢٥)

٥٥٤ شرط عدم التصرف . لمدة . صحته

(اليوم الجزية — ٥ أكتوبر سنة

١٩٣٠ عدد ٤ من ٤٦٦ رقم ٢٢٨)

٥٥٥ شروط البيع . النص على عدم ضمان

٥٦٧ ١ - شهادة الزور . أركانها . بحث

القضاء في توفرها من عدمه . من سلطته
٢ - شهادة شهود . في دعوى بالبنوة .
تناولها أمر الزوجية والبنوة . سلطة
القاضي الجنائي في الحكم على الشهود
بالنسبة للأمرين

(نقض اهلى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٤ من ٣٥٦ رقم ٢٠١)

٥٦٨ شهادة الزور . أركانها . تغيير الحقيقة .

لتبيرة أو ادانة متهم

(أسبوط الكلية الاهلية — ٢ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٥ من ٥٣٨ رقم ٢٧٥)

٥٦٩ شهادة الزور . شروطها . في دعوى

أمام محكمة قضائية . بين خصمين أو
خصم واحد .

(نقض اهلى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٥٩٢ رقم ٢٩٧)

٥٧٠ ١ - شهادة . الاجراء . الخصاص بالمادة

١٦٦ . قاصر على شهود الجلسة .

٢ - شهادة شهود . طلب سماعهم

بالمحكمة الاستئنافية . غير ملازم للمحكمة
(نقض اهلى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٥٩٥ رقم ٢٩٨)

٥٧١ شهادة شاهد . عدم تدوينها بحضر

الجلسة . لا بطلان

(نقض مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٣ من ٣٠٤ رقم ١٧١)

٥٧٢ شهود . طلب التهم سماعهم أمام

المحكمة الاستئنافية . حرية المحكمة في

اجابة الطلب من عدمه

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٩ من ٩٣٥ رقم ٤٦٨)

٥٦١ شطب العبارات الجارحة

(استئناف مصر — ١٩ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٣ من ٢٦٧ رقم ١٤٧)

٥٦٢ ١ - شفعة . اظهار الرغبة في ذات اعلان

الدعوى . جوازه — ٢ - شفعة . الاعلان
عدم قيده في بحر المدة . بطلانه .

(أسبوط الكلية الاهلية — ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٨ من ٨٥٧ رقم ٤٤١)

٥٦٣ ١ - شفعة . تاريخ العلم .

٢ - شفعة . مصاريق العقد وملحقاته .
وجوب دفعها

(ديباط الجزئية — ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٦ من ٦٦٨ رقم ٢٢٢)

٥٦٤ شفعة . تنازل عنها . قبل حصول

الشراء . لا يقيد الشفع

(الفتن الجزئية — ٩ يونيو سنة ١٩٣٠
عدد ٩ من ٩٨٠ رقم ٤٩٢)

٥٦٥ شفعة . رفعها في الميعاد القانوني . حكم

عدم اختصاص فيها . مرياتها من
تاريخ الحكم النهائي

(بنى سويف الكلية الاهلية — ٣١
مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٦ من ٦٤٥ رقم ٣٧١)

٥٦٦ شفعة . شروطها . عدم عرض الثمن .

طلب خصم دين لطالب الشفعة على
البائع . عدم جوازها .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٨
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ من ٥٣٠
رقم ٢٧١)

شفعة

(انظر أرائى رقم ٦٧)

شفعة

(انظر بيع رقم ٢٢١)

٢ - صورية . دائن . دينه تال . ليس
شرطاً للدفع به .

(استئناف مختلط — ١٥ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٣)

٥٧٨ صورة الحكم . عدم تسليمها في بحر
٣ أيام . عدم ختم الحكم في ٧ أيام .
لا بطلان

(نقض مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٣ ص ٣٠٤ رقم ١٧١)

٥٧٩ صورية . اثباتها بالنسبة للغير . بكافة
الطرق . وبالنسبة للمتقاعدين أو خلفائهم
بالكثابة

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

صورية
(انظر تافد رقم ٢٩٧ وعقد رقم ٦١)

ض

٥٨٠ ضم دعويين . تسهيل الاجراءات .
عدم تأثيره على جوهر كل قضية

(مصر الكفاية الاهلية — ٢٤ مارس
سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ١٦٢ رقم ٩٩)

٥٨١ ضمان . في البيع القضائي . جواز الرجوع
على طالب البيع بانتم

(تنا الجزئية — ٣ مارس سنة ٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٨٣ رقم ٥٥٤)

ضمان
(انظر بيع رقم ٧٣٦ و ٢٤٧)

ط

٥٨٢ طعن بالتزوير . انكار التوقيع . ختم .

شهود

(انظر شهادة زور رقم ٥٦٧)

ص

٥٧٣ صحافة . حرية الصحافة . نصوصها في
الدستور . منع الرقابة والانذار والوقف
أو الالغاء أدارياً بالنسبة لها

(استئناف مصر — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٤٣ رقم ٢٣)

صحبة التعاقد

(انظر قسمة رقم ٦٧٤)

صرف

(انظر اختتام رقم ٤٤ و ٤٥)

صغير

(انظر بيع رقم ٢٣٧)

٥٧٤ صلح . عدول عنه . عدم التصديق .
اعتباره دليلاً في الدعوى

(استئناف مصر — ٣٠ أبريل سنة
٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٥ رقم ٨٦)

٥٧٥ صلح . محضر الصلح . لا يجوز قوة
الشيء المحكوم فيه

(ابونيج الجزئية — ٢٨ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٧ ص ٧٥٣ رقم ٣٨٨)

صلح

(انظر محضر صلح رقم ٧٠٨)

٥٧٦ صندوق التوفير . صفته . دقاتر عامة

(نقض أملى — أول مايو سنة ٩٣٠
عدد ١ ص ١٨ رقم ٦)

٥٧٧ ١ - صورية . بيع . استمارة الاسم

٥٨٩ طمن . لمضوية مجالس المديريات .

تنازل عنه . وجوب السير فيه

(اسكندرية السكينة الالهية — ٢٨

مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٨٥ رقم ٤٦)

٥٩٠ طمون . بطريق النقض أو خلافه .

الفرض منها . وقائدته . منصبة على

المحكوم عليه . دون سواء

(نقض أملى — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ٦ من ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

طمن

(انظر قرار قاضي الاحالة رقم ٦٦٨)

طمن النيابة

(انظر ولاية القاضي رقم ٩٠١)

٥٩١ طفل . تسليم الطفل لمن له حق في

استلامه .

(نقض وإبرام فرنسا — ١٧ يناير

سنة ٩٢٩ عدد ٧ من ٧٧١ رقم ٤٠٥)

٥٩٢ طلب أصلى . تمريضه

(اسبوط الكلية الالهية — ٢١ يناير

سنة ٩٣١ عدد ١٠ من ١٠٦٤ رقم ٥٤٣)

٥٩٣ طلب تمريض . مع دعوى ملكية .

ترك الفصل فيها

(مصر السكينة الالهية — ١٧ مارس

سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٧٦ رقم ١٠٤)

٥٩٤ طلبات أصلية أساسية . طلبات فرعية .

عدم الفصل في الاخيرة . غير موجب

للانقاس

(استئناف غنطاط — ١٩ مارس سنة

٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٤ رقم ١١٧)

٥٩٥ اطلاق . ليس مباحا بل حقا محظورا .

سواء استعماله . مستوجب التعويض

توقيع . اثبات التوقيع . قرآن . كفايتها

(استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٦ من ٦٣٤ رقم ٣١٤)

٥٨٣ طمن بالبطان . عدم تقديمه من التهم

الحاضر بأول درجة . سقوط الحق فيه

(نقض أملى — ١٣ نوفمبر سنة ٩٣

عدد ٥ من ٥٠٩ رقم ٢٥١)

٥٨٤ طمن . عدم المصلحة . رفضه

(نقض أملى — ٢٢ مايو سنة ٩٣٠

عدد ١ من ٢٥ رقم ١٣)

٥٨٥ طمن في قرار قاضي الاحالة . تقديمه

من أحد أعضاء النيابة . بتوكيل من

النائب العام . وتحرير أسياجه بجرفته

بغير اقرار من النائب العام . مخالفته

لقانون .

(نقض أملى — ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ٥ من ٥١٢ رقم ٢٥٤)

٥٨٦ طمن . في قرار قاضي الاحالة . التقرير

موقع عليه من رئيس النيابة . دون

اقرار النائب العمومي . عدم قبوله

(نقض أملى — ٢٧ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ٧ من ٦٩٥ رقم ٣٤٧)

٥٨٧ طمن . في معارضة . بطلان الحكم

النباي . مع التكلم في الموضوع . عدم

قبوله

(نقض أملى — ٢٥ يناير سنة ٩٣١

عدد ١٠ من ١٠٣١ رقم ٥١٢)

٥٨٨ طمن . في اجراءات النيابة . عدم التمسك

به أمام محكمة الموضوع . بطلانه

(نقض أملى — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠

عدد ٧ من ٦٩٩ رقم ٣٥٠)

- ٥٩٩ عرض . للإبراء من الذمة . شروطه
(استئناف مخطوط — ٣ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ٩ من ٩٩٢ رقم ٥٠١)
- ٦٠٠ عقار . به خلل . اخلاء المحل المؤجر .
قوة القاهرة . لا تعويض .
(استئناف مخطوط — ٣١ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ من ٣٠٦ رقم ١٧٨)
- ٦٠١ عقار . تابع محل تجارى . مهيأ له خاصة .
اعتباره تابعاً له
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ من ٨٤٦ رقم ٤٣٧)
- ٦٠٢ عقار موقوف . من له حق السكنى فيه
ملزم بهارته . ما يحدث من البناء .
ملك له .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٧٨ رقم ١٥٥)
- ٦٠٣ عقارات . ملاكاً . حقوقهم على الطرق
العمومية . تحويلها . نتائجها .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٧ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٧٤ رقم ٤٠)
- ٦٠٤ عقد اجارة الاشخاص . فصل العامل
في حالة عدم احترام نظام العمل . من
حق صاحب العمل .
(مصر الكلية الاهلية — ٢١ يوليو سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦٥٥ رقم ٣٢٥)
- ٦٠٥ ١- عقد . استبدال الالتزام . تعريفه .
ماهية عدم اقتراضه — ٢ - عقد .
التمديدات الطارئة عليه . عدم كفايتها
للاستبدال .
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٥١ رقم ٢٦)
- ٦٠٦ عقد . المحجور عليه . لعته أو جنون

- ٢ - طلاق . اشتراط الزوجة تطليق
ضرتها أو عدم الزواج عليها . صحته
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٣
ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ من ٥٤٠
رقم ٢٧٧)

ظ

ظروف مخفية

(انظر جنابة رقم ٣٥٤)

ع

- ٥٩٦ عائلة اسلامية . مقولات . قرآن
الملكية . حق شخصى . حق عيى .
دائن
(استئناف مخطوط (الدواير المجتمعة) —
٢٩ ابريل سنة ٩١٤ عدد ٥ من ٥٦١
رقم ٢٩٥)
- ٥٩٧ عاهة مستدعية . تعريضها . ماهيتها .
سلطة قاضى الموضوع
(نقض فرنسى — ١٢ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٢ من ١٣٤ رقم ٧٥)
- ٥٩٨ عاهة مستدعية . فقد منفعة عضو قدأ
جزئياً . كاف لتطبيق المادة ٢٠٤ ع
(نقض أملى — ٦ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٤ من ٣٥٤ رقم ١٩٩)
- عب الاثبات
(انظر بلاغ كاذب رقم ٢٢٤)
- عته
(انظر حجر رقم ٣٦٤)
- عذر شرعى
(انظر مقتضى رقم ٧٩٨)

٦١٣ عقد . تصرف . الطعن فيه . مرض

الموت . طعون أخرى

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨
يناير سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٦٧ رقم ٣٧)

٦١٤ عقد . تفسيره . نية المتعاقدين .

(استئناف مختلط — ٢٦ يونيو سنة
٩٢٨ عدد ٧ من ٧٦٧ رقم ٣٩٦)

٦١٥ عقد عرفي . قوته في الاثبات . حالة

الحو أو الاثبات أو التفسير

(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة ٩٣١
عدد ١٠ من ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

٦١٦ عقد غير مسجل . حجة على المورث .

الزام الورثة به

(مصر الكلية الاهلية — ١٦ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٧٤٠ رقم ٣٧٨)

٦١٧ عقد قسمة . غير مسجل . طبقا لاحكام

القانون المدني . مقرر أو منشى للعقود .
بيانه .

(اسنا الجزئية — ١٥ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٢ رقم ١١٦)

٦١٨ عقد . مطبوع . شرط . مكتوب .

مخالفة النص المطبوع . يعمل بالمكتوب
(بنى سوين الكلية الاهلية — ٢٥
ديسمبر سنة ٩٢٨ عدد ٦ من ٦٤٧ رقم
٣٢٠)

٦١٩ عقد زواج . اثبات صيغته الشرعية .

السن . شرط لصحته

(نقض أهلي — ١٩ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٣ من ٢٤١ رقم ١٣٠)

٦٢٠ عقد الزواج . حصوله ممن لم تبلغ السن

القانوني . لا ينفي التزوير

(نقض أهلي — ٢٦ اكتوبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ من ٢٢٨ رقم ١٢٨)

بطلانه قبل قرار الحجر . شرطه — ٢ - عقد

باطل بطلانا جوهريا . اجازته . لا تأثير

(استئناف مصر — ٢٥ مارس سنة ٩٣٠
عدد ٢ من ٢٦٠ رقم ١٤٣)

٦٠٧ عقد بيع . عدم قتل الملكية . مضي

٥ سنوات على وضع اليد . اعتباره

صحيجا

(طنطا الجزئية — ٢٥ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ من ١٨٠ رقم ١٠٩)

٦٠٨ عقد بيع . على الشيوع . طلب الشريك

الفاء . حقه في ذلك

(منفوط الجزئية الاهلية — ٢٨
اكتوبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ من ١٧٩ رقم ١٠٨)

٦٠٩ عقد بيع . غير مسجل . عدم بطلانه .

تعليق قتل الملكية على شرط

(للنصورة الكلية الاهلية — ٢١
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٨٧
رقم ١٥٩)

٦١٠ عقد بيع . الملكية فيه معلقة . عدم علم

المؤجر به . سرعان حق امتياز

(اسكندرية الكلية المختلطة — ٢٣
فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ من ٧٧٠ رقم ٤٠٣)

٦١١ عقد بيع . وتأجير سيارة . اشتراط

دفع جزء من الثمن . والباقي مقسقا

باعتباره أجرة شهرية . اخفاء لعقد بيع

(استئناف مختلط — ١٩ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٧ من ٧٦٩ رقم ٤٠٠)

٦١٢ عقد تبادل . السبب . الباعث . قيمته .

نتائجه

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٠
فبراير سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٧٢ رقم ٣٩٩)

٦٢٨ عمل حكومي . تصديق البرلمان عليه .

لا يغير من صفته

(استئناف مصر — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٤٥ رقم ٢٤)

٦٢٩ عمل تجاري . شركة تجارية . ادارة

مصحة أو محل علاج

(استئناف بواتيه — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ١٠ ص ١٠٩٣ رقم ٥٦٦)

٦٣٠ عمل تجاري . سند تحت الاذن . من

تاجر

(ديباط الجزئية — ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٩٤ رقم ١٦٣)

٦٣١ عمل تجاري أو مدني . لبنان . شراء العلف

لمواشيه . محل مدني بحت .

(كرهود الجزئية — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٤ رقم ٢٢٥)

عمارة الوقف

(انظر بناء في أرض الوقف رقم ٢٢١)

عمال

(انظر تنريع رقم ٢٨٩)

عمل تجاري

(انظر توريد أخوار رقم ٣٤٢)

٦٣٢ عود . تطبيق المادة ٣٢ . عدم

جوازه .

(نقض أملي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٥)

عود

(انظر سرقة رقم ٥٣٩)

٦٣٣ ١ - علاج . الدفع بإعماله . مسألة

موضوعية .

(نقض أملي — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٥٤ رقم ١٩٩)

٦٢٩ عقد زواج . نصه في المادة ٣٦٦ شرعية .

معلنه . غير أساسي . نهى . موجه الى

موظف فقط . الكذب فيه . ليس تزوير
مما يقابل عليه

(نقض أملي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٠٣ رقم ٣٠١)

عقد بدل

(انظر نسخ رقم ٦٤٢)

٦٢٢ عقوبة . تشديدها . بدون ذكر الاسباب

لا ضرورة له

(نقض أملي — ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٦١٩ رقم ٣٥٠)

٦٢٣ عقوبة تكميلية . سقوط العقوبة الاصلية .

مسقط للعقوبة التبعية معها

(نقض أملي — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

٦٢٤ عقود بيع . تعليق الملكية فيها . صحته

(استئناف غنطل — ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٦٩ رقم ٤٠١)

٦٢٥ عمل اداري . اختصاص المحاكم المختلطة .

رسوم . حجز اداري . باطل . تفسير

(استئناف غنطل — ٦ مارس سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٧ رقم ٦٣)

٦٢٦ عمل اداري . رقابة المحاكم عليه

(استئناف مصر — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ٤٥ رقم ٢٤)

٦٢٧ ١ - عمل تجاري . توريد مياه للغير . بآلة

رى خاصة . عدم انطباقه - ٢ - عمل

تجاري . طحن غلال بواسطة آلة رى .

تقاضى أجر عنه . عدم اعتباره

(استئناف غنطل — ١١ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٩٠ رقم ٥٥٩)

ف

٦٣٩ فاعل . احوال خاصة بالنسبة له . تطبيق

المادة ٣٩ . أوجه الدفع التي يديها

لشخصه . لزوم اقامة الدليل عليها

(نقض أملى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٥ ص ١٣٠ رقم ٢٥٥)

٦٤٠ فاعلون اصليون . عدم معرفتهم أو

جهلهم . اعتبارهم شركاء .

(نقض أملى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٦ ص ٦١٠ رقم ٣٠٥)

٦٤١ فسخ . خطأ المشتري . لوجود إيجاره

على العين . جوازه

(ملططا للكتابة الاصلية — ٢٥ اكتوبر

سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٣ رقم ٢٨١)

٦٤٢ فسخ . عقد بدل . علم وفاء أحد

المتعاقدين . أثر الفسخ . رد مقابل

المنفعة والريع . لا يحل للمسلم

بمجن التبة .

(استئناف مصر — ٢٧ يناير سنة

١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٨ رقم ٥٣١)

٦٤٣ فسخ . عقد بيع . صريحة أو ضمنية .

احكامهما .

(ابو تيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة

١٩٣٠ عدد ٣ ص ١٨٨ رقم ١١٤)

فسخ

(انظر اختصار رقم ٤٠ وبيع رقم

٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ وتركه

رقم ٢٦٧ وحكم رقم ٤٢١)

٦٤٤ فل فاضح . أم هتك عرض . تهويل

امراة بالقوة رغماً عنها . احكام دوائر

عيب في العين المبيعة

(انظر بيع رقم ٢٢٩)

غ

٦٣٤ غاروقة . اطيان خراجية . اقراض

الغاروقة . وجوب اعتبارها عقد رهن

حيازى . وجوب تقديم حساب عن

الفوائد .

(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة

١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٦ رقم ٣٦٥)

٦٣٥ غرامة . اكراه بدنى . ضمان افراج .

كيفية استبعاد الغرامة

(المطارن الجزئية — ٩ نوفمبر سنة

١٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٥ رقم ٣٢٩)

٦٣٦ غرامات . مواد مخدرة . اكراه بدنى .

وجوب استيفاء الغرامة . بطريق الحجز

أو نزاع الملكية .

(الموسى الجزئية — ٢٦ اكتوبر

سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٣ رقم ٢٣٢)

٦٣٧ غرامة تهديدية . مبدأ صريحتها .

(نقض فرنسى — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩١)

غرامة

(انظر اختلاس رقم ٥٧ واستئناف رقم

١٠٣ ودعوى تزوير رقم ١٧٧)

٦٣٨ غش . مسلي صناعى . صفته . شرط

حصول البيع فملا . مجرد العرض .

لا عقاب عليه

(نقض أملى — ٣٠ اكتوبر سنة

١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٤٨ رقم ١٩٤)

قاضى الامور المستعجلة
(انظر دعوى بطلان اجراءات رقم
٤٧٣)

٦٥٠ قانون احوال شخصية . مذهب حنفي .
محاكم مختلطة . تطبيقه .

(استئناف مختلط — (الدوائر المجتمعة)
٢٩ ابريل سنة ٩١٤ عدد ٥ ص ٥٦١
رقم ٢٩٥)

٦٥١ قانون . اغفال درجة بالجريدة الرسمية .
عدم فاعده .

(مصر الكلية الاهلية — ٣١ ديسمبر
سنة ٩٣٠ عدد ١٠٠٤ ص ١٠٦٢ رقم ٥٤١)

٦٥٢ قانون الخمسة افدنة . حماية الملكية
الصنعية . طبقة الفلاحين

(منفلوط الجزئية — ٢٨ سبتمبر سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٣ رقم ٥٩)

٦٥٣ قانون الخمسة افدنة . صفار المزارعين .
الاشتغال بالتجارة . عدم جوار التمسك
بالقانون .

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
٩٣١ عدد ٩ ص ٩٤٩ رقم ٤٧٦)

٦٥٤ قانون التسجيل . عقود ناقلة للملكية .
اثره فيها . تأثيره على المادة ٣٦٦ م
(اجو تيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٢ ص ١٨٨ رقم ١١٤)

٦٥٥ قانون المطبوعات . تعارضه مع الدستور .
تمريض

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ١ ص ٤٣ رقم ٢٣)

الجنابات في مصر . احكام الحاكم الفرنسية .
التفريق بين الجزئيتين . اقوال الشراح .
التقاليد والاداب في مصر . وفي بلاد
الترب

(أسبوط الكلية الاهلية — ٣ ديسمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣٩ رقم ٢٧٦)

٦٤٥ فوائد عن الثمن . النص عنها . بالنسبة
لطرف . سريلها على الطرف الاخر
(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة
٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

ق

٦٤٦ قاصر . بيع الوصى لقطعه . دفع مبالغ
مقدما . بغير اذن المجلس . صحته
(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٢)

٦٤٧ ١- قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه .
قيام النزاع الاصلى امام محكمة الموضوع
٢- قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه
بتقدير صفة الاستعجال

(للوسكى الجزئية — ٣ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٨٠ رقم ٤٩٣)

٦٤٨ قاضى الامور المستعجلة . عدم امكان
الفصل في الدعوى المستعجلة من غير
ساس بالموضوع . عدم اختصاص
(للوسكى الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٦٩ رقم ٤٤٦)

٦٤٩ قاضى الموضوع . تكوين اعتقاده .
منطبقاً على احتياجه . لاراقبة لمحكمة
التقض

(تقضى أهلى — ٦ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٥ رقم ٢٤٧)

- ٦٥٦ قانون المطبوعات . الناؤه بصدور الدستور .
(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ٣ من ٢٥٦ رقم ١٤٢)
- ٦٥٧ قانون . الناؤه بقانون آخر .
(نقض أهلك — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٦٩٦ رقم ٣٤٩)
- ٦٥٨ قانون . بده مريانه . الاستناد الى الماضي .
تفسير اجراءات .
(نقض واوام فرنسا — ٢١ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ من ٩٩٥ رقم ٥٠٨)
- ٦٥٩ قانون جديد . قانون قديم . ابطاله
(استئناف مختلط (الدوائر المتجمعة)
١٥ يناير سنة ٩١٤ عدد ٤ من ٤٣٠ رقم ٢٤٦)
- ٦٦٠ قانون . صدوره بعد الحكم . تأثيره على الاستئناف من علمه . لا يطبق
(استندرية الكلية الاملية — ٢٠ اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٤ من ٤٠٠ رقم ٢١٧)
- ٦٦١ قانون . قانون تفسيرى . شروطه . متى يستند الى الماضي
(نقض فرنسى — ٢١ يناير سنة ٩٣١ عدد ٨ من ٨٨١ رقم ٤٦٠)
- قانون المقابلة
(انظر ملكية الاراضى الخراجية رقم ٨٠٢)
- ٦٦٢ قوانين طيعية . عدم جواز الحكم بمقتضاها . العرف في فرنسا وفي مصر .
في مسائل الوعد بالزواج والحطية
(استئناف مصر — ٣٠ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٦ من ٦٢٦ رقم ٣١٣)
- ٦٦٣ ١- قبض . حبس . اعتقال . تعذيب .
- ركن التشديد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ . شامل للبالب كله . وليس خاصا بالمادة ٢٤٤ - ٢ . القبض . الاعتقال .
الحبس . تعريفها . والتفريق بينها .
(جنائيات المنصورة — ١٥ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٤ من ٣٧٨ رقم ٢١٤)
- ٦٦٤ قتل خطأ . مخالفة لائحة السيارات .
سبب الحادثة . جرعة معاقب عليها
(نقض أهلك — أول مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٢١ رقم ٨)
- ٦٦٥ قتل خطأ . نوعه . سببه . ضرورة البيان
(نقض أهلك — ٣٠ اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٤ من ٣٥١ رقم ١٩٧)
- ٦٦٦ قتل عمد . اصابة شخص غير المقصود بالقاتل . توفر الجريمة
(نقض أهلك — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ من ٦٩١ رقم ٣٤٥)
- ٦٦٧ قرار قوميون طبي . بالكشف على موظف . تهاني . ليس للمحاكم مناقشته
(استئناف مصر — الدوائر المتجمعة — ٣ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٩ من ٦١٥ رقم ٤١٠)
- ٦٦٨ قرار قاضى الاحالة . طعن المدعى المدني فيه . امام اودة المشورة . جواز الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية
(نقض أهلك — ١٢ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٢ من ١٣٦ رقم ٧٨)
- ٦٦٩ قرار قاضى الاحالة . عدم الطعن فيه . جيازته لقوة الشيء المحكوم فيه
(نقض أهلك — أول مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٢٠ رقم ٧)

٦٧٥ القصد الاحتمالي . ماهية . تعريفه .
الضابط العمل بالنسبة له . تحدده قانوناً
(نقض أهل — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ ص ٨١٨ رقم ٤٢١)

٦٧٦ قضاء مستعجل . اتفاق على اختصاصه .
بطلان
(اليوم الجزئية — ٥ اكتوبر سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٦ رقم ٢٢٨)

قطار
(انظر حادث رقم ٣٦٠)
٦٧٧ قنصل . امتيازاته . حسب القانون
الدولي . لا تخليه من الاختصاص المدني

الحللي
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١٣ أكتوبر
سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٦ رقم ١٥٨)
٦٧٨ قوة الشيء المحكوم فيه . ملكية . قرار
لجنة التزع والجنسور . ليس حكماً للملكية
(اسبوط الجزئية — ٣٠ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٩٢ رقم ١٦٢)

٦٧٩ قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . حكم
برفض السكنى . في عين معينة . طلب
تعيين مسكن لائق . طلبان مختلفان
(استئناف مصر — ٣٠ يونيو سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٥ رقم ٢١١)

٦٨٠ قوة الشيء المحكوم فيه . بالنسبة لقاصر
في دعوى متعارضة مصلحة فيها مع
وليه . غير ملزم
(استئناف مخطاط — ١٥ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٣)

٦٨١ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . منطوق
الحكم . أسباب مباشرة . أسباب
عرضة - ٢ - قوة الشيء المحكوم

٦٧٠ قرار حفظ . صادر بغير تحقيق . غير
مانع من رفع الدعوى العمومية .
(نقض أهل — أول مايو سنة ٩٣٠
عدد ١ ص ١٥ رقم ٥)

٦٧١ قرارات مجلس الوزراء . المدلول عنها
منه . حقه المطلق في ذلك
(مصر الكلية الاهلية — ٣١ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٣ رقم ١٥٧)

٦٧٢ قرض لقاصر . ضرورة تصريح المجلس
الحسبي به
(استئناف مخطاط — ١٤ يناير سنة ٩٣١
عدد ٨ ص ٨٧٧ رقم ٤٥٢)

قرض
(انظر تصدات رقم ٣٠٤)
٦٧٣ قرعة عسكرية . تخلف . عقوبة . مادة
١٣١ قانون ٣ سنة ١٩٠٤ . حبس
لا غرامة .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٠
سبتمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤١
رقم ٣٧٩)
قرينة الملكية

(انظر استرداد الزوجة للعدة أو
الزبنة رقم ١٢٥)

٦٧٤ قسمة . طلب صحة التماقد . عدم تحديد
الانصبه تحديداً كافياً . عدم جواز
طلب صحة التماقد

(دمايط الجزئية — ٤ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٥ رقم ٢٨٢)

قسمة
(انظر اختصاص رقم ٤٩ وحرارة
رقم ٣٨٧)

قوة القاهرة

(انظر عقار رقم ٦٠٠)

٦٨٦ قيمة التركة . يوم البيع . لا يوم الوفاة

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة

٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٨ رقم ٤٣٠)

قيم

(انظر تقادم رقم ٣٢٤ وولايه رقم ٩٠٣)

ك

٦٨٧ كفالة . طلب ردها . اختصاص القاضي

الجائى به

(الوسك المزنية — ٢٦ ابريل سنة

٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٨٦ رقم ٥٥٦)

كفالة

(انظر قفازة وقت رقم ٨٣١)

كفيل . ابراء ذمته

(انظر تسليم رقم ٢٨٨)

٦٨٨ كيلة . تحت الاذن . تمويلا .

سند مستقل . حكمه .

(استئناف مخطوط — ١٤ يناير سنة

٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥١)

٦٨٩ كيلة . تمويلا على رياض وغيره وورخة

(استئناف مخطوط — ١٤ يناير سنة

٩٣١ عدد ٩ ص ٩١١ رقم ٤٦٩)

ل

لجنة الانتخاب

(انظر انتخاب رقم ١٩٤)

م

٦٩٠ مادي ٢٤٤ و ٢٤٤ ع . العناصر الكونية لها

(جنابات المنصورة — ١٥ يناير سنة

٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)

فيه . طلبات الخصوم . منطوق الحكم .

تقدير قوة الشيء المحكوم فيه

٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . تأثير

الاحكام الجنائية على الحاكم المدنية

٤ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم

جنائي . جريمة خيانة امانة . عقد الامانة .

جواز تغييره بمعرفة المحكمة المدنية الى

عقد امانة اخرهما يكون الجزية . عدم

جواز مخالفة الحكم الجنائي في ذلك

(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة

٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٠ رقم ٥٢٦)

٦٨٢ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي .

مدني . قيد القاضي المدني به

(نقض فرنسي — ٧ مايو سنة ١٩٣٠

عدد ٣ ص ٣٠٨ رقم ١٨٣)

٦٨٣ قوة الشيء المحكوم فيه . احكام جنائية .

قوتها أمام المحكمة المدنية

(نقض و ابرام فرنسا — ١٥ يناير

و ١٤ ابريل و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

عدد ٢ ص ١٦٦ رقم ١٢٣)

٦٨٤ قوة الشيء المحكوم فيه . أثر الحكم

المدني بالتزوير على الحكم الجنائي

(نقض أهلي — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٥ ص ٥١١ رقم ٢٥٢)

٦٨٥ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي

قضى بالبراءة للشك . عدم قيد المحاكم

المدنية به .

(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة

٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٣ رقم ٤٢٥)

قوة الشيء المحكوم فيه

(انظر استئناف رقم ١٥٧٤ و توزيع

رقم ٣٤٤ و حكم رقم ٤١٠ و صلح رقم ٥٧٥

و قرار رقم ٦٦٩)

هل يجوز دخولها خصما في الدعوى
(مجلس حسي حالي — ١٩ أكتوبر
سنة ١٣٠٤ عدد ٤ ص ٣٦٥ رقم ٢٠٤)

٦٩٧ مجلس حسي . قراراته . المعارضة فيها .
عدم جوازها .

(مجلس حسي حالي — ١٨ مايو
١٣٠٤ عدد ٢ ص ١٤٧ رقم ٨٣)

مجلس حسي

(انظر اختصاص رقم ٥٥ وظهر رقم
٦٤٦)

٦٩٨ محاكم المراكز الجنائية . اختصاصها
بنظر الدعوى المدنية التبعية

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٣٠ يناير
سنة ١٣٠٤ عدد ٤ ص ٣٩٦ رقم ٢١٥)

٦٩٩ محاكم مختلطة . دعوى بأسماء مستعارة

لتعطيل حكم أهلي . عدم اختصاصها
(استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة
١٩٢١ عدد ٩ ص ٩٦٢ رقم ٥٠٢)

٧٠٠ محاكم مختلطة . وقف . اشهاد

شرعي . اختصاصها بطلب الغائه
(استئناف مختلط — ٢٧ مارس سنة
١٣٠٤ عدد ٤ ص ٤٢٨ رقم ٢٣٩)

محاكم الجنائيات

(انظر انتداب رقم ١٩٦)

٧٠١ محاكمة . اجراءاتها بأول درجة .

غيرها في ثاني درجة . نصوص تحقيق
الجنائيات في ذلك . أثرها

(نقض أهلي — ١٣ نوفمبر سنة ١٣٠٤
عدد ٤ ص ٣٥٦ رقم ٢٠١)

٧٠٢ محاكمة التهم . أمام السلطة التي كان

٦٩١ مالك . نزع ملكية للمنفعة العامة . اخبار

المتأجرين والسلطة المختصة بها . اعلانهم

بالجملة . عدم مسؤوليته

(استئناف مختلط — ٣ ديسمبر سنة
١٢٩٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٦)

٦٩٢ مبدأ فصل السلطات . استثناءه

في المادة ١٥ لائحة . مداه . الأعمال

الادارية . عدم مساهم بأعمال السلطة

التشريعية . عدم رقابة المحاكم عليه

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ٤٥ رقم ٢٤)

مبدأ ثبوت بالكاتبة

(انظر وكالة رقم ٨٩١)

٦٩٣ متعاقدان . ارادتهما . تستفاد من

الظروف والقرائن

(بن سويف الكلية الاهلية — ٢٥

ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٦ ص ٦٤٢ رقم
٣٢٠)

٦٩٤ متهمون عدة . مضاربة . عدم ذكر

تهمة كل منهم على حدة . بطلان

(نقض أهلي — ٢٣ يناير سنة ١٣٠٤
عدد ١ ص ١٧ رقم ١)

٦٩٥ مجالس المديرية . انتخاب بطريق

الترشيح . جواز ابطاله

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٨ مايو

سنة ١٣٠٤ عدد ١ ص ٨٤ رقم ٤٥)

٦٩٦ مجلس حسي . جمعية أرمنية أجنبية .

مصدق عليه من المحكمة. جواز الطعن
فيه بالطرق العادية

(أسبوط السكيا الاملية - ٣١
ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٩ ص ١٦٨ رقم
٤٨٧)

٧٠٩ محضر عدم وجود مقولات للدين.
هل يعتبر من اجراءات التنفيذ التي
يبدأ بها مياد ٣٤ ساعة
(الاقصر الجزئية - ١٧ يناير سنة
٩٣١ عدد ٧ ص ٧٦٤ رقم ٣٩٤)

٧١٠ محكمة . اختصاصا . سلطتها . اعلان
من صرح انتخابه حسب الأغلبية المطلقة
(الزقاق السكيا الاملية - ٢٨
مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٨٦ رقم ٤٧)

٧١١ محكمة استئنافية . في مواد الجنج .
سماع شهادة الشهود من عدمه . مخيرة فيها
(نقض اهل - ١٣ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٩ رقم ٢٥١)

٧١٢ محكوم عليه . وفاته . انعدام الحكم
بالنسبة له . وسقوطه قانونا
(نقض اهل - ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٠ رقم ٣٠٠)

٧١٣ محل اقامة تعدده . ذهية . اعلان حاصل
بها . صحته .
(استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٢٣ رقم ٣٧١)

٧١٤ ١ - محل . تعريضة . أحواله
٢ - محل أو موطن . واحد . لكل
انسان .

ينتمى اليها حسب جنسيته . اعادة
محاكم امام السلطة الاخرى . قبل
نفاذ الحكم . جوازها .
(نقض اهل - ١١ ديسمبر سنة ٩٣٠
عدد ٨ ص ٨١٠ رقم ٤١٦)

٧٠٣ محاكمة تأديبية . ليست مانعة من
المحاكمة الجنائية
(نقض اهل - ٣٠ اكتوبر سنة
٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٣٥)

٧٠٤ محام . انتدابه من قبل المحكمة . بدلا
من محام معين من قبل المthem ومعتذر .
جوازه .

(نقض اهل - ٣٠ اكتوبر سنة
٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٤٦ رقم ١٩٣)

٧٠٥ محام . حضوره في الجنايات . امام
محكمة الجنج . غير لازم
(نقض اهل - ١٩ يونيو سنة ٩٣٠
عدد ٣ ص ٢٤٢ رقم ١٣١)

٧٠٦ محام . دفاعه في غير الجنايات . غير
لازم قانونا
(نقض اهل - ٦ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٥ رقم ٢٤٧)

٧٠٧ محضر حصر تركه . ليس اقرارا من
الورثة

(بنى سوف السكيا الاملية - ١٠
ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٩ ص ٩٦٠ رقم
٤٨٢)

٧٠٨ ١ - محضر صلح . طرق الطعن فيه . اسباب
الطعن العامة والخاصة - ٣ محضر صلح

٧٢٠ مدة المراقبة . تحديدها بقوبة أصلية

(نقض أهل — ٢٢ مايو سنة ١٣٠
عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٥)

مدة مسقطه

(انظر دين رقم ٥١٨)

٧٢١ ١- مدعى مدنى . حقه فى الطعن أمام

اودة المشورة . جازر للدعويين المدنية

والجنائية - ٢- مدعى مدنى . حقه فى

الطعن أمام محكمة النقض . قاصر على

حقوقه المدنية

(نقض أهل — ١٢ يونيو سنة ١٣٠

عدد ٢ ص ١٣٦ رقم ٧٨)

٧٢٢ مدعى مدنى . دخوله فى الدعوى .

عدم اعتراض المتهم عليه . مسقط

لحقه أمام النقض

(نقض أهل — ٤ ديسمبر سنة ١٣٠

عدد ٧ ص ٧٠١ رقم ٢٥٣)

مدعى مدنى

(انظر تنازل رقم ٣٣٦ ودعوى مدنية

رقم ٤٩٦)

٧٢٣ مدين . حقه فى سداد الدين . بعد

التقرير بالزيادة وقبل صدور حكم

ثان .

(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة

١٣٠ عدد ٧ ص ٧١٨ رقم ٣٦٦)

٧٢٤ مدين متضامن . حراسة أموال

المتضامن معه . عدم جواز

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٨ مايو

سنة ١٣٠ عدد ١ ص ٨١ رقم ٤٤)

مدير

(انظر اعلان رقم ١٥٦)

٣- محل مختار . جواز تمدده .

تعيينه . بالاتفاق . أو القرائن

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٨ يناير

سنة ١٣٠ عدد ٧ ص ٧٣١ رقم ٣٧٦)

٧١٥ محل مختار . مكتب المحامي الوكيل .

عدم اتخاذ محلا مختاراً . بطلان

الاعلانات التى تحصل فيه

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة

١٣٠ عدد ٧ ص ٧٢١ رقم ٣٦٩)

٧١٦ محل مختار . اعلان التنبيه به . صحته

(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٣٠

عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٨)

محل إقامة

(انظر انتخاب رقم ١٩٥ وعقار

رقم ٦٠٢)

٧١٧ محلات تجارية . عناصرها المكونة

لها . من مادية ومعنوية . مجموعة قانونية

واحدة .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦

نوفمبر سنة ١٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٦ رقم

٤٣٧)

٧١٨ محلات . خطرة ومقلقة الراحة .

الخصصة . لزوم الحصول عليها .

(نقض غلط — ١٤ ابريل سنة ١٣٠

عدد ٣ ص ٣٠٥ رقم ١٧٣)

٧١٩ محمول اليه . حق امتياز . التمسك به .

من حقوقه

(استئناف غلط — ٧ مايو سنة ١٣٠

عدد ٦ ص ٦٧٢ رقم ٣٣٧)

مخالفة

(انظر رخصة رقم ٥١٩)

٧٢٥ مراقبة الاستعداد لما واجب لازم .
بعد الاعلان قانونا

(تقى أملى — ٦ نوفمبر سنة ٩٣٠
عدد ٥ ص ٥٠٥ رقم ٢٤٧)

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٠ رقم ٩١)

٧٢٦ مراقبة عن جريمة تبديد . لا محل
للحكم بها

(تقى أملى — ١٥ مايو سنة ٩٣٠
عدد ١ ص ٢٣ رقم ١٠)

٧٢٣ مرض موت . بيع المريض . شراؤه
من أحد الورثة

(استئناف مخطوط — ٢٥ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٧ رقم ٦٢)

٧٢٧ مراقبة مخالفتها . وجوب بيان ومكان
وزمان الحضور بالتذكيرة

(ايتى البارود الجزية — ١٨
اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٢ رقم ٢٨١)

٧٣٤ ١- مرض موت . بيع لأجنبي .
حكم الشريعة الاسلامية . فآذاه اذا

لم يكن فيه غبن أو محاباة - ٢- مرض
موت . بيع لأجنبي . حكم القانون

المدنى الاهلى . بيع جدى . لا يأخذ حكم
الوصية - ٣- مرض موت . بيع لوارث

تحرير العقد باسم غير وارث . تحايل .
بطلان العقد - ٤- مرض موت . بيع .

حق الورثة فى المطالبة بما زاد عن الثلث .
حق الفسخ . حق تسكيلة الثمن .

الورثة أصحاب الخيار
(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٨ رقم ٤٣٠)

٧٢٨ مراقبة . منذر . مشبوه فى جريمة .
عقوبة أصلية .

(تقى أملى — ٢٢ مايو سنة ٩٣٠
عدد ١ ص ٢٧ رقم ١٥)

٧٢٩ مراقبة . مذمتها . فى حدود المادة ٩
من قانون المتشردين والمشتبه فيهم .

مماثلة لعقوبة الحبس
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢٠
نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٩ رقم ٣٨٥)

٧٣٠ مرض الموت . أثره بالنسبة للورثة .
إبصار .

(غطاطا الكلية الاهلية — ٢٨ يناير سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٣٧)

٧٣٥ ١- مسئولية الحكومة . موظف . عمله
لارضاء الحكومة . تضامن . الزام

الحكومة به - ٢- مسئولية . ضرر . مباشر
وغير مباشر . التعويض عنها

(جنابات المنصورة — ١٥ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)

٧٣١ مرض موت . اقرار بدين . أثناء هذا
المرض . باطل .

(الزقاقى الكلية الاهلية — ٢٨
يونيه سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٨ رقم ٤٣٨)

٧٣٦ مسئولية الادارة . عن أعمالها الادارية .

٧٣٢ مرض موت . امتداده أكثر من

٧٤٣ مسئولية . خطبة . المدول عنها . سو .

استعمال الحق . موجب لتعويض
(استنادية الكلية الاصلية — ٧٤
نوفبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ من ٨٤٤ رقم ٤٣٦)

٧٤٤ مسئولية . أمين الفندق . اشرافه

(استناد يو — ٨ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ٣ من ٣١٠ رقم ١٨٩)

٧٤٥ المسئولية الشئبة . مالك . عدم التعصير

أو الخطأ أو اللب عليه . لامتسولية
(استناد مصر — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٢ من ١٤٩ رقم ٩٠)

٧٤٦ مسئولية . خطأ مالك الاشياء . مسئولية

(نقض و ابرام فرنسا — ١٥ يناير
٢٤ و ابريل و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ عدد ٢
من ١٩٦ رقم ١٢٢)

٧٤٧ مسئولية . تعويض . مطالبة شريك به .

جواز
(استناد ليون — ٣١ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٧ رقم ١٢٦)

٧٤٨ مسئولية . حيوان . اصابته للطبيب

اليطري . الزام مالكه بالتعويضات
(نقض و ابرام فرنسا — ٢٢ يولييه سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٩٧ رقم ١٢٥)

٧٤٩ مسئولية . تعهد النقل . خطأ المسافر

(استناد جرنوبل — ٢٤ اكتوبر
سنة ١٩١٤ عدد ٥ من ٥٦١ رقم ٢٩٤)

٧٥٠ مسئولية . عارية استعمال . عيب . تضامن

لمالك مع المستعمل في المسئولية
(نقض فرنس — ٢٠ مايو سنة ١٩٣١
عدد ٣ من ٣٠٩ رقم ١٨٤)

مخالفة القوانين . تصف في التطبيق

أغراض شخصية . اختصاص المحاكم
بالفصل في طلب تضييمات من الحكومة
(استناد مصر — ٢٤ فبراير سنة
١٩٣٠ عدد ٣ من ٢٥٦ رقم ١٤٤)

٧٧٧ مسئولية . محضرين . خطأ . تأخير في

الاعلان
(استناد باريس — ٢٣ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٤ من ٤٢٩ رقم ٢٤٣)

٧٣٨ مسئولية . مسكك حديد الحكومة .

مزلقانات . خفارتها نهار أو ليلا . عدم
حصوله . لامتسولية

(استناد مصر — ٢٦ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ من ٥٩ رقم ٣٣)

٧٣٩ مسئولية . مسكة حديد . مزلقانات . غير

محروسة . أو منارة
(استناد مختلط — ٥ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٩ من ٩٩٣ رقم ٥٠٤)

٧٤٠ مسئولية مدنية . وجهتها في التشريعين

المصري والفرنسي
(الموسكى الجزئية — ٢٥ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ١ من ١٧ رقم ٥٤)

٧٤١ مسئولية مدنية . أسامها . السبب

والضرر . والخطأ
(استناد مختلط — ٧ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٦ من ٦٧٢ رقم ٢٣٨)

٧٤٢ مسئولية مدنية . أركانها . ركن

الخطأ وأحواله
(ابر تيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٢ من ١٨٥ رقم ١١٢)

التميز بينهما في المنقضى . أثره بالنسبة
للقاب والتعويض - ٢ . المسؤولية المدنية .
أساسها . تطابق الإيرادات على الأيداء
تضامن المسؤولين . النص على أسبابه
في الحكم .

(نقض اهلى — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ من ٨١٩ رقم ٤٢٢)

٧٥٧ مسؤولية . اتوميل . سيارة . تصادم
تأثر .

(السين الابتدائية — ١٠ أبريل سنة
٩٣٠ عدد ١ من ١١٠ رقم ٧٠)

٧٥٨ مسؤولية سائق سيارة . إهاله أثناء
استعارة السيارة . تضامن المير معه فيها
(نقض اهلى — ٨ يناير سنة ٩٣١
عدد ٩ من ٩٣٢ رقم ١٦٤)

٧٥٩ مسؤولية . سيارة . تور
(بدى كاليه المدنية — ١٦ أبريل سنة
٩٣٠ عدد ٣ من ٣١٠ رقم ١٩٠)

٧٦٠ مسؤولية . سرقة الاشياء المحجوز عليها .
بمعرفة الحارس .

(نقض اهلى — ١٨ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٧ من ٧٢٠ رقم ٣١٨) .

٧٦١ ١ - مسؤولية جنائية . حكم بالقوبة .
٢ - مسؤولية مدنية . الحكم بالتعويضات
أمام المحاكم الجنائية . يجب ان يكون
أساسه الضرر الناشئ عن الجريمة
مباشرة . الحكم بالتعويضات عن تلف
سيارة . من غير اثبات حالة التلف
بالحادث . خطأ

(نقض وإرام فرنسا — ١٤ ديسمبر
سنة ٩٣٨ عدد ٧ من ٧٦١ رقم ٤٠٤)

٧٥١ مسؤولية . مالك سيارة . خادم عرضى
(استئناف امين — ٢٠ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٣ من ٣٠٩ رقم ١٨٧)

٧٥٢ مسؤولية . مشتركة بين المجنى عليه
والسائق . خطأ المجنى عليه أوضح .
غير مانع من تقدير التعويض .

(نقض اهلى — ٢٥ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٨ من ٨١٢ رقم ٤١٧)

٧٥٣ ١ - مسؤولية . أب . تاجر . تلميذ
يقسم داخلى . خطأ الأب . سوء تربيته .
شراء سلاح . ٢ - مسؤولية . مدير
مدرسة . عدم رقابته
(استئناف السين — ١٥ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١ من ١٠٩ رقم ٦٧)

٧٥٤ مسؤولية . مجنون . ارتكابه للجريمة .
والد . الزامه بالتعويضات
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٩
مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ من ٧٥ رقم ٤١)

٧٥٥ ١ - مسؤولية . مهندس . عيب في
تصميم . مسئول عنه - ٢ - مسؤولية .
مقاول . مسئولته عن تغيير اللواد .
حدودها - ٣ - مسؤولية . تضامن .
مقاول . مهندس . عيب في البناء . حق
المهندس في الرجوع على المقاول .
حق المالك في مقاضاة المهندس تبعاً
للمقاول

(نقض فرنسا — ١٩ يوليو سنة ٩٢٩
عدد ٨ من ٨٧٩ رقم ٤٠٦)

٧٥٦ ١ - مسؤولية جنائية . المسؤولية المدنية .

- ٧٦٨ مشاركة التحكيم . التفاضل
(بن سويف الجزئية — ٨ يناير سنة
٩٤٠ عدد ٢ ص ١٨٣ رقم ١١١)
- ٧٦٩ مشقة . تجاره بالمخدرات . بعد انذاره .
وجوب الحكم بمراقبته
(شين الكوم الكلية الاهلية —
٣٠ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٩ رقم
٣٨٥)
- ٧٧٠ مشرف . الاسباب الشرعية لتعيينه .
حدودها
(مجلس حسي طلي — ٢٨ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٦ ص ٦١٣ رقم ٢٠٧)
- ٧٧١ مشتر . جملة بالبيع . رجوع على البائع .
سقوطه
(المنشئة الجزئية — ٢٣ مايو سنة
٩٢٩ د ٥ ص ١٠٠ رقم ٥٦)
- ٧٧٢ مشتر . سند مسجل . بالغ . أحكام
خاضعة للتسجيل . تعريف
(استئناف غنط — الدوائر المجتمعة —
١٥ يناير سنة ٩١٤ عدد ٤ ص ٤٣٠
رقم ٢٤٦)
- ٧٧٣ مشتر . ورثته من بعده . حقهم في
المطالبة . تنفيذ عقد البيع . طلب الملكية
غير مقبول
(ابوتيج الجزئية — ٢٥ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٢ ص ١٨٨ رقم ١١٤)
- ٧٧٤ مشتر . مشتر من المشتري . سريان
أحكام البيع بالنسبة له
(استئناف غنط — ٣ فبراير سنة
٩٣١ عدد ٩ ص ٩٢٢ رقم ٥٠١)
- ٧٧٥ مشتر . نقولات . شرط معلق . خيافته

- ٧٦٢ مسئولية جنائية . شركة . عدم مسئوليتها
جنائيا
(قس و ابرام فرنسا — ١٦ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٩ رقم ٢٤١)
- مسئولية
(انظر اختصاص رقم ٣٨ و خطأ رقم
٤٥٣ ومسئولية جنائية رقم ٧٦١ ومسئولية
والد رقم ٨٥٩ ووكالة رقم ٨٩٠)
- ٧٦٣ مستأجر . حق شخصي . اغتصاب .
إدعاء حق على العقار . عدم قبول
الدعوى من المستأجر .
(الاقصر الجزئية — ٣١ ديسمبر سنة
٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٨٥ رقم ٤٩٥)
- مستأجر
(انظر تمهيدات رقم ٣٠٥ وتوضيح
رقم ٣٠٧ وملك رقم ٨٠٠)
- ٧٦٤ مستخدم . موظفون خارجون عن هيئة
العمال . رفت بلا سبب . تعويض
(للوسكي الجزئية — ٢٣ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٩٧ رقم ١٦٦)
- ٧٦٥ مستشار . مدة خدمته . بناء على قرار
مجلس الوزراء في سنة ١٩١٦ وسنة
١٩١٨ . ليس بحق مكتسب
(مصر الكلية الاهلية — ٣١ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٣ رقم ١٥٧)
- ٧٦٦ مسكن شرعي . تغييره . مسألة وقائع .
(استئناف غنط — ١٥ يناير سنة
٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٨ رقم ٤٥٤)
- ٧٦٧ مشارطات . انتفاع أجنبي عنها بها .
شرطه
(استئناف مصر — ٣٠ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٥ رقم ٨٥)

٧٨١ مضي اللدة . أوراق تجارية . سقوط

الحق فيها . شروطه

(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥١)

٧٨٢ مضي اللدة . ٥ سنوات . المطالبة بالربع

أوقية الاجرة . عدم سرانها

(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٧ رقم ١٨٠)

مضي اللدة

(انظر منافع عمومية رقم ٨٠٥ ووقف رقم ٨٨٧)

٧٨٣ مطلات . تسامح

(طنطا الكلية الالهية — ٢٨ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٦ رقم ١٠٣)

٧٨٤ مطلات . مناو . الفارق بينهما . امكان

الرؤية

(دمياط الجزية — ١٧ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٦ رقم ٣٣٠)

مطلات

(انظر اوتفاق رقم ٦٥)

٧٨٥ المطلقة . طقة بائة صغرى . انقضاء اللدة .

زوال الزوجية

(نقض اهلى — ١١ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٠٥ رقم ٤١٢)

٧٨٦ مظاهرة . تجهيز . الاشتراك فيها .

جربتان مختلفتان معاقب عليهما كالهما

(نقض اهلى — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٦٩٩ رقم ٣٥٠)

٧٨٧ معارضة . نتائجها . اعادة القضية لحالتها

الاولى . قبول خصوم فيها . صحتها

(مهر الكلية الالهية — ٥ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٢٧٤ رقم ١٥٢)

للإمانة . عدم قيامها . حالة الضياغ

والسرقة

(استئنودية الابتدائية المختلطة —

٢٣ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٧٧٠ رقم ٤٠٣)

٧٧٦ مصادرة . لائحة الجمارك . أدوات

التقل . المستعملة في التهريب . متى

يجوز مصادرتها

(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٩ رقم ٣٦٧)

مصادرة

(انظر سلاح رقم ٥٤٩)

٧٧٧ مصاريق العقد وملحقاته . وجوب

دفها

(دمياط الجزية — ٢٤ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٦٨ رقم ٣٣٢)

مصالح حكومية

(انظر مقامة رقم ٧٩٧)

٧٧٨ مضي اللدة . حكم بأيقاف تنفيذ .

موقف لسريانها

(استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة ٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩٢ رقم ٥٠١)

٧٧٩ مضي اللدة في الايجار . سقوطه . نظام

عام . اسبابه

(اسيوط الكلية الالهية — ٢٧ أكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٤ رقم ٢١٩)

٧٨٠ مضي اللدة بالنسبة للوقف . مدتها

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة ٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٥ رقم ٤٤٩)

٧٩٤ ١- معاش. حق مكتسب - ٢- معاش .

وارث غير قادر على الكسب . حجزه

يستثنى المجازيب حقه في المعاش

(استئناف مصر — ٢٥ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٥ ص ٢٣ رقم ٢٦٥)

معاش

(انظر موظف رقم ٨١٥)

معاشات

(انظر قرار القومسيون الثاني رقم ٦٦٨)

٧٩٥ مقاصة . بين دين نازع الملكية وممن

مرسى المزايد . مفعوله . سرىا نه في حالة

عدم وجود دائنين آخرين

(استئناف مخطوط — ١٤ يونيو سنة ٩٣٠

عدد ٩ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٨)

٧٩٦ مقاصة . دين غير معين . عدم جوازها

(استئناف مخطوط — ١٤ يناير سنة

٩٣١ عدد ٨ ص ٨٧٦ رقم ٤٥١)

٧٩٧ مقاصة . مصالح الحكومة . استقلالها في

حساباتها . عدم جواز اجراء المقاصة في

الحسابات المستحقة للأفراد والديون

المطلوبة لمصلحة أخرى .

(الموسى الجزئية — ١٣ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٥٩ رقم ٢٩١)

مقاصة

(انظر حكم مرسى المزايد رقم ٤٢١

وديون رقم ٥١٧)

٧٩٨ مقتضى . مانع من العقاب . كالعذر

الشرعى . يستلزم وجود ضرر محقق .

يخشى وقوعه من الحيوان

(أسبوط للكنية الاملية — ١١ نوفمبر

سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٥ رقم ٣٨٢)

٧٨٨ معارضة : التنازل عنها مقدما . بطلانه

(استئناف مصر — ١١ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٥ ص ١٨ رقم ٢٦١)

٧٨٩ معارضة . حكم غياي . مياد قبولها

(تلا الجزئية — ٢٦ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ١٠ ص ١٠٨٠ رقم ٥٥٢)

٧٩٠ المعارضة في تنبيه نزع الملكية . أثرها .

تأجيلها

(استئناف مخطوط — الدوائر المتجمعة —

١٣ أبريل سنة ١٩١٠ عدد ٢ ص ١٩٨

رقم ١٢٧)

٧٩١ معارضة في حكم غياي . رفضها . عدم

قيدها . ابتداء قيدها عقب ذلك . هل

تعتبر معارضة جديدة أم اتماما

لاجراءات المعارضة الاولى

(الاصر الجزئية — ١٧ يناير سنة

٩٣١ عدد ٧ ص ٧٦٤ رقم ٣٩٤)

٨٩٢ ١ - معارضة . كيفية رفضها .

٢ - معارضة . عدم جواز دخول

معارض في دعوى معارضة . في غير حالة

التضامن

(ابوتيج الجزئية — ٢٢ مارس سنة

٩٣٠ عدد ٤ ص ٤١٠ رقم ٢٢٢)

٧٩٣ معارضة . في حكم . جنائى . التقرير بها .

في محكمة أخرى غير التي اصدورت الحكم .

عدم جواز ذلك

(ايتاى البارود الجزئية ١١ يناير سنة

٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٥٠ رقم ٣٨٦)

معارضة

(انظر تنبيه نزع ملكية رقم ٣٣٧

وحكم غياي رقم ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١

- ٨٠٧ مهندس . مسئولية . التغييرات التي
يحدثها المفاوض في شروط المناقولة
(نقض وإبرام فرنسا — ١٩ يوليو سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٧٩ رقم ٤٥٦)
- ٨٠٨ مواد مخدرة . غرامات . أكراه بدني .
وجوب استيفاء الغرامة بطريق الحجز
أو نزع الملكية
(الوسكي الجزئية — ١٢٦ أكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٢٣ رقم ٢٣٢)
- ٨٠٩ مواد جنائية . أمر الحفظ . تحريره .
صراحتة وتسليمه
(دروط الجزئية — ٢٩ سبتمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٧٧ رقم ١٠٧)
- ٨١٠ مواد مخدرة . احراز وجازة . بقصد
التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ضرورة
قيام الدليل عليه
(نقض امل — ٣٠ أكتوبر سنة
١٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٥٠ رقم ١١٥)
- ٨١١ مواد مخدرة . تركيبها بتمتضي تذكرة
طبية قانونية . بمرقفة صيدلي غير مخصص
له . مخالفة . لاجنحة .
(منظما الكلية الاملية — ٥ مايو
سنة ١٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٥٤٠)
- ٨١٢ مواعيد . مخالفتها . سقوط الحق .
التمسك بالسقوط في أية حالة كانت
عليها الدعوى
(نقض وإبرام فرنسا — ١٣ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٩٧ رقم ١٢٤)
- ٨١٣ مؤلف عمومي . قاعد . إلغاء أمر
الاحالة . استناد الامر للماض
(مجلس شورى الدرة بفرنسا — ٢٠
يونيه سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٣٠ رقم ٢٤٥)

- ٧٩٩ مكتب المفاوض . ليس محلا أصليا
(استكندرية الكلية الاملية — ٨ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٣١ رقم ٣٧٦)
- ٨٥٠ ملك . حيازته بلا عقد . التعويض عنه .
على الحائز
(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٣٠٧ رقم ١٨٠)
- ملك خاص
(انظر تنظيم رقم ٣٤٠)
- ٨٥١ ملكية . وضع يد المدة الطويلة . مستأجر .
شريك . مبدأ التقادم
(منظما الكلية الاملية — ٤ يونيو
سنة ١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٤ رقم ١٠١)
- ٨٥٢ ملكية الاراضى الخراجية . تقريرها
بقانون المقابلة . الكشف الرسمي . ليس
دليلا عليها .
(شبين الكم الكلية الاملية — ٢
ديسمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣٥ رقم
٢٧٤)
- ٨٥٣ ملكية . حكم . حق الانتفاع للمالك
(ذكرنس الجزئية — ٢٣ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٣ رقم ١٧٠)
- ٨٥٤ ملكية . وضع يد . المدة القصيرة . تملك .
من مالك . عدم جواز
(منظما الكلية الاملية — ٤ يونيو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٦٦ رقم ١٠٢)
- ٨٥٥ منافع عمومية . جنائية السكة الحديدية .
عدم جواز تملكها بغير المدة الطويلة
(استئناف مهر — ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٥ رقم ٤٢٧)
- ٨٥٦ مهر . عدول عن الخطبة . جسواز
استردادها
(استكندرية الكلية الاملية — ٢٤
نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٢ رقم
٤٣٦)

سنوات. الاستدانة بدون اذن القاضي.

عدم جوازه .

(استئناف مختلط — ٥ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٧)

٨٢٠ ناظر جديد . علم مسئولته عن غلة

قبضها الناظر السابق

(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٧)

٨٢١ ناظر . نزاع الملكية للنفقة العامة .

ممارسة على الثمن . سلطة الناظر في

ذلك

(طنطا الكاية الاهلية — ١٧ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٦٤ رقم ٤٨٥)

٨٢٢ نزاع ملكية . شرط بين المدين وآخر .

على بقاء الملكية للمدين . حدوده .

مشروعيته .

(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ٩٢٩ عدد ٧ ص ٧٦٧ رقم ٣٩٧)

٨٢٣ نزاع الملكية . الرامى عليه المزداد . نحت

شرط فاسخ . تقرير بزيادة العشر .

أثره .

(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧١٨ رقم ٣١٦)

٨٢٤ نزاع ملكية . قاضي البيوع . فصله في

مسألة غير داخلة في اختصاصه . دفع

بعدم الاختصاص لوجود صالح أجنبي .

فصله فيه . وعدم قبول الايقاف .

بطلان حكم مرمى المزداد .

(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٥٥ رقم ٥٣٧)

٨١٤ موظف . حبس . بدون وجه حق .

قبض . تعذيب . المواد ١١٤ و ٢٤٢

و ٢٤٤ ع . التفريق بينها

(جنابات للنسوة — ١٥ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ٢١٤)

٨١٥ موظف . احالة على الماش . قبل السن

التأوني . قد شهادة الميلاد . ضرورة

عرضه على قومسيون طبي . احالته

في وقت لا يتفق مع قرار القومسيون .

تعويض

(استئناف مصر — ٦ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ ص ٩٤٤ رقم ٤٧٣)

٨١٦ ميزانية الدولة . سلطة البرلمان في

تسديدها . الفاء درجات أو حذفها .

جوازه .

(استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٤٥ رقم ٢٤)

ن

٨١٧ نادى . اعتباره عاماً أو خاصاً . من

سلطة قاضى الموضوع

(تفتى مختلط — ٢٨ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٥ رقم ١٧٤)

٨١٨ ناظر الوقف . تأجيله أعيان الوقف .

لمدة ثلاث سنوات . غير مانع من

تأجيلها لمدة أخرى . قبل انتهاء الاولى

(مصر الكاية الاهلية — ٢٦ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ ص ٩٧٦ رقم ٤٩٠)

٨١٩ ناظر . تأجيله لأكثر من ثلاث

- نظام اجتماعي
(انظر قانون المطبوعات رقم ٦٥٥)
- ٨٣١ نفاذ موقت . وجوبه في احوال الاستعجال والاجراءات التحفظية والوقية . الكفالة . سلطة القاضي الجزئي في تقديرها
(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٢ اكتوبر ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠١ رقم ٢١٨)
- ٨٣٢ نفاذ معجل . في الامور المستعجلة . وجوبه بكفالة أو بدونها
(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٢ اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٢ رقم ٢٨٠)
- ٨٣٣ نفقة . لها صفتها المدنية . وصفتها الشخصية أيضاً
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٨ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٦ رقم ٢٨٣)
- نفقة
(انظر دين رقم ٥٠٦)
- ٨٣٤ نقد . ابحاثه . الاهانة . عدم جوازها . عدم تعارضها مع حرية الرأي بالستور
(تنقن اهلي — ١٩ يونيه سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٤ رقم ١٢٣)
- ٨٣٥ نقض . خطأ في تطبيق القانون . سلطة محكمة النقض في ذلك . حقها في استعمال المادة ١٧ ع
(تنقن اهلي — ٣٠ اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٣٥)
- ٨٣٦ نقض . تسليم الحكم . قص التسليم
(تنقن واپرام فرنسا — ١٠ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٥٩ رقم ٢٩٠)
- ٨٣٥ ١ - نزع الملكية . قاضي البيوع . قرار بدم ايقاف دعوى البيع . جواز استئنافه . ميحاد استئنافه . الميحاد المادي ٢ - نزع الملكية . قاضي البيوع . قرار بدم ايقاف البيع . جواز استئنافه (استئناف مصر — ٦ يناير سنة ٩٣١ عدد ٩ ص ٩٤٣ رقم ٤٧٢)
- ٨٣٦ نزع ملكية عقار . دعوى حراسة . المحكمة المختصة بالفصل فيها
(استئناف مصر — ١٥ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٥٧ رقم ٣٠)
- ٨٣٧ نزع ملكية . منافع عامة . خبراء . قرار وزاري . ميحاد الطعن فيه . طعن أحد الطرفين . جواز الطعن للطرف الآخر بعد الثلاثين يوماً
(استئناف مصر — ٢٠ يناير سنة ٩٣١ عد ١٠ ص ١٠٣٦ رقم ٥٢٦)
- نزع الملكية
(انظر اختصار رقم ٢٩ ودعوى استئناف رقم ٤٧٢)
- ٨٣٨ نصب . عرض شيك من منهم . لاحسابه في البنك . وهو عالم بذلك . توفر طريق الاحتيال
(مصر الكلية الاهلية — ٥ فبراير سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٦١ رقم ٥٤٥)
- ٨٣٩ نصب . مظاهر احتيالية . وقائتها . مكونة للجريمة
(تنقن اهلي — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٥٩٨ رقم ٢٩٩)
- ٨٣٠ نصب . تصرف في ملك الغير . جريمة قائمة بذاتها . شرطه . تطبيقه
(تنقن اهلي — ٥ فبراير سنة ٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٣٢ رقم ٥٢٤)

٨٤٤ قرض مدني . تفسير العقود . قصد

واضح صريح . امال شرط . يدعوى
احتمال عدم فهم المتعاقدين القصد منه .
خطأ في تطبيق القانون .

(نقض و ابرام فرنسا — ٢١ يناير
سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٩٤ رقم ٥٠٧)

٨٤٥ قرض و ابرام . مسائل موضوعية . خطأ

في الاحتمالات . مسؤولية مدنية

(نقض و ابرام فرنسا — ١٧ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ١٠ ص ١٠٩٢ رقم ٥٦٥)

٨٤٦ قرض . عن واقعة موضوعية . رفض

(نقض مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٤ رقم ١٧١)

٨٤٧ ١ - قرض . أسبابه . تنظر دون غيرها .

٢ - قرض . وقائع . البحث فيها . غير
مقبول

(نقض مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٤ ص ٤٢٩ رقم ١٣٤)

٨٤٨ قرض . عن حكم غلفات . قابل

للاستئناف . غير مقبول

(نقض مختلط — ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٥ ص ٥٥٧ رقم ٢٨٤)

٨٤٩ قرض . خلوه من الاسباب . بطلان

(نقض مختلط — ٣٠ ديسمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٤ رقم ١٧٢)

٨٥٠ قرض . أوجه البطلان السابقة

على يوم المرافعة . عدم ابدائها قبل سماع
الشهود . رفضه

(نقض مختلط — ٢٨ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٥ رقم ١٧٤)

٨٣٧ قرض . مسائل موضوعية . بياها من

سلطة محكمة الموضوع . عدم قبوله
(نقض أملي — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٦٩٥ رقم ٣٤٨)

٨٣٨ قرض . عدم استيفاء الاجراءات .

ثبوته . كاف للنقض

(نقض أملي — ٢٥ ديسمبر سنة
١٩٣٠ عدد ٨ ص ٨١٧ رقم ٤٢٠)

٨٣٩ قرض و ابرام . طعن النيابة العمومية .

في حكم غيابي استثنائي . مياده . من
تاريخ صدوره نهائياً

(نقض أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٨ رقم ٥١٨)

٨٤٠ قرض و ابرام . طعن . حصوله من محام

بغير توكيل خاص . أو تفويض في
توكيل عام . عدم قبوله .

(نقض أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٨ رقم ٥١٩)

٨٤١ قرض و ابرام . طعن المدعي المدني . في

حكم لم يكن خصماً فيه . أو بعد الميعاد .
عدم قبوله

(نقض أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٩ رقم ٥٢٠)

٨٤٢ قرض . وصف التهمة . تعديل المحكمة

له . عدم تبييه المتهم له . انعلم الضرر
من التعديل . رفضه

(نقض أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٢٠ رقم ٥١١)

٨٤٣ قرض و ابرام . خاص بنقص في اجراءات

محكمة أول درجة . السكوت عنها
استثنائياً . عدم قبوله

(نقض أملي — ٥ فبراير سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٠٣٠ رقم ٥٢١)

٨

٨٥٨ هبة مستثناة . مرض موت . أجنبي .

رعية . الفرق بين الحالتين . تطبيق المادة

٣٢ . مختلط . نص أحكام الشريعة

(استئناف مختلط — ٢٥ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٧ رقم ٦٢)

هبة

(انظر بيع رقم ٢٥٠)

هتك عرض

(انظر فصل فاضح رقم ٦٤٤)

و

٨٥٩ والد . مسئولية . عن أعمال ولده المقيم

معد .

(دمياط الجزئية — ٣٠ سبتمبر سنة

٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٥٧ رقم ٣٩٠)

٨٦٠ وثيقة زواج . الاستدلال بها على من

المتهم . ليست حجة رسمية

(تنقض أهلى — ١٣ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١٥ رقم ٢٥٦)

٨٦١ ورثة . من طبقة الغير . في حالات خاصة .

كرض الموت والوصية

(مصر الكلية الالهية — ١٦ ابريل

سنة ٩٣٠ عدد ٧ ص ٧٤٠ رقم ٣٧٨)

٨٦٢ ورقة التكليف بالحضور . اسم المعلن .

خطأ بسيط في أحد اجزاء الاسم .

لاتأثير قالك على صحة الاعلان

(اسوط الجزئية — ١٢ يناير سنة

٩٣١ عدد ٧ ص ٧٦٢ رقم ٢٩٢)

٨٥١ قرض . رفضه عن المحكوم عليه اصلا .

من غير توكيل . عدم قبوله

(قرض واپرام فرنسا — ١٢ اكتوبر

سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٧٣ رقم ٣٤١)

قرض

(انظر حكم استئنافى رقم ٤٢٥)

٨٥٢ قتل للملكية . ليست ركنا لبيع . بل

احدى نتائجه

(المنصورة الكلية الالهية — ٢١

اكتوبر سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٨٧

رقم ١٥٩)

٨٥٣ قتل ملكية . بحسب قواعد قانون

التسجيل . حصولها بالتسجيل فقط

(قرض أهلى — ٥ فبراير سنة ٩٣١

عدد ١٠ ص ١٠٣٢ رقم ٥٢٤)

٨٥٤ نوادى خاصة . اغاؤها من ضريبة

المشروبات الروحية

(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة

٩٣٠ عدد ١ ص ١٠٧ رقم ٦٣)

٨٥٥ نية التزوير . اغفال النص لفظا . مستفاد

من الحكم . عدم ضرورته

(قرض أهلى — اول مايو سنة ٩٣٠

عدد ١ ص ١٥ رقم ٥)

٨٥٦ نية الشروع في القتل . مداها في فكر

الجانى . بمجرد الشروع فيه . ليست

الاتعمد الضرب

(قرض أهلى — ٤ ديسمبر سنة ٩٣٠

عدد ٧ ص ٧٠٠ رقم ٢٥١)

٨٥٧ نية المتعاقدين . وجوب ظهورها .

(استئناف مصر — ٥ مايو سنة

٩٣٠ عدد ١ ص ٥١ رقم ٢٦)

٨٦٩ وصف التهمة . اجمالاً . طبقاً لنصوص

القانون . بعد سرد الوقائع تفصيلاً وصحت

(تنقأ أهلى — ٦ نوفمبر سنة ٩٣٠

عدد ٤ ص ٣٥٢ رقم ١٩٨)

٨٧٠ وصف الجريمة . سد المحكمة لنقص

الالتزام فيه . لا بطلان

(استئناف مختلط — ٢٧ نوفمبر سنة

٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٤ رقم ١٧١)

٨٧١ وضع يد . المدة الطويلة . شرط الظهور

(استئناف مصر — ٣٠ أبريل سنة

٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٦ رقم ٨٧)

٨٧٢ وضع يد . حسن نية . سبب صحيح .

تملك الثمرات . افتراض حسن النية .

الزام مدعى الملكية بإثبات سوء النية

(دمياط الجزئية — ١٩ نوفمبر سنة

٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٨٣ رقم ٤٩٤)

٨٧٣ وضع يد . دعوى عينية عقارية

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦

نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٦ رقم ١٣٧)

٨٧٣ وضع اليد . شروطه . بطريق

مكررة . التسامح . غير مكسب حقاً فيه .

(طنطا الكلية الاهلية — ١٧-بشبر

سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٢٨ رقم ٢٧٠)

٨٧٤ وضع يد . على الاراضى الخراجية .

مقصورة على حق الانتفاع

(شبن الكوم الكلية الاهلية — ٢

ديسمبر سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥٣٥ رقم ٢٧٤)

وضع يد

(انظر حق التاراررقم ٤٠٤ وملكية

رقم ٨٠٤)

٨٦٣ وصاية . على قاصر . فى سن الحصانة . لن

يختاره القاضي . من ذوى الاهلية

والكفاءة

(مجلس حسي عال — ١٩ اكتوبر

سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٦٤ رقم ٢٠٣)

٨٦٤ وصاية . عدم تعذر وجود من قبلها .

عدم الزام القريب بها

(المجلس الحسي العالى — ١٦ نوفمبر

سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١٨ رقم ٢٦٠)

٨٦٥ وصية . الرجوع عنها . حالاته . شروطه

(اسوطا الكلية الاهلية — ١٨ ديسمبر

سنة ٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٤٩ رقم ٤٣٩)

٨٦٦ وصية . تعدد الموصى اليهم . تسجيل .

المبرة بالتاريخ المرقى . عدم فاذ احكام

التسجيل بالنسبة للوصايا

(استئناف مصر — ٢١ ديسمبر سنة

٩٣٠ عدد ٨ ص ٨٢٨ رقم ٤٣٠)

٨٦٧ وصية مختارة . عدم جواز ضم وصى

لها . إلا لعدم صلاحيتها

(المجلس الحسي العالى — ١٦ نوفمبر

سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٥١٧ رقم ٢٥٩)

٨٦٨ ١ - وصية . نية المتعاقدين . قتل الملكية

الى ما بعد الموت

٢ - وصية . قبول الموصى اليه . اعتباره

عند الوفاة . جواز رجوع الموصى قبلها

(ايناى البارود الجزئية — ١٣ مايو

سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ١٠٧٨ رقم ٥٥٠)

وصية

(انظر بيع رقم ٢٥٠)

وصى

(انظر تقادم رقم ٢٢٤)

٨٨٢ وقف . زيادة في المساحة . حكمها

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة ٩٤١ عدد ٨ ص ٨٧٥ رقم ٤٤٩)

٨٨٣ وقف . شروطه . إلغاء المادة ٧٦ مد . م

تطبيقها

(استئناف مختلط — ٢٧ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٧٨ رقم ٢٣٩)

٨٨٤ وقف . شرط الاستبدال . اتمامه .

إذن القاضي

(طنطا الكية الالهية — ١٧ نوفمبر سنة ٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٦٤ رقم ٤٨٥)

٨٨٥ وقف . عدم مسئولية جهة الوقف بقيمة

الهارة . سدادها من ريع الوقف

(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣١٩ رقم ٢٠٧)

٨٨٦ وقف . غلته . قبض الناظر لها .

مسئوليته عنها للمستحقين

(استئناف مصر — ٦ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٧)

٨٨٧ وقف . مضي المدة . استحقاق في ريع

الوقف . مدة سقوط المطالبة به

(استئناف مصر — دوايرها المجتمة ٣ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٢٩ رقم ١٦)

وقف

(انظر اطيان خراجية رقم ١٣٦ وإبار رقم ٣٠٧ وعتار . وقوف رقم ٦٠٢)

٨٨٨ وكالة . عزل الوكيل . اساءة استعمال

الحق . تعويض

(نقض وإبرام فرنسا — ٤ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٠٩ رقم ١٨٦)

٨٧٥ وعد بالزواج . المدول عنه . عدم الضرر .

عدم الخطأ . لامتسولية

(التيمم الجزئية — ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨١ رقم ١١٠)

٨٧٦ ١- وعد بالزواج . خطبة . عدول عن

الزواج . عدم المتسولية-٢- وعد بالزواج

إخلال به . لامتسولية جنائية ولا تعاقبية

(استئناف مصر — ٣٠ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٦٢٦ رقم ٣١٣)

٨٧٧ وقف . أرضه . إقامة مبانى عليها .

بمعرفة المستأجر . التزام الوقف بقيمة المنفعة

(استئناف مختلط — ٥ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٧٧)

٨٧٨ وقف . بدل . مشروط في حجة الوقف .

ناظر . جواز اجرائه البذل

(استئناف مصر — ٢٦ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٤ ص ٣٧٣ رقم ٢١٠)

٨٧٩ وقف . يدل . الاشهاد به معلق على

قبض الثمن . عدم دفع الثمن . جواز

الفسخ

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٣ رقم ٩٣)

٨٨٠ وقف . حصوله . حجة على الغير . من

تاريخ التسجيل . عدم سريانه على الديون

السابقة برهن أو يفتره . مداه

(استئناف مختلط — ٢٤ يونيو سنة ٩٣٠ عدد ٩ ص ٩٩٠ رقم ٤٩٨)

٨٨١ ١- وقف . حصوله في مرض الموت .

تفاده في الثلث لأجنبي-٢- وقف .

على وارث وعلى أجنبي . تقدير الثلث .

كيفية التقسيم

(استئناف مصر — ١٩ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٢ ص ١٤٣ رقم ٨٤)

- ٨٨٩** وكالة . للادئ المرتين عن الزامن . غير جائزة
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٧
اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٤ رقم ٢١٩)
- ٨٩٠** وكالة . مهندس . مراقب العارة . بأجر . مسئولته عن التصير .
(نقض وايرام فرنسا — ١٩ يولي سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٧٩ رقم ٤٠٦)
- ٨٩١** وكالة . ناظر زراعة . ليس بوكيل . مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم تحريره
(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة
١٩٣١ عدد ١٠ ص ١٠٤٠ رقم ٥٢٩)
- ٨٩٢** وكيل . اغاؤه من المسئولية . عن اللقطات الجنسية . باطل بطلاناً أصلياً . أمثلة
(نقض وايرام فرنسا — ١٩ يولي سنة
١٩٢٩ عدد ٨ ص ٨٧٩ رقم ٤٠٦)
- ٨٩٣** وكيل . أعيان يشتريها بمال الموكل . اعتبارها ملكه . مسئولته عما قبضه
(استئناف مصر — ٧ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ١ ص ٥٥ رقم ٢٩)
- ٨٩٤** وكيل بالمعولة . دعوى ضده . سقوطها بمضى ٣٦ يوماً
(الموكل الجزئية . — ٣٠ مايو سنة
١٩٢٩ عدد ١ ص ١٠١ رقم ٥٧)
- ٨٩٥** ولى . تصرف . مال الابن . انفصالة عن مال الاب . جواز سلب سلطه
الولى لسوء تصرفه في مال ابنه
(التنازى الكلية الاهلية — ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ عدد ٤ ص ٤٠٩ رقم ٢٢٢)
- ٨٩٦** ولى . سلب سلطته . طلبها واستئنافها من النيابة العمومية وحدها
(مجلس حسي مال — ١٥ يولي سنة
١٩٣٠ عدد ٣ ص ٢٥٣ رقم ١٤٠)
- ٨٩٧** ولاية . سلب الولاية . أحواله . حظر الولى من التصرفات . حالة أخرى
(مجلس حسي مال — ١٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٨)
- ٨٩٨** ولى . سلطته في الشريعة القبطية الارثوذكسية . لتصرف في مال ابنه . حدوده
(بنى سويف الكلية الاهلية — ٣١
مارس سنة ١٩٢٩ عدد ٧ ص ٧٢٩ رقم ٣٧٥)
- ٨٩٩** ولى شرعى . تصديقه على قسمة . بغير واسطة المجلس الحسي . صحته
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
١٩٣٠ عدد ٢ ص ١٥٢ رقم ٩٢)
- ٩٠٠** ولاية القاضي أو المجلس الحسي . الغرض منها رعاية أموال عديمي الاهلية . والمحافظة عليها
(مجلس حسي مال — ٨ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٧ ص ٧٠٨ رقم ٣٥٩)
- ٩٠١** ولاية القاضي . بعد تحريك الدعوى العمومية من النيابة . مانع النيابة من التصرف فيها . وعدم تقيده بطلباتها . حقها في الطعن
(نقض اهل — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٦٠٨ رقم ٢٠٤)
- ٩٠٢** ولاية شرعية . سلبها . أسبابه . حدودها
(مجلس حسي مال — ١١ يناير سنة
١٩٣١ عدد ٧ ص ٧٠٦ رقم ٣٥٧)

حاشية . عدم فصلها حيا في الخصومة .

عدم توجيهها

(استئناف مصر — ٤ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ١ ص ٣٩ رقم ٢١)

٩٠٥ ١- يمين . صحتها . مناقضتها للأوراق .

عدم قبولها - ٢ - يمين حاشية . توجيهها

للخصوم في الدعوى . أو الورثة

(استئناف مخطوط — ١٠ فبراير سنة

٩٤١ عدد ١٠ ص ١٠٨٨ رقم ٥٥٧)

٩٠٦ يمين . مبنية على سقوط الحق بمضى

٣٦٠ يوما . يملكها الدائن وحده

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٢ اكتوبر

سنة ١٣٠٠ عدد ٨ ص ٨٣٧ رقم ٤٣٤)

٩٠٣ ولاية . على متوهم أو مجنون . بعد

طرد . القته . أو المجنون . اعتبار الولي قيا

(مجلس حسي على — ١٩ اكتوبر

سنة ٩٢٠ عدد ٤ ص ٣٦٣ رقم ٢٠٢)

لا

لائحة الترع والجسور

(انظر اختصاص الحاكم الاهلية رقم ٤٦)

ي

٩٠٤ ١ - يمين حاشية . شرطها - ٢ يمين

المحكمة

مجلة قضائية

نقد هاتفاً للمامة لأهلية

السنة الحادية عشر

أكتوبر سنة ١٩٣٠

العدد الأول

*Une injustice faite à un seul est une
menace faite à tous*

Montesquieu

*Le succès n'appartient pas toujours aux
justes, et il ne justifie jamais les coupables.*

J. Limon.

اشترك المجلة ٨٠ غرشاً في السنة والطلبة ٤٠ غرشاً

جميع المخابرات الخاصة سواء بتحرير المجلة أو بالإدارة نزل بعنوانه «الإدارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشأن النافع رقم ٢٠

لا تقبل الطلبات الخاصة بأعداد المجلة بعد مضي شهر من تاريخ صدورها .
تتم العدد عشرة غروش عن الثلاث سنوات الأخيرة (التاسعة والعاشرة والحادية عشر) و ١٥
غرشاً عن السنوات السابقة على ذلك

المطبعة: العيصرية

بيان

فتتح بعون الله تعالى وحسن توفيقه السنة الحادية عشر لمجلة المحاماة . وكلنا أمل ورجاء بأنها في مستقبل العقد الثاني من حياتها ستسير بخطوات واسعات في سبيل التقدم والتحسين . وما يبعث في القائلين على تحريرها روح الامل ذلك التعضيد الذى ينمى به جميع أفراد الامرة القضائية .

وهي تعرض للقراء الاحكام القضائية وما اشتملت عليه من المبادئ التى تساعد على جلاء الغامض من نصوص القوانين واستقرار القضاء . في مختلف المسائل على أساس وطيد ثابت . كما تنشر مختلف المباحث التى يدبجها أقلام المشتغلين بالقانون . وإثنا في هذه المرحلة الجديدة لترجع البصر بكل إعجاب وغبطة إلى ذلك المجلد الضخم الذى يضم عشر سنوات من مجلة المحاماة والذى يبلغ نحو ثمانية آلاف صحيفة . وفيه من الاحكام نيف وخمسة آلاف . عدا المباحث القانونية والتعليقات المختلفة . ولما كان كثير من أعداد تلك السنوات قد قد قد شرعنا في وضع جدول عشرى بجميع المبادئ التى تضمنتها تلك الاحكام والمباحث منظمه مرتبة حسب موضوعاتها على أسلوب تسهل معه المراجعة والبحث . ونرجو أن تتمكن من اظهاره في القريب العاجل

وصدرونا هذا المديبحث للاستاذ عبد المجيد سليمان عن « وجوب احتساب مدد السقوط بالسنين المجرية دون غيرها »

ثم أردفناه بالاحكام الآتية

عدد	
١٩	منها ١٥ حكما من محكمة النقض والابرار وحكم من الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الاهلية و ٣ أحكام صادرة من المجلس الحسبي العالى
١٥	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر الاهلية
٢٦	منها ١٠ أحكام كلية و ٦ أحكام خاصة بانتخابات مجالس المديرية و ١٠ جزئية
١٠	أحكام منها ٥ مختلطة و ٥ فرنسية
٧٠	حكما لاغير

وسنشرع ابتداء من العدد القادم في قد بعض المبادئ التى تضمنها الاحكام التى تنشر والتعليق عليها . والله الموفق للهداية . ومنه التوفيق من البداية والنهاية

لجنة التحرير

راغب اسكندر ، محمد صبرى ابو علم

العدد الاول
السنة الحادية عشر

المحكمة

شهر أكتوبر
سنة ١٩٣٠

بحث

في نوع السنين التي يجب اعتبارها في سقوط الحقوق

وأثرها في السنين الرابعية

لم يأت في القوانين المصرية Les Codes ذكر للتقويم الشمسي قط . فإذا عينت مرة تقويمًا فهو التقويم الهجري ليس غير (المادة ٢٧٥ من القانون المدني المختلط والمادة ٢١١ من القانون المدني الاهلي والمادة ٢٧٦ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي والمادة ٢٧١ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .)

والمادة الخاصة بسقوط التهمذات الطويلة هي المادة $\frac{208}{277}$ مدني قد ذكرت عدد السنين الواجب مرورها بغير بيان نوعها ان كانت هلالية أو شمسية . ولم تعين السنين الهلالية إلا المادة $\frac{211}{275}$ مدني

فللقوف على قصد الشارع في هذا الباب يجب الرجوع الى الزمن الذي حصل فيه التشريع ووضع الشارع فيه القانون المختلط في سنة ١٨٧٥ والقانون الاهلي في سنة ١٨٨٣ وأن تناسى كل ما هو عليه الحال في الزمن الحالي

وللوصول الى ذلك القصد يجب الرجوع لا الى كتاب يبحث في الضرائب والأموال بل كتب الفقه والتشريع .

هنالك رأى وارد بكتاب جرجس بك حنين (الضرائب والأموال في الفطر المصري) بأن الحكومة كانت تؤرخ في حساباتها وكافة معاملاتها بالتاريخ القبطي الى سنة ١٨٧٥ حيث عدلت عنه الى التاريخ الافرنكي . وأن هذا التاريخ هو الذى قصده الشارع بالقوانين

ولكن ظاهر من ذلك أن الأمر كان خاصًا بالحسابات ومعاملات الحكومة في ميزانيتها وضرائبها وغير ذلك . لأن الدورة الزراعية مبنية طبيعة على السنين القبطية أو الميلادية دون الهلالية . فلا غرو اذا كان أمر ميزانية الحكومة وحساباتها ومعاملاتها مبنية على أحد التاريخين المذكورين . ولا جدال في أن التقويم الشمسي أبسط في الحساب لوجود أيام التقويم الهلالية في السنة .

بعد هذا التمهيد قسم البحث الى ستة أبواب :

- الاول - عن مآخذ القوانين المصرية الحديثة .
- الثاني - عن التعاويذ المصرية قبل القوانين المصرية .
- الثالث - استدلال قاطع من القانون التجارى المصرى .
- الرابع - مقارنة بين المواد $\frac{76}{104}$ و $\frac{208}{277}$ و $\frac{211}{275}$ من القانون المدنى .
- الخامس - عن الاستنتاج اللغوى من الفاظ المادة $\frac{208}{277}$ وما بعدها .
- السادس - آراء الشراح .
- السابع - أحكام المحاكم .

أول - مآخذ القوانين المصرية الحديثة

ما هو التشريع الذى كان معمولاً به عند وضع القوانين الحديثة ؟
ان مصر لم تكن فى ذلك الوقت بلاداً همجية من البلاد المتوحشة حيث لا تشريع ولا قضاء بالمعنى الصحيح .

لم تنزل مجالس الاحكام الملتية باقية فى أذهاننا - وقد لبثت قائمة فى الوجه القبلى الى سنة ١٨٨٩ بعد صدور القوانين الحديثة .

فما هى القوانين التى كانت تطبقها تلك المجالس وغيرها ؟ .

يقول المرحوم احمد فتى زغلول باشا فى كتابه (المحاماة) صفحة ١٨١ عند كلامه على تاريخ القضاء فى القطر المصرى بعد سنة ١٢٥٣ هجرية ما يأتى : « لم يكن للبلاد قانون وضى عام يرجع اليه فى المعاملات بل كان يرجع كثيراً الى احكام الشريعة الفراء كما كان يرجع فى أحوال غير يسيرة الى أرادة المحاكم » .

ثم يقول بعد ذلك فى الصفحة ٢٨٤ عن المحاماة قبل صدور القانون المدنى ما يأتى « ولما كانت المحاكم الشرعية هى الجهة القضائية المنظمة التى يرجع اليها فى فض الخصومات وكانت معرفة الشريعة الفراء غير ميسورة لأفراد الامة عمد قوم الخ ... »

وورد فى الصفحة ٩٣ من ملحق ذلك الكتاب فى البند ٤٨ من (قانون رؤية الدعاوى بمجلس قوميون مصر) الذى انشىء فى سنة ١٢٧٨ على ما هو مذكور فى الصفحة ١٩٩ من أصل الكتاب ما يأتى حرفياً : « المواد المتعلقة بالعقارات ليست من خصائص مجلس القومسيون بل يصير حالة النظر فيها على الشرع الشريف الخ ... »

يتبين من ذلك أن أهم مجالس القضاء فى العهد السابق على المحاكم النظامية الحديثة كانت المحاكم الشرعية . ولا جدال فى أن هذه المحاكم ما كانت تطبق غير الشريعة الاسلامية .

فالشريعة الإسلامية كانت إذن هي التشريع المأمور في البلاد. ويضاف إليها أرادات الحاكم السنية التي كان يبدئها في الأوامر وغيرها من الأراءات.

ومن أهم تلك اللوائح ولا شك اللائحة السعيدية الصادرة في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (سنة ١٨٥٨) . ويظهر من مراجعتها هي أيضاً أن الاصل في التشريع المصري في ذلك الوقت كانت الشريعة الاسلامية أيضاً (تراجع البنود الاول والرابع والخامس والعاشر والتاسع عشر) التي تحيل صراحة الى الشريعة الاسلامية في كثير من الاحكام .

وتعتبر هذه اللائحة أخطر تشريع عقارى وضعى فى ذلك العهد ولم تنزل آثارها وتطبيقها باقية
لغاية الآن وعلى الأخص فى توزيع طرح البحر.

وقد تكلمت اللائحة عن شيء كثير من المعاملات العقارية ومما جاء فيها في البند السابع منها : « ان وضع اليد على الأطنان الفارقة خمس عشرة سنة تعتبر من حق الرهن » كما ورد في الفقرة الرابعة من البند التاسع عشر ذكر الحصة عشرة سنة المذكورة .

لا جرم أن هذه الخمس عشرة سنة لا يمكن احتسابها الا على التقييم الملالي الذي هو تقويم الشريعة الاسلامية والتقييم التشريعي المعروف للبلاد خصوصاً وأن ذلك كان قبل صدور الارادة السنية باستعمال التقييم الافرنكي في الحسابات .

ثم ورد في البند الرابع من اللائحة ما يأتي : « من حيث أن الاراضي الميرية الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب أصول الشريعة الفرائدية ومع كون الحكم الشرعي قضي بزمان الثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالي جوز علاوة سنتين آخرين على ذلك الميعاد فتكون المدة خمس سنوات الخ ... »

وقد جاء في البند الخامس من اللائحة أيضاً ما يأتي : « و يقتضى ذلك يلزم أن كل من كانت تحت يده أطيان من الاراضى المخرّجية ذكرّا كان أو أنثى ومكثفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقثم بما عليها من الخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تسم فيها دعوى ولا قول من أحد »

ثم تكرر ذكر الجنس سنوات لظروف متنوعة في البنود السادس والعاشر والسابع عشر
ومما يجب القات النظر اليه بصفة خاصة تمييز اللامعة عن سقوط الحق بجملة (عدم سماع
الدعوى) على اصطلاح فقهاء الشريعة الاسلامية

فيظهر مما تقدم انه عند اصدار الشارع للقوانين المصرية من مختلطة وأهلية كان في مصر
تشرع أساسى هي الشريعة التراثية مكملة بلوائح تصدر من حكام البلاد وتتنس نفس هذه اللوائح
أيضاً على الرجوع الى الشريعة المذكورة فيما لم ينص عنه فيها

وقد استبان أيضاً من تلك النصوص أنه فضلاً عن الشريعة النراء التي تقضى بعدم سماع الدعوى بعد مضي خمسة عشر سنة فإن اللائحة السعيدية نصت على هذه المدة أيضاً في بعض الاحوال .

ولا حاجة لقول بأن جملة (عدم سماع الدعوى) المعروفة في الشريعة الاسلامية - بصرف النظر عن أساسها وكونها مبنية على قاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان والخصومة أو على شيء آخر - فهي تتفق في النتيجة العملية مع قاعدة (التقادم) المصرية (يراجع حكم الدوائر المجتمعة في تملك الوقف بمضى المدة)

بل قد ظهر من مراجعة اللائحة السعيدية المشار إليها شيء جديد لم يكن مشهوراً من قبل وهو وجود حقوق تقضى اللائحة بتملكها بمضي خمس سنوات مثل حق من وضع يده على أراضى خراجية وتكلفت عليه كل تلك المدة (بند ٤ و ٥) ومثل حق من اشترى أرضاً يدعى بالها الفين أو الاكراه على البيع (بند ١٧) فلا تسمع دعوى كليهما بعد الخمس سنوات المذكورة . وهذه الحقوق تشبه حق التملك بمحسن نية وسبب صحيح المنصوص عنه في القوانين الحديثة .

ان من مقارنة القوانين المصرية اهلية ومختلطة بالقوانين الفرنسية يظهر أن قوانيننا ليست مأخوذة من القوانين الفرنسية فقط بل قد أخذت من الشريعة الاسلامية أيضاً في مواضع كثيرة . فعند ما أراد الشارع المختلط وضع المادة ١٠٢ مدنى مختلط التي تطابق المادة ٧٦ أهلى الخاصة بالتملك بمضى المدة لم ينح نحو الشارع الفرنسى كما تدل على ذلك مقارنتها بالمادة ٢٣٦٥ من قانون نابليون اذ أن الصينين على اختلاف تام ويؤيد ذلك بجلاء أن الشارع المصرى لم يأخذ عدد السنين الواردة في القانون الفرنسى وهى ثلاثين وعشرين وعشر سنوات بل أخذ خمس عشرة سنة وخمس سنوات وهى عدد السنين الواردة في الشريعة الاسلامية واللائحة السعيدية السابق ذكرها ولما كان الشارع أخذ عدد السنين من الشريعة الاسلامية والوائغ المحلية الاصلية فلا يمكن عقلاً ومنطقاً الا أن تكون نوع تلك السنين من النوع الذى تطبيقه البلاد فى الحكم الشرعية وغيرها وهى السنين الهجرية بلا جدال .

فلما جاء دور وضع المادة ٢٧٢ مدنى مختلط التي تطابق المادة ٢٠٨ أهلى قتل الشارع مدة الخمس عشرة سنة من الشريعة أيضاً - ولا يمكن أن يكون من غيرها لأنه ليس لهذا العدد ذكر فى القانون الفرنسى - وعندما أريد وضع المادة ٢٧٥ مدنى مختلط المطابقة للمادة ٢١١ أهلى وجد الشارع نفسه أمام نوع جديد من سقوط الحق بالمدة القصيرة مأخوذ من القانون الفرنسى وغير معروف في البلاد وغير وارد في الشريعة ولا في الواضع المحلية والارادات السنية فغشى اللبس وأن يفهم الناس أن

السنين الواردة فيها هي ميلادية مثل السنين الاصلية في القانون الفرنسى فاضطر الشارع الى تنبيه الاذهان صراحة بأن هذه السنين يجب أن تحتسب دائماً بالتقويم الملالي أيضاً فنص عن ذلك صراحة في المادة وارتاح بذلك باله وقد وضع الامر في النصاب .

كلمة عن قانونه التصفي

صدر قانون التصفية في سنة ١٨٨٠ أى بعد انشاء المحاكم المختلطة فنص الشارع فيه على سقوط الحق في قيمة سندات الدين وفي فوائدها بمضى خمسة عشر سنة وخمس سنين . ولما كانت سندات الدين هي في يد الاوروبيين وقد اعتادوا جميعاً على المعاملة بالسنين الافرنكية وحدها فزاد الشارع في المادة ٢٠ من القانون المذكور نصاً خاصاً بأن احتساب سنى سقوط الحق انما يكون بالتقويم الشمسى .

فهذا الاستثناء الصريح الجلى بخروج الشارع عن القاعدة الاصلية دليل قاطع على أن التقويم القديم المنصوص عنه في القوانين المختلطة انما هو التقويم الملالي لا محالة .

أتى الشارع الاهلى بعد ذلك في سنة ١٨٨٣ ومع أن نص قانون التصفية باحتساب السنين الميلادية في سقوط حق السندات وفوائدها كان أمامه ولم يجف حبره فانه لم يأخذ به واتبع النص القديم الوارد في القانون المختلط فتشابهت المادة ٧٦ أهلى بالمادة ١٠٢ مختلط والمادتين ٢٠٨ و ٢١١ أهلى بالمادتين ٢٧٢ و ٢٧٥ مختلط .

ولو أن الشارع الاهلى أراد أن تكون السنين شمسية لنص عنها صراحة كما نص عنها في قانون التصفية .

فالشارع لم يأخذ اذن بالتقويم الشمسى المعمول به في القانون الفرنسى بل أخذ بالتقويم الملالي المعمول به في التشريع القديم السابق بالبلاد المصرية .

ومما يجدر بيانه أن الشارع الفرنسى لم يكن أمامه الا تقويم واحد وهو الشمسى حتى يمكن القول بأنه اختاره دون غيره وأن الشارع المصرى اختاره مثله لأن الشارع المصرى كان أمامه تقويمه الطبيعى الملالي فسار بالطبيعة عليه دون سواه من التقاويم الاخرى .

ونؤيد نظريتنا بأن الشارع في كافة القوانين الحديثة غير قانون التصفية مثل قانون القربة العسكرية وقانون المجالس الحسبية وغيرها ينص صراحة على ان السنين الواردة فيها تحتسب على التقويم الافرنكى مما يدل بجلاء على ان الاصل غيره وهو قد استثنى الاصل المجرى فخرج عنه استثناء الى التقويم الشمسى فنص عليه .

ثانياً — عن التقاويم المصرية قبل القوانين الحديثة

قول نظرية عكسية بأن البلاد كانت تستعمل التقاويم الشمسية في معاملاتها .

ولقد بينا فيما تقدم ان التقويم الشمسى لم يحل الا محل التقويم القبطى فى الحسابات وما اليها من الماملات المتعلقة بتحصيل الضرائب وغير ذلك فان التقويم الهلالي هو الذى كان سائداً فى التشريع وفى القضاء بل ولم تزل له هذه السيادة الى زمن قريب بل والى الزمن الحالى .
ان القوانين كانت ولم تزل تصدر مؤرخة بالتاريخ الهجرى اولاً ثم يأتى ذكر التاريخ الميلادى بين قوسين للتفسير .

وقد صدر القانون المدنى الاهلى فعلاً فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ كما صدر قانون المرافعات وقانون التجارة معاً فى ١٧ محرم سنة ١٣٠١ كما صدرت قبل ذلك لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فى ٩ شعبان ١٣٠٠

وليس عهد صدور الاحكام من المحاكم الاهلية بالتاريخ العربى بعيد عنا وقد كان يوضع التاريخ الافرنكى بين قوسين بعد التاريخ العربى .
كما أننا لم نزل نذكر أن الاحتفال بعيد ميلاد الخديويين كان على حسب التقويم الهجرى أيضاً وهو أثر لسيادة التقويم الهلالي

كل أولئك يدل على أن التقويم الرسمى كان التقويم الهجرى دون سواه .
فلفهم قصد الشارع ومعرفة الظروف المحيطة به يجب أن نضع أنفسنا على وقت التشريع فى سنتى ١٨٧٥ و ١٨٨٣ تاريخ صدور القوانين المختلطة والاهلية لافى السنين الاخيرة التى تطورت فيها الامور بسرعة هائلة خصوصاً فى العشرين الاخيرة منها .
فما دام التاريخ الهجرى هو الذى كان عليه المولى من الوجبة التشريعية والقضائية فى البلاد وقت صدور القوانين فلا يمكن القول بأن احتساب السنين الواردة فى القوانين يكون على تاريخ آخر غير التاريخ الهجرى .

منا - استمداد من القانون النجاشى المصرى

لقد ورد فى المادة ١٣٠ من قانون التجارة الاهلى المطابقة للمادة ١٣٦ من قانون التجارة المختلط ما يأتى :

« تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق لتاريخ المين بالسكيلة وإذا كانت السكيلة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخاً فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق لتاريخ المين فى صيغة القبول »

فالشارع نفسه يقضى فى هذه المادة بان احتساب الشهور والسنين الواردة فى كتيالة تخنصب بالشهور والسنين على حسب التقويم الذى تأرخت به السكيلة - ان كان قبطياً أو عبرياً أو رومياً أو ميلادياً أو هجرياً

فتاريخ الكيالة أهمية ظاهرة ودلالة قاطمة على وجوب احتساب المدة الواردة فيها بالشهور والسنين التي تتفق مع تقديم ذلك التاريخ.

وإذا كان الشارع يلزم الناس على هذا المبدأ في معاملاتهم فيجب تطبيق نفس المبدأ على السنين والشهور الواردة في القوانين التي وضعا واحتساب تلك السنين على أساس التطبيق التي نص عنه الشارع في المادة $\frac{130}{134}$ المشار إليها ووضع قاعدة للكافة يتعاملون عليها. فما دامت القوانين مؤرخة أصليا بالتقويم الهلالي فالسنين والشهور الواردة فيها يجب قانوناً أن تحتسب بالشهور والسنين الهلالية أيضاً.

ومن مدهش الامر أن حكم سنة ١٨٩٤ الذي هو ضد نظريتنا قد ارتكن في نظريته على المادة المذكورة وهي قاضية عليها كما يرى.

رابعاً - مقارنة بين المواد ٧٦ مدني أهلي والمادة ١٠٢ مدني مختلط وبين المواد ٢٠٨

و ٢١١ أهلي و ٢٧٢ و ٢٧٥ مختلط

أن التلك بمعنى خمسة عشرة سنة وخمس سنوات المنصوص عنه في المادة $\frac{76}{102}$ متشابه مع سقوط الحق بمعنى المديتين المذكورتين المنصوص عنها في المواد $\frac{208}{211}$ و $\frac{272}{275}$ مدني.

ولقد نص القانون المدني في المادة $\frac{208}{211}$ بأن «القواعد المقررة للملك بمعنى المدة تتبع أيضاً في التخلص من الدين بمعنى المدة»

فاذا أخذنا بالنظرية العكسية وأن مدة التلك بخمس سنوات وخمس عشرة سنة تحتسب بالتقويم الشمسي وسقوط الحق بمعنى خمس عشرة سنة تحتسب بنفس السنين الميلادية وأما سقوط الحق بمعنى خمس سنوات فتحسب بالسنين الهجرية فنصل معها الى تناقض مدهش نزه عنه الشارع باحتساب مدة واحدة بالسنين الميلادية مرة وبالسنين الهجرية أخرى.

ومن جهة ثانية فإنه اذا كان القانون قضى باحتساب مدة التناقص القصيرة بالسنين القمرية فيجب من باب أولى اتباع هذه السنين فيما يختص بالمدة الطويلة لانها بطبيعتها أطول من الأولى وأمام الدائن مجال أوسع للمحافظة على حقوقه.

خامساً - عن الاستنتاج اللغوي من الفاظ المادة $\frac{208}{272}$ والمواد التي تلزمها.

يقول رأي آخر بأن المادة ٢٠٨ وضمت قاعدة خاصة لسقوط الحقوق واحالت الى استثناءات وارادة في المواد التي بعدها وأن هذه المواد ذكرت سقوط الحقوق بمعنى السنة ونصف السنة ذكرت المادة $\frac{211}{275}$ مدة الخمس سنوات هلالية بالنص العريض للخروج عن القاعدة العامة التي تكون ميلادية.

على ان هذا الاستدلال لا اساس له وقد كانت تكون له وجاهته لو كان عدد السنين الواردة في المادتين $\frac{208}{373}$ و $\frac{211}{375}$ واحداً فتكون المادة الأخيرة خرجت عن الأصل .

ولكن المادة $\frac{208}{373}$ تذكر خمس عشرة سنة والاستثناءات التالية أولاها في الأيام (مادة $\frac{209}{373}$ و $\frac{210}{374}$) وثانيها في عدد السنين فتكون النتيجة المنطقية القوية الطبيعية ان الغرض من الاستثناء منصوب على الايام وعدد السنين لا على نوعها .

وعما يقطع عباد النظرية العكسية انها تتمتع في نفس الأدلة التي تتبعها لنفسها فالت استثناءات الواردة في المادتين $\frac{209}{373}$ و $\frac{210}{374}$ تأتي لنا بدليل جديد على أن الشارع المصرى لم يأخذ من القانون الفرنسى في هذا الباب لأن المواد الفرنسية تنص عن مدة السقوط القصيرة الواردة فيها بالسنين يبد أن الشارع المصرى بُد عنها فنص على احتساب تلك المدد بالايام .

ومع ما تقدم فان المبادئ القانونية العامة تنفعى بالتفسير لمصلحة المدين وبما أن السنين الهجرية هي أقصر من الميلادية فعلى في مصلحة المدين وهي التي يجب قانوناً العمل بها .

سادساً - عن آراء الشراح

ان كافة الفقهاء الذين شرحوا القانون المصرى قد أجمعوا رأيهم على احتساب مدة التملك وسقوط الحق بضى المدة بالسنين الحالية .

وأولهم - على ما نعلم - المرحوم السيوتسو (Testout) ناظر مدرسة الحقوق سابقاً الذى وضع رسالة وقد نشرت بعد وفاته في مجلة (L'Egypte Contemporaine) سنة ١٩١٦ - صفحة ٣١٥ وما بعده - وقد عزز فيها نظرية الأخذ بالتقويم الهجرى فذكر بعد أن نقل اسباب الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة ما يأتي بالحرف الواحد .

" La question est ainsi résolue en faveur du calendrier arabe pour ce qui concerne la prescription acquisitive des droits réels immobiliers."

" C'est, il me semble, à cette solution qu'il faut se rallier "

" La prescription acquisitive dans les Codes Egyptiens a emprunté au droit musulman ses conditions de durée. Par une conséquence logique elle a dû s'approprier aussi les règles du droit musulman en ce qui touche le calcul de la durée."

ثم ذكر المرحوم في النتيجة النهائية لمذكرته ما يأتي بالحرف الواحد :

En fait, dans les matières de droit civil et de droit pénal le calendrier arabe paraît avoir la prédominance, tandis qu'il est à peu près complètement supplanté par le calendrier grégorien dans les matières administratives et financières.

وتلاه السيوتسو هلقس المستشار السابق بمحكمة استئناف مصر الاهلية في رأى انه يرى ان

احساب السنين الهلالية لا يمكن أن يكون موضعاً للجدل لعدم النص في القوانين على خلافها وإلى المحكمة أقواله في الجزء الثالث صفحة ٣٣١

On ne discute plus la question de savoir si, lorsque les Codes établissent les délais de la prescription par années, il s'agit des années du calendrier grégorien ou des années du calendrier arabe. Ce dernier seul doit être pris comme base de calcul, à moins de dispositions contraires.

Il y a, du reste, un texte formel en ce qui concerne la prescription des arrérages, rentes, loyer etc. prescription de cinq années " calculées d'après les calendriers arabes, disent les articles 275 du Code civil mixte et 211 du Code Civil indigène.

Il est peu probable que le législateur égyptien s'en référant pour cette prescription au calendrier national, ait voulu prendre pour base des autres un calendrier étranger.

L'on trouve une indication en sens contraire dans les articles 273, 274 du Code Mixte, 209, 210 du Code Indigène, où l'on voit la prescription annuelle des textes français remplacée par une prescription de trois cent soixante jours, durée qui s'écarte de la durée de l'année arabe, mais plus encore de la durée de l'année grégorienne.

والمرحوم فتحى باشا زغلول يسير على رأينا أيضاً اذ يقول فى كتابه (شرح القانون المدنى) صفحة ١٠٤ تحت عنوان (فى حساب زمن مضى المدة) ما يأتى حرفياً : « والسنون المتبعة هى السنون العربية لا السنون الميلادية »

وعلى هذا رأى أيضاً المستر هالتون ناظر مدرسة الحقوق سابقاً اذ قرر فى الجزء الثانى من كتابه صفحة ٥٣٩ ما يأتى :

" In Egypt, two calendars are in use, the arab calendar and the gregorian calendar. When the Codes speak of a year, do they mean a year according to the arab computation or according to the gregorian calendar? In the native Courts it has always been for granted that the arab calendar is intended. The Mixed courts after much hesitation, have come round to the same view. The law may be regarded in this sense.

وكذلك الامر مع المستر والتون اذ يقول فى كتابه الالتزامات ما معناه :

« ان فى البلاد المصرية قويمين، عربى وافرنسى، فعلى أيهما يجب الركون لاحتساب السنين ؟ لقد حصل شك عظيم أولاً نظراً لسكوت القانون وقد تناقضت المحاكم المختلطة فى احكامها. اما المحاكم الاهلية فكانت على رأى بأن القويم المقصود فى القانون هو القويم الهجرى. ثم عادت المحاكم المختلطة الى الأخذ بنظرية المحاكم الاهلية »

وقد سار على هذا رأى أيضاً الاستاذ عبد السلام بك ذهفى فى كتابه (الالتزامات صفحة ٤٨٣) اذ يقرر ما هوآت حرفياً :

« يتعامل الناس في مصر بالتاريخ الهجرى والتاريخ الميلادى والتاريخ القبطى معاً ويتלב الأخير فى المعاملات الزراعية والثانى فى غير ذلك من المعاملات التجارية والمدنية . أما الأول فالعمل به نادر . فإهو التاريخ الذى يرجع إليه الشارع المصرى فى احتساب المدة ؟ لم يقرر الشارع قاعدة عامة إلا أنه قرر فى المادة $\frac{211}{270}$ مدنى بأن يرجع إلى السنة الهلالية فى احتساب المرتبات والفوائد والمعاشات والأجروكل ما يستحق دفعه سنوياً أو فى أقل من سنة . ربما يتبادر إلى الذهن بأن التصريح فى هذه الحالة بالسنة الهلالية يستفاد منه أنه فى الأحوال الأخرى يؤخذ بالتاريخ الميلادى ولكن هذا غير صحيح »

إلى أن قال :

« وإذا كان الشارع قرر الأخذ بالحساب الهلالى فى مضى المدة بخمس سنوات فهو من باب أولى يعتمد عليه فى حساب التقادم بمضى خمس عشرة سنة »

فالشراح جميعاً أجمعوا على الرأى الذى ندلى به ولم نجد أحداً منهم كان من الشاذين عليه .

سابعاً - أممالم المحاكم

إن المحاكم المختلطة قد سارت على الأخذ بنظرية التقويم الهجرى بعد تردد قليل ونقلت النظر فى هذا الباب إلى مقال المرحوم المسيو تستو الذى ذكر به بعض تلك الأحكام .

أما المحاكم الأهلية فأجمعت مع استثناء ضئيل سنكلم عنه على ذلك الرأى أيضاً وآخر حكم معزز رأينا صدر من الدائرة الأولى بمحكمة استئناف مصر الأهلية فى شهر فبراير سنة ١٩٣٠ فى قضية حسن افندى الدرس .

ومما يجب لفت النظر إليه أن هذه الأحكام التى شذت وهى نادرة كانت خاصة بتطبيق نصوص قانون المرافعات ولم تر حكماً واحداً منها خاصاً بتطبيق القانون المدنى .

لقد صدر أحد تلك الأحكام فى سنة ١٨٩٤ فى شأن تطبيق المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات وأول خطأ وقع فيه هذا الحكم أن اعتبر ذكر الشارع فى المادة ٢١١ مدنى لتقويم الهلالى معناه استثناء عن قاعدة عامة هى على نظرية الحكم وجوب تطبيق التقويم الشمسى فيما عدا ذلك الاستثناء .

على أننا قد عللنا فيما تقدم تحليلاً منطقياً قانونياً ذكر الشارع لتقويم الهلالى فى المادة $\frac{211}{270}$ مدنى ولم يكن ذلك استثناء بل من قبيل تنبيه الأذهان والتأكيد .

وقد اعتمد الحكم أيضاً على نظرية أن القانون المصرى مأخوذ من القانون الفرنسى على

أن ذلك منقوض لأن هنالك مصدر آخر وهو الشريعة الإسلامية ثم اللوائح المحلية وعلى الأخص فيما يتعلق بالتملك وسقوط الحق بمضى المدة .

ومن مدهش الامر ان يرتكن الحكم على المادة ١٣٠ من قانون التجارة مع انها دليل ضد نظريته كما أوضحنا ذلك .

وهناك حكم آخر صدر في سنة ١٩٢٢ وخاص بتطبيق قانون المرافعات - مادة ٣٠١ - وأساس استدلاله كون القانون المصرى مأخوذ من القانون الفرنسى وقد نقضنا ذلك . واستطرد الحكم وعال تعيين الشارع للسنين الهلالية في المادة $\frac{٢١١}{٢٧٥}$ بأنه يظهر أن الشارع راعى في ذلك عرفاً وظروفاً محلية .

على أن الحكم لم يمكنه أن يبين شيئاً من ذلك العرف وتلك الظروف التي أخذت بها المحكمة بطريق الشك دون اليقين . ومع ذلك فانه لم يكن في البلاد عرفاً ما أَوْظروفاً تقضى بسقوط بعض الحقوق بمضى خمس سنوات

بل ان الشارع لما رأى أنه أخذ المادة من القانون الفرنسى دون القوانين المحلية اضطر الى التصريح بضرورة تطبيق القويم المجرى دائماً وابدأ .
من ذلك يظهر ان استدلال الحكم ضعيف ومرتبك بنفسه

عبد المجيد سليمان

الحامى بقم قضائياً الاشغال

الأحكام

قضايا محكمة النقض والإئناف

«وحيث أنه بالرجوع الى الحكم الاستثنائي المطعون فيه وجد أنه النفي الحكم الابتدائي القاضي ببراءة الاربعة المذكورين وقد اقتصرت المحكمة فيه على قولها « ان التهمة ثابتة من شهادة الشهود والكشف الطبي » وهذا قصور واضح لا يجوز أن يكون سبباً لالغاء حكم ببراءة بل كان الواجب على المحكمة أن تبين من هم الشهود وماذا قالوا وأن تقند صراحة ماقررت المحكمة الاولى من أنه لا دليل على هؤلاء المتهمين وبما أنها لم تفعل فحكمها معيب من هذه الجهة عيباً مبطلاً

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة لم تبين ما ارتكبه كل من رافعي التقض على حدته ولا المادة المنطبقة على فعل كل منهم بل أجملت في القول بادانتهم وعاقبتهم عقاباً واحداً بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ وهذا اجمال لا يجوز

« وحيث أن الواقع هو أن الافعال التي ارتكبتها التهمون غير مفصلة في الحكم اذ لم يبين به ما حصل من كل منهم لكل من المجني عليهم وماذا بكل من هؤلاء المجني عليهم من الاصابات التي استدعت تطبيق المادة ٢٠٥ فوق المادة ٢٠٦. وقد كان هذا البيان ضرورياً مادامت المحكمة لم تر أن هناك تجمهراً مما تنطبق الحادثة بسببه

- ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠
- ١ - حكم استثنائي . قاض بالادانة . عدم بيان أسبابه . بطلان .
- ٢ - متهمون عدة . مضاربة . عدم ذكر تهمة كل منهم على حدة . بطلان

المبرر القانوني

١ - اذا اقتصرت المحكمة في حكمها الاستثنائي القاضي بالغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المتهمين وبالادانة على قولها ان التهمة ثابتة من شهادة الشهود والكشف الطبي فيعتبر هذا قصوراً واضحاً لأنه كان واجباً على المحكمة أن تبين من هم هؤلاء الشهود وما قالوا وأن تقند ماقررت المحكمة الاولى

٢ - اذا حوكم جملة متهمين طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ فيجب أن يبين تفصيلاً ما حصل من كل منهم لكل من المجني عليهم وبما بهم من الاصابات والا كان الحكم باطلاً

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول أن المحكمة إذ ألغت الحكم الابتدائي القاضي ببراءة الاول والثاني والخامس والسادس من الطاعنين لم تبين أسباب هذا الالغاء يناهك كافيًا

باعتبار الحادثة جنائية كما رأته محكمة الجنح وإذا كان هو لا يرى في الافعال المسندة الى التهم الا جنحة او مخالفة فله أن يوجهها اليه في أمر الاحالة بطريق الخبرة مع الجناية

« وحيث أنه بالرجوع لملف الدعوى ظهر ان هذه المادة قدمت حقيقة لقاضي الاحالة بعد ان كانت قدمت لمحكمة جنح نجح حمادى قضفت فيها بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٩ بدم الاختصاص لما رأته من أنها جنائية وقد أصبح حكمها نهائياً

» وحيث انه كان من المتعين على قاضي الاحالة أن يحيل التهم لمحكمة الجنائيات عملاً بالفقرة الاخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات وإذا كان لا يرى في الافعال المسندة الى التهم الا أنها جنحة فكان له أن يوجهها اليه في أمر الاحالة بطريق الخبرة مع الجناية كما قضى به الفقرة المذكورة . وقد سبق لهذه المحكمة ان ينت في حكمها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ تفصيلات وافية في مثل هذا الموضوع

(طعن النيابة في قرار الاحالة ضد علي احمد الصريف رقم ٢٩ سنة ٤٧ — بالهيئة السابقة)

٣

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

حكم في مملوكة . نيابى . عدم اعلانه .
سريان استئنائه

المبدأ القانونى

ان الحكم الصادر في المعارضة برفضها بغير

على المادة ٢٠٧ التى طلبت النيابة تطبيقها . وبما أنها لم تقبل فالحكم من هذه الجهة أيضاً باطل بالنسبة لجميع الطاعنين »

(طعن متياس غانسادوريان وآخرين ضد النيابة وتلياك بك توتيجيان مدعى مدني رقم ٢٩٧ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وجناب مسيو سودان وزكى برزى بك واحد امين بك وعامد فهمى بك مستشارين وحضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

جنحة . حكم عدم اختصاص . جنائية . احالتها على محكمة الجنائيات

المبدأ القانونى

إذا حكم في جنحة بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة جنائية وأصبح الحكم نهائياً . وجب على قاضي الاحالة أن يحيلها على محكمة الجنائيات سواء باعتبارها جنائية حسب الحكم النهائي أو باعتبارها جنحة بطريق الخبرة مع الجناية إذا رأى قاضي الاحالة ذلك

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الحادثة المسندة الى التهم سبق تقديمها لمحكمة جنح نجح حمادى فحكمت فيها بعدم الاختصاص على اعتبار أنها جنائية وأصبح حكمها نهائياً فلما أحيلت لقاضي الاحالة لم ير فيها الا مجرد جنحة فأعادها للنيابة لتصرف فيها وهذا خطأ في تطبيق القانون لأن قاضي الاحالة لا يملك هذه الاعادة بل الواجب هو احوالة التهم الى محكمة الجنائيات

٤

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

امانة . موظف عمومي . عمله وقت التمدى . عدم ذكره . نقص في بيان الحكم

المبدأ القانوني

بعد قصصاً في بيان الحكم اذا لم يبين في وصف جريمة الاهانة طبقاً للمادة ١١٧ عقوبات نوع العمل الذي كان يقوم به الموظف وقت التمدى عليه لمعرفة ما اذا كانت المادة التي طبقها على الجريمة المذكورة يصح تطبيقها على الواقعة الثابتة أم لا .

الحكم

« من حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكمين الاستثنائي والابتدائي لم يبين العمل الذي كان يقوم به العسكري المجنى عليه في تهمة الاهانة المنسوبة للتهمة » ومن حيث انه بالرجوع الى الحكمين المذكورين تبين حقيقة أن النيابة وجهت للتهمة تهمة اهانة العسكري محمود عبد الله عبد الرحيم وطلبت عقابها عن ذلك بالمادة ١١٧ عقوبات وقد قضى المحكمة المذكورة بأن بمقابلة التهمة بفرامة عن التهمة المذكورة بدون أن يبين العمل الذي كان يقوم به العسكري وقت حصول التمدى عليه لمعرفة ما اذا كانت المادة التي طبقها على الجريمة المذكورة يصح تطبيقها على الواقعة الثابتة أم لا . » ومن حيث أن هذا النص في البيان

حضور التهم هو حكم غيبي على كل حال فلا يتبدى . معاد استئنافه إلا من يوم اعلانه فاستئنافه صحيح طالما انه لم يعلن

الحكم

« حيث أن مبنى الطعن ان المحكمة الاستئنافية حكمت بعدم قبول استئناف الطاعة شكلاً لحصوله بعد الميعاد مع أن الحكم المستأنف هو حكم صدر غيائياً في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ برفض معارضتها وتأييد الحكم الغيبي الصادر عليها في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ والحكم المستأنف المذكور لم يعلن اليها قبل استئنافها الحاصل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فقضاء المحكمة بعدم قبول الاستئناف هو قضاء في غير محله

» وحيث انه بمراجعة أوراق الدعوى تبين أن الطاعة لم تحضر لدى محكمة أول درجة بمجلسة ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ التي نظرت فيها المعارضة المقدمة منها في الحكم التأييدي الصادر عليها في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ وقد رفضت المحكمة معارضتها وأيدت الحكم الغيبي المذكور

« وحيث أن حكم ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ القاضي برفض المعارضة وأن لم يذكر فيه وصفه إلا انه حكم غيبي ومثله لا يتبدى . معاد استئنافه إلا من يوم اعلانه كما قضت بذلك محكمة النقض في أحكامها الجديدة . وبما أنه لم يعلن للطاعة فاستئنافها اياه صحيح مقبول

(طعن التذييل محمد ضد النيابة رقم ٢٩٤ سنة ٤٧ ق — بالمعية السابقة)

النيابة حفظاً حقيقياً وقوع ذلك باطلاً لمخالفته
لصرح نص القانون لعدم اجراء تحقيق .

(٢) في جريمة التزوير اذا لم يشتمل
الحكم على تعيين مكان الجريمة لعدم الاهتداء
الى مكان ارتكابها . فلا يترتب على هذا
الاغفال قرض الحكم اذا لم يثبت على الطاعن
حقاً كما لو اقررت جريمة التزوير بجريمة استعمال
المحررات المزورة وارتبطت بها ارتباطاً لا يقبل
التجزئة . وحكم فيها بقوبة واحدة من المحكمة
التي حصل استعمال المحرر المزور بدلائرها

(٣) لا حاجة الى النص باللفظ على
وجود سوء النية في جريمة التزوير متى كان سياق
الحكم يشير في عدة مواضع منه الى وجود هذا
الركن بشكل واضح

(٤) لا محل للنص خصيصاً في سبيل
تبرير التعويض المقضى به على حصول ضرر
للمدعي المدني من جراء التزوير الحاصل ما دام
ذلك مستفاداً بالبداية من ظروف القضية ولا
يعد اغفال النص في الحكم على ذلك بشكل
خاص عيباً جوهرياً يستوجب بطلان الحكم

(٥) اذا اهل التهم امام المحكمة الجزئية
في طلب اعادة اعلان شاهد ولم يطلب ذلك في
الاستئناف ولم يأت ذكر لهذا الشاهد على لسانه
فلا يقبل منه الطعن بعد ذلك بعدم سماع شهادته
(٦) اذا كانت الاوراق المقدمة في
الدعوى محررة بلغة اجنبية ولم يترجم بعضها
وتنازل المدعي المدني عن التمسك بالجزء الذي لم
يترجم . ولم تستند المحكمة في أي دور من
ادوار المحاكمة الى شيء من هذه الاوراق ، فلا

يوجب قرض الحكم فيما يختص بالتهمة المذكورة
طعن فريده خليل ضد النيابة رقم ٤٤٦ سنة ٤٧
قضائية . بالهيئة السابعة وبحضور حضرة مصطفى عماد
بك بدل محمود سامي بك)

٥

اول مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — قرار حفظ . صادر بشير تحقيق . غير
مانع من دفع الدعوى الموسومة .
- ٢ — تزوير . عدم ذكر محل ارتكابه . ارتباطه
بجريمة الاستمال . لا بطلان .
- ٣ — نية التزوير . اغفال النص لفظاً . مستفاد
من الحكم . عدم ضرورته .
- ٤ — تعويض . عدم النص على الفرر . فهو
ضماً . لا ضرورة له .
- ٥ — شاهد . عدم اعلانه . عدم التمسك به
استئنافاً . لا بطلان .
- ٦ — اوراق . بلغة اجنبية . عدم ترجمتها . عدم
التمسك بها . لا بطلان

المبارى القانونية

(١) ان قرار الحفظ المقصود بالمادة ٤٢
والذي يحق للمتهم ان يتمسك به ويحتج بأنه قد
تعلق به حقه في البراءة هو الذي يصدر بعد
تحقيق الشكوى من فحص التهمة وتحقيق
موضوعها والموازنة بين أدلة البراءة وأدلة الادانة
فاذا اكتمت النيابة في مادة ادعاء بتزوير
بالتأشير بالحفظ وتعيم الشاكى بالظن بالتزوير
امام المحكمة المختصة فلا يعتبر هذا قرار حفظ
بالمعنى المقصود من المادة ٤٢ نـج . وانما هو قرار
النقض منه تعليق الشكوى وترك السير فيها لمجهود
الشاكين كما جرت عليه النيابة عرفاً في شكوى
التزوير المقدمة من الافراد . ولو ارادت به

مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الطعن لعدم الضرر

المحكمة

« من حيث ان اسباب الطعن المقدمة من الطاعن الأول صدرت بطعن خاص مما ردت به محكمة الموضوع على الدفع الفرعي الذي تقدم به اليها فيما يختص بعدم قبول الدعوى الجنائية لأنها بعد أن صدر أمر بحفظها في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ تحركت على وجه غير قانوني ومدار طعنه على ان الأدلة الجديدة التي قالت محكمة الموضوع انها ظهرت فسوّغت العودة الى الدعوى العمومية ما كان يصح اعتبارها كذلك لأنها كانت معلومة عند التحقيق الأول مع ان شرط الأدلة الجديدة ان تكون ظهرت بعد الحفظ ولم يكن مستطاعاً تقديمها في التحقيق الأول . كذلك يجب في الأدلة الجديدة ان تظهر بدون سعي من النيابة حتى لا تتخذ من سميتها وراء هذه الأدلة وسيلة لتصحيح ما وقعت فيه من خطأ بحفظ الدعوى لأن هذا الحفظ سواء كان في محله او لم يكن قد تعلق به حق التهم

« ومن حيث انه مع التسليم بكل ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فالذي يجب ملاحظته انه بتنضي المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا يصدر امر الحفظ الا بعد تحقيق وحكمة ذلك انه لكي يحق التهم ان يتمسك بقرار الحفظ ويحتاج بأنه قد تعلق به حقه في البراءة واصبح بعده بمنجاة من المحاكمة الجنائية يجب ان تكون

النيابة قد فحست التهمة وحققت موضوعها ووازنت بين أدلة الادانة وأدلة البراءة فرجع لديها ان الدعوى بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن ترفع الى المحكمة الجنائية . اما في هذه الدعوى فان النيابة لم تجر تحقيقاً وبطبيعة الحال لم تصدر قرار حفظ بالمعنى الذي ارادته المادة ٤٢ جنابات بل كل ما حصل ان البوليس الذي احيلت عليه الدعوى من النيابة سأل أحد الشاكرين عن موضوع شكواه ثم سأل احد المشكوفين حقههم وبسد ذلك رد الاوراق الى النيابة فاكفّت النيابة من جانبها ايضاً بالتأشير على الاوراق بقولها (مادة ادعاء بتزوير مستندات وتحفظ وبفهم الشاكر بالاعتراف بالتزوير فيها امام المحكمة المختصة) . وظاهر ان الفرض من ذلك لم يكن حفظ الدعوى ما دامت النيابة - وكذا البوليس من قبلها - لم تجر فيها تحقيقاً وانما كان الفرض تعليق الشكوى وترك السير فيها لمجهود الشاكرين كما هو العرف الذي جرت عليه النيابة فيما يتعلق بشكوى التزوير التي تقدم اليها من الافراد وكما هو صريح عبارة التأشير السالف الذكر التي اشترت به على الاوراق مع الاحتفاظ بمحكمة في ابداء طلباتها في الدعوى العمومية التي يحركها المدعي بالحق المدني متى تبين لها وجه الحق فيها

« ومن حيث انه بعد البيان المتقدم لم يبق محل للتشبه بلفظ (تحفظ) الذي ورد في تأشير النيابة السابق الاشارة اليه اذ لا يمكن ان يكون المراد به قط ذلك الحفظ الذي نصت المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات على حكمه وشرطت فيه

تقتضى ذلك ونص القانون يوحى به وإن لم يوجب صراحة ومن هذا يتبين أن لا مصلحة للطاعن في هذا الطعن ويتعين رفضه

« ومن حيث أنه لا حاجة الى النص باللفظ على وجود سوء النية متى كان سياق الحكم يشير في عدة مواضع منه الى وجود هذا الركن بشكل واضح فالقول في الحكم بأن القى دعا التهم الاول الى ارتكاب التزوير ضد المدعين بالحق المدنى انما هي العداوة التى بينه وبينهما بسبب انه كان وكلا عن زوجة المرحوم أخيهما وعزل - هذا القول لا يترك محلاً للشك بأن التهم الأول ارتكب التزوير بقصد جنائى . أما من حيث جريمة الاستعمال فتى كان المستعمل هو المزور وثبت في نفس الحكم القى عاقب على الجريمة ان ركن القصد الجنائى في جريمة التزوير متوفر بالنسبة اليه لم يبق بعد ذلك حاجة الى القول عند الكلام على جريمة الاستعمال ان التهم المزور كان يعلم ان السند مزور .

« ومن حيث ان الوجه الخامس يتحصل في أن المحكمة الابتدائية التى تأيد حكمها استئنافاً لاسبابه حكمت بالتعويض دون أن تستند هذا الحكم الى الاسباب التى وردت فيه عن الواقعة الجنائية أو الى اسباب خاصة وهذا عيب في الحكم مبطل له .

« ومن حيث ان التعويض قضى به مقابل تزوير المتهمين لسنتين احدهما يبلغ ١٨٩٤٥٠ قرشاً والثاني يبلغ ٨٤٠٠٠ فن فضول القول النص خصيصاً في شئيل تبرير التعويض الذى

ان لا يحصل الا بعد تحقيق كادهم ولو ان النيابة أرادت به حفظاً حقيقياً من غير أن تكلف نفسها عناء تحقيق الشكوى والوصول بها الى نتيجة يصح الوقوف عندها لوقع ذلك الحفظ باطلاً لخالفته لصريح نص القانون ولما أمكن التعويل عليه لغوات الغرض المقصود منه ولا يمكن أن يتعلق به حق لانسان ما لأنه وقع قبل ان تتجلى الحقيقة ولوجلاء جزئياً والمحقوق لا يمكن ان تترتب في حلك الظلام

« ومن حيث انه لذلك يكون الطعن الخاص بالدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه » ومن حيث ان الوجه الاول من اوجه الطعن الخاصة بالموضوع يتحصل في ان الحكم المطعون فيه لم يشتتل على تعيين مكان الجريمة وهذا نص في الحكم مبطل له

« ومن حيث ان المحكمة لم تستسكت عن ذكر محل ارتكاب جريمة التزوير سهواً منها ولكن التحقيق لم يستطع الاهتداء الى مكان ارتكابها على ان هذا الاغفال لم يفوت على الطاعن حقاً فقد اقترنت جريمة التزوير بجريمة استعمال المحررات المزورة وارتبطت هذه بذلك ارتباطاً لا يقبل التجزئة فقدم الطاعنان الى محكمة الموسيقى وهى المحكمة التى وقعت بدائرتها الجريمة الثانية وهى جريمة الاستعمال وحكم عليهما من أجل ذلك الارتباط بقوبة واحدة عن الجريمةين وقد كان يجوز بسبب الارتباط أن يقدم التهمان الى المحكمة المختصة بنظر احدى الجريمةين ولو كان مكان ارتكاب الجريمة الاخرى معروفاً لأن مصلحة التهم نفسه

عن الوجه الثاني

« من حيث انه يتضح محاضر الجلسات الابتدائية والاستئنافية تبين أن التهم الثانية طلب ترجمة الاوراق التي ضمت من القضية المختلة فأجلت المحكمة القضية لهذا الغرض ويظهر أن عامي المدعين بالحق المدني تولى ترجمة بعض هذه الاوراق وأهل البعض الآخر فأصر التهم امام المحكمة الاستئنافية على ترجمة الجزء الباقي فتنازل محامي المدعين بالحق المدني بمجلة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عن هذه الاوراق . والواقع ان محكمة الموضوع لم تستند في أى دور من أدوار المحاكمة الى شئ مما تضمنته هذه الاوراق ولم تعتمد عليها في تكوين حكمها فلامصلحة للطعن في التمسك بهذا الوجه اذ لم ينله ضرر من وجود هذه الاوراق بلف الدعوى وقد تنازل المدعيان بالحق المدني عنها صراحة آخر الامر كما تقدم .

(طعن محمد سيد احمد عليه وآخر ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٧ ق دائرة حضرات كمل بك ابراهيم وكيل المحكمة وجناب مسيو سودان وزكي برزي بك واحد امين بك وحامد فهمي بك مستشارين وحضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٦

اول مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — تديد . تمام الجريمة . ود الدعوى . لا يمنع العقاب
- ٢ — حساب . مجز وقتي . رده . لا جرعة
- ٣ — صندوق التوفير . صفته . دفاتر عامة

المبادئ القانونية

- ١ — في جريمة التديد ما دامت الأدلة قد توافرت على حصولها وعلى وجود جميع

قضى به على ان المدعين بالحق المدني اصابها من جراء ذلك التزوير ضرر يستحقان عليه هذا التويض فان ذلك مستفاد بالبداهة من ظروف القضية وانغال النص في الحكم على ذلك بشكل خاص لا يعد عيباً جوهرياً يستوجب بطلان الحكم

« ومن حيث أن اسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثاني تنحصر في امرين (اولها) أن محكمة الموضوع قصت في الدعوى بنبر أن تسمع شهادة شاهد النفي الذي طلب سماعه (وثانيها) أن المحكمة ضمت اوراقاً من القضية المختلة طلب التهم ترجمتها الى العربية ولم ترجم

عن الوجه الأول

« ومن حيث انه بمراجعة محاضر الجلسات الابتدائية وجد ان التهم الثاني طلب بمجلة ٣ يناير سنة ١٩٢٧ التأجيل لاعلان قيصر افندي عوض الحماني بصفته شاهداً فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ ليعلم المعارضان شيوود نفى وبالجلسة التالية لم يحضر الشاهد ولم يصير التهم على طلب اعلان الشاهد مرة اخرى ولم يظهر اهتماماً بإمر هذا الشاهد حتى حكم في الدعوى ابتدائياً ولما جاء دور الاستئناف لم يطلب تدارك ما فاتته امام المحكمة الابتدائية ولم يأت على لسانه ذكر لهذا الشاهد فلا معنى بعد هذا التهاون من جانبه أمام محكمة الموضوع ان يتخذ من هذا السبب وسيلة للطعن امام محكمة النقض في الحكم الاتهابي الصادر ضده .

يكن هناك اذن بهذا الرد ثلاثى الجريمة فرجع هذا المظهر هو أن هذه المبادرة الى الرد تعتبر في الواقع دليلا على انه لم تكن هناك نية تبديد على الاطلاق وان ركن العمد لم يتوفر وجريمة في هذه الحالة لم يكن لها وجود مطلقا أما فياعدا هذه الحالة ومادامت الادلة توافرت كما هو الحال في هذه الدعوى على وجود جميع أركان الجريمة بما في ذلك ركن العمد فان رد الشيء المبدد ولو حصل من تلقاء نفس الفاعل لا يمنع من وقوع الجريمة ومن استحقاق العقوبة ويكون الرد في هذه الحالة مظهراً للتدبير على جريمة وقت فلا أهمية اذن لما ذهب اليه الطاعن من أن تصرفات النيابة العامة أعجزته عن رد الحسنة جنبات لانه بفرض قيامه برد هذا المبلغ فلم يكن هذا يتنافى من وقوع الجريمة بالحالة التي أثبتتها الحكم

«وحيث ان الوجه الرابع تضمن بالاختصار المنازعة في الصفة العامة للدفاترالتوفير لكي يتطرق الطاعن من ذلك الى القول بأن التزوير الذي يقع فيها لا يخرج عن كونه تزويراً في أوراق عرقية الا أنه حتى يفرض أن الحكم اشتمل على اسباب غير صحيحة في سبيل الدليل على الصفة العامة لهذه الدفاتر كتمزيقه بأن للدفاتر المذكورة صفة عامة فهذا القول صحيح على كل حال بقطع النظر عن الاسباب التي استند عليها الحكم ولا يمنع هذا القول من صحة تطبيق القانون في هذه القضية لأنه لا يمكن المنازعة في الصفة العامة التي لهذه الدفاتر التي هي عبارة عن استمارات اميرية مخصصة لاثبات وبيان حركة النقود فيما يتعلق

أركان الجريمة بما في ذلك ركن العمد فان رد الشيء المبدد ولو حصل من تلقاء نفس الفاعل لا يمنع من وقوع الجريمة . ولا يمكن أن يكون له أثر رجعي وإنما يمكن اعتباره ظرفاً خفيفاً

٢ - ان المبادرة الى رد المعجز الوقتي الذي يظهر في الحساب ولو لم يكن هناك اذن بهذا الرد ثلاثى الجريمة . وهذه المبادرة تعتبر دليلا على انعدام نية التبديد . وبالتالي عدم وجود جريمة مطلقاً .

٣ - ان لدفاتر صندوق التوفير الصفة العامة فانها عبارة عن استمارات اميرية مخصصة لاثبات وبيان حركة النقود فيما يتعلق بصندوق التوفير . وهو مصلحة اميرية يقوم بها موظفون عموميون أو مندوبون عنهم .

المحكمة

«حيث ان الوجه الاول الخاص بتبديد طوابع البريد الخاصة بصندوق التوفير مرفوض لانه بمجرد توفر الأركان المكونة للجريمة مما يترتب عليه وقوع التبديد وقع الفعل تحت طائلة القانون الجزائي بقطع النظر عن جميع الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفعل فرد المبالغ للبددة بأى كيفية حصل بها هذا الرد لا يمكن أن يكون له أثر رجعي فيزيل جريمة توفرت جميع أركانها قبل هذا الرد الذي لا يمكن أن يكون له من قيمة أكثر من اعتباره ظرفاً خفيفاً يمكن أن يؤثر على مقدار العقوبة المستحقة أما ما قد يبدو أحياناً في حالة وجود حساب بين الطرفين من أن المبادرة الى رد المعجز الوقتي الذي يظهر في الحساب ولو لم

« وحيث أن ماورد بعد تقرير هذه النتيجة الصريحة الواضحة في القرار المشار اليه من أنه قد ثبت فوق ذلك أن بين الطاعنين والمجنى عليه مصاهرة وأن أول الطاعنين موغلف ولا سوابق له فضلا عن أنه لا يتناقض البتة مع تلك النتيجة فإنه جاء بالعكس مؤيداً لها إذ أن المفهوم جلياً من هذه العبارة أن مثل هذا الموظف الذي ليس له سوابق لا يرتكب الجنايات مبادأة وهو اذا ارتكبها لا بد أن يكون مدفوعاً بعامل قوى هو في الحالة التي نحن في صدها حالة الدفاع عن النفس التي قضى القرار بتوفرها ووجودها - ولا ينقص كذلك شيئا من قوة وقيمة النتيجة القانونية سائلة الذكر ما ذكر أخيراً في هذا القرار من أن عقوبة الجنبنة كافية اذ لا جنبنة في الواقع إلا اذا ثبت ركن الدفاع يضاف الى ذلك كله أن هذه النتيجة القانونية التي وصل اليها قاضي الاحالة جاءت مدعمة بما أوضحه حضرة القاضي في صدر قراره هذا من أقوال الشهود والعلامات المادية التي وجدت في الطاعن الاول قبل ارتكابه الجريمة أثناء دفاعه مما هو مبين تفصيلاً في ذلك القرار

« وحيث أن قرار قاضي الاحالة سالف الذكر لم تطعن فيه النيابة العمومية وأصبح من هذه الوجهة نهائياً .

« وحيث انه ورد صراحة في ختام المذكرة الايضاحية عن مشروع مرسوم القانون القاضي بجعل بعض الجنايات جنساً اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة ما يأتي بالحرف الواحد (أن الحد من سلطة القاضي الجزئي أو المحكمة

بصندوق التوفير الذي هو مصلحة أميريته يقوم بها موظفون عموميون أو مندوبون عنهم وبما أن القانون المصري الجنائي خلافاً لبعض قوانين أخرى لا يهتم برسمية الاوراق والدفاتر والمستندات بل يكتفي بصحتها العامة فإنه لا يمكن التردد في أن لدفاتر صندوق التوفير الصفة العامة المذكورة . (ملن قدرى ابو السعود احدى ضد النيابة رقم ١١٠٢ سنة ٤٧ قضائية — الهيئة السابعة)

V

أول مايو سنة ١٩٣٠
قرار قاضي الاحالة . عدم الطعن فيه . حيازته لقوة الشيء المحكوم فيه .
دفاع شرعي . تجاوز حدوده . عذر قانوني

المبدأ القانوني

اذا قرر قاضي الاحالة أن المتهمين كانوا في حالة دفاع شرعي . وأنهم تجاوزوا حدوده . ثم أحال المتهمين على محكمة الجنب للفصل في القضية ولم يطلعن في قراره هذا . فإنه يكون حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . ولا يجوز لمحكمة الجنب نقض هذا القرار

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ بأنه يكفي الاطلاع على قرار قاضي الاحالة السابق صدره في هذه الدعوى بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ للتحقق من أن النتيجة القانونية التي وصل اليها حضرة وقرارها نهائياً وصراحة هي أن الطاعنين الحاليين كانوا في حالة الدفاع الشرعي عن انفسهما وانما تخطيا قسط الحدود القانونية في هذا الدفاع .

فيه الحدود القانونية وأن ما وقع منهما تنطبق عقوبته على المواد ٢٠٠ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٥ من قانون العقوبات .

(طعن محمد اخندي رزق ابو حلاوه وآخر ضد النيابة رقم ٣١٤ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فانه يعود حمدي بك)

٨

اول مايو سنة ١٩٣٠

قتل خطأ . مخالفة لائحة السيارات . سبب
المادة . جرمية مماثل عليها

المبدأ القانوني

يرتكب جريمة القتل الخطأ المنطبقة على المادة ٢٠٢ عقوبات السائق الذي يسلم قيادة سيارته الى شخص غير مرخص له ولا يحسن القيادة وذلك لعدم مراعاته لائحة السيارات

المحكمة

« من حيث أن الطاعن تهم بسببين يدور كلاهما على أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون اذ طبقت على الطاعن المادة ٢٠٢ عقوبات وكان الواجب « واخذته بالمادتين ١٧ و ٣٢ من لائحة السيارات فقط بناء على أنه سلم سيارته لشخص غير مرخص له ولا يحسن القيادة لأن الشخص الذي كان يقود السيارة وقت حادثة الاصطدام التي سببت الوفاة هو شخص اجنبي ويجب أن يكون هو المسئول قانوناً عن الجريمة التي وقعت ولا يصح اعتبار الطاعن هو المرتكب لها والمسئول عنها لأنه ما كان يقود السيارة وقتئذ وانما كان جالساً بجانب قائدها فقط

في التخلي عن اختصاصها يجب طبعاً قصره على الموضوع الذي وضع من أجله . فالغرض المقصود هو منح قوة الشيء المحكوم به للأمر الصادر بمجمل الجناية جنحة متى أصبح هذا الأمر انتهائياً فال موضوع الذي أصبح انتهائياً بموجب هذا الامر هو قبول الاعذار الشرعية أو الظروف المخففة وجعل الجناية جنحة وتخويل سلطة الفصل فيها الى القاضي الجزئي (

« وحيث انه ينتج من ذلك أن الشارع قصد أن يجعل قرار قاضي الاحالة الصادر بتوفر أركان الدفاع الشرعي عن النفس أو المال حائزاً لقوة الشيء المحكوم به على خلاف ما عرف من أن القرارات الصادرة عادة من سلطة التحقيق ليست لها هذه القوة

« وحيث انه مما سبق شرحه يرى أن الحكم المطعون فيه اليوم قد أخطأ فيما قرره من أن قرار قاضي الاحالة لم يتعرض للدفاع الشرعي عن النفس والتجاوز فيه بطريقة قاطمة اذ أن هذا مخالف لما ذكر صراحة في نفس ذلك القرار مما سبق بيانه وقد كان من واجب المحكمة التي أصدرت هذا الحكم أن تراعي النتيجة القانونية التي وصل اليها قاضي الاحالة في قراره المتقدم ذكره وأن تحترم قوة الشيء المشتمل عليها ذلك القرار

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الحالي على اساس قانوني ويتمين قبوله موضوعاً وتقض الحكم المطعون فيه وحالة القضية الى محكمة طنطا الابتدائية للفصل فيها مجدداً على اعتبار أن الطاعنين الاثنين كانا في حالة دفاع شرعي تجاوزا

سلاح في جريمة حمله بدون رخصة اذا تبين أن السلاح المذكور مصرح لمخدوم الطاعن باستعماله بمعرفة خفير زراعته وحصل على اذن من المركز للخفير المذكور بحمله

المحكوم

« حيث ان الطاعن يرتكن في الوجه الاول من وجوه النقض المقدمة منه على خطأ المحكمة في تطبيق القانون لانها بعد ان قضت عليه في تهمة باحراز سلاح بنير رخصة قضت ايضا بمصادرة هذا السلاح مع انه مرخص لمخدومه به لاستعماله بمعرفة من تعين خفيرا بزراعته » وحيث قد تبين من الاوراق ان البندقية المحكوم بمصادرتها مصرح لمخدوم الطاعن من سنة ١٩٢٢ باستعمالها بمعرفة خفير زراعته وانه اخطر المركز باسم الخفير الحالي وطلب الاذن بحمل البندقية المصرح بها وان المركز وافق على ذلك في اول اكتوبر سنة ١٩٢٧

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون من غير الصواب الحكم بمصادرة السلاح ويكون لمحكمة النقض تصحيحا لهذا الخطأ في تطبيق القانون ان قبل هذا الوجه وترفع المصادرة .

(طعن على السيد ضد النيابة رقم ١١٤٩ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك واحد نظيف بك وحامد فهمي بك مستشارين وعمد محمود بك وكيل النيابة)

« ومن حيث أن الوقائع الثابتة بالحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه لا تخرج عما قرره الطاعن في أسباب طعنه الا انه مع ذلك غير محق في التصل من المسؤولية الجنائية التي ترتبت على حادثة الاصطدام اذ المادة ٢٠٢ عقوبات تنص على عقاب من يقتل نفساً خطأ أو يتسبب في قتلها بنير قصد ولا تعدد بل بسبب رعوته او عدم احتياظه او عدم مراعاة وانباغ الوقائع الخ .

« ومن حيث ان الطاعن لا ينكر انه خالف لأشعة السيارات كما هو ظاهر مما تقدم بل يعترف انه سلم قيادة سيارته الى شخص غير مرخص له ولا يحسن القيادة وقد تسبب عن عدم مراعاته الاشعة المذكورة ان اصطدمت السيارة بالمجنى عليه فسيبت وفاته . فوجب اذن ان يكون هو المسؤول جنائيا عن هذه الحادثة طبقاً لاحكام المادة ٢٠٢ عقوبات ولا محل لأن يقتصل من هذه المسؤولية ويلقبها على غيره

« ومن حيث انه لذلك تكون محكمة الموضوع قد اصابته في تطبيق القانون والحكم المطعون فيه سليماً من كل قد قانوني والظن المتقدم ضده في غير محله ويتمين رفضه (طعن محمد مصطفى على سالم ضد النيابة رقم ١١٠٥ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٩

١٥ مايو سنة ١٩٣٠

سلاح . مصرح باستعماله لمخدوم . عدم جواز الحكم بالمصادرة

المبدأ القانوني

يعتبر خطأ في تطبيق القانون الحكم بمصادرة

١٠

١٥ مايو سنة ١٩٣٠

مراقبة . عن جريمة تبديد . لا محل للحكم بها

المبدأ القانوني

لا يصح الحكم بالمراقبة على من حكم عليه في جريمة تبديد قياساً على ما جاء في المادة ٢٧٧ عقوبات لأن نصها صريح في أنه لا يجوز الحكم بالمراقبة إلا في حالة الحكم في سرقة على العائد . ولا محل للتوسع أو القياس

المسألة

« حيث أن وجه الطعن المقدم من الطاعن يتحصل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون وقضت عليه بالمراقبة عملاً بالمادة ٢٧٧ من قانون العقوبات مع أن الجريمة التي حوكم من أجلها هي جريمة تبديد لا سرقة .

« وحيث أن نص المادة ٢٧٧ المشار إليها صريح في أنه لا يجوز الحكم بالمراقبة إلا في حالة الحكم في سرقة على العائد .

« وحيث أنه مع هذا النص لا يصح التوسع ولا القياس ويكون الحكم بقضائه على الطاعن بمراقبة البوليس قد تجاوز العقوبة المسموح قانوناً بتوقيعها ويكون لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورفع المراقبة »

(طعن محمد عبد الرحمن الطريف ضد النيابة رقم ١١٢٤ سنة ١٩٣٤ ق بالمدينة السابقة)

١١

٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

تزوير . حوالة بوسنة . سند الاستلام . ورقة رسمية

المبدأ القانوني

ان الجزء الثاني من حوالة البوسنة وهو اصال الاستلام الذي يحمره من تصرف له الحوالة بمكتب ورودها يستبر كالجزء الاول ورقة رسمية وان حرره غير موظف لأن العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه باضائه وبجتم البوسنة شهادة منه بقيامه بما فرضته عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية من يحضر لاستلام الحوالة . وهذا يجعل سند الصرف والاستلام ورقة رسمية مستقلة بذاتها فضلاً عن انه جزء من ورقة رسمية ان اختلفت عن الجزء الأول الذي يحمره الموظف في مكتب التصدير فيه قوة الدليل ليس الا

وعلى ذلك فتكون محكمة الجناسيات قد أخطأت في اعتبار سند استلام قيمة حوالة البوسنة ورقة عرفية وهو خطأ في قاعدة من قواعد القانون العامة المتعلقة بما تكون به الورقة رسمية أو غير رسمية تندرج به صورة النسخة تحت الحالة الثالثة من الحالات المبينة بالمادة ٢٢٩ من قانون

يجرره من صرفت له الحوالة بمكتب ورودها .
الا انه مهما تميز هذا الجزء الثاني واستقل عن
الجزء الاول على ما سبق ذكره فانه يبق ورقه
رسمية وان حرره غير موظف - ذلك لان العامل
المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه
وبحتم البوستة شهادة منه بقيامه بما فرضته عليه
تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية من
يحضر لاستلام الحوالة وهو لا يصرف قيمتها الا
لمن يعرفه شخصيا او لمن ثبت له شخصيته
باحدى الطرق المبينة بالبند ٢٢٩ من هذه
التعليمات وهو كذلك مكلف ان يأخذ من يستلم
الحوالة توقيعا منه عليها نفذها وعلى الدفتر نمرة ١٦
وهذا يدل على ان هذا العامل المختص بصرف
الحوالة يوثق بالصرف على نوع ما بما يأخذه من
توقيع ممن صرفت له الحوالة على نفس الحوالة
وعلى الدفتر المتعدد الذكر . وهذا يجعل سند
الصرف والاستلام ورقة رسمية مستقلة بذاتها
فضلا عن انه جزء من ورقة رسمية ان اختلف
عن الجزء الاول المتقدم الذكر ففي قوة الدليل
ليس الا .

« وحيث ان محكمة الجنايات تكون اذن
قد أخطأت في اعتبار سند استلام قيمة حوالة
البوستة ورقة عرفية وهو خطأ في قاعدة من
قواعد القانون العامة المتعلقة بما تكون به الورقة
رسمية او غير رسمية تندرج به صورة الدعوى
تحت الحالة الثالثة من الحالات المبينة بالمادة ٢٢٩
من قانون تحقيق الجنايات التي تحكم فيها هذه
المحكمة بنقض الحكم واحالة القضية على محكمة
اخرى (ولذا يتعين الحكم بقبول هذا الطعن

تحقيق الجنايات التي تحكم فيها هذه المحكمة بنقض
الحكم واحالة القضية على محكمة أخرى
المحكمة.

« حيث ان التهم لم يقدم اسبابا لطمعه
فهو غير مقبول شكلا بخلاف طعن النيابة فهو
مقبول شكلا لتدعيه هو واسبابه في الميعاد
« وحيث ان مبنى الطعن ان محكمة
الجنايات اعتبرت حوالة البوستة مركبة من جزئين
اولها - ولا شبهة في رسميته - وهو الذي يجره
الموظف المختص ويثبت به قيمة الحوالة ورسمها
واسم من ارسلت له ويوقع عليه بامضائه .
والثاني - وهو ايصال مهيأ من قبل لتوقيع من
يحضر لاستلام قيمة الحوالة من مكتب صرفها
ولا شأن للصرف في كتابته حتى يسند اليه
ويتبرر رسميا كالجزء الاول ولهذا عاقبت المحكمة
التهم على ما وقع منه من تزوير في هذا الجزء
من الحوالة على اعتباره تزويرا في ورقة عرفية -
وتقول النيابة ان هذا الجزء الثاني هو جزء من
ورقة رسمية تجري على التزوير فيه احكام
التزوير في الاوراق الرسمية ولذلك طلبت نقض
الحكم ومعاينة التهم على تهمة التزوير والنصب
حسب القانون .

« وحيث ان جزأى الحوالة لا يختلفان في
كون كل منهما ورقة رسمية وانما يختلفان في قوة
الدليل . فأولها يجره الموظف المختص بمكتب
التصديق ويشهد بصحة ما أثبت فيه مما عمله
بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما
تلقاه عن المرسل من تعريف عن اسمه واسم
المرسل له ومكتب صرف الحوالة . وثانيهما

« وحيث ان هذا الوجه صحيح . فليس بالحكم المطعون فيه بيان لهذه الوقائع الربوية ولا لتواريخ حصولها ولا لآساء من جنى عليه في كل واقعة منها والمادة في جريمة الاقراض الربوي ركن يجب توافره لتطبيق المادة ٣٩٤ عقوبات فقرة ثالثة ولهذا يتعين قبول الطعن ونقض الحكم واحالة القضية على محكمة نظماً للاستئنافية للحكم فيها من دائرة اخرى .
(طعن شجاعة حماد ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٣٣٢ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

١٣

٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

طعن . عدم المصلحة . ونقضه

المبدأ القانوني

إذا حوكم متهم على جريمتين مع طلب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . وكانت العقوبة التي حكم عليه بها تحتلها إحدى المادتين المطبقيتين . فليس للمتهم ان يتمسك بأن المادة الاخرى لا تنطبق على الواقعة المذكورة بالحكم لأنه لا مصلحة ولا فائدة له في ذلك

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ عن الوجه الاول من التقرير الاول :
ثابت من مراجعة الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد أن رأت ان ما وقع من التهم الاول داخل تحت نص المادتين (٢٦٥) و (٢٠٥) عقوبات طبقت المادة (٣٢) عقوبات وقضت

واحالة القضية على محكمة جنايات مصر لمحاكمة التهم من جديد على ما نسب اليه من تزوير في ورقة رسمية ونصب بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ٢٩٣ عقوبات

(طعن النيابة ضد محمد حسن ابو المصطفى رقم ٢٤٣٣ سنة ٤٦ ق . دائرة حضرات كمال ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك وحامد هسي بك وعلى ذكي العراي بك مستشارين وجندي عبد الملك بك رئيس النيابة)

١٢

٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

الاعتیاد على اقراض . فوائده . ركن المادة اساسي .
وقائع الاقراض . ضرورة بيانها

المبدأ القانوني

يكون متقوضاً الحكم الذي يصدر في تهمة الاعتیاد على اقراض قود بفائدة ربوية تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً اذا لم يبين وقائع الترويض الربوية ولا تواريخ حصولها ولا اسماء المجني عليهم في كل واقعة منها لأن المادة في جريمة الاقراض الربوي ركن اساسي يجب توافره

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع القروض الربوية التي اعتبر بها الطاعن معتاداً على الاقراض بالربا الفاحش . وهذا التصور يوجب الحكم ويطله قانوناً .

الاستثنائية لم تعتبر البلاغ الذي أثبتته ملاحظة البوليس على لسان أحد المتهمين أثناء التحقيق حاصلًا بمحض إرادة المبلغ ولذلك ألقت حكم الادانة وبرأت المتهمين ورفضت الدعوى المدنية وتدعى النيابة والمدعى بالحق المدني أن المحكمة في ذلك مخطئة قانونًا لأن البلاغ حصل من تلقاء نفس المبلغ أثناء التحقيق معه .

« وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن حامد افندى شاكر ملاحظ البوليس هو الذي حضر الى القسم وأحضر معه المتهمين وآخرين وأبلغه بأنه كان مارًا فوجد هؤلاء يتشاجرون فأحضرهم فقال حسين محمد أن تقوده وبضاعته فقدت وأنه ممن وقع عليه الضرب ثم ادعى حسين محمد أثناء التحقيق أن مرسى محمد المدعى بالحق المدني أخذ من جيبه المحفظة وبها النقود فأعطاها لمرمران محمد وأن هذا الادعاء جاء في سياق شهادة المجنى عليهم في الضرب ولهذا يكون بلاغهم عن السرقة حاصلًا أثناء التحقيق

وحيث أن هذا النظر صحيح . فلم يحضر المتهمون للبوليس من تلقاء انفسهم ولم يبلغوا بأنفسهم عما وقع من ضرب وسرقة ولكن الملاحظ هو الذي ساقهم الى القسم متشاجرين فقال حسين محمد انه ضرب وهددت تقوده ثم بين بعد ذلك هو وباقي المتهمين كيف فقدت النقود أثناء استجوابهم كجنى عليهم في الضرب ولهذا يتعين رفض الطعن .

(طعن النيابة وآخر ضد حسين محمد وآخرين رقم ١٣٤٢ سنة ٤٧ ق بالهيئة السابقة)

بتفريم التهم المذكور ثلاثين جنيتها مصرىًا وواضح ان هذه العقوبة تحملها نفس المادة (٢٠٥) عقوبات سائلة الذكر سواء ضمت اليها المادة (٢٦٥) عقوبات التي استندت اليها المحكمة او المادة (٣٤٧) عقوبات التي يقول الطاعن ان واقعة السب المنسوبة اليه تدخل تحت نصها .

وبما أن لا مصلحة للطاعن ولا فائدة له في الواقع من التمسك بأحدى هاتين المادتين الاختيرتين دون الأخرى فلا محل للبحث فيها اذا كان السب الحاصل منه وعوقب من أجله على الصورة المتقدم ذكرها تنطبق عليه فعلا المادة (٢٦٥) او المادة (٣٤٧) عقوبات سالتقى الذكر وعليه يكون هذا الوجه غير منتج عملاً ويتعين رفضه .

(طعن محمد عبد الصمد وآخرين ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ١٣٣٦ سنة ٤٧ ق . بالهيئة السابقة)

١٤

٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

بلاغ كاذب - عدم التبليغ من تلقاء نفس المبلغ . لا عقاب

المبرأ الفانوفى

اذا لم يكن البلاغ الكاذب حاصلًا من نفس المتهمين ومن تلقاء انفسهم بل سيقوا اليه في أثناء استجوابهم في تحقيق كجنى عليهم فيه . فلا عقاب عليه

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن محكمة مصر

٥ - وإن لم يحدد القانون بنص صريح مدة المراقبة (كعقوبة أصلية) إلا أنه يتعين أن تكون مدة هذه العقوبة كددة الحبس في حديه الأدنى والأقصى.

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الجنائيات - بتطبيقها المادة ٣٢ مع المواد ٢٧٤ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من قانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٤ على ما كان متبهاً به خضر عبد الغني خضير من سرقة وعود للاشتباه مع سبق انذاره مشبوهاً وبالحكم على هذا التهم بالحبس سنة فقط - بتغير مراقبة - قد أخطأت في تطبيق القانون ولذلك طلبت النيابة الحكم بالمراقبة على جريمة العود للاشتباه التي اعتبرتها محكمة الجنائيات مع جريمة السرقة جريمة واحدة واكتفت فيها بالعقوبة على السرقة التي هي أشدها عقوبة .

« وحيث أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٤ توجب الحكم بالمراقبة (كعقوبة أصلية) على من كان منذراً مشبوهاً وحكم عليه بالادانة في سرقة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أولاً) و (ثانياً) من المادة الثانية من هذا القانون . وتنص المادة العاشرة منه على أن الحكم بهذه العقوبة يكون من المحكمة التي تحكم بالعقوبة في هذه الجرائم السابقة الذكر .

« وحيث أن جرائم الاشتباه الميئة بالادانة التاسعة المذكورة تقوم كلها على سبق انذار المشبوه وعلى فعل مادي من الافعال الميئة بهذه

١٥

٢٢ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - مراقبة منذر مشبوه في جريمة . عقوبة أصلية .
- ٢ - جرائم الاشتباه . احوالها . ارتكابها .
- ٣ - سرقة . وعود . ارتكابها . استغلالها .
- ٤ - عود . تطبيق المادة ٢٢ . عدم جوازه .
- ٥ - مدة المراقبة . تمديدتها بقوة أصلية .

المبدأ القانوني

- ١ - أن المادة ٩ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٤ توجب الحكم بالمراقبة كعقوبة أصلية على من كان منذراً مشبوهاً وحكم عليه بالادانة في سرقة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة الثانية من هذا القانون .
- ٢ - أن جرائم الاشتباه الميئة بالمادة ٩ المذكورة تقوم على سبق انذار المشبوه والفعل المادي من الافعال الميئة بالمادة وعلى قصد جنائي ملازم لهذا الفعل المادي تلازماً لا يكاد تصوره
- ٣ - أنه وإن كان فعل السرقة قد دخل على نوع ما في تكوين أركان جريمة العود للاشتباه إلا أن هذه الجريمة لا تزال مستقلة في باقي أركانها عن جريمة السرقة بحيث يتمتع اعتبارها فضلاً واحداً يمكن وصفه قانوناً بوصف قانوني واحد . او عدة أفعال تكون جميعها جريمة واحدة
- ٤ - أن الشارع بإيجابه معاقبة النذر المشبوه على حالة عوده للاشتباه علاوة على الحكم عليه بالعقوبة البدنية التي استحقها على ارتكابه الجريمة الأخرى قد دل على أنه لا يريد الأخذ في الجريمتين بحكم المادة ٣٢ عقوبات والاكتفاء بالعقوبة البدنية .

المادة وعلى قصد جنائي ملازم لهذا القمل المادى تلازماً لا يكاد تصور انفصاله عنه . فجريمة الاشتباه الاولى (وعى المسندة الى المتهم فى هذه القضية) تألف من سبق انذار المشبوه لتسجيل صفة الاشتباه عليه وتنبهه الى ما يترتب على الانذار من عواقبه اذا لم يرضخ هو لمقتضاه وهو الكف عما أوجب الاشتباه فيه ومن فعل مادى هو الحكم بادانة المندر اذا ارتكب جريمة من الجرائم الميئنة بالمقررتين (أولاً) و (ثانياً)

من المادى الثانية من قانون التشرد والاشتباه ومن قصد جنائي متزعم من اقدمه على العود للاشتباه بارتكابه هذه الجريمة والحكم بادانته فيها رغم سبق انذاره مشبوهاً

» وحيث ان هذا القانون لم يحدد بنص صريح فيه مدة هذه المراقبة (كمقوبة أصلية) ولكنه اذ عاقب على جرائم الاشتباه بهذه العقوبة كما عاقب بها المتشرد الذى تكرر منه العود للتشرد واذا نص فى ختام الفقرة الرابعة من المادة السادسة من هذا القانون على ان المراقبة المحكوم بها على المتشرد التى تكرر منه العود للتشرد تعتبر ماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات - لذلك يمين أن تكون مدة هذه العقوبة كمدة الحبس فى حديه الأدنى والأقصى فتستراوح بذلك مدة المراقبة التى يعاقب بها المندر المشبوه على جرائم الاشتباه بين أربع وعشرين ساعة وثلاث سنوات ويجوز ابلاغها عند التصدد الى ست سنوات كالحبس عند تعدده لا تزيد مدته عن هذه المدة (المادة ٣٦ من قانون العقوبات)

» وحيث ان هذه المحكمة ترى أخذ بهذه المبادئ وتطبيقاً للمواد المتقدمة الذكر معاقبة المتهم على جريمة العود للاشتباه بالمراقبة لمدة ستة شهور .

(طعن النيابة ضد خضر عبد الله رقم ١١٠٩ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

المادة وعلى قصد جنائي ملازم لهذا القمل المادى تلازماً لا يكاد تصور انفصاله عنه . فجريمة الاشتباه الاولى (وعى المسندة الى المتهم فى هذه القضية) تألف من سبق انذار المشبوه لتسجيل صفة الاشتباه عليه وتنبهه الى ما يترتب على الانذار من عواقبه اذا لم يرضخ هو لمقتضاه وهو الكف عما أوجب الاشتباه فيه ومن فعل مادى هو الحكم بادانة المندر اذا ارتكب جريمة من الجرائم الميئنة بالمقررتين (أولاً) و (ثانياً)

من المادى الثانية من قانون التشرد والاشتباه ومن قصد جنائي متزعم من اقدمه على العود للاشتباه بارتكابه هذه الجريمة والحكم بادانته فيها رغم سبق انذاره مشبوهاً

» وحيث انه وان كان فصل السرقة قد دخل على نوع ما فى تكوين اركان جريمة العود للاشتباه الا أن هذه الجريمة لا تزال فى باق أركانها مستقلة عن جريمة السرقة بحيث يتعذر اعتبارها فعلاً واحداً يمكن وصفه قانوناً بوصف قانونى واحد (كخالفه هناك عرض انسان بالقوة فى الطريق العام) او عدة أفعال تكون جميعاً جريمة واحدة وكل فعل منها يكون جريمة مستقلة كقتل اقترن بجنابة أخرى أو عدة جرائم صدرت عن غرض اجرامى واحد كالتزوير للنصب .

» وحيث ان الشارع قسه - بإيجابه معاقبة المندر المشبوه على حالة عوده للاشتباه علاوة على الحكم عليه بالعقوبة البدنية التى استحقها على ارتكابه الجريمة الاخرى - قد دل على أنه لا يريد الاخذ فى الجريمتين بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بالعقوبة البدنية الواجب توقيعها على

قضا محكمة الاستئناف الأهلية الدوائر المجتمعة

الناظر والمستحقين فيجب الرجوع الى الشريعة
لتفهم ذلك

« ومن حيث ان الناظر شرعاً هو وصي
الواقف ووظيفته القيام بمصالحه والاعتناء بأموره
من اجارة مستقلاته وتحويل اجوره وغلاته
وصرف ما اجتمع منها في مصاريفه الشرعية على
ما شرطه الواقف « مادة ١٨٠ من قانون المدل
والانصاف » فاذا ما قبض الغلة اعتبرت امانة
في يده ولا ضمان عليه اذا ضاعت بلا تقريط
منه ويسقط حق المستحقين فيها وان استهلكها
أو خلطها بآله أو هلكت بتعمده أو هلكت بأفة
سماوية بعد أن طالبه بها المستحقون المالكون لها
فعليه ضمانها « مادة ٢٣١ من قانون المدل
والانصاف »

« ومن حيث انه عند مطالبة أحد المستحقين
بتسليمه في غلة الوقف سواء أكانت تلك الغلة
قوداً أم محصولات يجب التفرقة بين ما إذا
كانت تلك الغلة قائمة تحت يد الناظر غير مختلطة
بآله وبين ما إذا كانت تلك الغلة قد استهلكها
الناظر بتعمده أو تقصيره أو جردها . ففي الحالة
الاولى تصبح علاقة المستحق بالناظر علاقة المالك
بالأمين على ملكه فلا يسقط حق المستحق بعدم
المطالبة لأن الملكية لا تسقط بمضي المدة ولا
يمكن لناظر الوقف أن يملك الغلة التي تحت يده

١٦

٣ مايو سنة ١٩٣٠

وقف . مضي المدة . استحقاق في دمج الوقف .
مدة سقوط المطالبة به

المبدأ القانوني

ان حق المستحق بمطالبة الناظر بربع الوقف
لا يسقط بمضي خمس سنوات بل بمضي خمسة
عشر سنة هلالية

المحكمة

« من حيث أن الدائرة الخامسة أحالت
هذه القضية بحكمها المؤرخ ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٨ على دوائر محكمة الاستئناف بمجموعة
الفصل فيما اذا كانت مطالبة المستحق بربع الوقف
تسقط بمضي خمس سنوات أو بمضي خمس عشرة سنة
« ومن حيث انه يتعين للفصل في تلك
النقطة القانونية تحديد العلاقة القانونية بين ناظر
الوقف والمستحقين ومعرفة طبيعة التزامات
الناظر قبلهم .

« ومن حيث ان الوقف نظام شرعي
اقتصر القانون على تعريفه بالمادة ٧ من القانون
المدني ولم يضع له أحكاماً فن الصواب نقول
ان تركه خاضعاً لأحكام الشريعة في نظامه من
حيث انشائه والولاية عليه وتحديد العلاقة بين

الوقف التي تستحق سنوياً يصبح مطالباً بصفته الشخصية ومن ماله الخاص بدين آخر مقابل تلك الغلة أى يتعرض ليس له بطبيعته صفة الدورية أو الاستحقاق السنوى فلا يمكن أن يسرى عليه حكم المادة ٢١١ مدنى لانه ليس من الديون التي تشملها بل هو دين اعتيادى يسقط بضى خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ مدنى ولا يمكن ادخاله تحت نص المادة ٢١١ مدنى بطريق القياس لأن هذه المادة استثنائية فلا يمكن التوسع فى تطبيقها والتقدم المنصوص عليه فيها هو تقدم استثنائى فيجب حصره فى الدائرة الضيقة التي اوجبها القانون

« ومن حيث انه مما تقدم يتعين الحكم بأن حق المستحق بمطالبة الناظر بربع الوقف يسقط بضى خمس عشرة سنة هلالية .

(استئناف على إنا اسلام بصفته ناظر وقف المرحوم محمد بك اسلام وحضر عنه الاستاذ عزيز افندي دميرق ضد مصلحة الاملاك رقم ٥٠٤ سنة ١٤٠٤ ق — دائرة حضرات كابل ابراهيم بك وكيل المحكمة والسيد محمد عبد الهامى الجندى بك ومحمد فريد الشافى بك ومصطفى محمد بك وسعادة عبد العظيم راشد باشا ومحمد ضوى حسين بك ووحيد نظيف بك ومحمود المرجوشى بك وصيد الباقي ذكى للتشريع بك وعلام محمد بك ومصطفى حنى بك ومحمود على سرور بك وعلى حيدر حجازى بك ووحيد مختار بك ومحمد نور بك وسليمان السيد سليمان بك وعلى ذكى الرابى بك المستشارين)

بضى المدة مهما طالت مدتها لأن وضع يده فى هذه الحالة هو لسبب غير اسباب التملك ولكن الامر بخلاف ذلك فى الحالة الثانية لأن حق المستحق فى الغلة التي استهلكها الناظر بتعديه أو تقصيره يسقط حتماً بضى المدة الا ان الاحكام الصادرة من المحاكم المصرية لم تتفق على مقدار المدة الواجبة لسقوط الحق فقرر بعضها انها خمس سنوات طبقاً للمادة ٢١١ مدنى وقرر البعض الآخر انها خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٢٠٨ مدنى « ومن حيث ان نظرية القائلين بسقوط الحق بضى خمس سنين مبنية على ان مطالبة المستحق للناظر لتقيمة الغلة التي استهلكها هى مطالبته بدين ثبت فى ذمته سنوياً خلفاً عن نصيب هذا المستحق فى صافي غلة الوقف فهى مطالبة بدين مقدار القيمة استحق سنوياً ولذلك فانه يسقط بتركه مدة خمس سنوات

« ومن حيث انه مما يجب ملاحظته انه فى حالة ما اذا هلكت الغلة يتعدى الناظر عليها أو بتقصيره يكون ضامناً لها وتكون الدعوى التي توجه اليه فى هذه الحالة من المستحق هى دعوى ضمان عن جنحة أو شبه جنحة ارتكبها وبذلك تتغير طبيعة الالتزام لأنه بعد أن كان مطالباً بصفته ناظر الوقف « أى أميناً » لتسليم غلة

قضاء المجلس الحسيني عليه

١٧

٢١ يناير سنة ١٩٣٠

حجر - غفلة - احوالها

المبدأ القانوني

إذا كان المطلوب الحجر عليه في حالة من ضعف الإرادة والتميز لا يظن أن مطلقاً معها على تركه يدير شؤون محله التجاري ولا غيره من أمواله الثابتة أو المنقولة فيتبين الحجر عليه للغفلة

المجلس

« من حيث أن القرار المستأنف انبثق كما قد يظهر » عن فكرة قامت في خاطر المجلس الابتدائي هي أن ياقوت افندي احمد قد عز عليه ان يرى كاتب والده المدعو محمد افندي اسعد مستأنفاً بالحظوة لدى والده المذكور متمسكاً بثقته مع انه هو ابنه الوحيد وهو وحده الأولى بثقة والده وبأن يستأثر دون غيره بالانتفاع بثروته ان كان محل لاتضاع أحد بها وانه لما عزت عليه هذه الحال دبر الوسيلة لوضع يده على مال والده من طريق الحجر عليه وغل يده هو ومحمد افندي اسعد مع ان الرجل لا يستحق حجراً ويظهر ان هذه الفكرة قامت لشبهة عرضت وهي ان طلب الحجر تقدم مباشرة عقب فترة وجيزة من ٧ الى ٢٣ ابريل ١٩٢٩ قضاها ياقوت افندي بمحل أبيه ليشراف على

عمله وينظر في اموره ثم لم يلبث ان خرج منه مضارباً بعد أن استولى على بعض متحصلات المحل ولم يسددها في الدين والظاهر ان قيام هذه الفكرة لدى المجلس جعلته يفسر الواقع بما يتفق معها فلم ير في اقوال المطلوب الحجر عليه الا انها اقوال طيحية لا تدل على غفلة ولا عجز عن ادارة العمل كما فسر شهادة التجار العديدين الذين سمعت اقوالهم في التحقيق وكانت متفقة على ان اعمال المستأنف عليه قد اختلفت في العهد الاخير فسرهما بأنها صادرة منهم بإيعاز من ياقوت افندي احمد كما انه اذ رأى أن هناك بروتستات عملت للمستأنف عليه وان دعاوى افلاس رفعت عليه قد نسب ذلك الى تدبير المستأنف وسوء نيته نحو والده

« وحيث ان الواقع الثابت في تحقيقات المجلس الابتدائي أن ياقوت افندي المستأنف يتجر في مثل ما يتجر فيه والده وله محل مستقل وانه لم يتدخل في اعمال والده في تلك الفترة الوجيزة فضولا منه بل ان هذا الوالد قرر هو بنفسه لدى المجلس انه رأى انه قد اصبح شيخاً كبيراً أضعف من أن يقوم بشؤون اعماله وانه أخبر والده بذلك وطلب اليه أن يحضر لاستلام المحل وادارته وفي هذا ما ينفي الشبهة في ان تدخل ياقوت افندي في عمل والده كان بسوء نية لغرض سيء قام في نفسه

« وحيث ان ياقوت افندي ذكر للمجلس

من العمر وأصبح كما قال لدى المجلس الابتدائي أضعف من أن يباشر أموره بنفسه واجاباته لدى ذلك المجلس تدل على هذا الضعف اذ هو لا يعرف ايراده ولا كيف تستورد البضائع لمحله ولا كيف يحصل تصريفها ولا ما عليه من الديون ولا ما في محله من البضائع بل هو كما سئل عن شيء من ذلك يحيل على كاتبه محمد افندي اسعد ويقول في اجابته عن سؤال وجه اليه « أن أموره سائرة بالبركة »

« وحيث انه كان من الطبيعي ان ياقوت افندي احمد - وقد رأى اضطراب اعمال المحل وتحفز الديانة من كل ناحية وعجزه عن تنظيم أموره لضعف والده وغفلته واستحواذ محمد افندي اسعد على عقله كان من الطبيعي والمال مال والده وهو ابنه الوحيد ان يخرج من المحل منافضاً وان يتجه نحو المجلس المحسبي لاقضاء والده ممن يستضعفه ويتغفله كما كان من الطبيعي ايضاً وقد خرج منافضاً أن يستد بدينه الذي له على محل والده خصماً فما حصله مدة وجوده وأن لا يترك ماله في محل يرى هو ان ادارته اخلت ولا حيلة له في اصلاحها

« وحيث انه اذا كان المستأنف عليه ذا غفلة شديدة وكان في ضعفه وغفلته العوبة في يد محمد افندي اسعد وكان لولده ياقوت كل الحق في طلب توقيع الحجر عليه وكانت حاله قد غابت على المجلس الابتدائي الذي قضى ممتقداً صحة قضائه فقد وضع الآن ما يؤكد ان الامر على خلاف ما رأى ذلك المجلس وان المستأنف عليه كان من وقت طلب الحجر ولا

الابتدائي انه لما أخذ ينظر في أمور المحل وجده في شدة الاضطراب ووجد عليه كثيراً من المتأخرات للديانة وله بضائع طلبت ولا تزال بالحرك لم تسحب لعدم دفع قيمتها وانه سوى هذه الحالة المضطربة جهد الاستطاعة ولكن محمد افندي اسعد الذي استحوذ على ثقة والده كان عتبة كؤوداً في سبيل استمراره في تسوية حالة المحل واجراء اعماله على الوجه المنتظم فلم يستطع الاستمرار في العمل لانه وجد أباه أضعف من أن يصرف عن نفسه تسلط محمد افندي اسعد ولذلك اضطر لمفادرة المحل وان يخصم لنفسه مما حصله ديناً مستحقاً له

« وحيث ان كثيراً من التجار الذين لم علاقة بالمحل قد شهدوا في التحقيقات بأن المستأنف عليه لا يدرى شيئاً في معاملاته التجارية وانه تارك لمحله لكاتبه محمد افندي اسعد وان حالة المحل أخذت تسوء شيئاً فشيئاً الى أن تأخرت عليه في سنة ١٩٢٩ مطالبات لم وذكر بعضهم انه بسبب توسط ياقوت افندي لديهم قد اهلوا المحل في الدفع. وشهادة هؤلاء التجار وهي مؤيدة لقول ياقوت افندي لا محل لعدم الاعتداد بها ما دامت ديونهم ثابتة في الواقع وقد تأخرت فعلاً وما دام انه ظهر من أقوال المستأنف عليه نفسه ان هناك بروتستو عمل من أحدهم له فأخفاه الكاتب ولم يخبره به مما يدل على اضطراب المحل وعلى ان هذا الكاتب يتغفل الرجل ويتصرف في شؤونه الخفية بدون علمه

« وحيث أن الواقع أن المستأنف عليه (وهو ابي لا يقرأ ولا يكتب) قد بلغ الثمانين

بمقتضى عقد مصدق عليه بمحكمة اللجان بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٩ وأنه من ذلك التاريخ أصبحت جميع الأعمال على مصلحته وباسمه « ولا وجه المستأنف عليه به عاد ثانية وقال فقال « أنا تنازلت له عن المحل والخزن ولم أقبض ثمناً » فلما عارض بكلامه الأول عاد ثانية وقال « أنا لم أبيع المحل لمحمد افندي اسعد لا بالفلوس ولا بشيره وانما أنا علمت له توكيلاً مفوضاً لأدارته بحسب ما يرى وله مطلق الحرية والتصرف في ذلك ». هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهر من الصورة الرسمية لحضر النيابة أن وكيل نيابة المنشية قد انتقل في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ الى محل التجارة المذكور لتمكين ياقوت افندي احمد من استلامه وهناك وجد محمد افندي اسعد فقصم على انه هو صاحب المحل . والمستأنف عليه قال انه تنازل عن المحل لمحمد افندي اسعد فلما سئل عن تاريخ التنازل قال « في المجتمعين دول برده » ولا سئل عما يقصده بالتنازل قال « بس يشوف أشغالي ويشوف الصالح لي » وتكرار سؤاله عما يقصده بتنازله قال « أن المحل لي والمحل يتأني وهو فقط متوكل لي يشوف أشغالي فقط وانه لم يقبض منه ثمناً ولم يتبرع له » فلما سئل عن دعوى محمد افندي اسعد قال « المحل يتأني بقى أنا بمت له ؟ لا » وقد اثبت وكيل النيابة انه أثناء استجواب المستأنف عليه عارض محامى محمد افندي اسعد في استجوابه أما محمد افندي اسعد فناقشته النيابة قاصر على شرائه المحل التجاري بالمقد المصدق

زال بسبب امية وتقدمه في الشيخوخة والضعف في حال من النفقة لا يؤمن معها مطلقاً توليه شؤونه بنفسه . ذلك بأن المستأنف قدم بجملة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ أوراقاً متعولة بالتصوير الشمسى (الفوتوجرافية) قيد ان المستأنف عليه تنازل عن محله التجارى لمحمد افندي اسعد وهذه الاوراق لم يستطع المجلس تحقيقها بالجلسة المذكورة فاقصر على اتخاذها سبباً لتعيين مدير مؤقت الى أن يستدعى المستأنف عليه لجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ وتبين حقيقة الامر في هذا التصرف ولكن المستأنف عليه المذكور لم يحضر . اما المستأنف فحضر هو ووكيله . وتدل الاوراق التي قدمها وكيله على ان ياقوت افندي احمد لما أراد تنفيذ قرار الادارة المؤقت قد واجهه محمد افندي اسعد بادعائه شراء المحل التجارى من المستأنف عليه وانه أصبح هو وحده المالك له والمتصرف فيه وقد أقام المرافيل الكثيرة في سبيل تنفيذ ذلك القرار وأخذ ينقل بعض البضائع من المحل الى محل آخر مما ألجأ ياقوت افندي احمد لرفع الأمر للبوليس والنيابة وقد ظهر من الصورة الرسمية لحضر البوليس المحرر بقسم المنشية في الشكوى نمرة ٩٤ سنة ١٩٣٠ أن المستأنف عليه لما سئل عن محله التجارى قال انه « انما عمل توكيلاً مفوضاً لمحمد افندي اسعد الكاتب لبيع والشراء وذلك بسبب انه كبير في السن وأصبح ضعيفاً لا يمكنه ادارة الحركة وأنه لم يصدر منه هو بيع لمحمد افندي اسعد بل الذى صدر منه توكيل فقط » ولكن محمد افندي قرر ما حاصله « انه اشترى المحل فضلاً من المستأنف عليه

اسعد افندى من قتل البضائع من المحل واستاعتاه باجنبي يدعى انه شريك في المحل (وقد كان هذا الاجنبي موجوداً بمحل التجارة عند انتقال وكيل النيابة اليه وتحريره المحضر السابق بيان بعض مافيه) ليعطل تنفيذ قرار المجلس والمجانة ياقوت افندى الى رفع الدعاوى المستعجلة لدى المحكمتين المختلطة والاھلية لتتمكن من تنفيذ قرار المجلس . بصرف النظر عن ذلك فانه يكفى الاطلاع على محضرى البوليس والنيابة المذكورين لقطع بأن المستأف عليه حقيقة من ذوى النفلة وأن محمد افندى اسعد استحوذ فعلا على عقله استحوذاً كان لأبن المستأف أن يتضرر من نتائجه التى ظهرت على أشدها فى التحقيقات المذكورة

« وحيث أن المستأف عليه اذن هو فى حال من ضعف الارادة والتمييز لايطمان مطلقا معها على تركه يدير شؤون محله التجارى ولا غيره من امواله الثابتة أو المتقولة فيتمتع الحجر عليه لففلة وتعيين قيم له بدير شؤونه ويسمى فى استرداد ماسلب من امواله

« وبما أن ولده المستأف هو خير من يتولى شؤونه فالمجلس يختاره للقوامة عليه

(استئناف قرارات المجالس الحسينية بوزارة الحفانية المرفوع من ياقوت افندى احمد ابو حمدة ضد الحاج احمد ابراهيم ابو حمدة رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٨ و١٩٢٩ دائرة حضرة صاحب السعادة عبد اللزى زهمى باشا رئيس محكمة استئناف مصر الالهية وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد نهى حسين بك المستشارين والشيخ سيد الشناوى نائب المحكمة الشرعية العليا ومحمد حمدى الفلكى بك اعضاء وحضرة محمود مرسى بك وكيل النيابة)

عليه فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٩ وقرر ما حاصله « ان الحاج احمد ابو حمدة هو الذى عرض عليه بيع المحل بمبلغ جلته خمسة آلاف جنيه وأن البيع حقيقى لاصورى وانه دفع من قيمته قدراً للحاج احمد عند التصديق على عقد البيع ٢٢٠٠ جنيه تقريباً وأن الحاج احمد اذا كان يدعى الآن انه لم يقبض منه ثمناً فما ذلك إلا لانه تواطأ مع ابنه لأن ابنه لما شاف كده (أى لما رأى البيع حاصلاً لمحمد افندى اسعد) قال لوالده أن كنت عايز تبيع المحل أنا أولى به . وأنا ما أعرفش الى حصل بينهم » . قال محمد افندى اسعد ذلك وكثيراً غيره فى هذا المعنى ولما ووجه الحاج احمد مرة اخرى باسمد افندى قال « أنا لا بعت المحل ولا خمنت له على شىء . ولا ذهبت معه الى أى محكمة ولم آخذ منه شيئاً . ومن أين يعطىني الفين جنيه وهو لا يملك قرشاً إلا اذا كان أخذ ختى من هنا وأشار على المكتسب وراح ختم به » وقد اعترض اسعد افندى قائلاً « ان ختم الحاج احمد فى كيسه ولا يخرج » فقال الحاج احمد « أنا ختى حقيقة فى كيسي وأن اسعد افندى يأخذه دائماً ليختم به على الايصالات ويهد ما يختم به يناوله لى ولكن ختم على إبه لا أعرف علشان فيه امانة » وبما قاله « أن الختم يبقى مع اسعد افندى ساعة أو نصف ساعة يعمل به الى عمله وانه لا يراقب ما يعمل اسعد افندى به لأن فيه أمانة » ولما سأله النيابة اذا وجد عقد بيع عن المحل فهل يطمئن فيه بالتزوير قال « طبعا يبقى مائة تزوير »

« وحيث انه بصرف النظر عن افاعيل

ومن حيث أن قانون المجالس الحسبية لم يشترط شروطاً خاصة بشكل الاستئناف وكل ما جاء في المادة ١٣ من القانون المذكور أن الاستئناف يرفع بمرئضة تقدم لوزير الحفانية في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار المستأنف وقد قدم المستأنف عريضته في الميعاد القانوني طبقاً للعادة المذكورة فيكون استئنافه صحيحاً خصوصاً وأنه لا يجوز الحكم بالبطالان بدون نص قانوني

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه بالرجوع الى عريضة الاستئناف تبين أنها اشتملت على سبب الاستئناف وهو مخالفة القرار المستأنف للمادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية » ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعي على غير أساس ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً

وعن الموضوع

« من حيث أن المستأنف يطعن على القرار المستأنف لصدوره مخالفاً للقانون إذ أنه يشترط لسلب ولاية الولى طبقاً للمادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية أن تطلب النيابة العمومية ذلك وهي لم تطلب سلب الولاية في الدعوى الحالية » وحيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق أن النيابة لم تطلب حقيقة سلب الولاية بل طلبت بكتابها الرقم ١٠ ابريل سنة ١٩٢٩ حظر الشيخ سيد المرشدى الولى الشرعى من التصرفات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية

« ومن حيث أن القانون اشترط لجواز

١٨

١٨ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - حجر . استئناف . قبوله . بطلان . وجوب النص عليه .
- ٢ - ولاية . سلب الولاية . احواله . حظر الولى من التصرفات . حالة اخرى

المبدأ القانوني

١ - لم يشترط قانون المجالس الحسبية شروطاً خاصة بشكل الاستئناف . وكل ما جاء في المادة ١٣ منه أن الاستئناف يرفع بمرئضة تقدم لوزير الحفانية في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار المستأنف . فلا يجوز الحكم بطلان عريضة استئناف قدمت في الميعاد بمحجة خلوها من أسباب البطلان ولا بطلان بدون نص

٢ - تشترط المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية أنه لا يجوز الحكم بسلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم الا بناء على طلب النيابة العمومية وان يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقاً بالضرر برأس مالم نفسه . فإذا اقتضت النيابة على طلب حظر الولى من اجراء التصرفات المبينة بالمادة ٢١ فلا يجوز الحكم بسلب الولاية

المجلس

عن الدفع الفرعي

« من حيث أن وكيل المستأنف ضدها دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لان عريضة الاستئناف خالية من الاسباب

أصبح بعد ذلك لا محل له لوجود الولي ويتعين
الناؤه بالنسبة لذلك

(استئناف قرارات المجالس الحسية المرفوع من
سيد محمد مرشدى ضد السيدة زكية عبد العزيز محمد
رقم ٥٤ سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ — دائرة حضرات
اصحاب الزعم والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي
حين بك وعمود المرجوشي بك المستشارين والشيوخ
سيد الشناوى نائب المحكمة العليا الشرعية ومحمد دى
الفلكي بك أعضاء)

١٩

١٨ مايو سنة ١٩٣٠

اختصاص . مجلس حسي . طلب رد الولاية .
اختصاصه به .

المبدأ القانوني

نختص المجالس الحسية بالنظر في طلب رد
الولاية على القصر

المجلس

« من حيث أن الوزارة طعنت بتاريخ ٢٣
فبراير سنة ١٩٣٠ بناء على تعظم السيدة فاطمة
هاتم توفيق في القرار الصادر في ١٣ يناير سنة
١٩٣٠ القاضي بإعادة ولاية احد افندي العرابي
على أولاده القصر ليلي وصلاح وفوقية وانتهاء
مأمورية الوصي اسماعيل شيرين بك وحفظ المادة
« وحيث أن هذا الطعن تقدم في مياده
القانوني فهو مقبول شكلاً »

عن الدفع الفرعي

« من حيث أن الحاضر عن المتظلة دفع
فريعاً بعدم اختصاص المجلس الحسي في رد

الحكم بسلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة
على أموال الأشخاص المسؤولين بولايتهم أن
يكون ذلك بناء على طلب النيابة العمومية وأن
يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقاً
الضرر برأس ما لهم نفسه

« ومن حيث أن النيابة لم تطلب سلب الولاية
في الدعوى الحالية فلا يجوز الحكم بها بل يجب
أن يتقيد المجلس بطلب النيابة فيها وهو حظر
الولي من اجراء التصرفات المينة بالمادة ٢١

« ومن حيث أن المستأنف معترف بأن
القاصر المشمول بولايته ورث عن والدته ثلاثة
أفدنة وثلاثة قراريط باع منها ثلاثة وعشرين
قيراطاً ورهن اثني عشر قيراطاً »

« ومن حيث أن تمليله هذا البيع والرهن
بأنه لضرورة التقاضى بينه وبين المستأنف ضدها
في غير محله لانه هو المتسبب في هذا التقاضى
بعدم دفعه النقة ولم يكن للقاصر شأن في ذلك
فيكون تصرف المستأنف بالبيع والرهن في غير
محله ويجب حينئذ منعه من التصرف في باقى
أمواله القاصر وعدم اجرائه أى تصرف من
التصرفات الواردة في المادة ٢١ من قانون المجالس
الحسية بدون اذن سابق من المجلس الحسي

« ومن حيث أنه من ذلك يتعين تعديل
القرار المستأنف والاكتفاء بمنع المستأنف من
اجراء التصرفات المذكورة

« ومن حيث أن القرار المستأنف بالنسبة
لإقامة الست زكية عبدالعزيز وصية على القاصر

العراقي سبق ان قدم بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ طلباً الى المجلس الحسي الابتدائي برد الولاية اليه وتنازل عنه بمجلسه ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ما يدل على أنه لم يكن شخصياً مقتنعاً بصلاحيته رد الولاية اليه

« وحيث أنه مما تقدم يرى هذا المجلس أن القرار المطعون فيه على غير أساس فوجب الغاؤه ورفض طلب احمد افندي العراقي رد الولاية اليه وبإعادة الاوراق الى المجلس الابتدائي لتعيين وصي على القصر والإزام احمد افندي العراقي المستأنف ضده بالمصاريف عن المخرجتين (استئناف قرارات المجالس الحسية المرفوعة من معالي وزير الحفانية بناء على تظلم السيدة فاطمة هاتم توفيق ضد احمد افندي العراقي وآخر رقم ٤٥ سنة ١٩٢٨ و ١٩٢٩ - بالهيئة السابقة)

الولاية لان القانون لم يعطه هذا الحق الذي هو من اختصاص المحاكم الشرعية

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله فيتمين رفضه للأسباب التي يفي المجلس الابتدائي عليها هذا الرفض والتي يتخذها هذا المجلس أسباباً له (١)

عن الموضوع

« من حيث أنه لم ثبت بطريقة قاطعة ان احمد العراقي افندي قد صلحت أحواله بل ظهر من المستندات المقدمة من التظلمة اليوم ما يدل على سوء تصرفه واسرافه بدليل مديونته لآخرين وتكليف والدة القصر بسداد ديونه المستقبلية التي تبثت أول أقساطها في سنة ١٩٣١ من مال أولاده القصر

« وحيث فضلاً عن ذلك فإن احمد افندي

(١) هذه هي اسباب حكم مجلس حسي مصر المشار اليها بالحكم :

« حيث ان الامر الآن يدور حول ما اذا كان لهذا المجلس حق الحكم بإعادة الولي الملوب ولايته
« وحيث ان المجالس الحسية ظلت الى تاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وهي لا شأن لها بسلطة الاولياء على القصر واستمر ذلك من حقوق المحاكم الشرعية التي كانت تعمل بسلب الولاية وبإعادتها طبعاً
« وحيث ان الشارع رأى من مصلحة القصر ان ينقل الرقابة على اموالهم واشخاصهم الى يد المجالس الحسية حتى من كان منهم له ولي طبيعي توحيداً لسلطة التي تنظر في شئونهم ولذلك نص في المادة ٢٨ من لائحة المجالس الحسية على ان للمجلس حق سلب الولاية وتمديدتها بمحدود بحسب ظروف كل حالة الا انه لم يذكر شيئاً عن حق الاطاعة
« وحيث ان الذي يتبادر الى ذهن ان الشارع قصد بهذا النص ان ينقل كل ما يتعلق بولاية القاصر من اختصاص القضاء الشرعي الى سلطة المجالس الحسية فمن كان له حق المنع وجب ان يكون له حق المنع والا لكان في التشريع عيب يظهر أثره عند العمل
« وحيث ان القول بعكس هذا يؤدي الى ان الحكم الصادر بسلب ولاية الولي وهو بلا نزاع يدخل في اختصاص المجلس الحسي يكون عرضة لان يلغى من المحكمة الشرعية دون علم المجلس الحسي. يعني منه فيكون الحال ان وصي المجلس الحسي الذي حل محل الولي الشرعي يزول بحكم إعادة الولي لولاية في حين ان امور الاوصياء جميعها تدخل بنير شك في اختصاص المجالس الحسية ولا يمكن ان يقصد الشارع الى مثل هذه النتيجة
« وحيث لهذا فالمجلس يرى في النص في اللائحة الجديدة على حق المجلس في عزل الولي ان تمديد سلطاته يستلزم حتماً تقرير الحق له في النظر في مثل هذا الطلب »

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٠

٩ أبريل سنة ١٩٣٠

أمر الميرى العامة . نوعها طبيعي وحكمي . أثر كل منها بالنسبة لنقله ذلك الحاس . حكم كل حالة

المسألة القانونية

ان الفقه والقضاء قد توافقا على التفريق بين أملاك الميرى العامة الطبيعية وأملاك الميرى العامة حكما وهي التي دخلت في هذا النوع من الملك يقتضى قانون أو أمر (دكرتو) والنوع الأول كمجرى الانهار والطرق والجسور يجوز أن تزول عنها صفتها أى كونها من المنافع العامة بأسباب طبيعية كتحويل مجرى النهر ويصبح في هذه الحالة من الاملاك الخاصة الجائر تملكها بوضع اليد دون حاجة الى قانون أو دكرتو باستثناء المنافع عنها . وأما الأخرى كالحصون والقلاع فلا يمكن بصفة عامة أن تخرج منها وتلحق بالاملاك الخاصة الا يقتضى قانون أو أمر كنص المادة ٩ مدني

المحكمة

« من حيث أنه لا نزاع بعد الذى قدمته الحكومة أمام هذه المحكمة من المستندات أن قطعة الارض موضوع النزاع لا تدخل في مستندات التملك التي يتمتع بها المستأنف عليهم وأنها على النكس من ذلك ملك للحكومة » ومن حيث أن هذه الأرض وإن كانت

أصلا من ملحقات ترعة بحر موسى أى من المنافع العامة الا أن الحالة التي هي عليها من عهد وضع يد المستأنف عليهم تدل على أن الحكومة قد استغنت عنها بصفتها من المنافع العامة بدليل ما أثبتته الخبر في تقريره ومحاضر أعماله من أنه قام بتماس عرض مجرى مياه بحر موسى وجسريه الى نهاية ميلها المحدد بأراضى الزراعة في مقابلة النقطة المرفوعة بشأنها الدعوى فوجد أن المقاس ينطبق على المقاس الوارد بخريطة فك الزمام وفي ذلك دلالة واضحة على أن قطعة النزاع خارجة عن الارض المعتبرة من المنافع العامة وهي التربة بجسريها

« ومن حيث أن الواجب البحث فيه الآن هو معرفة ما اذا كان هذا العمل من جانب الحكومة أى رفع هذه التربة بخريطة فك الزمام بتماس يقل عن مقاسها الاصلى كافيا لاجراء الزيادة من أراضى المنافع العامة والحاقها بأملاك الحكومة الخاصة الجائر تملكها بوضع اليد أم يجب حسب ما ذهبت اليه الوزارة المستأنفة صدور أمر خاص من الجهة المختصة باستثناء المنافع العامة عنها » ومن حيث أن الفقه والقضاء قد توافقا على التفريق بين نوعين من أملاك الميرى العامة ووضع لكل نوع حكما خاصا به وهما أملاك الميرى العامة الطبيعية وأملاك الميرى العامة حكما أى التي دخلت في هذا النوع من الملك يقتضى قانون أو أمر (دكرتو) فأمر (دكرتو) الأول

على ارض النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية
« ومن حيث أن المستندات التي قدمها
المستأنف عليهم وقرار الخبر ومحضر انتقال
الحكمة الابتدائية كل ذلك لا يترك شكا
في أن هؤلاء الآخرين قد وضعوا يدهم على
هذه الأرض مدة تزيد عن الخمس عشرة سنة
مع تعرف سائر شروط وضع اليد اللازمة للملك به
« ومن حيث أنه لا تقدم وللأسباب الواردة
بالحكم الابتدائي يكون الاستئناف في غير محله
ويتعين رفضه وتأيد الحكم المذكور

(استئناف وزارة الاشغال ضد ورة الرحوم
ابراهيم سيده وحضر من الاول والثالث الاستاذ مصطفى
اضدى رجب رقم ٦٧٩ سنة ١٩١٦ ق - دائرة حضرات
عبد العظيم راشد باشا وعمود المرجوشي بك ويس احد
بك مستشارين)

٢١

٤ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ - بين حجة . شرطها
٢ - بين حجة . عدم فصلها حتى في المحصورة .
عدم توجيهها

المبرأ القانوني

- ١ - ان التين الحامسة لا تقع الا على
ما تنحسم به الدعوى أو الدفع
٢ - اذا كانت التين الموجهة تتعلق
بالمحصورة وقد تخطوا بها في سبيل الحسم خطي
لا يستهان بها بما يكون للدعى من التناول عنها
من دليل مفيد في الدعوى ولكن لا يترتب على
حلقها الحكم حتى يرفض الدعوى ولا على التناول
عنها الحكم للدعى فلا تكون حاسمة للدعوى ولا
يكون هناك محل لتوجيهها

كمجرى الانهار والطرق والجسور يجوز أن
تزلزل عنها صحتها أى كونها من المنافع العامة
بأسباب طبيعية كما لو تحول مجرى النهر ويصبح
بذلك قط من الاملاك الخاصة الجائز تغلُّكها
بوضع اليد دون حاجة الى قانون أو ذكر يتو
باستثناء المنافع العامة عنها وأما أملاك الميرى العامة
حكماً كالحصون والقلاع فهذه لا يمكن بصفة عامة
أن تخرج من أملاك المنفعة العامة وتلحق بأملاك
الميرى الخصوصية لا يقتضى قانون أو أمر كنص
المادة التاسعة من القانون المدني « انظر في ذلك
حكم محكمة الاستئناف المختلطة : الاول في ٢١
مارس سنة ١٩١٢ والثاني في ٩ يونيو سنة ١٩١٣
نبذة ٨٠٤ و ٨٠٦ بالمجموعة المشرية الثالثة ص
٧٦ و ٧٧ وحكى محكمة الاستئناف الاهلية: الاول
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٧ بالمجموعة الرسمية
سنة ثمانية عدد ١١٠ ص ٢٣٤ والثاني في ٢٥
مارس سنة ١٩١٥ الشرائع سنة ثمانية عدد
٢٥١ ص ٢٤١ وقاموس دالوز القضاء
Domaine
Public
الحديث بنقذ ٣ و ٢٠ تحت كلمة
« ومن حيث أن الأرض الواقع عليها
النزاع في الدعوى الحالية هى من أملاك الميرى
العامة الطبيعية وقد دلت حالتها كما سبق القول
على أنها لم تعد في الواقع مفيدة للمنافع العامة وقد
تعدد وضع يد التغير عليها وحكمت الحاكم المختلطة
في قضايا كذه القضية تماماً بجواز تغلُّكها بوضع اليد
لجواز الحالة هذه تحولها من المنافع العامة الى
الاملاك الخاصة دون حاجة الى أمر يصدر بذلك
« ومن حيث أنه لم يبق بعد ذلك سوى
معرفة ما اذا كان المستأنف عليهم قد وضعوا يدهم

الحكم

عليه الميمن بالصيغة المتقدم ذكرها وإعادة
المرافعة فيها

(استئناف عمود اقضى عزم وحضرته الاستاذ
محمد ذكر على بك ضد سعادة عمود باشا فهمي بصفته
وكيلا لدائرة صاحبة السمو الاميرة امينة هاتم الهامى
وحضرته الاستاذ رياض اقضى فوزى ثم ديوان
الاوقاف المحصومة للملكية وحضرها الاستاذ عمود
اقضى يوسف رقم ٢ سنة ١٢٧٤ قى — دائرة حضرات
ذكرى برزى بك وجناب مسيو سودان وحامى فهمي بك
مستأوفين)

٢٢

١٦ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ — بيع الجراف . بيع بالتقدير
- ٢ — بيع الجراف . تعيين ثمن الوحدة في المقد .
شرط اعتباره كذلك
- ٣ — بيع الجراف . هلاك المبيع . مسؤولية المشتري

المبدأ القانوني

(١) ان البيع الجراف هو الذى يتم فى
الثلاث اذا كان المبيع متيناً بذاته وقت التعاقد
أما البيع بالتقدير فانه لا يتمد الا بوزنه أو كيله
أو مقياسه أو عده

(٢) اذا كان الثمن الميمن فى المقد هو
ثمن الوحدة لا ثمن الجملة فلا يمنع هذا من اعتبار
البيع جزافاً لأنه لا يشترط لصحة هذا الوصف
أن يكون الثمن متيناً بجملة فى المقد بل يكفي
أن يكون قابلاً للتعيين اذ ان معلومية ثمن
الوحدة الثابتة فى المقد تجعل ثمن الجملة معلوماً
بعد الوزن

(٣) فى البيع الجراف يكون هلاك المبيع
على المشتري بمجرد المقد سواء حصل قبل
الوزن أو التسليم أو بعدها

« حيث ان المستأنف طلب تحليف محمود
باشا فهمي الميمن الحاسمة بالصيغة المبينة بوقائع
هذا الحكم

« وحيث أن المستأنف عليه أجاب بأن
الميمن بهذه الصيغة لا تحسم المحصومة اذ لا يكون
بعد حلفها أو النكول عنها الحكم حتماً برفض
دعوى المستأنف عليه بدفع ما طلب الزامه به

« وحيث أن الميمن الحاسمة كما يدل عليها
اسمها لا تقع الا على ما تتحسم به الدعوى أو
الدفع على الثبات

« وحيث ان الميمن الموجهة وان كانت
تعلق بالمحصومة وقد تخطوها فى سبيل الحسم
خطئ لا يستهان بها بما يكون للمستأنف من النكول
عنها من دليل مفيد فى الدعوى الا أنه لا يترتب
على حلفها الحكم حتماً برفض دعوى المستأنف
ولا على النكول عنها الحكم على المستأنف عليه
ففى غير حاسمة للدعوى . ذلك لانه يكون
للمستأنف عليه — حلف أو نكل — أن يحمك
بما هو متمسك به من أن المستأنف هو الذى
فسخ عقد توطنه بنفسه بناء على ما جاء به من أن
له أن يفسخه متى شاء بغير ضمان ومن أن ضمان
الفصل من الخدمة انما يقع على الاوقاف الملكية
التي هى المستحدثة فعلاً وشرعاً على المدرسة التي
كان المستأنف موظفاً بها وهذا وغيره لا يجمل
الحكم فى الدعوى مترتباً على الحلف أو النكول
ولهذا يتعين الحكم بعد قبول تحليف المستأنف

المحكّم

هنا ليس مشروطاً لهذا الغرض بل لغرض تعيين
جولة الثمن

« وحيث ان الثمن المسمى في العقد هو
ثمن الوحدة لا ثمن الجلة وهذا لا يقدح في اعتبار
العقد يما جزافاً أيضاً اذ ان الرأي الذي عول
عليه شراح القانون المدني المصري هو انه
لا يشترط لصحة وصف هذا العقد بهذه الصفة
أن يكون الثمن متعيناً بجملته في العقد بل يكفي
أن يكون قابلاً للتعيين وهو هنا كذلك اذ ان
معلومية ثمن الوحدة الثابتة في العقد كما ذكرنا
بداية ثمن الجلة معلوماً بعد الوزن

« وحيث انه لا حاجة بعد ذلك لبحث
النقط التي اختلف عليها الطرفان من أن الملاك
الذي حصل في بعض القطن المبيع كافٍ قبل
الوزن أو بعده أو كان بعد التسليم الامر الذي
ادعاه المستأنف عليه أو قبله فان الملاك في البيع
الجزافي يكون على المشتري بمجرد العقد سواء
حصل قبل الوزن أو التسليم أو بعدهما كما يفيد
ذلك المفهوم العكسي للسادة ٢٤١ من القانون
المدني

« وحيث أن المستأنفين ادعى أن
المستأنف عليه قصر في تسليم القطن البها في
الميعاد المحدد بالعقد رغم سميها لديه في ذلك
فذلك اعتبرا هذا العقد مفسوخاً وطلبا جمل
الملاك على المستأنف عليه المذكور لحصوله بعد
التاريخ المحدد للتسليم وقيام السبب الموجب
لنسخ العقد

« وحيث انه لا محل لقبول هذا الدفء
لأن امتناع البائع عن التسليم الذي يجوز

« حيث ان الفصل في قط الخلاف التي
يتنازع عليها الطرفان في الدعوى تستزم معرفة
نوع العقد الذي باع بموجبه المستأنف عليه قطعه
الى المستأنفين في الاستئناف الاصلى هو بيع
جزافي كما يقول المستأنف عليه أم بيع بالتقدير
كما يقول المستأنفان

« وحيث ان الحد الفارق بين هذين
النوعين كالواضح من منطوق المادتين ٢٤٠
و ٢٤١ من القانون المدني هو أن البيع الجزافي
ينمقد في المثاليات اذا كان المبيع متعيناً بذاته
وقت التعاقد بخلاف البيع بالتقدير فانه لا ينمقد
حتى يتعين المبيع بوزنه أو كيله أو مفاصه أو عدده
« وحيث أن نص عقد البيع سالف الذكر
يفيد صراحة أن القطن الذي بيع بمقتضاه كان
مودعاً وقت البيع بمخزن البائع وان المستأنف
الاول الذي أجرى هذا العقد باسمه وباسم
المستأنف الثاني عاينه بهذا المكان وقت كتابة
العقد كما يفيد اتفاق الطرفين على تقديره بماهية
وعشرين قطاراً تحت المعجز والزيادة دلالة على
انه كان كمية مفروزة من غيرها متعينة بذاتها وان
قصد البيع انصرف الى هذه الكمية بصرف
النظر عن حقيقة وزنها

« وحيث انه لذلك يتعين اعتبار بيع هذه
الصقعة يما جزافاً اذ ان المبيع فيها كان متعيناً
وقت العقد كما ذكر ولا عبرة باشتراط الطرفين
وزنه بعد البيع فان الوزن الذي يجعل العقد يما
بالتقدير هو الوزن المشروط لتعيين المبيع وهو

« وحيث أن الحكم المستأنف أقر هذه النتيجة ولكنه لم يضمن من هذا المبلغ العريون التي ثبت من عقد البيع أن المستأنف عليه قبضه من المستأنفين وقت العقد على اعتبار أنه صار من حق المستأنف عليه جزاء تأخير المستأنفين عن الاستلام طبقاً للشرط القاضى بذلك في العقد

« وحيث أنه ظاهر من غرض العقد أن تطبيق هذا الشرط قاصر على الحالة التي يقبل فيها البائع عدول المشتري عن الصفقة وبقاء القطن المبيع في يده أكفأ بالعريون حتى تكون محلاً لتعويض الخسائر المحتملة من إعادة بيعه مرة أخرى خلافاً لهذه الحالة فإن البائع طلب فيها بيع القطن أمام القضاء بمعرفة الحارس تصفية للخسائر التي لحقت به فلا يجوز له بعد تعيين قيمة هذه الخسائر أن يطلب مصادرة العريون دون خصمه منها

« وحيث أن المستأنف عليه عاذق استئنافه الفرعى الى تقديم الطلبات التي رفضتها محكمة اول درجة وهي الزام المشتري بمبلغ ١٠٧ جنيهات تعويضاً له نظير امتناعها عن استلام القطن ومبلغ ١٢ جنيهاً قيمة المصاريف التي ادعى اتفاقاً في فرز القطن المحروق ومبلغ ٣١ جنيهاً قيمة المصاريف غير الرسمية التي أنفقتها على هذه الدعوى كقوليه ومصاريف دعوى الحراسة بما فيها أتعاب الحارس

« وحيث ان عدم الحكم بهذه الطلبات في محله لأنه عن الطلب الاول لم يثبت المستأنف عليه المذكور حصول ما يقابل مبلغ التعويض

للمشتري حق طلب فسخ البيع محله كنصر للمادة ٧٨ من القانون المدني أن يكون طلب التسليم حاصلاً بتكليف رسمي لا بمجرد السعي في الطلب كما حصل من المستأنفين على قولها اذ ان هذه الطريقة لا تنفي احتمال رضائهما بعد أجل التسليم كالطريقة التي عينها القانون

« وحيث انه ثبت من اقرار المستأنفين في عريضة الدعوى المرفوعة منهما على المستأنف عليه امام محكمة الخليفة الجزئية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٩ أى بعد تاريخ هلاك القطن بنحو شهر انهما امتتا عن استلام هذا القطن بالحالة التي صار اليها بعد الحريق وهذا الامتناع ليس له محل بعد أن ثبت من الاسباب المتقدمة أن البيع صار لازماً عليهما رغم الهلاك الذي حصل فيه ويكون للمستأنف عليه الحق في جعل هذا الامتناع موجباً لفسخ هذه الصفقة كما طلب ونحصيل المستأنفين كافة الخسائر المترتبة على هذا الفسخ

« وحيث انه ثبت من التقرير المرفوع من الحارس القضائي المعين من محكمة الزقازيق الاستثنائية لمباشرة بيع القطن موضوع الدعوى ان صافي الثمن الذي نتج من هذا البيع هو مبلغ ٣٩٥ جنيهاً و ٢١٠ مائيات وبما انه ثبت من علم خير الوزن أن مقدار هذا القطن بلغ ١٠٧ قناطير و ٨٧ رطلاً فيكون ثمنه حسب ثمن الوحدة المسمى في العقد هو مبلغ ٥٥٠ ج و ١٣٠ م ويكون مقدار الخسارة التي لحقت المستأنف عليه هو مبلغ ١٥٤ ج و ٩٢٠ م وهذا ما يجب أن يتحمله المستأنفان

٢- أن المقصود من العبارة الأخيرة التي وردت في النص الذي صدر به الدستور في المادة (١٥) وهي « إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي » هو ما يتخذ متاعاً لخطر البلشفية

المحكمة

« من حيث أن نظرية المستأنف أصامها القول أن قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لم يُلغ برمه وإنما عدل تعديلاً يعرض نصوص الدستور وأن عبارة « في حدود القانون » الواردة في المادة ١٤ والمادة ١٥ من الدستور المقصود بها حدود قانون المطبوعات التي لا يزال باقياً فيما لا يتعارض مع أحكام الدستور وأن المادة العاشرة من قانون المطبوعات التي استندت عليها الحكومة في ضبط نسخ العدد ١٣٤ من مجلة روز اليوسف في الدعوى الحالية ليست من النصوص التي ألغاه الدستور بل هي باقية كما كانت عليه من وقت وضعها وبناء على ذلك لا أساس للتعويض . أما نظرية المستأنف عليها التي قبلتها محكمة أول درجة وحكمت بناء عليها بالتعويض فقامت على أن المادة العاشرة من قانون المطبوعات تتعارض مع أحكام الدستور وأصبحت غير واجبة الاتباع ويكون تصرف المستأنف قد وقع مخالفاً لقانون فوجب التعويض » وحيث أن النصوص الدائرة بشأنها المتناقشة هي : المادة العاشرة من قانون المطبوعات - المادة ١٤ من الدستور - المادة ١٥ من الدستور » وحيث أنه لتفهم غرض الشارع يتعين الرجوع للأعمال التحضيرية للدستور . وبالرجوع

الذي يطلبه من الحسائر وعن الطلب الثاني والثالث فإنه لم يثبت اتفاق المبلغين المطالبين فيها وأما عن الطلب الأخير فقد قضى به حكم الحراسة فلا محل لإعادة تقديمه هنا

« وحيث أنه مما تقدم تكون قيمة الحسائر التي يجب تحصيل المستأنفين بها هي مبلغ ١٥٤ ج و ٩٢٠ م وبما أن العربون الذي ثبت دفعه منهما للمستأنف عليه هو مبلغ ٤٠ جنياً فيكون الباقي عليهما للمستأنف عليه هو مبلغ ١١٤ جنياً و ٩٢٠ ملياً فقط وهذا ما يجب أن يعدل به الحكم المستأنف »

(استئناف الشيخ محمد محمود شيخه وآخر وحضر منهما الاستاذ احمد رشدي ضد مصطفى افندي كامل سيف وحضر عنه الاستاذ توفيق عمران رقم ١١٥ و ٢٤٦ سنة ١٣٤٦ هـ - دائرة حضرات عبد العظيم واحد بأشاور محمد المرجوشي بك ويس أحمد بك مستشارين واحد كامل ابراهيم افندي الكاتب)

٢٢

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠

- ١- صحافة . حرية الصحافة . نصوصها في الدستور . منع الرقابة والانذار والوقف أو الانهاء ادواراً بالنسبة لها
- ٢- قانون المطبوعات . تعارضه مع الدستور . تعويض
- ٣- الدستور . مادة ١٥ . وقاية للنظام الاجتماعي . منها

المبدأ القانوني

١- طبقاً لنص المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور الخاصة بالصحافة أصبح محظوراً انذار الصحف أو وقفها أو التناؤها بالطريق الإداري ولا يمكن تطبيق المادة العاشرة من قانون المطبوعات عليها لأنها تتعارض معارضة ظاهرة مع الدستور كما يفهم ذلك من مناقشات لجنة الدستور ومن المذكرة الصادرة من وزارة الحفانية التي نشرت مع الدستور

أي بصفة عامة - أما الفقرة التي يريد اضافتها فهي (ان الصحف لا يجوز ان تتكون محلا لعقوبات ادارية) . ولاحظ معالي طلت باشا أن الاضافة الاخيرة لا لزوم لها اكتفاء بكلمة « العام » . « لأن هذا النص يمنع جهات الادارة من التعرض للصحافة بأى عمل كان » . ولاحظ حضرة عبد اللطيف بك السبكاني « ان البلاد في حالة انتقال قابلة للتطرف وارتأى أن يترك البرلمان حراً فيمكنه وضع العلاج الذي يكون ضرورياً لحالة البلاد وذلك بأن يضع في الدستور نصاً شديداً بنص الدستور الايطالي وهو (الصحف حرة ولكن للبرلمان أن يقيد التطرف فيها)

وقال حضرة عبد العزيز بك فهمي « ان النص الحالي هو الذي ادخل على الدستور التركي في سنة ١٩٠٩ أى عقب الثورة التركية ومع ذلك فلا أعارض في التوسع في حرية الصحافة فقد كان لي نص عرضه أوسع من كل هذا ولكني أعارض في زيادة كلمة (العام) في أول المادة لأنه لا يمكن أن يحجر على البرلمان وضع قانون خاص للصحافة » وقال حضرة على بك ماهر « المراد هو منع تسلط الادارة على الصحف بأى طريق من الطرق فلا يباح للادارة انذار الصحف أو اقفالها » وقال حضرة عبد العزيز بك فهمي « نحن متفقون على منع جهة الادارة من ارسال انذارات للصحف أو وقفها بنهر حكم قضائي وسأنتقم مع حضرة على بك ماهر على وضع الصيغة المطلوبة » . فوافقت الهيئة موافقة عامة على ذلك وأن يعرض النص غداً في أول الجلسة .

لمجموعة محاضر لجنة الدستور يتبين ما يأتي :
بجلسة ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ (الجلسة التاسعة عشر) حصلت مناقشة بشأن حرية الصحافة (موضوع المادة ١٤ من الدستور) وذكر على بك ماهر « ان الحرية الصحافية هي الظاهر الاول لسائر انواع الحريات الاخرى وان النص الذي يفترضه يريد به انه لا يمكن ولا للبرلمان خصوصاً في الاحوال العادية وضع الصحافة تحت أية مراقبة ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق في منع أحد من اصدار صحيفة وأنه يرى أن يكون هذا الحق ثابتاً مطلقاً من كل قيد فاذا أساء أحد استعماله بأى نوع من أنواع الاساءة ففي القانون المادى غنى وكفاية »

وقال حضرة عبد العزيز بك فهمي « المناقشة تدور على رأيين الاول أن تضع في يد البرلمان حق قيد الصحافة بقيود وأخذها بشروط خاصة بحيث يستطيع منع السابيين ونهشة الاعراض . والثاني أن تطلق الحرية للصحافة اطلاقاً تاماً والحرية نفسها كفيلة بتنظيم نفسها وانى أميل الآن للرأى الثانى وهو اطلاق الحرية للصحافة » وفي جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (الجلسة التاسعة والثلاثين) اعيدت المناقشة بشأن نص المادة ١٤ وقال على بك ماهر ان دولة رشدى باشا يرى ادخال تعديلين على النص وزيادة قرة عليه . أما التعديل الاول فهو زيادة كلمة العام بعد عبارة في حدود القانون حتى لا تكون الصحافة مقيدة في حريتها بالقانون العام . والتعديل الثانى هو حذف عبارة (قبل نشرها) فيكون النص (والرقابة على الصحف محظورة)

يتعارض معارضة ظاهرة مع نص المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور فيكون ما اتخذته المساندة ضد المسانف عليها من تطبيق المادة العاشرة من قانون المطبوعات الذي انشاء الدستور وأصبح غير واجب الاحترام هو اجراء مخالف للقانون وتكون الحكومة ملزمة بالتعويض
« وحيث أن التعويض الذي قدرته محكمة أول درجة بنى على أساسات صحيحة فتعتمد هذه المحكمة

« وحيث انه لذلك يكون الحكم الابتدائي في محله ويتمين تأييده »

(استئناف وزارة الداخلية ضد السيدة روزاليوسف وحضر عنها الاستاذان رافع اسكندر ومحمد صبرى أبو علم رقم ١٠٢٢ سنة ٤٦ قى — دائرة حضرات قضاة ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك ومعلام محمد بك مستشارون)

٢٤

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠

١ — مبدأ فعل السلطات . استئناف في المادة ١٥ لائحة . معناه . الاعمال الادارية . عدم مساهمة اعمال السلطة التشريعية . عدم رقابة الحاكم عليها .

٢ — عمل حكومى . تعديل البرلمان عليه . لا يغير من صفته

٣ — عمل ادارى . رقابة الحاكم عليه

٤ — ميزانية الدولة . سلطة البرلمان في تعديلها . إلغاء درجت أو حذفها . جواز

المبدأ القانونى

١ — ان مبدأ فصل السلطات مقرر في مصر فليس لسلطة من السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية ان تتدخل في اعمال الاخرى الا ما استثنى بنص صريح في المادة ١٥ من لائحة

وفي جلسة ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ (الجلسة الاربعين) قال حضرة عبد العزيز بك فهمى « فرغم في الجلسة الماضية تعديل نص المادة ١٤ فاقترح عليكم النص الآتى (الصحافة حرة في حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو النساؤها بالطريق الادارى محظور كذلك) « فوافقت الهيئة موافقة عامة على هذا الاقتراح . وقد جاء في تقرير لجنة الدستور في هذا الشأن ما يأتى : « وقد كان مما ينظم امور الصحافة عندنا قانون المطبوعات وفيه اثبات حق الادارة في انذار الجرائد ووقفها وان لم تكن من حيث ما يكتب فيها الا صورة خاصة من ابداء الراى كما تقدم رأيت اللجنة التسوية بينها وبين صورة الاخرى في الحكم فلا يكون حسابها على ما يقع منها الا بطريق القضاء وعلى حسب ما وضعه القانون من حدود ولذلك حظرت انذارها أو وقفها أو النساؤها من أجل ما ينشر فيها بالطرق الادارية كما حظرت الرقابة عليها وأما حرية الصحافة من حيث اصدارها فقد تركت اللجنة الامر في هذا لقانون يقرر فيه ما يراه المصلحة العامة وهو المقصود بعبارة الصحافة حرة في حدود القانون (مادة ١٥) »
« وحيث ان العبارة الاخيرة التي وردت في النص الذى صدر به الدستور في المادة ١٥ وهى « الا اذا كان ذلك ضروريا لرقابة النظام الاجتماعى » فالقصد به ما يتخذ منكم لخطر البولشفية
« وحيث أن المستفاد بكل جلاء مما سبق يانه أن نص المادة العاشرة من قانون المطبوعات

المحكمة

« حيث أن وزارة الموصلات استأثفت فرعياً وطلبت باستئنافها الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى لأن أساسها الطعن في قرار البرلمان وهو عمل برلماني خارج عن اختصاص سلطة المحاكم عملياً فبدأ فصل السلطات

« وحيث أن مبدأ فصل السلطات مقرر في مصر فليس لسلطة من السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية أن تتداخل في أعمال الأخرى إلا ما استثنى بنص صريح في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في سنة ١٨٨٣ من أن للمحاكم أن تنظر في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضييمات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر المالية الخ على أن هذا الاستثناء لا يعد في الواقع تداخلاً في أعمال السلطة التنفيذية لأن قراراتها تبقى نافذة وكل ما خوله للسلطة القضائية أن تقضى بتعويض لمن لحقه ضرر بسبب القرارات والأوامر التي تقع مخالفة للقوانين واللوائح « وحيث أن هذا الاستثناء جاء على سبيل الحصر فلا يتعدى طائفة من الأعمال الإدارية الصادرة من السلطة التنفيذية ولا يمكن أن يس بحالة من الأحوال أعمال السلطة التشريعية لأنها أعمال تشريعية محضة ولا صفة إدارية لها مطلقاً. على أن البرلمان وهو ممثل الأمة التي هي مصدر السلطات يعتبر صاحب السيادة العامة فأعماله خارجة عن رقابة المحاكم بمتن المادة ١٥ نفسها من اللائحة التي حظرت على المحاكم النظر في

ترتيب المحاكم الأهلية من تخويل المحاكم الحق في النظر في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضييمات عن إجراءات إدارية مخالفة للقانون . وهذا الاستثناء جاء على سبيل الحصر فلا يتعدى ولا يمكن أن يس بحالة من الأحوال أعمال السلطة التشريعية لأنها أعمال تشريعية محضة ولا صفة إدارية لها مطلقاً . على أن البرلمان وهو ممثل الأمة التي هي مصدر السلطات يعتبر صاحب السيادة العامة فأعماله خارجة عن رقابة المحاكم بمتن المادة ١٥ نفسها من اللائحة التي حظرت على المحاكم النظر في أعمال السيادة العامة . وتكون الحكومة غير مسئولة عن الأعمال البرلمانية ولا يصح أن تكون تلك الأعمال أساساً لدعوى أمام المحاكم

٢ - لا يمكن للمجرد تصديق البرلمان على عمل من الأعمال الحكومية أن يعتبر هذا العمل برلمانياً يستفيد من المناعة البرلمانية . بل يجب أن يكون العمل برلمانياً محضاً . أما إذا كان العمل من طبيعته أن يظل إدارياً أو حكومياً رغم اتصاله بالبرلمان ففي هذه الحالة يصح أن تسمع عنه الدعوى لأن أساس مسؤولية السلطة العامة يكون بسبب عمل من أعمالها الحكومية أو الإدارية .

٣ - أن من أهم أعمال البرلمان النظر في ميزانية الدولة وتخفيض ما يرى تخفيضه وفقاً للسياسة الاقتصادية فله أن يحذف من الميزانية بعض المبرجات بطريق عدم اعتماد مبروطها تحقيقاً لسياسته الاقتصادية وصوناً لخزانة الدولة . والغاء درجة من المبرجات وورفت شاغلها حق مقرر للحكومة بمتن قانون المماشات

الى ترتيب أعمال السلطة التنفيذية من إلغاء وظائف أو تعديل اختصاصها ويستند في تأييد رأيه على ما جاء بالمادة ٨ من الدستور الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ التي نصت على أنه لا يجوز للهيئة التشريعية أن تدمج في قانون الميزانية أى نص لا علاقة له بهذا القانون

« وحيث أنه من أهم أعمال البرلمان النظر في ميزانية الدولة وتخفيض ما يرى تخفيضه من مصروفاتها وفقاً للسياسة الاقتصادية فله أن يحذف من الميزانية بعض الدرجات بطريق عدم اعتماد مروطها تحقيقاً لسياسة الاقتصادية وصوناً لخزينة الدولة أما المرجح الذي يستند عليه المستأنف فلا وجود له في مصrolات إلغاء درجة من الدرجات ورفت شاغلها حق مقرر للحكومة يتمتعى المادتين ١٢ و ٢٠ من قانون الماشات ولا تمس قانون نظامى

« وحيث أن عدم موافقة البرلمان على مروط وظيفة من الوظائف وحذفها من الميزانية يحتم على السلطة التنفيذية إلغاء تلك الوظيفة وبالتاليها تصبح الحكومة فى حل من رفت شاغلها عملاً بالمادتين ١٢ و ٢٠ سالفى الذكر دون أن تكون ملزمة بإيجاد وظيفة أخرى له وعليه يكون المستأنف غير محق فيما ذهب اليه من انه اذا جاز للبرلمان أن يلغى وظيفة فان هذا لا يجرمه من البقاء فى الخدمة

« وحيث أنه ثابت من المستندات التى قدمتها وزارة المواصلات أنها قبل أن يصدر قرارها بحالة المستأنف الى الماش خاطبت وزارة المالية بشأن إيجاد عمل له ولما لم تجد عملاً له

أعمال السيادة العامة ومتى قرر هذا تكون السلطة العامة (الحكومة) غير مسئولة عن الاعمال البرلمانية ولا يصح أن تكون تلك الاعمال أساساً لدعوى امام المحاكم الا انه لا يكفى لمجرد تصديق البرلمان على عمل من الاعمال الحكومية ان يعتبر هذا العمل برلمانياً يستفيد من المناعة البرلمانية بل يجب ان يكون العمل برلمانياً محض اما اذا كان العمل من طبيعته ان يظل ادارياً او حكومياً رغم اتصاله بالبرلمان ففي هذه الحالة يصح ان تسمع عنه الدعوى لان اساس مسؤولية السلطة العامة يكون بسبب عمل من اعمالها الحكومية والادارية « وحيث ان الدعوى حسب تكييف المستأنف لها هى اتهام وزارة المواصلات بأنها خرجت عن قصد البرلمان بقراره الصادر بإلغاء وظيفته لأنه لم يقصد بقراره هذا حالته على الماش أو حرمانه من التعويض عن المدة الباقية له حتى يصل الى السن القانونى للإحالة على الماش فالدعوى بتكييفها هذا مقبولة أمام المحاكم لأن الخصم الحقيقى فيها الحكومة لأنها هى التى تولت تنفيذ العمل البرلمانى وتفسيره على غير ظاهره فعلمنا هذا يدخل تحت حكم المادة ١٥ من اللائحة « وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله ويتمين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة له

عن استئناف الموضوع

« حيث ان المستأنف يذهب فى دفاعه الى القول بأن مجلس النواب لا يملك عند نظره ميزانية الدولة سوى ربط الايرادات والمصروفات دون أن يكون له أن يتعرض بطريق الميزانية

تقرر هذا النظام الى الآن وليس أدل من هذا على تحقيق الوفر الذي يشهده البرلمان بقراره إلغاء تلك الوظائف الثلاثة . أما كون العمل باق رغم إلغاء الوظيفة فمن المسلم به أن الدرجة والعمل ليسا متلازمين حتى لا يفرض وجود الواحد بغير الآخر

« وحيث أنه مما تقدم وللأسباب التي ذكرتها محكمة أول درجة يكون الحكم المستأنف في محله وتعين تأييده »

(استئناف محمد بك زور وحضر عنه الاستاذ ادوار قصيري بك ضد وزارت المال واصلات وحضر عنها حضرة مصطفى بك عبد القطيف رقم ٢١٢ سنة ١٣١٦ ق — دائرة حضرة صاحب العزة محمود ساي بك وحضور صاحبي العزة علام بك محمد وزيكرابي بك مستشارين)

٢٥

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠

تألفد . الاخلال به . حكمه .

الشرط للناسخ : الحقيقى وتمريفه . الضنى وحكمه

المبدأ القانونى

طبقاً لأراء شراح وأحكام المحاكم يعتبر الشرط للناسخ حقيقياً أو ضنياً (وهو مسمى بدعوى الفسخ) . فالحقيقى هو ما ينص عليه فى العقد بأنه يترتب عليه الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه وتقتصر معه مأمورية القاضى على اثبات الفسخ دون ان يتدخل فى منح المدين أى اجل أو يقضى بغير اقرار الفسخ . أما الضنى فهو ما أن يكون كذلك أو ينص عليه صراحة فى العقد فلا يفسخ العقد حتماً بل يجب ان ترفع الدعوى به والمحكمة فى هذه الحالة ان تمنح المدين أجلاً

على المعاش عملاً بالقانون وهذا يدل على انها لم تكن رغبة فى التخلص من المستأنف كما ذهب الى ذلك فى دفاعه وبالأخص فان المستأنف نفسه مسلم فى مذكرته ان الفكرة لم تكن رفقه من وظيفة بل الغرض منها الوفر والاقتصاد

« وحيث ان المستأنف ذهب ايضا الى القول بأن قرار البرلمان القاضى بإلغاء وظيفته قد مس بمقتضاه المكتسبة وهي حق بقائه فى الخدمة الى ان يصل الى السن القانونى للحالة الى المعاش فوجب تعويضه ذلك

« وحيث ان قواعد التوظيف الخاضع لها المستأنف صريحة فى ان للحكومة الحق فى رقت الموظف عند إلغاء الوظيفة للوفر والحكومة لم تفعل غير ذلك فهي بإحالتها المستأنف الى المعاش كانت فى حدود القانون وبالأخص فانه لم يثبت ان إلغاء الوظيفة كان لغرض غير الوفر وقد اخذت هذه المحكمة فى احكامها بهذا البدء (مبدأ رقت الموظف بسبب إلغاء الوظيفة وعدم الحكم له بتعويض الا فى حالة ما اذا ثبت ان إلغاء الوظيفة كان حيلة الغرض منها التخلص من الموظف نفسه) « وحيث أن المستأنف ذهب أخيراً الى القول بأن إلغاء وظيفته لم يكن إلغاءً جدياً لأن وظيفة السكرتير العام التى كان يشغلها لا زالت باقية كما هى باختصاصها ويقوم بها موظف آخر تحت اسم المراقب

« وحيث انه ثابت ان العمل الذى كان يقوم به المستأنف المساعد السكرتير العام والذى كان يقوم به المفتش العام قد جعل جميعه من اختصاص موظف واحد يقوم بهاجيها من تاريخ

الوفاء بتمهده أو تعفى بتمويض عن الضرر عند الوفاء الجزائي والنتيجة المترتبة على ذلك انه يجوز للمحكمة البحث في قيمة المخالفة المدعى بها وهل يتحتم معها الفسخ أولا . وهل يجوز للمحكمة أن تمنح عنها تعويضا باعتبار ان الوفاء حصل جزئيا

المحكمة

من حيث ان الحاضر عن المستأفنين قسم دفاعه الى قسمين الاول من الوجهة القانونية والثاني من جهة الوقائع

عن الدفع القانوني

من حيث أن وكيل المستأفنين تمسك بأن المواد الثالثة والعاشرة من العقد العرفي الابتدائي المؤرخ في ٦ مارس سنة ١٩٢٢ والسجل في ٢١ منه والمادة التاسعة من العقد الرسمي الحاصل في ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٢ السجل في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ نصت على شرط فاسخ صريح تقتصر معه مأمورية المحكمة على مجرد اثباته وليس لها ان تتدخل أو تمنح الدين التمهيد أى اجل

« وحيث ان نصوص القانون المدني المصري (اهلى ومختلط) في مسألة الشرط على العموم ليست مستغنية فيتمين الرجوع الى التشريع الفرنسي الذي اخذ عنه القانون المصري »

« وحيث انه بالرجموع الى القانون المدني الفرنسي نجد انه خصص للمادتين ١١٨٣ و ١١٨٤ بالشرط الفاسخ وبين أن هذا الشرط ينقسم الى قسمين الأول ما جاء بالمادة ١١٨٣ واصطلح

القضاء على تسميته بالشرط الفاسخ الحقيقي والثاني ما جاء بالمادة ١١٨٤ وهو مايسمونه بالشرط الفاسخ الضمني أو بعبارة اصح بدعوى الفسخ action en réiliation إذ كما يجوز ان يكون ضميا يصح ان ينص عليه صراحة في العقد (راجع بلاتويل جزء ٢ ص ١٠٠ قرة ١٣٠٨ موسوعات دالوز على قرة ١٣١ ص ٤٢١ تحت كلمة التزامات) وحكم هذا الشرط الاخير وهو المحفوظة في كل العقود للزوجة للطرفين انه سواء نص عليه الطرفان في العقد أم لم ينص لا يفسخ العقد حتما ومن تلقاء نفسه de plein droit بل يجب ان ترفع بطلبه دعوى ويجوز للمحكمة ان تمنح الدين اجلا للوفاء بتمهده أو تعفى بتمويض عن الضرر عند الوفاء الجزئي (راجع الفقرة الثانية من المادة ١١٨٤ وشرح القانون المدني المصري للسيو دهلر جزء أول صحيفة ٤٣٦ قرة ٣٦ و ٣٧ و ٤٣ و بلاتويل جزء ثاني قرة ١٣١٢ وما بعدها . أما الشرط الفاسخ الحقيقي فهو الذي متى تحقق فسخ العقد حتما ورد الحالة بين الماقدنين الى ما كانت عليه قبل التعاقد . وهذا هو الذي تقتصر معه مأمورية القاضي على اثبات الفسخ وبالتالي ليس له ان يتدخل فيمنع الدين أى اجل او يقضى بغير اقرار الفسخ وقد استقر القضاء على ان لا يكون الشرط فاسحا حقيقيا الا اذا نص الطرفان في العقد على ان الفسخ يحصل حتما de plein droit أما اذا اقتصر على النص على الفسخ ولم يصفاه بهذا

القنطرة ومياه الواور المملوك له لرى باقى اطيانه المجاورة لاطيان المشتريين الذين لهم الاولوية ايضا فى الرى وليس عليها بعد ذلك أى حق يمكن ان يتنافر مع الملكية أو يمسها باى مساس) وجاء بالمادة العاشرة ما يأتى (اتفق الطرفان على ان كل مخالفة لهذا العقد فاسخة له دون احتياج الى تقييه أو انذار) ونصت المادة التاسعة من العقد الرسمى على ما يأتى : (وفى حالة ما اذا خالف البائع اى شرط من شروط العقد العرفى الحاصل فى ٦ مارس سنة ١٩٣١ أو من شروط هذا العقد أو اى التزام يلزمه به القانون فان للمشتريين حق فسخ العقد أو التمسك به)

« وحيث انه وان كانت هذه المواد نصت صراحة على ان كل مخالفة لأى شرط من شروط العقد فاسخة له إلا انه لم ينص فيها أو احدها على ان هذا الفسخ يحصل حتماً ومن تلقاء نفسه *de plein droit* . فيكون هذا الشرط الوارد بالعقد هو شرط فاسخ من النوع الثانى المصطلح على تسميته بدعوى الفسخ . والنتيجة للترتبة على ذلك انه يجوز البحث فى قيمة المخالفة المدعى بها وهل يتحم منها الفسخ أولاً وهل يجوز للمحكمة أن تمنح عنها تمويضاً باعتبار أن الوفاء حصل جزئياً

(استئناف جيد الجيد بك محي الدين وآخرون وحضر عنهما الاستاذ أحمد رشدى ضد احمد بك السيد نصير الماهر عنه الاستاذ ادوار قصيرى بك وآخرون حضر عنها الاستاذ محمد حسن عمرة ١٢٤٩ سنة ٤٦ . دائرة حضرة السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وحضور حضرة على حيدر حجازى بك وأحمد مختار بك المستأوفين)

الوصف « حتماً ومن تلقاء نفسه » فانهما لم يزيدا شيئاً على نص المادة ١١٨٤ فلا يتغير المركز ويكون الشرط هو المعبر عنه بدعوى الفسخ (راجع بلانيول جزء ٢ ص ٤١٥ فقرة ١٣٢٣ و ١٣٢٤) (دالوز على فقرة ١٧٨ وما بعدها) . وبالتطبيق لهذه النظرية جاءت المادة ١٦٥٤ مدنى فرنسى فى باب البيع وهو ما ينطبق على كل العقود وخولت الشرط الفاسخ الحقيقى للبائع وحددت من قيمته نوعاً ثم جاءت بعد ذلك المادة ١٦٥٦ ونصت على انه اذا اشترط الماقدان ان التأخير يفسخ العقد حتماً فان الفسخ يحصل بمجرد التأخير وانذار المشتري بالوفاء وينتج من ذلك ان للمشتري حق الدفع حتى صدور الحكم بغير ان يكون للمحكمة ان تمنح اى اجل ومع ذلك فانه ليس مابين الطرفين من أن ينصا على ان الفسخ يحصل حتماً وبغير حاجة لانذار وهذا النص يحرم المشتري حق الدفع بعد انتهاء الاجل أو عند تحقق الشرط (راجع بلانيول جزء ٢ ص ٤٨٥ فقرة ١٥٦١ و ١٥٦٢)

« وحيث انه تبين من هذا أن اراء الشراح واحكام المحاكم استقرت على اعتبار الشرط فاسخاً حقيقياً ان نص الطرفان على ان الفسخ يحصل حتماً ومن تلقاء نفسه *de plein droit* . فان لم ينصا على هذا التيد كان الشرط الفاسخ من القسم الثانى المعبر عنه بدعوى الفسخ . ولذلك يتعين الرجوع الى المواد التى يتمسك بها المستأفان (١٠٣) من العقد الابتدائى و ٩٠ من العقد الرسمى) . جاء بالمادة الثالثة ما يأتى :- (يقر البائع بأن له حق ارتفاق مرور المياه الآخفة من ترعة

الأول بأن يدفع لم ٧٤٥ ج و ٢٩٦ م مع
المصاريف

« وحيث أن أساس الدعوى كما جاء
بصحتها المعلقة في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٣
هو عقد الضمان المؤرخ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٩
وقد دفع الحاضر عن الضامن المذكور بأن هذا
العقد استبدل به غيره وهو العقد الحاصل في ١٨
أكتوبر سنة ١٩٢٠ بين المستأففين والمستأجرين
الاصليين ولم يكن الضامن الشيخ سليمان رزق
طرفاً فيه ولذلك فإن العقد الأول سقط معه
الضامن وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الرأي
وقضت برفض الدعوى فاستأنف المستأنفون
وتسكوا بأنه لم يحصل استبدال

« وحيث أن استبدال الالتزام هو عقد
يتفق به الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق
وعلى أن يحلله التزاماً آخر يختلف عن الأول
بأحد عناصره المهمة (الماقدان أو الموضوع أو
السبب القانوني) - راجع في ذلك شرح القانون
المدني للسيود دهلر جزء ٣ ص ١٩

« وحيث انه مما يجب أن يلاحظ أولاً أن
الاستبدال لا يستنبط *no se présume pas*
(راجع الجزء نفسه ص ٩٥ و ٩٠) بل يجب أن
نية الماقدن في القضاء على الالتزام السابق
وباحلال الجديد محل تظفر ظهوراً واضحاً اما
بالنص صراحة على الاستبدال واما بأن تبين
هذه النية من طبيعة العقد والظروف التي صحبه
وتراها المحكمة كافية للدلالة على حصول
الاستبدال

« وحيث أنه في عقد أكتوبر سنة ١٩٢٠

٢٦

٥ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - عقد استبدال الالتزام - تعرفه .
ماهيته . عدم افتراضه
- ٢ - نية المتعاقدين . وجوب ظهورها
- ٣ - عقد . للتبدلات الطارئة عليه . عدم
كفايتها للاستبدال

المبادئ القانونية

(١) استبدال الالتزام هو عقد يتفق به
الطرفان على أن يقضيا على التزام سابق وعلى
أن يحلله التزاماً آخر يختلف عن الأول بأحد
عناصره المهمة

(٢) ان الاستبدال لا يستنبط
(*no se présume pas*) بل يجب أن تظهر
نية المتعاقدين في القضاء على الالتزام السابق
وباحلال الجديد محل ظهوراً واضحاً اما بالنص
صراحة على الاستبدال واما بأن تبين هذه النية
من طبيعة العقد والظروف التي صحبه وتراها
المحكمة كافية للدلالة على حصول الاستبدال

(٣) من المتفق عليه علماً وقضاً أن
التبدلات التي تقرأ على القيمة أو الأجل أو
طريقة الدفع أو التأمينات أو شكل العقد (كأن
كان عقداً رسمياً فأصبح عرفياً أو العكس) كل
ذلك لا يكفي لإيجاد الاستبدال القانوني

المحكمة

« حيث ان المستأففين عدلوا طلباتهم
بالمذكرة الحامية المعلقة في ١٦ مارس سنة ١٩٣٠
الى طلب الزام الشيخ سليمان رزق المستأنف عليه

الايجار المحرر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٩ مفسوخا
ويأزمون الملن اليهم بتسليمهم الاطيان المؤجرة
مع ايجارها لغاية التسليم والتعويضات (وقد قام
المستأجرون من جانبهم بتنفيذ بعض الطلبات
فسددوا بعض المستحق عليهم ولم يتسك
المؤجرون بشرط التسليم ثم جاء الطرفان بعد
ذلك واقفا بقعد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ على
ابقاء القعد الأصلي بكل عناصره المهمة مع
التعديل الذي تبين آتفا

« وحيث انه فوق ذلك فان نص الضامن
الشيخ سليمان رزق بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١
أى بعد هذا الانذار بأكثر من سنة كتب
للمؤجرين الخطاب المقدم تحت رقم ه حافظه
نمرة ١٠ دوسيه بمخيم فيه على التنفيذ ضد
المستأجرين وأخذ اختصاص على أطيانهم .
وأرشدهم عن هذه الاطيان فاهتمه دليل على بقاء
مسئولته بصفته ضامنا متضامنا ، ولو انه يشمر بأن
ضابطه سقطت ما اهتم بأمر مضمونه

وحيث انه متى تقرر ذلك تكون محكمة اول
درجة اخطأت في تقريرها بمحصول الاستبدال
ويجب الفاء هذا الحكم واعتبار عقدا أكتوبر سنة
١٩١٩ باقيا وبالتالي تكون ضمانة المستأف عليه
باقية وملزمة له في التأخر من الأيجار طرف
المستأجرين بحسب قيمة القعد المذكور وعلى ان
لا يتجاوز ١٠٠ ج كنص عقد الضمان

(استئناف الخواجه مساك يقويان وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ حبيب وطل ضد الشيخ سليمان
رزق سالم وآخر وحضر عن الاول الاستاذ كامل البنداري
نمرة ١٢٧٠ سنة ٤٦ نهائية - بلعينة السابقة)

نص الطرفان في البند السادس منه على أن بية
شروط القعد المحرر بين الطرفين بتاريخ ١٠
أكتوبر سنة ١٩١٩ تبقى سارية على الطرفين
بما لا يخالف هذا التعديل . وهذا كاف لبيان ان
العاقدين لم يقصدا استبدال هذا الالتزام بالالتزام
السابق . وفوق ذلك فانه بالرجوع الى القعدين
المذكورين عقد ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٩ و ١٨
أكتوبر سنة ١٩٢٥ تبين للمحكمة ان طرفي
القعد لم يتغيرا فاللثن أو المؤجر والمدين وهو
المستأجرهما بأفسهما لم يتغيرا في القعدين
والسبب القانوني والموضوع كل ذلك لم يتغير ولم
يطرأ عليه أى تعديل . وانما التعديل طرأ على
فئة الايجار ومواعيد الاستحقاق وازافة سنة
أخرى على مدة الايجار ومن المتفق عليه علما
وقضاء ان مثل هذه التعديلات التي تطرأ على
القيمة أو الأجل أو طريقة الدفع أو التأنيات
أو شكل القعد وان كان عقدا رسميا فأصبح
عرفيا أو العكس كل ذلك لا يكتفى لايجاد
الاستبدال القانوني (راجع دهلس صحيفة ٩٥ .
دالوز على في باب الالتزامات ققرة ٩٨٠ و ٩٩٥
وما بعدهما)

« وحيث أن الحاضر عن المستأف عليه
تمسك بالانذار الذي أعطاه المستأفون للمستأجرين
منهم في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ وأنفروهم فيه
بأنهم يعتبرون القعد الاول مفسوخا

« وحيث انه بالرجوع الى هذا الانذار
تبين أنه انذار تهديدي قد جاء فيه ما نصه :
(اذا لم يتم الملن اليهم بتنفيذ الطلبات المذكورة
في الموعد المذكور فالطالبون يعتبرون عقد

وبنى استئنافه على مناقشة تقرير الجير وطلب
أصلياً رفض الدعوى واحتياطياً إعادة القضية
للجير لبحث الاعتراضات الموجهة لتقريره وعمل
الحساب الصحيح طبقاً للحقيقة المؤيدة بالاستندات
ثم قدم مذكرة قال فيها أنه غير مسئول عما
قبضه الناظر السابق من الربيع

« وحيث ان ناظر الوقت متى قبض غلته
أصبحت مملوكة للمستحقين بهذا القبض وصارت
أمانة تحت يده ولم وأصبح مسئولاً أمامهم شخصياً
بأدائها لهم في حياته وتكون تركته ضامنة لها
بعد وفاته .

« وحيث أنه ينتج من ذلك أنه ليس لأحد
المستحقين أن يرجع في غلة الوقت عليه بما يكون
قد قبضه الناظر ولم يدفعه اليه لأنه في هذه الحالة
انما يكون دائماً لشخص الناظر لا لنفس الوقت
وغلة الوقت مملوكة للمستحقين

« وحيث أنه بناء على ذلك لا يمكن الحكم
على الناظر الجديد بما يكون قد دخل في ذمة الناظر
القديم من حقوق المستحقين ليدفعه من غلة الوقت
(استئناف علاء الدين اخندي شوقي بصفته ناظر
وقت وحضر عنه الاستاذ توفيق حسين ضد مصطفى
شوك من نفسه وصفته قبا على عبد القادر شوك
وأخريين وحضر عنهم الاستاذ احمد كامل رقم ٢٣ سنة
١٩٠٧ ق - دائرة حضرات محمود سامي بك وعلام ٤٤
بك وعلى ذك الراي بك مستشارين)

٢٨

٧ مايو سنة ١٩٣٠

استئناف . قيه . ميلاده

عمل مختار . اعلان التنبية به . محمته

المبرأ الفانوي

إذا اتخذ المستأنف في عريضة الاستئناف

٢٧

٦ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - وقف . غلته . قبض الناظر لها . مسئولية
عنها للمستحقين
- ٢ - ناظر جديد . عدم مسئولية عن غلة قبضها
الناظر السابق

المبرأ الفانوي

متى قبض ناظر الوقت غلته أصبحت مملوكة
للمستحقين بهذا القبض وصارت أمانة تحت يده
لهم وهو مسئول أمامهم شخصياً بأدائها لهم في
حياته ومن تركته بعد وفاته وليس لأحد
المستحقين أن يرجع في غلة الوقت عليه بما يكون
قد قبضه الناظر ولم يدفعه اليه لانه يكون في هذه
الحالة دائماً لشخص الناظر لا لنفس الوقت .
وغلة الوقت مملوكة للمستحقين فلا يمكن الحكم
على الناظر الجديد بما يكون قد دخل في ذمة
الناظر القديم من حقوق المستحقين .

المحكم

« حيث أن الدعوى رفعت على الناظر
السابق المرجوح حسين بك شوقي وقدم الحساب
وتعين خبير وقدم الخبير تقريره بأن في ذمته مبلغ
٣٤٩ جنيهًا و ٣٣٠ ملياً
« وحيث انه بعد ذلك توفي الناظر المذكور
وحل محله المستأنف في النظر على الوقت فأدخله
المستأنف عليهم وطلبوا إلزامه بالمبلغ الذي
أظهره الخبير

« وحيث ان المحكمة حكمت بالزام المستأنف
بهذه الصفة بأن يدفع للمستأنف عليهم المبلغ المذكور
والمصاريف المناسبة و ٢٠ قرش صاغ اصحاب محاماة
« وحيث ان المستأنف استأنف هذا الحكم

بدون اعلانه ولكن اعد اعلانه للمحافظة في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بناء على اعتراض قدمه المحامي عن مقدي الانذار لقم المحضرين « وحيث ان المستأنفين لم يقدوا استئنافهم الا في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ اى بعد مضي أكثر من المدة المقررة قانوناً بالمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات من تاريخ اعلانهم اعلاناً قانونياً في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩

« وحيث ان الفصل في هذا الدفع يستلزم البحث اولاً فيما اذا كان اعلان الانذار تم حسب القانون في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ أم لا . وثانياً هل يصح قانوناً الاعتراض على المستأنف عليهم بأنهم كان يجب عليهم اعلان الانذار للمستأنفين في محل اقامتهم بعد أثبتت ان مكتب المحامي الذي اتخذوه محلاً مختاراً في عريضة استئنافهم ليس وكيلاً عنهم

« وحيث ان المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات نصت على ما يأتي : (يجب على طالب الاستئناف ان يبين في الورقة المذكورة في المادة السابقة محلاً له في البلدة الكائن بها محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لتلم كتاب المحكمة) (دكريسو ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢)

« وحيث ان الفرض الذي من أجله أوجب الشارع على المستأنف أن يتخذ له محلاً مختاراً في الجهة الكائن بها المحكمة الاستئنافية هو مراعاة مصلحة المستأنف عليه حتى لا يضيع

محلاً مختاراً له في البلدة الكائن بها المحكمة . فالانذار الملن من المستأنف عليه للمستأنف في محله المختار يعتبر صحيحاً . فاذا رفض الوكيل استلامه واعلن للمحافظة فيكون اعلانه تم حسب القانون ويسرى بشأنه ميعاد الثانية الايام المحددة لتقيد الاستئناف طبقاً للمادة ٣٦٤ مرافعات المحكمه

عن الدفع الفرعي

« حيث ان للمستأنف عليهم دفعوا بلسان وكيلهم باعتبار هذا الاستئناف كأنه لم يكن لمدم قيده في الجدول العمومي المد لتقيد قضايا الاستئناف بمحكمة استئناف مصر الاهلية في مدة الثانية أيام اللاحقة لتاريخ انذارهم بذلك رسمياً طبقاً لنص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات

« وحيث انه ثابت من عريضة الاستئناف ان المستأنفين اتخذوا لم محلاً مختاراً بمصر مكتب الاستاذ عبد الله فكرى خليل المحامي وحددوا جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كما انه تبين ايضاً ان بعض المستأنف عليهم اعلنوا بهذه العريضة بمحلم المختار

« وحيث انه ثبت ان المستأنف عليهم اندزروا المستأنفين بقيد استئنافهم في مدة الثانية ايام وطلبوا اعلان هذا الانذار في مكتب عبدالله افندي فكرى خليل المحامي بمصر وهو المحل الذي اختاروه في عريضة استئنافهم طبقاً لنص المادة ٣٦٤ مرافعات

« وحيث انه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ امتنع المحامي المذكور عن استلام الانذار وقال انه ليس وكيلاً عن المراد اعلانهم فرده المحضر

شئ باسم الموكل وعلى ذمته . وكما يجوز أن يكون التوكيل بالكتابة وصريحاً يجوز أن يكون شفهاً وصحياً أيضاً . ويتبع في اثبات التوكيل القواعد العامة للاثبات . وذهب الشراح الفرنسيون الى جواز اثبات التوكيل الضماني بالينة بالنسبة للغير اذا كانت توجد قرائن قوية تحمل على صحة التوكيل كحلاقة نسب أو قرابة

٢ - اذا استعمل الوكيل قود موكله في مصلحة الخاصة فيعتبر مبدداً لما اذا كان من النية ويحاكم جنائياً . ولا تدخل الاعيان التي اشتراها الوكيل من هذه القود في ملك الموكل ما دامت لم تكن باسمه . ولا يلزم الوكيل الا بأن يقدم حساباً عن ادارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله

المحكمة

« حيث ان الاعيان المتنازع عليها هي أولاً منزل كائن بشارع الزهري . ثانياً شادر بشارع العريف ، والشادر يتبعه أربعة كاكين ، ثالثاً شادر بشارع نعيم ويتبعه دكان . وتدعى المستأنف عليها ان هذه الاعيان جميعاً متروكة عن مورثها الحاج محمد الصميدى واركتكت في ذلك على القضية رقم ١١١ سنة ١٩٣٥ محكمة قوة المضمومة لهذه القضية وعلى كشوفات التكليف المقدمة منها وعلى التحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة . ويبدى المستأنف ان هذه الاعيان جميعاً ملكه فيما عدا ١٣٦ ذراعاً في المنزل التي ادعت وزارة الارواق انها كانت محركة لوالده واصطلاح ممها على استبدال حكرها فضاء للزراع كما هو ظاهر من القضية المضمومة واركتكت في ذلك على عقود

وقته في البحث عن محل إقامة المستأنف وحتى لا يتمكن بعض المستأنفين من سلوك سبيل الماطلة لتأخير الفصل في استئنافهم

« وحيث انه بناء على ما ذكر يكون اعلان الانذار في المحل المختار صحيحاً قانوناً وفي حالة امتناع المحامي الذي عينه المستأنف في عريضة استئنافه عن قبوله يكون الاعلان في المحافظة تم حسب القانون

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يكون هناك محل للقول من ان اعلان الانذار في المحل المختار يمكن أن يستتج منه تمت من المستأنف عليه لأن تعيين هذا المحل وضع لمصلحة والمستأنف هو الذي غرر بالمستأنف عليه بالتخاذ محل مختاراً بمكتب محامي ليس وكلاءه

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله

(استئناف الشيخ ابو الجهد عمر محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد نجيب محمد ضد صليب اندى ملكه وآخرين وحضر عن المستأنف ضدّها الاولين الاستاذ قيريل بك سمح كاحضر الاستاذ قيريل فلاحه عن المستأنف ضدّهم الرابع والخامس والسادس والسابع ولم يحضر باقي المستأنف ضدّهم . تمرة ١٢٠٨ سنة ١٩٠٩ قضائية دائرة حضرات اصحاب للزعة مصطفي بك محمد وعمود على سرور بك ووليان السيد بك (المستأنف)

٢٩

٧ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - توكيل . تمريته . احواله . طرق اثباته .
التوكيل الضمني
- ٢ - الوكيل . اعيان يشتريها بمال الموكل . اعتبارها ملكه . مسئولية حمايته

المبدأ القانوني

١ - ان التوكيل عقد يؤذن الوكيل بعمل

قدما في دوسيه الدعوى وتمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية

« وحيث ان محكمة أول درجة تكلمت على العقود الخاصة بالمنزل وقالت ان المستأنف كان يشتغل بالتيابة عن والده بقيامه بالشراء والتعامل باسمه سواء في حال حياة والده او بعد وفاته لا يمنع استمرار صفة نيابة الولد عن مورثه في ادارة التركة وأعيانها ما دام لم يثبت أن له مصدراً آخر للثروة مستقلاً عن تركه والده وهي ترى بذلك الى اعتبار أن المستأنف كان يعمل بصفته وكيلاً عن والده في ادارة أملاكه وان ما اشتراه من العقارات إنما اشتراه من مال والده لا من ماله الخاص فتدخل هذه العقارات في التركة ولو كانت باسمه وقالت عن الشادراكائن بشارع العريف ان المستأنف هو الذي جده على أرض مملوكة للمورث كما جدد المنزل الكبير وأما عن الشادربين الآخرين فقالت عنهما انهما مقامان على أرض محكرة لا مملوكة وان ما كان يملكه المورث من المتقولات والمباني اهلكه الحريق واستأجره آخرون ولذلك حكمت للمستأنف عليها بنصيبها في المنزل والشادراكائن بشارع العريف ورفضت دعواها في الشادر الآخر الكائن بشارع الشيخ نعيم

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على الاوراق والتحقيقات التي حصلت في القضية أن المورث ما كان يملك في حال حياته الا ١٣٦ ذراعاً في المنزل الكبير وهي التي كانت محكرة لوزارة الاوقاف وحصل استبدال حكمها وكان

يملك شادربين مسورين بسياج من الخشب أتلفتها الحريق وأما الشادربان الآخران وباقي المنزل المتنازع عليها فالعقود المقدمة من المستأنف تفيد ملكية المستأنف لها ولم تنكر المستأنف عليها ذلك الا بقولها أن المستأنف كان يعمل في حال حياة والده بصفته وكيل عنه وأن الاموال التي اشترى بها هذه الاعيان سواء في حال حياته أو بعد وفاته هي من مال التركة فيجب حل الخلاف بين الطرفين في نور هذه الوقائع

« وحيث أنه من المقرر قانوناً ان التوكيل هو عقد يؤذن به الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته وكما يجوز أن يكون التوكيل بالكتابة وصريحاً يجوز أن يكون شفهيّاً وخمياً أيضاً وينبع في اثبات التوكيل القواعد العامة للاثبات بالنسبة للمتعاقدين وبالنسبة للغير . وذهب الشراح الفرنسيون إلى جواز اثبات التوكيل الضمني بالبيئة بالنسبة للغير اذا كانت توجد قرائن قوية تحمل على صحة التوكيل كملاقعة نسب أو قرابة (راجع مطول دالوز جزء ٣٠ ص ٦٨٢ نوتة ١٦٠) ومن مستلزمات التوكيل أن يقدم الوكيل للموكل أو لورثته حساباً عن ادارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله فلذا استعمل الوكيل تقود موكله في مصلحته الخاصة فانه يعتبر مبدداً لها اذا كان مسمى النية ويحاسب كجنايا ويلزم بفوائدها ولا تدخل الاعيان التي اشتراها الوكيل من هذه التقود في ملك الموكل ما دامت لم تكن باسمه بأي حال من الاحوال خصوصاً اذا وقعت هذه التصرفات تحت بصير الموكل وسكت عنها ومن باب أولى التصرفات التي تحصل بعد وفاة

الموكل لان التوكيل ينتهى بوفاء أحدهما ولا يبقى له أى أثر
« وحيث أنه مع التسليم جدلاً بأن المستأنف كان وكيلًا عن والده ويعمل باسمه فلا يكون ملزمًا إلا بتقديم حساب عن أعماله مدة وكالته اذا لم تكن قد سقطت هذه الدعوى بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ انتهاء الوكالة وأما كشوفات التكليف المقدمة من المستأنف عليها فلا يمكن الأخذ بها لان نقل التكليف من اسم المورث الى اسم الورثة لم يكن مبنيًا على سبب صحيح هذا فضلا عن ان سكوت المستأنف عليها من تاريخ وفاة مورثها الحاصل فى سنة ١٩٠٦ لفاية الآن مما يدل على أن الاعيان المتنازع عليها لم تكن مملوكة عن المورث

المحكم

« حيث أن وكيل المستأنفين تمسك أمام هذه المحكمة بالدفع الذى سبق له أن قدمه أمام محكمة أول درجة وهو عدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر موضوع هذه الدعوى الذى يضمن طلب المستأنف عليه تعيينه حارسًا على الاعيان التى شرع فى نزاع ملكيتها قبل المستأنفين بدعوى ان هناك معارضة مرفوعة من المستأنفين امام المحكمة الجزئية فى تنبيه نزاع الملكية وأن دعوى المعارضة هذه هى الدعوى الموضوعية فكان من الواجب رفع دعوى الحراسة أمام المحكمة الجزئية المنظورة امامها دعوى المعارضة لا المحكمة الكلية المرفوعة امامها دعوى نزاع الملكية » وحيث ان المادة ٤٩١ مدنى نصت على أنه

يجوز للمحكمة ان تعين حارسًا للاشياء المتنازع فيها او الموضوعية تحت القضاء أى اذا كان هناك نزاع مرفوع امام محكمة ما فلهذه المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع أن تعين حارسًا على الاشياء المتنازع عليها الى ان يفضل فى موضوع الدعوى

« وحيث ان دعوى نزاع الملكية هى الدعوى الاصلية الموضوعية لأنها تتضمن طلب نزاع المقار من يد مالكه وكذلك نزاع ثمرات هذا المقار وايراده والتى تلحق بالمقار المقصود نزاع ملكيته بمجرد تسجيل تنبيه نزاع الملكية طبقًا

« وحيث أن الدعوى الحالية لم تكن دعوى حساب فترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف وثبित ملكية المستأنف عليها قطع الى نصيبها الشرعى وهو الثلث فى ١٣٦ ذراعًا التى حصل استبدال حكرها من الوقف ورفض دعواها فيها عدا ذلك من الطلبات

(استئناف الشيخ محمد محمد الميردى وحضر منه الاستاذ نجيب وصفي ضد الست سيده بنت محمد وحضر عنها الاستاذ محمود موسى رقم ١٧٢ و ٣٧٠ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

٣٠

١٥ مايو سنة ١٩٣٠

نزاع ملكية مقار . دعوى حراسة . المحكمة المختصة بالفصل فيها

المبرأ القانوني

إت طلب تعيين حارس قضائي على غمار

المستأنف دخل خصماً ثالثاً في الدعوى منازعاً في مبلغ ٥٠٠٤٦ قرشاً فقط.

« وحيث أن المستأنف لم يبد دفاعاً في هذا الدفع ويظهر أنه بقي جواز استئنافه على اعتبار أن دعاوى الخصم الثالث من الدعاوى التابعة التي تتبع مصير الدعاوى الأصلية

» وحيث أن هذا الاعتبار صحيح في الحالة التي يتدخل فيها الخصم الثالث لتأييد طلبات أحد طرفي الخصوم إذ ليس لدعواه في هذه الحالة موضوع خاص بخلاف ما إذا تدخل بطلبات مستقلة كما هو الحال في هذه القضية فيعتبر

دعواه منفصلة عن الدعوى الأصلية وتكون المبرة في تقدير نصاب الاستئناف بقيمة هذه الطلبات « وحيث أن قيمة ما طلبة المستأنف في دعواه أقل من نصاب الاستئناف لذلك يتعين قبول الدفع »

(استئناف عمود أبو طالب وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق أحمد ضد يوسف عبد النادر وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ علي أيوب رقم ١٠٤٨ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات عبد العظيم راشد باشا وعمود المرجوني بك ويس أحمد بك مستشارين)

٣٣

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

دعوى شفعة . ميماد ونحيا . بالنسبة لبايع والمشتري . وجوبه

المبدأ القانوني

يجب رفع دعوى الشفعة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص في المادة الرابعة عشر من قانون الشفعة ويستوى في ذلك المشتري والبايع معاً . فإذا لم يعلن أحدهما في هذا الميعاد سقط الحق فيها

للادة ٤٥٥ مراقبات فطلب تعيين حارس على ثمار القمار وإيراده يتصل مباشرة بدعوى نزاع الملكية وتكون المحكمة المطلوب منها نزاع الملكية هي المنوطة بأمر تعيين الحارس أما التنييه والمعارضة فيه فالتنبيه من الاجراءات السابقة على دعوى نزاع الملكية والموصلة اليها ولا بد للذهاب من ان يسمى في بيع القمار المبين في ورقة التنييه بدعوى نزاع الملكية نفسها وعلى ذلك يكون هذا الدفع غير وجيه ويكون حكم محكمة اول درجة برفضه في محله ويتعين تأييده

(استئناف الشيخ محمد علي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد ذكي نصر ضد علي افندي علي سليم وحضر عنه الاستاذ رياض ابراهيم رقم ٤٢٩ سنة ٤٧ ق . دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك وعمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

٣١

٢١ مايو سنة ١٩٣٠

استئناف . طلبات خصم ناك . قيمتها خصم ناك . دعواه تبعية او اصلية . حكمها

المبدأ القانوني

تعتبر طلبات الخصم الثالث كدعوى تبعية اذا كان دخوله فيها هو لتأييد طلبات احد طرفي الخصوم أما اذا تدخل بطلبات مستقلة فتعتبر دعواه منفصلة عن الدعوى الأصلية وتكون المبرة في تقدير نصاب الاستئناف بقيمة هذه الطلبات

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بناء على ان

المحكمة

« حيث ان المادة ١٥ من قانون الشفعة قضت بأن ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن في دائرتها القمار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشر والا سقط الحق فيها » وحيث ان هذه المادة الاخيرة أوجبت على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتتلا على عرض الثمن وبلحقه الواجب دفعها قانوناً

« وحيث ان المستأنف وهو الشفعين بيني استأنفه على انه لم يتجاوز المواعيد القانونية في الاعلان لعدم قروات مدة الثلاثين يوماً بين الاعلان ورفع الدعوى سواء بالنسبة للمشتري الذي أعلن في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٩ ورفضت عليه الدعوى في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ أو بالنسبة للباينة التي اعلنت في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ (لا ٨ ديسمبر كما ورد خطأ بالحكم المستأنف) ورفضت عليها الدعوى في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ أى على اعتبار عدم قروات الميعاد المذكور بالنسبة لكل منهما على حدة

« وحيث ان المادتين ١٤ و ١٥ السالفتي الذكر قد جمعتا بين البائع والمشتري في الاعلان أولاً وفي رفع الدعوى ثانياً دون قرينة فيما بينهما باعتبار ميعاد كل منهما منفصلاً عن الآخر فوجب اعتبار هذا الميعاد واحداً بالنسبة لما معاً وعدم تجزئته باعتبار أن لكل ميعاداً خاصاً ولا عبرة بقول بأن الخصم الحقيقي في دعوى الشفعة

وصاحب الشأن الاكبر فيها انما هو المشتري وأن ادخال البائع انما يحصل لانتهاء شكل الدعوى لأن القانون أوجب اعلان البائع ورفع الدعوى عليه كما أوجبها على المشتري ليكون طرفاً في الدعوى تعزيراً لحق المشتري المأخوذ عنه فكان من حق المشتري التمسك بقوات ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه هو حتى رفع الدعوى على البائع له ولا نزاع في هذه الدعوى في قوائمه لاعلان المشتري في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٩ وعدم رفع الدعوى على الباينة الا في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ كما تقدم . وعلى ذلك يكون حق الشفعة قد سقط لرفع الدعوى بالنسبة للباينة بمد الميعاد المقرر قانوناً

« وحيث انه مآذ ذكر تعيين تأييد الحكم المستأنف (استئناف الشيخ محمد حسن وحضرته الاستاذ ذوق صليب ضد محمد نصر وأخري رقم ٦٢٠ سنة ٤٧٠٠ ق بالهيئة السابقة)

٣٣

٣٦ مايو سنة ١٩٣٠

مسئولية سكك حديد الحكومة . مزلفانات .

خفارتها نهاراً وليلاً . عدم حصوله . لامسئولية

المبدأ القانوني

سكك حديد الحكومة ليست مسئولة عن الحوادث التي تقع من المرور على مزلقاتها الواقعة على خطوط السكك الحديدية بدون احتياط من المارين لأنها ليست ملزمة بمخاطرة هذه المجازات طبقاً لنظامها المصدق عليه من مجلس الوزراء بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٦ كما انها مطلقة التصرف في طريقة خفرتها وتحديد مواعيدها (١)

(١) صدر حكم بذات المعنى ومن ذات الدائرة في القضية نمرة ٨٧٥ سنة ٤٦ قضائية

المحكمة

الذى يريد أن يجتاز مثل هذه المزلقات المعدة للمرور على شريط السكة الحديد يجب عليه ان يتحقق من خلو الطريق وهذا الواجب تفرضه عليه أبسط قواعد الاحتياط في عمله اذ لا يصح أن يجازف بنفسه ويمر على الشريط قبل ان يتأكد من خلو الطريق أمامه. فهذا الإهمال هو في الحقيقة السبب الاصل في وقوع الحادثة ولو ان السائق انتبه قليلا قبل ان يجتاز المزلقان لما وقعت الحادثة

« وحيث انه لا محل للقول بأنه كان يجب على المصلحة خفر هذا المزلقان ليلا ونهاراً لأنه يجب القول بأنه لا يوجد اى قانون يجبرها على ذلك بل ان القانون (مادة ١٦ من نظام السكك الحديدية المصدق عليه من مجلس الوزراء بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢٦) يحظر على الجمهور اجتياز المزلقات عند اقتراب القطارات فضلاً عن ان الظروف الخاصة التى انشئت فيها السكك الحديدية في مصر لا تسمح للمصلحة بأن تعين خفراء على كل مجازاتها السطحية باستمرار ليلا ونهاراً ومع ذلك فان المصلحة قسمت هذه المجازات الى اقسام منها مارأت ضرورة خفارتها ليلا ونهاراً ومنها مارأت الاكتفاء بخفارتها نهاراً لغروب الشمس أو بعد ذلك بقليل ويدخل فيها المزلقان التى حصلت فيه الحادثة فانه يجزى الى الساعة ٨ ونصف مساءً فهذا العمل الذى كانت المصلحة غير مكلفة بعمله أصلاً والذى علمت مراعاة لمصلحة قطاراتها وركابها وتباً لمصلحة الجمهور لا يمكن أن يكون سبباً لمسئوليتها فيقال لما اتها بمكلفة بخفارة هذه المزلقات ليلا ونهاراً ولا

« حيث ان الوقائع تلتخص في انه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ في الساعة ٩ والدقيقة ٣٢ مساءً صدم قطار سكة الحديد القادم من مصر سيارة هزل عند المجاز السطحي المعروف بمزلقان شركة الغاز الكائن بكيلو ١٥/١٣٨ الموصل بين طريق نوى وقلوب وكان بتلك السيارة ستة اشخاص منهم السائق المدعى سيد عبد الرازق سليم بن خديجه متولى وكذا ١٤ رأس عجل وقد توفي السائق وشخص آخر وفقت ثمانية عجول وتهشمت السيارة وعمل عن ذلك تحقيق بمعرفة البوليس ثبت فيه أن المزلقان الذى حصلت فيه الحادثة يجزى نهاراً وتستمر حراسته لغاية الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ مساءً من كل يوم ويترك بعد ذلك بلاخافرة اكتفاء بوضع لوحة على جانبي المزلقان مكتوب عليها (احترس من القطارات) فرفع المستأنف عليهما هذه الدعوى يطالبان بتعويض عن تهشم السيارة وقتل المواشى

« وحيث ان البحث يدور حول تقرير المسؤولية فان مصلحة السكة الحديد تتمسك بأن الحادثة وقعت بأهمال وبمجازفة سائق السيارة فانه كان يجب على هذا السائق وقت اجتيازه المزلقان ان يتحقق بنفسه من خلو السكة من القطارات. وان اجتازه فيكون هذا الاجتياز تحت مسؤوليته . ويتمسك المستأنف عليهما بأن الإهمال وقع من جانب المصلحة لانهما هي التى يجب ان تقوم بخفارة هذا المزلقان فتركه من غير خفر موجب لمسئوليتها

« وحيث انه بما يلاحظ أولاً ان السائق

كاذبة اخذت بها المحكمة وبنت حكما عليها وأنه لولا هذا الكذب لما صدر الحكم على الوجه الذى صدر به وذلك اتهم زعموا بان المورث « محمد بك مراد » هربا مما عسى ان يحكم به عليه فى دعوى التعويض التى كانت مرفوعة عليه من احمد بك صادق حرر عقودا لزوجته المئتمنة بطريق الصورية ومظهر هذا الكذب ان دعوى صادق حكم فيها ابتدائيا ببراءة محمد بك مراد فى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ وتأييد الحكم استئنافا فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٠ فى حين ان معظم العقود التى صدرت الى المئتمنة كان صدورها إما قبل الخصومة وأما بعد الحكم فيها انتهائيا وان ما صدر منها أثناء الخصومة صدر فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٠ أى بعد الحكم الابتدائى بأكثر من سنتين بما يقطع ان دعوى صادق لم تكن سببا لصدوره والا لصدر بمجرد رفعها أو بعد الحكم فيها أو بعد الاستئناف مباشرة حتى يستقيم الاستنتاج ان العقود صدرت بسبب أو لمناسبة تلك الدعوى . وقالت المئتمنة ان هذا الكذب كان له اثره فى هذا الحكم حيث أخذ بهذا القول وقضى بصورية العقود وتأييد هذا الحكم استئنافا ولم يبين الحكم بالصورية الا على السبب الذى ادعاه المئتمن ضد

« حيث ان الكذب الذى يميز الائتماس يجب ان يكون أما مجهولا من الخصم وقت نظر الدعوى أو استحالة عليه ان يدحضه وأما ان يكون هذا الكذب معلوما له وحصلت المناقشة فيه ولكن ظهرت بعد الحكم أدلة جديدة لم يكن فى وسعه أن يأتي بها وقت المناقشة وعلى

يمكن مناقشة المصلحة فى هذا التقسيم وقرر ان هذا المزلتان دون ذلك يستحق الحظر ليلاً ونهاراً فان المصلحة هي صاحبة الشأن الأول فى هذا التقرير تبعا للظروف التى تراها من حركة المرور على هذه المزلتان وغيرهما

» وحيث ان الحادثه وقعت الساعة ٩ والدقيقة ٣٢ مساء اى بعد انتهاء مدة خفارة المزلتان فى الساعة ٨ ونصف مساء ووقعت كما تقدم باهمال السائق وعدم احتياطة فلا مسئولية على المصلحة وتعين الغاء الحكم ورفض الدعوى (استئناف مصلحة للسكة الحديد ضد عبد الله حسن حبيب وآخر وحضر عنهما الاستاذ نصيف رزق الله رقم ٨٧٦ سنة ٤٦ فى — دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

٣٤

٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

الائتماس . كذب . ثمره

المبرأ القافورى

ان الكذب للموجب للائتماس هو ما يكون مجهولا من الخصم وقت نظر الدعوى أو استحالة عليه ان يدحضه او ان يكون معلوما له وحصلت المناقشة فيه . ولكن ظهرت بعد الحكم أدلة جديدة لم يكن فى وسعه ان يأتي بها وقت المناقشة وعلى كل حال يجب ان يبنى الحكم على الواقعة المكذوبة وحدها

الموجور

» حيث ان الائتماس مبنى على ان المئتمن ضدم ادخلوا المش على القضاء بأن قرروا وفتح

لسان الشهود فيه ولم يذكر هذا الحكم واقعة القضية التي كانت مرفوعة من احد بك صادق على مراد بك إلا على أنها واقعة جاءت ضمن مطاعن الملتبس ضد على هذه العقود لاعلى أنها السبب الذي ارتأته لتحكم بصورية العقود « وحيث أن الحكم الاستثنائي جاء أوضح في التدليل على صورية العقود الذي قضى بصورتها وبين بوضوح تام القرائن والظروف التي استخلص منها هذه الصورية ولم يشر أية إشارة الى قضية احد صادق وانه وان قضى بصورية العقود كما رأته محكمة أول درجة إلا أنه في هذا أيد النتيجة التي وصل اليها هذا الحكم وأتى بالاسباب المفصلة التي انتهى منها الى الحكم بصورية العقود « وحيث أنه مما تقدم يتعين الحكم برفض الالتماس والزام رافعه بالمصاريف والغرامة القانونية (التماس الست تقيده عثمان وحضر عنها الاستاذ وهيب بك دوس مند ابراهيم امندى التبراوى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ذك على بك رقم ١٢٩ سنة ١٤٧ ق — بالمهيئة السابقة

كل حال يجب ان يبنى الحكم على الواقعة المذكورة « وحيث ان الملتبس ضد على ادعوا أمام محكمة أول درجة ان سبب تحرير العقود التي صدرت من المرجح مراد بك كان الحرب من التمويض الذي كان يخشى ان يحكم به عليه في دعوى احد بك صادق إلا ان الملتزمة ناقشتم في هذه الواقعة وانه كان في وسعها على الاقل ان تفندها والأمر في ذلك ميسور إذ يكفي الرجوع الى تواريخ العقود المدعى بصورتها ومقارنتها بتاريخ الاحكام التي صدرت في دعوى صادق بك فلم يكن هناك استحالة عليها في بيان تلك التواريخ وعرضها على المحكمة

« وحيث انه فوق ما تقدم فان المحكمة الابتدائية لم تقض بصورية العقود لسبب الذي ادعاه امامها الملتبس ضد على وانما كان الحكم بالصورية مبناه الظروف التي استخلصتها من وقائع الدعوى ومن التحقيق الجنائي وما جاء على

قضاء المحاكم الكلية

للمدين في حالة استبداله بدين آخر — الا اذا وجد اتفاق على خلاف ذلك (المادة ١٨٨٠ مدني) الا أنه اذا فسخ عقد الاستبدال عادت حالة الطرفين الى ما كانت عليه من قبل وعادت الضمانات الى الدين القديم وقضت في مال المدين على شرط عدم المساس بالحقوق التي تكون قد تدررت للتغير بمحسنية ٢ — دين النفقة ممتاز بغيره في مال المدين الذي يملك خمسة أفدنة فأقل

٣٥

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ — دين . استبداله بدين آخر . ذوالالضمانات
- ٢ — دين . عقد الاستبدال . دفعته . نتائج
- ٣ — دين النفقة . امتياز . قانون الحصة أفدنة . أثره فيه

المبرر القانوني

- ١ — وان كانت تزول الضمانات المقررة

المحكمة

١٦٠ جنبها على التركة دفع الورثة في وجهها بأنهم مزارعون وان قانون الحصة أفدنة الصادر سنة ١٩١٣ يحول دون هذه المطالبة باعتبار أنه حصل استبدال في دين الثقة فأصبح ديناً عادياً دفع ثمناً للصقفة . وانه وان كان دين الثقة في الحصة أفدنة الا أنه وقد زالت عنه صفة الامتياز بمحصل الاستبدال في الصقفة المتقدمة فقد أصبح ديناً عادياً لا يجوز أن ينفذ في الحصة الافدنة المملوكة للزراعين

« وحيث أن محكمة أول درجة قد أخذت بوجه النظر هذه وحكمت بعدم قبول دعوى نزع الملكية » وحيث أن هذا الحكم في غير محله - لأنه وقد حكم من محكمة زفتى بتاريخ ١١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - وتأيد بحكم آخر منها في ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ باعتبار عقد البيع قد زال وأنه لم يبق للمشتري الاسترداد الثمن المدفوع . فقد قضى بذلك حياً أن يعود الطرفان البائع والمشتري الى حالتها قبل التعاقد بمعنى أنه وقد استرد البائع عقاره سليماً فان المشتري يسترد ثمنه سليماً أيضاً أى بما كان يحوط هذا الثمن أصلاً من الضمانات المقررة له . ثم وان كانت قد فُتيت امتيازات وضمانات دين الثقة بمجرد ان أصبح ثمناً للصقفة وزالت بمحصل الصقفة - فانما ذلك يرجع الى اعتبارات وقتية تضطرها الحالة القانونية للثمن باعتبار أن الثمن قانوناً يعتبر مبلغاً من المال خلواً من كل امتياز ولكن اذا زالت الصقفة وجد حق المطالبة بالثمن . واذا حوّل بالثمن فانه يجب أن تعود الى الدين امتيازاته الأولى لان المطالبة لا تنصرف في الحقيقة الى رد ثمن مجرد انفسا

« حيث انه تبين من ناحية من حكم محكمة زفتى الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ١٢١ سنة ١٩٢٥ انه لم يقض لست ابراهيم المرشدى المستأفة الحاضرة بصقتها وصية باعتبار عقدها الصادر لاولادها من المورث جاد مصطفى عقداً غير مسجل - واعتبر ذلك الحكم ان العقد غير المسجل ليس حجة على البائع ولا على ورثة البائع وقد قضى في ذلك بالملكية الى خضرة عامر وعبد العزيز (المستأف عليهما الان والمدعيان في الدعوى المذكورة) في نصيهما الشرعي فيما يرثانه عن مورثهما جاد مصطفى . ونصيهما هذا يدخل ضمن المبيع الى اولاد المستأفة بالعقد غير المسجل سابق الذكر

« وحيث أنه يتبين من ناحية أخرى من حكم محكمة زفتى الصادر بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٢٣ في القضية المضمومة رقم ٨١٧ جدول سنة ١٩٢٦ في الدعوى المرفوعة من ست ابراهيم مرشدى بطلب المصادقة على عقد البيع المذكور من باب أصلى أو الزام تركه جاد مصطفى في مواجهة ورثته بدفع قيمة الصقفة ١٦٠ جنبها على اعتبار أنها نفقة متجمعة لاولادها اشترت بها القدر المبيع لاولادها يتبين من ذلك الحكم أنه لم يس الحكم السابق عليه الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مقدم الذكر لانه أصبح حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه ولما لم يقض بصحة العقد الصادر من المورث . وانما قصر حكمه على الحكم لها بالثمن وقدره ١٦٠ جنبها

« وحيث أنه لما جاءت المستأفة تنفذ بالمبلغ

١٦٠ جنبها دين نفقة عادت اليه امتيازات النفقة فهو لذلك ينفذ في مال المدين حتى ولو كان ماله خمسة افدنة فأقل (انظر المادة الاولى قرة ٣ من قانون رقم ٣١ سنة ١٩١٢ الصادر في ٢٨ نوفمبر)

« وحيث لما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف وجواز نظر دعوى نزاع الملكية

(قضية الست أم ابراهيم المرشدي ضد خفزة مامر وآخرون رقم ١٧٩ سنة ١٩٢٩ س — رئاسة حضرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وجل الدين أباطه بك وعبد العزيز أنى بك للقاضين)

٣٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

حكم . أسبابه . مرضية . انزها .

حكم . أسبابه . جوهرية . قوة الشيء المحكوم فيه

المبدأ القانوني

الاسباب التي ترد بالاحكام على نوعين :
عرضية Motifs subjectifs وهي لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه . وجوهرية Motifs objectifs وهي التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لأنها كانت عماد الحكم وبدونها لا يستند الحكم الى سند يدعمه .

المحكمة

« حيث ان عبد ربه كركور اشترى ١٨ طم على علي الشاذلي في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٥ وتبقى عليه من الثمن ١٤٤ جنبها حررت به كيلة على حدة كانت محلا للمطالبة بها وصدر بها حكم محكمة كفر الزيات في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تصرف الى رد دين بعد أن تعود اليه امتيازاته التي زالت عنه بسبب انه أصبح ثمنا للصقة . لان من شأن زوال عقد البيع زوال ما ترتب على البيع وعودة المتعاقدين الى حالتهما الاولى قبل البيع لانه يبع بظروف خاصة لم تزل مع امتيازات الدين الالائه يبع فاذا زال البيع عادت الدين الاولى ومعها امتيازاتها . انما يصح أن يقال يزوال هذه الامتيازات بالنسبة للغير — أى لغير البائع — فيها اذا ترتب للغير حقوق على المقار المبيع من قبل والذي فسخ عقده وعاد المقار الى حظيرة البائع — إذ في هذه الحالة وقد تقررت للغير حقوق على المقار وهم حسنو النية فلا يجوز للمشتري السابق ان يطالب بامتيازات دينه اذا كانت قد زالت هذه الامتيازات بالاستبدال ثم تقررت حقوق امتيازية بعد ذلك رهن وخلافه للغير على المقارات التي تجردت من امتيازات الدين الزائل بالاستبدال والذي عاد كما كان يزوال الاستبدال . وأما ولم تقرر حقوق للغير فان الدين يعود ومعه امتيازاه وينفذ على المدين الاصلى الذي لا يجوز له ولا لورثته وهم خلفاؤه الماديين « الاحتجاج بالاستبدال وزوال امتيازات الدين معه »

« وحيث ان الورثة في الدعوى الحاضرة هم ظل المورث وخلفاؤه الماديون فما يسرى عليه يسرى عليهم لأن الكل في نظر القانون واحد لا يمتاز احد عن الآخر . فلا يجوز لهم الاحتجاج بقانون الخمسة افدنة في الوقت الذي ما كان لمورثهم ان يحتج به

« وحيث انه لما تقدم يتعين اعتبار المبلغ

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ من محكمة كفر الزيات وقضى بالزام المشتري يوسف عبد ربه بأن يدفع قيمة الكيالة برمتها وقدرها ١٤٤ جنبها قال ضمن أسبابه في هذا الشأن ما يأتي: وحيث أن الذي يستفاد من وقائع الدعوى يؤيد نظرية المدعى (وهو على على الشاذلى اذ ذلك) فضلا عن ان الديون المتول بدفعها متنازع في سببها فلا محل للقاصة)

« وحيث انه بناء على هذا السبب متقدم الذكر الوارد بالحكم دفع على على الشاذلى في الدعوى الحاضرة بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها باعتبار أن حكم ١٢ نوفمبر ١٩٢٧ سالف الذكر قضى بصحة وجهة نظره (أى على على الشاذلى) في ان مبلغ ديون الرهن وقدرها ٧٩ جنبها خصم له في الصقعة الثانية الخاصة بمقدار ١٦ ط والمحجر عنها عقد البيع في ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥

« وحيث ان هذا الدفع في غير محله لأن السبب متقدم الذكر الوارد بالحكم لم يأت فيه من طريق البت والقطع فيما تناوله من حيث خصم مبلغ الرهن من ثمن الصقعة الثانية انما جاء من طريق الانسياق في التدليل القانوني لا التدليل البقي القطعي . وليس أدل على ذلك من أن الحكم نفسه قال في آخر ذلك السبب المذكور بأن القاصة في الدين غير مقبولة لأنه متنازع في احدها وهذا يدل على ان المحكمة لم ترد الخوض في أمر القاصة لأنه لم يرفع بالمبلغ المطلوب القاصة فيه وهو ٧٩ جنبها دعوى

« وحيث ان نفس المشتري اشترى صفقة ثانية من نفس البائع وآخر قدرها ١٦ ط في ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥ وذكر بالمقد بأن الثمن وقدره ١٦٠ جنبها تدفع فوراً

« وحيث ان عبد ربه يقول بأنه دفع بعد حصول الصفتين السابقتين المبالغ الآتية : اولاً ٤ جنبه بإيصال مأخوذ على على على الشاذلى . ثانياً ٤٩ جنبها منها ١٥ جنبها بتحويل اليه من عائته عبد الله الدائنه البائع والتحويل بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩٢٥ . و ٤ جنبه بتحويل عقدى إيجار الى المشتري بتاريخ اول اغسطس سنة ١٩٢٥ عن الارض المبيعة . ثالثاً ٥١ جنبها بتحويل صادر اليه من عبد المحسن الشاذلى المستأنف عليه الثانى بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٢٥ باعتبار ان عبد المحسن محول اليه هو الآخر من الدائن المرتهن للاطيان مباشرة

« وحيث ان جملة ما دفعه يوسف عبد ربه عن الصقعة الثانية في رهون مطلوبة عليها هي ٧٩ جنبها « وحيث انه لما رفعت على المشتري دعوى من البائع بشأن المطالبة بمبلغ ١٤٤ جنبها قيمة الكيالة عن الصقعة الاولى طالب المشتري أن يخصم له منها مبلغ ٧٩ جنبها قيمة ما دفعه في ديون الرهن عن الصقعة الثانية

« وحيث انما طلب المشتري اجراء عملية الخصم وان الباقي عليه يكون ١٤٤ - ٧٩ = ٦٥ جنبها أبى عليه على على الشاذلى ذلك وادعى بأن هذا المبلغ المدفوع في الرهن وقدره ٧٩ ج خصم من ثمن الصقعة الثانية البالغ ثمنها ١٩٠ ج « وحيث ان الحكم الذى صدر بتاريخ

الشاذلى الى يوسف عبد ربه المستأنف انما حصل بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ اى بعد حصول الصفقة الثانية الواقعة فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥ بمدة ١٥ شهراً ومن البداية انه لا يحصل خصم فى اغسطس سنة ١٩٢٥ عن مبلغ لم يدفعه المشتري الا بعد ذلك أى ديسمبر سنة ١٩٢٦ وان قيل بأنه سبق أن قرر يوسف عبد ربه من جانبه فى ١٧ اغسطس سنة ١٩٢٥ بأنه يضمن على على الشاذلى ووالدته فى الدين المطلوب منهما فان ذلك لا ينهض ايضاً فى دحض ما تقدم لأن هذا الضمان بعد حصول الصفقة الثانية - ولأنه ولو فرض بأنه حصل خصم هذه المبالغ من ثمن الصفقة الثانية فانه كان يجب قانوناً وطبيعة ان يسحب على على الشاذلى من يوسف عبد ربه جميع هذه التحويلات حتى يأمن بذلك احتمال مطالبة عبد ربه له بها أو مطالبة الدائنين المحولين بها فيما لو ردها اليهم عبد ربه وأما وقد بقيت هذه التحويلات تحت يد يوسف عبد ربه فهى الدليل القاطع قانوناً من جانبه على أنه يدين المدين على على الشاذلى بها - الا اذا قام الدليل من جانب هذا الأخير على وجودها تحت يد يوسف عبد ربه بسبب مقبول - ولما لم يتم هذا الدليل فلا بد قانوناً من الأخذ بها واعتبارها سنداً بمديونية على على الشاذلى الى يوسف عبد ربه فى قيمتها وقدرها

« وحيث لذلك يكون حكم محكمة أول

ليفصل فى البتة وتعمل المقاصة فيها مما يجبكم واحد . وكان يجدر بالحكم المذكور أن يقصر بحثه على أحد الشطرين من ذلك السبب . إما قصر البحث على درس مسألة خصم المبلغ ٧٩ جنياً من مبلغ ١٩٠ جنياً قيمة الصفقة الثانية : وفى هذه الحالة كان يجوز حكمها قوة الشيء المحكوم فيه فى هذه المسألة . فلا يجوز الرجوع فيها من جديد بدعى على حدة . وإما قصر البحث على مسألة المقاصة دون غيرها وعدم الحكم طبقاً بالمقاصة ما دام النزاع قائماً فى أحد الدينين أما وقد انصرف بحثها الأصل الرئيسى الى مسألة المقاصة وعدم الأخذ بها ما دام النزاع ينصب على أحد الدينين المتناصين - فتكون عبارتها الاولى الخاصة بالشطر الأول من سبب الحكم المذكور انما وردت من طريق التدليل القانونى فى الحكم - ومثل هذه الأدلة التى ترد بالاسباب غير الجوهرية بالاحكام

Motifs subjectifs لا يشملها قوة الشيء المحكوم التى تكون مقصورة فقط على الاسباب الجوهرية فيها

Motifs objectifs « وحيث لما تقدم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دفع فى غير محله ويتعين عدم قبوله

« وحيث عن حقيقة ما اذا كان مبلغ ٧٩ جنياً قد خصم حقيقة وفصلاً من مبلغ ١٩٠ جنياً ثمن الصفقة الثانية المحرر عقدها فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥ - قالت الذى يفهم من ظروف الدعوى واوراقها بأنه لا يمكن أن يكون قد خصم المبلغ من ثمن الصفقة الثانية - وذلك لأن التحويل بالمبلغ ٥٦ جنياً من عبد المحسن

« وحيث انه فيما يتعلق بالسند المأخوذ على الورث بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧ دينا عليه لزوجه الستة وعما آثاره المستأنف عليه الأول من الطعن عليه بمحصله في مرض الموت فانه يتعين البحث أولا فيما اذا كان يجوز الطعن في مرض الموت في جميع تصرفات المدين فيما وغيره أم أن الطعن مقصور فقط على حالة البيع وهي الحالة التي وردت بالقانون المدني

« وحيث أن مرض الموت من الأوضاع الشرعية الاسلامية البعثة أقره الشارع المصري عندما سن القوانين المعمول بها الآن فأقره أولا بالقانون المختلط الموضوع سنة ١٨٧٥ (المواد ٣٣٠-٣٣٣ مدني) وبالقانون الاهلي سنة ١٨٨٣ (المواد ٢٥٤ و ٢٥٦ مدني) ورجع في ذلك الى ما كان العمل جاريا عليه قبل وضع القوانين الحاضرة المستنفة أخذاً بالشرعية الاسلامية . ولم يشأ الشارع المصري أن يفضل كما فعل الشارع الفرنسي الذي لم يأخذ بمرض الموت الا في حالة خاصة . وهي حالة تصرف المريض تصرفاً انشائياً بالتبرع أو المعاوضة للاطباء ورجال الصحة والصيديين الذين كانوا يقومون على علاجه قبل وفاته (المادة ٩٠٩ مدني فرنسي وقرن أيضاً المادة ٩١٨ مدني فرنسي . والمادة ٨١١ من القانون الايطالي ترجمة جاندولفي سنة ١٨٦٨) . وعلى ذلك يجب الرجوع في معرفة مرض الموت واصله من حيث كيانه ومبلغ مداه وحدوده الى ما أقره فقهاء الشريعة الاسلامية وما ارادوه منه باعتباره شائبة تنوب التصرفات (دى هلس في القانون المدني ج ٤ ص ٤٣٦ ن ٣)

درجة في غير محله ويتعين التأوه ولا محل للنظر في الطلب الاحتياطي »

(قضية الشيخ عبد ربه يوسف مند على الشاذلي وآخرين رقم ٢ سنة ١٩٣٠ س — وثلاثة حضرات عبد السلام ذهبي بك رئيس المحكمة وجمال الدين أباط بك ومحمد سالم انتعاس بك القاضيين)

٣٧

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٨ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ — مرض الموت . أثره بالنسبة لورثة . إحصاء
- ٢ — عقد . تصرف . الطعن فيه . مرض الموت . طعون أخرى
- ٣ — التصرفات . أحوالها . تصرفات انشائية . تصرفات اخبارية . جواز الطعن فيها بمرض الموت

المبادئ القانونية

١ — في مرض الموت معنى الحد من الاهلية الكاملة لدى المريض . والفرض من هذا الحد رفع الاثار بين الورثة وحيلولة الجمع بين الوارث وارثاً وموصى اليه معاً باعتبار أن تصرف المريض له هو بمثابة إحصاء

٢ — يجوز بعد الطعن بمرض الموت الطعن في التصرف باحدى الشوائب القانونية المفسده للعقد كالغلط والغش والاكراه

٣ — التصرفات اما منجزةة أو معاوضة واما مضافة الى ما بعد الموت . وللتجزه اما انشائية كالبيع والشراء واما اخبارية كالإقرار بدين . ويجوز الطعن بمرض الموت في التصرف الاخباري كما هو جائز في التصرف الانشائي

المحكمة

« حيث ان حكم محكمة اول درجة في محله فيما يتعلق بالاطيان والتزل ومؤخر الصداق

« وحيث لذلك وقد تبين التكييف القانوني الصحيح لمرض الموت من حيث أصله والعلة فيه في دائرته الشرعية والمدينة من حيث أن شأنيته هي غير شوائب الإرادة وعيوب الإرادة . وأنه عرض للاهلية الكاملة وأنه لمصلحة خاصة لا لمصلحة عامة . وجب حينئذ النظر إليه باعتباره وارداً على خلاف القياس . وهو القياس القائل بالحرية المطلقة في التصرف ما دامت الأركان والشروط القانونية صحيحة في ذاتها

« وحيث أن قضاء الشريعة الإسلامية قالوا بمرض الموت في حالة التصرفات

« وحيث أن التصرفات عندما تنقسم إلى قسمين ، تصرفات منجزة . وتصرفات مضافة إلى ما بعد الموت ، والمنجزة إما أن تكون انشائية: وهي ما يقارن مدلولها التلغظ بها كالمطبة والبيع والوقف . إذ التملك يحصل بمجرد صدورهما . وإما أن تكون اخبارية أي تكون حكاية عن شيء مضى كالإقرار

« وحيث أن التصرف المضاف إلى ما بعد الموت هو وصية . وهي لا تصح لوارث إلا بإقرار الورثة ولا تصح لأجنبي إلا في ثلث مال المتوفى « وحيث أن التصرف المنجز الانشائي عندما إما أن يكون تبرعاً محضاً كالمطبة والوقف . وإما أن يكون معاوضاً ولكن فيه معنى التبرع كالبيع بأقل من القيمة - وفي هذه الأحوال يلحق التصرف الانشائي بهذا الوصية إذا حصل في مرض الموت

« وحيث أن قضاء الشريعة المحققة بالبيع الشراء وقضوا فيه في حالة مرض الموت قس

« وحيث أن الأصل في الإنسان الاهلية الكاملة وقد الاهلية طارئة عليه . ولذا لا يجوز الأخذ في حالات فقد الاهلية إلا بالقدر الذي سبق من طريق التحدي على القاعدة العامة وهي قاعدة الاهلية الكاملة

« وحيث أن مرض الموت إنما هو في حقيقة حد للاهلية الكاملة وقد لحرية التصرف (دى هلس النبعة السابقة) . والقول بعكس ذلك غير صحيح فلا يجوز الأخذ فيه إلا بالقدر الوارد عليه

« وحيث أن العلة الصحيحة في تقدير هذا الحد من الاهلية الكاملة عند قضاء الشريعة الإسلامية إنما هو رفع الإثارة بين الورثة لما في التصرف في مرض الموت من معنى الإلحاق بالوصية - ولأن قضاء الشريعة لا يرغبون في الجمع لدى الشخص الواحد بين صفتي الوارث والموصى عليه - ولذا لا يعتبر التصرف في مرض الموت باطلاً بطلاناً مطلقاً أو منعدياً . بل يعتبر البطلان نسبياً بحيث يصبح التصرف بزوال الشائبة عنه إذا أقره الورثة . والعلة في البطلان علة خاصة لا عامة أي علة نسبية لا مطلقة - وليس في العلة هذه وهي الحد من الاهلية الكاملة ما يتصل بصحة الرضا في التصرف إذ لا بد من توافق صحة الرضا فيه . وإما إذا شاب الرضا عيب من العيوب الأربع المتقدمة كأن كان التصرف في مرض الموت مقعود الإرادة أو مقعود الاهلية أو عاب قوله عيب الإكراه والتلغظ والتدليس فلا شك بأن التصرف يصبح قابلاً للبطلان النسبي سواء حصل في مرض الموت أو غيره

المعروفة في الوقت الحاضر. ما دام في التصرف اخراج مال المريض بعضاً او كلاً ومحاياة وإثارة لورثة بعضهم على البعض ولذا يصح القول هنا بجواز الاخذ بالقياس في حدود الاركان الشرعية والعلة الشرعية لمرض الموت وليس في ذلك خروج عن القاعدة الاصولية القائلة بأن ما ورد على خلاف القياس لا يقاس عليه ما دام الاخذ في دائرة الاستثناء. ولذا يصح الاخذ بحكم مرض الموت في الوقت الحاضر في الاجارة وفي البديل وفي الرهن الرسمي *hypothèque* وفي الرهن الحيازي المنقول *gage mobilier* وفي الرهن الحيازي العقاري *gage immobilier* ولا ينفى ان في البديل مع المحاباة بيعاً بمحاباة وان في الرهن على نوعه اقراراً حتماً بدين (مع ملاحظة ان المادة ٥٦١ تقول بمجميع المعاملات)

« وحيث انه متى تبين ان المسوغات التشريعية لتقدير مرض الموت واحكامه هي خروج مال المريض مرض الموت بعضاً او كلاً والمحاباة للوارث وجب عدم الخروج عن هذه المسوغات وعدم الاخذ فيها بالاقيسة المنطقية المعروفة (انظر في ذلك ايضاً حكم محكمة مصر الاهلية الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ٤١ سنة ١٩٢٧ مصر والمنشور بمجريدة السياسة الاسبوعية في ٣ مايو سنة ١٩٢٧ و ٤ يونيو سنة ١٩٢٧)

« وحيث انه من طريق آخر لم يثبت من التحقيق المضموم لاوراق هذه الدعوى ان الاقرار بالدين صدر في مرض زينب عند وفاة المورث المقر لها

الاحكام الخاصة بالبيع في مرض الموت. وذلك عند المحاباة طبعاً. واما من حيث الاجارة فيما اذا كان المريض مؤجراً او مستأجراً فانهم لم يجروا عليها احكام البيع والشراء عند المحاباة لان القاعدة عندهم ان الاجارة تبطل بموت أحد الماقدين. واما وهي لا تبطل الآت يقتضى القوانين الحاضرة فن الواجب أن تسرى عليها الاحكام المتقدمة بشأن البيع والشراء المحاي فيه « وحيث ان التصرف الاخباري هو الاقرار كأن يقر المريض مرض الموت بدين له على آخر. فان كان الاقرار لاجنبي فذ - وان كان لوارث بطل. الا اذا اجاره الورثة (راجع في ذلك كله المواد ٥٥٩ - ٥٦٤ من شرح الشارحين لها) « وحيث أن الاحوال التي اوردها فقها الشريعة الاسلامية هي ما تقدم وهي التصرفات المنجزة الانشائية والاخبارية وقالوا بطلانها الجوازي في مرض الموت. وان العلة فيها الاثار بين الورثة

« وحيث انه وان كان صحيحاً القول بأن مرض الموت واحكامه قد ورد ذلك كله على خلاف القياس القائل بحرية التصرف في الاصل. وان ما ورد على خلاف القياس لا يقاس عليه. الا انه لما كانت العلة وهي اثار الورثة بلا مبرر قد تحصل ايضاً في تصرفات اخرى لم ترد على اقليم الفقهاء. ولكنها تصرفات هي في خطورتها والبيع والوقف والهبة سواء. وجب أن يصنع هذا المبدأ مبدأً تصرف مرض الموت بصيغة التواتين المصرية المعمول بها *droit positif* وان يأخذ هو الآخر قسطاً من الاصول العلمية او الفنية

إذا قام هو برد الثمن في اليعاد المتفق عليه
 « وحيث ان المدعى يقول بأن ورقة التعمد
 التي يشير اليها المدعى عليه لم يكن الغرض منها
 الا تعهده ببيع العين من جديد للمدعى عليه ولم
 يكن كشرط استرداد المبيع اذ ان القانون يحتم
 في شرط الاسترداد وهو الشرط الفاسخ أن
 يذكر في عقد بيع الوفاء وأن لا يكون بورقة
 مستقلة وأن الاتفاق على استرداد المبيع على هذا
 الشكل بعد تمام عقد البيع يعتبر وعداً من جانب
 المشتري بأعادة بيع المبيع الى البائع وهذا الوعد
 لا يأخذ حكم الشرط الفاسخ ولذلك لا يكون
 له أثر رجعي »

« وحيث ان حكمة ذكر شرط استرداد
 المقار بالمقد هو حماية الغير الا ان هذا لا يمنع
 من الاتفاق على ذكر شرط استرداد البيع فيما
 وقائياً في عقد على حده غير عقد البيع ولكن
 لا يجوز الاحتجاج به على الغير الا من تاريخ
 تسجيل الشرط (راجع حكم محكمة الاسكندرية
 ٣ يناير سنة ١٩٢٩ المجموعة الرسمية العدد الرابع
 السنة الثلاثين غمرة ٥٧ ودو مجلس الجزاء الرابع
 ص ٥٣٥ بند ٢٩١ فقرة ثانية)

« وحيث انه بالرجوع الى العقد الذي يتسك
 به المدعى يتضح ان الثمن المذكور به وهو ٢٩٠
 جنيتها هو قيمة الدين المستحق على المدعى عليه
 لانه اتضح من المستندات المقدمة ان المدعى
 عليه كان مدينًا للمدعى في ثلاث سندات مجموعها
 ٢٤١ جنيتها بخلاف ما استجد من الصاريق وانه
 أوقع حجزاً على خيول المدعى عليه بتاريخ
 ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وحدد ليهما يوم ٢ مارس

» وحيث لذلك يمين الحكم للمستأنفة
 بطلباتها بشأن السند المذكور
 (قضية عائشة محمد جعفر ضد عبد الحميد شعاعه
 وآخرين رقم ٣٨ سنة ١٩٣٠ ص وثلاثة حضرات
 عبد السلام نعمي بك رئيس المحكمة وجمال الدين الباطه
 بك وعمود علام بك القاضين)

٣٨

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠

بيع وقائي ، شرط الاسترداد . جوازه بورقة
 مستقلة . عدم الاحتجاج به على الغير قبل التسجيل

المبدأ القانوني

ان حكمة ذكر شرط استرداد المقار بمقد
 البيع الوقائي انما هو حماية الغير . الا ان هذا
 لا يمنع من الاتفاق على ذكر شرط الاسترداد
 في عقد على حده غير عقد البيع . على أنه
 لا يجوز في هذه الحالة الاحتجاج به على الغير إلا
 من تاريخ تسجيل الشرط

الحكم

« من حيث ان المدعى يستند في اثبات
 دعواه على عقد البيع الصادر اليه من المدعى عليه
 بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧ والمسجل في
 ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ ويقول بأنه عقد بيع بات
 مستقل لكل شروطه القانونية .

« وحيث ان المدعى عليه دفع دعوى المدعى
 بأن العقد الذي يتسك به ليس بمقد بيع بات
 وانما هو عقد بيع وقائي يسترهماً بدليل ان المدعى
 حرر على نفسه وقت تحرير عقد البيع تعهداً يفيد
 قبوله رد العين المبيعة الى البائع (للمدعى عليه)

بين المدعى والمدعى عليه الى ما كانت عليه قبل العقد المذكور ويكون العقد التزاماً بدين عادي « وحيث ان المدعى عليه مقرر في عقد البيع ان الثمن المدفوع من المدعى هو جلة الدين الذي كان عليه للمدعى

» وحيث انه يرجوع الحالة الى ما كانت قبل البيع يكون الدين مستحق الاداء ويكون المدعى عليه ملتزماً بالفوائد باعتبار المائة ٩٪ اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ لأن تحرير العقد على انه عقد رهن يحمل على أن الطرفين اتفقا على الفوائد باعتبار ٩٪.

» وحيث انه مع بطلان العقد لا يصح للمدعى أن يتسكك بحق الحبس لأنه لا يمكن اعتبار عقده مفسوخاً حتى يكون له الحق في حبس العين حتى يرد له الثمن طبقاً للمادة ٣٤٣ ويطالان العقد تكون مصاريف التسجيل على المشتري لا على البائع لان مصاريف التسجيل لا يتحملها البائع الا عند تحقيق الشرط وهو فسخ البيع لا بطلانه

» وحيث انه لذلك تعين رفض الطلبات الاصلية والحكم بالطلب الاحتياطي فيما يختص بالثمن والفوائد «

(قضية خليل اخدى محمد ضد ابراهيم احمد محمد رقم ٢٦٩ سنة ١٩٢٩ كلى — رئاسة حضرات ابراهيم احمد شلي بك ومحمد بركات اخدى وعبد المال السيد اخدى القاضي)

سنة ٩٢٧ وان عقد البيع تمحور في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧

» وحيث انه بالرجوع الى العقود الاخرى التي تملك بها المدعى عليه وملكه المنزل المذكور يتبين ان قيمته تتجاوز القيمة المبيع بها أضافاً إذ اتضح أن المدعى عليه اشتراه في ٣١ أكتوبر سنة ٩٢١ بمبلغ ٧٠٠ ج وان البائع له قد تملكه في ٢٠ يونيو سنة ٩٢٠ بمبلغ ٩٠٠ ج « وحيث ان ظروف هذه الدعوى وهي مدونية المدعى عليه للمدعى واتخاذ اجراءات الحجز على مواشيه وتحديد ميعاد لبيعها سابق على بيع المنزل بقليل وعدم تناسب ثمن البيع لحقيقة ثمن المنزل كل ذلك يساعد على معرفة الحقيقة التي قصدها المدعى والمدعى عليه من العقد الذي يتسكك به المدعى وهي تقديم تأمين للوفاء من المدعى عليه للمدعى

» وحيث انه مما يؤيد ذلك ما ذكر في العقد المذكور من ان الثمن كان ديناً على البائع وبقاء العين في حيازة المدعى عليه (البائع) وتعهده في عقد الائيجار بعمل الترميمات وقيامه بدفع الضرائب التي عليها الامر الذي يؤيد انه ما كان يقصد حصول البيع بالمرة وانما كان يقصد تقديم المين تأميناً على الدين

» وحيث انه متى قرر ذلك وكان العقد الذي يتسكك به المدعى لم يكن باتاً بل بيع وفاء يستر وهنا كان العقد باطلاً طبقاً للمادة ٣٣٩ مدنى

المعلقة بقانون ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢

» وحيث انه يطلان هذا العقد ترجع الحالة

٢٩

محكمة الزاويين الكلية الاهلية

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠

عقد تبادل . السبب . الباعث . قيمته . نتائج
بيع . شرط الفسخ . عدم النص عليه في العقد
 عدم حصوله الا بحكم

المبرأ القانوني

(١) في العقود التبادلية - كالبيع - لا يمول على الباعث وانما العبء بالسبب فيها . الا ان القضاء قد جرى على اعتبار الباعث في مرتبة واحدة مع السبب المباشر وذلك في حالة ما اذا كان العاقد الآخر يعلم بهذا الباعث ويعتبر الباعث في هذه الحالة أمراً ملاحظاً في العقد . وانه بدونها لا يمكن أن يتم العقد من حيث التعاقد القانوني

(٢) اذا لم يشترط في عقد البيع فسخه لعدم دفع الثمن في الميعاد المحدد . فلا يقع الفسخ الا بحكم قضائي فاذا دفع المشتري الثمن قبل صدور الحكم فلا فسخ

الممكن

« من حيث انه بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ باع المدعي عليه المدعي فدانين و ٣ قراريط بقصد ذكر فيه أن المدعي دفع من الثمن ٣٥ ج وتمهد بدفع باقيه في ظرف شهر من تاريخ العقد واتفق على تحرير العقد التهائي عند دفع باقي الثمن وذكر في البند الخامس من العقد أن من يرجع من المتعاقدين في تنفيذه يدفع للآخر ١٠٠ ج بصفة تعويض وبدون اجراءات وأقر المدعي انه يعلم بأن المدعي عليه (البائع)

متعاقد مع دسوقي بك أبانله في مشتري أطيان وتأخيره يلحق به الضرر ولهذا التزم بدفع الترامة علاوة على الثمن كما ذكر في البند المذكور بأنه لولا الاتفاق على هذا لما تم البيع ولا الشراء

« وحيث أن المدعي عليه يقول بأن ذكر الباعث في العقد وعلم المشتري به يجعل هذا الباعث سبباً للعقد وتأخير المدعي عن القيام بسداد الثمن في الميعاد المحدد فقد أدخل بشرط جوهرى في العقد راعاه المتعاقدان وأوجبا ضرورة العمل به واعتبر العقد انه قد سببه وتعين فسخه لزوال السبب مادة ٩٤ مدني

« وحيث ان السبب في العقود التبادلية كالبيع هو التزام البائع بنقل الملكية الى المشتري في مقابل أن المشتري يدفع له الثمن والتزام المشتري من جهة أخرى بدفع الثمن في مقابل أن يصبح المالك للشيء . ويصبح الشيء تحت تصرفه وأما الباعث فيتغير بتغير الأشخاص اذ يجوز أن يكون البائع قد باع لأنه يريد شراء شيء آخر أو يريد السفر وكذلك المشتري فانه يجوز أن يكون اشترى ليسكن أو ليستقل بالتأجير فالسبب المباشر (cause immédiate) وهو القرض الذي

يرغب المتعهد المحول عليه في مقابل ما يعطيه أو يتعهد به وأما الباعث (motive) فهو الدافع لتعاقد بطريقة بعيدة ولم يكن مقصوداً مباشرة في التعاقد « وحيث انه في العقود التبادلية لا يمول على الباعث وانما العبء بالسبب فيها الا ان القضاء قد جرى على اعتبار الباعث في مرتبة واحدة مع السبب وذلك في حالة ما اذا كان العاقد الآخر يعلم بهذا الباعث ويعتبر الباعث

وذلك بتاريخ ٢٨/٩/٢٩ أى بعد الميعاد المحدد لتحرير عقد البيع بما يزيد على العشرين شهراً « وحيث أن عقد البيع لم يشترط فيه فسخ البيع لعدم دفع الثمن في الميعاد المحدد وعلى ذلك فالفسخ لا يقع بعد ذلك إلا بحكم قضائي ومادام الحكم لم يصدر وقد عرض المدعي الباقي من الثمن وأودعه الخزينة فيكون بذلك قد حال دون الفسخ بالدفع (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٩ يناير سنة ١٩٢٢ بمجموعة رسمية ٢٤ عدد ٤٢ ص ٦٩)

« وحيث أنه تبين من المستندات المقدمة من المدعي عليه أنه كان مضطراً للبيع لدفع جزء من ثمن أطيان اشتراها من دسوق بك أبانله وكان محدداً له آخر ديسمبر سنة ١٩٢٢ فتصرف لهذا الأخير في أطيان أخرى من ملكه كما اقترض قوداً من أحد الخواجات بالفائدة « وحيث أنه لذلك يكون المدعي هو المتسبب في تأخير تحرير العقد النهائي في ميعاده وذلك لعدم دفع باقي الثمن

« وحيث أن المدعي قد تسبب بتأخير عن دفع باقي الثمن في الميعاد المحدد له في تحمل المدعي عليه فوائد المبالغ التي اقترضها وبالتعرف في أطيان أخرى لسد ما استحق من ثمن الأطيان التي اشتراها من دسوق بك أبانله

« وحيث أن المحكمة ترى تقدير التعويض بنسبة ما أصاب المدعي عليه من الضرر بسبب تأخير المدعي في دفع ما كان باقي عليه من الثمن بمبلغ ٣٠ جنبها لأن الثمن الذي كان مستحقاً عليه هو جزء من الدين الذي على المدعي عليه لدسوق

في هذه الحالة أمراً ملاحظاً في العقد وأنه بدونه لا يمكن أن يتم العقد من حيث التعاقد القانوني « وحيث أن المدعي عليه رغمًا من ذكره الباعث لتعاقد في عقد البيع وهو تعاقد مع دسوق بك أبانله وارغامه على دفع الثمن من ثمن ما باعه للمدعي في الميعاد المحدد فقد تجاوز عن التمسك به في نهاية البند الخامس حيث ذكر فيه صراحة بأن من يرجع في تنفيذ ما تعهد به يلزم بدفع غرامة ١٠٠ جنبه بصفة تعويض وأن المدعي يلزم بدفع هذه الغرامة علاوة على الثمن

« وحيث أنه بناء على ذلك لا يمكن اعتبار الباعث على البيع سبباً في هذه الحالة سبباً للبيع وبذلك يسقط ما ادعاه المدعي عليه من فقد العقد لسببه

« وحيث أن المدعي لم يقدم ما يفيد قيامه باستمداه لدفع باقي الثمن في الميعاد المحدد وكل ما قدمه الانذار المرسل منه للمدعي عليه بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أى بعد الميعاد المحدد بشهرة شهر وفيه يطلب منه الحضور ليحرر العقد النهائي أو يرد العيوب وفوائده المائة مع الغرامة المنصوص عليها في العقد

« وحيث أن المدعي عليه رد على هذا الانذار بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ باستمداه لتحرير العقد بعد دفع باقي الثمن والتعويض المنصوص عليه في العقد وحدد له ميعاداً وحذره من التأخير وأفهمه أنه سيباع الأطيان على حسابه « وحيث أن المدعي أودع بخزينة محكمة الزقازيق مبلغ ٣٢٧ جنبها و ٢٠٠ ملجم على ذمة صرفه للمدعي عليه وهو قيمة الباقي من الثمن

الوائح الخاصة بذلك . وتنهى هذه الحقوق بمجرد تحويل الشارع من ملك الدولة العام الى الملك الخاص بشرط التويض عنها ولا يحرم الملاك من حق استعمال الحقوق التي كانت لهم ومن حق احدث فتحات جديدة إلا بعد دفع التويض

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تلخص في انه على اثر ردم الرصيف بمجة الانفوشي تعدل خط التنظيم و يقتضى هذا التعديل تحول شارع السلطان سليم من مكانه الاصلى الى الجزء المردوم حديثا من البحر وأصبح الشارع القديم زوائد تنظيم فاصلة بين المساكن القائمة على هذا الشارع وبين الشارع الجديد وقول البلدية ان للمدعى عليه عتار على الشارع القديم له بابان ونوافذ قديمة اصبحت بعد تعديل خط التنظيم مطلة على زوائد التنظيم المختلفة من تحويل الشارع قناري المدعى عليه على تحويل شباك من هذه النوافذ الى باب وأصبح لمقاره ثلاثة ابواب على الشارع القديم بعد أن كان له بابان فقط وتطلب البلدية الحكم بسد الباب الجديد وارجاعه شباكا كما كان والمطلوب الآن معرفة ما اذا كان تعديل خط التنظيم بالصورة سالفة الذكر يترتب عليه حرمان السكان اصحاب العقارات من الحقوق التي لهم على الشارع القديم أم لا وماهى الشروط والاجراءات التي يجب ان تتخذها السلطة الادارية مع اصحاب العقارات اذا كان الأمر يقضى بالحرمان

« وحيث انه من المقرر (١) ان للسلطة الادارية الحق في تعديل خطوط التنظيم بحسب ما تقتضيه الضرورة والنظام والمنفعة العامة (٢)

بك وعلى كل حال فقد كان المدعى عليه مضطراً لبيع ما باع أو للاقتراض لتكديله وقد بقيت الاطيان في حيازته يستغلها رغمًا عما استلمه من ائمن « وحيث أنه لذلك يكون ما طلبة المدعى عليه فيما يخص فسخ العقد في غير محله ويتمين الحكم بصحة التساقد وبالزام المدعى بأن يدفع للمدعى عليه مبلغ ٣٠ ج بصفة تويض وبالتصرع للمدعى عليه بصرف المبلغ المودع بالخزينة خصما من باقى ائمن وبالغرامة في ائمناب المحاماة »
(قضية الحاج بندق عبد الله ضد الشيخ محمد على رقم ١ سنة ١٩٣٠ كلى — بالهيئة السابقة)

٤٠

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١٧ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — تنظيم . خطوط . جوازه . تعديلها . حق السلطة الادارية
- ٢ — تنظيم . خطوط . تعديلها . انتقال الملكية العامة والحاماة
- ٣ — عقارات . ملاكها . حقوقهم على الطرق العمومية . تحويلها . نتائجها

المبدأ القانوني

- ١ — السلطة الادارية الحق في تعديل خطوط التنظيم بحسب ما تقتضيه الضرورة والنظام والمنفعة العامة
- ٢ — اذا ترتب على تعديل خطوط التنظيم تحويل شارع من جهة الى اخرى تنتقل أرض الشارع القديم من ملك الدولة العام الى الملك الخاص
- ٣ — لاصحاب العقارات القائمة على الطرق العمومية الحق في فتح الابواب والمطلات والمنافذ عليها وفي صرف مياه الامطار وغيره بشرط مراعاة

تعويض من لحقه ضرر من فعل غير مشروع .
 فإذا ارتكب المجنون جرماً وكان والده
 مؤاخذاً مدنياً عن عمله بصفته الشخصية لعدم
 احتياطه وعدم تبصره وبخاصة إذا كان يعرف
 أطوار ابنه المعتوه وأنه كانت تتناهى نوبات صرعية

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعين تنحصر في أن
 أحمد خليل المعتوه والشوشل بقرامة المدعي عليه
 الاول قتل مورث المدعين المدعو احمد على
 بدر بأن طمته بجديّة أودت بحياته وضبطت لذلك
 الواقعة التي قيدت تحت غرة ٧١٣ سنة ١٩٢٧
 بندر دمنهور . وقد توفرت الادلة قبله وأحيل
 على قاضي الاحالة وأمامه دفع المحامي عن القاتل
 بجنونه فانتدب الطبيب الشرعي القى قرر بعد
 فحصه بأن القاتل معتوه فقرر بأن لا وجه لاقامة
 الدعوى الجنائية فرغم المدعون هذه الدعوى قبل
 المجنون في شخص القيم عليه بالتضامن مع باقي
 ورثة والد القاتل (باقي المدعي عليهم) يطالبونهم
 بالتضامن بالتعويض

« وحيث يتعين البحث : —

أولاً — فيما إذا كان المعتوه مسئولاً مدنياً
 ثانياً — عما إذا كان والد المعتوه ومورث
 المدعي عليهم مسئولاً مدنياً كذلك

« وحيث عن الشق الاول فقد نص في المادة
 ١٣١٠ من القانون الفرنسي بأن فاقد الادراك
 لا يسئل عن اى تعويض وعال الشراح هذا
 النص بأن فاقد الادراك لا يدرك خطأ الفعل
 المترتب عليه الضرر واذن فلا مسؤولية عليه عما
 يرتكبه من الافعال . فكما أنه غير مسئول جنائياً

إذا ترتب على تعديل خطوط التنظيم تحويل
 شارع من جهة الى اخرى تتقل ارض الشارع
 القديم من ملك الدولة العام الى الملك الخاص
 (٣) لاصحاب المقارات القائمة على الطرق العمومية
 الحق في فتح الأبواب والمطلات والمنافذ عليها
 وفي صرف مياه الامطار وسائر المياه المنزلية فيها
 بشرط مراعاة الوضع الخاصة بذلك (٤) تنتهى
 هذه الحقوق بمجرد تحويل الشارع من ملك
 الدولة العام الى الملك الخاص بشرط التعويض
 عنها ولا يجوز حرمان الملاك من حق استعمال
 الابواب والمطلات والمنافذ القديمة ومن حق احدث
 فتحات اخرى جديدة الا بعد دفع التعويض
 (راجع قاموس الادارة العام تأليف الفريد
 بلاش جزء ثان صحيفة ١٩٠٦ و ١٩٢٢)

« وبما ان البلدية لم تدفع شيئاً الى المدعي
 عليه فتكون دعواها قبله على غير أساس ويتمين
 الحكم برفضها

(قضية مجلس بلدى الاسكندرية ضد منصور
 الفول رقم ٨٦ سنة ١٩٣٠ كلى — رسالة حفترات
 محمود حامى سوكة بك وحسين بك لطفى وجنى بك
 عبد الحميد القضاة)

٤١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٩ مايو سنة ١٩٣٠

مسئولة . مجنون . ارتكابه لجريمة . والد .
 الزامه بالتعويضات

المبدأ القانوني

ان أساس المسؤولية الجنائية القصد الجنائي
 أى الادراك والجريمة . أما المسؤولية المدنية فأساسها

« وحيث ترى المحكمة الأخذ بهذا المبدأ »
 « وحيث يتعين البحث الآن عما اذا كان
 والد المتوفى (مورث باقى المدعى عليهم) مسئولاً
 مدنياً بما ارتكبه ابنه المجنون
 » وحيث انه يقتضى (المادة ١٥٠) من
 قانون نورماندى يلتزم أبوالمتوفى بالمحافظة عليه
 حتى لا يلحق ضرراً بالغير . على أن هذه المادة
 ألغيت بنص المادة الدابعة من قانون ٣٠ فاتوز من
 السنة ١٢ لثورة ويرى ميلان أن المادة ١٣٨٤
 المقابلة للمادة (١٥١ و ١٥٢) من القانون الاهلى
 حصرت الاشخاص المسئولين مدنياً عن عمل الغير
 (الاباء والمعلمين والسيد) وعمل بهذا النص قضى
 النقص الفرنسى بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٠٦ بدم
 مسئولية الزوجة عن فعل زوجها المتوفى . على انه
 عدل عن هذا الرأى فقد قضت محكمة ليون بتاريخ
 ٢٧ مايو سنة ١٨٤٠ بمسئولية الام عن حادثة قتل
 ارتكبتها ابنتها المتوفى وأخذت محكمة استئناف روان
 بنفس المبدأ بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٣ - ويرى
 الاستاذ سودا ان مسئولية أبوى المجنون لا ترتكز
 على المسئولية المنصوص عنها بالمادة (١٣٨٤)
 التى نصت عن المسئولين مدنياً بنوع الحصر وانما
 أساس هذه المسئولية هو نص المادة ٤٧٥ فقرة
 سابعة من قانون العقوبات الفرنسى المقابلة للمادة
 (٢٣١) فقرة ثانية من قانون العقوبات الاهلى
 التى نصها « من كان موكلاً بالحفظ على مجنون فى
 حالة هياج فأطلقه او كان موكلاً بمحيوان الخ يجازى
 بمرامة الخ » فالمرء كل يحفظ المجنون هم الاباء والامهات
 لاهلهم يعطون بمحالة جنون أولادهم وان المجنون
 يقطن معهم - فالوالد خطئى - فى ترك ابنه المجنون

عما يرتكبهم من الجرائم فانه كذلك غير مسئول مدنياً.
 تلك النظرة قررها « بوتييه Pothier » وسار القضاء
 فى فرنسا عملاً بالنص المشار اليه . على أن هذا المبدأ
 كان مثاراً للنقد الشديد . لهذا قد انهار بإجماع
 الشراح فقد قالوا بأن القياس على المسئولية الجنائية
 قياس مع الفارق ذلك لان المسئولية الجنائية
 أساسها القصد الجنائى أى الادراك والجريمة فى انعدام
 هذا الركن انضمت الجريمة فلا معنى لان يقضى
 على متوفى بالجنس أو الغرامة . أما المسئولية المدنية
 فأساسها ضرورة تعويض من لحقه الضرر من
 فعل غير مشروع وضرورة التعويض هنا تشبه
 مسئولية الغير عن ضرر يلحقه غير المسئول مدنياً.
 وقالوا أيضاً ان القصر والمجنور عليهم والمتوهين
 يلتزمون فى حالة ما اذا اغتوا على حساب الغير
 فلم لا يلتزمون أيضاً فى حالة ما اذا ارتكبوا أفعالاً
 يترتب عليها مضار للغير فعداً ليجب الزامهم بتعويض
 الضرر الناشئ . عما يرتكبون من الأفعال (بلانويل
 جزء ثانى ص ٢٩٢ و ٢٩٣ والشرح والاحكام
 المذكورة بالهامشية ٢ ص ٢٩٣) وقد جرى مع
 هذا المبدأ أغلب القوانين الحديثة - فضلاً عما تقدم
 فان (المادة ١٣١٠) فرنسى قلت بنصها بالمادة
 (٢١٢) من القانون المختلط . على أن الشارع
 ازال هذه الاعتراضات الوجيه والنقد الشديد -
 قد حذف هذا النص من القانون الاهلى لان
 المشرع أراد مجاراة أغلب الشراح وأحدث الآراء
 والشرائح الاجنبية الحديثة وترك الشارع للقضاء
 مجالاً للحكم بالتعويض عملاً بنص المادة ٢٩ من
 لائحة ترتيب المحاكم التى تنص على انه اذا لم يوجد
 نص صريح فى القانون يحكم بتعويض قواعد المدل

الملكية . الاصل فيه انه اذا اكتسب بالتراضي او التقاضى فانه يبقى ويستمر بشكله وحدوده التى بدأ بها . فلا يملك صاحب المقار المرتفق او المرتفق به الاستقلال بتغييره او العبث به - وهذا مظهر من مظاهر الاستقرار الواجب للملكية المقارية عموما

٢ - الا انه يستثنى من ذلك حالة ما اذا تمرد على صاحب المقار المترتب عليه الارتفاق تنفيذ بدون ضرر كبير ملجئ على عقاره فيجوز له نقله الى مكان آخر بحيث لا يقل استفادة صاحب المقار المرتفق فيه عن مكانه الاول . وهذا الاستثناء وارد على خلاف القاعدة العامة وقرير لنظرية (l'Imprevision) التى تجيز فسخ العقد بمجرد تمرد تنفيذ

المحكمة

« حيث انه لا نزاع فى حق الارتفاق للسناطف عليهم فى الرى بالمسقى موضوع النزاع »
« وحيث ان حق الارتفاق قانونا هو حق عينى وعنصر من عناصر الملكية اذا اكتسب بالتراضي او التقاضى فانه يبقى ويستمر بشكله وحدوده التى بدأ بها لا يجوز لاحد المالكين للارض المترتب لها او المترتب عليها ان يستقل بتغييره او العبث به . فهو ككل الحقوق ثبت على شكل واحد لا يتحمل النقص او التغيير . والا لو قيل العكس لوصلت الحالة الى درجة لا تتفق مع الاستقرار الواجب للملكية المقارية . ولا يرد على ذلك بداهة ان الارتفاق هو اعتداء على ملكية المقار للمترتب عليه . قد يكون بالاتفاق . وحتى لو لم يكن كذلك وكان اغتصابا اكتسب

بهم فى الشوارع فاذا ارتكب جرما يعاقب الوالد جنائيا ويؤخذ مدنيا بصفته الشخصية لعدم احتياطه وعدم تبصره (سوردا جزء ثانى ص ٨١ نبذة ٨٢٨)

« وحيث ترى المحكمة أن تأخذ بهذا رأى الاخير

« وحيث ثابت من تحقيق الجنابة المنضمة صورتها ان والد القاتل كان يعرف أطوار ابنه المعتوه اذ قرر ص ٣٣ تحقيق النيابة ان ابنه كانت تنتابه نوبات صرعية الخ .

« وحيث اذا قرر ذلك وجب الزام ورثائه (باقى المدعى عليهم) بالتعويض

« وحيث ان المدعى كان رفع الدعوى على المدعى عليهم جميعا وأعلمهم بطلباته ثم صمم على هذه الطلبات بالذكر النهائية

« وحيث ان طلب التعويض مبالغ فيه وتقدره المحكمة بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى

« وحيث ان قيم المعتوه يجب أن يكون متضامنا مع وروثة والد المجنون »

(قضية على عيسى بدر وآخرين ضد السيد على خليل وآخرين رقم ٤٣٦ سنة ١٩٢٩ كللى - رئاسة حضرات خليل بك مفت ثابت وعبد الحميد وشامى بك وامام عيدروس الموت بك القضاء)

٤٢

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٧ مايو سنة ١٩٣٠

ارتفاق . مسق . مكانه . تنبيه . شروطه

المبدأ القانونى

١ - حق الارتفاق هو عنصر من عناصر

«وحيث ان دفاع المستأنف في هذه الدعوى لم يتناول اطلاقا الدعوى بمحصول ضرره من بقاء الروى بشكلها الحالي ولم يثبت شيئا من ذلك. بل كان قاصرا على اثبات انعدام المصلحة للمستأنف عليهم من تغيير مجرى المسقى . و فرع على ذلك بأن انعدام هذه المصلحة بعدمه الحق في رفع الدعوى . وقد جارت خطأ في ذلك محكمة اول درجة وذهبت في ذلك الى نتيجة خاطئة وهي أن تقدير المصلحة من شأن المدعى في الدعوى ليس للمحكمة سلطة في تقديره

«وحيث انه مع ذلك فقد تبين للمحكمة من مراجعة محضر المأينة التي أجرتها الادارة ان المستأنف ادعى أن جريان المسقى في مجراها الحالي يحدث بأرضه نشما . الا أن هذه الدعوى رغمًا عن انعدام الدليل عليها - لا تعطيه الحق في تغيير المسقى :
اولا - لانه اذا كان ثمة نشع فهو أمر لم يستجد بل من بدء انشاء المسقى فلا يصح للمستأنف أن يتضرر منه الآن . ثانياً - لأن النشع لن ينقطع بتغيير مجرى المسقى فأن هذا المجرى سيقع في أطياف المستأنف ايضا

«وحيث انه رغمًا عن ذلك فأن المحكمة تبين من ظروف الدعوى أن غرض المستأنف في الواقع هو النكابة بالمستأنف عليهم بنقل المسقى الى حدود أطيافهم التي تقع في الجهة الغربية من اطياف المستأنف .
« وحيث انه لكل ذلك تكون دعوى المستأنف عليهم في محلها ويتمتع بتأييد الحكم المستأنف .
(قضية للتشيخ ابراهيم الشافعي ضد أحد أحد الشافعي وآخر رقم ٩٣ سنة ٩٣٠ س رئاسة حضرات مصطفي رفعت بك رئيس المحكمة والسند و روى بك وعمد على وشدى بك القاضي)

بوضع اليد . فأن وضع اليد مطهر له من كل شائبة ومعطيه حجية قانونية صحيحة شأنه في كل الحقوق الاخرى .

« وحيث مع أن هذا هو الاصل الا انه قد يحصل أحيانا أن في الاستمرار في تنفيذ حق الارتفاق بشكله الاول ارهاق وعسر على صاحب العقار المترتب عليه الحق وفي الوقت ذاته لا يكون لصاحب العقار المرتفق مصلحة في ابقاء الارتفاق بشكله الاول . فيجوز في هذه الحالة ان ينقل الارتفاق الى مكان آخر بحيث لا تقل استفادة صاحب العقار المرتفق به عنه في المكان الاول وبذلك نصت المادة ٧٠١ من القانون المدني الفرنسي وهذا النص - وهو وارد على خلاف القواعد العامة كما تقدم - هو مظهر لنظرية تطور العقود Evolution du contrat بعدم الجود على نص العقد . وهو تقرير لنظرية لا Imprevision التي تجيز فسخ العقد اذا استحالت تنفيذه على المتعاقد .
« وحيث انه بذلك تبين حدود تطبيق المادة ٧٠١ المذكورة فبمعين أن يثبت ان حالة العقار المرتفق به قد بلغ مبلغا كبيرا من الضرر من بقاء الارتفاق على شكله الاول وان صاحب العقار المرتفق لا يستطيع على هذه الحالة ترميم عقاره ترميما صالحا له . فلا يكفي اذن ألا يكون لصاحب العقار المرتفق مصلحة في نقل الارتفاق الى مكان آخر . بل يجب كما قدمنا ، ان يكون موضع الاثبات والنفي اولا هو الضرر الكبير الذي يعود على صاحب العقار المرتفق به من الاستمرار في بقاء الارتفاق في شكله الاول ثم يلي ذلك انعدام المصلحة لصاحب العقار المرتفق .

أو صدوره في مرض الموت أو انسداد أهلية أحد المتاعدين وما إلى ذلك من الطعون التي يشعر توجبها إلى المقعد أنه سند ملكية للمستأفنين ابتداء لا يناهضه ولا يتفاضل معه سند آخر للمستأف عليهم فلا يؤثر في حجته إلا ما قد يشعر به هو من بطلان أو فساد وهذا ما يظهر أنه كان رأى هذه المحكمة عند قضائها في الحكم التمهيدى بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأف عليه الأول صدور العقد الذى يتسك به المستأفان في مرض موت المورث . هذا الحكم الذى يظهر جلياً في ثنايه أن المحكمة قد توسلت به لترجيح ما يحوم حول المقعد الصادر من المورث للمستأفنين من قرائن قوية وتصحيح الضعف الذى في مركز المستأف عليه الأول .

« وحيث أن النزاع في الدعوى يجب قانوناً أن يمدى عقد المستأفنين في ذاته إلى المفاضلة بينه وبين عقد المستأف عليه الأول بنقض النظر عما قد يوجه من الطعون إلى أحدهما موضوعاً فإن محل ذلك يأتي في الدرجة الثانية بعد المفاضلة بينهما . إذا كان هناك ثمة محل إطلاقاً لذلك ولذلك يكون الحكم التمهيدى وما تلاه من التحقيق اجراء سابق لا وأنه لا يستلزم الفصل في الدعوى ولذلك تسارع هذه المحكمة إلى العدول عن رأيها والاعضاء عن نتيجة التحقيق كما أن هذه المحكمة لا ترى أن تقيم وزناً كبيراً لما يسوقه المستأف عليه الأول من القرائن التي يقصد بها الاضفاف بين جدية عقد المستأفنين كالقول أن مبروكه إحدى الورثة قد تصرفت في نصيبها في التركة الداخلة في عقد المستأفنين

٤٣

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٧ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — بيع . تسجيل . المفاضلة بين عقدين من وارث ومورث . قانون التسجيل
٢ — أحكام . الاستئناف الاهلية والمختلطة . خاصة بالتسجيل . اضطرادها

المبادئ القانونية

١- ليس ثمة محل إطلاقاً في قانون التسجيل الجديد للمفاضلة بين عقدين أحدهما صادر من المورث غير مسجل والآخر صادر من الوارث مسجلاً . فإن ذلك القانون لا يعترف بأية حجة بعقد غير مسجل

الا ان هذه المفاضلة تظل ممكنة يجري عليها حكم القانون العام اذا كان أحد العقدين ثابت التاريخ ورسماً على الأقل قبل سنة ١٩٢٤ .
٢ - قد اضطردت أحكام محكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة في المفاضلة المذكورة على تفضيل العقد المسجل على غير المسجل ولا يرد على ذلك بأن الوارث خلف لمورثه وإن المقعد الصادر من هذا ولو كان غير مسجل يخرج العقار عن ملكية الوارث . فإن المشتري من هذا الأخير إنما يتلقى حقه من القانون مباشرة

المحكمة:

« من حيث أن موضع النزاع والفصل في الدعوى لا يتصر قط على تقدير قيمة المقعد الصادر للمستأفنين من المورث والحجة الواجبة له قانوناً في ضوء ما قد يوجه إليه من الطعون التي تشيب العقود عمومًا بالبطلان أو الفساد كالصورية

على ما بين القانونين الفرنسي والمصري من خلاف في قواعد الميراث (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢ مارس سنة ٩١٦ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٢٨ ص ٢٨٦ والشرائع ٣ عدد ٢٠١ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٠ مارس سنة ٩١٤ شرائع ١ عدد ٢٣٤ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٠ مايو سنة ٩٢١ المجموعة الرسمية ٢٤ عدد ٤٧ وسيري ١٩٠٣-١-١٨٠ ودرالوز الدورية ١٩٠٤-١-٥)

« وحيث أن أهم ما يوجه من الاعتراض على هذا الرأي هو أن العقد الصادر من الوارث يخرج العين المبيعة عن ملكه بالنسبة لورثته وهم خلفاؤه العموميون حتى ولو لم يسجل عند البيع . فبذلك يكون الوارث في تصرفه في نفس العين الى شخص ثالث قد تصرف فيها لملكه ويكون المشتري قد تلقى الملك من غير مالك . وهذا الاعتراض مردود بأن المشتري الجديد يتلقى حقه في ملكية العين المبيعة له من القانون مباشرة لا من شخص الوارث سواء كان مالكا او غير مالك - فان نظام التسجيل والقيود التي نظم بها انتقال الملكية هو في الواقع عدول عن الطرق الطبيعية لانتقال الملكية التي تتم فعلا بالانجباب والقبول والانتقال بها الى قواعد شكلية محضة قد يترتب عليها ان تنتقل الملكية من غير المالك اصلا . ومثل ذلك ان حكم قانون التسجيل ان تنتقل ملكية العقار الذي بيع مرتين الى المشتري الثاني المسجل ولو انه مفروض أصلا أن الملكية لم تكن باقية للبائع بعد انتقالها الى المشتري الاول . » وحيث أن القانون يحمي المشتري الذي

فأن موضع الفصل في الدعوى ينحصر في مفاضلة شكلية محضة بمقتضى قانون التسجيل لا تتأثر بظن موضوعي إطلاقاً

« وحيث أن عقدي المستأففين والمستأف عليه الاولها تصرفان أحدهما صادر من المورث غير مسجل بل ثابت التاريخ في ١١ ابريل سنة ٩١٧ والآخر مسجل في ٢٧ يناير سنة ٩٢٧ وصادر من وارث - وهو مبروكه - عن أطيان داخلة في تركه المورث

« وحيث ولو انه ليس في قانون التسجيل الجديد ثمة محل إطلاقاً لمفاضلة من النوع السابق ذكره إذ أن هذا القانون لا يترف بأية حجية لعقد غير مسجل حتى ولو كان صادراً من وارث فلا يجوز للمشتري بقصد غير مسجل ان يطعن في عقد مستجد التسجيل الا باعتباره داتاً عادياً له الحق في الثمن فقط ولم يبق في التركة ما فيه . ألا انه نظراً إلى أن عقد المستأففين ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل فإنه يظل خاضعاً للقانون المدني العام من حيث الآثار التي تترتب عليه وتظل المفاضلة جائزة وممكنة طبقاً لأحكام ذلك القانون (قارن حكم محكمة شين الكوم الكلية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة العاشرة العدد الأول ص ٨١)

« وحيث أن الجدل الذي ثار في الفقه والقضاء بشأن هذه المفاضلة قد استمر أخيراً على رأي صحيح اضطردت محكمات الاستئناف الاهلية والمختلطة على القضاء به وهو تفضيل العقد المسجل الصادر من الوارث على العقد النير مسجل الصادر من المورث . كما أخذت به محكمة النقض الفرنسية

حفظ حقه بمواقته للقانون (المادة ٦١٥ مدني)
فن القانون نفسه يتلقى المشتري من الوارث حقه
في ملكية العين المبيعة اليه .

« وحيث أن الأخذ بهذا الرأي يبرره من
وجهة أخرى الحماية الواجبة لطلبة الغير الذين
يقدمون على الشراء من الورثة دون أن يكون
هناك ثمة مظهر خارجي للتصرف الحاصل من
المورث قبل وفاته . اذ أن سجلات التسجيل
تكون خالية حينئذ من كل إشارة الى ذلك التصرف
في الوقت الذي يقرر فيه القانون بمقتضى المادة
٦١٠ منه ان الارث يثبت في حق الكافة
بمجرد ثبوت الوراثية .

« وحيث انه اذا كان عقد المستأقنين
لا يملكهما العين المبيعة - بالنسبة الى المستأف
عليها الاولى - فلا يجوز لها أن يتوسلا الى الملكية
في دفاعهما بدعوى وضهما يدهما على المقار
المبيع لها خمس سنوات بسبب صحيح وحسن نية
فان محل التمسك بالتقادم الخفى هو أن يكون
العقد صادرا من غير مالك فيصح التقادم ما فيه
من بطلان (راجع نجيب بك الهلالى شرح البيع
صفحة ٢٠٩) اما اذا كان العقد صادرا من مالك
فان الآثار التي تترتب عليه من حيث انتقال
الملكية تخضع الى أحكام التسجيل وقواعده
ولا يتصور ثمة محل اطلاقا لتمسك بالتقادم
لا لشيء الا لأنه ليس بالعقد عيب يحتاج الى
التقادم لتصحيحه فالعقد في ذاته كفيلا بنقل
الملكية الى المشتري فاذا قصر في ذلك فلا يخلو
الحال من أحد أمرين : اولاً - أن يكون قد تلقى
بالعين المبيعة حق للغير حفظه بالتسجيل فيكون

اولى بالمراعاة والامتنان - ثانياً - الا يكون قد
تلقى بالعين حق للغير فيكون العقد من طبيعته
ناقلا للملكية ويجوز للمشتري تسجيله أو انفاذ
الاجرائات الموصلة لذلك فتنتقل بذلك الملكية
« وحيث انه بذلك يكون الحكم المستأف

في محله ويتعين تأييده
(قضية - ايمان سيد أحمد جابر وآخر ضد علي عثمان
وأخريين رقم ٤١٣ سنة ١٩٢٩ س بلدية السابقة)

٤٤

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - حراسة . قسمة . نزاع
- ٢ - دائي طوي . حراسة . تنفيذ . عدم جواز
- ٣ - مدني متضمن . حراسة أموال المتضامن معه .
عدم جواز
- ٤ - حراسة . اجراء وقفي . نتائج

المبادئ القانونية

- ١ - تصح دعوى القسمة - على الرأي
الغالب - أن تكون ركن النزاع الواجب توفره
للقضاء بالحراسة . الا انه لما كانت المحكمة في ذلك
هي الشيع في الملكية وتقدر انتفاع كل من
المالكين بنصيبه مفرزا . فان هذه المحكمة تسقط
اذا تراضى المالكان على قسمة منفعة المقار فيما
بينهم قسمة مباحة
- ٢ - الحراسة هي اجراء وضع أصلا لحماية
اصحاب الحقوق المالية . وليس وسيلة من وسائل
التنفيذ فلا يصح للدائن العادي أن يطلب وضع
مال مدينه تحت الحراسة القضائية كما انه لا يجوز
له الاتفاق معه على ذلك .

ولا يجوز - تبعاً لذلك - للدين التضامن

وهكذا ينتج انه اذا كان المالكون على الشيوع قد اقتسموا منعة العقار فيما بينهم سقطت الحكمة في اعتبار دعوى القسمة نزاعاً تستند اليه دعوى الحراسة والا فأى نزاع ينصل بوضع اليد ويدعو الى القسمة يستلزم الحراسة

« وحيث انه اذا لم يكن الشيوع سبب الحراسة وكان السبب هو المديونية وتصدر الاتفاق على سداد الدين . فليس ثمة علاقة اطلاقاً بين هذا السبب وقيام دعوى القسمة - باعتبارها نزاعاً تقوم عليه دعوى الحراسة وتوقف به - فقد تنتهي دعوى القسمة ويظل الدين باقياً كله أو بعضه . ومن المقرر بداهة أن يكون بين النزاع بسبب الحراسة وموضوع عمل الحارس علاقة سلبية مباشرة أو وحدة من حيث النوع بمعنى أن يزيل عمل الحارس سبب النزاع مؤقتاً . والا لما كان للقضاء بالحراسة معنى اطلاقاً .

« وحيث ان انقطاع الملاقة بين دعوى القسمة وتسديد الديون يدل على عدم جواز اعتبار دعوى القسمة نزاعاً Litige تستند اليه دعوى الحراسة فيتمين حينئذ البحث في السبب الآخر الذى يتوسل به المستأفون وهو مديونية التركة لتعرف مقدار صلاحيتها - مستقلاً - كأساس لدعوى الحراسة قانوناً

« وحيث انه يتمين البحث في هذا السبب من وجهتين - أولاً - من حيث اعتباره نزاع قانونى يصلح اساساً لدعوى حراسة . ثانياً - من حيث توفر ركن الخطر به .

- اولاً -

« وحيث ان مجرد مديونية التركة بديون

أن يطلب وضع مال المدين المتضامن معه تحت الحراسة لتسديد ديون الدائنين

٣- الحراسة هي اجراء مؤقت بطبيعته فيجب ان يستند الى نزاع قضائى توقف به ونزول بزواله

المحكمة

« حيث ان سبب الحراسة الذى استند اليه المستأفون في دعواهم ذو شقين . اولاً - قيام دعوى القسمة امام محكمة اول درجة . ثانياً - مديونية التركة المشاعة بين المدعين والمدعى عليهم مديونية تهدد كيانها وبهذا السبب يشقه عقوا مأمورية الحارس وحددوها فطلبوا أن توقف بانتهاء دعوى القسمة وتسديد الديون .

« وحيث أن الجمع بين هذين السببين غير مفهوم كثيراً فقد يزول احدهما قبل الآخر وقد لا يكون السبب الباقي سبباً صحيحاً تقوم عليه دعوى حراسة قانوناً كما يحصل لو انتهت القسمة وهي بطبيعتها على وشك الانتهاء كما تبينت المحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى قبل سداد الديون

« وحيث انه لذلك يتعين بحث كل سبب على حدة لتعرف المحكمة مقدار حجتيه مستقلاً كسبب للحراسة قانوناً .

« وحيث انه ولو ان دعوى القسمة تصح على الرأى الغالب الذى تقره هذه المحكمة وتأخذ به أن تكون نزاعاً يكون ركن الحراسة قانوناً اذا توفر معه ركن الخطر الا انه يجب ملاحظة المحكمة في هذا الاعتبار وهي الشيوع في الملكية وعدم امكان احد المالكين وضع اليد على حصته في العقار .

قيام النزاع على وضع اليد وبروزه في دعوى القسمة هو في الواقع نفس الامر المبرر للحراسة .

والاحكام المختطة السنة ٤١ ص ٣٤١ ومجلة المحاماة السنة العاشرة العدد الاول ص ١٠٨ وحكم محكمة مصر الكلية مجلة المحاماة السنة السابعة ص ١٩٦)

« وحيث انه اذا كان المأثر نفسه لا يملك طلب الحراسة لاستيفاء دينه فلا يملكها تبعا - ومن باب اولى - المدين ضد المدين المتضامن معه لوفاء دين الدائن .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان فكرة وضع مال المستأففين والمستأنف عليهم تحت الحراسة لوفاء الديون التي يستند اليها المستأفون - وهي جميعا ديون عادية - فضلا عن عدم صلاحيتها قانونا تبدو شاذة غريبة عند ما تم القسمة بينهم فيلتزم كل منهم حينئذ بالتخلي عن ملكه لسداد ديون اذا كان قد ثبت بعضا باحكام فلا يزال البض الآخر لا يقيم شي ما اطلاقا - ثانيا -

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى خطرا ملجئا في المديونية التي يدعيها المستأفون - اولا - لأن كل الورثة مفروض بدهاء وقانونا أن يمثلوا في جميع اجراءات التقاضي التي يتخذها الدائن قبل التركة فتقوم كتبتهم بالدفاع ضد الدائن واذا تخلف المستأنف عليهم فليس ثمة ما يشكو منه المستأفون لانه يجوز لهم أن يحضروا ويدافعوا بما تدافع به كتلة الورثة - ثانيا - لانه في مقدور كل وارث أن يسدد نصيبه في الدين الى الدائن قبل كل التركة. وليس ثمة محل لافتراض استحالة الاتفاق على تجزئة الدين - مع عدم تجزئته قانونا - فان هذه التجزئة تكون ممكنة كثيرا في

عادية لا يصلح نزاعا تستند اليه دعوى الحراسة اولا - لانه ليس محل نزاع *Interdigo* والمقصود بالنزاع هنا أن يقوم بين أفراد المالكين بعضهم مع بعض لا بينهم جملة وبين دائيتهم . فان النزاع في هذه الحالة الاخيرة مفروض وقوعه دائما ولا يصح البحث فيه كأساس للحراسة الا اذا كانت الدعوى يطلب الحراسة بين الدائنين والمدينين . ووجوب أن يكون هناك نزاع قضائي *Interdigo* أمر تستدعيه طبيعة الحراسة. فهي اجراء تحفظي مؤقت يقصده أن يسوى مؤقتا حالة نزاع قائمة بين الطرفين حتى يفصل في موضوعها من المحكمة المختصة .

فأقيمت الحراسة معناه أن يستند الى نزاع قضائي قائم فضلا والا كانت اجراء أبدى وهذا ما يتناقض مع طبيعتها . ووجود النزاع أمر ضروري ولكنه كاف بمعنى انه لا يشترط أن يكون النزاع منصرفا الى الملكية أو وضع اليد - كما جرى على ذلك القضاء القديم - بل يكفي أن يكون ثمة نزاع يتحد في الموضوع مع عمل الحارس المطلوب

« وحيث ان المديونية في ذاتها ليست موضع نزاع قائم بين طرفي المستأففين والمستأنف عليهم . ثانيا - لأن الحراسة اجراء وضع أصلا لحماية اصحاب الحقوق العينية وليست وسيلة من وسائل التنفيذ . فلا يصح للدائن العادى أن يطلب وضع مال مدينه تحت الحراسة القضائية كما انه لا يجوز الاتفاق معه على ذلك . (راجع حكم محكمة الاستئناف المختطة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ بمجلة التشريع والاحكام المختطة السنة ٢٦ ص ٢٥٢ وحكم محكمة الاستئناف المختطة بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٩ بمجلة التشريع

تتناسب مع قيمة التركة . فلهذا كله وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف ترى المحكمة ان الحكم المستأنف في محله ويتمتع تأييده
(قضية أحمد اخدى على وآخرين ضد الست هانم على وآخرين رقم ١٨٤ لسنة ١٩٣٠ س - وثلاثة حضرات مصطفى رفعت بك رئيس المحكمة واحد بك البقي بك وعمد على رشدى بك القاضيين)

أحوال الديون المسجلة . فن باب أولى في احوال الديون العادية . فضلا عن انه لا يفهم كثيراً كيف ينفرد المستأنفون بالشكوى من مجرد هذا الاحتمال ولهم ثلث التركة . صدق ضد المستأنف عليهم ولهم ثلثا التركة . ثالثاً - لأن الديون لا

اعطاء خاصة بانتخاب مجالس المديريات

المضوية بالترشيح فاعلن وزير الداخلية انتخابه عضواً بهذا المجلس عن الدائرة رقم ١٦ التى مقرها كوم القناطر بلا حاجة لتولى اجراءات الانتخاب بالنسبة اليه طبقاً لاحكام المادة (٤١) معدلة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ وبتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ نشر هذا الاعلان بتعليقه في مقر الدائرة وطبقاً للمادة السادسة من قانون رقم ١٧ لسنة ٢٨ بانتخاب أعضاء مجالس المديريات ابتداءً من يوم تقديم طلبات ابطال الانتخاب من يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٣٠ وهو اليوم التالى لتطبيق اعلان وزير الداخلية وانتهى في يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٠ « وحيث أن عبد الله سعد المصرى أحد ناخبي الدائرة طلب ابطال انتخاب الشيخ بريك المصرى لانه لا يحسن القراءة والكتابة بعريضة تصدق عليها في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ووصلت الى مدير البحيرة في ٢٥ منه ثم رأت السلطة الادارية ان هذا الطعن سابق لآوانه وافهمت الطاعن بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ بانه اذا شاء استعمال حقه المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٨ فعليه أن يطلب ابطال الانتخاب في ظرف خمسة عشر يوماً التالى لاعلان

٤٥

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

انتخاب . طعن . تقديمه قبل اعلان نتيجة الانتخاب .
عدم قبوله
مجالس المديريات . انتخاب . بطريق الترشيح .
جواز ابطاله

المبدأ القانوني

١- اذا رفع الطلب الخاص بابطال عضوية عضو مجلس المديرية الذى نجح بالترشيح قبل أن تعلن نتيجة الانتخاب كان الطلب غير مقبول شكلاً لوفعه قبل آوانه

٢- السلطة القضائية هي الهيئة الوحيدة المختصة بالنظر في طلب ابطال انتخاب أعضاء مجالس المديريات لا فرق في ذلك بين ما يكون المرشح قد وصل الى العضوية من طريق الترشيح او من طريق الانتخاب

المحكمة

« من حيث أن الشيخ بريك سعد المصرى رشح نفسه لعضوية مجلس مديرية البحيرة ونال

و بما أن الطعن الاول رفعه الطالب قبل
الاولان وقبل اعلان نتيجة الانتخاب فيجب
اهماله طبقاً لاحكام المادة السادسة قرة اولي
من قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية

و بما أن الطعن الثاني لم يقدم الا في يوم
٦ مايو سنة ١٩٣٠ اي بعد انتهاء ميعاد الطعن
بأربعة أيام فهو مرفوض شكلاً ويتمين الحكم
بذلك كما يتمين الحكم بصحة انتخاب الشيخ
بريك سعد المصري عضواً بمجلس مديرية البحيرة
عن دائرة كوم القناطر رقم ١٦

(ملن عبد الله سعد المصري في انتخاب الشيخ بريك
سعد المصري رقم ١١٢ سنة ١٩٣٠ كلى — وثلاثة
حضرات محمود حلمي سوكة بك وحسين بك لطفي وحنق
بك عبد الحميد القضاة وحضور حضرة ممطل بك عبد
الحليم وكيل النيابة)

٤٦

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

طعن . لمضوية مجالس المديرية . تنازل عنه . وجوب
السير فيه .

المبرر القانوني

لطلبات ابطال الانتخاب مساس بالنظام
العام فالتنازل عنها بعد تقديمها لا يمنع السير فيها
المحكم

« من حيث انه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠
اعلن انتخاب حضرة حسن افندي على الزوبه
عضواً بمجلس مديرية البحيرة عن دائرة كفر
الدوار القبلة رقم ١٣

« وحيث ان عبد الجواد محمد قباله احد

العضو المذكور وبالطريقة المبينة في هذه المادة
ومن أجل ذلك قدم الطاعن طلباً جديداً بابطال
الانتخاب تصديق عليه في يوم ٤ مايو سنة ١٩٣٠
ووصل الى مدير البحيرة في ٦ منه

« وحيث أن العضو المطعون في انتخابه
يدفع بأن حق الناخب في طلب ابطال الانتخاب
قاصر على حالة ما يكون المرشح قد فاز بالمضوية
من طريق الانتخاب وان هذا الحق لا ينسحب
على حالة وصول المرشح الى المضوية من طريق
الترشيح ولذلك طلب بصفة أصلية الحكم بعدم
جواز الطعن وبصفة احتياطية الحكم بعدم قبوله
شكلاً لتقديمه بعد الميعاد

« وحيث يستفاد من احكام قانون انتخاب
أعضاء مجالس المديرية ان السلطة القضائية
هي الهيئة الوحيدة المختصة بالنظر في طلب ابطال
انتخاب أعضاء مجالس المديرية لا فرق في ذلك
بين ما يكون المرشح قد وصل الى المضوية من
طريق الترشيح او من طريق الانتخاب وترفع
طلبات ابطال الانتخاب الى السلطة المذكورة
اما من الناخبين واما من وزير الداخلية - اما
سقوط المضوية سواء لتفقد الاهلية او لتفقد الصفات
المشترطة في المضوية فيكون بقرار من الوزير
والعضو صاحب الشأن الطعن في قراره امام المحكمة
الابتدائية للكان بدانيتها بمجلس المديرية بالطريقة
المبينة في المادة (١٣) من القانون المذكور ولم يمنع
مجلس المديرية حق النظر في صحة نياة أعضائه
بأى صورة كانت ومن اجل هذا يكون الدفع
المقدم بعدم جواز الطعن مرفوضاً

٤٧

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

انتخاب . مجلس المديرية
لجنة الانتخاب . اعلان قراراتها . بطلان اجتماعها
بعد اغضاؤها
محكمة . اختصاصها . سلطتها . اعلان من صحت
انتخابه حسب الاغلبية المطلقة

المبادئ القانونية

١ - بمجرد ظهور النتيجة واعلامها ينتهي اختصاص لجنة الانتخاب فلا تلك بعد ذلك أن تجتمع ثانية لتعدل في قراراتها التي أعلنتها .

٢ - لا يباد الانتخاب طبقاً للمادة (٥٨) من قانون الانتخاب الا اذا لم يحصل أحد المرشحين على الاغلبية المطلقة او حصل مرشح واحد عليها

٣ - اذا أحرز ثلاثة من المرشحين الاغلبية المطلقة كان الاثنان اللذان نالا اكثر الاصوات هما الناجحان وذلك قياساً على الطريقة التي اعتمدها القانون في حالة عدم توفر الاغلبية المطلقة لأحد المرشحين في الانتخاب الثاني

٤ - المحكمة التي يرفع اليها طلب ابطال الانتخاب هي المختصة بالنظر في موضوع الاخطاء التي تقع من اللجان وتلك اعلان من صحت انتخابه عضواً من غير حاجة الى اجراء انتخاب جديد

المحكمة

« حيث أن الطاعن يني طعنه على وجهين أولهما مشترك بين الطاعون في حقهما وهو بطلان القرار الذي أصدرته لجنة الانتخاب بتاريخ اول مايو سنة ١٩٣٠ القاضي باعلان انتخاب الطاعون في

ناخبي هذه الدائرة طلب ابطال انتخاب العضو المذكور لأنه لا يحسن القراءة والكتابة بمرضاة تصدق عليها ووصلت الى مدير البحيرة في يوم ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ثم تنازل بعد ذلك عن هذا الطلب بمرضاة اخرى تصدق عليها ووصلت الى المديرية في يوم ١٥ من الشهر المذكور

« وبما ان الطعن تقدم في الميعاد القانوني من ناخب عن انتخاب حصل في دائرته وبالطريقة المبينة في المادة السادسة من قانون رقم ١٧ لسنة ٢٨ بانتخاب اعضاء مجالس المديريات فهو مقبول شكلاً « وحيث ان طلبات ابطال الانتخاب لها اساس بالنظام العام فالتنازل عنها بعد تقديمها لا يمنع السير فيها ومن أجل هذا قررت المحكمة عدم قبول تنازل الطاعن وأمرت بالاستمرار في نظر الطعن وأثبتت ذلك في محضر الجلسة

« وحيث ان الطعن مبني على ان العضو المطلوب ابطال انتخابه لا يحسن القراءة والكتابة « وحيث انه باختيار العضو المذكور تبين انه متوسط الحال في القراءة وعاجز في الكتابة وبذلك يهـم شرط من شروط الاهلية الواجب توفرها في عضو مجلس المديرية ويكون موضوع الطعن مقبولاً ويجب الحكم بابطال الانتخاب

(قضية طعن عبد الجواد محمد قبالة في انتخاب حسن افندي على الزوجه رقم ٣١٦ سنة ١٩٣٠ مكي - وثلاثة حضرات محمود حلمي سوكة بكه وعديك الملاحظ وحين بك لطن القضاة وحضرة ابراهيم بك هيم عوض وكيل النيابة)

حقها والطمع الثاني خاص بالطمعون في حقه الثاني بأنه لا يحسن الكتابة والقراءة

« وحيث انه عن الوجه الاول فالظاهر من الاوراق ومن أقوال الطرفين أن في يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ وبمجرد الانتهاء من عملية الفرز وظهر أن عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتنا صحيحة ٦٧٣٦ باعتبار أن محمديك توفيق العدوي حائز ٤٩٩٠ صوتا والشيخ علي سيد احمد الحيوان ٤٥٣٠ (وهما المطمعون في حقها) وان المرشح الثالث علي افندي مصطفى خليل حاز ٣٦١٠. أعلنت اللجنة أن كلا من هؤلاء الثلاثة المرشحين نال الاغلبية المطلقة وان الانتخاب سيعاد بينهم » وحيث أنه بعد ذلك اجتمعت اللجنة في يوم أول مايو سنة ١٩٣٠ وأعلنت انتخاب المطمعون في حقها عضوين لمجلس مديرية الشرقية عن دائرة فاقوس غمرة ١٦

« وحيث ان الحاضر عن الطاعن قال بأن القرار الصادر في أول مايو سنة ١٩٣٠ باطل شكلا وموضوعا لان لجنة الانتخاب بعد اعلان النتيجة الأولى في ٢٧ ابريل ١٩٣٠ أصبحت لا ولاية لها وأنها لا تملك حق الاجتماع بعد ذلك والعدول عن القرار الذي أصدرته وهي مكونة تكويناً قانونياً وارتكبت على ما جاء بدالوز غمرة ١٨٨٣٠

Dallos Pratique والبندين ٣٧٣٧ و ٣٣٢٠

« وحيث أنه بمجرد ظهور النتيجة واعلانها تكون لجنة الانتخاب استنفدت جميع الاعمال والاختصاصات المحولة لها قانوناً أما الاعمال التي تستلزمها إعادة الانتخاب فتعهد الى لجنة أخرى

تشكل فيها بعد فحى لا تملك بعد ذلك أى تعديل في أى قرار أصدرته الام الا اذا كان قد ظهر لها عقب اعلان النتيجة وقبل أن يتفرق أعضاؤها وجود خطأ مادي في اجراءاتها فيحق لها في هذه الحالة اجراء التصحيح وما يترتب عليه من تعديل في النتيجة وهذا الخطأ لا وجود له ولم يدع به أحد » وحيث أنه مع التسليم من الجانبين بأن الاصوات التي حازها المطمعون في حقها وعلى افندي مصطفى خليل المرشح الثالث وعدد الناخبين الذين أعطوا أصواتنا صحيحة كما هو مدون بالقرار المؤرخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ مطابق الحقيقة والواقع فيقتضى ما ذكر آنفاً لم يكن اللجنة صفة في الاجتماع في يوم أول مايو سنة ١٩٣٠ ولم يكن لها سلطة أيضاً في تصحيح قرارها

« وحيث أنه لذلك يكون قرارها الصادر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٠ بإعادة الانتخاب باطلا » وحيث أنه لم يقدم من الطاعن اى مطلب على عملية الانتخاب في ذاتها ولا على عدد الاصوات الصحيحة ولا الاصوات التي نالها كل مرشح » وحيث أن قانون الانتخاب نص في المادة ٥٨ معلة منه على الحالات التي يعاد فيها الانتخاب وهي عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة أو حصول مرشح واحد فقط عليها في هاتين الحالتين فقط يعاد الانتخاب

« وحيث أن الحالة التي نحن بصددھا تختلف اختلافاً كلياً عن الحالتين اللتين نصت عليهما المادة ٥٨ معلة فأمام المحكمة الآن ثلاثة مرشحين نال كل منهم الاغلبية المطلقة الكافية فدائرة البحث تنحصر في نظر القانون اذن في طريقة

٤٨

محكمة اميوط الكلية الاهلية

٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠

انتخاب . محل اقامة . ترشيح . جواز في دائرة المصلحة

المبدأ القانوني

الطيب الذي يقيم بالقاهرة حيث توجد عيادته ومنزل سكنه يصح له أن يرشح نفسه في دائرة خارجة عن محافظة القاهرة متى ثبت أن له بها مصالح تستدعي تردده عليها (كأن يكون صاحب ملك بأحدى البلاد التي تتكوّن منها الدائرة ووكيلا عن والدته وأخوانه المقيمت بها)

المحكمة

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على سبب واحد - هو أن المظنون فيه لا يقيم في أحد مراكز الدائرة التي انتخب عنها بل يقيم في القاهرة في منزل عمه وله بها عيادة وتليفون الخ وارتكن في طلب الحكم بطلان انتخابه على نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ »

« وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن المظنون فيه له عيادة بالقاهرة وأن بلدته الأصلية هي ديروط الشريف إحدى بلاد الدائرة التي انتخب عنها . ولذا يتعين البحث في معنى عبارة الإقامة المقصود بالنص السالف الذكر

« وحيث أن لجنة الداخلية بمجلس النواب بحثت هذه النقطة بحثاً مستفيضاً وأسفرت نتيجة بحثها عن أن المراد بمحل الإقامة المحل الذي يباشر فيه المرشح أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة

الترجيح بينهم لانتخاب اثنين فقط من بينهم » وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الترجيح يكون بطريق اختيار من ثل أصواتنا أكثر من غيره وذلك قياساً على الطريقة التي اعتمدها القانون في حالة عدم توفر الأغلبية المطلقة لأحد المرشحين في الانتخاب الثاني

« وحيث أنه بما تقدم تكون لجنة الانتخاب قد أخطأت في القرار الذي أصدرته بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ من حيث التقرير بإعادة الانتخاب وكان يجب عليها أن تعلن انتخاب المظنون في حقها من باديء الارضوين بمجلس المديرية عن هذه الدائرة

« وحيث أن هذه المحكمة هي المرجع في الفصل والمختصة بالنظر في تصحيح مثل هذه الأخطاء التي تقع من اللجان وتلك اعلان من صح انتخابه عضواً يتعين عدم الأخذ بالقرار الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ بإعادة الانتخاب وتصحيحه بالصفة السابق الإشارة إليها

« وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الثاني من الطعن الخاص بالشيخ على سيد احمد على الحيوان من أنه لم يحسن القراءة والكتابة فالمحكمة ترى قبل الفصل استدعائه أمامها بأودة المشورة للتحقق من صحة الطعن أو عدم صحته

(طعن عبد الجواد أحمد ضد محمد بك توفيق وآخر رقم ١٦٢ سنة ١٩٣٠ على - رئاسة حضرات محمد توفيق سري بك وميسر المحكمة ومحمد صادق حمدي افندي وأنيس غالي افندي الفائزين وبمضد حضرة عبد المال سليمان افندي وكيل النيابة)

في نص آخر من نصوص القانون خفض لم
النصاب الواجب توفره في غيرهم من الافراد لان
بلادنا أحوج ما تكون الى وجود أمثال اولئك
الناهين بين أعضاء مجالسها النيابية

« وحيث انه فضلا عما تقدم فقد تبين من
الاوراق المقدمة من المطعون فيه انه من ارباب
الاطيان الكثرية والمصالح الكبيرة ببعض بلاد
الدائرة الانتخابية . وان أخاه عمدة بلدة دربوط
الشريف وان والدته واخواته يقعن فيها وان
له بها تردد بدليل أن التوكيل المعطى منه ومن
عائلته الى المحامي الذي يباشر أشغالهم القضائية
تصدق عليه رسميا من أحد كتبة المحكمة بنفس
البلدة وذلك قبل أن يخلق قانون الانتخاب
لمجالس المديرات . ومثل المطعون فيه وهذا
حاله من يستطيع الدفاع عن مصالح اهالي دائرته
الانتخابية أكثر من غيره

(علن محمد محمد بليغ ضد الدكتور يسى بجلى النفس
اقدى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٣٠ كـ ١ — وثلاثة حضرات
محمد جعفر بك رئيس المحكمة ورياس بك فلهذه ومحمد
أبو الوفا بك التماسيين وحضور حفرة عمود كامل
للرجوئى احدى وكيل النيابة)

٤٩

محكمة اسبوط الكلية الاهلية

٢ يولييه سنة ١٩٣٠

انتخاب . أهلية . حكم المجلس مع إيقاف التنفيذ .
تهمة سرقة . مضي خمس سنوات . ذوال آثاره

المبرأ القانوني

اذا مضى خمس سنين على الحكم الصادر
بالحبس مع إيقاف التنفيذ في تهمة سرقة دون أن
يرتكب المحكوم عليه أى جريمة مما يقابل عليها

أو شبيهة بها كاللحامى الذى يباشر أعمال صناعته
بدائرة ويقع في دائرة أخرى وكلما لك المقيم
بدائرة وله أطيان بدائرة أخرى يؤجرها أو يزعمها
بنفسه فيصح الترشيح في الدائرتين الخ « وقد
واقعت لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ على تقرير
لجنة الداخلية بمجلس النواب . وبعد مناقشات
حادة في المجلسين - الشيوخ والنواب - وافق
كل مجلس على تقرير لجنة الداخلية فيه

« وحيث ان هذا التفسير الذى تقدمت به
لجنة الداخلية بمجلس النواب لمحل الإقامة هو
تفسير معقول ويتفق مع فكرة المشرع إذ نص
في المادة التاسعة من القانون السالف الذكر على
انه اذا انتخب عضو في دائرتين لمديرية واحدة
وجب عليه أن يقرر في المجلس أى الدائرتين
يريد أن يكون نائباً عنها الخ . ومعنى ذلك أنه
يصح للمرشح أن يكون مقبياً في جهتين مختلفتين
وذلك على أساس التفسير الذى ذهب اليه
اللجنة المشار إليها

« وحيث أن القول بغير ذلك فيه إبعاد
للمتعلمين وارباب المهن الكبيرة (الطب . المحاماة .
الهندسة الخ) الذين لا يستطيعون الإقامة بصفة
مستدعية بالقرى التى نشأوا فيها بل يسعون في
اكتساب أرزاقهم في المدن والعواصم حيث يتسع
المجال لتقدمهم في صناعتهم واظهار مواهبهم وفي
الوقت نفسه يكونون على اتصال مستمر ولم ارتباط
وعلاقة ومصالح مادية بالمرکز الذى درجوا فيه
« وحيث أن المشرع رأى بثاقب بصيرته

ألا تحرم المجالس النيابية ومن بينها مجالس
المديرات من كفايات اولئك المتفهمين حتى انه

فأدى ذلك الى مشادة وقتت بينهما وتنازل
وغير ذلك

« وحيث انه بالرجوع الى محضر لجنة البدارى
الفرعية قمره ٨ التى كان الشيخ محمد حسين أحد أعضائها
لم تجد اى اشارة لهذا الحادث مما يدل على أنه لم يقع
« وحيث أن الطاعن ذكر أيضاً أن اثنين
من المحامين من أنصار المطعون فى انتخابهما كانا
يدخلان قاعة اللجنة أيضاً للتأثير فى الناخبين .
وبالرجوع الى محضر اللجنة لم نجد ذكراً لهذه المسألة

(ملن عبد الرحمن حسن محمد عبد الله ضد شاكر
افتدى محمد عبد المال وآخر رقم ٤٢١ لسنة ١٩٣٠ كلى
— بالهيئة السابقة)

٥٠

محكمة النيا الكلية الاهلية

٥ يولية سنة ١٩٣٠

انتخاب لعضوية مجالس الدريبات طلب ابطال انتخاب .
عدم حضور الطاعن . ابطال المرافعة . جواز الحكم بها

المبرأ الفافورى

ان دعوى ابطال انتخاب عضوية أحد
أعضاء مجالس المديرية تنظر حسب القانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ كدعوى مدنية وتطبق عند
نظرها اجراءات قانون المرافعات المدنية ومنها
المادة ١٢٤ . وعلى ذلك يجوز الحكم بابطال
المرافعة اذا غاب الطاعن . ولا يمنع حضور النيابة
فى الجلسة من الحكم بذلك لأنها ليست خصماً
أصلياً بل خصماً منضمّاً

المحكم

« حيث أن الطاعن يد أن قدم طنبه

بمقوية مقيدة للحرية اعتبر الحكم كأن لم يكن
وزال كل أثر له عدا أن هذا الحكم يكون مانعاً
من إيقاف التنفيذ مرة أخرى بالنسبة للمحكوم
عليه . وعلى ذلك فلا يكون ثل هذا الحكم أى
تأثير فى أهلية المحكوم عليه ولا يسقط عضويته
لجلس المديرية
المحكم

« حيث أن الطاعن بنى طنبه على عدة وجوه .
أولها أن المطعون فيه الاول فقد الاهلية لسبق
الحكم عليه فى جنحة سرقة فى سنة ١٩٠٩ وقدم اثباتاً
للعواء شهادة من محكمة اسبوط بصدور حكم ضد
شاكر محمد عبد المال بالجلس شهرين مع إيقاف
التنفيذ فى تهمة سرقة بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٠٩
« وحيث انه مع التسليم بأن هذا الحكم
صادر ضد المطعون فيه نفسه فإن المادة ٥٣
عقوبات نصت على أنه بعد مضي خمس سنين
من تاريخ هذا الحكم بدون ارتكاب جرم مقيده
للحرية يعتبر الحكم كأنه لم يكن وبذلك يزول
كل أثر له عدا أن هذا الحكم يكون مانعاً من
إيقاف التنفيذ مرة أخرى بالنسبة للمحكوم عليه
« وحيث انه لذلك لا يكون لهذا الحكم
اى تأثير فى أهلية المطعون فيه للانتخاب

« وحيث أن أوجه الطعن الاخرى تلتخص
فى حصول تأثير من بعض الموظفين الاداريين
ومن أنصار المطعون فيها على حرية الناخبين
منها أن عمدة البدارى كان يدخل الى قاعة
لجنة الانتخاب ويهدد الناخبين لثلمهم على انتخاب
المطعون فيها . وان أحد أعضاء اللجنة وهو
الشيخ محمد حسين اعترض على تصرفات العمدة

النصوص عنها في المادة ٤٨ تهم النيابة أيضاً عند الاقتضاء الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها ضد كل شخص له يد في الجريمة وتحكم المحكمة حينئذ في الدعوىين حكماً واحداً»

« وحيث أنه لما أريد وضع تشريع جديد لانتخاب مجالس المديرية قدمت الحكومة نصاً للمادة الثامنة من المشروع يقضى بما يأتي « تحكم المحكمة نهائياً وبطريق الاستعجال وبغير رسوم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد اعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب ومبايع أقوال النيابة العمومية . وان كان الطلب مبنياً على وقوع جريمة من جرائم الانتخاب جازل النيابة أن تهم الدعوى العمومية أمام المحكمة عينها ضد كل شخص له يد في الجريمة وتحكم المحكمة حينئذ في الدعوىين حكماً واحداً»

« وحيث أنه يظهر من الرجوع الى المذكورة الايضاحية الخاصة بالمشروع ومن المناقشات التي دارت أمام مجلس النواب حول هذه المسألة والمواد الأخرى السابقة لها الخاصة بالطعون انه كان مفهوماً أن تنظر الطعون أمام المحاكم الجنائية طبقاً لقواعد تحقيق الجنايات الأن مجلس النواب رأى حتى لا يحرم متهم من احدى درجتي التقاضي حذف الفقرة الثانية من المادة في المشروع وترتب على هذا الحذف أن نص صراحة بناء على اقتراح أحد النواب على أن تنظر الطعون أمام المحكمة الابتدائية (بهيئة مدنية) كما انه قد طلب أثناء المناقشات اضافة فقرة تقضى باتباع جميع اجراءات قانون الرافعات في المرافعة أمام المحكمة. فلم يوافق المجلس على اضافة هذه

مستوفياً للشروط القانونية فيما يتعلق بالشكل جاء فتاؤل عنه بتجسّي اقرار مصدق على رسمياً بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٠ ولم يحضر بالجلسة الاخيرة التي طلب فيها الحاضران عن الطعون في انتخابه ابطال المرافعة

« وحيث أن النيابة العمومية عارضت في ذلك وطلبت السير في نظر الدعوى للاسباب التي ابدتها في مرافعتها

« وحيث انه يتعين البحث الآن فيما اذا كان الطعن في انتخاب أعضاء مجالس المديرية من قبيل المدعى المدنية العادية التي يتبع فيها أمام المحكمة اجراءات قانون المرافعات العادية أم أن لها صبغة أخرى تختم على المحكمة الفصل فيها رغماً عن تنازل الطاعن أو تفيه

« وحيث أن هذا البحث يستدعي استعراض التشريع المصري الخاص بالطعون في انتخاب مجالس المديرية في الادوار المختلفة التي مر عليها « وحيث أن المادة ٤٤ من قانون الانتخابات الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ نصت على تقديم الطعون في انتخابات مجالس المديرية الى المدير ليقدمها الى المحكمة الابتدائية لتفصل فيها « بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف « وحيث أن القانون غرة ٣٠ لسنة ١٩١٣

نص في المواد ٥٤٩ و ٥١٥ على أن يقدم طلب الطعن الى المدير ليعث به الى النائب العمومي ليقدمه الى المحكمة الكلية التي « تحكم حكماً نهائياً وبغير رسوم في الطلب المقدم إليها وذلك بعد اعلان المنتخب ومبايع أقوال النيابة العمومية فان كان الطلب مبنياً على وقوع جريمة من الجرائم

الاستئناف الصادرين في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٨ الحقوق السنة الثالثة والعشرين ص ٨٦ وحكى محكمة الاسكندرية الابتدائية والزقازيق الابتدائية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩١١ و١٤ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية عدد ١٢٦ السنة الثانية عشرة وحكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٠٨ وحكى محكمة اسكندرية الصادرين في ٤ يناير سنة ١٩١٠ و١٩ سبتمبر سنة ١٩١٠ وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٠ وكلها منشورة في كتاب الانتخابات لاسد بك رمزي

« وحيث انه وان كانت صدرت تحت ظل القانونين القديمين أحكام أخذت بالمبدأ المخالف وقضت بالظرف في الموضوع ولو تقيب الطاعن أو تنازل عن طعنه فظاهر ان المبرر لهذه الاحكام حالة التشريع وقشذ وكون مركز الطاعن فيه انما كان كركز المبلغ في الدعوى التي اعتبرت في أحد هذه الاحكام قائمة بين النيابة العمومية والمطعون فيه (يراجع حكم محكمة اسبوط الابتدائية الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩١٠ عدد ١٣٩ المجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٠ يناير سنة ٩١١ عدد ١٢٥ سنة ١٩١٢ وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ عدد ٤٣ السنة الخامسة عشرة)

« وحيث انه مما دعى الى اصدار الحكم الأخير بنوع خاص أن قانون سنة ١٩١٣ كان يقضى بأن الهيئة التي تنظر الطعون هي الهيئة التي تفصل في المنحج الانتخابية فكان حضور النيابة

الفترة باعتبار أن اضافتها لغوا ان الاجراءات امام المحاكم المدنية هي بداهة اجراءات قانون المرافعات كما انه اضيف بناء على طلب بعض الاعضاء النص الذي يقضى باعلان المنتخب والناخب أو المرشح الذي قدم الطلب لايداء أقوالها اذ أن المشروع كان أصلاً خلواً من النص صراحة على ان لما ايداء أى أقوال . وقد جاء في اثناء هذه المناقشة ما يفهم منه أن مقدم الطعن يعتبر دائماً « مدعياً » (راجع في ذلك كله مناقشات مجلس النواب بمجلسي ١٠ و ١١ يناير سنة ١٩٢٨)

« وحيث انه يرى مما تقدم أن التشريع تطور فبعد أن كان لا يشترط في قانون سنة ١٨٨٣ اعلان أحد من طرفي الخصوم حتى ولا المطعون في انتخابه نص الشارع في قانون سنة ١٩١٣ على اعلان المنتخب (المطعون في انتخابه) دون النص على أن هناك ضرورة لسماح أقواله وأخيراً جاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ وهو يقضى بضرورة اعلان طرفي الخصوم لايداء أقوالها وسماح أقوال النيابة العمومية كما انه نص بصفة خاصة على أن المحكمة التي تنظر هذه الطعون هي المحكمة الابتدائية « بهيئة مدنية »

« وحيث انه مع عدم النص في قانون سنة ١٨٨٣ على اعلان الطاعن أو حضوره لسماح أقواله فقد صدرت أحكام تحت ظله قضت بقبول تنازل الطاعن عن طعنه وبابطال المرافعة اذا غاب وطلب ذلك من المحكمة فاعتبر الطاعن بذلك صاحب الدعوى وله التنازل عنها تشبيهاً لما بالدعوى المدنية (راجع في ذلك حكم محكمة

الرأى فقد قضت محكمة التقض الفرنسية بأنه وان يكن استمهال الحقوق السياسية ماساً بالنظام العام فإنه لا يفتنى على ذلك أن الناخب الذى طلب ابطال انتخاب عضو من اعضاء المجلس العام لا يستطيع أن يتنازل تنازلاً شاملاً عن دعواه (راجع فى ذلك تعليقات دالوز على قانون المرافعات الفرنسى مادة ٢-٤ بنفذة ٥١ وراجع أيضاً بمعنى ذلك Dolloz Repertoire Pratique تحت موضوع الانتخابات بنفذة ٢١٤٣ و٢٣٥٠ حيث قرر المبدأ أن الآتيان وهما انه اذا تنازل الطاعن الوحيد عن طعنه فإن المجلس المختص بنظر الطعون لا يستطيع من تلقاء ذاته أن ينظر فى صحة اجراءات الانتخاب وانه فى مواد الانتخابات كما فى سائر المواد الاخرى يجوز لصاحب الدعوى أن يتنازل عنها) وهذا كله مع ملاحظة أن الميثاق التى تنظر الطعون بفرنسا يحضرها ممثل للحكومة

« وحيث انه فضلاً عن كل ما تقدم فإن منح وزير الداخلية حق الطعن فيه ضمان كاف اذا رأت الحكومة أن هناك ما يبطل اجراءات الانتخاب « وحيث انه لذلك يتعين اجابة طلب ابطال المرافعة »

(طن محمد هبى وحفرته الاستاذ محمد فؤاد جابر ضد ابراهيم اقصى على طرف وحفرته الاستاذان تميم ذكى ومحمد صادق اللوائى نمرة ٢ سنة ١٩٣٠ طمون - رئاسة حضرات منصور بك اسماعيل رئيس المحكمة وعبد الحميد بك عثمان واسكندر بك جرجس اللانسيين وحضور حضرة محمود صادق بك وكيل النيابة)

فيها كحضورها فى كل دعوى عمومية وهو أمر لما طلب فى التشريع الجديد لم يوافق عليه مجلس النواب كما تقدم

« وحيث انه من ذلك يتبين أن دعوى الطعن حسب القانون الجديد تنظر كدعوى مدنية وتطبق عندئذها اجراءات قانون المرافعات المدنية ومنها المادة ١٢٤ امرافات الخاصة بابطال المرافعة « وحيث انه قد يتعرض على ذلك بأن حضور

النيابة العمومية يشعر بأن الدعوى متعلقة بالنظام العام وعلى المحكمة رغم تنازل الطاعن الفصل فيها « وحيث انه يراعى أولاً أن النيابة لم يتول

لها حق الطعن فى انتخاب اعضاء مجالس المديرىات وانها ان حضرت فى تلك الطعون فليس باعتبارها طرفاً أصلياً فى الدعوى كوقتها فى الدعوى العمومية بل هى طرف منضم (partie jointe) تنحصر مهمتها فى تنوير القضاء بما تبديه من رأى وشأنها فى ذلك كشأنها فى

الساوى المدنية التى ينص القانون المختلط بضرورة حضورها فيها لبدء اقوالها محافظة على الصالح العام وحقوق الضعفاء الخ ولم يقل أحد بأن حضور النيابة فى تلك الدعوى يكسبها صيغة عمومية وينع تطبيق قانون المرافعات فيما يختص بابطال المرافعة أو قبول تنازل المدعى

« وحيث انه مع التسليم بأن قضايا الطعون تمس الى حد ما النظام العام فإن هذا لا يمنع من اعتبارها كدعوى مدنية يطبق فيها قانون المرافعات وقد سار القضاء فى فرنسا على هذا

قضايا المحاكم الجزئية

٥١

محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تقاعد . صورية . ورقة الضد . شرط تحريرها

المبرر القانوني

ورقة الضد التي تفسرنية المتعاقدين في حقيقة التعاقد هي ما يكتب مع التعاقد في وقت واحد . اما ما يطرا بعد ذلك من شروط وأوراق أخرى بين المتعاقدين فان نصت على الناء . ورقة الضد الاولى اعتبرت . وان لم تنص لا تعتبر وتكون قوة ورقة الضد الاولى باقية ولها قيمتها في تفسير حقيقة التعاقد المبرر

« حيث أن الدعوى تلتخص في أن المدعى باع الى المدعى عليه ١٠ أفدنة و ٣ قراريط و ٢١ سهما شائعة في ٢٧ فداناً و ٧ قراريط و ١٨ سهما بمقتضى عقد عرفي مؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ٩١٨ و مسجل تسجيلات تأمناً في ٧ ابريل سنة ١٩٢٠ بقلم تسجيلات محكمة اسكندرية المختلطة وجعل الثمن في المقد عشرة آلاف قرش وذكر أن البائع قبض الثمن واتفق الطرفان بمقد آخر عرفي مؤرخ ٣ مارس سنة ٩١٩ بأن البيع السالف الذكر بدون مقابل من الثمن في نظير تصليح وتقصيب ما خص البائع من الأرض . وتجددت مدة ستة سنوات للأصلاح المطلوب من سنة ١٩١٩ لغاية سنة ٩٢٤ وان تأخر المشتري يلزم بجائته عليه مصرى عن كل

فدان من الأطنان مشتراه خلاف تعويض آخر - قدره خمسمائة جنيه - ذكر في آخر العقد المذكور إن تركت الأطنان في بحر المدة بدون تصليح . والأفاق المذكور مسجل تاريخي امام محكمة الاسكندرية المختلطة في ٧ ابريل سنة ٩٢٠ و بعد ذلك اى في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ اخذ المشتري ١٨ كيلة شعير من البائع لزراعتها بشروط خاصة وكتب اتفاقاً عن زراعة الشعير في سبعة أفدنة وانه اذا حصل عجز في القدر المذكور يعتبر عجز في التصليح وذكر في اول العقد المذكور شيئاً عن الشروط المؤرخة ٣ مارس سنة ٩١٩ وقال اذا انتهت المدة لا يكون للمشتري الحق في الأطنان وفسخ عقد البيع لأن البيع صوري لأن أجل التسجيل . وقد رفع المدعى (البائع) هذه الدعوى بتاريخ ٢٤/٢/٩٢٦ وطلب تثبيت ملكيته الى الشرة أفدنة وكسور المباعه منه سالفة الذكر ومحو التسجيلات المتوقفة عليها وذلك بعد أن رفع الدعوى مرة ٣٢٥ سنة ٩٢٦ المضمومة عن اثبات الحالة وندب فيها ثلاثة خبراء بافاق الخصوم للمعاينة وحلفوا الميمين وعطينوا وقدموا تقريراً أثبتوا فيه أن أربعة أفدنة مصلحة ومنزوعة و ٥ أفدنة مصلحة ومهملة وه ٥ أفدنة فيها بعض تصليح وغير صالحه لزراعة تماماً . وندبت المحكمة خبيراً قدم تقريره واثبت فيه ان المدعى عليه أصلح ٤ أفدنة وقيراطين و ١٨٥ سهماً وخطط مصارف في ٧ أفدنة و ٤ قراريط و ١٨٥ سهماً وان الباقي من الأطنان ٩ أفدنة وه

في ١٨ منه جاءت بعد زمن التعاقد ولا تعتبر نية المتعاقدين المفسرة لمقد البيع وذكر فيها الفسخ عرضاً ضمن طلبات أخرى عن زراعة شعير وخلافه فلا يمكن اعتبارها با أكثر من شرط تهديدي يراد به تثبيت شروط سابقة لإنشاء شروط جديدة « وحيث أنه متى تبين ذلك ظهر أن التعاقد تام بين الطرفين ومشمول بشروط جزئية ليست موضوع هذه الدعوى ولا يحق للمحكمة بحجها لأنها ليست مطروحة أمامها » وحيث أنه متى تبين أن حق الفسخ غير موجود وعقد البيع نافذ ولا حق البائع في الرجوع على المشتري برد ما باعه تكون دعوى الملكية المرفوعة والفسخ على غير أساس » وحيث أن بحث مسألة وفاة المشتري بشروط تصليح الأطلان كلها في المياد وعدم تصليحها إلى غير ذلك لا دخل له في هذه الدعوى بما أنه ظهر أنه ليس للبائع حق فسخ فيها بل حق تمويض وقد رفضها بالملكية لا بالتامويض (قضية الشيخ عبد المال زهران ضد علي محمد حمزة ٩٢٥ سنة ١٩٢٦ - وثلاثة حضرة محمود بك علام القاضي)

٥٢

محكمة شين الكوم الجزئية

١٩ يناير سنة ١٩٢٩

بلاغ كاذب - كذب بعض الوقائع - سوء التصديق - عقاب

المبدأ القانوني

لا يشترط أن تكون جميع الوقائع مكذوبة في تهمة البلاغ الكاذب وإنما يكفي لتوقيع العقوبة أن ثبت كذب بعض الوقائع إذا ثبت مع سوء التصديق

أسمهم لم يعمل فيها شيئاً والمحكمة انتقلت وعمايت وطبقت رسم الخبر وقريره ووجدته في محله إلا جزء يسير يحتمل أن يكون قد تم إصلاحه بدمقريره « وحيث أن المدعى يطلب فسخ البيع الصادر منه اعتماداً على صورة العقد وعدم وفاة الشرط الفاسخ المحرر عنه اتفاق ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٢ » وحيث أن المهم في الموضوع معرفة ما إذا كان عقد البيع الصادر من المدعى سوريا حقيقة وتوفرت فيه شروط العقود السورية أم هو عقد بيع بات نافذ

« وحيث أن الشراح اجمعوا على أن العقود السورية هي التي تحرر في ظاهرها خفية لمقدسرى يسمى ورقة الضد وهو الذي يعبر عن حقيقة نية المتعاقدين وترى المحكمة أن هذه حالة يجب أن تتوفر فيها ضرورة حصولها وقت التعاقد أى أن العقد الظاهر بأنه عقد بيع ويكون مراداً به الحرب من دين أو إخفاء مالك حقيقى إلى غير ذلك يجب أن يكون ذلك حاصلًا وظاهرًا من نية المتعاقدين وقت التعاقد »

« وحيث أننا إذا تجاوزنا عن التواريخ العرفية التي يملك المتعاقدان وضعها ورجعنا إلى التواريخ الرسمية لتاريخ التسجيل مثلاً لوجدنا أن عقد البيع سجل في ٧ إبريل سنة ٩٢٠ وورقة الاتفاق المسجلة معه في نفس التاريخ نص فيها على وجوب دفع مائة جنيه عن كل فدان وتعميمات أخرى ولم نص على الفسخ وهذه قيد أن نية المتعاقدين هي الرجوع بتعميمات في حالة التصغير عن وفاة التمهيد »

« وحيث أن الورقة الأخرى المؤرخة ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٢ وثابتة التاريخ بمحكمة كفر الشيخ

المحكمة

« حيث أنه جاء في الشكوى المؤرخة ٧ يونيه سنة ١٩٢٨ المقدمة من التهم ضد المدعى اللدني أن المدعى بصفته عمدة كلفه بأن يشترك مع بعض أهالي بلدته في ضرب أهالي حصة مليج فلم يقبل وترتب على هذا الرفض أن تنفيذ منه العمدة فزاد أجرة الحضر المربوطة عليه بأن جعلها سنة ٢ قرش بعد أن كانت مائة خمسة وثلاثين قرشاً وقد أعاد التهم هذه الأقوال عندما سئل في التحقيق الذي أجرته الإدارة في ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ وزاد عليها أن نسب إلى المدعى أنه طلب منه تحسين قرشاً فرضها عليه لأجل أن تدفع للشيخ التنازلي الذي كان العمدة يتولى جمع النقود على ذمته من الأهالي » وحيث أن التهم استشهد على صحة أقواله الخاصة بتحريض العمدة وعلى الضرب بشاهدين هما حسن علي التناوي واحمد ابراهيم الرمالى وقد سئل المذكوران فكذباه . واستشهد على صحة ما نسبته إلى العمدة خاصة بالحسين قرشاً بكل من السيد عبدالله وسالم ابراهيم وشهد الثاني منهما بما يكذب أقوال التهم وقررا الاول أنه سمع العمدة يطالب التهم بخمسين قرشاً صافاً ولا يعلم سبباً لذلك » وحيث انه يستفاد مما تقدم ومن باقى اقوال الشهود في التحقيق أن التهمة التي لصقتها التهم بالجنى عليه خاصة بتحريضه على ضرب الأهالي وجمعه للنقود على ذمة الشيخ التنازلي إنما هي تهمة مكذوبة وظاهر من ظروف القضية وخصوصاً ما بين التهم والجنى عليه من العداوة الذي سببه ما للتهم من المواقف ومحاوله العمدة

إعادة اعتباره من الشبهين أن التهم كان من القصد في التبليغ ضده

« وحيث أن الدفاع عن التهم يذهب إلى أن لا مسؤولية عليه من الوجهة الجنائية بعد أن ثبت صحة بعض ما جاء في شكواه خاصاً بالخضر إلا أنه لا قيمة لهذا الدفاع لأنه من المتفق عليه قانوناً وقضاً أنه لا يشترط أن تكون جميع الوقائع مكذوبة وإنما يكفي لتوقيع العقوبة أن يثبت كذب بعض الوقائع الواردة في البلاغ وبناء على ذلك يتعين بحث كل أمر على حده ومتى ثبت الكذب في البعض مع سوء القصد فيكون العقاب مستحقاً ولو كان الأمر على غير ذلك لترتب عليه أن كل مبلغ يمكنه أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة أو المعاقب عليها ضمن أشياء صحيحة ويغري بذلك من العقاب (راجع قض أول يناير سنة ١٩٢٣ حمامة سنة ثالثة عدد ٦ رقم ١٤٨) » وحيث أنه لذلك تكون تهمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد متوفرة الأركان ضد التهم وعقابها ينطبق على المادتين ٢٦٢-٢٦٤ ع » وحيث أنه فيما يتعلق بالتعويض فالمبلغ الذي يطلبه المدعى في محله وليس فيه شيء من المبالغة (قضية عبد الواحد احدى مدني مدني ضد ابراهيم احد رقم ٢٦ جيع سايرة سنة ١٩٢٨ — وثلاثة حفرة حدين وياضي مدني بك اللغاضي وبمخزور حفرة احد وصفي احدى وكيل النيابة)

٥٣

محكمة الموسكي الجزئية

٢٣ يناير سنة ١٩٢٩

يحيى . أب قاسد الرأي، تمصره في مال الصغير، مدم جواز

المبراء القافونى

اذل كان الاب قاسد الرأي متى التدبير .

المسألة للقاضي قضاؤه لما له من الولاية العامة (شرح الشيخ زيد على المادة المذكورة)

« وما أنه ينتج من ضريبة الأرض والمركز أن الضدان يساوي ٣٠٠ جنيه فيكون الثمن المبين في العقد المطلوب النافذ غير ظاهر فيه المنفعة المعبر عنها بالخيرية ومن جهة أخرى فإن ذلك الأب عرف بالتبذير والاتلاف ومن كان هذا شأنه فليس له أن يتصرف في مال الصغير أصلاً (انظر شرح الأستاذ الشيخ زيد بك للمادة ٤٢٥) من الأحكام الشرعية)

« ومن حيث أنه لذلك يكون العقد الصادر للمدعي عليهما باطلاً »

(قضية الحاج سيد نصر أبو سراج ضد حسين محمود مطا اقة رقم ٤٥ سنة ١٩٢٨ — وثلاثة حضرة كامل بك وصلى أبو الذهب للقاضي)

٥٤

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٢٩

١ — المسئولية المدنية . وجهتها في التفرعين

المصري والفرنسي

٢ — تمويض . ركن الخطأ . ضرورة توفره

٣ — حريق . أهال . تمويض

المبدأ القانوني

ان المسئولية في التشريع المصري ترجع الى نص المادة ١٥١ وهي التي تشترط ركن الخطأ وهي في هذا تختلف عن التشريع الفرنسي الذي يلزم في قوانين خاصة مالك الشيء بتعويض ما ينتج عنه من الضرر للغير ولو بشئ خطأ فلا تلزم مصلحة السكة الحديد بتعويض عن الحريق الذي يحصل بسبب تظاير الشر من القاطرات ما لم

فلا يجوز له بيع عقار ولله الصغير الا اذا كان خيراً له والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجز يبيعه وللقاضى قضاؤه

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى ترجع في الواقع الى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ اذ باع محمود نصر سراج فدانين و١٦ قيراطاً وهي كل ما يملك الى أخيه المدعى الذي نزل عن ذلك القدر لاولاد أخيه القصر ويدل هذا التصرف على أن محمود نصر سراج والد القصر كان متلافاً مبذراً من ذلك العهد الأمر الذي حدا بأخيه الى ذلك الاجراء ليحفظ لاولاد ما يقتاتون به يد أن الوالد ظل على فساد فطلبت زوجته في ٩ مايو سنة ١٩٢٧ الحجر عليه قضى به بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٧ .

فلما أحس بطلب الحجر أقدم على التصرف ببيع عشرة قرار يط مما يملك اولاده الى المدعى عليهما الاول والثاني بمقد مسجل في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ وما أنه ثابت أن المدعى عليهما مقيمتان في ذات القرية التي يسكنها البائع لهما وهي قرية يعلم أهلها شؤون بعضهم بعضاً فمن البديهي القول بأن المدعى عليهما كانا يعلمان بحال البائع من سوء تصرف وبطلب الحجر الذي تقدم في ٩ مايو سنة ١٩٢٧ قبل اتمام البيع

« ومن حيث أنه اذا كان الأب فاسد الرأى سبب التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولله الصغير الا اذا كان خيراً له والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته فان باعه بأقل من ضعفها لم يجز يبيعه (المادة ٤٢٤ من الاحوال الشخصية) وحينئذ فان رفعت

القاطرة التي حصلت بسببها الحادثة كانت مجهزة بجهاز منع تظاير الشرر كما هو ثابت من المستندات المقدمة منها

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على المانية التي اجراها المحقق ان الاحطاب التي حرقت واقعة على مسافة خمسة أمتار من شريط السكة الحديد وفي وضع الاحطاب على هذه المسافة القصيرة من شريط السكة الحديد اهمال من المدعى لأن خطر الحريق يهدده في كل لحظة » وحيث انه ثابت من الاطلاع على الشهادة الصادرة من مقتش القزانات المؤرخة ١٢ مارس سنة ١٩٢٩ ان القاطرة التي تظاير منها الشرر وجدت مجهزة بالجهاز المانع من تظاير الشرر وهو من الطراز القديم ولكن هذا الجهاز في حالة جيدة وثابت من الاطلاع على المكاتبات المتبادلة بين قلم قضايا وزارة المواصلات وبين مصلحة السكة الحديد أن الجهاز الموجود في هذه القاطرة ولو انه ليس من الطراز الحديث الا انه لا يزال يستعمل في بعض القاطرات القديمة لان الجهاز الحديث لا يمكن وضعه بها لعدم وجود فراغ كاف لوضع الجهاز الحديث بها

« وحيث أن المدعى رد على ما دفعت به المدعى عليها بأنه لا يشترط حصول خطأ من مصلحة السكة الحديد وانما مسئوليتها ترتب على نظرية المسئولية النسبية التي أخذت بها المحاكم الفرنسية والتي لا تتعارض مع نص المادة ١٥١ من القانون المدني وأرتكن على حكم محكمة مصر الاهلية الصادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

« وحيث أن المادة ١٥١ من القانون المدني

يثبت ان هناك اهمالا أو تقصيراً منها كأن كانت مأكينة القاطرة خالية من الاحتياطات الميكانيكية المستعملة لتقليل تظاير الشرر

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يقول فيها انه مستأجر لوابور طحين واقع بجوار شريط السكة الحديد وانه كان واضعاً الاحطاب اللازمة لادارة الوابور بجواره وانه حرق له نحو خمسين حملاً من الحطب بسبب تظاير الشرر من قطار السكة الحديد وطلب الحكم له قبل المدعى عليها بمبلغ ٣٠ جنبها على سبيل التعويض

« وحيث أن المدعى يرتكن في اثبات دعواه على القضية رقم ٤٧ سنة ٩٢٨ عوارض اشمون » وحيث انه ثابت من الاطلاع على صورة التحقيقات في القضية رقم ٤٧ سنة ٩٢٨ عوارض المقدمة من المدعى ان الاحطاب التي حرقت كانت موضوعة على مسافة خمسة أمتار من شريط السكة الحديد وانه حرق منها نحو اربعين حملاً من الحطب وقد حصل الحريق بسبب تظاير الشرر من قاطرة السكة الحديد وذلك لقرب موقع الحطب المحروق من شريط السكة الحديد » وحيث ان المدعى عليها دفعت الدعوى

بأنه مع التسليم بمحصول الحريق بسبب تظاير الشرر من قاطرة السكة الحديد فانه لا مسئولية عليها أولاً لحصول اهمال شديد من المدعى حيث وضع احطابه على مسافة خمسة أمتار من شريط السكة الحديد مع ان خطر الحريق يهدده خصوصاً وأن هذه الاحطاب سريعة الاحتراق وثانياً لان مصلحة السكة الحديد لم يحصل منها خطأ لأن

الحريق بمحالة جيدة وعلى ذلك فلم يحصل خطأ من جانب المدعى عليها

«وحيث أن الحكم الصادر من محكمة الموسيقى بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ الذى يرتكن عليه المدعى يشترط عدم حصول افعال او تقصير من مالك الشيء الذى حرق وقد ثبت بما تقدم أن المدعى قد اعمل في وضع الاحطاب المرفوع بشأنها الدعوى على مقربة من شريط السكة الحديد

«وحيث أن المدعى متمسك بالحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ وقد قسمت المحكمة في حكمها المذكور المسئولية الى قسمين أحدهما المسئولية التقصيرية والثاني المسئولية النسبية وذكرت أن مدعى التمييز في المسئولية التقصيرية ملزم بأثبات الخطأ من جانب المدعى عليه ولما في حالة المسئولية النسبية فيلزم فيها المدعى عليه بإقامة الدليل على حصول الضرر بفعل الطبيعة أى بفعل حادث قهرى

« وحيث أن أساس المسئولية في التشريع المصرى يرجع الى نص المادة ١٥١ من القانون المدنى ولم يرد في نص هذه المادة تفريق بين أنواع المسئولية وفي جميع الاحوال يجب توفر ركن الخطأ من جانب الفاعل للضرر المطالب بالتعويض عنه « وحيث أن التشريع الفرنسى يختلف عن التشريع المصرى بوجود قوانين خاصة في التشريع الفرنسى تلزم مالك الشيء بتعويض ما ينتج عنه من الضرر للغير ولو لم يكن هناك خطأ من جانبه ولم يصدر المشرع المصرى مثل هذه القوانين « وحيث انه ما دام قد ثبت عدم حصول

تنص على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر وقد اتفق الشراح وأحكام المحاكم على وجوب حصول خطأ من الفاعل حتى تتقرر مسئوليته وعلى هذا الأساس وجب على المدعى أن يثبت حصول خطأ من المدعى عليها وان الحريق حصل بسبب هذا الخطأ « وحيث أن المحاكم الأهلية قد جرت في أحكامها على أن مصلحة السكة الحديد لا تلتزم بتعويض عن الحريق الذى يحصل بسبب تطاير الشرر من القاطرات ما لم يثبت أن ما كينة القاطرة كانت خالية من الاحتياطات الميكانيكية المستعملة لتقليل تطاير الشرر (راجع في ذلك حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٠٨ ومنشور بالمجموعة الرسمية بالجريدة ٥ ص ١٠ وحكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٠٨ ومنشور بمجلة الحقوق ٢٤ ص ٥٠) وقد جرت المحاكم المختلطة على الاخذ بهذا الرأي (راجع حكم محكمة استئناف اسكندرية المختلطة الصادر بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩١٧ ومنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط بالجريدة التاسع عشر صحيفة ٣٦٢)

« وحيث أن المدعى ذكر في مذكرة الحامية انه حصل خطأ من جانب المدعى عليها وهو استعمال الطراز القديم الخاص بتبع تطاير الشرر مع وجود جهاز جديد وقد ثبت من المستندات المقدمة من المدعى عليها ان استعمال الجهاز القديم في بعض القاطرات سببه عدم امكان وضع الجهاز الجديد فيها لعدم وجود فراغ كاف بها وان الجهاز الذى وجد بالقاطرة التى تطاير منها الشرر وسبب

« حيث أن المحكمة ترى حالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن هذا التقرير حصل من المحجوز تحت يده بطريق التدليس وأضرارا بحقوق الحاجزين وهما المدغيتان المحكومتان لصالحهما والمدعى

عليه التقى بالطرق عينها

(قضية خاطه وجيهه باقى عيسى صبح ضد أحد عبد السلام وآخرين رقم ٨٠ سنة ١٩٢٩ — رئاسة حفرة رزق بك ميخائيل القاضي)

٥٦

محكمة المنشئة الجزئية

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

١ — بيع - ميب لى العين للبيعة. فسخ . شروطه

٢ — مشتري - جهله بالبيع. رجوع على البائع. سقوطه

المبدأ القانوني

١ - أن وجود تشريكات فى العين المبعة لا يكون عيباً موجبا لفسخ البيع أو مسئولية المشتري عن تمويض أو خلافه الا اذا توفرت فيه الاركان التى تضمنتها المادة ٢٢٠ مدنى أهلى ومن بينها أن يكون هذا العيب خفياً من جهة وغير معلوم للمشتري من جهة أخرى

ب - عدم خبرة المشتري وجهله بالأصول الفنية لا يجعل العيب الظاهر خفياً اذ واجب عليه أن يسترشد بأهل المعرفة ومتى كان ذلك يؤدي الى الوقوف على العيوب يسقط حق المشتري فى الرجوع على البائع بالضمان

المحكمة

« حيث أن المدعية تبين دعواها على حصول الهدم بعد البيع تنفيذاً لقرار صدر قبل التوقيع

خطأ من المدعى عليها وحصول افعال من المدعى فتكون دعوى المدعى على غير أساس و يتعين رفضها (قضية ابراهيم محمد نجم ضد وزارة الواسلات رقم ٦٥٥ سنة ١٩٢٩ برئاسة حفرة أحد بك عبد الطيف القاضي)

٥٥

محكمة الزقازيق الجزئية

٢٣ ابريل سنة ١٩٢٩

حجز - تقرير على التعمه. حصوله وقت التنفيذ بالحجز. كفايته

المبادئ القانونية

أن التقرير الذى يحصل من المحجوز تحت يده بين يدى المحضر المباشر لتنفيذ وتوقيع الحجز يعتبر كافياً لظهور اقرار المحجوز تحت يده ويعفيه من التقرير بقلم الكتاب بما فى ذمته لان غرض الشارع هو ظهور اجابة المحجوز لديه بصفة رسمية. ويكون بعد ذلك على المدعى عبء اثبات تدليس المحجوز تحت يده .

المحكمة

« حيث انه ثابت من الاطلاع على محضر الحجز المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨ الواقع تحت يد احمد عبد السلام مايله على استحقاق نفسه بنت على المحكوم عليها من طرفه انه قرر للمحضر فى حالة توقيع الحجز بعدم وجود قود مستحقة طرفه الى نفسه بنت على مصطفى وهذا التقرير كاف لظهور اجابة المدعى عليه لأن الغرض الذى أراداه الشارع هو التحقق من وجود أو عدم وجود ما يمكن الحجز عليه تحت يد المحجوز لديه. وقد قرر ذلك فوراً فى محضر رسمى دونه المحضر المكلف باجراء الحجز

المبيعة والضمانة بمعرفة ومن ثم تكون دعوى المدعية على غير أساس ويتمين رفضها

(قضية فاطمة أحمد خليل وحضر عنها الاستاذ أسعد ميلاد ضد الشيخ عبد الفتاح مصطفى الفاتح وحضر عنه الاستاذ أحمد الشاذي رقم ٨٢٨ سنة ١٩٢٩ القنسية — رئاسة حضرة حافظ حسن ناصر بك القاضي)

٥٧

محكمة الموسيقى الجزئية

٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

وكيل بالعمولة . دعوى ضده . سقوطها بمضى ٣٦٠ يومًا

المبرر القانوني

تسقط الدعوى المرفوعة على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو سبب تلفها أو ضياعها بمضى مئة وعشرين يومًا (عن الإرساليات الداخلية) وتسرى في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه النقل. وفي حالة التلف من يوم تسليمها. وذلك بصرف النظر عما يوجد من النقص والخيانة

المحكمة

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى يقول فيها أن شركة أظنان كفر الزيات أرسلت إليه رسالة مكونة من خمسة براميل من الزيت بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بطريق السكة الحديد وأن أحد البراميل كسر بأعمال عمال مصلحة السكة الحديد ولم يبق فيه من الزيت سوى ٢٩ كيلوييت بمبلغ ١٢٠ قرشًا وطلب الحكم له بمبلغ ٨٠٠ قرش صاغ على سبيل التمييز قبل المدعى عليها « وحيث أن المدعى عليها دفعت فرعًا

على المقد الخاص به مرتكبة في ذلك على المادتين ٣١١ و٣١٢ مدني

« وحيث أن استنادها على المادتين المذكورتين في غير محله نظرًا لأن تلك المادتين لم يتناولوا الاحاطة استحقاق وظهور حق ارتفاق على العين المبيعة

« وحيث أن الدعوى تتعلق بوجود عيب في العين المبيعة

« وحيث أنه لا ضمان في العيوب إلا إذا كانت خفية غير ظاهرة وغير معلومة للمشتري في نفس الوقت (راجع المادة ٢٢٠ مدني)

« وحيث أنه ثابت من قرار الهدم موضوع الدعوى أن التبريك كان في الجهة الخارجية للمنزل والمشتريه تقرر في عقد البيع « أنها عاينت المنزل تمام المعاينة وقبلت مشتراه بالحالة التي هو عليها أي أن المبني لم يكن خفيًا من جهة ولم يكن مجهولًا للمشتريه من جهة أخرى

« وحيث أنه متى ثبت ذلك فلا وجه لضمان البائع لما عساه يوجد في العين من عيوب (الهلالى بك شرح القانون المدني نبذة ٦٣٦ وهامش)

« وحيث أن عدم خبرة المشتريه وجعلها بالاصول الفنية لا يجعل العيب الظاهر خفيًا اذ واجب عليها أن تسترشد بأهل المعرفة ومتى كان ذلك يؤدي الى الوقوف على العيوب يسقط حقها في الرجوع على البائع بالضمان (الهلالى بك نفس النبذة ودالوز قانون مدني مادة ١٦٤٣ نفس النبذة ويودرى نبذة ٤١٨)

« وحيث أنه مع ما تقدم يكون لا ضرورة للبحث في مدى مسئولية البائع عن مقدار الخصة

الواردة في المادتين ١٠٤ و ٩٩ من قانون التجارة ان عبارة يوم التسليم الواردة في المادة ١٠٤ من القانون المذكور تنصرف الى يوم تسليم البضاعة الى أمين النقل لا الى يوم الاستلام بمعرفة المرسل اليه بدليل انه نص في المادة (٩٩) من القانون المذكور ان استلام الاشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهراً من خارجاً كما هو الحال في البضائع المرفوعة بشأنها الدعوى الحالية لانه اذا كان المدعى استلم البضاعة التالفة بعد ان دفع أجرتها لما كان له الحق في رفع الدعوى أصلاً . وقد أراد المشرع تقييد حق المدعى في رفع الدعوى في حالة عدم استلام البضاعة التالفة فنص على مدة السقوط في المادة ١٠٤ من القانون التجاري . « وحيث أن التفسير الذي ذهب اليه المدعى في دفاعه يجعل المادة ١٠٤ من قانون التجارة عديمة الفائدة لأن المرسل اليه يستطيع تعطيل احكام هذه المادة برفض استلام البضاعة التالفة مع ان المشرع لم يضع هذه المادة عبثاً وإنما قصد تقصير مدة مسئولية أمين النقل لان هذه الاعمال التجارية تستدعي السرعة

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعي المقدم من المدعى عليها في محله ويتمين بقوله والحكم بسقوط الحق في رفع الدعوى

(قضية ابراهيم العياوي وحضرته الاستاذ راقب حنا ضد وزارة المواصلات وحضره ضنا الاستاذ جيني السري نمرة ٦٥٦ سنة ١٩٢٩ - رئاسة حضرة احمه بك عبد العليخ القاضي)

بسقوط الحق في رفع الدعوى عملاً بالمادة (١٠٤) من قانون التجارة

« وحيث أن المادة ١٠٤ من قانون التجارة تنص على أن كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بحضي مائة وثمانين يوماً فيما يخص بالاراساليات التي تحصل في داخل القطر المصري ويبدأ الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والحيانة

« وحيث أنه ثابت من الاطلاع على المستندات المقدمة من المدعى عليها أن البضاعة المرفوعة بشأنها الدعوى تسلمت لصلحة السكة الحديد لتقلها بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ واستلم المدعى الطرود السليمة بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وقد امتنع المدعى عن استلام البرميل التالف فبيعت محتوياته بمبلغ ١٢٠ قرشاً ولم ترفع الدعوى الا بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ فيؤخذ من ذلك أنه مضى من يوم تسليم البضاعة لتقلها ومن يوم استلام البضائع التي لم يحصل بها التلف لغاية رفع الدعوى اكثر من مائة وثمانين يوماً

« وحيث ان المدعى رد على ما دفت به المدعى عليها بخصوص سقوط الحق في رفع الدعوى ان المقصود من يوم التسليم الوارد ذكره في المادة ١٠٤ من القانون التجاري هو يوم تسليم البضاعة الى المرسل اليه وهو لم يستلم البرميل التالف لغاية الآن فلهذا لم يسقط وان مدة السقوط لم تبدى . بعد « وحيث انه يستفاد من مراجعة النصوص

٥٨

محكمة ديروط الجزئية

٢٣ سبتمبر ١٩٢٩

إزالة . طلب . أصلى أو تبس . ظروف الدعوى

المبدأ القانوني

الفصل فيما إذا كان طلب الإزالة يستلزم طلباً أصلياً أو من الملحقات يرجع لظروف كل دعوى وهو دائماً طلب غير مجهول القيمة لأنه يقدر بقيمة الشيء المطلوب إزالته

المحكمة

« حيث أن المطلوب في هذه الدعوى تثبيت ملكية المدعى إلى نصف فدان وإزالة ما عليه من المباني »
 « وحيث أن المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن طلب الإزالة مجهول القيمة فيكون من اختصاص المحكمة الكلية

« وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ٣٠ مرافعات نصت على أن الدعوى تقدر قيمتها باعتبار قيمة الطلبات الأصلية ولا يضاف إليها شيء من قيمة الملحقات

« وحيث أن الفصل فيما إذا كان طلب الإزالة أصلياً أو من الملحقات يرجع لظروف كل دعوى فإذا كانت الإزالة مطلوبة وحدها كانت طلباً أصلياً أما إذا كانت تابعة لطلب آخر يكون هو محور النزاع بين الطرفين ويترتب عليه ضمناً الإزالة فتكون تابعة لهذا الطلب الأصلي كما في طلب تثبيت ملكية أرض وإزالة ما عليها من

المباني فما دام الطرفان متنازعين في الملكية تكون الإزالة طلباً تبعياً وأما إذا سلم المدعى عليه مثلاً بالملكية ونزع في الإزالة فتكون الإزالة طلباً أصلياً. وعن ذلك لا ترى المحكمة أيضاً أن طلب الإزالة مستقلاً يكون مجهول القيمة لأنه يمكن تقديره بقيمة المقار المطلوب إزالته والقول بأنه مجهول القيمة لا يتفق مع إمكان التقدير بهذا الشكل . وعليه فإن طلب الإزالة لا يمكن في رأى هذه المحكمة أن يكون مجهول القيمة أصلاً سواء كان مستقلاً أو تابعاً لطلب آخر

« وحيث أن المدعى عليه في الدعوى الحالية ينازع في الملكية ويطبق ما تقدم يكون طلب الإزالة هنا تابعاً لتثبيت الملكية ولذلك يتعين رفض الدفع الفرعي (قضية أيوب عطيه ضد ساويرس عبد الملك وآخرين رقم ١٣٣٠ سنة ١٩٢٩ — رئاسة حفره عمد صالح متولى الدهرى بك القاضى)

٥٩

محكمة منفوط الجزئية

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩

قانون الحجة أفدنة . حماية الملكية الصغيرة .
 طبقة الفلاحين

المبدأ القانوني

المقصود بقانون الحجة أفدنة حماية الملكية الصغيرة للطائفة المعبر عنها بالفلاحين وهم الذين يعيشون من استغلال أملاكهم الزراعية سواء بزراعتها بأنفسهم أو بتأجيرها للغير

المحكمة

« حيث أن المدعى يطلب نزع ملكية

الزراعة الصغيرة ومن لا عمل لهم سوى استغلال هذه الأملاك. يدل على ذلك التوضيح السابق ذكره الذى قدمه ناظر الحفائية للجنة المجلس وعنوان القانون وما جاءه فى افتتاحية المذكرة الأيضاحية المنشورة فى ملحق الوقائع المصرية غرة ٢٤ الصادرة فى أول مارس سنة ٩١٣ حيث قبل فيها بالحرف « والنصوص المذكورة اعدها الحكومة لحاية طبقة صغار الفلاحين الذين لا يملكون الا خمسة افدنة أو اقل من ذلك حتى لا تنزع ملكيتهم منهم الا لوفاء دين ممتازة .

وبذلك يصبح لهؤلاء ملك محبوس على اسراتهم» فالفكرة الأساسية لحماية الملكية الصغيرة من نزع الملكية للطائفة المعبر عنها بالفلاحين وهم الذين يعيشون من استغلال املاكهم الزراعية سواء بزراعتها بنفسهم أو بتأجيرها للغير ولذلك يكون الدفع فى محله ويتعين قبوله

(قضية شاكر عوض حنا وحفر عنه الاستاذ وديع جرجس ضد سكينه بنت رزق وحفر عنها الاستاذ لييب شحاته رقم ١٢٩٩ سنة ١٢٩٩ — وثلاثة حضرة محمد صالح متولى الدهرى بك للقاضي)

٦٠

محكمة كوم حمادة الجزئية

١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩

تنبيه نزع ملكية . للارضة فيه . تمين محل

مختار . بيان جوهرى

المسألة القانونية

ان اغفال تمين المحل المختار فى ورقة التنبيه بنزع الملكية هو عيب شكلى يترتب عليه الفناء التنبيه لانه من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها لصالح المدين

المدعى عليها من اربعة قراريط اطيان زراعية « وحيث ان المدعى عليها دفعت بدم جواز نزع الملكية لانها لا تملك غير الاربعة قراريط المذكورة التى ورثتها عن زوجها المتوفى سنة ١٩١٦ وتعيش منها للآن .

« وحيث انه مسلم من المدعى بأنها لا تملك غير هذا القدر وانما يطلب رفض الدفع لانها لا تنزع الارض بنفسها

« وحيث ان القانون غرة ٤ سنة ١٩١٣ المعروف بقانون الخمسة افدنة نص فى المادة الاولى منه بأنه لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة افدنة أو أقل. فطبقاً لهذا النص يشترط أن يكون المدين زارعا وقد طلبت لجنة مجلس شورى القوانين عند فحص هذا القانون من ناظر الحفائية أن يوضح لها ما يقصده الشارع بكلمة زارع فأجابها بأنه يعتبر زارعا كل من كانت حرفته الأصلية الزراعة سواء كان ينزع فى أرضه أو فى أرض الغير ولو تقاعد لمرض أو شيخوخة أو عاهة ومن كانت حرفته الأصلية الزراعة وضم اليها حرفة أخرى فهو زارع وكذلك أرملة الزارع ما دامت تنزع أرضها بنفسها أو بواسطة غيرها

« وحيث ان المدعى عليها أرملة زارع وظاهر من أوراق التنفيذ أن المدعى عليها باعتبارها خالية الصناعة فهى تعيش من القدر المطلوب نزع ملكيته بواسطة تأجيرها للغير وهذا كاف لحايتها لأن قانون الخمسة افدنة لم يقصد به تشجيع منه الزراعة فى بلادنا وانما قصد حماية الاملاك

المحكمة

« من حيث أن المحكمة قررت ضم دعوى نزاع الملكية (القضية رقم ٩٥٣ سنة ١٩٢٩) إلى هذه الدعوى لارتباطها بها »

« وحيث أن المعارضة الست عصمت هاتم » اقتصر في طلباتها الختامية على المعارضة في تنبيه نزاع الملكية طالبة الغاء وبطلان اجراءات التنفيذ المترتبة عليه وتنازلت عن باقي الطلبات الواردة ببربطة دعواها

« وحيث أن المعارضة تستند في دعواها على أن ورقة التنبيه لم تشتمل على تعيين محل للدائنة في دائرة المحكمة المختصة بالتنفيذ تطبيقاً للمادة ٥٣٨ مرافعات

« وحيث أن المدعي عليها في دعوى المعارضة دفعت بأن ذكر المحل المختار ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان التنبيه وانها قد تلافت هذا النقص في اعلان صحيفة دعوى نزاع الملكية

« وحيث أن اغفال المحل المختار في ورقة التنبيه هو عيب شكلي يؤدي الى التناهي لأن هذا البيان هو في الواقع بيان جوهرى نظراً لقائدة المرجوة للدين من ذكره في الورقة إذ يسهل عليه بواسطته اعلان الاوراق التي يهيمه اعلان خصمه بها (يراجع كتاب طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم ابي هيف بك الطبعة الثانية بند ٦٥٣ صحيفة ٤٢٥ - ٤٢٦)

« وحيث ان هذه القائدة تظهر بصورة أوضح عند ما يريد المدين المعارضة في التنبيه بحيث يمكن أن يترتب على معارضته ايقاف اجراءات نزاع

الملكية إذ في هذه الحالة يكون من مصلحة المدين اعلان المعارضة للدائن في دائرة المحكمة المختصة بالتنفيذ قبل مضي ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي حدده القانون لرفضها حتى تتج هذا الأمر

« وحيث انه يلاحظ فيما يختص بالحجز التنفيذي انه قد نص في المادة ٤٤٤ مرافعات على البيانات الواجب ذكرها في محضر الحجز ومن بينها المحل الذي يمينه الدائن بالجلمة التي توقع فيها الحجز وأنه اذا لم يشتمل محضر الحجز على تلك البيانات فإنه يكون لاغياً

« وحيث انه لا يتصور أن يكون البطلان مترتباً على مجرد اغفال تعيين المحل المختار في التنفيذ على المقنولات ولا يكون مترتباً على اغفال هذا البيان في التنفيذ العقاري مع ما لهذا الأخير من الأهمية التي تسوفي نظر المشرع على التنفيذ على المقنولات

« وحيث انه قد يتراض بأنه لاثبات بين هاتين الحالتين لأنه في الحجز التنفيذي إنما اشترط أن يكون ذكر المحل المختار من البيانات الواجب ابدائها في نفس محضر الحجز لا في التنبيه الذي يسبقه فإذا فات ذكره في محضر الحجز لما أمكن تداركه هذا النص باعلان المدين بعد ذلك بالمحل المختار لأن التنفيذ يكون قد شرع فيه بالفعل ولا تكون هناك قائدة من هذا الاعلان أما في التنفيذ العقاري فإن النص على وجوب ذكر المحل المختار في ورقة التنبيه - وهي من مقدمات التنفيذ لامن اجراءاته - مانع من وقوع مثل هذا الضرر إذ يمكن للدائن تداركه هذا النص قبل البدء في اجراءات التنفيذ

الضرر للخصم الذى يتسك بالبطان لأن يكفى بالرجوع الى نفس النص لتبين ما اذا كان مذكورا به أن نتيجة افعال الاجراء المطلوب هي الفاء العمل لأنه قد يوجد من الاجراءات ما يترتب على افعال العمل به ضرر للخصم دون أن يرد فى النص شئ عن نتيجة هذا الال (راجع كتاب المرافعات المدنية التجارية للمرحوم ابي هيف بك الطبعة الثانية بند ٢٧٠١ صحيفة ٥١١-٥١٢)

« وحيث انه مما تقدم يبين ان المعارضة فى التنيه فى عملها وأن هناك قصفاً فى اجراءات نزع الملكية ولذا فتبين الحكم بالفاء التنيه وبطلان اجراءات التنفيذ التى اتخذتها الدائنة بناء عليه

(معارضة الست عصمت ضوى ضد الست حسنه) - ١٠٠٣ سنة ١٩٢٩ - وثلاثة - حفره - بجي محمد مسعود بك القاضى

« وحيث ان هذا الاعتراض مردود بأن استظام المشرع تعيين عمل للدائن فى تنيه نزع الملكية دون ان يتطلب ذلك فى التنيه الذى يسبق اعلان الحجز فى التنفيذ على المتقولات يدل على أنه اراد أن يكون لهذا البيان أثراً هاماً فى الحالة الأولى رغم أن التنيه لا يعتبر من اجراءات التنفيذ وذلك لأن التنيه ذاته له من الآثار فى التنفيذ القارى ما ليس لتنيه فى الحجز على المتقولات ومن هذه الآثار ما سبق بيانه من جواز المعارضة فيه وترتب ايقاف الاجراءات على هذه المعارضة اذا حصل تقديمها فى الميعاد القانونى « وحيث أن القاعدة الواجب اتباعها فيما يتعلق بالبطان هي النظر الى ما يمكن أن يترتب على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها من

قضاء المحاكم المختلطة

٢ - اذا دفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لقوات الميعاد وصدر الحكم برفض هذا الدفع وبقوله شكلاً فلا يمكنه أن يتسك بالنسبة لاجراءات الاستئناف بدفع فاته أن يتسك بها عند المرافعات الأولى

٣ - طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية يصح للأب أن يبيع لابنه القاصر الذى له الولاية عليه عقاراً بغير حاجة الى نيابة أحد عنه شرعاً فى ذلك.

واذا كان العقد هبة موصوفة بصفة عقد بيع فانها تكون صحيحة طبقاً لأحكام المحاكم المختلطة

(B. L. J. XXXXII P. 321)

٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ - استئناف . تنازل .
- ٢ - استئناف . دفع فرعى . عدم قبوله . دفع آخرى
- ٣ - بيع . بيع الولى .

المبارىء القانونية

١ - الاصل انه لا يمكن اثبات حصول التنازل عن حق الاستئناف بالقرائن

عند اشتداده وثقافته أو ما يعبر عنه بالازمة النهائية. ولكن اذا أراد تحديد حالة المرض التي يقتضى تطبيق المادة ٥٦٤ من قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للوطنين دون سواهم فيجب نزولاً على نصوص الشريعة الاسلامية فيما هو منهاها أن يصدر القضاء حكمه كما تقتضى به المادة ٥٨٢ من قانون الأحوال الشخصية وبحكم بصحة أو بطلان التصرفات الصادرة من المريض تبعاً لما اذا كان المرض دام سنة وجعل حياة المريض في خطر أو لم يجعلها كذلك

٤ - انه ولو أن الخصم لم يتسك بنصوص أحكام الشريعة الاسلامية إلا ان من حق القاضي دائماً أن يحدد نصوص القانون التي تطبق أكثر من غيرها على المنازعات المقدمة أمامه

(رئاسة بافيرا)

(B. L. J. XXXXII P. 186)

٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ٩٣٠

١ - عمل إداري . اختصاص المحاكم المختلطة .

رسوم . حجز إداري . باطل . تفسير

٢ - النوازل الخاصة . اغناؤها من ضريبة

المعرويات الروحية

٣ - حجز . كيدى . تمويض

المبدأ القانوني

١ - اذا كانت المحاكم المختلطة لا تملك تفسير أمر إداري إلا انه من الواجب عليها أن تفصل في الاعتداءات التي يدعى الاجنبى أنها مست حقوقه المكتسبة بسبب تفسير السلطة الادارية لأمر إداري كما لو ادعى أحد النوازل

٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠

١ - مرض موت . بيع المريض . شراؤه من أحد الورثة

٢ - هبة مستترة . مرض موت . أجنبي . رعية .

الفرق بين الحالتين . تطبيق المادة ٣٢٠ مختلط .

نص أحكام الشريعة

٣ - مرض موت . تحريمه . شروطه

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٣٢٠ من القانون المدني المختلط

التي تقتضى بطلان عقود البيع التي تصدر من شخص في مرض موته الى أحد ورثته ما لم يجزها باقى الورثة لا يمكن أن ينطبق نصها الاستثنائي على العقود التي يشتري بها هذا المريض شيئاً من أحد ورثته

٢ - ان الهبة المستترة في صورة عقد شراء

الصادرة من وطني (رعية محلية) في مرض موته الى أحد ورثته تخضع لأحكام المواد (٥٦١ و ٥٦٣ و ٥٦٤) من قانون الأحوال الشخصية

ويمكن التفاوض اذا حدثت الوفاة في مجر السنة . وليس من اللازم اثبات ان المرض قد أحدث

اضطراباً عقلياً لدى المريض ولكنه يجب بطبيعة الحال أن يثبت ان المرض كان قائماً به يوم التصرف

٣ - لتحديد معنى مرض الموت الذي جاهد ذكره في المادة (٣٢٠) من القانون المدني المختلط

والتي أصبح بهذه المناسبة جزءاً من قانون الأحوال البنية Statut réel يطبق على الوطنيين

والأجانب على السواء رأت المحاكم المختلطة أن تحدد مدلوله وتقتصر على دور المرض الأخير

٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ٩٣٠

- ١ - حجز عقارى . دفع ناشئة قبل اعلان التثنية
٢ - دعوى بطلان . أصلية . من يجوز له
دفعها . توصيات

المبدأ القانونى

١ - يجب ابداء كل دفع أو بطلان متعلق
بشكل أو موضوع السند الذى تخرى بقتضاه
اجراءات نزاع الملكية بعمل معارضة فى تثنيه
نزاع الملكية ما دام سبب الدفع موجوداً وقائماً
وقت اعلان التثنيه فاذا تأخر المدين فى التمسك
بهذا الدفع ثم قدمه فيما بعد فى صورة معارضة فى
قائمة شروط البيع كان الدفع غير مقبول

٢ - لا تقبل دعوى ابطال اجراءات البيع
المقارى المرفوعة بصفة اصلية والى يقصد بها الفناء
سند ملكية الراى عليه المزايا الامن ثلاثة أشخاص
(أولهم) الذين لا يعتبرون بحكم القانون خصوماً
فى اجراءات نزاع الملكية (ثانيهم) الذين وان
كانوا خصوماً بحكم القانون فى اجراءات نزاع
الملكية الا انهم لم ترسل اليهم الاعلانات التى
يفرض القانون إرسالها (ثالثهم) المدين المتزوجة
ملكيتها فى حالة ما اذا لم يعلن اعلاناً قانونياً أو فى
حالة ما اذا استحالت عليه أن يتخذ طرق
الطعن التى يعينها له القانون للمعارضة فى
الاجراءات وفيما عدا هذه الأحوال ومتى تم توقيع
الحجز المقارى فلا قبل من المدين أن يثير دعواه
فى صورة معارضة فى التثنيه أو بدعوى أصلية عن
أية منازعة خاصة بصحة أو بقيمة السند الذى
يجرى التنفيذ بقتضاه أو بالجله فيما يتعلق بحق

الأجنبية انه لا يمكن مطالبة طبقاً لقرار بلدية
الاسكندرية الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٦
بالموائد أو الرسوم المنصوص عليها فى هذا القرار.
ولكن البلدية اساءت تفسير هذا القرار وتقاضت
منه تبعاً لذلك التفسير الاستبدادى الرسوم
المذكورة واعتدت بذلك على حق مكتسب له
وكان طلبه مقصوداً على المطالبة باصلاح هذا
الخطأ فى صورة المطالبة برد ما أخذ من الرسوم
بغير حق

٢ - ان النوادى الخاصة التى تخضع ادارتها
لرقابة شديدة والتى تعتبر بالنسبة لعضائها من
بعض الوجوه كجزء من السكن (كننادى محمد على
بالاسكندرية) لا يمكن أن ينطبق عليها قرار
بلدية الاسكندرية الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩١٦
الخاص بالرسوم على المشروبات الروحية. واذا
كان القرار المذكور قد أشار فى المادة الأولى
منه الى بعض النوادى العامة فهو لم يقصد بها فى
الواقع الا تلك التى يكون الدخول اليها مباحاً
للعوم أى المفتوحة للجمهور . والى وان كانت
لوائحها تقصر الدخول اليها ضمن دائرة ضيقة ولكن
الواقع انها غير مطبقة

٣ - يعتبر حجزاً كيدياً موجباً للحكم
بالتعويض الحجز الذى توقعه الادارة من غير تدبر
ولا ترو و خلافاً لراى القضاء الثابت فى الموضوع
وبقصد الضبط والاكره

التأمين بالتقادم سواء كان بخمس سنوات أو بخمس عشرة سنة ما دام قد تجدد طبقاً للقانون وما دام الدين لم يستحق سداده
يوقف سريان تقادم الرهن التأميني أثناء السير في إجراءات نزاع الملكية

(B L. J. XXXXII P. 861.)

الدائن في مباشرة إجراءات نزاع الملكية . وكل ما يمكن عمله بالنسبة للدائن هو مطالبته بتعويضات لأنه باشر إجراءات التنفيذ من غير حق
(B L. J. XXXXII P. 387)
المحاماة : سننظر في العدد القادم تطبيقاً على هذا الحكم

٦٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ مارس سنة ١٩٣٠

حائز لستار . رهن تأميني . تقادم . إقفال سريان اللدة خلال إجراءات نزاع الملكية

المبدأ القانوني

ليس لحائز المقار أن يتسكك بسقوط الرهن

قضاء المحاكم الأجنبية

العقد أو أحد شروطه وأنه يجب اعتبار الحكم بتنفيذ المقدم غير قيد ولا شرط بل وحتى مع حكم الغرامة التهديدى جزاء أقل شدة من الحكم بالفسخ وعلى ذلك فيكون الطلب المقدم بالاستئناف اخف من الطلب الابتدائى . ولم يحرم القانون على المدعى أثناء سير الدعوى ان يقيد بعض طلباته ويضيق فيها (دالوز الاسبوعية ص ٢٢٢ عدد ٢١ سنة سابعة)

٦٧

محكمة استئناف السين

١٥ مارس سنة ١٩٣٠

مستولية . أب . تاجر . تلميذ بضم داخل . خطأ الأب . سوء تربيته . شراء سلاح . مستولية . مدير مدوسة . عدم رقابته

المبدأ القانوني

انه ولو أن الأبين القاصر يقيم بعيداً عن والده

٦٦

محكمة استئناف باريس

١٠ مارس سنة ١٩٣٠

استئناف . طلبات جديدة . فسخ . طلب تنفيذ عقد بفرط تهديدى

المبدأ القانوني

اذا رفعت الدعوى بطلب فسخ عقد أمام المحكمة الابتدائية وطلب امام الاستئناف تنفيذ العقد مع الحكم بفرامة تهديدية astreinte فلا يمكن اعتبار هذا الطلب الأخير طلباً جديداً « وقد قررت المحكمة في حكمها ان هذا الطلب الاخير المقدم امام الاستئناف لا يغير من طبيعة الدعوى وان كلا من طلبى الفسخ والازام بالتنفيذ بفرامة اساسهما القانونى عدم قيام المدعى عليه بتنفيذ

للتجزة فلا يمكن أن ياشرها جزء من الورثة فقط . بل يجب أن يتقوا جميعاً على استرداد القمار والأكانت غير مقبولة

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٣٥٩ عدد ٢٣ سنة سابعة)

المحكمة : أشار الحكم في حياته الى ما تنفي به المادة ١٦٧٠ مدني فرنسي (في باب البيع الوقف) والمادة ١٦٨٥ مدني فرنسي في باب النسخ للعين وقالت ان الاسباب التي املت على الشراخ في هاتين الصورتين تقرير عدم جواز تجزئة الصفقة على المشتري قبل على القضاء هذا الحكم وهي : عدم إمكان تحديد حقوق ومركز المشتري من المشتري والنير *biens* على وجه العموم . ولانه لا يمكن إلزام المشتري باستبقاء جزء صغير يكون من غير جدال عديم النفع له . ويظهر ان هذا أول حكم في الموضوع أصدره القضاء الفرنسي كما أشار الحكم نفسه الى هذا وان كان للشراخ الفرنسيون على اتفاق في تقرير هذا ويراجع في هذا الصدد أحكام المحاكم المصرية بالنسبة لعدم جواز تجزئة الصفقة في الشفعة ونص المادة الحادية عشر من ذكريتو الشفعة

٧٠

محكمة السين الابتدائية

١٠ ابريل سنة ١٩٣٠

مشولية . اتومبيل . سيارة . تصادم . تهاثر

المبدأ القانوني

في حالة تصادم سيارة وعجلة تهاثر قرينتا الخطأ وتسقط المشولية

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٣٦٠ عدد ٢٣ سنة سابعة)

بدرسة قسمها الداخلي الا ان مشولية الأب تحقق اذا ثبت ان العمل الذي ارتكبه الابن كان مسبوقاً بخطأ ارتكبه الأب نتيجة سوء تربيته ولولا خطأ الأب ماحدث العمل المنسوب للابن كما لو ربي ابنه على التعود على استعمال الاسلحة النارية واشترى له مسدساً اتوماتيكياً وسمح له - اهلأامته - بحمله داخل المدرسة . وتقوم مشولية الاب هذه بجانب مشولية مدير المدرسة الذي ترتب على عدم رقابته حل هذا المسدس واستعماله

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٣٢٤ عدد ٢١ سنة سابعة)

٦٨

محكمة النقض والابرار الفرنسية

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

الناس حكم نهائي

المبدأ القانوني

لا يجوز التماس إعادة النظر إلا في الاحكام النهائية أى التي لا يمكن الطعن فيها بالاستئناف من أحد الخصوم في الدعوى (راجع تعليقات دالوز الجديدة على قانون المرافعات على مادة ٤٨٠ بنذ ٨ وما بعدها) - (راجع D.97.112.76)

٦٩

محكمة الشمال المدنية الفرنسية

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٠

بيع . فسخ . افقة . عدم دفع الثمن . ودية . عدم اختصامهم جميعاً

المبدأ القانوني

تعتبر دعوى فسخ البيع دعوى غير قابلة

السنة الحادية عشر

فهرست

العدد الاول

صفحة

١ بحث للاستاذ عبد المجيد سليمان في « نوع السنين التي يجب احتسابها في سقوط الحقوق وانها هي السنين الهجرية »

المطام

مواد القانون	ملخص الحكم	تاريخ الحكم	١٣٠٤	١٣٠٥
	(١) قضاء محكمة النقض والابرار			
٢٢٩ و ٢٠٥ نـج ٢٠٦ ع	١ - حكم استئنافي . قاض بالأدانة . عدم بيان اسبابه . بطلان ٢ - متهمون عدة . مضاربة . عدم ذكر تهمة كل منهم على حدة . بطلان جنحة . حكم عدم اختصاص . جنابة . احوالها على محكمة الجنايات	٢٣ يناير ١٩٣٠	١٢	١
٢٢٩ و ١٤٨ نـج	حكم في معارضة غيابي . عدم اعلانه . سرعان استئناف اهانة . موظف عمومي . عمله وقت التمديد . عدم ذكره . قص في بيان الحكم .	» » ٢٣	١٣	٢
١٣٢ و ١٣٣ و ١٧٥ نـج ٢٢٩ ع ١١٧	١ - قرار حفظ . صادر بغير تحقيق . غير مانع من رفع الدعوى العمومية - ٢ - تزوير . عدم ذكر محل ارتكابه . ارتباطه بجمعية الاستعمال . لا بطلان - ٣ - نية التزوير . اغفال النص فقط . مستفاد من الحكم . عدم ضرورته - ٤ - تمويض . عدم النص على الضرر . مفهوم ضمنا . لا ضرورة له - ٥ - شاهد . عدم اعلانه . عدم التمسك به . استئنافيا . لا بطلان - ٦ - أوراق . بلغة اجنبية . عدم ترجمتها . عدم التمسك بها . لا بطلان .	» » ٢٣	١٣	٣
١٣٥ و ٥٤ و ٤٢ نـج ٢٢٩ و ١٤٠ ع ١٨٣	١ - قرار حفظ . صادر بغير تحقيق . غير مانع من رفع الدعوى العمومية - ٢ - تزوير . عدم ذكر محل ارتكابه . ارتباطه بجمعية الاستعمال . لا بطلان - ٣ - نية التزوير . اغفال النص فقط . مستفاد من الحكم . عدم ضرورته - ٤ - تمويض . عدم النص على الضرر . مفهوم ضمنا . لا ضرورة له - ٥ - شاهد . عدم اعلانه . عدم التمسك به . استئنافيا . لا بطلان - ٦ - أوراق . بلغة اجنبية . عدم ترجمتها . عدم التمسك بها . لا بطلان .	» » ٣٠	١٤	٤
	١ - قرار حفظ . صادر بغير تحقيق . غير مانع من رفع الدعوى العمومية - ٢ - تزوير . عدم ذكر محل ارتكابه . ارتباطه بجمعية الاستعمال . لا بطلان - ٣ - نية التزوير . اغفال النص فقط . مستفاد من الحكم . عدم ضرورته - ٤ - تمويض . عدم النص على الضرر . مفهوم ضمنا . لا ضرورة له - ٥ - شاهد . عدم اعلانه . عدم التمسك به . استئنافيا . لا بطلان - ٦ - أوراق . بلغة اجنبية . عدم ترجمتها . عدم التمسك بها . لا بطلان .	اول مايو ١٩٣٠	١٥	٥

العدد الأول

فهرست

الصفحة المحادية عشر

موايد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم	صفحة
	تابع قضاء محكمة النقض والابرار			
٩٧ و ١٧٤ ع	١ - تبديد . تمام الجريمة . ودالشي . لا يمنع العقاب - ٢ - حساب . عجز وقفي . رده . لاجرمية - ٣ - صندوق التوفير . صفته . دفاتر عامة . قرار قاضي الاحالة . عدم الطعن فيه . حيازته لقوة الشيء المحكوم فيه . دفاع شرعي . تجاوز حدوده . عذر قانوني .	أول مايو ١٩٣٠	١٨	٦
ق رقم ٤ سنة ١٩٠٥ والتعديلات بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥	قتل خطأ . مخالفة لأتممة السيارات . سبب الحادث . جريمة معاقب عليها . سلاح . مصرح باستعماله للمخدوم . عدم جواز الحكم بالمصادرة .	» » »	٢٠	٧
٢٠٢ ع . ولائحة السيارات	مراقبة . عن جريمة تبديد . لا محل للحكم بها . تزوير . حوالة بوسته . سند الاستلام . ورقة رسمية . الاعتداء على اقراض . فوائد . ركن العادة . أسامي . وقائع الاقراض . ضرورة بيانها .	» » »	٢١	٨
قانون ٣٠ السلاح	طعن . عدم المصلحة . رفضه .	» » »	٢٢	٩
٢٩٦ و ٢٩٧ ع	بلاغ كاذب . عدم التبليغ من تلقاء نفس المبلغ . لا عقاب	» » »	١٥	١٠
١٨٣ ع و ٢٢٩ نج	١ - مراقبة . منذر مشبوه في جريمة . عقوبة أصلية - ٢ - جرائم الاشتباه . أحوالها أركانها - ٣ - سرقة . عود . أركانها استقلالها - ٤ - عود . تطبيق المادة ٣٢ . عدم جوازه - ٥ - مدة المراقبة . تحديد	» » »	٢٢	١١
٢٩٤ ع	بغوبة أصلية .	» » »	٢٢	١٢
٢٦٥ و ٢٠٥ و ٢٠٤ ع	١ - مراقبة . منذر مشبوه في جريمة . عقوبة أصلية - ٢ - جرائم الاشتباه . أحوالها أركانها - ٣ - سرقة . عود . أركانها استقلالها - ٤ - عود . تطبيق المادة ٣٢ . عدم جوازه - ٥ - مدة المراقبة . تحديد	» » »	٢٢	١٣
٢٦٤ و ٢٦٣ ع	بغوبة أصلية .	» » »	٢٢	١٤
قانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٤ للشوميين والمرافقين مادة ٢٠ و ٨ و ١٠ و ٩ منه	١ - مراقبة . منذر مشبوه في جريمة . عقوبة أصلية - ٢ - جرائم الاشتباه . أحوالها أركانها - ٣ - سرقة . عود . أركانها استقلالها - ٤ - عود . تطبيق المادة ٣٢ . عدم جوازه - ٥ - مدة المراقبة . تحديد	» » »	٢٢	١٥
٢٧٤ و ٢٧٤ ع	بغوبة أصلية .	» » »	٢٢	١٥

العدد الاول	قهرنت	السنة الحادية عشر			
الرقم	تاريخ	الأحكام	مواد القانون		
١٦	٢٩ ٣ مايو ١٩٣٠	(٢) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية الدوائر المجتمعة. وقف . بمضى المدة . استحقاق في ريع الوقف . مدة سقوط المطالبة به .	٢٠٥٧ و ٢٠٤٧ و ٢٠٠٨ و ٢١١٣ مد ١٨٠ و ٢٣١ قانون المدل الانصاف		
١٧	٣١ ٢١ يناير ١٩٣٠	(٣) قضاء المجلس الحسبي العالي حجر . غفلة . أحوالها .	قانون المجالس الحسبية سنة ١٩٢٥		
١٨	٣٥ ١٨ مايو ١٩٣٠	١ - حجر . استئناف . قبوله . بطلان . وجوب النص عليه ٢ - ولاية . سلب الولاية . أحواله . حظر الولى من التصرفات . حالة أخرى	القانون المذكور مواد ١٣ و ٢١ و ٢٨		
١٩	٣٦ » » »	اختصاص بمجلس حسبي . طلب رد الولاية . اختصاصه به	مادة ٢٨ من القانون المذكور		
٢٠	٣٨ ٩ ابريل ١٩٣٠	(٤) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية أمولاك الميرى العامة . نوعها . طبيعى وحكى . أثر كل منهما بالنسبة لنقله للملك الخاص . حكم كل حالة .	١٠٠٩ و ٧٦ مد		
٢١	٣٩ ١٤ » »	١ - يمين حاسمة . شرطها ، ٢ - يمين حاسمة . عدم فصلها حتما في الخصومة . عدم توجيهها .	٢٢٤ و ٢٢٥ مد		
٢٢	٤٠ ١٦ » »	١ - بيع الجزاف . بيع بالتقدير - ٢ - بيع الجزاف . تعيين ثمن الوحدة في القند . شرط اعتباره كذلك - ٣ - بيع الجزاف . هلاك المبيع . مسئولية المشتري .	٢٣٩ و ٢٢٤ و ٢٤١ مد		
٢٣	٤٣ ٢٨ » »	١ - صحافة . حرية الصحافة . نصوصها في الدستور . منع الرقابة والاذار والوقف أو الالغاء إداريا بالنسبة لها - ٢ - قانون الطبوعات . تناضه مع الدستور . تمويض . ٣ - الدستور . مادة ١٥ . وقاية النظام الاجتماعى . معناها .	١٥ و ١٤ دستور . قانون الطبوعات سنة ١٨٨٨ مادة ١٠		

العدد الأول	فهرست	السنه المحاميه عشر
الرقم	التاريخ	الأحكام
الرقم	التاريخ	مواد القانون
٢٤	٤٥	٢٨ أبريل ١٩٣٠
٢٥	٤٨	» » »
٢٦	٥١	٥ مايو ١٩٣٠
٢٧	٥٣	٦ » »
٢٨	٥٣	٧ » »
٢٩	٥٥	٧ » »

- تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
- ١ - مبدأ فصل السلطات . استثناءه في المادة ١٥ لائحة . مداه . الاعمال الادارية . عدم مساسه بأعمال السلطة التشريعية . عدم رقابة المحاكم عليها ، ٢ - عمل حكومي . تصديق البرلمان عليه . لا يغير من صفته ، ٣ - عمل إداري . رقابة المحاكم عليه ، ٤ - ميزانية الدولة . سلطة البرلمان في تعديلها . إلغاء درجات أو حذفها . جوازه .
- تعاقد . الاخلال به . حكمة . الشرط الفاسخ الحقيقي . تعريضه . الضمني وحكمه .
- ١ - عقد استبدال الالتزام . تعريفه . ماهيته . عدم اقتراضه ، ٢ - نية المتعاقدين . وجوب ظهورها ، ٣ - عقد . التعديلات الطارئة عليه . عدم كفايتها للاستبدال .
- ١ - وقف . غلته . قبض الناظر لها . مسؤوليته عنها للمستحقين ، ٢ - ناظر جديد . عدم مسؤوليته عن غلته قبضا الناظر السابق .
- استئناف . قيده . ميعاده . محل مختار . اعلان . التنبيه به . صحته .
- ١ - توكيل . تعريفه . أحواله . طرق اثباته . التوكيل الضمني ، ٢ - الوكيل . أعيان يشتريها بحال الموكل . اعتبارها ملكه . مسؤوليته عما قبضه .
- ١٥ لائحة . والدستور . ١٢ و ٢٠ قانون المعاشات
- ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ مد
- ١٨٧ وما بعدها مد
- قانون المدلول الانصاف مواد ٢١٧ وما بعدها ٢٣١ وما بعدها
- ٣٦٤ و ٣٦٣ مر
- ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٣٥ و ٥٣٦ مد

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية عشر
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٠	٥٧	١٥ مايو ١٩٣٥
٣١	٥٨	٢١ » »
٣٢	٥٨	٢١ » »
٣٣	٥٩	٢٦ » »
٣٤	٦١	٢٦ » »
٣٥	٦٢	٨ يناير »
٣٦	٦٤	٨ » »
٣٧	٦٧	٢٨ » »

١٩١ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٥	تابع قضاء محكمة الاستئناف الأهلية نزاع ملكية . عقار . دعوى حراسة . المحكمة المختصة بالفصل فيها
٣٤٥ م	استئناف . طلبات خصم ثالث . قيمتها . خصم ثالث . دعواه تبعية أو أصلية . حكمها .
المادة ١٥ من قانون الشفعة	دعوى شفعة . ميعاد رفعها بالنسبة للبائع والمشتري . وجوبه
١٥١ م	مسئولية سلك حديد الحكومة . مزاولات . خافزتها نهائياً وليلا . عدم حصوله . لامتسولية .
٣٧٢ م	التمس . كذب . شرطه .
	(٥) قضاء المحاكم الكلية
	١ - دين . استبداله بدين آخر . زوال الضمانات .
١٨٨ م . قانون الخمسة أفدنة	٢ - دين . عقد الاستبدال . فسخه . تناحجه .
	٣ - دين النفقة . امتياز . قانون الخمسة افدنة . أثره فيه .
١٠٣ م و ٢٣٢ م	حكم . أسبابه . عرضية . أثرها . حكم . أسبابه . جوهرية . قوة الشيء المحكوم فيه .
٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و ١٥٠٢ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥٠٥ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ و ١٥٠٩ و ١٥١٠ و ١٥١١ و ١٥١٢ و ١٥١٣ و ١٥١٤ و ١٥١٥ و ١٥١٦ و ١٥١٧ و ١٥١٨ و ١٥١٩ و ١٥٢٠ و ١٥٢١ و ١٥٢٢ و ١٥٢٣ و ١٥٢٤ و ١٥٢٥ و ١٥٢٦ و ١٥٢٧ و ١٥٢٨ و ١٥٢٩ و ١٥٣٠ و ١٥٣١ و ١٥	

٥٤٥ و ٥٣٧ و ٤٩١ م

٣٤٥ م

المادة ١٥ من قانون
الشفعة

١٥١ م

٣٧٢ م

١٨٨ م . قانون الخمسة
أفدنة

١٠٣ م و ٢٣٢ م

٢٥٤ و ٢٥٦ و
٤٨٦ و ٢٣٥ و ٢٣٣ م

العدد المذول	قهرست	السنة الحادية عشر
٣٨	٧٠	٢٠ فبراير ١٩٣٠
٣٨	٧٢	٢٠ فبراير ١٩٣٠
٤٠	٧٤	١٧ مايو ١٩٣٠
٤١	٧٥	١٩ مايو ١٩٣٠
٤٢	٧٧	٢٧ مايو ١٩٣٠
٤٣	٧٩	» » »
٤٤	٨١	٢٨ مايو سنة ١٩٣٠
٤٥	٨٤	» » » »

مادة القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الأحكام
٣٣٨ وما بعدها مد . قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣	بيع وفائي . شرط الاسترداد . جوازه بورقة مستقلة . عدم الاحتجاج به على الغير قبل التسجيل . عقد تبادل . السبب . الباعث . قيمته . نتائجه .	٢٠ فبراير ١٩٣٠
٩٤ و ٣٣٤ مد	بيع . شرط الفسخ . عدم النص عليه في العقد . عدم حصوله إلا بمحكم	٢٠ فبراير ١٩٣٠
قانون التنظيم	١ - تنظيم . خطوط . جواز تعديلها . حق السلطة الادارية ، ٢ - تنظيم . خطوط . تعديلها . انتقال الملكية العامة والخاصة . ٣ - عقارات ، ملاكها . حقوقهم على الطرق العمومية . تحويلها . نتائجه .	١٧ مايو ١٩٣٠
١٥١ و ١٥٢ مد ٢٣١ د ع	مستولية . مجنون . ارتكابه لجريمة . والد . الزامه بالتويضات .	١٩ مايو ١٩٣٠
٣٠ و ٣٣ مد	ارتفاع . مسقى . مكانه . تغييره . شروطه .	٢٧ مايو ١٩٣٠
قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣	١ - بيع . تسجيل . المفاضلة بين عقدين . من وارث ومورث . قانون التسجيل ، ٢ - أحكام . الاستئناف الاهلية والمختلطة . خاصة بالتسجيل . اضطرابها .	» » »
٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ مد ٤٩١	١ - حراسة . قسمة . نزاع - ٢ . دائن عادي . حراسة . تنفيذ . عدم جواز - ٣ . مدين متضامن . حراسة أموال المتضامن معه . عدم جواز - ٤ حراسة . اجراء وقفي . نتائجه (٦) أحكام خاصة بانتخاب مجالس المديرين	٢٨ مايو سنة ١٩٣٠
قانون انتخاب مجالس المديرين رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ مادة ٦ و ١٣	انتخاب . طعن . تقديمه قبل اعلان نتيجة الانتخاب . عدم قبوله . مجالس المديرين . انتخاب . بطريق الترشيح . جواز ابطاله .	» » » »

العدد الأول	فهرست	السنة الحادية عشر
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الحكم
الرقم	الصفحة	مواد القانون
٤٦	٨٥	٢٨ مايو ١٩٣٠
٤٧	٨٦	٢٨ » »
٤٨	٨٨	٢٦ يونيو »
٤٩	٨٩	٢ يولي »
٥٠	٩٠	٥ » »
٥١	٩٤	٣١ ديسمبر ١٩٢٧
٥٢	٩٥	١٩ يناير ١٩٢٩
٥٣	٩٦	٢٣ » »
٥٤	٩٧	٢٥ مارس »
٥٥	١٠٠	٢٣ إبريل »

تابع قضاء المحاكم الكلية

طنين . لعضوية مجالس المديرية . تنازل عنه .
وجوب السيرة فيه .

التقانون المذكور ٥٨
معدلة
انتخاب . مجالس المديرية . لجنة الانتخاب .
اعلان قراراتها . بطلان اجتماعها بعد انقضاءها .
محكمة . اختصاصها . سلطتها . اعلان من صح
انتخابه حسب الأغلبية المطلقة

التقانون المذكور ٣
قوله ٢
انتخاب محل اقامة . ترشيح . جوازه في
دائرة للصحة

التقانون المذكور
و ٥٣ ع
انتخاب . أهلية . حكم بالحبس مع ايقاف التنفيذ .
تهمة سرقة . مضي خمس سنوات . زوال اثره .

التقانون المذكور
و ١٢٤ م
انتخاب لعضوية مجالس المديرية . طلب
ابطال انتخاب . عدم حضور الطاعن . ابطال
مرافعة . جواز الحكم بها .

(٧) قضاء المحاكم الجزئية

١٤٢ د .
تعاقد . صورة . ورقة الضد . شرط تحريرها .

٢٦٢ و ٢٦٤ ع
بلاغ كاذب . كذب بعض الوقائع . سو .
القصد . عقاب

ق أحوال شخصية م
٤٢٤ و ٤٢٥
بيع بأفساد الرأي . تصرف مال الصغير . عدم جواز

١٥١ د
١ - المسؤولية المدنية . وجهتها في التشرين
المصري والفرنسي ٢ - تعويض . ركن الخطأ .
ضرورة توفيره ٣ - حريق . افعال . تعويض .

٤٢٤ و ٤٢٥ م
حجز . تقرير بما في الذمة . حصوله وقت التنفيذ
بالحجز . كفايته .

السنة المحاذية عشر	فهرست	العدد الاول	تاريخ	الاحكام	مواد القانون
	تابع قضاء المحاكم الجزئية				
٢٣٠ مد	١ - بيع . عيب في العين المبيعة . فسخ . شروطه .	٢٣ مايو سنة ١٢٩٩	١٠٠	٥٦	
	٢ - مشتري . جهله بالعيب . رجوع على البائع . سقوطه .				
١٠٤ نجا .	وكيل بالعمولة . دعوى ضده . سقوطها بمضى ٣٦٠ يوما .	» » » ٣٠	١٠١	٥٧	
٣٠ مر	ازالة . طلب . أصلى اوتبى . ظروف الدعوى	» » » ٢٣ سبتمبر	١٠٣	٥٨	
ق غسة أدنة	قانون الحصة أدنة . حماية الملكية . الصغيرة . طبقة الفلاحين .	» » » ٢٨	١٠٣	٥٩	
٣٨ مر .	تنبيه نزع ملكية للمارضة فيه . تعيين محل مختار . بيان جوهرى .	١٢٢ أكتوبر سنة ١٢٩٩	١٠٤	٦٠	
	(٨) قضاء المحاكم المختلطة				
٣١٢ مد مخ	١ - استئناف . تنازل - ٢ . استئناف . دفع فرعى	٢٥ فبراير ١٩٣٠	١٠٦	٦١	
٣٣٠ مد مخ	عدم قبوله . دفع آخرى ٣٠ - بيع الولى				
	١ - مرض موت . بيع المريض . شراؤه من أحد الورثة - ٢ . هبة مستترة . مرض موت .	» » » »	١٠٧	٦٢	
	أجنبى . رعية . الفرق بين الحالتين . تطبيق المادة ٣٢٠ مختلط - ٣ . مرض موت . تعريفه .				
١١١ لا . مخ	١ - عمل ادارى . اختصاص المحاكم المختلطة . رسوم . حجز ادارى . باطل . تفسير - ٢ .	» » » ٦ مارس	١٠٧	٦٣	
	النواذى الخاصة . اعفاؤها من ضريبة المشروبات الروحية - ٣ - حجز . كيدى . تمويض .				

العدد الاول

السنة الخامسة عشر

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الحكم	مواد القانون
٦٤	١٠٨	٦ مارس ١٩٣٠	تابع القضاء المختلط
٦٥	١٠٩	١١ » »	١ - حجز عقارى . دفع ناشئة قبل اعلان التنبيه . ٢ - دعوى بطلان . أصلية . من يجوز له رفعها . تمويزات . حائز المقار . رهن تأمىنى . قادم . إيقاف سريان المدة خلال اجراءات نزاع الملكية
٦٦	١٠٩	١٠ » »	(٩) قضاء المحاكم الفرنسية
٦٧	١٠٩	١٥ » »	استئناف . طلبات جديدة . فسخ . طلب تنفيذ عقد بشرط تهديدى . مسئولية . اب . تاجر . تنفيذ بقسم داخلى . خطأ الأب . سوء تربته . شراء سلاح . مسؤولية مدير مدرسة . عدم رقابته . التماس . حكم نهائى . بيع . فسخ . اقالة . عدم دفع الثمن . وريثة . عدم اختصاصهم جميعاً مسئولية . اتومبيل . سيارة تصادم . تهاثر
٦٨	١١٠	٢٤ » »	٤٦٤ مر . ف
٦٩	١١٠	٢ ابريل »	١٢٨٢ و ١٣٨٤ مد . ف
٧٠	١١٠	١٠ » »	٤٨ مر . ف

مدلول الاشارات الواردة بالفهرست :

لا : لائحة - مد : مدنى - نجا : تجارى - مر : مرافعات - نج : تحقيق جنابات - ع :
عقوبات - مخ : مختلط - ف : فرنسى - ق : قانون - م : مادة

تنبيه

ناقص من أعداد مجلة المحاماة في سنيها الماضية الأعداد الآتية الأول من السنة الأولى و ٥ و ٦ من السنة الثالثة و ١ و ٢ و ٣ و ٤ من السنة الرابعة و ٢ من السنة الخامسة والأول من السنة السادسة و ١ و ٣ من السنة السابعة و ١ و ٣ من السنة الثامنة
فإدارة المجلة مستعدة لاستبدال هذه الأعداد ممن يكون لديه بأعداد أخرى من المجلة أو مشتراها بالثمن

ورد في ص ٢٣ سطر ١٤ (حكم رقم ١١) كلمة فيه وصحتها « ففى »
- وص ٣٩ حكم نمرة ٢١ مؤرخ ٤ وصحته ١٤ أبريل فاقضى التصحيح

منشور من نقابة المحامين بمصر

تبين للنقابة مع الاسف الشديد أن بعض حضرات المحامين في دوائر المحاكم الكلية ما زالوا مخالفين للأئحة الداخلية ولقرارات النقابة القاضية بالاقتصار على مكتب واحد. وإن لا يكون لحضراتهم مكاتب فرعية. ولذا اعتزمت النقابة اتخاذ الاجراءات اللازمة سريعا لعلها في حالة عدم قيام حضرات المحامين من تلقاء انفسهم بذلك

تحريراً في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠

المحكمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصحيح

وقع بالمدد الاول بعض غلطات مطبعية تداركها هنا

صحيفة

صواب

خطأ

على الغلاف	Simon	Limon
آخر سطر من البيان	في البداية	من البداية
ص ٢٣ سطر عاشر حكم ١١ من المبدأ القانوني	وإن اختلف عن	إن اختلف عن
ص ٢٣ » ثاني عشر » » » »	في قوة التدليل	فيه قوة الدليل
ص ٢٧ » تاسع » » » »	لا يكاد يتصور انفصاله عنه	لا يكاد تصوره
ص ٥٨ » ثان حكم ٣٢ من »	المنصوص عليه في المادة	المنصوص في المادة
ص ٦١ » رابع » » » »	فيه ولكن (التفظة محذوفة)	فيه . ولكن

لا تقبل الطلبات الخاصة باعداد المجلة بعد مضي شهر من تاريخ صدورها .
ثم المدد عشرة غروش عن الثلاث سنوات الاخيرة (التاسعة والعاشر والحادية عشر) و ١٥
غرشا عن السنوات السابقة على ذلك

المطبعة العصرية

تنبيه

ناقص من أعداد مجلة المحاماة في سنيها الماضية الأعداد الآتية الأول من السنة الأولى و ٥ من السنة الثالثة و ١ و ٢ و ٣ و ٤ من السنة الرابعة و ٢ من السنة الخامسة والأول من السنة السادسة

بريدى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠

المحكمة

مجلة قضائية

نشرة هفتية للمحاماة والأهل

السنة الحادية عشر

نوفمبر سنة ١٩٣٠

العدد الثاني

*En fait de souvenirs nationaux, les
devoirs valent mieux que les triomphes, car
ils imposent des devoirs: ils commandent
l'effort en commun.* Renan.

*Quand tous les pouvoirs sont dans les
même mains, où le citoyen trouverait-il un
recours contre les excès de pouvoir de ceux
qui gouvernent.* H. Marion.

اشترك المجلة ٨٠ غرشاً في السنة والطلبة ٤٠ غرشاً

جميع المقالات الخاصة سواء بتحرير المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة ونشرها»

بتاريخ النسخ رقم ٢٠

لا تقبل الطلبات الخاصة بأعداد المجلة بعد مضي شهر من تاريخ صدورها .
تمن العدد عشرة غروش عن الثلاث سنوات الأخيرة (التاسعة والعاشره والحادية عشر) و ١٥
غرشاً عن السنوات السابقة على ذلك

المطبعة العصرية

بيان

قد صدرنا هذا العدد يبحث في «حق المدعى المدني في اختيار أحد الطريقين-المدنى أو الجنائى»
للاستاذ محمد السعيد خضير

وطبقاً لوعدنا بنقد بعض المبادئ التى تتضمنها الاحكام التى تنشر والتعليق عليها قد أمبنا
بحثاً فى المسئولية المدنية (مسئولية مصلحة السكة الحديد عن حوادث المزلقانات)
ثم نشرنا الاحكام الآتية

- عدد
- ١٠ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار
 - ٣ أحكام صادرة من المجلس الحسى العالى
 - ١٢ حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر الاهلية
 - ١٠ أحكام صادرة من المحاكم الكلية بما فيها حكم احالة
 - ١٠ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
 - ٥ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
 - ٥ أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
 - ٥٥ خمسة وخسون حكماً

وقد رأت لجنة التحرير أن تبدأ بنشر الاحكام الصادرة من الفواثر المجتمعة بمحكمة استئناف
اسكندرية المختلطة . مع التعليق عليها ومقارنة التشريعين الاهلى والمختلط فيها وأقوال الشراح الخ .
وقد قام الاستاذ جان شكرى حداد المحامى بترجمة الحكم المنشور بهذا العدد والتعليق عليه .

لجنة التحرير

رئيس اللجنة - محمد صبرى ابو علم

العدد الثاني
السنة الحادية عشر

المحاماة

شهر نوفمبر
سنة ١٩٣٠

حق المدعى المدني في اختيار أحد الطرفين^(١)

المدنى او الجنائى : المادة ٢٣٩ منابيات

موضوع البحث

- ١ - اذا اودع شخص آخر شيئاً ومطالب صاحب الوديعة بوديعة امام المحكمة المدنية ، فهل يجوز له بعد ذلك أن يلجأ الى القضاء الجنائى اذا ظهر له أن المودع لديه بدد الوديعة ؟
- ٢ - واذا رفع شخص على وكيله دعوى مدنية يطلب منه فيها أن يقدم له حساباً عن عمل أداه ، فهل يجوز له بعد ذلك أن يدعى مدنياً امام المحكمة الجنائية ليطلب مبلغ يزعم أن وكيله بدده ؟
- ٣ - مثلاًن نضربهما لأنهما موضوع بحث هذه الكلمة التي نريد أن نتناول فيها المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على انه : « اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية كانت أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمقتوى مدنية » ويستلزم هذا أن تأتى أولاً بأصل القاعدة وميزاتها ثم تتبعه بشروط تطبيقها .

* *

اولاً - اصل القاعدة ومنشؤها

١ - في القانون الفرنسى القديم

٤ - يعبر عن القاعدة باللاتينية .

« Electa una via, non datur recursus ad alteram. »

ومعناها أن اختيار أحد الطرفين يمنع الرجوع الى الطريق الاخر .

(١) راجع بهذا المدد الحكم نمرة ٧٦ الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ والمحكم الصادر من محكمة مصر الاهلية (جنح مستأنفة) بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٩

وقد نشأت في القضاء الفرنسي القديم وكان الكتاب إذ ذاك يعتبرونها موجودة في القوانين الرومانية، وقالوا ان لدى وضعها ثم شراح القانون الروماني Digeste كنتاجية ضمنية لمدة نصوص يظهر انهم اتخذوها اساساً لأبحاثهم . وظهر انه يستنتج من هذه القوانين المختلفة أنه عند وجود عدة دعاوى فإن استعمال احداها يسقط الحق في استعمال الدعاوى الاخرى :

"In concursu actionum alternativo, si actio semel in iudicium sit deducta, statim submovetur altera."

راجع تعليقات بروغان Brunemaon - فستان هيلي تحقيق الجنايات ج ٣ ص ٦٤ حاشية ٣

٥ - وعليها كتاب القانون القديم والشرح بأنه اذا كان يسمح لشخص باختيار احده الدعاوى التي منحت له فيعتبر كأنه تنازل عن الاخرى

٦ - وطبقت المحاكم في العهد القديم هذه القاعدة في المسائل الجنائية . فقد قضى بمحكبين صادرين من محكمة برلمان باريز في ٣ ابريل سنة ١٨٦٠ و ٢ اغسطس سنة ١٧٠٦ بأن : -

« من اتخذ الطريق المدني لا يجوز له بعد ذلك أن يعود الى الطريق الجنائي بالنسبة لنفس الموضوع ما لم يكن ذلك لسبب جديد » - راجع يوس Jousse في التحقيق الجنائي ج ٣ ص ١١

٧ - وهذه القاعدة التي وضعها المشرعون كانت متبعة بوجه عام - فاريناسياس ١٠٠ ن ١٣١ واخذوا منها ، حتى كنتاجية لها ، انه اذا كان المحقق قد سلك الطريق الجنائي ، فانه يجب لنفس السبب أن يعتبر محروماً من التنازع بالطريق المدني بعد ذلك ما لم يكن قد احتفظ لنفسه بهذا الحق - يوس ج ٣ ص ١٢

٨ - وهذا القضاء الأخير يستند بصفة خاصة على المادة الثانية من الفصل الثامن عشر من الأمر الصادر في عام ١٦٦٧ وهي التي أكدت القاعدة في دعاوى وضع اليد actions possessoires إذ تنص على أن : -

« من رفعت يده بالاكره ووسائل العنف ، يجوز له ان يرفع دعوى استرداد الحياة بطريق القضاء المدني العادي أو بالطريق الجنائي الغير عادي . واذا كان قد اختار احدى هاتين الدعويتين فلا يجوز له استعمال الاخرى . الا اذا كان قد حفظ لنفسه الحق في رفع الدعوى المدنية عند صدور الحكم في الدعوى الغير عادية »

"Celui qui aura été dépossédé par violence ou voie de fait pourra demander la réintégration par action civile et ordinaire, ou extraordinairement par action criminelle; et, s'il a choisi l'une de ces deux actions, il ne pourra se servir de l'autre, si ce n'est qu'en prononçant sur l'extraordinaire on lui ait réservé l'action civile."

على ان هذا المبدأ لم يكن يطبق اذا كانت الدعويان غير مبنيتين على واقعة واحدة وانما

على وقائع مختلفة *ex novo delicto superveniente* أو إذا كانت الدعوى مرفوعة على شخص آخر ولو كانت عن نفس الواقعة - بوس ج ٣ ص ١٣
 أى أن هذه القاعدة لم تكن تطبق عند اختلاف موضوع الدعويين أو اختلاف الاشخاص ولو اتحد موضوع الدعويين .

• •

ب القانون الفرنسي الحديث

٩ - كان هذا شأن القاعدة في القانون الفرنسي القديم فلتبحث الآن عن شأنها في القانون الحديث

يلاحظ الاساذ ميرلان Merlin بأن تلك القاعدة لم تدون ببساطة عامة وملزمة في أى قانون من القوانين ، ولا يجوز أن نستجها كما يقول أحد الشراح (مانجان في الدعوى العمومية ج ١ ص ٦٧) من نص المادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات التي توجب إيقاف الحكم في الدعوى المدنية من المحاكم المدنية حتى يفصل في الدعوى العمومية . فيجب إذن اعتبارها مبدأ عاماً لا تستند في قوتها الا الى قوة الاسباب التي بنيت عليها .

١٠ - وقد شرحها الرئيس « بارى Barris » بما يأتي : -

« يعتبر كقاعدة عامة امام المحاكم : ان المدعى المدني الذي له الحق في اختيار اما الطريق المدني أو الجنائي ، لا يقبل منه الرجوع عما اختاره ، وانه باختياره أحد هذين الطريقين يسقط حقه في الآخر . وهذا المبدأ وضع في التشريع القديم وقد أدخله القضاء في التشريع الحديث . وهو مؤسس على مبادئ الانسانية والعدالة التي لا تسمح بأن يؤخذ المتهم من قضاء الى آخر ، وأن يوقف القضاء الذي اتخذ اختياراً لأنه يخشى أن يحكم في صالح المتهم واضراراً بطلبات المدعى »

« ومن الثابت كما يلاحظ المسيو بارى وكما ستره فيما بعد ، أن المبدأ قد أيده القضاء الحديث ومن المؤكد أيضاً أن وجه تطبيقه بنى على قواعد العدالة التي تعطي كل قوته . ولكن يظهر أن القاضى المذكور قد خرج بالمبدأ عن حدوده الحقيقية

- راجع فوستان هيلى في تحقيق الجنايات ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦

١١ - على انه ولو ان هذه القاعدة لم ينص عليها في القانون الحديث بنص عام وصرح وانما اتفق الشراح على القول بوجود العمل بها كنتيجة قانونية للاسباب التي من أجلها وجدت في القانون القديم ، فانه يظهر أن هناك نصاً جديداً يشير إلى هذه القاعدة وهو الفقرة الخامسة من المادة

الخامسة من قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ الخاص بقضاة المصالحات حيث تنص هذه المادة على اختصاص هؤلاء القضاة في الدعاوى المدنية في مسائل التقذف والسب بنشر طريق النشر لو كانت الاختصاص لم يسبق لها أن قدمت الدعوى الى المحاكم الجنائية - مختصر جازو في العقوبات ع ٣٨٨ ولا بورد ع ٧٤٢ .

١٢ - الا أن هذا النص غير عام ولا يمكن أن يقال عنه أنه منشأ وجود القاعدة في القانون الفرنسي الحديث خصوصاً وإن المحاكم الفرنسية كانت تحكم به قبل وجود قانون سنة ١٨٣٨ السالف الذكر .

قد حكمت محكمة النقض بأن الخصم الذي « لكي يسترد البضائع التي أودعها عند آخر » قد رفع دعوى أمام المحاكم المدنية ، لا يجوز له بعد ذلك أن يرفع دعوى جنائية .

وجاء في حيثيات هذا الحكم :-

« حيث أن التكليف بالحضور أمام المحكمة المدنية الذي سبقه محضر صلح ثبت منه عدم وجود واقعة جديدة تثبت خيانة الوديعة ، وإن المدعى بناء على هذا قد اختار الطريق المدني »

« وهو عالم تمام العلم بالظروف ، وإن الحكم الذي قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية منه لنفس »

« الواقعة ، لم يخرج عن تطبيق المبادئ الواجبة في الموضوع . » - قض ١١ فبراير سنة

١٨٣٨ سيرة ٣٢ - ١ - ٦٦٦

وفي حالة أخرى قضت محكمة النقض بأنه بعد رفع دعوى وضع اليد أمام المحاكم المدنية لا يجوز للمستفي ، بسبب الواقعة نفسها ، أن يرفع الأمر لمحكمة الجناح بطلب العقاب على جريمة ما - تنص

٩ مايو سنة ١٨٢٨ سيرة ٢ - ١ - ١٤٨

١٣ - ولما كانت هذه القاعدة غير مبنية على نص صريح في القانون اختلف علماء القانون بفرنسا في تحديد نطاقها واتسموا في ذلك الى ثلاثة آراء :-

فقال فريق أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها الا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة .

- ولا نص في القانون - راجع سوردا في المسؤولية ج ١ ن ٢٨٢ - لسلييه في اختصاص ونظام المحاكم الجنائية ن ١١٧٤

١٤ - وقال فريق آخر بوجوب اتباع هذه القاعدة في جميع الاحوال رغم عدم النص عليها بمعنى أن من اختار الطريق المدني لا يمكنه الرجوع الى الطريق الجنائي ومن اختار الطريق الجنائي لا يمكنه الرجوع الى الطريق المدني . لانه لا يجوز عدلا وضع التهم تحت أهواء المدعى ينقله من اختصاص لآخر كما رأى ذلك من مصلحته - جازو مختصر العقوبات ع ٣٨٨ - لا بورد ع ٧٤٢ -

لجرافران ج ١ ع ٦٩ - هوفان ج ١ ن ١١٢ وما بعدها - فلي ص ٢٦٥ - مانجان ج ١ ن ٣٧ -

كارنو ج ١ شرحا على المادة الثالثة

١٥ - ويرى فريق ثالث التمييز بين ما اذا كان المدعى قد اختار اولاً الطريق المدني او الطريق الجنائي

فإذا كان قد رفع دعواه أولاً أمام القضاء المدني فإنه من الواجب أن نفترض تنازله عن الطريق الجنائي أي ليس له أن يترك دعواه أمام المحكمة المدنية، ليرفعها ثانية أمام المحكمة الجنائية، إذ لا يصح عدلاً أن يؤخذ التهم فجأة من محكمة إلى أخرى، ولا يجب ترك القضاء الذي بدأ ينظر الدعوى، وقد كان المدعى حراً في اختياره فكان عليه أن يتحرى الطريق الأنسب وعليه يكون اختياره للقضاء المدني اختياراً نهائياً *semel optare possumus*. وفضلاً عن ذلك فإن رفع الدعوى ثانية إلى المحكمة الجنائية فيه تشديد على المتهم إذ يكون له خصمان يتعاونان على إثبات التهمة ضده بدل خصم واحد، مع أن قاعدة « اختيار أحد الطريقين » لم تشرع إلا في صالح المتهم. ورفع الدعوى أمام المحكمة المدنية يجعله في مركز أحسن من رفعها عليه أمام المحكمة الجنائية، والقضاء مجمع على هذا. ومن ذلك حكم النقض الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٣٢ السابق ذكره. ومن ذلك أيضاً حكم النقض الذي صدر في قضية اتهم فيها شخص أمام محكمة المحالفات بناء على طلب النيابة العمومية لانتلافه منقولات مملوكة للغير، وكان الشخص الذي لحقه الضرر والذي كان قد سبق ورفع دعوى أمام المحكمة المدنية بطلب بتعويضات، قد دخل أمام محكمة المحالفات خصماً ثالثاً. فقضت محكمة النقض بعدم قبول هذا التدخل لعدم صحته وقالت في ذلك :-

« حيث انه واضح ان المدعي باتخاذ الطريق المدني قد تنازل عن الطريق الجنائي »
 « وأن تدخله أصبح غير مقبول وان المادة ٨ من قانون ٣ برومير سنة ٤ (المادة ٣ من قانون »
 « تحقيق الجنائيات الفرنسي) تلزمه بأن ينتظر الفصل في الدعوى العمومية ليستمر بعد ذلك في »
 « دعواه المدنية التي أوقفت » - قضى ١٨ مارس سنة ١٢ المجلة ١٧٢ »

(ويلاحظ أن لهذه القاعدة استثناء استنأه عند الكلام على شروط تطبيق المادة ٢٣٩)
 اما اذا كان المدعي قد رفع دعواه الى المحكمة الجنائية فله أن يتركها في أي وقت شاء ليعود ويرفعها ثانية أمام المحكمة المدنية لان في ذلك تخفيف على المتهم فليس له أن ينظم - من هذا الرأي فوستان هيلي ج ٢ ن ٦١٧ وما بعدها - وميران تحت لفظ خيار فقرة ١ ن ٢٦١ - ولبولافان مادة ٣ ن ١٨ - وجارو ج ١ ن ١٠٨٣ ولكنه في الملخص ص (٥٧٧) يؤيد الرأي الاول

١٦ - وعلى هذا الرأي سارت المحاكم في فرنسا فقضت بأن من اختار الطريق المدني لا يمكنه العدول عنه والرجوع إلى الطريق الجنائي بالنسبة لنفس الموضوع ونفس الوقائع - راجع حكم محكمة باريس في ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤ سيراى ٧٥ - ٢ - ١٦٩ والبالادكت ٧٥ - ٦٩٣
 وبأن من اختار الطريق الجنائي يمكنه أن يتنازل عن دعواه ويعود الى الطريق المدني في أي وقت شاء - حكم محكمة مونييه في ١٠ مايو سنة ١٨٧٥ دالوز ٧٦ - ٢ - ١٠٧
 وكذلك لا يمكن التمسك بهذه القاعدة لو كانت المحكمة الأولى قد أصدرت حكماً نهائياً -

النقض الفرنسية الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٤ سيراى ١٨٨٨ - ٤٤٤١

ج - القانون المصري

١٧ - أخذ القانون المصري بهذا الرأي الأخير وقرر المشرع هذه القاعدة بنص صريح في قانون سنة ١٨٨٣ (راجع المادة ٢٤٦) وقلت هذه المادة الى القانون الجديد فأصبحت المادة ٢٣٩ جنابات ونصها « اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية كانت أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة » « جنائية بصفة مدع بمحقوق مدنية »

١٨ - ويظهر أن المشرع أراد في سنة ١٨٨٣ أن يتبع المبدأ الذي كانت قد قررتة المحاكم الفرنسية التي تقضى بأن التحول من الطريق المدني الى الجنائي غير جائز ولكن العكس جائز أى أنه يمكن لمن يكون قد ادعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية أن يترك دعواه ويعود الى الطريق المدني متى شاء . والواقع أن هذا المذهب لا غبار عليه لان فيه تشجيع على العود الى الطريق الاعتيادى لرفع المناوئ أى الى الطريق المدني

هذا فضلاً عن أنه يؤخذ من المادة ٢٣٩ جواز العكس أى جواز رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية بعد رفضها الى المحكمة الجنائية - دسوق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ المجموعة الاهلية س ٣ ص ١١٢ وأول سبتمبر سنة ١٩١٨ الشرائع س ٥ ص ٤٦٦ ووطنا استئنافياً ٤ مارس سنة ١٩٠٨ المجموعة الاهلية س ٩ ص ٢٧٠

١٩ - وتكون القاعدة حينئذ ان انتقال الدعوى المدنية من المحاكم الجنائية الى المحاكم المدنية جائز بخلاف العكس فان مجرد رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يسقط حق رفعها الى المحاكم الجنائية . ولكن اذا كان التجاء المدعى المدني للمحاكم المدنية ينتمى من الالتجاء ثانياً الى المحاكم الجنائية فانه لا ينتمى من التبليغ عن الجرمية للتيابة العمومية وان كانت دعواه لا زالت قائمة أمام المحاكم المدنية كما لا يمنع النيابة العمومية من تحريك الدعوى العمومية بناء على هذا البلاغ - المرابى ج ١ ص ١٦٦ وهو يميل في الحاشية على قلى ص ٢١٥ هامش ٦ ولبواقان مادة ٣٠ و ٢١

٢٠ - ولقد قال بعضهم ان المدعى المدني لا يتحول عن الطريق الجنائي الى الطريق المدني الا متى رأى أن فرصة الكسب غير سانحة له أمام هذا الطريق فيعيد رفضها أمام الطريق المدني عليه يكسب دعواه ولذلك يرى عدم مساعدة المدني على ذلك - جرانولان في تحقيق الجنابات ج ١ ص ٨٢ ن ١٣٣ فى آخرها

٢١ - ويستند جرانولان فى رأيه هذا على أن قاعدة « اختيار أحد الطريقين electa una via .. etc » مأخوذة عن القانون الفرنسى القديم حيث كانت مطلقة وعلى أن رفع

الدعوى من المجنى عليه أمام المحكمة الجنائية يعتبر بمثابة عقد قضائي *contrat judiciaire* لا يجوز نقضه بطلاق إرادة من جانب واحد وهي إرادة المدعى - المرجع السابق حاشية ٢

٢٢ - إلا أنه يلاحظ على هذا الرأي أنه وإن كان أصل قاعدة اختيار أحد الطرفين القانون الفرنسي القديم إلا أن منشؤها في القانون المصري هو الماده ٢٣٩ جنابات ونصها صريح والعكس فيها جائز . ويظهر من نص المادة المذكورة أن المشرع المصرى أراد أن لا ينبع القاعدة بالتوسع المسموح به في القانون الفرنسي القديم فحصر أثرها صراحة وجعلها لا تطبق إلا على حالة التحول من المحاكم المدنية الى المحاكم الجنائية

أما القول بأن رفع الدعوى يوجد عقداً قضائياً لا يملك أحد طرفيه نقضه بطلاق إرادته فلا محل للتمسك به لأن قواعد الاجراءات الجنائية مبناها النظام العام ولا يجوز للأخصام الاتفاق على ما يخالفها . ولو فرضنا أن هذه القاعدة ليست من القواعد المبنية على النظام العام لتعاقها بالدعوى المدنية فإن قبول التقاضى أمام الجهة الجنائية لا يعتبر تماقداً ولا شبه تماقداً لأن التماقداً لا يتم إلا بتوافق الإرادتين وفي هذه الحالة لا دخل لإرادة المتهم في إقامة الدعوى المدنية لا أمام المحاكم المدنية ولا أمام المحاكم الجنائية بل هي راجعة الى مطلق اختيار المجنى عليه بالقيود التى نص عليها القانون كذلك لا يظن أن المدعى المدنى يترك دعواه أمام المحاكم الجنائية ويعود الى رفعها أمام المحاكم المدنية اذا رأى أن فرصة كسب الدعوى غير سانحة له أمام المحاكم الجنائية وذلك لان الاجراءات الجنائية تستغرق في الواقع زمناً أقل من الاجراءات أمام المحاكم المدنية فيترتب على هذا أن القاضى الجنائى يفصل فى الدعوى الجنائية غالباً قبل أن يفصل القاضى المدنى فى الدعوى المدنية ، وعلى حسب القواعد المعمول بها يتقيد القاضى المدنى بما حكم به القاضى الجنائى فى نفس الموضوع فلا يكون قد كسب المدعى بالحقوق المدنية شيئاً من تحوله من الطريق الجنائى الى الطريق المدنى - راجع نشأت بك فى تحقيق الجنابات ج ١ ن ٥١١ ص ٣٦٩ و ٣٧٠ و طناً استثنائى ٤ مارس سنة ١٩٠٨ المجموعة الاهلية ص ١١٤ ج ٩ ص ٢٧١ - ودسوق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ المجموعة الاهلية ص ٣ ص ١١٢ ع ٣٧

وفضلاً عما تقدم فإن علماء القانون اتفقوا على أنه متى كان تنازل المدعى بالحق المدنى عن الاستمرار فى دعواه أمام المحاكم الجنائية ناشئاً عن عدم ميسرته وعجزه عن دفع الرسوم المطلوبة منه ولم يبد طلبات فى الدعوى فله الحق فى أن يلتجئ الى المحاكم المدنية للطالبة بمحقوقه لأن المحاكم المدنية هي الاصل فى الاختصاص - شرح دالوز (فهرست) ج ٢٨ ص ١٧٦

وأخيراً يجب أن نقرر أن ترك المدعى الدعوى الجنائية والتجائه الى القضاء المدنى فى صالح المتهم ولذلك يجب أن لا يمنع المدعى من ترك الطريق الجنائى فى أى وقت والعودة الى الطريق المدنى

ثانياً — سميرت قاعدة اختيار أحد الطرفين

Distinction de la règle "electâ unâ viâ . . . etc."

١ — التفرقة بينها وبين قاعدة تعليق الدعاوى litispendance

٢٣ — يجب التفرقة بين قاعدة «اختيار أحد الطرفين» وقاعدة «تعلق الدعاوى» لأن هذه الأخيرة يفترض فيها رفع نزاع مخصوص بين نفس الخصوم أمام محكمتين مختصتين بالفصل فيه فيقتضى الحال أن توقف إحدى المحكمتين الدعوى المرفوعة أمامها إلى أن تفصل الأخرى في النزاع. أما قاعدة اختيار أحد الطرفين فلي العكس منها إذ يفترض فيها تنازل المدعى عن طلبه الذي رفعه أمام القضاء الأول بقصد رفضه أمام قضاء ثان — راجع جرافولان في تحقيق الجنايات ج ١ ن ١٣٥ ص ٨٣ — ٨٤ — لاورد ن ٧٤٤

٢ — التفرقة بينها وبين قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه

٢٤ — وأهم من ذلك يجب عدم الخلط بين قاعدة «اختيار أحد الطرفين» وقاعدة «قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً» فإن المدعى المدني في الحالة الأولى يتنازل عن دعواه أمام إحدى جهتي القضاء قبل صدور الحكم فيها ليعود فيرفعها أمام الجهة الأخرى. أما إذا كان قد صدر فيها حكم نهائي وأراد أن يرفعه من جديد أمام جهة القضاء الأخرى فإن التمس أن يدفع بسبق صدور حكم نهائي في الموضوع لا بالمادة ٢٣٩ — راجع جرافولان ج ١ ص ٨٤ ن ١٢٦ — وحكم محكمة المنصورة في ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٤ القضاء سنة ١٨٩٦ ص ٢٣١ — وقض ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ المجموعة الأهلية ص ١٠ ع ٢٧١ ص ١٦٧ (يتبع)

محمد السعيد خضير — المحامي

المسؤولية المدنية

مسؤولية مملوكة السكرتير عن حوادث المزلقات

نشرنا بالعدد الأول من السنة الحادية عشر حكماً قضى بأن سلك حديد الحكومة ليست مسئولة عن الحوادث التي تقع من المرور على مزلقاتها الواقعة على خطوط السكك الحديدية بدون احتياط من المارين لأنها ليست ملزمة بتفحارة هذه المجازات طبقاً لنظامها المصدق عليه من مجلس الوزراء بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٢٦ كما أنها مطلقة التصرف في طريقة خفرتها وتحديد مواعيدها. (يراجع الحكم المنشور بالعدد الأول ص ٥٩ غرة ٢٣ الصادر من محكمة استئناف مصر.)

ولهذا الحكم أهميته وخطره في الوقت الذي كثرت فيه وسائل الانتقال وأصبحت السيارات تزدحم السكك الحديدية وتقر باستمرار على مزلقاتها وبواباتها .

وتتلخص الواقعة التي صدر الحكم فيها في أن قطاراً صدم سيارة قتل عند مجاز سطحي كانت تعبره سيارة ليلاً . وثبت أن المزلقان الذي حصلت فيه الحادثة يخفّر نهاراً وتستمر حراسته ليلية الساعة الثامنة والدقيقة ٣٠ مساءً من كل يوم ويترك بعد ذلك بلا خضارة اكتفاء بوضع لوحة على جانبي المزلقان مكتوب عليها (احترس من القطارات) .

وقد رفع صاحب السيارة دعوى التعويض ضد مصلحة السكة الحديد مدعياً أن الإهمال وقع من جانب المصلحة لأنها يجب أن تقوم بخضارة المزلقان . ولم تأخذ محكمة الاستئناف بهذا الدفاع للأسباب التي لخصناها في صدر هذا البحث

ولورجنا إلى طبيعة العمل الذي تباشره مصلحة السكك الحديدية في مصر لوجدناه استقلالاً تجارياً تقوم به الحكومة كما تقوم به الشركات في غير مصر . فباعتبارها مالكة لامتياز السكك الحديدية يجب عليها أن تقوم من نفسها باتخاذ الاحتياطات التي تضمن أن لا ينشأ عن استقلالها خطر للأرواح والأموال . وليس من الميسور بطبيعة الحال أن تحدد هذه الاحتياطات كلها في ألوائح إدارية أو قرارات وزارية . وإنما تحددها طبيعة العمل ونحو حركة النقل بالسيارات وغيرها . مما يجعل اتخاذ هذه الاحتياطات متمشياً مع هذا النمو وليس من المعقول أن يبقى جامداً محصوراً في دائرة الألوائح القديمة وحدها . ولقد رجعنا إلى أحكام المحاكم الفرنسية في هذا الصدد فلم نجد إلا أحكاماً قليلة أخذت بنظرية محكمة الاستئناف نذكر منها الحكم الآتي :

« ان شركة سكة الحديد التي لم تنزم بمقتضى أوامر المديرية المصدق عليها من وزير الأشغال بأن تحيط مزلقاتها ببوابات فتتح وتغلق بواسطة حارس لا يمكن اعتبارها مشغولة عن حادث دهس قطار من قطاراتها لحسان أثناء اجتيازه للمزلقان بدعوى أنها ارتكبت خطأ موجباً لمسئوليتها بتقصيرها في إيجاد حارس للمزلقان وتسويره ببوابات »

(S. 94. 1. 292, D. 94. 1. 331). (Carpentier, Resp. Civile § 368, 359.)

والتطبيق على هذا الحكم نجد في حكم آخر نشر في موسوعة كاربنتييه نذره ٣٦٠ جاء فيه « ولكن إعفاء شركة السكة الحديد من غلق السكة تحت مسئوليتها لا يمكن أن يعتبر إعفاء لها من اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتلافى الحوادث التي يمكن أن تنشأ عن هذا الإعفاء نفسه فالشركة التي تعفيها شروط الالتزام من إيجاد مجاز سطحي (مزلقان) بمحارس وبوابات ترتكب مع ذلك خطأ موجباً لمسئوليتها إذا حدثت حادثة نشأت عن غرسها لأشجار وتعرّيشات أصبحت أوراها وفروعها من الكثافة بحيث لا تسمح للمارين برؤية القطارات » .

(S. 94, 2. 300). (Chemin de fer : Carpentier § 797)

وقد حكم بمسئولية الشركات في الحادثة التالية :

« لصاحب البغلة التي داهمها قطار عند مجاز سطحى أن يطالب الشركة بتعويضات اذا امكنه أن يثبت انه عند ما وصل الى المجاز لم يجد بوابة حازجة ولا حارساً على البوابة وان ماشيته أزعجها صوت القطار المفاجئ، فأقالت من لجأها واخترقت البوابة ثم دهست بعد ذلك ورغم تنبيه الناس لائتى القطار . » أما مسألة القرارات الادارية التي تنفي الشركات من اقامة المجازات أو حراسها فإليك حكم القضاء الفرنسى فيها .

(١) ان القرار الادارى الذى يعنى شركة السكك الحديدية من إقامة حواجز على مجاز سطحى لا يمكن أن يعنى الشركة من واجب اتخاذ اجراءات ضرورية تقاديا للحوادث التي يمكن أن تنشأ بسبب موقع الممر (Carpentier 6586 Chemin de fer)

(٢) وجاء في مؤلف المستشار Lalou طبعة سنة ١٩٢٨ نبذة (١٥٥) ما ترجمته :

« ان فكرة وقاية حقوق الغير ملحوظة دائماً في منح الامتيازات المتعلقة بالخدمة العامة للشركات فمجرد قيام صاحب الالتزام بإثبات أنه قد نفذ كافة ما اشترط عليه لا يمكن أن يجعله يتناهى عن المسؤولية الناشئة من وجود قصص في ادواته أو في طريقة استغلاله (Sirey 1920-1. 151)

فالاعفاء من اقامة حواجز على بوابات المرور او المجازات السطحية للسكك الحديدية في المدير بات لا يمكن أن يتناول اعفاءها من ضرورة اتخاذ كل احتياطات كفيل بتوقي الحوادث وعلى الأقل استعمال اشارات واضحة للاعلان عن الخطر (D. H. 1926 P. 263)

وقد حكم بمسئولية شركة سكة الحديد بسبب تصادم حصل من قطار لها مع سيارة في مجاز سطحى معنى من عمل حواجز وبوابات لأن الشركة اكتفت بأن وضعت على بعد سبعين متراً قبل المجاز لوحة اشارات قدمت اليها من نادى السياحة بفرنسا حالة أنه قد تبين من طبيعة المكان وحالته ومن ضالة الحروف التي كتب فيها « احتس من القطارات » وعدم وضوحها أن هذه الاشارة غير كافية لأن تصلح اعلاناً ونذيراً كافياً للسيارات وخطاراً لاصحابها

(Gaz. Pal. 17 Dec. 1926) (Lalou Resp. § 155)

من كل ما تقدم نرى أن ما قرره محكمة الاستئناف في حكمها من أن الجمهور ممنوع من اجتياز المرنقعات عند اقتراب القطارات بحكم قانون السكة الحديد أو لانتهاها لا يمكن لرفع مسؤولية السكة الحديد عن حوادث التصادم التي تقع في تلك المجازات .

واذا كانت مصلحة السكك الحديدية قد رأت في اللوحة التي يمكن رؤيتها بالتهار نذيراً كافياً للدارين والعابرين فكيف يمكن هؤلاء أن يهتدوا بالليل وليس امامهم مثل هذا النذير . على أن حكم محكمة الاستئناف لا يمكن أن يتم مقرر لمبدأ عدم مسؤولية السكة الحديد اطلاقاً . اذ يخيل لنا أنه رأى من ظروف الحادث أن سائق السيارة « جازف بنفسه ومر على الشريط قبل أن يتأكد من خلو الطريق أمامه وان هذا الاهمال هو في الحقيقة السبب الاصلى في وقوع الحادثة »

الأحكام

قضاء المحاكم النيابية والأولاد

(علمن إبراهيم سلامه وحفر منه الاستاذ أحمد محمد أفاض النياية رقم ١١٤٤ سنة ١٤٧٢ ق — دائرة حضرات كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة وجناب مسيو سودان وزكى برزى بك وحامد نهى بك وعلى زكى المرائى بك مستشارين وحضور حفرة جندى عبد الملك بك رئيس النياية)

٧٢

٥ يونيه سنة ١٩٣٠

- ١ — اذار الاشتباه . الغرض منه . سقوطه
بمضى ٣ سنوات . حكمته .
٣ — اذار . اقطاع مدة السقوط . أسبابها .

المبدأ القانونى

١- أن الغرض من اذار الاشتباه هو تسجيل صفة الاشتباه على الشخص المنذر وتبنيه رسمياً الى انه من المشتبه فى أحواله ودعوته للكف عما جعله مشتبهاً فى أمره . والغرض من اسقاط أثره بمرور ثلاث سنوات عليه هو افكاك المنذر نفسه من قيد الانذار وهو ما طبعه به من طابع ماس بالشرف والكرامة

٢ - تقطع مدة سقوط الانذار بكل ما يستبر به المنذر قد عاد الى الشرذ أو الاشتباه بوقوع ما يحقق هذا الوصف عنده كارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٣ فقرة ٢١ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ او كان

٧١

١٩ مايو سنة ١٩٣٠

دفاع . حرته . تطبيق المحكمة لمواد غير مواد النياية . عدم لفت نظر الدفاع . بطلان

المبدأ القانونى

بعد اخلاصا واضحا بجرية الدفاع تطبيق المحكمة لمواد غير التي طلبتها النياية بغير لفت نظر الدفاع الى ذلك
المحكم

« حيث أن من ضمن ما يشكو منه الطاعن أن النياية طلبت تطبيق المادة ١٩٤ عقوبات ولكن المحكمة طبقت المواد ٣٢١/٣٢٢/١٩٨ عقوبات دون لفت نظر الدفاع

« وحيث انه بالرجوع الى الاوراق والاطلاع على محضر الجلسة وعلى الحكم المطعون فيه تبين أن ما يتقدم الطاعن في هذا الصدد صحيح « وحيث أن فى تصرف المحكمة على هذه

الصورة اخلاصا واضحا بجرية الدفاع وهو يعيب بلا شك الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الحالى على اساس ويتعين قبوله موضوعاً بلا حاجة الى بحث بقية الواجه

لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد
ظنونه عن أُميال المشتبه فيه واعماله الجنائية

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن قد
انذر انذار المشبوهين في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥
وحكم عليه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٦ بفرامة
قدرها ٢٠٠ قرش ثم حكم عليه في ٥ ابريل ١٩٢٦
بفرامة قدرها ٥٠٠ قرشا لتعد ارتكبه تطبيقاً للمادة
١١٧ ثم في ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٨ بفرامة
قدرها ٥٠٠ قرش لتعد ثالث وان النيابة طلبت
الحكم عليه بالرقابة عملاً بالقانون رقم ٢٤ سنة
١٩٢٣ فدفع الطاعن بسقوط الانذار الذي انذر
به لفوات ثلاث سنوات عليه قبل طلب الحكم
عليه بهذه المراقبة والمحكمة الاستئنافية حكمت
برفض هذا الدفع ويقول الطاعن انها قدأخطأت
في تطبيق القانون لان الانذار قد مضى عليه
ثلاث سنوات قبل تاريخ اتهامه في هذه القضية
ولان الجرائم التي عوقب عليها بتلك الفرامات
لم تكن من الجرائم المبينة بيان حصر بالفقرتين
الاولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم
٢٤ سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه بصرف النظر عما اذا كان
يصح قياس انذار الاشتباه على انذار التشدد في
حكم سقوطه بمضى المدة المنصوص عليها بالمادة
السادسة من هذا القانون — فانه ما دام الترض
من الانذار تسجيل صفة الاشتباه على الشخص
المنذر وتنبهه رسمياً الى انه من المشتبه في أحواله
ودعوته للكف عما جعله مشتبهاً في أمره وما

دام الترض من اسقاط أثره هذا بمرور ثلاث
سنوات عليه هو افتكاك المنذر نفسه من قيد
الانذار ومحو ما طبعه به من طابع ماس بالشرف
والكرامة — انه ما دام الامر كذلك فان مدة
سقوط الانذار يجب ان تنقطع بكل ما يعتبر به
المنذر قد عاد الى التشدد او الاشتباه بوقوع
ما يحقق هذا الوصف عنده كارتكابه جريمة من
الجرائم المنصوص عليها بالفقرتين الاولى والثانية
من المادة الثانية من هذا القانون او اذا كان
لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد
ظنونه عن أُميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين
أن الطاعن قد انذر انذار المشبوهين في ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ وارتكب جرائم التي اعتبرها البوليس
من الاسباب الجدية التي تؤيد ظنونه عن امياله
واعماله الجنائية قبل مضى ثلاث سنوات على
تاريخ حصول الانذار فالأدعاء بخطأ الحكم في
تطبيق القانون من هذه الناحية ادعاء غير صحيح
« وحيث ان المحكمة الاستئنافية بينت
كذلك بمحكمها المطعون فيه ان طلب النيابة
توقيع عقوبة المراقبة على الطاعن لم يكن للحكم
عليه بالادانة في جريمة من الجرائم المنصوص
عليها في الفقرتين اولا وثانياً من المادة الثانية من
القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بل بناء على وجود
اسباب جدية لدى البوليس تؤيد ظنونه عن
أُميال الطاعن المشتبه فيه قتالت ان الاحكام
الثلاثة المذكورة التي صدرت على الطاعن قبل
فوات ثلاث سنوات على تاريخ الانذار كانت
عن جرائم تعدت على النفس ولهذا يكون الادعاء

مأموريتها من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً من عدمه .

(طعن شفيق شاهر مجلى وآخرين ضد النيابة رقم ٦٠٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة عدداً على ذكرى المرابي بك بدلا من أحد نظيف بك المستشار وحضرة محمد جلال صادق بك بدلا من محمد محمود بك وكيل النيابة)

٧٤

١٢ يونيه سنة ١٩٣٠

- ١ — دفاع . شهادة طيبة . عدم الاشارة اليها الى الحكم . عدم اشارة الخصوم له . لا اخلال
- ٢ — دفاع شرعى . اعتداء قليل الاهمية . غير منطبق
- ٣ — اعتداء . ركن العمد . مجرد النمل . كفايته

المبارى، القانونية

- ١ — ان الشهادة الطيبة ورأى الطبيب إنهما لا رأى الرجل الفنى أى رأى آل الخبرة الذى تملك المحكمة فى جميع الاحوال ان تسند اليه الاهمية التى ترى انها جدية بها شأنها فى ذلك شأن جميع الاستشارات الاخرى التى تجربها بنفسها أو بناء على طلب الخصوم . فاذا لم يرفع أحد الخصوم طلباً صريحاً معيناً خاصاً بها فالمحكمة ليست ملزمة بإيراد أسباب خاصة بالنسبة لها . ولا يعتبر هذا اختلافاً بحق الدفاع
- ٢ — لا محل لقول بوجود الشخص فى حالة دفاع شرعى اذا كان الاعتداء الذى وقع عليه قليل الاهمية ولم يكن من شأنه ان يهدد حياته او يعرضه للخطر
- ٣ — لا تستلزم اعمال الاعتداء توفر نية اجرامية خاصة بل يكفي مجرد الفعل العمد لتكوين الركن الادبى للجريمة

بخطأ الحكم فى تطبيق القانون من هذه الناحية ادعاء غير صحيح كذلك .

(طعن محمد احمد على ضد النيابة رقم ١١٣١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة عدداً حضرة أحد نظيف بك بدلا من على ذكرى المرابي بك المستشار وحضرة محمد محمود بك وكيل النيابة بدلا من جندى عبد الله بك رئيس النيابة)

٧٣

١٢ يونيه سنة ١٩٣٠

- حكم . اشتراك بالاتفاق فى جريمة . ضرورة بيانه . نقض الحكم .

المبدأ القانونى

ينقض الحكم إذا لم تثبت المحكمة فيما كان من اتفاق سابق بين المتهمين على ارتكاب جريمة معينة بحيث يكونون مسئولين بعدها جميعاً عن الجريمة التى تلت الجريمة الأولى وانها كانت محتملة الوقوع وثابت ذلك ضرورى ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً

المحكمة

« حيث أنه فيما يخص الموضوع يلاحظ أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة لم تبين حقيقة فى ذلك الحكم بياناً كافياً ما كان من اتفاق سابق بين المتهمين الثلاثة على ارتكاب جريمة معينة بحيث يكونون مسئولين بمدن جميعاً عن الجريمة التى تلت هذه الجريمة الأولى ومقول بأنها كانت محتملة الوقوع . وواضح أن بيان وثبات ذلك محتمل ليسنى لمحكمة النقض تأدية

١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

عامة مستديعة . ترميها . ماهيتها . سلطة

قاضي الموضوع

المبدأ القانوني

العامة لغة تتناول كل ما من شأنه نقص قوة أحد الاعضاء، أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديعة . ولم يحدد القانون نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توفره لتكون العامة بل ترك بحث مدى انطباق هذا التعريف لقاضي الموضوع للفصل فيه فصلا لا رقابة لمحكمة التمس عليه .

المحكمة

« حيث انه لم يرد بالقانون تعريف للعامة التي تنص عنها المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات واشترط القانون قطعاً ان تكون ذات صفة مستديعة تاركا لتحديد ماهيتها لتقدير القاضي .

« وحيث ان العامة لغة تتناول كل ما من شأنه نقص قوة أحد الاعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية ولكن بحث مدى انطباق هذا التعريف هو من المسائل التي لقاضي الموضوع القول الفصل في تقديرها لا سيما والقانون — خلافاً لما ذهب اليه الطاعن في الوجه الاول — لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توفره لتكون العامة » .

(طعن عبد الله عويضة ضد النيابة رقم ١٤٨٠ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

المحكمة

« حيث عن الوجه الاول فان الشهادة الطبية ورأى الطبيب انهما الارأى الرجل الفنى أى رأى آكل الخبرة الذى تملك المحكمة في جميع الاحوال أن تسند اليه الأهمية التي ترى أنها جديرة بها شأنها في ذلك شأن جميع الاستشارات الاخرى التي تلجأ اليها بنفسها أو بناء على طلب الخصوم وما دام لم يرفع أحد الخصوم للمحكمة طلباً صريحاً معيناً بشأن مثل هذه الشهادة الطبية فليس على المحكمة ان تورد اسباباً خاصة لما ارتأته بشأنها ولا تعتبر انها أخلت بمقتوى الدفاع اذا لم تأخذ بها .

.....

« وحيث عن الوجه الثالث فانه لا محل للقول بأن الطاعن كان في حالة الدفاع الشرعى عن نفسه لدفع مثل هذا الاعتداء القليل الاهمية والذي لم يكن في الواقع من شأنه أن يهدد حياته أو يعرضه الى الخطر .

« وحيث ان اعمال الاعتداء لا تستلزم توفرية اجرامية خاصة بل يكفي فيها مجرد الفعل الممد لتكوين الركن الادبي للجريمة وعلى ذلك يعتبر الحكم مستوفياً لكل الشرائط القانونية حتى ولو اثبت توفر هذا الممد بطريقة ضمنية وبذا يكون الوجه الرابع ايضاً على غير اساس كبقية الالوجه الاخرى .

(طعن داود ابو شهية ضد النيابة رقم ١٤٨٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٧٦

١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

حكم . صادر بجواز سماع الدعوى . غير قابل للتقض

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من المحكمة بجواز سماع الدعوى لا يفصل نهائياً في الدعوى لأنه يقضى في الواقع بجواز نظرها فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض والابرام قطعاً . ومتى فصل في ذات موضوع التهمة بالادانة فاذ ذاك يحق للتهم أن يرفع قضيماً عن هذا الحكم وعن الحكم الصادر بجواز نظر الدعوى في آن واحد

المحكمة

« حيث ان هذا الطعن سابق لأوانه لانه موجه لحكم لم يفصل نهائياً في الدعوى فهو غير قابل للطعن بطريق النقض والابرام .

« وحيث ان الحكم الملعون فيه قضى في الواقع بجواز نظر الدعوى العمومية واحالة الاوراق على النيابة العامة فالى أن يفصل في موضوع الدعوى بادانة الطاعن لا يحق له أن يطعن بطريق النقض . أما عند الحكم بادانته فيجوز له ان يطعن في الحكم التاضي بالعقوبة وكذلك في الحكم الذي قضى بجواز نظر الدعوى وهو الذي يطعن فيه الآن . »

(طعن ابراهيم اتقى السيد غنيم ضد النيابة رقم ٨١٠ سنة ٤٧ ق — بالمعية السابقة)

٧٧

١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

حريق عمد . البيانات اللازم ذكرها . أهميتها
حريق عمد . ذوية . مسكونة . اعتبارها محلاً
معداً للسكنى

المبادئ القانونية

١ - في تهمة الحريق عمداً يكفي ان ثبتت المحكمة في حكمها وضع النار . وان الفعل حصل عمداً . وذلك بدون حاجة الى ذكر الطريقة المادية التي حصل بها الحريق والمادة المنهبة التي استعملت ما لم تكن هذه النقطة محل نزاع وكان لها أهمية خاصة في القضية بالذات

٢ - اذا ثبت ان الزريرة كانت معدة للسكنى فهي تدخل بلا نزاع ضمن المحلات المدة للسكنى التي يتناولها نص المادة ٢١٧ ع

المحكمة

« حيث ان اثبات المحكمة في مسائل الحريق العمد وضع النار وأن هذا الفعل حصل عن عمد يكفي تماماً لبيان توفر الاركان المسكونة للجناية بدون حاجة الى ذكر الطريقة المادية التي حصل بها الحريق والمادة المنهبة التي استعملت ما لم تكن هذه النقطة محل نزاع وكان لها أهمية خاصة في القضية بالذات وهو ما لم يتوفر في هذه الدعوى فيكون الوجه الاول على غير اساس

« وحيث عن الوجه الثاني فان الزريرة التي وضعت فيها النار كانت معدة للسكنى كما هو مذكور صراحة بالحكم الملعون فيه .

أصبح على ما به من خطأ نهائياً وتكون محكمة الجنابات على حق في اعتبار أن الدعوى العمومية غير قائمة أمامها قانوناً لالصفة الأسباب التي بنى عليها قرار أودة المشورة بل لأن هذا القرار قد اعتبر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية من قاضي الاحالة قد أصبح نهائياً ولم يحل على محكمة الجنابات سوى الدعوى المدنية .

٢ - قد خول القانون المدعي المدني حق الطعن أمام أودة المشورة في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من قاضي الاحالة فيما يتعلق بالدعوى العمومية ذاتها ولكنه لم يخوله حق الطعن أمام محكمة النقض من هذه الوجهة لافي أمر قاضي الاحالة ولا في قرار أودة المشورة ولا في حكم محكمة الجنابات بل جعل هذا الطعن حقاً للنائبية العمومية وحدها وحق المدعي المدني طبقاً للمادة ٢٢٩ فتح قاصر على حقوقه المدنية، وإذا لا يكون للمدعي المدني صفة في رفع نقض عن حكم محكمة الجنابات الذي قضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة.

المحكمة

« حيث أن التهمة كانت موجبة أصلاً ضد محمد اسماعيل عبد الله خضر وخمسة آخرين . »
« وحيث أن حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٨ بإحالة المتهمين الخمسة على محكمة الجنابات وبأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية ضد محمد اسماعيل عبد الله خضر المذكور. »
« وحيث أن المدعين بالحق المدني عارضوا في هذا القرار فيما يختص بالتهمة المذكور أمام محكمة طنطا الكلية . »

« وحيث عن الوجه الثالث فإن المادة ٢١٧ من قانون العقوبات كما تنص على الحريق المعد الذي يقع في المباني أو العمارات تنص أيضاً على حريق كل محل مسكون أو معد للسكنى فالزيرية التي قرر الشهود وأثبت الحكم أنها كانت معدة للسكنى فعلاً تدخل بلا نزاع ضمن المحلات المعدلة للسكنى التي يتناولها نص المادة الصريح . (طعن محمد حسن عبد الرحيم وآخر ضد النائبية رقم ١٤٦٠ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

٧٨

١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ - قرار قاضي الاحالة . طعن المدعي المدني فيه . امام اودة المشورة . جواز الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية
- ٢ - الدعوى الجنائية . عدم رفضها لمحكمة الجنابات . عدم قبولها لعدم قيامها .
- ٣ - مدعى مدني . حقه في الطعن امام اودة المشورة . جائر الدعويين المدنية والجنائية
- ٤ - مدعى مدني . حقه في الطعن امام محكمة النقض . قاصر على حقوقه المدنية

المبادئ القانونية

- ١ - يجوز للمدعي المدني الطعن في قرار قاضي الاحالة القاضي بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أمام أودة المشورة التي لها أن ترفضه أو تقبله . ولكنها إذا قبلت الطعن وجب عليها أن تحيل الدعوى الجنائية والدعوى المدنية مما على محكمة الجنابات . لأن معارضة المدعي المدني تشمل الدعويين واحالة الدعوى المدنية منها فقط على محكمة الجنابات هو خطأ . والطعن في الأمر الذي تصدره أودة المشورة لا يملكه الا النائب العمومي ولأسباب قانونية فاذا لم يطعن فيه

« وحيث أن تلك المحكمة بأودة المشورة قررت في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٨ بأن ليس لها أن تنظر في تلك المعارضة الا فيما يتعلق بالحقوق المدنية فقط وباحتمال وجود وجه للحكم بالتعويض وقررت بقبول تلك المعارضة شكلا وموضوعا احالة الدعوى على محكمة الجنايات وقد رفعت النيابة نقضا عن هذا القرار ومحكمة النقض حكمت بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بدم قبوله .

« وحيث أن محكمة الجنايات حكمت بالحكم المطعون فيه بقبول الدفع التقدم من وكيل محمد امباويل عبد الله خضر فيما يختص بالدعوى العمومية وعدم قيامها قانونا وبرفض الدفع فيما يختص بالدعوى المدنية واخصاص محكمة الجنايات بنظرها ضد المذكور وتأجيل القضية لدور مقبل

« وحيث أن المدعين بالحق المدني طعنوا في هذا الحكم بناء على أن معارضتهم في القرار بأن لاوجه الصادر من قاضى الاحالة تطرح الدعوى العمومية أمام أودة المشورة وأن قرار أودة المشورة باحالة الدعوى على محكمة الجنايات يشمل الدعوى العمومية والدعوى المدنية معا .

« وحيث أن الواقع أن أودة المشورة قررت أن معارضة المدعى المدني امامها قاصرة على حقوقه المدنية فقط ولا تتناول الدعوى العمومية التي انتهت بقرار قاضى الاحالة بأن لاوجه وعدم الطعن فيه من النيابة وأنها بناء على ذلك لا يصح لها أن تنظر في تلك المعارضة الا فيما يختص بالحقوق المدنية فقط ولا يترتب على قبولها سوى إحالة الدعوى العمومية على محكمة الجنايات لفصل فيها وحدها مع عدم التعرض للدعوى الجنائية

« وحيث أن التهم دفع أمام محكمة الجنايات بدم جواز نظر الدعوى المدنية قبله لعدم قيام الدعوى العمومية بالنسبة له ولا يجوز نظر الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الا تبعا للدعوى العمومية وطلب محامى المدعين بالحق المدني رفض هذا الدفع لأن معارضتهم في القرار بأن لا وجه تجعل الدعوى العمومية قائمة أمام أودة المشورة وقد قررت أودة المشورة في منطوق قرارها باحالة الدعوى على محكمة الجنايات بدون تمييز بين الدعويين ولا عبرة بما جاء في أسباب هذا القرار لأن الأسباب انما تصدر عن رأيها الخاص ولا تهد محكمة الجنايات .

« وحيث أن محكمة الجنايات وأت بحق أن

ولأني قرار أودة المشورة ولأني حكم محكمة الجنائيات بل جعل هذا الطعن قاصراً على النيابة العمومية والمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات صريحة في أن طعنه في حكم المحكمة يكون قاصراً على حقوقه المدنية دون سواها فلا صفة لهم في الطعن الحالي المرفوع منهم في حكم محكمة الجنائيات الذي قضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة وطلبوا القضاء بقيامها وإحالة القضية على محكمة الجنائيات للفصل فيها .

(قضية وروثة ومضان العشري مدعون بحق مدني في قضية النيابة ضد محمد اسماعيل عبد الله رقم ١٠٨٨ سنة ٤٧ ق بالمدينة السابقة)

٧٩

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

دفع . لفت المحكمة له بعدم تكراره . فغير مبطل

المبدأ القانوني

إذا لفتت المحكمة نظر الدفاع حالة تعدد القائمين به عن التهم الواحد الى ما تكلم فيه أحد ممن تراضوا قبله لعدم تكراره . وامتنع المحامي بعد ذلك عن اتمام مرافقته . فلا يعد هذا اخلافاً بالدفاع موجباً لبطان الاجراءات

المحكمة

« حيث أنه لا صحة لما ادعاه الطاعنون من أن محكمة الجنائيات بمنعها الاستاذ رياض الجبل افندى عن الدفاع عنهم قد أخلت بحق الدفاع فأبطلت حكمها المطعون فيه . إذ الثابت بحضور الجلسة انه كان لهم محاميان بسط أحدهما

الدعوى العمومية لم تحمل عليها بأي وجه من الوجوه وأن الذي أحيل عليها هي الدعوى المدنية وحدها بموجب قرار أودة المشورة وبناء عليه حكمت بقبول الدفع المقدم من المتهم فيما يخص بالدعوى العمومية وعدم قيامها قانوناً مع أن الدفع المقدم منه إنما كان عن عدم جواز نظر الدعوى المدنية مع عدم قيام الدعوى العمومية وإنما المدعون بالحق المدني هم الذين طلبوا رفض هذا الدفع بناء على أن الدعوى العمومية تعتبر قائمة ثم حكمت المحكمة برفض ذلك الدفع فيما يخص بالدعوى المدنية بدون بيان أسباب وبدون مناقشة الأسباب التي أبداهها المتهم وعلى كل حال فإنه لم يظن في حكمها من هذه الوجهة .

« وحيث أن الطعن مرفوع الآن من المدعين بالحق المدني في حكم محكمة الجنائيات في اعتبارها أن الدعوى العمومية لم تكن قائمة أمامها وعدم الفصل فيها .

« وحيث أنه قد تبين فيما تقدم أن محكمة الجنائيات محقة في هذا القرار لالصحة الأسباب التي بني عليها قرار أودة المشورة بل لأن هذا القرار قد اعتبر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية الصادر من قاضي الاحالة قد أصبح نهائياً ولم يحمل على محكمة الجنائيات سوى الدعوى المدنية .

« وحيث أن القانون قد خول المدعي المدني حق الطعن أمام أودة المشورة في الأمر بأن لا وجه الصادر من قاضي الاحالة فيما يتعلق بالدعوى العمومية ذاتها ولكنه لم يخوله حق الطعن أمام محكمة النقض من هذه الوجهة في هذا الأمر نفسه

٢ - من الجرائم جرمية يحصل التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون لا يفعل واحد بل بأفعال متلازمة متتابعة كلها داخلة تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني. وإن كل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً لهذا الفرض لا يجوز العقاب عليه وحده بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال

فإذا حكم على متهم في اختلاسات وتزويرات ثم طلب محاكمته ثانية عن اختلاسات وتزويرات أخرى وثبت أن ظرف الزمن الذي وقعت فيه الحوادث المطلوب محاكمته عليها يشمل ظرف الزمن نفسه الذي وقعت فيه الحوادث السابق الحكم فيها وكان من المسير أن يفهم أن الحوادث الجديدة قد وقعت تنفيذاً لفرض جنائي خاص مستقل عن الفرض الذي وقعت الأفعال المحكوم فيها تنفيذاً له كان لمحكمة التقض أن تحكم بالبراءة باعتبار أن كل أفعال الاختلاس والتزوير إنما هي أفعال تكون جريمة واحدة سبق الفصل فيها .

المحكمة

« حيث أُنشئت الوجيين الأول والثاني أسامها القول بمحصول خطأ في تطبيق القانون على الواقعة حيث طبقت المحكمة المادة ٩٧ من قانون العقوبات مع أنه يشترط لتطبيقها أن يكون الموظف من مأموري التحصيل وهو لم تكن له هذه الصفة وقت الطعن أن نص المادة ٩٧ يشمل مأموري التحصيل والتدوين له. وهو كان كاتب سجن وكاتب إدارة مركز ادفو وبمحكم وظيفته يباشر التحصيل فهو من المندوبين له فيتمين رفض هذا الوجه .

دفاعه كل البسط فلما بدأ الثاني مرافعة بالكلام فيها تناوله زميله الحماني الأول لفنته المحكمة الى ما كان من دفاع زميله فيما يريد الكلام فيه فما كان منه الا ان قال (ما دامت المحكمة مقتنعة فأنا ليس عندى دفاع) وسكت ثم ترفع بعد ذلك بحامى المتهمين الخامس والسادس

« وحيث انه اذا كان للدفاع حريته التامة فلمحكمة اذا تصدد المحامون عن مصلحة واحدة ان تلتفت من يريد الكلام منهم فيما سبق لغيره من زملائه الاقاضة فيه لعدم التكرار وعلى هذا الحماني أن ينتقل الى كلام آخر اذا كان لا يزال في الدفاع متسع لقول آخر فاذا لم يجبهها الا بالامتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعتة وإنما تكون تبعة ذلك عليه لأنه امتناع عن الدفاع في غير ما يوجب وهذا يكون هذا الوجه مرفوضاً .

(طعن احد احمد مرعى وآخرين ضد النيابة والخرى مدعية مدنى رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٧ قى — بالهيئة السابقة)

٨٠

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ — اختلاس . كاتب سجن وكاتب تحصيل . من مندوبي التحصيل
- ٢ — جرائم متعددة . تنفيذها . بأفعال متتابعة لفرض جنائي واحد . عقوبة واحدة

المبدأ القانوني

١ - انه وان كان كاتب التحصيل وكاتب السجن ليسا من مأموري التحصيل فانهما من المندوبين له وتطبق عليهما المادة ٩٧ ع

قد وقعت تنفيذاً لفرض جنائي خاص مستقل عن
الفرض الذي وقعت الأفعال المحكوم فيها تنفيذاً له.
« وحيث أنه مما هو ثابت من محاكمات
الطاعن السابقة ومن إجراءات الدعوى الحالية
ما يسمح باعتبار أن كل أفعال الاختلاس
والنزوير فيها إنما هي أفعال تكون جريمة واحدة
وعلى ذلك يكون المحكم الصادران من محكمة
جنايات قنا في ٢٧ فبراير و ٣ مارس سنة ١٩٢٧
حكمتين شاملين قضياً في جرمي الاختلاس
والنزوير بشأن ما ظهر من أفعالهما وما لم يظهر
الا من بعد كالأفعال الواردة بالقضية الحالية وهذه
لا تنطبق على جريمة النصب التي اعتبرتها محكمة
الموضوع مستقلة وطبقت عليها بناء على ذلك
بحق عقاباً على حدة .

« وحيث أن المحكمة تملك قبضتها السابق
وبناء عليه يمين قبول هذا الوجه وتقض الحكم
فيما يختص بما قضى به من عقوبة بدنية وغرامة
وتعويض عن جرمي الاختلاس والنزوير .

« وحيث أن الوجه الرابع مبني على أن
جريمة النصب لا أساس لها بل هي اختلاس
ولكنه بالرجوع للحكم تبين أن المحكمة بينت
توفر أركان جنحة النصب واعتبرتها مستقلة
وطبقت على المتهم عنها عقاباً على حدة . وهذا
التصرف موضوعي لم تعد فيه محكمة الموضوع
حقها فيمتنع رفض هذا الوجه

(طنخا معوض إقندى مند النيابة ووزارة الداخلية
مدعية مد ١٠١ رقم ١٤٧ سنة ١٩٢٧ — لمينة السابقة)

« وحيث أن الوجه الثالث بني على تمسك
الطاعن بأنه سبق أن حكم عليه مرتين عن
اختلاس ونزوير في مركز أدفو وأن تكرر
الاختلاس لا يكون جرائم مستقلة فلا يجوز الحكم
عليه عن وقائع اختلاس ونزوير أخرى وقعت
في ظرف واحد وتنفيذاً لفكرة إجرامية واحدة .

.

« وحيث أن هذه المحكمة سبق أن اصدرت
حكماً بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بحث فيه مثل
هذا الموضوع وبينت أن من الجرائم جرمية يحصل
التصميم عليها ولكن تنفيذها قد يكون لا فعل
واحد بل بأفعال متلاصقة متتابعة كلها داخلية تحت
الفرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني
وأن كل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً
لهذا الفرض لا يجوز العقاب عليه وحده بل العقاب
إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة
بحيث إذا لم يظهر منها فعل الا بعد المحاكمة
الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعاً من رفع
الدعوى بشأن هذا الفعل الجديد .

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الحكم
المطعون فيه أن ظرف الزمن الذي وقعت فيه
الاختلاسات والنزويرات يشمل ظرف الزمن
نفسه الذي وقعت فيه الاختلاسات والنزويرات
التي سبق الحكم على المتهم عن الاختلاسات
والنزويرات المطلوب محاكمته عليها الآن ومن
المسرح جداً أن يفهم فيما يختص بالاختلاسات
والنزويرات أن الأفعال موضوع القضية الحالية

قضاء المجلس التشريعي

وقتش أمراً واحداً وهو السفة ولذلك يتعين
رفض استئناف القيم وتأييد القرار المستأنف
بالنسبة الى ذلك

(استئناف عبد الحميد التواربي بك ضد حامد
التواربي باشا القيم وفؤاد بك سلطان المرفع رقم
٣٤ سنة ٩٢٩ — ١٩٣٠ دائرة حضرات مصطفى
محمد بك وبحضور حضرات أصحاب البرزة والنقبة محمد
فهمي حسين بك وعمود المرجوشي بك المستشارين
والشيخ سيد للشاوي نائب المحكمة الشرعية العليا
وعمد هدى الفلكي بك أعضاء)

٨٢

١٨ مايو سنة ٩٣٠

حجر - ضيف المقل - لم يصل لفته - كفايته لعجز

المبدأ القانوني

إذا تبين من الكشف الطبي ان المطلوب
الحجر عليها ضعيفة العقل وان لم تصل للدرجة
الته - كأن كانت كبيرة السن ضعيفة الذاكرة
خصوصاً بالنسبة لأسماء الأشخاص وللحوادث
القريبة - ولا تدري إلا القليل عن ممتلكاتها
وايرادها وان اهتمها بما يجري حولها بدأ يقل
وتضييق دائرته وجب الحجر عليها

المجلس

« من حيث ان أولاد المستأنف ضدها
كامل افندي سبيع وتوفيق افندي سبيع وفوزي
افندي سبيع والست بهجة سبيع والست جليله
سبيع والست فتنة سبيع قدموا طلباً لمجلس حسي
مصر في ١٨ ابريل سنة ٩٢٩ يطلبون الحجر على

٨١

٢٠ ابريل سنة ٩٣٠

١ - حجر - استئناف - وصف جديد لطب

المجر - عدم قبوله .

٢ - حجر لفته - عدم جواز رفعه الا بعد

انقضاء مدة يزول فيها سبه

المبدأ القانوني

١ - لا يقبل من القيم طلب إعادة بحث
الوقائع التي أدت الى الحجر لاعطائها وصفاً
جديداً يضاف الى سبب الحجر طالما انها كانت
محل بحث المجلس وتقريره من قبل

٢ - اذا كان السفة الذي وقع بسببه الحجر
قد نشأ عن حالة نفسية لا تزول إلا اذا تقدم
المحجور عليه في السن وابتعد عن وسط سوء
وشعر بالمسؤولية مدة قصيرة فلا يمكن رفعه بعد
انقضاء مدة قصيرة كسنة لأنها لا تكفي لتغيير
حالة المحجور عليه النفسية وانما يجوز وضعه تحت
الاختبار والتجربة بتسليمه جزءاً من أملاكه
لادارته لأن الفراغ من العمل لا يساعد على
تغيير حاله النفسية

المجلس

عن استئناف القيم
« حيث انه لا يقبل من القيم طلب إعادة
البحث في الوقائع التي أدت الى الحجر بقصد
اعطائها وصفاً جديداً يضاف الى سبب الحجر
لأن هذه الوقائع كانت موضوع بحث المجلس
وتقريره وقت طلب الحجر وقد استنتج منها

«ومن حيث انه لذلك يكون القرار المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والمجهر على المستأنف ضدها (استئناف قرارات المجالس الحسبية المرفوع من كامل اتقدي سبيع واخرى ضد الست حنينة سبيع رقم ٤٦ سنة ٢٩ — ٣٠ بالهيئة السابقة ووسع بك قيس عن طائفة الاقباط الكاثوليك بدلا من عضو المحكمة العليا الشرعية)

٨٣

١٨ مايو سنة ٩٣٠

مجلس حسي . قراراته . المعارضة فيها . عدم جوازها

المبدأ القانوني

قرارات المجالس الحسبية ليست قابلة للمعارضة قانونا

المجلس

«من حيث انه بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٩ صدر قرار المجلس الحسبي العالي غيايا بتأييد القرار المستأنف الصادر في ١٨ يولييه سنة ٩٢٩ من مجلس حسي البينا القاضي بالمجهر على عزيز شنوده « وحيث أن طلب عزيز شنوده الآن يفهم منه انه يمارض في القرار الصادر من هذا المجلس بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٩

« وحيث ان قرارات المجالس الحسبية ليست قابلة للمعارضة قانونا

« وحيث انه مما تقدم تكون هذه المعارضة غير مقبولة شكلا ويتعين رفضها والزام وافئها بالمصاريف

(استئناف قرارات المجالس الحسبية المرفوع من عزيز شنوده ضد الست بلس بنت خله بطرس رقم ٦٠ سنة ٩٢٩ — ١٩٣٠ بالهيئة السابقة وادوار بك قيس عن طائفة الاقباط الارثوذكس بدلا من عضو المحكمة العليا الشرعية)

والستهم الست حنينة سبيع بنت المرحوم جرجس بك سبيع لضعف قواها العقلية وقد ذاكرتها « ومن حيث أن مجلس حسي مصر ندب الدكتور محمد افندي كامل الخولي لفحص المطلوب المجهر عليها فقدم الطبيب المذكور تقريره وقد أثبت أن المطلوب المجهر عليها تبلغ من العمر نحو خمسة وسبعين سنة وانها ضعيفة الذكاء خصوصا بالنسبة لأسماء الاشخاص ومنهم أقاربها الاقربين وبالنسبة للحوادث القريبة وانها أصبحت لا تدرى إلا القليل عن ممتلكاتها واراها وان اهتمامها بدأ يقل وتضييق دائرته بالنسبة لما يجري حولها واستنتج من ذلك انها مصابة بضعف عقلي شيخوخى لم يصل بعد للدرجة المتى ولكنه موجود وواقى وانها بمجالتها هذه لا يمكنها ادارة شؤونها بنفسها وقد جاني تقرير الطبيب المذكور انه بسؤالها عما اذا كانت تملك أطيافا زراعية أجابت انها في الغالب تملك أطيافا وان بعضها بيع ولا تعرف مقدار هذا أو ذاك ولا تعرف موقعها أو ابرادها وبسؤالها عما اذا كان عندها قود أجابت ان عندها شيئا قليلا ولا تعرف مقداره وانها أعطته لتجلبها عزمى افندي ليحفظه لها ويصرف عليها . كما جاء بالتقرير المذكور انها لم تعرف سبب حضور الطبيب زيارتها ولم تشعر بأن الحكومة متى التي أرسلته « ومن حيث ان المجلس الحسبي الابتدائي رفض الحجر لأنه لم ير في تقرير الطبيب انها وصلت الى درجة المتى

« ومن حيث أن تقرير الطبيب المذكور صريح في أن المطلوب المجهر عليها ضعيفة العقل وهذا سبب كاف للحجر عليها شرعا

قضاء محكمة الاستئناف الأهلية

المسحور

٨٤

« من حيث أن المستأنف رفع هذه الدعوى بقول فيها أن مورثه المرحوم منصور إبراهيم الشرراوى يملك ٧ فدادين و ١٤ قيراطاً و ٢٢ سهماً ومنزلاً بناحية أخطاب وأنه أوقف في مرض موته ٦ فدادين و ١٨ قيراطاً و ٢٢ سهماً من ذلك ٦ فدادين وقيراطين و ١٦ أسهم لاقامة مسجد وفدان و ١٦ قيراط و ١٦ سهماً لزوجه المستأنفة ضدها الأولى وطلب النفاء الوقف المذكور وثبتت ملكيته إلى ميراثه الشرعى فى كل التركة باعتبار أنه يرث الثلاثة أرباع فى التركة

« ومن حيث أن المستأنف ضده الثانى الشيخ منصور مصطفى أبو العمام ناظر الوقف أنكر على المستأنف صدور الوقفية فى مرض الموت « ومن حيث أن هذه المحكمة حكمت فى ١٣ نوفمبر سنة ٢٩ بحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية أن الواقف المرحوم منصور إبراهيم الشرراوى كان عند عمل وقفه الحاصل فى أول يونيه سنة ٩٢٧ مريضاً مرض الموت وأنه كان عاجزاً عن أداء أعماله العادية ويثبت المستأنف ضده الثانى العكس « ومن حيث أنه تبين من شهادة الدكتور عبد الوهاب مورو أنه فحص المرحوم منصور إبراهيم الشرراوى الواقف فى فبراير ومارس سنة

١٩ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - وقف . فى مرض الموت . نفاذه فى الثالث لاجنبى
- ٢ - وقف . على وارث وعلى أجنبى تقدير الثلث . كيفية التقسيم

المبدأ القانونى

١ - إذا ثبت أن الواقف كان مصاباً بمرض مميت (سرطان المثانة) وأن المرض كان يتزايد فى المدة الأخيرة حتى انتهى بوفاته وكان أثناء ذلك عاجزاً عن أداء أعماله العادية بدليل تركه ببلدته والاقامة بمصر تحت العلاج وعند ما شعر بدنو أجله قام بعمل وقفيه . فتمتبر هذه الوقفية حاصلة فى مرض الموت

٢ - وقف المريض مرض الموت لازم بعده إلا أنه ينفذ من ثلث ماله إذا لم تجزئه الورثة فيما زاد عن الثلث ولا يجوز إذا كانت لوارث الأبا جازة الورثة

٣ - إذا وقف الواقف فى مرض الموت على أجنبى وعلى أحد الورثة فإن الوقف صحيح شرعاً إذا لم يخرج عن الثلث ويعطى نصيب الأجنبى الموقوف عليه له . أما نصيب الوارث فى الوقف فيقسم بينه وبين الورثة الآخرين بقدر حصصهم الميراثية . فتمتبر العين وقفاً ورعها بالنسبة للورثة تركه وتبقى كذلك حتى يقرض الموقوف عليهم فتعطى إلى الجهة التى عينها الواقف بعدم

مرض موته فداناً و ١٦ قيراطاً و ١٦ سهماً على زوجته وهذا القدر يخرج من ثلث مال الواقف فيكون وقفه صحيحاً شرعاً إلا أنه نظراً إلى أن الموقوف عليها وارثة ولم يجز الوقف باقي الورثة فيقسم ربع هذا القدر بين الموقوف عليها وبين باقي الورثة على قدر ميراثهم أى تعتبر العين وقفاً ورثتها تركتها إلى أن يقرض الموقوف عليهم فتعطي إلى الجهة التي عينها الواقف بعدم

« ومن حيث أنه من جهة أخرى ليس للواقف شرعاً أن يقف في مرض موته أكثر من ثلث ماله سواء كان ذلك على أجنبي أو على وارث أو عليهما معاً »

« ومن حيث أن الواقف في الدعوى الحالية أوقف على المسجد وعلى زوجته ٦ فدادين و ١٨ قيراطاً و ٣٢ سهماً وهو يزيد على ثلث ماله ولم تجز الورثة تلك الزيادة فيتمتع اعتبار الوقف على الجهتين صحيحاً في الثلث فقط وباطلاً فيما زاد عن ذلك ويكون نصيب كل من الوقف الحصري والأهلي في الثلث المذكور نسبة ما أوقف عليه

.....

(استئناف الشيخ عبد الله محمد الشعراوي وحضر منه الأستاذ احمد رشدي ضد ذكبه بنت حسن على وآخر وحضر من المتأنف ضده الثانى الأستاذ يوسف الجندي ولم يحضر المتأنف ضدها الاول نمرة ٦١٩ سنة ٤٥ قضائية دائرة حضرات صاحب العزة معطى بك محمد ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٩٢٧ فوجده مصاباً بسرطان في المثانة غير قابل لأى عملية وأنه لا يرجى شفاؤه

« ومن حيث أنه تبين أيضاً من شهادة باقي الشهود أن الواقف المذكور عند ما اشتد عليه المرض وهو سرطان المثانة حضر لمصر للعلاج ومكث بها مدة ثلاثة أشهر بمنزل الشيخ احمد محمد خطاب ولما لم يفسد العلاج رجع إلى بلده وتوفي في ١٥ يونيه سنة ٩٢٧ بسبب المرض المذكور وفي أثناء إقامته بمصر أى في أول يونيه سنة ٢٧ أوقف أطيانه بالكييفية المبنية سابقاً

« ومن حيث أنه يؤخذ مما تقدم أن الواقف كان مصاباً بمرض عميت وهو سرطان المثانة وأن المرض كان يتزايد في المدة الأخيرة حتى انتهى بوفاته وكان في أثناءه في ذلك عاجزاً عن أداء أعماله العادية بدليل تركه بلده والاقامة بمصر تحت العلاج وأنه عند ما شعر بدنو أجله قام بعمل وقفية قبل وفاته بأسبوعين

« ومن حيث أنه من كل ذلك تكون الوقفية حصلت في مرض الموت ويتعين البحث لمعرفة قيمتها شرعاً

« ومن حيث أنه من المقرر شرعاً أن وقف المريض مرض الموت لازم بعده إلا أنه يستبر من ثلث ماله إذا لم تجزه الورثة فيأزاد عن الثلث

« ومن حيث أن الواقف في الدعوى الحالية وقف على جهة خيرية وهى المسجد ه أفدنة وقيراطين و ٦ أسهم وهذا القدر يزيد على ثلث التركة ولم تجز الورثة تلك الزيادة فيتمتع اعتبار الوقف صحيحاً في الثلث وباطلاً فيما زاد عن ذلك

« ومن حيث أن الواقف أوقف أيضاً في

بشراكة المستأنف عليه الأول في الدين الذي في ذمته للمستأنف وأما ذكر اسمه فيها فلا عبرة به إذ أن الفرض منه لم يكن بقصد التزام هؤلاء المستأنف عليهم بالوفاء له بتصميم في الدين مباشرة بل بقصد تعيين هذا الدين من طريق اضافته لاسم صاحبه « وحيث أنه وإن وجدت للمستأنف منفعة في هذه المشاركات فانها هي منفعة غير مباشرة ما يعود الى الدائن من طريق نيابته عن مدينه وهذا ما يجوز له مقاضاة المستأنف عليهم المذكورين باسم مدينه المذكور أن توفرت لذلك الشروط القانونية

(استئناف قاسم علي دسيس وحضر عنه الاستاذ سليمان حافظ ضد السيد حسن حنين وأخرى وحضر من الآخرين الاستاذ أمين ناصر ومن الباقين عدا الاول الذي لم يحضر الاستاذ اسماعيل هزه بك غرة سنة ١٧٩٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وبحضوري محمدا المرحومى بك ويس احمد بك المستشارين)

٨٦

٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠

صلح . عدول عنه . عدم التمتع به . اعتباره
دليلا في الدعوى

المبرأ القانوني

لا يجوز للمحكمة التصديق على الصلح إلا اذا وافق عليه الطرفان أمامها فإن عدل أحدهما عنه صح الرجوع اليه لاختناذه دليلا في الدعوى

المحكم

« حيث ان المستأنفة تصالح مع المستأنف عليها الأولى على انتهاء النزاع الحاصل بينهما في هذه الدعوى بتمتضي عقد الصلح المؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ وطلب الطرفان التصديق على هذا

٨٥

٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠

مشاركات . انتفاع أجنبي . عنها به . شرطه .

المبرأ القانوني

يشترط لانتفاع الأجنبي بالمشاركات التي لم يكن طرفا فيها أن يكون منصوفا فيها صراحة على التزام أحد عاقدتها بالوفاء له بموضوع الالتزام مباشرة

المحكم

« حيث ان وكيل المستأنف عليهم عدا الأول دفع الدعوى بأن سند الدين المطلوب فيها محرر للمستأنف على المستأنف عليه الأول وحده وان اقرارات موكله للمستأنف عليه المذكور بتمتضي المشاركات المقدمة في القضية بمشاركته في هذا الدين لا تنشيء للمستأنف حقاً مباشراً قبله اذ لم يكن طرفاً فيها فلا يجوز له مقاضاتهم باسمه كما فعل في هذه الدعوى

« وحيث ان وكيل المستأنف تمسك بأنه وان كان أجنبياً عن هذه المشاركات إلا أن تحريرها كان لمصاحبة موكله مما يجوز له قانوناً حق طلب تنفيذها باسمه بطريقة أصلية

« وحيث أنه يشترط لانتفاع الأجنبي بالمشاركات التي لم يكن طرفاً فيها أن يكون منصوفاً فيها صراحة على التزام أحد عاقدتها بالوفاء له بموضوع الالتزام مباشرة

« وحيث ان المشاركات المقدمة في الدعوى لم يتوفر فيها هذا الشرط إذ انها قاصرة على الاقرار من جانب المستأنف عليهم المذكورين

٨٧

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠

١ — التزامات . نقادها . مشتر اول . مشتر

ثاني . تلقيا بموضوع البيع

٢ — وضع اليد . المدة الطويلة . شرط الظهور

المبدأ القانوني

١ - ان الالتزامات التي يحمل فيها المشتري

الثاني محل المشتري الأول أمام البائع الأصلي

انما هي التي تكون متعلقة بموضوع البيع . أما ما عداها

فلا يكون ملزما الا لمن تماقده عليها

٢ - لأجل التمسك بوضع اليد المدة الطويلة

يجب أن تكون يد الناصب ظاهرة أمام المالك

الأصلي بأفعال دالة على نية تمليك بغير لبس ولا بهام

المحكمة

« حيث ان الحكم المتأنت اعتبر وضع يد

المتأنت على الشارع موضوع النزاع غير مكسب

للملكية مهما طال مدة بناء على انه حل محل

البائع اليه في جميع ماله وما عليه من الحقوق

للدونة بقضى البيع الصادرين اليه من انطون

بداوى المالك الأصلي لذلك تعتبر يده مؤقتة كيد

هذا البائع الذي أقر على نفسه في العقدين المذكورين

بأن وضع يده على الشارع المذكور كان بهذه الصفة

« وحيث ان المتأنت يتسك بأنه صار

بعد شرائه الارض الواردة بالعقدين المذكورين .

شخصية مستقلة عن البائع اليه فلا تسرى عليه

الشروط الخاصة بهذا الشارع

« وحيث ان هذا الدفاع في محله لأن

الالتزامات التي يحمل فيها المشتري الثاني محل

العقد وجعله في قوة سند واجب التنفيذ والمحكمة

لا ترى مانعا من اجابة هذا الطلب

« وحيث ان المتأنت عليها الرابعة الست

زينب عبد الله عارضت في التصديق على عقد

الصلح الآخر المحرر بينها وبين المتأنت وطلبت

الفصل في النزاع الحاصل بينها وبين المتأنت

المذكورة على مقتضى الأدلة المقدمة في الدعوى

« وحيث ان وكيل المتأنت طلب في

مذكرته المقدمة منه الى هذه المحكمة عدم الالتفات

الى هذه المعارضة استنادا الى أن عقد الصلح

المذكور انتهى الخصومة بين الطرفين

« وحيث انه من المقرر قانونا انه لا يجوز

لمحكمة التصديق على الصلح إلا اذا وافق عليه

الطرفان أمامها قلف عدل أحدهما عنه صح

الرجوع اليه لاتخاذ دليلا في الدعوى

« وحيث انه بمرجعة هذا العقد يتضح انه

لم يتناول البت في شيء من موضوع النزاع بين

الطرفين بل يتضح انه عبارة عن تعهد المتأنت

عليها المذكورة ببيع القدادين موضوع الدعوى

الى المتأنت بالشروط المينة فيه وعليه يتبين

صرف النظر عنه والرجوع الى الأدلة المقدمة في

الدعوى وعلى المتأنت اذا شامت أن تطلب تنفيذ

مفعوله بدعوى على حدة

« وحيث ان الحكم المتأنت جاء في محله

في هذه النقطة للأسباب التي بنى عليها وترى

المحكمة اتخاذها أسبابا لحكمها

(استئناف الستف عبد الرازق وحضر عنها الاستاذ

محمد زكي عبد الحميد ضد الست قوسه كريمة اجد التناهي

وأخرين وحضر من المتأنت عليها الأول الاستاذ

الطوشي ومن الراج الاستاذ عبد الفتاح الشلقاني رقم

٧٩٨ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٨٨

٢١ ماي سنة ٩٣٠

بطلان المرافعة . وفاة المدعى . لا تقطع سريان
مدة البطلان

المبدأ القانوني

استمر القضاء على أن وفاة المدعى لا تقطع
سريان المدة الموجهة لبطلان المرافعة سواء أعلّم
ورثته بالفضية التي أقطعت فيها المرافعة أم لم يعلموا
المحكّم

« حيث انه ثبت من أوراق هذه القضية
ان اقطاع المرافعة فيها استمر من تاريخ ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ الذي صدر فيه الحكم بإيقافها لوفاة
المستأنف الى تاريخ ١١ نوفمبر الذي رفعت فيه
هذه الدعوى وهذه المدة تزيد عن ميعاد ثلاث
السنوات المقررة بنقضى المادة ٣٠١ من قانون
المرافعات لبطلان المرافعة

« وحيث ان المدعى عليهم اذعوا بلسان
وكيلهم انهم يجهلون وجود الاستئناف المرفوع
من مورثهم في القضية المذكورة وتمسكوا بأن وفاته
التي كانت سبباً في إيقافها تقطع سريان مدة
البطلان قبلهم مدة جهلهم الذي استمر على قولهم
حتى أعلنوا بهذه الدعوى

« وحيث ان الرأي الذي استقر عليه القضاء
هو ان وفاة المدعى لا تقطع سريان المدة الموجهة
لبطلان المرافعة سواء علم ورثته بوجود القضية التي
أقطعت فيها هذه المرافعة أم لم يعلموا

« وحيث ان المحكمة تول على هذا الرأي
استناداً الى أن البطلان تقرر بالمادة ٣٠١ من

المشتري الأول أمام البائع الأصلي انما هي الالتزامات
المتعلقة بموضوع البيع وأما ما عداها فلا يكون
ملزماً إلا لمن تعاقد عليها وعليه تكون الالتزامات
المتعلقة بالشارع موضوع النزاع قاصرة على المشتري
الأول الذي التزم بها إذ انها خارجة عن موضوع
البيع ومن ثم يتعين النظر الى شروط وضع يد
المستأنف بصرف النظر عن تلك الالتزامات

« وحيث انه يشترط للملك بوضع اليد المدة
الطويلة أن تكون يد الناصب ظاهرة أمام المالك
الأصلي بأفعال دالة على نية التملك بنير ليس ولا بهام
« وحيث ان هذا الشرط غير متوفر في يد
المستأنف إذ انه لم يصدر منه عقب شرائه الأرض
المحطة بالشارع موضوع النزاع من الأفعال غير
أشغال هذا الشارع بالمزروعات التي كان مصحفاً
بها من قبل المشتري الأول وهذا لا يعتبر كافياً
لاعلان هذا المالك بنية التملك التي يدعيها وفضلاً
عن ذلك فانه لم يدخل الشارع المذكور ضمن
المبيع في عقد تملكه حتى كان يمكن اعتبار هذا
العمل اعلاماً للمالك الأصلي بهذه النية عند
اطلاعه على هذا المقد بل يتضح انه حدد به
صراحة الأرض المبيعة اليه في الجهة التي يجاورها
مما يجعل المالك الأصلي في حل من الاعتقاد بأن
صفة يده لم تتغير عن صفة اليد التي اشترطها
على المشتري منه

(استئناف محمد بك شلي وحضر عنه الاستاذ
اسماعيل حمزة بك ضد مجلس بلدى الاسكندرية وحضر
عنه الاستاذ يوسف بك قيس نمرة ٨٣٠ سنة
٤ قضائية . بالهيئة السابقة

الطلب في الدعوى واحداً تمين تقدير الدعوى بقيمة هذا الالتزام بتأمله . ولو تعدد المدعى عليهم . وذلك بنظر التفتت الى نصيب كل فرد على حدة ٢ - اذا طلب خصم في الدعوى الاحالة على التحقيق لنفي حصول التعاقد الذي يدعيه خصمه . فهذا يعتبر قبولاً صريحاً لطلب الاحالة على التحقيق . فلا يقل منه بعد ذلك استئناف الحكم التمهيدى الصادر بذلك

الحكم

« من حيث أن المستأنف عليه الأول دفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الموضوع لقلة النصاب استناداً الى أن الحكم المستأنف قفى على المستأنف بنصف المبلغ القضى به في الدعوى » وحيث انه من المسلم به أن المستأنف المذكور بنى طلبه الموجه في الدعوى الى المدعى عليهما وهما المستأنف والمستأنف عليه الثانى على أساس أنهما التزاما له بشراء ٧٠٠ متر مكعب من الحجرة منه يبلغ ٣٨٥ جنيهًا الذى طلب الزامهما بدفعه له » وحيث انه متى كان الالتزام الذى بنى عليه الطلب في الدعوى واحداً كما هو الحال في هذه القضية تمين تقدير الدعوى طبقاً للمادة ٣٠ من قانون المرافعات بقيمة هذا الالتزام بتأمله ولو تعدد المدعى عليهم بنظر التفتت الى نصيب كل فرد على حدة

« وحيث أن قيمة هذا الالتزام بلغت ٣٨٥ جنيهًا كما ذكر لذلك تكون المبررة بهذه القيمة في تقدير نصاب الاستئناف ويكون الدفع المذكور في غير محله ويتمين رفضه »

« وحيث ان المستأنف عليه الاول دفع

قانون المرافعات ببارة مطلقة دلالة على قصد اطلاق حكمها وتطبيقه على كافة الأحوال التى ينقطع فيها سير المرافعة دون تفريق بين أحوال المدعين وعملاً بما هو مقرر قانوناً من انه متى كان الحكم مطلقاً فلا محل للتخصيص والتقييد خصوصاً اذا افضى ذلك الى تعطيل الحكمة التى بنيت عليها مشروعية هذا الحكم في الأحوال التى يراد استثناءها منه

« وحيث انه من الواضح ان استثناء حالة الورثة الذين يدعون عدم العلم بوجود قضية مورثهم التى انقطع فيها سير المرافعة كما يطلب المدعى عليهم يبنى عليه تعطيل الخصومة في مثل هذه القضايا الى أجل غير محدود وهذا ما قصد الشارع ملاقاته من وضع المادة ٣٠١ سالفة الذكر حتى لا تبقى الخصومات معلقة بالحكم أكثر من الزمن اللازم لتحري حقيقتها وتمييد طرق الفصل فيها »

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بطلان المرافعة كما طلب المدعى »

(استئناف مملعة الاملاك ضد محمود افندى الشافعى واخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد الديوانى بك رقم ٣٤٦ سنة ١٢٧٧ ق بالهيئة السابقة)

٨٩

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - دعوى . قيمة الالتزام فيها . تعدد المدعى عليهم . لا تأثير له على التقدير
- ٢ - حكم تمهيدى . احالة على التحقيق . قبول الخصم له . عدم جواز استثناءه

المبادئ القانونية

١ - متى كان الالتزام الذى بنى عليه

٩٠

٢٨ مايو سنة ٩٣٠

المسئولية الشخصية . مالك . عدم التصير أو الخطأ
أو العيب . لا مسئولية عليه

المبدأ القانوني

لا يسأل مالك الشئ عن الضرر الحاصل
ما دام ليس منسوباً إليه أى تقصير أو خطأ فى
الحادثة ولم تكن مترتبة على أى عيب فى هذا
الشئ .

المسئولية

« حيث أن ما ذهب إليه الحكم الابتدائى
من وجود مسئولية محدودة على عبد الرازق بك
نصير مورت المسئولين لمجرد وجود المجنى عليه
فى صندوق يملكه وقت وقوع الحادثة وقد توفى
بسبب وظيفته وأثناء القيام بعمله لا ينصب له من
الصواب مطلقاً ولا يبرره القانون ولا المبادئ
الفقهية الصحيحة لأنه متى تعين السبب للحادثة
وتبين أن لاصلة بينه وبين عبد الرازق بك نصير
كما هو الواقع فى هذه القضية كان هو وحده
المسئول عن فعله والمسئول عن تمويض الضرر
الذى نشأ عنه أما أن المجنى عليه كان وقت الحادثة
فى خدمة عبد الرازق بك نصير فى الصندوق
الذى يملكه هذا الأخير فذلك لا يترتب عليه
بحال أية مسئولية شتى أو غيرها على صاحب
الصندوق اذ لم ينسب إليه أى تقصير أو خطأ ولم
تكن الحادثة مترتبة على أى عيب قيل بوجوده
بالصندوق

ايضاً بعدم استئناف الحكم التمهيدى الصادر
هذه القضية بالاحالة على التحقيق استناداً الى
أن المستأنف قبل هذا الحكم قولاً صريحاً
« وحيث أن هذا الدفع فى محله اذ أنه ثابت
من الطلبات الختامية التى أبداه المستأنف فى
الجلسة التى صدر فيها الحكم التمهيدى المذكور
ان تصرح له المحكمة بنفى التعاقد الذى يدعى
المستأنف عليه الاول وهذا صريح فى قبول الاحالة
على التحقيق ولا عبرة بكونه طلب أصلياً قبل
ذلك رفض الدعوى اذ انه واضح من مجمل
مرافعة انه بنى هذا الطلب على القرائن التى مردها
للدلالة على عدم وجود التعاقد المدعى به ولاستناده
الى القرائن ما يفيد ايضاً عدم الاعتراض على
فصل النزاع من طريق التحقيق

« وحيث انه مع ذلك يتعين قبول هذا الدفع
« وحيث انه عن الموضوع فإن الحكم
المستأنف رفض طلب المستأنف بسماع شهادة
شهوده الدالة على نفي التعاقد المدعى به وبنى
ذلك على تخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة
للتحقيق والمحكمة ترى أن هذا التخلف لا يكفي
لاستنتاج عجز المستأنف عن اثبات دعواه أو
نيته فى الماطلة اذ أن هذا التخلف لم يحصل الا
مرة واحدة قد يكون له عذر فيه كما يدعى ولهذا
يتعين احالة القضية الى التحقيق لسماع شهود
المستأنف لنفى التعاقد المتهود عنه بالحكم التمهيدى
(استئناف الحواجبة تكرى كحيل وحضر عنه
الاستاذ جورجى نصيف ضد حافظ افندى عمه وآخر
وحضر من الاول الاستاذ رياض المصرى رقم ٣٢ سنة
٤٧ ع — بالهيئة السابقة)

ابراهيم افندى السر ياقوسى أحدشهود المتأنف عليها منتجة والحال أنها ليست كذلك إذ لم يقرر فيها مشاهدة المريض الا بعد تحرير القعد الملعون فيه بمدة تزيد عن الشهرين والوجه الثانى أنه اعتبر قرينة انتقال كاتب المحكمة لتصديق على القعد الملعون فيه بمنزل البائع دالة على مرضه وعجزه عن الخروج مع أن شهادة شاهدين من بيئة المتأنف عليها دلت على عكس ذلك اذ قررا فيها أنه سافر بعد تاريخ القعد بشهرين للاسكندرية دلالة على عدم عجزه عن الخروج « وحيث أنه بالرجوع إلى شهادة الطبيب المذكور يتضح أنه قرر فيها أن المرض الذى شاهده وقت عيادة البائع فى الوقت الذى يقول عنه وكيل المتأنفين يرجع إلى مدة لا تقل عن ستة شهور حسبما ثبت له من نتيجة فحصه وقت الكشف عليه ومن هذا الوجه تكون شهادته منتجة خلافاً لما يقوله وكيل المتأنفين إذ أن حكم المعلومات الفنية فى التدليل حكم المعلومات العيانية سواء بسواء

• وحيث أنه بالرجوع إلى شهادة شاهدى الاثبات التى دلل بها وكيل المتأنفين على نقض الطريقة المشار اليها تبين أن البائع سافر الى الاسكندرية لمعالجة مرضه عند أحد أطبائها وقد ثبت أن هذا المرض كان فى هذا الحين شديداً بحالة دالة على عجزه عن السفر بنفسه كما يدعى وكيل المتأنفين وذلك مما أثبتته ذلك الطبيب فى شهادته المحررة عن الكشف عليه حال وصوله الى الاسكندرية من أنه كان مصاباً بارتشاح فى عموم الجسم نتيجة مرض القلب والتهاب فى

« ومن حيث أنه لما تقدم تبين الفالحكم المتأنف

(استئناف ابراهيم عبد الرازق نصير وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد الفيوانى بك سند فاطمة بنت محمد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد يوسف رقم ٨٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة

٩١

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

مرض موت . امتداده اكثر من سنة . اعتداده . حكمه حكم مرض الموت

المبرأ القانولى

انه وأن اعتبر الفقهاء أن زيادة مرض المريض عن سنة قبل الوفاة تجعله فى حكم الصحيح كما تجعل تصرفاته كتصرفات الصحيح أيضاً الا أنهم اشترطوا لذلك أن يستمر مرضه فى هذه المدة على حال واحدة بحيث إذا اشتد وتغير حتى مات المريض عد المرض مرض موت اعتباراً من وقت التغيير الى الوفاة

المحكمه

« حيث أنه ثبت من بيئة المتأنف عليها أن عقد البيع الملعون فيه صدر للمتأنفين من مورث الطرفين حال مرضه بمرض الموت

• وحيث أن وكيل المتأنفين يسلم بأن وصف المرض كما استنتج الحكم المتأنف من هذه البيئة ينطبق على وصف مرض الموت المبطل للتصرفات حسب تعريف الفقهاء ولكنه يعترض على اعتماد الحكم المتأنف على هذه البيئة من وجهين الوجه الأول أنه اعتبر شهادة الدكتور

الملاحقة لها فأن مدلول هذه الشهادة قاصر على أنه لم يكن صاحب فراش والمختار من أقوال الفقهاء في هذه النقطة أنه لا يشترط لاعتبار الرض مرض موت إلا شرط عجز المريض عن مباشرة مصالحه خارج بيته سواء كان صاحب فراش أو لم يكن

ومن هذا الوجه يكون اعتماد الحكم المتأنف على هذه الشهادة في عمله سواء كان في تأييد شهادة شهود الأثبات أو في رفض دفاع المتأنفين المشار إليه

« وحيث أن وكيل المتأنفين تمسك بأن المتأنف عليها لم تقدم دليلاً على ملكية مورث الطرفين للنزل الأول الذي قضى لها بنصفه يمتنع الحكم المتأنف وهذا الدفاع في غير عمله إذ أنه ثابت بالمحضر الابتدائي لجلسة ١٨ مارس سنة ٩٢٩ أف ذات المتأنفين قرروا فيه أن المورث المذكور اختص برضاها بقطعة من الأرض الفضاء المتروكة عن مورثهم الأصلي وأنه بنى عليها منزلاً مستقلاً وهذا يفيد إقرارها بملكيتها للنزل محل النزاع إذ أنه تعين لها من تحديده ببيعة اقتراح الدعوى دلالة على أنه هو المقصود بهذا الإقرار

« وحيث أنه عن ملكية المورث المذكور لثلاثة قراريط من المنزل الثاني فقد أنكرها المتأنفان كما عجزت المتأنف عليها عن إثباتها لذلك يتعين إلغاء الحكم المتأنف بالنسبة لهذا المقدار مع تأييده بالنسبة لما عدا ذلك من قط

الكليتين ومن قرينة أنه توفي بعد ذلك بفترة قصيرة كالتأنيب من أقوال الشاهدين المذكورين « وحيث أن وكيل المتأنفين عاد إلى التمسك بالدفاع الذي تمسك به وكيلاهما أمام المحكمة الابتدائية من أن مرض البائع لا يعتبر مرض موت إذ أنه زاد عن سنة كاثبت من شهادته شاهدين من شهود النقي التي صرح الحكم المتأنف في أسبابه بالاعتماد عليها في إثبات مرض الموت

« وحيث أنه وإن اعتبر الفقهاء أن زيادة مرض المريض عن سنة قبل الوفاة تجعله في حكم الصحيح كما تجمل تصرفاته كتصرف الصحيح أيضاً إلا أنهم اشترطوا لذلك أن يمتد مرضه في هذه المدة على حال واحدة بحيث إذا اشتد وتغير حتى مات المريض عد المرض مرض موت اعتباراً من وقت التغيير إلى الوفاة

« وحيث أن وكيل المتأنفين يسلم بهذه القاعدة ولكنه يدعي أنه لا يوجد في الأوراق إلا في شهاد الشهود ما يدل على انطباقها على حالة البائع

« وحيث أنه بالرجوع إلى شهادة شاهدي النقي المستدل بها على استمرار مرض البائع أكثر من سنة يتضح أنهما قررا في هذه الشهادة زيادة على ذلك أن علته اشتدت عليه في المدة الأخيرة قبل وفاته بنحو ستة شهور وقبل تاريخ التوقيع على العقد بمحلة اعجزته عن مباشرة أعماله خارج داره ولا يسبب هذه الشهادة ما جاء فيها من أن هذا المريض كان يستطيع أثناء حالته الأخيرة الخروج من داره والجلوس ببندرته

« وحيث ان النزاع في الموضوع ينحصر فيما اذا كان البيع الصادر الى مورث الأربعة الأول من المستأنف ضدم من المستأنف ضده الخامس بصفته ولياً على ابنه القاصر باطل من عدمه لحصول البيع محمداً على ان المستأنف يزعم بأن نصيب الورثة في الأقطان المتروكة عن مورثهم لم يزل على الشيوع وان عقد القسمة الذي يتمسك به ورقة المشتري المؤرخ سنة ٩١٥ غير مسجل وغير موقع عليه من المستأنف فضلاً عن انه يتضمن نصيب للبائع الذي لم يزل قاصراً

« وحيث انه اتضح من تقرير الخبير الذي لم يوجه اليه المستأنف أى مطن جدى ان المستأنف قد تصرف في الأقطان المتروكة عن مورثه سواء بالشراء أو بالبيع محمداً مما يدل على حصول قسمة بين الورثة قد قبلها المستأنف فعلاً

« وحيث انه لا يشترط تسجيل هذا العقد لصحته وان تصديق ولي القاصر على مثل هذه القسمة يكفي لصحته بالنسبة للقاصر ولا يحتاج الى تصديق من المجلس الحسبي لأن الولي الشرعي غير ملزم بالنسبة لانه يمثل الالتزامات الواجبة على الوصى »

(استئناف على عداة الاحول وحضرته الاستاذ د. ابن يعقوب ضد ورثة ابو زيد خليفة وآخر وحضر عنهم هذا الاخير الاستاذ اسرائيل موسى رقم ٤٤٣ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك وعمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك — مستشارين)

النزاع للأسباب المقدمة وللأسباب التي بقي عليها (استئناف ابراهيم حسن شرعى وآخر وحضر عنها الاستاذ ابراهيم بك الملباوى ضد السيدة مبروكه حسن شرعى وحضر عنها الاستاذ احمد حسن نعمة ٢٤٥ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٩٢

٢٨ مايو سنة ٩٣٠

ولي شرعى . تصديقه على قسمه . بشير وسطه .
المجلس الحسبي . محضته

المبدأ القانوني

ان تصديق ولي القاصر على عقد قسمة عقار كاف لصحته بالنسبة للقاصر لأن الولي غير ملزم بالنسبة لانه يمثل الالتزامات الواجبة على الوصى وهي التصديق من المجلس الحسبي :

المحكمة

عن الرفع الفرعى

« حيث ان الأربعة الأول من المستأنف ضدم دفعوا بطلان عريضة الاستئناف لعدم اشتغالها على أسماهم جميعاً

« وحيث ان المستأنف قد أعلن عريضة استئنافه الى الوكيل عن هؤلاء الورثة يستأنف الحكم الصادر من الطرفين وقد سبق الحكم في موضوع الخصومة

« وحيث ان وكيل المستأنف ضدم المذكورين قد حضر عنهم جميعاً امام هذه المحكمة فتكون عريضة الاستئناف قد اعلنت لهم جميعاً لأن الوكيل لا يجهل شخصية موكله

« وحيث انه مما تقدم يكون هذا الدفع في غير محله ويتم قبول الاستئناف شكلاً

٩٣

٢٨ مايو سنة ٩٣٠

- ١ - اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى فسخ . استبدال وقف . عدم تعلقها بأصل الوقف
- ٢ - بيع . فسخ . البيوع الجبرية والاختيارية . صحته
- ٣ - وقف . بدل . الاثهاد به . ماقي على قبض الثمن . عدم دفع الثمن . جواز الفسخ

المبادئ القانونية

- ١ - تخصص المحاكم الأهلية بالفصل في طلب فسخ البيع أو الاستبدال لجهة وقف لعدم دفع الثمن لأنهما ليست متعلقة بأصل الوقف إذ الاستبدال هو من شرائط الوقف لا أصله
- ٢ - اتفق معظم الشراح على جواز طلب فسخ البيع لعدم دفع الثمن حتى في البيوع الحاصلة بواسطة القضاء جبرية كانت أو اختيارية لأنها معلقة على شرط الفسخ
- ٣ - أن البدل في الوقف ما هو الايع يتدخل فيه القضاء لتحرير الاثهاد الشرعي بالبدل . وهو اجراء لازم لصحة الاستبدال طبقاً للمادة ١٣٧ و ٣٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ومثل هذا الاثهاد معلق على شرط فاسخ وهو دفع الثمن وقت الاثهاد . فاذا لم يدفع الثمن صح طلب فسخ الاستبدال

المحكمة

« حيث أن موضوع هذه الدعوى يتضمن أن المدعى باع ١٢ فدانا الى وقف المرحوم جرجس شحاته والد المستأنف عليه المشمول بنظارة المستأنف عليه وصدر بذلك ائهاد شرعي

من محكمة بنى سويف الشرعية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ٩٢٢ ثمن قدره ٢٠٠٠ جنيه مصرى وقد أذنت هيئة محكمة بنى سويف الشرعية للبايع بصرف الثمن من خزينة محكمة مصر المختلطة من مبلغ كان مودعا بها لحساب الوقف غير أن المستأنف لم يتمكن من صرف الثمن لصدور حكم من محكمة الاستئناف المختلطة باعتبار أن المبلغ من حق الدائنين السابقين على تاريخ الوقف ولذلك رفع المستأنف هذه الدعوى وطلب الحكم بفسخ البيع وتثبيت ملكيته الى الأطنان المبيعة « وحيث أن مايجب بحثه في هذه الدعوى هو هل للشترى الحق في طلب فسخ البيع أو الاستبدال بمعنى آخر رعا عن صدور الاثهاد الشرعي بسبب عدم استلام الثمن « مقابل البدل « أم لا

« وحيث أن الفصل في هذه المسألة يدخل ضمن اختصاص المحاكم الأهلية لأنها ليست خاصة بأصل الوقف وهو كل ما يتعلق بصحته ويتوقف عليه بل هي متعلقة بطلب فسخ عقد بيع لعدم قبض الثمن وهذا خارج عن أصل الوقف لأن استبدال اموال الوقف الذى حصل هذا البيع استناداً عليه هو من شرائط الوقف لا أصله كما قالت ذلك محكمة أول درجة عند ما قضت بحق برفض الدفع التقدم من المستأنف ضده بعدم اختصاص المحاكم الأهلية فعلى حينئذ خاضعة لأحكام البيع طبقاً لنصوص القانون المدنى « وحيث أن المادة ٢٨٠ من القانون المدنى أعطت للبايع الذى لم يتحصل على الثمن المستحق دفعه والذى سلم المبيع باختياره للشترى أن

« وحيث أن المستأنف ضده ذهب في مذكرته الى أن الثمن دفع فعلا للمستأنف من قبل عازر افندى جبران الحماي الذي كان يدير أموال الوقف بالنيابة عن المستأنف ضده وطلب توجيه الميمين الحاسمة للمستأنف بالصيغة المدونة بمذكرته » وحيث انه تبين من المسندات المقدمة أن هناك خلافاً مستحقاً بين المستأنف ضده وعازر افندى جبران وقد رفعت دعاوى بينهما فضلاً عن عدم تقديم دليل مقنع يجعل ما يدعيه المستأنف ضده من دفع الثمن محتمل الحصول ولذلك لا ترى المحكمة محلاً لتوجيه الميمين

« وحيث انه رغما عما جاء بأسباب الحكم المستأنف من أن جرة الوقف استلمت الاطيان فعلا وصارت وقفا واتمها لا تستطيع التعرض للنظر في صحة الابدال من عدمه اذ انه يستدعي التدخل في موضوع الوقف نفسه الذي ليس من اختصاص المحاكم الاهلية فانها حكمت برفض دعوى الدعي ومنطوق الحكم هذا لا يتفق مع الاسباب فضلاً عن أن المحكمة الابتدائية سبق أن حكمت برفض الدفع المقدم من وكيل المستأنف ضده « الدعي عليه » بعدم اختصاص المحكمة الاهلية واتمها مختصة وقد اصبح هذا الحكم نهائياً

« وحيث انه للاسباب المتقدمة يكون حكم محكمة اول درجة في غير محله ويعين الفاوه والحكم للمستأنف بطلانه »

(استئناف الاستاذ ميخائيل افندى غالى وحضر عنه الاستاذان عازر جبران وعزيز مشرق ضد شحاته افندى جرجس شحاته وحضر عنه الاستاذ اسرائيل معوض واخرين رقم ٥٣٣ سنة ١٩٤١ في الهيئة السابقة)

يطلب فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به وكذلك المادة « ٢٣٢ » من القانون المذكور. وما مثل البائع لجهة الوقف الا كمثل البائع لأي شخص آخر، فله طلب فسخ عقد البيع عند عدم دفع الثمن « وحيث أن معظم الشراح اتفقوا على جواز طلب الفسخ لعدم دفع الثمن حتى في البيوع الحاصلة بواسطة القضاء جبرية كانت أو اختيارية لأنهم اعتبروها معلقة على شرط فاسخ وهو عدم أداء الثمن وإذا قيل أن البدل في الوقف هو بمثابة بيع يتدخل فيه القضاء لتحرير الاشهاد الشرعي الذي هو من الاجراءات اللازمة لصحة الاستبدال طبقاً لنص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة « ٣٦٠ » منها فيكون الاشهاد الصادر من محكمة بني سويف الشرعية معلق على شرط فاسخ وهو دفع الثمن وقت عمل الاشهاد والذي صرح فيه للبائع باستلامه من المحكمة المختطة ولم يتوصل البائع الى قبضه بسبب خارج عن عمله ولذلك حق للبائع طلب فسخ ما حصل الاشهاد عنه

« وحيث أن وكيل المستأنف ضده ذكر بالجلسة الاخيرة عدم اعتبار طلب المستأنف بفسخ العقد لان هذا الطلب لم يقدم أمام المحكمة الابتدائية » وحيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات المحكمة الابتدائية تبين أن وكيل المستأنف طلب بجلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تثبيت ملكية موكله الى ١٢ فدانا المينة بالريضة وفسخ البيع وقد ذكر ذلك صراحة في وقائع الحكم المستأنف فلا معنى لانكار صدور طلب فسخ البيع من المستأنف بعد ذلك

٩٤

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

بدل — قيمته أكثر من ١٠ جنيهات — قرائن .
جواز الاتيات بالينة

المبدأ القانوني

إذا كانت قيمة البديل أكثر من عشرة جنيهات فلا يجوز اثباتها بالينة الا اذا وجدت قرائن تجعله قريب الاحتمال بوجه أو فعل صادر من الخصم كالشروع في التنفيذ . وذلك بوضع اليد مثلاً على العين المتبادل عليها . ومضي زمن مديد على وضع اليد

المحكمة

« حيث ان موضوع الدعوى يتعلق في الثانية الاولى من المتأنف عليهم يدعون انهم تبادلوا مع المتأنف بدل تملك من خمسة وعشرين سنة فأعطوه فداناً ٨ قراريط بمحوض البحيرة والدنارى وأخذوا منه مثلاً بمحوض الفيومى وان المتأنف ينازعهم في ملكيتهم لهذا القدر حيث تصرف في ١٢ قيراطاً بمحوض الفيومى الى باقى المتأنف عليهم وطلبوا ثبوت ملكيتهم الى فدان ٨ قراريط وكف منازعة المتأنف لم فيها وطلان التصرف الحاصل منه الى باقى المتأنف عليهم . وقد دفع المتأنف دعواهم بأن حقيقة البديل بدل زراعى لا بدل تملك من عشر سنين لا خمسة وعشرين سنة وطريقة ذلك انه تبادل أولاً مع ورثة ابراهيم مصطفى وبدوى موسى بدوى وعلى محمد سويلم فأخذ منهم فداناً

١٨ قيراطاً و١٢ سهماً بمحوض الفيومى وأعطاهم بدلاً فداناً وثمانية قراريط و١٢ سهماً بمحوض ثابت ثم تبادل بما أخذه من هؤلاء مع الثانية الاولى من المتأنف عليهم فأعطاهم هذا القدر وأخذ نظيره من حوض البحيرة والدنارى وأخيراً جعل البديل الحاصل مع ورثة ابراهيم مصطفى وبدوى موسى بدوى بدل تملك بأن اشترى منهم فداناً بمحوض الفيومى بمقتضى عقد مؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ومسجل فى سنة ١٩٢٣ وباع لم فداناً واربعه قراريط بمحوض ثابت . لبدوى موسى ١٢ قيراطاً ولورثة ابراهيم مصطفى ١٦ قيراطاً أى بزيادة ٤ قراريط خارجة عن البديل . وذلك بعقد مؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ومسجل وقال ان هذه المقادير قلت من اسمه الى اسمهم كما هو ظاهر من الكشف الرسمى . وقال أيضاً ان الذى يدل على ان البديل هو بدل زراعة لا بدل تملك ان على محمد سويلم أحد المتبادلين معه أولاً لم يملك القدر الذى أعطاه له بالبديل الا فى سنة ١٩١٤ فلا يمكن أن يكون البديل حصل قبل هذا التاريخ واستدل بذلك على صورة العقد المقدمة منه

« وحيث ان المناوضة هى عقد به يلتزم كل من المتعاضدين المتعاضدين بأن يعطى للآخر شيئاً بدل ما أخذه منه وينبع فى المناوضة التواعد المختصة بالبيع فيما يختص بالاتيات

« وحيث ان المادة ٢٣٧ من القانون المدنى قضت بأنه يجوز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة انما فى حالة الانكار تتبع التواعد المقررة فى القانون بشأن الاتيات

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه اذا كانت قيمة عقد البذل اكثر من ١٠ جنيهات فلا يجوز اثباتها بالبينة الا اذا وجدت قرائن أحوال تجعله قريب الاحتمال بوقوع أو بفعل صادر من الخصم كالشروع في التنفيذ وذلك بوضع اليد مثلاً على العين المتبادل عليها ومضى زمن مديد على وضع اليد

» وحيث ان كلا من الطرفين اعترف بحصول البذل وتنفيذه فعلا الا انها اختلفا في ماهية هذا البذل ان كان بذل زراعي أو بذل تمليك، وفي مدة وضع اليد وهذه واقعة يجوز تكملة اثباتها بالبينة

» وحيث انه ثبت من التحقيق أن الثمانية الاول من المستأنف عليهم وضوا أيديهم على العين المتنازع عليها على أقل تقدير حسب ما شهدت به شهود المستأنف مدة عشرة سنوات سابقة على رفع الدعوى أى من ابتداء سنة ١٩١٩ أى قبل مشتراه القدان من ورثة ابراهيم مصطفى وبدوى موسى فضى كل هذه المدة وسكوت المستأنف عن الرجوع في البذل بينه وبين من تبادل معهم أولاً وبينه وبين المستأنف عليهم الاولين يدل دلالة قاطعة على ان البذل كان بذل تمليك لا بذل زراعي ولا يهم بعد ذلك البحث في قول المستأنف بأن بدوى موسى أحد المتبادلين لم يتملك الا في سنة ١٩١٤ ولا انه لم يتملك من الآخرين الا في سنة ١٩٢٢ ما دام ان البذل حصل قبل هذا التاريخ

» وحيث انه ثابت من أقوال محامي المستأنف امام محكمة أول درجة بحضور جلسة

٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ دفعا لادعاء الثمانية الاول من المستأنف عليهم وضع يدهم مدة خمسة وعشرين سنة ان البذل تم بينه وبين ورثة ابراهيم مصطفى وبدوى موسى وعلى سويلم في سنة ١٩١٥ وان البذل الذى حصل بينه وبين الثمانية الاول من المستأنف عليهم حصل من عشرة سنوات بعد أن أصبح مالكا بطريق البذل من الآخرين على انه ليس من المقول ولا من العادة أن يتبادل شخص بذلا زراعياً مع آخر ثم يتبادل مرة ثانية بذلا زراعياً فيما أخذه بطريق البذل الزراعى مع شخص ثالث ويمكث هذا البذل ما ينوف عن العشرة سنوات وإن صح ما يدعيه المستأنف من انه جمل البذل الزراعى مع ورثة ابراهيم مصطفى وبدوى موسى بذل تمليك في سنة ١٩٢٢ فهذا لا ينفي حصول البذل بينه وبين الثمانية الاول من المستأنف عليهم قبل هذا التاريخ بدليل ان البذل الذى حصل بينه وبين سويلم لا زال قائماً ولم يتحرر به عقد تمليك كما ان على سويلم لم يعترض على حصول البذل بين المستأنف والثمانية الاول من المستأنف عليهم

» وحيث انه لم ينفذ الاسباب وللاسباب الواردة في حكم محكمة أول درجة ترى المحكمة أن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف الشيخ محمد محمد الفيوي وحضر منه الاستاذ يوسف احمد الجندي ضد سليمان سالم وآخرين وحضر عن السادس الاستاذ زكي فهمي منصور رقم ٤٥٦ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرات مصطفى بك محمد وعمود على سرور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

٩٥

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

التماس — ميعاده . غش . سرياته . من تاريخ
ظهور دليل الغش

المبدأ القانوني

نص في المادة ٣٧٤ مرافعات أهلى على أن
ميعاد الالتماس في الغش يبدأ من تاريخ ظهور
الغش ولم يشترط لاثبات ظهوره أى دليل كتابي
فاذا وجد دليل كتابي عن هذا الغش فيبدأ
ميعاد الالتماس بداهة من يوم ظهور هذا الدليل
لأن هذا الدليل مثبت لظهور الغش

المحكمة

« حيث أن التمس ضد الاول دفع بعدم
قبول الالتماس شكلا لحصوله بعد الميعاد لأن
ميعاد الالتماس يبدأ من وقت ظهور الغش لا من
وقت ظهور الدليل على الغش وعلى فرض أن
الميعاد يبدأ من وقت ظهور دليل الغش فقد ثبت
أن الكشف الذى يتسك به الملتسان تقدم الى
مركز كفر الشيخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨
وحصل تحقيق بشأن هذا الكشف في هذا
التاريخ وقد مضى على ذلك التاريخ الى رفع
الالتماس الحاصل في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩
أكثر من ٣٠ يوما وقد رد وكيل الملتسمين على
ذلك بأن موكله لا يملسان بهذا الكشف الا
بعد صدور حكم المحكمين في ٢ أبريل سنة ١٩٢٩
» وحيث انه تبين من الاطلاع على
الاوراق أن هذا الكشف كان حقيقة موضوع

شكوى بين ابراهيم سلامة وعبد الحيد سيد احمد
ابراهيم حصل عنها تحقيق في ١٤ أكتوبر سنة
١٩٢٨ وتقدم هذا الكشف للتحقق كما انه تقدم
للمحكمين وتصدق عليه وصدر الحكم بشأنه في
٢ ابريل سنة ١٩٢٩

« وحيث أن الغش الذى يدعيه الملتسمان
هو أن الملتسم ضد الاول ابراهيم سلامة غش
المحكمة وأضلها بادعائه الكاذب وبانكاره للحقيقة
بعدم وجود ورقة ضد تنفى دفعه الثمن فأثر ذلك
على المحكمة وحكمت له بالثمن وأن الكشف الذى
تقدم لمركز كفر الشيخ وأثبت المحقق في محضره
بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ دليل على هذا
الغش وأنه لم يظهر لها هذا الدليل الا بعد حكم
المحكمين في ٢ ابريل سنة ١٩٢٩

« وحيث أن المادة ٣٧٤ من قانون
المرافعات الاهلى نصت على أن ميعاد الالتماس
في حالة الغش أو التزوير أو اخفاء الاوراق يبدأ
من اليوم الذى ظهرت فيه هذه المسائل سواء
أعلن الحكم أو لم يعلن ويشترط القانون المختلط
في حالة اخفاء الاوراق أن يكون تاريخ ظهور
الاوراق ثابتا بالكتابة دون غيرها من أدلة
الاثبات. وقد أضاف القانون الفرنسى حالة الغش
أيضا واشترط أن يكون تاريخ ظهوره ثابتا بدليل
كتابي كما في حالة اخفاء الاوراق وهذا ما حدا
بالشراح الفرنسيين الى القول بأن ميعاد الالتماس
في حالة الغش يبدأ من تاريخ ظهور الدليل الكتابي
المثبت للغش ويكفى لاثبات علم الملتسم به أن
يذكر في محضر رمى وعلى طالب الالتماس الذى
يدعى عدم العلم به أن يثبت العكس أى أن

وقد مضى عليه أكثر من ثلاثين يوماً لغاية تاريخ رفع الاتماس .

(التماس الست خضره شهاوى واخرين وحضرهم الاستاذ عبد الوهاب بك محمد ضد ابراهيم محمد سلامه واخرين وحضر عن التماس هذه الاول الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٨١٣ سنة ٤٦ قى — بالمئية السابقة)

٩٦

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — دين . مطالبه به . المدة المسقطه . مبدأ سريانها
- ٢ — حراسه . مبدأ تاريخ للطالب بالدين المترتبة عليه

المبدأ القانونى

- (١) من المقرر علماً أن المدة المسقطه لا تبدأ الا من الوقت الذى يمكن للدائن فيه أن يطالب بدينه
- (٢) فى حالة تعيين حارس على أطيان ومؤجرة فلا تبدأ سريان المدة المسقطه للايجار الا من تاريخ انتهاء تصفية الحراسه .

المحكمه

« من حيث أن احمد افندى عباس ابراهيم والست انيسه بنت المرحوم محمد بك الديب رضا هذه الدعوى يمارضان فى تنبيه نزع الملكية المعلن اليهما من وزارة الأوقاف فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٧ لأن الدين المطالب به دين ايجار سقط بضى أكثر من خمس سنين هلالية من ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٥ ربيع اول سنة ١٣٤١ وهو تاريخ انتهاء الايجاره لغاية ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٧ الموافق ٣٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤٦ وهو تاريخ التنبيه

الاثبات يقع على عاتق الملتمس (راجع تعليقات دارلر على المادة ٤٨٨ مرافعات ص ٧٧٤ و ص ٧٧٥ نوتة ٢ و ٨ و ١٠ و ١٤) .

« وحيث أن نص القانون الاهلى فيه توضيح على الملتمس وذلك بجعله ميعاد الاتماس فى النفس يبدأ من تاريخ ظهور الغش ولم يشترط لاثبات ظهوره أى دليل كتابى فاذا ما وجد دليل كتابى عن هذا الغش فن البدعى أن يبدأ ميعاد الاتماس من يوم ظهور هذا الدليل لأن هذا الدليل مثبت لظهور الغش .

« وحيث أن الكشف الذى تمسك به الملتسمتان ضبط وعمل عنه محضر تحقيق فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ كما انه كان موضوع بحث امام المحكمين الذين ابتدأوا اعمالهم من يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الى أن صدر الحكم فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٩ وتصدق عليه من المحكمة فى ٢ ابريل سنة ١٩٢٩ وترى المحكمة أن يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ الذى تقدم فيه الكشف هو تاريخ ظهور الغش ومنه يبدأ ميعاد الاتماس وعلى الملتسمتين تقديم الدليل على عدم علمهما بذلك « وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى علم الملتسمتين بتقديم هذا الكشف للمحقق لأن احدهما زوجة لأخ الشيخ عبد الحميد سيد احمد مقدم الشكوى والاثنين خصمان للتمس ضد الاول . هذا فضلاً عن أن هذا الكشف كان موضوع بحث امام المحكمين كما سبق بيانه كل ذلك يعتبر قرائن قاطعة على علم الملتسمتين بهذا الكشف فى المواعيد السالفة الذكر وكلها سابقة على الميعاد القانونى لرفع الاتماس

مبدأ لسريان المدة المسقطه لان الدين لم يكن
يحدد في هذا التاريخ بل يجب احتسابه من تاريخ
انتهاء تصفية الحراسة ولا يمتنع على ذلك بما
يمكن أن يترتب عليه من تحكم المحارس في تاريخ
التصفية لان وزارة الاوقاف في القضية الحالية
لم تتأخر في اجراء التصفية تأخراً غير مقبول ولانه
كان في امكان المستأنف ضدها مطالبتها
بتلك التصفية بعد الوقت الذي يقدر انه لها

« ومن حيث أنه لم تمض مدة الخمس سنين
من تاريخ تصفية الحراسة وتحديد الدين لغاية
اعلان تنبيه نزع الملكية فيكون الدفع بسقوط
الحق في غير محله ويتمين رفضه .

ومن حيث أنه لا محل للتفرقة بين ايجار
سنة ٩٢٢ وما قبلها بالنسبة لعدم سقوط الحق في
المطالبة بالايجار لان أثر حكم الحراسة الرقيم
٤ يناير سنة ٩٢٢ يمتد الى المطلوب من الايجار
عن السنين السابقة وينع الوزارة من المطالبة
بالايجار المذكور الى أن تصفى الحراسة

« وحيث أنه مما تقدم يتمين الفناء الحكم
المستأنف بالنسبة لما قضى به من جهة سقوط حق
المعارض ضدها في المطالبة بما عدا ايجار سنة ٩٢٢
ومن جهة الفناء تنبيه نزع الملكية بالنسبة للايجار
السابق على هذه السنة والحكم برفض الدفع
الحاص بسقوط الدين بضي خمس سنوات هلاية
سواء أ كان ذلك عن ايجار سنة ٩٢٢ أو ما قبله
(استئناف وزارة الاوقاف ضد محمد ائدى على
صالح واخرون وحضر عن المستأنف ضدها ٢ و ٣
الاستاذ محمد صبرى ابو علم وتم ٩٤١ و ١١٦١ سنة
٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

« ومن حيث أن وزارة الأوقاف أجابت
على هذا الدفع بأنها تبينت في السنة الأخيرة من
سنى الايجار حارساً قضائياً على جميع الأطنان
المؤجرة وأن هذه الحراسة كانت مائة لها من
اتخاذ الاجراءات في سبيل الحصول على مطلوبها
الذى ما كان بالاستطاعة معرفة مقداره الا بعد
انتهاء الحراسة وتصفية متحصلاتها وخصمها وهذه
التصفية استغرقت وقتاً طويلاً امتد الى شهر
ديسمبر سنة ٩٢٣

« ومن حيث أنه ظاهر من حكم محكمة
اسكندرية الابتدائية الرقيم ٤ يناير سنة ١٩٢٢
أن وزارة الأوقاف تبينت حارساً قضائياً على
الأطنان المؤجرة لادارتها وزراعتها أو تأجيرها
لحساب المستأجرين. وايداع صافي الربح في خزانة
الوزارة خصماً من أصل المطلوب لها من المستأجرين
« ومن حيث أنه ظاهر أيضاً من المستندات
المقدمة من الوزارة — بالحفاظة رقم ٧ — أن عملية
الحراسة استلزمت وقتاً طويلاً لتصفيتها وتحصيل
المتأخر من الايجارات بدأ في ابريل سنة ١٩٢٢
وانتهى في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

« ومن حيث أنه من المقرر علماً أن المدة
المسقطه لا تبدأ الا من الوقت الذى يمكن للدائن
فيه أن يطلب بدينه

« ومن حيث أن وزارة الأوقاف لم يكن
في استطاعتها اتخاذ اجراءات تنفيذية عن دين
الايجار طالما أن عملية الحراسة لم تكن انتهت
لأن الباقي من الايجار لم يكن محدد قبل ذلك .

« ومن حيث أنه لذلك لا يمكن احتساب
يوم ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٢ وهو تاريخ انتهاء الايجار

قضايا المحاكم الكلية

Carpentier جزء ٢ صحيفة ٣٤٠ ققرة ٣٩٥،

٣٩٧، ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ وما قبلها - وراجع

أيضاً فستان هيلي جزء ٤ - وجارو جزء أول

وغيرهم من الشراح

« وحيث انه ثابت أن المدعى المدني بعد

أن رفع دعوى الحساب شطبها لأن التهم أقر

له بما في ذمته فطالبه بما أقر به فلم يدفع شيئاً فرفع

دعوى اللجنة المباشرة ، فالسبب مختلف في

الدعوى لأنّه في الدعوى المدنية يطلب الحساب

وفي الدعوى الجنائية يطلب التعويض عما لحقه

من الأضرار من جراء التبديد فلا يوجد والحالة

هذه اتحاد في السبب ولقد أبدت المحاكم الفرنسية

هذا الرأي (راجع حكم محكمة النقض الفرنسية

في ٦ اغسطس سنة ١٨٥٦ موسوعات دالوز

وفستان هيلي جزء ٤ صحيفة ٣٦٥ و ٣٦٦)

« وحيث انه مما تقدم يكون أهم اركان المادة

٢٣٩ جنائيات لم تتوفر ويكون الحكم المستأنف

في غير محله ويتعين الغاؤه

(قضية النيابة العمومية والامتياز عبدالكريم بك

ورؤوف ضد ابراهيم افندي السيد غنيم رقم ٤٩٢٢

سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرة عمود بك فؤاد وعضوية

حضرتي حسن مراد بك واسماعيل بك للقضاء وعمد

بك بدره وضو النيابة)

٩٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٥ مايو سنة ٩٢٩

دعوى جنائية . رفعا بعد الدعوى المدنية .

عدم اتحاد السبب والموضوع . قبولها

المبدأ القانوني

من المتفق عليه علياً وقانوناً انه لتطبيق

القاعدة المنصوص عنها بالمادة ٢٣٩ ع. يجب توفر

شرط جوهرى وهو أن تكون الدعوى المرفوعة

أمام القضاء المدني هي نفسها التي رفعت أمام

القضاء الجنائى. أى يجب ان يتحدا سبباً وموضوعاً

المحكم

« حيث أن وكيل التهم دفع أمام المحكمة

الجزئية بعدم قبول الدعوى لأنه بعد أن اجتاز

الطريق المدني عاد واختار الطريق الجنائى وذلك

عملائص المادة ٢٣٩ جنائيات وقد أجابت المحكمة

طلبة فاستأنفت النيابة واستأنف المدعى المدني .

« وحيث انه من المتفق عليه علياً وقانوناً

انه لتطبيق القاعدة المنصوص عنها بالمادة ٢٣٩

عقوبات يجب أن تتوفر شرط جوهرى وهو أن

تكون الدعوى التي رفعت أمام القضاء المدني هي

نفسها الدعوى التي رفعت أمام القضاء الجنائى أى

انه يجب ان يتحدا في السبب والموضوع معاً وقد قرر

ذلك جميع الشراح الفرنسيين كما اثبتته في احكامها

جميع المحاكم الفرنسية (راجع موسوعات كرنيتيه

أشار بالمادة ٢ بالفقرة ٣ بأن يدخل ضمن طائفة الأعمال التجارية « تهمد بتوريد أشياء *toute entreprise de fournitures* وأن ذلك لا ينصرف الا الى الأشياء لا الى توريد أثمار - لانه لا يمكن أن يعتبر الانسان محلا للمساومات التجارية والمضاربة بين التجار لخالفه ذلك للنظام العام وأنه على ذلك يعتبر التمد بتوريد الأثمار تهماً مدنياً بحيث لا تسرى عليه الاحكام التجارية (لا كور *Linacour*) (في القانون التجاري م ٣ ص ٤٤ هامش) فان كان ذلك قائماً من حيث النص والاعتراض الفقى الا أن القضاء الفرنسى يميل الى اعتبار عقد التمد بتوريد أثمار عقداً تجارياً لان المضاربة فيه لم تنصب على ذات الانسان - وهي على ذلك ممنوعة قانوناً - الا أنها قد انصبت وانصبت فقط على المضاربة في أجرته وفي عمله (دائرة المرائض لمحكمة النقض بباريس في ٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٨ مجلة دالوز الدورية سنة ٩٠٩ القسم الاول ص ٢٤٠) وهو ما تأخذ به هذه المحكمة لان المضاربة باعتبارها ركناً من أركان تجارية الاعمال التجارية عن كل تهمد بتوريد لا يمكن في الواقع وفي القانون أن تنصرف الى نفس الاشياء التي يضمن توريدها انما تنصرف الى مجرد الرغبة في تحصيل كسب من وراء المساومة في الاجرة وما دام موضوع المضاربة هو المساومة في الاجرة بالذات بصرف النظر عن نوع الشيء المطلوب توريده - فالمضاربة قائمة ومهما ركن التجارية مهما كان نوع المطلوب توريده

٩٨

محكمة الزايق الكلية الاهلية

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

توريد أثمار . مقدمه . مضاربة على الاجرة . عمل تجارى

المبدأ القانونى

وان كان القانون التجارى قال بجادته الثانية بالفقرة الثالثة بأن توريد الأشياء *entreprise de fournitures* يعتبر عملاً تجارياً وأنه يستفاد ذلك من أنه يجب أن يكون محل العمل أشياء لا أشخاصاً - إلا أنه اذا تهمد شخص من طريق العادة والاحتراف على توريد أثمار للعمل لدى الغير فان عمله - برغم اعتبار عمله وموضوعه أشخاصاً وأن المساومة على ذات الأشخاص غير مباحة وليست محلاً للمضاربة التجارية - يعتبر مع ذلك عملاً تجارياً لأن المساومة التجارية والرغبة في تحصيل ربح لم تنصب على ذات الأشخاص انما انصرفت وانصرفت فقط الى المضاربة في أجرة الأشخاص. وعلى ذلك يعتبر توريد الأثمار عملاً تجارياً على هذا الاعتبار أخذاً بما قرره محكمة النقض الدنى الفرنسى وعلى عكس ما قرره الاستاذ لا كور

المحكمة

« حيث أن النزاع الآن هو فقط عن الاستئناف الوصفى فيما يتعلق بالنفاذ المعجل »
« وحيث أن موضوع الدعوى هو عن عملية توريد أثمار »
« وحيث وان كان القانون التجارى قد

المحكمة

« حيث أن الاستئناف المنظور الآن هو عن الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ الذى شمل البت فى دعويين قد سبق ضمهما إلى بعضهما البعض . إذ رفعت دعوى من سيدة المستأنف عليها ضد خصومها بمبلغ ١٨٦ قرشا قيمة ما دفعتهم فى عوائد المنزل المشترك بينها وبينهم ورفعت دعوى من خصومها ضدها بطلب الزامها بمبلغ ٤٧٦ قرشا (وما يستجد) قيمة نصيبهم فى ريع المنزل المشترك باعتبار أنها هى المتفعة به أى واصمة اليد عليه . وقد حكم فيها غاييا برفضها . فعارض فى الحكم المدعون أصلا . وبعد هذا قرر من محكمة أول درجة بضم الدعويين دعوى سيدة ومعارضة خصومها إلى بعضهما البعض وتعين خبير لتحقيق من المتفيع ولتقدير الريع . وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ صدر الحكم برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه أى برفض دعوى خصوم سيدة . وبالزامهم بأن يدفعوا لها ١٢ جنيها عوائد ومصاريف عمارة وثمن مياه . »

« وحيث أن خصوم سيدة احمد سليمان غانم وزملائه رفعوا هذا الاستئناف الحاضر عن الحكم السابق الصادر فى الدعويين المضمومتين وقد دفعت سيدة هذا الاستئناف بدفع فرعى بعدم جواز لقله النصاب فرد احمد سليمان غانم وزملاؤه بذكره التحريرية المقدمة بد حجز القضية للحكم . »

« وحيث أن الضم الذى قضت به محكمة

» وحيث وقد تبين بأن العمل تجارى فالنفاذ فيه حتى طبقا للقانون بمادته ٣٩٠ مرافعات ولذا يتعين تأييد الحكم فيما يتعلق بالاستئناف الوصفى وتأيد النفاذ (قضية الشيخ عبد المطلب وآخر وحضر عنها الاستاذ السيد حامد فهمى ضد عبد الله افندى ميسى وحضر عنه الاستاذ حسن الجندى رقم ١٤٩ استئناف سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرات عبدالسلام بك ذوق وكيل المحكمة وحسين صادق افندى وعبد الرحمن افندى نور القاضين)

٩٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

ضم دعويين . تسهيل الاجراءات . عدم تأخير .

على جوهر كل قضية

تفسير . عبارة « ما يستجد » . غير مجهولة القيمة

المبادئ القانونية

١ - ليس كل ضم تأمر به المحكمة يعتبر ادماجاً للدعويين المضمومتين بحيث يصحان كلا واحداً لا تتجزأ . بل هناك ضم يراد به مجرد احتياط أمرت به المحكمة فى سبيل تسهيل اجراءات الدعوى وتبسيطها لا يؤثر على جوهر قيمة كل دعوى على حدة فتصبح كل دعوى برغم الضم محتفظة بكيانها وقيمتها من حيث التقدير المالى المقدّر لها بأوراقها

٢ - عبارة « ما يستجد » لا تعتبر مجهولة القيمة بل تقدر فيها الدعوى لنهاية تاريخ صدور حكم محكمة أول درجة

الرجوع الى تحليل يتناول طلبين . الطلب المقدر بالدعوى . والطلب غير المقدر وهو ما يستجد . وان هذا الطلب يمين تعيناً أصلياً بضمه الى الطلب الأول الميمن متى صدر حكم محكمة أول درجة . وأن لا عبرة من حيث تحديد الطلب بما يستجد أو بما يستجد بعد ذلك إذ يعتبر تابعاً للأصل بما يحكى من طريق القياس المادة ٢٠ مرافعات فقرة ٢ كما هو مفصل في ذلك الحكم تفصيلاً « وحيث لما تقدم يمين قبول الدفع وعدم جواز الاستئناف

(قضية احمد سليمان غانم واخرين ضد الست سيدة سليمان غانم رقم ١٢٧ سنة ١٩٣٠ س — رئاسة حضرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة ورجال الدين بإظهارك وذكى خير الابوتيجى بك القاضيين)

١٠٠

محكمة مصر الكلية الالهية

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق .
البت في اسباب الحكم السابق — دون نفيه — بتأ في
الاسباب الجوهرية . جوازه .

المبدأ القانوني

يجوز الاخذ بالمادة ٢٥٢ مرافعات الخاصة بجواز رفع استئناف عن حكم نهائي صادر على خلاف حكم سابق — حتى ولو كان الحكم السابق لم يقض في نفيه بالشئ — موضوع الدعوى الثانية انما بت فيه في اسبابه بتاً يدخل في الاسباب الجوهرية motifs objectifs التي تحوز قانوناً قوة الشئ المحكوم فيه

أول درجة بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ليس من شأنه أن يدمج الدعويين ادماجاً بل هو مجرد احتياط أمرت به المحكمة في سبيل تسهيل اجراءات الدعوى وتبسيطها لا يؤثر على جوهر قيمة كل دعوى على حدة فتصبح كل دعوى برغم الضم محتفظة بكيانها وقيمتها من حيث التقدير الخالي المقدر لها بأوراقها (انظر في ذلك دالوز براتيك Dallos Pratique جزء أول صفحة ٤٣٣ نيزة ١٧٨) وما دامت قيمة كل دعوى على حدة لا تقبل استئنافاً فلا يجوز حينئذ رفع استئناف عن الحكم الصادر فيها معاً ما دامت كل واحدة مستقلة في كيانها عن الاخرى

« وحيث أن عبارة وضع اليد التي وردت بدعوى أحمد سليمان غانم ومن معه لا تنصرف إلا الى الحيازة detention ولا تنصرف الى وضع اليد possession غير مقدر القيمة في ذاته . وليس أدل على ذلك من أن احمد سليمان ومن معه يطلبون في دعواهم ضد سيده قيمة نصيبهم في ريع المنزل باعتبار أنها هي التي انتفعت بالمنزل دونهم . وما دام الأمر كذلك فالدعوى على هذا الاعتبار لا تعتبر بمجموعة القيمة كما يدعى المستأنفون بذكرتهم بل تعتبر معينة كل التعيين . وما دام المبلغ المطالب به في حدود النصاب التمهلي فلا يجوز رفع استئناف عنه

« وحيث عن عبارة (ما يستجد) التي وردت بدعوى المستأنفين ضد سيده قد أصدرت هذه المحكمة اليوم حكماً في القضية رقم ٨٩ سنة ١٩٣٠ استئناف مصر بأن عبارة (وما يستجد) لا تعتبر طلباً مجهول القيمة بل لا بد فيها من

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليهم دفعوا بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب
« وحيث أن المستأنفين ردوا على هذا الدفع
بأن الحكم المستأنف صدر على خلاف حكم سابق
فيكون قابلاً للاستئناف مهما كانت قيمته

« وحيث أنه ولو أن حكم ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ الصادر من محكمة بنها في القضية رقم ١٥٨٦ سنة ١٩٢٦ لم يأت بنص تثبيت ملكية المستأنف عليهم في الدعوى الحاضرة الى التدار ٤٠ ذراعا المتنازع بشأنها الآن وقضى فقط بملكية المستأنفين الى التدار ١٣٠ ذراعا إلا أنه قد بت الحكم في أسبابه بملكية المستأنف عليهم الى التدار ٤٠ ذراعا . وأن هذا البت مرتبط كل الارتباط بنص الحكم الصادر بالتدار ١٣٠ ذراعا فانه مما يتعين على ذلك أنه لا رفع المستأنف عليهم دعواهم بطلب تثبيت ملكيتهم الى التدار المذكور -٤٠- ذراعا كما فعلوا الان بالدعوى الحاضرة -فانه لا يجوز للمستأنفين المحكوم لهم بالتدار ١٣٠ ذراعا أن يمارضهم في التدار ٤٠ ذراعا لأن البت في ملكية هذا التدار الأخير -٤٠ ذراعا- بأسباب الحكم الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ أنما هو بت يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بين طرفي الخصومة . وعلى ذلك اذا رفضت الدعوى من جديد بمقدار ٤٠ ذراعا وارتنك المستأنفون على حكم ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ المتقدم بما لا يخل بقوة الشيء المحكوم فيه بشأن ذلك الحكم وصدر حكم - وهو الحكم المستأنف الآن - بما يخالف حكم ١٤

مارس سنة ١٩٢٨ المذكور - فان المستأنفين يصبحون في حل من رفع هذا الاستئناف الحاضر . يطلبون فيه جعل الحكم في الدعوى الحاضرة مطابقاً للحكم السابق صدوره من محكمة بنها بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ أى ان استنادهم الى المادة ٢٥٢ مرافعات بشأن صدور حكم صادر على خلاف حكم سابق . استناد في محله ويتمين قبوله مادام أن الحكم المستأنف قد جاء بالفعل على خلاف حكم ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ المتقدم « وحيث لما تقدم يتعين رفض الدفع الفرعي التقدم من المستأنف عليهم وقبول الاستئناف شكلاً « وحيث عن الموضوع فانه تبين من حكم ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ متقدم الذكر أنه تبين للمستأنف عليهم مقدار ٤٠ ذراعا بالحدود المينة بقرار الخبير المودع في تلك القضية . وهذا مقدار لا يتنازع فيه المستأنفان وقران ملكيته للمستأنف عليهم . وعلى ذلك يجب أن يقضى للمستأنف عليهم بملكيته لهذا التدار -٤٠ ذراعا- بالحدود والأوضاع الواردة بقرار الخبير في القضية رقم ١٥٨٦ سنة ١٩٢٦ متقدمة الذكر

(قضية الشيخ ابراهيم احد هيكل ضد احد عمد هيكل واخرين رقم ٩٣ سنة ١٩٣٠ س - بالهيئة السابقة)

١٠١

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٤ يونيو سنة ١٩٣٠

ملكية . وضع يد المدة الطويلة . مستأجر . شريك . مبدأ التنازل .

المبدأ القانوني

يجب في وضع اليد المكسب للملكية أن

يكون بصفة الملك ظاهراً بذلك فإن هذا الظهور نفسه هو الذي يشعر المالك الأصلي بالاعتداء على وضع يده . وبدونه لا يبدأ سريان التقادم .

وإذا كان مدعى الملكية واضحاً يده من قبل بصفة أخرى غير صفة المالك كستأجر أو شريك فيجب أن يكون التغيير في صفة وضع اليد مقترناً بظهور خارجي يشعر المالك بالاعتداء على وضع يده . وقبل ذلك لا يبدأ التقادم

المحكى

« حيث أن كلا من مورث المستأنف ومورث المستأنف عليهم (محمد افندي فهم والس والتهيه فهم) قد تلقوا ملكية ٨ قرايط و ١٢ سهماً عن مالك واحد وهو سلامه حميد و ابراهيم حميد . فباعا الى مورثي المستأنف عليهم مباشرة والى مورث المستأنف عن طريق المستأنف عليهما الاخيرين الراسي عليهما مزاد هذه الاطيان .

« وحيث أن الذي يحكم حجية عقود مورث المستأنف ومورثي المستأنف عليهم السبعة الاول بناء على ذلك هو قانون التسجيل لانه ليس معنى قاعدة تلقى الملك عن مالك واحد اللازمة للفاضلة بالتسجيل أن يكون كلا من المتفاضلين قد اشتروا مباشرة من بائع واحد اذ يصحح أن يشتري أحدهم من مشتري عن المالك ويكون الآخر قد تلقى الملك عن المالك مباشرة .

« وحيث انه قد ثبت لهذه المحكمة من المستندات المقدمة من المتأنف أن ملكية ٨ قرايط و ١٢ سهماً قد زالت عن سلامه حميد و ابراهيم حميد بتمضي حكم مرسى مزاد مسجل .

وهو سند ملكية مورث المستأنف الذي تلقى الحق عن الراسي عليهما المزاد (المستأنف عليهما الاخيرين) وفي هذا التسجيل الحماية الكافية للتغير tiern الذي يحاول الشراء من المنزوعة ملكيتهما لمورثي المستأنف عليهما . ولا يرد على ذلك بداهة أن التكليف استمر باسم المنزوعة ملكيتهما . فليس ثمة قيمة قانونية للتكليف كدليل على الملكية مع وجود نظام التسجيل « وحيث أن النزاع انحصر بين الطرفين أخيراً في وضع يد كل طرف منهم المدة المكسبة للملكية قد قضت هذه المحكمة بأحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت كل فريق منهم وضع يده عن نفسه ومن تلقى الملك عنه المدة المكسبة للملكية .

« وحيث انه قد تبين لهذه المحكمة من التحقيق الذي تم أن وضع يد مورث المستأنف ومورثي المستأنف عليهم كانت تلتقي في سلامه حميد و ابراهيم حميد ابتداء من سنة ٩١٣ وسنة ٩١٥ تاريخ مشتري مورثي المستأنف عليهم السبعة الاول « وحيث أن المستأنف أجر الاطيان موضع النزاع الى البائعين له المستأنف عليهما الاخيرين من تاريخ المشتري في سنة ١٩٠٠ . وهذا أجرها بدورها الى المنزوعة ملكيتهما سلامه حميد و ابراهيم حميد واستمر الأمر كذلك حتى سنة ٩٢٢ . وفي هذه الاثناء انتهز سلامه حميد و ابراهيم حميد فرصة وضع يدهما على الاطيان فباعاها مرة ثانية الى مورث المستأنف عليهم السبعة الاولين واستأجراهما منه فأصبحا مستأجرين من كل من المشتريين منهما ومن مورث المستأنف .

« وحيث انه لا نزاع في أن التغيير الذي

يكون بصفة الملك ظاهراً بذلك فإن هذا الظهور نفسه هو الذي يشعر المالك الأصلي بالاعتداء على وضع يده . وبدونه لا يبدأ سريان التقادم .

وإذا كان مدعى الملكية واضحاً يده من قبل بصفة أخرى غير صفة المالك كستأجر أو شريك فيجب أن يكون التغيير في صفة وضع اليد مقترناً بظهور خارجي يشعر المالك بالاعتداء على وضع يده . وقبل ذلك لا يبدأ التقادم

المحكى

« حيث أن كلا من مورث المستأنف ومورث المستأنف عليهم (محمد افندي فهم والس والتهيه فهم) قد تلقوا ملكية ٨ قرايط و ١٢ سهماً عن مالك واحد وهو سلامه حميد و ابراهيم حميد . فباعا الى مورثي المستأنف عليهم مباشرة والى مورث المستأنف عن طريق المستأنف عليهما الاخيرين الراسي عليهما مزاد هذه الاطيان .

« وحيث أن الذي يحكم حجية عقود مورث المستأنف ومورثي المستأنف عليهم السبعة الاول بناء على ذلك هو قانون التسجيل لانه ليس معنى قاعدة تلقى الملك عن مالك واحد اللازمة للفاضلة بالتسجيل أن يكون كلا من المتفاضلين قد اشتروا مباشرة من بائع واحد اذ يصحح أن يشتري أحدهم من مشتري عن المالك ويكون الآخر قد تلقى الملك عن المالك مباشرة .

« وحيث انه قد ثبت لهذه المحكمة من المستندات المقدمة من المتأنف أن ملكية ٨ قرايط و ١٢ سهماً قد زالت عن سلامه حميد و ابراهيم حميد بتمضي حكم مرسى مزاد مسجل .

قصدانه الملكية بوضع يد موثوق المستأنف عليهم
للمدة المكسبة للملكية

(قضية البندري الموقوف ابو شنب ضد وروثة محمد
افندي فيهم وآخرين رقم ٣٤٣ سنة ١٩٢٦ استئناف وفي
قضية محمد عبد الرحمن عيد وآخر. ضد وروثة المذكور
رقم ٣٥٥ سنة ١٩٢٦ استئناف — رئاسة حضرات
مصطفى رفعت بك رئيس المحكمة ومحمد سالم النحاس
بك ومحمد علي رشدي بك التناوبين)

١٠٢

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٤ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ — تسجيل . بيع . سوء نية
- ٢ — ملكية . وضع اليد للمدة القصيرة . تمليك
من مالك . عدم جواز

المبرأ القانوني

١ — قد قضى قانون التسجيل الجديد على
نظرية سوء النية وأثرها في عقد البيع المسجل
قضاء لا قومة بعده

ولعل أقطع ما يؤيد ذلك أن النظرية
المذكورة تتعارض تعارضاً ظاهراً مع قاعدة عدم
انتقال الملكية بين الماقلين الا بالتسجيل

٢ — ليس التقادم الخمسى في ذاته ومستقلاً
سبب من أسباب اكتساب الملكية كالتقادم

المدة الطويلة وكل ماله من أثر هو تظهير العقد
مما يشوبه من الشوائب التي تعطل ترتب آثاره
القانونية عليه فيصبح العقد أداة سلمية لنقل الملك

فاذا كان العقد غير مشوباً بشائبة بأن كان
صادراً من مالك فلا يلحقه أثر التقادم الخمسى
لأن للعقد في ذاته كل الحجية اللازمة قانوناً .

وبمعنى آخر لا يجوز لمن تلقى الملك من مالك أن

طراً على صفة وضع يد سلامه حميده وابراهيم
حميده من سنة ١٩١٥ لا يمكن أن يفقد المستأنف
حقاً أو يكسب موثوث المستأنف عليهم حقاً من
حيث سرعان التقادم لانه مقرر قانوناً أن التقادم
لا يسرى في حالة الاشتراك في وضع اليد الا اذا
حصل تغيير ظاهر في صفة واضح اليد يشعر المالك
الاصلى بالاعتداء على وضع يده . كما في حالة
الورثة الشركاء على الشيوع .

« وحيث أنه ثبت من أقوال الشهود في
التحقيق ان النزاع قام بين المستأنف من جهة

وبين أمام قراطام من جهة أخرى من سنة ١٩٢٢
عند ما أراد المستأنف استلام الاطيان فتمرضله

امام قراطام بدعوى انه مستأجر لها من محمد افندي
فيهم فتوسط بينهما العملة وكلف محمد السيد غالى
باستلام الاطيان حتى يفضل في هذه الدعوى .

« وحيث انه بذلك لا يكون وضع اليد
ابتداء من سنة ١٩٢٢ للمستأنف عليهم بداهة .

« وحيث فضلاً عما تقدم فانه ثابت من أقوال
شهود الاثبات والنفي معاً أن المستأنف كان ظاهراً

بمظهر المالك التام للاطيان موضع النزاع قبل سنة
١٩٢٢ اذ اوقع حجزاً في سنة ١٩١٩ على محمد داود

حميده — أحد شهود المستأنف عليهم — ودفع
هذا الامجار له . كما شهد عبد الفتاح دشتيش —

أحد شهود المستأنف عليهم ايضاً — ان المستأنف
لم ينازع في وضع يده طوال المدة حتى سنة ١٩٢٢

وان المستأجرين كانوا يدفعون الامجار له باستمرار
« وحيث أنهم كل ذلك تبين أن المستأنف

مالك بمحكم أسبقية عقده في التسجيل وبمحكم عدم

على عقد البيع الصادر الى مورثين، وخرج من ذلك الى القول بأن سوء نيته تدمد عقده حجته القانونية

«وحيث أن قانون التسجيل الجديد لا يدع ثمة مجال إطلاقاً للدفاع من هذا اللون فقد قضى قضاء لا قومة بعده على نظرية حسن النية وسوئها التي استمرت تتطور في أدوار عدة في الفقه والقضاء - في حيز تطبيق القانون القديم

«وحيث ان اقطع ما يزيد ذلك ان هذه النظرية تعارض تعارضاً ظاهراً مع «قاعدة عدم انتقال الملكية بين العاقدین الا بالتسجيل» اولا - لانه لو أعطى للمحكمة في المفاضلة بين عقدين - أحدهما مسجل والاخر غير مسجل - سلطة تقدير الظروف التي أحاطت بمقدار المشتري المسجل والقول بعدم انتقال الملكية اليه لسوء النية أو ما اليها فان معنى ذلك - بطريقة عكسية - ان العقد الغير مسجل قد قل الملكية. ومعنى ذلك أيضاً أن تعطي المحكمة سلطة تقرير قاعدة «عدم انتقال الملكية الا بالتسجيل» أو عدم تقريرها بحسب ظروف الحال - وهكذا تكون هذه القاعدة قاعدة نسبية محضة. وهو أمر ترفضه البداهة

ثانياً - لان سوء النية غير مفروض مع وجود هذه القاعدة لانه اذا كان العقد الاول لم ينقل الملكية فعني هذا أن يظل البائع الكاكتي التسجيل لعين المبيعة له حق التصرف فيها فاذا علم المشتري الثاني بالبيع الاول فان علمه به يصح مقروناً بعدم التسجيل وبأحقية البائع في البيع الصحيح له مرة أخرى قانوناً

«وحيث ان المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل الجديد صريحة في تأييد وجهة النظر

بتمسك بوضع اليد المدة القصيرة المكسبة للملكية بحسن نية.

المحكمة

«حيث ان كل مثار النزاع وموضع الفصل في الدعوى هو في المفاضلة بين عقدي البيع الصادر أحدهما الى مورث المستأنفات والاخر الى المستأنف عليه الاخير وكلاهما صادران من المستأنف عليهما الاولين وعن عقار واحد

«وحيث أن هذه المفاضلة يجب بداهة أن تحصل في حيز تطبيق قانون التسجيل بحكم صدور كلا العقدين من بائع واحد

«وحيث أن عقد المستأنفات هو بيع غير مسجل في حين أن عقد المستأنف عليه الاخير هو المسجل «وحيث أنه مع عدم تسجيل العقد الاول وعدم انتقال الملكية الى المستأنفات به بحكم نص قانون التسجيل الجديد فليس هناك في الواقع ثمة تراحم بين شخصين يدعى كل منهما حقاً عينياً على العقار تراهما يدعوا الى المفاضلة بينهما لاشيء الا لانه ليس هناك الا مالك واحد أما المستأنفات ومورثين من قبلهن فلم يكن لهن أوله في يومها حقاً عينياً على العقار (راجع كتاب أحكام البيع لنجيب الهالالي بك ص ٢٩٧ - فقرة ٤٦٩)

«وحيث ان المستأنفات يدفعن دعوى المستأنف عليهن بأن المستأنف عليه الاخير قد تواطأ مع المستأنف عليهما الاولين في استصدار عقد البيع له ودلان على ذلك بأن زوج شريفة التي كانت مدعية مع المستأنفات واحدى المالكات بقتضى العقد الاول الصادر لمورثهن وانه شاهد

قصر في ذلك - لنقص في الشكليات التي يتطلبها القانون وما إلى ذلك - فلا يمكن تصحيح هذا النقص بوضع اليد المدة القصيرة بل لذلك اجراءات اخرى « وحيث انه من كل ذلك يتبين ان ليس للمستأنفات حق في الملكية بعكس حقهن في الثمن قبل البائعين لمورثهن (المستأنف عليهما الاولين) وهو ما قضى به لمن الحكم المستأنف

« وحيث ان المحكمة اول درجة قد رفضت الحكم للمستأنفات بتعويض نظير ما اصابهما من الضرر لنزع الاطيان المبيعة لمورثين من تحت يدهن « وحيث ان هذه المحكمة ترى ان وقائع الدعوى لا تسوغ هذا الرضا بل بالعكس تستلزم القضاء بالتعويض لا شيء الا لأن كل عناصره متوفرة . فقد تصرف المستأنف عليهما الاول بالبيع للمستأنف عليه الاخير بعد بيعهما لمورث المستأنفات وقد زادت قيمة الاطيان بقدر الفرق بين الثمن الوارد في عقد المستأنف عليه الاخير والوارد في عقد مورث المستأنفات وهذا الفرق هو قيمة ما خسره المستأنفات من نزع الاطيان من تحت يدهن

« وحيث ان شريطة قد تنازلت عن الدعوى فيما يتعلق بنصيبها فيتين خصم حصتها في الفرق بين الثمنين »

(قضية فاطمة وغزالة عبد الساطي محمد وآخرين ضد خليفة عبد التقي وآخرين رقم ١٨٥ - سنة ١٩٣٠ بالمدينة السابعة)

المذكورة اذ ورد بها ما يلي : ولهذا المبدأ (مبدأ عدم قفل الملكية بين العاقدن الا بالتسجيل) من الوجبة العملية مزية كبرى تنحصر في حسم المنازعات العديدة . . . في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية . وعبئاً يحاول الانسان أن يستند على قواعد المدة وحسن نية المتعاقدين لاثبات عكس ذلك (أي لاثبات العلم بنير التسجيل) اذ يتحتم على من آل اليه الحق أن يقوم بالتسجيل حتى يكون الجمهور على علم من ايلولة هذا الحق اليه . ومعنى ذلك ان ضابط العلم الوحيد أصبح بحسب القانون الجديد وهو التسجيل دون غيره فهو في ذاته قرينة لا تحتسب اثبات العكس *presomption juris et Jure* (راجع بحث الاستاذ صليب بك سامي . مجلة المحاماة العدد ١٦١٠ السادس والسابع السنة التاسعة فقيه تفصيل فائض للموضوع) « وحيث أنه لذلك ترى المحكمة ان الدفع بسوء النية غير مؤثر في حجية عقد المستأنف عليه الاخير الذي يعطيه الملكية ولا نزاع في ذلك .

« وحيث ان دفع المستأنفات من جهة أخرى يملكهن الاطيان موضوع عقدهن بوضع اليد المدة القصيرة المكسبة للملكية هو دفع أقل ما يقال عنه انه غير مفهوم . فان من المبادئ الاولى في القانون انه لا يصح التمسك بوضع اليد المكسب للملكية المدة القصيرة الا لمن تلقى الملك من غير مالك بحسن نية . فهو - بحكم العيب في عقده - يحتاج الى وضع اليد لتصحيح هذا العيب . اما من تلقى الملكية من المالك - كالمستأنفات - فان عقده كفيل بنقل الملكية اليه بطبيعته فاذا

المحكمة

« حيث أن مثار النزاع بين طرفي الخصوم في هذه الدعوى هو في ملكية مساحة المترين التي تفصل ارض المستأفنين عن آخر مطات المستأف عليه فيقول هذا الاخير انها الواردة في عقد القسمة والمتفق على تركها للمرور بين ملكه وملك المستأفنين وان الخارجة (البلكون) تنتمي عند بدء هذه المساحة وانه عند ما اراد البناء على ارضه ترك في حدها البحرى مسافة مترين قامت عليها الخارجة حتى نهايتها وبعد هذه المسافة تقع المتران الآخران الواردان في عقد القسمة . ويقول المستأفنان ان كل المسافة هي متران الواردة في عقد القسمة . وعليها فتحت مطات منزل المستأف عليه المطلوب سدها . وان هذين المترين هما ملك لهم لا يجوز فتح مطات عليها .

« وحيث ان موضع الفصل في الدعوى يبعد تماماً عن ناحية النزاع التي تناووها دفاع الطرفين اثباتاً وفتحاً كما تقدم . وتكفى للفصل فيه وقائع الدعوى الثابتة بين الطرفين . وهي ان ملك المستأفنين هي ارض فضاء كما ورد في صحيفة الدعوى . وأرض فضاء مسورة بسور من الخشب كما ورد في محضر انتقال محكمة أول درجة . يحدها من الجهة القبيلة . منها متران من الارض القضاء . متفق على تركها لمرور الكفاة .

« وحيث أن هذه الواقعة ذاتها تدعو الى بحث أولى يبعد عن الموضوع اطلاقاً وهو هل للمستأفنين مصلحة في سد المطات المفتوحة في

١٠٣

محكمة طعنا الكلية الاهلية

٢٨ يونيو سنة ١٩٣٠

١ - ارتفاق

٢ - مطات . تسامح

٣ - دعوى منع تعرض . عدم قبول

المبادئ القانونية

١ - تعتبر المطات المفتوحة على أرض فضاء مفتوحة من باب التسامح لأنها لا تشعز ملك الارض بضرر وليس في مجرد وجودها اعتداء على وضع يده او انتفاعه بملكه . فلا تكتسب صفة الارتفاق مهما طالت المدة على فتحها .

٢ - اذا مضت على فتح المطات مدة تدل على نية التسامح عند صاحب الارض المفتوحة عليها فيفقد فتحها صفة الاعتصاب ولا يعتبر تعرضاً تبدأ من تاريخه مدة اللازمة لرفع دعوى منع التعرض بل لا بد لبثها من فعل آخر يعتبر اعتداء وتمكيز مباشر على وضع يد صاحب الارض كأن يمنعه صاحب المطات من البناء على حدود ملكه

وقبل حصول هذا التمكيز لا تقبل دعوى منع التعرض من مالك الارض والقول بالعكس فيه اساءة ظاهرة لاستعمال صاحب الارض حقه

٣ - الحكم بعدم قبول الدعوى يدخل فيه معنى الحكم برفضها فيجوز للمحكمة الاستئنافية القضاء بعدم القبول ولو كان الحكم الابتدائي قاضياً بالرفض وطلب المستأف عليه تأييده

الأرض المفتوحة عليها كأن يمنعه صاحب المطات
من البناء على حدود ملكه (راجع مجلة المحاماة
السنة العاشرة المحدثين السادس والسابع حكم
محكمة الاسكندرية بهذا المعنى)

« وحيث أن التفرع المنطقي على هذه
القاعدة هو أن صاحب الأرض المفتوحة عليها
المطات لا يملك أن يطلب سدها لأشئ. إلا
لأنها في ذاتها لا تمكر على وضع يده في شئ.
فليس ثمة تعرض يطلب منه وليست ثمة مصلحة
له في سدها .

« وحيث أنه مقررًا باضطراد الاحكام
وبإجماع الفقهاء أنه لا يجوز لصاحب الحق استماله
بغير مصلحة له في ذلك بل لمجرد الغنى والاستاة
الى الغير (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ في جرنال المحاكم
المختلطة رقم ٢٩٤ . وحكم محكمة سيدان
بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠١ مجموعة سيوى
١٩٠٤ - ٢ - ٢٢٧ ودالوز ١٩٠٦ - ٥ - ٢٨
وحكم محكمة ايمان بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٣
دالوز ١٩١٣ - ٢ - ١٧٧ وتعليق السيوى
جوسران عليها)

« وحيث أن المصلحة لصاحب الأرض
القضاء في سد المطات المفتوحة عليها لا تتشأ له.
إلا إذا أراد البناء عليها فيجوز له حينئذ أن يقيم
بناءه على آخر حدودها حتى ولو أدى ذلك الى
غلق هذه المطات وليس لصاحبها الاعتراض
حينئذ وإن فعل كان ذلك تعرضًا منه يجوز
لصاحب الأرض طلب منه بدعى منع التعرض
« وحيث أنه لذلك لا ترى المحكمة أن

ملك المستأنف عليه ؟ وهل قبل دعواهما - تبعًا
لذلك يطلب سدها بعض النظر عما إذا كانت
مفتوحة على المترين المملوكين للمستأنفين
والمخصصين للزور أم لا. بل مع التسليم جدلاً بذلك
« وحيث أنه مقرر قانونًا أن التسامح
لا يكسب ملكية الارتفاق بعضى المدة (راجع
بلايول جزء أول ص ٩٢٥) كما أنه مقرر أن
المطات التي تفتح على أرض فضاء لا يكتسب
حق الارتفاق بها بعضى المدة مهما طالت على
فتحها . إذ أن تركها يعتبر تسامحًا من صاحب
الأرض المطلة عليها. لا لأشئ. إلا لأنها لا تشتره
بضرر وليس في مجرد وجودها اعتداء على وضع
يده أو انتفاع بملكه (راجع كتاب الاووال
لذهنى بك ص ١٦١ ومجموعة عياشى صفحة ٤٩
رقم ٢٢٣ ومجموعة حمدي بك السيد ص ٣٧ رقم
١٨٦ ومجموعة جمال الثانية ص ٢١٥ رقم ٥٦٨
وحكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ٨ ديسمبر
سنة ١٩١٠ مجلة ميزان الاعتدال ص ١٢٨
السنة الثانية والاحكام الواردة في مرجع القضاء
تطبيقًا على المادتين ٣٩ و ٤٠ مدنى)

« وحيث أن في مجرد السماح بفتح المطات
في أقل من المسافة القانونية على أرض فضاء
وتركها مدة دليل على نية التسامح عند صاحب
الأرض المفتوحة عليها . فيفقد فتحها صفة
الاغتصاب ولا يكسب صاحبها حقًا مهما طالت
المدة عليها . وتقرىمًا على ذلك لا يعتبر فتحها
تعرضًا تبدي من تاريخه مدة السنة اللازمة لدعوى
منع التعرض بل لا بد لبسها من فعل آخر يعتبر
اعتداء وتعتبر مباشر على وضع يد صاحب

المختلطة ومقدارها ٤٧٥ قرشاً على رواية ٤٤٠ قرشاً في رواية أخرى وقد قرر المتهم الأول بالتحقيق أن ذلك كان خطأً منه فلما بلغ ذلك إلى علم الشركة كتبت لوكيها بالانصر لتحويل مبلغ المصاريف المتأخر على المجنى عليه من المتهم الأول المسؤول في عرفها عن ذلك بقصد المتهم الأول إلى المجنى عليه مع التهم الثاني وتجايلاً عليه حتى سلهما الدفتر وحينئذ مزق المتهم الأول كلمة (خالص) وأعاد الدفتر إليه

«ومن حيث أنه لا نزاع في أن الذي فعل ذلك هو المتهم الأول وحده دون الثاني كاتبين من الإطلاع على التحقيق ومن إقرار قس المتهم الأول فيكون حكم البراءة المقضى بها ابتدائياً لصالح المتهم الثاني في محله ويتعين تأييده

«ومن حيث أنه فيما يتعلق بالتهمة الأول يتعين البحث في أركان جريمة اتلاف الأوراق «وحيث أن أركان هذه الجريمة أربعة وهي: (١) الاتلاف أى العمل بالمادى نفسه

(٢) نوع الشئ الذى اتلف وهو هنا الأوراق (٣) الضرر وهو متوفر في حالتها (٤) القصد الجنائى

«ومن حيث أنه فيما يتعلق بالركن الرابع فقد اشترطت المادة ٣١٩ عقوبات أن يكون الاتلاف عمداً بأى طريقة كانت فيتوفر القصد الجنائى متى أتلف الجانى الورقة عن علم مهما كان الباعث له على إتلافها

«ومن حيث أنه يتبين من ذلك أنه يكفى أن يكون الاتلاف عمداً فلا يمتنع جريمة الاتلاف التى يقع عن إهمال ولا أهمية للباعث للجانى على اتیان الجريمة (جندي بك عبد الملك فقرة

تعرض لموضوع الحق بين طرفي الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى من المستأفنين لعدم وجود مصلحة لهم فيها والزامهما بالمصاريف (قضية السيد محمد راجب وآخر ضد الخواجه اسكندر اسكندرانى رقم ٧٠٩ سنة ١٩٣٠ استئناف — رسالة حضرات ممطلى بك رفعت وركن بمقوب بك ومحمد على رشدى بك القضاة)

١٠٤

محكمة قنا الكلية الاهلية

١١ سبتمبر سنة ١٩٣٠

اتلاف أوراق . ركن الدمد . إهمال

المبدأ القانوني

اشترطت المادة (٣١٩) ع . أن يكون الاتلاف عمداً بأى طريقة كانت فيتوفر القصد الجنائى متى أتلف الجانى الورقة عن علم مهما كان الباعث له على إتلافها

المحكم

« من حيث أن موضوع القضية يتلخص في أن شفيق ميخائيل اشترى ماكينة خياطة سنجر من توكيل الشركة بالانصر ودفع ٣١٠ قروش عربوناً ثم قسط الباقي على جملة أقساط أخذ يدفعها على التوالى مقابل كورنات تلتصق في الدفتر الممد لذلك . وحدث أن تأخر في الدفع فرقت عليه دعوى في المحكمة المختلطة وحكم عليه بالمستحق والمصاريف وفى أثناء نظر القضية وبعد الحكم دفع المجنى عليه المتأخر عليه فكتب له المتهم الأول كلمة (خالص) على الدفتر دون ملاحظة أنه مستحق عليه أيضاً مصاريف الدعوى

ويتعين الأخذ في هذه الحالة بالقواعد المقررة في القانون المدني لاثبات عقد الوديعة

المحكمة

« حيث أن واقعة الحال في هذه القضية حسب أقوال المدعى المدني تلتخص في أنه تسلم يوم الحادثة من والده ورقة من فئة اثنية جنيه فوضها في محفظته ثم توجه الى دكان التهمين وسلم المحفظة بما فيها الى التهم الأول لحفظها معه حتى ينتهي من لعب القمار مع آخرين فلما انتهى من اللعب وطالب التهم الأول برد المحفظة فتسحبا فلم يجد بها سوى ورقة من فئة الخمسة جنيهات

« وحيث أن محكمة أول درجة قضت باعتبار هذه الواقعة سرقة منطبقة على المادة ٢٧٤/٤ عقوبات ارتكانا على أن يد التهم الأول كانت يداً عارضة وأن تسليم المدعى المدني للمحفظة هو تسليم لفرض وقتي وغير ناقل للحيازة لأنه من قبيل التسليم الاضطراري الذي لا يتنافى مع السرقة

« وحيث أن التسليم الاضطراري يراد به الحالات التي يكون الفرض منها مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه لتحقيق من جوهره أو محتوياته على أن يرد الشيء فوراً الى صاحبه بعد انتهاء الفرض الذي حصل من أجله ذلك التسليم الوقتي

فإذا سلم الجاني عليه للمتهم محفظة بها قود ليحفظها له خوفاً عليها من الضياع حتى ينتهي من لعب القمار مع آخرين يكون هذا التسليم على سبيل الوديعة فإذا اختلس التهم شيئاً من القود التي كانت بالمحفظة فلا يعتبر عمله هذا سرقة بل خيانة أمانة منطبقة على المادة ٢٩٦ عقوبات —

١٥ صفحة ١٤) وجارسون غمرة ٣٨ بالتعليق على المادة ٤٣٩ع فرنساوي والمراجع المذكورة به) « ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي في غير محله بالنسبة للتهم الاول ويتعين الغناء والحكم بالعقوبة

« ومن حيث انه لما تقدم من ظروف الدعوى ترى المحكمة استعمال شيء من الرأفة قبله »

(قضية للنياة ضد أمين قزمان رقم ١٨٧٩ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرات عمود بك صادق الجميل وكيل المحكمة ونجيب المندراري اعدى وعمد حافظ اعدى القاضيين وحضور حضرة عمود حلي خاطر اعدى وكيل النيابة)

١٠٥

محكمة قنا الكلاية الاهلية.

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠

تسليم اضطراري . في مقام الوديعة . اختلاس الشيء المسلم . خيانة أمانة

المبدأ القانوني

التسليم الاضطراري يراد به الحالات التي يكون الفرض منها مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو تقليبه لتحقيق من جوهره أو محتوياته على أن يرد الشيء فوراً الى صاحبه بعد انتهاء الفرض الذي حصل من أجله ذلك التسليم الوقتي

فإذا سلم الجاني عليه للمتهم محفظة بها قود ليحفظها له خوفاً عليها من الضياع حتى ينتهي من لعب القمار مع آخرين يكون هذا التسليم على سبيل الوديعة فإذا اختلس التهم شيئاً من القود التي كانت بالمحفظة فلا يعتبر عمله هذا سرقة بل خيانة أمانة منطبقة على المادة ٢٩٦ عقوبات —

غير ثابتة ويتمين برامة المتهمين منها عملا بالمادة

١٧٢ جنابات

(قضية النيابة وآخر مدعى مدنى ضد عمود
عبد الرحمن محمد رقم ٢٤٧٢ استئناف سنة ١٩٣٠
برئاسة حضرات محمد الصاوى احميل بك ومحمد حافظ
بك وعمود محمد عبد الرازق بك قضاة وبحضور حفرة
احمد محمد يوسف بك وكيل النيابة)

١٠٦

محكمة اسوان الاهلية

قرار حالة

٢٣ ابريل سنة ٩٣٠

تذوير . نية التزوير . توكيل مننى بالتوقيع على
أوراق المحضرين . لا عقوبة .

المجرأ القاضى

يختلف ركن العمد في جريمة التزوير عن
العمد في الجرائم الاخرى اذ يشترط أن يكون
الفاعل للتزوير ارتكب ما ارتكبه بسوء نية
وبطريق الغش .

فالشخص الذى يوقع باسم غيره على صحيفة
افتتاح الدعوى ويدفع عنها ريع الرسم . ثم يستلمها
بعد اعلانها من قلم المحضرين ويوقع باسم ذلك
الغير على دفتر المحضرين لا عقاب عليه . اذا أثبت
أنه أجرى كل ذلك باغراقه مع صاحب الشأن
وبطريقة التوكيل الشفوى عنه تسهلا لتقاضى
وليسر للمتهم أن يستأجر الدكان موضوع دعوى
الاخلاء بعد الحكم اذ أن نية الغش التى
تتطلبها جريمة التزوير غير متوفرة وكذلك نية
الاضرار بالغير .

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه الدعوى والتى يسلم

بل ليحفظها له خوفاً عليها من الضياع فتسليمه
المحظفة إذن كان على سبيل الوديمة وعلى ذلك

فاعتبار الحادثة سرقة يكون في غير محله ويتمين
برامة المتهمين منها عملا بالمادة ١٧٢ جنابات

« وحيث أن وكلاء المدعى المدنى والمتهمين
تناولوا في مرافعتهم أمام هذه المحكمة امكان
اعتبار الحادثة جنحة خيانة امانة منطبق على المادة

٢٩٦ عقوبات وهو الوصف الصحيح الذى تراه
هذه المحكمة منطبق على الحادثة لأن التسليم

كان على سبيل الوديمة

« وحيث يتمين الأخذ في هذه الحالة

بالقواعد المقررة في القانون المدنى لاثبات عقد الوديمة

« وحيث أن المتهم الاول معترف بأنه استلم
من المدعى المدنى المحظفة وبداخلها خمسة جنيهات
وأنه ردّها له بهذا المبلغ ولم يمتثل شيئا وأنكر
المتهم الثانى علاقته بهذه الحادثة

« وحيث أن هذا الاعتراف من المتهم

الاول لا يقبل التجزئة

« وحيث أن المدعى المدنى يقول أن المبلغ

الذى أودع المتهم الاول اياه يزيد على ألف قرش

وهو لم يقدم على ذلك دليلا بالكتابة كما انه لم

يثبت أنه كان في حالة تمنعه من الحصول على دليل

كتبى وعلى ذلك فلا يقبل منه الاثبات بالبيئة

« وحيث أنه بمراجعة التحقيقات التى

حصلت في هذه القضية لم تجد المحكمة ما يمكن

اعتباره مبدءا ثبوت يميز الاثبات بالبيئة

« وحيث لذلك تكون تهمة خيانة الامانة

ركن من أركان التزوير غير متوفر في هذه الدعوى واركن على الاسباب الواردة بمذكرته « وحيث ان اركان جريمة التزوير ثلاثة :-

أولاً - تغيير حقيقة

ثانياً - ركن الضرر أو احتمال حصوله

ثالثاً - ركن العمد

« وحيث أنه بالنسبة للركنين الاولين فانهما ليسا محل بحث حيث ان المتهم يسلم بتوفرهما في هذه الحادثة

أما بالنسبة لركن العمد الذي ينكر توفره المتهم فهو محل بحثنا الآن

« وحيث ان علماء القانون اختلفوا في تعريف العمد في جريمة التزوير فيرى فستان هيلي ودالوز ان العمد المراد في جريمة التزوير هو قصد الاضرار بالغير وهو مذهب مرجوح الآن لان الاضرار بالغير قلما يكون مقصداً لمرتكب الجريمة بل السبب فيه عنده عادة ربحه الخاص مادياً أو أدبياً. فالخروج بالعمد من معناه الاعتيادي الى ما أراده أولئك المؤلفون نحكم لانرى له دليلاً في القانون (انظر رسالة التزوير في الاوراق المرحوم فتحى باشا زغلول ص ٣٩) ويقول جارسون ان هذه النية (العمد) تنحصر في العلم بأن المحرر المزور سيستعمل ضد من زور عليه (انظر جارسون فقرة ٣٩٤ - ٣٩٥) ويقول بلاش أنه يجب أن تتوفر عند المزور نية الاضرار بثروة الغير أو بكرامته واعتباره ويسترض جاردو على رأى بلاش ودالوز وشوف هيلي بأن اشتراط نية الاضرار بالغير يضيق دائرة القصد الجنائي بغير مسوغ فان القانون لم يتطلب في المادة ١٤٦

بها المتهم تلخص في أنه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٩ وضع المتهم بخطه اسم على عبد الحفيظ على عريضة دعوى مرفوعة من على عبد الحفيظ ضد عبد العظيم ابراهيم وقدما قلم المحضرين بأسوان وأعلمها للدعى عليه في اليوم المذكور وأنه في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بقلم المحضرين بمحكمة اسوان وضع بخطه اسم على عبد الحفيظ في دفتر تسليم الطلبات واستلم عريضة الدعوى سالفة الذكر « وحيث أنه بناء على ذلك يكون الوصف الحقيقي للحادثة كما يأتي :-

أولاً - ان المتهم في يوم الاثنين ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٩ الموافق ٢٧ محرم سنة ١٣٤٨ ييندر اسوان ارتكب تزويراً في ورقة رسمية (اعلان عريضة دعوى في القضية بمر ٣٣٠ مدنى اسوان سنة ١٩٢٩) المرفوعة من على عبد الحفيظ ضد عبد العظيم ابراهيم بوضعه امضاء مزورة بأن أمضى ووضع اسم على عبد الحفيظ على عريضة الدعوى وقدما قلم المحضرين وأعلمها للدعى عليه المذكور

ثانياً - لانه في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الموافق ٥ ربيع آخر سنة ١٣٤٨ بقلم المحضرين بمحكمة اسوان الاهلية ارتكب تزويراً في ورقة رسمية بوضعه امضاء مزورة بأن أمضى ووضع اسم على عبد الحفيظ في دفتر سرى قلم المحضرين واستلم عريضة الدعوى المذكورة الامر بالمقاب عليه بالمواد ١٧٩ - ٢ و ١٨٠ ع

« وحيث ان المتهم مع اعترافه بصحة الوقائع فانه ينكر جريمة التزوير ويقول ان عمله هذا كان بحسن نية وأن سوء النية الذي هو

المنوي من هذه الوجهة وإذا كان لذكر قصد النش في المادة ١٨١ ع دون المادة ١٧٩ ع حكمة فعي كما يقول بعض الشراح أن تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع يصحبه قصد النش بغير حاجة الى النص عنه خصيصاً . فنية النش يفترض وجودها ابتداء في كل تزوير مادي وليس على النيابة اثبات وجود هذه النية الخاصة بل على المتهم إذا أراد تبرئة نفسه أن يثبت أن هذه النية لم تكن موجودة - وذلك على خلاف التزوير المعنوي فكثيراً ما يسطر المحرر وقائع مزورة على اعتبار أنها صحيحة وهو يجعل ما فيها من التزوير ولهذا يجب قبل الحكم بإدائته اثبات توفر القصد الجنائي عنده أثباتاً خاصاً (جازو ققرة ١٤٢٦) (وانظر شرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك امين صحيفة ٢٥٦ وما بعدها)

« وحيث انه بالنسبة للحادثة التي نحن بصدددها وهي من نوع التزوير المادي فقد دفع المتهم التهمة باعتبار أن نية التزوير غير متوفرة لانه لم يقصد بعمله غشاً مديحاً أنه أمضى عريضة الدعوى بانفاق مع المدعي الحقيقي كما وقع على دفتر المحضرين باسم المدعي نيابة عنه باتفاق معه وبطريق التوكيل الشفوي عنه

« وحيث أنه بالإطلاع على أوراق القضية المدنية تبين أن المدعي الحقيقي حضر بالجلسة يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وترافع فيها مبدئياً بطلباته وقدم مستنداته ولم يبد أي اعتراض وتعالج مع المدعي عليه بالجلسة

« وحيث أن الذي أظهر الحادثة أن متدوب

عقوبات فرنسي سوى نية النش ويستوى بعد ذلك أن يكون المزور قد قصد الاضرار بالغير أو جزئ نفع لنفسه خاصة بغير تفكير في الاضرار بالغير . والغالب أن المزور لا ينظر الى نتيجة التزوير الا من جهة واحدة وهي وجهته الشخصية فهو انما يفكر فيما يجلب له التزوير من النفع المادي أو الادبي غير ناظر الى ما عساه أن يحل بسبب ذلك من الضر بالغير ، فمن يزور شهادة طبية ليتوصل بها الى الاعضاء من الخدمة العسكرية لا يبتغي بذلك الاضرار بأحد وانما يبتغي الخلاص من واجب فرضه القانون - كذلك الذي يرتكب تزويراً ليخلص نفسه من المسؤولية الجنائية أو ليغر من مراقبة البوليس أو ليحصل على شهادة عليا أو على وظيفة في الحكومة لا يريد بذلك سوى جر منعم لنفسه وكل هذه الصور تدخل تحت نية النش ولكنها لا تدخل تحت نية الاضرار فالنية الخاصة التي يتطلبها القانون في عرف (جازو) انما هي نية الاحتجاج بالمحرر على أمر ليس للمزور حق فيه - (انظر جازو ٤٠ ققرة ١٣٩) - ونحن نميل الى رأى (جازو) اذ أن اشتراط نية النش في التزوير في القانون المصري ظاهر من نص المادة ١٨١ ع فانها تشترط أن يكون التغيير حاصلًا (بقصد التزوير) وهي عبارة تؤدي المعنى المقصود بانظة (Frauduleusement) التي بالنص الفرنسي أي بقصد النش ، وظاهر أنه لا بد من توفر نية النش أيضاً في التزوير المادي المعاقب عليه بالمادة ١٧٩ ع وإن لم يذكر ذلك صراحة في المادة المذكورة اذ لا محل للفرقة بين التزوير المادي والتزوير

واستلم ورقة الاعلان لانه لم يستلمها باسم أخيه الا بتوكيله من قبله بهذا العمل لضيق الوقت فانصاع الى أمره وقدر رغبته باستلام الاعلان والتوقيع بامضاء أخيه ولم يقصد بهذا التوقيع أى تزوير ضد أخيه بل عمل ماعمله بحسن نية فسقطت عنه المسؤولية لعدم توفر القصد الجنائي (قضى ٣ مارس سنة ١٩٢٥) وهذا الحكم تقدمت صورته الرسمية من وكيل المتهم فى البوسنة - وفى قضية أخرى حكم على شخص بالسجن فطلبت منه زوجته بوساطة أحد أقرانه أن يطلقها فطلقها وهو بالسجن وأخذ هذا القريب الزوجة الى بلد آخر وتسمى أمام المأذون باسم الزوج وخالف الزوجة وتمحورت وثيقة بذلك تقدم المزور الى المحكمة بتهمة التزوير فى أوراق رسمية لحكت المحكمة ببراءته لان من عادة الفلاحين السذج أن ينسب منهم الاب باسم ابنه والحال باسم ابن أخته دون أن يكون عند متحل ذلك الاسم فكرة يقصد بها فعلا غير قانونى فاذا استعمل هذا الاسم أمام أى جهة كانت فلا يمد فعله تزويراً معاقباً عليه اذ لا يمكن المعاقبة على التزوير الا اذا حصل بسوء نية (استئناف مصر جتأى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ الحقوق ١٨ ص ٢٥ احمد بك أمين ص ٢٦٣) - وفى قضية أخرى حضر زيد بصفته بكر المدعى فى دعوى مرفوعة على عمرو وتنازل عن الدعوى للحصول الصلح بين بكر وعمرو المذكورين لا اعتقاده أن لا ضرر فى ذلك ولما رفعت دعوى التزوير الى قاضى الاحالة ضد زيد وعمرو أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم توفر القصد الجنائي (حالة طنطا ١٧ يناير سنة ١٩١٢ مجموعة رسمية ١٣ ع

المحضر المحاضر بالجلسة لفت نظر المحكمة بعد اتفاق الطرفين على الصلح وتوقيعها عليه الى ان المدعى المحاضر بالجلسة هو خلاف من تسلّم عريضة الدعوى من قلم المحضرين يوم الجلسة

» وحيث أنه تبين أيضاً ان المدعى سبق ان أنذر قبل رفع الدعوى المدعى عليه بالاخلاء بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

» وحيث ان على عبد الحفيظ قور بتحقيق النيابة (بالصحيفة ٨) أنه أقام الدعوى وأعلن العريضة ودفع عنها ربع الرسم كما قرر بالصحيفة ١٢ أنه تقابل مع المتهم قبل جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩ يومين وأخبره المتهم بالجلسة وأنه لذلك حضر الجلسة وقابل المتهم فى المحكمة وعلم منه أنه دفع له الرسوم فشكله . » وحيث أنه يؤخذ من كل ذلك أن على عبد الحفيظ كان على اتفاق مع المتهم على رفع الدعوى باسمه واستلام الاوراق من قلم المحضرين فكان غرض المتهم تسهيل التقاضى لى عبد الحفيظ ضد عبد العظيم ابراهيم ليتوصل المدعى الى الحصول على حكم باخلاء الدكان فيستطيع المتهم فى هذه الحالة استئجار الدكان

» وحيث أنه لذلك يتضح أن نية النش التى تتطلبها جريمة التزوير غير متوفرة فى هذه الدعوى وكذا نية الاضرار بالنير

» وحيث أنه قد حكم بأن لا عقاب من أجل التزوير فى أوراق رسمية على من كلف من قبل أخيه بالذهاب الى المحكمة لسحب ورقة الاستئناف المرفوع منه ودفع باقى الرسم وقبده عنه لمرضه وحلول أجل القيد فعمل بأمره وقصد قلم المحضرين ووضع اسم أخيه على دفتر التسليم

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن أحكام المحاكم ترى أن العمد في جريمة التزوير يختلف عن العمد في الجرائم المادية الأخرى ويشترط أن يكون الفاعل للتزوير ارتكب ما ارتكب بسوء نية وبطريق النش

« وحيث أننا نرجح هذا الرأي ونرى من ظروف هذه الدعوى وللأسباب السابق إيضاحها أن المتهم لم يكن سعيه النية فيما ارتكبه بل عمل ما عمله بحسن نية وباتفاق سابق مع رافع الدعوى - وبناء عليه فلا عقاب ويتمين التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية قبل المتهم لعدم الجنائية »

(قضية النيابة ضد محمد طه محمد رقم ٥ كل سنة ٩٣٠ رئاسة حفرة ممطى راشد بك القاضي)

٥٣٠ أحمد بك أمين صحيفة ٢٦٤) - وحكم بأنه لا يرتكب جريمة التزوير في أوراق رسمية من حضر أمام المحكمة وتسمى باسم غيره في محضر الجلسة إذا لم يتوفر في الدعوى سوء النية لدى المتهم فإنه حضر لا ليستفيد من حضوره بل لعقيدة لديه بأنه يؤدي خدمة لموكله اذ في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان ينوى التزوير للتزوير ولصلحته (جنابات مصر ١٩٣٥ ما يرسنة ١٩٣٥ محاماة ٦ ع ٢٦١ جندى بك عبد الملك ص ٢٢٤) - وقد قضى بأن لا عقاب أيضاً على طبيب حرر شهادة برأيه لريضه ووقع عليها بأعضائه وامضاء زميله بدون علمه كان قد استشاره المريض وكان مادون بالشهادة مطابق لرأى زميله هذا (فتحي بك زغلول صحيفة ٤٦) حيث لا عمد للطبيب في سوء

قضايا المحاكم الجزئية

المحكمة

« حيث أن النيابة العمومية أدخلت المتهم الثالث في القضية في الجلسة السابقة فدفع هذا المتهم فرعياً بعدم قبول دعوى النيابة لانه سبق لها أن حفظت القضية ضده حفظاً ضمنيًا حيث أن البوليس أرسل لها المحضر ومعه أربعة متهمين هو أحدهم فاستجوبهم عضو النيابة الذى اطلع على المحضر ثم قرر قيد اللجنة ضد زكى خليل ومسمود أحمد بشهادة المؤشر امامهم ومنهم المتهم الثالث فهذا يعتبر فى رأى المتهم قراراً بالحفظ لا يصح للنيابة بعده أن ترفع الدعوى من غير

١٠٧

محكمة ديروط الجزئية

٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩

مواد جنائية. أمر الحفظ. تحريره. صراحتي ونسييه

المبدأ القانوني

لكي يكون لأمر الحفظ الذى تصدره النيابة فى المواد الجنائية أثره المنصوص عليه فى المادة ٤٢ تحقيق جنابات يجب أن يكون أمراً كتابياً صريحاً مسبباً

من أن النيابة عند حفظ القضية كانت على بيته تأمة من الامر وانها قصدت صراحة حفظ الدعوى ولا يكون ذلك الا اذا صدر منها أمر مسبب وقد جرى العمل على ذلك في النيابة وهو ضروري لامكان مراقبة هذه الاوامر ولتكون لها قيمتها عند ذوى الشأن في القضايا والا فكيف يكون شعور المجني عليه في جنابة عند ما يرى انها حفظت بأمر ضمني أو حتى بأمر كتابي لا مؤيد له من الاسباب خصوصاً وان هذا الامر في رأى جران مولان وفوستان هيلي مثلاً يمنع المجني عليه من رفع دعواه مباشرة في مسائل الجنح والمخالفات. وان كان هذا الرأى مختلفاً فيه بين المحاكم الا انه على أى حال يعطى فكرة عن أهمية قرار الحفظ وضرورة استكمال متبقيات الحصر في اصداره . وهذا في صالح المتهم نفسه الذى يصدر له قرار الحفظ لأن حق النيابة في المود لرفع الدعوى مقيد بأسباب الحفظ فمثلاً اذا حفظت القضية لعدم الجناية ثم تبين لها فيما بعد أن الوقائع الثابتة في المحضر معاقب عليها فانها لا يمكنها أن ترفع الدعوى بوصف مخالف كما رأى الاستاذ جران مولان في شرح تحقيق الجنايات بند ٣٦٢ مع الاحكام وتعليمات النائب العام على القانون الجديد المشار اليها في هامش هذا البند . فاذ كان للنيابة أن تحفظ الدعوى بكلمة واحدة أمكنها في هذا المثل أن تعيد رفع الدعوى على اعتبار أن الحفظ كان لعدم كفاية الادلة وان ظهر لها دليل جديد يؤيد الوقائع المذكورة . وربما كان في قانون المتشردين والمشبوهين المعمول به الآن

أدلة جديدة طبقاً للمادة ٤٢ تحقيق جنابات وقد ردت النيابة على ذلك بأن قرار الحفظ لا بد أن يكون بأمر صريح حتى يكون مانعاً من اقامة الدعوى « وحيث أن المادة ٤٣ المذكورة تنص على انه اذا رؤى للنيابة العمومية بعد التحقيق انه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الاوراق ويكون صدور هذا الامر في مواد الجنابات من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه

» وحيث انه يؤخذ من هذا النص انه لا بد من صدور أمر كتابي بالحفظ بدليل أن المادة تعين من يصدر منهم الامر تبعاً لكون الحادثة جنابة أو غير جنابة . وفوق ذلك فالب مجرد التذكير في أن النيابة عند تصرفها في القضايا بالحفظ إنما تقوم بعمل قضائي له قوة الشيء المحكوم فيه بنص المادة سالفة الذكر ولا تعرف الدائرة القضائية تصرفاً غير مؤيد بأسبابه ولذلك يكون من الواجب بطبيعة تصرف النيابة وكونه عملاً قضائياً أن يصدر به أمر وان يكون مبنياً على ١- باب تبرره . ولذلك فان التعليمات العامة للنيابة تقضى بما يتفق مع هذه الطبيعة حيث جاء فيها انه يجب أن تدون في محضر التحقيق أسباب الحفظ بوضوح تام ثم تختم بالمبارة التي تفيد نوع الحفظ ويرقع على ذلك بإمضاء واضحة . ويؤيد هذا القواعد العامة لان الدعوى من حق النيابة فلا ينسب لها انتهاك تنازلت عن حقها الا اذا كان التنازل صريحاً طبقاً لقاعدة العامة في التنازل عن كافة الحقوق . والدعوى العمومية أولى من غيرها بالحصر عليها لأن من الصالح العام ألا يفلت مجرم من عقاب يستحقه . ولذلك يجب التأكيد

بين الورثة لغاية الآن ولا يزال نصيب كل منهم شامكاً في جميع الأطنان الخلفة عن المورث المذكور وإنما ينحصر النزاع بين الطرفين في أن المدعى عليها الثانية وهي التي اشترت العشرة قراريط من والدها المدعى عليه الأول ترى أن هذا البيع صحيح لأنه أكل من نصيب والدها في جميع التركة وأنه ليس لباقي الورثة أن يطلبوا الغناء بل يبق البيع معلقاً على نتيجة القسمة إذ ربما يقع هذا القدر في نصيب البائع

« وحيث أنه مسلم بأن نصيب البائع في القدر المباع قيراط و سهم والدعوى قاصرة على هذا القدر دون سواء وأما حق الشركاء في طلب الغناء البيع قبل القسمة فقد اختلفت الآراء في هذه المسألة فقري يرى ما تراه المدعى عليها المذكورة وآخر يرى أن الشريك الذي يملك على الشيوع ويبيع محددًا إنما يتصرف في ملك غيره إذ أن كل ذرة من المقار مشتركة بين الجميع وعلى ذلك يكون لباقي الشركاء أن يطلبوا فوراً وبدون انتظار لأي قسمة الغناء البيع الصادر من الشريك وتأخذ المحكمة بهذا الرأي الأخير لمطابقتها أولاً للمادة ٢٦٤ من القانون المدني الإلهي ونصها « بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل إنما يصح إذا أجازته المالك الحقيقي ». ولمطابقتها ثانياً لروح القانون بالنسبة للسعي في تخفيف مضار الشركة على العموم . فإذا اتيسح للشريك أن يتصرف بهذا الشكل وكان على الشركاء أن ينتظروا نتيجة القسمة فإن ذلك يزيد في أعيا.

دليل آخر على ما للمتهمين من الفائدة في بيان الأسباب التي بنى عليها الحفظ « وحيث أنه لما تقدم يتبين أن يكون الحفظ بأمر كتابي صريح مؤيد بأسباب فالادعاء بالحفظ الضمني لا قيمة له ولذلك يكون الدفع في غير محله ويتبين رفضه »

(قضية النيابة ضد ذكي خليل وآخرين رقم ١٢٦٩ سنة ١٩٢٩ جنح — رئاسة حضرة عماد بك صالح الدهري القاضي وبحضور حضرة محمود بك حلمي عضو النيابة)

١٠٨

محكمة مغلوطة الجزئية الأهلية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مقدم بيع على الشيوع . طلب الشريك الغناء . حقه في ذلك

المبدأ القانوني

للشريك الحق في طلب الغناء البيع الصادر من شريكه في جزء محدود من الأطنان المشتركة على الشيوع بالنسبة لنصيبه في هذا الجزء من غير انتظار للقسمة »

المحكمة

« حيث أن المدعين عدلوا طلباتهم في مذكرتهم الختامية الى ٨ قراريط و ٢٣ سهماً شائعة في العشرة قراريط الموضحة بعريضة الدعوى والغناء التسجيلات المتوقعة عليها « وحيث أنه مسلم بين الطرفين أن العشرة قراريط موضوع الدعوى متروكة عن المرحوم منطاولي خليل مورث الطرفين ولم تحصل قسمة

المحكم

« حيث أن المدعى يستند في دعواه الى عقدى بيع صادرين له من المدين المدعى عليه التانى أحدهما بيع ٢٥/٢١ ذراع معمارى ومؤرخ فى ٩ اغسطس سنة ١٩٠١ والثانى بيع ٦٧ ذراعاً ومؤرخ ١/٢٣/١٩١٦ وهذان العقدان غير مسجلين الا ان المدعى يعزز العقد الاول بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ويعزز الثانى بوضع اليد الخمس سنوات المكسبة للملكية بالسبب الصحيح مدعياً أن تاريخ هذا العقد ثابت بوقفة شاهديه من أكثر من تلك المدة » وحيث أن المدعى عليه الاول قرر بالجلسة أنه لا ينازع فيما بيع بالمقد الاول لوضع اليد المدة الطويلة ولكنه ينازع فيما بيع بالمقد الثانى لعدم تسجيله ولأن هذا المقد لا يعتبر سبباً صحيحاً لصدوره من المالك الحقيقى ولأنه من جهة أخرى حديث منذ مدة لا تتجاوز سنتين وأن تاريخه العرفى مصطنع وأنه مستعد لإثبات ذلك

« وحيث أن المدعى عليه الاول استند تمزيقاً لدفاعه فيما يتعلق بعده اعتبار المقد الثانى سبباً صحيحاً لصدوره من المالك الحقيقى للجلسة أحكام بينها فى المذكرة المقدمة منه

« وحيث أنه بالرجوع لتلك الأحكام تبين أنها خاصة بجملة نزاعهم مشترين من مالك واحد سجل أحدهما العقد الصادر له ولم يسجل الثانى عقده ولكنه يتسكك بوضع اليد مدة الخمس سنوات المكسبة للملكية وقد فضلت المحاكم فى هذه الحالة صاحب العقد المسجل

الشركاء ولما بقتة ثالثاً لقاعدة عدم الاعتداء على حقوق الغير بلا مبرر فإن الشريك على الشيوع الذى يختار ايجاد قطعة فى العقار المشترك ويتصرف فيها مفرزة يحرم باقى الشركاء من الانتفاع بجمعهم كاملاً لأنه لن يبقى لهم بعد هذا التصرف والى أن تحصل القسمة سوى القطع الضعيفة فإذا أرادوا هم أيضاً التصرف فى نصيبهم بالبيع أو الرهن فإن قيمته تكون بنسبة جودته اذ أنه لا يمكنهم التصرف فى القدر الجيد الذى سبق لشريكهم ان تصرف فيه وبذلك يكون قد استطاع أحد الشركاء أن يحرم بتصرفه شريكاً له من الممتنع بمقتضى هذه النتيجة العملية لرفض قبول الرأى الذى يساعد الشريك على ذلك . ولذا يتعين الحكم للدعوى بالطلبات (نفية أم السند بنت على وآخرين ضد عبد الرحيم حسن وآخرين رقم ١٩٢٥ سنة ١٩٢٨ — رئاسة حضرة محمد صالح متولى الدهرى بك الثانى)

١٠٩

محكمة طنطا الجزئية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

عقد بيع . عدم نقل الملكية . مضى ٥ سنوات على وضع اليد . اعتباره صحيحاً

المبرر القانونى

عقد البيع الذى يصدر من المالك ولسبب ما كدم تسجيله لا ينقل الملكية يصح اعتباره سبباً صحيحاً فى التملك بوضع اليد مدة الخمس سنوات المكسبة للملكية

١١٠

محكمة الفيوم الجزئية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ - اختصاص المحاكم الاهلية . وعد بالزواج .

النظر فيه . من اختصاصها

٢ - وعد بالزواج . للدول منه . عدم الفرار .

عدم الخطأ . لا مسئولية

المبادئ القانونية

١ - ان الوعد بالزواج لم يرد في الشرع ولا في الشريعة المسيحية . ولم تعرض المادة ١٦ من اللائحة الال لمقد الزواج . فما كلف متعلقاً بصحيح هذا المقد فهو خارج عن اختصاص المحاكم الاهلية وما عداه هو من اختصاصها

٢ - ان المسلم به ان العدول عن الوعد لا يترتب عليه أى مسئولية الا اذا كان في هذا العدول ما حل أحد الطرفين ضرراً مادياً كان أو أدنياً بسبب خطأ وقع من عدل في حق الآخر

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه الدعوى تلتخص على حسب دعوى المدعية في أن المدعى عليه ارتبط مع المدعية المذكورة بوعد الزواج من سنة ١٩٢٠ وقيت من هذا التاريخ روابط المودة متبادلة الى سنة ١٩٢٨ وقد عدل وقتئذ المدعى عليه عن الوفاء بوعدته وتزوج من سيدة أخرى غير المدعية مما أضر بها أدنياً واستوجب على دعواها المطالبة بالتعويض

« حيث أن المدعى عليه دفع الدعوى

« وحيث انه يؤخذ ضمناً من تلك الاحكام أن المحاكم التي أصدرتها لم تعتبر المقد الصادر من المالك سبباً صحيحاً يميز للصادر اليه التمسك بوضع اليد لمدة الخمس سنوات ولكن هذه المحكمة لا ترسب هذا الرأي لسببين الاول أن القانون المدني لم يعرف في المادة ٢٦ السبب الصحيح فلا محل للتمييز بين المقد الصادر من المالك والمقد الصادر من غير المالك وترجيح الثاني على الاول لأن الاقرب لمعقول عكس ذلك والثاني انه بالرجوع لأقوال شراح القانون عن السبب الصحيح يبين انهم عرفوه بأنه كل عقد من طبيعته أن ينقل الملكية ولكنها لم تنتقل به لعيب ما فيه قد يكون غالباً صدوره من غير مالك أو قدقانه شرطاً من الشروط اللازمة لنفاذه قانوناً كعقد الهبة اذا كان غير رسمي أو عدم أهلية البائع أو غير ذلك فلم يقولوا أن المقد الذي يصدر من المالك لا يصح اعتباره سبباً صحيحاً فيما يتعلق بالملكية بوضع اليد لمدة الخمس سنوات (يراجع في ذلك بلايول جزء أول نبذة ٢٢٩١ و ٢٦٦٠ ودهلس نبذة ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ باب التملك بوضع اليد جزء ثالث)

« وحيث انه فيما يتعلق بدفاع المدعى عليه الثاني من ان ذلك المقد قهر منذ مدة لا تتجاوز سنتين وانه مستعد لإثبات ذلك بالينة ترى المحكمة احوالة القضية لتحقيق اجابة لطلبه »

(قضية على رضوان ضد احمد عبد الله رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ وثانة حضرة اسكندر بك وزق القاضي)

« وحيث أنه بصرف النظر عن قيمة الاثبات على حصول الوعد من جانب المدعى عليه بالزواج لأن هذا الامر سلم به قرياً من دفاع المدعى عليه نفسه فالبحث يدور فقط حول ما يترتب على فسخ هذا الوعد من المسؤولية وأحقية المدعية بالتعويض

« وحيث أنه من المسلم به قانوناً اعتبار الزواج والوعد به من النظام العام ومن المسلم به أيضاً أن المدول عن الوعد لا يترتب عليه أية مسؤولية الا اذا كان في هذا المدول ما حل أحد الطرفين ضرراً مادياً كان أو أدبياً بسبب خطأ وقع ممن عدل في حق الآخر. فالمدول في ذاته لا يستوجب تعويضاً لأنه روعي أن رابطة الزوجية التي تقوم عليها سعادة العائلة يجب أن يترك كل طرف من طرفي العقد فيها حراً طليقاً الى آخر لحظة يختار لنفسه ما يقدر فيه السعادة دون أن تناقش الاسباب التي دعت الى المدول صيانة لاسرار المائلات اذ المداخلة والتعق في بحث هذه الاسباب مما يؤدي غالباً الى نتائج سيئة ضارة بالطرفين لهذا روعي أن تعطي الحرية التامة في أن يختار كل زوج وكل زوجة الشريك الصالح الذي يستقر الرأي على الارتباط معه برابطة الزوجية. فليبق بعد هذا وقد أجمعت الاحكام والشرح على ما تقدم-الابحث الخطأ من جانب المدعى عليه ومعرفة ان كان هناك خطأ حقيقة أضر المدعية مادياً أو أدبياً يستوجب الزامه بتعويض ما لها

المذكورة مبدئياً بعدم الاختصاص ارتكاً على ما جاء بنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

« وحيث أن الوعد بالزواج أمر لا يعرفه الشرع ولم تشر الشريعة مسيحياً كانت أو اسلامية الا على الخطبة والزواج ولم تتعرض المادة السالفة الذكر الالعقد الزواج من حيث هو فما كان متعلقاً بصميم هذا العقد فهو خارج عن اختصاص المحاكم الاهلية وما عداه فهو من اختصاصها وعلى ذلك يكون هذا الدفع على غير اساس ويتعين رفضه

« وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فقد تبين من مراجعة أوراقها والمستندات المقدمة فيها من الطرفين أنه نشأت علاقة مودة بين طرفي الخصوم كما هو ظاهر من مستندات المدعية يرجع عهدها الى سنة ١٩٢٦ وجه فيها المدعى عليه للدمية عدة كتب تحمل عواطف المحبة والاخلاص ولم يك في تلك الكتب ما يشر إشارة قاطعة صريحة على الوعد بالزواج عدا تلك المذكرة الحالية من التاريخ والامضاء التي يتلخص موضوعها في كيفية نشوء هذه العلاقة وتطورها ورغبة المدعى عليه في الزواج من المدعية وكيف تبدلت تلك العلاقات وهذه الرغبة الى عكسها مع ذكر الاسباب الداعية الى هذا التبدل. أما الخطابات السابقة على سنة ١٩٢٦ والمقدمة من المدعية فلا تشير الى شيء يفيد الدعوى أو يدل على وجود علاقات تتجاوز المعرفة الحقة بين الطرفين فقط مما لا يمكن أن تتخذ دليلاً على أن فكرة الزواج نشأت قبل سنة ١٩٢٦ السالفة الذكر.

لا يقبل منه التحكيم بها اذا ما التجأ خصمه للقضاء
(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر
بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ ومشور بمجموعة
التشريع والأحكام الجزء الرابع صحيفة ٥٦
نبذة ٦١٥)

« وحيث فضلاً عما تقدم فقيام مشاركة
التحكيم لا تمنع القاضى المستعجل من النظر
والفصل في كل خلاف يقع بين الشركاء وتكون
المصلحة قاضية بضرورة سرعة الفصل فيه (راجع
مجلة المحاماة السنة السابعة العدد الثاني ص ١٦٠)
« وحيث انه واضح ان الخلاف مستحكم
بين الشركاء والافتارات متبادلة بينهم وتهم
الاستيلاء على مصروفات التلاميذ أو مرتبات
المدرسين والامتناع عن القيام بالواجبات المفروضة
بمحسن سير المدرسة كثيرة

« وحيث ان المدعى عليه دفع ايضاً بعدم
اختصاص القاضى المستعجل لأن الموضوع
مطروح أمام المحكمة الابتدائية

« وحيث ان المادة ٢٨ مرافعات صريحة
في اختصاص القاضى الجزئى بالمسائل المستعجلة
التي يخشى عليها من فوات الوقت

« وحيث ان القول بنقض ذلك معطل لحكم
المادة المذكورة وفي ضياع لمصلحة لو تهمم اتخاذ
طريق القاضى العادى

« وحيث أن لا محل للتمسك بنص المادة
٤٩١ مدنى لأنه فضلاً عن ان الأمر فيها جوازى
فان حكمها لا ينسخ حكم المادة ٢٨ مرافعات ولا
تسلب القاضى المستعجل اختصاصه بنظر النزاع
كلما كان هذا النزاع مستعجلاً أو يخشى عليه من

١١١

محكمة بنى سويف الجزئية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

١ - مشاركة التحكيم . التقاضى .

٢ - اختصاص القاضى المستعجل

المبدأ القانونى

١ - من يلجأ للتقاضى أمام المحكمة وينكر
مشاركات التحكيم لا يقبل منه التحكيم بها اذا
ما التجأ خصمه للقضاء

٢ - مشاركة التحكيم لا تمنع القاضى المستعجل
من النظر والفصل في كل خلاف يقع بين الشركاء.
وتكون المصلحة قاضية بضرورة سرعة الفصل فيه.

٣ - ان المادة ٤٩١ مدنى فضلاً عن أن
الأمر فيها جوازى فان حكمها لا ينسخ حكم المادة
٢٨ مرافعات ولا تسلب القاضى المستعجل
اختصاصه بنظر النزاع كلما كان هذا النزاع
مستعجلاً أو يخشى عليه من فوات الوقت
المحكم

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص
المحكمة بنظر الدعوى بناء على ان الفقرة الرابعة
من عقد الشركة المؤرخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦
صريحة في وجوب رفع كل خلاف يحدث بين
الشركاء الى محكمين

« وحيث انه ثابت ان المدعى عليه رفع
دعوى أمام المحكمة الكلية بطلب مبلغ ٥٠٠ جنيه
وكسور باعتبار انه نصيبه في ارباح الشركة

« وحيث انه لا نزاع في ان القى يلجأ
للتقاضى أمام المحكمة وينكر مشاركة التحكيم

فوات الوقت) المحاماة العدد السادس السنة الثانية
صحيفة ٣٧٣ والسنة التاسعة العددان الرابع والخامس
صحيفة ٢٢٨ والسنة الثامنة العددان ثامن وبذة (١٧)

« وحيث لما تقدم تعيين رفض الدفيعين

« وحيث انه بالنسبة للموضوع ونظرا لرفع
الأمر للقضاء من الطرفين ولوجود خلاف كبير
بين الشركاء يصعب معه ادارة المدرسة على
الوجه المطلوب لتوها وارتقاءها وحسن السمعة بها
ونظرا لاستيلاء المدعى عليه على مبلغ مصاريف
الطالبة وبعض الموظفين وتداخل البوليس بشأنه
ولا متناعه عن القيام بالواجبات المفروضة عليه
وحجزه دفتر التسجيل وهو حيوى للمدرسة ترى
الحكمة تعيين حارس

« وحيث ان المدعى عليه لم يقدم مذكرة
بدفاعه ولا ذكر احتياطيا اسم الحارس وترى
الحكمة تعيين المدعى الأول حارسا لأنه هو الذى
يدير المدرسة وللتناء عليه ثناء طليكا بتقرير تفتيش
وزارة المعارف

(قضية ليب الهندى منقروى وآخر ضد
عبد الواحد الهندى ومضان وآخرين رقم ١٣٦ سنة
١٣٠ رثانة حفرة بطرس بك سنيان النافى)

١١٢

محكمة نعيم حادى الجزئية

٩ يناير سنة ١٣٠

- ١ - حجز تحفظي . ماهيته . خدم حرية التصرف
- ٢ - حجز تحفظي ، شروطه وأركانه على سبيل المهر
- ٣ - حجز تحفظي . من النظام العام . الاختاق
على خلاف ما تنص عليه القانون ، بطلانه

المبرأ القانونى

١ - ان ماهية الحجز هي وضع يد أموال

المدين تحت يد القضاء ليبيها بالطريق الجبرى
وهو حد من حرية التصرف وبالتالي استثناء من
هذه القاعدة . ولذا قرر القانون للحجز شروطا
وأركاناً خاصة يجب توفرها لتوقيع الحجز . وذلك
لمنع تصف الدائن واسرافه في الكيد لمدينه أولا
ولملم استتار المدين بسداد دينه ثانيا

٢ - أن الحجز هو في الواقع عقوبة مدنيه
للمماطل والغرض منه اجبار المدين المماطل على
القيام بالتزامه بطريق تهديده في حريته بحرماته
من التصرف في ملكه وبهذه المثابة فهو من
النظام العام

٣ - لا يصح لطرفي المتعاقدين أن يتفقا على
خلاف ما رسمه القانون لحالات الحجز التحفظي
وشروطه لأن الحجز هو من النظام العام

المحكمة

« حيث أت دعوى المدعى فيما يخص
طلب الحكم على المدعى عليهما بمبلغ ٨ جنيهات
و ٢٢٠ مليا صحيحة من العقد المقدم منه والمحول
اليه من شركة المياه الرقم ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٩ ولذا
يتعين الحكم قبل المدعى عليهما بالمبلغ المذكور

عن طلب تثبيت الحجز التحفظي

« حيث أن المدعى يرتكن في طلب تثبيت
الحجز التحفظي على الفقرة الاخيرة بالند السابع
من العقد المقدم منه التي تنص على أن للشركة
(المحول) الحق على أى حال في توقيع الحجز
التحفظي على جميع الزواعة

« وحيث أن للفصل في هذا الطلب يتعين

أخرى فهو اذن من النظام العام وعليه فلا يصح لطرفي المتعاقدين أن يتفقا على خلاف مارسمه القانون لحالات الحجز وشروطه وبما أن الحجز التحفظي الذي نحن بصددده قد أجازته القانون في حالات محصورة نص عليها في المواد من ٦٦٨ الى ٦٨٠ ولدائنين معينين

« وحيث أن المدعى لم يكن من هؤلاء الدائنين المنصوص عنهم في هذه المواد » وحيث مما تقدم يتبين بطلان هذا الشرط وبالتالي الحكم برفض طلب تثبيت الحجز التحفظي المتوقع من المدعى على زراعة المدعى عليهما (قضية عزيز افندي بارس ضد مقصود توفيق جواهر وآخر رقم ١٠١٧ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حقيرة سليمان بهجت بك القاضي)

١١٣

محكمة أبوتيج الجزئية

٢٥ يناير سنة ١٩٣٠

١ — مسؤولية مدنية . أوكتا . وكن الخطأ وأحواله

٢ — حكم جنائي . تأنيده على الدهوى المدنية

المبادئ القانونية

- ١ - يشترط لتقرير المسؤولية المدنية ١ - حصول خطأ من وقع منه الفعل و ٢ - ضرر مادي أو أدبي و ٣ - وجود علاقة بين الضرر والخطأ وأن يكون الأول نتيجة مباشرة للثاني . والخطأ ينشأ إما عن عدم الوفاء بالتزام قانوني سواء كان عن تعهد أو التزام قانوني كعض كجثة أو شبه جنحة . فإذا انعدم هذا الالتزام انعدم المسؤولية المدنية

أولا بالذات البحث فيما إذا كان الحجز متبركا من النظام أم لا حتى يتسنى للحكمة الحكم أما بطلان هذا الشرط وأما بأجازته وتنفيذه

« وحيث أن هذا البحث يتطلب الرجوع الى ماهية الحجز والفرض الذي قصده الشارع منه » وحيث أنه يلزم تمهيدا لذلك القول بأن القاعدة العامة أو الاصل المقرر هو أنه لكل شخص الحرية التامة في التصرف المطلق في ملكه وقد جاء القانون كافلا لهذه الحرية ولم يستثن من ذلك الا بضع حالات نص عليها القانون لاغراض خاصة على سبيل الحصر

« وحيث أن ماهية الحجز هي وضع أموال المدين تحت يد القضاء ليبيها بالطريق الجبري فهو بهذا الاعتبار حد من حرية التصرف وبالتالي استثناء من قاعدة حرية التصرف ولذا قرر القانون للحجز شروطا وأركاناً خاصة لا بد من توفر جميعها لتوقيع الحجز . ويرى الشارع بإيرادها إلى أمرين أولهما منع تصف الدائنين وامرافه في الكيد لمدينه الذي قد توجب عليه حالة اضطراؤه لقبول كل ما يملكه عليه الدائن وثانيهما عدم استئثار المدين بسداد دينه

« وحيث أن مشروعية الحجز أو النرض المتصور منه هو اجبار المدين الماثل الذي لم ينشأ أن يقوم بالتزامه من تلقاء نفسه على القيام به وذلك بطريق تهديده في حرته بحرماته من التصرف في ملكه تصرفا ضاراً بمدينه فهو في الواقع عقوبة مدنية للماثل حتى يؤخذ الحق منه . وعلى هذا الاعتبار أى كون الحجز استثناء من قاعدة حرية التصرف من جهة وكونه عقوبة مدنية من جهة

بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٩٢٩ من محكمة الجنح الاستئنافية ببراءة التهمين منهم بتهمة الشهادة الزور «وحيث أنه يشترط في المسؤولية المدنية سواء كانت ناشئة عن جنحة أو شبه جنحة أو متسببة عن عقد أو شبه عقد ثلاثة أركان جوهرية إذا لم تنوافر جميعها أنهار ركن من أركان المسؤولية وبذلك تهدم المسؤولية وتصبح في حكم عدم» «وحيث أن هذه الأركان هي - أولاً - حصول خطأ ممن وقع منه الفعل - ثانياً - حصول ضرر مادي أو أدبي - ثالثاً - علاقة بين الضرر والخطأ وأن يكون الأول نتيجة مباشرة للثاني

» وحيث أنه عن الركن الأول من أركان المسؤولية وهو الخطأ فإنه هو عدم الوفاء بالتزام قانوني obligation أوجبه القانون سواء كان الالتزام ناشئاً عن عهد Contrat أو التزام قانوني بالمعنى الصحيح Obligation légale. وينشأ الخطأ في الحالة الأولى عن عقد أو شبه عقد وفي الحالة الثانية عن جنحة أو شبه جنحة «يراجع في ذلك بلانيول جزء ثاني صحيفة ٥٢٨١». فإذا لم يوجد هذا الالتزام انعدم الخطأ بالمسؤولية لأنه لا خطأ بلا التزام ولا مسؤولية الا بخطأ. وهذا الالتزام الذي عبر عنه بعض الشراح في أنه الفعل المكون للخطأ يجب أن يكون غير قانوني illicite.

» وحيث أنه يتعين الآن النظر فيما إذا كان ما أناه كل من المدعى عليهم للمدعي يكون خطأ قانونياً من عدمه وما نال المدعي من ذلك من ضرر «وحيث أنه بالنسبة للمدعي عليه الأول فقد تبين من الاطلاع على الحكم الرقم ٦ فبراير

٢- أن الحكم الصادر بالبراءة ولو كان لعدم كفاية الأدلة يكون ملازماً للمحكمة المدنية عند نظرها في الدعوى المرفوعة أمامها بطلب التعويض

المحكم

» من حيث أن المدعي وجه الخصومة الى المدعي عليهم باعلان تاريخه ٩ ابريل سنة ١٩٢٩ قال فيه بأن المدعي عليه الأول أوقع حزين تنفيذين على زراعة عدس وقطن مملوكة له على اعتبار أنها مملوكة لمدينه احمد محمد كيلاني واخوته مع علمه بأنها مملوكة للمدعي واحضر في جلسة التحقيق باقي المدعي عليهم كشهود يشهدون بملكية مدينه للزراعة المحجوز عليها ولكن المحكمة بعد ما تبين لها ملكية المدعي للأشياء المحجوز عليها حكمت بتثبيت ملكيته للزراعة المحجوز عليها وبمقابلة المدعي عليهم من الثاني الى الأخير بالحبس تهمة شهادة الزور وبأنه ناله من جراء المحجز المتوقع على زراعته وبسبب شهادة الزور ضرر مادي وأدبي قدره بمبلغ ٣٠ جنيناً وطلب الحكم بالزام المدعي عليهم بأن يدفعوا له هذا المبلغ بطريق التضامن والتكافل واستند في اثبات دعواه الى صورة تنفيذية من الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٦ فبراير سنة ٩٢٩ في دعوى الاسترداد التي كانتا مرفوعتين منه والواردتين الجدول العمومي نمرة ١١٨٥ سنة ٩٢٨ ونمرة ٣٠٦٠ سنة ٩٢٨ والى محضر تسليم الأشياء المحجوز عليها والرقم ٣ ابريل سنة ٩٢٩ «وحيث أن المدعي عليهم طلبوا رفض الدعوى واستندوا في ذلك على الحكم الصادر

« وحيث أنه ظهر من الاجراءات التي اتبناها
المدعي عليه المذكور في توقيع المحجرين ومن توقيعه
حجز ثاني بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ على القطن
بعد احالة دعوى الاسترداد الأولى الى التحقيق
بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ومن تسخير بقية
المدعي عليهم للشهادة في الجلسة بأن الزراعة
المحجوز عليها مملوكة لمدينة » راجع الحكم
الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ السابق الكلام
عنه » انه فعل متعمدا ما يخالف القانون فهو بلا
شك مسؤول عن نتيجة فعله هذا أي عايرترب
المدعي من الضرر من توقيع حجزه

« وحيث أنه فيما يختص بالضرر فقد ظهر
من محضر التسليم الرقم ٣ ابريل سنة ١٩٢٩ أن
زراعة المدس المحجوز عليها حصل لها تلف من
طول مدة الحجز وان زراعة القطن أخذت من
تحت يد مالكها ووضعت تحت يد حارس الأمر
الذي جعلها عرضة للتبديد والضياع والذي قصر
في نتيجة محصولها مما حلل المدعي خسارة مادية
وربح ضاع منه تقدره المحكمة بمبلغ خمسة عشر
جنيهاً وذلك بصرف النظر عن الثمن الذي استلمه
المدعي عنها من خزينة المحكمة

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فانه قد نال
المدعي ضرر أدبي من جراء توقيع الحجز على
زراعته وما لحقه من ذلك من سمة سيئة بين
مواطنيه واظهاره بظهور المودعين المعسرين وتقديره
المحكمة بمبلغ خمسة جنيهاً مصرية وعلى ذلك
يكون مبلغ الترميض المأذون يدفعه المدعي عليه
الاول للمدعي هو عشرون جنيهاً مصرية

« وحيث انه فيما يختص بإبقى المدعي عليهم

سنة ١٩٢٩ الصادر في دعوى الاسترداد اللتين
أقيمتا من المدعي ومن محضر التسليم المؤرخ ٣
ابريل سنة ١٩٢٩ أن المدعي عليه المذكور كان
يدأين احد محمد كيلاني وآخرين في مبلغ يقتضى
حكم تنفيذي وأنه اوقع حجزين تنفيذيين على
زراعة المدس والقطن المملوكة للمدعي على اعتبار
أنها مملوكة لمدينة مع أنه يعلم جيداً بخاترة ذلك
للحقيقة وبأن مدينه لا يملكون من حطام الدنيا
شيئاً وقد أثبت المدعي بالينة والمستندات
القاطعة ملكية الزراعة المحجوز عليها كما ظهر من
مجموع التحقيقات التي أجرتها المحكمة ان المدعي
عليه الأول كان يعلم وقت توقيع المحجرين بدم
ملكية مدينه للزراعة المتوقع عليها المحجرين
« راجع أقوال شيخ البلد والدلال » ذلك العلم
الذي يجعله في موقف السيء القصد المدلس الذي
يتعمد عمل ما يخالف القانون

« وحيث انه ولو ان القانون يجعل أموال المدين
ضامنة لالتزاماته بالطرق التي ينحوها وهي الحجز
التنفيذى أو المعاري ثم البيع الا انه يشترط لصحة
ذلك أن تكون الأموال التي يحجز عليها مملوكة
للمدين اذ لا يحق للدائن أن يطلب وفاء ديونه من
أموال شخص آخر خلاف المدين الذي تعهد بتلك
الالتزامات الا في الاحوال التي نص عليها القانون
أو التعاقد فان خالف ذلك وحجز على مال ليس
بمملوكاً لمدينة فانه يسأل عن فعله هذا سواء نشأ
بتقصير منه في التحرر عن ممتلكات مدينه أو تسبب
عن سوء قصد وتدليس أى بدعله بدم ملكية
مدينه للأشياء المتوقعة عليها الحجز ويكون خطاه
هنا متسبباً عن شبه جنحة أى عدم وفائه لالتزام قانوني

١١٤

محكمة أوتوبع الجزئية

٢٥ يناير سنة ١٩٣٠

١ - قانون التسجيل . عقود نافذة للملكية . أثره

فيها . تأثيره على المادة ٢٦٦ م

٢ - مشتر . ورثته من بعده . حكم . في

المطالبة بتنفيذ عقد البيع . طلب الملكية غير مقبول

٣ - دعوى طلب تنفيذ العقد . شخصية

٤ - فسخ . عقد بيع . صريحة أو ضمنية . أحكامهما

٥ - بائع . ضمانه . أساسه . تعرض الغير .

وجوب التعرض . قانونية لا فعلية

المبدأ القانوني

١ - ان قانون التسجيل قد عدل من

مفعول المادة ٢٦٦ مدنى . فبدلاً من أن يترتب

أثر نقل الملكية بمجرد انعقاد البيع أصبح متراخياً

حتى يتحقق الشرط الذى أوجبه هذا القانون

وهو اشهار العقد بواسطة التسجيل . فإذا لم

يتحقق هذا الشرط وقع البيع صحيحاً وترتبت

عليه بقية الالتزامات المترتبة على عقد البيع

الصحيح ما عدا أثر نقل الملكية سواء كان ذلك

بالنسبة للمتاعدين أو الغير .

٢ - ان للمشتري أو ورثته من بعده الحق

في مطالبة البائع بتنفيذ العقد - وليس على البائع أن

يتمتع عن القيام بما فرضه عليه القانون لاستيفاء

الاجراءات اللازمة لنقل الملكية - أى حق رفع

دعوى شخصية مستمدة من الحقوق التى آلت

الى المشتري بعقد البيع . وعلى هذا فليس للمشتري

أو لورثته طلب ثبوت ملكية العقار المبيع لأن

الملكية لا تنتقل اليه إلا بالسجيل . وله أن يرفع

دعوى بصحة التعاقد والافضاء تمهيداً لنقل الملكية

بعد تسجيل الحكم الصادر فيها أو يرفع دعوى

فانه لم يثبت من مجموع التحقيقات التى أجرتها

المحكمة فى دعوى الاسترداد أنهم اشتركوا مع

الحاجز فى تمسك توقيع الحجز وإنما فقط أدوا

الشهادة لمصلحته فى الجلسة

« وحيث أنه متى تمين ذلك فإن الفعل

المنسوب اليهم والذى يطالبهم المدعى بتعويض

عنه هو اداؤهم الشهادة زوراً لمصلحة المدعى عليه

الاول فى دعوى الاسترداد

« وحيث أن اساس مطالبتهم بالتعويض

هو الحكم الذى صدر بحبسهم بتاريخ ٦ فبراير

سنة ١٩٢٩ باعتبار أنهم شهدوا زوراً لمصلحة

المدعى عليه الاول

« وحيث أن هذا الحكم الذى استئنافاً

بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩ لعدم كفاية الادلة

أى أن الجريمة أساس التعويض لم يثبت وقوعها

من المدعى عليهم المذكورين امام المحكمة المختصة

وحكم البرائة هنا وان كان صدر لعدم كفاية أدلة

الثبوت الا انه ملزم للمحكمة المدنية « يراجع فى

ذلك دمولوب جزم ٣٠ رقم ٤٣٢ وكايتان جز

٢ ص ٣٤٢ »

« وحيث انه متى ثبت ذلك فانه ليس لهذه

المحكمة أن تقضى بأى تعويض مادامت الجريمة

أساس التعويض لم يثبت وقوعها من المدعى عليهم

المطالبين بالتعويض وذلك منعاً من تناقض الاحكام

وعلى ذلك تكون دعوى المدعى قبل هؤلاء المتهمين

واجبة الرضى لانعدام أساسها الذى بنيت عليه «

(قضية الشيخ نجيت سليمان نجيت وحضر عنه الاستاذ

دوس سليمان ضد سيد محمود احمد عيده الله وآخرين رقم

١٦٧٦ سنة ١٩٢٩ - وثلاثة حضرة محمد على

راتب بك الثانى)

الحصة المملوكة لها بمقتضى القعد المشار اليه لاهو ولا أخيه المدعي عليه الثالث

« وحيث أن المدعي عليه الأول وهو البائع لم يحضر في الجلسة ولم يدفع الدعوى بشئ »

« وحيث انه إزاء ذلك يجب البحث في النقط الآتية - أولاً - في ماهية القعد الذي تمسك به المدعية - ثانياً - الأثر القانوني المترتب على هذا القعد وما اذا كان من ضمنه نقل الملكية من البائع الى المشتري - ثالثاً - وهل يمكن للمشتري أو ورثته من بعده رفع دعوى تثبيت الملكية واذا كان لا يمكن فما هي حقيقة الدعوى التي يجب رفضها تنفيذاً لهذا القعد

« وحيث انه عن النقط الأولى فقد تبين من الاطلاع على القعد المذكور انه عقد بيع صحيح انعقد قانوناً باقاً في ارادة البائع والمشتري وتعين المبيع والتمن وهذا القعد يترتب عليه جميع الالتزامات القانونية المترتبة على عقود البيع وهي حق البائع في الزام المشتري باستلام المبيع ودفع الثمن وحق المشتري تكليف البائع بالتسليم وضمان المبيع

« وحيث انه فيما يتعلق بالنقطة الثانية الخاصة بنقل الملكية من البائع الى المشتري فانه ولو أن المادة ٢٦٦ من القانون المدني التي ينص الآثار المترتبة على البيع الصحيح نصت على انه بمجرد عقده تنقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتاعدين ولن ينوب عنهما إلا أن قانون التسجيل الجديد عدل هذه المادة فيما يخص نقل الملكية فقط . فبدلاً من أن يترتب هذا الأثر الأخير بمجرد انعقاد البيع أصبح مترخياً حتى يتحقق الشرط الذي أوجبه القانون وهو اشهار القعد

بضيغ القعد أو بطلانه لأي سبب من الأسباب المترتبة على عدم الوفاء من جانب البائع لالتزام من التزاماته المترتبة على حصول البيع قانوناً أو لعدم توفر ركن من أركان صحة البيع

٣ - ان أسباب الفسخ اما أن تكون مريحة أو ضمنية والأولى تتحقق من تحقيق الشرط أو حلول الأجل فاسخاً . والثانية تتحقق من عدم وفاء أحد المتعاقدين بتمهده أو عدم امكان الوفاء

٤ - - يضمن البائع تمتع المشتري بالعين المبيعة من تعرض الغير له أو من استحقاق العقار كله أو بعضه . ويشترط في ضمان البائع أن يكون التعرض من شخص ذي حق عيني على المبيع وقت البيع أو من شخص ذي حق عيني ترتب على المبيع بفعل البائع بعد القعد وان يكون التعرض مبنياً على شبهة تعرض قانوني . أما التعدي فلا يضمنه البائع

المحكمة

« من حيث ان المدعية بصفتها وجهت الخصومة الى المدعي عليهم وطلبت الحكم بصفة أصلية بتثبيت ملكيتها الى ٢١ ذراع مينة الحدود والمعالم بالقعد المتقدم منها وبصفة احتياطية رد الثمن وقدره ٧٩ قرشاً ونصف واستندت في اثبات دعواها الى عقد عرفي تاريخه ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ غير ثابت التاريخ أو مسجل صادر من المدعي عليه الأول الى مورثها محمود ابو طالب على والى المدعي عليهما الثاني والثالث

« ومن حيث أن المدعي عليه الثاني حضر بالجلسة وقرر بأنه لا ينازع المدعية بصفتها في

فيها وله أن يرفع دعوى بفسخ عقد البيع أو بطلانه لأي سبب من أسباب الفسخ أو البطلان كعدم الوفاء من جانب البائع للالتزام من الالتزامات القانونية أو المتفق عليها المترتبة على حصول البيع قانوناً أو لعدم توافر ركن من أركان صحة البيع كأن وقع من غير ذي أهلية أو حصل عن إكراه أو خطأ في حقيقة الشيء المبيع أو كان التعاقد بدون سبب مشروع قانوني أو بسبب مخالف للنظام العام أو الآداب العامة

« وحيث أن المدعية لا تمتلك بمقتضى القواعد المتقدمة رفع دعوى تثبيت ملكيتها إلى القدر المرفوع به الدعوى لأن سند التملك غير مسجل فهو غير ناقل للملكية . وإنما لها الحق في رفع دعوى يحق من الحقوق الأخرى المترتبة على عقد البيع الذي تستند إليه والذي صدر إلى مورثها إذ ليس لها أن تطالب بحق أكثر من الحق الذي خوله القانون لمن تلقت الملك عنه وعلى ذلك يكون الطلب الأصلي من دعاها مرفوض لمخالفته للقانون وهي شأنها في رفع دعوى أخرى بإثبات التعاقد والامضاء تمهيداً لنقل الملكية

« وحيث أنه بالنسبة لطلب الثاني الاحتياطي الخاص برد الثمن فهذا الطلب يتطلب - أولاً - فسخ البيع الصادر بين مورثها وبين المدعي عليه الأول ولم يتطلب هنا في عريضة دعاها ولا يمكن المحكمة أن تضي بشئ لم يطلبه الخصوم - ثانياً - فإن فسخ عقد البيع لا يكون إلا لسبب من أسباب الفسخ وأسباب الفسخ إما أن تكون صريحة أو ضمنية والأولى تأتي من تحقيق الشرط أو حلول الأجل إن كان الشرط أو الأجل

بواسطة التسجيل فإذا لم يتحقق هذا الشرط وقع البيع صحيحاً وترتب عليه بقية الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصحيح ما عدا أثر نقل الملكية سواء كان ذلك بالنسبة للتعاقد أو للغير . وذلك لأن قانون التسجيل الجديد لم يُلغِ ضمناً طبيعة عقد البيع أو جوهره إذ لم يزل بالرغم من صدور هذا القانون عقد اتفاق يتم بمجرد حصول الاتفاق من طرفيه على الأركان الأساسية له وهي تعيين المبيع وتحديد الثمن - ويتفرع مما تقدم أن للمشتري أو ورثته من بعده حق مطالبة البائع بتنفيذ العقد وليس على البائع أن يتمتع عن القيام بما فرضه عليه القانون لاستيفاء الاجراءات اللازمة لنقل الملكية .

« يراجع في ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون نمرة ١٨ سنة ١٩٣٣ الخاص بالسجيل . أي حق رفع دعوى شخصية مستمدة من الحقوق التي آلت إليه « المشتري » بعقد البيع وهي الحقوق التي تحول حق المطالبة بتنفيذ العقد . وهذه الدعوى شخصية تميزاً لها عن الدعوى العينية التي يرفضها المشتري فيما لو انتقلت إليه الملكية وأصبح له حقاً عينياً على المبيع

« وحيث أنه متى قرر ذلك فليس للمشتري أو ورثته من بعده أن يطلب ثبوت ملكية المقار للمبيع لأن الملكية لا تنتقل إليه إلا بالسجيل ولا يمكن أن يقره الحكم حقاً أو فقه القانون وعقده على أمر لما يتحقق . وإنما له أن يرفع أى دعوى مترتبة على أى حق من الحقوق الأخرى الناشئة عن عقده والتي تنفذ بمجرد حصول التعاقد . فله أن يرفع دعوى بإثبات صحة التعاقد أو الامضاء تمهيداً لنقل الملكية بعد تسجيل الحكم الصادر

١١٥

محكمة الموسيقى الجزئية

أول فبراير سنة ١٩٣٠

اتساب . تقديرها . سلطة المحكمة ونعم الاتفاق

المبرأ القانوني

للمحكمة قانوناً الحق في تقدير مقابل

الاتساب بحسب ما تستصوبه رغم الاتفاق السابق

على العمل

المحكم

« من حيث أن المدعى يطلب الحكم على

المدعى عليهما يبلغ عشرة جنيهات نظير أتعابه في

قضية النقص المقدم من المدعى عليه الثالث

وارتكن على عقد محرر بينهما وبين المدعى عليه الثاني

« وبما أن المدعى عليه الثاني دفع الدعوى

بأن المدعى لم يعمل له شيئاً

« وبما أن للمحكمة الحق قانوناً في تقدير

مقابل الاتساب بحسب ما تستصوبه رغم الاتفاق

السابق على العمل

« وبما أن المحكمة لذلك طلبت من المدعى

أن يقدم صورة من أسباب النقص ولكنه لم

يفعل حتى أمرت المحكمة بضم دوسيه النقص

مرة ١٤٣٢ سنة ٤٦ قضائية فوجدت بين أوراقه

تقرير قض مقدم من المدعى جاء فيه ما يأتي

بالحرف الواحد : (المحكمة لم تبين في حكمها

الاعمال التي قام بها كل فرد من التهمين لتحديد

مسئولية كل منهم وهذا وجه من أوجه البطالان)

« وبالإطلاع على محضر جلسة النقص ظهر

أن الطاعن لم يحضر ولم يحضر عنه المدعى وقضت

المحكمة برفض النقص وجاء في أسباب الحكم :

فاسخاً والثانية تتحقق من عدم وفاة أحد الماعدين

بتعده أو عدم امكان الوفاء والادعية لم تبين

للمحكمة السبب الذي من أجله تطلب فسخ عقد

البيع واسترداد الثمن غير أنها قالت في عريضة

دعواها « أن المعلن اليهم نازعوا الطالبة في مقدار

الرفوع به الدعوى بدون حق »

« وحيث ولو أن البائع يضمن تمتع المشتري

بالمبيع من تعرض الغير له فيه أو من استحقاق

كل أو بعض القمار المبيع إلا أنه يشترط في

وجوب الضمان على البائع أن يكون التعرض

حاصلاً من شخص ذي حق عيني على المبيع

وقت البيع أو من شخص ذي حق عيني ترتب

على المبيع بفعل البائع بعد العقد وان يكون التعرض

المذكور مبنيّاً على شبهة أى تعرض قانوني . أما

التعدي فلا يضمنه البائع

« وحيث أنه لم يبين من عريضة دعوى

المدعية أو من أقوالها بالجلسة ماهية التعرض أو

المنازعة التي تقول عنها وان كان المستنتج انه

تعدي بسيط لا يضمنه البائع ومن ثم فلا محل

لفسخ العقد ورد الثمن وهي شأنها في رفع دعوى

أخرى تمهيداً لتثبيت ملكيتها

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن المدعى

عليه الثالث قرر في الجلسة انه لا ينازع المدعية

لا هو ولا أخيه المدعى عليه الثاني المدعية في حقها

المطالب به ولم تدل على ما يثبت حصول هذا

النزاع ومن ثم يكون طلبها الاحتياطي على غير

أساس وواجب الرفض ايضاً

(فضية بجنيته بنت فرغى ضد محمد احمد طه وآخر

رقم ٧١٥ سنة ١٩٣٠ — بلدية السابقة)

المحكم

« من حيث أن النزاع في القضية الحالية قائم في الحقيقة بين المدعي عليه الثالث المشتري من المدعي عليه الاول بقصد مسجل سنة ١٩٢٦ وبين المدعي الوارث مع المدعي عليهما الاول والثاني والذي حصل بينه وبينهم مع آخرين عقد قسمة عرق مؤرخ ١٩ مارس سنة ١٩١٩ نشأ عنه اختصاصه بأجزاء من الاطيان الموروثة من بينها القدر المباع من المدعي عليه الاول

« ومن حيث أنه يتعين البحث تحت طائلة نصوص القانون المدني قبل تعديلها بقانون التسجيل فيما اذا كان عقد القسمة هذا الذي تم بين الورثة يحتج به قبل النير بلا حاجة لتسجيله أم العكس

« ومن حيث أن الاحكام قد تناقضت في هذا الموضوع فذهب بعضها الى أن عقد القسمة من العقود المقررة للملكية وهو بين الورثة يثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثة كنص المادة ٦١٠ أهلى و ٧٣٦ مختلط » راجع مجلة التشريع المختلط من ١٥ عدد ٢٦٢ مجموعة أحكام محكمة الاسكندرية المختلطة عدد ١٣ رقم ٢٠١ والمجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية سنة ١٩٠٩ رقم ٨٨ » وحجة هذا الفريق النص الصريح للمادة ٦١٠ أهلى ومطابقتها ٧٣٦ مختلط وأخذ بهذا الرأي صليب سامى بك في مجلة المحاماة السنة الثامنة ص ٦٥٥. وذهب البعض الآخر الى ضرورة تسجيل عقد القسمة حتى بين الورثة ليحتج به قبل النير وحجه أن نص المادة ٦١٢ عام وصريح

(وحيث أن الطاعن يزعم أن المحكمة لم تبين في حكمها الافعال التي وقعت من كل من المتهمين في الدعوى لاسكان تحديد مسؤولية كل منهم . وحيث أن هذا الزعم غير مفهوم ما المراد منه الخ) « ومن حيث أنه يظهر مما تقدم أن المدعي لم يقدم سببا معينا يبنى عليه التقض ولم يتقدم الحكم الطعون فيه وأن العبارة التي ذكرها في التقرير عبارة عامة قالت عنها محكمة التقض أنها غير مفهومة . وعلى ذلك يكون المدعي لم يعمل عملا يستحق عليه أتابا ولذلك يتعين رفض الدعوى

(قضية ... الهامى ضد فقرة ١٨١٨ سنة ٢٩ برتاسة كامل بك وصلى أبو الذهب الثاني)

١١٦

محكمة اسنا الجزئية

١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

عقد قسمة . غير مسجل . طبقا لأحكام القانون المدني . مقرر أو منقضى الحقوق . يئانه

المبدأ القانوني

طبقا لأحكام القانون المدني التي كان معمولاً بها قبل صدور قانون التسجيل تناقضت الاحكام في أثر عقد القسمة النير مسجل هل هو من العقود المقررة للملكية ثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثة كنص المادة ٦١٠ أهلى و ٧٣٦ م ويترتب على ذلك أن يحتج به قبل النير بلا حاجة الى تسجيله . أم أنه من العقود المنشئة لما فيجب تسجيله حتى بين الورثة ليحتج به قبل النير . وقد عززت المحكمة الرأي الاول وأخذت به

٦١٠ الذي يسيطرون سنداً للملكية في حق كل انسان يكون من التعسف أن نطالبهم بعد ذلك بالتسجيل وأن نعبرهم مقصرين إذا لم يقوموا به. والقضية الحالية أبلغ تدليل على صحة النظرية التي تقول بها فقد اقسام الورثة المدعون الاطيان التي خلفت لم عن والديهم واختص كل منهم بنصيبه منذ سنة ١٩١٩ ووضع يده عليه وكان من نصيب المدعى عليه الاول القدر الذي حدد له بقدر القسمة والذى لا يدخل ضمنه القدر المباع منه الى المدعى عليه الثالث وبقيت الحال كذلك وكل من الورثة ينتفع بما تحت يده حتى سولت للمدعى عليه الاول نفسه الاخلال بمجلة استمرت طويلاً فباع ثلثه سنة ١٩٢٦ جزءاً مما لم يكن له حق فيه واجترأ على الطعن بالتزوير في عقد القسمة وقد ثبت من تحقيق المحكمة أنه صحيح. فلو تجاهلنا عقد القسمة المذكور اتباعاً للنظرية المخالفة لفضيتنا على حالة من الاستقرار بقيت زهاء احد عشر عاماً بين تسعة من الورثة وقد يكون أحدهم توفى وقسم نصيبه الواضع يده عليه بين ورثته كل ذلك يقضى عليه ويمسك حالة الشيع المعلقة للملكية بين هذا العدد الجرم من الورثة ومن يكون قد خلفهم من أجل مشتر لم يتحرز في تحرى أسباب ملكية البالغ له قبل اقدمه على الشراء. فهل هناك أجدى من تلك القضية دلالة على سلامة النظرية التي تأخذ بها هذه المحكمة. ومن ثم يتبين قبول الدعوى »

(تقنية احمد مومض وحفر عنه الاستاذ حبيب عطا الله ضد محمد مومض وآخرين وحفر عن الاول الاستاذ محمد عبد الحالى رقم ٦٨ سنة ١٩٢٧ - برئاسة حضرة ٤٤ بك مختار عبد الله التتاني)

في ضرورة تسجيل العقود المشتملة على قسمة عين العقار (راجع مجلة التشريع المختلط عدده ٨٣٤ وعدده ١٤ رقم ١٦٥ وعدده ١٤ رقم ٣٠٣) وعضد هذا رأى الاستاذ جبران مولان في مؤلفه عن الكفالة الشخصية والعينية ص ٢٤٥ بند ٨٦٠ « ومن حيث أن موقع المادة ٦١٠ وبجيتها عقب المادة ٦٠٩ يدل على ان الشارع قصد تقرير قاعدة أساسية لاثبات الحقوق الآيلة بالميراث قبل كل انسان أما مجيى المادة ٦١٢ عقبها والقول بأن ذلك فيه فسخ لحكمها فغير مقبول لأن موقع المادة كما أسلفنا يدل بجلالة على الرغبة في تقرير قاعدة عامة أصولية وليس من المنطق في شئ القضاء على حكمها بدون نص صريح يتعرض لها والشارع منزه عن أن ينسب اليه الرغبة في الاخلال بتلك القاعدة بعد مادة واحدة فقط ولم يك قد جف مدادها بعد . على أن المحكمة في اشتراط تسجيل عقود القسمة غير مفهومة اذا قصد بها حماية للمشتري فالمشتري من وارث لأطيان تقاها البائع له بالميراث يعلم أنه يقدم على صفقة مصحوبة بكثير من عدم الجلاء وأول فرض عليه أن يتحقق مما اذا كانت العين المراد شراؤها هي في حيازة البائع وتقع في نصيبه اذا كان هناك ورثة آخرون غيره . ولا ريب في أن بحثاً قليلاً كان كفيلاً بتبديد الغياب حول الصفقة وفي توضيح حالة البائع فالمشتري الذى لم يفضل ذلك يعتبر مقصراً اذا قورن ببقية الورثة الذين اقساموا العقار مع مملك المشتري . ومن أية زاوية نظرنا الى الورثة لا نجد هناك قصيراً ينسب اليهم فاذا اعتمدوا على النص الصريح المادة

قضايا المحاكم المختلطة

١١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - افلاس . عقود سابقة . تمهيدات
- ٢ - ديون . متنازع فيها . مقاصة . عدم جواز اجرائها
- ٣ - افلاس . ديون سابقة . كونكرداتو

المبدأ القانوني

- ١ - ان الافلاس لا يفسخ من تلقاء نفسه العقود التي عقدت قبل تاريخ الحكم الصادر بالافلاس. وبوجه آخر فافلاس الماويل لا يبنى عليه الفناء المقود التي عقدها باستئجار العمال. وهينة الديانة ملازمة باحترام تمهيدات المفلس في هذا الصدد
- ٢ - لا يمكن اجراء المقاصة بين دين متنازع فيه ولم يعترف به اعترافاً قضائياً وبين دين معين وخال من النزاع ولكن اذا تأخر تنفيذ حكم من الاحكام لسبب عاوى وكان من الممكن الفصل في الدين المتنازع فيه من غير تأخير فيجوز للقاضي أن يقضى بوجوب اجراء المقاصة بين هذين الدينين تفادياً من قيام خصومة ثائية بين الطرفين
- ٣ - لا يسرى مفعول الكونكرداتو وما يستدعيه من تخفيض ودى الاعلى الدين التي كانت موجودة وقت اعلان الافلاس .

(B. L. J. xxxii P. 373)

١١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - التاس . حصول خطأ من القاضي . ليس بوجه للالتاس
- ٢ - طلبات اصلية اساسية . طلبات فرعية . عدم الفصل في الاخرة غير موجب للالتاس
- ٣ - اوراق معجوزة تحت يد غير المحكم . ليس وجباً للالتاس

المبدأ القانوني

- ١ - لا يعتبر غشاً واقامان الخصوم وموجباً لطلب التماس اعادة النظر الخطأ الذي يقع فيه القاضي في تقدير الوقائع المكونة للدعوى أو المسائل القانونية التي أثبتت وحصلت المرافعة فيها أمامه والتي رفع عنها الالتاس بقصد اعادة النظر فيها
- ٢ - اذا كانت المحكمة قد نظرت في الطلبات الاصلية الاساسية فعدم اشارتها الى الطلبات الفرعية *subsidiaries* لا يعتبر عدم فصل في طلب من الطلبات يفتح باب الالتاس
- ٣ - لا يعتبر سبباً للالتاس اكتشاف اوراق (مقال بأنها قاطعة في الدعوى) لا تحت يد الخصم بل تحت يد ممثلي طالب الالتاس *L'ayant droit* اذا أن وجودها تحت يد هؤلاء كان يسمح له بتقديمها وقت المرافعة في الدعوى

(B. L. J. xxxii P. 372)

لا يبيح له حق تتبع المبيع . فإذا كان الشيء المبيع تحت يد المشتري أو كان قد أعاره أو أجره للغير (الذى يعتبر في هذه الحالة حائزاً لحسابه) كان له حق استرداده ، أما إذا رهنه المشتري فليس للبائع في هذه الحالة أن يسترده إلا إذا دفع للدائن المرتهن الحسن النية قيمة دينه وفوائده من تاريخ الرهن

(B. L. J. XXXXH p. 380.)

١٢١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

تمهيدات . شرط جزائي . خطأ . إثباته .
قرينة قانونية

المبدأ القانوني

في حالة الاتفاق على شرط جزائي يكون من المفروض دائماً حصول ضرر للشخص الذى قصر المتماقد الآخر في تنفيذ التعهد أو الالتزام الذى له . وعلى الشخص المقصر في التنفيذ أن يقيم الدليل على أن هذا الضرر لم يحصل وبهذا يهدم هذه القرينة القاتعة

(B. L. J. XXXXH p. 381.)

١١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - بيع . فسخ لعدم دفع الثمن . بيمك
- ٢ - حق . امتياز البائع . على الشيء . أو على ثمن المبيع

المبدأ القانوني

- ١ - بناء على حكم المادة ٤١٣ م . يجوز لبائع المنقول الذى لم يقبض الثمن (سيارة مثلاً) أن يفسخ البيع ويسترد المنقول ولكن لا يجوز حصول هذا الفسخ الا بقتضى حكم
 - ٢ - حق امتياز البائع لمنقول يكون على الشيء نفسه ما دام تحت يد المشتري . فإذا باعه هذا يكون على ثمن المبيع بواسطة اجراء حجز للمشتري الاول تحت يد المشتري الثانى .
- (B. L. J. XXXXII p. 380.)

١٢٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- حق امتياز . البائع لمنقول . حق التتبع . شروطه . دهن المبيع

المبدأ القانوني

ان حق امتياز البائع لمنقول لم يقبض ثمنه

قضاة المحاكم الأجنبية

الجنائية يكون لها أمام المحاكم المدنية قوة الشيء المقضي فيه نهائياً هو ان القاضى المدنى لا يملك تجاهل ما قضى القاضى الجنائى بوجوده وثبوته ومن جهة أخرى فان الخطأ الجنائى المنصوص عليه فى المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ ع. ف يشمل كل العناصر التى تكوّن الخطأ المدنى

وعلى ذلك فإذا برأ القاضى الجنائى شخصاً قدم اليه بتهمة احداث جروح وضربات لما ثبت له من عدم ارتكابه لأى خطأ فلا يملك القاضى المدنى الا بانكار قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً. أن يحكم على المتهم المبرأ بتعويضات بناء على المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ م. ف. ما دام ان المنحى عليه لا يثبت ضد المتهم المبرأ ظرفاً آخر من شأنه أن يستتبع مسئولية غير العناصر والأركان المكونة للجنح المنصوص عليها فى مادتي ٣١٩ و ٣٢٠ ع. ف. (والتي كانت موضوع تقدير القاضى الجنائى) ويظل القاضى المدنى ممنوعاً من الحكم بالتعويضات احتراماً لقوة الحكم الجنائى النهائية حتى ولو كان المقصود من الدعوى المدنية القاء مسئولية مشتركة على المتهم المبرأ بالادعاء بأنه بسبب خطئه قد ضاعف الضرر

ولكن تبرة القاضى الجنائى للشخص الذى ارتكب حادثة بسبب عدم اثبات وقوع خطأ من جانبه لا يمنع القاضى المدنى من أن يقضى بمسئوليته مدنياً فى حدود المادة ١٣٨٤ م. ف. - ف. اللهم اذا قرر القاضى الجنائى ان الحادث نشأ عن

١٢٢

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٨ يوليو سنة ١٩٢٨

١ - حساب المطالبة بتقديمه. اثبات التصرف

في المبالغ المدلى

٢ - حساب المطالبة به. اثبات استلام المبالغ

المبرأ القانوى

اذا كان المطالب بتقديم الحساب ملزماً بأن يبرر تصرفاته فيها استلهم من المبالغ وطريقة استعمالها فيجب على طالب الحساب قبل ذلك أن يثبت حصول استلام هذه المبالغ بالفعل

(Dalloz 1930. I. p. 46)

١٢٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٥ يناير و ٢٤ ابريل و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

١ - مسئولية خطأ ملك الاشياء. مسئولية٢ - قوة الشيء المحكوم فيه. أحكام جنائية.

قوتها أمام المحكمة المدنية

المبرأ القانوى

١ - ان قرينة الخطأ التى يفترضها المادة

١٣٨٤ قرة اولى م. ف. ضد كل من يكون مكلفاً

بحراسة الاشياء التى تحدث ضرراً لا يمكن

دفعها إلا باقامة الدليل على وجود حادثة جبرية

أو قوة قاهرة أو سبب أجنبى لا دخل لارادته

فيه. ولا يكفي أن يقوم الدليل على أن الحارس

لم يرتكب خطأ أو ان سبب الحادث ظل مجهولاً

٢ - ان المقصود من أن أحكام المحاكم

الذى يحذره بالطبيب البيطرى الذى دعى للمالكة
ما دام الحصان كان الى وقتها فى حيازة المالك
وما دام لم يثبت أن الطبيب قد ارتكب أى
إهمال عند ما اقترب من الجواد لفحصه بحضور
المالك .

(D. 1980, II. p. 490)

١٢٦

محكمة استئناف ليون

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

مستوية. تمويض. مطالبة شريك به. جوازه

المبدأ القانونى

١ - يجوز للشريك فى شركة (وجدت
فعلا) أن يطالب بتمويضات بسبب انقضاء هذه
الشركة فجأة برفاة الشريك الآخر الطارئة مادام
طلب التمويض مبنياً على ضرر واقع وبحق لان
المادة ١٣٨٢ م. ف. لا تشترط للتمويض وجود
رابطة من نوع خاص بين المطالب به والمجنى عليه

(D. 1980 II. p. 61)

حادثة جبرية فتندثر تسقط قرينة الخطأ التى
تقوم عليها المادة ١٣٨٤ / ١ ولا يمكن التمسك
بها من جديد أمام القاضى المدنى ضده
(D. 1980-I-p. 41.)

١٢٤

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٣ يناير سنة ١٩٣٠

مواعيد. مخالفتها . سقوط الحق . التمسك
بالسقوط فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

المبدأ القانونى

ان المادة ١٠٣٠ م. ف. التى تنص على
انه لا يجوز اعلان بطلان أى عمل من اجراءات
المرافعات إلا اذا كان البطلان منصوباً عليه
صراحة فى القانون . لا تطبق إلا على حالة عدم
اتباع الشكل القانونى الخاص بتحرير الأوراق
ولا علاقة لها بالمواعيد التى يحددها القانون لانها
اجراءات فى خلالها . فان عدم مراعاة هذه المواعيد
جزاؤه سقوط حق الخصم الذى أهمل مراعاتها .
وجوز للخصم الآخر أن يتمسك بهذا
السقوط فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى فى
الاستئناف ككل دفاع آخر خاص بالدعوى الأصلية
(D. 1980 -I- p. 64)

١٢٥

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٢ يوليو سنة ١٩٣٠

مستوية . حيوان . اصابته الطبيب البيطرى .
الزام مالكة بالتعويضات

المبدأ القانونى

يسأل مالك الحصان عن الحادث الميت

الدوائر المجتمعية لمحكمة الاستئناف المختلطة

١٢٧

١٣ ابريل سنة ١٩١٠ (١)

المارسة في تنبيه نزع الملكية . أثرها . نتائجهاالمبدأ القانوني

ان المعارضة في تنبيه نزع الملكية المرفوعة في بحر الخمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان لها أثر موقف فقط وليس اثرها قاطعا . فعلى الدائن ان يطلب اجراء الحجز في الستين يوما التالية للخمسة عشر يوما المذكورة في المادة ٦١٠ مرافعات وإلا أصبح العمل لاغيا

المحكّم

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذى احوال الخصومة وطرفيها أمام الدائرتين المجتمعتين بمحكمة الاستئناف كنص المادة ٤١٦ مكررة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

«وحيث انه طبقا لهذا القرار فان النقطة الدائرية موضوع المناقشة هي معرفة ما اذا كانت المعارضة في تنبيه نزع الملكية المرفوعة في بحر الخمسة عشر يوما عملا بالمادة ٦٠٩ مرافعات يكون اثرها فقط ايقاف ميعاد التسعين يوما المحددة بالمادة ٦١٤ من القانون نفسه لاجراء الحجز أو يكون اثرها قطع

هذا الميعاد بحيث لا يتبدى ان يسرى إلا بعد اعلان الحكم النهائي الذى رفض هذه المعارضة . « وحيث انه لحل هذا السؤال ليس من الضروري الرجوع الى القانون الايطالى ولا الفرنسى اذ ان القانون المختلط للمرافعات يشتمل بخصوص هذه الحالة الخاصة على نصوص واضحة وفي غاية الدقة .

«وحيث انه في الواقع فالمادة ٦١٤ من هذا القانون تنص على أن الحجز لا يمكن اجراءه في الثلاثين يوما ولا بعد التسعين يوما التالية للتنبيه والا كان العمل باطلا - اذاً فهذا الميعاد مركب من شطرين منفصلين يجب الا يخلط بينهما . اولهما ثلاثون يوما محددة للدائن للدفع . وثانيهما ستون يوما محددة للدائن لاجراء الحجز .

اذاً فانه من المحقق أن المعارضة في التنبيه المرفوعة في بحر الخمسة عشر يوما لها تأثيرها فقط على الشطر الاول الخاص بالدفع ولا تمس في شئ الشطر الثانى من الميعاد وهو ستون يوما والذى لم يبدأ أن يسرى فهو باق كاملا

« وحيث انه طبقاً لما تقدم فانه يقتضى تحديد مدى ذلك الأثر أى هل المعارضة في التنبيه موقفة أو قاطعة .

وقد كان الشرع المصرى صريحاً بهذا

خمس عشرة يوما أخرى فيصبح خمسة وسبعين يوما بما هو منقضى للمادة (٦١٤) .

« وحيث انه من البعث السعى للمتمسك كدليل بالمادة ٦١١ من نفس القانون لان هذه المادة خاصة بسقوط تسجيل التنبية المشار اليه في المادة ٦١٧ وليست خاصة باليعاد المحدد في المادة (٦١٤) .

« وحيث أن ابراهيم يوسف سلامة قد طلب اجراء الحجز المذكور بعد سبعة وعشرين يوما من اعلان القرار الذي يرفض المعارضة — أى بعد أربعة وسبعين يوما من انتهاء ميعاد الخمسة عشر يوما المحدد بالمادة (٦١٠) السابق ذكرها — فإن هذا الحجز يجب اعتباره باطلا وبلا أثر .

فلهذه الأسباب

قرر أن المعارضة في تنبيه نزع الملكية المرفوعة في الخمسة عشر يوما من الاعلان لها أثر موقف فقط وان على الدائن أن يطلب اجراء الحجز في بحر الستين يوما التي تلى الخمسة عشر يوما المحددة بالمادة ٦١ مرافعات مختلط والا كان العمل لاغيا

(قضية ابراهيم يوسف سلامة ضد الست زنوبة بنت مصطفى قبودان دفاق رئاسة السيد موديندو)

تعليق

علقت على هذا القرار مجموعة التشريع والاحكام المختطه ناقدة بسبب ان النقطه القانونية الخلافية المروضة على الدوائر المجتمعة كانت كما قال القرار معرفة ما اذا كانت المعارضة في تنبيه نزع الملكية المرفوعة في الخمسة عشر يوما لها أثر

الصدد في المادة ٦١٠ من قانون المرافعات التي نص فيها على أنه اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب اداؤه في الخمسة عشر يوما التالية لاعلان الحكم الابتدائي . وهكذا فان المدين الذي كان له ثلاثون يوما للدفع لم يمد له الا خمسة عشر . وطبعاً فانه عند انتهاء هذه الخمسة عشر يوما بتتدى الستون يوما التي يجب أن يقع فيها الحجز — اذاً فان أثر المعارضة هو ايقافي فقط حيث أن المشرع المصري قد قرر في هذه المادة (٦١٠) أن الخمسة عشر يوما الممنوحة الى المدين لافتتاح دعواه محسوبة في الثلاثين يوما المحددة في المادة ٦١٤ للدفع والتي تصبح مخفضة الى خمسة عشر .

« وحيث انه لو كان بخلاف ذلك — أى لو كان الميعاد يجب أن يقطع — فإن هذا النص لم يكن له من موجب وكان يجب أن يمنح المدين ثلاثين يوما أيضاً للدفع بعد اعلان الحكم الانتهازي برفض المعارضة .

« وحيث أن قصد المشرع المصري هذا يظهر جلياً أيضاً من نفس المادة (٦١٠) التي تصنيف ايضاً أن المعارضة في التنبيه المرفوع بعد الخمسة عشر يوما لا توقف الحجز . وهذا اذا اتخذ دليلاً عكسياً يكون معناه أن الحجز يوقف اذا رفعت المعارضة في الخمسة عشر يوما .

« وحيث أن نظرية اقطع المتمسك بها المستأنف تجر الى نتائج مناقضة تماماً للمعنى الحرفي والمنطقي للنصوص التي قتنا يبحثها — اذن ميعاد الستين يوما المحدد للدائن لطلب اجراء الحجز والا كان العمل باطلا يكون ممدوداً بالتبعية

أو في أى يوم آخر قبل انقضاء الخمسة عشر يوماً
فإن الحجز يجب في جميع الاحوال أن يجرى في
الستين يوماً التالية للخمسة عشر التي يمكن المدين
فيها أن يدفع بعد اعلانه بالحكم الاتهاني بالرفض
وهذا القرار ليس الا تطبيقاً بسيطاً في
الموضوع لنصوص القانون المختاطق بالمادتين ٦١٠
و ٦١٤ من قانون المرافعات الواردة بعبارة عن
أى بحث في الأثر الايقافي أو التطعي في المارضة
في التنبيه . وفلا فإن المادة ٦١٠ في حالة المارضة
في الخمسة عشر يوماً تحدد لابتداء الحق في اجراء
الحجز ميعاداً أدنى مختلفاً عن ميعاد الثلاثين يوماً
المذكور في المادة (٦١٤) . وهذا الميعاد هو خمسة
عشر يوماً بعد اعلان الحكم الاتهاني

وهذه الخمسة عشر يوماً والايام الاخرى
التي تكون قد سرت قبل المارضة تحل محل
ميعاد الثلاثين يوماً التي لا يجوز الحجز قبلها .
أما فيما يخص بالستين يوماً المسكلة لميعاد
الستين يوماً فاتها تبقى بدون مساس بها .

واختصاراً نقول بأن المعارضة لها أثر خاص
بها فاتها تبدل ميعاداً جديداً للميعاد الاول وهو
الثلاثون يوماً أما فيما يخص بالستين يوماً المكونة
للقسم الثاني من ميعاد الستين يوماً فإن المعارضة
تمنع ان تبدى في السريان و بالتالي فاتها تكون
عقبة في سبيل الحجز وفي هذا المعنى استعملت
المادة (٦١٠) الكلمة المذكورة عند ما نصت
على إيقاف الحجز .

إيقاف أو أثر قطع ميعاد الستين يوماً المحدد بلادة
(٦١٤) مرافعات لاجراء الحجز

وقد قرر القرار بأن المعارضة المذكورة
أثرها الايقاف وانما النتيجة التي استخلصها من ذلك
. ولو أنها صحيحة في ذاتها - أى انه يجب على نازع
الملكية طلب اجراء الحجز في الستين يوماً التالية
للخمسة عشر التي يجب في أثنائها دفع المبلغ
المطلوب بعد رفض المعارضة - تقول ليست هذه
النتيجة التي استخلصها القرار منسجمة مع
السبب الاول . اذ أن المستأنف الذي كان
يقول بقطع الميعاد كان يتمسك بأنه بعد رفض
المارضة لا تسعون يوماً من جديد بعد اعلان الحكم
الاتهاني لاجراء الحجز . والمستأنف عليه الذي
كان يدعى الايقاف كان يقول انه برفض
المعارضة لم يبق لطلاب التنفيذ ليجرى الحجز
الا عدد الايام اللازمة لتكليف الستين يوماً مع
الايام المنقضية قبل المعارضة . وفلا فانه يقال ان
الميعاد قطع اذا كان كل الوقت الذي سرى لغاية
انقطاع العمل لا يحسب . و يقال بأن الميعاد موقف
فقط اذا عاد فاستمر من نقطة وقوفه بعد تلاشي
العمل الموقف . اذاً فيما ان القرار قد نص على ان
المعارضة لها أثر موقف كان يجب أن تكون النتيجة
انه لكي يجرى الحجز بعد رفض المعارضة نهائياً
واعلان الحكم بذلك لطلاب التنبيه تكفل عدد
الايام مع الايام السارية من التنبيه لغاية المعارضة
ستين يوماً المذكورة بلادة (٦١٤) . انما القرار
نص بحق على أنه بدون حاجة للبحث في هل
المارضة رفضت في اليوم التالي لاعلان التنبيه بالضبط

أثر المعارضة في تغيير نزع الملكية

تاريخ الخلاف — قرار الدائرتين المجتمعتين لمحكمة الاستئناف الاسكندرية المختلطة سنة ٩١٠ — التشريع المختلط الجديد — النصوص وأحكام المحاكم الاهلية

اختلفت أحكام القضاء المختلط قبل قرار الدائرتين المجتمعتين في سنة ٩١٠ فيها ما نص على أثر إيقافي المعارضة في تنبيه نزع الملكية كأحكام النصوص المختلطة في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٠ وقد أوردته أورفانيلي مجلد ٢ بند ٢٢٥٤ ومحكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ فبراير سنة ١٨٩١ (م ٣ ص ١٩٩) و ١٧ يونيو سنة ١٨٩٦ (م ٣ ص ٣٩٥) و ٢٤ مارس سنة ١٨٩٢ (م ٤ ص ٦٥٧) و ٨ يونيو سنة ١٩٠٢ (م ١٤ ص ٣٤٥).

ومنها ما قرر بالعكس أن المعارضة أثرها قطعياً لميعاد التسعين يوماً المحددة للحجز العقارى فأجاز الاجراء المذكور في التسعين يوماً التالية لإعلان الحكم الاثنى العاشر برفض المعارضة كحكم ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٦ (م ٨ ص ٢٦٠) — وبعض هذه الاحكام منشورة في حاشية القرار بالمجموعة المختلطة وفي مؤلف طرق التنفيذ للمرحوم أبى هيف بك ص ٤٣١ والبعض الآخر في المجموعة المختلطة تبعاً لصدورها .

فازاء هذا التناقض النظرى والتطبيقي اجتمعت الدائرتان المكونتان عندئذ محكمة الاستئناف المختلطة وقررت كما تقدم ان المعارضة أثرها إيقافياً ولكنها لم تستمر في تطبيق رأيها القانونى الذى يستلزم اضافة الوقت الذى انقضى بين اعلاني التنبيه والمعارضة الى الوقت الذى مر بين اعلان

الحكم الاثنى عشر واجراء الحجز العقارى بعد الخمسة عشر يوماً المعينة للمدين لدفع الدين — معرفة هل انقضى ميعاد التسعين يوماً المحددة للحجز . بل اقصر القرار على اعتبار الايقاف الستين يوماً كاملة بلا قص ولا زيادة — ولذا لم يحسم القرار النزاع القانونى وإنما وضع في العمل حداً للتناقض السالف ذكره متمشياً في ذلك مع النصوص موضوع الخلاف التى جعلت للمعارضة أثراً خاصاً لا يصح أن يعتبر موقفاً أو قاطعاً بل هو من نوع خاص « sui generis » اذ يستبدل ميعاداً جديداً نتيجة المعارضة ليحل محل الميعاد الاول وهو الثلاثون يوماً .

وهذا الميعاد الجديد هو الخمسة عشر يوماً والايام الاخرى التى تكون قد صرت قبل المعارضة أما الميعاد الثانى وهو الستون يوماً المسكلة لميعاد التسعين يوماً فأنها تبقى كاملة بدون مساس ليجرى طالب التنفيذ في غرضونها الحجز العقارى . وهذا النوع الخاص كان يجب أن يقرر نظرياً ثم يستنتج منه التطبيق الصحيح الذى أوردته القرار . كما يلاحظ أن هذا القرار أصبح بلا فائدة عملية لدى المحاكم المختلطة اذ ان النصوص المختلطة الغامضة السابق تفسيرها والمائلة للنصوص الاهلية الحالية قد تعدلت بالقانون المختلط نمرة ٣١ لسنة ١٩١٢ .

والتشريع المختلط الجديد هو كالتفسير السابق من الوجهة النظرية . أى ان المشرع لم يقرر المعارضة المرفوعة في الخمسة عشر يوماً أثراً إيقافياً أو قطعياً للوعايد ، وإنما استبدلها بتغيرها بنصوص بسيطة وواضحة . وتبعاً لهذا البدا فطالب التنفيذ أصبح غير مقيد بميعادى الستين والتسعين يوماً وإنما

ويمادين آخرين . أولها ميعاد أدنى هو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان الحكم النهائي أو المجلد النفاذ والقاضي برفض المعارضة والذي يجب فيه على المدين دفع الدين . وثانيهما ميعاد أقصى وهو ستون يوماً تمضي من يوم إعلان الحكم المذكور ويتحكم فيها على الدائن طلب اجراء الحجز (مواد ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١٤ جديدة)

إذا فقد المد المشرع المختلط النص السابق ووضع حداً للنفاضة التي اثارها غموض النصوص القديمة أما النصوص الأهلية القابلة فقد ظلت الى اليوم على غموضها وارتباكها رغم تعديلها مراراً بذكر رقم ٩ مايو سنة ١٨٩٥ و بالقانون غرة ١١ لسنة ١٩٠١ وبقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . وهذا مما يجدر تلافيه بنشر مائل للنصوص المختلطة مضافاً اليها الايضاح التالي يانه الذي ظهر لزومه محكمة الاستئناف المختلطة في أحكامها الحديثة . ولذا فإن القرار المختلط يصح ان يظل مفسراً للنصوص الأهلية موضوع الخلاف وقد تماشت مع تطبيق محكمة استئناف مصر الأهلية بحكم حديث كما سيحي . والواقع ان القانون الاهلي لم ينص على أثر المعارضة في تغيير المواعيد لا من الوجهة النظرية بأن عرف الاثر المذكور بالايقاني أو القطعي . ولا من الوجهة العملية بان اوضح حساباً صريحاً لثلاثين والستين يوماً (المادتين ٥٢٩ و ٥٣٠) ولا للداية والستين يوماً من جهة أخرى (م ٥٤) كنتيجة للمعارضة في خمسة عشر يوماً . بل اكتفى بالنص على أن المعارضة بعد خمسة عشر يوماً لا توقف التنفيذ (م ٥٥١) . وعلي انه في حالة الحكم برفضها

وجب الدفع في خمسة عشر يوماً التالية لإعلان حكمها النهائي (م ٥٥٠) . وعبوب النصوص الأهلية جعلت على القضاء والمحاماة شاقاً . فلقد ذهبت في ارتباكها حد التناقض إذ قررت المادة ٥٥٢ انه يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى في بيع المقارنات . والحقيقة على عكس هذا الجواز أي انه يتحكم على المدائن هذا السعي في الميعاد الذي حددته المادة ٥٣٩ . وإلا كان طلب نزع الملكية لاغياً . كما أن المشرع الأهلي غشى مع المختلط فلم يحدد الميعاد الأقصى للمعارضة وهو إزاء هذا النص يجب أن يعتبر يوم صدور حكم نزع الملكية (ينظر حكم المنصورة الابتدائية الأهلية في ١٥ فبراير سنة ٩٢٧ محاماة سنة ٧ ص ٩٠٦) . إزاء غموض النصوص تكون النتيجة المنطقية لتفسيرها كما قررته الدائرتان المجتمعان بمحكمة الاستئناف المختلطة . أي انه إذا رُفِضَت المعارضة في خمسة عشر يوماً أوقفت التنفيذ وشرطت ميعاد التسعين يوماً المقرر في المادة ٥٣٩ أهل الى شطرين أولها ثلاثون يوماً لا يصح فيها التنفيذ أي لا يقبل غرضونها طلب نزع الملكية . وثانيهما ستون يوماً يصح فيها التنفيذ وقد أثرت فيها المعارضة فتمتعا من أن تبندى . الا بعد خمسة عشر يوماً على يوم إعلان الحكم النهائي برفض المعارضة . وهذه خمسة عشر يوماً هي الميعاد للمدين بعد إعلان الحكم المذكور لدفع الدين . فيكون أثر المعارضة في خمسة عشر يوماً إيقاف ابتداء ميعاد الستين يوماً الواجب فيها افتتاح دعوى نزع الملكية ولما بانها خمسة

المدن التمسك بمضى المائة وستين يوماً على تسجيل التنييه - (ينظر حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٦ المنشور في المحاماة سنة ١٠ ص ٧٢) وهذا لا يمنع المحكمة من الحكم بطلان التسجيل ولومن تلقاء نفسها عند تحقق الاضرار بالتنييه . وما يجدر ملاحظته على التشريعين الاهلي والمختلط (القديم والجديد) انهما لم يعينا للدائن مياداً ليعلم فيه المدعي بالحكم الاتهابي القاضي برفض المارضة . ولذا فإن محكمة الاستئناف المختطلة قضت بأن أثر التنييه في حالة رفض المارضة مع عدم اعلان حكمها يبقى ثلاث سنوات (حكم ٣ يناير سنة ١٩١٨ م ٣٠ ص ١٢٧)

المقدمة

مع الملاحظات السابقة على عيوب القانونين الاهلي والمختلط وجود المحاكم من قضاء ومحاماة لسد قص التشريعين خصوصاً الاهلي فتم هذا البحث بالقول بأنه يجوز لدى القضاء الاهلي تطبيق المبدأ المقرر من الدائرتين المجتمعتين بمحكمة استئناف اسكندرية المختطلة في ١٣ ابريل سنة ٩١٠ وهو ايقاف مياد الستين يوماً المحددة لافتح دعوى نزع الملكية الى ان تمضي خمسة عشر يوماً على اعلان الحكم التهابي برفض المارضة المرفوعة في الخمسة عشر يوماً من تاريخ التنييه . وما يعزز هذا الرأي اتجاه القضاء الاهلي الحديث وخصوصاً ما قضت به أخيراً محكمة استئناف مصر الاهلية بمحكمها التين الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٠ (المنشور في هذه المجلة سنة ١٠ ص ٧٢٥) وهو تطبيق منطقي وتام للمبدأ المتقدم

جانه شكرى مراد المحامى

والسبعين يوماً المفصلة فيما سبق بدون اعلان المدعي بمريضة دعوى نزع الملكية يصبح العمل باطلاً ويحتم تجديد اجراءات نزع الملكية .

ويضاف الى مواعيد للمادتين ٥٣٩ - ٦١٤ مختلط مواعيد مسافة . وهذا هو ما قرره المادة ٥٤٠ اهل . ومحكمة الاستئناف المختطلة في ٥ مايو سنة ١٩٢٧ (م ٣٩ ص ٤٤٣) . وبمكسها المرحوم ابو حيف بك ممشياً في ذلك مع جارسونه مما تناقضه النصوص (طرق التنفيذ بند ٦٦٢ ص ٤٣٣ لسنة ١٩٢٣)

وتبعا لنظرية ايقاف المواعيد فقد سدت احكام المحاكم الاهلية قص التشريع الذي لم يشمل نصاً مقابلاً للمادة ٦١١ مختلط الخاصة بايقاف المياد المقرر في المادة ٦٠٧ الماثلة للمادة ٥٤٠ اهل الخاصة بطلان فعل تسجيل التنييه وتأثير قلم الكتاب بذلك من نفسه بمجرد اقصاء مائة وستين يوماً على تسجيل التنييه ولم قيد صورة الحكم الصادر بنزع الملكية .

(راجع حكم الزقازيق الاهلية في ٨ فبراير سنة ٩٠٨ المجموعة سنة ٩ ص ١٤٩ المنشور في مؤلف المرحوم ابى حيف بك حاشيته ص ٤٣٣) وقد جرى العمل لدى المحاكم الاهلية بأعادة التسجيل عند اقصاء المياد مما نعتبره مناقضاً لنظرية الايقاف موضوع هذا البحث وللاستحالة القانونية للاستمرار في التنفيذ في حالة المارضة في المياد الموقوف وهو ما قرره المحاكم الأهلية . فلا لزوم لأعادة التسجيل بل يحتمل أن تكون نتيجة الاضرار بطالبه خصوصاً وقد أصبح اليوم من المبادئ المقررة لدى المحاكم الاهلية ان ليس

العدد الثاني	فهرست	القائمة الخامسة عشر
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٧٨	١٣٦	١٢ يونيه ١٩٣٠
٧٩	١٣٨	١٩ » »
٨٠	١٣٩	١٩ » »
٨١	١٤١	٢٠ ابريل »
٨٢	١٤١	١٨ مايو »
٨٣	١٤٢	» » »
٨٤	١٤٣	١٩ مارس ١٩٣٠

(تابع قضاء محكمة النقض والابرارام)
حريق عمد . زريبة مسكونة . اعتبارها محلا
معداً للسكنى .

١ - قرار قاضي الاحالة . طعن المدعى المدني
فيه . أمام أودة المشورة . جواز الفصل في
الدعوى الجنائية والمدنية - ٢ - الدعوى
الجنائية . عدم رفعها لمحكمة الجنايات . عدم
قبولها لعدم قيامها - ٣ - مدعى مدنى . حقه في
الطعن أمام أودة المشورة . جاز للدعوى المدنية
أو الجنائية - ٤ - مدعى مدنى . حقه في الطعن
أمام محكمة النقض . قاصر على حقوقه المدنية
دفاع . لفت المحكمة له بعدم تكراره . غير مطلق .

١ - اختلاس . كاتب سجن . كاتب تحصيل .
من مندوبى التحصيل - ٢ - جرائم متعددة .
تنفيذها بأفعال متتابعة لغرض جنائى واحد .
عقوبة واحدة .

(٢) (قضاء المجلس الحسبى العالى)

١ - حجر . استئناف . وصف جديد لطلب
الحجر . عدم قبوله - ٢ - حجر لنفسه . عدم
جواز رفعه الا بعد انقضاء مدة نزول فيها سبه .
حجر . ضعف العقل . لم يصل لعنه . كفايته للحجر
مجلس حجبى . قرارته . المعارضة فيها .
عدم جوازها

(٣) (قضاء محكمة الاستئناف الاهلية)

١ - وقف . فى مرض الموت . نفاذه فى الثلث

قانون المجالس المحمية
سنة ١٩٢٥

السنة الحادية عشر

فهرست

العدد الثاني

مواد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
	(تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية)			
٣٠٢ من قانون المدل والانصاف لعدوى باننا	٢ - وقف . على وارث وعلى اجنبى . تقدير الثلث . كيفية التقسيم	٣٠ ابريل ١٩٣٠	١٤٥	٨٥
١٣٧ و ١٤١ مد	مشارطات . انتفاع اجنبى عنها بها . شرطه	٣٠ ابريل ١٩٣٠	١٤٥	٨٦
٥٣٢ وما بعدها مد	صلح . عدول عنه . عدم التصديق . اعتباره دليلا فى الدعوى	٣٠ ابريل ١٩٣٠	١٤٦	٨٧
٢٦٦ و ٧٩ مد	١ - التزامات . فاذها . مشتر أول . مشتر ثان . تعلقها بموضوع البيع - ٢ - وضع اليد المدة الطويلة . شرط الظهور .	٣٠ ابريل ١٩٣٠	١٤٧	٨٨
٣٠٠ و ٣٠١ مر	بطلان المرافعة . وفاة المدعى . لا تقطع سريان مدة البطلان	٢١ مايو ١٩٣٠	١٤٨	٨٩
٣٦٦ و ٣٦١ و ٣٠	١ - دعوى . قيمة الالتزام فيها . تعدد المدعى عليهم . لا تأثير له على التقدير - ٢ - حكم تهميدى . احالة على التحقيق . قبول الخصم له . عدم جواز استئنائه .	» » ٢٨	١٤٩	٩٠
١٥١ مد	المسئولية الشئبة . مالك . عدم التصير أو الخطأ أو العيب . لامتسولية عليه .	» » »	١٥٠	٩١
٣٥٤ مد	مرض الموت . امتداده اكثر من سنة . اشتداده . حكمه حكم مرض الموت	» » »	١٥١	٩٢
٤٥١ و ٤٥٢ مد	ولى شرعى . تصديق على قسمة . بنير واسطة المجلس الحسبى . صحته	» » »	١٥٣	٩٣
١٦ لائحة اهلية و ١٣٧ ٣٦٠ لائحة شرعية .	١ - اختصاص المحاكم الاهلية . دعوى فسخ . استبدال وقف . عدم تعلقها بأصل الوقت .	» » »		

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية عشر
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
مواد القانون		
		(تابع قضاء محكمة الاستئناف الأهلية)
٩٤	٢٨ مايو ١٩٣٠	٢- بيع . فسخ . البيع الجبرية والاختيارية . صحته ٣ - وقف . بدل . الاشهاد به . معلق على قبض الثمن . عدم دفع الثمن . جواز الفسخ بدل . قيمته أكثر من ١٠ جنبيات . قرآن . جواز الاثبات بالبينة
٩٥	٢٨ » ١٩٣٠	التماس . ميعاده . غش . سرية . من تاريخ ظهور دليل النفس
٩٦	» » » ١٥٨	١ - دين . مطالبة به . المدة المسقطه . مبدأ سريتها - ٢ - حراسة . مبدأ تاريخ المطالبة بالدين المترتبة عليه .
		(٤) (قضاء المحاكم الكلية)
٩٧	٥ مايو ١٩٢٩	دعوى جنائية . رفعها بعد الدعوى المدنية . عدم اتحاد السبب والموضوع . قبولها .
٩٨	٢٣ » »	توريد انفاز . عقده . مضاربة على الأجرة . عمل تجارى
٩٩	٢٤ مارس ١٩٣٠	ضم دعويين . تسجيل الاجرامات . عدم تأثيره على جوهر كل قضية . تفسير عبارة « ما يستجد » . غير مجعولة القيمة
١٠٠	٣١ » »	استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق . البت فى أسباب الحكم السابق دون نصه . بتا فى الاسباب الجوهرية . جوازه
١٠١	٤ يونيه »	ملكية . وضع يد المدة الطويلة . مستأجر . شريك . مبدأ التقادم

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية عشر
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٠٢	١٦٦	٤ يونيو سنة ١٩٣٠
١٠٣	١٦٩	٢٨ » »
١٠٤	١٧١	١١ سبتمبر »
١٠٥	١٧٢	١٩ أكتوبر »
١٠٦	١٧٣	٢٣ ابريل »
١٠٧	١٧٧	٢٩ سبتمبر ١٩٢٩
١٠٨	١٧٩	٢٨ أكتوبر »
١٠٩	١٨٠	٢٥ نوفمبر »
١١٠	١٨١	٣٠ » »
١١١	١٨٣	٨ يناير ١٩٣٠

(تابع قضاء المحاكم الكلية)

- ١ - تسجيل . بيع . سوء نية - ٢ - ملكية . قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ و ١٩٢٦ مد
- ١ - ارتفاق - ٢ - مطلات . تاسيح - ٣ - دعوى منع تعرض . عدم قبول اتلاف اوراق . وكن العمد . اهل
- ١٩٢٤ و ٢٩٦٦ ع . تسليم اضطرارى . فى مقام الودية . اختلاس الشئ المسلم . خيانة امانة
- ١٩١٧ و ١٨١٧ ع . تزوير . نية التزوير . توكيل ضمنى بالتوقيع على اوراق المحضرين . لا عقوبة
- (٥) قضاء المحاكم الجزئية
- مواد جنائية . أمر الحفظ . تحريره . صراحته وتسليمه . عقد بيع . على الشيوع . طلب الشريك الفاءه . ٢٦٤ مد
- عقد بيع . عدم قتل الملكية . مقي ٥ سنوات على وضع اليد . اعتباره صحيحا
- ١ - اختصاص المحاكم الاهلية . وعد بالزواج . ١٦ لا . ١٥٠ مد
- النظر فيه . من اختصاصها - ٢ - وعد بالزواج المدول عنه . عدم الضرر . عدم الخطأ . لا مسئولية
- ١ - مشاركة التحكيم . التقاضى - ٢ - اختصاص التقاضى المستعجل . ٢٨ و ٧٠٢ مر ٤٩١ مد

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية عشر
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
	(تابع قضاء المحاكم الجزئية)	
١٨٤ ٩ يناير ١٩٣٠	١ - حجز تحفظي . ماهيته . حد من حرية التصرف - ٢ - حجز تحفظي . شروطه و أركانه . على سبيل الحصر - ٣ - حجز تحفظي . من النظام العام . الاتفاق على خلاف ما شرطه القانون . بطلانه .	١٦٧٢ و ١٦٧٠ و ١٦٦٨ و ١٦٧٤ و ١٦٥٥ مر
١٨٥ ٢٥ » »	١ - مسئولية مدنية . أركانها . ركن الخطأ وأحواله - ٢ - حكم جنائي . تأثيره على الدعوى المدنية	١٥٠ مد
١٨٨ ٢٥ » »	١ - قانون التسجيل . عقود ناقلة للملكية . أثره فيها . تأثيره على المادة ٢٩٦ ع - ٢ - مشتر . وراثته من بعده . حقه في المطالبة بتنفيذ عقد البيع . طلب الملكية . غير مقبول - ٣ - دعوى . طلب تنفيذ العقد . شخصية - ٤ - فسخ . عقد البيع . صريحة أو ضمنية . أحكامها - ٥ - بائع . ضيائه . أساسه . تعرض الغير . وجوه التعرض . قانونية لا فعلية	قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ ٢٦٦ مد وما بعدها ٣٣٢ مد وما بعدها
١٩٠ اول فبراير »	اتعاب . تقديرها . سلطة المحكمة رغم الاتفاق	٥١٤ مد
١٩٢ ١٥ » »	عقد قسمة . غير مسجل . طبقاً لأحكام القانون المدني . مقرر أو منشى . الحقوق . بيانه	٦١٠ مد قانون التسجيل سنة ١٩٢٣
	(٦) قضاء المحاكم المختلطة	
١٩٣ ١٩ مارس »	١ - التماس . حصول خطأ من القاضي . ليس بوجه للالتماس - ٢ - طلبات أصلية أساسية . طلبات فرعية . عدم الفصل في الأخيرة غير	٤٢٤ مر . م

العدد الثاني	فهرست	السنة الحادية عشر				
مواد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة	الترتيب	الترتيب
	(تابع قضاء المحاكم المختلطة)					
٢٣٥ نما م .	موجب للالتباس - ٣ - أوراق محجوزة تحت يد غير الخصم . ليس وجها للالتباس	٢٠ مارس ١٩٣٠	١٩٤	١١٨		
	١ - افلاس . عقود سابقة . تمهلات - ٢ - ديون متنازع فيها . مقاصة . عدم جواز اجرائها					
٤١٣ مد م .	٣ - افلاس . ديون سابقة . كونكرداتو					
	١ - بيع . فسخ لعدم دفع الثمن . بمحكم - ٢ - حق امتياز البائع . على الشيء المبيع . او على ثمن المبيع	» » ٢٥	١٩٥	١١٩		
٤١٣ مد م .	حق امتياز . البائع لنقول . حق التبع . شروطه . رهن المبيع	» » ٢٥	١٩٥	١٢٠		
١٨١ مد م .	تمهلات شرط جزائي . خطأ . اثباته . قرينة قانونية	» » ٢٥	١٩٥	١٢١		
	(٧) قضاء المحاكم الفرنسية					
١٩٩٣ مد . فر	١ - حساب . المطالبة بتقديمه . اثبات التصرف في المبالغ المسلة - ٢ - حساب . المطالبة به . اثبات استلام المبالغ	» ١٨ يولي	١٩٦	١٢٢		
٣١٩ و ٣٢٠ ع . فر	١ - مسؤولية . خطأ مالك الاشياء . مسؤوليته . ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . أحكام جنائية . قوتها . امام المحكمة المدنية	١٥ يناير ١٩٢٩	١٩٦	١٢٣		
١٣٨٤ مد . ف	مواعيد . مخالفتها . سقوط الحق . التمسك بالسقوط في أية حالة كانت عليها الدعوى	» ٢٤ ابريل				
١٠٣٠ مر . ف	مسئولية . حيوان . اصابته للطبيب البيطري . ٢ - مسؤولية . تمويض . مطالبة شريك به . جوازه الزام مالكة بالتعويضات	» ١٣ يناير ١٩٣٠	١٩٧	١٢٤		
١٣٨٥ مد . فر	(٨) الدوائر المضممة بالمحكمة المختلطة	» ٢٢ يونيو	١٩٧	١٢٥		
١٣٨٢ مد . فر	المعارضة في تنبيه نزع الملكية . أثرها . نتائجها	» ٣١ مارس	١٩٧	١٢٦		
٦٠٩ - ٦١٧ م .		١٣ ابريل ١٩١٠	١٩٨	١٢٧		

نقابة المحامين

منشور رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٠

نظراً لضرورة مراقبة تنفيذ اللائحة فيما يختص بمكاتب حضرات المحامين ترجو النقابة من حضراتهم ان يراعوا من الآن فصاعداً اخطارها مقدماً كلما رأى احد منهم تغيير مكتبه من جهة لاخرى أو فتح مكتب جديد كما ترجو حضرات المحامين تحت التمرين ان يحطروها كل منهم في اقرب وقت عن محل اقامته والمكتب الذي يباشر عمله فيه . وللنقابة الرجاء ان لاتضطرب لاتخاذ اجراءات تأديبية في سبيل تنفيذ القانون والمحافظة على كرامة المهنة واعتبار المحامين

تقيب المحامين بالنيابة

محمد يوسف

نقابة المحامين

تبين للنقابة مع الاسف الشديد أن بعض حضرات المحامين في دوائر المحاكم السككية مازالوا مخالفين لللائحة الداخلية وقرارات النقابة التفاضية بالاعتصام على مكتب واحد وأن لا يكون لحضراتهم مكاتب فرعية ولذا اعتزمت النقابة اتخاذ الاجراءات اللازمة سريعاً لملفها في حالة عدم قيام حضرات المحامين من تلقاء انفسهم بذلك

تحريراً في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠

المحكمة

مجلة قضائية

نقد هاتفاً للمادة ١٤٦

السنة الحادية عشر

ديسمبر سنة ١٩٣٠

العدد الثالث

Avoir des gloires communes dans le passé, une volonté commune dans le présent, avoir fait de grandes choses ensemble, vouloir en faire encore, voilà les conditions essentielles pour être un peuple.

Renan.

إذا كنت على ثقة مما يجادل فيه
إنسان فأصرف فكرك إلى الماهات التي
لحفته الشبهة منها فانها تبتكها جيداً
على الحق

(أفلاطون)

اشترك المجلة ٨٠ غرضاً في السنة والطلبة ٤٠ غرضاً

جميع المقالات الخاصة سواء بتحرير المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلّة المحكمة ونعبر بها»

بشوارع المناخ رقم ٢٠

لا تقبل الطلبات الخاصة بأعداد المجلة بعد مضي شهر من تاريخ صدورها .
ثم العدد عشرة غروش عن الثلاث سنوات الاختيرة (التاسعة والعاشر والحادية عشر) و١٥
غرضاً عن السنوات السابقة على ذلك

الطبعة الأخيرة

بيان

صدرنا هذا المدد يبحث لحضرة الاستاذ مرقص فهمي في «وجوه النقض المتصلة بالموضوع»
وأتعنا نشر القسم الثاني من بحث الاستاذ محمد السيد خضير في «حق المدعى المدني في اختيار
أحد الطريقين، المدني أو الجنائي: المادة ٢٣٩ جنابات» .
وبلى ذلك طائفة من الاحكام وقد توسعنا في نشر الاحكام المختلطة والفرنسية . وبلغ
المجموع ٦٤ حكماً كالاتي :

- عدد
١٠ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المصرية
٣ » » » المجلس الحسي العالي
١٠ » » » محكمة استئناف مصر الاهلية
١٠ » » » المحاكم الكلية الاهلية
١٠ » » » الجزئية » وبأحداها تعليق عليه
١٠ » » » » المختلطة
١٠ » » » » الفرنسية
١ حكم صادر من الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف المختلطة . تعريب وتعليق الاستاذ
جان شكرى حداد المحامي

»

ويسرنا أن نشير هنا الى قرارات لجنة الابحاث القانونية للنيابة العمومية التي انشئت
برئاسة حضرة صاحب السعادة النائب العام . وعضوية حضرات اصحاب العزة الافوكاتو العمومي
ورئيس نيابة الاستئناف الاهلية . والوكيل الأول بها . وقد أوجدنا باباً جديداً بالمجلة لنشر هذه
الابحاث والقرارات التي سدت فراغاً كبيراً . وفتحت في ميدان المباحث القضائية فتحاً جديداً .
فنشرنا ثلاثة من هذه القرارات في هذا المدد .

لجنة تحرير المجلة

رافيق اسكندر - محمد صبرى ابو علم

العدد الثالث
السنة الحادية عشر

المحكمة

شهر ديسمبر
سنة ١٩٣٠

وجوه النقض المتصلة بالموضوع

١

دائرة البحث

كثير من وجوه النقض - يتردد الباحثون في قبولها - وترفضها بعض الأحكام - على اعتبار أنها الى البحث في الموضوع أقرب منها الى الاعتبارات النظرية الصرفة -

تقول بعض الأحكام لا قبلها - ولا يهمن أن نتحرى - هل هي الكثرة الغالبة كما يظن أو هي القلة - فليس من رأينا أن الصواب في المسائل الخلافية يكون دائماً مع الكثرة .

بل ان الكثرة هنا . وفي هذا المقام بذاته ، لا تترجم عن رأى كثيرين قد بحثوا مستقلين - ومن نواحى متفرقة - فوصلوا الى نتيجة واحدة . فيكون لهذا الاجماع قوة تلفت النظر . بل هي مظهر رأى هيئة واحدة . وهي اذا بحثت مرة واطمان رأياها الى نتيجة معينة تراها تحصر عليها - فاذا تجدّد امامها البحث فانما يمرض شكلا . أما في الواقع فان الرأى مقرر لا يقبل تعديلاً - فلا الهيئة مستعدة للعدول ولا صاحب البحث مستعد جدياً لأن يحاول تغيير مجرى ماسى قهها لمحكمة النقض

من أجل هذا كانت وجوه النقض التى ترتبط بالموضوع من قريب أو من بعيد مسألة خلافية بين هيئة للنقض سابقة - وبين هيئة لاحقة . وقد أخذت الآراء فيها تتناقض بين حقبة وأخرى . وانك لتجد هذا التردد في آراء تتجلى اذا استعرضت الاحكام استعراضاً مرتباً - فانك ترى الرأى قد تميز مع الزمن فكان له ثلاثة مواقف مختلفة في ثلاث حقبات معينة .

•••

أما الحقبة الأولى، ولا نغنى بها العهد القديم عند افتتاح المحاكم ، فلف المجموعات لذلك العهد

تقصنا وكل جديد في الأنظمة ليس مما يصلح للأخذ عنه - بل نفي تلك المدة التي بدأت فيها الباحث المستنيرة - فأخذت الآراء القانونية في طور التكوين والاستقرار - يساعدها التدوين في المجموعات ولعلها بدأت في سنة ١٩١٠ وختمت في سنة ١٩١٦ في تلك الحقبة كان الرأي لا يزال مضطرباً. فترة تجد قسوة لا حد لها في رفض كل وجه له صلة بالموضوع أو يظن أن له صلة به كيفاً كانت واهية - ومرة تجد بالمعكس ميلاً لبعض الوجوه. وقد تكون أكثر اتصالاً بالموضوع من تلك التي رفضت.

خذ مثلاً لذلك - من المحكوم عليه - فإن تحقق من التهم: قطعة موضوعية صرفة - ومع هذا فقد تغير الرأي في شأنه، فحكم مرات أنها لا تصلح وجهاً للنقض. وحكم مرات بأنها وجه صحيح للنقض. كذلك كان الأمر عند البحث في أسباب الحكم الواقعية - وفي سلامة الاستنتاج من تلك الأسباب بعد أن تحددت وقائها - فحكم مرات بأن هذا لا يثبت فيه. محكمة النقض بأي سبيل لأنه موضوع - وحكم مرات بل يجوز للمحكمة أن تبحث فيه. لأنه ليس بحثاً في وقائع الموضوع بذاتها من حيث إثباتها ونفيها - بل هو مراقبة على سلامة الاستنتاج من تلك الوقائع كما أثبتتها الحكم - بدون تعرض لمأمورية محكمة الموضوع - وهذه المراقبة واجبة لمحكمة النقض لتسكن من تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً



أما الحقبة الثانية - ولعلها عشرة سنوات تبتدىء من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٨ - فإن محكمة النقض بعد تردد قليل - اطأنت الى التطبيق الأوسع - استناداً الى مبدأ أن محكمة النقض إنما وجدت للرقابة على تحقيق مظاهر العدالة بقدر المستطاع، فكلماً كان من اليسور لها أن تؤدي هذه المراقبة بدون أن ترجع الى البحث في الوقائع من حيث إثباتها ونفيها - تعين عليها أن تؤدي مأموريتها والا فقد وفقت دون البلوغ الى الناية المقصودة من نظامها.

ولقد سارت أحكام محكمة النقض - في هذا التطبيق الى آخر حدوده من تحريج العدالة - ولعلها في بعض الأحكام قد تجاوزت الحدود القانونية لمن يشدد فيها.

وما أكدته تلك الأحكام وجرت عليه بدون اضطراب - انه يجوز البحث في ذات الوقائع اثباتاً - ونفيًا - اذا كان الحكم قد اسند الى وقائع تتناقض - مع الثابت في تدوينات الدوسيه - سواء في محضر الجلسة - أو في محاضر التحقيق - أو في عقد رسمي - وكانت هذه الأوراق قد عرضت على محكمة الموضوع فلم تحفل بما ثبت فيها أو حكمت على قضيها.

قلنا - ولعلها في بعض الأحكام قد تجاوزت حدود التدقيق القانوني في سبيل تحقيق العدالة -

ولمن يمسك بالتدقيقات الفقهية على أنها هي كل شيء - أن يبدى ما شاء من النقد لكن الذي يعطى للقضاء الجنائي أهميته. ويستعرض قاعدة النقض اذا قبل - وما يترتب

عليه من الغاء كثير من أحكام العقوبة - ثم استبدلها الى براءة مطلقة . فينتقل المتهم من حكم الاعدام أو الأشغال الشاقة الى البراءة - لا يسمه الا أن يجد ذلك الشعور الذى يدق فى قواعد الفقه أيضاً . ولكن لا لتضييع الأغراض التى وضعت لأجلها - وهي تحمى العدالة بأوسع معانيها فى المسائل الجنائية . والمراقبة على صحة الأحكام - واطمئنان الناس لعدالة القضاء .

من أمثلة هذا التجاوز - ونريد أن نختار أشدها . اعتباراته - اذا اسند حكم العقوبة الى تقرير طبيب عينه المحكمة فى الجلسة - وكان رأيه يخالف رأى الطبيب القديم الذى يتمسك به المتهم فى دفاعه - لكن الحكم لم يفصل فى هذا الدفاع صراحة . ولم يبين سبب تفضيله لرأى الطبيب الذى ندب فى الجلسة على رأى الطبيب الأول كان ذلك مبطلاً للحكم - (قض ١٣ مايو سنة ١٩٢٤) كذلك قررت - ولعل هذا أكثر تجاوزاً - ان عدم البحث صراحة فى قيمة تقرير

استشارى قدمه الدفاع - يقتضى قض الحكم - (اول فبراير سنة ١٩٢٦) ومن أمثلة هذا - التقرير بالناء الحكم . لأنه لم يبحث صراحة فى دفاع المتهم . ان الشئ المسروق قد اعطى له اختياراً - (٢٧ يوليو سنة ١٩١٨) .

وقد يشبه هذا التقرير بأن عدم البحث صراحة فى أن المبلغ المدعى باختلاسه قد سرق من المتهم مبطلاً للحكم - (٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ و ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

كان هذا التوسع سبباً للتقيد . وكل نقد اذا قوبل حركته يصل بالوسط الى حركة رد الفعل - وهي حركة تقتضى شيئاً من المبالغة - فلا بد أن تصل الى أقصى حدود التناقض لذلك رأى القديم ويخيل للباحث اننا الآن فى دور رد الفعل هذا - فتوالت الأحكام برفض العلون كلما فهم من الوجوه المقدمة انها تتصل بالموضوع مهما كان الاتصال بعيداً .

ولأن الفكر كان يمثلنا بذلك التجاوز القديم الذى وضعنا - أمثلة منه - رأينا أحكام هذا الانتقال تعلن أن الحكم بالعقوبة على خلاف أى دفاع موضوعى من المتهم - يعتبر صحيحاً بدون أى بحث صريح فى ذلك الدفاع - وذهبت بعض الأحكام الى أن محكمة الجنايات ليست مكلفة بالبحث ولا فى شهود التى بكلمة قولها - ويكفى أن تسند حكمها الى أقوال شهود الاثبات - وفى هذا الاسناد بذاته تدليل ضئلى على أن المحكمة لم تقتنع بشهادة التى !!

غير أن محكمة النقض لم تثبت على هذا رأى دائماً - وفى رأينا انه لم يكن فى الامكان أن تثبت عليه - بل زارها فى كثير من الأحكام تقرر بقبول النقض المتصل بالموضوع اتصالاً وثيقاً - فهي تحكم على الدوام - على ما نعتقد - بقبول النقض اذا كان الحكم قد اسند الى وقائع تنقضها محاضر الجلسات أو التحقيق - قصداً صريحاً !!

على هذا نستطيع أن نقول أن المسألة لا يزال رأى فيها معلقاً لم يستقر على قاعدة محددة -

فلا يعرف ما هو النقص الموضوعي الذي لا يجوز قبوله - ولا ما هو الذي يجوز قبوله - إذ الحد الفاصل بين النوعين لا يزال غامضاً .

بل ان نفس هذا النموذج كان سائداً في تاريخ أحكام محكمة النقض فيما تقدم من الزمن إذ لا يوجد حكم بحث هذا الموضوع بما تقتضيه من الاهتمام لحل المسألة حلاً علياً - يحدد القاعدة - التي يجب أن تكون أساساً للفصل في هذا النوع من وجوه النقص .

لذلك كان لا بد من أن يتناول أحد المشتغلين بالقضاء هذا البحث - وان لم يكن بمجتهاهلاً لحل المسألة - فانه مجهود يذلل في سبيل الواجب وهذا كل ما أردنا .

٢

المذهبان في القانون الفرنسي

قول مذهبان جرياً مع الاجماع . ولعل في المسألة ثلاثة آراء . غير أن الرأي الثالث فيه بعض الغموض جعل الباحثين لا يعتبرونه رأياً مستقلاً كما سترى .

لـسانجيد لبيان المذهبين أحسن من أن نقل هنا آسانيدهما - ترجمة حرفية ورد في دالوز - جزء ٧ - صفحة ٣٠٦ ما يأتي قرة - ١٢٣٤

« أن مبدأ التفرقة بين الواقع والقانون مقرر فيما يتعلق بالجنايات - ففي مسائل المخالفات . والجنح - يحكم القضاة وحدهم فيما يتعلق بالواقع والتطبيق القانوني .

« أما في الجنايات الكبرى فالوقائع من اختصاص المحلفين . والقانون من اختصاص المحكمة - ولقد تخطت محكمة النقض في هذا الموضوع مسائل عسيرة الحل فقام في شأنها مذهبان متناقضان تناقضاً واضحاً - في المبدأ - وفي الاستدلال - وقد جرى على كل منهما فقه محكمة النقض على التعاقب . ولكل منهما أسباب قوية - وأنصار من أولى الرأي الناقد من الجانبين .

« أما المذهب الأول - ويظهر ان محكمة النقض قد عدلت عنه الآن - فهو مستند الى نظرية

واضحة تلخص في التفرقة بين أنواع الجنايات التي صدر فيها الحكم
« فاذا كانت الجناية التي صدر فيها الحكم قد حدد القانون أركانها . وبين طبيعتها وكيف تتكوّن - وبالجملة إذا كانت الرابطة بين الواقعة وبين تعريفها القانوني قد حددها القانون - فالقانون هنا موضوع الواقعة كلها فمحكمة النقض أن تراقب .

« أما اذا كان البحث في أركان الجريمة . والظروف التي تكونها قد تركها القانون لتقدير القاضي وشعوره - فهو يقدرها بصفة نهائية . ولا شأن في تقديره للقانون . فلا سلطة حينئذ لمحكمة النقض
« يقول أنصار هذا المذهب أنه يتفق مع الفرض من تنظيم محكمة النقض . لأن أحكام القانون

لم تمس اذا أخطأ القاضي في تقدير الوقائع مادام ان اتقانون قد ترك تقديرها له . أو اذا أخطأ في أركان تكوين الجنائية مادام أن القانون لم يعين تلك الأركان ..

« يقولون أيضاً قد يجوز أن يكون حكم القاضي - على خلاف الحقيقة - وقد يتناقض ظاهراً مع الفعل - أو مع العدالة . ولكن جلال القانون باق على كاله .

« وقد استمد هذا المذهب قوته . لأن عليم من أعلام القانون في محكمة النقض قد أيده - وهما النائب العام (مرلين) والرئيس (باريس) وقد شرحه الرئيس (باريس) في مذكرة . قرأها على محكمة النقض في سنة ١٨٢٢ وهي جدية بأن تنقل بنصها هنا - وقد كان الموضوع جنحة . سب وتعد . وقذف -

« جاء في المذكرة :

« لم يوضع نظام النقض الا لمنع المخالفات القانونية . ولا اختصاص للنقض في أن الحكم صواب أو غير صواب . بل تخرج محكمة النقض عن حدود اختصاصها - اذا تعلق بمسائل لم يحدد القانون كيف تقع - وتركها لتقدير القاضي ووجدانه .

« والواضح أن الاقوال - والقرارات - التي تكون جنحة السب أو القذف هي من الامور التي لم يحددها القانون ولم يكن في الاستطاعة تحديدها . بل يرتبط تقديرها بالمنوى بطرؤف القصد - والزمان - والمكان . ويركز من صدرت منه - ومن وجهت اليه -

« ولما كان تعيين هذه الطرؤف خارجاً عن مقدور الشارع قد تركها للقضاء . فلهم وحدهم حق تقديرها وتحديد وصفها

« انهم في هذا التحديد احرار لا ينفذون قانوناً ، فاذا اخطأوا فهم لا يخالفون قانوناً - فلا طريق لسلطة النقض على حكمهم .

« يجوز بلا شك أن يخطئوا - لكن الحكم الغير مسند تصححه محكمة الاستئناف . أما محكمة النقض فلا .

« ولقد اعترض على هذا - انه اذا طبق القاضي القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما وصفها في حكمه - فان الخطأ الذي وقع في وصف الوقائع هو بذاته الذي كلف أساساً لتطبيق القانون . فالتطبيق أصبح باطلا بذاته . وحينئذ يكون لوظيفة محكمة النقض أن تؤدي ولا تزال سلطتها باقية . « لانكر أن هذا الاستدلال بما فيه من الاستنتاج يسند الى بعض أحكام قديمة . ولكننا نرى أن تلك الاحكام شذت عن اصول نظام النقض .

« على أن هذا الفقه اذا عمل به فانه ليتجاوز في نتائجه كل حدود سلطة النقض ويضيف الى مأموريته التي تنحصر في بطلان الاحكام . مأمورية اخرى هي تعديلها . فنصبح محكمة النقض محكمة أعلى تحكم استئنافياً في الموضوع .

« ذلك لأنه اذا ثبت لمحكمة النقض حق البحث في معنى الوقائع ووصفها . اذا لم يكن القانون قد حدد لها أركان خاصة . فان هذه السلطة تمتد الى تقدير جميع الوقائع الجنائية . فيجوز أن يقال ان التحقيق الذي اسند اليه الحكم قد قدره الحكم خطأ - وان الوقائع التي وصفها الحكم بأنها احتيالية قد وصفت خطأ - وانه بناء على هذا الخطأ كان تطبيق القانون خطأ »

« وقد يستلزم هذا الرجوع الى بحث القضية بجميع أركانها - فيكون لمحكمة النقض أن تنظر في الموضوع بحجة ان الفرض من بحثها انما هو تطبيق القانون

« ان القضاة هم في الحقيقة محامون فيما يختص بجميع الجنايات التي لم يحدد القانون أركانها . فهم مثلهم لا يتقيدون الا باعتقادهم . ولا ينظر في صحة هذه العقائد الا محكمة الاستئناف . ويجب أن نسأل الى أية نتيجة يصل بحث الوصف الذي قرره الاحكام أمام النقض .

« قد تسمع في هذا البحث شيئاً هو أقرب الى الخطابة . . وقوة البلاغة . لكنك لا تسمع فيه ان مخالفة ظاهرة للقانون . قد وقعت من طريق صريح مباشر - لأنه مفروض هنا ان القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً على الوصف الوارد في الحكم - فاذا جاز اثبات ان الوصف خطأ . فنتيجته ان القانون قد خولف في تطبيقه ولكن بواسطة . ومن طريق غير مباشر .

« قول غير مباشر - لأنه يجب على محكمة النقض لتصل الى اثبات هذا البطلان القانوني . ان تستبعد أولاً وصف قضية الموضوع للوقائع . ثم تصفها بوصف جديد

« وعلى هذا يكون سبب النقض واقعاً مباشرة على الوصف الذي ثبت في الحكم . ثم لا يصل الى تطبيق القانون الا بواسطة هذا الوصف الجديد

« على أن المادة ٧ من قانون ٢٠ ابريل سنة ١٨١٠ تمنع محكمة النقض أن تلقى الاحكام في غير حالة مخالفة القانون مخالفة صريحة ومن طريق مباشر !!

« ويجب أن نلاحظ أن الوصف الجديد الذي تستبدل به محكمة النقض ذلك الوصف الذي ورد في الحكم . لا يمكن أن يسند هو أيضاً الى نص في القانون . وهو لا يتناز في قيمته المعنوية عن وصف قضية الموضوع . لأنه انما يسند الى شعور القضاة الداخلي وهو في الحالتين واحد من جهة النوع . لم يتغير فيه سوى الاشخاص دون القانون . »

« ولنا أن نضيف أن هذا الاعتقاد الداخلي قد يكون عند قضية الموضوع . وهم لانهم اكثر اتصالاً بالخصوم ووسطهم وعاداتهم . ومقاصدهم - أقرب الى الحقيقة من وصف قضية النقض »

« وفي رأينا أن محكمة النقض لا يمكنها في هذه الأمور الا أن تسند حكمها الى اعتبارات ترجع في الراجع الى الشهوة لا الى الحق -

ذلك هو الرأي الذي نمارسه قلناه بحروفه . وبجميع وجوه الاستدلال التي أسند اليها . اخلاصاً للبحث . ونضع بجانبه نص الرأي الذي يمارسه هناك - وبحروفه أيضاً .

تقرأ في الدرز نفس الجزء (٧) ابتداء من صفحة ٤٠٨ - فقرة ١٧٦٢ ما يأتي :

« أما الرأي المخالف وهو الذي نؤيده - لأنه هو وحده الذي يهيئ لمحكمة النقض تأدية المهمة التي نذبت لأجلها - اذ هو يترك لمحكمة الموضوع أن تبحث في إثبات الوقائع المادية وجوداً وعدمًا - مع ظروفها التي تحيط بها »

« أما بعد هذا الإثبات ، فإن وصف الوقائع - مسألة قانونية - هي من اختصاص محكمة النقض . وذلك متى ثبت لها أن الوصف الذي وصفت به محكمة الموضوع الوقائع كان معيياً - أو خرجت به عن الرابطة القانونية . »

في هذا المقام يقول (كارنو) (جزء ١ - صفحة ٥٧٧)

« ولقد سمعنا ، أن هناك مبدأ يفرق بين حالة تحديد أركان الجناية بنص القانون . وحالة عدم تحديدها . ولا نستطيع أن نقبل هذا المبدأ لأنه يتعارض مع كل مبادئ العقل والعدالة - اذ هو يؤدي حتماً إلى تحويل المحاكم سلطة استبدادية تتصرف بها في شرف الناس وأموالهم »

« ونظراً لبساطة المذهب الأول باستناده الى فكرة سهولة القبول قد اتبعت محكمة النقض أولاً - من سنة ١٨٢٢ - الى سنة ١٨٣١ - وكان العمل به راجعاً الى رأي النائب العمومي (مرلين) والرئيس (باريس) »

« لكن البحث قد أدى الى ظهور بطلان هذا الرأي في نتائجه لأنه في الواقع . يعطل مأمورية محكمة النقض . اذ يصبح للقاضي حق لا حدود له في تأييم المتهمين . لأن القانون لم يبين أركان وقائع الاجرام الا قليلاً - سواء في الجنايات أو في الجنح . »

« ١٧٦٤ - ولقد حكم عملاً - بذلك المبدأ الأول انه ليس لمحكمة النقض أن تراجع الوصف في جنايات الصحف »

« ١/٥ - فيما يتعلق بالتعدي على الآداب العامة »

« ٢/ - أو التعدي على شخص الملك »

« ٣/ - أو التعدي على الأديان »

« ٤/ - أو اعتبار النشر قذفاً »

« ٥/ - أو اعتبار رسالة منشورة سباً »

« ٦/ - أو هل القذف يشير الى هيئة خاصة أو لا يشير »

« ولقد تكلم (كارنو) عن تهمة القذف : -

« فقال أن بعض أحكام النقض رأيت أن محكمة الموضوع من سلطتها وحدها - حق تقدير -

هل الواقعة - التي أسندنا التهم للمجنى عليه من شأنها تحقيره أو تعريضه الى بغض مواطنيه

« لكن هذه الاحكام يجب التمييز فيها بين حالتين - فان محكمة الاستئناف لها حق تدوين

الوقائع بمعنى انه ليس لمحكمة النقض - أن تقرر أن الواقعة الثابتة في الحكم ليست صحيحة - أما تقدير هذه الوقائع بذاتها فانه رأى يبدى - وهذا رأى يجوز أن يكون مخالفاً للقانون - وما قوله بشأن القذف يجب تطبيقه على جميع أنواع الجنح .

« ١٧٦٥ - وقد حكم بناء على ذلك رأى القديم أيضاً - انه ليس لمحكمة النقض أن تراقب في المسائل الآتية : »

« ١ - هل أقوال المتهم ضد الموظف تعتبر اهانة »

« ٢ - وهل الاعمال التي صدرت من المتهم في معبد تعتبر تشويشاً على من فيه أو لا تعتبر »

« ٣ - وهل الوقائع تعتبر تحريضاً على الفسق أو لا تعتبر »

« ٤ - وهل أعمال المتهم تعتبر تأدية لوظيفة الطبيب »

« ١٧٦٦ - غير أن هذا الفقه الذى ينتج اخطاراً واضحة ترتبط بتطبيق القانون - وبأمين الناس على أنفسهم قد عدل عنه بحق - وصدرت أحكام النقض على التوالى طبقاً للمذهب الثانى »
« ١٧٦٧ - فيجب أن يقرر بصفة أصلية ان قرارات محكمة الموضوع فيما يختص باثبات الوقائع لا مراقبة عليها، أما وصف هذه الوقائع - والنتائج التي تنمضها فسلطة محكمة الموضوع ليست نهائية - »

« وان بحث هذا الوصف - وبحث نتائج الوقائع - للتوصل الى تقرير العقوبة هو من اختصاص محكمة النقض - فيجوز لمحكمة النقض أن تقرر ان الالفاظ المدونة في الحكم تكون جنحة التعدى على الموظف حيث لم ير فيها الحكم الموضوعى الا جنحة سب عاوى »
« وكذلك لمحكمة النقض - وهذا أيضاً رأى محكمة النقض في بلجيكا - أن تراقب الوصف الذى وصف به الوقائع الثابتة في الحكم - اذا كان هذا الوصف يترتب عليه النفاذ في تطبيق القانون »
« ١٧٦٨ - ومحكمة النقض أن تراجع - وتقدر - الوقائع الثابتة في الحكم - لتستنتج هل هذه الوقائع تؤدى الى اثبات واقعة قتل أو لا تؤدى »

« ويجب على محكمة النقض أن تصحح النتائج غير الصحيحة والاستنتاجات التي لا تتفق مع الوقائع الثابتة في الحكم »

« ١٧٧٥ - ويجوز لمحكمة النقض - أن ترى في الرسالة المنشورة - تحريضاً على كراهة الحكومة واحتمارها ولو ان محكمة الموضوع لم ترفها هذه اللجنة »
« وكذلك لها أن ترى في النشر جنحة على خلاف رأى النيابة »

« ١٧٧٦ - ومحكمة النقض أن ترى في الرسالة المنشورة انها تتعلق بشخص الملك - ولو أن محكمة الموضوع رأت انها لا تتعلق بشخصه »

« ١٧٧٧ - ولها أن تقرر أن نشره اسبوعية يجب أن توصف بأنها نشره سياسية . رغماً عن أن محكمة الموضوع رأت انها ليست سياسية »

« ١٧٧٨ - كذلك لا يخرج عن اختصاص محكمة النقض - تقرير محكمة الموضوع باعتبار أن شركة قد تكونت وهي في الواقع استمرار لشركة قديمة . »

« ١٧٨٠ - وللمحكمة النقض هذه السلطة في جميع الاحوال التي يمكنها أن تجد فيها من الواقع الثانية في الحكم جسمًا مخالفه - فلها حق تقدير الوقائع مستقلة أو مجموعة . للتقرير بأن محكمة الموضوع وصفها وصفًا حقيقيًا - وبناءً على هذا فللمحكمة النقض أن تقدر وتستنتج - من حالة المنشورات أو الاعلانات - المادية - والمينة في الحكم - وصفها القانوني . ولهذا فقد اعتبرت ان الجريدين المنشورتين - على ورقة واحدة وقد اعتبرتهما محكمة الموضوع جريدة واحدة - هما في الواقع جريدتان مستقلتان فيجب تقديم ضمان عن كل منهما . »

« ١٧٩٣ - ولقد ذهبت محكمة النقض الى أبعد من هذا - قررت أن لما الحق أن تبحث وتقدر الوقائع والظروف المادية الثابتة في محضر توافرت فيه شروط الصحة - لتستنتج منها حلا يخالف الحل الذي ذهبت اليه محكمة الموضوع »

« وقد قررت هذا في حالة البحث في هل تعتبر العزبة موقوفة أو غير موقوفة . »
 « ١٧٩٥ - هل تترك وقائع الاكراه التي تكون جنائية الفسق باكراه - الى تقدير محكمة الموضوع »
 « نعم . ولكن فيما يختص باثبات تلك الوقائع - أما فيما يختص بوصفها فلا . »
 « وقد قلنا فيما تقدم أن هذا هو الرأي فيما يختص بالاكراه المدني . »

ذلك مظهر المذهب الثاني - أما الرأي الذي قلنا - أنه يجوز أن يكون مذهبًا ثالثًا - فهو رأي النائب العمومي (دوين) الذي اعتبر خطأ على ما نظن . موافقًا لرأي الرئيس بارنس - وهو رأي وسط بين المذهبين . »

يقول النائب العمومي (دالوز جزء ٧) فقرة ١٢٢٧ ما يأتي :
 « ليس من رأي أن محكمة النقض لا يجوز لها في ظروف خاصة أن تقدر الوقائع لتصل من هذا الطريق الى تقدير القانون » -

« وليس من رأي كذلك أن لها حق التقدير دائمًا وفي جميع الاحوال » -
 « ان قاضي الموضوع اذا أثبت الوقائع في الحكم . ثم أخطأ بعد ذلك في وصفها القانوني - أو اذا أصاب في وصفها القانوني - لكنه طبق عليها نصًا غير الذي يجب تطبيقه - أو اذا تناقض في تدليله المنطقي - فان النقض يفهم في هذه الاحوال الثلاثة لأن القانون هنا أحد اطراف القضية المنطقية »
 « أما اذا كان لا بد لالغاء الحكم من ممارسة في الوقائع التي دونها . وكان تصحيح القانون يستلزم البحث في الوقائع من جديد . لاستبدالها بوقائع تؤسس على تقديرات جديدة - فليس هذا من سلطة النقض . بل هو ليس عمل الفقيه المنزه عن النرض . ولعله عمل عقيدة خاصة أو مظهر شهوة وتمييز » -

« أما وجه أننا نعتبر هذا القول مذهباً وسطاً فذلك لأنه قد خالف نظرية الرئيس بارس في أصلها ونتائجها » -

« خالفها في أصلها لأنه لم يصدر في مذهبه عن ذلك الأصل الذي وضعه وهذا ما أجمعت عليه الأحكام في فرنسا - وعندها - فلا نزاع في أن تدوينات الحكم التي تخالف محضر الجلسة - في سلطة محكمة النقض تصحيحها - وهي إذا قبلت ذلك لا ترجع إلى وقائع الدعوى - ولا تقدرها - ولا ترجع أحداها على الأخرى بل هي تقف عند الثابت أمامها - وتنتع القاضي عن أن يستبد بالناس فيلصق بهم ما ليس له أثر في الأوراق - فهي في دائرة القانون الصرف - وفي دائرة الحماية العامة - وفي دائرة رد القاضي إلى سلطته المشروعة . »

« بناء على هذا فن الخطأ أن يقال - أن النائب العمومي دوين من رأى الرئيس بارس - ونعتقد أن الرئيس بارس انفرد برأى خاص له - وأنه غير مستند كما ستري »
« قلنا وأنه مخالفة أيضاً في النتائج لأنه يعطى لمحكمة النقض أن تراقب الوصف الموضوعي . وهو مالا يرضاه الرئيس بارس - ويعطى لمحكمة النقض أن تراقب قيمة التدليل المنطقي - أى تقدير أسباب الحكم والنتائج التي يصح أن تؤدي إليها - أثباتاً وتقياً - فانضم بذلك إلى الرأى الذى يقول به إلى أكثر من نصف الطريق . »

٣

نظرة في المذهبين

المذهبان يتناقضان تمام النفاض كما ترى . ولا يكتفى للفصل بين المذهبين التمسك بما وقف عنده دالور بقوله ان محكمة النقض قد عدلت عن ذلك الرأى القديم واستقر رأبها على الرأى الذى يعارضه بل لابد لنا من تقدير حجة كل منهما - وقيمة اسناده .

أما الرأى الاول - رأى الرئيس بارس - فان الذى يلقي عليه نظرة عامة يجمع فيها بين مختلف اسانيده . ليعطيها طابعها المشترك - وليبين المصدر الذى صدرت عنه - لا يمكنه الآن يلاحظ - انها اسانيد شكلية ترجع كلها الى فكرة جافة ، قاسية - عابداها حروف القانون - صامتة - وذلك بدون أى بحث عميق جوهرى - لا من جهة مآرضاه الناس لان يكون مأمورية القاضي - ولا من جهة المصلحة العامة - ولا من جهة تأمين الناس على العدالة في القضايا الجنائية - ولا من جهة نفس الروح التى أملت على الشارع ضرورة تشكيل محكمة النقض - فظهرت في الوجوه التى قررنا سبباً لبطالان الاحكام -

أسانيد المذكرة ستة - وإذا تأملت البها رأيتها كلها ترجع الى سند واحد - هو القول بان محكمة النقض انما تتحصر مأمورياتها في مراقبة المحاكم اذا خالفت نص قانون موضوع - فوضع هذا أول الاسانيد ثم تسلسلت النتائج - فوضعت كل نتيجة هذا الاصل سنداً جديداً وهي ليست كذلك .

إذ متى تقرر هذا المبدأ أساساً بحججه - فيكون من الطيبي أن محكمة النقض تحصر أموراً فيها في بطلان الأحكام فلا يجوز لها تعديلها

وهذا هو الدليل الثاني - ومن الطيبي ثالثاً - أنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في تقدير جميع الوقائع الجنائية - ومن غير المهم أن تبحث في حل القضية في المسائل الجنائية يعملون عمل المحلفين فيحكمون بمقيدتهم أو أن هذا نظر خاطئ - وهذا هو السند الرابع - ويكون من الطيبي خامساً - أن محكمة النقض إذا أرادت إصلاح التطبيق القانوني من طريق تغيير الوصف الواقعي - أو تغيير مجرى الاستنتاج من الوقائع فاتها تكون قد تعدت رقابتها القانونية - ولكن من طريق بحث الموضوع أو من طريق غير مباشر.

ومما لا جدال فيه أخيراً - وهو آخر الاسانيد - أن قرار محكمة النقض تعديلاً في الموضوع إنما يكون المرجع فيه إلى شعور المحكمة لا إلى شيء آخر!!! ولكننا لا ندري كيف يكون هذا دليلاً في النقطة التي نبحث فيها. ١ - أترى كيف أن الاستدلال قد تضاعف رغم مكانة الرئيس العظيم. وذلك بمجرد وضعه موضع التحليل الدقيق - ١١

ثم إذا تأملت إلى كل سند مستقلاً لا يتجده في الواقع بذلك الجلال الذي فهم به. وما كان هذا الرأي ليؤثر على الناس لولا مركز صاحبه من المكانة والاحترام.

بل أنك لو تأملت حقيقة لأخذت كل سند لهذا الرأي بذاته سنداً لنقضه. واليك البيان :
السبب الأول - أن محكمة النقض - وجدت لمنع المخالفات القانونية. هذا صحيح لا يحاول فيه أحد. ولكن المسألة المراد حلها هي هل إذا صدر حكم بالمعقوبة - وقرأت الحكم - وما أثبتته من الوقائع - وما دونه من الأسباب. فكانت أمام الانتظار وكما عرضت - وبحكم العقل الإنساني إجماعاً - لا تكون جنائية - وذلك من جهة الاستنتاج الواقعي - الواضح - إلا يكون توقيع المعقوبة هنا مخالفاً للقانون. بل للذمة - والعقل - ولكل نزعة من نزعات بني الإنسان!!!

وهل لا تكون هذه المخالفة للقانون - بل هل لا يكون هذا الظلم الصارخ - سبباً مباشراً - لبطلان الحكم - بدون لف، ولا بحث، ولا تدليل جديد، ولا تغلب شعور قضاة النقض على شعور قضاة الموضوع. هب أن حكماً، صدر، على خلاف كل ما جاء في التحقيقات - وعلى خلاف شهادة الشهود المقررة في محضر الجلسة - فهم القاضي على عكس ماوردت - فأرسل بالتهمة إلى الجحيم - وكتب في حكمه أنه قد ثبتت لديه الجنائية بشهادة نفس أولئك الشهود الذين نقوها - فبل القاضي هنا لم يخالف القانون - مخالفة صريحة. ظاهرة. تجدها محكمة النقض مباشرة. وبدون بحث ولا تنقيب. فيقال أن وجه النقض غير متوفر - لأن القاضي كالمخلف لا يسأل عن عقائده - وقد اعتقد أن هناك جنائية - أثبتنا اسمها في حكمه - ثم طبق عليها القانون - والاسم في الجنائية هو كل شيء.

فإذا كان التطبيق صحيحاً فلا مخالفة للقانون - ولا وجه للنقض!!!

أما الدليل الثالث - وهو قوله ان هذه السلطة تصل بحكمة النقص الى بحث جميع الوقائع الجنائية من جديد - فلا يدل إلا على شيء واحد في طبائع الانسان . مهما كان سامياً . هو ضعف التقدير عند أية مصلحة - والمبالغة في الاستدلال الى اتحال عيب للرأى الذى يعارضه لوجوده - فليس من مراعي المذهب الثانى أن يكون لمحاكمة النقص سلطة البحث في جميع الوقائع - اثباتاً ونفيًا - ولا يمكن أن يقول بهذا أحد - بل هو تسليم بالقاعدة لانها أصل كل للنظام الجنائى - لكنه يبين حدودها . و يوفق بينها . وبين الاصل الأعم الذى تقوم عليه بناء الحياة الاجتماعية - ويقوم عليه بناء القضاء بما تنبئه من الأنظمة المخالفة - وهو تأمين الناس على أن مظاهر العدالة قائمة في كل حكم - ولو ظاهراً فقط - وبصرف النظر عن خطأ القضاء موضوعاً . فان هذا هو أول ركن يقوم عليه كل نظام للجماعات !!

أما الدليل الرابع - وهو أن القضاء كالحلفين يحكون بوجودهم وليس لأحد أن يسألهم لماذا حكموا - فينقضه القانون بنصه الصريح . لأنه يلزم القاضى أن يسند حكمه الجنائى الى اسباب معينة - يقرؤها الناس - ولم يكن الشارع لاعباً في تقرير هذا الالتزام . ولو أنه اراد أن لا يسأل القاضى عن كيفية تكوين عقيدته - لكان من الهزل الذى لا يفهم الزام القاضى بوضع الاسباب . والتصريح بطلان حكمه اذا هو خالف هذا الالتزام !!

أنظن مع هذا النص انه يريد من القاضى ان يكتب لهواً - كلاماً مرصعاً لا وزن - ولا نتيجة له - ؟! بحيث انه لا توجد سلطة تقضى بطلان حكمه مهما كانت الاسباب عقيمة لا تؤدى الى اثبات الجنائية التى وردت في الحكم ؟!

اذا كان هذا ممكناً - فامعنى نص القانون بطلان الحكم اذا لم تكن اسبابه معينة فيه !! قد تقول هذا اذا لم يكن في الحكم اسباب أصلاً . أما اذا وضعت فيه اسباب - فالبطلان غير ميسور .

وانك لا تصل الى هذا الرأى الا اذا خلطت خطوة أخرى وقلت انه لا يجوز لاحد أن يقرأ تلك الاسباب بل يجب أن يقف عند النظر في أن الحكم تسبقه سطور مكتوبة - ثم التقرير . بناء على اعتبار أن كل حكم لا بد قد استكمل شروط صحته - بأن هذه هي الاسباب وانتهى الأمر واذا قلت كلاماً لا بد أن تقرأ الأسباب فما هو الرأى اذا قرأتها فوجدتها اما كلاماً لا نتيجة له أصلاً - وما لا نتيجة له فحقاقته البراءة ؟ - واما كلاماً تنبئ العقيلة - فنظر ادراك الناس جميعاً - انه لا يثبت جنائية - معنى انك وجدت الحكم لا شاملاً على « اسباب العقوبة » - بل معناك لاسباب البراءة - فإذا فعل !!

أما الدليل الخامس - وهو ان بحث محاكمة النقص في الموضوع لاصلاح الخطأ القانونى - انما

هو اصلاح غير مباشر . أفلا يصلح دليلاً - لأننا اذا سلنا حقيقة - وهو ما لا نراه - ان هذا
الاصلاح غير مباشر - ففى أى نص جعل القانون شرط اصلاح الاحكام أن يكون الخطأ واقعاً
مباشرة . وبدون تعاريج !!!

هل تظن أن مخالفة القانون . تكون مقدسة - اذا وضع لها من التهميدات . والطرق المتوية .
ما يخرجها من سلطة التقض - لكنها لا تكون . كذلك اذا لم يكن الحكم قد عني باخفائه طريقة
عن الناس ليخرج بها عن مراقبة السلطة العليا -

على هذا يكون الظلم المقصود - الفنى - أولى بالاحترام من الظلم العرضى اذا وقع بسلامة
نية على أنه رمية من غير رام !!!

هذه هى كل أسانيد الرأى الذى يعارضه . فلسنا مبالغين اذا قلنا أنها فى الواقع أسانيد للرأى
الذى يخالفه -

غير أنه يجب من باب الانصاف أن نذكر ان المسائل الخلافية قد ينفى الحل فيها على أقدر
الناس علماء وادراكاً - قال للظروف أثر لا يذكر فى توجيه البحث الى ناحية من النواحي - والقضية
التي أبدى فيها ذلك الرأى كان موضوعها قذفاً - وهو أبعد الأشياء عن القانون - فكان رفض
التقض أقرب احتمالاً من قبوله .

وقد تسلمت هذه الروح فى جميع الأسانيد التي أبديت . وإنما جاء الخطأ من رغبة التعميم
ووضع الأسانيد مطلقة فكانت المبالغة على أنها هى المبدأ الدائم - وهى لا تصلح مبدأً بحال من الاحوال
وليس أدل على أن الظروف هى التي كانت تملئ الرأى على وجدان الرئيس العظيم - من
قوله فى خاتمة الأسانيد - والمخالفة عند الكثيرين هى الحجة الكبرى - ان تقدير وشعور محكمة
التقض سيكونان أبعد عن الحقيقة من شعور وتقدير محكمة الموضوع !!!

من أجل هذا - فقد عدلت محكمة التقض هناك عن هذا الرأى
ويقول اصحاب البنديكيت . (جزء ١٥ - - صفحة ٧٠ من البند بقرة ١١٣٨ الى ما بعدها)
كما قال دالوز أيضاً فى ذلك الجزء - ولكننا اردنا الاشارة هنا الى البندكت - لأنها أحدث
عهداً - يقولون ان محكمة التقض فى باريس بعد ان ترددت كثيراً فى احكامها ، اخذاً برأى الرئيس
بارنس - وبعد ان اقتضت من حدود اختصاصها - رجعت الى ذلك الاختصاص على اصله
وقررت ان لمحكمة التقض سلطة أوسع من هذا هى بذاتها تلك السلطة التي قلناها عن دالوز
ولا نمود اليها -

واذا رجعنا بعد هذا كله الى القاعدة التي تعتبر أصلاً لهذا النزاع وجدناها فى دالوز جزء ٧ -
صفحة ٣٠٦ - منقولة عن حكم من أحكام التقض بالنص الآتى :

فقرة (١٢١٤) - وقد حكمت محكمة النقض عملاً بهذا الرأي (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٢٨) -
 « ان سلطة محكمة الموضوع لا يجوز ان يكون من شأنها أن تضع في حكمها وقائع وقرارات
 تخلف صراحة ما ثبت في وثيقة رسمية -
 « ويظهر لنا انه اذا جاز لمحكمة الموضوع أن تفعل هذا بدون مراقبة محكمة النقض فانما يصبح
 نظام محكمة النقض عبثاً وتكون وظيفتها حلماً لا يتحقق . إذ تكون سلطة محكمة الموضوع لاحد لها
 في تقرير الوقائع - فلا شيء يمنع من وضع وقائع كاذبة . ومن تقرير عقوبة غير مشروعة . بدون مراقبة
 من محكمة النقض فيجعلها بذلك منها ما دأب من تأدية وظيفتها وهي تطبيق القانون على الوقائع الصحيحة -
 ثم زاد القاعدة بياناً في صفحة ٣٤٠ فقرة ١٤٣٨ - بقوله :
 « غير أن سلطة محكمة النقض أيضاً ليست مطلقة وبلا حدود - بل حدها التمييز بين الوقائع
 الثابتة وفي وثيقة رسمية والوقائع الأخرى التي يجب تصحيحها من بحث وتقدير - فاذا كان الخطأ
 في وضع الواقعة دليلاً مستنداً رسمياً . وبشرط أن يكون هذا المستند عرض على محكمة الموضوع
 تخالفته - جاز لمحكمة النقض أن تصحح الواقعة - وكذلك اذا كان المستند عرفياً -
 « ١٤٣٩ - وشرط القبول دائماً هو ان يكون المستند قد عرض على محكمة الموضوع فاهله :
 « ١٤٥٩ - وقد ذكرنا عند البحث في النقض في المسائل المدنية ان من وجوه النقض أن
 يكون مستنداً الى وقائع غير صحيحة - وهذا الوجه في المسائل الجنائية أوضح - (راجع كذلك
 فقرات ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢)

٤

القانون المصري

قد يكون في وضع هذا العنوان ما يستوجب الدهشة اذ المفهوم عادة أن وجوه النقض والابرام
 في التشريعين - المصري والفرنسي - واحدة لا فارق بين القانونين - على ان الذي يتأمل
 للنصوص - لا يمكنه الا أن يجد فرقاً يساءد كثيراً في حل هذا الاشكال .
 ذلك لأن المادة (٤٠٨) - من قانون تحقيق الجنايات الافرنسي - وضعت من وجوه
 النقض - بطلان الاجراءات والحكم - وحصرتها في مخالفة نص في القانون أو ترك لاجراء من
 الاجراءات المقررة بشرط البطلان اذا لم تكن قد روعيت تلك الاجراءات .
 وجه النقض هنا خاص بالقانون وحده . أما في أحكامه الموضوعية - واما في اجراءاته المحددة
 تحديداً صريحاً وبشرط البطلان - فكان البحث عندهم في النقطة التي نالها يمتثل الجدول
 واختلاف المذاهب على الطريقة التي رأيناها .
 أما القانون المصري - فقد اتخذ طريقة تحرير تخالف تلك . وقد اطلع واضعه بطبيعة الحال

على هذه المناقشات وما تفرع عنها من المذاهب - فأراد أن يختار أحدهما . وفي رأينا انه قد ترك مذهب الرئيس بارنس واختار المذهب الذى يعارضه .

ذلك لأن الفقرة ٣ من المادة (٢٢٩) - عوضاً عن التعبير بكلمات « اذا حصلت مخالفة للقانون » أو حصل « ترك للاجراآت المقررة لشرط البطلان » وضعت بالنص الآتى :

« اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراآت أو الحكم »

والفرق بين هذه الصيغة وصيغة القانون الفرنسى واضح - قلت السبب هناك محدود ينحصر فى - ترك اجراءات مقررة بشرط البطلان أو عمل تقيضها - أما هنا فليس من تحديد لوجه النقض نوعاً وتخصيصاً - بل يقول النص - اذا وجد « وجه مهم » -

واذا تسرلنا أن نفهم ما هو الوجه المهم لبطلان الاجراءات . فلا يمكننا أن نفهم ما هو « الوجه المهم » لبطلان الحكم - والقانون لم يحدده . الا اذا قلنا أن الشارع عندنا أراد أن يعطى لمحكمة النقض فى هذا الموضوع سلطة أوسع من تلك التى أعطيت لمحكمة النقض فى فرنسا .

هو يريد ذلك حتماً - لأنه لم يقيّد وجه بطلان الاجراءات بشرط أن يكون البطلان منصوباً عنه . صراحة فى القانون . كما فعل القانون الفرنسى - وهو يريد ذلك أيضاً - ولا شك لأن ترك تقدير - « أهمية الوجه » المبطل للمحاكمة - لا معنى له سوى أنه أراد أن يعطى لها باعتبارها الرقبة على توزيع العدالة - سلطة لا حد لها - فى المحافظة على مظاهر تلك العدالة - وتأكيدها للناس ان كل نص مطلق عام - إنما حده العدالة . ولا حد له غيرها . فالذى يريد عندنا أن يتخذ بما ذهب اليه بعض أهل العلم فى باريس - إنما يترك نصاً صريحاً فى تشريعنا ويجرى الى تعليقات على نص يخالفه حكماً وغرضاً

واذا جئنا الى هذه النقطة من البحث . فعلى ضوء نصنا الصريح يمكننا أن نرجح ترجيحاً يصل الى اليقين الثابت ان المذهب الذى يميز لمحكمة النقض أن تراقب على عدالة الاحكام فى مظاهرها . فتصحح الوقائع الثابتة رسمياً - وتملن بطلان الحكم اذا كان الخطأ فيه ظاهراً سواء من جهة القانون المجرد - أو من جهة الاستنتاج المنطقي الذى يقضى به العقل الانسانى عامة - هو المذهب الصحيح -

اننا لن نحول محكمة النقض الى محكمة موضوع بحال من الاحوال . فلا نطمع فى أن تراجع أوراق الدعوى - ولا فى أن تحقق وقائعها - بل ولا أن تبحث هل من الوقائع ما كان يصح أن يعادل الوقائع التى تبينت فى الحكم فترجها . أو لتقيم الشك فيها - والشك يصل الى البراءة . بل نريد أن تتبر كل الوقائع الثابتة فى الاوراق الرسمية . واذا كان الحكم ورقة رسمية . فلنأمر رسميته مستندة من محضر الجلسة - فهما ورقة واحدة - والرسمية فى الاثنين واحدة - بل محضر الجلسة هو المعدّ لتدوين الوقائع دون الحكم - فاذا تناقض حكم القاضى مع ما ثبت فى محضر الجلسة .

فقد تجاوز حدود سلطته . وقد خالف القانون في أبسط الواجبات التي قررها - وقد حمل ضميمه مالم يحملة به القانون وجعل من نفسه مدعياً . وشاهدًا . وقاضياً - وهذا كله بطلان . فوق بطلان . من جهة القانون والواجبات المفروضة - ومن المدهش حقاً - أن ينكرها باحث في القانون - لانه يريد أن يقف عند الظاهر من تدوينها ويفهم ويقول بل هي وقائع لا قانون فيها !!!
وأين هي - في أى عمل قضائي - الوقائع المجردة عن القانون وكيف توجد ؟ !

انه ليس في عمل القاضى ما يصح ان تكون وقائع بلا قانون أو قانون بلا وقائع ؟ بل عمله دائماً مزيج من الوقائع والقانون فالرقابة على هذا العمل المركب - تكون لهواً اذا أردت أن تشرحه الى نصفين مستقلين - لا اتصال بينهما . فتجسّل للقانون حكماً . وللواقعة حكماً - وتجري هكذا حتى في الظروف التي تختلط الواقعة بالقانون والتي انتهك فيها القانون على حساب مخالفة الواقع واختراع مالا أثر له .

اذا تقرر هذا - وكان اسناد الحكم الى وقائع غير حقيقية يقتضى بطلانه - أفلا يكون باطلا من باب أولى اذا اسند الى اسباب لا تؤدى مطلقاً - ومع اعتبارها صحيحة في جميع وقائعها - الى اثبات ان المتهم قد ارتكب الواقعة الجنائية التي عوقب من اجلها !!
تقول من باب اولى - لان الوقائع المختزعة وردت في الحكم على انها حقيقية . فلا ميل لغير المطلع على دوسيه الدعوى ان يدرك ان هذا الحكم صدر ظاهراً . اما الجمهور الذي يقرأه فأمامه حكم اشتمل على اسبابه - وهي تؤدى في ظاهرها الى اثبات الجنائية - فالحكم في ظاهره عادل لا طعن عليه وليس من نشره على الناس ضرر اجتماعي أو زعزعة لثقة الناس في قضاتهم
أما اذا كانت أسباب الحكم في ذاتها ومع التسليم بصحة الوقائع الواردة فيها - لا يؤدى بحال من الاحوال الى ادانة المتهم - بل هي تنطق لمن يستطيع أن يقرأ ان هذا ظلم واقع - فلستنابلغ اذا قلنا أن البطلان هنا أوجب وأحق

لا يسبق الى الذهن ان البطلان مسند هنا الى المدالة فقط . بل هو يسند الى نص القانون الصريح القاضى بأن تكون الاحكام باطلة اذا لم تدون فيها الاسباب التي نبتت عليها - ولا يمكن فهم النص وتطبيقه على اعتبار أن الشارع انما يقف حرصه على مجرد تحيير الاوراق ووضع الفاظ كينها كان معناها بدون نظري في هل هي تصلح أسباباً أو لا تصلح !!
نرى دائماً أن الرأي الذي نخالفه انما يستظهر بالكلمات الخاطئة من كل معنى - وانما يقف عند الاشكال خالية من كل جوهر - وفارغة من كل غرض - وانما يفرض ان الشارع يحصر على اجراءات ظاهرة فقط - فاذا كتب القاضى ماسماً أسباباً خطأ قدّمه الواجب ولا مراقبة عليه!! -
غير أننا نؤكد انه ليس في نظام من الأنظمة القضائية ما يصح ان يكون هذا شأنه !!

وإذا تأملنا الى وجوه النقض - وأردنا ان نفهم الجامع بينها كلها وان تنوعت - وان تحدد الروح التي أمتلأ بها - وجدناها جميعها ترجع الى فكرة واحدة هي المحافظة على مظهر العدالة في الحكم - تقول « مظهر العدالة » . لا العدالة الواقعية فقد يتخطى القاضي . لكن اذا كان هذا الخطأ مستوراً لا يظهر من حكمه بنفسه - فلا وجه للنقض - اما اذا ظهر كان النقض لا بد منه :

لهذا يجب على القاضي - ان يمين الواقعة . وان يمين نص القانون - ويجب عليه أن يستوفي الاجراءات - ويجب عليه ان يكتب أسباباً لحكمه - والاسباب في نظرنا أهم الامور لأنها ترجمان ضمير القاضي وعقيدته - ولانه يتقدم بها للناس . ويؤسس عدالة عليها - وكل هذه الأمور لازمة لأمر واحد - هو الثابت في الازهان - وهو ان القاضي يؤدي واجباً مقدساً - يتحرى فيه العدالة بقدر ما يستطيع الانسان - فاذا كان حكمه في ظاهره وبتقضى تدويناته نفسها - دليلاً على أن ذلك الواجب لم يؤدي - فيجب عرض الدعوى على القضاء من جديد !!

بناء على هذا لا تردد في القول . ان مذهب رفض النقض لاتصال الوجوه المقدمة بالموضوع هو مذهب بعيد عن الفقه القانوني . لا يحقق شيئاً من الاغراض التي وضع نظام النقض من أجلها .

٥

— الاصل في امتزاج المصطلح وقوة الشيء المحكوم فيه —

ان الاحكام تكتسب احتراماً - بناء على قاعدة مشهورة - هي اعتبارها عنوان الحقيقة - مع التسليم بان العصمة ليست من مقدور القضاء - فتعرض على الناس لاطمئنان نفوسهم والمحافظة على جلال القضاء -

واجب الايمان بما قرر القاضي لأن العدالة مفروضة في عمله - فيجب أن تتوافر في كل حكم الظواهر التي تحفظ له - هذا الاعتبار النظري -

أما اذا تكفل الحكم نفسه باعلان - أن هذا الاعتبار النظري يتقضه الواقع الثابت في نصوصه فهو لاشك باطل لأنه قد هدم القاعدة التي حاز من أجلها وحدها تلك القوة المقررة - وخرج عن الحدود القانونية - المفروضة لاحترام الاحكام على وجه العموم - وقد رفع عن الناس ذلك الواجب المفروض - والايمان به - فلا سبيل لأن يطامشوا ، وقد اساء الى جلال القضاء - اساءة واضحة . فاسباب بطلان حكمه هنا . راجعة الى الموضوع كما تنعزض عادة - بل الى الاصول الكيائية التي قام عليها النظام القضائي في أصوله الى نتائج -

انه من الخطأ الواضح - أن يقال ان هذا كله موضوع لايهم محكمة النقض ، اللهم إلا اذا كان صحيحاً - ان محكمة النقض التي تبحث في القوانين وأصولها - لايهمها أصول القواعد المتررة لاحترام الاحكام - ولا يهمها البحث في أصل مسمى قوة الشيء المحكوم فيه وسببه -

ولا يهملها جلال القضاء - ولا يهملها أن يكون الحكم بنصوصه بحث يترك للافتراض - قول للافتراض فقط - افتراضاً ظاهراً - بأنه غير ظالم - !!

بناء على هذا قلنا أن نلخص أن الرأي يجوز النقض الذى يتصل بالموضوع مسند الى :

- ١ - قفه محكمة النقض فى باريس من سنة ١٨٣٦ الى الآن
 - ٢ - قفه محكمة النقض فى بلجيكا
 - ٣ - قفه محكمة النقض عندنا فى كثير من احكامها حتى فى عهدنا الاخير
 - ٤ - دالوز واصحابه
 - ٥ - اصحاب البديكت
 - ٦ - كارنو
 - ٧ - رأى النائب العمومى الذى فهم خطأ على ما اثبتنا انه من رأى الرئيس (بارنس) للمعارض
 - ٨ - نص القانون المصرى - بنوع خاص لاختلافه عن نص القانون الفرنسى
 - ٩ - المصاحبة العامة من جميع النواحي - محافظة على ظواهر العدالة - ومحافظة على جلال القضاء ومحافظة على اطمئنان الناس للقضاء -
 - ١٠ - الاصل الكلى الذى تقررت من أجله وبناء عليه فقط قوة الشيء المحكوم فيه -
- مرقس فرمى المحامى

حق المدعى المدنى فى اختيار احد الطرفين

المدنى او الجنائى : المادة ٢٣٩ منابات

﴿ تابع ما قبله ﴾

ثامناً - شروط تطبيق القاعدة

٢٥ - بحثنا فيما تقدم قاعدة « اختيار أحد الطرفين » الا اننا حتى اللحظة لم نشرحها الا بصفة مطلقة لأن لتطبيق القاعدة شروطاً يجب أن تتوافر حتى يصح القول بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لسبق رفعها أمام المحاكم المدنية :

الشرط الاول

٢٦ - يجب أولاً أن تكون الدعوى التى رفعت أمام احدى الجهتين القضائيتين هى بينها التى رفعت أمام الجهة الاخرى. بمعنى أن تكون عن نفس الموضوع le même object ولنفس السبب

la même cause - وأن تكون بين الخصوم أنفسهم entre les mêmes parties. فإذا اتهم واحد من هذه الثلاثة أصبح هناك دعويان مختلفتان ، وأصبح المدعى حراً ، بعد أن قدم أحدهما الى القضاء المدني ، أن يقدم الاخرى الى القضاء الجنائي - جاروج ١ ن ١٨٤ ص ٣٩٩ - فستان هيلي ج ٤ ن ١٧١٦ - ١٧١٧ - مانجان ج ١ ن ١٨ - فلي ص ٢١٥ - لوباتان مادة ٣ ن ٢٤ ولكن في أى الاحوال يحصل الاختلاف في الموضوع وفي السبب وفي الخصوم ؟
ضرب لنا القضاء أمثلة عدة في هذا. ونبدأ هنا بقضاء المحاكم الفرنسية ثم تتبعه قضاء المحاكم المصرية

١ - القضاء الفرنسي

٢٧ - فإذا رفع الزوج دعوى الطلاق أو الحيلولة séparation de corps أمام المحكمة المدنية وذلك بسبب زنا زوجته (وهذا في الشرائع المسيحية) فإن لهذا الزوج الحق أيضاً في رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بسبب الجريمة نفسها لتحكم بالتعويض وبالعقوبة التي تتطلبها النيابة العمومية - تقض ٢٢ يونيه سنة ١٨٥٠ سيرييه ٥٠ - ١ - ٦٢٩ ودالوز ٥٠ - ١ - ٢٠٨

٢٨ - وإذا بدد شريك بعض أموال الشركة وترتب على ذلك أن رفع الشريك الآخر دعوى مدنية على شريكه المبدد يطلب فسخ الشركة. ورفع أيضاً دعوى أمام المحكمة الجنائية يطلب تعويضاً مقابل تضيقه في بدده شريكه ، فإن دعوى الفسخ أمام المحكمة المدنية لا تمنع من نظر دعوى التعويض أمام المحاكم الجنائية - تقض اول ابريل سنة ١٨٦٥ و ٦ يولييه سنة ١٨٧٨

٢٩ - وفي قضية أخرى أوقع دائن حجز ما للدين لدى الغير على أموال من حق مدنيه ، وعند المطالبة بتثبيت الحجز طلب أن يحكم له برد مبلغ كان مدينه قد استلمه نيابة عنه بصفته وكيلًا ، وكان هذا أمام المحكمة المدنية

بعد ذلك رفع الدائن المذكور دعوى خيانة امانة أمام المحكمة الجنائية عن هذا المبلغ الاخير الذي استلمه عنه مدينه بصفته وكيلًا

هنا تساؤلات محكمة النقض : هل الدعوى الجنائية مقبولة ؟ ثم أليس الفرض من هذه المطالبة المزوجة أمام المحكمتين المدنية والجنائية رد المبالغ التي سلت للدين بصفته وكيلًا عن الدائن ؟

انتهت محكمة النقض في ذلك الى أن مبدأ « اختيار أحد الطريقتين » لا يمكن تطبيقه الا في حالة ما اذا كان الطالبان الموجهان من شخص واحد والى نفس الخصوم متحدين في السبب . وفي الموضوع . وان الحالة المروضة عليها ، وهي رفع دعوى الجنحة بعد الدعوى المدنية أساسها فعل جديد un fait nouveau وهو تبديد مبالغ بعد قبضها الامر الذي يقع تحت طائلة قانون العقوبات وان الفرض منها هو دفع المبلغ المبدد ولو من طريق الاكراه البدني على سبيل تعويض الجريمة بخلاف التعويضات التي للمحكمة أن تقضى بها . وعلى ذلك فليس بين الدعوى المدنية والدعوى

الجنائية اتحاد في الطلب *identité de demandes* فالدعوى الجنائية مقبولة - تقض ١٦ اغسطس سنة ١٨٥١ المجلة ن ٣٤١

٣٠ - وحدث أن تعهد شخص تحت شرط جزائي بعدم تقليد بعض قوالب معينة *moulages*. ولكنه مع ذلك قلدها - فعنا دعويان : دعوى المطالبة بالشرط الجزائي ودعوى التقليد : أسامهما فعل واحد ولما أيضاً سبب واحد الا ان الموضوع فيهما يختلف . فاحدهما لا يطلب فيها الا الشرط المتفق عليه ، والاخرى موضوعها المطالبة بالتعويض المبني على التقليد . وفعل التقليد لم يكن الا شرطاً في الاتفاق بينا هو يكون في الدعوى الجنائية السبب الأصلي لرفضها .

وبنا على هذا قضت محكمة النقض بأنه لا محل لتطبيق مبدأ « اختيار أحد الطريقين » في هذه الحالة وانه في رفض دعوى التقليد بسبب أن نفس الطلب قدم الى المحكمة التجارية تجاهل لقواعد اختصاص القضاء الجنائي - تقض ٧ مايو سنة ١٨٥٢ المجلة ن ١٤٩

٣١ - وفي حالة تشبه الحالة التي وردت في حكم ١٦ اغسطس سنة ١٨٥١ السالفة الذكر (فقرة ٢٩) . حالة المطالبة بمبلغ واحد ولكن باعتبارين مختلفين : أولاً : المطالبة بحساب . وثانياً : الاداء بتبديد . ففي الاولى طلب رد ما في الذمة . وفي الثانية تعويض ضرر ناشئ عن الجريمة . هنا قررت محكمة النقض أن ليس ثمة اتحاد في الطلبين . وقررت أن مبدأ « اختيار أحد الطريقين » لا يصح انحسك به ضد المدعي المدني الذي يطالب امام القضاء الجنائي بتعويض الضرر الذي أصابه عن الجريمة الا في حالة ما اذا كانت الدعوى المرفوعة من المدعي المدني امام القضاء المدني موضوعها نفس المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة

وعلى ذلك اذا رفع شخص دعوى امام المحاكم المدنية على وكيهه يطالب فيها بالحساب عن عمل أداه له . جاز له رغمًا عن ذلك أن يدعي مدنياً امام المحكمة الجنائية ليطالب بمبلغ ادعى تبديده وذلك لاختلاف الموضوع في الدعويين . اذ أن الأولى كانت مطالبة بحساب أما الثانية فادعاء بتبديد - تقض ٦ اغسطس سنة ١٨٥٢ المجلة ن ٢٦٧ - دالوز ١٨٥٣ - ١ - ٧٠ . وراجع أيضاً حكماً صادراً في ١٩ مايو سنة ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٥ - ١ - ٤٠٥ -

٣٢ - والطنن بالتزوير في ورقة امام المحكمة المدنية لا يمنع من طلب تعويض عن هذا التزوير امام المحكمة الجنائية . لأن موضوع الدعوى الأولى بطلان الورقة المزورة ، وموضوع الدعوى الثانية تعويض الضرر الناشئ عن تزويرها - العراي بك في تحقيق الجنايات ج ١ ص ١٦٨

٣٣ - ان من يحرض امرأة متزوجة على هجر منزل الزوجية لتقيم معه ، يجوز أن ترفع عليه دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية ولو أن هناك اجرامات جنائية ضده عن جريمة الزنا . لأن دعوى التعويض تستند الى مبدأ الضرر وليس الى جريمة الزنا - محكمة أكس ٧ يونيو سنة ١٨٨٢

٣٤ - لا تطبق قاعدة « اختيار أحد الطرفين » في حالة ما اذا رفع أحد الشركاء دعوى امام المحكمة التجارية يطلب ابطال التصفية وتعيين مصف جديد . ويطلب بالتبعية دفع المبلغ الذي يتناسب مع الحصة التي قدرت له في رأس مال الشركة ، ثم قام هذا الشريك وقاضي قيمة الشركاء بعد ذلك امام محكمة الجناح وطلب بموويض عن بعض أعمال يمتبرها خيانة أمانة - باريس ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٤ - سيريه ٧٥ - ٢ - ١٦٩ وتطبيق فيللي

٣٥ - اذا رفع المدعى المدني دعواه ضد الفاعل الاصلى امام المحكمة المدنية فان ذلك لا يمنعه من الدخول ضد الشريك في الدعوى العمومية امام المحكمة الجنائية . وذلك لاختلاف الاشخاص - التقض الفرنسى ١٥ يونيو سنة ١٨٦٦

٣ - الفناء المصرى

٣٦ - ذهبت محكمة التقض المصرية مذهب زميلتها الفرنسية في قضية كانت تتعلق بالمطالبة بقيمة كميالات انتضج أثناء سير الدعوى انتهى مزورة أعطيت للبائع بدلا من كميالات صحيحة . وكانت الكميالات ثمنًا لبضاعة حصل تسليمها بالفعل . وبعد انتهاء الدعوى المدنية أقام البائع نفسه مدعيًا مدنيًا في دعوى جنحة مباشرة أقامها على المشتري الذى أعطاه بدلا من الثمن الكميالات التي ظهر تزويرها فيما بعد .

وقضت محكمة التقض بأن حكم المحكمة المدنية الذى قضى بالزام المشتري بدفع ثمن البضاعة لا يحول دون أن يقيم البائع دعواه الجنائية ليطالب التمويض بسبب هذا التزوير وذلك لاختلاف الموضوع في الدعويين - تقض اول يونيو سنة ١٩١٨ المجموعة الاهلية من ٢٠ ص ٢ و ٢٣ ع ٢

والذى يلفت النظر في حكم محكمة التقض أنها كونت رأيها على أمرين : -

الاول - أن المدعى المدني عند رفع دعواه المدنية التى يطلب فيها بقيمة الكميالات ، كان يجهل أن هذه الكميالات مزورة . وهذه سنتناولها عند بحث ركن العلم (فقرة ٤٠ وما بعدها)

الثاني - أن البائع ، وان كان قد حكم له في النزاع المدني بقيمة المبالغ المذكورة في الكميالات المزورة ، وهي ثمن البضاعة ، لأنه تمكن من اقامة الدليل على صحة التسليم وعدم حصوله على ثمنها الا ان هذا الظرف ليس من شأنه تحويل صفة دعواه من مطالبة بدني (وهو موضوع الدعوى المدنية) الى دعوى تمويض (وهو موضوع الدعوى الجنائية) وهو الامر الذى لم يطرح امام المحكمة المدنية .

٣٧ - واذا حملت الزوجة مفاعلا كان للزوج الحق في نفي نسب المولود بدعوى العاثم والحصول منها على تمويض نظير الزنا بالدعوى المدنية . ودعوى اللعان امام المحكمة الشرعية لا تمنع رفع الدعوى المدنية امام المحكمة الجنائية لاختلاف الدعويين في الموضوع

٣٨ - اذا رفع المدعى دعوى مدنية على وكيله يطالبه فيها بتقديم حساب له عن مدة وكالته

ثم شطبها بعد أن أقر له الوكيل بما في ذمته فطالبه بما أقر به فامتنع عن الدفع. جاز له أن يرفع دعواه مباشرة الى القضاء الجنائي بطلب التعويض لاختلاف السبب في الدعويين لأنه في دعواه المدنية كان يطلب الحساب. أما في الدعوى الجنائية فإنه يطلب تعويضاً عما لحقه بسبب التهديد فلا يوجد والحالة هذه اتحاد في السبب. - مصر الكلية دائرة الجناح المستأففة حكم ٥ مايو سنة ١٩٢٩ غير منشور. - وقد استند الحكم على موسوعات كاربنتييه ج ٣ ص ٣٤٠ و ٣٩٥ و ٣٩٧ و ٤٠٥ و ٤٠٧. واستند أيضاً على حكم محكمة النقض السابق ذكره في البند ٢٩ من هذا البحث.

٣٩ - الا ان محكمة النقض ذهبت الى عدم قبول دعوى جنحة مباشرة مرفوعة من المدعى المدني بتزوير عقد بواسطة تحريره على ورقة مضافة على بياض لسبق رفع دعوى امام المحكمة المدنية بطلان هذا العقد لتحريره في حالة سكر. وقالت ان الاختلاف بين الدعويين اختلاف ظاهري في الشكل فقط والفرض الحقيقي منهما واحد - نقض ١٨ ابريل سنة ١٩١١ المجموعة س ١٢ ص ١٧٢ ع ٩٠.

وبناء على القرار بك على هذا الحكم بأن الدعويين مختلفان في السبب - القرار بك ج ١ ص ١٦٩ حاشية ٥ من ص ١٦٨

الشرط الثاني

٤٠ - زيادة على ما تقدم فإنه من المنفق عليه في فرنسا انه يجب أن يختار الشخص أى الطريقين المدني أو الجنائي. وهو عالم بأن له مطلق الحرية في هذا الخيار. وبعد ظهور جميع ظروف الدعوى جلية امامه. وهذا ما يسمى بشرط العلم

٤١ - فإذا ما رفع شخص دعواه أمام المحكمة المدنية ولم يكن قد ظهر له بعد أن للدعوى صبغة جنائية بل كانت غير موجودة عند رفع دعواه المدنية. جاز له بعد ذلك. ولو انه اختار من قبل الطريق المدني. أن يعود الى رفع دعواه أمام المحاكم الجنائية - راجع في ذلك فستان هيلي ج ٢ ن ٦١٨ وحكم النقض الفرنسي المنشور في سيرى ١٨٣٢-١-٦٦٦. وراجع جارو ج ١ ن ١٨٤ ص ٤٠١ - قلاي ص ٢١٥

٤٢ - ويقول في ذلك جارو:

« ان «الاختيار» (ويقصد اختيار أحد الطريقين المدني أو الجنائي) الذى يحدد مركز رافع الدعوى يجب أن يحصل بعد أن يعرف المدعى حقيقة الظروف ويقف على السبب. وقاعدة اختيار أحد الطريقين مبنية على قبول الطرفين للحكمة التى رفعت أمامها الدعوى أولاً. والمفروض في كل عقد توافق الارادتين. فينتج من هذا انه في حالة ما إذا رفعت الدعوى أمام المحكمة الاعتيادية وظهر من أصولها أنها مدنية محضة ثم تبين بعد ذلك ظهور أشياء كانت لم تزل مجهولة وتسبب عن ظهورها

إكساب الدعوى صبغة جنائية - في هذه الحالة يجب أن تقبل الدعوى أمام القضاء الجنائي . لأن الدعوى ولو أن موضوعها واحد بين نفس الخصوم ألا أنها في الحقيقة مؤسسة على سببها الأول fondé sur une autre Cause. - شرح جارو في تحقيق الجنايات ١ ن ١٨٤ ج ٤٠١ «

٤٣ - ووافق جارو في رأيه فستان هيلي إذ يقرر هذا الأخير :-

« إنه لأجل الحيلولة دون اتخاذ الطريق الجنائي بعد المدنى يشترط أن يحصل اتخاذ الطريق المدنى مع محض الاختيار ومعرفة السبب . فلا يصح أن يذهب المحنى عليه ضحية جهله بما لم يكن فى مقدور أحد أن يعرفه ، ولا يصح أن يفرض عليه معرفة شئ لم يوجد ولم يخلق بعد . لأنه يمكن أن يكون غير عالم بالوقائع التي تغطى الفعل صبغة جنائية عند ما رفع دعواه (أى الدعوى المدنية) فلماذا نحرمه من رفع دعوى (ويقصد الدعوى الجنائية) لم تقلت منه إلا بسبب خطأ بسيط لم يكن يعلمه » ثم أضاف الشارح المذكور

« فإذا كلف مبنى الجريمة فعل جديد ، وإذا كان المدعى لم يختار دعواه وهو على تمام العلم بسببها، فى هذه الحالة يظل الطريق الجنائي مفتوحاً أمامه . فستان هيلي ج ٢ ن ٦١٨ ص ٦٨٦٧
٤٤ - وضربوا لذلك مثلاً حالة صاحب الوديعة والمودع لديه . فأن صاحب الوديعة اذا طالب المودع لديه بالوديعة أمام المحكمة المدنية . ثم ظهر له بعد ذلك أنها بددت . جاز له أن يترك دعواه ويرفعها ثانية أمام المحكمة الجنائية . لأنه عند ما رفع دعواه الاولى المدنية كان يحجل وجود التبديد ، فلم يكن أمامه من سبيل الا الطريق المدنى ، ومن جهة أخرى فأن سبب الدعوى قد تغير إذ أن سبب الأولى هو الوديعة وسبب الثانية هو التبديد - المرجعين السابقين - فقللى ص ٢١٥
٤٥ - وهذا ما ذهبت اليه محكمة النقض المصرية فى حكم أول يونيه سنة ١٩١٨ السالف ذكره فى بند ٣٦ من هذا البحث حيث جاء فى حيثيات حكمها :-

« وحيث انه لا يجوز التمسك ضد المدعى المدنى بالقاعدة القائلة بأن من يختار الطريق المدنى لا يصح له أن يلجأ الى الطريق الجنائي . وذلك لأن رافع التقض كان يحجل وجود التزوير فلذا لم يكن من سبيل أمامه سوى الطريق المدنى - ومن ثم لا يمكن اعتباره انه كان حراً فى اختيار أحد أمرين لم يكونا قد توفرا بعد أمامه »

٤٦ - ويرى جارو ، زيادة على ما تقدم ، أن النيابة العمومية اذا رفعت الدعوى العمومية فى أثناء دعوى مدنية كان قد رفعها المحنى عليه فيجوز لهذا الأخير أن يترك دعواه أمام المحكمة المدنية ، وهى الدعوى التي وجب إيقافها بالدعوى العمومية ، ليدخل بصفة مدعى أمام المحكمة الجنائية . ويعمل ذلك جارو بأن رفع النيابة للدعوى العمومية يعتبر انه شئ ، أو فعل جديد un fait nouveau لم يكن يتوقعه للمدعى المدنى بل ويفسر من مركزه فلا يمكن القول بأنه استعمل حق الخيار الذي منحه له القانون وهو عالم بحقيقة الحال - جارو ج ١ ن ١٨٤ ص ٤٠٢

٤٧ - وبعض الشراح عندنا لا يوافق على هذا الرأي ويقول انه يخالف نص المادة ٢٣٩ جنائيات التي تحرم رفع الدعوى المدنية الى المحكمة الجنائية بعد رفعها للمحكمة المدنية ولم يتميز بين حالة رفع الدعوى العمومية من النيابة أو من المدعى المدني مباشرة .

وقد تقدم أن رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية لا يحرم المدعى المدني من التبليغ عن الجريمة للنيابة العمومية ، كما لا يمنع النيابة العمومية من رفع الدعوى العمومية بناء على هذا التبليغ ولكنه يحرم المدعى من الدخول بصفة مدع مدني في هذه الدعوى - المبراني بك ج ١ ص ١٦٩ . وهو يحيل على النقض الفرنسي في ١٧ يولييه سنة ١٨٤٦م ٦ يولييه سنة ١٨٦٦ ولبوا اتفاق مادة ٣ ن ٢١ .

الشرط الثالث

٤٨ - يجب أن تكون الجهة القضائية التي رفع اليها الأمر جهة مختصة ، فإذا قضت المحكمة المدنية بعدم اختصاصها يمكن للدعي أن يحدد دعواه إما أمام القضاء الجنائي وإما أمام القضاء المدني المختص - راجع جرائنولان في تحقيق الجنائيات ج ١ ص ٨٣ ن ١٣٤ فقرة ٢

٤٩ - إلا أن هذا الرأي محل بحث

لأن محكمة ايمان (راجع حكمها الصادر في ٢٣ اغسطس سنة ١٨٦٣) قضت بوجوب التمييز بين الاختصاص المطلق بالنسبة لنوع القضية والاختصاص التسيبي بسبب المكان . وقررت أن لا أهمية لعدم اختصاص المحكمة التي رفعت لها الدعوى ما دام يمكن رفعها لمحكمة أخرى من نوعها . فان المدعي المدني الذي أخطأ في توجيه دعواه تبقى له حرية رفع الدعوى للمحكمة المختصة ، وما دام الطريق المدني الذي اختاره أولاً لم يزل مفتوحاً أمامه فلا تكون له الحرية في تركه والاتجاه للطريق الآخر .

٥٠ - إلا أن محكمة النقض الفرنسية رفضت هذا الرأي ولم تقبله وكذلك لم يقبله الشراح بناء على أنه لا يوجد في القانون الفرنسي نص يقضي بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بعد رفعها للمحاكم المدنية ، وإنما قرر القضاء هذه القاعدة بناء على قواعد المداولة التي تقضي بعدم جواز التنقل بالمتهم من اختصاص وآخر والتنازل اضراً به عن المحكمة التي رفعت لها الدعوى أولاً . وهذا غير متوافر في حالة الحكم بعدم الاختصاص لان المدعي لم يترك باختياره الطريق الذي اتخذه أولاً بل أن هذا الطريق أفضل في وجهه فناد الى حالته التي كان عليها قبل رفع الدعوى فيجوز له رفعها الى المحكمة الجنائية - المبراني بك ص ١٧١ الجزء الاول - منجان ج ٢٦ - فلي ص ٢١٥ - جازو ج ١٨٤ ص ٤٠٢

٥١ - ويرجع المبراني بك القضاء الذي ذهب اليه محكمة ايمان ويقول أن مجرد اتخاذ المدعي المدني الطريق المدني مع علمه بالجريمة وقدرته على اتخاذ الطريق الجنائي فيد تنازله عن هذا الطريق

الأخير . وخوطؤه في اختيار المحكمة المختصة من بين المحاكم المدنية التي انحصر فيها حقه لا يبنى عليه إلا تصحيح هذا الخطأ ، وما دام أن الطريق المدني الذي اختاره مازال مفتوحاً أمامه فليس له أن يعدل عنه ويتخذ الطريق الجنائي بعد أن سقط حقه فيه

و يترجح هذا الرأي على الأكثر في القانون المصري إذا اعتبرنا الأسباب التي بنى عليها الرأي الآخر اذ بنوه على أن قاعدة أنه لا يجوز رفع الدعوى المدنية للمحاكم الجنائية بعد رفعها للمحاكم المدنية لم تقرر بنص صريح في القانون . وإنما المحاكم هي التي قررت بناء على قواعد المدل فوجب حصرها في الحدود التي تقتضيها الأسباب التي بنيت عليها . وقد قال جارو صراحة أن رأي محكمة ايمان كان يمكن قبوله لو أن المبدأ كان مقرراً بنص صريح في القانون . وقد تقرر هذا المبدأ صراحة في القانون المصري بالمادة ٢٣٩ جنائيات فلا محل لتضييق دائرة تطبيقه - العرابي بك ج ١ ص ١٧١



٥٢ - وأخيراً . هل قاعدة « اختيار أحد الطريقين » من النظام العام ؟

٥٣ - قضت بعض المحاكم الفرنسية بأن القاعدة ليس مبنائها النظام العام فلا يمكن الدفع بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف - راجع حكم محكمة بورديو الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨ سيريه ١٨٨٩ - ٣ - ٢٣٩

٥٤ - ويرى نشأت بك عدم الأخذ بهذا الرأي لوجود القاعدة بنص صريح في القانون المصري بخلاف حالها في القانون الفرنسي - نشأت بك في تحقيق الجنائيات ج ١ ص ٢٧١
٥٥ - ويقول العرابي بك أن عدم قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لسبق رفعها أمام المحاكم المدنية ليس من النظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها بل لا بد وأن يتمسك به المتهم ويديه قبل الدخول في الموضوع - العرابي بك ج ١ ص ١٧٢ . وهو يحيل على النقض الفرنسي ٨ يولييه سنة ١٨٥٣ و ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٤ - وجارو ج ١ ن ١٨٥ ولبواتان مادة ٣ ن ٢٢ . ونحن نميل الى هذا الرأي لوجهات

محمد الصغير خضير
المحامي

الأحكام

قضاء محكمة التمييز والإلزام

فاذا أثبت كذباً على غير حقيقته كانت الواقعة تزويراً لأنها تمس ركناً من أركان العقد والاستناد على أن زواج من لم تبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينقصد باطلاً ولا فاسداً استناد غير وجيه لأنه خلط بين الزواج الرسمي والزواج غير الرسمي . والشارع لا يعترف بالاخير اذا كانت سن أحد الزوجين أقل من السنة القانونية

المحكم

« من حيث أن النيابة العمومية بنت طعنها على حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بنى على أن الواقعة المنسوبة للتهمين لا تعد تزويراً لأن وثيقة الزواج اعدت لاثبات الزواج ولم تعد لاثبات السن ولأن زواج من لم تبلغ الست عشرة سنة كاملة لا ينقصد باطلاً ولا فاسداً ولا يترتب على مخالفة القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ شىء من البطلان لعقد الزواج ومن حيث انه لاغراض سامية لها علاقة بمصلحة الأسرة المصرية نص القانون غرة ٥٦ سنة ١٩٢٣ في المادة الثانية منه على انه لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن

١٢٨

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧

- ١ — زواج — سن الزواج . اثباته في العقد . شرط اساسي لتحريره
- ٢ — تزوير — اثبات بلوغ السن القانوني . في عقد الزواج . على غير حقيقته . معافى عليه
- ٣ — عقد الزواج . حصوله ممن لم تبلغ السن القانوني . لا ينقذ التزوير

المبدأ القانوني

(١) جعل القانون غرة ٥٦ سنة ١٩٢٣ بلوغ الزوجين السن المنصوص عليها فيه شرطاً أساسياً لمباشرة عقد الزواج . واثباتها فيه من البيانات التي عقد العقد لاثباتها . واصبح من وظيفة المأذون الرسمية التحري عن سن الزوجين واثباتها في عقد الزواج حتى يكون العقد مستكلاً لشكله القانوني

(٢) اذا اثبت المأذون في عقد الزواج بسوء نية أن سن الزوجة أو الزوج يبلغ الحد القانوني وكان في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويراً معنوياً منطبقاً على المادة ١٨١ ع . (٣) أن القول بأن عقد الزواج جعل لاثبات الزواج فقط دون السن في غير محله لأنه لا يمكن تحرير عقد الزواج الا باثبات هذا السن فيه .

من لم تبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينقذ بإطلا ولا فاسداً استناد غير وجه ولا علاقة له بموضوع التهمة لانه خلط بين الزواج الرسمي والزواج غير الرسمي . ويكفي لمعرفة الفرق بينهما أن الشارع لا يستترف بالزواج غير الرسمي اذا كانت سن أحد الزوجين أقل من السن القانونية. فقد نص في المادة الاولى من القانون نمرة ٥٦ لسنة ١٩٢٣ على انه لا تسمع دعوى الزوجة اذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج يقل عن ثمانى عشرة سنة وقت العقد كما منع المأذون من مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يبلغ الزوجان السن المذكور فاذا أريد اثبات الزواج بعقد رسمي وجب أن تراعى في ذلك جميع الاجراءات التي وضعها القانون «ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انه لا يترتب على مخالفة القانون نمرة ٥٦ سنة ١٩٢٣ شئ من البطلان لعقد الزواج غير وجه ايضا للأسباب المتقدمة ولان عقد الزواج الذي اثبت فيه كذباً سن الزوجين على غير حقيقتها حجة في ظاهره على بلوغها السن القانونية ويترتب عليه سماع دعوى الزوجة وهذا ما لا يريد الشارع

« ومن حيث أنه مما تقدم تكون الواقعة المسندة الى المتهمين اشتراكاً في تزوير معنى معاقب عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات

الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد

« ومن حيث انه يظهر من ذلك جلياً أن بلوغ الزوجين السن للمصوص عليها في القانون المذكور صار شرطاً أساسياً لمباشرة عقد الزواج وان اثباتها في عقد الزواج صار من ضمن البيانات الجوهرية التي أعد العقد لاثباتها. وأصبح من اعمال وظيفة المأذون الرسمية أن يتحرى عن سن الزوجين وان يثبتها في عقد الزواج حتى يكون العقد مستكلاً لشكله القانونى فاذا أثبت المأذون في العقد بسوء نية أن سن الزوجة أو الزوج بلغ الحد القانونى وكان في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويراً معنوياً منطبقاً على المادة ١٨١ عقوبات بمجملها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بالتزوير بها . ويكون المأذون فاعلاً أصلياً فاذا كان له شركاء في هذا التزوير عوقبوا معه بهذه الصفة. وان كان المأذون سليم النية عوقب الشركاء فقط اذا ثبتت سوء نيتهم بالتزوير

« ومن حيث أن القول بأن عقد الزواج جعل لاثبات الزواج فقط ولم يعد لاثبات السن في غير محله . لانه لا يمكن تزوير عقد الزواج الا باثبات هذه السن فيه . فاذا ثبت كذباً على غير حقيقتها كانت الواقعة تزويراً معاقباً عليه لانه تمس ركناً من أركان العقد وقد أيد قضاء محكمة النقض والابرام المصرية هذا المبدأ دائماً بالنسبة لاثبات واقعة خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية كذباً في عقد الزواج وكان يدفع أيضاً بأن العقد لم يعد لاثبات هذه الواقعة

« ومن حيث ان الاستناد على أن زواج

الثاني أن لا توقيع منه على دفتر قسائم متوفي ناحية ابى دياب غرب ثبت عليه انه هو الذى بلغ وفاة توكليه ميخائيل واذن فلم يقع قيد وفاتها بهذا الدفتر على الوجه المبين بالمادة الأولى من قانون ٢٣ سنة ١٩١٤ وعلى ذلك لا يكون التزوير المنسوب اليه فى محضر وفاة توكليه تزويراً فى ورقة رسمية - ويقول الطاعن بعد ذلك انه لاشأن له فى تزوير شهادة الوفاة التى حررها الصراف إذ لا يمكن اعتباره شريكاً فيه

« وحيث أن التهمة التى حوكم عليها هى أن الأول بصفته موظفاً عمومياً أى حلاقاً للصحة ، غير بقصد التزوير فى محرر رسمى أى شهادة وفاة فى حال تحريرها المختص بوظيفته بجملة واقعة مزورة فى صورته واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وذلك بأن اثبت بالشهادة المذكورة أن توكليه ميخائيل جوده توفيت بالتاريخ السالف وأنه كشف عليها مع انها توفيت منذ عشر سنوات وأن الثانى اشترك معه بأن حرضه واتفق معه على ارتكاب هذه الجريمة فوقت بناء على ذلك .

« وحيث ان لاشبهة فى أن شهادة الوفاة هى من الأوراق الرسمية والتزوير الذى حصل فيها تزوير بمعنى معاقب عليه قانوناً « وحيث أنه لا أهمية لعدم توقيع الطاعن الثانى على دفتر المتوفين مادامت قد اثبتت بحجة الجنايات انه هو الذى اتفق مع الصراف على هذا التبليغ المزور لما توخاه فيه من مصلحة له .

« وحيث أن مناقشة الحكم فيما استدل به

ويكون الطعن فى محله ويتمين قبوله والثناء للحكم المطعون فيه لانه اخطأ فى تطبيق القانون)

(ملن النيابة ضد خليل عبد الصادق وآخرين رقم ١٥٩٨ سنة ٤٤ ق — دائرة مقرة صاحب الدال احد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات على -الم بك وعمد عبد الهادى الجندى بك وهـ صطفى محمد بك وازرى ابو الامر بك مستشارين وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة الاختصاص)

١٢٩

١٢ يونيو سنة ١٩٣٠

تزوير — شهادة وفاة . تبخير تاريخ الوفاة .

معاقب عليه

اشترائك فى جرة . تزوير شهادة الوفاة . جائر . عدم التوقيع على دفتر المتوفين . غير لازم

المبدأ القانونى

اتهم شخصان احدهما بأنه بصفته موظفاً عمومياً أى حلاقاً صحة غير بقصد التزوير فى محرر رسمى أى شهادة وفاة فى حال تحريرها المختص به بقتضى وظيفته بجملة واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اثبت فيها أن فلاناً توفى فى تاريخ معين مع انه توفى قبل ذلك بمدة . والثانى (المبلغ عن الوفاة) اتفق معه على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق .

قررت محكمة القضا أن لاشبهة فى ان شهادة الوفاة من الاوراق الرسمية التى يعتبر التزوير فيها تزويراً معنوياً . وأنه لا أهمية لعدم توقيع المتهم الثانى على دفتر المتوفين مادام قد ثبت اشتراكه مع الاول على هذا التبليغ المزور

الحكم

« حيث أن مبنى الطعن المقدم من الطاعن

سنة على خلاف الحقيقة في عقد زواج يمد اثباتا لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة خلافاً لما ذهب إليه حضرة قاضي الاحالة في قراره موضع الطعن . « وحيث أن هذه المحكمة سبق أن بحثت هذا الموضوع وقضت بأن مثل هذه الواقعة تعتبر اشتراكاً في تزوير معنى معاقب عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وهي تتسك بقضائها هذا بناء على الأسباب السابق يأتها في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١٥٩٨ سنة ٤٤ قضائية وتضيف إليها أن عقد الزواج وأن لم يمد إلا لاثبات صيغته الشرعية التي تنعقد بها وليس السن شرطاً لصحتها شرعاً إلا أن القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطاً أساسياً لمباشرة عقد الزواج وصار إثباته فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانوني . وإن عقد الزواج الذي يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذا السن أو تجاوزه يصلح بنبر شك لأيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل القاضي الشرعي يجيز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد . وليس المراد باشتراط وجوب حصول التغيير فيها يكون للنقض من المحرر تدوينه وإثباته أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانوني بل المراد من ذلك أن يكون التزوير الذي يقع في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة فتغيير الحقيقة فيه بأحدى الطرق المينة في قانون العقوبات معاقب عليه قانوناً (طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد محمد علي المصري وآخرين رقم ١٤٩٠ سنة ٤٧ ق — بالمدينة السابقة عدداً وكيل النيابة فام حاضرة جندى بك عبد الملك رئيس النيابة)

على الاشتراك في التزوير أمر يتلق بالموضوع ولا دخل لهذه المحكمة فيه فيستين رفض الطعن (طعن بسطن سمان وآخر ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ١٤٧٨ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وذكى يريى بك وحامد فهمى بك وعلى ذكى . للمرافى بك مستشارين وعمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٣٠

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

١ — عقد زواج . اثبات صيغته الشرعية السن . شرط لصحته .

٢ — تزوير معنى . تغيير الحقيقة في عقد الزواج ، تطبيقه

المبدأ القانوني

١ — انه وأن لم يمد عقد الزواج إلا لاثبات صيغته الشرعية التي تنعقد بها . وليس السن شرطاً لصحتها شرعاً إلا أن القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطاً أساسياً لمباشرة عقد الزواج وصار إثباته فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانوني

٢ — أن عقد الزواج الذي يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذا السن أو تجاوزه يصلح بنبر شك لأيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها اجازة سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد لدى القاضي الشرعي .

تغيير الحقيقة في عقد الزواج بهذه الصفة يعتبر تزويراً معنوياً في أوراق رسمية . (١)

المحكمة

« حيث أن محصل صلب الطعن أن اثبات بلوغ الزوجة ست عشرة سنة والزواج ثمانى عشرة (١) انظر الحكم المؤرخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ للنشور بهذا العدد ص ٢٣٨ رقم ١٢٨)

سريانه على قضايا الجنح البحتة من اجراءات وقواعد المرافعات - وليس في هذه الاجراءات والقواعد كماله مملوم - مما يوجب حضور محام مع المتهم . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .
(طعن عبد الحليم مصطفى ضد النيابة رقم ١٤٩٩ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

١٣٢

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

حكم غراي بالإدانة . مضادة التهم فيه . الحكم بالبراءة . استئناف النيابة . عدم جواز الحكم بأكثر من القوة الأصلية

المبدأ القانوني

إذا حكم على متهم غيايا ببقوة وعارض في الحكم . وطلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه وقضت المحكمة بالبراءة ، واستأنفت النيابة هذا الحكم ، فليس لها قانوناً أن تطلب الحكم ببقوة أكثر من المحكوم بها غيايا . لأنها لم تستأنف بأدى . ذي يد هذا الحكم النهائي . ولا يجوز أن يسو مركز التهم بمعارضته في الحكم الذي قبلته النيابة العمومية . ولأنه لا يصح أن يضار المرء بعله

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ بأن الثابت من أوراق الدعوى ان النيابة العمومية رفعت أمام محكمة السيدة زينب الجزئية دعوى ضد نجية مرعى ونفيسة احد الطحان (الطاعنة الحالية) واتهمتهما بأتهما احرزتا وتجربتا في الهيروين في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

١٣١

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

جناية - محام . حضوره أمام محكمة الجنايات . لازم محام - حضوره في الجنايات . أمام محكمة الجنح . غير لازم

المبدأ القانوني

إذا كان من المقرر قانوناً ان كل متهم في جناية يجب أن يحضر معه محام للدفاع عنه إلا أن هذا الواجب لا يجتم التيام به الا امام محكمة الجنايات نفسها ولا يمكن أن يسرى على الجنايات التي احيات على محاكم الجنح ويقضى فيها ببقوة الجنحة

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ

عن الورود الاول

لا شك انه من الثابت والمقرر قانوناً ان كل متهم في جناية يجب أن يحضر معه محام إلا انه مما لا ريب فيه ايضاً ان ما أورده الشارع في هذا الصدد ان مثل هذا الواجب لا يجتم القيام به الا امام محكمة الجنايات نفسها ولا يمكن في معنى القانون وروحه أن ينصرف ذلك الواجب الى الأحوال التي تحال فيها بعض الجنايات الى محكمة الجنح عملاً بقانون سنة ١٩٢٥ اذ انه مما لا نزاع فيه ان هذه الجنايات الأخيرة - وهي التي رؤى وقرر الاتوقع بشأنها الا مجرد عقوبة الجنحة - لا يجب أن يسرى عليها وقتئذ الا ما وجب

لم يقض الا بذلك كما وانها طلبت صراحة بجملة المعارضة تأييد هذا الحكم . ان النيابة العامة التي لم يكن لها قانونا الا ذلك قد توصلت أخيراً الى حكم قضى بالحبس سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه . يرى كذلك من جهة أخرى ان مركز الطاعة قد ساء بنفس عملها لأنها لو لم تعارض وتأيد عملها حكم المعارضة كطلب النيابة الصريح لما كانت النيابة طلبت أكثر من الستة شهور وغرامة ٣٠٠ جنيهًا السابق الحكم بها ولما استأفقت حتماً حكم المعارضة لو كان تأييد كما طلبت هي نفسها

• وحيث انه مما لا ريب فيه انه لا يضار امرؤ بعمله وقد تبين مما تقدم ذكره ان الطاعة هي التي عارضت وهي التي كانت في الواقع سبباً في اصدار حكم البراءة . وواضح كل الوضوح انها لم تقصد بمعارضتها اساءة مركزها بل كانت تسعى للبراءة وعلى الأقل لتخفيف العقوبة ولولا عملها لما زادت الستة شهور مطلقاً الى سنة ولا غرامة ال ٣٠٠ جنيهًا الى ٢٠٠ جنيه .

« وحيث فضلاً عن انه لا يصح أن يضار المرء بعمله - كما سلف البيان - فإنه لم يكن أيضاً من الجائز قانوناً مع اقتراض اسوأ حالة للطاعة - أن يقضى عليها بأكثر مما قضى به حكم ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ الذي لم تستأفه النيابة وطلبت صراحة بجملة المعارضة تأييده . يضاف الى جميع هذه الاعتبارات القانونية اعتبار آخر نوحى به للدالة وهو ان السيدة نجمة مرعى التي اعتبرتها المحكمة متهمة أصلياً في نفس هذه التهمة لم يقض عليها ابتدائياً واستثنائياً الا بالحبس ستة شهور وغرامة ٣٠٠ جنيهًا فقط .

وبتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ حكمت محكمة السيدة حضورياً بالنسبة لتجبة مرعى وغايباً بالنسبة لنفسية احمد الطحان بحبس كل منهما مدة ستة شهور مع الشغل والغاذ وتقرير كل منهما ثلاثين جنبها والمصادرة . لم تستأف النيابة هذا الحكم لا بالنسبة لتجبة مرعى ولا بالنسبة لنفسية احمد الطحان واستأفته نجمة مرعى فحكم عليها من محكمة مصر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بالتأييد . وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩ عارضت نفسه احمد الطحان (الطاعة الحالية) في الحكم الغيابي الصادر ضدها بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ وبالجملة المحددة لتظر هذه المعارضة طلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه - وهو كما سبق القول - لم يقض على المعارضة الا بالحبس مع الشغل ستة شهور وبغرامة قدرها ٣٠٠ جنبها والمصادرة - الا أن المحكمة لم تجحد ما يوجب ادانتها فحكمت بالناء الحكم بالنسبة لها وبرأيتها - والناتبة العامة التي لم تستأف الحكم الصادر بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ سالف الذكر وطلبت صراحة بجملة المعارضة تأييد ذلك الحكم - رأت ان تستأف الحكم الصادر بالبراءة - فحكمت المحكمة الاستئنافية بحبس نفسه احمد الطحان المشار اليها سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه .

« وحيث انه مما تقدم شرحه يرى من جهة ان النيابة العمومية التي لم يكن لها قانوناً الا الوصول الى الحكم على نفسه احمد الطحان بالحبس ستة شهور فقط وغرامة ٣٠٠ جنبها إذ أنها لم تستأف حكم ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ الذي

٣ - في جريمة الاهانة يكون سوء القصد من مجرد توجيه العبارات المهينة عمداً مهما كان الباعث على توجيهها

٤ - اذا كان النقد مباحاً دائماً فالاهانة غير جائزة . وحرية الرأي التي كفلها الدستور مقيدة بعدم الخروج عن حدود القانون الذي لا يبيح إهانة الناس ولا المساس بكرامتهم

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول بنى على أن محضر الجلسة لم يدون به كل ما قلّه الدفاع لاثبات صحة الوقائع التي أسندها الطاعن للوزارة لتراقب محكمة النقض صحة ما رأته محكمة الموضوع

« وحيث ان المبرة بما أثبتته قاضي الموضوع في حكمه ومحكمة النقض انما تنتظر في تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم لا أن تبحث في صحة هذه الواقعة بالرجوع الى محضر الجلسة أو الى محاضر التحقيق .

« وحيث ان الوجه الثاني بنى على أن النيابة فاجأت التهم بالجلسة بطلب تطبيق المادة ١٦٦ مع أنها لم تذكر ب ورقة الاعلان .

« وحيث ان الدعوى رفعت على التهم أمام محكمة الجنايات بالمادتين ١٤٨ و ١٦٠ لأنه أهان هيئة الوزارة في قصيدة نظمها وأجرى عليها ونشرها وتوزعها على الافراد . وفي الجلسة اعترف للتهم بأنه نظم القصيدة ولكنه لم يطعها ولم ينشرها فطلبت النيابة مامالته بالمادة ١٦٦ عقوبات مكررة لأن التحقيق لم يتوصل الى معرفة الطابع وهذه المادة تعتبر المؤلف في هذه الحالة فاعلاً أصلياً ويحكم عليه بالمعقوبة المقررة .

« وحيث انه مما توضح يرى ان في اساءة مركز الطاعنة والقضاء عليها بأكثر مما اشتمل عليه حكم ١١ يونيو سنة ١٩٢٩ مخالفة لأصول القانون وقواعد العدالة مما وعليه يتعين قبول الطعن الحالي موضوعاً وقض الحكم المطعون فيه والاكتفاء بمعاينة الطاعنة بالحبس مع الشغل ستة شهور فقط وغرامه ٣٠ جنيناً مع المصادرة .

(طعن نفيية احمد الطحان ضد النيابة رقم ١٥١٥ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

١٣٣

١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ - ح ك - الوقائع الثابتة فيه . رقابة محكمة التفتيش . مقترنة عليها
- ٢ - تقرير الاتهام — المواد الواردة فيه . جواز تطبيق غيرها
- ٣ - الاهانة — سوء القصد — فرضه من عبارات الاهانة
- ٤ - النقد . اباحت . الاهانة . عدم جوازها . عدم تعارضها مع حرية الرأي بالدستور

المبرر القانوني

١- المبرة بما أثبتته قاضي الموضوع في حكمه حتى يتسنى لمحكمة النقض صحة تطبيق القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم . لا أن تبحث في صحة الواقعة بالرجوع الى محضر الجلسة أو الى محاضر التحقيق

٢ - النيابة العمومية أن تطلب تطبيق مادة جديدة غير المادة أو المواد التي وردت في تقرير الاتهام اذا لم تسند الى التهم تهمة جديدة غير ما أسند اليه في ورقة التكليف بالحضور اذ أن للمحكمة ان تطبق على الواقعة المادة التي تراها ولو لم تذكر ب ورقة التكليف طبقاً للمادة ١٧٣ نـج .

عن حدود القانون القى لا يبيع اهانة الناس
ولا الماس بكرامتهم .

(من طلبة نوح ضد النيابة رقم ١٠٧٥ سنة ١٩٣٤
ق — بالهيئة السابقة)

١٣٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

تهديد — القصد الجنائي . بياض

المبرر القانوني

ان القصد الجنائي في جريمة هو أن يكون
الجاني مدركاً وقت مقارفته الجريمة ان قوله او
كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه .
وقد يكرهه في صورة التهديد المصحوب بطلب
أو تكليف بأمر على اداء ما هو مطلوب أو فعل
ما هو مأمور به .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت
فهم القصد الجنائي في جريمة التهديد اذ خلطت
بينه وبين الباعث على ارتكاب الجريمة كما أنها
اعتبرت أن عدم طلب التهم من المجنى عليه في
كتاب التهديد أمراً يتعاق بهما شخصياً هو
دليل على عدم توفر القصد الجنائي وهذا الخطأ
في التقدير القانوني موجب لتفويض الحكم

« وحيث أنه بالإطلاع على الحكم المطعون
فيه وجد أن المحكمة سأت الكلام على تهمة التهديد
بالمباراة الآتية : « وحيث أن كتاب التهديد
المطلوب معاقبة المتهم عنه لم يكن قصده من كتابته
توجيه التهديد الى على السيد السقاوط طلب أمر يتعلق
بهما شخصياً وإنما كان الغرض منه كما ثبت ذلك

وحيث أن النيابة بطلب تطبيق هذه المادة
لم تسند الى المتهم تهمة جديدة لأنها أسندت
اليه في ورقة التكليف بالحضور تهم طبع القصيدة
ونشرها وتوزعها . والمحكمة كانت تلك أن تطبق
على هذه الواقعة المادة التي تراها ولو لم تذكر
ورقة التكليف بالحضور طبقاً للمادة ١٧٣
من قانون تحقيق الجنايات لأن المحكمة ليست
مقيدة بالمادة التي تطلبها النيابة

.....

« وحيث أن الوجه الخامس بنى على ان
المحكمة افترضت سوء النية عند التهم وكفته
بأبواب حسن نيته على خلاف القاعدة القانونية
التي تكلف النيابة بأبواب هذا الركن .

« وحيث أنه في جريمة الاهانة يكون سوء
القصد من مجرد توجيه العبارات الميئة عمداً مهما
كان الباعث على توجيهها . وقد قالت المحكمة
في حكمها ان القصد الجنائي متوفر من اعتراف
المتهم بنظمه القصيدة ومن أن الفاظها صريحة
بذاتها في قصد الاهانة .

« وحيث ان الوجه السادس بنى على ان
ما اشتملت عليه القصيدة من النقد المباح للصراحة
العامة بين حزبين سياسيين وان المحكمة أخطأت
في قولها ان المقام لم يكن مقام مناظرة بين حزبين
أو جدل بين فريقين

« وحيث أن النقد مباح دائماً ولكن
الاهانة غير جائزة وقد ثبت للمحكمة أن الألفاظ
التي استعمالها التهم تتضمن اهانة . وقالت ان حرية
الرأى التي كفلها الدستور مقيدة بعدم الخروج

الباعث على ارتكاب جريمة التهديد ولا شأن له البتة بالقصد الجنائي الخاص بها
 « وحيث ان القصد الجنائي في جريمة التهديد هو ان يكون الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة ان قوله او كتابته من شأن ايها ان يزعج المجنى عليه وقد يكرهه في صورة التهديد المصحوب بطلب او تكليف بأمر على اداء ما هو مطلوب أو فعل ما هو مأمور به

« وحيث ان التهمة التي كانت موجبة الى المتهم هي أنه هدد المجنى عليه كتابة بارتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديداً مصحوباً بطلب تفود . ولو صحت هذه التهمة لكان القصد الجنائي فيها هو ان يقوم بذهن المتهم وقت تحريره الكتاب ان فعلته هذه قد يترتب عليها ان يؤدي المجنى عليه الطلب راغماً

« وحيث ان محكمة الجنايات اذا اقتضرت على البحث في مسألة سوء القصد لم تقطع في حكمها بصفة خاصة فيما اذا كان الخطاب صادراً من المتهم ام لا . ولما اذا كان نصه يمكن ان تستخلص منه الواقعة المنسوبة للمتهم ام لا . وبهذه المثابة لا تستطيع محكمة النقض ان تعتبر واقعة التهديد المرفوعة بشأنها الدعوى ثابتة ولا ان تعتبر القصد الجنائي على الوجه الصحيح السابق بيانه متوفراً
 « وحيث انه لذلك يعمى نقض الحكم وإعادة المحاكمة

(طعن النيابة ضد بيوى بركات رقم ١٧١٦ سنة ١٤٧٧ ق - دائرة مفطرة صاحب السعادة عبد العزيز فهدى باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب النزة والسعادة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وعبدالمعظم راشد باشا واحد امين بك مستشارين وعمه جلال صادق بك وكيل النيابة)

من التحقيق أن يتوصل بيوى بركات الى أن يحصل تحقيق رسمي في مسألة الكيالة المنسوب صدورها من على السيد السقا الى عيوشه احد ربيع اخت حسن احد ربيع وبواسطة هذا التحقيق يتوصل الى اثبات انه لم يقع على هذه الكيالة بصفته شاهداً كما نسب اليه ولذلك بعد أن أرسل الجواب بالبريد قابل على السيد السقا وسأله هل وصله كتاب تهديد من حسن احد ربيع ولما أجابه بالايجاب طلب تقديمه للنيابة فلم يهملهم بالأمر .
 « وحيث أن هذه العبارة دالة على أن المحكمة انما استبعدت القصد الجنائي لسببين الاول أن المتهم لم يقصد من توجيه التهديد للمجنى عليه طلب أمر يتعلق بهما شخصياً والثاني أن المتهم كان يرى بما وقع منه من التهديد الى أن يحصل تحقيق رسمي بشأن كيالة نسب اليه انه وقع عليها بصفته شاهداً كما يتوصل الى اثبات انه لم يقع عليها
 « وحيث أن كلا السببين غير منتج أصلاً في استبعاد القصد الجنائي في جريمة التهديد لان السبب الاول مع ما هو عليه من غفوس المعنى فانه لم يأخذ على علته وظاهر لفظه لما كان الا خاطئاً قانوناً ما دام نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ فيما يخص بالطلب او التكليف الذي يصحب التهديد هو نص مطلق من كل قيد لا فرق في انطباقه بين صورة ما اذا كان الطلب او الأمر الحاصل التكليف به خاصاً بشخص المجنى عليه او المتهم . وصورة ما اذا كان خاصاً بشخصها ولان السبب الثاني واضح جلياً انه لا يرجع الا الى

القانون فلا حاجة لمحكمة النقض في إعادة القضية لمحكمة الفصل فيها بل لها تطبيق القانون من تلقاء نفسها مادام مصرحاً لها في القانون بتطبيق النصوص التي تدخل الواقعة تحت متناولها. ومادام تطبيقها يقتضى حتماً تقدير محكمة النقض العقوبة اللازمة فهو يستتبع حتماً أن لها حق استعمال المادة ١٧ ع

المحكّم

« حيث أن طعن المتهم ينحصر في أن مصلحة السكة الحديد قد عاقبه ادارياً وأن هذه العقوبة تمنع من محاكته جنائياً . وظاهر أن هذا زعم في غير محله اذ المراقبة التأديبية الادارية لا تمنع من المحاكمة الجنائية مادامت الفعل المرتكبة هي جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات ولذلك يتعين رفض الطعن

» وحيث ان مبني طعن النيابة العامة أن محكمة الجنايات اعتبرت ما وقع من التهم تزويراً في ورقة مزورة مما هو معتبر جنحة معاقبا عليها بالمادة ١٨٥ من قانون العقوبات مع أن الواقع أن التهم إنما زور في تصريح معطى له من مصلحة السكة الحديد وهو ورقة رسمية يجب العقاب على التزوير فيها واستعمالها بمقتضى المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من القانون المذكور وليست هذه الورقة من تذاكر المرور المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ « وحيث ان الثابت بالحكم أن الورقة المقول يتزويرها هي تصريح أعطته مصلحة السكة الحديد للمتهم ليسافر به في الدرجة الثالثة مجاناً في مدة شهر من ٥ مارس سنة ١٩٢٩ وأن التهم اصلح هذا التاريخ بأضاف رقم ٢ بمدرقه فصار الشهر المصرح بالسفر فيه مجاناً يتبدى من ٢٥

١٣٥

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

١ - محاكمة تأديبية . ليست مانعة من المحاكمة الجنائية

٢ - تزوير تذاكر المرور . وتذاكر السفر .

تبرئها . تطبيق المادة ١٨٥ ع . عليها

٣ - تزوير . تصريح سفر . تزوير في أوراق رسمية

٤ - نقض . خطأ في تطبيق القانون . سلطة محكمة النقض في ذلك . حقها استعمال المادة ١٧ ع

المبادئ القانونية

١ - ان المراقبة التأديبية الادارية لا تمنع من المحاكمة الجنائية مادامت الفعل المرتكبة هي جريمة منصوص عليها في قانون العقوبات

٢ - ان تذاكر المرور وتذاكر السفر المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ ع . هي في مجملها جوازات تعطى من قبل مصالح الحكومة لمن هو محظور عليه الانتقال من جهة لأخرى فترفع عنه هذا الحظر . وهي سواء كانت أوراق طريق permis de route أو أجازات مرور feuille de route أو تذاكر سفر passeports كلها منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويندون على الوجه المأذون لهم به في الورقة

٣ - ان تصريح السفر المعطى لمستخدم لغرض إعطائه من دفع اجرة السكة الحديد ان هو سافر في خلال المدة المعينة بالتصريح ليس هو من قبيل أوراق الطريق المذكورة التي يطلق فيها حرية السفر لصاحبه . فالتزوير فيها يقع تحت متناول المواد ٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع

٤ - اذا رجع قض بقاء على خطأ في تطبيق

التصریح . والحاصل ان التذاكر المذكورة سواء
كانت أوراق طريق *feuille de route* ام
كانت اجازات مرور *permis de route* او
تذاكر سفر جوازات سفر *passports* كلها
اوراق منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد
الحرية المألق ببعض الاشخاص وتركهم يروحون
وينفدون على الوجه المأذون لهم به في الورقة

« وحيث أن التصریح المزور الذي هو
موضوع هذا الطعن ليس الغرض منه فك قيد
عالق بحرية الطاعن ولا اعلاما لجهات الحكومة
الاشخاء بأنه طلق يذهب حيث شاء على الوجه
البين بهذا التصریح . ليس الغرض منه ذلك .
لان الرجل كان حراً ينفذ ويروح بالبر أو النهر
أو القطار الحديدى كما يشاء ولم يكن لاحد من
جهة الحكومة ولا من غيرها أن يمتنعه في حريته
في ذلك ، بل الغرض منه اغاؤه من دفع أجرة
السكة الحديد أن هو سافر في خلال الشهر المين .
وشتان ما بين هذا وبين اطلاق حرية السفر

« وحيث أن ورقة الاعفاء من الاجرة هذه
هي من الاوراق الرسمية والعبث بها ضار بمغزى
الحكومة فكل تزوير فيها من قبيل ما حدث
ثم استعمالها من بعد مع العلم بتزويرها يقع
تحت متناول المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من
قانون العقوبات لا تحت المادة ١٨٥ منه

« وحيث انه لذلك يتعين قبول طعن النيابة
وتطبيق القانون بلا حاجة لاعادة الدعوى لمحكمة
الجنايات لنظرها من جديد كما تطلب النيابة العمومية
« وحيث أن محكمة الجنايات اذ اعتبرت
الواقعة جنحة منطبقاً على المادة ١٨٥ قد عاقبت

مارس سنة ١٩٢٩ وانه استعمل هذا التصریح المزور
في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٩ اذ ركب قطار السكة
الحديدية وقدمه للكسارى بين محطتي بنها وقويسنا
« وحيث أن هذا التصریح ليس من قبيل
تذاكر المرور ولا تذاكر السفر المنصوص عليها
بالمادة ١٨٥ لان هذه التذاكر في جملتها هي
جوازات تعطى من قبل مصالح الحكومة لمن هو
مختطو عليه الانتقال من جهة لاشخاء فترفع عنه
هذا الحظر . وتذاكر المرور اما أن تكون *feuille de route*
تعطى لرجال الجيش المختطو عليهم
بحسب الاصل أن يمارقوا جهة اقامة معسكراتهم
اعلاماً لجهات الحكومة الاخرى من بوليس
وغیره بأنهم غير قارين بل هم مصرح لهم بالانتقال
وان ليس لأحد أن يستوقفهم على ظن انهم
هاربون . وتعطى أيضاً للتشردين الذين يصرح
لهم بالانتقال من جهة لاشخاء ليقبوا بها (ماذى
١٣ و ١٧ من قانون للتشردين رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣)
واما أن تكون اجازة مرور *permis de route*
كالتى يعطيها البوليس في المدن لاماكان اجتياز
الشوارع المنوع المرور فيها او كالتى قد تعطى
لاجتياز الكبارى او للمرور من الاهوسة مثلاً في
غير اوقات المرور فوقها او منها او كالتى قد تعطى
في وقت قيام الاحكام العرفية مثلاً للانتقال من
بلد الى بلد او من جهة لاشخاء وهكذا — اما
تذاكر السفر المنصوص عليها في النسخة العربية
فهي جوازات السفر المعروفة *passports* وهي
ايضاً تصریح يعطى للشخص من قبل حكومة البلد
التي هو فيها ليجتاز حدودها الى قطر آخر وهو
في الاصل لا يستطيع اجتياز الحدود الا بهذا

في حقوق الخصوم بلا سلطة له فيه . ولا يتبر من هذا وجود امضاء الكاتب بعد التغير المحاصل لأن عمل الكاتب أصلاً خارج عن حد سلطته وما دامت رسمية الورقة لا تثبت الا باعلانها . وعند المحو لم يكن هذا الاعلان قد حصل . ولو اعتبرت اشارة الكاتب محرراً عرفياً . فلا بعد ما حصل فيها من التغير تزويراً في أوراق عرقية لأن هذا التغير انما حصل أخذاً بحق مفبوط فلا ضرر منه . ولا احتال ضرر . ولا وجود لسوء القصد بالنسبة للكاتب أو غيره :

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه المادة تخلص في أن المتهم قدم لكاتب محكمة خط بسبون أربع عراض لدعاوى استرداد أشياء عجزوز عليها فأشرك الكاتب على كل منها بأن يصير اعلانها للجلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٢٨ ولكن المتهم لم يرق له هذا التحديد فغير في اشارة الكاتب بأن محا عبارة « ١٩ ابريل » وكتب بدلها « ١٧ مايو » فاتهمته النيابة بتزوير في أوراق رسمية وقضى عليه ابتدائياً واستئنافياً بالعقوبة طبقاً للمادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات فطعن في الحكم قاتلاً أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لأن كاتب محكمة الخط ليس من اختصاصه تحديد الجلسات . » وحيث أن المادة الثالثة من قانون محاكم الاخطاط غرة ١٧ سنة ١٩١٣ تنص على أن طلبات الحضور يقوم بتحريرها نفس الطالب أو الممدة أو المحكمة (أى كاتبها طبقاً) بإملاء الطالب . والمادة الرابعة تجبل مبادا التكليف بالحضور ثلاثة أيام على الأقل وتجهيز قصيره بأمر من

الطاعن بالجنس شهراً واحداً مع الشغل وكان في استطاعتها أن تبلغ بالجنس ثلاث سنين وفي ذلك ما يشعر أنها رأفت به . وهذا معنى يجب على محكمة النقض مراعاته باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات على أن محكمة النقض أن تستعمل هذه المادة من تلقاء نفسها ما دام مصرحاً لها في القانون بتطبيق النصوص التي تدخل الواقعة تحت متاوها وما دام تطبيق هذه النصوص يقتضى حتماً أن تدر محكمة النقض العقوبة اللازمة . وهذا التقدير يستتبع حتماً أن يكون لها حق استعمال المادة ١٧ المذكورة (ملن النيابة ضد محمد عبد محمل رقم ١٧٢٨ سنة ١٩٢٧ ق - بالمهيئة السابقة)

١٣٣

١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

توزير اعلان خط . تحديد كاتب الخط ميماد
الجلسة عليه . التغير فيه قبل اعلانه . الاحتفاظ
بامضاء الكاتب . لا تزوير رسمي او عرفي

المبدأ القانوني

من مقارنة المواد ٤٣ و ٤٥ من قانون محاكم الاخطاط غرة ١٧ سنة ١٩١٣ يتضح ان كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم مع ذوى الشأن في تحديد أيام الجلسات بل هو اذا صار توسيطه في تحرير الطلب فله أن يحرره كما يريد الطالب ويكتب فيه تاريخ الجلسة التي عليها عليه . وللطالب قبل الاعلان تغيير ما شاء في التاريخ الذي يكون الكاتب وضه تحكماً ويطلب من المنوط بالاعلان القيام بذلك بل له أن يترك الطلب ويحرر طلباً جديداً ولا يكون في المسألة أدنى تزوير في ورقة محررة من مأمور مختص . بل الموجود تغيير في اشارة من موظف متحكم

الجلسة كما يريد وما دامت رسمية الورقة لا تثبت الا باعلانها فملا وعند المحو لم يكن هذا الاعلان قد حصل

« وحيث انه مهما يقل من أن تدخل كاتب المحكمة في تحديد الجلسات هو لتنظيم العمل وحسن الموازنة بين الجلسات في توزيعه عليها ثم لمنع تطويل المشاغبين في مواعيد جلسات الاسترداد مهما يقل من ذلك فانه لا سلطة قانونية للكاتب في شيء منه ولا يترتب عليه أى أثر قانونى من جهة اعتبار الورقة رسمية والمؤاخذة على التغيير فيما بهذا الاعتبار

« وحيث أن إشارة الكاتب حتى باعتبارها محرراً عرفياً لا يعد ما حصل فيها من التغيير تزويراً في أوراق عرقية لأن هذا التغيير انما حصل أخذاً بحق منوط فهو لم يحصل منه أدنى ضرر ولا يحتمل أن يحصل منه أدنى ضرر ولم يتوفر في اجرائه أى سوء قصد لا بالنسبة للكاتب ولا بالنسبة لغيره

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن وبراءة الطاعن »

(طعن احمد حامد ضد النيابة رقم ١٧٢٢ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

١٣٧

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

اختلاس اشياء محجوز عليها . تم طام .
منطبق على جميع الحالات

المبدأ القانونى

وضعت للمادة ٢٨٠ ع حماية المحجوز
القضائية والادارية واحتيط في وضع نصها تمام

رئيس المحكمة أو القاضى الجبئى . والمادة الخامسة
فجعل الاعلان من اختصاص المحضرين أو
العمدة أو أى شخص يقوم بذلك

« وحيث أن مقارنة هذه المواد بعضها
ببعض تنتج أن كاتب المحكمة ليس من حدوده
التحكم مع ذوى الشأن في تحديد أيام الجلسات
بل هو اذا صار توسطه في تحرير الطلب فضله
أن يحرره كما يريد الطالب ويكتب فيه تاريخ
الجلسة التى عليها عليه الطالب وأن للطالب قبل
الاعلان ان يغير ما شاء في التاريخ الذى يكون
الكاتب وضعه تحكماً ويطلب الى المحضر أو
العمدة أو مندوبه أن يعلنها للجلسة التى يحددها
هو . بل له أن يترك الطلب الذى حرره الكاتب
باملأه ويحرره هو بنفسه طلباً آخر يمين فيه الجلسة
التي يريد بها ويقدمه لآى المذكورين لاعلانه
بعد أن يدفع الرسم عليه

« وحيث انه لذلك لا يكون في المسألة
أدنى تزوير في ورقة محررة من مأمور مختص بل
الموجود تغيير في إشارة من موظف متحكم في
حقوق الخصوم بل لا سلطة له فيه .

« وحيث أن الشبهة القائمة في الموضوع هي
أن الطاعن عند ما محا التاريخ الذى محاه واستبدل
به التاريخ الآخر قد ترك امضاء الكاتب على
ما هي عليه بحيث أصبح يخيل للمطلع أن الكاتب
هو الذى كتب التاريخ الجديد . ولكن مهما يكن
من ذلك فانه لا تزوير في ورقة رسمية ما دام
عمل الكاتب كان من أصله تحكماً خارجاً عن
حد سلطته وما دام انه كان للطالب أن يمحو
إشارة الكاتب جميعاً ويأخذ بجته هو من تحديد

« وبما أن الحكم المطعون فيه وإن كانت قد استعصت فيه المحكمة البحث وأنت فيه بأفكار قيمة يقبلها العقل تمام القبول ولكنها أفكار تصلح أساساً لتشريع جديد لا لتفسير الشرع القائم وبما أن المادة ٢٨٠ تنمى وضعت لحماية المحجوز القضائية والإدارية . وقد احتيط في وضع نصها تمام الاحتياط حتى يكون عاماً شاملاً لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس . فن جهة تقرر في الفقرة اعتبار اختلاس الأشياء المحجوز عليها في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك وذلك استدراكاً على حكم المادة ٢٦٨ التي تشترط أن يكون المسروق مملوكاً لغيره ومن جهة أخرى تقرر بالفقرة الثانية بأن في هذه الحالة (أى حالة اختلاس الأشياء المحجوزة) لا تسرى أحكام المادة ٢٦٩ الخاصة بالإعفاء ومن المهم أن يلاحظ أن عبارة « في هذه الحالة » الواردة بالفقرة المذكورة ليس المراد بها حالة حصول الاختلاس من المالك كما فهمته المحكمة الاستئنافية وأشارت إليه بعبارة مبهمّة إذ قالت « وحيث متى تقرر ذلك وكان الشرط الأول من المادة ٢٨٠ مع منصبا على معاقبة المالك فطبيعي أن يكون الكلام في الشرط الثاني موجهاً إليه بالمثل وهو الوارد به أنه « لا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ المتعلقة بالإعفاء من العقوبة » ليس المراد ذلك لأن فكرة الشارع تكوّن مقدّمة مستحيلة الاضمام . إذ لا يفهم كيف يكون المختلس هو المالك وكيف يكون لهذا المالك المختلس زوج أو فرع أو أصل يكون منهما بهذا الاختلاس نفسه ولا كيف يكون المختلس هو المالك وفي آن واحد

الاحتياط حتى يكون عاماً شاملاً لكل صور الاختلاس مهما تكن صفة المختلس . فأنما من جهة تقرر في الفقرة الأولى اعتبار اختلاس الأشياء المحجوزة في حكم السرقة ولو كان المختلس هو المالك . ومن جهة أخرى تقرر في الفقرة الثانية أنه في هذه الحالة (أى حالة اختلاس الأشياء المحجوزة) لا تسرى أحكام المادة ٢٦٩ الخاصة بالإعفاء . والمراد بعبارة « في هذه الحالة » حالة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المشار إليها في صدر الفقرة الأولى

المحكمة

« بما أن واقعة هذه المادة بحسب الثابت في الحكم أن والدة المتهم (وهي شريخ بنت علي الخضرى) لها دين نفقة على زوجها درويش مصطفى والد المتهم وقد أوقعت بسببه المحجز على جاموسة مملوكة لزوجها المذكور فاختلس المتهم هذه الجاموسة فرفضت النيابة عليه الدعوى العمومية فحكمت المحكمة الجزئية عليه بالحبس شهراً مع إيقاف التنفيذ عملاً بالمواد ٢٧٥ و ٢٨٠ و ٥٢ ع والمحكمة الاستئنافية برأته من التهمة قائلة أنه هو ابن الدائنة الحاجزة يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ ع فطلعت النيابة في هذا الحكم قائلة أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون لأن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٠ لا تقضى بعدم سرّيان أحكام المادة ٢٦٩ في هذه الحالة هو نص عام ملحوظ فيه من جهة احترام أوامر السلطة العامة ومن جهة أخرى حماية حقوق الدائنين الحاجزين .

عاماً مطلقاً لا قيد فيه ولا تخصيص قصصره على بعض الصور دون البعض خروج عن أمر الشارع بلا مسوغ وجب أنه - لذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يصب في إعفاء المتهم بقوله أنه ابن الدائنة الحاجزة وأن كل ما أضعه على والدته هو قيمة دين النفقة الذي فوته عليها بسبب سرقة للجاموسة المحجوزة وأنه في حل من ذلك بموجب المادة ٢٦٩ ما دام هو ابنها « وجب أن الدعوى بمحالتها الحاضرة ليست صالحة لأن تقوم محكمة التقص بتطبيق القانون إذ المحكمة الاستئنافية قد اقتصر بمحبتها على المسألة القانونية ولم تعرض للوضوح ولم تقرر أن كان الاختلاس ثباتاً على التهم أو غير ثابت ولا بد إذن من إعادة القضية لنظرها من هذه الجهة (طعن النيابة ضد إبراهيم دوريش مصطفى رقم ١٧٢٣ سنة ٤٧ ق — بأئنة السابقة)

يكون هذا المالك زوجاً أو فرعاً أو أصلاً للمالك. إنما المراد بالعبارة المذكورة هو كما أسلفنا الإشارة إلى حالة اختلاس الأشياء المحجوز عليها المشار إليها في صدر الفقرة الأولى . ولئن كان النص العربي قد أدى عدم دقته إلى الاضطراب في الفهم فإن النص الفرنسي صريح جداً في إفادة المعنى المراد إذ ليس فيه عبارة « وفي هذه الحالة » بل الفقرة الثانية واردة بالصيغة الآتية :

L'exemption de peine édictée par l'article 269 ne sera pas applicable

وترجمته هي (ولا تطبق أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة) . والغاية أن نص الفقرة الثانية متى لوحظ بمعناه الصحيح هو نص عام يأمر بعدم تطبيق المادة ٢٦٩ في دعاوى اختلاس الأشياء المحجوز عليها أمراً

قضاء المجلس الاستئنافي

في أن والد المحجور عليها طلب الحجر عليها لمرض اعترأها وقد حجر عليها المجلس الابتدائي لما تبين له أنها تشمر بمحالة حزن باستمرار وأنه يظهر أن عندها ورم في المخ وإنها لا يمكنها أن ترى عليها بنفسها . فاستأنف عبد الرازق أحمد ذهب ابن زوجها المتوفى ويقول في عريضة استئنافه أن الغرض من توقيع الحجر المشاغبة فقط لأن والد المحجور عليها يزعم أنها طلقت من والده أي والد المستأنف في مرض الوفاة

« ومن حيث أن قرار الحجر لا تأثير له مطلقاً على دعوى حصول الطلاق في مرض

١٣٨

١٥ يونيو سنة ١٩٣٠

حجر — استئناف قراره . مرفوع من ابن الزوج . عدم قبوله

المبدأ القانوني

إن الزوج المتوفى ليس من ذوى الشأن الجائز لم رفع استئناف عن الحكم الصادر بالحجر على الزوجة المطلقة قبل وفاة زوجها وفي مرض موته

المجلس

« من حيث أن وقائع هذه المادة تلتخص

وذلك يكون الدفع على غير أساس ويتعين رفضه
وقبول الاستئناف شكلا

« ومن حيث أن القرار المستأنف بالنسبة
لتوقيع الحجر في محله لاسبابه التي يتخذها هذا
المجلس أسبابا له فتعين تأييده

(استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة
الحقانية رقم (٦٢) سنة ١٩٢٩ — سنة ١٩٣٠
الرفوع من سويلي عمود فراج ضد السيدة هنتي
عبد العزيز عبد الله وعمود عمود فراج والغير
بالهيئة السابقة)

١٤٠

١٥ يونيو سنة ١٩٣٠

ولي — سلب سلطته . طلبها واستئنافا
من النيابة العمومية وحدها

المبرأ القانوني

للتبابة العمومية وحدها الحق في طلب سلب
ما للأوصياء الشرعيين من السلطة على أموال
الأشخاص المشمولين بولايتهم، ولها وحدها حق
استئناف أحكامه . وبناء عليه لا يقبل الاستئناف
الرفوع من أي شخص خلاف التبابة العمومية
عن الحكم الصادر برفض مثل هذا الطلب

المجلس

« من حيث أن التبابة العمومية طلبت من
مجلس حسي ملوى قيد ولاية طويا رزق الله
على أولاده التقصر بكتابتها الرقم ٣٠ أغسطس
سنة ١٩٢٩ بقرار المجلس المذكور بتاريخ ١٧
فبراير سنة ١٩٣٠ حفظ قيد الولاية أي رفضه
فاستأنفت حينه بسط غطاس جدة القصر

الموت فلا يكون المستأنف من ذوى الشأن الذين
يجوز لهم الاستئناف قانونا ولذلك يتعين الحكم
بعدم قبول الاستئناف لرفضه من غير ذى شأن

(استئناف قرارات المجالس الحسبية بوزارة المحفانية
رقم ٦٤ سنة ١٩٢٩ — ٩٣٠ الرفوع من عبد الرزاق
احمد محمد دهب ضد يوميه عمود محمد بحيري وعمود
محمد بحيري للقيم . رئاسة حضرة صاحب اللزوة مصطفى
عمد بك وبحضور حضرات اصحاب اللزوة والفضيلة محمد
فهمي حنين بك وعمود سالي بك المستشارين والشيخ
سيد الشناوي نائب المحكمة العليا الشرعية وعمد حمدي
الذكي بك اعضاء)

١٣٩

١٥ يونيو سنة ١٩٣٠

حجر — استئناف . من ابن المحجور
عليه . جوازه

المبرأ القانوني

ابن المحجور عليها من ذوى الشأن الذين
يجوز لهم رفع استئناف عن الحكم الصادر بالمحجر
خصوصا اذا كان هذا الحكم يؤثر على حقوقه

المجلس

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف
ضدها دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف لأن
المستأنف ليس له صفة في رفع هذا الاستئناف
« ومن حيث انه فضلا عن أن المستأنف
هو ابن المحجور عليها فان قرار المحجر عليها لفظة
يؤثر على حقوقه لانه اشترى منها مع شخص آخر
١٦ قيراطا بمقتضى عقد مؤرخ ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٩ بعد تقديم طلب المحجر فهو من ذوى
الشأن الذين يجوز لهم الاستئناف في مادة الحجر

« ومن حيث أن النيابة العمومية في هذه الدعوى بعد أن طابت سلب الولاية سلباً جزئياً لم تستأنف القرار الصادر برفض الطلب الأمر الذي يعتبر قبولاً منها لهذا القرار فلا يجوز بعد ذلك لأي شخص آخر من أغارب القصر أن يستأنف هذا القرار لأن صاحب الصفة الوحيد في استئناف مثل هذه القرارات هي النيابة العمومية وهي لم تستأنف » ومن حيث أنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف لرقعه من غير ذي صفة

(استئناف قرارات المجالس الحسية رقم ٥٢ سنة ٢٩ — ٣٠ للرفع من التت حثينة بنت بيطغ غثاس ضد طويا رزق الله بالهيئة السابقة وادوار قصيرى بك عن طائفة الانباط الارنودكس بدلا من نائب المحكمة الشرعية وعبد حمدي النلكي بك اعضاء)

المشمولين بولاية والدهم طويا رزق الله ولم تستأنف النيابة العمومية

« ومن حيث أن المادة ٣٨ من قانون المجالس الحسية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ صريحة في أنه لا يجوز الحكم بسلب المالأوصياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم إلا بناء على طلب النيابة العمومية وبشرط أن يكون سوء تصرفهم في أموال المذكورين ملحقا بالضرر برأس المالم نفسه أى ان القانون جعل طلب النيابة العمومية سلب الولاية شرطا أساسيا للحكم فاذا لم تطلب ذلك فلا يجوز الحكم بها وذلك حاية للأولياء المذكورين لأن حقوقهم مستمدة من الشريعة

قضاة محكمة الشريعة الإسلامية

٢ - أصبح الطعن بالتدليس في عقود البيع المسجلة طبقاً لأحكام قانون التسجيل الجديد غير جائز لأن أصحاب العقود غير المسجلة بهذه الكيفية بعد أن قضى هذا القانون بتجريدكم من جميع الحقوق المبنية التي كان ينشأها مجرد البيع فبإقبار ذلك ولا يجوز الطعن إلا بالصورية أما التدليس الذي يقصد به المتعاقدان ضرر الغير فلا يبطل العقد بين طرفيه ما دام محرراً بفرض التملك الجدى .

المحكمة

« حيث أنه ثبت أن المستأنف اشترى الأرض موضوع النزاع من المستأنف عليه الثاني بموجب عقد مستوف لجميع الأوضاع المشترطة في

١٤١

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ — بيع . مشتر بقدر غير مسجل . حقوق شخصية
- ٢ — تدليس . صورية . عدم جواز الطعن بالتدليس من المشتري الذي لم يسجل

المبدأ القانوني

١ - ليس لمن اشترى بعقد غير مسجل أن يطلب تنفيذ التعبد عينا الا اذا ثبت وجود العين المطالبة تحت يد المدين وقت الطلب . فاذا خرجت من يده الى يد اخرى بعقد بيع مستوف للأوضاع المشترطة في قانون التسجيل لنقل الملكية أصبح هذا الحق غير جائز كما يصبح محل الوفاء قاصراً على التعويضات المالية فقط .

المبطل للعقود أصلاً حتى بين طرفيها مما ينبغي عليه وجود العين في يد البائع حكماً

«وحيث أن المبطل للعقود أصلاً بين الطرفين على الوجه الذي يقصده الحكم المستأنف التامهي الصورية التي يقصد بها الطرفان هذه النتيجة وأما التدليس الذي يقصدان به ضرر الغير كالمدعى به في هذه القضية من نفس المشتري الأول فلا يبطل العقد بين طرفيه لتحريره بينهما بضرر التملك الجدي

«وحيث أن حق الطعن بالتدليس في عقود البيع المسجلة طبقاً لأحكام قانون التسجيل الجديد أصبح غير جائز لأصحاب العقود غير المسجلة بهذه الكيفية بعد أن قضى هذا القانون بتجريد من جميع الحقوق العينية التي كان ينشأ بمجرد البيع فيما قبل ذلك لأن طلب فسخ البيع الثاني المبني على دعوى التدليس مقصور به في الحقيقة استرداد العين من يد المشتري الثاني وهذا الحق لا يملكه أصحاب الحقوق الشخصية للأسباب التي سبق التدليل بها على صحة ذلك ويدل على هذا أيضاً أن قانون التسجيل الجديد اقتصر على النص بمجواز الفسخ للتدليس في المادة الثانية المشتلة على بيان العقود المقررة لحقوق العينية دون المادة الأولى المشتلة على بيان العقود المنشئة لهذه الحقوق وذلك لأن أصحاب العقود الأولى يملكون الحقوق الواردة في عقودهم بموجب آخر من موجبات الملكية خلافاً لأصحاب العقود الثانية فإن النص صريح على تجريدهم من الحقوق العينية التي منها حق تتبع العين Droit de suite في يد الغير متى صارت هذه اليد متملكة لما يقتضي

قانون التسجيل لنقل الملكية إذ حصل تصديق قلم الكتاب على توقيع الطرفين عليه بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ كما حصل تسجيله بقلم تسجيلات المحاكم المختصة في اليوم الثاني لتاريخ المذكور «وحيث أن المستأنف عليه الأول يطلب تثبيت ملكيته للأطيان الواردة بالمقدّم المتقدم ذكره على أساس أن المستأنف عليه الثاني تصرف ببيعها له قبل تاريخ هذا العقد بموجب عقد الاتفاق المحرر بينهما بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وادعى أنه تخلف عن الحضور أمام قلم كتاب المحكمة لأجراء عملية التصديق على الامضاءات حتى تمكن من إعادة البيع للمستأنف تدليساً بمحقوقه

«وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الدائن يقتضي هذا النوع من التهمدات لا يملك طلب تنفيذها عينا إلا إذا ثبت وجود العين المطالبة تحت يد المدين وقت الطلب أما إذا ثبت خروجها من يده إلى يد أخرى بأحدى تصرفات التملك الصحيحة أصبح هذا الحق غير جائز كما يصبح محل الوفاء قاصراً على التعويضات المالية فقط لاستحالة توجيه طلبه عينا ضد المدين لخروج العين من يده واستحالة توجيهه أيضاً ضد الحائز الجديد لكونه أجنبياً عن الدائن ولكون الدائن في مثل هذه الحالة لا يملك هذا الحق إلا يقتضي حق من الحقوق العينية التي أصبح المشتري الأول متجرداً منها طبقاً لأحكام قانون التسجيل

«وحيث أن الحكم المستأنف أجاز للمشتري الأول توجيه طلب استرداد العين الواردة في عقده ضد المشتري الثاني على أساس أن عقد التملك الذي يملك به معيب بالتواطؤ التدليسي

١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وتكون اذن المحاكم مختصة بالنظر في دعاوى التضمنات عن الضرر الناشئ عن ذلك .

٣ - ان نظرية سوء استعمال السلطة والتعسف فيها من النظريات الطبيعية وقد أخذت بها محكمة الاستئناف في دوائرها المجتمعة وطبقها على حالة تصف الحكومة في استعمال سلطتها في رفت كبار الموظفين وهي لا تتعارض مع منع المحاكم من تأويل الاجراءات الادارية ومن ايقاف تنفيذها ما دام تطبيقها محصوراً في الفصل في التمويزات المطالب بها دون ابطال مفعول ما اتخذ من الأوامر أو الاجراءات الادارية

المحكمة

« من حيث ان موضوع هذه الدعوى ينحصر في أن الستائف يطالب تمويزات عن تعطيل جريدة الاهالي التي يملكها مدة ستة أشهر بأمر صدر من مجلس الوزراء في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ وقد تنفذ هذا الأمر ادارياً في يوم صدوره » ومن حيث ان الحكم المستأنف قضي برفض هذه الدعوى مستنداً في ذلك على أن الأمر الصادر بالتعطيل حصل من جهة لها هذه السلطة بتمتضي قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ وان ليس للمحاكم التدخل في مراقبة الظروف التي دعت مجلس الوزراء لاصدار قرار التعطيل فلا يجوز لها أن تنظر فيما اذا كان قد صدر حقيقة بقصد المحافظة على النظام العام كما جاء في أسبابه أو لأغراض أخرى انتقامية » ومن حيث أنه فيما يختص بالشطر الاول من أسباب الحكم المستأنف ومن أنه كان لمجلس

عقود التملك النافذة كما هو الحال في هذه القضية « وحيث انه لتلك تبين انهاء الحكم المستأنف (استئناف احمد اندي كامل بصفته وحقر عنه الاستاذ عزيز تادرس ضد الشيخ حسن صقر واخر وحقر عنه الاستاذ احمد نجيب براهه بك رقم ٨٥١ سنة ٤٦ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وبحضور حضرة محمود المرجوشي بك ويس احمد بك مستشارين)

١٤٢

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ - قانون المطبوعات . الفأوه بصور الدستور
- ٢ - مسؤولية الادارة عن اعمالها الادارية . مخالفة القوانين - تصف في التطبيق . اغراض شخصية . اختصاص المحاكم بالنقل في طلب تضمنات من الحكومة
- ٣ - سوء استعمال السلطة عدم تمارسها مع منع المحاكم من تأويل الاوامر الادارية

المبدأ القانوني

- ١ - ان السلطة المخولة لمجلس الوزراء بتمتضي قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لم تسلب منه بالاجمك الدستور
- ٢ - المراد بمخالفة القوانين والوائح المنصوص عنه في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهليه هو الخروج بها عن مدلولها أو أغراضها لا المخالفة الشكلية، ولا كان النرض الاول منها هو الوصول لمصلحة عامة فالخروج بها عن هذا النرض الذي وضعت لاجله هو مخالفة لها وانتهاك لحرمتها
- فاذا كان استعمال السلطة التي خولت لجهة الادارة بتمتضي القوانين قد حصل لمجرد قضاء شهوة شخصية أو انتقام لشخص الموكل بتطبيق القانون عن امري هذا الاستعمال في حقه يكون من الاجراءات المخالفة لهذا القانون طبقاً للمادة

ان هذه المجهة (عند استعمالها السلطة التي خولت لها بمقتضى القوانين من اتخاذ هذه الاجراءات الادارية وتنفيذها) قد قامت بالواجب المفروض عليها تنفيذاً لهذه القوانين وب قصد تحقيق الغرض الذى وضعت له فمن هذه الناحية لا يجوز لاحد ما أن يطالبها بتبرير اجراءاتها أو مطالبتها بتعويض لمجرد حصول ضرر من جراء تنفيذها مادامت قد حصلت فى دائرة القوانين

« ومن حيث انه من جهة أخرى فأحكام القوانين لم توضع لمصلحة فردية ولا لاستعمالها سلاحاً خاصاً لفائدة المكلف بتطبيقها وتنفيذها بل وضعت فقط لفائدة المصلحة العامة ومحافظة لكيان الاجتماع . فمن واجب المكلف بتنفيذها أن يكون هذا قصده الوحيد فى استعمال السلطة المخولة له عند تطبيقها فلا يتخذها سلاحاً يستند عليه لقضاء مآرب وأغراض أخرى لم توضع لها ولا تنفق معها ومن أجل هذا كان الشارع حريصاً على مراعاة هذا المبدأ الطيبى المنطبق على العدل والمنفعة العامة فعنى كل العناية بوضع أحكام لصيانة الافراد بما قد يحصل من تفسد الجهات الحكومية المكلفة بتنفيذ القوانين سواء كانت هذه الجهات قضائية أو ادارية فاقدر فى قانون المرافعات فصلين فى هذا الشأن خاصين بالمجهة القضائية همارد القضاة قبل الحكم وخاتمهم أثناءه وبعده كما نص فى المادة ال ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على جواز مقاضاة المجهة الادارية بالتضمينات الناشئة عن الاجراءات الادارية التي تقع مخالفة للقوانين واللوائح وهذا هو السبيل الوحيد لحماية الافراد بما قد يحصل من تفسد

الوزراء الحق فى اصدار الامر بتعطيل أى جريدة محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب فانه فى محله - الاسباب التي جاءت فى الحكم المذكور ولأن هذه السلطة المخولة له بمقتضى قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لم تسلب منه الا بحكم الدستور وقد صدر قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة المستأنف قبل اعلان أحكام الدستور

« ومن حيث أنه عن الشطر الثانى من أسباب الحكم المستأنف فان الامر يحتاج الى تفصيل يجب بيانه

« ومن حيث أن الجهات الادارية المطلوب منها أن تتخذ الاجراءات الادارية لضمان مراعاة القوانين المكلفة بالسهر على نفاذها على الوجه الذى رسمته لها ولغرض الذى وضعت من أجله « ومن حيث انه لما كان لا يستقيم الحال اذا كانت المجهة الادارية مغلوطة اليد فى اتخاذ هذه الاجراءات أو فى تنفيذها فقد رأى المشرع أن تكون حريتها فى ذلك كاملة حرصاً على عدم تعطيل المصلحة العامة أو الاضرار بها حتى يتحقق الغرض الذى من أجله وضعت القوانين المكلفة بتطبيقها فنص فى المادة ال ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على انه ليس للمحاكم أن تؤول معنى أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذة فأصبح للجهات الادارية طبقاً لهذا النص أن تتخذ ما تراه من الاجراءات الادارية وأن تنفذها من غير أن يمنعا مانع عن ذلك

« ومن حيث انه لما تقدم وأزاء التكاليف الملقاة على عاتق المجهة التنفيذية يجب أن يفرض

ال ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . لان الغرض من هذا المنع ألا تتعرض المحاكم الى هذه الاجراءات من حيث الحكم بأبطال مفعولها أو تعديلها أو ايقاف تنفيذها للأسباب التي سبق بيانها ومنع اختصاصها من النظر في ذلك ولم يعطها الشارع الاختصاصاً لنظر ما ينشأ عن هذه الاجراءات من التعويضات .

« ومن حيث أن الشارع قد جرى على هذا النحو فيما يخص بالسلطة القضائية حيث نص في المادة ال ٦٦٧ من قانون المرافعات على أن الحكم على القاضي لسوء استعمال سلطته والتعسف في حكم أصدره لا يترتب عليه بطلان هذا الحكم ومن هذا يتضح أن واضع القانون وضع مبدأ عاماً ينطبق على الجهات الحكومية قضائية كانت أم إدارية عن تصفها في استعمال السلطة المخولة اليها من حيث عدم بطلان ما ترتب على هذا التعسف والتصريح فقط لمن وقع عليه المطالبة بالتعويض عنه

« ومن حيث أن القول بأن المراد مخالفة القواعد والقوانين المبينة بالمادة ال ١٥ المذكورة هو المخالفة الشكلية لها فانه تفسير لا يتحمله نص المادة المذكورة إذ أن كلمة مخالفة الواردة بها عامة لا تحتمل هذا القيد ومن جهة أخرى فان الشارع ما كان في حاجة الى النص على ذلك لان المخالفة الشكلية للقوانين موجبة للمسئولية قانوناً وجد النص عليها أو لم يوجد

« ومن حيث انه ليس لمن يدعى حصول تعسف الجهة الإدارية في حقه أن يستند فقط في إثباته على مجرد الاختلاف الحزبي أو الكراهة

السلطة الإدارية عند اتخاذ هذه الاجراءات وعند تنفيذها نظر الطبيعة اختصاصها كما سبق بيانه . « ومن حيث ان المراد بمخالفة القوانين والقواعد المنصوص عنه في المادة ال ١٥ المذكورة هو الخروج بها عن مدلولها أو اغراضها ولما كان الغرض الأول منها هو الوصول لمصلحة عامة فالخروج بها عن هذا الغرض القوي وضمت لأجله هو بلا شك مخالفة لها وانتهاك لحرمتها -

« ومن حيث انه بناء على هذا فاستعمال السلطة التي خولت لجهة الادارة يمتنع القوانين اذا كان قد حصل فقط لمجرد قضاء شهوة شخصية أو انتقام لشخص الموكل بتطبيق القانون من أمسيء هذا الاستعمال في حقه يكون من الاجراءات المخالفة لهذا القانون طبقاً للمادة ال ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وتكون اذن المحاكم مخصة بالنظر في دعاوى التضييعات عن الضرر الناشئ عن ذلك .

« ومن حيث ان نظرية سوء استعمال السلطة والتعسف فيها هي من النظريات الطبيعية فضلاً عن مطابقتها لنص المادة ال ١٥ المذكورة كما تقدم بيانه فانها هي منطبقة ايضاً على المادة ١٥١ من القانون التي نصت على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزمة فاعله بتعويض هذا الضرر وقد أخذت محكمة الاستئناف في دوائرها المجتمة بهذه النظرية وطبقها على حالة تعسف الحكومة في استعمالها لسلطتها ورفعت كبار الموظفين.

« ومن حيث أن هذه النظرية لا تتعارض مع منع المحاكم من تأويل الاجراءات الادارية ومن ايقاف تنفيذها المنصوص عليه في المادة

واحد في السنة؟ وهل صحيح أن وزارة المالية لم تسلم بذلك ولبت النزاع قائماً بين الطرفين الى أن تولى معالي وزارة المالية بالنيابة؟

ولماذا عندما أراد معالي ابراهيم فتحى باشا وزير المالية بالنيابة حسم النزاع مع معالي ابراهيم فتحى باشا وزير الحرية لم يقتصر على أرض المنزل والحديقة؟

وهل صحيح أن المتر من الارض في تلك البقعة في الوقت الحاضر يساوى جنيهين على الاقل؟
« ومن حيث أن هذه الوقائع الموضوعة في قالب السؤال هي في الحقيقة توجيه وقائع معينة ومعمية الى أحد أركان الحكومة التضامنين وهي وقائع لو كانت صحيحة كما هي واردة في هذا السؤال لكان في نشرها في جريدة سيارة افشاء لأمر هام يستدعى مسؤولية كبيرة على من نسبت اليه تلك الوقائع قد تعداه الى باقي زملائه التضامنين معه لو سكتوا وأقروه عليها

« ومن حيث انه مع خطورة هذه الوقائع وعدم تكذيبها صراحة والسكوت عليها من جانب الحكومة القائمة بالأمر ومن جانب الوزير المستند اليه ثم صدور قرار من هذه الحكومة عقب ذلك بتعطيل هذه الجريدة فإن هذا كله من شأنه لو صححت الوقائع المذكورة أن يدل على ان قرار التعطيل الذى أصدره مجلس الوزراء كان لغرض الانتقام من ناشر هذا السؤال للمحافظة على عدم إثارة الافكار وتبييج الحواطر كما جاء في قرار التعطيل .

« ومن حيث ان المستأنف قرر انه على استمداد لأقامة الدليل على صحة هذه الوقائع

الشخصية أو نحوها من غير أن يدعم ذلك بوثائق معينة ومفصلة من شأنها القطع بأن هذه السلطة لم تستعمل الا لغرض انتقامى لادخل للصحة العامة فيه بأى وجه من الوجوه ولا تقبل دعواه الا اذا اثبت هذه الوقائع بالدليل المقنع بصحتها
« ومن حيث أن مجلس الوزراء قرر بإرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ تعطيل جريدة الأهالي لمدة ستة أشهر لأنها دأبت على نشر أخبار كاذبة ومطاعن لا أساس لها من الصحة من شأنها تضليل الرأى العام وإثارة الافكار وتبييج الحواطر وقد نفذ هذا القرار في يوم صدوره .

« ومن حيث أن المستأنف يدعى أن هذا القرار لم يصدر الا للانتقام الشخصى منه لشبهة حزية ولانه نشر في جريدته قبل الأمر بتعطيلها عدة أسئلة خاصة بتصرفات بعض الوزراء وأنه بسبب ذلك قسط صدر القرار بهذا التعطيل محافظة على أنفسهم وانتقاماً لأشخاصهم

« ومن حيث انه من ضمن الاسئلة التى يقول عنها المستأنف ما نشر بالمدد الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهذا نصه (هل صحيح أن صاحب المعالي ابراهيم فتحى باشا وزير المالية بالنيابة باع أخيراً لصاحب المعالي ابراهيم فتحى باشا وزير الحرية ٢٧٠٠ متر من أرض الحكومة على شارع العباسية العموى بثمن قدره ٢٠٠ جنيه أى بأقل من ثمانية قروش للمتر الواحد ؟ .

وهل صحيح أن قسماً من هذه الأرض وهو نحو النصف احتله معاليه قبل ذلك وبني عليه منزله فعلا بدعوى أن الورود ككتشتر أجره له شفاها لمدة تسع وتسعين سنة بإيجار قدره جنيهه

(٣) ان الاجازة لا تلحق العقد الباطل
بطلاناً جوهرياً

المحكم

« من حيث أن المستأنف عليهما رفعنا هذه
الدعوى يقولان فيها ان مورثهما المرحوم السيد
عيسى ورث قبل وفاته السدس في تركه وله
المرحوم مسعد عيسى الذي توفي قبله وبما انهما
يرثان تسعة عشر قيراطاً في تركه مورثهما السيد
عيسى فتكون حصتهما في تركه مسعد عيسى
١٩/١٤٤ طلبنا الحكم لهما بما في جميع أمواله الخلفة
عنه المينة بمريضة الدعوى

« ومن حيث أن المستأنفين دفعوا دعوى
المستأنف عليهما بأن والد المستأنف عليهما المرحوم
السيد عيسى تخارج من تركه وله مسعد عيسى
بمقتضى عقدين مؤرخين ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
فطعن المستأنف عليهما في هذين العقدين
لصدورهما من مورثهما في وقت كان فيه في حالة
عته كامل

« ومن حيث أن محكمة أول درجة ذكرت
في أسباب حكمها أنها ترى أن العقدين لم يصدرا
من المورث وهو عديم الاهلية لأنهما صدرا قبل
قرار الحجر وانه لا قيمة للاجراءات التي نتجت
قبل الحجر لأن المول عليه هو تاريخ صدور
قرار الحجر وزادت على ذلك بأن تعرضت
المحكمة لتحديد مبدأ عدم الأهلية في زمن سابق
على قرار الحجر بأنه افتتحت على سلطة المجلس
الحسبي

« ومن حيث ان ما ذهب اليه الحكم
للمستأنف بالنسبة لما تقدم ظاهر الخطأ لأن ركن

« ومن حيث ان المستأنف قدم في ملف
القضية صورة رسمية من عقد البيع الوارد ذكره
في السؤال المذكور وفيه ما يؤيد بعض الوقائع
الواردة في السؤال المذكور من حيث صحة حصول
البيع ومقدار الأرض المبيعة ومقدار الثمن وفي هذا
ما ترى المحكمة معه اجابة طلب الاحالة على التحقيق
ليثبت المستأنف صحة الوقائع المينة بالسؤال
المتشور في العدد ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ من
جريدة الاهالي مع التصريح للمحقق بنذب خير
لتقدير الأرض المبيعة عند الضرورة

(استئناف عبد القادر اقتدى بزم مدير جريدة
البلاد وحضر عنه الاستاذ عاصمى ابو علم مندو وزارة
الداخلية رقم ٩٠٦ سنة ٤٥ هـ — دائرة خفزة كامل
ابراهيم بك وكيل المحكمة وبمحضر حضري محمود
سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٤٣

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ — الاهلية . ركن لصحة العقد
- ٢ — عقد . المحجور عليه لته اوجنون . بطلانه
قبل قرار الحجر . شرطه
- ٣ — عقد باطل . بطلاناً جوهرياً . اجازته . لا تأثير

المبارى ، القانونية

- (١) الاهلية ركن لصحة العقد . فاذا
ثبت عدم أهلية أحد المتعاقدين وقت التعاقد بطل
العقد سواء توقع الحجر على فاقد الاهلية من
المجلس الحسبي أو لم يتوقع
- (٢) عقود المحجور عليه لته أو جنون
تعتبر باطلة قانوناً ولو صدرت منه قبل الحجر
عليه اذا ثبت وجود حالة الاله أو الجنون بشكل
ظاهر قبل صدور قرار الحجر

الطبيب بدمياط بناء على طلب محمد افندي حدى
والحاج محمد احمد عرفه أثبت فيه الحكيان المذكوران
انهما كشفا على الحاج مسعد عيسى فوجدا أنه في
حالة خمول وضعف عقلي شيخوخى وهو متقدم
جداً في السن ولا يصلح لإدارة شؤنه المالية وفى
٩ ابريل سنة ١٩٢٤ قرر المجلس الحسى نذب
مدير مستشفى المجاذيب بمصر للكشف عليه قدم
الطبيب المذكور تقريره المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٤
ذكر فيه انه اختبر حالة مسعد عيسى العقلية
فوجده طاعناً في السن وعديم الاكتراث بالكلية
وغير صريح ولا يعقل الا قليلا من الاهمية بما
يحيط به وقد اشتكى من أن ذاكرته رديئة جداً
ولم يكن في استطاعته أن يعرف قيمة ورقة
البنك نوت ذات المائة قرش أو قيمة النقود الفضية
وأن يعرف الشهر أو فصول السنة وأنه كالاطفال
وحداد الخلق وأنه في يوم الكشف عليه كانت
قواه العقلية آخذة في الضعف وصحته الجسمية
ضعيفة أيضاً وكان في حالة لا تمكنه من مباشرة
أشغاله وعلى ذلك يجب عمل الترتيبات اللازمة
للمحافظة على ممتلكاته. وفى ١٣ ماو سنة ١٩٢٤
قرر المجلس توقيع الحجر عليه بسبب المته الناشئ
عن ضعف قواه العقلية ولكن محمد مسعد عيسى
المستأنف قدم طلباً للمجلس فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٤
بطلب إعادة النظر فى قرار الحجر السابق اعتدأ
على ما ورد من جناب مدير قسم الامراض العقلية
الذى لم يطلم عليه المجلس وقد تبين أن محمد مسعد
عيسى المذكور أرسل لتفرافاً الى مدير مستشفى
المجاذيب الذى تعين خبيراً يقول فيه أنه يعتقد
تماماً أن جده لم يكن وقت الكشف بحالته العادية

أهلية المتعاقدين من أم أركان صحة العقود
ويجب على المحكمة أن تبين توفر هذا الركن عند
بحث تلك العقود فاذ ثبت لديها أن أحد المتعاقدين
لم يكن أهلاً للمعاقد قضت بطلان عقده سواء
أكان توقع عليه حجر من المجلس الحسى أو لم
يتوقع كما انه من المقرر أيضاً أن عقود المحجور عليه
لته أو جنون السابقة على الحجر عليه تعتبر باطلة
قانوناً اذا ثبت وجود حالة المته أو الجنون بشكل
ظاهر قبل صدور قرار الحجر

« ومن حيث انه متى قرر ذلك يجب
البحث فى حالة مورث المستأنف ضدهما العقلية
فى تاريخ عقدي الخارج أى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤
« ومن حيث انه ثبت من صورة أوراق
قضية الحجر المرفقة بملف الدعوى أن المستأنف
عليهما وفاطمة السيد الجمال زوجة الحاج مسعد
عيسى قدم طلباً لنيابة دمياط مؤرخاً ٩ مارس
سنة ١٩٢٤ ذكرن فيه أن المرحوم مسعد عيسى
توفى فى فبراير سنة ١٩٢٤ وترك قصراً ولوفاته
فى حياة والده الحاج سيد عيسى لم تحصر تركه
ولم يمين وصى على القصر باعتبار أن الجد هو
الولى الشرعى وأن الجد المذكور يبلغ من العمر
فوق المائة سنة وأنه من سنة وكور أصبحت
قواه العقلية ضعيفة جداً بحيث ان فعل شيئاً
ومضى عليه دقيقة واحدة لم يفكر ما فعله ثم فى
بعض الاحيان يهذو كذهيان فاقد الرشيد وعلى
العموم فانه أصبح فى حكم القاصر وطلبن جرد التركة
وتعيين وصى ثم قدم للمجلس الحسى كشفاً
طياً مؤرخاً ٩ مارس سنة ١٩٢٤ محرراً من
حكيم باشى مستشفى دمياط الدكتور جان غر

التخارج للذان يتسلك بهما المستأفون باطلين بطلاناً جوهرياً ولا قية للقول بأن وكلاء المستأف عليهما اجازوها بقضهم النصيب على حساب اقرار التخارج لان الاجازة لا تلحق المقعد الباطل بطلاناً جوهرياً .

« ومن حيث انه لا محل بعد ذلك لبحث مسألة ضرورة تسجيل عقدي التخارج من عدنها » ومن حيث انه لا نزاع في احقية المستأف عليهما لنصيبهما الشرعى المطلوب ولا في اعيان التركة فيتمين تأييد الحكم المستأف بالنسبة لما قضى به »

(استئناف عدناندى مسعد عيسى واخرين وحفر منهم عدا الثالثة والارابعة الاستاذ محمدزكى على بك ضد الست فاطمة السيد عيسى واخرين وحفر من الاثنين الاول الاستاذ رزق صليب ولم تحفر الاخير مرة ١٢٢٤ سنة ٤٥ قضائية — دائرة حضرات مصافى بك محمد ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

١٤٤

٢٦ ابريل سنة ٩٣٠

- ١ — اعلان . ائذار بقية استئناف . عدم احتساب يوم الاعلان
- ٢ — استئناف . تحكيم . رفع اوجه الطعن للحكمة الاستئناف .
- ٣ — حكم محكمة . نهائي . الطعن فيه امام المحكمة الابتدائية

المبادئ القانونية

(١) لا يحجب يوم إعلان المستأف بقيد استئنافه في ظرف ثمانية أيام في هذه المدة طبقاً لنص المادة (١٦) مرافعات التي تقضى بعدم احتساب يوم الاعلان في المواعيد المقررة لاجراء أمر من الامور كقيد الاستئناف

بل كان تحت تأثير مخدرات وارسل الخبير هذا التعرف مع كتاب منه الى المجلس مؤرخ ١٠ مايو سنة ٩٢٤ يقول فيه انه كان من الصعب ان يقرر بحالة قطعية ان مسعد عيسى لم يعط له مخدرات قبل حضوره ولو أنه من الواضح أنه لم يكن به شيء يستدل منه على أنه اعطى جرعة واحدة من الدواء وطلب ارساله الى مستشفى المجازيب للملاحظة او بمستشفى دمايط . فقرر المجلس الحسبي في ٢٧ مايو سنة ٩٢٤ الغاء القرار الصادر منه في ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ واعادة النظر في طلب الحجر وانتداب الطبيب الشرعي الدكتور عبد الحيد عامر بك لفحص القوى العقلية للمطلوب الحجر عليه فاستأفت طالبات الحجر هذا القرار وقبل الفصل استئنافياً توفي المرحوم السيد عيسى في ٦ يونيو سنة ١٩٢٤ « ومن حيث انه بغض النظر عن الاجراءات المذكورة التي حصلت امام المجلس الحسبي المذكور فانه يؤخذ من الكشفين الطبيين متقدمي الدكتور ان المرحوم مسعد عيسى كان ضعيف القوى العقلية بسبب الشيخوخة ولا قيمة لادعاء محمد مسعد عيسى انه كان تحت تأثير مخدرات لعدم استناد هذا الادعاء على اى اساس

« ومن حيث ان الكشف الطبي الاول توقع على المورث مسعد عيسى في ٩ مارس سنة ١٩٢٤ اى بعد احد عشر يوماً من تاريخ عقدي التخارج وهذا يدل على ان المورث كان ضعيف العقل وعدم الاهلية عند صدور التخارج منه لقرب التاريخين المذكورين ولان ضعف العقل الشيخوخى لا يعترى الشخص فجأة بل تدريجياً » ومن حيث انه متى هجر ذلك كان عقداً

الاستئناف أن تاريخ الاعلان بذلك حصل في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٩ كما ثبت أن المستأنفين أجريا هذا القيد في قلم الكتاب في ٧ يولييه سنة ١٩٢٩ أى في ظرف مدة ثمانية الأيام المنصوص عنها في المادة ٣٦٣ السالفة الذكر على اعتبار ان يوم الاعلان غير محسوب في هذه المدة طبقاً لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات التى تقضى صراحة بعدم احتساب يوم الاعلان فى المواعيد المقررة لاجراء أمر من الامور كاجراء قيد الاستئناف. « وحيث انه لذلك يتضح أن هذا السبب فى غير محله .

« وحيث انه عن السبب الثانى فان المادة ٧٢٤ من قانون المرافعات جعلت كيفة الطعن فى أحكام المحكمين خاصة للاصول المقررة لذلك فى حق الأحكام الصادرة من المحاكم النظامية وهذا يفيد أن النظر فى عيوبها متى كان استئنافها غير ممنوع فى مشاركة التحكيم كما هو الحال فى هذه القضية انما هو من اختصاص الهيئة الاستئنافية اطلاقاً سواء كانت هذه العيوب من العيوب الموضوعية أو من العيوب الشكلية اسوة بالاحكام الصادرة من المحاكم النظامية .

« وحيث أن هذا الاطلاق يفيد أن النرض من وضع المادة ٧٢٧ المذكورة هو جعل اختصاص المحاكم الابتدائية فى نظر الطعن فى أحكام المحكمين لأحد أوجه العيوب المبينة بها انما هو قاصر على الأحوال التى يكون فيها الاستئناف غير جائز اما لسبب اشتراط ذلك فى مشارطات التحكيم واما لقله نصاب المادة المتنازع عليها اذ انه فى هذه الأحوال يعتبر المحكومون

(٢) يرفع الطعن فى أحكام المحكمين الى المحكمة الاستئنافية سواء أكانت العيوب الموجبة للطعن من العيوب الموضوعية أو الشكلية وذلك اذا لم يكن استئناف الاحكام المذكورة ممنوعا فى مشاركة التحكيم (٧٢٤ مرافعات)

ولا يصح رفع الطعن فى أحكام المحكمين امام المحاكم الابتدائية تطبيقاً لنص المادة (٧٢٧) مرافعات إلا فى الأحوال التى يكون فيها الاستئناف غير جائز بسبب اشتراط ذلك فى مشاركة التحكيم أو بسبب قلته نصاب المادة المتنازع عليها . إذ فى هذه الحالة تكون أحكام المحكمين من قبيل العقود التى لا سبيل الى ابطالها إلا من طريق رفع الوجة المبطله لها بدعى أصلية امام محاكم الدرجة الاولى .

المحكم

« من حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لسببين : الأول أن المستأنفين أمهلاً بقيسده فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ اعلانها بذلك خلافاً لنص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات والثانى أن طعنهما على الحكم المستأنف مبنى على وجه من الأوجه الموجبة للبطلان يقتضى نص المادة ٧٢٧ من قانون المرافعات وهو صدور الحكم المستأنف بعد البعاد المتفق عليه فى مشاركة التحكيم والنظر فى الطعون المبنية على وجه من هذه الأوجه انما هو من اختصاص المحكمة الابتدائية كما قضى بذلك المادة المذكورة « وحيث انه عن السبب الأول فانه ثابت من ورقة الانذار التى أعلن بها المستأنفان قيد

١٤٥

١٦ ابريل سنة ١٩٣٠

اجراءات نزع الملكية . دعوى بطلانها .

مبدأ تقديمها . سقوط الحق في رفعها

المبدأ القانوني

إذا لم ترفع دعوى بطلان إجراءات نزع الملكية قبل الحكم بإيقاع البيع كانت غير مقبولة وسقط الحق في اقامتها إذا ان الماده (٦٠٢) مر. تحول حق الطعن أمام قاضي اليوع في الاجراءات التي حصلت من تاريخ تعيين يوم البيع الى تاريخ الحكم بإيقاعه. فلا يقبل رفع الدعوى بعد فوات هذه المرحلة

المحكمة

« حيث أن وكيل المستأنف يطلب في هذه الدعوى بطلان اجراءات نزع الملكية التي اتبني عليها حكم مرمى المزاد المتوقع على منزل موكله بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ »

« وحيث أن قانون الرافعات الاهلي نص بالمادة ٦٠٢ منه بخويل حق الطعن أمام قاضي اليوع في الاجراءات التي حصلت من تاريخ تعيين يوم البيع الى تاريخ الحكم بإيقاعه كما نص بمجمله الحكم الصادر في هذا الطعن غير قابل للمعارضة فيه ولا الاستئناف .

« وحيث انه يتبين من هذا النص أن قصير الطاعن في تقديم دعوى بطلان الاجراءات المذكورة بعد فوات هذه المرحلة ينبغي عليه سقوط حقه في هذه الدعوى بعد ذلك

« وحيث أن وكيل المستأنف يتسكك بأن

مفوضين بالصلح ومن ثم تكون أحكامهم من قبيل المقود التي لا سبيل الى ابطالها إلا من طريق رفع الأوجه المبطله لها بدعوى أصلية امام محاكم الدرجة الأولى .

« ومن حيث انه مما يدل على أن الشارع قصد التفرقة بين المادتين المذكورتين على الوجه المبين آنفاً أن المادة ١٠٢٨ من قانون الرافعات الفرنساوي التي نقلت عنها المادة ٧٢٧ سالفه الذكر اخصت بمقتضى الفقرة الاولى منها المحاكم الابتدائية بنظر الأوجه المبطله لأحكام المحكمين وهي كالأوجه المبينة في المادة المصرية وخطت هذا الاختصاص مطلقاً حتى في الأحوال التي يكون فيها الاستئناف جائزاً فالصرف بمحذف هذه الفقرة من المادة المصرية يدل على قصد حرمان المحاكم الابتدائية من الاختصاص بهذه الأحوال لعدم وجود أى مبرر لحرمان الهيئات الاستئنافية من النظر في هذه الأوجه متى كان الاستئناف جائزاً كما لاحظ ذلك علماء التفسير على المادة الفرنسية سالفه الذكر .

« وحيث انه مما تقدم يتضح أن الدفع بهذا السبب الثاني في غير محله ويتعين رفض الدفع وقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف الشيخ ابو زيد على يوسف واخرين وحضر فيها الاستاذ جورج منسى ضد ابراهيم ائدى على يوسف وحضر عنه الاستاذ محمود غنبي رقم ١٠٢٠ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب السادة عبد العظيم راشد باشا وبحضور حفرى محمود المروجى بك وىس احمد بك مستشارين)

المادة ٦٩٣ من قانون المرافعات المختلط المتأبلة للمادة المذكورة نصت صراحة على هذا السقوط فقدم النص عليه في القانون الأهلى يدل على أن الشارع لهذا القانون قصد اطلاق حق الطعن في تلك الاجراءات وعدم تقيده بميعاد معين «وحيث أن هذا الدفاع في غير محله اذ أن حكم السقوط الذي نص عليه القانون المختلط أن هو إلا نتيجة طبيعية لتقصير مدعى البطلان فذكره بهذا القانون يكون من باب تحصيل الحاصل وعليه لا يجوز الاحتجاج بعدم ذكره في القانون الأهلى على صحة الرأى الذى يذهب اليه المستأنف وعلى جعل باب الطعن على حكم مرسى الميزان مفتوحاً الى ما لا نهاية وإلا صار حق الملكية الذى ينشئ هذا الحكم عرضة للبطلان دائماً خلافاً لما توجيه القواعد العامة من استقرار الحقوق التى تبثها احكام المحاكم بعد فوات المواعيد المينة في القانون الطعن فيها « وحيث انه مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف محمود محمد عوض وحضر عنه الاستاذان سليم بك رطل ومحمد الازهرى الهامى . ضد احمد ابراهيم الهوارى واخر وحضر من الاول الاستاذان محمد بك توفيق واحمد افندي قوسه رقم ٧٢٧ سنة ١٩٠٦ ق — بالمهيئة السابقة

٢ - لم يبين القانون المصرى طريقة خاصة للطعن على الأحكام الصادرة على متوفين أو عديمى الأهلية . فلا مانع يمنع الورثة والنائبين عن عديمى الأهلية من رفع دعاوى مستقلة يبطلان الأحكام المذكورة كما يجوز لهم الطعن عليها بطريق المعارضة والاستئناف او الانتماس أو بطريقة الاشكال فى التنفيذ .

الحكم

« من حيث أن المستأنف رفع دعوى على محجور المستأنف ضده المدعو محمد عبد الحميد بلال بمرضىة أعلنت فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ بطلب الحكم عليه بمبلغ ١٢١٠ جنيه بمقتضى جملة كميالات وفى ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ حجب

١ - أحكام . بطلانها . وفاة أحد المحصور أو تغيير صفته . حصول الايقاف بحكم القانون دون حاجة الى اعلان بالوفاة أو تغيير للصفة

٢ - بطلان . دعوى بطلان الاحكام . دعوى أصلية . (دفع : استئناف . معارضة . التماس .)

المبدأ القانونى

١ - لم تشترط المادة (٢٩٩) مرافعات لحصول

يجب أن يتم بمجرد حصول الوفاة أو تغيير الحالة أو الصفة ويكون حصوله بحكم القانون بدون توقف على اعلان من الورثة أو غيرهم سواء كان يعلم الخصم الآخر بوقفة خصمه أو تغيير حاله أو لا يعلم بذلك فإذا سار في الاجراءات بعد الوفاة أو تغيير الصفة فإن جميع الاعمال التي يقوم بها تكون باطلة وكذلك الحكم الذي يترتب عليها لأنه انما صدر في غير مواجهة الخصم .

« ومن حيث انه لا نزاع في أن مدين المستأنف حجر عليه أثناء نظر الدعوى وقد استمر المستأنف في دعواه ضده الى أن تحصل على حكم غيابي فتعتبر كل الاجراءات باطلة وكذلك الحكم واجراءات التنفيذ التي تلت لانها لم تصدر في مواجهة القيم . »
« ومن حيث أن استناد المستأنف على الحكم الصادر بعدم قبول معارضة القيم شكلا لحصولها بعد الميعاد لا يقيد شيئا لآب هذا الحكم لا يصحح الحكم الغيابي الذي اخذ على المحجور عليه ولا الاجراءات الباطلة السابقة عليه

« ومن حيث أن القانون المصري لم يبين طريقة خاصة للطنن على الاحكام الصادرة على متوفين أو على عديمي الاهلية فلا مانع بمنع الورثة والنائبين عن عديمي الاهلية من رفع دعاوى مستقلة بطلان الاحكام المذكورة كما يجوز لم الطمن عليها بطريقة المعارضة والاستئناف أو الالتماس أو بطريقة الاشكال في التنفيذ »
« ومن حيث انه لذلك وللاسباب الواردة

مجلس حسبي تلا على محمد عبد الحيد المذكور للسف ودرغا من هذا الحجر استمر المستأنف في دعواه قبل المحجور عليه شخصيا الى أن تحصل ضده في ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ على حكم غيابي بالمبلغ المطلوب ثم اتخذ اجراءات التنفيذ ضده ايضا بأن أوقع الحجر على بعض منقولاته وعند ذلك فقط رفع القيم على المحجور عليه معارضة في الحكم الغيابي المذكور فختم في ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ بعدم قبول المعارضة المذكورة لحصولها بعد الميعاد فرفع القيم الدعوى الحالية طلب فيها الحكم بطلان الحكم الصادر من محكمة طنطا الكلية الأهلية بتاريخ ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ ضد محجوره وبطلان جميع الاجراءات والتسجيلات التي ترتبت عليه »
« ومن حيث أن المستأنف دفع دعوى القيم بأنه كان يجمل واقعة الحجر على مدينه وان القيم ملزم قانونا باعلانه بتغيير حالة خصمه فإذا لم يفعل كانت الاجراءات التي اتخذها صحيحة وكذلك الحكم الذي ترتب عليها وأجاب على ذلك القيم بأنه كان يجب على المستأنف أن يوقف دعواه عند تغيير صفة مدينه وان يعلن القيم بطلانته »
« ومن حيث أن نص المادة ٢٩٩ مرافعات صريحة في انه في حالة ما اذا توفي أحد الاخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى قبل تقديم الاقوال والطلبات الختامية توقف المرافعة ولم يشترط القانون لحصول الايقاف أن تعلن الوفاة أو تغيير الحالة الى الخصم الآخر ويترتب على ذلك أن الايقاف

الحكم الصادر ضده بالنسبة للمدين والرهن قد أصبح هذا الحكم نهائياً

« وحيث أن الشيخ على عمر على استأنف الحكم وطلب الغاء بجميع أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليهم

« وحيث أنه فيما يتعلق بدعوى الشيخ على عمر على يتعين البحث في أركان الدعوى البوليصة وهل هي متوافرة أولاً

« وحيث أن الركن الأول من هذه الأركان وهو أسبقية تاريخ دين المستأنف عليهم (عدا مرسى افندي سليمان) على التصرف الحاصل للمستأنف - هذا الركن متوافر في الدعوى الحالية لأن عقد الدين حصل في مايو سنة ١٩٢٣ وأثبت تاريخه في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ ولا ينظر هنا إلى تاريخ تسجيل هذا العقد الحاصل في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وهل جاء قبل أو بعد تسجيل عقد البيع الصادر للمستأنف لأنه لا محل للتفاضل بين التسجيلين ولما يجب قصر البحث على أسبقية الدين على التصرف ولا شك أن الدين ثابت رسمياً أنه حصل في مايو سنة ١٩٢٣ في حين أن التصرف لم يخلق إلا في ديسمبر سنة ١٩٢٦ وكذلك لا محل لقول بأن عقد إثبات الدين المسحوب برهن حيازي هو عقد باطل قانوناً لأن الذي يهم البحث فيه هو أسبقية تاريخ الدين على التصرف ولا شك أن تاريخ الدين سابق بصفة رسمية على تاريخ التصرف كما تقدم ويستوى بعد ذلك أن يكون الدين مسحوباً برهن حيازي أو غير مسحوب وهل هذا الرهن صحيح أو غير صحيح فإن هذا لا ينظر إليه الآن

في الحكم المستأنف التي لا تعارض مع الأسباب المتقدمة يتعين تأييده

(استأنف عبد المطلب اللتال وحضر عنه الاستاذ محمد نجيب صدق ضد عبد الستار بك الجندي بصفته وحضر عنه الاستاذان جان شكوى حداد وحضرة عبد الوهاب بك محمد . نمرة ٤٨ سنة ١٣٤٧ قضائية . دائرة حضرات اصحاب للنزعة مصطفى بك محمد ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

١٤٧

١٩ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - دعوى بوليصة - أركانها . ابطال تصرفات .
- ٢ - شطب المبيعات الجارحة .

المبدأ القانوني

- ١ - يشترط للحكم باطل التصرفات بسبب التدليس والتواطؤ (١) ثبوت وجود دين سابق على التصرف ثبوتاً رسمياً . ولا يهم البحث فيما إذا كان الدين مسحوباً بمقدار رهن حيازي صحيح أم باطل لعدم توفر ركن الحيازة اذ الذي يهم البحث فيه هو أسبقية تاريخ الدين على التصرف .
- (٢) إعسار المدين بسبب التصرف الحاصل منه
- (٣) وجود تواطؤ بين المدين والتصرف اليه وهو يستنتج من ظروف الاحوال كحصول الشراء في وقت مشتببه فيه وشراء الشخص لأطيان في جهة بعيدة عنه لا يملك فيها شيئاً ولا مصلحة له فيها مع علمه بالظروف الحاصل فيها البيع .
- ٢ - للمحكمة أن تأمر بمحو المبيعات الجارحة في أوراق الدعوى

المحكم

« حيث أن مرسى افندي سليمان لم يستأنف

ولذلك ترى المحكمة حفظ الحق للمستأنف في المطالبة

بهذا الطلب بدعوى على حدتها

« وحيث ان الحاضر عن بعض المستأنف عليهم طلب محو بعض عبارات جاءت في اعلان الاستئناف وقد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف ان المستأنف ذكر بالصحيفة الرابعة منها عبارات شغلت معظم هذه الصحيفة من مبدئها الى قوله « اسباب الاستئناف » وكلها عبارات مستندة لمحكمة اول درجة أقل ما يقال فيها انها خارجة عن حد الاحترام الواجب للقضاء ولا يصح أن تصدر من مثل المستأنف وهو متصف بأنه محام يعرف بالقضاء من الاحترام ويؤدي هذا الواجب ولو خالفت عقيدته رأى المحكمة في موضوع دعواه ولذلك فان المحكمة تأسف لصدور مثل هذه المطاعن المؤلمة والتي كالمها المستأنف جزافاً في حق قضاة أجهدوا أنفسهم في الفصل في قضيتهم حتى وصلوا الى ما اعتقدوه بحق انه هو الصواب ولذلك يتعين محو هذه العبارات كلها

(استئناف الشيخ على عمر على وحضر معه الاستاذ محمد ابو السعود ضد الست رتيبة محمد سليمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذان احمد رشدي وابراهيم صبيحي رقم ١٠٩٨ سنة ٤٩ ق — دائرة حضرات السيد محمد عبد المولى المندى بك وعلى حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

١٤٨

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

استئناف - الحكم بقوله شكلاً - مانع من الدفع بعدم جواز الاستئناف لثلة التعصب .
قوة الشيء المحكوم فيه

المبرأ القانوني

الحكم بقبول الاستئناف شكلاً قضاء بأن

« وحيث انه عن الشرط الثاني وهو اعصار المدين بسبب التصرف الحاصل فانه ثابت اذ قد تبين للمحكمة من المستندات المقدمة في الدعوى عدم بقاء شيء في ملك المدين بعد صدور هذا التصرف منه » وحيث أنه عن شرط التواطؤ بين المستأنف والمستأنف عليه مرمى افندي سليمان فان المحكمة ترى أن محكمة أول درجة أصابت في تقريرها هذا التواطؤ لما تبين من ظروف الدعوى وان المقد حصل في وقت مشتبه فيه بسبب الاجراءات التي اتبعها مرمى افندي سليمان مع أولاد أخيه وأحيل بسببها الى المحاكم الجنائية والحكم عليه بالحبس وان المستأنف كان يعلم بكل هذه الظروف وانه اشترى في جهة بعيدة عنه وعن بلده (ديروط) مع أنه لا يملك فيها شيئاً ولا مصلحة له فيها ولا يصحح هذا العيب من المقد انه تم بعد اجراءات دعوى الجنحة

« وحيث انه متى تقرر ذلك وتبين أن أركان الدعوى البوليصية متوافرة يكون الحكم المستأنف في محله بالنسبة للتصرف الحاصل من مرمى افندي سليمان الى المستأنف ويتعين تأييده وبالتالي يتعين تأييد الحكم بالنسبة للرهن لأنه صحيح مستوف لشروط القانون ولا يضره تأخير تسجيله عن تسجيل ذلك التصرف الذي تعين الحكم بطلانه

« وحيث أن المستأنف طلب أمام هذه المحكمة لأول مرة طلباً احتياطياً وهو إلزام البائع اليه برد الثمن ولم تحصل مناقشة ما في هذا الطلب لان البائع لم يحضر بنفسه ولم يرسل وكيلاً عنه

لجلسة المرافعة حيث تقدم لها هذا الدفع الذي يقول مقدمه انه متعلق بالنظام العام ولا يتناوله الحكم السابق صدوره بقبول الاستئناف شكلاً « وحيث انه من المسلم به علماً أن الدفع المتعلق بنصاب الاستئناف متعلق بالنظام العام وللحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها الا ان نقطة

البحث تنحصر في معرفة ان كان نصاب الدعوى من شكل الاستئناف . وبعبارة أخرى هل الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً يتناول القضاء أيضاً بمجاوز الاستئناف من عدمه « وحيث أن محكمة ثاني درجة لا يمكنها أن تعرض لبحث موضوع الدعوى قبل النظر في قبول الاستئناف شكلاً وهذا يستلزم البحث في المواعيد والاجراءات التي فرضها القانون ونصاب الدعوى ان كان يسمح بقبول الاستئناف من عدمه فاذا قضت بقبول الاستئناف شكلاً فيفترض انها فصلت في جميع هذه المسائل

« وحيث انه متى تقرر ذلك فيكون الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ قد تناول موضوع هذا الدفع وفصل فيه ولا يجوز للحكمة قانوناً الرجوع فيه

(استئناف الشيوخ فتح الله محمد وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندي ضد ورة الحاج على متولى وجب وآخرين وحضر عنهم الاستاذان احمد رشدي وقليوب بشارة رقم ٧٨٦ سنة ١٤٤٤ ق — دائرة حضرانهم على محمد بك وعمود على سرور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

الاستئناف قد رفع في الميعاد واستيفاء للاجراءات التي يفرضها القانون وأن نصاب الدعوى مما يجوز استئنافه فلا يجوز بعد الحكم بقبول الاستئناف شكلاً أن يدفع اماماً من جديد بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأنه لا يجوز للمحكمة قانوناً الرجوع الى بحث هذا الأمر .

المحكمه

﴿ عن الدفع الفرعى ﴾

« حيث ان المحامى عن ورة الحاج على متولى رجب دفع في جلسة المرافعة الاخيرة بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن الطلبات الحتمية التي تقدم بها موكلاه امام محكمة أول درجة تضمنت تثبيت ملكيته الى ثلاثة أفدنة وثلاثة قرار يطوئ تسعة أسهم المينة بقرار الخبير . اما اذا لم يحكم بالملكية فيحكم برد الثمن من المدعى عليه احمد عبد الله شاويش وقدره ٣٣٨ جنهما

« وحيث أن وكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع لأن هذه المحكمة سبق أن فصلت بقبول الاستئناف شكلاً وقررت موضوعاً بتدب خير في الدعوى ثم احوالها الى التحقيق

« وحيث انه لا نزاع في أن هذه المحكمة سبق أصدرت حكماً تمهيدياً بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً ونذبت محمد لبيب البري بك خبيراً لاداء المأمورية المينة بحكمها المذكور كما انها حكمت في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٠ باحالة القضية الى التحقيق وقد تم تنفيذ هذين الحكمين واحيات القضية بعد ذلك

١٤٩

٤ يونيو سنة ١٩٣٠

اختصاص المحاكم الأهلية - إجراءات نزع الملكية.

طروء حق لاجني بعد رفع الدعوى.
بقاء اختصاص المحاكم الأهلية

المبدأ القانوني

مادام ان اجراءات نزع الملكية بدأت في وقت كانت فيه المحكمة الأهلية مختصة بنظرها فلا يغير من ذلك حصول تسجيل لأحد الاجانب بعد هذا التاريخ بل تبقى المحكمة مختصة بنظر الدعوى رغم وجود ذلك التسجيل لعدم السماح للذين المشاغب بالتلاعب في تغيير الاختصاص

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده وقع هذه الدعوى يطلب فيها الحكم بنزع ملكية المستأنف من ٢٠ فدانا وقيراطين و ١٢ سهما مدينة المواقع والحدود بمرضاة الدعوى وفاقا لمبلغ ٣٤٠٤ جنيه و ٩٠٠ مليم بناء على عقد ايجار رسمي مؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ كما طلب الحكم بتعيين حارس قضائي على الأطنان المذكورة

« وحيث أن المستأنف دفع الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأنه على بعض الاطيان المراد نزع ملكيتها تسجيلات لبعض الاجانب وهذه التسجيلات هي رهن تأمين لبنك الاراضى على ٥ افدنة و ٥ قراريط و ١٢ س واختصاص لمحل يل وشركاه ليمتد متوقع على ٦ فدادين وقدم شهادة رسمية ببيان التسجيلات « ومن حيث انه مما يجب ملاحظته أولا وقبل البحث في موضوع هذا الدفع أنه يفرض

أن هذين القدرين عليهما تسجيلات للاجانب فلا يترب عليه الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية لأنه يجوز استبعادهما من القدر المطلوب نزع ملكيته « ومن حيث انه بمقارنة موقع الـ ٥ افدنة و ٥ قراريط و ١٢ س الوارد في الشهادة الرسمية بالاطيان المراد نزع ملكيتها تبين أنها لا تدخل ضمنها لأنها واقعة في ثلاثة أحواض مختلفة بينما أن الأطنان التي تقابلها في عريضة نزع الملكية تقع في حوض واحد

« ومن حيث انه بالنسبة لاختصاص محل يل وشركاه فانه لاحق في التاريخ لاجراءات نزع الملكية في الدعوى الحالية كما انه لاحق لتاريخ رفع الدعوى المذكورة

« ومن حيث انه مادام ان اجراءات نزع الملكية بدأت في وقت كانت فيه المحكمة الأهلية مختصة بنظرها فلا يغير من ذلك حصول تسجيل لاحد الأجانب بعد هذا التاريخ بل تبقى المحكمة مختصة بنظر الدعوى رغم وجود ذلك التسجيل وذلك لرفع المخرج عن الدائن الوطني وعدم السماح للذين المشاغب بالتلاعب في تغيير الاختصاص

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعى وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لذلك « ومن حيث ان الحكم المستأنف بالنسبة للدافعين الآخرين وهما زوال صفة الاستعمال وعدم جواز طلب الحراسة في الدعوى الحالية وجد في عمله لأسبابه فيتمين تأييده بالنسبة لذلك أيضا (استئناف الشيخ عماد الدين وحضرته الاستاذ عوض سوريال ضد عبد الرزاق هني بإثنا بصفته وحضرته الاستاذ ابراهيم محمد سنة ١٣٧٨ سنة ١٤٢٧ . بالهيئة السابقة)

الحكمة عشر عام يجب احتسابها بالتاريخ الجريجورى ولكن محكمة اول درجة رفضت هذا الدفع بحق لان مدة سقوط الحق يجب احتسابها على أساس التاريخ الهجرى بحسب ما سلم به عامة الشراح وما استقر عليه الآن قضاء المحاكم سواء فى المحاكم الاهلية او فى المحاكم المختلطة

« وحيث ان المستأنف تمسك أيضاً بأن له الحق فى اضافة ستة شهور على مدة الخمسة عشر عاماً استناداً الى ما قضت به المادة التاسعة من قانون المعاشات العسكرية الصادر فى سنة ١٨٧٦ غير أنه لا هذه المادة ولا أية مادة أخرى فى القانون تبهر هذا الزعم »

(استئناف القائنم حسن بك لطفى وحضر منه حضرات الاستاذين فتح الباب سيد بك ونجيب بك براده مند وزارة الحرية والبحرية وحضر عنهما حضرة عبد المجيد لافندى سليمان نعمة ١٨١ سنة ٤٦ قضائية دائرة حضرات ذكرى برزى بك وجناب مسيو سودان وحامد بك همى مستشارين)

قضاء المحاكم الكلية

وجهه الصالح العام للخرانة. اذ الميزانية لا تشمل الايرادات والمصروفات فحسب. وانما هى ادارة عليا تضع نظاماً عاماً يمس مرافق الدولة بأكملها من حق تقدير الايرادات والمصروفات التى يتوقف عليها سير النظام الحكومى. فلا يبرلمان بهذه الصفة الحق فى تخفيض الاعتمادات المقررة لادى مصلحة او القاء وتعليق بمخلف مرتب شاغلها. ولا يمكن تشبيه هذه الحالة بمجلة القاء مصلحة صدر بانسانها

١٥٠

١٦ يونيه سنة ١٩٣٠

تهام . مدته . احتسابه بالتقويم الهجرى .

المبرأ القانوى

تحتسب مدة الخمسة عشر سنة المسقطه للحق فى رفع الدعوى بالتقويم الهجرى المحكمة

« حيث ان أسباب الحكم المستأنف فى محلها وترى المحكمة الأخذ بها » وحيث أن المستأنف أحيل على المعاش فى ٢ يناير سنة ١٩١١ حالة أن الدعوى لم ترفع الا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اى بعد أكثر من خمسة عشر عاماً بالحساب الهجرى ولا نزاع بأنه باحتساب المدة على هذا الأساس يكون سقط حق المستأنف واصبحت دعواه غير جائزة القبول « وحيث ان المستأنف دفع حقيقة بأن مدة

١٥١

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢١ ابريل سنة ١٩٢٩

١ — برلمان . سلطته على الميزانية . وتمديد اختصاصاتها . مطلقة
٢ — دعوى . ناشئة عن تصرفات البرلمان . عدم جواز سماها .

المبرأ القانوى

(١) ان البرلمان حين يتناول الميزانية يحمل

الطعن في قرارى مجلس النواب والشيوخ والطعن في القانون الصادر بإعتماد الميزانية وان هذه الدعوى تكون خارجة عن اختصاص المحاكم الالهية بناء على مبدأ فصل السلطات. واستندت على المادة الخامسة عشر من لائحة المحاكم الالهية « وحيث ان الدعوى الحالية رفعها المدعى بطلب تعويض عن ضرر يدعيه قبل وزارة المواصلات بسبب فصله من الخدمة بطريقة مخالفة للقوانين فهي دعوى اساسها القانون العام ولا يوجد أى مانع قانونى يمنع المحاكم من نظرها » وحيث انه لذلك يكون الدفع في غير محله وتكون المحكمة مختصة بنظر الدعوى

عن الموضوع

« حيث انه بالنسبة للموضوع فانه قد ثبت باتفاق الطرفين ان مجلس النواب عند مناقشته الميزانية بمجلسه ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٦ بالنسبة للادارة العامة لوزارة المواصلات قد ألتى وظائف المفتش العام والسكرتير العام ومساعد السكرتير العام من تلك الادارة واكتفى بوظيفة واحدة من الدرجة الثالثة. وتاريخ ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٦ وافق مجلس الشيوخ على ذلك القرار وصدر به القانون الخاص بإعتماد الميزانية

« وحيث ان المدعى يمترض على عمل مجلس النواب حين قرر الغاء وظيفته ويقول انه ذو سلطة في التشريع فقط ولا معنى لتدخله في غير ذلك طبقاً للقاعدة العامة المتعلقة بفصل السلطات » وحيث ان البرلمان حين يتناول الميزانية يعجل وجهته توخي الصالح العام للخزانة إذ الميزانية في الواقع لا تشمل الإيرادات والمصروفات فحسب

قانون. لأن الواجب في هذه الحالة الغاء القانون الصادر بإنشائها بقانون جديد. ولا يكفي قرار البرلمان فيها بعدم اعتماد المبالغ اللازمة لهذه المصلحة لذلك فالبرلمان مطلق الساطة في اجراء ما يراه لازماً من التعديلات في الميزانية بتبريد ولا شرط. (٢) لا سلطة للمحاكم في سماع الدعوى التي ترفع اعتراضاً على تصرفات البرلمان. وذلك بخلاف الجاري عليه العمل بالولايات المتحدة. واستناداً الى مبدأ فصل السلطات ليس للمحاكم أن تبحث فيما سنته السلطة التشريعية من القوانين من حيث قيمتها أو اوجه انطباقها على الدستور. لأن هذه السلطة مصدر التشريع ولا تسأل عما فعل. وليس للأفراد الاعتراض على ما سنته

من القوانين

المحكمة

« حيث أن المدعى يقول في عريضة دعواه انه دخل الحكومة في أول مارس سنة ١٩١٣ وسلك فيها سبيل الترقى بمجده واجتهاده الى أن صار سكرتير عام وزارة المواصلات براتب قدره ٩٨٠ جنهما في السنة وان الوزارة أحالته الى المماش في أول ابريل سنة ١٩٢٧ بدون موجب أو مبرر قانونى وانه يقدر التعويضات بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه يطلب المحكم بها على وزارة المواصلات

« وحيث ان المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص المحاكم الالهية بنظر الدعوى لأن الغاء الدرجة التي كان يشغلها المدعى حصل بناء على قرار من مجلس النواب وموافقة مجلس الشيوخ وذلك بناء على القانون الصادر بإعتماد ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧. وان دفاع المدعى معناه

قانون تبعية الجيش، ومع ذلك فهذه الحالة لا تخلو من توجيه بعض الاعتراضات عليها

« وحيث انه على أى حال فإنه لا يستطيع الاعتراض على تصرفات البرلمان لأن دساتير العالم لم تعط المحاكم حق سماع الدعوى فى هذا الشأن وذلك بخلاف الجارى بالولايات المتحدة حيث للمحاكم السلطة كلها (انظر كتاب ديجوى جزء رابع طبعة ١٩٢٤ صحيفة ٤٤٧ وكتاب اسمن جزء أول ص ٥٩٢ و٥٩٣)

« وحيث انه استناداً الى نظرية فصل السلطات يتعين على السلطة القضائية أن تمتنع عن النظر فيما تملكه السلطة التشريعية من القوانين وليس للمحاكم أن تبحث تلك القوانين أو قيمتها أو أوجه انطباقها على الدستور لأن السلطة التشريعية هى مصدر التشريع لا تسأل عما فعل كما لا يجوز للأفراد رفع الدعوى اعتراضاً على القوانين المسنونة (راجع فى ذلك كتاب اسمن الجزء الأول ص ٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ والبندكت الجزء ٣٣ صحيفة ٣٢٢ و٣٢٣ النبذة ٤٧٥ و٤٧٦ ومن ٤٨٦ الى ٤٨٨)

« وحيث انه أمام ذلك كله لا ترى المحكمة محلاً للبحث فى القوانين المالية التى تبيح للحكومة أحواله موظفيها الى المعاش لالغاء الوظيفة من باب الوفر « وحيث انه بعد ذلك يتعين رفض الدعوى (قضية محمد بك زور وحضر عنه الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد وزارة المواصلات رقم ١١٣٦ سنة ١٩٢٧ كلى — دائرة حضرات ابراهيم بك جلال ومحمد بك محمود ومختار بك نور التابيين)

وانما هى ادارة عليا توضع نظاماً عاماً ليس مرافق الدولة بما لها من حق تقرير الإيرادات والمصروفات التى يتوقف عليها سير النظام الحكومى ولذلك جرى العمل بأن للبرلمان الحق عن طريق الميزانية اذا رأى ادخال نظام جديد فى مصلحة من المصالح أن يخفض من الاعتمادات المقررة لتلك المصلحة أو يلغى أية وظيفة بخذف مرتب شاغلها « وحيث انه لا يمكن تشبيه حالة المدعى فى هذه الدعوى بحالة ما اذا كانت مصلحة من المصالح صدر بإنشائها قانون وقد الفت الميزانية الاعتماد اللازم لهذه المصلحة فإنه يوجد بعض اعتراضات على ذلك بسبب انه لا يصح محو أية مصلحة صدرت بتمتضى قانون بمجرد عدم اعتماد المبالغ اللازمة لها فى الميزانية وان الواجب يقضى على البرلمان أن يلغى القانون الصادر بإنشاء هذه المصلحة بقانون جديد ولا يكفي بأن يقرر فى الميزانية عدم اعتماد المبالغ اللازمة وان النتيجة واحدة فى الواقع ما دام ان البرلمان يملك الفصل فى الحالتين « وحيث ان ما استند عليه المدعى بأن الدستور الفرنسى الصادر فى سنة ١٧٩١ لا يجوز للهيئة التشريعية ان تدمج فى قانون الميزانية أى نص لا علاقة له بذلك القانون فلا يفهم من ذلك انه محرم على البرلمان عند نظر الميزانية أن يقوم بالاصلاحات اللازمة بل الجارى عليه العمل ان للبرلمان مطلق السلطة وقد ذكر ذلك (اسمن) فى الجزء الثانى من كتابه بالصحيفة ٤٢٦ ولم يستثن من ذلك الاحالة واحدة عند ما يمترض البرلمان فى الميزانية قانون أساسى organique مثل

لمحكمة أول درجة لفصل في الدعوى المدنية
بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية

« وحيث أنه بمجرد ادخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أصبحت محكمة أول درجة مختصة بالفصل في الدعوى المدنية قبله وبما أن المعارضة تعيد القضية لحالتها الأولى وكما يجوز للدعى بالحق المدني أن يدخل هو خصماً ويطلب بدعواه المدنية عند نظر المعارضة يجوز له أيضاً إذا كان حاضراً أصلاً وقت نظر الدعوى غيابة أن يدخل أخصاماً له في الدعوى عند نظر المعارضة لأن المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى » وحيث أن عدم حضور المعارض في جلسة المعارضة لا يؤثر إلا على حقوقه هو باعتباره منهما أما بالنسبة لباقي الخصوم في الدعوى فيجب على المحكمة أن تفصل في طلباتهم المطروحة أمام نظرها « وحيث أنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى المدنية ادخل صاحب السيارة محمد يوسف حسنين في الدعوى المدنية بإعلانه بتاريخ ٢٧/٢/١٩٢٩ جلسة ٩/٣/١٩٢٩ المحددة لنظر المعارضة ومحكمة أول درجة لم تفصل في طلباته قبله وبقيت الدعوى المدنية قائمة

« وحيث أنه مما تقدم يتعين قبل الفصل في موضوع الاستئناف إعادة القضية لمحكمة أول درجة لفصل في الدعوى المدنية قبل محمد يوسف حسنين (قضية النيابة وجيب بك مسيعة مدعى مدني ضد السيد منصور ابو عيسى رقم ١٠٥٤٤ استئناف سنة ١٩٢٩ - رسالة خيرة محمود صادق اسماعيل بك وعذوية حطري مصطفى صبري بك وابراهيم حلي بك قضاء)

١٥٢

محكمة مصر الكلية الاهلية

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - دعوى مدنية . ادخال المسئول مدنيا عند نظر المعارضة من اللتم . جوازه
- ٢ - معارضة . نتائجها . اعادة التقضية لحالتها الأولى . قبول خصوم فيها . صحته

المبرر القانوني

عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النهائي الصادر ضده من المحكمة الجزئية بالعقوبة والتعويض إذا أدخل المدعى المدني المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أصبحت المحكمة مختصة بالفصل في دعواه المدنية لأن المعارضة تعيد القضية لحالتها الأولى ، اذ كما يجوز للدعى المدني أن يدخل هو خصماً ويطلب بدعواه المدنية عند نظر المعارضة يجوز له أيضاً عند النظر في المعارضة أن يدخل أخصاماً له فيها . ولا يؤثر عدم حضور المعارض في جلسة المعارضة الا على حقوقه فقط دون باقي الخصوم الذين يجب الفصل في طلباتهم

الحكم

« حيث أن الدعوى المدنية قرر أنه عند نظر المعارضة أدخل صاحب السيارة في دعواه المدنية بصفته مسئولاً بالتضامن مع المتهم عن الحقوق المدنية ومحكمة أول درجة لم تفصل في دعواه بالنسبة لصاحب السيارة وحكت باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالنسبة للمتهم وطلب إعادة القضية

الاختصاص وأصول تنظيم طرق التقاضى فترفع دعاوى عادية لتحته نزاع موضوعي بحث لا خطورة قائمة فيه وتطرح امام قاضى الأمور المستعجلة بينا اختصاص النظر فيها من شأن المحاكم غير المستعجلة. وهذا الاقنيات على قواعد الاختصاص ماس بالنظام العام لا يجوز الاتفاق عليه (انظر الفهرست العشرى المختلط الجزء الرابع صفحة ٤٤٠ - ٤٣٣)

« وحيث وان كان قاضى الأمور المستعجلة لا يملك حق الفصل فى الموضوع ولا المساس به - ما دام الاستعجال مقصوداً على البت فى أمر ذى خطورة معينة والعمل على معالجة هذه الخطورة بالحالة التى هى عليها - الا انه يجوز له مع ذلك فحص مستندات الدعوى وتبين حقيقة الواقع منها - لا لأجل البت فيها من حيث موضوعها - بل لأجل مجرد الوقوف على حقيقة النزاع ومبلغ مداه (الفهرست المتقدم ص ٤٤١ ن ٤٣٣٩ و ٤٣٤٠ و ٤٣٤١)

« وحيث انه يتبين من ظروف الدعوى وما أجرته محكمة أول درجة من التحقيق أن الطلب فيها مقصور على رفع الحجز القضى توقع من المستأنف عليها الأولى باعتبارها مؤجرة ضد المستأنف عليه الثانى - باعتباره مستأجراً وعلى المحصولات المقول بملكيتها للمستأنف الذى يدعى استجاره من باطن المستأنف عليه الثانى - يتبين من ذلك أن الطلب مقصور على رفع حجز له خطورته وان هذه الخطورة قد نمت عليها وقائع الدعوى - وما دام الأمر يتعلق بخطورة قائمة وانه لا يمس الموضوع فى شيء - تبين حينئذ اعتبار

١٥٣

محكمة نطقا النكاح الاهلية

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

استعجال . طبيعته . الاتفاق عليه .

عنايته للنظام العام

المبدأ القانونى

الاستعجال أمر طبيعى يرجع لطبيعة الدعوى فى ذاتها . وكيانها . ويملك الخصوم فى كل دعوى حق الاتفاق على اعتبارها مستعجلة بينا هى عادية . وانفاقمهم على ذلك باطل لأنه يخالف قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام .

المحكمة

« حيث أن الدعوى الحاضرة قد وصفها المدعى فيها وهو المستأنف بأنها مستعجلة وأقره عليه خصمها المستأنف عليهم وما دامت الدعوى خاصة برفع حجز أى إزالة عمل قانونى أجراه أحد طرفى الخصومة - واقتصر الطلب على مجرد زوال الحجز ولم يشفع بطلب آخر فى الموضوع الجوهرى للدعوى - فان وصف الاستعجال يكون من هذه الناحية وصفاً قانونياً لا غبار عليه « وحيث أن صفة الاستعجال أمر يتعلق بطبيعة النزاع وكيانه من حيث خطورته الصارخة لا يملك الأخصام فيها حرية فى التقدير الا بالقدر الذى يتيح طبيعة النزاع وفى هذه الحالة يتعين اختصاص قاضى الأمور المستعجلة - واما اذا كان أثر النزاع مع الاستعجال من حيث هو ولم تأتلف طبيعته معه فلا يملك الخصوم القول بالاستعجال والاقنيات بذلك وتقتضى على قواعد

١٥٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٧ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - دعوى منع تعرض . تعديلها الى طلب الملكية . زوال الدعوى الاولى
- ٢ - تعديل طلب . عدم تمكن من الدفع من الطلب الجديد . موجب لالغاء الحكم .
- ٣ - طلب تعويض . مع دعوى ملكية . ترك الفصل فيه .

المبدأ القانوني

- ١ - اذا رفعت دعوى منع تعرض ثم تعدل الطلب فيها الى تثبيت ملكية زال طلب منع التعرض وبقي طلب الملكية (المادة ٢٩ مرافعات)
- ٢ - اذا تعدل الطلب في الدعوى الى طلب آخر ولم يمكن المدعي عليه من أعداد عدته في الدفاع عن الطلب الجديد وحكم في الدعوى . فانه يضمن الفاء الحكم وإبطاله واعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في الطلب من جديد بعد تمكين المدعي عليه من الدفاع فيه
- ٣ - اذا طلب تعويض في دعوى منع التعرض وتعديل الطلب الى تثبيت الملكية مع التعويض . وحكم في الدعوى دون تمكين المدعي عليه من الدفاع في الطلب الجديد والنفي الحكم استئنافا وعادت الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد في طلب الملكية - فانه يضمن في هذه الحالة ايضا ترك الفصل في التعويض من جديد أمام محكمة أول درجة - وأنه لما كان التعويض في دعوى منع التعرض كإحدى قاتوني خاص فان هذا السكبان يتغير عندما تنقلب الدعوى من منع تعرض الى ملكية

الدعوى مستعجلة كما وصفها خصومها وكما أقرتهم عليه محكمة أول درجة

« وحيث متى تبين بأن الدعوى مستعجلة من حيث طبيعتها وكيانها وكما قال بذلك خصومها أيضاً فانه يترتب على ذلك أن تخضع في اجرائاتها الى قواعد الاستعجال وأحكامه

« وحيث أن الاستئناف في الدعاوى المستعجلة لا يجوز أن يرفع الا في ظرف خمسة عشر يوماً (المادة ٣٥٥ مرافعات) فلا يجوز قبول الاستئناف الحاضر لأن الحكم الجزئي اعلن في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وأعلنت عريضة الاستئناف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وقد مضت المدة القانونية . وعلى ذلك يتعين قبول الدفع الفرعي المدفوع به من المستأنف عليها الأول

« وحيث أن المستأنف يقول بعدم وصول الاعلان اليه وانه لذلك لما أراد رفع استئنافه اضطر الى الحصول على صورة طبق الأصل للحكم « وحيث انه ثابت من اعلان الحكم الى المستأنف أنه أعلن اليه في محل اقامته بالناحية التي يسكنها ولم يجده المحضر قسماً بالاعلان لشيخ الناحية وهذه التصرفات قانونية وصحيحة ولم تشبها شائبة تعيب صحة الاعلان

« وحيث لما تقدم يتعين قبول الدفع الفرعي وعدم جواز الاستئناف لقوات الميعاد القانوني « (قضية الشتاوي احمد ضد وصيفة سيد احمد نصتها . رقم ٥٢ سنة ١٩٣٩ م — وثلاثة حقرة سيد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وعضوية مفرق جبال الدين الباطة بك وعمود علام بك القاضيين)

المحكمة

« حيث أن الدعوى رفعت أولاً بطلب تعيين حارس وتعميض ومنع تعرض وحكم بتعيين الحارس في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتعيين خير لتحقيق وضع اليد وتطبيق مستندات الملكية في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧

« وحيث أنه بعد أن تمين الخير وياشر مأموريته جاء الدعوى وهم المستأنف عليهم وطلبوا بمذكرتهم المقدمة منهم أمام محكمة أول درجة بمجلة ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ الحكم لم يمنع التعرض وتثبيت الملكية والتعميض

« وحيث أن الحكومة قدمت مذكرتها أمام محكمة أول درجة قبل مذكرة خصومها يوم واحد ولما اطلعت على مذكرتهم ورأت أن طلب تثبيت الملكية قد طلبه خصومها بمذكرتهم دون أن يطلبوه في عريضة الدعوى - رأت أن تطلب الى محكمة أول درجة فتح باب المرافعة ولم تلتفت تلك المحكمة الى ذلك الطلب وأصدرت حكماً بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٢٨ بتثبيت ملكية خصومها بقدر المرفوعة به الدعوى وبمبلغ ٤٠ جنياً تعويضاً. فرفضت الحكومة هذا الاستئناف عن ذلك الحكم وطلبت بمرضية الاستئناف وبمذكرتها أمام التحضير بطلان الحكم الجزئي وعدم اختصاص المحكمة الجزئية لأن قيمة الاطيان ٢١٠ جنياً ومع اضافته لتعميض ٧٠ جنياً تخرج الدعوى عن الاختصاص الجزئي

« وحيث عن طلب الناء الحكم لسبب تعديل الطلبات فجاء وعلى غرة من الحكومة دون

أن تتخذ عنها للدفاع في الطلب الجديد وهو الملكية فإنه يتبين من دفاع المستأنف عليهم بمذكرتهم مقدمة الذكر أنهم طلبوا تثبيت الملكية بعد أن طلبوا بنفس المذكرة منع التعرض وادرفوا الطلبين المتقدمين بطلب التعويض. أما طلب الملكية بعد طلب منع التعرض فهو جائز قانوناً على شرط أن يعتبر طلب الملكية تنازلاً من طالب منع التعرض عن طلب منع التعرض وذلك أخذاً بالمادة ٢٩ مرافعات ققرة أولى. وعلى ذلك يعتبر طلب منع التعرض غير موجود قانوناً وأنه ليس محللاً للفصل فيه في الدعوى بعد أن توجه طلب تثبيت الملكية في نفس الدعوى

« وحيث وقد أصبحت الدعوى مقصورة على طلب الملكية والتعميض وقد تمين الخير في دعوى منع التعرض ودار دفاع خصوم الدعوى على اعتبارها منع تعرض لا ملكية - فإنه لا يجوز قانوناً مفاجأة خصم خصمه بتعديل الطلب في آخر لحظة دون تمكن الخصم المفاجأ من اعداد عدته للدفاع في الدعوى بمجالتها الجديدة. وما دام قد تبين أن الحكومة لم تدافع في الدعوى على اعتبارها تثبيت ملكية. ولم تدل بدليل من جانبها على هذا الاعتبار فيصبح الحكم المستأنف حينئذ في غير محله بالنسبة لها ويجب اعتباره لاغياً وتعتبر الدعوى قائمة فقط بالنسبة للملكية أمام محكمة أول درجة باعتبار أن الملكية لم يفصل فيها هناك فصلاً قانونياً صحيحاً يصح أن يكون الحكم فيه محللاً للاستئناف في موضوعه وفي هذه الحالة يجوز لمن يهمة أمر الفصل في دعوى الملكية أن يعجلها أمام محكمة أول درجة للعودة اليها والدفاع

المستأنف باطلا واعتبار الدعوى القائمة الآن هي عن دعوى الملكية ققط وأن دعوى منع التعرض قد زالت بحكم المادة ٢٩ مرافعات ويمجوز لمن يهبه الفصل في الدعوى تعجيلها أمام محكمة أول درجة لفصل في الدفع الفرعي الخاص بعدم الاختصاص وطلب تثبيت الملكية وطلب التعويض باعتبار أن الطلبات الثلاثة هذه عدم الاختصاص والملكية والتعويض - هي المطروحة فلا الآن أمام محكمة أول درجة

(قضية مديرية اليوم ضد فيليب بك إبراهيم وآخر رقم ٧٤٨ سنة ١٩٢٩ استئناف - ثلاثة حفره عبد السلام زهني بك رئيس المحكمة وعضوية حفرق عفتي عفت بك وإبراهيم حلمي بك القاضيين)

١٥٥

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - عقار موقوف . من له حق السكنى فيه . ملازم بيمارته . ما يحدده من البناء . ملك له
- ٢ - بناء في ملك النير . اقتراض حسن النية . حمل الائتمات . على المالك
- ٣ - حق المسير . الباني في ملك النير بحسن نية . محته

المبادئ القانونية

(١) من له حق السكنى في عقار موقوف ملازم بيمارته وورثته من ماله لا من غله الوقت . وما يحدده من البناء مملوك له ويرث عنه . ولأن يكون له حق السكنى بعده أن يملك العقار بقيمة اذا دفعها لورثة .

(٢) لا يستبر الباني في ملك النير من النية لمجرد كونه وارثا لمستأجر العقار . ومن باب

فيها بالطرق القانونية المقررة من حيث تمكين الخصوم فيها من الدفاع بالادعاء القانونية المفروضة « وحيث عن الدفاع الخاص بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى الملكية لأن نصاها يزيد عن الاختصاص الجزئي - فان هذه المحكمة ترى أن تترك أمر الفصل في محكمة أول درجة حتي لا يجرم خصوم الدعوى من الدرجة الاولى في التقاضي ومع تمكين خصوم الدعوى من الدفاع فيها باعتبارها دعوى تثبيت ملكية

» وحيث عن التعويض فأنه مادام قد طلبه خصوم الحكومة مع طلب منع التعرض ثم طلبوه أخيراً مع طلب تثبيت الملكية وقضى فيه من محكمة أول درجة باعتباره متصلاً بالملكية فأنه يتعين في هذه الحالة وقد تغيرت الأسباب القانونية المبررة للتعويض فيعد أن كانت لسبب وضع اليد أصبحت الآن لسبب الملكية - أن يلغى الحكم المستأنف أيضاً من هذه الناحية وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فيه من جديد باعتباره تابعاً للملكية بعد تمكين خصوم الدعوى من الدفاع فيه على هذا الاعتبار لتفصل في موضوع الدعوى ملكية وتعويضاً كما طلبت الحكومة بريضة الاستئناف وبذكرتها بالتحضير . لأنه يفرض أن الدعوى معدة للفصل فيها فأنه لا يجوز قانوناً لمحكمة ثاني درجة أن تفصل في الموضوع إلا اذا كان الحكم المستأنف أمامها حكماً تمهيدياً رأت النافذ أخذاً بالمادة ٣٧٠ مرافعات التي لم تتوافر شروطها في الدعوى الحاضرة « وحيث لما تقدم يتعين اعتبار الحكم

عنه المذكورة فانه لا يجوز للمعارض ضدها أن تستلم منه المنزل لأنه بسبب قدمه قد تخرب فاضطر الى بنائه من جديد وذلك كله يعلم المعارض ضدها وانه طبقاً للمادة ٦٠٥ مدني له حق حبس العين حتى يستوفى جميع المصاريف التي صرفها على تجديد بنائه .

عن النقطه الأولى

« حيث انه يتبين بصفة جلية من كتاب الوقف المقدم من المعارض أن الواقف بصفحة ٢٦ شرط لابنه على اقتدى الناقورى وأشقائه السكنى في الدار المذكورة تحت سابغا بصفحة نمرة ١١ وهو المنزل موضوع الدعوى ولم يشترط لا صراحة ولا ضمناً انتقال هذا الحق الى أولادهم ومنهم المعارض بعد وفاتهم ومن ثم تكون فتوى مفتى المعارض ضدها بذلك على أساس . أما استنتاج المعارض بأن له حق السكنى في هذه الدار بناء على ما جاء بالصفحة نمرة ٢١ من أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه أيام حياته ينتفع به بما شاء منه بالزرع والزراعة والاجرة والإجارة والسكن والاسكان والقلعة والاستغلال وسائر وجوه الانتفاعات الشرعية ثم من بعده على أولاده وأولاد اولاده الى آخره كما هو مبين تفصيلاً فانه استنتاج في غير محله لأن هذه العبارة خاصة بكيفية الانتفاع بالوقف على العموم تحت اشراف من يكون ناظرًا عليه ولا يدخل ضمنها حق السكنى القى يجب أن ينص عنه بنص خاص .

عن النقطه الثانية

« وحيث أن زعم المعارض بأن عمه استيته

أولى من كان وارثاً لمن له حق السكنى أو من بنى على أرض موقوفة يعتقد أن له حق الحكر عليها . فيكون حمل اثبات سوء نية الباني في ملك الغير في مثل هذه الاحوال على مالك المقار

(٣) ومن باب أولى يعتبر حسن النية الشخص الذى يقوم بتعمير وتجديد بناء عقار موقوف يعتقد أن له حق السكنى فيه وله في هذه الحالة حق الحبس طبقاً للمادة ٦٠٥ مدني

الحكم

« حيث أن المعارض ضدها أقامت هذه الدعوى ضد المعارض الاول وطلبت فيها الحكم لها بإلزامه بتسليم المنزل المبين الحدود والمسلم بصحيفة الدعوى اعتماداً على انها ناظرة على وقف الناقورى ومن ضمن عقاراته المنزل المذكور وعلى أن المعارض مقيم به بشرط حق إذ ليس له طبقاً لكتاب الوقف حق السكنى فيه وأنه غير من معاله وأحدث به بناءً جديداً بدون أمر ناظر الوقف . وقد حكم بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٩ غيايا بإلزام المعارض الأول بتسليم المنزل والمصاريف مع شمول الحكم بالنفاد . وفي المعارضة دخلت الست استيته على الناقورى خفماً ثالثاً بناء على أن لها حق السكنى في المنزل بشرط الواقف .

« وحيث أن المعارض يبنى معارضته أولاً على أن له حق السكنى بالمنزل . وثانياً على أن عمه استيته على الناقورى التي لا نزاع في أن لها حق السكنى إذ هي من أولاد الواقف تقيم بالمنزل وهو يقيم معها . ثالثاً وعلى فرض التسليم بأن ليس له حق السكنى لا بصفته الاصلية ولا عن طريق

الحالة لا يمكن القول أن مستحق السكنى قد أحدث بالعقار الموقوف تغييراً بدون حق أو مسوغ إذ لا يمكن اعتباره متبرعاً أو فضولياً أو غاصباً بل هو يعمل بناء على حق شرعى مقرر له بل واجب عليه في حالة الهدم والتخريب .

« وحيث انه وإن كان ثبت مما تقدم أنه ليس للمعارض حق السكنى بالمنزل الا انه قد أحدث البناء بحسن نية تامة وعلى اعتقاد صحيح بأن له حق السكنى بدليل أنه بعد وفاة والده

من مدة طويلة ظل ساكناً به دون أن يعترض عليه من أى أحد من النظار السابقين أو يطالب برميحه وكذلك المعارض ضدها عقب تنظرها على الوقف إذ أنه ظاهر من محضر التسليم المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩١٨ المقدم من المعارض أنها علمت بأنه مقيم بالمنزل بعد وفاة والده وحصلت منه على تمهيد بالحفاظة عليه وبعد ذلك تركته مقيماً به دون أن تحرك ساكناً إلا في ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ رفع هذه الدعوى - أى بعد تنظرها بنحو ١١ سنة - وفي أثناء هذه المدة تخرب المنزل فهدمه المعارض وأعاد بناءه وهذه العملية تستلزم وقتاً طويلاً ومن غير المعقول أن تدعى الوزارة انها ما كانت تعلم بكل هذه الاجراءات ولم يكن في الواقع سكوتها إلا بناء على انها ما كانت تعجز عن تعييز بأنه ليس للمعارض حق السكنى في المنزل يؤيد ذلك ما اتبعته من الدفاع في القضية نمرة ٩٤٠ مدنى الموسيقى سنة ١٩٢٥ إذ أنها لم تعترض على من يدعى موسى حسن الناقورى وهو في نفس طبقة المعارض بأنه لم يكن له حق السكنى بمنزل آخر كان مقيماً به . وكل

مقيمة بالمنزل تبين فساداً من مناقشة الحاضر عنه بمجلسه ٥ مايو سنة ١٩٣٠ إذ اتضح أنها متزوجة ومقيمة مع زوجها بقرية أخرى ويظهر أن المعارض هو الذى سعى في إدخالها في الدعوى ليستغل ما لها من حق السكنى بالمنزل طبقاً لكتاب الوقف مع انها لم تقيم به مطلقاً وبذلك يكون دفاع المعارض المبني على هذا الوجه على غير أساس .

عن النقطة الثالثة

« حيث انه لا نزاع بين الطرفين في أن المعارض استمر مقيماً بالمنزل موضوع الدعوى عقب وفاة والده الذى كان له حق السكنى به وكذلك لا نزاع في أن هذا المنزل تخرب وتهدم حتى اضطر المعارض الى هدمه وإنشائه من جديد وانه هو الذى صرف من ماله الخاص جميع المصاريف التى استلزمتها هذا البناء .

« وحيث أن المعارض ضدها تذهب الى أن المعارض فيما صرفه على هذا البناء وهو بدون إذن ناظر الوقف وبدون أن يكون له صفة في الصرف كوكيل أو غيره يعتبر متبرعاً بما صرفه لجهة الوقف .

« وحيث انه يتضح من المواد ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ من كتاب العدل والانصاف لقدرى باشا أن من له حق السكنى في عقار موقوف ملزم بممارسته وممرته من ماله لا من غلة الوقف وأن ما يحدثه من البناء . وخصوصاً اذا تخرب العقار وتهدم وأعيد بناؤه . يملك له حتى أنه يورث عنه ولكن يكون له حق السكنى بعده ان يملك البناء بقيمته اذا دفعها للورثة وفي هذه

أن له حق السكنى فيه ذلك الحق الذى يبيح التعديل وتجديد البناء كما تقدم بيانه وتطبيق على حاله بلا نزاع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى لا تخول المالك الأرض حق طلب ازالة البناء بل تلزمه بأن يدفع البانى تعويض ما صرفه على البناء على حسب الأحوال .

« وحيث انه متى قرر أن المعارض جدد البناء بمحسن نية يتمين البحث فيها اذا كان له الحق فى حبس العين تحت يده حتى يستوفى التعويض المستحق له .

« وحيث ان المادة ٦٥ من القانون المدنى فقرة ثانية قد أعطت حق الحبس لمن أوجد تحسيناً فى العين ويكون حقه من أجل ما صرفه أو ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة التى حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال . « وحيث انه لا نزاع بين الطرفين فى أن المنزل موضوع الدعوى لا يزال تحت يد المعارض فيحق له قانوناً ان يتسكك بحق الحبس المذكور حتى يستوفى ما يستحقه من التعويض عن البناء الذى أقامه به وهو ليس موضوع الدعوى الآن . « وحيث انه للجميع ما تقدم لا يكون للمعارض ضدها الحق فى طلب استلام المنزل وتكون دعواها فى غير محلها ويتمين الغاء الحكم المعارض فيه .

(قضية ممارسة عباس الحدى على الناقدورى ضد وزارة الاوقاف وآخر رقم ٢٧٨ كلى سنة ١٩٢٩ - وثلاثة حضرات خليل بك مفت تابت وعضوية حضرتي عبد الحميد مر وشاى بك وامام عيروس الموت بك القاضيين)

ذلك يدل دلالة قاطعة على أن المعارض كان يعتقد اعتقاداً صحيحاً بأن له حق السكنى فى المنزل بمد والله . على أن المكلف باثبات سوء نية البانى فى ملك النهر قانوناً هو مالك العقار وقد حكمت محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة ١٥ عدد ٨١ بأن البانى لا يعتبر سبياً النية لمجرد كونه وارثاً لمستأجر العقار فن باب أولى من يكون وارثاً لمن كان له حق السكنى . ولم تقدم الوزارة فى القضية أى دليل على أن المعارض كان سبياً النية .

« وحيث انه وان كانت النسخة العربية من المادة ٦٥ من القانون المدنى الاهلى فقرة أخيرة جعلت حسن النية فى حالة البناء فى ملك النهر هو اعتقاد البانى بأنه مالك للأرض إلا انه يتضح بجلياً من النص الفرنسى انه ليس من الضروري أن تكون الأرض تحت يد البانى معتقداً انها ملكه إذ لم يشترط هنا النص إلا أن يكون البناء بمحسن نية فقط ويظهر ذلك بجلاء من مقارنة هذا النص الفرنسى بالمادة ٩١ من القانون المدنى المختلط المتابلة لما إذا جاء بهذه الأخيرة اشتراط الاعتقاد بملكية الأرض (راجع حكم محكمة البياط الجزئية ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ مجموعة ٣ عدد ١٧٠) ورغماً عن هذا النص المختلط الصريح قد ثبت قضاء المحاكم المختلطة على اعتبار البانى حسن النية اذا بنى على أرض موقوفة يستمدان له حق الحكر عليها (راجع استئناف مختلط ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٠ مجموعة التشريع والأحكام ١٢ صفحة ٢١٥) فن باب أولى أن يعتبر الشخص حسن النية إذا قام بتعمير وتجديد بناء عقار موقوف يعتقد

« وحيث ان المدعى عليه الأول زعم بأن الشيخ زيدان بشارة مورث المدعين رفع هذه الدعوى يدعى فيها أنه يمتلك ١٧ قدنا و ١٥ اطو و ٦ ص وانه كان يوجد مصرف خصوصى مبین بالريضة مملوك له وان للورث رأى من مصلحته ردم هذا المصرف الخصوصى سنة ١٩٢٢ وان المدعى عليه الأول تعرض له فى ذلك المصرف لأن له حق ارتفاق على المصرف وقدم شكواه لجهة الادارة وتفتيش الرى ، وبعد جملة معاينات ثبت ان للشيخ محمد محمد الكلاف المدعى عليه الاول الحق فى الصرف وأمرت مصلحة الرى بأعادة المصرف كما كان عليه

« وحيث يؤخذ مما تقدم ان النزاع قائم على حق ارتفاق بالمصرف وقد دفع المدعى عليه الأول بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بالفصل فى النزاع

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت المحاكم هى المختصة بالفصل فى هذا النزاع أم أصبح الفصل فيه لجهة الادارة طبقا لقانون الترع والجسور

« وحيث قد نص فى المادة « ٩ » من لائحة الترع والجسور الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ عن الطريقة الواجب على ارباب الاطيان اتباعها عندما يستحيل على أحدهم رى أرضه ريا كافيا بأنشاء مسقى موجودة فى أرض الغير وتذو عليه التراضى مع أصحاب الاطيان ذوى الشأن . ونص فى المادة (١٥) من نفس القانون عن المنازعات الخاصة بالمصرف إذ جاء بها بأنه اذا احتاج أحد ارباب الاطيان ان يحدث مصرفا لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يمر فى أرض

١٥٦

محكمة استئنافية الكلية الاهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

اختصاص . منازعات الرى والمصرف . طبقا
لائحة الترع والجسور . من اختصاص الرى .
عدم اختصاص المحاكم الاهلية بها

المبرر القانونى

ان لائحة الترع والجسور الصادرة فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ قد نصت على الطرق الواجب على ارباب الاطيان اتباعها عند ما يستحيل على أحدهم رى أرضه بأنشاء مسقى موجودة فى أرض الغير . كما نصت على المنازعات الخاصة بالمصرف . وجاء بالمادة ٤٣ منها ان النصوص الخالفة لهذا القانون أصبحت ملغاة . وقد قرر شراح القانون المصرى ان نص المادة ٣٣ من القانون المدنى قد تعطل . وترى المحكمة أخذا بأراء الشراح بان القاضى الطبيعى للفصل فى هذه المنازعات انما هى مصلحة الرى . وبناء عليه تكون المحاكم الاهلية غير مختصة بنظر هذه الدعاوى

المحكمون

« حيث ان دعوى المدعين تنحصر فى انهم يمتلكون القطعة نمرة ٣٣ وهذه القطعة بها المصرف موضوع النزاع ويستندون ايضا على خريطة فك الزمام لسنة ١٩١٠ وباقى مستنداتهم الثابت فيها ان المصرف المتنازع عليه لا يتصل بتاتا بالأرض المملوكة للمدعى عليه الاول لذلك يطلبون الحكم بثبوت ملكيتهم للقطعة المذكورة وبعدم أحقية المدعى عليه الاول فى أى حق ارتفاق على المصرف المذكور

بعد صدور القانون المدنى . فالتاوتن اللاحق يلقى السابق وهذا ما ارتآه دوهلتس وقتئذى باشا وسار قضاة محكمة الاستئناف على هذا المبدأ « أنظر حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية من ٢٣ عدد ٢٨ وحكم محكمة شبراخيت الجزئية بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٢٤ المحاماة السنة الرابعة عدد ٥٨١ »

« وحيث ترى المحكمة الأخذ بهذا المبدأ (قضية ورة زيدان بسبوني ضد الشيخ محمد الكلاف وآخرين رقم ٣٢٣ سنة ١٩٢٩ كلى — بالهيئة السابقة)

١٥٧

محكمة مصر السككية الاهلية

٣١ مايو سنة ٩٣٠

- ١ — مستشار . مدة خدمته . بناء على قرارات مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٨ . ليس بمجس مكتسب
- ٢ — قرارات مجلس الوزراء . الصلحة العدول منها ٥٠٠ . حقه انطاق فى ذلك

المبرأ القانونى

ان قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى سنة ١٩١٦ و سنة ١٩١٨ باطالة مدة خدمة مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية لسنتين اولاً . وخمس سنين ثانياً . لم يكن حقاً شخصياً اكتسبه المستشارون لأن أساسه كان تحديد الوقت الكافى الذى ينتهى بانتهاء العمل بالنظام القضائى الجديد . وهذا لم يكن محدداً بزمان معين . فكان من الممكن اتهاؤه فى وقت قريب أو بعيد . وقد روى فى هذين القرارين المصلحة العامة وحدها

التغير فيستطيع اذا لم يتيسر له التراضى مع صاحب الشأن ان يرفع شكواه الى المدير وهو يباينها لمناقش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته ومناقش الرى يعين المجرى الذى يجب ان يسير فيه ذلك المصرف الخ . . ما جاء بالمادة المذكورة

« وحيث عملا بهذا القانون قدم المدعى عليه الاول شكواه لمحبة الادارة . وبعد الماينة قضى بأحقية فى الصرف وباعادة الصرف كما كان عليه . وعندئذ اتفق المدعون مع أحد الاجانب وباعوا له صوريا بعض الارض المار فيها المصرف ورفضوا دعوى صورية أمام المحكمة المختلطة طلبوا فيها ردم المصرف وبعدم أحقية المدعى عليه الأول فى الصرف وقضى بعدم الاختصاص لصورية الدعوى . بعدئذ اضطروا لرفع هذه الدعوى هرباً من تنفيذ قرار مصلحة الرى التى قررت مبدئياً بأحقية المدعى عليه الاول فى الصرف

« وحيث انه قد نص فى المادة ٤٣ من قانون النزاع والجسور ان النصوص المخالفة لهذا القانون اصبحت ملغاة وقال شراح القانون المصرى بأن نص المادة ٣٣ من القانون المدنى تطل (فتضى باشا ص ٦٠ والاستاذ دوهلتس الجزر الرابع نوتة ١١١ تعليقات على حق الارتفاق)

« وحيث ان القاضى الطبيعى للفصل فى مثل هذا النزاع انما هى مصلحة الرى لان توزيع وصرف المياه منوط بها حسب الحاجة والمصلحة العامة وهى ادرى من غيرها بهذا — لذلك نص فى المادة ٤٣ من القانون المشار اليه بالناء ما يخالف نصوصه وقد صدر فى سنة ١٨٩٤ أى

المدعى قد عوضتهم ماليًا على اعتبار أنهم احيوا الى الماش في وقت غير لائق وان بضعة الاشهر التي مكثها المدعى في الخدمة غير كافية لجعل حالته الى الماش في وقت لائق

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن أساس قرارى مجلس الوزراء الصادرين في سنة ٩١٦ و سنة ٩١٨ باطالة مدة الخدمة للمستشارين بستين أولًا ولخمس ثانياً لم يكن حقاً شخصياً اكتسبه المستشارون اذ كان أساسهما حسب منطوق القرارين سالفى الذكر هو تحديد الوقت الكافى الذى ينتهى بإنتهائه العمل بالنظام القضائى الجديد وهذا كان غير محدد بزمن معين اذ كان من الممكن أن ينتهى في وقت قريب أو بعيد حدد اقصاه بستين أولًا وبخمس ثانياً

« وحيث أنه من الإسراف فى القول والتعسف فى التفسير أن يقال ان وضع القرارين سالفى الذكر انما قصد به مصلحة المستشارين الخاصة ولم يقصد به المصلحة العامة اذ لو كان روى فيها المصلحة الخاصة لكان وضعهما بناء على طلب المستشارين اقصمهم وقرار الحكومة لهم بهذا الطلب وهذا لم يحصل مطلقاً كما يؤخذ من ديباجة القرارين المذكورين (راجع قرارى سنة ٩١٦ و سنة ٩١٨)

« ومن حيث انه من ثم ومع التسليم جدلاً بأن لمجلس الوزراء الحق فى مد مدة خدمة الموظفين فان مجلس الوزراء قد عاد أخيراً فى سنة ١٩٢٨ وقرر المدول رسمياً عن النظام القضائى الذى اشير اليه فى قرارى سنة ٩١٦ و سنة ٩١٨ والذى كان سببه صدور القرارين المذكورين

ويك مجلس الوزراء بناء على هذا المدول عن هذين القرارين كما عدل عن النظام القى اشير اليه فيها

المحكمه

« من حيث أن حضرة المدعى رفع دعواه استناداً الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين بتاريخ سنة ٩١٦ و سنة ٩١٨ القاضى أولها بمد أجل مدة خدمة المستشارين لمدة ستين والثانى لخمس سنوات فوق سن الستين المقرر للإحالة الى الماش وبذلك قد وجدت رابطة قانونية بين المدعى والحكومة واجبة الاحترام كما طلب أيضاً حسابان هذه المدة الاضافية عملاً بقرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٩٢٧ حيث اكتسب المدعى حق البقاء فى الخدمة الى سن الخامسة والستين كما اكتسب أيضاً المدة الاضافية التالية الى سن الستين فى تسوية معاشه

« وحيث أن المدعى قرر فوق ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى يناير سنة ١٩١٨ قد علق انتهاء مدة خدمة المستشارين الى ما بعد الستين على وضع النظام القضائى الجديد ولم يعطه على المدول عن وضع هذا النظام فيكون اذن قرار المدول الصادر فى ١٨ سبتمبر سنة ٩٢٨ تبريراً لاحالة المستشارين الى الماش لا يحتاج به عليهم ولا يسرى مفعوله على الماضى فضلاً عن أن النظام المذكور لا يزال مطمح أنظار الأمة ورجال الحكومة

« ومن حيث أن المدعى يستند أيضاً فى دعواه الى أن الحكومة عند ما أحالت الاربعة عشر مستشاراً السابقين على الماش قبل إحالة

ولا يمكن القول بأن ذلك كان يستدعي تشريعاً خاصاً إذا أنه من المقرر بدهاء أن من يملك المنح يملك المنع أيضاً. وبقرار مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢٨ قد عدلت الحكومة عن تعديل النظام القضائي الذي من أجله ومن أجله فقط قد مدت خدمة المستشارين إلى سن ٦٢ أولاً و٦٥ ثانياً « ومن حيث أن الحق الذي يستند إليه المدعى في دعواه عملاً بقراري سنة ٩١٦ وسنة ٩١٨ إنما أساسه الصريح هو المدة التي تنتهي بالعمل بالنظام القضائي الجديد وقد عدل عنه فعلاً بقرار مثلها في سنة ١٩٢٨ وكانت الاطالة في المديتين تحت تأثير العمل بالنظام الجديد الغير مؤقت بجهة معينة. فالأحالة إلى الماش بسبب البت في هذه المسئلة لا يعلى المدعى أى حق في التعويض لانه كان من المنظور بطبيعة الحال البت في هذه المسئلة في أى وقت كان. وبطريقة أخرى تكون اطالة المدة مهددة دائماً بالبت في تنظيم النظام القضائي أو العدول عنه كنتيجة حتمية منطقية وفي أى وقت كان

« ومن حيث انه ليس من المتنازع فيه انتفاع المستشارين بالمرتب والماش عن مدة خدمتهم الفعلية طالما هم ياقون في وظائفهم عن مدة الخس سنوات الاخيرة تنفيذاً للقرارين سالفى الذكر. أما وقد عدل عنهما من نفس السلطة التي خولتهم حق البقاء فلا محل إذن للتظير في تعويض من يخرج قبل هذه المدة إذ لا يمكن القول بأن المدعى اكتسب حقاً إذ أن هذا الحق إنما كان تحت تأثير قرارى سنة ٩١٦ وسنة ٩١٨ الذي كان من الممكن العدول عنهما في أى وقت بالبت في النظام

القضائي الجديد على أى وجه كان سواء أكان بأجرائه أو العدول عنه كما ذكر آنفاً

« ومن حيث أنه عن قول حضرة المدعى بأنه يستحق تعويضاً لأن حالته كانت مفاجأة وفي وقت غير لائق وأسوة بما فعلته الحكومة مع حضرات المستشارين الذين أحيلوا قبله فإن المحكمة ترى أن مبدأ العدول عن اطالة الخدمة قد قرر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وقد أحيل المدعى إلى الماش في شهر اغسطس سنة ١٩٢٩ وقد مضى عليه بعد ذلك وهو في الخدمة مدة احدى عشر شهراً تقريباً ويعلم قبل احالته بطبيعة الحال بقرار مجلس الوزراء الصادر في اكتوبر سنة ١٩٢٨ كما انه ظاهر من المذكرة المرسلة من وزارة الحفانية الى المالية أن أساس التعويض لم يكن إلا لأن حالة من أحيلوا من حضرات المستشارين جاءت في وقت لم يكونوا فيه يفكرون بقرب احالتهم الى الماش. ومن أجل ذلك عرضت الحفانية، ومنهم منحة لا يبررها الا مفاجأة حضراتهم بهذا القرار وأن غيرهم من المستشارين الذين لم يخرجوا من الخدمة وقت هذا القرار كان ليسهم من الوقت ما يسمح لهم بأن لا يقابوا به

« ومن حيث انه عن قول المدعى أيضاً بتعويض الحكومة لحضرة محمد بك مصطفى الذي أحيل الى الماش في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ فإن المحكمة ترى الأخذ بدفاع الحكومة من أن الفترة بينه وبين من أحيل قبله كانت وجيزة جداً وبذا يتحقق معنى المفاجأة كما انه ليست هذه الحالة هي حالة المدعى الذي أحيل الى الماش في آخر اغسطس سنة ١٩٢٩. والقول بغير ذلك يستدعي

والتجارية الخ . كما يخضعون لجهات الاختصاص المختصة للوطنيين . على أن لا تخل هذه الاحكام بالاختصاصات المعترف بها دوليا لقناصل ولا يحقهم في الاختصاص العرفي

المحكّم

« بما أن المستأنف أقام هذه الدعوى على المستأنف عليه بصفته وليا على ابنه ابراهيم احمد السعدني وذ كر في عريضتها انه استأجر منه لنشأ بأجرة شهرية مقدارها خمسمائة وخمسين غرشا صاغحا وانه تأخر في دفع ثلاثين جنبها باقية من أجرة ستة أشهر ابتداء من ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ وطلب الحكم عليه بهذا المبلغ .

« وبما أن المستأنف عليه دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى عملا بأحكام دكرتو مارس سنة ١٩٠١ لأنه معين في وظيفة وكيل قنصلية دولة المعجم بمصر وقام بأعباء هذه الوظيفة من ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢ الى الآن . وقد قبلت المحكمة الابتدائية هذا الدفع بالحكم المستأنف وقضت بعدم الاختصاص .

« وبما أن معاهدة الصداقة والاقامة المضاة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بين المملكة المصرية والامبراطورية الفارسية نصت على أن رعايا كل من الطرفين المتعاقدين يخضعون في بلاد الطرف الآخر أسوة بالوطنيين للتشريع المحلى في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية كما يخضعون لجهات الاختصاص المختصة للوطنيين . على أن هذه الاحكام لا تخل بالاختصاصات المعترف بها عموما لقناصل بتقتضى العادات

تعويض الحكومة حتى لمن أحيل بعده الى المعاش في فترات متقاربة واحداً بعد الآخر وهذا ما لا يمكن التسليم به بطبيعة الحال وبخاصة فان من أعقب الحكومة التي أصدرت قرار الاحالة عند نهاية الستين من الحكومات أخذت بهذا القرار منفذة اياه لكل من بلغ سن الستين

« وحيث انه فوق كل ما تقدم فان المدعى قد قبل معاملته بقانون المعاشات الجديد الصادر في سنة ١٩٢٩ بعد صدور قرار الاحالة الى المعاش وهذا القانون حدد سن التقاعد بستين سنة

« ومن حيث انه لكل هذا ترى المحكمة أن دعوى المدعى على غير أساس ويتمين الحكم برفضها

(قضية على بك عبد الرازق وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم وموف بك ضد وزارتي الخزانة والمالية رقم ١٥٨٥ سنة ١٩٢٩ ب — وثلاثة حفرات احمد حمدي محبوب بك واحد اسماعيل فهمي بك وصالح كامل المحكم بك للتضاه)

١٥٨

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

اختصاص . معاهدة الصداقة بين مصر ويران .
خضوع الطرفين للاحكام والقوانين المحلية
فصل . امتيازاته حسب القانون الدولي . لا تخل به من الاختصاص المدعى المحلى

المبدأ القانوني

تقضى معاهدة الصداقة المضاة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بين المملكة المصرية والامبراطورية الفارسية أن رعايا كل من الطرفين المتعاقدين يخضعون في بلاد الطرف الآخر أسوة بالوطنيين للتشريع المحلى في المسائل الجنائية والمدنية

٣ - شرع التسجيل لمصلحة المشتري .
فليس له إذا لم يسجل عقده أن يدفع طلب نزع
الملكية الموجه ضده بعدم تسجيل هذا العقد لأن
أملأه كلها هي ضمان لسداد الدين

المحكمة

« حيث أن عقد الفدان الصادر للمستأنف
من والدته تاريخه العرفي أول مايو سنة ١٩٢٨
وتسجل في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بعد وفاة
البائعة المحال في يوله من السنة المذكورة وقد
ذهبت محكمة أول درجة ارتكبتا على المادة
الأولى من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣
أن جميع العقود الصادرة من الأحياء بموضع أو
بغير عوض والتي من شأنها إنشاء حق ملكية
أو حق عيني يجب إثباتها بواسطة التسجيل في
قلم الرهون وأنه لا يكون للعقد الغير مسجلة من
الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين
« وحيث أنه بناء على هذه القاعدة قرر
الحكم المستأنف أن وفاة البائعة قبل تسجيل عقد
البيع يدخل المبيع ضمن التركة ويكون للمائني
أحد الورثة حق التملك بعدم انتقال الملكية
للمشتري

« وحيث أن قانون التسجيل لم ينص على
بطلان العقد الغير مسجل واعتباره كأن لم
يوجد وأن لا تسمع أى دعوى بشأنه بل قضى
قطر بتعليق قلم الملكية على شرط التسجيل فهو
من العقود المعلق قلم الملكية فيها على شرط
وهي جائزة قانونا
« وحيث أن عقد البيع يتم بمجرد الإيجاب

الدولية في مسائل الأحوال المدنية ولا يحقهم في
الاختصاص العرفي « المادة السادسة » .

« وبما أن القانون الدولى لا يخلى القناصل
من الخضوع للقضاء المدنى أو القضاء الجنائى
المحلى . فتكون المحاكم الاهلية مختصة بنظر
الدعوى ويكون الحكم المستأنف في غير محله
ويتعين الغاؤه (راجع كتاب القانون الدولى
العام تأليف على ماهر باشا نبذة « ٦٧٢ »)
(قضية السيد محمد دسوقي ضد احمد افندي السعدنى
وقم ١٧٠ استثنائى سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرات
محمود حلمى سوكة بك وامام الميادروس الموت بك
وسعيد ذو الفقار بك التفتة)

١٥٩

محكمة المنصورة الكلية الاهلية

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

- ١ — عقد بيع . غير مسجل . عدم بطلانه .
تطبيق قلم الملكية على شرط
- ٢ — نقل الملكية . ليست ركنًا للبيع . بل
احدى نتائجه
- ٣ — تسجيل . مفروجه . لصالح المشتري .
دفنه بعدم التسجيل . عدم قبوله

المبادئ القانونية

- ١ - ان قانون التسجيل لم ينص على
بطلان العقد الغير مسجل وأن لا تسمع دعوى
بشأنه بل قضى قطر بتطبيق قلم الملكية على شرط
التسجيل فهو من العقود المعلق قلم الملكية فيها
على شرط وهو جائز قانونا .
- ٢ - ان قلم الملكية لم يكن ركنًا اساسيا
في عقد البيع . وإنما هو أحدى نتائجه . فيجوز
تعلق قلم الملكية على شرط . أو تأجيله لأجل .

البيع وانتقلت للمستأنف من تاريخ التسجيل
الحاصل في نوفمبر سنة ١٩٢٧ ولا يخبر من هذه
النتيجة وفاة البائنة قبل التسجيل ما دام انه لم
يثبت أن المذكورة تصرف في الفدان لغير
المشتري واكتسب حقوقا قانونية عليه قبل هذا
التسجيل

« وحيث أن المستأنف عليها الاولى دفعت
الدعوى أيضا أولا بأنها نزع ملكية عبد المقصود
زوجها من فدان النزاع باعتبار أنه نصيبه فيما
تركته والدة الست جازيه وانها سجلت تنبيه
نزع الملكية قبل تسجيل عقد ابراهيم جبر
المستأنف . وثانيا بأن المقد الصادر للمستأنف
انفا هو عقد صوري وأنه فوق ذلك تحرر في
مرض الموت

« وحيث انه للأسباب الواردة بهذا الحكم
من أن فدان النزاع خرج من ملك البائنة في
مايو سنة ١٩٢٧ وهو التاريخ الثابت لعقد البيع .
وهذا التاريخ سابق لتاريخ التسجيل . فان تسجيل
تنبيه نزع الملكية لا أثر له الا الحاق الثمرات بالعين
لتوزيعها على الدائنين

« وحيث فيما يخص مرض الموت فانه ثبت
من شهادة جميع الشهود اثباتا وقياً أن البائنة
ما كانت مريضة مرض موت وقت حصول البيع
وانها سافرت لتأدية فريضة الحج وهي متمتع
بصحتها .

« وحيث فيما يخص الصورية فانه لم يثبت
لا من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة
ولا من التحقيق الذي أجرته محكمة ثاني درجة
بمحكمها الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ بخصوص

والقبول وينتج أثره من الزام البائع بنقل ملكة
البيع الى المشتري مقابل الزامه بدفع الثمن . أما
نقل الملكية فلم يكن ركنا أساسيا فيه ولما هو من
النتائج القانونية المترتبة عليه وان كان هو المقصود
بالذات . ولذلك جاز تعليق نقل ملكية البيع على
شرط أو تأجيله الى أجل كما أنه يوجد بيع
لا يتحقق فيها نقل الملكية أصلا كبيع الأشياء
المعلق وجودها على محض الحظ والصدفة

« وحيث أنه من المتفق عليه أن التسجيل
انفا شرع لمصلحة المشتري ولذلك ليس للمشتري
الذي لم يسجل عقده أن يدفع طلب الدائن الذي
ينزع ملكيته من هذا العقار بدعوى أنه لم يسجل
عقده وأن الملكية لم تنقل اليه . مع أن القانون
وضع جميع أملاكه ضمانا لسداد دينه كما أن
هلاك العين قبل التسجيل يكون على المشتري .
لأن عدم التسجيل أت من عمله هو . وكذلك
البائع ليس له تقص ما التزم به بحجة أن المشتري
لم يسجل عقده

« وحيث أن المبادئ العامة لم يفسخ منها
شيئا قانون التسجيل ولذلك يجب الرجوع اليها
ما دام أن هذا القانون لم يبين مدى الالتزامات
التي ذكرها في المادة الأولى منه ولا أى طرف
من المتعاقدين تقع عليه

« وحيث بناء على هذه المبادئ قضت
دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة في ٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٧ أن حق الشفع يسقط بمضى خمسة عشر
يوما من تاريخ علمه بالبيع لا من يوم التسجيل قط
« وحيث بناء على ما ذكر يكون ملكية
فدان النزاع خرجت من ملك البائنة من تاريخ

كان لكل وارث الحق في الاستئناف عن نصيبه في الدين ولو كانت حصة الوارث في الدين أقل من النصاب الجائر استئنافه لأن البحث في نصيب المستأنف في الدين يستلزم البحث في أصل الدين

المحكم

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليه الاول دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب » وحيث أن وكيل المستأنف طلب الحكم برفض هذا الدفع مرتككاً على ان الدعوى رفعت اصلاً بمبلغ ٤٣٧هـ قرشاً على ورثة حسن محمد شراره » وحيث ان المبادئ القانونية التي أجمعت عليها الشراح وقررتها المحاكم الفرنسية والمصرية في كثير من أحكامها أنه عند البحث في جواز الاستئناف من عدمه انما يرجع فيه الى تقدير الدعوى الاصلية ولا يهم بعد ذلك أن يصدر الحكم بالبلغ المطلوب بأ كله أو يجزء من المبلغ المحكوم به وانما ينظر دائماً لقيمة الدعوى فان كانت تلك القيمة مما يقبل الاستئناف كان رفعه جائزاً والا فلا يجوز الاستئناف

« وحيث أن هذه الدعوى رفعت أصلاً على المورث المرحوم حسن شراره بمبلغ ٤٣٧هـ قرشاً صاعداً وهذه القيمة مما يجوز استئنافه . ثم توفي المدعى عليه فأدخل المدعى ورثته في الدعوى وطلب الحكم عليهم من تركه مورثهم »

« وحيث أن التركة في الشريعة الاسلامية شخصية مستقلة عن شخصية الورثة وهي مسئلة وحدها عن دعوى المورث » حكم ٢ ابريل عام ١٨٩٢ عدد ٤ ص ٢٠٧ و٢٠ يونيو سنة ١٨٩٥

ايداع المقد عند ابراهيم الموصى أن هذا البيع صوري وانما هو بيع صحيح ناقل للملك وبمقد البيع المستوفى لجميع الشرائط القانونية » وحيث أن وكيل المستأنف عليها ذهب في المذكورة المقدمة أخيراً أمام هذه المحكمة أن البيع الصادر من الست جازيه انما هو وصية » وحيث أن الوصية هي تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع . وقد تبين من الاطلاع على القعد المطعون فيه أنه عقد بيع بعوض اعترفت فيه البائنة قبض الثمن وبتقل الملكية . وأن البائنة كانت متمتعة بكامل صحتها وقت البيع فيكون هذا الدفع غير وجيه أيضاً

« وحيث بناء على ما ذكر تبين الفناء الحكم وثبتت ملكية المدعى لفدان التزاع »

(قضية ابراهيم ابراهيم جبر افندي ضد هاتم السيد جاد واخر رقم ٢٧٤ سنة ٩٢٩ س — وثاسة حضرات امين ذكى بك رئيس المحكمة و ابراهيم لطفي بك وعبد الله محمد عمار بك القاضيين)

١٦٠

محكمة بنى سويف الكلية الاهلية

٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠

استئناف : حكم بدني صادر ضد ورثة . حق كل منهم في الاستئناف . نصيب كل منهم اقل من نصاب الاستئناف . جوازه

المبرأ القانوني

اذا وقع الدائن دعوى على المدين يطالبه بالدين ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى فأدخل المدعى ورثة مدينه في الدعوى فحكم عليهم ابتدائياً بأن يدفعوا من تركه مورثهم للدائن قدر الدين

فما يختص بحقوق الورثة إزاء تركه مورثهم
اختلافًا جوهريًا قضت بالرأى الذى تقول به
هذه المحكمة • راجع فى ذلك قض فرنسى عام
١٨٥٦ الوارد بدالوز العملى عام ١٨٥٦ عدد ١
ص ٥٩٩ وقض فرنسى ١٩ ابريل سنة ١٨٥٨
الوارد بدالوز العملى عام ٥٨ عدد ١ ص ١٩٣
« وحيث انه ينظر فى جواز الاستئناف من
عدمه الى الطلبات الختامية التى تبدى فى آخر
جلسة لا إلى ما فى صحيفة الدعوى لأن الحكم
يكون بناء على الطلبات الختامية التى أبديت فى
محكمة أول درجة

« وحيث أن المستأنف عليه الأول طالب
مورث المستأنف وباقي المستأنف عليهم بما يزيد على
النصاب الجائز فى الاستئناف. فيكون الاستئناف
مقبولا عن هذه الدعوى. ولو كان الاستئناف
مرفوعا من أحد الورثة وعن حصته فى الدين
فقط مادام المدعى به زائداً عن القدر الجائز فى
الاستئناف. ولأن البحث فى نصيب المستأنف
فى الدين يستلزم البحث فى أصل الدين وهو
جائز فى الاستئناف » قارن المادة ٣٤٥
مرافعات أهلى

« وحيث أن قيمة المدعى به فى هذه الدعوى
مبلغ ٥٤٣٧ قرشا وهو مما يجوز فى الاستئناف
(قضية محمد حسن شراره وحضر عنه الاستاذ
موض الله حنا غرابوى ضد خليفة عطية وآخرين رقم
٢٠٠ سنة ٩٣٠ س — وثامه حضرات محمد بك
ثابت ثروت ولبب مشرق بك ومحمد كامل امين ملش
بك القضاء)

عدد ٧ ص ٣٥٠. وقارن ايضا فى التشريع
الانجليزى مؤلف الاستاذين ليرودوماس جز ٢
بند ١٧٢٤ وما بعده »

« وحيث أن الورثة يمثلون تركه مورثهم فقد
حلوا مكان مورثهم فى جميع الحقوق والواجبات
التي كانت له حال حياته وقدروا ما وجدوه فى التركة
« وحيث أنه لا نزاع فى أن حق المورث
فى الاستئناف كان ثابتا له. لأن قيمة الدعوى
يتجاوز النصاب التامى لقاضى الجزئى فهذا الحق
ثابت كذلك لورثته من بعده. ويؤيد ذلك الفقرة
الرابعة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات الاهلى
التي قرر انه إذا كانت الدعوى مرفوعة من مدع
واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المطالب به
بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه
« راجع كتاب الاستاذين عبد الفتاح السيد بك
والسيو مارك ديسرو شرح المرافعات بسند
١٣٧ ص ١٥٠ »

« وحيث أن هذه الفقرة الأهلية تطابق
الفقرة الرابعة من المادة ٢٨ من قانون المرافعات
المختلط مما جعل الحكم المختلطه تقول بالرأى الذى
تراه هذه المحكمة وهو « جواز استئناف الوارث
لحصته فى الدين ولو كانت أقل من النصاب
الجائز استئنافه » راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطه بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠ والوارد
بمجموعة التشريع والقضاء المختلط عام ١٩٠٠
السنة الثانية عشر ص ٢٢١ »

« وحيث ان بعض المحاكم الفرنسية رغم
اختلاف التشريع الفرنسى عن التشريع المصرى

قضاة المحاكم الجزئية

١٦١

محكمة طهطا الجزئية

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اجارة . اثباتها . مبدأ التنفيذ . حصول خلاف عليه

المبدأ القانوني

قواعد الاثبات التي وضعها المادة ٣٦٣ مدني المتعلقة بعقد الايجار تنطبق أيضاً على البدء في تنفيذ العقد . لأن قترى المادة المذكورة مأخوذتان من المادتين ١٧١٥ و ١٧١٦ من القانون المدني الفرنسي . والقضاء الفرنسيون يجمعون على أنه اذا قام نزاع على ابتداء تنفيذ العقد كان هذا نزاعاً في ذات العقد ولا يمكن أن يقدم عليه سوى الدليل الكتابي

المحكمة

« من حيث أن المدعى عليهما يعترفان بالتعرض للمدعى في الاطيان موضوع النزاع ويعلان هذا التعرض بأنها استأجرا منه هذه الاطيان عن سنة ١٩٢٨ زراعة بموجب عقد ايجار لم يستلما صورة منه وطلباً أحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات البدء في تنفيذ عقد الايجار بالينة » وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان يجوز لما قانونا اثبات البدء في تنفيذ عقد الايجار بالينة

« وحيث أن المادة ٣٦٣ من القانون المدني

صريحة في أن عقد الايجار ثابت بنبر كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى عليه او نكوله عن الميمن اذا لم يكن قد بدى في تنفيذ العقد . واما اذا ابتدى في التنفيذ ولم يوجد سند مخالفه بالاجرة فتقدر بمعرفة أهل الخبرة وتعين المدة بحسب عرف البلد

« وحيث أن قترى هذه المادة مأخوذتان عن المادتين ١٧١٥ و ١٧١٦ من القانون المدني الفرنسي وبالرجوع الى قضاء الفرنسيين يرى انهم يجمعون على أن الشارع في باب الايجار قد خالف المبادئ العامة من طرق الاثبات عمداً ليحول دون رفع الكثير من المساوى التي ترجع الى عقود ايجار لم تثبت بالكتابة حتى ولو كانت هذه العقود مما يمكن أصلاً اثباته بالينة وقرائن الاحوال . وجمعون أيضاً على أنه في حالة الابتداء في تنفيذ عقد الايجار لا يمكن أن يقوم النزاع بين طرفي العقد إلا على تقدير الأجرة وتعين المدة . ففي الحالة الأولى يلجأ القضاء الى أهل الخبرة وفي الحالة الثانية يلجأ الى العرف . أما اذا قام النزاع على ابتداء تنفيذ العقد في ذاته كان هذا نزاعاً في ذات عقد الايجار فلا يمكن أن يقدم عليه سوى الدليل الكتابي إذ لو أتيح اثباته بنبر الكتابة لأمكن بطريق التبعية اثبات عقد الايجار ذاته بنبر الكتابة وهو ما حطرت المادتان ١٧١٥ و ١٧١٦

١٦٢

محكمة اسيوط الجزئية

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . ملكية . قرار لجنة الترع والجسور . ليس حكماً في الملكية .

المبدأ القانوني

القرار الصادر من لجنة الترع والجسور بالفراغة والازالة ضد شخص اتهم بالتعدي على المنافع العامة لا يمكن أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للملكية العين الواقع عليها التعدي . وللمتهم دائماً الحق في أن يطرح نزاعه في ملكية الأرض موضوع المخالفة أمام القضاء المدني لبحث هذا الأخير ما إذا كانت العين موضوع النزاع عموكة له أو تابعة للمنافع العامة .

المحكمة

« من حيث أن المدعي يطلب الحكم بثبوت ملكيته الى اثنين وعشرين متراً واضحة الحدود والعالم به بريضة افتتاح الدعوى ادعاء بأنها داخله في وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية وقد

اقام عليها بناء من مدة طويلة

« وحيث أن الحكومة دفعت بدمج جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ارتكاناً على أن المدعي سبق أن تحرر ضده محضرة مخالفة عن تعديه على أرض المنافع العامة وفلا قضت عليه لجنة الترع والجسور بالفراغة وازالة المباني التي اقامها . وأن المدعي لا يقصد بدعواه الحالية سوى هدم القرار الصادر عليه بالازالة بطريق غير مباشر . وارتكنت على القرار الصادر ضد المدعي

من القانون المدني الفرنسي - (راجع بلانيول الجزء الثاني الطبعة التاسعة بند (١٦٧٣) صحيفة ٥٥٩) وقد أشار الأستاذ الى أن قضاء محكمة النقض والايام الفرنسية ثابت في هذه النقطة وأشار الى حكمها الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٩٤ (دالوز ٩٤ جزء أول ١٢٧) - (راجع بودري لكاتنري الجزء الثاني الطبعة الثالثة عشر بند ٩٣٨ صحيفة ٤٣٥)

« وحيث أن المحكمة ترى وجوب الأخذ بهذه القاعدة التي قررها اجماع الشراح والمحاكم بفرنسا مادام مصدر التشريع المصري هو المادتان المذكورتان من القانون المدني الفرنسي (راجع الحكم الصادر من محكمة كفر الزيات الجزئية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومفتشور بالشرائع السنة الاولى عدد ٨٢)

« وحيث انه يتعين مما تقدم عدم الالتفات الى طلب الاحالة الى التحقيق الذي قدمه المدعي عليهما والبحث فيما اذا كانت اركان دعوى التعرض متوفرة

« وحيث انه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن المدعي واضع يده بصفة مالك على العين موضوع النزاع منذ مدة لا تقل عن السنة وأن التعرض الحاصل من المدعي عليهما لم يمس عليه مدة تزيد عن السنة قبل رفع الدعوى فيتعين الحكم للمدعي بطلانته

(قضية بهتام فام منريوس ضد غالب سليمان رقم ٢١٢٢ سنة ١٩٢٧ - رئاسة حضرة عبد العظيم الشنقيري بك القاضي)

والقرارات الصادرة منها حتى مع صيرورتها نهائية لا يمكن أن تصبح حجة في إثبات اختصاصها بالنسبة لغيرها من الهيئات القضائية الأخرى وفي هذه الدعوى يطعن المدعى في القرار الصادر منها وي زعم أنها لم تبحث فيها إذا كانت القطعة الأرض الواقع عليها البناء الذي أمرت بإزالته داخله ضمن المنافع أو غير داخله وقضت بالإزالة بغير اجراء هذا التمهيص .

« وحيث أن القرار الصادر في المخالفة من لجنة الترع والجسور الذي ترتكن عليه الحكومة لا يكون واجب الاحترام إلا إذا كانت هذه اللجنة لم تخرج عن دائرة اختصاصها وقضت بإزالة بناء اقيم حقيقة على أرض المنافع العامة .
« وحيث أن المحكمة وهي إحدى الهيئات القضائية العادية ترى حقاً لنفسها أن تميد بحث الموضوع لتعلم هل البناء الذي قضت لجنة الترع والجسور بإزالته قائم حقيقة على أرض من المرافق العامة
« وحيث أن القول بغير هذا الرأي يترتب عليه أن تصبح لجان مخالقات الرى هيئات قضائية لها اختصاص نهائى فى الفصل فى جميع المنازعات التى تقوم بين الحكومة والافراد فيما يتعلق بتبعية بعض الاراضى للمنافع العامة وهو قول لا يمكن التسليم به وفيه اعتداء صارخ على سلطة القضاء العادى من جهة وعلى حقوق الافراد فى أن تطرح منازعاتهم على هذه السلطة من جهة أخرى (قضية حنين سيد ضد مديرية أسبوط وآخر رقم ٢٨٦٤ سنة ١٩٢٨ رسالة حضرة عبد العظيم الشقنيرى بك القاضى

من لجنة مخالقات الترع والجسور بأسبوط بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ .

» وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان صدور هذا القرار يمنع المدعى من رفع هذه الدعوى للمطالبة بملكية الأرض موضوع النزاع والبناء القائم عليها .

« وحيث انه من المبادئ المسلم بها أن الاحكام الصادرة من جهات الحكم العادية اذا حازت قوة الشيء المحكوم فيه اصبحت حجة فى اثبات اختصاص الهيئات التى اصدرتها بالنسبة لغيرها من الهيئات القضائية الأخرى بخلاف القرارات التى تصدر من جهات الحكم الغير العادية فانها مع صيرورتها نهائية لا تكون حجة فى اثبات اختصاصها بالنسبة لغيرها من الهيئات القضائية الأخرى ويقتضى لجأت الحكم العادية الحق دائماً فى تمحيصها واعادة البحث فيها حتى اذا تبين لها أن الهيئة التى اصدرتها خرجت عن اختصاصها وعن الدائرة المرسومة لها أعادت البحث فى موضوع النزاع القائم امامها وهذا الخلاف بين قوة الاحكام الصادرة من الاولى والقرارات الصادرة من الثانية انما مرجعه أن الأولى لها ولاية القضاء فى الاصل بخلاف الثانية فليست لها هذه الولاية (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلة بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ ومنشور بمجلة المحاماة السنة السابعة ص ٥٦٦)

« وحيث انه لانزاع فى أنف لجنة الترع والجسور انما هى داخله ضمن الهيئات القضائية الغير العادية فليست لها ولاية القضاء فى الأصل

« وحيث أن النزاع الذي بين الطرفين
هل المدعى عليه تاجر من عدمه

« وحيث أن المدعى معترف في المريضة
بأن المدعى عليه تاجر كما أن المستندات المقدمة
من المدعى عليه وهي عبارة عن خطابات قيد
معاملاته مع البنوك والمحلات التجارية مما يؤيد
اعتراف المدعى في المريضة

« وحيث أن المدعى قرر بلسان وكيله أن
السند منصوص فيه أن المبلغ سلفه ومن ثم
لا يكون تجارياً

« وحيث أنه متى كان السند تحت الاذن
موقعاً عليه من تاجر فهو يعتبر سنداً تجارياً حتى
ولو كانت المعاملة مدنية وذلك طبقاً للمادة ٢ من
القانون التجاري . أما احتجاج المدعى بأن المدعى
عليه دفع بعض المبلغ الوارد بالسند في سنة ١٩٢٥
وأن ذلك يقطع المدة وطلبه أثبت ذلك بشهادة
الشهود . فترى المحكمة عدم اجابته لذلك لأنه
يشترط أن يكون الدفع ثابتاً بالكتابة بصرف
النظر عن كون السند قرضه تجارياً لأن هذا
الدفع إذا صح فاقماً يكون بمثابة اعتراف بالدين
وهذا الاعتراف يجب أن يكون بالكتابة كما
يؤخذ من غوى المادة ١٩٤ تجاري

« وحيث أن المدعى لم يوجه الى المدعى
عليه التمييز المنصوص عنها في المادة المذكورة ولا
يجوز أن توجهها المحكمة من تلقاء نفسها

(قضية عبد الرحمن وجب ضد محمد حسن عيسى رقم
١٩١١ سنة ١٩٢٩ برئاسة حضرة احمدة زواد بك الثاني)

١٩٢٣

محكمة دمياط الجزئية

٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩

١ - عمل تجاري . سند تحت الاذن من تاجر
٢ - دين تجاري . ادعاء سداد جزء منه لتسك
به كاعتراف . عدم جواز اثبات ذلك بالينة

المبرأ القانوني

١ - متى كان السند تحت الاذن موقعاً
عليه من تاجر فهو يعتبر سنداً تجارياً حتى ولو
كانت المعاملة مدنية (مادة ٢ تجاري)

٢ - اذا دفع المدين (التاجر) بسقوط الحق
في المطالبة بسند تحت الاذن لغضى خمس سنوات
وادعى الدائن أن المدين سدد جزءاً من الدين
وطلب اثبات ذلك بالينة كان من الواجب رفض
طلبه هذا لأن الدفع اذا صح فاقماً يكون بمثابة
اعتراف بالدين وهذا الاعتراف يجب أن يكون
ثابتاً بالكتابة كما يؤخذ من غوى المادة (١٩٤
تجاري) وليس للدائن في هذه الحالة إلا توجيه
التمييز المنصوص عنها في هذه المادة اذا شاء

المحكمة

« حيث أن المدعى عليه دفع بسقوط الحق
في المطالبة بالمبلغ المرفوع به الدعوى لأنه بتقضى
سند تحت الاذن تجاري محرر بتاريخ ١٧ ابريل
سنة ١٩٢٣

« وحيث أنه يؤخذ من نص السند أنه
تحت الاذن

غيايا والمحجوز عليه الضامن التضامن حضوريا وحصل التنفيذ به ضده ققط في ١١/٤/٩٢٧ و٩ أغسطس سنة ٩٢٩

«وحيث أن النزاع ينحصر في معرفة ما إذا كان الحكم المذكور يعتبر قائما بالنسبة للمدعية أو سقط طبقا للمادة « ٣٤٤ » مرافعات أهلى وهل التنفيذ به ضد الضامن يقطع سريان مدة الستة شهور المقررة بالمادة المذكورة بالنسبة لها « وحيث أن المادة ٣٤٤ صريحة في أن الحكم النهائي يطل لعدم تنفيذه في مدى الستة شهور التالية لصدوره ويعتبر كأن لم يكن أى أن السقوط يحصل بقوة القانون وبدون حاجة لرفع دعوى بالسقوط كما هو صريح من النص الفرنسى للمادة (راجع ابوهيف مرافعات ققرة ١١٣٣ وراجع ايضا مجلة كلية الحقوق العدد الخامس من السنة السادسة صحيفة ٤٤٣)

« وحيث أنه يعمين البحث فيما اذا كان التنفيذ الحاصل في ١١ ابريل سنة ٩٢٧ يقطع سريان المدة بالنسبة للمدعية من عدمه

« وحيث أنه من المقرر علما وعلا انه اذا نفذ الحكم الصادر حضوريا بالنسبة للمدين وفى غية الضامن ضد الأول فهذا لا يمنع من سقوطه بالنسبة للكفيل وان الحكم النهائي الصادر ضد جملة مدينين متضامين يعتبر باطلا بالنسبة لمن لم ينفذ ضدهم ولو حصل التنفيذ به ضد بعضهم فى بحر مدة الستة شهور (راجع حمدي السيد صحيفة ٧٠ نبذة) ٣٤٠ و ٣٤٤ وانه اذا قبل أحد

١٦٤

محكمة بنى سوف الجزئية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ٢ — حكم غيايا . عدم تنفيذه . فى بحر ستة شهور من يوم صدوره . بطلانه
٢ — حكم غيايا . تنفيذه بالنسبة للمدين دون الكفيل . غير مانع من سقوطه بالنسبة له
٣ — حكم غيايا . بالنسبة لمدينين متضامين . سقوطه بالنسبة لمن لم ينفذ ضدهم

المبدأ القانونى

١ - يسقط الحكم النهائي لعدم تنفيذه فى بحر الستة شهور التالية لصدوره ويعتبر كأن لم يكن بقوة القانون وبدون حاجة لرفع دعوى بالسقوط
٢ - اذا نفذ الحكم الصادر حضوريا بالنسبة للمدين وغيايا بالنسبة للضامن ضد الأول فهذا لا يمنع من سقوطه بالنسبة للكفيل

٣ كذلك يسقط الحكم النهائي الصادر ضد جملة مدينين متضامين بالنسبة لمن لم ينفذ به ضدهم ولو حصل التنفيذ به ضد البعض الآخر . كذلك اذا قبل أحد المحكوم عليهم بالتضامن دون الآخرين فهذا لا يمنع من سقوطه بالنسبة للآخرين اذا لم يحصل تنفيذه فى بحر المدة القانونية

المحكمة

« حيث ان الحاجز دفع بأن المستردة مدينة بالحكم الحاصل التنفيذ به فلا يسوغ لها أن ترفع دعوى استرداد

« وحيث انه يتضح من مراجعة الحكم المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٦ أنه صدر ضد المدعية

حالة ما يرسو المزاد على شخص ثم يقدر آخر بالزيادة في الميعاد القانوني فيرسو عليه المزاد وبدون أن يعجز عن القيام بما يوجب عليه القانون يأتي شخص آخر ويقرر بزيادة العشر في خلال العشرة أيام

« ومن حيث أنه من القواعد المقررة أن زيادة العشر لا تجوز غير مرة واحدة :
"Surenchère sur surenchère ne vaut" »

ولو لم ينص قانون المرافعات الاهلى على ذلك كما نص عليها قانون المرافعات الفرنسى في المادة ٧١٠ وقد أخذت بها المحاكم المصرية بناء على أنه اذا كان القانون خالياً من النص وجب الالتجاء الى القانون الطبيعى وقواعد العدل وليس أعدل من الرجوع الى القانون الفرنسى المأخوذ عنه قواعد وضوابط المرافعات واجراءات البيع ومن وضع حد لكثرة مصاريف المزايدات والبيع ولأن مزايدتين كافيتين لا بلاغ ثمن المقار قيمته الحقيقية ويعمل بهذه القاعدة أيضاً في حالة ما اذا كان الرامى عليه المزاد عند تجديد الزيادة « surenchère » لم يتم بثوية البيع وبيع المقار على ذمته اذ لا محل لتجدد الزيادة مرة أخرى بناء على سبق حصولها وعلى ان البيع الثانى مهما كانت نتيجته لا ضرر منه على الدائنين ولا على المدين ولما الخسارة على مجدد الزيادة ان كان لها وجه « ومن حيث أن هذه القاعدة قضت بها أحكام المحاكم المصرية وقالت بها محكمة الاستئناف المختلطة وأجمع عليها شراح قانون المرافعات المصرى وأصبحت مبدأ ثابتاً بين القضاء العالى

المحكوم عليهم بالتضامن الحكم التباينى واعطى اقراراً بذلك فهذا لا يمنع من عكس باقى المدينين المتضامنين بقوط ذلك الحكم (راجع دالوز نوتة مرافعات تعليقات على المادة ١٥٦ صحيفة ٩٣٦ قرة ٣٥٨)

« وحيث أن المحكمة ترى احالة الدعوى لتحقيق ثبوت المدعية بكافة الطرق بما فيها البيئة ملكيتها للمنفقات المحجوز عليها وللحاجز التنى بالطرق عينها

(قضية الست نينا جداد وحضر عنها الاستاذ اسراييل معوض ضد نصرى حبيب وآخرين رقم ٥٥١٢ سنة ٩٢٩ وثاسة حضرة بطرس بكسليان القاضى)

١٦٥

محكمة ابو تيج الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٠

زيادة العشر . عدم جوازها مرتين

المبدأ القانونى

لا يجوز زيادة العشر مرتين ولو حصلت الزيادة الاولى قبل اعاده البيع لتخلف الرامى عليه المزاد عن الدفع والثانية بعدها

الحكم

« من حيث ان الحاضر عن المشتريات دفع بعدم قبول المزايدة الثانية لبطلاها لأن زيادة العشر لا تجوز مرتين

« ومن حيث أن الحاضر عن المدعى عليه مع اعترافه بتلك القاعدة في مذكرته دفع بأنها لا تنطبق على وقائع هذه القضية لأن زيادة العشر الثانية حصلت بعد اعاده البيع على المشتري المتخلف وان الدعوى المذكورة تنطبق فقط على

ذلك مما توجبها المادة (١٤٦) من ضرورة اعلان اسباب الرقت للمستخدمين الظهورات والتعليق

المحكمة

« بما أن المدعى عليها تدفع الدعوى بأن رئيس المصلحة له أن يرفت الخدمة الخارجين عن هيئة المال طبقاً للمادة ١٥٧ من القانون المالي » وبما أن تخويل الحق لرؤساء المصالح في تعيين ورفت الموظفين الخارجين عن هيئة المال مسألة ادارية نص عليها القانون ولا تمنع من اعطاء المستخدم المرفوت تعويضاً اذا رقت في وقت غير مناسب أو بلا سبب ويظهر أن هذه فكرة المشرع بدليل ما جاء في المادة ١٤٦ خاصة برفت المستخدمين التعليق والظهورات اذ اوجب اعلان الرقت للمستخدم وأن يبين فيه سبب الرقت اذا كان الاستقناء أو الغاء الوظيفة أو عدم لياقة المستخدم للخدمة الخ

وبما أن اعلان الرقت الصادر للمدعى مؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ مقيداً فصله من ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ لم يبين فيه السبب « وبما أن المحكمة تقدر مرتب ثلاثة شهور للمدعى لأن المصلحة لم تعلقه بالرفت قبله بزمين كاف لايجاد عمل »

(قضية محمد حسن محمد ومتمندب عنه الاستاذ محمود افندي طلعت ضد وزارة المالية وحضر عنها الاستاذ عبد العزيز افندي خير الدين — وثائقه حاضرة كامل بك وصفي او الذهب القاضي)

وبين علماء القانون (راجع في ذلك كتاب المرحوم أبو هيف بك لتنفيذ غمرة ٥٧٨ وكتابي عبد الفتاح بك السيد واحد قحة بك التنفيذ علماً وعملاً صحيفة ٤٨١ والمراجع التي رجعا إليها في شرحها)

« ومن حيث أن زيادة العشر جائزة بعد إعادة البيع طبقاً لنص المادة ٦١١ مرافعات بشرط أن لا يكون قد تقدم حصول زيادة بالعشر من قبل والا امتدت الزيادة من جديد نظراً لسبق حصولها ولأن المقار ما بيع على المشتري المتخلف الا لانه قد تهور واندفع في قبوله الشراء بثن عال فلم يستطع الوفاء وأنه لا معنى لزيادة العشر بعد ذلك لأن المقار يعتبر قد وصل الى قيمته الحقيقية بعد حصول ثلاث مزايدات البيع الاول والبيع بعد المزايدة واعادة البيع على المشتري المتخلف »

(قضية الست سمعة بنت بدرى بصفتها واخرين وحضر عنهم الاستاذ حسين الجندى ضد خديوى على عبد النبي وآخرين رقم ٢١٩٣ سنة ٩٢٧ . رئاسة حضرة محمد علي واتب بك القاضي)

١٦٦

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٠

مستخدم . موظفون خارجون عن هيئة المال .
وفد بلا سبب . تمريض

المبرأ القانوني

ان تخويل الحق لرؤساء المصالح في تعيين ورفت الموظفين الخارجين عن هيئة المال مسألة ادارية نص عليها القانون المالي (١٥٧) ولكنها لا تمنع من اعطاء المستخدم المرفوت تعويضاً اذا رقت في وقت غير مناسب او بلا سبب كما يستنتج

مقيم بمصر فتكون محكمة مصر الكلية هي المختصة
« ومن حيث أن الحاضر عن المدعى رد
على هذين الدفنين بأن الدعوى المرفوعة هي في
الحقيقة دعوى قسمة وعلى ذلك فالمحكمة الجزئية
مختصة بنظرها

عن الدفع الاول الخاص بعدم اختصاص
المحكمة بالنسبة لقيمة الدعوى

« ومن حيث أن القانون المدني نص في
المادة ٤٥٢ منه على اختصاص قاضي المواد
الجزئية بنظر دعوى قسمة الاموال المشتركة ونص
في المادة ٤٥٣ مدني وما بعدها على الاجراءات
التي تتبع في عملية القسمة وكيفية حصولها
والتصديق عليها في حالة عدم أهلية أحد الشركاء
وما يجب اتباعه في حالة عدم امكان قسمة
الاموال عينا

« ومن حيث أن دعوى القسمة تشمل اما
تقويم الحصص في حالة امكان قسمة الأموال
عينا أو بيعها بالأوجه المبنية بقانون المرافعات في
حالة عدم امكان ذلك والبيع الذي يحصل في
هذه الحالة هو نتيجة مباشرة لدعوى القسمة التي
ترفع ويثبت منها عدم امكان قسمة المال المطلوب
سواء طلب البيع عقب تعيين خير أثبت أن
الأموال المطلوب قسمتها غير قابلة للقسمة أو
طلب البيع مبدئياً على اعتبار أن الاموال غير
قابلة للقسمة ووافق الخصوم على ذلك ومن ثم
فالدعوى موضوع النزاع هي دعوى قسمة تنطبق
عليها المادة ٤٥٢ مدني

« ومن حيث أنه مما يزيد ذلك أن الاصل
في دعوى القسمة أنها من اختصاص القاضي

١٦٧

محكمة ابو تيج الجزئية

٢٢ مارس سنة ١٩٣٠

اختصاص القاضي الجزئي. دعوى قسمة عقار. مهما
بلغت قيمته. اختصاص المحاكم الكلية. لنزاع في الملكية
أو وجود قصر

المبادئ القانونية

١ - ان القاضي الجزئي مختص بدعوى
قسمة الاموال المشتركة عينا أو بيعها لعدم امكان
القسمة مهما كانت قيمة العقار المطلوب بيعه
٢ - ان القانون استثنى من دعوى القسمة
حالتين معينتين نص عليهما في المادتين ٤٥٤ و٤٥٦
مدني وجعلهما من اختصاص المحكمة الكلية وهما
حالة المنازعات على ملكية الاموال المطلوب
قسمتها اذا كانت قيمتها اكثر من نصاب
القاضي الجزئي والتساية حالة وجود قاصر بين
الشركاء وليست حالة بيع العقار لعدم امكان
قسمته احداها

المحكم

« من حيث أن الحاضر عن المدعى عليه
الثاني شكري افندي خليل بصمته دفع دفين
فرعين بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى
أحدهما خاص بقيمة الدعوى ونوع القضية لأن
الدعوى مرفوعة ببيع وابور قيمته ٥٤٠ جنيا
وهذه القيمة أكثر من النصاب الذي يحكم فيه
القاضي الجزئي وثانيها خاص بمركز المحكمة لأن
الدعوى شخصية ومتعلقة بتقوّل والمدعى عليه

« ومن حيث أن القول بعكس ذلك مخالف لروح القانون وغرض المشرع وغير مطابق للنطق والعقل إذ غير معقول أن يختص القاضى الجزئى بتوقيع قسمة أموال تزيد قيمتها عن عشرات الألوف ولا يمكنه إجراء بيع أموال قيمتها أقل من ذلك بقليل خصوصاً وإن اجراء آت البيع لا تتطلب من القدرة أكثر مما تتطلبه القسمة العينية بل بالعكس فإن الأخيرة تتطلب خبرة وقدرة على توزيع الحصص وتقويمها والفصل فى المنازعات المتعلقة بذلك أكثر مما يتطلبه إجراء البيع من اجراء آت نشر وتعليق وحاشا بالمشرع أن يقف من نفسه موقف المناقض بشخص القاضى الجزئى بتوقيع القسمة فى جميع الاموال المشتركة، مهما كانت قيمتها ويسعى المحكمة الكلية الاختصاص فى بيع الاموال الغير قابلة للقسمة التى تزيد قيمتها عن اختصاص القاضى الجزئى مع أن البيع نتيجة لازمة وبمباشرة لدعاوى القسمة وأيسر منها فى الاجراء آت

« ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن قيمتها ٥٤٠ جنيهاً على غير أساس ويتعين رفضه

عن الدفع المركزى

« ومن حيث أن المادة ٥٢ مكررة نصت أيضاً على الاختصاص المركزى بخصمته اما امام المحكمة التابع بها مركز الشركة أو موقع العقار أو امام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء اذا كان المراد قسمته منقولاً

« ومن حيث أنه تبين من عرضة الدعوى ومطالبة أوراق ومستندات الطرفين أن مركز

الجزئى يشهد بذلك منطوق المادة ٥٢ مدنى ولم يستثن القانون من ذلك سوى حالتين نص عليهما فى المادتين ٤٥٤ و ٥٦٦ مدنى والأولى خاصة بالمنازعات التى تحصل فى ملكية الأموال المطلوب قسمتها فنص القانون على احوالة الاختصاص على المحكمة الابتدائية اذا لم تكن قيمة الاموال المتنازع فى ملكيتها من اختصاص القاضى الجزئى والثانية خاصة بحالة عدم أهلية أحد الشركاء لقصر أو غيبة أو أى مانع من موانع الاهلية فأوجب القانون فى هذه الحالة احوالة الدعوى على المحكمة الكلية لتصديق على الحصص قبل توقيع القسمة ولم يذكر شيئاً بخصوص بيع العقار لعدم امكان قسمته مع ورود ذلك فى المادة ٥٥٨ التى أعقبت المادة ٥٢ التى تكلمت على اختصاص المحكمة الكلية من التصديق على قسمة الاموال فى حالة عدم أهلية أحد الشركاء وعلى ذلك يكون القاضى الجزئى مختصاً بدعوى بيع الاموال لعدم امكان قسمتها مهما كانت قيمة تلك الأموال

« ومن حيث انه مما يميز ذلك أن القانون نص فى المادة ٥٨ الخاصة بالبيع على الأوجه والاجراء آت التى يجب اتباعها فى حالة حصول ذلك فأحالها على الاجراء آت المينة بقانون المرافعات والخاص بالبيع الجبرى ولم يشر بشئ فى تلك المادة الى الاختصاص بنوعيه المركزى والنوعى والمفهوم من عدم نصه على ذلك وورود تلك المادة عقب المادة ٥٢ التى تتكلم على المحاكم المختصة بدعاوى القسمة ولأن دعوى البيع نتيجة للقسمة ولعدم استثناء هذه الدعوى من القاضى الجزئى

يبطالان إجراءات نزع الملكية بما في ذلك حكم البيع الصادر بتاريخ ٢١/٣/١٩٢٩ في قضية البيع غرة ٥٦ سنة ١٩٢٩ كرموز التي رفعها المدعى عليها ضدها واستندت الى أوجه البطلان الآتية وهي (١) عدم وصول تنبيه نزع الملكية اليها (٢) مخالفة مقدار العقار المتقضى نزع والمبين في تنبيه نزع الملكية للمقدار المبين في عريضة نزع الملكية (٣) رفع دعوى نزع الملكية بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ تنبيه نزع الملكية

« وحيث أن المدعى عليها دفعت الدعوى بأنها غير مقبولة زاعمة بأنه كان ينبغي على المدعية أن تتسك بأوجه البطلان السابق ذكرها قبل صدور حكم البيع لأن الحكم المذكور لا يقبل المعارضة فيه ولا يجوز استئنافه إلا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة. وبما أنها لم تتسك بأوجه البطلان إلا بعد صدور حكم البيع وصدورته نهائياً وبعد أن حاز قوة الشيء المحكوم فيه فدعواها غير مقبولة لأن حتماً في ذلك سقط لفوات أوانه وأيدت وجهة نظرها بنصوص القانون الفرنسي ونصوص القانون المختلط

« وحيث أن المحكمة لا ترى محلاً للبحث في النصوص الفرنسية والمختطلة لعدم وجود ما يقابها في قانون المرافعات الاهلي
« وحيث ان المحكمة ترى قبل كل شيء في ما هي حكم مرمى الزاد لعرقه ما اذا كان حكماً بالني للمنفق القانوني أم هو مجرد محضر جاء مشتبهاً على بيان ما مر من الوقائع أمام

الشركة المراد قسمة أموالها في أبي تبيج والرابور المراد يمه فيها وعلى ذلك تكون محكمة أبي تبيج الجزئية مختصة طبقاً لنص المادة المذكورة ويكون الدفع الخاص بعدم الاختصاص المركزي واجب الرضى ايضاً »

(قضية الخواجة مرقى عبد الملاك وحضر عنه الاستاذ قدس فهمي ضد ميناثيرل جريس وآخرين رقم ٢٤٤٢ سنة ١٩٢٩ — وثلاثة حفره عمد على نائب بك القاضي)

١٦٨

محكمة كرموز الجزئية

١٠ ابريل سنة ١٩٣٠

حكم مرمى الزاد . ماهيته . مجرد اجراءات . جواز الطعن فيه . دعوى نزع ملكية . وفيها بعد مضي تسعين يوماً . بطلان

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الحكم أن يكون قد جاء فاصلاً في النزاع القائم بين طرفين في خصومة معينة . وهذه العناصر غير متوفرة في حكم مرمى الزاد إذ ليس في موضوعه أية دعوى بالني الصحيح كما لا يوجد فيه مرافعات ، ولا مسائل تختلف عليها ، إنما هو مجرد اجراءات باشرها الدائن وكان ختامها مرمى الزاد

٢ - لا يكتسب حكم مرمى الزاد قوة الشيء المقضي فيه فيجوز الطعن فيه بدعوى أصلية
٣ - اذا رفعت دعوى نزع الملكية بعد مضي تسعين يوماً المقررة في القانون فتكون باطلة

المحكمة

« من حيث أن المدعية دفعت هذه الدعوى

ذلك حكم مرمى الزراد لاجية لان المبني على باطل باطل ايضا

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلا بعد ذلك للبحث في باقى أوجه البطلان التى ذكرتها المدعية اكفاء قبول وجه البطلان الآتف يانه

« وحيث ان المدعي عليها أدخلت وزارة الحفانية ضامنة لها فى الدعوى على اعتبار ان المحضر هو المتسبب فى عدم اعلان دعوى نزع الملكية قبل فوات الميعاد القانونى

« وحيث اتضح من مراجعة عريضة دعوى نزع الملكية انها مبسومة بختم قلم المحضرين بأنها وردت بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وقد أعلنها المحضر فى ذات التاريخ الذى وردت فيه ومن ثم تكون دعوى الضمان فى غير محلا لعدم حصول أى خطأ من قلم المحضرين

« وحيث ان المحكمة للاسباب المتقدمة ترى ان الدعوى فى محلا

(قضية منيرة شعبان وحفر عنها الاستاذ زكى مريحي ضد السيد سليمان ووزارة الحفانية رقم ١٢٥٤ سنة ١٩٢٩ — وثلاثة حقرة احمد بك وهى الثانى)

١٦٩

محكمة بندر طنطا الجزئية

١٥ أبريل سنة ١٩٣٠

رهن حيازي . عودة العين للمدين . جواز مطالبته بتسليمها

المبرء القانونى

اذا رهن المدين أرضا ثم عادت اليه بطريق التاجير من دائته فليس له ان يتنعم عن ردها ولا

القاضى وانتهى بالاشارة الى ايقاع البيع لمن أعطى الفئن الأعلى

« وحيث أن الأصل فى الحكم أن يكون قد جاء فاصلا فى النزاع القائم بين طرفين فى خصومة معينة. وهذه العناصر غير متوفرة فى حكم مرمى الزراد إذ ليس فى موضوعه أية دعوى بالمعنى الصحيح كما أنه لا يوجد أى شئ من المرافعات ولا مسائل مختلف فيها بين خصمين فى واقع الأمر بل كل ما هناك انها هو مجموعة اجراءات باشرها الدائن وكان ختامها مرمى الزراد

« وحيث أنه متى قرر أن حكم مرمى الزراد ليس بحكم بل مجرد محضر فلا يمكن القول بأنه يكتسب قوة قضاء القاضى ومن ثم فهو قابل للزوال كما لو حصل الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية « وحيث يتضح مما تقدم أنه يجوز الطعن على حكم مرمى الزراد بالبطلان بدعوى أصلية . وحيث أن تكون الدعوى الحالية مقبولة

« وحيث أن المدعية استندت الى ثلاثة أوجه مينة فى صدر هذا الحكم

« وحيث تبين من الاطلاع على أوراق القضية غرة ٥٦ سنة ١٩٢٩ بيع أن تاريخ تنبيه نزع الملكية ١٨ يونيه سنة ١٩٢٨ وان دعوى نزع الملكية لم ترفع إلا فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أى بعد مضي أكثر من تسعين يوما وعلى ذلك فالدعوى لاجية وباطلة لرفعها بعد الميعاد القانونى طبقا للمادة ٥٣٩ مرافعات

« وحيث ما دامت دعوى نزع الملكية لاجية فكافة الاجراءات التى ترتبت عليها بما فى

تعليق

« إذا رهن المدين أرضه ثم استأجرها من الدائن بعد الرهن فالرهن والايجار صحيحان من الوجهة القانونية حتى ولو كان عقد الرهن غير مسجل » وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد السلام بك ذهني في كتابه التأملات صفحة ٤٣ بند ٤٤ مكرر تحت عنوان الرهن الحيازي وقانون التسجيل الجديد

« رأينا الرهن الحيازي ينقد صحيحاً بمجرد الاتفاق ونقل الحيازة وإذا لم يشفع القصد بنقل الحيازة جاز للدائن مقاضاة المدين عنها ومطالبته بها والتسجيل المطلوب بالمادة ٥٥٠-٦٧٤ هو فقط لحاية الغير ليس إلا

» أما وقد صدر قانون التسجيل الجديد في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ وقرر بالمادة الأولى منه بأنه لا تنقل الحقوق العينية العقارية ولا تزول بين الطرفين إلا بالتسجيل فإن الحق العيني العقاري الذي يرتب على الرهن الحيازي العقاري لا يتقرر للدائن إلا بالتسجيل بمعنى أنه إذا عمل عقد الرهن ولم يحصل تسجيله فلا يتقرر الحق العيني العقاري للدائن على وجه القانوني . ومع القول بعدم تحرير الحق العيني العقاري هذا للدائن فإن الدائن المرتهن لا يزال يعتبر دائناً في نظر المدين . والمدين الراهن لا يزال يعتبر مدينياً في نظر الدائن . أي أن عقد الرهن ينتج بين المتعاقدين نتائجها القانونية من واجبات وحقوق لكل من طرفيه . وهي الواجبات والحقوق التي تنشأ عن العقد بالذات والتي لا تنشأ عن التسجيل إذ التسجيل منصرف فقط إلى تقرير الحق العيني

أن يدفع الدين بطلان الرهن اعتماداً على المادة (٥٤١) مدني لأن التمسك بهذا البطلان لم يرتب لمصلحة بل لمصلحة الغير الذين ترتبت لهم حقوق على العين المرهونة

المحكمة

« حيث أن المدعى عليه الأول قدم مذكرة ودفع بطلان الرهن لخروج العين المرهونة من يد المرتهن » وحيث أن المدين الراهن ملزم قانوناً بتسليم الشيء المرهون إلى المرتهن ليقى في حيازته ثانياً لسداد الدين فإذا لم يتم بهذا التمهيد حق الدائن طلب التسليم

« وحيث قد ثبت من وقائع هذه الدعوى أن المدعى عليها رهنها للمدعى فدانين و٤ قرارات ١٦ و١٦٠ سهما مقابل مبلغ ٥٠٠ سليم و٢٠٨ جنيه بمقتضى القعد المسجل بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ثم استأجرها بمقتضى القعد المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ولم يقوما بسداد الايجار المطلوب منهما » وحيث أنه إذا رهن المدين أرضاً ثم عادت

إليه بطريق التأجير من دائنه المرتهن فلا يجوز له أن يتمتع عن ردها ولا أن يدفع بطلان الرهن اعتماداً على المادة ٥٤١ مدني وذلك لأن بطلان الرهن ملحوظ فيه مصلحة غير المتعاقدين الذين تكون ترتبت لهم حقوق على العين المرهونة

« وحيث أنه لم يتم دليل على أن الغير حقاً ثانياً على العين المرهونة قبل تسجيل عقد الرهن فيكون دفاع المدعى عليه الأول في غير محله ويتم الحكم للمدعى بطلاناً

(قضية فرج عبد السيد - دفرمه الاستاذ واصف رزق الله ضد عبد الفتاح عبد القادر وأخرى رقم ١٦٤٧ لسنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة احدى بكه القضاة)

عن كونه في هذه الحالة وعدا بالرهن وعلى ذلك يجوز للدائن حق رفع الدعوى على المدين ومطالبة بتسليمه الشيء المرهون (راجع الأحكام التي أشار إليها الدكتور ذهني بك بالخائشة تحت غرة ٤) وقد أخذت بهذه النظرية محكمة بندر طنطا الجزئية في حكمها سالف الذكر^١ واسف ورزق الله المحامي

١٧٠

محكمة دكرنس الجزئية

٢٣ يولية ١٩٣٠

- ١ - دعوى بطلان اجراءات قاضي الامور المستعجلة . اختصاصه . عند بطلان التنفيذ
- ٢ - ملكية . حكم حق الانتفاع بالملك .

المبرر القانوني

- ١ - لا يختص قاضي الامور المستعجلة بدعوى بطلان الاجراءات الا اذا كان التنفيذ قد وقع باطلا بطلانا جوهريا
- ٢ - الحكم بالملكية يشمل حق المالك في الانتفاع بأرضه واستلامها طبقا لنص المادة « ١١ » من القانون المدني الاهلي ولا ضرورة لنص على التسليم صراحة في الحكم

المحكم

« حيث ان المدعية عدلت طلباتها أخيراً الى طلب بطلان محضر التسليم بصفة مستعجلة - « وحيث ان طلب البطلان لا يختص به قاضي الامور المستعجلة الا اذا كان التنفيذ قد وقع باطلا بطلانا جوهريا كما لو حصل التنفيذ بلا سند تنفيذي أو بلامسند مطلقا (راجع في ذلك كتاب التنفيذ للمرحوم ابي هيف بك ص ١٢٦ غرة ٢٠٤)

المقاري للدائن. وأما ما عدا ذلك من الاحكام المقررة للرهن فانها باقية وناظفة على الطرفين . ويتربى على ذلك انه مع عدم حصول التسجيل يجوز للدائن مطالبة المدين الراهن بتسليمه العقار وليس للمدين دفع طلبه بعدم حصول تسجيل العقار لأن التسجيل كما قلنا قد انصرف الى تقرير الحق المعنى المقاري ولأن التسجيل من عمل الدائن وفي مصلحته ولأنه لا يجوز للمدين أن يستفيد من عدم قيام الدائن بما فيه حماية حقه» وقال أيضاً في بنده٤ من نفس الكتاب ما يأتي:

« ان في وضع يد الدائن المرتهن على الشيء المرهون امانة العلانية والاشهار . ولا يكتفى في الرهن الحيازي أن يكون العقيد مسجلا ليكون حجة على الغير بل يجب أن يكون العقار تحت يد الدائن المرتهن . وفي وجود العقار تحت يد الدائن امانة على وجود الرهن ولا يكتفى بالتسجيل وحده . وعلى ذلك اذا حصل العقد وتسجيل دون أن يكون العقار تحت يد الدائن فلا يعتبر الرهن حجة على الغير حتى مع تسجيل العقد . وسواء ظل العقار باقيا تحت يد المدين أو رجع اليه بعد تسليمه للدائن فان الرهن لا يكون حجة على الغير ما دامت الحيازة لم تكن بيد الدائن »

وهذه الحيازة لا تزيد ولا تنقص من حقوق الطرفين المتماقين وهما الدائن والمدين فالحيازة مشروعة في الرهن لمصلحة الغير لا لمصلحة المدين . فاذا لم تنقل الحيازة ليد الدائن زال عنه حق الامتياز لزوال حق الحبس . ولكن مع هذا يجوز للدائن المرتهن حق مطالبة المدين بتسليمه الشيء المرهون لأن عقد الرهن لم يخرج

طبقاً لنص المادة ١١ من القانون المدني الاهل ولا ضرورة لنص على ذلك صراحة في الحكم « وحيث انه في هذه الحالة يجب طرح النزاع امام المحكمة المختصة بالفصل فيه

(قضية عضوية ابراهيم وحضر عنها الاستاذ كامل يوسف ضد الحاج عبده طه وحضر عنه الاستاذ ابراهيم زين الدين رقم ٠٠٠٠ سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة اسكندر بك تادرس القاضي)

« وحيث ان التنفيذ بالتسليم حصل في الدعوى الحالية بناء على حكم صدر للدعى عليه الثاني بثبوت ملكيته الى العين المسئلة اليه بواسطة المحضر المدعى عليه الاول

وحيث ان الحكم بالملكية يشمل بطبيعة الحال حق المالك في الانتفاع بأرضه باستلامها

قضاة المحاكم المختلطة

٣- لا ضرورة لذكر شهادة الشاهد في محضر الجلسة إذ يكفي ذكر حضوره ومبمع شهادته
٤- يرفض سبب النقض المبني على مناقشة مسألة موضوعية قد أثبتتها القاضى في حكمه

(رئاسة السيو هانسون . الغازيت السنة العشرين عدد ٢٣٨ حكم رقم ٢٧٨ ص ٢٨١)

١٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

نقض . خلو من الاسباب . بطلان

المبدأ القانونى

طبقاً لنص المادة ١٥٣ مكررة فقرة ٣ نجح م . المدة بالقانون رقم ١١ سنة ١٩١٦ يجب أن يبين في عريضة النقض الاسباب المترتبة عليه والا كان باطلا . فاذا اقصر رافع النقض في أسبابه على القول بأن الواقعة المبيدة في الحكم لا يعاقب عليها قانوناً . بدون أن تذكر الاسباب الدالة على ذلك .

فيعتبر هذا النقض باطلا لخلوه من الاسباب (رئاسة السيو هانسون . الغازيت السنة العشرين عدد ٢٣٨ حكم رقم ٢٨٧ ص ٢٨٢)

احكام النقض

١٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ - صورة الحكم . عدم تسليمها في بحر ٣ أيام .

عدم ختم المحكمة في ٧ أيام . لا بطلان

٢ - وصف الجريمة . صد المحكمة لنقض الاتهام

فيه . لا بطلان

٣ - شهادة شاهد . عدم تدوينها بمحضر الجلسة .

لا بطلان

٤ - نقض . عن واقعة موضوعية . وفش

المبادئ القانونية

١ - نصت المادة ١٥٣ نجح م . فقرة ٢٥

بأنه على كاتب الجلسة أن يعطى لصاحب الشأن كطلبه صورة من الحكم في بحر الثلاثة أيام التالية لصدوره . ولكن لا يترتب على التأخير بطلان الحكم ، كما انه لا يتقض الحكم الذى لا يحصل توقيعه في بحر سبعة أيام من تاريخ صدوره

٢ - اذا صد حكم الادانة قصاً في الاتهام بالنسبة لوصف مكان الجريمة . فلا يترتب على ذلك البطلان

الشهود . فلا يقبل النقض المبني على بطلان الاعلان وصحيفة الاتهام اذا لم يدفع بها لا امام محكمة الجنيح ولا في الاستئناف . ومن باب أولى اذا كان قد دفع بها امام محكمة المحالفات فرفضتها ولم يرفع استئناف عنها
٢ - ان مسألة اعتبار النادي خاصاً أو عاماً هي مسألة موضوعية لا يمكن بحسبها امام محكمة النقض طالما انها كانت محل نظر محكمة الموضوع (النازيت السنة العشرين عدد ٢٣٨ حكم رقم ٢٧٩ ص ٢٨٢)

١٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠
دفع . اساسي في دفع التهمة . عدم الرد عليه . بطلان الحكم

المبادئ القانونية

إن معرفة متى تكون المحكمة ملزمة بالرد صراحة على أحد أوجه الدفاع أمر متعلق بظروف كل حالة . ولكن لا يمكن للمحكمة أن تصرف النظر عن الرد على دفاع هام قد يترتب عليه ادانة أو عدم ادانة المتهم

فاذا قرر المتهم في تهمة اختلاس أشياء محجوزة انه باعها باذن من الدائن الحاجز وبحضور خادمه . ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع . فيكون الحكم باطلا لعدم كفاية الاسباب (رئاسة المسيو هانسون - النازيت ذات العدد حكم رقم ٢٨٥ ص ٢٨٤)

١٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ - حكم ادانة . ذكر الوقائع المتفرع بها . في صلب الحكم . دون اسبابه . جوازه
- ٢ - محلات . خطرة ومقلقة لقراءة . الرخصة . لزوم الحصول عليها

المبادئ القانونية

١ - اذا كان التهم معترفاً بالوقائع المكونة للجريمة التي يحاكم من أجلها . فيكتفى ذكر هذه الوقائع في صلب الحكم دون تكرار ذكرها في أسبابه .

٢ - لا مكان فتح محل مضر بالصحة أو مقلق للراحة لا بد من الحصول على رخصة . ولا يمكن الاستثناء عنها لجرد تأخير الجهة الادارية المختصة في الرد على طلب الرخصة في بجرمدة معينة (رئاسة المسيو هانسون . النازيت السنة العشرين عدد ٢٣٨ حكم رقم ٢٧٧ ص ٢٨١)

١٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ - نقض . اوجه البطلان السابقة على يوم المرافعة . عدم ايدائها قبل سماع للشهود . رفضه
- ٢ - نادى . اعتباره عاماً أو خاصاً . من سلطة قاضي الموضوع

المبادئ القانونية

١ - طبقاً للمادة ٢٦١ فتح . يجب أن تبدى أوجه البطلان السابقة على يوم الجلسة قبل سماع

احكام مدنية

١٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — مالك . نزع ملكية لمنفعة العامة . أخبار
المستأجرين والسلطة المختصة بها . اعلانهم
بالجلسة . عدم مشورته
٢ — تمويش . مستأجرى عقار متزوج ملكيته .
التزاع في الحالة المذكورة . بينهم وبين
المصلحة المختصة

المبدأ القانوني

لا يكون مشولا المالك الملتزم ملكيته
للمنفعة العامة أمام المستأجرين طبقاً للمادة ٧ من
قانون رقم ٢٧ سنة ١٩١٦ اذا كان قد أخبرهم -
كما اخبر الحكومة باسمهم- بمحصول نزع الملكية
وأعلمهم للحضور بجملة الممارسة
وكل نزاع فيما يختص بالتمويش الذي قد
يستحقه المستأجرون انما تكون علاقته بينهم وبين
المصلحة ذات الشأن

(رئاسة المسو مينا . قضية الآنة ايلين
باسكس ضد تركه فرداى بك . النازيت السنة
العرين عدد ٢٣٧ حكم رقم ٢٥٠ ص ٢٥٥)

١٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — ناظر . تأجيله لاكثر من ثلاث سنوات .
الاستدانة . بدون اذن القاضى . عدم جوازه
٢ — ايجار . ارض الوقف . مبانى مقامة عليها .
النس على التزام الوقف بقيمة . عدم جوازه
٣ — وقف . ارضه . اقامة مبانى عليها . بعمرة
المستأجر . التزام الوقف بقيمة المنفعة

المبدأ القانوني

١ - من المقرر فى احكام الوقف انه لا يجوز

لناظر التأجيل لأكثر من ثلاث سنوات أو
الاستدانة على الوقف إلا باذن القاضى الشرعى
٢ - كل عقد ايجار بمدة أزيد مما تقدم
وناصاً على الزام الوقف بقيمة المبانى القائمة على
أرضه بعمرة المستأجر لا قيمة له قانوناً . وفى مثل
هذه الحالة يجب الرجوع لقواعد العدل والانصاف
سواء بالنسبة لقيمة الايجار . إذ يجب أن تكون
مساوية لقيمة ايجار الاراضى المجاورة تربة
ومركزاً . أو بالنسبة للمبانى القائمة . فتبقى ملكاً
للقف . وهذا الاجراء الباطل الوارد بقصد الايجار
وخاصة بالمبانى القائمة بعمرة المستأجر على أرض
الوقف لا تخلى الوقف من التزامه قبل صاحب
الحق بما عاد على الوقف من المنفعة
(رئاسة السيو كرايتس . قضية وزارة الاوقاف
ضد ايل توين . الفازيت السنة العشرين عدد ٢٣٧
حكم رقم ٢٤٤ ص ٢٥١)

١٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — عقار . به خلل . اخلاء المحل المؤجر .
قوة القاهرة . لا تمويش
٢ — تمويش . تحسينات واعمال اجراها
المستأجر . لاستغلاله . استعفاها له قبل
المالك

المبدأ القانوني

١ - لا يحق للمستأجر المطالبة بالتمويش لفسخ
عقد الايجار قبل انتهاء مدته اذا كان ذلك ناشئاً
عن تعرض العقار للقطوع . وهو حالة قوة القاهرة .
واذا نص حكم قاضى الامور المستعجلة
بالأخلاء لهذا السبب على حفظ حق المستأجر
فى اعادة وضع يده على المحل المؤجر له بعد اجراء

يضطر المستأجر للاكتفاء بمحل آخر مركزه أقل رواجاً لتجارته

٤ - طبقاً لأحكام محكمة الاستئناف بدوائرها المجتمعة لا يجوز للقاضي بمحض ارادته أن يعدل من قيمة التعميض المنصوص عليه كشرط جزائي في العقد (رئاسة المسيو بائيرا قضية السيدة فاطمة محمد حسن ضد ابلي اجويجا . السنة الثماني عدد ٢٢٧ حكم رقم ٢٤٦ ص ٢٥٣)

(المحكمة: اشار الحكم الى حكم الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ ومنشور بمجلة الاحكام المختلطة بمجموعة ٣٤ ص ١٥٥. وراجع يسكن ذلك حكم الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف الاهلية الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ في القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٤١ ومنشور بمجلة المحاماة السنة السابقة عدد ٤ رقم ٢٣٢ ص ٢٣١)

١٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ - مذكرة . حيازته بلا عقد . التعميض عنه . على المأزر .
- ٢ - مضي المدة . خمس سنين . المطالبة بالبيع او قيمة الاجرة . عدم سريانها
- ٣ - اجرة . ربح . تقديره . ظروفه .

المبرأ القانوني

- ١ - ان التعميض الذي يستحقه المالك بسبب حيازة مستأجره بلا عقد لمباني مقامة على العقار المؤجر لا يكون مستحقاً الا على المأزر . ولا تمتع المطالبة به استعمال المؤجر للحقوق الممنوحة له بالمادة ٩٠ مد م
- ٢ - ان سقوط الحق بمضي خمس سنوات المنصوص عنه بالمادة ٢٧٥ مدني مختلط لا ينطبق على القيمة المقدرة كاجرة بالنسبة للمحل الذي يشتهل

الاصلاحات اللازمة . فانه لا يستحق تعويضاً إذا لم يرد ان يتسكك بمحله هذا

٣ - ويلزم المالك على كل حال تعويض المستأجر عن الاعمال التي اجراها بالمحل المؤجر لأجل استغلاله

(رئاسة المسيو بائيرا . قضية جورج كرسوفيدس ضد شكري خليل قنلاوي . الغازيت السنة الثماني عدد ٢٢٧ حكم رقم ٢٥١ ص ٢٥٥)

١٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - شرط جزائي . عقد إيجار . محلس المستأجر منه بسبب قهرة او غير منظورة وقت التعاقد
- ٢ - شرط جزائي . النص عليه في العقد . مخالفته . قرينة على الضرر
- ٣ - تعويض . من مخالفة العقد . تحقق الضرر . تقديره
- ٤ - تعويض . النص عليه في العقد . عدم جواز تعديل قيمته

المبادئ القانونية

- ١ - اذا نص في عقد إيجار كشرط جزائي تعويض المستأجر بسبب تأخير المؤجر في تسليم المحل المؤجر . فلا يمكن أن يتخلص المؤجر من هذا الشرط الا اذا أثبت حصول قوة قاهرة . أو ان الاسباب التي أدت الى هذا التأخير لم تكن بالنسبة له منظورة وقت التعاقد
- ٢ - وجود الشرط الجزائي قرينة على الضرر بالنسبة للشخص الذي أخل بالتعاقد بالتزامه معه . وهي قرينة يجب على المتعاقد المتخلف دحضها
- ٣ - يستحق الضرر اذا كان عدم تسليم المحل المؤجر مخطئاً للمؤجر مما يترتب عليه أن

النسبة مع حالة ايجار الامكنة الأخرى في ذات العقار

(وثلاثة ماك بارنت، قضية السيدة زينب مصطفى عثمان بصفتها ضد س.و.س. صيدناوى وشركه النازيت السنة المبرن عدد ٢٣٧٤ حكم رقم ٢٤٨ ص ٢٥٤ و ٢٥٥)

شخص بلا عقد لأنها عبارة عن تمويض . فلا يمكن القياس عليها بالايجار

٣ - تقدير مثل هذه الاجرة يجب مراعاة

قضاء المحاكم الأجنبية

سبيل للورور لأرض (Enclave) حيث يكون مستمداً من القانون - لا يمكن أن ينشأ إلا من سند أو اتفاق أو من تخصيص رب الاسرة وأن يعلن وجوده بعلامة ظاهرة. فجرد المرور - ولو كان قديماً أو متكرراً - بمفاد الغير لا يصلح أساساً لاكتساب حق المرور بمعنى المدة ولا لأن يعطى الحق في مباشرة دعوى من دعاوى وضع اليد

(دالوز الابجوى ص ٣٩٥ سنة ١٩٣٠)
(المحاماة : جرت محكمة الاستئناف الاهلية على خلاف هذا الرأي)

١٨٣

محكمة التقض والابرام الفرنسية

٧ مايو سنة ١٩٣٠

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جناني . مدنى . تقيد
القاضى المدنى به

المبر القانونى

لا يقيد القاضى المدنى من أسباب الاحكام الجنائية الا ما كان منها مستنداً ضرورياً لهذه الاحكام فالحكم الذى يقضى ببراءة متهم بتهمة بيع بضائع مغشوشة بناء على انه لم يكن بإمكانه أن

١٨١

محكمة التقض والابرام الفرنسية

٦ مايو سنة ١٩٣٠

اختصاص . محكمة مدنية . محكمة تجارية . عمل تجارى . للدعى عليه غير تاجر . حقه فى رفع النزاع . محكمة المدنية .

المبر القانونى

إذا قام نزاع بين طرفين أحدهما تاجر أو قام بنسبة عمل يعتبر تجارياً بالنسبة لواحد منهما فقط فلا يضيع حق الشخص (الذى ليس بتاجر أو الذى لم يعمل عملاً تجارياً) فى أن يتقاضى أمام القضاء المدنى المختص بالنسبة له لمجرد كونه أعلن مدعياً عليه . بل له إذا شاء أن يعلن المدعى أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء التجارى (دالوز الابجوى ص ٣٦٣ سنة ١٩٣٠)

١٨٢

محكمة التقض والابرام الفرنسية

٦ مايو سنة ١٩٣٠

حق الورور . عدم جواز اكتسابه بالورور .

المبر القانونى

ان حق الورور (فيما عدا حالة عدم وجود

الضرر كله متى كان من المتعذر تحديد نصيب كل منهم في الضرر الذي حدث
ويوجه خاص فإن مدير التيارات الذي رغم
علمه بحقيقة ومدى التعهدات التي ارتبط بها مثل
مسرحة مع أحد التيارات يعقد معه ذلك اتفاقاً
آخر يكون مسؤولاً معه بالتضامن عن تعويض
الضرر الذي أصاب التيار الأول من الاختلال
بهذا العهد .

(دالوز الاسبوعى من ٣٧٧ سنة ١٩٣٠)

١٨٦

محكمة النقض والايبرام الفرنسية

٤ يونيه سنة ١٩٣٠

وكالة . عزل الوكيل . اساءة استعمال الحق . تعويض

المبدأ القانوني

التاجر الذي يقطع فجأة أعمال مثله ووكيله
العام ويعزله من غير مبرر مطلقاً يكون ملزماً بتعويضه
عن هذا الفصل المفاجيء في وقت غير لائق .
(دالوز الاسبوعى من ٣٦٢ سنة ١٩٣٠)

١٨٧

محكمة استئناف أمين Amiens

٣٠ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ — دعوى مدنية . رضا ضد الاشخاص
المشؤولين مدنياً .
- ٢ — مشولية . ملك سيارة . خدام عرضى .

المبدأ القانوني

ان القاعدة التي تنص عليها المادة (٣٦٣) تختلق
جنابات فرنسي (هي قاعدة عامة وليست قاصرة

يعرف الفشل لا يمنع القاضي المدني من أن يرفض
الحكم بفسخ البيع بسبب أن البضاعة لم تعين
وأن أعمال الخبير التي يزعم المدعى أنها أثبتت
الفشل لم تباشر في مواجهة الخصوم
(دالوز الاسبوعى من ٣٩٦ سنة ١٩٣٠)

١٨٤

محكمة النقض والايبرام الفرنسية

٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

مشولية . طارية استعمال . عيب . تضامن
المالك مع المستعمل في المشولية

المبدأ القانوني

مؤجر السيارات الذي أعار سيارة لمؤجر
آخر نظير اقسام الارباح الناتجة من تأجير
سيارتهما المشتركين يعتبر مسؤولاً مع هذا بالتضامن
عن الحادثة التي سببها الاخير للأشخاص
الراكبين في السيارة المستعارة متى كان ثابتاً ان
الحادثة نشأت عن خطأ السائق من جهة وعن
خلل في سير العربة من الجهة الثانية . (المادة
١٣٨٢ مد . فر)

(دالوز الاسبوعى من ٣٧٩ سنة ٣٩٠)

١٨٥

محكمة النقض والايبرام الفرنسية

٢ يونيه سنة ١٩٣٠

تضامن . اختلال بالتعهد . اشتراك في ذلك .

المبدأ القانوني

يجوز الحكم بالتضامن على جميع الذين
تسببوا بأخطائهم الغير قابلة للتجزئة في احداث

١٨٩

محكمة استئناف Pau

٨ ابريل سنة ١٩٣٠

مستولية . امين الفندق . اشراف

المهرب القانوني

أن واجب الاشراف الملقى به امين خزانة الفندق لا يتناول غير مستخدمى الفندق والساعة chasseurs الذين يدخلون الغرف . فلا يشمل مراقبة روحات وجينات الموظفين الملحقين بخدمة الزباين الذين يستحضرونهم بانفسهم .

فاذا سرقت جواهر سيدة نزلت بفندق بواسطة وصيقتها الخاصة حالة ان هذه الوصيفة كانت تأتي كل يوم بتكليف من سيدتها وتفتح صندوق جواهرها المحفوظ داخل خزانة الفندق لتأخذ حقيبتها أو لتردها . كان امين الفندق غير مسئول عن سرقتها . (المواد ١٣٨٢ ، ١٣٨٤ مد . فر .)

(دالوز الاسبوعى من ٥٧٣ سنة ١٩٣٠)

١٩٠

محكمة Pas-de-Calais بادي كاليه المدينة

١٦ ابريل سنة ١٩٣٠

مستولية . سيارة . نور

المهرب القانوني

سائق السيارة الذى زاعغ بصره avenglé من النور الكبير لسيارة تسير فى اتجاه عكسى يجب عليه أن يضرب البوق ويقف . فاذا لم يفعل ذلك اعتبر مسئولاً .

(دالوز الاسبوعى من ٣٧٥ سنة ١٩٣٠)

على طلب التمييز من الشخص المسئول وحده عن الجريمة ولكنها تبين للمجنى عليه أن يحتتم مباشرة أمام القضاء الجنائى (حيث وُجد أو حيث استدعى التهم المسئول عن الجريمة) جميع الأشخاص الذين يرى أن له حقا فى الرجوع عليهم مدنياً لتعويض الضرر الذى سببه له الشخص المحاكم جنائياً وعلى ذلك أنه يدخل الشخص الذى يعتبره مسئولاً مدنياً عن الشخص المحاكم ولا يؤثر على ذلك كون ذلك الشخص لم تدخله النيابة لیسأل عن الحقوق المدنية (المصاريف القضائية مثلا) فيعتبر مسئولاً مدنياً مالك السيارة التى لم يكن يقودها سائقه بل شخص آخر كان يصحبه . لأن هذا الأخير لم يتول قيادة السيارة إلا بموافقة المالك فيعتبر خادمه (دالوز الاسبوعى من ٣٧١ سنة ١٩٣٠)

١٨٨

محكمة مونيلييه الاستئنافية

٣ ابريل سنة ١٩٣٠

زنا . حيلولة . تفرقة . منزل الزوجة

المهرب القانوني

القرار الصادر أثناء اجراءات دعوى الطلاق أو الحيلولة séparation de corps بان يعيش الزوجان منفصلين لا يعدم « منزل الزوجية » بل يظل هذا قائماً مادام لم يصدر حكم فى موضوع الدعوى (المواد ٨٨٨ مد . فر .) ٣٣٩ جنا . فر ٣٣٣ ج فر .)

وعلى ذلك فيجوز فى مثل هذه الحالة محاكمة الزوج لمعاشرته خلية فى منزل الزوجة بتهمة الزنا

(دالوز الاسبوعى من ٣٧٣ سنة ١٩٣٠)

قضاة المحاكم المختلطة الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة

وتبعا لذلك فإن مصفى الشركة المنوح قانونا هذه الصفة التي يباشرها تحت مراقبة المحكمة المختصة في إنجلترا - يستمر في صفته بعد اشهار افلاس الشركة الصادر من القضاء المختلط (١) وإذا أمكن الدائنين الذين تباقدوا مع مديري الشركة في مصر تحت سلطان القوانين المصرية والذين سببوا اشهار الافلاس أن يرفضوا الاقرار بتبثيل الشركة المفلسة تمثيلا قانونيا خلاف تمثيلها بالسنديك (٢) الذي له مباشرة الحقوق المنتزعة من المفلس نتيجة لاشهار افلاسه - وفيما يخص بالحقوق التي لم تنزع من المفلس خصوصا حقه في تقديم طلبات صلحية - فانه من المستحيل انكار تمثيل مساهمي الشركة قانونا بالمصفي الذي استخوه طبقا لاجراءات التشريع الخاصة لها الشركة

فالمصفي الممثل للمساهمين يجب اذا قبله في اجراء جميع الاعمال الممنوحة للمفلس شخصيا - وبذلك تطبيق نظرية الحقوق الشخصية للمفلس الفردي على الاشخاص المعنوية وهي الشركات المفلسة -

٣ - وبالنسبة لعدم وجود نص قانوني

١٩١١

٥ يونيو سنة ١٩١٢

افلاس - اتحاد المدائنين - قانون دولي خاص - التوفيق بين الشرائع والقوانين القضائية - افضلية القوانين والاحكام المحلية - نظام عام - نواقي الافلاس في إنجلترا ومصر - عدم مناقضة نظرية وحدة وعمومية التفليس - اتفاق المفلس مع جميع دائنيه في حالة الاتحاد - مباشرة المصفي للحقوق الغير منتزعة منه -

المبادئ القانونية

١ - ان نظرية وحدة وعمومية التفليس لم تعد دولا . وتبعا لذلك يحق للسلطة القضائية في كل بلد يطلب فيه منها بحث المنازعات التوفيق على قدر الامكان بين تطبيق قوانين وقرارات سلطاتها الخاصة مع قرارات البلاد الاخرى ذات العلاقة بالتفليس ، وانما على السلطة القضائية في هذه الحالة تفضيل القوانين وقرارات أنظمتها المحلية في حالة استحالة التوفيق بين شرائع وقرارات مختلفة

٢ - ان افلاس شركة مساهمة انجليزية في مصر يجوز قانونا تواجده مع تصفية الشركة ذاتها في انكلترا كطلب المساهمين طبقا للقوانين الانجليزية

(١) راجع المجموعة المختلطة مجلد السنة ٢٤ ص ٣٨٥

(٢) استمينا كلمة سنديك لشيوعها في القضاء والعرف التجاري بدلا من وكيل الدائنين التي لا تقي تماما بالمعنى المتصور ولكون السنديك وككيلا من المفلس ايضا

صفة المصنى التي يستعملها تحت مراقبة المجلس
القضائى المختص

« وحيث أن يكر يستمر فى حفظ صفته
كصف بعد اشتهار افلاس الشركة المصنى به
من القضاء المختلط

وفعلًا فإن نظرية وحدة وعمومية الغفلية
التي لم يصر حدها دوليا - وذلك احتراماً
لسلطان كل دولة . ولاستقلال الأنظمة القضائية
التابعة لها . فإن غفلية شركة الاراضى البحرية
المصرية لتمتد فى مصر بموجب قانون أن تتواجد مع
تصفية فُس الشركة فى إنجلترا

وانه يحق للسلطة القضائية فى كل بلد -
المطوب منها الفصل فى المنازعات - أن توفق
بقدر الامكان بين تطبيق قوانينها نفسها وقرارات
سلطاتها مع قوانين وقرارات البلاد الاخرى
المختصة . الا انه عليها أن تفضل القوانين والسلطة
المحلية عند ما يصبح من المستحيل التوفيق بين
الشرايع والقرارات المختلفة

وفى القضية موضوع البحث فإن التوفيق
بين القوانين الانكليزية والمختلطة ليس ممكناً
فحسب بل هو سهل

وفعلًا كان للدائنين الذين اتفقوا مع
مديرى الشركة فى مصر - تبعا لقوانين المصرية
والذين سببوا اشتهار افلاسها (حكم محكمة
اسكندرية التجارية المختلطة فى ٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٠٨ وقرار الاستئناف المؤيد فى ٢٤
مارس سنة ١٩٠٩) أن يرفضوا الاقرار بالتمثيل
القانونى لمير السنديك الذى يستعمل أيضا
الحقوق المنتزعة من المفلس تبعا لاشتهار الافلاس

مناقض فانه يجب الاقتصار على تطبيق مبدأ :
المشارطات قانون المتعاقدين .

وتبعا لذلك فإن المفلس اذا كانت الغفلية
فى حالة اتحاد الدائنين - وحتى يضع حداً لهذه
الحالة - أن يعقد تسوية مع جميع دائنيه - وان
يقدمها لتصديق المحكمة - وعلى الاخص يمكنه
أن يسدد جميع حقوق دائنيه بشرط الإبراء -
بدون أن يتبع اجراءات رد الاعتبار المقررة
بالمواد ٤١٦ وما يليها من قانون التجارة .

المحكم

« حيث اتهم بمسكون ضد طالب التصديق
على الاتفاق الموقع بين يكر بصفته وحضرة
سيون فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ دافعين :

- ١) بعدم وجود صفة ليكر
- ٢) بعدم قبول الاتفاق فى حالة اتحاد
الدائنين
- ٣) بأسباب من النظام العام مناقضة
للتصديق
- ٤) بتعرض مصالح المساهمين للخطر
تبعا للاتفاق
- ٥) بوجود دائنين غير مسددين

« وحيث انه يقتضى بحث كل من هذه
الاسباب : -

« حيث أن شركة الاراضى البحرية المصرية
ليبتد وقد تشكلت تشكيلا قانونيا فى لندن طبقا
للقوانين الانكليزية - فإن المساهمين كان
يمكنهم (كما فعلوا) أن يمجروا التصفية طبقا لنفس
القوانين - وتبعا لذلك فإن يكر قد منح قانونا

(١٦) الذي يقضى بطلان وعدم وجود أثر بالنسبة للمتأقدين والنير لجميع الاتفاقات أو التسويات التي لم تحصل بعد فتح التصفية طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون (ينظر دالوز قضاء افلاس غمرة ٦٦٨ ص ٣٠٤ ليون كان قانون تجاري مجلد ٧ افلاس غمرة ٦٦٧ ص ٦٢٣ حاشية - باردسو قانون تجاري مجلد ٣ غمرة ١٢٦٨ ص ٤٩٢)

وفلما فانه مع عدم وجود نص قانوني مناقض - يجب الاقتصاد على تطبيق مبدأ القائل بأن المشاركات هي قانون بين اطرافها اصحاب الشأن وفي مصلحة النظرية العكسية يتسكون .

(١) بان القانون التجاري قد نظم القواعد التي تضع حداً لحالة اتحاد الدائنين

(٢) وبأنه يمكن ان يقدم دائنون آخرون مجهولون قبل اقبال اجراءات الاتحاد -

(٣) وبأن المفلس يمكنه أن يحاول فيتوصل لعقد صلح بعد انقضاء المواعيد المحددة في القانون -

ولكن ليست هذه الادلة بدون رد - فمن

الدليل الاول يمكن القول بأنه ولو أن القوانين التجارية يحدد الطريق لوضع حد لحالة الاتحاد

الا أن نصوصه ليس فيها شيء مانع أو محرم وانها لم تأخذ بحرية المتأقدين ويجب وجود منع صريح -

وعن الدليل الثاني يمكن الرد بأنه لا يجوز -

احتمالاً لوجود دائنتين فرضيتين - التوضيحية بمصالح الدائنين المقررين الذين يمكنهم التوصية على قبول التسوية -

وفي القضية - فانه لو لم تقع سلسلة طويلة من

تأجيلات المزاو لتخفيض الثمن الاساسي - فانه

ولكن من جهة أخرى - فانه فيما يختص بالمخوف التي لم تنزع من المفلس (المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ تجاري) وخصوصاً الحق في عرض طلبات صلحية - يستعمل انكاراً أن مساهمي شركة الاراضي البحرية المصرية ليمتد الدين قبلوا أن ينضموا الى شركة مؤسسة طبقاً للقوانين الانكليزية هم ممثلون قانوناً بالمصفي المنتخب بواسطتهم في جمعيتين عموميتين تبعاً لأنظمة التشريع الخاصة لها الشركة

وان المصفي للمثل للمساهمين (وهم المكونون لشخص المفلس نفسه) يجب اذاً قبوله لياشر جميع الاعمال المتروكة للمفلس شخصياً - وإلا فان الشركات بالاسهم تصبح في حالة أخط من حالة الاشخاص الواقفين في حالة الافلاس -

ويبقى أن نبحت في هل يمكن للمفلس -

عندما تكون التعليلية في حالة الاتحاد الدائنين -

ولكي يضع حداً لهذه الحالة - أن يعقد اما

تسوية مع جميع دائنيه - أو ان يطرحها لتصديق المحكمة خصوصاً كما في هذه القضية اذا امكنه أن

يسدد ديون دائنيه كاملة وأن يحصل منهم على ابراء بدون أن يتبع اجراءات رد الاعتبار المقررة

في المواد ١٦٥ وما بعدها في قانون التجارة المختلط -

عن عدم قبول مشاركات المفلس

مع دائنيه في حالة اتحادهم

ان مسألة صحة الاتفاقات في حالة اتحاد

الدائنين بين المفلس وجميع دائنيه هي موضوع

مناقشة حادة بين الشراح واحكام المحاكم الفرنسية -

انما قد اتجه القضاء إلى الموافقة على هذه الاتفاقات

قبل صدور قانون ٤ مارس سنة ١٨٨٩ الخاص

بالتصفية القضائية والمشتل على نص خاص (مادة

السنديك دفاتر ومستندات الشركة فانه يكفى أن يلاحظ ان السنديك لو رفع يده عنها لكان مسئولاً شخصياً ازاء المساهمين الذين عينوه وازاء المجلس القضائى الاعلى الموضوع هو تحت رقابته - وأخيراً فانه تبعاً لتسديد ديون الدائنين كاملة فانه من الظاهر أن المساهمين سيكونون وحدهم ضحايا الادارة السيئة للشركة وللتنفيس ولكن حماية مصالح المساهمين لا يمكن أن تشتت مبدئياً وبدون بحث رفض أى اتفاق بين المصنفى ودائى الشركة وهذا يكون أسلوباً عجيباً لحماية المساهمين بأن يمنع عنهم أى تسوية حتى لو كانت تتفهم شروطاً موافقة حتماً لم -

وان الدفاع عن مصالح المساهمين يتطلب فقط ان يبحث بايمان شروط الاتفاق المعروض وأن لا يحصل قبوله إلا بعد التأكد من أن سيترب عليه للمساهمين حالة أفضل من حالة البيع بالمزاد العلنى طبقاً للاجراءات القانونية . - وإذا فانه يقتضى البحث عما اذا كانت هذه هى الحالة فى القضية -

معلم المساهمين

أما فيما يختص بمعرفة ما اذا كان اتفاق يكر - سيون فى الواقع يمكن تحقيقه واذا كان مستجيباً لمنفعة حقيقة للمساهمين أكثر من البيع الجبرى لأملاك الحام الذى يطلبه السنديك - فان المحكمة لا يمكنها بدون أسباب هامة جداً أن تناقض وجهة نظر المصنفى وهو الممثل القانونى للمساهمين -

وبهذه المناسبة يجب أن لا يغيب عن البال

كان من زمن بعيد قد بيعت أملاك الحام وأنحل اتحاد الدائنين وسقطت حقوق الدائنين الاحتماليين نهائياً -

وعن الدليل الثالث يمكن الرد بأن التسوية مع جميع الدائنين المسددين تماماً اذا انتهت حالة رفع يد الفلاس فانها لا ترفع عن المدين أنواع عدم الاهلية الناتجة عن الافلاس - ولا يمكن الخلط بينها وبين الصلح المقبول من أغلبية بسيطة مع تخفيض قيمة الديون ومحو أنواع عدم الاهلية القانونية الناتجة عن الافلاس المذكور -

اسباب مع النظام العام

فيا يختص بعدم التصديق على تسوية يسكر - سيون ، قد دفعوا بأسباب من النظام العام . وهى :-

١ - ان ادارة الشركة مطبوعة بطابع الاختلاسات والطرق الاجرامية -
ب - ورفض المصنفى أن يسلم السنديك دفاتر ومستندات الشركة -

ج - وضرورة مراقبة خاصة لحماية المساهمين الذين هم الضحايا الوحيدون فى هذه العملية المضبوحة -

ولكن هذه الأسباب لا يمكن أن تقف عبة ضد التصديق على التسوية - فانه فيما يختص بالطابع المشبوه جداً لتنفيذ فانه مما لا شك فيه أن التصديق على الاتفاق لا يمكن أن يؤثر فى شئ على الاجراءات الجنائية التى بوشرت أو ستباشر ضد المذنبين -

أما فيما يختص برفض المصنفى أن يسلم

شركة الأراضي البحرية المصرية ليمتد وآخرين
وثانة المسيو جيسر

تعليق

نعاقد المفلس مع دائمة غرضه مائة أعمارهم
مبادئ القانون الدولي - تاريخ الخلاف -
النصوص الاهلية -

ان أكثر المبادئ المقررة في هذا الحكم
هي من قواعد القانون الدولي الخاص في مادة
الافلاس -

وتطبيق المبادئ التي وضعها القرار متعذر
لدى المحاكم الاهلية نظراً لاختلاف جنسية
الخصوم -

ويستثنى من ذلك المبدأ الأخير كما سيبي -
وهذا لا يمنع من الاعجاب بالتطبيق المنطقي والمرت
لنصوص قانون التجارة ولقواعد القانون الدولي
وهو التطبيق الذي اتبعت محكمة الاستئناف للخروج
من مأزقين - أولهما احتمال تضارب الأحكام
المختلطة المصرية مع الأحكام الانكليزية في
موضوع النزاع وتحاشي نتائج هذا التضارب عند
التنفيذ في إنجلترا وهي مركز الشركة -

وثانيهما ضمان العدالة لتوصل لمنع الاضرار
بضحايا تلاعب مديري الشركة وهم المساهمون
في حالة تنفيذ حكم المحكمة العليا الانكليزية
القاضي بالتصديق على التسوية المبرمة بين مديري
الشركة والدائنين - والتي انتهى القرار بالأمر
ببحثها ثانية من محكمة الاستئناف المختلطة وفي
مواجهة جميع الدائنين المقيدين في إنجلترا وغيرهم
في مصر -

ولتوصل الى الغايتين المذكورتين يمكن

أن اتفاق ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ قد تصدق عليه
في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ من المجلس الأعلى
القضائي في إنجلترا طبقاً لقوانين الانكليزية حتى
أن لا السنديك ولا الدائنين المعارضين ولا
المساهمين المتدخلين لم يبنوا للحكمة (استئناف
الاسكندرية) فم وكيف أن الاتفاق المذكور
يمكنه أن يضر بمصالحهم القانونية ولا لماذا يكون
اليق الجبري لاملاك الحام أفضل -

إذا والحالة هذه فإن محكمة الاستئناف ترى
قبل أن تفصل في التصديق على اتفاق يكر -
سيون - أمر يكر بأن يودع في القضية في ميعاد
شهرين من التعلق بهذا الحكم قائمة مصدقاً عليها
من السلطة المختصة بجميع داني شركة الأراضي
البحرية المصرية ليمتد طبقاً لقرار ومستندات
الشركة التي بين يديه مع عناوينهم الملوحة

ويكون لطالب التعجيل صاحب الشأن
أن يسفر حضرات لوزنا بك - والشفزكي
واستلاوس وأي دائن آخر ظاهر في القائمة المأمور
بها باعلاه (وعدا المذكورين في قائمة الدائنين
الانكليز الموجودين الآن في دوسيه يكر) لكي
يطلب تثبيت حقوقهم بقرار قضائي بصفة نهائية -
في بحر الأربعة أشهر من تاريخ الانذار مع التنبيه
عليهم بأنه بعد انقضاء الميعاد المذكور يصير
الفصل في التصديق على الاتفاق موضوعه -

فقرره الوكيل

قضت المحكمة بالناء الحكم المستأنف وقبل
الفصل في الموضوع . . . الخ
(قضية يكر بصفته وآخرين ضد قنصلية

فنياً يختص بها فانه لا فرق بين النصوص الاهلية والمختلطة -

وقد تناقضت فيها احكام محكمة الاستئناف المختلطة قبل قرار الدوائر المجتمعة - قررت الدائرة الاولى في ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠ بطلان التعاقد المذكور - (ينظر المجموعة السنة ٢٣ ص ١٨٨) -

بعكس ما قضت به الدائرة الثانية في ٦ ابريل سنة ١٩١١ (المجموعة السنة ٢٣ ص ٢٥٣) -

فأتى القرار المذكور الذى قضى حكم محكمة اسكندرية التجارية المختلطة الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩١١ وقرر نهائياً مبدأ حرية التعاقد فى فترة الاتحاد - وهذا التطبيق صحيح اذ ان المشرع الافرنسى قد اضطر الى اصدار قانون ينص صراحة على مناقضته -

وفتره اتحاد الدائنين هذه هى المقررة فى المادة ٣٣٩ من قانون التجارة الأهلى وهذا التعاقد لا يلزم لصحته اتباع المفسر للقواعد المقررة فى المادة ٤٠٨ وما يليها لرد الاعتبار كما انه مقتصر النتائج على فغاده ققط وبدون اكساب المفسر المزاي موضوع النصوص الاخيرة المذكورة

عبد سكرى عمار المحامى

تلتخص تدرج أسباب القرار فى قسمته الشخصية المعنوية للشركة المفلسة الى قسمين وتثيل كلا منهما بمثل -

فجعل للحقوق المترتبة من المفسر لو كان شخصاً حقيقياً طبقاً للمادة ٢٢٥ مختلط المقابلة للمادة ٢١٧ أهلى السنديك المعين من القضاء المختلط -

أما فيما يختص بالحقوق الشخصية التى اعتبر منها حق المفسر فى عرضه تسوية صلحية على دائنيه فى فترة اتحادهم فقد جعل القرار ممثلاً لها المصنف المعين فى انجلترا بواسطة المساهمين والموضوع تحت مراقبة المحكمة العليا الانكليزية التى كانت قد صدقت فعلاً على التسوية موضوع النزاع -

خصوصاً وقد لاحظت محكمة الاستئناف أن مديرى الشركة هم بلا مثل فى الواقع إذ أن السنديك المختلط كان من خصوصهم -

وهذا التوسع فى تفسير الحقوق الشخصية وتقسيمها مع توزيع الشخصية المعنوية اقتضته الموانع الدولية السابق الاشارة اليها -

اما النقطة الخلافية التجارية وهى التى يجوز تطبيقها لدى المحاكم الاهلية فهى صحة أو بطلان تعاقد المدين مع جميع دائنيه فى حالة اتحادهم -

لجنة الاربحات القانونية بالنيابة العمومية قرارات اللجنة

الصادرة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

... ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب
الحل وينبه ضمنه باقتال الحل أو بتقديم
الاخطار حسب اللازم عنه بحسب ما يقتضيه
الحال في ظرف ١٥ يوما. فتي مضى هذا الميعاد
ولم يعمل صاحب الحل بقتضى التنبيه فعلى
البوليس اثبات ذلك ونحضر مخالفة

فبقتضى هذا النص تكون جهة الادارة
هي صاحبة الحق في تقريرها اذا كان الحل معدا
للدعارة . ومتى قررت جهة الادارة ذلك يكون
قرارها هو الفصل ولا يكون للمحاكم أية رقابة
عليها في ذلك . وقد جرى القضاء المختلط على
هذا الرأي باستمرار (راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٠٥ بمجلة
التشريع والاحكام ص ١٧ ص ٥٧ وحكمها
الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ المجموعة
المذكورة ص ١٦ ص ١٤٠) . ومتى قرر
ذلك يجب قانونا أن تكتفي المحكمة بقرار رسمي من
جهة الادارة باعتبار الحل من بيوت الماهرات إذ
لا فائدة من تقديم أوراق التحريات إليها ما دام
انه لا حق لها في التعرض لقرار القى أصدرته

ولاحظت اللجنة بناء على ذلك أن المخالفة
التي يجب تقديمها للمحكمة طبقا لنص المادة
العاشرة من لائحة بيوت الماهرات ليست ادارة

١
بيوت الماهرات . قرار البوليس باعتبار عمل من
ضمن بيوت الماهرات . قوته . عدم طلب
اوراق التحريات . لنفسها للدعوى.
وصف المخالفة

اللجنة

شككت جهة الادارة من تكليفها بتقديم أوراق
التحريات الخاصة بالمحلات التي تعتبرها من بيوت
الماهرات لنفسها الى الدعوى المخالفات التي ترفع طبقا
للعادة العاشرة من القرار الصادر من وزارة الداخلية
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن بيوت الماهرات
وبحث هذا الموضوع امام اللجنة لاحظت:

اولا - أن المادة ٢٠٣ من قانون المرافعات
تنص على أن الموظف غير ملزم بافشاء ما صار
تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه
اذا رأى انه يقترب على عدم كتمان ذلك
ضرر ما للصحة العمومية . وبناء على هذا
النص تكون جهة الادارة في حل من الاحتفاظ
بأوراق التحريات السرية التي تخرجها بشأن
محلات الماهرات والامتناع من تقديمها للمحاكم.
ثانيا - أن المادة العاشرة من لائحة بيوت

الماهرات تنص على أن لجهة الادارة في حالة
عدم تقديم الاخطار من أصحاب الحل أن قرر
ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت الماهرات

عرض هذا الامر على اللجنة فرأت أن المادة الاولى من قرار وزارة المحاماة الصادر بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن تنفيذ لائحة قلم السوابق تقضى بأن ترسل لقلم السوابق صحف عن الاحكام النهائية الصادرة في مواد الجنبع من المحاكم الجزئية وبعض أحكام الجنبع الصادرة من المحاكم المركزية . وذلك متى كان من المستحيل اعلانها لغير النيابة . وتفصيل ذلك وارد في المواد ١٠٨٩ وما بعدها من التعليمات العامة .

وان المادة الثامنة بقرة (ح) من القرار المذكور تقضى بأن تحسب الصحف المذكورة متى عملت معارضة في الاحكام النهائية وذلك على الوجه المشرى في المواد ١١٢٤ وما بعدها من التعليمات العامة

الا انه قد شوهد أن كثيراً من الاحكام النهائية التي ترسل عنها صحف لقلم السوابق لا تعمل فيها معارضات بسبب عدم الاهتمام على المحكوم عليهم . وهذه الاحكام تحفظ بعد مضي ثلاث سنين من تاريخ الحكم النهائي

ولما كان بقاء الصحف المذكورة بقلم السوابق بعد حفظ الحكم ليس له أية فائدة قانوناً . لعدم امكان اعتباره ركناً للعود لأنه لم يكن نهائياً ولا يمكن أن يكون كذلك . وقد سقط الحق في رفع الدعوى العمومية . كما انه لم يبق له أية فائدة عملية من جهة البحث عن المحكوم عليهم للسبب المتقدم

فلذا رأت اللجنة أن مثل هذه الصحف واجب سحبها أسوة بالاحوال الأخرى المنصوص عليها في القرار المذكور

عمل للدعوى بدون تصريح . فان هذا الامر قد فصلت فيه جهة الادارة نهائياً بما لها من الحق المخولها قانوناً ولا فائدة من طرحه على المحكمة . وانما هي عدم تنفيذ قرار البوليس في الميعاد المحدد فيه .

٢

دعوى عمومية . موظفو المجالس البلدية والمحلية . وهل يتبع بشأنهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧

اللجنة

استفهمت نيابة قنا عما اذا كان موظفو المجالس البلدية والمحلية والقروية تتبع بشأنهم القواعد المقررة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ والتعليمات التي عملت تنفيذاً له فيما يختص بعمل التحقيق ورفع الدعوى العمومية عليهم من أجل الجرائم التي تقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها وقد أفتت اللجنة بأن الموظفين المذكورين وان كانوا يقومون بمجتمعات عامة الا انهم ليسوا موظفين حكوميين لأن المجالس التابعة لها لم تكن من المصالح الاميرية اذ لكل منها ميزانية مستقلة فلا تنطبق اذن عليهم أحكام القرار المذكور .

٣

صحف السوابق - المحررة عن احكام غيائية . سقطت بعض المدة . سحبها

اللجنة

استفهم قلم السوابق عما يتبع بشأن الصحف المحررة عن أحكام غيائية سقطت بمضي المدة هل تسحب هذه الصحف أم تبقى بقلم السوابق وهل اذا طلب شخص صدر عليه حكم من هذا القبيل تذكرة سوابقه تعطى له التذكرة خلواً من السوابق أم يذكر بها الحكم النهائي .

العدد الثالث	فهرست	الصفحة
	مقدمة	
٢١٣	بحث للاستاذ مرقص فهمي في « وجوه النقض المتصلة بالموضوع »	
٢٣٠	الجزء الثاني من بحث الاستاذ محمد السعيد خضير في « حق المدعى المدني في اختيار أحد الطريقين المدني أو الجنائي : المادة ٢٣٩ جنائيات »	

الاملاط

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
١٢٨	٢٣٨	(١) قضاء محكمة النقض والابرار	
١٢٩	٢٤٠	١ - زواج . من الزواج . اثباته في العقد شرط أسامي لتحريره - ٢ - تزوير . اثبات بلوغ السن القانوني في عقد الزواج . على غير حقيقته . معاقب عليه - ٣ - عقد الزواج . حصوله ممن لم تبلغ السن القانوني . لا ينفي التزوير	القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ (شرعي) والمواد ١٨١ و ٤٠ ع ٤١٩
١٣٠	٢٤١	١ - تزوير . شهادة وفاة . تغيير تاريخ الوفاة . معاقب عليه - ٢ - اشتراك في جريمة . تزوير شهادة الوفاة . جائز . عدم التوقيع على دفتر التوفيق . غير لازم .	المواد السابقة
١٣١	٢٤٢	١ - عقد زواج . اثبات صيغته الشرعية . السن . شرط لصحته - ٢ - تزوير معنوي . تغيير الحقيقة في عقد الزواج . تطبيقه .	شرحه
		١ - جنابة . محام . حضوره أمام محكمة الجنائيات . لازم - ٢ - محام . حضوره في الجنائيات . أمام محكمة الجنح . غير لازم	٢٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات (لسنة ١٩٠٥) وقانون رقم سنة (١٩٢٥)

العدد الثالث	فهرست	السنه الحاديه عشر
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
رقم	تاريخ الحكم	مواد القانون
١٣٢	٢٤٢	١٩ يونيو ١٩٣٠
١٣٣	٢٤٤	١٩ » »
١٣٤	٢٤٥	٣٠ أكتوبر »
١٣٥	٢٤٧	» » »
١٣٦	٢٤٩	» » »
١٣٧	٢٥٠	» » »

العدد الثالث	فهرست	السنة المحاربة عشر
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٣٨	٢ - قضاء المجلس الحسبي المالي	١٣٢٠ قانون ١٣ كانون
٢٥٢	حجر . استئناف . قراره . مرفوع من ابن الزوج . عدم قبوله	سنة ١٩٢٥ (مجالس حربية)
١٣٩	حجر . استئناف . من ابن المحجور عليه . جوازه .	شرحه
٢٥٣	ولي . سلب سلطته . طلبها واستئنافها . من	٢٨٢ من القانون وشرحه
٢٥٣	النيابة العمومية وحدها	
١٤١	٣ - قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية	
٢٥٤	١ - بيع . مشتر بعقد غير مسجل . حقوق شخصية - ٢ - تدليس . صورية . عدم جواز الطعن بالتدليس . من المشتري الذي لم يسجل	قانون سنة ١٩٣٠ (تسجيل)
٢٥٤	١ - قانون المطبوعات . الفاؤه بصدر المستور	١٥٠ لا تخفى ١٥١ مد
٢٥٤	٢ - مسئولية الادارة عن اعمالها الادارية . مخالفة القوانين . تصف في التطبيق . اغراض شخصية . اختصاص المحاكم بالفصل في طلب تضمينات من الحكومة - ٣ - سوء استعمال السلطة . عدم تعارضها مع منع المحاكم من تأويل الاوامر الادارية .	
٢٦٠	١ - الاهلية . ركن لصحة العقد - ٢ - عقد . المحجور عليه لعمته أو جنون . بطلانه قبل الحجر . شرطه - ٣ - عقد باطل . بطلانا جوهريا . أجازته . لا تأثير	٢٤٧ و ٢٤٦ و ٢٤٨ مد
٢٦٢	١ - اعلان . اذار بقيد استئناف . عدم احتساب يوم الاعلان - ٢ - استئناف . تحكيم رفع اوجه الطعن لمحكمة الاستئناف - ٣ - حكم محكمين نهائي . الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية	١٦ و ١٣ و ١٢ و ٧٢٢ مد

السنة الحادية عشر	فهرست	العدد الثالث
مواد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم الرقم الصفحة
١٠٢ س	تابع قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية اجراءات نزع الملكية . دعوى بطلانها . ميعاد تقديمها . سقوط الحق في رفعها .	١٦ ابريل ١٩٣٠ ٢٦٤ ١٤٥
٢٩٩ س	١ - أحكام . بطلانها . وفاة أحد الخصوم . أو تغيير صفته . حصول الايقاف بحكم القانون دون حاجة الى اعلان بالوفاة أو تغيير الصفة ٢ - بطلان . دعوى بطلان الأحكام . دعوى أصلية (رفع . استئناف . معارضة . التماس)	٧ مايو » ٢٦٥ ١٤٦
١٤٢ مد	١ - دعوى بوليصة . أركانها . ابطال تصرفات ٢ - شطب العبارات الجارحة	» » ١٩ ٢٦٧ ١٤٧
٣٤٥ مدلة و ٣٥٣ ٣٦٣ مدلة و ٣٥٣ س	استئناف . الحكم بقوله شكلا . مانع من الدفع . يعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . قوة الشيء المحكوم فيه .	» » ٢٨ ٢٦٨ ١٤٨
٥٢٧ س وما بعدها	اختصاص المحاكم الاهلية . اجراءات نزع الملكية . طروء حق لاجنبى بعد رفع الدعوى . بقاء اختصاص المحاكم الاهلية	٤ يونيو ١٩٣٠ ٢٧٠ ١٤٩
اق. مباحثات عسكرية سنة ١٩٢٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ مد و ٢٧٦ وما بعدها مد	تقادم . موته . احتسابه بالتقويم الهجرى ٤ - قضاء المحاكم الكلية	» » ١٦ ٢٧١ ١٥٠
١٦ لائحة . الدستور المصرى	١ - برلمان . سلطته على الميزانية . وتعديل اعتماداتها . مطلقة - ٢ - دعوى . ناشئة عن تصرفات البرلمان . عدم جواز سماعها	٢١ ابريل ١٩٢٩ ٢٧١ ١٥١
١٦ و ١٣٢ نج	١ - دعوى مدنية . ادخال المستول مديئا . عند نظر المعارضة من التهم . جوازه - ٢ - معارضة . نتائجها . اعادة القضية لحالتها الأولى . قبول خصوم فيها . صحتها	٥ نوفمبر ١٩٢٩ ٢٧٤ ١٥٢

العدد الثالث	فهرست	الفترة المحاسبية عشر
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
١٥٣	٢٧٥	١٩ فبراير ١٩٣٠ استعمال . طبيعته . الاتفاق عليه . مخالفته . لتنظيم العام .
١٥٤	٢٧٦	١٧ مارس ١٩٣٠ ١ - دعوى منع تعرض . تعديلها الى طلب الملكية . زوال الدعوى الأولى - ٢ - تعديل طلب . عدم تمكن من الدفاع عن الطلب الجديد . موجب لإلغاء الحكم - ٣ - طلب تعويض . مع دعوى ملكية . ترك الفصل فيه
١٥٥	٢٧٨	٢٦ مايو ١٩٣٠ ١ - عقار موقوف . من له حق السكنى فيه . مازيم بمارته . ما يجهده من البناء . ملك له ٢ - بناء في ملك الغير . افتراض حسن النية . حل الاثبات . على المالك - ٣ - حق الحبس الباني في ملك الغير بحسن نية . صحته
١٥٦	٢٨٢	» » » اختصاص . منازعات الرى والصرف . طبقاً للأشحة الترع والجسور . من اختصاص الرى . عدم اختصاص المحاكم الاهلية بها
١٥٧	٢٨٣	٣١ » » ١ - مستشار . مدة خدمته . بناء على قرارى مجلس الوزراء فى سنة ٩١٦ وسنة ٩١٨ . ليس بحق مكتب - ٢ - قرارات مجلس الوزراء . المدول عنها منه . حقه المطلق فى ذلك .
١٥٨	٢٨٦	١٣ أكتوبر ١٩٣٠ اختصاص . معاهدة الصداقة بين مصر وايران . خضوع الطرفين للأحكام والقوانين المحلية . قتصل . امتيازاته حسب القانون الدولى . لاتخلى من الاختصاص المدنى المحلى

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية عشر
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
	تابع قضاء المحاكم الكلية	
١٥٩	١ - عقد بيع . غير مسجل . عدم بطلانه . تعليق ٢ - قتل الملكية على شرط - ٣ - قتل الملكية . ليست ركناً للبيع بل احدى نتائجه - ٣ - تسجيل . مشروعيته . لصالح المشتري . دفعه بعدم التسجيل . عدم قبوله	قانون التسجيل سنة ١٩٢٣ و ٢٣٥ مد ٢٦٦ و
١٦٠	استئناف . حكم بدين صادر . ضد ورثة . حق كل منهم في الاستئناف . نصيب كل منهم أقل من نصاب الاستئناف . جوازه	٣٠٥ مدله و ٣٠ مر فقرة ٤
١٦١	اجارة . اثباتها . مبدء التنفيذ . حصول خلاف عليه .	د ٣٦٣
	(٥) قضاء المحاكم الجزئية	
١٦٢	قوة الشيء المحكوم فيه . ملكية . قرار لجنة الترع والجسور . ليس حكماً في الملكية	د ٣٦٢
١٦٣	١ - عمل تجارى . سند تحت الاذن من تاجر ٢ - دين تجارى . ادعاء سداد جزء منه للتمسك به كاعتراف . عدم جواز اثبات ذلك بالبيئة	١٩٤ و ٢ تجا
١٦٤	١ - حكم غيائى . عدم تنفيذه . فى بحر سنة شهور من يوم صدوره . بطلانه ٢ - حكم غيائى . تنفيذه بالنسبة للمدين دون الكفيل غير مانع من سقوطه بالنسبة - ٣ - حكم غيائى . بالنسبة لمدينين متضامين . سقوطه بالنسبة لمن لم ينفذ ضدهم .	د ٣٤٤
١٦٥	زيادة العشر . عدم جوازها مرتين	د ٦١١

السنة الحادية عشر	فهرست	العدد الثالث	تاريخ تقديم	
مواد القانون	الأحكام	التاريخ	تاريخ	تقديم
	تابع قضاء المحاكم الجزئية			
١٤٦ و ١٥٧ من القانون المالى	مستخدم . موظفون خارجون عن هيئة العمال . رقت بلا سبب . تعويض	٢٣ فبراير ١٩٣٠	٢٩٧	١٦٦
٤٥٢ الى ٤٥٦ مد	اختصاص القاضى الجزئى . دعوى قسمة عقار . مهما بلغت قيمته . اختصاص المحاكم الكلية . لنزاع فى الملكية أو وجود قصر	٢٢ مارس ١٩٣٠	٢٩٨	١٦٧
٥٣٩ و ٥٨٧ مر .	حكم مرسى مزاد . ماهيته . مجرد اجراءات . جواز الطعن فيه . دعوى نزاع ملكية : رفعها بعد مضى تسعين يوما . بطلان	١٠ ابريل ١٩٣٠	٣٠٠	١٦٨
٥٤١ مد	وهن حيازى . عودة الصينى للمدين . جواز مطالبته بتسليمها	» » ١٥	٣٠١	١٦٩
٢٨ مر و ١١ مد	١ - دعوى بطلان اجراءات . قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه . عند بطلان التنفيذ	٢٣ يونيه ١٩٣٠	٣٠٣	١٧٠
	٢ - ملكية . حكم . حق الانتفاع للمالك			
	(٦) قضاء المحاكم المختلطة			
١٥٣ و ٢٥٠ م	١ - صورة الحكم . عدم تسليمها فى بحر ٣ أيام . عدم ختم المحكمة فى ٧ أيام . لا بطلان	٢٧ نوفمبر ١٩٢٩	٣٠٤	١٧١
	٢ - وصف الجريمة . سد المحكمة لنقص الاتهام فيه . لا بطلان - ٣ - شهادة شاهد . عدم تدوينها بحضور الجلسة . لا بطلان - ٤ - قض . عن واقعة موضوعية . رفض			
١٥٣ و ٢٥٠ م	قض . خلوه من الاسباب . بطلانه . ١ - حكم ادانة . ذكر الوقائع المعترف بها . فى صلب الحكم . دون اسبابه . جواز - ٢ - محلات	٣٠ ديسمبر ١٩٣٠	٣٠٤	١٧٢
٢٥٠ م	خطرة ومقلقة للراحة . الرخصة . لزوم الحصول عليها	١٤ ابريل ١٩٣٠	٣٠٥	١٧٣

العدد الثالث	فهرست	السنة الحادية عشر	تاريخ الحكم	ملخص الحكم	مواد القانون
١٧٤	٣٠٥	٢٨ ابريل ١٩٣٠	تابع قضاء المحاكم المختلطة	١- قرض. أوجه البطلان السابقة على يوم المرافعة. عدم ابدانها قبل سماع الشهود. رفضه. ٢- نادى. اعتباره عاماً أو خاصاً. من سلطة قاضى الموضوع	٢٦٦ و ٢٥٠ م ٢
١٧٥	٣٠٥	» » »	دفع. أساسى فى دفع التهمة. عدم الرد عليه. بطلان الحكم.	٢٥٠ م ٢	
١٧٦	٣٠٦	٣ ديسمبر ١٩٢٩	١ - مالك. نزع ملكيته للمنفعة العامة. اخبار المستأجرين والسلطة المختصة بها. اعلانهم بالجلسة. عدم مسئولية ٢- تعويض مستأجرى عقار منزوع ملكيته. النزاع فى الحالة المذكورة. بينهم وبين المصلحة المختصة	٧ م قانون ٢٧ لسنة ١٩١٦ (نزع ملكية لمنفعة العامة)	
١٧٧	٣٠٦	» » »	١- ناظر. تأجيره لاكثر من ثلاث سنوات. الاستدانة. بدون اذن القاضى. عدم جوازه. ٢- إيجار. أرض الوقف. مبانى مقامة عليها. النص على التزام الوقف بقيمتها. عدم جوازه. ٣- وقف. أرضه. اقامة مبانى عليها. بمرقة المستأجر. التزام الوقف بقيمة المنفعة.	٢٠٠ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٧٦ م قانون العدل والانصاف	
١٧٨	٣٠٦	٣١ » »	١ - عقار. به خلل. اخلاء المحل المؤجر. قوة القاهرة. لا تعويض ٢- تعويض. تحسينات وأعمال أجراها المستأجر. لاستغلاله. استحقاقها له قبل المالك	٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٧ و ٤٧٣ م	
١٧٩	٣٠٧	٢٥ مارس ١٩٣٠	١ - شرط جزائى. يقدر إيجار. تخلص المستأجر منه بأسباب قهريه أو غير منظورة. وقت التعاقد. ٢- شرط جزائى. النص عليه فى العقد.	٢١٢ م	

السنة الحادية عشر	فهرست	العدد الثالث	تاريخ الحكم بج. ت. ح.	
مواد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم		
	تابع قضاء المحاكم المختلطة مخالفته قرينة على الضرر - ٣ - تعويض عن مخالفته المقد . تحقق الضرر . تقدير ٤ - تعويض . النص عليه في المقد . عدم جواز تعديل قيمته . ١ - ملك . حيازته بلا عقد . التعويض عنه . ١٨٠ على الحائز - ٣ - مضي المدة . خمس سنين . المطالبين بالرجع أو قيمة الاجرة . عدم سرقاتها ٣ - أجره ربع . تقديره . ظروفه . (٧) قضاء المحاكم الأجنبية اختصاص . محكمة مدنية تجارية . عمل تجارى . ١٨١ الدعى عليه غير تاجر . حقه في رفع النزاع للمحكمة المدنية . حق المرور . عدم جواز . اكتسابه بالمرور . ١٨٢ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى . مدنى . ١٨٣ تقييد القاضى الدنى به . مسئولية . غارية استعمال . عيب . تضامن المالك ١٨٤ مع المستعمل في المسؤولية تضامن . اخلال بالتعهد . اشتراك في ذلك ١٨٥ وكالة . عزل الوكيل . اساءة استعمال ١٨٦ الحق . تعويض ١ - دعوى مدنية . دفعها ضد الاشخاص ١٨٧ المسؤولين مدنياً - ٢ - مسؤولية مالك سيارة . خادم عرضى .	٢٧ مايو ١٩٣٠	٣٠٧	١٨٠
١٩٠ و ٢٧٥ مد م .		٦	٣٠٨	١٨١
٦٨٢ مد فر		» » »	٣٠٨	١٨٢
٣ تحقيق فر		» » ٧	٣٠٨	١٨٣
١٣٨٢ مد فر		» » ٢٠	٣٠٩	١٨٤
١٢٠٤ مد م		» ٢ يونيه	٣٠٩	١٨٥
١٣٨٣ مد ر		» » ٤	٣٠٩	١٨٦
٣ تحقيق . ج . فر		» مارس ٣٠	٣٠٩	١٨٧

السنة الحادية عشر

قهرست

العزرة الثالث

مواد القانون	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٨٨٨ مد . فر ٣٣٩ جنا فر و ٣٣٢ ج فر ١٣٨٤ و ١٣٨٢ مدمر	(تابع قضاء المحاكم الاجنبية) زنا . حياولة . فزقة . منزل الزوجة مستولية . امين الفندق . اشراف مستولية . سياوة . نور (٨) السواتر المجتمعة بمحكمة الاستئناف المختلطة افلاس . اتحاد المداينين . قانون دولي خاص التوفيق بين الشرائع والقرارات القضائية . أفضلية القوانين والاحكام المحلية . نظام عام . توافق الافلاس في انجلترا ومصر . عدم مناقضة نظرية وحدة وعمومية القفلية . اتفاق المفلس مع جميع دائتيه في حالة الاتحاد . مباشرة المصفي للحقوق الغير منتزعة منه (٩) قرارات لجنة الابحاث القانونية بيوت عاهرات . قرار البوليس باعتبار محل من ضمن بيوت العاهرات . قوته . عدم طلب أوراق التحريات لضما للدعوى . وصف المخالفة دعوى عمومية . موظفو المجالس البلدية والمحلية . وهل يتبع بشأنهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ صحف السوابق المحررة عن أحكام غاية . سقطت بمضي المدة . سحبها	٣٠١٠ ١٨ ١٦ ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ٧ ديسمبر ١٩٢٩ ٣١٨ ٣١٨	١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١ ٢ ٣	

نصح

وقعت بعض غلطات مطبعة في بحث حضرة الاستاذ مرقص فهمي، كما رأى حضرته ادخال بعض تغييرات في بعض الكلمات وحذف البعض الآخر فاقضى الحال بيان ذلك هنا :

خطأ	صواب	صحيفة	سطر	خطأ	صواب	صحيفة	سطر
تحقق . .	نحقيق . .	٢١٤	٧	يكون . .	يكون . .	٢٢٥	٧
عشرة . .	عشر . .	٢١٤	١٥	يعارضه . .	يعارضه . .	٢٢٥	٩
اعتباراته . .	أنه اعتبار . .	٢١٥	٥	لا ينكر . .	لا يذكر . .	٢٢٥	١٢
هذا التقرير .	هذا : التقرير	٢١٥	١١	قمنع . .	فمنعها . .	٢٢٦	٧
تخط . .	تعرض على .	٢١٦	١٧	تقول به . .	نعارضه . .	٢٢٧	٢
فقام . . .	قام . . .	٢١٦	١٧	بشرط . .	لشرط . .	٢٢٧	٤
الناقد . .	الناقد . .	٢١٦	١٩	لأنه . . .	لأن . . .	٢٢٧	١٣
تركها . .	تركه . .	٢١٦	٢٥	ترك للمحكمة تقدير	ترك تقدير .	٢٢٧	١٤
يقدرها . .	يقدر . .	٢١٦	٢٦	لا معنى له .	ولا معنى لهذا	٢٢٧	١٤
الفعل . .	المقل . .	٢١٧	١٩	يعطى لها .	يعطى للمحكمة	٢٢٧	١٤
مرلين . .	دوين . .	٢١٧	٢٥	تجاوز القاضى حدود	تجاوز الحدود	٢٢٨	١
أركان . .	أركانها . .	٢١٨	٢	لا يؤدى . .	لا تؤدى . .	٢٢٨	١٨
مرلين . .	دوين . .	٢١٩	١٣	يسند . .	يسند . .	٢٢٨	٢١
بارنس . .	باريس . .	٢٢١	١٧	الخاطية . .	الخاطية . .	٢٢٨	٢٥
مخالفة . .	مخالفة . .	٢٢٢	١١	فترض . .	فترض . .	٢٢٩	١٥
تخصر . .	تخصر . .	٢٢٣	١	في كل حكم القواصر	في حكم كل القواصر	٢٢٩	١٧
لا يحاول . .	لا يجادل . .	٢٢٣	١٦	لا يبدل لان يلمسوا	لا يبدل لان يلمسوا	٢٢٩	٢٢
تسلم . .	يسلم . .	٢٢٤	٥	تعرض عادة	يعترض . .	٢٢٩	٢٣
أفلا يصلح .	فلا يصلح .	٢٢٥	١	لا يترك مجالا	بمحيط يترك .	٢٣٠	٢
باخفاه . .	باخفاء . .	٢٢٥	٥				

المحاضرة

بِحَقِّ قَضَائِيَّتِهِ

نَصْرَهَا قَابِلَةً لِلْمَاثِلَةِ

السنة الحادية عشر

يناير سنة ١٩٣١

العدد الرابع

Il est beaucoup plus facile de reconnaître l'erreur que de trouver la vérité; l'erreur est à la superficie, et l'on peut bientôt en finir avec elle; la vérité est cachée dans les profondeurs, et la chercher n'appartient pas à tout le monde.

Goethe.

إذا حاكمت رجلاً ظليكن فكرك في حجتك عليك أقوى من فكرك في حجتك عليه. واحذر أن يسبقك إلى الحق فإن سبقك إليه فرجوعك إلى الصواب أحسن من ظنرك به.

(الافلاطون)

اشترائك المجلة ٨٠ غرشاً في السنة والاطلبة ٤٠ غرشاً

جميع المخابرات الخاصة سواء بنحري المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلد المحاماة ونحريها»

بتسارع المتأخر رقم ٢٠

لا تقبل الطلبات الخاصة بأعداد المجلة بعد مضي شهر من تاريخ صدورها .

ثم العدد عشرة غروش عن الثلاث سنوات الاخيرة (التاسعة والعاشره والحادية عشر) و ١٥ غرشاً عن السنوات السابقة على ذلك

المطبعة العصرية

بيان

نشرنا في هذا العدد للامستاد عزيز بك خانكي بياناً شيقاً ، وتاريخياً طريفاً ، عن العيد الحسيني للمحكّم الاهلية من يوم تأسيسها في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . فعيد الاحتفال بهذا العيد يقع في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ . ونؤمل أن الهيئة القضائية بكافة طبقاتها تعد من الآن لهذا العيد عدته بما يليق له من الذكريات المجيدة . والتمنّى التشريعية المباركة وسيتم الاستاذ باقى يانه في العدد القادم ونشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية

- عدد
- ١٠ أحكام تقض وإبرام
 - ٤ » للمجلس الحسيني العالي
 - ٨ » المحكمة استئناف مصر الاهلية
 - ١ حكمًا من محكمة الجنايات
 - ٨ احكام من المحاكم الابتدائية
 - ١٠ » » » الجزئية
 - ٨ » من محكمة الاستئناف المختلطة. منها ٤ من دائرة التقض والابرار و ٤ من الدائرة المدنية
 - ٥ » أجنبية
 - ١ حكمًا من الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة ومذيلًا بتعليق وافٍ
- ثم أتينا بقرارات ثلاثة للجنة الابحاث القانونية بالنيابة العمومية
- كما نشرنا أيضاً تقرير مجلس نقابة المحامين عن أعماله في سنة ١٩٣٠ . وتقرير أمانة الصندوق عنها . ثم منشوراً لنقابة المحامين

لجنة التحرير

رافع اسكندر محمد صبرى ابو علم

العدد الرابع
السنة الحادية عشر

المحكمة

شهر يناير
سنة ١٩٣١

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

المير الخديوي للمحاكم الأهلية

في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ احتفل المغفور له اسماعيل باشا بافتتاح المحاكم المختلطة . وفي يوم الاثنين ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل ابنه المغفور له توفيق باشا بافتتاح المحاكم الاهلية . أقيمت حفلة افتتاح المحاكم المختلطة في سراى رأس التين باسكندرية . و اقيمت حفلة افتتاح المحاكم الاهلية في سراى عابدين بالقاهرة .
خصصوا لمحكمة مصر المختلطة دار الحكومة بجيزة المسيلي (مكان محكمة الموسيقى الجزئية الآن) وخصصوا لمحكمة مصر والمحكمة الاستئناف الاهلية سراى ثابت باشا بشارع محمد علي (مكان دار الكتب الملكية الآن)
أول جلسة عقدتها المحاكم المختلطة كانت في اول فبراير سنة ١٨٧٦ . وأول جلسة عقدتها المحاكم الاهلية كانت في يناير سنة ١٨٨٤
كان شريف باشا ناظرًا للحقانية عندما احتفل اسماعيل باشا بافتتاح المحاكم المختلطة . وكان نجرى باشا ناظرًا للحقانية عندما احتفل توفيق باشا بافتتاح المحاكم الاهلية
من حسن المصادفات أن المغفور له توفيق باشا شهد حفلة افتتاح المحاكم المختلطة بصفته ناظرًا للداخلية وبعد ثمانى سنوات رأس حفلة افتتاح المحاكم الأهلية بصفته خديوى مصر . وقد شهد حفلة افتتاح المحاكم المختلطة نوبار باشا والامير منصور باشا واسماعيل صديق باشا ناظر المالية وجمع غفير من الأمراء والعظماء والكبراء وقناصل الدول وكثير من رجال المال والعلم والسياسة وخطب الخديوى اسماعيل في الحاضرين الخطبة الآتية :

« أيها السادة

« أن المعاونة العلية الشأن التى تفضل بها علينا صاحب الجلالة سلطانتا المفخم والمساعدة

« المملوءة عطفاً التي لاقيتها من الدول الاجنبية تسمح لي بأن احتفل اليوم بالنظام القضائي وأن افتتح المحاكم الجديدة . واني لسعيد بأن أرى حولي هؤلاء القضاة الافاضل الاجلاء الذين قد عهدت اليهم بكل طمأنينة ولاية القضاء في مصر واني على يقين بأن مصالح الناس ستجد في معارفهم واهليتهم الضمان التام وأحكامهم متقابل من الكفاية بالطاعة والاحترام
« أن حفلة اليوم ستكون من الحفلات الخالدة في تاريخ مصر وستكون مبدأ عصر جديد للحضارة . واني واثق بأنه بناية الله وحسن توقيفه سيكون مستقبل هذه المحاكم وطيد الأركان »
فأجابه شريف بإشابهه .

« مولاي

« ليسمح لي سموكم بأن أقدم لكم بصفتي ناظرًا للحقانية وممثلاً لهيئة القضاء تهنيتاً الخالصة . إذ إفتتاحكم اليوم هذه المحاكم قد أتممت عملاً مجيداً من أعمال الحضارة في مصر . واني أعبر لسموكم عن خالص ولاء القضاء وأشكر لكم هذه الثقة الغالية التي وضتموها في اخلاصهم لخير هذا البلد ومستقبله . وبأسناد ولاية القضاء اليهم واصدار الاحكام باسم سموكم قد عهدتم الى حكمة القاضي وولائه وشرفه حقاً من أهم حقوق السلطة الشرعية في هذه البلاد . أن القضاء المصري الجديد يهئته هذه اعتماداً على الثقة المملوءة نبلا وكرماً الصادرة من لدن سموكم واقتداءً بآدابكم السامية التي غانها بتدوين وتحضير هذه البلاد قبلوا بكل شجاعة اداء المأمورية السامية التي اسندتموها اليهم وقد عاهدوا انفسهم على أن يؤيدوا مجهوداتكم العظيمة واملهم وطيد في ان ينقشوا اسم سموكم في قلب « الجبل المقبل بناء على ما لكم من الفضل في وضع أساس هذا المصرح العظيم الذي ستقام عليه سمادة مصر . ان هذه المأثرة الجليلة كافية وحدها لأن تخلد اسمكم المجيد وعهدكم السعيد أبد الابدين
« ودهر الدهارين »

وفي حفلة افتتاح المحاكم الاهلية بدأ أخرى بإشابه ناظر الحقانية الكلام فقال :

مولاي

« من يوم جلوسكم على عرش جدودكم توجهت عنايتكم لاصلاح شئون المحاكم المصرية واعتدت « حكومتكم بوضع قوانين مطابقة حسب الامكان لاحوال البلاد وعاداتها وقد صدرت عليها « أوامركم العلية وتم نشرها . وهام ياخديرونا الأجل الرجال الذين دعمهم ثقتكم العلية لاحقاق الحق « في محاكمكم المحلية »

ولما فرغ من القاء خطابه التفت بجانب الخديوى اليه والى حضرات الاعضاء والى عليهم خطبة سموها وهم وقوف . قال :

« لقد سررت اجتماعكم لدى في هذا اليوم المبارك الذي أعد لافتتاح المجالس التي انتظمت . واشكر لكم همتكم والذين اشتركوا معكم للوصول الى هذا المقصد الاجل

« ومن المعلوم أن اساس العمران وازدياد ثروة الاهالى والسكان هي اتباع جادة العدل والحق والسير وفق ما تقتضيه القوانين وتوقع الاحكام حسب نصوصها ليبلغ العدل بذلك مبلغه » ويصل الحق الى مستحقه ويكف المعتدى عن عدوانه ويزدجر غيره »

« وتعلمون زيادة ميلى ورغبى فى حب العدالة والانصاف والتساوى فى الحقوق والمعامله بين »

« الغنى والفقير . ومن عهد ما استويت على مسند الحديوية المصرية لم تنل افكارى متجهة لما يعود » على وطننا بالتقدم والنجاح . ومن جملة ذلك ايجاد المجالس الكافلة لاجراء الاحكام وتنفيذها » تطبيقاً لقوانين . واناطة هذه الاعمال برجال قادرين على القيام بها اتم قيام جديرين بالاعتماد » عليهم والوثوق بهم وخبيرين بما تكلفهم وظائفهم من النظر بكل دقة فى شئون المصالح لا تأخذهم » فى الحقوق لومة لائم ولا يميلون الى غير الطرق المستقيمة ولا يراعون الخواطر ولا يتظلمون الى » حب المنفعة الدائية فيؤثرونها على المنفعة العامة . وقد تم بناية الله ترتيب المجالس على الوجه » المرغوب وعينكم بها لما هو مشهود لكم به من الاهلية والياقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف » النفس وتوفر الشروط التى يستند بها ويستند اليها فى تحميلكم هذه الوظائف الجليلة . واملى وقد » صرتم امانة على احكام القانون وتنفيذها أن تسلكوا المسلك الحميد الاثر ومن الله التوفيق » وبه الاستانة »

بعد ذلك تقدم رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى وحلفوا اليمين بين يدى جنابه العالى على أن « يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدقة » . ثم توجهوا بعد ذلك الى السراى التى أعدت للحاكم الجديدة بتقديمهم فخرى باشا ناظر الحفاية وهناك التى فخرى باشا عليهم الخطاب الآتى الذى أعلن به افتتاح محكمة استئناف مصر ومحكمة مصر الابتدائية قنلاً :

« يا حضرات القضاة »

« لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران المالك قد وجه الجناب العالى حفظه الله انظاره منذ » تبوءه اريكة الحديوية المصرية لاصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين » والفصل بين المتخاصمين مع ملائمتها لموائد واصطلاحات بلادنا على قدر الامكان . ولهذا تشكلت » لجنات من ثلاث سنوات مضت للبحث فى اتخاذ أحسن الوسائل للوصول الى هذا الغرض . » والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين فى الجرائد الرسمية . وبناء على ما تعهد فيكم الحضرة » الحديوية من الصدقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه » الوظيفة الجليلة وهى القسط بين الناس وايصال الحقوق لنوابها والأخذ بيد المظلم من الظالم مع » المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف . وقد اجتمعنا فى هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف » مصر ومحكمتها الابتدائية أيضاً ولهذا فأنى أعلنكم بناء على الارادة السنية بأن المحكمتين المذكورتين » تعتبران مفتحتين من يومنا هذا ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الاشغال بمقتضى الأوامر العالية »

« الصادرة بنشر القوانين. نسأل الله التقدير أن يحقق آمال الحكومة الحديوية والأمة المصرية عموماً
 « في حسن اجتهدكم واخلصكم وإن يقرن بالنجاح أعمالكم .. »
 وبعد أن أتم خطابه جاوبه اسماعيل باشا يسرى رئيس محكمة الاستئناف بما يأتي :
 « بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهئة على ما بذلتموه من الهمة في اصلاح أحوال
 المحاكم الأهلية ونشكركم أيضاً على قنكم بنا وارجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الحديوى العظم
 وابلاغه اخلاص نيتنا وصدق طويتنا في اداء أعمالنا القضائية .. »

بعد ذلك حلف رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية وطنطا وبها والمنصورة
 الميمن أمام محكمة الاستئناف ثم حلف رؤساء أقلام النائب العمومي ووكلائه الميمن بين يدي ناظر
 الحفانية على « تأدية وظائفهم بالهمة والصدقة »

تأليف محكمة استئناف مصر

كان أول تأليف محكمة استئناف مصر من اسماعيل باشا يسرى رئيساً وسليمان نجاني بك
 وكيلاً ومن ابراهيم باشا رشدى . مسيو فليمكس . مسيو ايموس . مسيو مينار . مسيو همسكرى .
 عبد الحميد بك . مصطفى شوق بك . إدريس بك . ابراهيم حليم بك . محمود فعى بك . شفيق
 منصور بك . احمد بليغ بك . قضاة

تأليف المحاكم الابتدائية

أما محكمة مصر الابتدائية فتألفت من ابراهيم فؤاد بك رئيساً ومراد بك وكيلاً . ومن سليمان
 رؤوف بك . محمد كامل بك . مسيو اندريس . مسيو لوجريل . محمد سعيد بك . صالح ثابت بك .
 سليم كحيل بك . حنا نصر الله افندى . قضاة

ومحكمة اسكندرية تألفت من حسين بك واصف رئيساً ومراد بك وكيلاً . ومن عمر رشدى
 بك . مسيو دوليس . ابراهيم شوق بك . عبد الغنى افندى فكرى . امين عزى افندى . برسوم
 حنين افندى . قضاة

ومحكمة طنطا تألفت من اسماعيل صفوت بك رئيساً واسماعيل افندى صبرى وكيلاً . ومن سليمان
 يسرى بك . مسيو قارى . محمد افندى جوهر . سليم فؤاد افندى . مصطفى افندى رحى . قضاة
 ومحكمة بها تألفت من احمد ناني بك رئيساً وعامر حموده بك وكيلاً . ومن مسيو فان درجرخت .
 خليل حلى افندى . مصطفى شوق افندى . محمود افندى المبانى . تادرس افندى ابراهيم . قضاة
 ومحكمة المنصورة تألفت من مصطفى رضوان بك رئيساً ويوسف صدق افندى وكيلاً . ومن

عبد الهادي افندى . محمد منيب افندى . محمد على افندى . ابراهيم محمد افندى . المسيو جورج برنار .
ميخائيل افندى شاروبم . محمد افندى وصفي . حبيب افندى نعمة الله . قضاة
وقد انشئت المحاكم الاهلية الجديدة في الوجه البحري فقط . اما الوجه القبلي فقد ظل محروما
منها حتى سنة ١٨٨٩

رجال النيابة

أما رؤساء النيابة فكانوا جبرائيل كحيل بك واحمد حشمت افندى وحامد محمود افندى وامين
فكري افندى وعبد العزيز كحيل افندى
وأما وكلاء النيابة فكانوا حمد الله افندى امين ومحمد افندى مجدى ومسيحه لييب افندى
واسماعيل ماهر افندى

أول حكم صدر من محكمة الاستئناف

أول حكم صدر من محكمة الاستئناف الأهلية كان بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٨٩ نذكره هنا
بالحرف الواحد ليان كيفية تحرير الأحكام ولغة القضاة والكتبة والمحامين في ذلك العهد:

محكمة استئناف مصر الأهلية

الأدلة التجارية

باسم الحضرة الخديوية

ان محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان بك نجاشي وكييل المحكمة وبحضور حضرات
عبد الحميد بك صادق وامين بك سيد احمد وادريس بك ثروت والمسيو مينا قضاة وجرجس افندى
يوسف كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي يان هه

في قضية مصطفى بك المهجين تاجر بمصر المقيمة بالجدول العمومي غرة ٢

ضد

السيد احمد الحسيني تاجر بخان الخليلي بمصر
و بمقتضى تقرير تقدم من محمد الصدر بالتوكيل عن مصطفى بك المهجين لمجلس ابتدائي مصر الملقى
بتاريخ ٤ محرم سنة ٩٦

و صار تكليف السيد احمد الحسيني بالحضور لسباع الحكم عليه بملازميته بدفع مبلغ أربعة وثلاثين
الف ومائة خمسة وعشرين غرش قيمة كيبالة مع الفاظ والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

و ينظر القضية بالمجلس صدر منه حكم بتاريخ ٣ يناير سنة ٧٩ برضى تداعي مصطفى بك المهجين
على السيد احمد الحسيني بمخصوص مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه انجليزى بما انه ميثوب سداد المبلغ اليه

بموجب المكاتبة المحررة عليه بتاريخ ١١ ربيع آخر سنة ٩٥ بمضاء من السيد احمد الحسيني ورفض باقي طلبات الطرفين وعوائد المجلس تؤخذ منهما مناصفة

• و باعلان الحكم الى مصطفى بك الهجين في ٢٦ صفر سنة ٩٦ تقدم من وكيله محمد افندي الصدر تقارير رفض الحكم لمجلس مصر اللئلي في ٢٨ صفر سنة ٩٦ ثم تقدم أوجه النظم لمجلس الاستئناف في ١٧ ربيع آخر سنة ٩٦ بطلب لنفو الحكم الصادر من الجلسة التجارية بمجلس ابتدائي مصر وملزومية احمد الحسيني بدفع مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه انجليزى مع الفايط والمصاريف الرخية والغير رسمية

• ونظر القضية بمجلس الاستئناف اللئلي صدر منه حكم بتاريخ ١٣ صفر سنة ٩٧ برفض الابلو المرفوع من مصطفى بك الهجين وصرف النظر عن دعواه على السيد احمد الحسيني بشأن كيبالة الثلاثمائة وخمسين جنيه وملزومية مصطفى بك الهجين بعوائد المجلس

• و باعلان ذلك الحكم الى مصطفى بك الهجين في ١٦ ربيع آخر سنة ٩٧ لم يقبله وتقدم تقرير الابلو من وكيله محمد افندي الصدر في ١٣ جماد أول سنة ٩٧ بطلب اعادة نظر القضية في ذات المجلس الصادر منه الحكم والظعن فيه بطريق الريكت سيفيل وارفق بتقريره فتوى من ثلاثة افوكانية وابطال الصراف عن الرسم المقر لأعمال الريكت سيفيل تطبيقاً للقانون وبناء على ذلك صدر حكم المجلس بتاريخ ٦ رجب سنة ٩٧ بقبول الريكت سيفيل المرفوع من مصطفى بك الهجين ثم وصدر أيضاً من مجلس الاستئناف المذكور قرار بتاريخ ٢٩ ربيع اول سنة ٩٨ بحالة المحو المتظاهر في كيبالة الثلاثمائة وخمسين جنيه القيمة احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٤ مع الكتابة القيمة احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٥ المحررة على كيبالة الثانيين جنيه المؤرخة في احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٤ ومقال من حضرة مصطفى بك الهجين بأن السيد احمد الحسيني هو الذى أحدثها على ضبطية مصر لتحقيق هذا وهذا بمعرفة بالجلسة الجنائية وبعد استيفاء تقدم الأوراق للمجلس الابتدائي كما هو جارى في القضايا الجنائية وتوقيف موضوع القضية بالمجلس لحينما يحكم في النوعين المذكورين الجنائين وعوائد المجلس على الطرفين مناصفة

• ولما ناسبة لنفو مجلس الاستئناف احيلت القضية على هذه المحكمة وبعد طلب الاخصام بمقتضى علم خبر تقييد القضية بالجدول العموى نمرة ٢ وتقدمت لجلسة الاربع الواقع في ١٩ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢١ جماد اول سنة ٣٠١

• فحضر المدعى والمدعى عليه شخصياً وبعد سماع أقوالهما وضعت القضية في الداولة والمذاكرة في ذلك بالحكمة رؤى

• من حيث أن مجلس استئناف مصر اللئلي سبق أصدر قراراً بتاريخ ٢٩ ربيع اول سنة ٩٨ بحالة تحقيق المحو المتظاهر في كيبالة الثلاثمائة وخمسين جنيه مع الكتابة المحررة على كيبالة الثانيين جنيه على ضبطية مصر

• و حيث بطلب الأوراق وحضورها وجدت غير مستوفية حسبما نص بالقرار المذكور
• و حيث من الاقتضاء الاجرى حسبما نص بالقرار اللئلي عنه لاتمام التحقيق

فلهذه الاسباب

و تقرر ارسال اوراق التحقيقات التي جرت بمعرفة ضطية مصر بناء على قرار مجلس استئناف مصر
 للملغى الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع اول سنة ٩٨ الى قلم النائب العموى بمحكمة مصر الابتدائية لاجرى
 ما يلزم نحوها حسبما هو منصوص بالقرار المذكور
 وهذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاربع الواقع في ٢٦ مارت سنة ٨٤ الموافق
 ٢٨ جماد اول سنة ٣٠١ ثلاثمائة وواحد ٩

كاتب المحكمة

وكيل محكمة استئناف مصر

اول حكم ابتدائى

أما اول حكم صدر من محكمة مصر الابتدائية فكان بتاريخ ١١ مارس سنة ١٨٨٤ واليك نصه :

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

قضية السيدة حميدة

ضد

عباس القمصى أخها

وحيث ان المدعية تطلب ما خصها بالمراث في متروكات مورثها الموضع يده عليها المدعى عليه
 وحيث ان المدعى عليه ينكر للدعية حق ميراثى متطلباه منه وحيث صارت المنازعة في الموارث
 ويلزم تطبيق بند ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية في هذه المسألة

فبناء على ما ذكر

قد حكنا بعدم اختصاص المحكمة بالنظر والحكم في هذه القضية وأرسلنا المدعية بالمصاريف الرسمية
 والفير رسمية .تحريراً في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ (ابراهيم بشاى) (ابراهيم فؤاد)
 كاتب المحكمة رئيس المحكمة

أرايت كيف ان هذا الحكم صدر بدون ان يكون مصدرا باسم الجنب العالى الخديوى . وبدون
 ذكر اسماء القضاة الذين اصدروه . وبدون بيان وقائع القضية حتى ولا نمرتها .

وهل رأيت كيف انهم كانوا يعبرون عن الاستئناف بكلمة « ابلو » . وعن التماس اعادة النظر
 بكلمة « ريكيت سيفيل » . وان الالتباس كان يرقى به تقرير يوقع عليه ثلاثة محامين (كما هو الحاصل
 في بعض بلاد اوروبا) . وان تحقيق التزوير المدنى كان يحال على ضبطية مصر . . وان رسوم
 القضايا كان يعبر عنها « بموائد المجلس » . والقوائد بالكلمة البارجة الفايط . . ويستعصون عن كلمة
 رفض الدعوى « بصرف النظر عن الدعوى » . و « رفض التداعى » . وكانوا يعبرون عن « الدائرة المدنية

او التجارية ، بكلمة ، الاودة التجارية . . وعرائض الدعاوى كانت عبارة عن ، تقارير تقدم من المحامين . . وغير ذلك من الاصطلاحات التي ينبوعها سمعنا الآن وكانوا يذكرون المؤنث . و يؤنثون المذكر . ولا يميزون بين المنسوب والمرفوع . ولا بين الاسماء والصفات حتى انهم كانوا يخطئون في كتابة اسماء الشهور العربية

تعليم الكتبة والمحضرين

قبل ان تبدأ المحاكم الاهلية عملاً فكرت الحكومة في تعليم طائفة من لم المام بالقراءة والكتابة على اعمال الكتبة والمحضرين . فنشرت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في الوقائع الرسمية الاعلان الآتي :-

اعلان

وارد من نظارة المعارف العمومية

وان مجلس النظر قرر لزوم اعطاء دروس لستين شخصاً منهم عشرون للتمرن على أعمال الكتبة بالمحاكم الاهلية المستجدة واربعون للتمرن على أعمال المحضرين بالمحاكم المذكورة وقد سبق انتخاب الأشخاص الموضحة أسامهم بهذا واستقر الحال على اجراء التدريس لهم في محل أعد لذلك بالمرأى التي كانت ملكاً لانجال سعادة ثابت باشا الكاتبة بالخليج المرخم وأن يكون التدريس من الساعة ٨ صباحاً الى الساعة ٩ من ابتداء يوم السبت ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣ فلزم الاعلان بذلك ليعلمه المتخبرون ويتوجهوا للحل محل المذكور لتلقى الدروس ابتداء من يوم السبت ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ٩

لغة المفكرات ونشرات البيع

وباستقراء نشرات البيع التي كان المحامون يرسلونها الى الجرائد تنفيذاً للاحكام وجدنا لغة هذه النشرات أقرب الى اللغة الافرنجية منها الى اللغة العربية . كان المحامون يملنون عن بيع (كراويات خشب) و (هتور عرية) و (صحاحير) و (بروهات) و (فنيار) و (مولات) و (بوسطات افرنجي) - يريد أبسطة - و (ياشتخت) . وكانوا يعبرون عن الحامى المقبول امام محكمة الاستئناف المختلطة بقولهم (افوكتو بمحكمة ابلو اسكندرية)

وقرأنا في مذكرة أحدم مخاطب رئيس المحكمة بقوله (ونحن دوعجية - اى داعين - لسيادتك ما داموا في قيد الحياة) وآخر يقول للقضاة (اعرض لاسيادى أرباب هيئة المجلس وحضرة بيه الشهم) . وطمن أحدم في دعوى خصمه فقال (أن دعواه المتفضلة) .

وكثيرون يكتبون (تلك الرجل) و (هذا المرأة) و (هؤلاء الشخص) و (من حيث ليس) و (قلاقه التركيب) وغير ذلك من الالفاظ والتراكيب التي هي أقرب الى الاعجمية منها الى العربية

المحامرون وإنشاء نقابة لهم

في ٤ فبراير سنة ١٨٨٦ اجتمع بعض المحامين وقرأهم على طلب وضع لائحة لتنظيم أحوالهم .
واليك ما ورد حكاية عن هذه الحفلة في العدد الأول من السنة الأولى من مجلة الحقوق . -

« في ٤ فبراير الماضي بناء على استحسان حضرة نائب عموم المحاكم الأهلية المستروست صار التثلم
« جمعية حافلة من حضرات المحامين تحت رئاسة حضرة الوجه العالم عزتو جبرائيل بك كحيل وبعد أن
« استهل حضرته الجلسة بمخاطب أبقى عن الغاية من ذلك الاجتماع وهو عمل لائحة تدرج فيها حقوق
« وواجبات هذه الصناعة المهمة كما هو جار في الممالك المتقدمة حفظاً لاعتبار المحاماة والمحامين عن الحقوق
« الشعبية وكان خطابه وقع جميل وبعد أن تبادل الأفكار بالنظر الى ذلك قرصت الأكثرية على
« انتخاب ستة أعضاء من شہراء المحامين تحت نظارة البك المولى اليه ليؤلفوا استشارة تقدم الى حضرة
« النائب العمومي المشار اليه حتى اذا حازت القبول بعد الفحص والتقيب يلقى لها التصديق القانوني
« وتصبح قاعدة يستأثر بها . والأعضاء المذكورون هم حضرات ديمتري بك عبده . وسعد أفندي زغلول .
« ومحمد أفندي الصدر . و خليل أفندي ابراهيم . و واحد أفندي الحسيني . وحسين أفندي صقر . وعلى ما بلغنا
« أنهم قد نظموا لائحة من مائة بند في هذا الشأن والمأمول أنها تكون موافقة لأحوال البلاد الحاضرة
« وأساساً للائحة ثابته يقضها تقدم البلاد في ما بعد في الاصلاح القضائي ... »

ولادة تأديب المحامين

كان للتأديب والمحاكم سلطة مطلقة في شطب اسماء المحامين من الجدول ومنهم من المرافعة .
فنشر هنا صورة قرار صدر من المرحوم ابراهيم بك فؤاد رئيس محكمة مصر تحت عنوان (اقصاء
تسعة محامين)

« أرسل الينا قلم نيابة المحكمة الابتدائية الأهلية بمصر الحكم الاتي باقصاء تسعة أشخاص من
تعاطي مهنة المحاماة لأجل ادراجهم ونشره للعموم وهو كما يأتي :-

« عن بيان وكلاء الاشغال الذين قررت محكمة مصر الابتدائية الأهلية طردهم وعدم قبول
توكيلاتهم في القضايا بتاريخ ٥ اغسطس سنة ١٨٨٦

« محمد أفندي بنديادي . ابراهيم أفندي عزت . محمد أفندي كامل . احمد أفندي امين المصري .
محمد أفندي المنصوري . محمد أفندي مرتجي . محمد أفندي امين الصيرفي . محمد أفندي توفيق .
اسماعيل أفندي اسماعيل . فقط تسعة اقطار »

صورة أمر صادر من سعادة رئيس محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٨٨٦

« نحن رئيس المحكمة

« بما أن حضرة وكيل النائب العمومي بالمحكمة اوردى على أن الاشخاص الموضح اسماهم اعلاه

لا يجوز اتهمهم بما تحقق له من سوء سلوكهم وبما اتنا أقرناه على ذلك فنأمر بدرج أسماء الاشخاص المذكورة ضمن جدول المطرودين من الوكلاء واعلان رؤساء الجلسات وقضاة التحقيق المدني والجنائي حتى لا يقبلوا توكيلاتهم في القضايا !!
رئيس المحكمة
ابراهيم فؤاد

الاعلانات عن مطالب المحامين

نرى من المفيد أن ننشر هنا بعض اعلانات كان المحامون ينشرونها في الجرائد .

اعلان اول

من مكتب بولص افندى سوق وكيل أشغال قضائية بطنطا
(ما زلنا بحول الله وفضله مستعيرين على معاطاة أشغال التوكيلات القضائية عن أرباب الدعاوى الحقوقية والجناية امام المحاكم الأهلية . وقد اتخذنا مكتباً بمتصلاو الأروام القديم الكائن في أول درب الابيشي من جهة شارع سراى المحكمة والمديرية في أملاك الدائرة السنية بطنطا. فترجو من الجمهور أن يشرفونا بقضاياهم فيرون ما يسرهم وقد عزمنا ألا ننزع غير منزع الحق والصدق ولا نسلك الا مسلك الاستقامة ومراعاة صالح أحباب الدعاوى اذا انسا منها الحق . فلا تقبل قضية الا بعد خصصها ومعرفة احقيتها ملاحظين في ذلك كله الدقة والامانة والسرعة . وقد فتحنا للفقراء باباً مجانياً وبأدنا بنشر هنا الاعلان للعلمية وفقنا الله تعالى الى الخير والسلام ٩ طنطا في ١١ شوال سنة ١٣٠٣ - ١٣ يولييه سنة ١٨٨٦)

اعلان ثان

من مكتب على افندى داود وكيل اشغال بمصر
(قد تيسر لنا بفضل الله تعالى معاطاة أشغال التوكيلات القضائية عن أرباب الدعاوى امام المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية والمختلطة فن أراد أن يشرفنا بأشغاله فكتبنا في شارع محمد علي بجوار سراى المحكمة الأهلية بملك المرحوم محرم بك وقد أوهبنا أنفسنا كذلك للحمالة عن الفقراء مجاناً ابتغاء مرضاة الله تعالى وطلاعة الحضرة الفخيمة التوفيقية حفظها الله آمين)

رئيس غرفة المحامين والنقيب

في بدء انشاء المحاكم المختلطة كانوا يطلقون على قباية المحامين اسم «غرفة المحامين»
Chambre des Avocats
وقيب المحامين كان اسمه « رئيس غرفة المحامين »
Président de la Chambre des Avocats
وهي اصطلاحات أخذوها عن العرف الذى كان جاريا في ايطاليا وفي انفسا . الا انهم وجدوا فيها

بعد أن هذه التسمية غير مستحسنة فاستبدلها بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٦ بكلمة « مجلس نقابة المحامين Conseil de l'ordre » و « قتيب المحامين Bâtonnier » .

يقابل هذا أنه عندما وضعت نظارة المحفانية في سنة ١٩١٢ مشروع قانون المحاماة امام المحاكم الاهلية عبرت عن مجلس نقابة المحامين باسم « مجلس المحامين » وسمت القتيب « رئيس مجلس المحامين » وكان حضرة محمد بك حلى عيسى في ذلك الوقت مديراً لإدارة المحاكم الاهلية في نظارة المحفانية فلفت نظر المغفور له سعد زغلول باشا فانظر المحفانية وتقد الى عدم ملائمة هذا الاسم . فاصر سعد باشا على ابقاء التسمية الواردة في المشروع . تصادف انى وصلت الى سراى المحفانية في هذه اللحظة فقابلنى حضرة حلى بك عيسى في بهو السراى وقص على " الحديث الذى دار بينه وبين المغفور له سعد باشا فدخلت عند سعد باشا وطلبت منه تغيير اسم مجلس المحامين « بمجلس نقابة المحامين » واسم رئيس مجلس المحامين بكلمة « قتيب المحامين » فرد على " قائلا « هل تريد أن يكون لقب قتيب المحامين مثل قتيب الشياطين وقتيب الفعمايين » فأجبت على الفور « ولم لا تشبهوه بنقيب الاشراف مثل الشيخ على يوسف » فضحك رحمه الله وقال « وهو كذلك » وفي الحال استدعى حلى بك وأمره بأن يغير اسم « مجلس المحامين » و « رئيس مجلس المحامين » بمجلس نقابة المحامين وبنقيب المحامين

وقد اجتمعت اول جمعية عمومية لمحامى المحاكم المختلطة في يوم الاثنين ٢٠ مارس سنة ١٨٧٦ الساعة الخامسة بعد الظهر باحدى قاعات دوائر محكمة الاستئناف .

وكان اول قتيب للمحاميين امام المحاكم المختلطة هو الاستاذ ماثيو Mathieu ووكيل القتيب الاستاذ فينى Finney والاعضاء هم الاستاذة جاتسكى Gatteschi ولابنا Lapenna وجلى Gilly وبالبيولوج Paléologue وكاريتاتو Caritato ودى ريجوس de Régusse وليس فيهم واحد مصرى . أما اليوم فقيهم مصرى . والمصريون ضمن أعضاء مجلس النقابة كثيرون .

واجتمعت اول جمعية عمومية لمحامى المحاكم الاهلية في يوم الجمعة اول نوفمبر سنة ١٩١٢ الساعة الثالثة بعد الظهر بسراى محكمة الاستئناف بقاعة جلسة النقض والابرار القديمة (المخصصة الان لانقاذ محكمة الجنايات) ورأس علية الانتخاب يحيى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف بمعاونة عزيز باشا كحيل المستشار . وقد اشترك في الانتخابات ٣٣٣ محامياً . وأسفرت الانتخابات عن انتخاب :

ابراهيم بك الملباوى وثال من الاصوات ٣٠٧ .

ثم عبد العزيز فهمى بك » » » ٢٦٩

» احمد بك لطفى » » » ٢١٢

» محمد بك يوسف » » » ٢٠٨

» محمود بك ابر النصر » » » ١٨٤

ثم عزيز بك خانكي	ونال من الاصوات	١٧٦
» احمد بك راقت	» » »	١٥٢
» محمد بك ابو شادى	» » »	١٤٩
» نصر الدين زغلول	» » »	١٤٩
» حسن بك صبرى	» » »	١٤٨
» مرقص بك حنا	» » »	١٣٣
» احمد بك رمزى	» » »	١٣٢
» نجيب بك براده	» » »	١٢١
» اسماعيل بك زهدى	» » »	١١٥
» اسكندر عمون	» » »	١١٣

فألف منهم أول مجلس نقابة للمحامين ثم انتخب ابراهيم بك الهلباوى قتيبا باجماع الاراء قريغا ومحمد بك يوسف وكيلًا .

أما النقباء فهم ابراهيم بك الهلباوى وقد انتخب فى أول نوفمبر سنة ١٩١٢ . ثم عبدالعزيز بك فهمى وقد انتخب فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ وكان الوكيل احمد بك لطفى . وثالث قتيب محمود بك ابو النصر انتخب فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ وكان الوكيل مرقص بك حنا . ورابع قتيب احمد بك لطفى وقد انتخب فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ وكان الوكيل محمد بك على . ثم تجدد انتخاب احمد بك لطفى قتيبا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ وكان الوكيل محمد كامل حسين . وسادس قتيب عبدالعزيز بك فهمى وقد انتخب فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧ وكان الوكيل احمد بك نجيب براده . ثم تجدد انتخابه قتيبا فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ وكان الوكيل احمد بك عبد اللطيف . وثامن قتيب مرقص بك حنا وقد انتخب فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكان الوكيل محمد بك ابو شادى . ثم تجدد انتخابه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وكان الوكيل محمد كامل حسين . ثم اعيد تجديده قتيبا فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ وكان الوكيل محمد بك ابو شادى . ثم تكرر انتخابه قتيبا للمرة الرابعة فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وكان الوكيل محمد بك ابو شادى . وللمرة الخامسة اعيد تجديده انتخابه قتيبا فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وكان الوكيل محمد بك ابو شادى . وثالث عشر قتيب محمد بك ابو شادى وقد انتخب فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٤ وكان الوكيل محمد بك يوسف . ورابع عشر قتيب احمد بك لطفى وقد انتخب فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وكان الوكيل صليب بك سامى . وخامس عشر قتيب مرقص باشا حنا وقد انتخب فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وكان

الوكيل محمد بك حافظ رمضان . وسادس عشر قتيب محمد بك حافظ رمضان وقد انتخب في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وكان الوكيل صليب بك سامي . وسابع عشر قتيب محمود بك بسبوني وقد انتخب في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وكان الوكيل كامل صدقي بك . ثم تجدد انتخابه قتيباً في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وكان الوكيل كامل بك صدقي . ثم اعيد تجديد انتخابه في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وكان الوكيل محمد بك يوسف .

القتيب ومع أي بلرم يجب اغتياره

بعد ان انتهت مدة نقابة الاستاذ مانويو اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين أمام المحاكم المختلطة واختارت الافوكاتو فيجاري المشهور قتيباً للمحامين . ولكن لما عرض اختياره على محكمة الاستئناف المختلطة للمصادقة عليه أبطلته بقرار صدر منها في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ بناء على أن الافوكاتو فيجاري مقيم في القاهرة والقتيب يجب أن يكون مقيماً في الاسكندرية (المدينة السكّانة فيها محكمة الاستئناف) فاضطرت الجمعية العمومية للمحامين الى الانقاد مرة أخرى واختارت الاستاذ سكولس قتيباً .

وقد حدث ان اختارت الجمعية العمومية للمحامين الأهلين التي انعقدت في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ حضرة الاستاذ محمود بك بسبوني قتيباً مع انه مقيم في اسبوط ومكتبه في اسبوط ومحكمة الاستئناف الأهلية مركزها في مصر

المحامون والوكلاء

بدأت المحاكم المختلطة حياتها العملية في أول فبراير سنة ١٨٧٦ فلم تجد أمامها محامين متوفرة فيهم شروط العلم والكفاءة والخبرة فاضطرت الى قبول الوكلاء الذين كانوا يتراءفون عن أرباب القضايا أمام المجالس التجارية والمجالس القنصلية. وفي ذلك العهد ما كانت المجالس التجارية والمجالس القنصلية تدقق كثيراً في قبول وكلاء المتأوى وما كانت تشترط حصولهم على شهادة علمية عالية ولا على أى شهادة علمية أخرى . فأجازت المحاكم الجديدة لهؤلاء الوكلاء المرافعة أمام المحاكم الابتدائية فقط وخصت المرافعة أمام محكمة الاستئناف بالمحامين وحدهم . واستمر الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٨٨٧ حيث ضيقوا حق المرافعة على الوكلاء وقصروه على المحاكم الجزئية وعلى الأموريات القضائية وشرطوا فوق ذلك قبول المحاكم الابتدائية (الناتجة لها المحاكم الجزئية والمأموريات القضائية) وكان كلما تقدم طالب من الأجانب لنقد اسمه في الجدول كانت اللجنة ترجع الى اتصالاته التابع لها الطالب لتسأل عن سوابقه وعن ماضيه وعن حسن أخلاقه . فتهافت على الجدول من هب ومن دب من الأجانب حتى ان أحد التجار المحكوم بإفلاسه طلب قيد اسمه في الجدول مع أن القضاء رفض

أن يصادق له على صلح مع الديانة (كونكورداو) - وكذلك طلب مدير قلم قضائياً شركة قتال السويس قيد اسمه في جدول المحامين مع انه كان يجمع في ذلك الوقت مع هذه الصفة صفة وكيل قنصلاتو الدانمارك وقنصلاتو روسيا في الاسماعيلية فأقهمه رئيس محكمة الاستئناف أن الوظائف والمهن التي يشغلها تمنع من قبوله محامياً .

على أن محكمة الاستئناف المختلطة أظهرت فيما بعد تسامحاً كبيراً في تأويل نصوص المادة التي تمنع المحامين من الجمع بين صناعة المحاماة والتوظيف في وظيفة ما أو الاشتغال في بعض الاعمال الحرة اذ أنها تجيز الآن للمحامى أن يكون قنصلاً أو وكيل قنصل بشرط أن تكون وظيفته وظيفة فخرية لا وظيفة فعلية . ثم خطت أخيراً خطوة أخرى قعضت - على خلاف رأى مجلس النقابة - بأنه يجوز للمحامى أن يكون في الوقت نفسه مديراً لشركة مدنية أو تجارية بشرط أن لا يكون هو المدير المتدب للعمل في الشركة . كما أنها أجازت أيضاً للمحامى أن يكون صاحب جريدة أو محرراً في جريدة بشرط أن لا يكون هو المدير المسئول .

ولتدرك مبلغ الفوضى التي كانت سائدة وقتئذ في أعمال المحامين واجراءاتهم في ذلك الوقت يكفيك أن تعرف أن التعديلات التي أدخلت على لائحة قبول المحامين امام الحاكم المختلطة في سنة واحدة فقط - وهي السنة الاولى من حياتها العملية - زادت على عدد التعديلات التي أدخلت عليها في ال ٤٩ سنة التي تلتها

وللكلام بقية

عزيز غانكي

الأحكام

قضاة محكمة النقض والإدارة

ترى المحكمة الاستئنافية أن في هذه الوقائع والأدلة ذاتها ما يكفي لتكوين الرأي بالأدانة وليس عليها في هذه الحالة إلا أن تناقش الأدلة من حيث هي وتبين كيف رجحت عندها فكرة الادانة على غيرها

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية اتخذت بحكمها القاضي بالادانة عين الاسباب التي استست عليها المحكمة الابتدائية حكم البراءة حتى اذا ما كان هذا التوافق يؤدي الى عين النتيجة تنكبت محكمة ثاني درجة عن سبيلها فقضت بالادانة دون أن تناقش الاسباب الحتمية التي جعلتها المحكمة الابتدائية عماداً لحكمها .

« ومن حيث أن هذا الوجه لا يعدو أن يكون تمرصاً لمحكمة الموضوع في أمر يدخل في سلطتها التامة وهو تقدير الأدلة واستخلاص ما تمقد أنها تؤدي اليه من براءة أو ادانة . وليس بمستغرب أن تستنتج محكمة أول درجة من مجموع ما هو مطروح امامها من الوقائع والأدلة مادة للتبرئة بينما ترى المحكمة الاستئنافية أن في هذه الوقائع والأدلة ذاتها ما يكفي لتكوين الرأي بالادانة . وليس عليها في هذه الحالة الا أن

١٩٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

حكم استئنائي . قاض بالادانة. النناء حكم البراءة. استنتاجه من ذات أسباب الحكم الابتدائي . تقييدها. من سلطة محكمة الموضوع

المبدأ القانوني

حكمت المحكمة الجزئية بالبراءة . وافتت محكمة الجنب المستأنفة هذا الحكم وقضت بالادانة بناء على الاسباب الواردة بحكمها الذي طعن فيه المحكوم عليه بالقول أن المحكمة الاستئنافية اتخذت في حكمها عين الاسباب التي استست عليها المحكمة الجزئية حكم البراءة. ولكن بدلاً من أن هذا التوافق يؤدي للنتيجة عينها تنكبت محكمة ثاني درجة فقضت بالادانة بدون مناقشة الاسباب الحتمية في الحكم الابتدائي . وقد قررت محكمة النقض ما يأتي :

ان هذا الطعن لا يعدو أن يكون تمرصاً لمحكمة الموضوع في أمر يدخل في سلطتها التامة. وهو تقدير الأدلة واستخلاص ما تمقد أنها تؤدي اليه من براءة أو ادانة . وانه ليس بمستغرب أن تستنتج محكمة أول درجة من مجموع ما هو مطروح امامها من الوقائع والأدلة مادة للتبرئة بينما

اقتصروا فيه على أحوال التدب . ولكن يلاحظ انهما مهما يكن ذلك صحيحاً فإنه على وجه العموم متى تحقق في قضية ما ان التهم لم يترك وحيداً بل قام بالدفاع عنه رجل من رجال القانون المصرح لهم بالدفاع عن المتهمين لدى محاكم الجنائيات سواء أكان تكليفه بالدفاع هو من قبل التهم أو من قبل المحكمة ومن تلقاء نفسها - فقد استوفى التهم حقه المقرر له بمقتضى تلك القاعدة ولا يكون هناك بذلك اخلال بمحقوق الدفاع .

٢ - ان الاستنتاج المأخوذ من المادة ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات بأنها لا تجيز لرئيس محكمة الجنائيات التدب في صورة ما اذا كان المحامي المتدبر معيماً من قبل التهم . قول ليس مؤسساً على منع منصوب عليه فيها . بل هو استنتاج من النص بطريق مفهوم المخالفة argument à contrario . وهو ليس حجة يعتد بها في كل حال . بل انه لا قيمة له في كثير من الصور التي تقوم فيها أسباب متينة على وجوب نيل الاخذ به .

والواقع أن النص انما ينظم اجراء خاصاً لحالة خاصة وترك الاجراء في غير هذه الحالة الخاصة بلا تنظيم . وللمحكمة أن تتبع فيه ما توجبه الضرورات واصول القانون

المحكمة

« بما أن هذا الطعن مبنى على الاخلال بمحقوق الدفاع اخلالاً يعيب الحكم ويطله وذلك من جهتين . الاولى أن محكمة الجنائيات مع وجود محام في الدعوى موكل من قبل التهم

تناقش الأدلة من حيث هي وتبين كيف رجحت عندها فكرة الادانة على غيرها . وذلك عين ما فعلته محكمة الموضوع في حكمها المطعون فيه . فقد ناقشت الادلة القائمة في الدعوى مناقشة كافية . وبينت النقط التي رأت أنها تخالف فيها ما ذهبت اليه محكمة اول درجة وذكرت ما رأت الأخذ به وما رأت استبعادها من أقوال الشهود حتى انتهى بها الأمر الى ترجيح كفة الادانة قعقت بالمقوبة بعد أن وفيت النقط الجوهرية حقها من البحث . فالتماها بالتقصير لا يرتكز على اساس صحيح واذن يكون هذا الوجه واجب الرفض .

(طعن استيئة بنت محمد ضد النيابة رقم ١٨٥١ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة عبدالعزيز فهمي باشا رئيس محكمة الاستئناف وبحضور حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وجناب مسيو سودان وسعادة عبد العظيم راشد باشا واحد امين بك مستشارين . ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٩٣

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

١ - حق الدفاع . حضور محام مقرر من متهم .

ولو يندبه من قبل المحكمة . معم اخلال عام . ابتداءه من قبل المحكمة . بدلاً من عام معين من قبل التهم وممتد . جواز

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان صحيحاً ان المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات وضعتا تنظيماً لطريقة تنفيذ القاعدة الاساسية التي كانت مقررة بالمادة ١٩٨ نج . والتي اعيد تقريرها بالمادة ١٣٠ من الدستور من ان كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه وصحيح أن وضعها

يكون له من يدافع عنه . وصحيح أن وضعهما اقتصر فيه على أحوال الذنب . ولكن يلاحظ أنه مهما يكن ذلك صحيحاً فإنه على وجه العموم متى تحقق في قضية ما أن المتهم لم يترك وحيداً بل قام بالدفاع عنه رجل من رجال القانون المصرح لهم بالدفاع عن المتهمين لدى محاكم الجنايات - سواء أكان تكليفه بالدفاع هو من قبل المتهم أو من قبل المحكمة ومن تلقاء نفسها - فقد استوفى المتهم حقه المقرر له بمقتضى تلك القاعدة وأصبح لا يستطيع ادعاء بطلان الحكم لاختلاله بحق الدفاع . وهذه الملاحظة وحدها تبين أن الطعن في غير عمله ما دام الذى دافع فعلا عن المتهم محامياً مقبولا للرافعة امام محاكم الجنايات . على أن القول بأن المادة ٢٦ لا تجيز لرئيس محكمة الجنايات الذنب في صورة ما اذا كان المحامي المتذر معيماً من قبل المتهم قول ليس مؤسساً على منع منصوص عليه في المادة المذكورة بل هو استنتاج من النص بطريق مفهوم المخالفة (argument à contrario) . ومفهوم المخالفة ليس حجة يستد بها في كل الأحوال بل انه لا قيمة له في كثير من الصور التي تقوم فيها أسباب متينة على وجوب نيل الأخذ به . ومن أظهر هذه الصور صورة الطعن الحالى . ذلك لأن القانون اذا كان اقتصر في المادتين ٢٥ و ٢٦ على تنظيم الاجراءات في حالة عدم وجود مدافع معين من قبل المتهمين وفي حالة اعتذار المحامي المندوب فن غير المعقول مطلقاً أن المحامي

لم تقبل ماطلبه التهم من التأجيل لحضور هذا المحامي الموكل بل نذبت للدفاع عنه محامياً آخر كان حاضراً عن المحامي الموكل وقد قام هذا المحامي المندوب بمهمة الدفاع فعلاً مع أن محكمة الجنايات لا حق لها بمقتضى المادة ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تتدب أحداً من المحامين للدفاع الا في صورة واحدة هي صورة ما اذا كان المحامي النائب قد كان هو نفسه متدباً من رئيس المحكمة الابتدائية . اما اذا كان معيماً من قبل المتهم كما هو الحاصل في هذه الدعوى فليس لرئيس محكمة الجنايات حق الذنب . والثانية أن المحامي الذى نذبت محكمة الجنايات لا يصح نذبه اطلاقاً لأنه من المحامين الذين تحت القرين .

تلك خلاصة مبادئ الطعن المطلوب به قض الحكم واعادة المحاكمة .

وبما أن جهة الطعن الثانية ليست مطابقة للواقع اذ المحامي الذى نذبت المحكمة وهو عباس افندى صالح قد تقرر قبوله للرافعة لدى المحاكم الابتدائية في ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ فهو بمقتضى المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من الجائز لهم المرافعة امام محاكم الجنايات .

أما جهة الطعن الاولى فصحيح أن المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وضمتا تنظيماً لطريقة تنفيذ القاعدة الاساسية التي كانت مقررة بالمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والتي اعيد تقييدها بالمادة ١٣٠ من الدستور « من ان كل متهم بجناية يجب أن

١٩٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

عش . مسلي صناعي . صفته . شرطه حصول
البيع خلا . مجرد العرض . لا عقاب عليه

المبدأ القانوني

ان عرض مسلي صناعي ليس عثاً منطبقاً
على العبارة الثالثة من المادة ٣٠٢ ع أى تغيير
في طبيعة الصنف (falsification) بل هو خدع
للمشتري وتقوم عليه في جنس الصنف (tromperie)
بإيهامه انه من جنس أرقى . فهو يدخل تحت
متناول العبارة الأولى من هذه المادة . ولا مكان
العقاب عليها يشترط حصول البيع فعلاً لا مجرد
العرض الذي لا عقاب عليه

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الواقعة التي
عوقب الطاعن من أجلها هي تعريضه للبيع مسلياً
صناعياً على اعتبار انه مسلي حقيق وأن هذه
الواقعة لا عقاب عليها قانوناً لأنها من قبيل الغش
في جنس الصنف ذلك الغش (Tromperie)
المنصوص عليه بالعبارة الأولى من المادة ٣٠٢
من قانون العقوبات وهو لا عقاب عليه بمجرد
عرض الصنف للبيع وإنما يكون العقاب اذا وقع
البيع فعلاً، وليس من قبيل الغش (Falsification)
المشار اليه بالعبارة الثالثة من المادة المذكورة
والذي يعاقب عليه بمجرد عرض الصنف للبيع
دون وقوع البيع فعلاً . ويستند الطاعن في طعنه
على التفسير الذي قرره محكمة النقض والابرام
بمحكمها الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (في
القضية غرة ٢٤٦٣ سنة ٤٦ ق)

المعتذر اذا كان معيناً من قبل المتهم وكانت
المحكمة لم تهيل عذره أن تلبث مكتوفة اليدين
لا تستطيع النظر في القضية المطروحة لديها طالما
كان هذا المحامي المعين ملازماً للتخلف والاعتذار.
انها ان فعلت لحالفت ما يقضى به المنطق وما
توجه عليها ضرورة نظر القضايا فهي اذن
مضطرة الى أن تتدبر في انجاز عملها مع مراعاة
قاعدة وجود من يدافع عن المتهم ولا سبيل لها
لتحقيق ذلك غير نديها من يلزم من المحامين
المقبولين للرافعة امامها واذن يكون العمل بفهم
المخالفة غير جائز في هذه الحالة . ويكون الواقع
أن النص انما ينظم اجراء خاصاً لحالة خاصة وترك
الاجراء في غير هذه الحالة الخاصة بلا تنظيم
وللمحكمة أن تتبع فيه ما توجه الضرورات
وأصول القانون .

وبما أن الضرورة تقضى في صورة الدعوى
الحالية على القاضي الذي يأخذ بحقه من عدم
تأجيلها أن يتدبر في تعيين مدافع للمتهم والقياس
على نص المادة ٢٦ الذي يجعل لرئيس محكمة
الجنابات حق التدب في صورة اعتذار المتدوب
الأول عن الحضور يقتضى أن يكون له حق
التدب أيضاً في صورة ما اذا كان المحامي المعتذر
معيناً من قبل المتهم . فيتحصل من كل ذلك أن
اجراء محكمة الجنابات صحيح لا غبار عليه »

(طعن مهني خلف امة ميغابيل ضد النيابة واخرين
مدعي مدني رقم ١١١٧ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة
السابقة)

البيع أو يساع بصفته مسلياً حقيقياً . ومتى كان الامر كذلك ارفع امكان الاخذ بالمادة الثالثة من المادة ٣٠٢ لأنه لم يحصل غش أى تغيير Falsification في طبيعة الصنف وانما الحاصل هو خدع للمشتري وتقويه عليه في جنس الصنف Tromperie بايهامه أنه من جنس أرقى . وهذا الخدع والتقويه في جنس الصنف لا يدخل تحت تناول المادة الثالثة المذكورة بل يدخل تحت تناول المادة الاولى من المادة وهي تشترط لامكان العقاب أن يكون البيع وقع فعلاً . أما مجرد العرض فلا يكفي لتوقيع العقاب

« وحيث أن التهمة قد رُفعتْ النيابة باعتبار انها عرض للبيع في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ لا بيع فعلى وقد حكمت فيها المحكمتان على هذا الوصف فحكمها غير قانوني لأن الواقعة بهذا الوصف لا عقاب عليها .

« وحيث أن المحكمة الاولى وإن كانت ذكرت في غضون حكماً أن التهمات اللواتي كن مكلفات بالبيع من قبل الطاعن قد بن فعلاً من هذا المسلي الصناعي على اعتبار انه مسلي حقيقى الى أمانة محمد جمعه المذكورة وكان ذلك في الاسبوع السابق على تاريخ المحضر ولكن هذا البيع الفعلى الذى تناوله العبارة الاولى من المادة بالعقاب لم يكن هو موضوع التهمة بل أن موضوعها هو العرض للبيع . كما انه قد يظهر أن ذلك البيع الفعلى حصل قبل تاريخ حادثة العرض المتصور فيها الآن ولذلك فحكمه التعض لا يسعها أن تتعرض لهذه الجريمة بل النيابة وشأنها فيها (طعن البدرى منصور ضد النيابة رقم ١٧٢٦ سنة ٤٧ ق — بالمعية السابقة)

« وحيث أن أصل التهمة التى وجهها النيابة للتهم ومن كانوا معه بحسب الثابت ببدياجة المحكمين الابتدائى والاستئناف المطعون فيه « أن التهمين في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ بأبى حماد عرضوا للبيع مسلياً مغشوشاً وهم يعلمون بذلك » . وقد قالت المحكمة الجزئية أن هذه التهمة ثابتة على التهمين وعاقبتهم بالحبس بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . وتأييدها المحكمة الاستئنافية فأيدت الحكم . ولم تبين النيابة فى طلباتها ولا أية المحكمتين فى حكمها بأى عبارة من عبارات المادة المذكورة قد أخذت غير أن الواضح ان مراد الجهات الثلاث هو الاخذ بالعبارة الثالثة من المادة المذكورة .

« وحيث أن الوقائع التفصيلية التى أثبتتها المحكمة الاولى واعتمدتها المحكمة الثانية هي أن التهمين عرضوا للبيع مسلياً صناعياً على اعتبار أنه مسلي حقيقى . ذلك بأن الاولى قالت فى حكمها ما يأتى :

« وحيث انه ثبت من التحليل الكيماوى أن المسلي المضبوط مع الخريجات (وهن نسوة حكم عليهن فى الدعوى وكن مكلفات من قبل التهم ببيع المسلي) هو مسلي صناعى .

« وحيث ثابت من مجموع التحقيقات وشهادة آمنة محمد جمعه أن التهمات المذكورات يعين المسلي الصناعى بصفة كونه مسلي حقيقى وبالثمن الذى يوازي ثمن المسلي الحقيقى »

فعبارة المحكمة الأولى التى اعتمدتها المحكمة الاستئنافية دالة على أن المسلي الذى بسببه حصل الاتهام انما هو مسلي صناعى كان يعرض

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأنه يستبدل المادة ٣٦ بالمادة ٣٥ لأن الاتجار لم يثبت على حين أن عدم ثبوت الاتجار لا يمنع من تطبيق عقوبة المادة ٣٥ لأن مجرد الاحراز الثابت بالحكم مستوجب لها كما تقدم، ولذا يكون هذا الحكم معياً فليذهب اليه من تفسير المادتين سالفتي الذكر ويتمين قضاؤه وأحالة القضية على دائرة استئنافية أخرى للحكم فيها مجدداً. (طعن النيابة ضد عبد القادر توفيق رقم ١٧٢٧ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٦

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

خطف طفل . فاعل اصلی . كاشرك . لا تغرق

المبدأ القانوني

اعتبر الشارع في المادة ٢٥٠ ع مرتكب جريمة الخطف فاعلاً أصلياً سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . فلا محل لبحث طريق الاشتراك فيها أو تطبيقها

المحكم

« حيث أن وجه الطعن المتقدم من حسن محمد وهبه يتلخص في زعمه انه وقع خطأ في تطبيق القانون حيث اعتبره الحكم فاعلاً أصلياً في جريمة الخطف مع أن الثابت في الواقعة انه لم يخطف بنفسه ومع التسليم بصحة الواقع يكون شريكاً والمحكمة اغفلت البحث في طريقة الاشتراك

« وحيث انه بالرجوع لنص المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات التي طبقته المحكمة يتبين أن الشارع في جريمة الخطف اعتبر مرتكب هذه

١٩٥

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

مواد مخدرة . احراز وحيازة . بقصد التناطلي أو الاستعمال الشخصي . ضرورة قيام الدليل عليه

المبدأ القانوني

جعل الشارع مجرد الحيازة والاحراز مستوجباً للعقوبة الكبرى التي نص عنها بالمادة ٦/٣٥ ب من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إلا اذا أقام المتهم الدليل - أو توفر هذا لدى المحكمة من عناصر الدعوى - على أن الاحراز كان لتناطلي أو للاستعمال الشخصي . فنندثر تطبيق المادة ٣٦ ويستفيد المتهم من عقوبتها المخففة

المحكم

« حيث ان الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اشترط لصحة تطبيق المادة ٣٥ من قانون المخدرات غرة ٢١ سنة ١٩٢٨ قيام الدليل على أن الاحراز هو للأنتجار ومتى لم يتم هذا الدليل من جانب النيابة كانت عقوبة المادة ٣٦ المخففة هي الواجب تطبيقها

« ومن حيث أن هذا الطعن في محله لأن الشارع جعل مجرد الحيازة والاحراز مستوجباً للعقوبة الكبرى المنصوص عنها بالمادة ٦/٣٥ ب من قانون المخدرات إلا اذا أقام المتهم الدليل أو توفر الدليل لدى المحكمة من عناصر الدعوى على أن الاحراز كان لتناطلي أو للاستعمال الشخصي فنندثر تطبيق المادة ٣٦ ويستفيد المتهم من عقوبتها المخففة

منها كان بسبب تصادمها مع سيارة أخرى . وقد جاء الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه مقتصرًا في بيانه للوقائع على القول بأن المجنى عليه مع آخرين ركبو سيارة معدة للنقل وأثناء سيرها تصادمت مع سيارة أخرى فوق المجنى عليه وتوفي . وإن رافع النقض كان مراعاتًا لسائق السيارة التي ركبها المجنى عليه . وأنه اتفق على قتل الأشخاص فيها . ولم يبين هذا الحكم ماهي الرابطة بين هذه المخالفة للوائح المنحصرة في أركاب أشخاص في سيارة معدة للنقل وبين سقوط المجنى عليه ووفاته .

« ومن حيث أنه في جريمة القتل خطأ يجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة ببيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم وأنه هو الذي سبب موت المجنى عليه حتى يكون هناك محل للمسئولية الجنائية . » ومن حيث أن الحكم الطعن فيه قصر في استيفاء هذا البحث فهو وإن كان قد أشار في شيء من التفويض الى الخطأ الذي رأت المحكمة استناده الى الطاعن وهو استعماله عربة نقل لركوب أشخاص قد أهمل كل الإهمال بيان العلاقة بين هذا الخطأ والاصابة التي حدثت للمجنى عليه فسيبت وفاته . اذ لا يكتفى أن يكون مالك السيارة قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسئولًا جنائيًا عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة بل لا بد من وجود رابطة السببية المباشرة بين الخطأ والوفاة فاذا خلا الحكم من هذا البيان وجب نقضه .

المحكم

يجمعه معاً عياً جوهرها بوجوب نقضه
(طعن محمد عبيد عليه ضد النيابة رقم ١٧٢٥
سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

الجريمة فاعلاً أصلياً سواء ارتكبها « بنفسه أو بواسطة غيره » فلم تكن المحكمة في حاجة لبحث طريق الاشتراك ويكون وجه النقض لآساس له ويتمين رفضه .

(طعن عبد الصمد حسن وآخرين ضد النيابة رقم ١٧٣٥ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٧

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

١ — قتل خطأ . نوعه . سبه . ضرورة البيان

٢ — خطأ . علاقة الخطأ بالاصابة . رابطة السببية المباشرة . لزومها

المبادئ القانونية

١ - في جريمة القتل خطأ يجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة ببيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم . وأنه هو الذي سبب موت المجنى عليه حتى يكون هناك محل للمسئولية الجنائية

٢ - من الضروري بيان العلاقة بين الخطأ في ذاته والاصابة الحادثة للمجنى عليه فسيبت وفاته فلا يكتفى أن يكون مالك السيارة قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسئولًا جنائيًا عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة بل لا بد من وجود رابطة السببية المباشرة بين الخطأ والوفاة فاذا خلا الحكم من هذا البيان وجب نقضه .

« من حيث أن الطاعن قدم تقريرين بأسباب طعنه ومما جاء فيها أن النيابة ذهبت في وصف التهمة الى أن الخطأ المنسوب لرافع النقض ينحصر في أنه سمح لأشخاص بالركوب في سيارة قتل بينما تقول أن سقوط المجنى عليه

في شيء ما دام ذلك الاجال لم يأت إلا بعد
تفصيل الوقائع تفصيلا شافيا .

٣ - ان المادة ٤٣ ع تجبل الشريك مسئولاً
عن النتائج المحتملة للاشتراك الذي حصل ولو
كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير الجريمة
التي قصد ذلك الشريك الاشتراك فيها

٤ - اذا اثبتت محكمة الموضوع توفر سبق
الاصرار واستنتجت وجوده من الوقائع الثابتة في
الدعوى في غير تصف ولا تناقض فليس لمحكمة
النقض حق مناقشتها فيها استنتجت لأن مسألة
وجود سبق الاصرار مسألة موضوعية. وللمحكمة
الموضوع السلطة التامة في تقرير ما تراه فيها

٥ - في مثل الجرائم المنصوص عنها بالمواد
٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ ع ، التي يتعدى غالباً معرفة
الفاعل الاصل في فيها . لا مانع قانوناً يمنع من اعتبار
جميع المتهمين شركاء مادامت الجريمة التي لم
يرتكبها إلا من هو من بينهم . وما دام ثابته أنهم
جميعاً كانوا متفقين من قبل على ارتكابها

المحكمة

» من حيث أن كلاماً الأربعة المذكورين
قدم تقريراً على حدة بأسباب طعنه .

» ومن حيث أن التقرير المتقدم من الطاعن
الأول وهو احمد عرابي يشتمل على وجهين .

.....

أما الوجه الثاني فيرد عليه أن التوافق
ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في
المادة ٢٠٧ . وسبق الاصرار ظرف مشدد للجريمة
المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ . وكلتا المادتين قد

١٩٨

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

١ - توافق على التحدى . ركن المادة ٢٠٧ .
سبق الاصرار . ظرف مشدد . عدم المانع
من الجمع بينهما في حادثة واحدة

٢ - وصف التهمة . اجمالاً طبقاً لنصوص
القانون . بعد سرد الوقائع تفصيلاً . صحته

٣ - شريك . بالمادة ٤٣ . مسئوليته عن النتائج
المحتملة لهذا الاشتراك

٤ - سبق الاصرار . وجوده . مسألة موضوعية .

٥ - شركاء . في جرائم القرب والتحدى .
انفاقيهم على ارتكابها . مسئوليتهم جميعاً فيها

المبادئ القانونية

١ - ان التوافق ركن مطلوب في الجريمة
المنصوص عليها بالمادة ٢٠٧ ع . وسبق الاصرار
ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة
٢٠٤ ع . ولا مانع يمنع قانوناً من الجمع بين التوافق
وسبق الاصرار في حادثة واحدة متى رأت
المحكمة ان الافعال التي وقعت من المتهمين يتكوّن
منها الجريمتان المنصوص عليهما في المادتين
المذكورتين . ولكل منهما اركانها الخاصة . وسبق
الاصرار ظرف مشدد في المادة ٢٠٤ دون ٢٠٧

٢ - اذا كانت المحكمة بعد سرد الحادثة
وأدوارها المتعاقبة والجرائم المتعددة التي نشأت عنها
وما اسند منها الى كل من المتهمين والأدلة التي
قامت على صحة ذلك والمواد القانونية التي تنطبق
على كل منهم وأسباب ذلك . قد اجهلت في
النهاية الوصف واستعملت نفس العبارات التي
استعملها القانون في التعبير عن كل جريمة في المادة
التي أفردتها لبيان حكمها . فان ذلك لا يوجب الحكم

مدة تقل عن عشرين يوما فيرد عليه أن الحكم أخذه بالفعل الذي يشير اليه وطبق عليه من أجله حكم المادة ٢٠٧ لتوفر أركانها. كما أنه أخذه بحرية الضرب الذي أحدث عاهة مستديرة. لأنه وأن كان فعلها المادى قد وقع من غيره إلا أن الحكم بين وجه اعتبار الطاعن وغيره مسئولين عن هذه الجريمة أيضا مع مرتكبها طبقا لنص المادة ٤٣ ع التي تجعل الشريك مسئولا عن النتائج المحتملة للاشتراك الذي حصل ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير الجريمة التي قصد ذلك الشريك الاشتراك فيها. ومن هذا يتبين أن المحكمة طبقت القانون تطبيقا صحيحا لا خطأ فيه.

.....

« ومن حيث أن مبنى الوجه الثانى من التقرير الأخير أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق المادة ٢٠٤قرة ثانية لأنه لا وجود لسبق الإصرار لأن اجتماع التهمين داخل الأتومويل الذى حملهم الى جهة الحادثة كان بطريق الصدفة ولم يكن بينهم اتفاق سابق على ارتكاب جريمة معينة. فما وقع بعد ذلك من بعضهم يجب ألا تعدى مسئوليتى الى غيرهم.

« ومن حيث ان هذا الوجه مبنى على تصوير الوقائع ذلك التصوير الخاطى الذى سبق تفتيده عند الكلام على الوجه الثانى. فضلا عن أن محكمة الموضوع قد أثبتت توفر سبق الإصرار واستنتجت وجوده من الوقائع الثابتة فى الدعوى. فى غير تصف ولا تناقض. فليس لهذه المحكمة حق مناقشتها فيما استنتجت. لأن مسألة

طبقتا على المتهمين فى هذه القضية ولا مانع يمنع قانونا من الجميع بين التوافق وسبق الإصرار فى حادثة واحدة متى رأت محكمة الموضوع أن الافعال التى وقعت من المتهمين يتكوّن منها الجريمتان المنصوص عليهما فى المادتين المذكورتين معا. ولا محل لدعاه الخلط بين الأمرين إذ لكل من الجريمتين أركانها الخاصة وسبق الإصرار ظرف مشدد فى المادة ٢٠٤ دون المادة ٢٠٧. وما يمكن أن يتكون منه التوافق المطلوب فى المادة ٢٠٧ يمكن أن يستفاد منه هو بينه سبق الإصرار الذى يعد ظرفا مشددا فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٤.

« ومن حيث أن التقرير يقدم من الطاعن الثانى وهو حسن على طه يشتمل على وجهين أيضا. فاما الوجه الأول وهو عدم بيان الواقعة فيرد عليه أن الحكم المطعون فيه قد عفى بسرد تاريخ الحادثة وأدوارها المتعاقبة والجرائم المتعددة التى نشأت عنها وما أسند منها الى كل من المتهمين والأدلة التى قامت على صحة ذلك الاستناد والمواد القانونية التى تطبق على كل منهم وأسباب ذلك. فاذا أجملت فى النهاية الوصف واستعملت فيه نفس العبارات التى استعملها القانون فى التعبير عن كل جريمة فى المادة التى أفرد بها لبيان حكمها. فإن ذلك لا يعيب الحكم فى شئ. مادام ذلك الاجمال لم يأت الا بعد تفصيل الوقائع تفصيلا شافيا وأما الوجه الثانى الذى يتظلم فيه الطاعن من تطبيق حكم المادة ٢٠٤ عقوبات عليه بعد أن عين الحكم الفعل الذى وقع منه بأن نسب اليه التمدى بالضرب على آخرين بما أوجب علاجهم

بالنظرية التي يقرها الطاعن فقد ثبت لدى محكمة الموضوع انه كان بين التهمين في هذه القضية اتفاق سابق يحصل من لم يقع منه ضرب أو جرح بالفعل مؤاخذاً على كل حال بصفته شريكاً. ومادام الشريك معاقباً بمقاب الفاعل الاصل بحسب المادة ٤٣ فلا فائدة للطاعن من تظله. ومما تجب ملاحظته انه في مثل هذه الجرائم التي يتعدى غالباً معرفة الفاعل الاصل فيها لامانع قانوناً يمنع من اعتبار جميع التهمين شركاماً مادامت الجريمة لم يرتكبها الا من هو من بينهم وما دام ثابته أنهم جميعاً كانوا متفقين قبل على ارتكابها.

(ملن احد مرابي واخرين ضد النيابة واخرين مدعين مدني رقم ١٧٦٧ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبمضورجناب ميسو سودان واصحاب النزاع ذكرى يوزى بك واحد امين بك واحد منى بك مستشارين وجندي عبد الملك بك ورئيس نيابة الاستئناف)

١٩٩

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

- ١ — علاج : الدفع بإمالة . مسألة موضوعية
- ٢ — طاعة مستديعة . فقد منفعة العضو فقداً جزئياً . كلف لتطبيق المادة ٢٠٤ ع

المبدأ القانوني

- ١ — ان مسألة اهمال الجنى عليه العلاج هي مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع
- ٢ — لا يشترط لتطبيق المادة ٢٠٤ ع أن تكون الماهة التي أصابت الجنى عليه قد أقيمت منفعة العضو فقداً كلياً بل يكفي أن تكون أقيمتها فقداً جزئياً وأن تقرر محكمة الموضوع أن هذا فقد الجزئي مستديم

وجود سبق الاصرار مسألة موضوعية ومحكمة الموضوع السلطة التامة في تقرير ما تراه فيها .

« ومن حيث أن حصل الوجه الرابع أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٢٠٧ على التهمين من اشترك منهم في التعدي والايذاء ومن لم يشترك مع أن العقوبة المشددة المقررة في المادة المذكورة لا تنطبق الا على الاشخاص الذين حصل منهم الضرب أو الجرح المذكوران في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ السابقتين على تلك المادة. أما الأشخاص الآخرون الذين كانوا ضمن التجمهر ولم يحصل منهم ضرب ولا جرح فلا يسألون إلا باعتبارهم شركاء الضاربين أو الجارحين اذا توفرت فيهم شروط الاشتراك. فإذا لم يقع منهم اعتداء ولم يشتركوا مع المتدينين فلا عقاب عليهم. وبناء على هذا فإنه يجب أن يثبت أولاً من الذي أحدث الضرب أو الجرح طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ وهذا لم يشهد به أحد في هذه القضية ولم يقل أحد من الذي أحدث بالتعيين الضرب أو الجرح طبقاً للمادتين المذكورتين . والقاعدة أن التهمة متى كانت مشاعة فلا سبيل الى تحديدها ضد شخص من الاشخاص . اذ المسؤولية الجنائية أساسها التحديد بطريق الجزم والتعيين والقول بغير ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث أنهم المتفق عليه أن الغرض من المادة ٢٠٧ عقوبات ليس تشديد العقاب فقط على الضاربين بالفعل بل يعاقب بمتضاها جميع من اشتركوا في التجمهر سواء أوقع منهم ضرب أو جرح أم لم يقع. على أنه حتى مع التسليم

المحكمة

« من حيث أن الوجه الأول من أوجه العاهل يتحصل في أنه قد حصل تأخير في علاج المجنى عليه وعمل الاسعافات اللازمة له. ولا يجوز أن يتحمل المتهم نتيجة إهمال المنسب في تأخير علاج المجنى عليه. وعليه تكون التهمة غير مبنية البيان الكافي بالحكم المطعون فيه ويكون أيضاً قد حصل خطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث أن مسألة إهمال العلاج مسألة موضوعية كان يصح لمحكمة الموضوع تقديرها لو طرحت عليها. أما وهي لم تحصل الاشارة إليها في دفاع المتهم أمام محكمة الموضوع فليس من شأن هذه المحكمة الخوض فيها . على أن الثابت في الحكم أن المجنى عليه عولج بالاستبالية الفرنسية بالاسماعيلية أولاً ثم عولج بمستشفى بور سعيد ثانياً ثم عرض على الطبيب الشرعى مراراً حتى انتهى هذا الطبيب بتقرير ما قرره بشأن تخلف العاهة المستدعية عنده. فالقول بإهمال العلاج هو قول لا أساس له من الواقع واذن يكون هذا الوجه واجب الرض .

« ومن حيث أن محصل الوجهين الثاني والثالث أن الثابت في الحكم المطعون فيه أن العاهة التي حصلت بذراع المجنى عليه تنقص من كفاءته للعمل نحو ثمانية في المائة . وهذا النص البسيط لا يمكن اعتباره عاهة مستدعية . على أن المحكمة وقد أثبتت ذلك في حكمها قررت أن ما حصل للمجنى عليه بعد عاهة مستدعية يستحيل برؤها . فتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق

القانون من جهة ويكون الحكم قد ناقض بعضه بعضاً من جهة أخرى وإذن يجب نقضه .

« ومن حيث أنه لا يشترط لامكان تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات أن تكون العاهة التي أصابت المجنى عليه قد أهدت منفعة العضو قدماً كلياً بل يكفي أن تكون أهدتها قدماً جزئياً وأن تقرر محكمة الموضوع أن هذا القدر الجزئي مستديم . وقد فلتت . واذن فلا محل للقول بمحصول خطأ في تطبيق القانون أو تناقض في الحكم .

(طعن بونس عمود ضد النيابة رقم ١٧٤٧ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٠٠

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

إيقاف التنفيذ . سبق الحكم بعقوبة جنابة . او بالحبس أكثر من أسبوع . غير مقيمة . زمن . مانع من إيقاف التنفيذ

المبدأ القانوني

ان المادة ٥٢ ع لا تجيز وقف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس الا اذا لم يسبق الحكم على المتهم بعقوبة جنابة أو بالحبس أكثر من أسبوع . ومحكمة الموضوع مكافئة بالتحقق من توافر هذا الشرط قبل قضائها بإيقاف التنفيذ . ولم تسترط المادة المذكورة أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة . قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد آتى مطلقاً من كل قيد زمني . فبما قدمت السابقة في الزمن قلنا معتبرة للنوع من إيقاف التنفيذ

٢٠١

١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠

- ١ - شهادة الزور. أركانها. بحث القضاء في توفرها من عدمه. من سلطته
- ٢ - شهادة شهود. في دعوى بالبنوة. تناوُلها أمر الزوجية والبنوة. سلطة القاضي الجنائي في الحكم على الشهود بالنسبة للأمرين
- ٣ - دفاع. مستندات الدعوى. عدم الرد على كل منها. لا بطلان
- ٤ - محاكمة. إجراءاتها بأول درجة. غيرها في ثاني درجة. بصوص تحقيق الجنائيات في ذلك. أثرها
- ٥ - حكم. عدم اثبات طلبات النيابة بمحضر الجلسة. لا بطلان
- ٦ - اختصاص. دعايا دولة تشيكوسلافيا. خصوصهم قضاء الاهل

المبادئ القانونية

- ١ - للقاضي الجنائي أن يبحث في توفر أو عدم توفر أركان جريمة الشهادة الزور. التي تكون أديت أمام المحكمة الشرعية حتى ولو بعد الحكم النهائي في الدعوى الشرعية لأن الدعوى الجنائية والدعوى الشرعية دعويان مختلفتان طلبا وسببا واشخاصا. لانه وان كان البحث في جريمة الشهادة الزور سيدور حتما على الطعن في الشهود واستنكار شهادتهم واثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه القول في أثناء نظر الدعوى الشرعية الا أن ذلك لا يقيم بين الدعويين الا وحدة المسألة للبحوث فيها مع بقاء موضوعيهما متغايرين
- ٢ - لو تناوَلت الدعوى الشرعية أمرين زوجية وبنوة وكان موضوع الدعوى الشرعية طلب الحكم بالبنوة فقط ولكن شهادة الشهود

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن محكمة طنطا الاستئنافية بتأييدها حكم محكمة دسوق الجزئية القاضي بحبس المتهم عشرين يوما مع إيقاف التنفيذ قد أخطأت في تطبيق المادة ٥٢ من قانون العقوبات. إذ الثابت أن المتهم قد سبق الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاث شهور في سرقة بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٠٧ .

« وحيث أنه تبين من صحيفة سوابق للمتهم أن له في الواقع هذه السابقة « وحيث أن المادة ٥٢ من قانون العقوبات لا تحجز وقت تنفيذ الحكم الصادر بالحبس الا اذا لم يسبق الحكم على المتهم بعقوبة جنائية أو بالحبس اكثر من أسبوع . ومحكمة الموضوع مكلفة بالتحقق من توافر هذا الشرط قبل قضائها بإيقاف التنفيذ.

« وحيث أن المادة المذكورة لم تشترط أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد أنه مطلقا من كل قيد زمني ودالا بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن فلها معتبرة للنسج من إيقاف التنفيذ .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذن في تطبيق المادة ٥٢ عقوبات لعدم تحقق المحكمة من شرط تطبيقها . وما دامت السابقة ثابتة بطريقة رسمية فلحكمة النقض تطبيق القانون بتصحيح الحكم وجعله واجب التنفيذ .

(طعن النيابة ضد احد يوسف رقم ١٧٥٩ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت في أثناء نظر الدعوى، وتوص من جهة أخرى على أن لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم. فإذا شهد الحكم وحده براءة تلك الاجراءات فشهادته معتبرة

٦- أن اريادولة تشيكوسلافاكيا خاضعين للقضاء الاهلى لأن هذه الدولة ليست من الدول التى ارتبطت مع الحكومة المصرية برابط النظام المختلط وليست من الدول الناشئة عقب الحرب وتقيدت لها الدولة المصرية بقيود خاصة جعلت رعاياها غير خاضعين للقضاء الاهلى فيما تركبونه من الجرائم داخل الاراضى المصرية (١)

المرفأع

رفعت الست مارت فالأش بوصايتها على بنتها جورجيت دعوى على المدعى بالحق المدنى واخوته امام محكمة اسكندرية الشرعية تطلب فيها الحكم ببنوة جورجيت للخواجه ماتوس ماتوسيان المتوفى فى اول مارس سنة ١٩٢٦ واستشهدت بثانى وثالث الطاعنين مع آخرين. وقد شهدوا باقرار المتوفى لم بالبنوة عند ما كان بالقطر المصرى فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦. فقصت تلك المحكمة بالبنوة. فاستأنف المدعى بالحق المدنى واخوته الحكم المذكور وطعنوا على الشهود بأنهم شهدوا زوراً بوجود المتوفى فى مصر فى شهر فبراير سنة ١٩٢٦ مع انه لم يكن

(١) رأينا أن نشر وقائع هذا الحكم لاهية

تناولت أمرى الزوجية والبنوة معاً كان القاضى الجنائى أن يحكم بالمعوبة على الشهادة التى تناولت الزوجية مع البنوة لأن الشهادة بالزوجية كذباً تؤثر فى رأى القاضى لصلحة مدعية البنوة فتكون الشهادة كذباً بالزوجية محلاً للمسئولية الجنائية

٣- أن المحكمة غير مكلفة بالرد على كل ما يقدم لها مستنداً مستنداً اذ حسبها أن تبين فى حكمها كيف اقتضت بأنه الحق فى الدعوى وأن يكون فيها تذكره من ذلك ما يقع حقاً

٤- أن اجراءات المحاكمة تختلف باختلاف درجتى التقاضى فالاجراءات المحاكمة أمام محكمة اول درجة (مخالفات أو جنح) تكون طبقاً للواد ١٣٤ و ١٣٨ من قانون تحقيق الجنائيات أما اجراءات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية فتكون على الوجه المبين بالمادة ١٨٥. والقانون لم يجل فى باب الاستئناف على شىء من اجراءات المحاكمة امام محاكم اول درجة الا ما نص عليه فى المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣. وهى المواد الخاصة ببيان الكيفية التى يقع بها الحكم سواء كان بالبراءة أم بغيرها. وبناء عليه اذا لم تبد النيابة طلباتها امام محكمة ثانى درجة وسمحت المحكمة أقوال التهم وأقوال المدعى المدنى كان ذلك كافياً لصلحة الاجراءات والحكم

٥- ليس من الوجوب اثبات طلبات النيابة فى محضر الجلسة الاستئنافية والا بطل الحكم وبطلت الاجراءات لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات تنص من جهة على أن الأصل فى الاحكام اعتباران الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية

٣٠٠ جنيه تمويضا مع المصاريف المدنية المناسبة ورفض باقي الطلبات. فاستأنف التهمون والمدعى بالحق المدني هذا الحكم في الميعاد القانوني. وعند نظر هذه الدعوى امام محكمة ثاني درجة قرر المدعى بالحق المدني بتنازله عن غرامة جورجيت القاصرة مع حفظ حقوقه قبلها وتمسك الحاضر مع التهمين بما دفع به امام محكمة أول درجة وهو عدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم به نهائيا مع عدم قبول الدعوى العمومية شكلا للاسباب التي ذكرها كل طرف الثابتة بحضور الجلسة. وطلب الحاضر مع المدعى بالحق المدني تعديل التعويض الى مبلغ ٥٠٠٠ جنيه. وبعد أن نظرت محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية هذين الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ١٧ ايار سنة ١٩٢٨. أولا. بآثبات تنازل المدعى عن غرامة مارت فالاش بصفتها وصية على ابنتها جورجيت في هذه الدعوى. ثانيا. بقبول الاستئناف شكلا وبقبول الدفع المقدم من التهمين وبعدم قبول الدعوى المدنية لسابقة الفصل فيها وبعدم قبول الدعوى العمومية. ثالثا. بالغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه والزام المدعى بالحق المدني بمصاريف دعواه المدنية عن الدرجتين والف قرش أتعاب محاماة. فطعن المدعى بالحق المدني وكذا النيابة في هذا الحكم بطريق التقص والابرام. وحكمت محكمة التقص بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بقبول الطعنين شكلا وموضوعا وبتقص الحكم وحالة القضية على محكمة الاستئناف للفصل في الدعويين العمومية والمدنية من هيئة أخرى - وبعد أن

موجودا بالقطر المصري في ذاك الوقت وأخيرا قضت المحكمة الشرعية العليا بتأييد الحكم المستأنف. وفي هذه الاثناء رفع المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة امام محكمة جنح المطارين الجزئية ضد الطاعنين وآخرين بطلب الحكم عليهم بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه مع معاقبتهم بالمادتين ٢٥٧ و ٢٥٨ من قانون العقوبات بتهمة أن الثاني والثالث أديا شهادة مزورة امام محكمة اسكندرية الشرعية والأولى حرصتها على ذلك. وفي وقت نظر الدعوى أعلن المدعى المدني الطاعنة الاولى بصفتها وصية على بنتها جورجيت وطلب أن يكون الحكم بالتعويض عليها بصفتها الشخصية وبصفتها وصية وذلك بطريق التضامن مع الباقيين وقد انضمت النيابة الى المدعى بالحق المدني في طلباته فيما يخص الدعوى العمومية. فدفع الحاضر مع التهمين فرعيا بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة الشرعية وفي الموضوع براءة التهمين ورفض التعويض - وبعد أن سمعت محكمة الجنح دفاع طرفي الخصوم في هذا الدفع والموضوع حكمت حضوريا بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ عملا بالمادة ٢٥٧ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني والثالث وبها المادة ٤٠ فترة اولى وثانية و١١ منه للاولى أولا. برفض الدفع الفرعي وقبول الدعوى. ثانيا. بجبس كل من التهمين ثلاثة شهور مع الشغل والزام التهمة الأولى بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على بنتها جورجيت بطريق التضامن والتكافل مع الباقيين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ

صحة شهادة من شهد فيها فقد تعدى لشهادتهم على زوجية مارت فالاش لما توس ماتوسيان واعتبرها شهادة زور مع أن الزوجة لم تكن موضوع الدعوى الشرعية التي أدبت هذه الشهادة فيها

« وحيث ان الشرطة الأولى من هذا الوجه كانت موضوع دفع أخذت به محكمة اسكندرية الاستئنافية بحكمها الصادر بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ ولكن هذه المحكمة قضت هذا الحكم بحكمها المؤرخ في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وبينت في حكمها ان دعوى البتة ودعوى التعويض عن الاضرار المترتبة على شهادة الزور فيها هما دعويان مختلفتان طلباً وسبباً واشخاصاً وانه وان كان البحث في دعوى شهادة الزور سيدور حتماً على الطعن في الشهود واستنكار شهادتهم وثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه القول أثناء دعوى البتة أمام المحكمة الشرعية إلا ان ذلك لا يقيم بين الدعويين الا وحدة المسألة المبحوث فيها مع بقاء موضوعيهما متغايرين

« ومن حيث ان استعراض القاضى الجنائى لاجراءات دعوى البتة الشرعية لم يكن منه ليقضى فيها بعدم صحتها ورفضها . فيكون بذلك معتدياً على اختصاص القضاء الشرعى . وانما كان مجتأ في توافر أركان جريمة شهادة الزور التي طلب منه الحكم بتوقيع العقوبة عليها وهو مختص وحده بنظرها . أما ما نوه به الحكم المطعون فيه عن شهادة الشهود في دعوى الزوجة فقد كان في سياق الاستدلال على ما أثرت به الشهادة في دعوى البتة فقد جاء في الحكم المطعون فيه

أعادت محكمة اسكندرية الاهلية تنظر هذه الدعوى مرة ثانية قضت غاياك بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بقبول الدعوى والعقوبة الجنائية وبتعديله فيما يتعلق بالتعويض المدنى والزام مارت فالاش بصفتها الشخصية فقط بطريق التضامن والتكافل مع الباقيين بأن يدفعوا للمدى بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ جنيه تمويصاً والمصاريف المدنية المناسبة و ٣٠٠ جنهما مقابل أتعاب المحاماة ورفض غير ذلك من الطلبات المدنية .

عارض التهمون في الحكم المذكور وحكم بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بقبول المعارضة شكلاً وبرفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه والزام المعارضين بالمصاريف المدنية وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ قرر حضرة المحامى الوكيل عن المحكوم عليهم كما قررت أيضاً التهمة الاولى في ١١ منه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والایرام وقدم حضرته تقريراً بالاسباب في ٢٣ منه

المحكمة

« من حيث أن مبنى الوجوهين الاولين من أوجه الطعن انه كان ينبغي على القاضى الجنائى بعد ان حكمت المحكمة الشرعية العليا نهائياً ببتة الطفلة جورجيت لما توس ماتوسيان - ألا يتعدى لموضوع دعوى هذه البتة التي أدى الطاعنين شهادتهم فيها وأن يعتبر هذه الشهادة صحيحة لقيام الحكم الشرعى عليها . ولكن الحكم المطعون فيه فضلاً عن تعديه لدعوى البتة وقضائه بعدم

القائمة في الدعوى متوافرة وكافية لإثبات تزوير الشهادة واذن هذا الوجه مرفوض .

عن الوجه الخامس

« وحيث أن مبنى الوجه الخامس من اوجه الطعن انه لما استؤنف الحكم الابتدائي احيلت القضية على دائرة اصبحت مختصة بنظرها والفصل فيها دون سواها لكن القضية انزعجت من هذه الدائرة واحيلت للدائرة التي اصدرت الحكم المطعون فيه فاصدرت فيه حكماً غايياً بتأييد العقوبة ثم عارض الطاعنون فاحيلت القضية لدائرة اخرى فاحالتها هذه بدورها للدائرة التي اصدرت الحكم المطعون فيه وفي هذا كله ما يبطل اجراءات المحاكمة والحكم

« وحيث ان الحق في هذا الوجه ان محكمة النقض لما نقضت الحكم الاول الصادر من محكمة اسكندرية الاستئنافية واحالت الدعوى عليها للفصل فيها من هيئة اخرى كان طبعياً ان تحال الدعوى على دائرة اخرى كلما صادف أن يكون أحد قضاة الهيئة الحالية ممن اشتركوا في الحكم الذي نقض . وهذا الذي حصل في هذه الدعوى. واذن فهذا الوجه مرفوض

(عن الوجه السادس)

« وحيث أن الطاعنين يقولون في الوجه السادس من اوجه الطعن « انه بالاطلاع على محضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ وهي اخر جلسة للمرافعة أمام المحكمة الاستئنافية يتضح ان أحداً من الخصوم لم يبد طلباته . فلا المدعى بالحق المدنى أبدى طلباته ولا النيابة ولا الطاعنين ابدوا طلباتهم . وان ابداء النيابة طلباتها بمجلسة

» وحيث وانه ان كانت الدعوى التي طرحت أمام المحكمة الشرعية لم تكن دعوى زوجية بل دعوى بنوة جورجيت الى ماتوس ماتوسيان إلا ان الشهادة أمامها كذباً بأن ماتوس ماتوسيان اعترف بأن والدة الطفلة هي زوجته فيها ما يؤثر على رأى القاضى لمصلحة الطفلة جورجيت ضد أولاد ماتوسيان المدعى عليهم . ومن ثم تكون هذه الشهادة الكاذبة محلاً للمسئولية الجنائية وبذا يتعين رفض هذين الوجهين عن الوجه الثالث

« ومن حيث أن الوجه الثالث ينحصر في أن الحكم المطعون فيه قد اغفل الرد على ما قدمه الطاعنون من اوجه الدفاع والمستندات الدالة على صحة الشهادة التي اتهموا باقتراف التزوير فيها « ومن حيث ان المحكمة غير مكلفة بالرد على كل ما يقدم لها مستنداً مستنداً فحسبها ان تبين في حكمها كيف اقتضت بأنه الحق في الدعوى. وأن يكون فيما تذكره من ذلك ما يقتنع حقاً . على أن الحكم المطعون فيه قد عطف على دفاع المتهمين وما قدموه من مستندات فبين ما فيها من فساد وتلفيق . هذا فضلاً عن ان كل ذلك يتعلق بالموضوع الذي لادخل لهذه المحكمة فيه عن الوجه الرابع

« وحيث أنه لا صحة لما ادعاه الطاعنون في الوجه الرابع من أن الحكم المطعون فيه اعتمد على شهادات كان قديمها المدعى بالحق المدنى وتنازل عن التمسك بها فقد جاء بذلك الحكم ان المحكمة لا تأخذ بها لأن الأدلة الاخرى

من اجراءات المحاكمة أمام محاكم أول درجة
الاعلى الاحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢
و ١٧٣ وهي الخاصة ببيان الكيفية التي يقع بها
الحكم سواء أكان بالبراءة أم بغيرها .

وتدل هذه المناقشة في النصوص على أن
القانون عني في بدء الخصومة بتحديد موضوع
الدعوى العمومية والمدنية بين أطراف الخصوم فيها
بتمكين النيابة من ابداء طلباتها والمتهم من الاجابة
عليها والدعوى بالحق المدني من ابداء طلباته في
الدعوى المدنية والمتهم من الاجابة عليها كذلك .
والزم كاتب الجلسة بذكر حصول هذه الاجراءات
بمحضر الجلسة إثباتاً لها فيه . اما أمام المحكمة
الاستئنافية — وما استؤنف من الحكم قد عرف
بقرار الاستئناف — فلم يبق الا أن تسمع
المحكمة الاستئنافية أقوال المستأنف طناً على
الحكم المستأنف وان يتكلم باقي الخصوم رداً على
أقواله . فاذا كان المتهم هو الذي استأنف الحكم
الصادر عليه بالقوة فعليه هو أن يبدى أقواله
المؤيدة لما طلبه في تقرير الاستئناف وللنيابة اذا
شادت التكلم أن ترد عليه . ولهذا نرى القانون قد
عبر عن هذا المعنى بهذا التعبير (تسمع أقوال
المستأنف الخ) السابق الذكر المخالف لما عبر به
في المادة ١٤٣ من قانون تحقيق الجنايات (النيابة
العامة تقدم طلباتها)

« وحيث ان الطاعنين هم الذين كانوا
استأنفوا حكم محكمة أول درجة وهم الذين عارضوا
في الحكم النهائي الصادر عليهم من المحكمة
الاستئنافية وهم الذين كان ينبغي عليهم أن يسمعوها
المحكمة أقوالهم في معارضتهم » ثم اذا شادت النيابة

المرافعة هو من الاجراءات الجوهرية التي يترتب
على اغفلها أو عدم تدوينها بمحضر الجلسة البطلان
علا بالمواد ١٣٤ و ١٣٨ و ١٦٠ و ١٨٥ من
قانون تحقيق الجنايات

« وحيث انه ينبغي التفرقة في هذا المقام
بين اجراءات المحاكمة أمام محاكم أول درجة
(مخالفات أو جنح) واجراءاتها أمام المحاكم
الاستئنافية لأن القانون صرح في المادتين ١٣٤
و ١٣٨ الخاصة باجراءات المحاكمة أمام محكمة
المخالفات بأن النيابة العامة تقدم طلباتها في الدعوى
في صدر المحاكمة ثم يسأل القاضي المتهم عما اذا
كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه فان
أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة . وأما اذا أجاب
بالسلب فشرح النيابة التهمة ويقدم المدعى
بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ثم يسمع
شهادات الشهود على الترتيب والكيفية المبينة
بالمواد ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ . ثم بين القانون بالمادة
١٣٨ أنه يجوز للنيابة والمدعى بالحق المدني
وللتمهم أن يتكلم بعد ذلك . وواجب أن يكون
التمهم اخر من يتكلم . وان يبين في محضر الجلسة
أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفؤها .
أما اجراءات المحاكمة أمام المحاكم الاستئنافية
فتكون على الوجه المبين بالمادة ١٨٥ من قانون
تحقيق الجنايات : يقدم أحد أعضاء الدائرة
النوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية .
ثم تسمع أقوال المستأنف والأوجه المسند عليها
في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم
ويكون المتهم آخر من يتكلم . وبما ينبغي ملاحظته
ان القانون لم يحل في باب الاستئناف على شيء »

الطلبات من جميع الخصوم وعلى ذلك فهذا الوجه غير صحيح .

(عن الوجه السابع)

(ومن حيث أنه لا فائدة للطاعين في ادعوه من وقوع اخلال بحق الدفاع في جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ التي طلبوا فيها تأجيل القضية لعذر أبدوه ولم تفهم المحكمة لما طلبوا لان جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ هي التي انسحبوا منها فصدر عليهم الحكم غيابيا ولما عارضوا أتموا دفاعهم في جلسات المارسة من فبراير سنة ١٩٢٩ الى يناير سنة ١٩٣٠ حيث صدر الحكم المطعون فيه

(عن الوجه الثامن والتاسع)

(ومن حيث أن محصل الوجوه الثامن والتاسع أن مارت فالاش من رعايا تشيكوسلافاكيا . فهي لذلك غير خاضعة للقضاء الاهلي من جهة والدعوى المدنية المرفوعة عليها أمام المحاكم الاهلية غير مقبولة من جهة أخرى لانها رفعت أمام محكمة لا ولاية لها عليها . ومتى كانت الدعوى المدنية غير مقبولة فلا تحرك بها الدعوى العمومية

(وحيث ان دولة تشيكوسلافاكيا ليست من الدول التي ارتبطت مع الحكومة المصرية برابط النظام المختلط ولا من الدول الناشئة عقب الحرب التي تقيدت لها الدولة المصرية بقبو خاصه جعلت رعاياها غير خاضعين لقضاء الاهلي فيما يرتكبونه من الجرائم داخل الاراضي المصرية . ولقد استشكلت الطاعة في تنفيذ الحكم المطعون فيه لقاضي المواد المستحجلة بالمحكمة المختلطة فحكم برفض الاشكال لحضوعها لقاضي الاهلي فيما اهتمت به وقضى عليها فيه

الكلام رداً عليهم تكلمت والا فلام والذين اكتبوا بتقديم مذكرات بدفاعهم وقد قدموها وأعلنوها النيابة والخصومهم . فلم تشأ النيابة أن ترد عليهم كتابة . فلا وجه لم اذن في الادعاء بطلان هذه الاجراءات . على أنه ان خلا محضر جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ من ذكر ما يفيد أن النيابة طلبت طلباتها فقد أثبت الحكم المطعون فيه الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بأن النيابة طلبت التأييد . أما الطاعنون والمدعي بالحق المدني فقد أثبت محضر الجلسة أنهم طلبوا تأجيل النطق بالحكم مكتفين بما يقدمونه من مذكرات وطلبات واطلع عليها الطرف الآخر . وبذلك لم يقع الشك عند أحد من أطراف المتعويين المدنية والعمومية فيما طلب هو الحكم له به ولا فيما طلب خصمه الحكم به عليه

• وحيث أنه فوق ما تقدم فانه لا صحة لما ادعاه الطاعنون من وجوب اثبات طلبات النيابة في محضر الجلسة الاستثنائية والا بطل الحكم وبطلت الاجراءات لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص من جهة على أن الاصل في الاحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء أكانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى وتنص من جهة أخرى على أن لصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . وظاهر من هذا النص انه متى شهد الحكم ببراءة تلك الاجراءات فشهاده معتبرة . وقد قدمنا أن الحكم شهد ببراءة

الحكم المطعون فيه ان ما اشتركت به هو الاتفاق والتحريض وان الجريمة وقعت بناء على ذلك
(عن الوجه الأخير)

« وحيث أن ما ذكر بهذا الوجه إنما هو تكرار لما جاء بالوجه الأول وقد سبق بيانه أنه واجب الرفض

(طعن الست مارت فلاش واخرين وحضر عنهم الاستاذ سليمان حافظ ضد النيابة واليك ما نوس ما نوسان وحضر عنه الاستاذ ديزر خانكي بك رقم ١١٢٠ سنة ٤٧ ق - دائرة حفرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حفرات زكي برزي بك وسملعة عبد العظيم راشد باشا واحد امين بك وحامد فهمي بك مستشارين وحفزة حسن عبد الرحمن بك وكيل النيابة)

» وحيث أنه ثابت من حكم هذه المحكمة الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ان الدعوى العمومية حركتها النيابة العمومية في جلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ أمام محكمة العطارين الجزئية ولذا كانت حكمت بقبول الدعوى واحالتها على محكمة اسكندرية الاستئنافية للحكم في موضوعها فالوجهان مرفوضان

(عن الوجه المباشر)

« وحيث أنه لا أهمية لما ادعته مارت فلاش من أن الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة اشتراكها مع باقي المتهمين في شهادة الزور فقد جاء في

قضاء المجلس الحسبي العالي

المتوه أو المجنون الذي بلغ رشيداً ثم طرأ عليه الته أو المجنون - اذا كانت بحسب قول الأمام محمد ومن تابعه من الفقهاء تعود الى وليه الشرعي الأصلي استحضاناً فان الأمام ابا يوسف يرى أنها لا تعود اليه قياساً

« وما أن الأصوليون يرون أن الاستحسان مقدم على القياس. وقد قل المرحوم قدرى باشا في كتابه الاحوال الشخصية « مادة ٤٢١ » رأى من يرون عودة الولاية للأب استحضاناً آخذاً في ذلك برأى الأصوليين

« ولكن بما أن هذا المبدأ سبق أن طرح على المجلس العالي في سنة ٩٢٣ قرأى أن أحوال الاجتماع الحاضرة تجعل من الأصوب الأخذ بالرأى المخالف وهو عدم عودة الولاية في هذه

٢٠٢

١٩ أكتوبر سنة ٩٣٠

ولاية . على متوه أو مجنون . بعد طرده
الته أو المجنون . اعتبار الولي فيها

المبدأ القانوني

اذا كانت الولاية على المتوه أو المجنون الذي بلغ رشيداً ثم طرأ عليه الته أو المجنون بحسب قول الأمام محمد ومن تابعه تعود الى وليه الشرعي الأصلي استحضاناً فان الأمام ابا يوسف يرى أنها لا تعود اليه قياساً. الأصوليون يرون الاستحسان مقدم على القياس. ولكن المجلس الحسبي العالي يرى الأخذ بالرأى المخالف الذي اعتمدته وزارة الحفانية وسارت عليه

المجلس

« بما أن الطعن في محله لان الولاية على

من ذوى الاهلية والكفاءة سواء كان جدة لأب أو لأب أو أخاً أو غيرهم

المجلس

« بما أن المجلس الابتدائي قرر تعيين المستأنف عليها وصية على القاصرة مقررآ في اسباب حكمه أن استيته بنت خليل المستأنف عليها هي جدة القاصرة لأنها وأن المجلس يرى تقديمها في الوصاية على صادق مسعد حنا أخ القاصرة المذكورة قولاً منه أن هذا هو حكم الشرع

« وبما أن الوزارة طعنت في هذا القرار لاختلافه بالقاعدة المقررة شرعاً فيما يتعلق بحق الجدة للأب « وبما أن الجدة للأب اذا كانت مفضلة شرعاً في أمر الحضنة على بعض من لها حق فيها فإن الموضوع ليس موضوع حضنة للقاصرة وإنما هو موضوع وصاية عليها خاصة بإدارة أموالها ولا امتياز شرعاً للجدة للأب على الأخ في هذا الموضوع . وإنما يكون الاستحقاق فيه للأب أو

الجد الصحيح عند وجودها من قبل ولايتها على نفس القصر أو لوصيهما المختارين . ولا شيء من ذلك حاصل في هذه الدعوى بل تصيب الوصي فيها متروك شرعاً للقاضي بولي من يشاء من يرى فيه الأهلية والكفاءة . جدة لأب أو لأب أو أخاً أو غيرهم

« وبما أن صادق مسعد حنا أخ القاصرة طلب الوصاية لنفسه وتعهد أمام هذا المجلس العالي بأن يقبلها مجاناً وبأن ينق على القاصرة من ماله الخاص وفوق ذلك أبان ان اتقاصرة مقبلة معه لأمع جدتها لأنها المذكورة وأن المجلس الملى

الصورة للولى الشرعى الأصلى وقد اعتمدت وزارة المحفانية هذا واستمر المجلس العالي يعمل على مقتضاه اذ أخذ به في قراره الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في الاستئناف المتيد بمجذوله رقم ٩٣ سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩

« وبما أن المجلس يرى استمرار الأخذ بهذا المبدأ لما فيه من الصلحة للمحجور عليه « وبما انه لذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه واعتبار الحاج على حسن أبو حشيش والدة المحجور عليه قياً واجبا معاملة معاملة القوام في أمر الحساب وغيره (استئناف قرارات المجالس المسبية رقم ٨٨ سنة ٢٩ - ١٩٣٠ المرفوع من وزارة المحفانية بناء على تظلم حسن على أبو حشيش ضد الحاج على حسن أبو حشيش - رئاسة حقرة صاحب السمادة عبد البرز باشا فسمى رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب الزمة والفضيلة مصطفى عماد بك وعمود المرجوشي بك المستشارين بالمحكمة والشيخ سرور على نائب المحكمة العليا الشرعية ومحمد جدى التلكن بك أعضاء)

٢٠٣

١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠

وصاية . على قصر في سن الحضنة . إن يختاره القاضي . من ذوى الاهلية والكفاءة

المبدأ القانوني

اذا كانت الجدة لأب مفضلة شرعاً في أمر الحضنة على بعض من لها حق فيها . فإن الامر على خلاف ذلك في موضوع الوصاية الخاصة بإدارة الاموال . ولا امتياز شرعاً في هذا الجدة لأب على الأخ . ويكون الاستحقاق فيها للأب أو الجد الصحيح عند وجودها من قبل ولايتها على نفس القصر أو لوصيهما المختارين . فإذا لم يكن احدهم موجوداً . فللقاضي أن يولى من يشاء

وقد صمموا على هذه الطلبات امام هذا المجلس
« وبما أن الاسباب التي بني عليها القرار
المستأنف في محلها وهي كافية لتأييده من هذا
المجلس الذي لا يرى اى موجب لتعيين خبراء
لفحص حالة المستأنف عليها المذكورة اذ الثابت
من اجاباتها لدى من استجوبها من مندوبي
المجلس الابتدائي ولدى الطيب الذي اختبرها
من قبل المجلس المذكور انها كلها اجابات دالة
على سلامة عقلها وحسن خبرتها بالأمر وعدم
اثباتها الا ما هو مفيد في مصلحتها

« وبما انه لا محل للبحث في مسألة الجمعية
الأرمنية وجواز دخولها خصما في هذه الدعوى
لكونها جمعية أجنبية أو عدم جواز ذلك لان
الموضوع اظهر من أن يحتمل هذا البحث وقد
صرف المجلس النظر عن المناقشة في هذه المسألة
أثناء الجلسة واكتفى من حضر عن وكيل الجمعية
المذكورة بأنه يعتبر نفسه مجرد مرشد يفيد المجلس
بما هو من مصلحة المحجور عليها

« وبما أن الظاهر من سعى المستأنفين في طلب
الحجر على السيدة المذكورة من غير موجب له في
الواقع انما هو مجرد الطمع في ثروتها والحرص على أن
تبقى محبوسة الى وفاتها فيزوتها عنها وهو مسمى
لا يحد في جانب هذه السيدة التي تطوعت لفعل الخير
ضامنة في فعله لنفسها ما يوسع عليها في شيخوختها
ويوفر عليها مشاغل الحياة الى أن يتفادها الله

« وبما أنه يتعين من كل ذلك رفض
الاستئناف وتأيد القرار المستأنف
(استئناف قراوات المجلس الحسنية المرفوع من
الذكورة اودائش جرابدين وآخرين ضد السيدة
اكلي بانعوس جرابدين رقم ٧٤ سنة ١٩٢٠ —
١٩٣٠ — بليته السابقة)

الابتدائي قضى بحق حضنة هذه القاصرة لجنتها
لأنها ضاماً إليها أنماها المذكور

« وحيث ان هذا المجلس يرى أن صادق
مسعد حنا أمّا القاصرة أقدر على ادارة أموالها من
جدها لأنها المتبعة بمجة غير الجهة المتبعة بها عائلة
والد القاصرة المذكورة

« وبما أنه لذلك يتعين إلغاء القرار المستأنف
وعزل السيدة اسنيته بنت خليل من الوصاية
وتعيين صادق موصى أخ القاصرة وصياً بدلها على
الشرط الذي أخذته على نفسه

(استئناف قراوات المجلس الحسنية المرفوع من
وزارة الحفانية بناء على تظلم صادق مسعد حنا واخرى
ضد الست اسنيته بنت خليل رقم ٨٣ سنة ٢٩ —
١٩٣٠ — بليته السابقة وادوار قصيري بك عضو
الطائفة الاوردوذكسية بدلا من عفو المحكمة الشرعية العليا)

٢٠٤

١٩ أكتوبر سنة ٩٣٠

مجلس حسي . جمعية أرمنية اجنبية . هل

يجوز دخولها خصما في الدعوى

المبدأ القانوني

هل لجمعية أرمنية وهي جمعية أجنبية الحق في
الدخول خصما في الدعوى المرفوعة بطلب الحجر
على احدى السيدات ؟ لم يحلها المجلس الحسي
ولكنه يظهر انه اعتبر مندوبا مجرد مرشد يفيد
المجلس بما لوامته

المجلس .

« بما أن المستأنفين يطلبون بهرضهم إلغاء
القرار المستأنف ومن باب الاحتياط تعيين خير
لفحص المستأنف عليها وتقديم تقرير عما بها من
المرض العقلي اللاتح لها من ادارة شؤونها بنفسها

٢٠٥

١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠

حجر . دفعه . اسبابه . كافية للتقرير بذلك

المبرر القانوني

إذا كان ما عند المطلوب رفع الحجر عنه مجرد حالة نسيان . ومثل هذه الحالة تتحسن مع الزمن . ويتحسن حالته الصحية خصوصاً إذا كان المجلس قد استجوبه ورأى أجوبته سديدة دالة على نتمه بقوة العقلية تتماً كافياً لاعتباره غير مختل الشعور . فضلاً عن ان املاكه جميعها موقوفة فلا يخشى على أعيانها من الضياع . والتزاع خاص بريهما فقط . كانت هذه الأسباب كافية لرفع الحجر عنه

المجلس :

« بما أن المجلس اختبر الدكتور زيور فلاحظ أن صحته قوية لا بأس بها . وأن أجوبته على الأسئلة العديدة التي وجها اليه فيما يخص بتاريخه الشخصي وظروف خروجه من خدمة الحكومة واملاكه وأفراد عائلته وغير ذلك مما هو مدون بمحضر الجلسة . كلها أجوبة سديدة تدل على نتمه بقوة العقلية تتماً كافياً لاعتباره غير مختل الشعور وكل ما لاحظته عليه المجلس عند سؤاله اياه عن ايصال مبلغ دفعه لمدرس مقول منه انه كان يعطيه دروساً كانت اجابته فيها شئ . من الأبهام . وانه لما استكتبته المجلس عبارة حررها بخطه في ذيل الايصال المذكور فلم يكتبها على صحتها . بل كان ينسئ فيها بعض مقاطع هامة »
« وبما أن المجلس يرى ان ما عند الدكتور

زيور من حالة النسيان هذه هي حالة قليلة الاهمية وانها ناشئة عما أصيب به من المرض الذي تحسن الآن كثيراً وغالباً ما تتحسن حالة النسيان هذه أيضاً مع الزمن يتحسن حالته الصحية وربما قد تزول »
« وبما أن المجلس لا يرى من موجب لاستمرار الحجر عليه خصوصاً وان ولده الأكبر خليل قد عاد من أوروبا وفي استطاعته مساعدة أبيه عند الاقتضاء على ادارة شؤون أمواله التي لا تحتاج في ادارتها لكثير من العناية »
« وبما انه مما يزيد في تسويق دفع الحجر عنه ان املاكه جميعها موقوفة ولا يخشى على أعيانها من الضياع وكل التزاع انما هو خاص بريهما وليس من المستصوب حرمانه من تولى هذا الربيع بنفسه . خصوصاً وان له طفلة صغيرة من زوجته نعمة وهي غير داخلية في وقته لأنه لم يرزق بها الا من عهد قريب وبعد الايقاف الذي ليس له فيه حق التنوير ومن مصلحة هذه الطفلة أن يحجز والدها على ذمتها شئ . من ريع املاكه يدفعه لها تعويضاً عما فاتها من الوقف كما قال هو أمام المجلس وهذا الادخار غير مستطاع في صورة استمرار الحجر

(استئناف قرارات المجالس الحدية المرفوع من الدكتور ضد السيدة
رقم ٨٧ سنة ٢٩ — ١٩٣٠ — وثلاثة حضرة صاحب السيادة : عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب البزة والقضلة محمد فهمي حسين بك وعمود المرجوشي بك المستشارين والشيخ سرور علي نائب المحكمة الترمية العليا وعمد حمدي الطلعي بك اعضاء)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٠٦

١٦ يونيه سنة ١٩٣٠

حكم مرسى المزاد . تطبيقه على شرط فاسخ . عدم الوفاء . وقوع الفسخ . رد الثمن . رد الذرائع . ماسة

المبدأ القانوني

أخذ الشارع المصرى بالمواد (٦٠٦ وما بعدها من قانون المرافعات المدنية) بالرأى الراجح فيها . فاعتبر شراء من رسا عليه المزاد معلقا على شرط فاسخ . هو عدم الوفاء بشروط البيع . وهذا الاعتبار يقتضى نزول الفسخ بوقوع شرطه وانعطاف حكم الفسخ لحين الشراء . ليصبح الشراء كأن لم يكن (المادة ١٠٥ من القانون المدنى) فيجب الترداد من الجانبين : يرد المشتري ماعساه يكون قد أخذه من غلة العين المبيعة ويرد البائع أو الدائنون ما قبض من فوائد الثمن

وأنه وإن كان القضاء قد جرى أحيانا على عدم إعجاب رد الغلة على المشتري إذا كان قد دفع فوائد الثمن فأما جرى على ذلك لأن الفسخ اقتضاه وهدم آثاره . بل قصاصا بين هذين الدينين الذين أوجبها الترداد في ذمة كل من المشتري والبائع للآخر منهما

المحكمة

« حيث أن الثابت من وقائع هذه الدعوى

أنه قد بيعت بالمزاد الجبرى حصص بعض أخوة المستأنف فى المنزلين المشتركين بين والدهم مسعود افندى عيد وعههم جيد افندى عيد مورث المستأنف عليهم عدا الأخير منهم فرسا مزادها على المستأنف فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ ولما لم يتم بشروط البيع بيعت على ذمة فرسا مزادها على نجيب جرجس فى ٢ يوليو سنة ١٩٢١ ثم بيعت كذلك مرة أخرى فرسا المزاد على فوزى افندى ابراهيم فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢١ ثم بيعت مرة ثالثة فرسا مزادها أخيرا على الست لوسيا فاتوس فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٣ فرفع المستأنف هذه الدعوى على ورثة عمه وعلى المستأنف عليه الأخير بصفته حارسا على تركة الأخوين المتقدم ذكرها يطالبهم بحساب بيع هذه الحصص من ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ لغاية ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٣ على اعتباره مستحقا لربع المدة الأولى بحكم ايقاع البيع له ومستحقا لربع المدد الأخرى بالتلقى عن نجيب افندى جرجس وفوزى افندى ابراهيم الراسى عليهما المزاد كل وما يستحقه من يوم مرسى المزاد عليه الى يوم ايقاع البيع لغيره بعد اجرائه على ذمته على ما سبق ذكره » وحيث أنه يظهر من المواد ٦٠٦ وما بعدها من قانون المرافعات أن الشارع المصرى قد أخذ بالرأى الراجح فيها فاعتبر شراء من رسا عليه المزاد معلقا على شرط فاسخ هو عدم الوفاء بشروط البيع » وحيث أن هذا الاعتبار يقتضى نزول

مرسى المزاد الثاني على فوزى ابراهيم - انما اشترى الصفة لحسابه هو لا لحسابه بصفته فأصبح هو مستحقا للربح عن هذه المدة

« وحيث ان فضلا عن أن المادة ٦١٣ من قانون المرافعات تمنع قبول المزايدة في البيع الثاني ممن رسا عليه المزاد الأول فإن نجيب جرجس لم يقرر في اليوم التالي لمرسى المزاد عليه انه اشترى الصفة بطريق التوكيل عن المستأنف

« وحيث انه لذلك لا يكون للمستأنف صفة ما في المطالبة بهذا الربح عن هذه المدة

« وحيث أن المستأنف يزعم كذلك إنه استحق غلة العين المبيعة في المدة الثالثة التي ابتدأت من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢١ وانتهت في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٣ بمرسى المزاد على الست لوسيان - بناء على انه اشترها من فوزى افندى ابراهيم بالمقد المؤرخ في ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٣

« وحيث انه فضلا عن أن هذا الشراء قد لحقه الفسخ الذي فسخه شراء فوزى افندى الماقدله - فانه لم يشتر من فوزى افندى الا العين التي رسا مزادها عليه وهذه الغلة المدعى بها لا تدخل في البيع تبعا واذن فلا حق للمستأنف فيها على الحاليين

« وحيث انه لذلك وللاسباب الاخرى المذكورة بالحكم المستأنف التي لا تخالف هذه الاسباب

(استئناف عبيد افندى مسعود وحضر عنه الاستاذ زكي عريضة عبيد افندى جدي بصفته وآخرين وحضر عن الستة الاول الاستاذ نصر فرعون رقم ٥٩٢ سنة ٤٦ ق - دائرة حضرات زكي برزى بك وجناب سيو سودان وحامد نهمي بك مستشارين)

الفسخ بوقوع شرطه وانطاف حكم الفسخ لحين الشراء ليصبح الشراء كأن لم يكن (المادة ١٠٥ من القانون المدني) فيجب التراء من الجانبين. يرد المشتري ما عساه يكون قد أخذه من غلة العين المبيعة ويرد البائع أو الدائنون ما قبض من فوائد الثمن

« وحيث أن القضاء وان جرى أحيانا على عدم إيجاب رد الغلة على المشتري اذا كان قد دفع فوائد الثمن فلما جرى على ذلك لا لأن الفسخ اقتضاه وهدم آثاره - بل قصاصا بين هذين الدينين - اللذين اوجبهما التراء في ذمة كل من المشتري والبائع للأثر منهما

« وحيث انه تبين من الشهادة المستخرجة من قلم كتاب المحكمة المختلطة أن عبيد افندى مسعود المستأنف دفع لخزانة المحكمة ٢٠ جنيهًا و ٩٢٥ مليا قيمة الفوائد التي استحققت على الثمن الذي رسا المزاد عليه ودخل هذا المبلغ في التوزيع لحساب اخوة المستأنف المالكين للحصص التي بيعت بالمزاد جبرا عليهم

« وحيث أن حق المستأنف في الرجوع بقيمة هذه الفوائد يجب أن يكون على اخوته المالكين للحصص المبيعة اولئك الذين اتفقوا بهذه الفوائد لدخولها فيما وزع على دائيتهم

« وحيث أن المستأنف لم يدخل اخوته في الدعوى فحقه محفوظ في مداعلتهم بهذه الفوائد

« وحيث أن المستأنف يزعم أن نجيب جرجس الذي ملك العين المبيعة من يوم حكم مرسى المزاد عليه المؤرخ في ٢ يوليو سنة ١٩٢١ الى يوم

ما قام عليه البناء من المؤن والتكاليف أو يقال انه لم يشهد على نفسه عند الاتفاق بأنه اتفق من ماله ليرجع به - بل اثنا بنى العمارة على أرض اشتراها من مالكها على اقتدى احمد بالمقد المؤرخ في ٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ واشتراها بأثمه من امين محمد و ابراهيم اقتدى فوزى بالمقدين المؤرخين في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ واشتراها هذان البائعان من مصطفى اقتدى شعراوي في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ واشتراها مالك هذا البائع المعلم احمد محمد شعراوي من الست مختاره بالسقد المؤرخ في ١٥ يونيو سنة ١٩١٦ واشترتها هذه من اخوتها وأخواتها بالمقد المؤرخ في ٩ مايو سنة ١٩٠٦ (كما دلت على ذلك العقود المقدمة في الدعوى) - وقد بناها المستأنف عليه واشهد على نفسه بآثار البناء و اضافته الى سابق ملكه بالحجة الشرعية المؤرخة في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٢ فدل ذلك على انه كان عنده اعتقاد جازم بأنه بنى لنفسه على أرض مملوكة له » وحيث انه تبين لهذه المحكمة من مستندات الدعوى أن وقف يونان لطف الله - ذلك الوقف الذي حكم له باستحقاق هذه العمارة لقيامه على أرضه - قد انشئ سنة ١٢٠٧ هجرية وأنه بقي منذ وفاة الواقف شاعرا حتى اقيم لييب نعمان ناظراً عليه في ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وأن احقاد الواقف تجاهلوا الوقف فيما بينهم و باع بعضهم انصباؤه فيه للبعض الآخر فألأت ملكيته كلها آخر الأمر الى غنارة بالمقد المؤرخ في ٩ مايو سنة ١٩٠٦ . ولا شك في أن اعمال مستحق الوقف تبين ناظر عليه ثم تصرف بعضهم فيه لبعض

٢٠٧

١٦ يونيه سنة ١٩٣٠

- ١ - بناء في ارض الوقف - قيمة المباني - بناؤه على انه مالك : بناء حاصل بدون غش
- ٢ - تقدير قيمة المباني - قيمتها وقت الحكم بالاستحقاق
- ٣ - وقف - دمم مسئولية جهة الوقف بقيمة العمارة - سدادهما من ريع الوقف

المبادئ القانونية

- ١ - اذا بنى شخص في ارض موقوفة وهو يعتقد انها ملكه لانها آلت اليه بطريق الشراء عن تملكها كذلك هو والبائع له . فيعتبر بناؤه حاصلا بدون غش بالمعنى الوارد بالمادة (٦٥) من القانون المدني
- ٢ - يراعى في تقدير قيمة المبيعات والادوات المشار اليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ مدني قيمتها وقت الحكم باستحقاق البناء لا وقت البناء
- ٣ - ان الفقه الاسلامي قد اعتبر الوقف لا ذمة له . ولذلك لم يوجب عليه في أعيانه لا ما استدانه القيم بأمر القاضى والنفقة في العمارة . ولا ما افقته القيم فيها بغير اذن واشهد على نفسه عند الاتفاق بالرجوع به - بل جعل اقتضاء ذلك من ريع الوقف . ولو في كل سنة شيء منه

المحكم

» حيث أن المستأنف عليه لم يبن العمارة التي يطالب الآن جهة الوقف بثمنها على أرض كان يعتقد أنها وقف فيقال انه تبرع الوقف

عند الاتحاق بالرجوع به بل جعل اقتضاء ذلك من ريع الوقف ولو في كل سنة شيء منه . ولهذا يتعين جعل ما يحكم به للسأنف عليه في غلة الوقف « وحيث أن هذه المحكمة كما لم تأخذ

في هذه الدعوى بحكم الفقه الاسلامي الذي لا يلزم الوقف الا بقيمة ما بنى على أرضه مستحق القلع بل أخذت فيها بقواعد المدالة فالزمته بدفع ما غرمه الباني في المارة على الوجه السابق ذكره - كذلك ترى تحقيقاً لهذه المدالة وتوزيماً للفرم والنعيم بين الوقف والباني على أرضه أن تأخذ في هذه القضية بخصوصها بقواعد المدالة فترفض طلب الحكم بإلزام الوقف بجوائد ما يقضى به عليه تمويضاً عن المارة

« وحيث أن المحكمة ترى قبل الفصل في طلب السأنف عليه حبس العين . الأرض والبناء . تحت يده تكليف الخير بتقدير صافي ريع هذه المارة سنوياً بعد خصم العوائد والأموال المطالبة عليها للحكومة

(استئناف لييب انقضى نهال ضد جرجس غبريال الملاف وحضر عنه الاساذان احمد نيب وخايل ابراهيم بك رقم ٦٣٩ سنة ٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

٢٠٨

١٨ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ - اعلان . حلى يد مندوب محضر . عدم توقيع شاهدين . ثبوت حصول الاعلان . لا بطلان
- ٢ - اعلان . مكتتب محام . تقرير الاعلان وقت غلقه . بطلان الاعلان . اثره من وقت تسليبه

المبدأ القانوني

١ - اذا كان الاعلان حاصلاً على يد مندوب محضر ولم يوقع عليه من شاهدين فلا

الآخر تصرف الملاك في أملاكهم بالبيع وغيره يقطع السبيل على من يريد تعرف كنه العين الموقوفة عند الرغبة في شرائها ممن يتقدم ليبيها ممن قد امتلكها بهذه العقود المتكررة

« وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن السأنف عليه انما بنى في أرض موقوفة وهو يعتقد أنها ملكه آلت اليه بطريق الشراء عن تملكها كذلك هو والبائع له فيعتبر بناؤه حاصلاً بدون غش بالمعنى الوارد بالمادة ٦٥ من القانون المدني « وحيث أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة جعلت لمالك الأرض الخيار بين دفع قيمة المهمات والأدوات وأجور العملة وبين دفع ما زاد من قيمة الأرض بسبب ما حدث بها من البناء

« وحيث أن هذا التعميم يجب أن يرجع فيه الى وقت الحكم باستحقاق البناء للوقف اى سنة ٢٩ لا الى وقت البناء

« وحيث أن السأنف عليه اشترى الأرض بما كان عليها من اقراض ويدي ناظر الوقف أن هذه الاقراض قد أدخلت في المارة ولهذا يتعين الحكم بنذب خير ليعاين أرض الوقف والمارة القائمة عليها ويحقق ما دخل فيها من المهمات والادوات وحالة قدمها وجدتها ويقوم قديمها وجديدها وأجور العملة ثم يقوم ما زاد من قيمة الأرض بسبب ما حدث بها من المارة ويرجع في هذا التعميم الى سنة ٢٩

« وحيث أن الفقه الاسلامي قد اعتبر الوقف لازماً له ولذلك لم يوجب عليه في اعيانه لا ما استدانه القيم بأمر القاضي وانقضى في المارة ولا ما اتقنه القيم فيها بغير اذن واتشهد على نفسه

الحامى وأنه بمجرد أن استلمنا الانذار وعلتنا بمضمونه قيدنا الاستئناف قبل مضي الثمانية أيام من تاريخ استلامها الانذار

« وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن المستأنف عليهم اندرؤوا المستأنفين بتاريخ ٣ ابريل سنة ٩٣٠ الساعة ٥ والدقيقة ٤٠ وكلفوها بقيد استئنافهما في ظرف ثمانية أيام والا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن. وقد اعلن هذا الانذار لها بمكتب الاستاذ محمد بك زكى على وهو المحل المختار لها في عريضة الاستئناف على يد مندوب محضروا وجد مندوب المحضر المكتب مقلقا سلم الانذار للمحافظة بعد أن وقع الضابط الذى استلمه بالورود ثم سلم هذا الانذار لمكتب الاستاذ محمد بك زكى على في ٢٣ - ابريل سنة ٩٣٠ الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ وتفيد الاستئناف في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠. فوجب البحث فيما اذا كان الانذار باطلا أم لا. واذا لم يكن باطلا فهل يبدأ ميعد الثمانية أيام من تاريخ الانذار أو من تاريخ تسليم الانذار لمكتب الحامى « وحيث انه فيما يخص بالنقطة الأولى فان

المادة ٢٢ من قانون المرافعات صريحة بوجود مراعاة المواعيد والاجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ وإلا كان العمل لائغيا وتتنص المادة ١٣ بضرورة حضور الشاهدين وتوقيعها على الاعلان اذا كان الاعلان حاصلًا على يد مندوب محضر

« وحيث أن الانذار حصل على يد مندوب محضر ولم يقع عليه من شاهدين ففى مقتضى الظاهر من النصوص يكون هذا الانذار باطلا

يستدعى هذا الحكم بالبطالان حتماً. لأن الفرض من اشتراط توقيع شاهدين هو التحقق من وصول الورقة الى المعان اليه ففى تحقق هذا الفرض فلا محل للبطالان. وتحقق الفرض يكون ظاهراً اذا سلمت الورقة الى موظف عمومى أو اعترف المراد اعلانه بتسلم الاعلان. فاذا ثبت أن الورقة اعلنت للمحافظة لوجود المحل المراد الاعلان فيه منفقاً وأشر الضابط التوجبى برود الاعلان واستلمه المعان اليه فضلاً. كان الاعلان صحيحاً وترتبت عليه كافة النتائج القانونية

٢- اذا توجه مندوب المحضر الى مكتب أحد المحامين لاعلان ورقة في وقت يعلم تمام العلم ان مكاتب المحامين تكون مغلقة فيه. فوجد للمكتب مقلقا فسلم الاعلان للمحافظة اعتبر عمله لائغياً إذ كان باستطاعته أن ينتظر الى وقت فتح المكتب أو الى صباح اليوم التالى

ولا يكون للاعلان أى أثر قانونى إلا من اليوم الذى تسلم فيه الاعلان الى المكتب تسليماً صحيحاً

المحكمة

« حيث ان معامى المستأنف عليهم دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن. لأن المستأنفين لم يقيداه في ظرف الثمانية أيام من تاريخ اندازها بالقيد. وقد رد وكيل المستأنفين على هذا الدفع اولاً بأن الانذار حصل على يد مندوب محضر ولم يقع عليه من شاهدين. فهو باطل طبقاً للعادتين ١٣ و ٢٢ من قانون المرافعات وثانياً - بأن المستأنف عليهم كانوا سعي. النية في اعلانهم في المحل المختار وفي وقت يعلمون فيه غلق مكتب

الى محل الشخص الأصلي او الى محله المختار انه اذا لم يوجد من يصح اعلانه أو وجد وبني الاستلام فيسلم الاعلان الى حاكم البلد (المحافظ أو المدير في العواصم وشيخ البلد في الأرياف) « وحيث ان مندوب المحضر مع عمله تمام العلم ان مكاتب المحامين تكون مغلقة الساعة ٣ مساء فانه توجه في هذا الوقت لاعلان الانذار فوجد المكتب مغلقاً فلم الانذار للمحافظة مع أنه كان في استطاعته ان ينتظر الى ما قبل الساعة ٦ مساء أو في صباح اليوم التالي فعمله هذا يعتبر لاغياً ولا يكون لهذا الانذار أى اثر قانونى على حقوق المستأجرين الا من اليوم الذى تسلم الاعلان لها تسليماً صحيحاً بطلبها المختار وهو يوم ٢٣ ابريل سنة ٩٣٠ « وحيث انه لم يرض من هذا التاريخ الى يوم ٢٧ ابريل وهو تاريخ قيد الاستئناف ثمانية أيام فيكون الدفع الفرعى في غير محله ويتمين رفضه (استئناف مدلة لطفى واخر وحضر عنهما الاستاذ عود صبرى ضد مختار واخرين ورقة المرحوم والدهم الشيخ على هلال وحضر عنهم الاستاذ وديع صليب نمرة ٧٣٨ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حفرات مصطفى بك عمد ومحمد على سرور بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٢٠٩

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٠

استئناف . مياد قديمه . قبل الجلسة بتأنيه واربعين ساعة . تفسيرها .

المبرر القانوني

قضت المادة ٣٦٣ مرافعات بوجود قيد الاستئناف قبل نظره ببيان واربعين ساعة . وليست

ولا اثر له ولكن هذه النقطة كانت مثاراً للخلاف بين المحاكم . فبعضها قضى بالاطلاق اذا لم تتبع هذه الاجراءات بدون نظر الى أى اعتبار آخر حسب ماهو ظاهر من النص . وقضى البعض الاخر بان النص فيه جود . لأن الفرض من اشتراط توقيع شاهدين ليس شكلياً أى يترتب على عدم اتباعه بالطلاق ولنا الفرض منه التحقق من وصول الورقة الى المعلن اليه فتى تحقق هذا الفرض فلا محل للطلاق وتحقق الفرض يكون ظاهراً اذا سلمت الورقة الى موظف عمومي ومن التسلف في الحكم أن يقضى بطلاق الاعلان اذا لم يوقع عليه شاهدان خصوصاً اذا ثبت انه تسلم لموظف أو اعترف الخصم بتسليمه بنفسه

« وحيث ان الانذار أعلن للمحافظة وأشر عليه الضابط التوبجى بالورود واستلمه المعلن اليه فعلا فترى المحكمة أن هذا الانذار صحيح في ذاته لما سبق بيانه

« وحيث أنه فيما يختص بالنقطة الثانية فان الفرض من الا- لان هو تسليم الصورة الى المعلن اليه بكيفية لا تحتمل الشك وهذا التسليم يختلف باختلاف المحل الذى تسلم فيه الورقة وصفة الشخص الذى تسلم اليه . وقد وضع القانون ضمانات كافية لتسليم الاعلانات في جميع هذه الحالات ورمجها جميعها التحقق من وصول الاعلان الى المعلن اليه في الوقت المناسب مع مراعاة العرف فاذا ما خرج المحضر عن ذلك كان عمله باطلاً ولا تأثير له الا من تاريخ تسليم الاعلان للمعلن اليه وللقاضى تقدير ذلك حسب ظروف كل دعوى « وحيث أن القاعدة القانونية في الاعلان

قبل افتتاح الجلسة وكان بذلك يتحتم أن يكون القيد لنهاية اليوم السابق أى أن يحصل القيد قبل افتتاح جلسة المرافعة بسبعة وخمسين ساعة مع أن المادة صريحة في أن القيد يكون قبل الجلسة بثان واربعين ساعة (استئناف - سيد افندى على المصوى وحفره الأستاذ قسطندى باييور ضد محمد افندى البارودى واخرين وحفر مع المتأنف عليه الاول الاستاذ احمد بك المجرى نمرة ٦٧٤ سنة ١٢٧٤ قضائية — دائرة حضرات عمود ساي بك وعلام بك محمد وعلى زكى المرائى بك مستاورين)

٢١٠

٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠

- ١ — وقف . بدل . مشروط في الوقف . ناظر . جواز اجرائه البديل .
- ٢ — حجة الوقف . سابقه على س . ١٨٨٠ — عدم التقيد بالافواخ اللاحقة

المبادئ القانونية:

- ١ — من المقرر شرعاً أن لناظر الوقف المشروط له حق الابدال أن يستبدل أعيان الوقف بغيرها بدون اذن من القاضى الشرعى وبغير حاجة لتحرير اشهاد به يسجل في المحكمة الشرعية الواقع في دائرتها القار وأن العين المبدلة تصيب وفقاً بمجرد اتمام الاستبدال بنفس الشروط الواردة في حجة الوقف الاصلية
- ٢ — وما دامت حجة الوقف الأصلية سابقة على لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ فلا يتقيد هذا الحق بنوع ما من أنواع الأنظمة التي تضمنتها اللائحة المذكورة ولا ما وضع بعدها فان هذه الافواخ لا يمكن أن تسرى على ما سبقها من الحوادث .

المرة بساعة افتتاح الجلسة على وجه العموم . بل بساعة نظر القضية بالذات . فليس من الضروري أن تكون الثانية والاربعين ساعة سابقة على افتتاح الجلسة . قد قضى مراراً بأن قيد الاستئناف في الثانية والاربعين ساعة معناه أن يكون قيده في اليوم السابق على اليوم الذى يليه اليوم المحدد للمرافعة

المحكم:

عن الرفع ببطون الاستئناف بقبره عمر الميعاد

« حيث أن المادة ٣٦٣ مرافعات أوجبت على المتأنف أن يقيد استئنافه قبل الجلسة بثان واربعين ساعة والا كان الاستئناف كأن لم يكن » وحيث انه نظراً لخطورة الجزاء الذى رتبته الشارع على عدم القيد في الميعاد يجب تفسير هذه المادة بكل دقة . ولما كان الموعد محددًا بالساعات فيجب القول بأن كل استئناف يجب أن يقيد قبل نظره بثان واربعين ساعة وإذا فالهبة ليست بساعة افتتاح الجلسة على وجه العموم بل بساعة نظر القضية بالذات . ولذلك سبق صدور أحكام من هذه المحكمة بأن قيد الاستئناف في الثان واربعين ساعة معناه أن يكون قيده في اليوم السابق على اليوم الذى يليه اليوم المحدد للمرافعة (انظر حكم ١٥ ابريل سنة ١٩١٢ المجموعة من ١٣ ص ٢١٨ وحكم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٤ الشرائع من ٢ ص ١٢٣) ولو كان المقصود أن تكون الثانية واربعين ساعة سابقة على افتتاح الجلسة بوجه عام لتحتم أن يحصل القيد قبل ساعة افتتاح الجلسة في ذلك اليوم مع ان القانون لا يحتم افتتاح أقلام الكتائب

المحكم

« من حيث انه لا نزاع بين الخصوم أن السبب فيه خاتون وقت أن كانت ناطرة على وقف المرحوم احمد افندي الديمياطي الشهير بكتابسيس قد أبدلت حسين فداناً وكسور من أعيان هذا الوقف بالمئزتين موضوع هذه الدعوى بموجب عقد مسجل في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥ ن ١٠٠٣٧ محكمة مصر المختلة ثم تحرر عن هذا البذل عقد رسمي في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٥ وانها أجرت هذا البذل لها بما من الشروط العشرة المشروطة لها بكتاب الوقف الصادر في سنة ١٢٧١ هجرية وانما تنحصر قطعة النزاع فيما اذا كان هذا البذل وقع صحيحاً أم غير صحيح

« وحيث أن المتأنفة تقول ان هذا البذل صحيح لأنه ما دام أن الناظر مشروط له حق الإبدال فله اجراء البذل بغير حاجة لاذن القاضي الشرعي ولا لتحرير اشداده ويدي المتأنف عليهم عكس ذلك » وحيث انه من المقرر شرعاً أن لناسطر الوقف المشروط له حق الإبدال أن يستبدل أعيان الوقف بغيرها بدون اذن من القاضي الشرعي وبغير حاجة لتحرير اشداده به يسجل في المحكمة الشرعية الواقع في دائرتها المقار وان العين المبذلة تصبح وفقاً بمجرد اتمام الاستبدال بنفس الشروط الواردة في حجة الوقف الأصلية

« وحيث ان المتأنف عليهم يقولون أن الاستبدال يجب أن يتم بحجة شرعية مستندين في ذلك الى نص المادة (٦٥) من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ ومفاد هذه المادة انه ليس للمحاكم الشرعية أن تحرر حجة

إبدال ما لم تحصل على اذن من ديوان الاوقاف ومحل تطبيق هذه المادة اذا طلب الى المحاكم اجراء البذل فإذا لم يطلب فلا سبيل الى اعتبار عقد البذل باطلا مادام انه لم يحرق عنه اشداده واستندوا كذلك على المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٩٧ التي نصت على عدم جواز سماع دعوى الوقف أو الاستبدال إلا اذا وجد بذلك اشداده شرعي وهذه المادة ايضاً غير منطقية في هذه الحالة لأن اللائحة الصادرة في سنة ١٨٩٧ لا تسري على ماسبقها من الحوادث ولأن المادة ١٣٧ منها خاصة ببيان الأدلة التي تقبل والتي لا تقبل وهذه لا تسري على الماضي ويكون بناء على ذلك قد تم هذا الاستبدال وفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية العامة التي تميز البذل في هذه الحالة بدون تقييد بنوع ما من انواع الانظمة التي تضمنتها اللوائح التي وضعت فيما بعد » وحيث أن المتأنف عليهم ومن تلقوا الحق عنهم لم يرضوا أيديهم على هذه الاعيان الموقوفة مدة الثلاثة والثلاثين سنة المسقطه لحق الوقف لذلك يتعين الحكم بتبعية هذين المئزتين المينين بصحيفة الدعوى لوقف احمد افندي الديمياطي الشهير بكتابسيس وبتسليمها لوزارة الاوقاف ومنع منازعة المتأنف عليهم لها فيها » (استئناف وزارة الاوقاف بصحتها وحضر فيها حضرة احمد افندي حلي مندوبها عند صالح افندي صبيحي واخرين وحضر من المتأنف عليه الاول الاستاذ احمد كامل ومن الثاني والثالث الاستاذ كامل اسعد ولم يحضر المتأنف عليهم الاخيرين ثمرة ٦٨٣ سنة ١٤٠٤ قضائية. دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر حيازي بك واحد مختار بك المستشارين)

السكن شرعاً من الجهة المختصة فيتمين رفض هذا الدفع

« وحيث أن الاستئناف حاز شكلاً القانوني »
« وحيث أن الدفع من المستأنفين لسبق الفصل في هذه الدعوى في غير محله لأن موضوعها يخالف الموضوع الذي سبق الحكم فيه من محكمة المشية الجزئية في القضية نمرة ٢٠٣٩ سنة ١٩٢٦ وقد كان قاصراً على طلب سكنائها في عين معينة من أعيان الوقف ورفض طلبها عنه فقط »

« وحيث أنه لما تقدم يكون نذب خبير لمعانة باقي أعيان الوقف خلاف الجزء السابق الحكم بشأنه من محكمة المشية المتقدم ذكره ويان ما يليق منها لسكن المدعية بحسب حالتها وحالة أعيان الوقف هو في محله فيتمين تأييد الحكم المستأنف القاضي بذلك

(استئناف عمدة اشدى على شلتوت واخر بصفتها وحضر عنها الاستاذ معطي مرعي ضد الست فاطمة حني الخفش وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد السنوسي. نمرة ٢٨٥ سنة ٤٧ قضائية . دائرة حفرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وعضوية حفري محمود الرجوشي بك ويس احد بك المستشارين)

٢١٢

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠

استئناف . قيدة . ميمدال ٤٨ ساعة . احتساب

المبدأ القانوني

انه وان كان القانون صريحاً في وجوب قيد الاستئناف بالجدول العمومي قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة الا أن تأخير القيد دقائق معدودات لا يبطل الاستئناف فقد يكون التأخير

٢١١

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠

١ - اختصاص المحاكم الأهلية . طلب تعيين مسكن لائق
٢ - قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . حكم برفض السكنى في عين معينة . طلب تعيين مسكن لائق . طلبان مختلفان

المبادئ القانونية

١. لا مانع مطلقاً من أن يلتجئ المحكوم له بالسكنى الى المحاكم الأهلية لتعيين المسكن اللائق به بعد أن قضى له بأحقته في السكن شرعاً من الجهة المختصة

٢ - اذا رفعت دعوى بطلب السكنى في عين معينة من أعيان الوقف وقضى برفضها فلا يمنع هذا الحكم من رفع دعوى بطلب تعيين مسكن لائق لأن موضوع هذه الدعوى يخالف الموضوع الذي سبق الحكم برفضه

المحكم

« من حيث أن المستأنفين دفعاً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فيما يطلبه المستأنف عليها من اسكانها في عين من أعيان الوقف تنفيذاً للحكم الشرعي الصادر لها بالسكنى »
« وحيث أنه بالاطلاع على الحكم الشرعي المذكور تبين انه قضى باسكانها في عين من أعيان الوقف لائقة بها وذلك تنفيذاً لشرط الواقف وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً

« وحيث أنه لا مانع مطلقاً من أن تلجئ المحكوم لها بالسكنى الى المحاكم الأهلية لتعيين المسكن اللائق بها بعد أن قضى لها بأحقيتها في

٢١٣

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

استئناف . اعلان . من المحل المعين باعلان
المحكم . صحته .

المبدأ القانوني

تقضى المادة ٣٦٥ مرافعات بوجوب اعلان صحيفة الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو المعين فاذا أعلنت صحيفة الاستئناف في الميعاد الى المحكوم لمصلحتهم في المحل الذى عينوه في ورقة اعلان الحكم كانت الاعلان صحيحاً والاستئناف في الميعاد . ولا يقبل من المستأنف عليهم أن يطعنوا في صحة الاعلان بدعوى خطأ البيان الخاص بمحل إقامتهم المذكور في صحيفة الاستئناف لأنه حتى بفرض خطأ هذا البيان فهو منقول عن ورقة اعلان الحكم ولا مسئولية فيه على المستأنف .

المحكمة

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها الثانية دفع فرعياً بدم قبول الاستئناف لتدعيه بعد الميعاد واستند الى أن اعلان الحكم الابتدائي حصل في ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ ولكنها اى المستأنف عليها لم تعلن بصحيفة الاستئناف الا في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٣٠ - وقد رد على ذلك وكيل المستأنفين بأن اعلن المستأنف عليها في الميعاد القانوني في محلهما المعين بالحكم الابتدائي (ناحية المرازيق مركز العباط) ولكن المستأنف عليها الثانية « الست عيوش » ادعت بسوء نية انها غير مقيمة في هذه الجهة ولذلك تأجلت

بسبب الاجراءات الخاصة بالتقديم فيه أو ناشتاً عن الساعة نفسها المدة للتوقيع بها على عريضة الاستئناف

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضده دفع فرعياً باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لقيده بعد الميعاد أى أنه حصل في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة ١٠ والدقيقة ١٥ افرنكى صباحاً جلسة ٧ اكتوبر سنة ١٩٣٠

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على تاريخ التيد الموقع به على عريضة الاستئناف أنه حصل في يوم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة التاسعة والدقيقة ٢٣ صباحاً وليس في الساعة العاشرة والربع صباحاً كما ادعى المستأنف ضده » ومن حيث انه وان كان القانون صريحاً في وجوب التيد بالجدول العمومي قبل الجلسة يثنأى وأربعين ساعة الا أن المحكمة ترى أن تأخير التيد دقائق معدودات كما هو الحاصل في هذه الدعوى قد يكون ناشتاً عن الاجراءات الخاصة بالتيد أو عن الساعة نفسها المدة للتوقيع بها على عريضة الاستئناف « ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتبين رفضه .

(استئناف بدوى اندى هندواى طولان وحضر عنه الاستاذ صبرى ابو لم تالياً عن الاستاذ حبيب شنوده ضد الشيخ محمد يوى وحضر عنه الاستاذ توفيق مراد رقم ١٣٨٨ سنة ٤٧ قضائية - دائرة حضرات مصطفى محمد بك وعبد الباقي ذكى القنيرى بك وحسن وفعت بك مستشارين)

أن المستأنف عليها المذكورة أعلنت بناحية المرازيق بناء على طلب أمين افندى وتوفيق افندى والشيخ فرجاني والشيخ علام أولاد المرحوم عبد الكريم بك عطيه وتم لها الاعلان فملا في ١٥ يولي سنة ١٩٢٩ بناحية المرازيق

« وحيث أنه يتبين من ذلك أن المستأنفين محقون في اعلان المستأنف عليها الست عيوشه بناحية المرازيق وقد جاء اعلانهم لها في الميعاد القانوني فادعواؤها بعد ذلك أنها غير مقيمة في هذه الناحية واعادة اعلانها كل هذا لا يؤثر على صحة الاستئناف ويكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه « وحيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني فيتعين الحكم بقبوله شكلا وتحديد جلسة لنظر الموضوع »

(استئناف امين افندى عبد الكريم عطيه واخرين وحضر عنهم الاستاذ عزيز مفرق ضد الست زكية عبد الكريم عطيه واخرين وحضر عنهم الاستاذ سليمان بدوى رقم ٩٣٤ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادي بك الجندي وعلى جيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

الدعوى لاعادة اعلانها بصحيفة الاستئناف واعلنت فعلا في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠

« وحيث أنه تبين أن الحكم الابتدائي أعلن للمستأنفين بناء على طلب السيدتين زكية وعيوشه في ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠ وقد عين السيدتان المذكورتان محلما الأصلي والمختار في نفس الاعلان اذ جاء به أنهما مقيمتان بناحية المرازيق وعملها المختار مكتب حضرة الاستاذ سليمان افندى بدوى المحامي بمصر

« وحيث أنه طبقاً لنص المادة ٣٦٥ مرافعات يجب أن تعلن صحيفة الاستئناف لنفس المحصم أو لمحله الأصلي أو المعين وقد تبين أن المستأنفين أعلنوا المستأنف عليهما في ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ (أى في الميعاد القانوني) في محلها الأصلي المشار اليه آنفاً وهو المين بنفس اعلان الحكم كما هدم « حيث أنه لا محل لقول بأن هذا البيان جاء خطأ من المستأنف عليها لأنه يفرض صحة هذا القول فإن المستأنف عليها وهي المخطئة أصلاً ملزمة بتحمل نتائج خطئها وفضلاً عن ذلك فقد تبين من المستندات التي قدمها وكيل المستأنفين

قضايا محكمة جنايات

٢١٤

محكمة جنايات المنصورة

١٥ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - اعضاء من العقوبة . موظف . رئيس آمر . مأمور . شروط تطبيق الاعفاء للنصوص عليه في المادة ٥٨ عقوبات
- ٢ - موظف . حبس . بدون وجه حق . قبض . تعذيب . للواد ١١٤ و ٢٤٢ و ٢٤٤ ع . التفريق بينها
- ٣ - تعذيب . لا يشترط ان يؤدي لوقاة احيانا . تعذيب معنوي .
- ٤ - قبض . حبس . اعتقال . تعذيب . ركن التشديد المنصوص عليه في المادة ٢٤٤ شامل لكتاب كله وليس خاصا بالمادة ٢٤٤
- ٥ - المادتان . ٢٤٢ و ٢٤٤ ع العناصر المكونة لها
- ٦ - القبض . الاعتقال . الحبس . تبرئتهما والتفريق بينهما .
- ٧ - مشتولية . ضرر . مباشر . وغير مباشر . التمييز عنهما
- ٨ - مشتولية . حكومة . موظف . عمله لارضاء الحكومة . تضامن . الزام الحكومة به .

المبادئ القانونية

- ١ - يشترط لاعفاء الموظف الاميرى الذى يرتكب فعلا جنائيا بأمر رئيسه شروط ثلاثة :
- أولا - ان تكون الأوامر صادرة من رئيس للمردوس يجب عليه الطاعة له قانونا فإذا لم يكن الأمر رئيسا قانونيا للمأمور كان هذا المأمور مسئولا عن فإذ أمره . وإذا كان الأمر رئيسا قانونيا له ويجاوز القانون بالأمر الذى أصدره اليه

فانفذه المردوس مع علمه بهذا التجاوز فإنه يكون مسئولا عنه ايضا

ثانيا - أن يكون الأمر المعطى ذا علاقة بشئون الأمر الرسمية واختصاصاته القانونية فللمأمور مسئول اذا لم يكن الأمر الذى أنفذه داخلا في خصائص من أصدره اليه كما في حالة صدور أمر ملاحظ البوليس للساكر بالقبض على الرجال والنساء والاطفال وأياقهم بالحبال وتعذيبهم فان هذه الاعمال لا تدخل بحال في اختصاص الأمر ولا في اختصاص احد لأنها اعمال يحرمها القانون تحريما كليا

ثالثا - أن يكون المأمور جاهلا ما انطوى عليه الأمر الصادر اليه من نية الاجرام فإذا كانت هذه النية من الواضح بحيث لا تخفى على المأمور فإنه بإنفاذه هذا الامر قصداً وهو عالم بما فيه من العيب ينضم الى الأمر في جرميته ويشترك معه فيها .

٢ - وضع الشارع المصرى سلسلتين من النصوص القانونية لحماية الحريات الشخصية فخص في السلسلة الاولى على عقاب الموظفين على جرائم الاكراه وسوء المعاملة التى تقع منهم على الافراد (المادة ١١٣ وما بعدها) ثم جاءت السلسلة الثانية ونصت نصا عاما على معاقبة من يقبض على الناس ويحبسهم بدون وجه حق (المادتان ٢٤٢ و ٢٤٤) وهذا التعميم يهدد التخصيص يدل بجملة على أن الشارع المصرى إنما قصد بالتعميم أن يشمل هذا النص الموظفين

القبض تهديد المجنى عليه بالقتل أو تعذيبه
تعذيباً بدنياً

٦ - القبض على انسان هو الامساك بجسمه ومنعه من الاستمرار في طريقه وحرمانه من حرية الذهاب والاياب كما يريد . اما الحبس والاعتقال فيفيدان ان المجنى عليه حرم حريته مدة ما من الزمن وتكادان تكونان مترادفتين ومع ذلك فيرى البعض ان العمل يعتبر حبساً متى وضع المجنى عليه في سجن من السجون واعتقالات متى وضع في محل خاص من غير السجون بدون مبرر قانوني . وما لا شك فيه ان عملاً واحداً من هذه الاعمال الثلاثة (قبض ، اعتقال ، حبس) كاف في تكوين الجريمة اذ النص لا يحتم اجتماعها .

٧ - أن الدعوى المدنية لا تقبل الا بمن ناله ضرر من الجريمة . ولكن ليس من الضروري ان تكون الجريمة وقعت عليه مباشرة . بل يجوز أن تكون وقعت على غيره وتمدى ضررها اليه . ففي هذه الحالة يكون لمن أصابه ضرر غير مباشر الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به .

٨ - إذا ثبت ان الموظف ارتكب جريمة مدفوعاً بمائل الرغبة في ارضاء الحكومة القائمة وقت ارتكابه للجريمة وانه لم يكن مدفوعاً بمائل شخصي كبنفس أو كراهة أو انتقام وثبت ان ما أتاه انما أتاه تحت تأثير تلك الرغبة وتزوجاً الى تحقيقها لما آتاه من الرضا عن نتائج عمله وما يؤدى اليه من الخط من كرامة بعض الاشخاص لانهم من الحزب المعارض لسياسة الحكومة وان الضرر تناول هؤلاء الاشخاص بالفعل كانت

والافراد سواء بسواء وما دام هذا النص الاخير خلواً من أى استثناء صريح فالواجب اعتبار كل من يفعل من الموظفين العموميين شيئاً من هذه الافعال داخلاً في حدود هذا النص . يؤيد ذلك عدم وجود بيان صريح بأنواع القبض على الناس بدون وجه حق في المادة (١١٣ ع) وعدم مقولية أن الشارع المصري يترك الموظف العمومي يبيت بالحريات الشخصية ويستعمل سلطة وظيفته لتتكيل بالناس ويكون ما وقع منه معها بلغم من الشدة جنحه

٣ - لا يشترط لتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٤٤ ع أن تكون التعذيبات المبينة فيها من الخطورة بحيث تؤدي احياناً للوفاة فمن التعذيب المراد به الارغام المعنوي ماهو مذل للنفس وبعيت لا كرم عواطفها ومثل هذا النوع ليس القياس فيه بدرجة القسوة قطعاً بل بدرجة الاعتداء على حرية الافراد .

٤ - ان الفقرة الأخيرة من المادة (٢٤٤ ع) الخاصة بتشديد العقوبة تشمل احوال القبض والحبس الواردة في عموم الباب في المادة المذكورة وغيرها مما سبقها لا الواردة في المادة المذكورة دون سواها .

٥ - العناصر التي تتكون منها الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٤٣ و ٢٤٤ ع هي : أولاً - عمل مادي هو القبض على الشخص أو حبسه أو اعتقاله في محل معين ثانياً - عدم مشروعية هذا الاعتداء على الحريات الشخصية

ثالثاً - قصد الاجرام عند الموظف

رابعاً - أن يصحب الحبس أو الاعتقال أو

المشرين يوما وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٤٢ و ٢٤٤ و ١١٣ و ٢٠٥ فقرة أولى من قانون العقوبات .

« وحيث أن حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٢٧ احالهم على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد المذكورة على التهمة سالفة الذكر ومحاكمتهم بطريق الحثيرة بالمادة ١١٣ عقوبات بالنسبة لجميع المتهمين مع المادة ٢٠٥ عقوبات للأول لأنهم في المدة ما بين ٤ الى ٩ من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بأخطاب مركز أجا بمديرية الدقهلية استعملوا القسوة مع جميع الاشخاص السالف ذكرهم بأن ضربوهم وأخذوا ألاما بأجسامهم وأحضروا بعضهم للشرطة وحجزوهم بها واستعملوا معهم أعمال العنف بضربهم على أجسامهم ووربطهم بالحبال وجعلهم يدورون على شكل حلقة واضطروهم الى التمسى بأسياء النساء وتكليفهم بالكس والرش وتعبد الطرق وتلويثهم بالطين وقص شعر رؤوسهم وشواربهم بمقص المواشى وقد ترك ضرب المتهم الأول بأحد المجنى عليهم احمد احمد النحاس جروحاً أعجزته عن أعماله الشخصية أكثر من عشرين يوماً وترك باقى الضرب بأجسام باقى المجنى عليهم الاصابات المينة بالتقارير الطبية

« وحيث أنه بمجلة ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ دفع حضرة الاستاذ توفيق دوس باشا بعدم قبول الدعوى لصدور أمر بمحفظها وطلبت النيابة والدعوى بالحق المدنى رفض هذا الدفع وذلك لأن المسألة عبارة عن قرار شغوى بين سعادة

الحكومة مسئولة بالتضامن مع ذلك الموظف العموى عن تعويض الضرر .

المحكم

« حيث أن النيابة العموية اتهمت المتهمين المذكورين بأنهم في المدة ما بين ٤ و ٩ من شهر مايو سنة ١٩٢٥ بمهمة اخطاب مركز أجا بمديرية الدقهلية قبضوا على على ابروشو وآخرين وادعومهم بنقطة بوليس اخطاب وحبسوم بها بغير وجه حق مدداً تتراوح بين يوم واربعة أيام وعذبوم بالتعذيبات البدنية بأن ضربوم على ايديهم واجسامهم بالعصى والسياط وكأوا يقيدونهم بالحبال ويعلقون أقدامهم ويضربونهم عليها ويجعلونهم يدورون على شكل حلقة ويوسعونهم ضرباً بالعصى والسياط ويرقدون صوفوا على بطونهم ويسلمون حركات عسكرية من رفع وخفض وقيام وقعود ويتسمى كل منهم باسم امرأة يختاره وكأوا يكلفونهم بالكس والرش وتعبد الارض وبعد أن تبتل الارض بالماء يأمرونهم بأن يترغوا عليها فتلوث أجسامهم بالطين وأحضروا لهم قصاص البهائم قصص لكثيرين منهم شعور رؤوسهم وشواربهم بمقص البهائم بشكل مشوه وقد أخذوا بهم الاصابات والآثار البدنية المينة في التقارير الطبية - ولأن للتهم الأول ايضاً في الزمان والمكان السابق ذكرها استعمل القسوة مع كل من احمد احمد النحاس وآخرين بأن ضربهم وأحدث ألاماً وجروحاً بأبدانهم ونشأ عن ضربه لأولم اصابات استوجبت مرضه وعجزه عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على

منشية عبد النبي التابعة لمركز أجا والبعيدة عن تقطة أخطاب والخارجة عن دائرة اختصاصها، فقام الضابط وفي قيادته بعض الساكر والخفراء الى ناحية ميت فضالة وغيرها وأرسل قواته إلى البلاد الأخرى وأخذت تلك القوات تقتحم المنازل وتهاجم سكانها لا تفرق في ذلك بين الرجال والنساء والأطفال وتطارد في الطرق والنيطنان ومحلات أعمالهم ويقبض جنودها على كل من تصل اليه أيديهم ويسوقونهم سوق الأنعام الى النقطة ليسجنوا بها حفاة عراة جبانة والسياط تعمل في أجسامهم وتستحهم على الاسراع في السير وسنايك الخيل تدفع في ظهورهم حتى هجرت النساء خدورهن فرعا على بولتهن وابنائهن وبناتهن، فوقصدولاب الحركة الزراعية في جميع هذه البلاد وعطلت المصالح الحيوية وانقطعت اليد العاملة اذ تشرد الرجال الذين لم تصل اليهم يد الملاحظ وأعوانه وهجروا وأوطانهم فراراً من الظلم وتركوا أرزاقهم عرضة للتلف والآفات المتنوعة وبقيت الحاصلات في النيطنان والاجران، وأمر أصحاب وابورات الري بالكف عن ادارتها وبذلك أصيبت المزروعات والحاصلات بخسارة فادحة. كذلك شتوا المواشي في الحلوات وحبسوا مواشي محمود باشا الأتربي في الدواب ومنعوا الكلايين من توصيل الماء لما تتفق من الجوع والعطش. ولم يقتصر هذا الملاحظ على النكابة بين اريد بهم النكابة قبل امتدت يده الأثيبة الى المساجد فأغلقها، ومنعت مساجد الله من أن يذكر فيها اسم الله. لم يكف الملاحظ بهذا كله بل تقدم من غير أدب ولا حياء الى قنيتش

النائب العام ومعالي وزير الداخلية ولم يتعد ذلك - وبعد المرافعة في هذا الدفع والدولة فيه حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى العمومية وأمرت بنظر الموضوع وحددت لذلك جلسات وفيها سمعت الدعوى وما فيها من دفع فرع من الدفاع والحكومة كالوارد تفصيلاً بملف محاضر الجلسات .

المرفأع

تلخص الدعوى في أن التهم الأول عين ملاحظاً لبوليس تقطة أخطاب ومعه فريق من الساكر فوصلها في مساء يوم الأحد ٣ مايو سنة ١٩٢٥ ومنذ حل بها جمع عساكرهم مسلحهم بمضى من الخيزران وأمرهم بأن يتفرقوا في البلدة لينفقوا الحال التجارية وليقبضوا على من يوجد من الأهالي خارج منزله سواء في ذلك الصغير والكبير، وسرعان ما لى الساكر الأثر وتفرقوا في البلدة يطاردون السكان ويضربونهم بالعصى ويسوقون من يخالف أمرهم الى السجن حتى هلع الناس من هذه المعاملة الفجائية القاسية التي لا يدرون لها سبباً ولم يتوقعوا حصولها من حفظة الأمن العام، المسئولين عن راحة الأهالي وطمانيتهم على أرواحهم وأموالهم، الطالبين باحترام الحريات الشخصية وبالحفاظة على حرمت الساكن. وفي اليوم الثاني والأيام التالية له اندلع هيب الشر وعمت ناره نواحي اخطاب وميت فضاله وميت مسعود والفرقة والسنبطة وغيرها من بلاد القطة التي لمحمود باشا الأتربي أملاكها بها والتي له بها أنصار من حزب السياسى، وكذلك

ميازيب بمحالة تدل على السخرية والاستهتار والتكيل . وتفنن في أنواع الأذى بطرق شتى فكان يأمر المقبوض عليهم بأن يتمرغوا في الأوحال ومن خالف منهم أذيق كأس المذاب، وكان يأمر بعضاً منهم بأن يستلقي على قفاه أو على وجهه ويرفع رجله إلى الأعلى فيصّب عليها السياط ثم يأمرهم بأن يختار كل واحد منهم اسم امرأة ينسئ به غير أبيه لفضيلة ومن عافت نفسه ذلك - زاده تنكيلا، إلى غير ذلك من أنواع التعذيب والضرب والجلد، وكما فرغ من فريق أدخل سيله مهدداً إياه بأنه إذا عاد إلى خدمة محمود باشا الأتري أو محمود بك عبد النبي أعيد إلى السجن وذاق الأمرين . ولم يكفّ المتهم الأول ورجاله بالاعتداء على الرجال والقبض عليهم وجسهم وضربهم بالضرب المبرح وتعذيبهم أشد المذاب بل امتدت أيديهم إلى النساء الضميفات فضرروهن وإلى البنات والأطفال فأذوهم وقد تأيدت هذه الوقائع بالكشوف الطيبة التي أجريت بعدد كبير من الذين وقع عليهم التعذيب، وبشهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيقات وأمام المحكمة . وبأقوال بعض المتهمين أمام حَكِّدار بوليس الدقهلية في التحقيق الذي باشره .

استمرت هذه المأساة ويد الصف تلعب بالحرية الشخصية فخلت البلاد من سكانها فزعين جزعين مما حل بهم وتركوا ديارهم خالية على عروشها وارتفعت الأصوات بالشكوى إلى المراجع المختلفة ولا يحجر إلى أن تقدم تقرير من حَكِّدار بوليس الدقهلية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٥.

زراعة أميرة من أمراء البيت المالِك هي صاحبة السمو الأميرة فاطمة هاتم وقبض على المزارعين ومنع دراسة الفلّال ونقلاها وعطلوا بورت الزرى، وهم بالقبض على بعض مستخدمى الدائرة لولا هربهم من وجهه، كما فعل ذلك أيضاً بتفتيش سمادة طلعت باشا ولا ذنب لأهالى التفتيشين المذكورين إلا أنهم من أعوان محمود باشا الأتري ومشايبه في الانتخاب

سيق الرجال والشبان الذين قبض عليهم إلى دوار مواشى عائلة سعيد بأخطاب الذى أعد ليكون سجناً لهم، وكان كل من قبض عليه يحبس أولاً ثم يستدعيهم الملاحظ فرادى أو جماعات ويضربهم بالكرباج أو الخيزرانة على أيديهم ثم على أرجلهم ويكره هذا التعذيب صباحاً وظهراً ومساءً وليلاً، أما في النهار فيشتغلون أشغالاً شاقة كتصليح السكك والجسور ورشها بغير موجب ثم يؤتى بهم جماعات يقفون في شكل دائرة يتوسطها أحد المساكين ويقف خارجها عسكري آخر ويؤمرون بأن يدوروا حلقة كما تدور المواشى في حلقة الدراس والمساكر يلبسونهم بالسياط حتى لا يتوانوا فيقع بعضهم مفتشاً عليه من شدة الضرب ولفج الشمس وارهاق الجرى ومن يفشى عليه لا يرحم بل يضرب حتى يعود إلى محله في الحلقة، وكان الملاحظ يأمر بقص شعورهم بقص الخيزرانة وكان يتولى الأمر الشاويش عبد الرحمن الشريفي (المتهم الأخير) تارة والسيد رمضان قصاص الحيزرانة أخرى فكانوا يقصون ناحية من شواربهم ويتركون الناحية الثانية كما كانوا يقصون شعورهم على هيئة

«وحيث أن هذا الضابط حديث عهد بالخدمة فأوصى بقله ومثله لا يصح أن يكون رئيس قسطة. وارى الموافقة على مجازاته ادارياً مجازاً يناسب أعماله الصبائية التي ارتكبها عن طيش وجمل» وصل هذا التقرير الى مدير الدقهلية يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ ووصل الى علمه ايضاً انه تقدمت شكوى عدة للنيابة وان النيابة ستشرع في التحقيق فأمر بوقف الملاحظ عن عمله وكان يوم ١٠ مايو المذكور هو يوم ختام فظائع الملاحظ وأعوانه بعد ان اقتلع رجاء الناس من عودة الطمأنينة الى النفوس والسكنة الى نصابها وقد اتضح أن التهم الأول ارتكب هو وأعوانه هذه الجرائم الشنعاء واعتدوا على الحرية الشخصية وانتهكوا حرمان الساكن لا كراهه اهالى تلك الجهات على ترك مذمهمهم السياسى الذى يدينون به واعتناق مذهب سياسى آخر لا يؤمنون به وقد تولت النيابة التحقيق ولما أن تبينت ثبوت التهمة على المتهمين قدمتهم للمحاكمة. وفى جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ دفع سمادة توفيق باشا دوس بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار من سمادة النائب العام يحفظ الدعوى قضت المحكمة فى هذا الدفع برفضه وباعتبار الدعوى العمومية قائمة وبعد سماع شهادة الشهود ومرافعة النيابة والمدعين بالحق المدنى دفع حضرات المحامين عن الحاضرين من المتهمين السبعة الآخرين أولاً بأن ما وقع منهم لا عقاب عليه قانوناً طبقاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون العقوبات ودفع حضرة احمد افندى رشدى الحامى عن موكله التهم الأول وعن باقي المتهمين لغياب وكلائهم

لمدير الدقهلية جاء فيه :- « تلبية لأمر سعادتك قد انتقلت للمرور على بعض بلاد مركز اجا لمعرفة الحالة بها وعما اذا كانت التعليمات والنصائح الخاصة بحفظ الأمن العام جارى اتباعها من عدمه فرصت لناحية ميت فضالة ونظراً لوجود تفتيش طلعت باشا قصدت زيارة مأمور التفتيش فعلمت أنه سافر لمصر للشكوى من سوء معاملة المساكر الموجودين بنقطة اخطاب لأفكار التفتيش حتى هجروا النيطان وتركوا المواشى فوقفت حركة التفتيش، فسألته عن سبب هذه المعاملة فعرف أنه لا يوجد سبب سوى ان الضابط الذى تبين بالنقطة من اسبوع يستعمل منتهى الشدة فى غير محله وقد احضر لى بعض أفكار التفتيش الذين وقع عليهم اعتداء من المساكر فرأيت أدهم به أثر ضرب على الاقدام وآخر مخلوق شعر رأسه بغير انتظام وثالث به ضرب كراباج على عنقه وقال ايضاً أن ضابط النقطة أرسل فى طلب معاون التفتيش ليلاً وانتقلت بعد ذلك الى ناحية ميت ابو حسين حيث يوجد تفتيش الأميرة فاطمة هائم وعرفنى المفتش أنه من أربعة أيام حضر الى التفتيش ضابط قسطة اخطاب وامر بإبطال ادارة وابورات المياه بدون أن يعرفهم السبب انتقلت بعد ذلك لحل نقطة البوليس بأخطاب مركز الضابط لمعرفة الاسباب التى دعت لارتكاب هذا الخطأ وانه بمجرد وصولى الى البلدة شاهدت حالة لم أنظرها من قبل . رأيت الأهالى رجالاً ونساء يهرون ويختفون فى النيطان عند ما نظرونى بالاومويل فلما منهم أى انا الضابط الذى استعمل معهم القسوة.

يعيش مع الناس في هيئة اجتماعية هو حريته الشخصية فحايثها أم وأصل ما تستلزمه سعادته » وجاء على لسان أحد المقررين لقانون العقوبات الفرنسى وهو مونشيئا (Montseigaut) « حرمان الانسان من الحرية بلا حق هو اكبر الجرائم بعد جرميقتى الاعتداء على الحياة والاعتداء على العرض ، فمن انزعج بلا حق وبلا مير قانونى انساناً من بيته واستباح القبض عليه واعتقاله فأثمنا يسمى الى السلطة وبينها ويستلب منها اختصاصاتها اغتصاباً » - وجاء بعد ذلك رجل من عظماء المشتغلين بالقوانين الجنائية وهو لجرافرهده Legraveherd يقول : « اذا صح ان الحرية المدنية أى حق الانسان فى التصرف فى شخصه هى - بعد الشرف - أثمن ما يملكه انسان باعتباره انساناً وباعتباره وطنياً ، فالت قبض على هذا الانسان هو فى ذاته عقاب شديد بصرف النظر عما يجره من الذبول والتأفج ومن أجل ماله من الأهمية العظيمة وما قد يجلبه الافراط فيه من الكوارث يتحتم أن يوضع لهذا الحق تعريف مضبوط وأن ينظم تنظيمًا دقيقًا مدعماً كل الادعام بالنصوص القانونية » وقال عظماء المشتغلين بالجنائيات مثل قول هولاء فاجهموا على الاعتراف بأن حق القبض على الناس لا ينبغي استعماله الا بناية الحيلة والخدوف تقتصر على الأحوال التى تستدعي فيها المصلحة العامة لهيئة الاجتماعية واحترام القوانين دون غيرها (يراجع ديكورنكس Decourteix الحرية الشخصية صفحة - ٨٠ - والبنديكت فرنسيوز جزء ثامن تحت باب القبض على الناس بدون وجه حق)

وقتند بأن الواقعة المستندة اليهم على فرض انهم غير معفين من العقاب هى جنحة داخلية تحت حكم المادة ١١٣ عقوبات وليست جناية من الجنائيات المنصوص عنها بالمادة ٢٤٤ عقوبات

عن الرفوع القانونية

(١) عن الدفع بعدم مسئولية المتهم السبعة الآخرين جنائياً

« من حيث ان الجرائم المستندة الى المتهمين على اختلافها تدخل تحت نوع واحد هو الاعتداء على الحرية الشخصية التى هى اقدس حقوق الانسان الواجب على الحكومات صيانتها من العبث بها والضرب على أيدي المعتدين عليها ليعيش الناس آمنين مطمئنين فى غدوم ورواحم لا يعترضهم أحد فى تصرفاتهم فيما يملكون ويمولون ويكون كل حرّاً فى ابداء رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير، حرّاً فى معتقده ، حرّاً فى ابداء رأيه السياسى ، حرّاً فيما يريد أن يتخذ من صناعة أو عمل ، كل ذلك فى حدود القانون فلا يسوغ القبض عليه وحبه بدون مسوغ قانونى ولا أن يمنع من اقامة شعائر دينه ، ولقد كانت الحريات الشخصية ولا تزال أساس العمران فخصتها الحكومات بأكبر عنايتها ونصت فى دساتيرها على وجوب احترامها واقتنى أثرها فى ذلك الدستور المصرى الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ فى المواد - ٥ - وما يليها منه . كما فرضت القوانين جميعاً على من يعتدى عليها عقوبات مدلوها أنها تمّده معتدياً على اقدس حقوق الانسان

كان برينو . بومينييه Bruneau-Beaumenier يقول فى البرلمان « ان أول متاع للانسان وهو

مستولا عن افذاذ أمره واذا كان الأمر رئيساً قانونياً له وتجاوز القانون بالأمر الذى أصدره اليه فانفذه المأمور مع علمه بهذا التجاوز فإنه يكون مستولا عنه أيضاً

وقد قال العلامة ج. ج. هوس فى كتابه المبادئ العامة للقانون الجنائى البلجيكي تعليقا على هذا الشرط « ان المأمور الذى يعلم ان الأمر المعطى اليه لا يتفق والقانون ثم ينفذه مع علمه هذا هو ولاشك مجرم ، بل هو مجرم فى عين العدالة البشرية لان الجريمة انما هى ان يدرك الانسان ان العمل الذى هو قادم عليه غير شرعى ثم يختار نفسه قيامه مع ذلك ولا يجدى دفعه عن نفسه جريمة بما هو مأخوذ به من الطاعة لمن هو أعلى منه ، فانه ليس ملزماً بهذه لاطاعة بغير تبصر ولا بحث مطلقاً إذ هى لاتمنيه من استعمال رويته ولا من كون طاعته للقانون أولى من طاعته للرئيس حيث يكون الامر ظاهر المخالفة للقانون » (راجع نبذة ٥٦ من كتاب هوس)

وقال العلامة كامباسيرس Cambacérès « لا يصح أن يعفى من العقاب من يأتى بفلا من الافعال بأمر رئيسه حال كون هذا الفعل مجرماً القانون تحريماً جلياً ، فتلاهل يعفى من العقاب وكيل مدير بقية قضائه على أمر المدبر على رئيس جمعية اثناء قيامه بأعمال وظيفته ؟ » (راجع شرح قانون العقوبات تأليف شوفو وهيل جزء ثان نبذة ٥٤٢ وتانيها : - ان يكون الأمر المعطى ذا علاقة بشؤون الأمر الرسمية واختصاصاته القانونية فلامأمور مسؤول اذا لم يكن الأمر الذى أنفذه

ولما كانت الحرية الشخصية هى أعلى ما يملكه الانسان بحق الاعتداء عليها يجب أن يكون مقيداً أشد تقييد لذلك كفتلها الشرائع أجمع كما كفتلها الشارع المصرى من الاعتداء عليها فى الباب السادس من الكتاب الثانى والباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وفرض فيها عقوبات مختلفة على من يتعدى عليها سواء أ كان المعتدى موظفاً عمومياً أو من أفراد الناس وجاء بعد ذلك فى سنة ١٩٠٤ وقرر فى المادة - ٥٨ - الجديدة حالة من أحوال الأباحة وموانع العقاب لمصلحة الموظف العام الذى يأتى فعلا غير مشروع حيث جاء فيها : - « المادة - ٥٨ - لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية :-

أولاً - اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد انها واجبة عليه ، ثانياً - اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقد ان اجراءه من اختصاصه ، وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت انه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى ، وأنه كان يعتقد مشروعته ، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة . »

« ومن حيث أنه لأجل تطبيق هذه المادة وإعفاء الموظف الأميرى الذى يرتكب فعلا جنائياً يمتين أن تتوافر شروط ثلاثة بحيث اذا توافرت سقط العقاب واذا انعدم أحدها وجب العقاب . أولها - أن تكون الاوامر صادرة من رئيس لمأمور يجب عليه الطاعة له قانوناً . فاذا لم يكن الأمر رئيساً قانونياً للمأمور كان هذا المأمور

لقانون . لكن اذا جاء الأمر ونية الاجرام فيه ظاهرة فلا يمكن للرؤوس في هذه الحالة ان يجبل ان الطاعة غير واجبة عليه ، فاذا تمادي وأغذ الأمر القى هو على يينة من مرماء فافما يفعل ذلك وهو ضامن لكل ما ينتج من النتائج . وعلى ذلك فلا يعفى من المسؤولية الجنائية . »

« ومن حيث ان الفعل الذى وقع من المتهمين السبعة الأخيرين فضلا عن كونه لاعلاقة له بشؤون الأمر الرسمية فإنه من المستحيل أن يجبل المتهمون المذكورون ان هذه الافعال التى ارتكبوها فيها المخالفة الواضحة للقانون بل فيها انتهاك حرمة القانون بصورة ظاهرة ظهوراً جلياً وعلى ذلك فيكون أولئك المتهمون مسئولين عما وقع منهم

٢ - عن طلب اعتبار الواقعة هتمة

تمسك الدفاع بطلب اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة - ١١٣ - عقوبات لورودها في القانون تحت باب (الاكراه وسوء الماملة من الموظفين لافراد الناس) وذهب الى ان نصوص المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات المطالب تطبيقهما على المتهمين لا تشمل الموظفين العموميين بل أنها خاصة بالاعمال التى تقع من أفراد الناس وقال انه بفرض التسليم جدلاً بأن المادة ٢٤٤ عقوبات هي المنطبقة على الافعال التى تقع من الموظفين العموميين فإنه يشترط لتطبيقها ان تكون التعذبات البدنية الواردة بالفقرة الأخيرة منها من الخطورة بحيث تؤدي أحياناً الى الوفاة ، وما دام ان التعذبات السندة الى المتهمين لا تخرج عن حد استعمال القوة فتكون الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١١٣ عقوبات

داخلى في خصائص من أصدره اليه كما في حالة صدور أمر ملاحظ البوليس الى المصاكر بالقبض على الرجال والنساء والأطفال وإيثارهم بالحبال وضربهم وتعذيبهم فإن هذه الاعمال لا تدخل بحال في اختصاص الأمر ولا في اختصاص أحد لانها أعمال يجرها القانون تحريماً كلياً

وثالثها : - ان يكون المأمور جاهلاً ما انطوى عليه الأمر الصادر اليه من نية الاجرام ، فاذا كانت هذه النية من الموضح بحيث لا تخفى على المأمور فإنه بافاده هذا الأمر قصداً وهو عالم بما فيه من العيب ينضم الى الأمر في جريته ويشترك معه فيها ، فاذا لم تكن الحال كذلك بأن كان المأمور لا يستطيع ان يقف على ما انطوى عليه الأمر من المخالفة لقانون وكان من رأيه ان الطاعة حتم عليه فهو حينئذ بعيد حتماً عن كل مسؤولية جنائية مادام لم يثبت عليه بمخالفة الامر لقانون وقد قال العلامة ج ج هوس في كتابه السالف الذكر بنقرة - ٥٧١ - تعليقاً على هذين الشرطين ما يأتي : « يحتم قانون العقوبات لأعفاء الرؤوس الذى ينفذ أمراً غير شرعى لرئيسه من كل عقاب ان يكون هذا الأمر متعلقاً بشأن من الشؤون التى هي من خصائص الرئيس المذكور والتى يجب له فيها على الرؤوس الطاعة ، ومن المسلم به ان هذه الطاعة لا تجب لرئيس على رؤوس في معصية القانون ، فاذا كان الرؤوس يجبل ان الامر الصادر اليه هو متناقض للقانون فإنه يعفى من العقاب لحالة الخطأ التى هو فيها والتى لا يمكن ان يكون له يد فيها ، والرؤوس الذى هو في ريب من هذا الامر الصادر اليه يجب عليه ان يفترض مطابقتها

لقد اقتصرت آراء علماء القانون الجنائي الفرنسي وتضاربت أحكام النقض هناك في هذه المسألة وتشعبت منها ثلاثة آراء :-

برى الفريق الاول وعلى رأسه العلامة جارو أن المواد ٣٤١ و ٣٤٤ من قانون العقوبات الفرنسي لا تنطبق على الاعمال التي تقع من الموظفين العموميين بل خصت بالجرائم التي تقع من أفراد الناس ، وان المادة ١١٤ عقوبات (ولا نظيرها بالقانون المصري) هي التي تنطبق احكامها على الافعال التي تقع من الموظفين العموميين (يراجع شرح قانون العقوبات تأليف العلامة جارو جزء ثالث نبذة ٩٣٢ وجزء خامس نبذة ١٩٠٧) وذهب الفريق الثاني الى ان المادتين السالفتي الذكر كما تنطبقان على الجرائم التي تقع من أفراد الناس فان نصوصها تنطبق أيضا على الموظف اذا فعل ما فضل خارج حدود السلطة المخولة له بان كان ذلك لمصلحة خاصة أو لارضاء شهوة شخصية أو بدافع حزبي (راجع جارسون الجزء الاول صفحة ٩٢٨)

أما الفريق الثالث وعلى رأسه كارنو وبلاش فقد قال بان نصوص المادتين سالفتي الذكر تنطبق على الموظفين كما تنطبق على افراد الناس سواء بسواء وقد أيد العلامة بلاش رأيه هذا ورد على المعارضين له بقوله : -

« ولست أحاول ان أحط من قدر هذه الاعتبارات او أقص أهميتها الا أنني لا أجد في طوق ان أغلبيها على عموم النص الوارد في المواد التي نحن بصدددها ، إذ من هم الاشخاص الذين تعاقبهم هذه المواد ؟ هم الذين يقبضون على غيرهم

وزاد الدفاع على ما تقدم : ان شرط تشديد العقوبة الوارد بالقرة الأخيرة من المادة المذكورة ينصب على الاحوال الواردة في القرة الأولى من المادة نفسها ولا يتناول المادة ٢٤٢ عقوبات وان هذه الاحوال غير متوفرة في التهمة المسندة الى المتهمين.

عن العوامة الأولى

لقد كفل قانون العقوبات الاهلي الاعتداء على الحرية الشخصية بسلسلتين من النصوص القانونية ، على رأس الأولى منها عنوان « الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس » والسلسلة الثانية وردت تحت عنوان « في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق » ولا خلاف في ان نصوص السلسلة الاولى خاصة بالموظفين دون غيرهم اما الخلاف في وجهة نظر الدفاع فواقع على مدى تطبيق المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات اذ يرى انها مقصورة على الافعال التي تقع من أفراد الناس ولا تنطبق بحال على الموظفين العموميين مستنداً في ذلك الى آراء فريق من شراح قانون العقوبات الفرنسي وبعض أحكام النقض الفرنسية

فلنرجع اذن الى آراء علماء الفقه الجنائي الفرنسي وأحكام النقض الفرنسية لتعرف ما اذا كانت تؤيد المذهب الذي ذهب اليه الدفاع او ان الآراء تشعبت في هذا الصدد وما هو سبب هذا الخلاف في الرأي . ثم نرى بعدئذ ما اذا كان بعض هذه الآراء مما يمكن الاعتداد عليه عند ارادة تفسير المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات الاهلي او ان قانوننا اتحي ناحية خاصة واضحة لا تحتاج لتأويل

يكون الاعتماد على رأى بعض الشراح الفرنسيين القائلين بأن المادتين ٣٤١ و ٣٤٤ عقوبات فرنسية لا تطبق نصوصها الا على آحاد الناس اعتماداً غير قائم على أساس صحيح والاتجاه اليه انما هو الاتجاه الى الرأى الظاهر الضعف من حيث مخالفته للقاعدة العامة . وفى القول بقصر المادتين ٣٤٢ و ٣٤٤ عقوبات أعلى على افراد الناس تحميل للنصوص مالا تحمله واستنتاج لا يتفق مع المطلق ولا ينطبق على روح القانون « ومن حيث انه بالرجموع الى القانون المصرى يتضح جلياً ان الشارع وضع سلسلتين من النصوص القانونية لحماية الحريات الشخصية ونص فى السلسلة الأولى على عقاب الموظفين على جرائم الاكراه وسوء المعاملة التى تقع منهم على الافراد ؛ ثم جاء فى السلسلة الثانية ونص نصاً عاماً على معاقبة من يقيض على الناس ويحبسهم بدون وجه حق ؛ وهذا التعميم بعد التخصيص يدل بجلاء على ان الشارع انما قصد بالتعميم أن يشمل هذا النص الموظفين والافراد سواء بسواء . وما دام هذا النص الأخير خلواً من أى استثناء صريح فالواجب اعتبار كل من يفعل من الموظفين العموميين شيئاً من هذه الافعال داخلاً فى حدوده . يؤيد ذلك عدم وجود بيان صريح بأنواع القبض على الناس بدون وجه حق فى المادة ١١٣ عقوبات . وانه ليميد عن التصور أن يترك الشارع المصرى الموظف العمومى يعبث بالحريات الشخصية ويستعمل سلطة وظيفته لتشكيل بالناس ويكون موقوف منه مهما بلغ من الشدة جنحة ، مع انه اولى الناس بأن تقيد حريته

أو يستقلونهم أو يحبسونهم دون ان يصدر لم بذلك أمر من السلطة المختصة وفى غير الاحوال التى يأمر فيها القانون بالقبض على المتهمين ، وليس فى هذه النصوص أى تفريق بل هى تناول كل من يأتى عملاً من الأعمال التى تحرمها فلماذا يستثنى منها الموظفون ؟ لأن النظر الصحيح يؤدي الى ذلك مع خلو القانون من النص على الاستثناء ! الجواب عندى بالسلب ، فالموظف الذى يقيض على شخص أو يعتقله أو يحبس فى غير الاحوال التى يبيح فيها القانون ذلك هو بلا ريب أعظم جرماً ممن يقدم على مثل هذه الافعال من افراد الناس » (راجع شرح قانون العقوبات تأليف العلامة انطوان بلانش جزء خامس نبذة ٢٣٧) ولقد كان منشأ هذا الخلاف فى الآراء وفى وجهة النظر راجعاً الى وجود نصين متقابلين فى قانون العقوبات الفرنسى خاصين بالاعتداء على الحرية الشخصية : أولهما ان المادة ١١٤ الواردة فى باب الجنايات والجنح التى ترتكب ضد الدستور . والثانية المواد ٣٤١ وما يليها الواردة فى باب القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق - اما القانون المصرى فليس فيه نص يقابل المادة ١١٤ الفرنسية ولا احكام خاصة بالجرائم التى تقع ضد الدستور لذلك تكون مقارنتها بالمادة ١١٣ عقوبات أهلى خطأ واضحاً . خصوصاً وان هذه المادة لها نظير فى القانون الفرنسى هى المادة ١٨٦ وقد وردت ضمن الباب الذى وردت به المادة المصرية أى باب سوء استعمال الموظفين لسلطة وظيفتهم فاذا كان هناك محل للمقارنة فبين هذين النصين الاخيرين « ومن حيث انه بالاستناد الى ما تقدم

الاخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات انما ينصب على الجزء الأول منها ولا يتناول احكام المادة ٢٤٢ عقوبات أيضاً فلا يتفق مع قصد الشارع لان الشارع بعد أن بين الاحوال التي تعتبر الواقعة فيها جنحة والاحوال التي تعتبر فيها جناية. جاء بنص عام شامل لنصوص المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ ع وقرر أنه اذا اقترنت الاعمال الواردة في المادتين المذكورتين بتهديد المجنى عليه بقتله أو تضيده في بدنه كانت عقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة. والتعبير في آخر المادة ٢٤٤ بقوله «ويحكم في جميع الاحوال» يدل على أن المراد احوال القبض والجلس الواردة في عموم الباب في المادة المذكورة وغيرها مما سبقها لا الواردة في المادة المذكورة دون سواها .

« ومن حيث انه مما تقدم يتبين أن الدفع السالفة في غير محلها ويتبين عدم الأخذ بها والقرار باعتبار الافعال المسندة الى المتهمين جناية منطبقة على المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات .

عن الموضوع

« من حيث انه ثبت للمحكمة وتبين لسيهام التحقيقات التي حصلت في هذه القضية وشهادة الشهود الذين سمعوا بالجلسة والكشف والطبية التي أجريت على المجنى عليه أن قطة اخطاب لم يكن بها ضابط للقيام بادارة شئونها بل كان الأمر فيها موكولا لعسكريين اثنين تحت رئاسة صف ضابط وفي ٣ مايو سنة ١٩٢٥ أى قبل اليوم المحدد لانتخاب اعضاء مجلس النواب الجديد بشرين يوماً اختير احمد افندى فريد التهامي - المتهم الاول- ليكون ملاحظاً للنقطة المذكورة وعين معه بعض المساكين بحجة أن المظاهرات السياسية قائمة بتلك الجهات على

في استعمال سلطاته وأن يوضع حد معقول لتصرفاته اذا تجاوزه كان جزاؤه العقاب الصارم، والقول بغير هذا الرأي فيه مخالفة واضحة للنصوص القانونية

عن الترميم الثاني

ذهب الدفاع الى أنه يجب لتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات أن تكون التعذيبات المبنية فيها من الخطورة بحيث تؤدي أحياناً الى الوفاة . وهذا القول لا دعامة له من أقوال الفقهاء وأحكام المحاكم . فلو أخذ بهذا التأويل لكان كل تعذيب مهما كان شائناً أو ألياً وليس من شأنه أن يفضي الى الموت الجبائي خارجاً عن هذا النص مع ان من أنواع التعذيب المراد به الارغام المنوى ما هو مثل اللغوس وعميت لا كرام عواطفها ومثل هذا النوع ليس القياس فيه بدرجة من القسوة فقط بل بدرجة من المخالفة لاجماع القوانين في المحافظة على حرية الافراد ولهذا تركت للقاضي الرأي في تقديره

قال جرسون « ان ضرب المجنى عليه بالسياط والمص أو تقيده يكفي لاعتبار هذا العمل من قبيل التعذيبات البدنية » - (جرسون جزء أول ققرة ٥٦) - وفضلاً عن ذلك فقد اتفق الشراح على أن هذه المسألة موضوعية محضة متروكة لتقدير القاضي كما ذكرنا . له السلطة المطلقة في تقرير ما اذا كان الفعل من قبيل التعذيبات البدنية أو لا (تعليقات دالوز على قانون العقوبات صفحة ٥٥٤ ققرة ٢٣) .

عن الترميم الثالث

أما القول بأن تشديد العقوبة الواردة في الققرة

بالحبال وساقوهم الى نقطة بوليس اخطاب وعصيم وكرايهم في ظهورهم طول الطريق . وكان الملاحظ كلما وصل فريق من الناس بمحضرم امامه ويضربهم بالكراباج على ايديهم ويأمر العساكر بضربهم أيضاً ثم يردون الى السجن . وتكرر هذه العملية مرات بالنهار ومرة بالليل ، وقد قضى كثير من المقبوض عليهم المذنبين ليله وليتين وأربع ليال بالسجن يعاونون فيه أشد أنواع الضرب والتعذيب ، وفي خلال التهاكر كان لا يقتصر التعذيب على الضرب بل يرسل اناس منهم لتصليح الطرق وتهدئها وفي أثناء عملهم يضربهم العساكر اذلالاً لهم ، وكان يجمع فريقاً يقف على هيئة حلقة يتوسطها أحد العساكر وآخر من الخارج ويأمرهم المسكر أن يدوروا كما تدور المواشي في الطاحون وفي خلال ذلك يشبههم العساكر والملاحظ ضرباً حتى يفنى على كثير منهم ثم يعادون الى السجن مشيعين بألوان الالهات ، وأحياناً يحضر الملاحظ هؤلاء النساء المساكين فرقاً فرقاً ويقفهم تحت الشمس المحرقة ويأمرهم بالانحناء الى الامام وابداً حركات القول وبالفعل يحمر منها وجه الحياء خجلاً ولم يتورع عن اكراه الرجال على التمسى بأسماء النساء ومن عصي أمره أنزل به سوط عذابه ، وكان يأمر فئة بأن يكسحوا مراحض المساجد وآخرين بأن يغمروا الارض ماء حتى تصير وحلاً ثم يكرههم على التفرغ بهذه الأحوال حتى تتلوث أجسامهم ووجوههم وثيابهم ، وكان يأتي بالرجل فيأمر بقص أحدشاريه وشعر رأسه بقص الحخير بطريقة مزرة شائنة زيادة في التشكيل بهم ، ويغلب عساكره يقومون بهذه

قدم وساق ويخشي من استمرارها على الامن العام فتقام الملاحظ الى ناحية اخطاب مساء يوم ٣ مايو المذكور وما كاد يصل البها حتى جمع العصي من الالهالي وسلح عساكره بها وأمرهم بأن يجوسوا لخلال البلد معلنين حضورهم بالضرب واغلاق المحال التجارية والقبض على من يقف في طريقهم أو يخالف أمرهم وقد كان ما أراد الضابط فغرقوا في البلد واعلموا عصيمهم في الالهالي وأغلقوا المحال التجارية وطاردوا الأولاد والرجال حتى أدخلهم بيوتهم وقبضوا على الحاج عبد العزيز الأتربي لأنه أبى أن يطلق عمل تجارته في الساعة السابعة مساء وساقوه الى النقطة وهناك ضربه الملاحظ وأمر بسجنه كما ضرب وجس أخاه عبد القوي الأتربي الذي حضر ليستعلم عن سبب القبض على أخيه ، وقبض المسكر على أشخاص آخرين في تلك الليلة فشنع لهم عباس افندي سعد أحد أصحاب الدوار الذي احتله الضابط وعساكره وانخذلوا منه مركزاً لمعلمهم وسجناً لغرواتهم . وفي اليوم الثاني قصد الضابط وعساكره أجران ناحية اخطاب الخاصة بمحمود باشا الأتربي وقبضوا على كل من محمد ابو مندور وسيد احمد جمال الدين وشحاته النوساني وغيرهم وساقوهم الى النقطة وعصيمهم تعمل في أجسامهم وجسومهم بها ، واستمر هذا العمل في الايام المتوالية حتى يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٥ يقوم الملاحظ وبعض العساكر والخفراء الى ناحية والأومباشي محمد عثمان والمسكري محمد مبروك السوداني ومعهما بعض الخفراء الى ناحية أخرى وكلاً وصلوا الى بلدشتوا الرجال وأرهبوا النساء وضربوا الاطفال وقبضوا على من تصل اليه ايديهم منهم وأوقروهم

حبس متى وضع المجنى عليه في سجن من السجون واعتقال متى وضع في محل خاص من غير السجون بدون مبرر قانوني . على أنه مما لاشاحة فيه ان عملا واحداً من هذه الأعمال الثلاثة : قبض - اعتقال - حبس - كاف في تكوين الجريمة اذ النص لا يحتم اجتماعها

وعدم مشروعية الاعتداء على الحرية الشخصية مفهوم من تحرير القانون له بالقيود التي بينها آنفاً أما قصد الاجرام عند المتهمين فظاهر جلياً لأنهم يطعون حق العلم ان الحبس والجلد والتعذيب والاعمال الفظيعة التي ارتكبوها قصد الاجرام ظاهر فيها ظهوراً لا لبس فيه لانها مخالفة للقانون مخالفة صريحة

أما التعذيبات البدنية فقد وقعت بأفطن طرقها وقد بينا آنفاً آراء علماء القانون الجنائي في أنواع التعذيبات البدنية التي تبطل الواقعة جنابة متى اقترنت بالقبض أو الاعتقال أو الحبس ولا مراء في أن أساليب التعذيب التي ارتكبت مع المجنى عليهم هي من أفطن أنواع التعذيب البدني ،

« ومن حيث أن هذه الأركان توافرت جميعها في الوقائع التي ارتكبت فتكون الوقائع المسندة الى المتهمين جنابة منطبقة على المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات .

« ومن حيث أن التهمة الاولى ثابتة بثبوتها كافياً قبل المتهمين - عدا السادس والسابع - وعقابهم عليها ينطبق على المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات . « ومن حيث أن التهمة المسندة الى المتهمين السادس والسابع لم تثبت عليهم لأن المجنى عليهم جميعاً لم ينسبوا لها شيئاً مما وقع عليهم فيتمين

الاعمال الفظيعة تنفيذاً لا وأمره اذا هو يقف متفرجاً فرحاً كأنما يتعبد منظرأ من أبهج المناظر للفنوس وأسرهما للقلوب صادراً في أعماله عن طمأنينة نفس وهدوء فكر فاذا فرغ من التكتيل على هذا الاسلوب بواحد أو جماعة من هؤلاء الثاعسين أخلى سبيله منذراً إياه بأنه ان عاد الى العمل عند محمود باشا الاترني أو محمود بك عبد النبي أعيد الى السجن ولاقي من صنوف التعذيب والتكتيل أشد مما لاقى

« ومن حيث ان العناصر التي تتكون منها الجنابة المنصوص عنها في المادتين ٢٤٢ و ٢٤٤ عقوبات هي : أولاً - عمل مادي هو القبض على الشخص

أو حبسه أو اعتقاله في محل معين ثانياً - عدم مشروعية هذا الاعتداء على الحرية الشخصية

ثالثاً - قصد الاجرام عند الموظف رابعاً - ان يصحب الحبس أو الاعتقال أو القبض تهديد المجنى عليه بالقتل أو تعذيبه تعذيباً بدنياً فالعنصر المادي لهذه الجريمة ينحصر اصلاً في الاعتداء على الحرية الشخصية لائنسان اما بالقبض عليه واما بحبسه في حبس معين واما باعتقاله ومعنى العبارة الأولى ظاهر . فالقبض على انسان هو الامساك بجسمه ومنعه من الاستمرار في طريقه وحرمانه من حرية الذهاب والاياب كما يريد . وأما عبارة الحبس أو الاعتقال فتفيدان كلاهما ان المجنى عليه حرم حريته مدة ما من الزمن وتكاد ان تكونان مترادفتين ومع ذلك فان بعض الشراح يفرق بينهما فيقول ان العمل هو

برأيتها عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ورفض الدعوى المدنية قبلها .

« ومن حيث أنه ثبت أيضاً أن التهم الأولى

استعمل القسوة أثناء تأدية وظيفته مع أحد احمده التحاس بضره اياه ضرباً نشأ عنه كسر كامل بسيط في الجزء الوحشي من الترقوة اليمنى وقد عولج

أكثر من عشرين يوماً كان في أثناءها عاجزاً عن

أعماله الشخصية وعقابه على ذلك ينطبق على

المادتين ١١٣ و ٢٥٠ عقوبات . كما ثبت أيضاً

أنه استعمل القسوة أثناء تأدية وظيفته مع كل من

حسن حجازي وعبدالمال سالم والعوضي عبد الجواد

وعبدالغاي صالح والسيد أبو المطاوي ومحمود القطاوي

وعبد الحميد حسن وبدوية النولة وهاتم السيد

عوض وامينه اسماعيل حجازي وأمنه بنت عمر

بأن ضربهم وأحدث آلاماً أجسامهم وقد ثبتت

هذه التهمة بأقوال المجنى عليهم وشهود الرؤية

وأثار الضرب بعضهم وعقابه على ذلك ينطبق

على المادة ١١٣ عقوبات .

« ومن حيث أن الجرائم التي وقعت من التهم

الأولى كانت كلها لغرض واحد ومرتبطة ببعضها

ارتباطاً لا يقبل التجزئة فيمكن تطبيق المادة ٣٢

عقوبات بالنسبة له ومعاقبة بأشد عقوبة وهي

الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات .

« ومن حيث أنه ثبت من التحقيقات وخصوصاً

من أقول محمود باشا الاربي ومحمود بك عبد النبي

أن هذه الفظائع ارتكبت تمهيداً للانتخابات التي

كان مقرراً إجراؤها يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥

لينفض رجالها عنها فيسقط في الانتخاب يؤيد

ذلك أن قفلة بوليس اخطاب انشئت خصيصاً

لهذا الغرض بدليل أنه لم يثبت أن حالة الامن العام

كانت وقت انشائها أسوأ مما كانت عليه من قبل .

« ومن حيث أنه مما لا نزاع فيه أنه توجد أحزاب

في جميع الامم الدستورية وغيرها من الامم التي

تطلب حريتها كل يعمل لمصلحته بلده على المبادئ

التي وضعها لسياسته والتي يرى أنها تؤدي الى

المصلحة العامة وخير الوطن ، ولقد كانت الاحزاب

ولا تزال تتناوأ لا يكتفى أحدها على الآخرين الا

أن تناقروها لا يتعدى حد الدعاية بطريق الكتابة

والخطابة وتروج المبادئ بكل الوسائل المشروعة

لفوز على المنافسين ، ولم يعرف ان حزباً من

الاحزاب المتنافسة اتخذ السلطة التنفيذية آلة عذاب

أو آلة انتقام ، أو أن أحد رجال السلطة التنفيذية

تدخل بسلطته لخدمة مبدأ من المبادئ بطريق

الاكراه والتعذيب كما جرى في هذه الحادثة التي

كان لها أسوأ أثر في النفوس لان سوء استعمال

السلطة فيها سبب احتجاز الصغير للكبير ومسهل للناس

الاستخفاف بالفضيلة ومتى انتهكت الحرمات على

هذه الصورة لم يتم للنظام في أمة قائمة ، أليس في

هذه الاعمال الشقاء احتجاز للشعب بتمامه واذلال

لنفوس طائفة لم تألف الاذلال وتعويد للناس

على الاستخفاف بسلطة القانون وتسهيل لكل

فريق يسود أن يتبادى في غيه ارضاء لشهوة

حزبية أو لتففيذ مأرب له مساس بالحرية العامة ؟

وهذه الاعمال هي أفظع من الاعتداء على الحياة

لأن الأمة لا تكون أمة حقاً الا اذا تكاملت

أخلاقياتها ، وتمتعت بحريتها في حراسة القانون ،

وقمت فيها روح التعاون والتناصر ، وصينت

الحرمات ، وعرف كل فرد حقه فطلبه من طريقه

الأولين بنيا طلب التعويض عن الخسائر المادية التي تكبدها من جراء هذه التصرفات الشاذة والاضرار الأدبية التي لحقت بهما منها على ان محصول القطن قد قل عن السنين الماضية بسبب عدم ربه في مواعيده ، وانهما اضطرا لاستئجار ائثار للعمل بأجر مرتفع ، وان كثيراً من الحاصلات تبذرت ، وان مواشى كثيرة لأولها فحق بعضها وتشرذد البعض الآخر ، وانهما اضطرا الى البقاء بمصر بعيدن عن مباشرة أعمالهم مخافة أن يلحقهما أذى ، وان محمود باشا الاتري التجأ الى استخدام رجل انجليزي برتب خمسين جنيهاً شهرياً لمدة ثمانية شهور دفعها له بتماما ليدافع عن ماله ورجاله ويحول دون مواصلة تلك الاعتداءات الفاشية ، الى غير ذلك من الاضرار التي بينها حضرة وكيلهما بالجلسة وعلى مالحتهما من الاهانة والخط من كرامتهما الأمر الذي كانا مقصودين به شخصياً « ومن حيث أنه قد ثبت بطريقة قاطعة أن سكان تلك المجات قد حبس بعضهم وهجر الباقي بلاء فراراً من العنف ، وان الحاصلات والمزروعات والمواشى وغيرها تركت بغير رقيب ولا حارس عليها مدة استمرار الظلم الصارخ الذي نزل بالناس وبمده حتى عادت الطائفة الى النفوس نوعاً ، وان وابورات الري لم تدرك الدور الذي كان محمداً للناوبة ؛ وبطبيعة الحال نجم عن ذلك ان اصاب المدعين بالحق المدني من الاضرار المادية والأدبية ما وصفاه وصفاً صادقاً ويتمين ان يعوضا عن ذلك تعويضاً تقدره المحكمة ببلغ الجنيهاً لمحمود باشا الاتري وخمسة جنيهاً لمحمود

المشروع ، وواجبه فأداه على الحرية والارادة

عن الدعوى المدنية

« من حيث أن محمود باشا الاتري طلب الحكم له على المتهمين والحكومة متضامين ببلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض نظير ما لحقه من الضرر ، كما طلب محمود بك عبد النبي الحكم له عليهم ايضاً متضامين ببلغ الف جنيه تعويضاً ، وطلب كذلك احمد احمد النحاس وفاطمة البتاجي الحكم لكل منهما ببلغ خمسين جنيهاً تعويضاً على التهم الاول والحكومة متضامين » وطلب ايضاً باقي المدعين بالحق المدني الحكم لهم بما يبلغ مجموعه مائة جنيه تؤخذ من جميع المتهمين والحكومة متضامين

« ومن حيث انه لا نزاع في أن الاعمال الفظيعة التي ارتكبتها الملاحظ وعساكره ترتب عليها تعطيل أعمال المدعين بالحق المدني الاولين اذ قد هجر المزارعون أعمالهم وامتنع رى القطن في دور المناوبة مما ترتب عليه عجز في المحصول وتعرضت باقي المزروعات للآفات المختلفة ولعبت الأيدي بالحاصلات التي تركت بالاجران بدون حراس عليها واقطعت اليد العاملة من شدة العنف وخوفاً من التهم الاول الذي كان يهدد كل مجنى عليه عند الافراج عنه بأنه إن عاد الى خدمة أحد المدعين بالحق المدني المذكورين أعيد الى السجن وذاق العذاب الواناً فارقت كذلك أجور المال

« ومن حيث ان المدعين بالحق المدني

وحبسوها وعذبوها فيتمين الحكم عليهما وعلى الحكومة متضامين بمبلغ ألف وخمسة قروشاً تعويضاً لمحمود محمد عوض والف قرش تعويضاً لأحمد إبراهيم داود

« ومن حيث أن التهم الأولى ومحمد عثمان وعلى كريم ارتكبوا الجرائم السالفة الذكر ضد اسماعيل بلال فيكون التعويض المطلوب الحكم عليهم به بضمانة الحكومة واجباً وتقدره المحكمة بألف قرش .

« ومن حيث ان التعويض المطلوب لاحد السنوساني يلزم به كل من التهم الأولى ومحمد ميروك بضمانة الحكومة لأنه ثبت ان التهمين المذكورين قبضا عليه وحسبوا وانزلا به التعذيبات البدنية المختلفة وتقدر المحكمة التعويض له بألف قرش » ومن حيث أن حضرة مندوب الحكومة دفع أولاً بأن الدعوى المدنية الرافعة من المدعين بالحق المدعى الأولين غير مقبولة امام المحاكم الجنائية لأن الضرر الذي لحق بهما لم يكن مباشراً للعمل المطلوب العقاب من أجله ، وثانياً بأن الحكومة ليست ملزمة بتعويض الأخطاء الجسيمة التي تقع من موظفيها وانما هم المسؤولون عنها :

عن اليوم الأول

« من حيث أنه من المقرر قانوناً أن الدعوى المدنية لا تقبل الا من ناله ضرر من الجريمة ولكن ليس من الضروري أن تكون الجريمة وقعت عليه مباشرة بل يجوز أن تكون وقعت على غيره وتعدى ضررها اليه ففي هذه الحالة يكون لمن أصابه ضرر غير مباشر الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر

بلك عبد النبي يلزم بها من ثبتت عليهم التهمة متضامين والحكومة التضامن معهم أيضاً » ومن حيث انه ثبت ان التهم الأولى استعملت القوة أثناء تأدية وظيفة مع واحد احمد النحاس بأن ضربه ضرباً نشأ عنه كسر عظم الترقوة وعمول بسبب ذلك مدة تزيد عن العشرين يوماً فيكون ملزماً له بتعويض تقدره المحكمة بخمسين جنيناً مصرياً والحكومة ضامنة فيه .

« ومن حيث انه لم يثبت أن فاطمة البلنجي أجمعت كما ادعت فكون دعواها المدنية على غير أساس ويتمين رفضها

« ومن حيث أن باقي المدعين بالحق المدني طلبوا الحكم لهم على التهمين والحكومة بالتضامن بمبلغ مائة جنيه تعويضاً وما دام اولئك المدعين بالحق المدني قد دلوا دالة صادقة على الذين ارتكبوا الجناية قبل كل واحد منهم فترى المحكمة الحكم لكل منهم بالتعويض على من جنى عليه متضامناً مع الحكومة

« ومن حيث أن التهم الأولى ومحمد ميروك ويس عبد الكريم اشتركوا معاً في القبض على كل من سيد احمد جمال الدين ومحمد مندور (بتأثير الامر الصادر من التهم الأولى) وحبسهما وتعذيبهما بدنياً فيتمين الحكم لهما عليهم متضامين وعلى الحكومة متضامنة معهم بالتعويض الذي تقدره المحكمة بألف قرش لكل منهما .

« ومن حيث أن التهم الأولى ومحمد عثمان ومحمد ميروك اشتركوا معاً في القبض على كل من محمود محمد عوض شيخ عزة عوض واحد ابراهيم داود (بتأثير الامر الصادر من التهم الأولى)

بالتضامن مع موظفيها العموميين (المتهمين) عن تعويض ذلك الضرر . وقد قررت المحاكم الفرنسية في أحدث أحكامها بأن ضمان الموظف شخصياً لا يعنى الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذى أصابه ضرر من جراء سوء سير الاعمال فى مصلحة عامة (أحكام مجلس شورى الدولة فى ٢٥ يناير سنة ١٩١١ و ١٣ فبراير سنة ١٩١١ و ١٦ يوليو سنة ١٩١٤ و ٢٣ يونيو سنة ١٩١٦ — دالوز Répertoire Pratique الجزء العاشر ص ٣٧٥) ولا مانع يمنع المدعين بالحق المدنى من المطالبة بحقوقهم فى التعويض سواء امام المحاكم الجنائية أو المدنية ولا محل لما دفت به الحكومة من أن هذه المطالبة لا تكون الا امام المحاكم المدنية لأن الدعوى المدنية الموجهة للمتهمين تابعة للدعوى الجنائية . ودعوى الضمان بالتضامن الموجهة للحكومة تابعة للدعوى المدنية الموجهة للمتهمين فلا يمكن فصلها عنها لنظرها امام محكمة أخرى « ومن حيث انه بما تقدم يكون هذا الدفع فى غير محله أيضاً ويتمين رفضه »

(قضية النيابة وآخرين مدعين مدنى . وحضر منهم الاساتذة مكرم عبيد وحنا يوسف منصور بك وعمود شاكى عبد اللطيف ضد أحمد فريد التهى ائضى وآخرين . وحضر منهم الاساتذة توفيق دوس باشا و أحمد رشدى وعمود فهمى وعمود موسى . ووزارة الداخلية وحضر عنها الاستاذ ميخائيل بك صليب الا لى رقم ٧١ الحلة سنة ١٩٢٧ — رسالة حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعمود غالب بك واسماعيل الحكيم بك مستشارين وحضرة ذكى الجاهة ائضى وكيل النيابة)

الذى لحق به (فغانستان هبلى جزء اول نبذة ٥٥٤) وقد أخذت بهذا رأى المحاكم الفرنسية فقضت محكمة النقض بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٤ بأن مالك الكلب الذى عض أحد عمال البريد فضلاً عن كونه مسئولاً عن التعويض المدعى عليه فانه مسئول أيضاً امام الحكومة عن تعويض لما نفيظ ما صرفته من مصاريف علاج حامل البريد المذكور وأجرة من استخدمته مدة علاجه (تراجع مجموعة دالوز الاسبوعية لسنة ١٩٢٤ ص ١٩٢)

عن الورع الثانى

« من حيث أن المتهمين استعملوا فى ارتكابهم جريمتهم سلطة وظائفهم واعتقلوا المجنى عليهم وعذبهم بمحل الحكومة الرسمى ولم يكونوا فى عملهم هذا مدفوعين بمامل شخصى كبعض أو كراهية أو انتقام . لما ثبت من أنهم لم يعرفوا المجنى عليهم من قبل . بل كانوا مدفوعين بمامل الرغبة فى ارضاء الحكومة القائمة فى ذلك الحين لما آنسوه من رغبها فى الخط من كرامة المدعيين بالحق المدنى الاولين واستقاطها فى انتخاب ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ لأنهما من الحزب المعارض لسياساتها . ومع ثبوت أن المتهمين قد أتوا ما أتوه تحت تأثير هذه الرغبة ونزوعاً الى تحقيقها ، وقد تناول الضرر الذى نفيظ فنجم عن فعل اولئك المتهمين المدعين بالحق المدنى الاولين كما تناول باقى المدعين به . وعلى ذلك تكون الحكومة مسئولة

قضايا المحاكم الجنائية

الجنائية بنظر الدعوى المدنية التي ترفع لها تبعا
للدعوى عمومية ماثله أمامها

« وحيث انه لا يصح مطلقا الاعتماد على
نص المادة ١١ من قانون محاكم المراكز في تعيين
اختصاص محاكم المراكز الجنائية بنظر الدعوى
المدنية التابعة للدعوى العمومية المرفوعة أمامها
لأنه نص معطل لم يوضع الى هذه الساعة موضع
التنفيذ فنص هذه المادة هو «لناظر الحفائية بقرار
يصدره أن يتول جميع محاكم المراكز أو بعضها
اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن
يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى
عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حتى الحكم فيه
نهائيا » ولا خلاف في أن القرار المشار اليه في تلك
المادة لم يصدر بعد

« وحيث أن المذهب الصحيح الذي يتفق
مع قواعد الاختصاص العامة ومع نصوص تحقيق
الجنائيات وقانون محاكم المراكز ومع الاتجاه
التشريعي الحديث في باب التحالفات هو أن
محاكم المراكز الجنائية تختص بنظر الدعوى المدنية
التي ترفع لها تبعا للدعوى عمومية قائمة أمامها مهما
بلغت قيمة الدعوى المدنية

« وحيث مما يؤيد صحة هذا المذهب كون
الدعوى المدنية المرفوعة الى محكمة المركز الجنائية
فرع ملحق بالاصل وهو الدعوى العمومية التي
لتلك المحكمة كل السلطة في تقريرها والحكم فيها
فلها من باب أولى أن تنظر وتفصل في الدعوى

٢١٥

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

محكم المراكز الجنائية . اختصاصا بنظر
الدعوى المدنية التابعة

المبرأ القانوني

نختص محاكم المراكز الجنائية (المنح المركزية)
بنظر الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها متى رقت
اليها تبعا لدعوى عمومية من اختصاصها.

المحكم

« حيث أن استئناف النيابة مرفوع عن الحكم
الصادر في الدعوى المدنية ولم تكن النيابة طرفا فيها
فهو غير مقبول لرقمه ممن لم يكن خصما في الدعوى
« وحيث أن وقائع الدعوى تلتخص في أن
احمد عبد السلام سليم ارتكب مخالفة اشغال
الطريق امام بمسطح ٤٠٠ متر . فرفعت النيابة
العامه الدعوى العمومية عن المخالفة لدى محكمة
مركزية مينا البصل وادعت البلدية مدنيا بمبلغ
٤٠ جنهما و ٢٦٠ مليا تعويضاً عن هذا الاشغال .
فقضت المحكمة في الدعوى العمومية بالادانة
ولم يستأنف أحد حكمها وقضت في الدعوى المدنية
بعدم اختصاصها بنظرها استناداً الى المادة ١١ من
قانون محاكم المراكز . فاستأنفت البلدية والنيابة
هذا الحكم وطلبتا الغاؤه

« وحيث أن الفصل في هذا الاستئناف
يستلزم تعيين مدى اختصاص محاكم المراكز

وإرجاع نص المادة ١٧٣ ج ينضج أن محكمة الجناح تحكم في الدعوى المدنية بلا قيد. وتضمن المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أنه يجب أن يفصل في نفس الحكم في التضييقات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض. كل هذا ساطع الدلالة على اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها للدعوى العمومية لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أيضاً «وحيث أنه متى تبين أن ملطة المحاكم الجنائية تنظر الدعوى المدنية التابعة مهما بلغت قيمتها مستمدة من نصوص قانون تحقيق الجنايات. ومن القواعد العامة التي لم ترد بقانون محاكم المراكز الجنائية أي نص نافذ المفعول مقيد أو معدل لها. فلا محل إذاً للاحتجاج بنص المادة ١١ من قانون محاكم المراكز التي يفرض اتها وضعت موضع التنفيذ لأنها خاصة بالدعوى المدنية الأصلية التي ترفع إلى محاكم المراكز المدنية والتجارية التي كان مزمعاً أنشاؤها لقيام بنصيب كل من القضاء المدني والتجاري البحث. ولا يصلح هذا النص دليلاً على رغبة الشارع في تحديد اختصاص المحاكم المركزية الجنائية بنظر الدعوى المدنية التابعة بما لا يزيد عن اختصاص المحاكم المركزية المدنية الأصلية. فمن الثابت بلا مرأ أن محاكم الجناح تقتصر بنظر دعوى التعويضات المدنية مهما بلغت قيمتها في حين أن المحاكم الجزئية المدنية لا تختص بنظر الدعوى المدنية إلا في حدود معينة. ولم يصدر القانون المعدل للمادة ٣٦ مرافعات والذي يوجهه أصبحت المحاكم الجزئية المدنية مختصة بنظر دعوى التعويض الناشئة عن الجناح والمخالفات مهما بلغت

المدنية الملحق بها والمتفرعة منها. وقد دل الاتجاه الحديث في التشريع الخاص بإجراءات المحاكمة في باب المخالفات في قانون تحقيق الجنايات على سداد هذه القاعدة وسرياتها وهي قاعدة تبعية الفرع وهو الدعوى المدنية إلى الأصل وهو الدعوى العمومية. فمتى ما كانت الأحكام الصادرة في الدعوى العمومية عن مخالفة محكوم فيها بالفرامة والتعويضات فقط غير قابلة للاستئناف (المادة ١٥٣ ج قديمة) كان المشرع يرى ضرورة تحديد اختصاص القاضي الجنائي للمخالفات بنظر الدعوى المدنية التي ترفع إليه تبعاً للدعوى العمومية بحيث لا يزيد نصاها عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي المدني الحكم فيه نهائياً (مادة ١٥٠ ج قديمة) وذلك حتى يكون الحكم الصادر في الدعوى المدنية والجنائية خاصاً لقاعدة واحدة بالنسبة لجواز الاستئناف لصله التابعة الوثيقة التي تربطهما معاً ولما عدل المشرع نصوص قانون تحقيق الجنايات بأن أباح استئناف الحكم الصادر في دعوى عمومية عن مخالفة محكوم فيها بالفرامة والتعويضات (م ١٥٣ ج معدلة) لم ير حاجة إلى استبقاء النص المحدد لاختصاصه بنظر الدعوى المدنية مهما كانت قيمتها. وبهذا التعديل الأخير أصبحت جميع نصوص قانون تحقيق الجنايات سواء في باب المخالفات أو في باب الجناح أم في قانون تشكيل محاكم متضافرة على اختصاص المحاكم الجنائية - مخالفات - جناح - جنايات - بنظر الدعوى المدنية التابعة مهما بلغت قيمتها فالأما المادة ١٥٠ ج من باب المخالفات أصبح لمحكمة المخالفات نظر الدعوى المدنية بلا قيد

العادية ومحاكم المحالفات المركزية طبقاً لفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون محاكم المراكز تكون مقبولة مهما بلغت قيمتها إذا رُفعت إلى محكمة المحالفات العادية وغير مقبولة إذا رُفعت إلى محكمة المحالفات المركزية وذلك مع اتحاد الدعوى العمومية في الحالتين بالنسبة لأهيتها وبالنسبة لتواعد استئناف الأحكام التي تصدر من المبتأين ٢ - كذلك يؤدي العمل بنظر هذا المذهب

إلى تعارض بين نصوص القانون ونهاتها إذ يجوز الادعاء بالحق المدني ورفع الدعوى المدنية به في دور التحقيق وقبل رفع الدعوى العمومية (م ٤٤ هـ) فإذا يكون مصير دعوى مدنية أقامها صاحبها في دور التحقيق في مخالفة أو جنة ثم يرى القائم بشأن الدعوى العمومية أن يقدمها إلى إحدى محاكم المراكز وهو غير مفيد في ذلك إلا بأهمية الدعوى العمومية دون الدعوى المدنية. فأن جاز للمحكمة المركزية أن تضي في هذه الحالة بدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التي رفعت صحيحة من قبل أن تقدم إليها تابة للدعوى العمومية كان في ذلك تعطيل الحق صريح إباحة القانون للدعى المدني برفعه دعواه في دور التحقيق

٣ - كذلك يؤدي العمل بنظر هذا المذهب إلى تعطيل ضمانات شرعها القانون للدعى المدني في رقاته على الدعوى العمومية إذ تصدر على صاحب الدعوى المدنية مبلغ جسم أن يرفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المركزية خصوصاً إذا كانت عن مخالفة مما لا يجوز لتبر محكمة المركز نظره طبقاً

قيمتها إلا في سنة ١٩٠٤. وقبل صدوره لم يكن هناك شك في اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية التبية مهما كانت قيمتها. هذا مع ملاحظة أن نصوص قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٨٨٣ والذي استمر باقي لقاية سنة ١٩٠٤ بشأن إمكان الادعاء مدنياً في التحقيقات وأمام محكمة الجنج كانت مماثلة لنصوصه الحالية - فلذلك لاتصلح المادة ١١ من قانون محاكم المراكز على أي وجه من الوجوه حجة يمترض بها على سريان قاعدة تبية الفرع للأصل التي تسرى على جميع المحاكم الجنائية « وحيث أن محاكم المراكز الجنائية التي تختص بنظر بعض الدعاوى العمومية عن المحالفات والجنج لا يقوم بها سبب خاص دون باقي المحاكم الجنائية بحول دون اختصاصها بنظر الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى العمومية التي من اختصاصها النظر فيها. لذلك يجب أن تكون لها في الدعوى المدنية الملحق بالدعوى العمومية الذي من اختصاصها كل السلطة التي لها في هذه الأخيرة أسوة بباقي المحاكم الجنائية. ولا محل للاعتراض بأن محاكم المراكز لا تنتظر إلا في المحالفات والجنج البسيطة فأنها لا تختص كذلك إلا بالدعاوى المدنية الناشئة من هذه المحالفات والجنج البسيطة وأحكامها متى صدرت بالتعويضات مهما قل نصاها قابلة للاستئناف المرفوع عن أحكام محاكم الجنج والمحالفات كافة « وحيث أن العمل بنظر هذا المذهب يؤدي إلى نتائج شاذة وغير مقبولة منها

١ - أن الدعوى المدنية المتفرعة عن مخالفة من المحالفات التي تشترك في نظرها محاكم المحالفات

المحكمة

« حيث وان كانت الدعوى المستعجلة بأثبات الحالة قد تنتهي بمجرد صدور الحكم بتعيين خبير لاجل اثبات الحالة وبضم ملف الدعوى الى الدعوى الموضوعية التي ترفع فيها يد - الا انه اذا لم يتم الخبير بأثبات جميع الالوجه التي تعينت له بالحكم وتبين ان هناك قصفا في عمله، فانه يجوز اذ ذاك لصاحب المصلحة أن يحرك الدعوى ويطلب الى محكمة الامور المستعجلة تكليف الخبير باعادة المأمورية طبقاً لمنطوق الحكم الاول . فاذا رفض هذا الطلب جاز رفع استئناف عنه . ولا يجوز بحال لمحكمة أول وثاني درجة التدخل في تقدير موضوع الدعوى الموضوعية ولا تقدير ما يمكن ان يكون او لا يكون منتجاً في دعوى اثبات الحالة - لان الأمر في ذلك كله لفا يرجع لمحكمة الموضوع وهي غير محكمة الاستعجال

« وحيث ان الحكم الذي يرفض طلب تكليف الخبير باعادة المأمورية هو حكم يجوز استئنافه مهما كان شكله سواء صدر بصفة قرار بأسباب على حدة أو صدر على شكل قرار بسيط بلا أسباب واكتفى بمجرد صدوره واثباته بمحضر الجلسة - لان الامر بالرفض هو حكم بالمعنى الصحيح صادر في خصومة وقبل الاستئناف في حدوده القانونية مادامت دعوى اثبات الحالة دعوى بمجموعة القبية (المادة - ٣٤٥ - مرافعات) ومهما كان شكل الرفض حكماً مسبقاً أو قراراً مسبقاً أو قراراً غير مسبب كما هو حاصل في الدعوى الحاضرة مادام الرفض قد تناول مسألة خلافية بين الخصمين (محكمة استئناف اسبوط في ١٩

للفترة الثانية من المادة ٣ من قانون محاكم المراكز

.....

(قضية النيابة العمومية ضد احمد عبد السلام سلم رقم ٧٨٩٤ استئناف سنة ١٩٢٩ - رئاسة قسرة حسن بك صادق رشيد وكيل المحكمة وحضور حضرة قاضي بك شفيق وعبد الرحيم بك غنيم القاضين وحضرة مصطفى بك عبد المجيد وكيل النيابة)

٢١٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

دعوى اثبات حالة . تقص في اعمال الخبير أو اجراءاته . جواز اعادة تحريكها
استئناف . دعوى اثبات حالة . تحريكها لسد النقص في عمل الخبير . رفضه . جواز استئناف حكم الرفض .

المبدأ القانوني

وان كانت دعوى اثبات الحالة تنتهي بمجرد صدور الحكم بتعيين خبير - الا أنه اذا تبين بان الخبير لم يؤد مأموريته طبقاً لما جاء بالحكم ، جاز لمن له مصلحة في تحريك الدعوى أمام محكمة أول درجة للنفاضة في تقص لثبوت ضرورية معالجته بحكم يصدر بتكليف الخبير بسد هذا النقص، فاذا رفض هذا الطلب جاز رفع استئناف عنه مادام أن دعوى اثبات الحالة تعتبر قانوناً بمجموعة النتيجة وما دام انه لا يجوز فيها النظر في اهميتها بالنسبة للموضوع الذي سي مطرح أمره فيما بعد . وسواء كان قرار الرفض قراراً مسبقاً على شكل حكم أو غير مسبب أو قراراً باستبعاد القضية من الزول - لان القرار في جميع هذه الصور قرار في خصومة قائمة

٢١٧

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠

- ١ - استئناف . جوازه . حسب الطلبات الختامية في الدعوى
- ٢ - استئناف . جواز الاستئناف من عدمه . نظام عام
- ٣ - قانون . صدوره بعد الحكم . تأثيره على الاستئناف من عدمه . لا يطبق

المبادئ القانونية

- ١ - تقدر الدعوى بالنسبة لجواز الاستئناف من عدمه بحسب الطلبات الختامية التي تبدى في الجلسة الاخيرة .
- ٢ - ان التواعد الخاصة بجواز الاستئناف أو عدم جوازه هي من النظام العام . وتقتضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها
- ٣ - بما ان الاستئناف متولد عن الحكم المطعون فيه فهو خاضع لاحكام القانون الذي صدر الحكم بقتضاه . فلا يؤثر في الحكم القانون الذي يصدر بعده من حيث حق الخصوم في الاستئناف

المحكمة

« من حيث أن الخواجه يوسف انطون خلط » المستأنف « يدعى أنه قضى في خدمة المستأنف عليهم حوالي الست سنوات من ديسمبر سنة ١٩٢٣ لغاية يونيه ١٩٢٩ بمرتب شهري قدره خمسة عشر جنيهاً مصرياً . وأنه اضطر الى الاستقالة لأسباب أسندتها الى المستأنف عليه الأخير . وأنه بعد أن قدم اليهم ما يجهده من الأموال وغيرها طلب منهم اعطائه المكافأة التي

ديسمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة - ١٠ ص ١٥٦ رقم ٧٧)

« وحيث أن محكمة أول درجة لم تر تعيين خبير بل قررت انتظامها بالقات وانتقلت فضلاً ونحور محضر خاص بالانتقال على حدة مؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٣٠

« وحيث أن محضر الانتقال هو بمثابة تقرير خبير يصح أن يكون محل اخذ ورد بين طرفي الخصوم فيما اذا كان قد جاء وافياً أو لا بد فيه من سد النقص الذي يجوز أن يلاحظ عليه

« وحيث أنه بمرجعة الأوجه التي يريد المستأنف اثباتها بما أثبتته محضر الانتقال تبين أن هناك أوجهاً قد اغفلها محضر الانتقال

« وحيث ان المستأنف طلب اثبات حالة الأوجه التي لم يناولها محضر الانتقال متقدم القدر أمام محكمة أول درجة ولم تجب هذه الأخيرة طلبه واكتفت بأن حكمت باستبعاد القضية من الرول بمجلس ١٨ يناير سنة ١٩٣٠

« وحيث لما تقدم من الاعتبارات القانونية والموضوعية ترى هذه المحكمة قبول الاستئناف المطروح نظره الآن أمامها ورفض الدفع المقدم من محامي المستأنف عليهما كما انها ترى ضرورة تعيين خبير معلمي ليقوم بآيات الأوجه التي لم يناولها محضر الانتقال المذكور وليقدم تقريره بذلك ليرفق بملف الدعوى الحاضرة وليأخذ سيره القانوني فيه أمام هذه المحكمة

(قضية الخواجات انطون وراغب ابراهيم ضد الدكتور محمد توفيق صادق واخر رقم ٩٢ سنة ١٩٣٠ رئاسة مقرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وجمال الدين الباطنة بك وعمود علام بك القاضيين)

بحسب الطلبات الحتمية التي تبدى في آخر جلسة لا يحسب الطلبات المذكورة في صحيفة الدعوى لأن الحكم لا يكون الا بناء على الطلبات الحتمية (٢) أن القواعد الخاصة بمجواز أو عدم جواز الاستئناف هي من النظام العام فلمحكمة مراعاتها من تلقاء نفسها (٣) أن حق الاستئناف متولد عن الحكم المعلنون فيه وهو خاضع لاحكام القانون الذي صدر الحكم بقتضاه. فالقانون الذي يصدر بعد الحكم لا يؤثر في حق الخصوم في الاستئناف وأعدمه « وحيث انه بناء على هذه القواعد يكون الدفع المقدم من المستأنف عليه الأخير مقبولا لأن الطلبات الحتمية كانت ١١٢٥ قرشا ضد الست فيكتوريا و ٣٩٣٧٥ قرشا ضد كل من جورج وانطون يارد. ولأن الحكم المعلنون فيه صدر في ٢٣/٤/١٩٣٠ أي في عهد كان النصاب الجزئي النهائي أربعين جنهما. ومن أجل ذلك يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بالنسبة لجميع المستأنف عليهم

(قضية الخواجه يوسف انطون خلاط ضد الست فيكتوريا يارد وآخرين رقم ٢٣٤ س سنة ١٩٣٠ بلجنة السابقة)

٢١٨

محكمة أسيوط السكاكية الاهلية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠

- ١ — استئناف، مواعيد وفه وقيد. أو احوال الاستعجال، تصديره بأمر القاضي. يؤجل البطالان
- ٢ — نفاذ مؤقت. وجوبه في احوال الاستعجال والاجراءات التحفظية والوقفية. الكفاية. سلطة القاضي الجزئي في تقريرها

المبادئ القانونية

- ١ - قضى المادة ٣٨٨ مرافعات بمجواز

يستحقها. وأن المعلن اليها الاولى وابنها جورج والمعلن اليه الثاني واقصوا على طلبه. ولأنهم لم يدفوا اليه شيئا منها أقام عليهم هذه الدعوى وطالبهم في عريضتها الابتدائية بمبلغ تسعين جنهما مصريا بواقع كل سنة من سقى الخدمة مرتب شهر. ثم نظرت هذه الدعوى امام المحكمة الابتدائية بجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ و ٨ يناير و ١٩ مارس و ١١ ابريل سنة ١٩٣٠ وفي هذه الجلسة طلب المدعي الحكم على الست فيكتوريا بتسليم المبلغ أى (١١٢٥ قرشا) وعلى كل من الولدين الخواجه جورج يارد والخواجه انطون يارد بنصف الباقي أى ٣٩٣٧٥ قرشا. وارتكن في اثبات الدعوى على شهادة خلطوطف تسلمها من المعلن اليه الثاني بصفته مدبرا لتركه المرحوم الخواجه نجيب يارد وعلى طلب المكافأة مؤشرا عليه بالقبول من الست فيكتوريا وابنها جورج ومن الخواجه فريد بشاره « وحيث انه بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٠ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام المستأنف عليها الأولى بصفتها الشخصية بأن تدفع الى المستأنف ألف غرش مع المصاريف المناسبة وخمسين قرشا أتاب محاماة ورفضت دعواه قبل باقى المستأنف عليهم

« وحيث أن المدعي طعن في هذا الحكم بالاستئناف المنظور الآن بعريضة أعلها الى المستأنف عليهم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٠ « وحيث أن المستأنف عليه الأخير دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب « وحيث أنه من المقرر: (١) أن الدعوى تقدر بالنسبة لجواز الاستئناف أو عدم جوازه

ويترتب على ذلك قصير المواعيد طبقاً لنص المادة ٤٩ مرافعات. وقد أعطت لقاضي اختصاصاً جديداً ومتى استعمل القاضي حقه وقد استعمله فعلاً حضرة قاضي التحضير فتكون المواعيد تمت طبقاً للقانون

« ومن حيث بالاطلاع على القضية المستأنفة تبين أن المستأنف عليها أخذت من حضرة القاضي الجزئي أركاً بتقصير المواعيد إذ أصدر أمره في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ بإعلانها وقيدتها جلسة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ وفلا تم الإعلان في يومى ٤ و ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ ونظرت فعلاً بملحة ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ ومرد الحكم المستأنف بصفة مستعجلة لصالح المستأنف عليها في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٠ برد حيازتها للنزول، وموضوع النزاع مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة » ومن حيث بالاطلاع على عريضة الاستئناف تبين أن الحكم اعلن في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقد قدمته المستأنفة لحضرة قاضيه التحضير في ٢٠/٩/١٩٣٠ وأمر قيده بملحه ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وفلا اعلن الحكم في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقيد في نفس اليوم بملحه ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠

« ومن حيث أن المادة ٣٨٨ مرافعات نصت على جواز استئناف الحكم بالنفاذ اذا صدر في غير الأحوال المبينة في القانون وأن يكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور إليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال » ومن حيث أن صفة الاستعجال التي نص عليها القانون لفصل في القضية تدعو الى ضرورة

استئناف الحكم بالنفاذ اذا صدر في غير الأحوال المبينة في القانون. ويرفع بتكليف الخصم بالحضور على الأوجه المعتادة . ويحكم فيه بطريق الاستعجال . فصفة الاستعجال التي نص عليها القانون لفصل في القضية تدعو الى ضرورة قصير المواعيد العادية . والأمر من القاضي بتعجيل الجلسة هو أيضاً من الأوجه المعتادة التي يصح الانتاج . إليها . ومثل هذا الأمر يحو بطلان تحديد الجلسة في أقرب من الموعد الذي يقضى به القانون . وتقصير ميعاد قيد الاستئناف .

٢- أن القانون يوجب النفاذ ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة وبدون أخذها في جملة أحوال من بينها الاجراءات التحفظية والوقية ويدخل فيها جميع المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ومن أمثلها دعوى استرداد الحيازة في حالة الاعتصاب

المحكم

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها دفع فرعياً - أولاً - بعدم قبول الاستئناف بناء على أن ورقة الاستئناف أعلنت في أقل من ثمانية أيام - ثانياً - باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن لعدم قيده قبل الجلسة بالثانية وأربعين ساعة للقررة عملاً بنص المادة ٣٦٣ مرافعات

« ومن حيث أن الحاضر عن المستأنفين طلب رفض هذين الدفوعين وقبول الاستئناف شكلاً لأن الدعوى صدر الحكم فيها باعتبار أنها مستعجلة والحكم فيها مشمول بالنفاذ المؤقت . فاستئناف النفاذ المعجل جعل القضية يجب أن يحكم فيها بطريق الاستعجال طبقاً لنص المادة ٣٨٨ مرافعات.

« ومن حيث انه بعد قبول الاستئناف شكلاً يجب البحث في النفاذ وعدمه »

« ومن حيث ان المادة ٣٩٢ مراضات نصت على وجوب النفاذ ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة وبدون أخذها في جملة أحوال من بينها الاجراءات التحفظية أو الوقتية وقد جاء في كتاب المرحوم ابوهيف بك في التنفيذ صحيفة ٨١ انه يدخل تحت الاجراءات الوقتية جميع المسائل المستعجلة أى التى يخشى عليها من فوات الوقت والتي تستلزم الحكم الوقى وضرب مثلاً لذلك دعوى استرداد الحيازة في حالة الاغصاب. وهذا الرأى قضت به محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ »

« ومن حيث ان الدعوى المحكوم بها هى دعوى استرداد الحيازة فالحكم بالنفاذ واجب بنص القانون مع جواز الحكم بالكفالة وعدمها » ومن حيث انه متى كان القانون يوجب الحكم بالنفاذ ويميز للمحكمة اشتراط الكفالة فلا يقبل التكلم من المستأنف لأن المحكمة تكون قدرت الظروف فهي صاحبة الشأن في ذلك ولا رقابة للمحكمة الاستئنافية على هذا التقدير » ومن حيث مما تقدم يكون الحكم بالنفاذ قد صدر مطابقاً للقانون فيعين رفض الاستئناف الخاص به

(قضية نفيسة محمود بصفتها واخرى ضد وسيلة محمود رقم ٥٧٦ سنة ١٩٢٠ س - رئاسة حفرات حنين غنى بسببى بك وعضوية حفرى محمد ايوب بك وبالسببى موسى بك القامين)

قص المواعيد العادية » راجع التنفيذ علماً وعلا صحيفة نمرة ٢٢٠ »

« ومن حيث ان الأمر من التقاضى بتعجيل الجلسة هو أيضاً من الأوجه المتادة التى يصح الالتجاء اليها وهذا الأمر يحو بلا ريب بطلان تحديد الجلسة في أقرب من الموعد الذى يقضى به القانون وتقصير ميعاد قيد الاستئناف . وقد قضت بهذا الرأى محكمة الاستئناف الاهلية بحكمها الصادر منها في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومنشور بمجلة المحاماة السنة الثانية نمرة ٢٠ صحيفة ٤٢ »

« ومن حيث ان الرأى بما يخالف ذلك يوقف بلا ريب سلطة التقاضى في تقصير المواعيد مع ان المتعاون لم يستثن في باب الاستئناف شيئاً مما جاء بالمادة ٤٩ مراضات »

« ومن حيث لذلك يمين رفض الدفيعين الفرعيين وقبول الاستئناف شكلاً » ومن حيث ان الاستئناف موضوع القضية نمرة ٦٠٤ سنة ١٩٣٠ استئناف هو عن نفس الحكم وقد رفضه المستأنفان من باب الاحتياط واعلنتاه للمستأنف عليها في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ اى في الميعاد اذ الحكم التهاى اعلن في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ولذا ترى المحكمة ضم هذه القضية الى القضية نمرة ٥٧٦ سنة ١٩٣٠ »

« ومن حيث ان الحاضر عن المستأنفين صمم على طلباته الواردة بالمريضة وقد أحييت القضية من حضرة قاضى التحضير للفصل فيها بالنسبة للدفعين ولتنفيذ »

عن الشروط المعتادة في جميع العقود - أولاً . وجود تعهد سابق . الثاني نية التجديد . الثالث اتصاف التعهد الجديد بصفة لم تكن موجودة في التعهد الأول اما بتغيير الموضوع أو التعهد أو المتعهد له .
٥ - مجرد تغيير طريقة الدفع أو تحرير سند رسمي بدل آخر عرفي أو تأجيل الوفاء أو قسيطه أو ما شابه ذلك لا يعتبر تجديدًا للتعهد .
ومن التجديد تغيير محل التعهد بتغيير سبب الالتزام كتأخر الإيجار . وكتابة سند تحت الأذن به وذكر فيه انه قرض

٦ - لا يعتبر القدان المرتهن وكيلًا عن الرهن وان كان مشلولًا عما يستغله من الرهن .
اذ ذلك وحده لا يميز اعتباره وكيلًا بحسب التعريف القانوني للوكالة

المحكمة

« حيث عن شكل الاستئناف فلو ان الدعوى متعلقة بثلاث سندات بعضها قيمته أقل من النصاب الجائر استئنافه غير ان اثنين منها واضح بها ان المبلغ عن إيجار . والثالث يقول المستأنف فيه عن قس السبب - ودار النزاع . حول الاستبدال وسقوط الحق . فالدفاع الموجع للطلب بأ كمله واحد ومن ثم فلا استئناف مقبول شكلاً وقد جاوز الدين النصاب

« وحيث ان المستأنف عليه رفع دعواه أمام محكمة أول درجة يطالب فيها بالمبلغ أستناداً على المستندات المقدمة بحفاظته

« وحيث أن المستأنف حضر بالجلسة واطلع على المستندات وأقر بها ، وقال بأنها إيجار أطلين . وطلب التأجيل للاستعداد . وفي الجلسة التالية دفع

٢١٩

محكمة استیوط الكلية الأهلية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠

- ١ - استئناف . سندات . اصلاً لسبب واحد . والنزاع فيها واحد . قبوله
- ٢ - مضي المدة . في الإيجار . سقوطه . نظام عام . اسبابه
- ٣ - ترك ضمني . شروطه . توفرها
- ٤ - استبدال . شروطه . احواله
- ٥ - استبدال . تغيير طريقة الدفع . او خلافه . لا يعتبر تجديدًا للتعهد
- ٦ - وكالة . للدائن المرتهن من الرهن . غير جائزه

المبدأ القانوني

- ١ - اذا كانت الدعوى متعلقة بسندات بعضها قيمته أقل من النصاب الجائر استئنافه . غير أن اثنين منها واضح بها أن المبلغ عن إيجار . وثالثها عن قس السبب . ودار النزاع حول الاستبدال وسقوط الحق . فالدفاع الموجع للطلب بأ كمله واحد وتقدر الدعوى لقيمة الطلب كله
- ٢ - أن سقوط الحق في الإيجار يمضي المدة ليس سببه احتمال قيام المستأجر بالسداد فقط بل ولتعلقه بالنظام العام . وهو رغبة الشارع في عدم ارهاق المستأجرين بإهمال المؤجر في المطالبة . ولا يمنع هذا السقوط والتمسك به اعتراف المستأجر بعدم السداد

- ٣ - ان الترتك الضمني يجب أن يكون صادراً عن علم التارك بسقوط الحق في التمسك بمضي المدة . فإذا كان يجهل ذلك فالاعمال التي تصدر منه لا تؤخذ عليه . وان افادت الترتك عادة
- ٤ - أن الاستبدال يجب لصحته فضلاً

ينطبق عليها حق التقادم المنصوص عنه في القانون
لأنما هو وهو خمسة عشر سنة

« وحيث انه ظاهر من الأطلاع على السند
المؤرخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ انه ذكر بأوله انه
قيمة الجمار كما ذكر ذلك بالثاني المؤرخ ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٠ اما عن الثالث فاستحقاقه تحت الطلب
وواضح به ان القيمة وصلت قدية

« وحيث ولو أنه ذكر بصلب السند الاول
ان القيمة وصلت قدية غير انه لا يمكن ترك ما
كتب بأوله عن سبب الدين وانه قيمة الجمار بل
يجب أخذ السند بأمله عند التغيير لمعرفة حقيقة
أصل الدين وسببه

« وحيث عن السند الثالث فقد أنكر المستأنف
عليه انه عن الجمار ولم يقدم المستأنف ما يثبت
ذلك والثابت به انه قدية فوجب البحث الآن في
السندين الآخرين وما قيل فيهما عن استبدال الدين
« وحيث ان الاستبدال قانونا هو ابطال
التعهد الاول واحلال تعهد جديد مخالف له بدلا
منه بانفاق الطرفين التعهد وللتعهد له (١٨٦)
مدنى) والاستبدال عقد يجب لصحته من الشروط
ما يجب في جميع العقود ويزاد عليها ثلاثة. الاول
وجود تعهد سابق. الثاني نية التجديد. والثالث
انصاف التعهد الجديد بصفة لم تكن موجودة
في التعهد الاول وذلك بتغيير الموضوع او التعهد
أو التعهد له. وقالوا في تغيير محل التعهد ان مجرد
تغيير طريقة الدفع أو تحرير سند رسمي بدل آخر
عرفي أو تأجيل الوفاء أو تسيطه - فإن كل ذلك
وما شابهه لا يمتد بتجديدا للتعهد. كان من التجديد
تغيير محل التعهد بتغيير سبب الالتزام كما لو كان

وكيله بسقوط الحق في المطالبة لأن الدين عن
أجماع ومضى عليه أكثر من خمس سنوات

« وحيث ولو أنه يمكن ان يؤخذ من عبارة
المستأنف عدم حصول السداد ولم يذكر أنه قام
به غير ان سقوط الحق في الاجماع بمضى المدة ليس
سببه فقط احتمال ان المستأجر قام بالسداد وانما
له سبب أقوى يتعلق بالنظام العام، وهو ان الشارع
اراد ان يمنع خراب المستأجرين بتراكم التأخرات
بناء على أهمال المؤجر في المطالبة بحقه. ويترب
على ذلك انه حتى عند الاعتراف بعدم السداد
فلا يمنع ذلك من التمسك بمضى المدة (بني سويف
٢ يونيو سنة ١٩١٤ الحقوق ٣١ ص ٢١٢)

« وحيث أنه من الجهة الاخرى فلا يؤخذ على
المستأنف ما حصل في اقراره إذ لا يعتبر ذلك
تركا ضمنيا لحقه في التمسك بمضى المدة. اذ الترك
الضمني يكون بصدور أمر ضمن له حق التمسك
بمضى المدة فيفيد أنه غير مثبت به غير أنه يجب
ان يكون الترك الضمني صادرا عن علم التارك
بشئونه حقه في التمسك بمضى المدة. اما اذا كان
يجعل ذلك فالأعمال التي تصدر عنه لا تؤخذ
عليه وان أفادت الترك عادة (دهلوس الجزء
الثالث ص ٣١٣ بند ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ وشرح
القانون المدني لفتحي باشا زغلول ص ٩٩)

« وحيث أنه يجب البحث فيما قاله المستأنف
من أن الدين عن الجمار

« وحيث ان المستأنف عليه ينكر التأجير
ويقول بأن المبلغ قرض ثم دفع في النهاية بمحصول
الاستبدال، وقد أصبحت المستندات ديون عادية

بينها وبين تاريخ الاستحقاق مدة تزيد عن خمس سنوات هلالية

«وحيث انه يبقى بعد ذلك ما قاله المستأنف عن أن المبلغ عن إيجار أرض مرهونة وإن السندات كتبت مقابل الفوائد. وما ذهب اليه وكيل المستأنف عليه أخيراً في أن العلاقة علاقة وكيل بوكيل وانه نائب عن المستأنف في الحساب

«وحيث أن القول بأن الدائن المرتهن وكيل عن الراهن غير وجيه. لانه وان كان الدائن مشغولاً عما يستغله من الرهن غير أن ذلك وحده لا يميز اعتباره وكيلاً قانوناً والوكالة عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء بأسم الموكل وعلى ذمته (المادة ٥١٢ مدنى) ومن ثم فلا محل للتسك بما قضى به المادة ٨٣ مدنى بل تسرى قواعد التسك بمضى المدة «وحيث عما قيل عن الرهن فقد أنكره المستأنف عليه بتاتا وليس هناك سوى ما أقر به الدين المستأنف ولم يبين منه أن الرهن قائم ومن ثم فلا محل للنظر فى إيقاف سريان المدة وهى خاصة بالدائن المرتهن حال قيام الرهن

«وحيث انه لذلك وجب قبول الدفع والحكم بسقوط الحق فى المطالبة بالسنتين المؤرخين ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مضى المدة . ويكون القضاء بنفي ذلك فى غير محله ويتعين حظه «وحيث عن السند الثالث فملى فرض التسليم بما قاله المستأنف هناك استبدال وقد ذكر به أن القيمة تهدية وقد تحررت تحت الطلب. وتاريخه ١٩ ربيع اول سنة ١٣٣٨ . ومن ثم فالمستأنف عليه

الدين متأخر إيجار فكتب به سند تحت الأذن وذكر فيه انه قرض (دهلتس الجزء ٣ ص ٩٣ ققرة ١١ وما بعدها وشرح القانون المدنى لفتحى باشا زغلول ص ١٩٦)

«وحيث انه مع تطبيق هذه القواعد على الحالة وما جاء بالمستندات فلا يعتبر ان الدين قد استبدل وتغير نوعه بالنظر لسريان المدة القانونية اذ الثابت أن السند يشمل على حقيقة أصل الدين وسببه. فيبقى الدين حافظاً لصفته الأصلية يسرى عليه فى السقوط ما جاء بالمادة ٢١١ مدنى ان توفرت شروطها . ولا يثير من ذلك مجرد اعطاء الدين لدائته سنداً بهذا المبلغ ما دام لم يتبين نية التجديد . وهى لا تؤخذ بالنظر . ولم يتصف التمسك بالخير بصفة جديدة لم تكن موجودة فى التمسك الاول

«وحيث انه يترتب على ذلك أن التمسك لم يستبدل وليس هناك ما يهد انصراف النية بين المتعاقدين على أن العلاقة تكون بمستندات عادية تجري عليها القاعدة العامة فى سقوط الحق كما ذهبت اليه محكمة اول درجة

«وحيث عن ميعاد الاستحقاق فالسند الثانى تحت الطلب . اما عن الاول فلم يضرب للوفاء به أجل معين بل كتب تحت الاذن والامر . فيعتبر واجب الدفع من يوم تحريره الحاصل فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ (حكم محكمة الاستئناف الأهلية ٥ ابريل سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية ١٨ عدد ٩١ ص ١٦١)

«وحيث أن الدعوى عن الدين رفعت بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ فيكون قد مضى

الاصابة التي أحدثها بالتهمة الثاني محمد عار منصور
الريجي بسيطة قتل من كفاية المختصر الأيسر
بقدر ٥ / فضلا عن ان محمد عار اعتدى على أمين
احد اعتداء شديداً وأقصه على الأرض أمام
الجمهور وهو يؤدى وظيفته

« وحيث أن ما حدث من التهمة ينطبق
على المادة ٢٠٤ عقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الأحالة أحال
التهمة على محكمة الجناح طبقاً للرسوم بقانون الصادر
في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي جاء في عنوانه
المباركة الآتية : « رسوم قانون يجعل بعض
الجنايات جنحاً » . وجاء في المادة الأولى منه « اذا
رؤى أن الفعل المعاقب عليه اقترن بأعذار قانونية
أو ظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة
الجنحة » . فنون القانون صريح في اظهار القصد
من وضعه وهو جعل بعض الجنايات جنحاً بسبب
وجود اعذار قانونية أو ظروف مخففة . لأن اعتبار
الجناية النافذة القليلة الأهمية جنحة ولو انطبقت
وقائماً على الوصف القانوني للجناية هو عمل مقول
وتشريع صائب .

« وحيث أن ما ذهبت اليه بعض المحاكم
من أنه يجب أن تطبق العقوبة الواردة في المادة ١٧
عقوبات معاملة لا تأخذ به هذه المحكمة . لأن
هذه العقوبة هي عقوبة الجناية التي لم تجعل جنحة
بمقتضى مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

« وحيث أن المادة ١٠ من قانون العقوبات
تنص على أن عقوبة الجنحة هي الغرامة أكثر من

محتى في المطالبة به ولم تحض المدة المقررة للسقوط
فيتمتع بتأييد الحكم فيما قضى به عنه
(قضية محمد محمد مرابي وحضرته حضرة الاستاذ
شاكر فهمي ضد عبد المجيد عبد الماطي رقم ٣٥٣
سنة ٩٣٠ وثلاثة حضرة احمد بك حسن وعذوة
حضرتي حسن محمد سمودي بك ومصطفى مصطفى
عبد ربه بك القاضيين)

٢٢٠

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠

جناية . احالتها على محكمة الجناح للاعذار القانونية .
والظروف المخففة . تطبيق عقوبة الجنحة
عليها . دون المادة ١٧ ع

المبدأ القانوني

ان المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ « يجعل بعض الجنايات جنحاً »
نص في المادة الأولى منه على جواز تطبيق
عقوبة الجنحة في حالة ما اذا رؤى أن الفعل
المعاقب عليه اقترن بأعذار قانونية أو ظروف
مخففة مما يظهر صريحاً القصد من وضعه يجعل
عقوبة الجنحة تنطبق في حالة الجنايات المصحوبة
بأعذار قانونية أو ظروف مخففة . أما القول بتطبيق
العقوبة الواردة في المادة ١٧ ع . فلا محل له

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف في محله لاسبابه
من جهة الثبوت بالنسبة للتهمة والعقوبة بالنسبة
للمتهم الثاني

« وحيث أن المحكمة ترى أن العقوبة المحكوم
بها على أمين احمد فاضل المكسرى شديدة . لأن

من ٣٠٠ جنيه إلى ٢٩١ جنيه و ١٠٠ مليم بعد خصم مبلغ ٨ جنديات و ٩٠٠ مليم قيمة ما تنفذ به على المدعى عليه بالشغل مدة ٩٠ يوماً

« وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بأن حكم الغرامة قد انتهى جميعه طبقاً للمادتين ٣٦٧ و ٣٧٠ تحقيق جنابات إذ تنفذ عليه بالاكره البدني لأقصى مدته وهي ثلاثة شهور. فخل الاكره البدني محل الغرامة. وأصبحت ذمته بريئة منها. وأشار في مذكرته إلى التعليلات على المادة ٢٧٠ تحقيق جنابات

« وحيث أن المحكمة ترى أن الاكره البدني طريقة من طرق التنفيذ يقصد بها اكره المحكوم عليه بالغرامة على أداؤها، وأنه لا يبرى ذمة المحكوم عليه من الغرامة إلا بمقدار ما يوازي مدته طبقاً لنص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٠ تحقيق جنابات. فلا اكره البدني لمدة تسعين يوماً يبرى من الغرامة بمبلغ ٨ جنديات و ٩٠٠ مليم فقط باعتبار ثلاثة أيام عن المشرين قرشاً الأولى، ويوم واحد عن كل عشرة قروش بعدها. وما يتبقى من الغرامة بعد التنفيذ بالاكره البدني يصح التنفيذ به على ممتلكات المحكوم عليه. ولا يعقل أن كل غرامة مها كانت قيمتها يسقطها التنفيذ بالاكره البدني الذي لا يمكن أن تزيد مدته عن تسعين يوماً

« وحيث أن المادتين ٣٦٧ و ٣٧٠ تحقيق جنابات اللتين يستند اليهما الدفاع لم ينص فيها على أن التنفيذ بالاكره البدني لأقصى مدته يبرى المحكوم عليه من الغرامة كلها بالغة ما بلغت. كما أن التعليلات على المادة ٢٧٠ التي أشار اليها الدفاع في مذكرته لم تذكر ولا يستفاد منها ذلك

١٠٠ قرش والمجلس أكثر من اسبوع فهذه هي العقوبة الواجب تطبيقها

(قضية النيابة ضد امين احد فاضل وآخر رقم ٨٩٩٠ لسنة ٩٣٠ — رئاسة حضرة محمد بك حدى السيد ومضوية حضرة محمد بك شفيق ومصطفى بك عبد المجيد قضاة وحضرة راشد بك ادريس وكيل النيابة)

٢٢١

محكمة قنا الكلية الأهلية

٥ نوفمبر سنة ٩٣٠

- ١ — اكره بدني . من طرق التنفيذ . لتحصيل الغرامة . بمقدار مدته فقط
- ٢ — اكره بدني . جواز الجمع بين الاكره البدني والتنفيذ على الممتلكات

المبرأ القانوني

الاكره البدني طريقة من طرق التنفيذ يقصد بها اكره المحكوم عليه بالغرامة على أداؤها. وهو لا يبرى ذمة المحكوم عليه من الغرامة إلا بمقدار مدته طبقاً للمادتين ٣٦٧ و ٣٧٠ تحقيق جنابات. وما يتبقى من الغرامة بعد التنفيذ بالاكره البدني يصح التنفيذ به على ممتلكات المحكوم عليه المادة ٣٦٩ تحقيق جنابات تشير إلى جواز الجمع بين التنفيذ بالاكره البدني والتنفيذ على الممتلكات. وليس فيها ولا غيرها من المواد ما يمنع من التنفيذ على الممتلكات بعد حصول التنفيذ بالاكره البدني لأقصى مدته

المحكمة

« حيث أن المستندات والشهادات المطلوبة مستوفاة

« وحيث أن قلم الكتاب عدل طلباته فيما يخص مبلغ الغرامة المطلوب نزع الملكية من أجلها

ولايته على ابنه هذا . قصر طلباته بجملة ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٠ تخضير على نصيب خديجة قط وقدره الثلث وتعين ايقاف الفصل في الاستئناف بالنسبة لنصيب حامد المتوفى وقدره الثلث في الدعوى لزوال صفة الولاية بوفاته

« وحيث أنه بمراجعة عقد البيع المؤرخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ومسجل في هذا التاريخ تبضح أنه مبلغ من أطيان القاصرين حامد وخديجة فدانان و ٣ قراريط و ٨ أسهم موروث لها من والدتهما زينب ابراهيم ومكافئ باسمها . وبأن سند الدين الذي كتبه المشتري على نفسه مذكور به أن سبب الدين هو باقى من أطيان القاصرين المبيعة اليه بمقدار بيع تاريخه هو نفس تاريخ السند

« وحيث أن بيان القدر المبيع بأنه مملوك للقاصرين بالميراث عن والدتهما زينب ابراهيم في القيدوى السند هو لأجل تمام فاذ البيع ونقل التكليف لاسم المشتري وهذا مما ينافي التواطؤ بين المستأنف والمشتري صادق اخدى مصعطي عبده المقول بأنه حصل اضراراً بدائى المستأنف شخصياً

« وحيث متى قرر أن مبلغ ال ٧٠٠ جنيهها المردع بطرف المستأنف عليه الخامس هو باقى من الأطيان مشتره من اطيان القاصرين . كما هو مذكور بصريح العبارة في السند المؤرخ في تاريخ عقد البيع كان هذا المبلغ ملكاً للقاصرين دون والدهما « وحيث أنه من المقرر شرعاً أن مال الابن منفصل عن مال الأب وان تصرف الاب بصفته ولياً طبعياً عليه مقيّد بقيود اذا جاوزها الأب جاز سلب ولايته (راجع المادة ٢٨ من قانون المجالس الحسبية الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر

« وحيث أن المادة ٢٦٩ تحقيق جنابات تشير إلى جواز الجمع بين التنفيذ بالأكره البدنى والتنفيذ على الممتلكات وليس فيها ما يمنع من التنفيذ على الممتلكات بعد الاتجاه الى التنفيذ بالأكره البدنى لأقصى مدته

« وحيث مما تقدم يكون مدعى عليه في غير محله »

(قضية بإسكات محكمة قنا التائب عن قسم قضائياً وزارنى الحفانية والمحاريجة عند ناشد اخدى تادرس وحضر عنه الاستاذ نجيب سليمان رقم ١٤٤ سنة ٩٢٠ — وثلاثة حقيرة دثنان بك نجيب رئيس المحكمة وعضوية حضرة محمد امين زكى بك والسيد على بك القاضيين)

٢٢٢

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠

ولي . تصرف . مال الابن . اتصافه على مال الاب . جواز سلب سلطة الولي لسوء تصرفه في مال ابنه

المبرأ القانوى

من المقرر شرعاً أن مال الابن منفصل عن مال الأب . وتصرف الأب في مال ابنه بصفته ولياً طبعياً عليه مقيّد بقيود خاصة . فاذا جاوزها جاز سلب ولايته وتعيين وصى بدلا عنه . وهذا يتفق مع ما جاء في كتاب قدرى باشا بأن الأب لا يملك اقراض مال ولده ولا اقتراضه .

المحكمة

« حيث أن المستأنف رفع استئنافه بصفته ولياً على ولديه حامد وخديجة المرزوقين له من مطلقته المتوفاة زينب ابراهيم عوض . ولا منازعة في أن حامد توفى وقد زالت صفة المستأنف وهي

ولا اقتراضه، وإذا فن باب أولى لا يجوز له تملكه ليتصرف به في شئونه الخاصة . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشريعة الإسلامية جعلت للأب مالا وللابن مالا كلاهما منفصل عن الآخر

(قضية محمد الصليحي وحضر منه الاستاذ جرجس ميخائيل ضد ناعسة عطيه واخرين والاخير حضر عنه الاستاذ عبد المجيد قوره رقم ٢١٣ سنة ١٩٣٠ رتامة حضرات اسماعيل بك محمد وكيل المحكمة وعضوية حضرتي كمل بك باراني وملي بك عرفه للقائين)

سنة ١٩٣٥) وتعيين وصي بدلا عنه . وإذا اعترض بالحديث القائل انت ومالك لأبيك . كان الرد على هذا الاعتراض أن هذا الحديث هو لالتزام حدود الأدب والطاعة الواجبة للوالد على ولده . وهذا يتفق مع ما جاء في كتاب العلامة المرحوم قدرى باشا بالمادة ثمة ٤٢٨ التي نصت بصرح العبارة على انه لا يملك الأب اقراض مال ولده

قضاة المحاكم الجزئية

المعارضين الأولين بصفته معارضا لا خصماً ثالثاً وهذا جائز فقط في حالة التضامن أو الالتزام الذي لا يتجزأ ولا يدخل في ذلك موضوع الدعوى الذي صدر فيها الحكم الغيابي . هذا فضلاً عن انه صدر منه ما يفيد قبوله ضمناً للحكم الغيابي المعارض فيه . وذلك بحضور محاميه في جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ التالية للحكم المذكور وطلبه التأجيل حتى يقدم الخبير الذي تعين في الشق الثاني من الحكم الغيابي المبني على الحكم بفسخ الرهن المعارض فيه . ومن ثم تكون معارضته غير مقبولة شكلاً «ومن حيث انه بالنسبة للموضوع فيما يتعلق بمعارضة ثابت عبد الله وعلى عبد الله فترى المحكمة قبل الفصل فيها احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المعارض ضده صلاح حسن السويدي بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة . أولاً . أن الاطيان موضوع النزاع لم يخرج من يده من بعد التعاقد الحاصل في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ حتى الآن . ثانياً - أن قيمتها اكثر بكثير من القيمة الواردة في العقد

٢٢٣

محكمة ابو تيج الحزنية

٢٢ مارس سنة ١٩٣٠

(١) معارضة . كيفية رفضها .
(٢) معارضة . عدم جواز دخول معارض في دعوى معارضة . في غير حالة التضامن

المبادئ والقانونية

١ - يصح رفع المعارضة بصحيفة دعوى عادية أو امام المحضر وقت التنفيذ

٢ - لا تقبل المعارضة اذا حصلت بواسطة انضمام المعارض الى آخرين معارضين في الجلسة في غير حالة التضامن أو الالتزام الذي لا يتجزأ

المحكمة

« حيث عن المعارضة المرفوعة من محمد عبد الله فانها لم تحصل على حسب الاصول المقررة لتكليف بالحضور أو امام المحضر أثناء التنفيذ ولما حصلت بواسطة انضمامه في جلسة المعارضة الى

يفصل في دعوى الاستحقاق المرفوعة منه والتي قدم الاتصال رقم ٨٦٠٧٤٣ تتضمن دفعه رسوم تلك الدعوى التي وجهها الى المدعى والمدعى عليه في القضية الحالية

« ومن حيث أن المدعى طالب بنزع الملكية عارض في تداخله محتجاً بأن التداخل لا يكون الا أثناء حصول اجراءات البيع التي لم يتم الوصول اليها بعد

« ومن حيث أن مدار البحث في هذه القضية هو ما اذا كان تداخل محمد علي عبد اللطيف بصفته خصماً ثالثاً أثناء مباشرة اجراءات نزع الملكية مطالباً بإيقاف الاجراءات حتى يفصل في دعوى الاستحقاق التي رفعها مقبولاً أم لا

« ومن حيث أنه قد صدر حكم من محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ مجموعة سنة ١٩١١ رقم ١٣٥ تعرض فيه لهذا البحث وقضى بأن دعوى الاستحقاق المرفوعة أثناء اجراءات البيع بالمعنى المقصود في المادة ٥٩٤ مرافعات هي التي ترفع بعد صدور حكم نزع الملكية وعلى ذلك فلا تنطبق المادتان ٥٩٤ و ٦٠٠ مرافعات على دعوى الاستحقاق المرفوعة قبل صدور حكم نزع الملكية. وقد ذهب المحرم ابو هيف بك في كتابه عن التنفيذ بند ٧٨٠ الى القول بأن مدعى ملكية العقار له أن يتداخل في دعوى نزع الملكية لا ليطلب من المحكمة الحكم له بأنه مالك ولكن ليطلب منها الحكم بالايقاف ريثما يحكم في دعوى الاستحقاق التي رفعها هو والمحكمة حرة في تقدير قيمة هذا الطلب لأن التسانون لم يفقد حريتها بهذا الخصوص وذكر في موضع

الرقم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣. ثالثاً - ان محمد عبد الله كان في رويكه واحده مع المعارضين من تاريخ التعامل الحاصل في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وانه كان يعمل نيابة عن اخويه المعارضين في هذا التعامل وان التعامل كان معه وحده بهذه الصفة وبدون مدخل المعارضين. ولينفي المعارضين المذكورين ذلك بالطرق عنها »

(معارضة ثابت عبد الله محمد وحضر عنهم الاستاذان قلدس فهمي وعلى متولى ضد صلاح حسن سويى وآخر وحضر عن الاول الاستاذان سند خله وسلم مشرق رقم ٢٠٩٦ سنة ٩٢٨ - رئاسة حضرة محمد علي كاتب بك للقاضي)

٢٢٤

محكمة استئناف الجزئية

١٩ ابريل سنة ١٩٣٠

دعوى استحقاق . مستحق . جواز قبوله خصماً ثالثاً لطلب إيقاف أثناء اجراءات نزع الملكية اذا قام بما يوجبه القانون

المبدأ القانوني

يتعين قبول التداخل من الخصم الثالث الذي يدعى الاستحقاق أثناء اجراءات نزع الملكية وقبل صدور الحكم بالبيع اذا قام بجميع الشرائط الشكلية قانوناً واعتباراً دعواه هذه دعوى استحقاق فورية قائمة أثناء اجراءات نزع الملكية تنطبق عليها أحكام المواد ٥٩٤ - ٦٠١ مرافعات

المحكمة

« من حيث أن محمد علي عبد اللطيف طلب قبول تداخله بصفة خصماً ثالثاً في دعوى نزع الملكية ليقتضى بإيقاف السير في اجراءاتها حتى

لدعوى معينة فلا بد من اتباع تلك الاجراءات ولا تتبع سواها
 « ومن حيث أن المحجّين الاولى والرابعة
 مردودتان بالرجوع الى نص القانون الصادر
 باللغة الفرنسية لا الى ترجمته فقد ورد نص المادة
 ٥٩٤ ما يأتي : -

'Toute demande en revendication peut être introduite dans le cours de la procédure d'expropriation et jusqu'à l'adjudication

فيلاحظ أن المترجم ترجم المادة بقوله « أثناء قيام اجراءات البيع » والترجمة الصحيحة « أن دعوى الاستحقاق يمكن تقديمها أثناء مباشرة اجراءات نزع الملكية » بلفظه "expropriation" الواردة بالنص الفرنسي هي نفسها الواردة في الفرع الأول من الفصل السادس من قانون المرافعات Procedure de l'expropriation والتي نقلها المترجم الى العربية « في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية » فلا معنى لأن ترجم في موضع آخر « باجراءات البيع » على أن مدلول اللفظه ينصرف الى نزع الملكية لا الى البيع. ومن ثم تكون حجة الشراح ومحكمة ميت غمر بهذا الخصوص واستمساك الجميع باحترام النصوص ليس في الواقع الا عبثاً بها واحتراماً لترجمة خاطئة ولا أدل على ذلك من أن المادة ٦٨٢ تحتلظ بالمادة ٥٩٤ أهلي نص فيها على جواز تقديم دعوى الاستحقاق أثناء اجراءات الحجز العقاري الى حين حكم مرمى المزاد. ومن المعلوم أن الشارع الأهلي سنة ١٨٨٢ أراد تسهيل اجراءات التنفيذ العقاري والتقدم على ما ورد بالتحطّل فأقْبَلَ بنظام نزع الملكية متبهماً في ذلك القانون الإيطالي وبديهي أن حكم نزع

آخر بالعدد نفسه بالبند ١٠٦٦ مكرراً « أن التداخل لا يكون الا حسباً قرره أمناً لانه اذا قبل التداخل كانت الاجراءات المقررة لدعوى الاستحقاق الفرعية معطلة لا عمل لها في كل الاحوال التي يراد فيها التمسك بالملكية قبل حكم نزع الملكية وفوق ذلك فان دعوى الاستحقاق لا تقبل فرعياً الاثناء اجراءات البيع وهذه مختلفة عن اجراءات نزع الملكية التي ترمى الى صدور حكم نزع الملكية وكذلك من المقرر أنه اذا وضع القانون اجراءات خاصة لدعوى معينة فلا بد من اتباع تلك الاجراءات ولا تتبع سواها ثم استطرد الى البند ١٠٧١ الى القول بأن الدعوى لا تعتبر فرعية الا اذا رُفِعت بعد صدور حكم نزع الملكية لأنها حينئذ تؤثر في اجراءات البيع فتوقفها فوجب فيها منع المعارضة وتقيص ميعاد الاستئناف » وقد مال الى هذا الرأي بل تطرف فيه الاستاذان احمد قحعه بك وعبد الفتاح السيد بك في كتابهما عن التنفيذ بند ٦١٠ فقررنا بأن تداخل المستحق بصفته خصماً ثالثاً مطالباً بالملكية أثناء دعوى نزع الملكية غير مقبول

« ومن حيث أن حجج أنصار هذا الرأي يمكن تلخيصها فيما يأتي : -

- (١) أن دعوى الاستحقاق التي أشار اليها القانون هي القائمة أثناء اجراءات البيع بدليل قول المادة ٥٩٤ « أثناء اجراءات البيع لغاية مرمى المزاد »
- (٢) أن طلب نزع الملكية ليس بمجموعة
- (٣) أن الخصم الثالث لا يكلف دفع شيء من الرسوم
- (٤) أنه اذا وضع القانون اجراءات خاصة

حكم نزع الملكية تبعد المحافظة على تلك الفوائد على حساب المستحق وكل ذلك التصفى فى التفسير من أجل هفوة انهاء المترجم اثناء قتله عبارة المادة ٥٩٤ الى اللغة العربية. أما القول بأن اجراءات نزع الملكية ليس بخصوصية فغير محدد فعلى كل حال اجراءات داخلية ضمن الاجراءات العامة المقصود بها تجريد المدين من اذلاكه وما دمتا لم تصل الى حكم مرمى الزاد فليس ما يمنع من رفع دعوى الاستحقاق الفرعية بانأثارها. بقيت الحجة الثالثة القائلة بأن الخصم الثالث لا يكلف بدفع شئ من الرسوم. وهذه لا تستحق فى نظر المحكمة مطالبا دخوله خفما ثالثا يجب عليه أن يقوم بالاجراءات الخاصة التى تتطلبها منه القانون وعلى الأخص ما جاء فى المادة ٥٩٧ من ضرورة ايداعه بقلم كتاب المحكمة مبلغا يقدره الكاتب ليدفع منه رسوم الأوراق فى حالة الحكم بعدم صحة الدعوى ومن حيث أنه يتبين من ذلك خطأ الرأى القائل بعدم قبول دخول الخصم الثالث اثناء اجراءات نزع الملكية ويتعين احتراماً لنصوص القانون الصحيحة قبول التداخل من الخصم الثالث الذى يدعى الاستحقاق اذا قام بجميع الشرائط المتطلبه قانوناً واعتبار دعواه هذه دعوى استحقاق فرعية قائمة اثناء اجراءات نزع الملكية تطبق عليها أحكام المواد ٥٩٤ - ٦٠١

ومن حيث أن الخصم الثالث أعلن المدين ونزع الملكية وصفاً لقانون كما أنه أودع المبلغ المطلوب بالمادة ٥٩٧ وقدره أربعة جنيهات واذن يتعين

الملكية هذا هو الواقع المقابل للحجز العقارى فى المخطط وبعبارة أخرى يكون قصد الشارع قد انصرف الى تقرير قاعدة قبول دعوى الاستحقاق حتى حكم مرمى الزاد. ولذلك نرى محكمة الاستئناف المختطلة قد ذهبت الى قبول دعوى الاستحقاق المرفوعة اثناء اجراءات التنفيذ العقارى وحتى قبل حصول الحجز (استئناف مختلط ٧ فبراير سنة ٨٩٥ مجموعة التشريع المختلط عدد ٧ ص ١١٨) وفى الواقع لا تقيم هذه المحكمة وزناً لتلك الحجج فكيف يعطون للاستحقاق من القوة ما يوقف اجراءات البيع بعد أن تكون هذه الاجراءات قد خطت خطوات كبيرة وقاربت النضوج ثم فى الوقت نفسه يحرمون عليها إيقاف تلك الاجراءات اثناء تكوينا وقبل تمام نضوجها وما قيمة تلك الحجة التى يرد بها القول بأن اجراءات نزع الملكية ليست من اجراءات البيع فهل يتصورون فى القانون الأهلى حصول بيع قضائى جبرى غير مسبوق باجراءات نزع الملكية واذا كان من الضروري قبل الوصول الى اجراءات البيع بمنعها الأخص صدور دعوى نزع الملكية فكيف يقال بأن اجراءات نزع الملكية غريبة عن اجراءات البيع ومستقلة عنها وماهى المحكمة فى أن تحرم على طالب الاستحقاق التداخل اثناء الاجراءات الاولى وقبل الايدان بنجام الاجراءات (اجراءات نزع الملكية) وفى الوقت نفسه تفتح له الباب على مصراعيه لدخوله عند تمام تلك الاجراءات بل أية فائدة للدائن نازع الملكية فى ذلك اذا كان مصير اجراءاته كلها الايقاف وهل هناك فوائد مادية تعود عليه بحيث يستفيد من الايقاف الحاصل بعد

الأخير منه الكسب والعلف لغذاء مواشيه التي
تجر في البئها

« وحيث أن شراء الفلال أو غيره من
أنواع المأكولات أو البضائع لا تعتبر عملاً تجارياً
الا إذا كان شراء تلك الاشياء حصل لاجل
بيعها بينهما أو بعد تهيتها بهيئة أخرى او لاجل
تأجيرها للاستعمال (راجع الفقرة الاولى من المادة
الثانية من القانون التجاري)

« وحيث يتضح مما تقدم ان شراء المدعي عليه
علف لمواشيه التي يمتلكها لا يمكن اعتباره عملاً تجارياً

« وحيث فضلاً عن ذلك فان بيع المدعي
عليه اللبن الذي تدره مواشيه لا يعد عملاً تجارياً
لأن هذا العمل بعيد عن فكرة المضاربة وانما
هو عمل مدني بحت لا يخرج عن كون المدعي
عليه انما يبيع الفلة التي ينتجها ماله ومثله كمثل
المزارع الذي يبيع محاصيل أرضه

« وحيث يتضح مما تقدم ان طلب الاحالة
على التحقيق في غير محله ومن ثم يتعين رفض
الدعوى لحلولها من الدليل القانوني المقبول
(قضية عبد الله همام ضد عبد الدام عطيه رقم
١٢٥٨ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حفرة احمـ
وهي بك القاضي)

٢٢٦

محكمة فارسكور الجزئية

١٣ يوليـ سنة ١٩٣٠

اختتام . كرها . غلق محل . تقب الحائط .
عمل مناقب عليه

المبرأ القانوني

الغرض من المادة (١٢٨) ع وما بعدها هو

قبول تدخله والحكم بإيقاف السير في اجراءات
نزع الملكية لحين الفصل في دعوى الاستحقاق «
(قضية محمد أمين السيد وحضر عنه الاستاذ محمد
عبد الحائى ضد محمد عبد المال احمـ وآخر رقم ١٥١
سنة ١٩٣٠ — رئاسة حفرة محمد بك مختار
عبد الله القاضي)

٢٢٥

محكمة كرموز الجزئية

٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠

عمل تجارى او مدني . لبنان . شراء العلف لمواشيه .
عمل مدني بحت .

المبرأ القانوني

لا يعتبر شراء الفلال أو غيرها من أنواع
المأكولات أو البضائع عملاً تجارياً الا اذا كان
شراؤها حصل لأجل بيعها بينهما أو بعد تهيتها
بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال (الفقرة
الأولى من المادة الثانية تجارى) فشراء اللبن
العلف لمواشيه التي تدر اللبن لا يعد عملاً تجارياً
لبعده عن فكرة المضاربة . وانما هو عمل مدني
بحت فهو انما يبيع الفلة التي ينتجها ماله ومثله
كالمزارع اذ يبيع محاصيل أرضه

المحكمـ

« من حيث أن المدعي رفع هذه الدعوى
ضد المدعي عليه بطلب الزامه بأن يدفع له مبلغ
٣٢٦٥ قرشاً ونصف قيمة ثمن كسب وعلف
استجره من محل تجارته لغذاء مواشيه وطلب احالة
الدعوى الى التحقيق ليثبت مدعاه بالبيـة على
اعتبار أن موضوع الدعوى تجارى لأنه تاجر
علف والمدعي عليه أيضاً تاجر البان وقد اشترى

التعرض منها احترام الأحكام والأوامر التي تصدرها المحاكم وجهات الحكومة بالعلق والحيلولة دون البعث بها

« وحيث أن القصد من وضع الختم هو تنبيه الناس أن المحل محكوم بقلقه ومن ثم لا يجوز فتحه فهو ليس الا بكتابة علامة على صدور حكم العلق . فسواء أقدم المتهم على فتح المحل بكسر الختم أم بغير كسره (ككتف الحائط في مكان آخر) فقد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٠ ع

المحكمة
« حيث ان النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ١٣١ عقوبات لأنه في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ بناحية البصاطة - فتح محلا لعمل الجنبه تعلقه المحكوم بقلقه ومعلق فعلا بأمر المحكمة بأن فتح باباً في حائط من حوائط المحل المذكور وادار المحل » وحيث ان المتهم دفع التهمة كما هو ثابت بمحضر الجلسة

٢٢٧

محكمة نيج حادى الجزئية

٢٨ سبتمبر ١٩٣٠

حق امتياز . أجرة رى الاراضى . المجر
التحفظ على المحصول الناتج منها . جواز الاتفاق عليه . عدم مخالفة النظام العام .

المبدأ القانونى

تنص الفقرة الرابعة من المادة (٦٠١) مدنى باعتبار المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابل الذبورات الناتج منها المحصول ديوناً ممتازة ويفهم من مراجعة النص الفرنسى والانجليزى لعبارة المنصرفة في حصاد محاصيل السنة « أن المقصود بها هو ما صرف على المحصول لا ما صرف في الحصاد . وعلى ذلك فتعتبر أجرة رى الاراضى التى كانت سبباً في اخراج المحصول « مبالغ منصرفة على المحصول » ويكون ثمنها ديناً ممتازاً وبخاصة اذا كان متفقاً

احترام الاحكام والأوامر التى تصدرها المحاكم وجهات الحكومة بالعلق . والقصد من وضع الختم هو تنبيه الناس ان المحل محكوم بقلقه ولا يجوز فتحه . فهو ليس الا بكتابة علامة على صدور حكم العلق فسواء اقدم المتهم على فتح المحل بكسر الختم ام بغير كسره (ككتف الحائط في مكان آخر) فقد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٠ ع

المحكمة

« حيث ان النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ١٣١ عقوبات لأنه في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ بناحية البصاطة - فتح محلا لعمل الجنبه تعلقه المحكوم بقلقه ومعلق فعلا بأمر المحكمة بأن فتح باباً في حائط من حوائط المحل المذكور وادار المحل » وحيث ان المتهم دفع التهمة كما هو ثابت بمحضر الجلسة

« وحيث أنه لا نزاع في ان المحل سبق الحكم بقلقه من محكمة المحالفات وقد ختم بالجمع الاحمر على أثر ذلك الحكم

« وحيث أنه ثابت من أقوال شيخ الحفر في المحالة نمرة ٤٧٩ سنة ٩٣٠ المتوافرة اليوم انه مر على ملك المخالف فوجد به ثمرة بعيدة عن موضع الختم وجارى العمل فيه مع سابقه ختمه بالجمع الاحمر واقباله بمعرفة البوليس وقد اعترف المتهم في محضر البوليس انه هو الذى اجرى احدثا الثغرة » وحيث ان الدفاع طلب الحكم بالبراءة مستنداً في ذلك على أن المتهم لم يمس الختم الموضوع على المحل وانما احدث ثغرة بعيدة عنه » وحيث ان المادة ١٢٨ ع وما بعدها إنما

معروف من أن المياه وعلى الأخص في القطر المصري من الزم العوامل في إنتاج المحاصيل ونموها « وحيث أنه متى كان حق توقيع المحجز التحفظي على المحصولات مخولاً قانوناً لمالك الأقطان وفألاً لدين الإيجار فن باب أولى يخول هذا الحق لصاحب دين المياه الذي هو أفضل في مراتب الامتياز من مالك الأقطان خصوصاً إذا كان شرطاً بين المتعاقدين كما هي الحال في هذه القضية » وحيث أن هذا الحق مستفاد أيضاً من نص المادة ٦٠٥ من القانون المدني التي أعطت حق حبس العين للدين الذي صرف على العين مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها . وظاهر بأنه لولا المياه لما نتج محصول وحصل حصاد فهي من المصاريف الضرورية للمحصول وللإقامة لصيانتها من الهلاك؛ فيحق لصاحب هذه المصاريف أن يحجز المحاصيل أسوة بمن يحبس المنقول لأنه صرف عليه مصاريف ضرورية أو لصيانتها » وحيث لهذه الأسباب لا يمكن القول بأن هذا التعاقد مخالف للنظام العام طالما أن نصوص القانون فضلاً عن أن روح التشريع تؤيده (قضية عزيز أفندي بطرس ضد حسن رضوان وآخرين رقم ٦٠٩ سنة ١٣٠٩ وثلاثة حضرة حسن بك نجيب القاضي)

٢٢٨

محكمة الفيوم الجزئية

٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠

- ١ - اختصاص . خصم ثالث . الدفع بعدم الاختصاص .
- ٢ - قضية مستعجل . اتفاق على اختصاصه . بطلان .
- ٣ - شرط عدم التصرف لمدة . صحته .

المبادئ القانونية

- ١ - ليس للخصم الثالث الذي يتقرر قبوله

بين المتعاقدين على جواز الحجز التحفظي من أجلها أخذاً بما جاء في المادة (٦٠٥) من جواز الحبس من أجل المصاريف الضرورية أو اللازمة للصيانة.

المحكمة

« من حيث أن الدعوى صحيحة من ورقتي الشروط المؤرختين ٢٧ ديسمبر سنة ٢٨ و ١٢ يونيه سنة ١٩٢٩ وموقع عليهما من المدعى عليهم » وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول سلم بطلبات المدعى عدا تثبيت الحجز رغم أنه مشروط بالند السادس من الشروط الأولى وبالند السابع من الشروط الثانية أن للمدعى حق توقيع الحجز التحفظي على الزراعة الناتجة من الأراضي التي رويت من المياه المحرر عنها الشروط

« وحيث أن دين المدعى هو أجرة سقية مزروعات المدعى عليه الأول بضمانة الثاني والثالث » وحيث أن المادة ٦٠١ ققرة رابعة من القانون المدني تعتبر المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة البذورات التي نتج منها المحصول ديوناً ممتازة مفضلة عن الأجرة المستحقة لمالك الأقطان

« وحيث أن الأصل الفرنسي لهذه المادة يبرهن عن (المبالغ المنصرفة في الحصاد)

Les frais de recolte دوفى الترجمة الانكليزية Suins owing

for the expenses of the crops. وظاهر من

هذين النصين أن المشرع قد امتاز المصاريف التي صرفت على المحصول لا المبالغ المنصرفة في الحصاد فقط ، كما ورد في الترجمة العربية خطأً

« وحيث أنه متى قرّر ذلك يكون من البديهي اعتبار ثمن المياه من مصاريف المحصول لما هو

الثالث في الدعوى يجعله مدعى عليه ولكل مدعى عليه أن يتسك بحق مقاضاته امام المحكمة المختصة. وبما أن قيمة الدعوى تزيد عن نصاب القاضي الجزئي - والخصم الثالث يطلب مقاضاته امام المحكمة المختصة فيتعين اذن على حد دفعه الحكم بدم الاختصاص ولا يمنعه التمسك بدفعه كون القعد مشروطاً فيه اختصاص محكمة الفيوم الجزئية

لأنه وهو خصم ثالث عن المتعاقدين لم يكن طرفاً في العقد فلا يتقيد بشروطه - ثم دفع في الموضوع بطلان شرط عدم التصرف بالبيع في المدة المحددة في العقد لأنه يتنافر مع حرية تصرف الأفراد في أملاكهم ذلك فضلاً عن أن الخصم الثالث أملاً من المدعى عليه فهو أقدر على الوفاء بشروط العقد وليس هنالك مصلحة خاصة في بقاء العين تحت يد المدعى عليه دون الخصم الثالث بعد أن أقرت المدعية بأن المحفوظ في البيع للمدعى عليه هو مصلحته دون مصلحتها. وبما أن المدعى عليه أقدر الناس على تكييف مصلحته فهو يرى أنها متوفرة في البيع الصادر منه لخصم الثالث

« ومن حيث أن الدفع بدم اختصاص المحكمة بالنسبة لنصاب الدعوى مردود بنص القعد الصادر من المدعية للمدعى عليه في البندين التاسع والعاشر منه وقد جعل فيهما الاختصاص في الفصل في هذا النزاع محصوراً أمام قاضي محكمة الفيوم الجزئية : -

اما قول الخصم الثالث بأنه ما كان طرفاً في هذا التعاقد وهو ليس مقيداً بشروطه فهو قول مردود لأن أصل التعاقد والتعامل هو بين المدعية والمدعى عليه ودخول الخصم الثالث بعد

خصماً منضمّاً في دعوى منظورة أن يدفع بدم اختصاص المحكمة التي قبلته اذا كان أساس دخوله هو ما اكتسبه من أحد الخصمين من حقوق كالشراء مثلاً وكان التعاقد بين الخصمين الاصلين قد نص على جعل الاختصاص لمحكمة معينة ، إذ ليس لمن تلقى حقوقه عن شخص أن يتسك بحق سبق لمملكه أن تنازل عنه

٢ - ان اتفاق الطرفين في العقد على جعل الفصل في النزاع الذي يقوم بينهما من الامور المستعجلة مع انه ليس كذلك انما هو الزام للمحكمة بنشر ملزم قانوني فيجب اذن أن يخضع لتواعد النظام العام ويتعين بناء على ذلك ان لا يتقيد القاضي باتباعه

٣ - لم تحرم القوانين شرط عدم التصرف بالبيع الا إذا كان لغیر أجل مسمى لأنه يجري مجرى الوقف ولم يتوف شروطه فهو باطل، وأما ما دون ذلك من شروط عدم التصرف للمدة كاشتراط البائع عدم تصرف المشتري حتى يسدد جميع الثمن فهو شرط جائز

المحكمة

« من حيث أن حسبو ابراهيم زايد قد طلب دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى لانه اشترى الارض موضوع النزاع من المدعى عليه وقدم عقداً مسجلاً بالشراء فضلاً عن اقرار المدعى عليه به وقد قررت المحكمة قبوله خصماً ثالثاً في الدعوى : -

« ومن حيث أن الخصم الثالث قد دفع فرعاً بدم اختصاص المحكمة الجزئية، اولاً - لأن الدعوى حوصوفة بأنها مستعجلة مع أنها خلو من هذه الصفة ، وثانياً - لأن قبول المحكمة الخصم

« ومن حيث أن الدفع بطلان شرط عدم التصرف هو دفع مردود أيضاً لأن القوانين بما فيها القانون المصري لم تحرم شرط عدم التصرف بالبيع إلا إذا كان لغير أجل مسمى لأنه يجري مجرى الوقف ولم يستوف شروطه فهو باطل، وأما مادون ذلك من شروط عدم التصرف لمدة كما هي الحال في موضوع هذه الدعوى التي قيد المدعى فيها المدعى عليه بعدم التصرف بالبيع في العين المبيعة حتى يسدد جميع ثمنها في أجل معلوم فلم تحرمه شريعة ولم يمنعه قانون ولذلك يكون هذا الدفع أيضاً في غير محله :—

« ومن حيث أن قول الخصم الثالث بأن البيع صدر من المدعية ملحوظاً فيه مصلحته دون مصلحتها فهو قول مردود أيضاً لأن المدعية قد شرحت في مقدمة القيد الصادر منها للمدعى عليه سبب التصرف بالبيع في أملاكها بهذا الشكل وهو دليل واضح جداً في أن عملها كان محدوداً في المصلحة العامة ولا يستعليج أحد أن ينكر عليها سلوك هذا الطريق وهو أوجب واجباتها فكونها تعتمد إلى بيع أملاكها للأفراد بعشر ثمنها الحقيقي ثم تقسيط الباقي على أقساط سنوية ينقص مقدار القسط الواحد منها عن ربع الأرض أو إيجارها السنوي هو عمل لا يفهم منه إلا الدعي وراء المصلحة العامة لأنها لو أريدت إباحة البيع بعد الشراء وانقلاب غرضها من تملك صغار الفلاحين إلى تسرب الملكية لكبارهم بعد زمن يسير لعرضت بيع أملاكها للزاد الطغى ولربحت من ذلك الشيء الكثير » ومن حيث أن عمل المدعية في هذه الحالة هو من أضنى ما يسعى إليه المصلح فيعين على المشتريين

ذلك باختياره في سبب وأساس هذا التعاقد يلزمه بجميع شروطه لأنه لم يدخل في النزاع إلا عن طريق حق اكتسبه من المشتري وهو المدعى عليه فليس له بعد ذلك أن يتمسك ضد البائع بحقوق أكثر مما كان يملكها من اغدقها عليه « وما أن المشتري قد تنازل مقدماً في العقد عن مقاضاته أمام أي محكمة أخرى غير محكمة القيوم الجزئية فليس لمن تلقى حقوقه عن هذا المشتري أن يتمسك بحق سبق أن تنازل عنه مولاه فيه :— » ومن حيث أنه متى تقرر ذلك يكون هذا الدفع أيضاً في غير محله ويتمين رفضه

« ومن حيث أن الدفع الأول مردود أيضاً لأن محله إذا كان الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بصفتها مستعجلة يفرضها عن اختصاص القاضي الجزئي ويلحقها باختصاص المحكمة الكلية أما في هذه الدعوى فسواء كانت مستعجلة أو غير مستعجلة فهي على كل حال داخلية في اختصاص قاضي محكمة القيوم الجزئية وبذلك يكون هذا الدفع أيضاً في غير محله ويتمين رفضه .

« ومن حيث أن اتفاق الطرفين في القيد على جمل الفصل في النزاع الذي يقوم بينهما هو من الأمور المستعجلة مع أنه ليس كذلك إنما هو الزام المحكمة بنظر ملزم قانوني فيجب إذن أن يخضع لقواعد النظام العام ويتمين بناءً على ذلك أن لا يتيتد القاضي باتباعه : —

« ومن حيث أن طلب إعادة المدعية وضع يدها على العين وتسليمها لها لا يفيد لها إلزام أركان دعاوى وضع اليد بعد أن تبين غرضها وهو تسليم العين المبيعة .

التي غير مستطاع . وهذا ما حكمت به محكمة التقص
أخيراً في ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ (راجع الحكم
المذكور بمجلة المحاماة السنة العاشرة العدد العاشر
حكم رقم ٤١٥ ص ٨٢٤)

« وحيث أن التهم في هذه القضية لم يثبت
صحة ما بلغ به (أولاً) لانه من غير المقول أن
يكون مرضه برجله وهو يعلم أنه غير معد ثم هو
يدفع ٥٠ قرشاً مع ضيق ذات يده - كما
يقول - لعمدة المدعي المدني كي لا يدخله كردون
الطاعون (ثانياً) لانه من غير المفهوم أن يكون
العمدة قد طلب منه هذا المبلغ على سبيل الرشوة
لكي لا يدخله الكردون فضلاً لم يدخل الكردون
ثم يذهب بعد ذلك لمطالبته بالمبلغ (ثالثاً) لانه
يستبعد كثيراً أنه إذا ما طالب برد المبلغ يسترف
العمدة صمتاً بالرشوة أمام شهود ثم يتهور عليه ويسب
« وحيث أن المحكمة لا تتق في شيء من
شهادة شاهدي التي لأن أولها ابن عمة التهم
والثاني عمه وشهادتهما غير مقبولة عقلاً
« وحيث أن ركن سوء القصد متوفر من
الضفتان التي بين المدعي المدني وشيخ البلد غير
عبد المجيد ابن عم التهم والحفيظ محمد حسن عمه
وعامل التليفون احمد عبد المجيد قريه المسلم بها
من التهم

« وحيث لذلك تكون التهمة متوفرة
الاركان وعقاب التهم عنها ينطبق على المادتين
٢٦٢ و٣٦٤ عقوبات
« وحيث أن الدفاع عن التهم ذهب إلى
أن العمدة غير مكلف بالتبليغ عن اصابات الطاعون
فليس هذا عملاً من أعمال موظفته

منها أن يساعدها على الوصول للقرض التي
قصده و لذلك يتمتع برض جميع الدفوع المقدمة
من الخصم الثالث فرعية وفي الموضوع
(قضية مصلحة الاملاك ضد محمد احمد حسانين
وآخر رقم ٣٨٨٥ سنة ٩٣٠ - وثلاثة حضرة
محمد بك حسن عزت القاضي)

٢٢٩

محكمة القشن الجزئية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠

بلاغ كاذب . عبء الاثبات اعلي المدعي للدين ان
يثبت كذب البلاغ ام على التهم ان يثبت صحته؟
هل يشترط في دعوى البلاغ الكاذب عن
الرشوة ان يكون العمل المدعي بأخذ الرشوة
لادائه او للامتناع من ادائه عملاً من اعمال
وظيفة المبلغ ضده ؟

المبدأ القانوني

١ - في تهمة البلاغ الكاذب يكون التهم هو
المكلف بأثبات صحة بلاغه لينجو من العقاب . وليس
المدعي المدني هو المكلف بأثبات كذب البلاغ
فعبء الاثبات انما يقع على عاتق التهم في البلاغ
الكاذب - ذلك لان اثبات التي غير مستطاع
٢ - يكفي أن يكون التبليغ عن أمر يوجب
احتقار الشخص عند أهل وطنه ولا ضرورة لان
يكون معاقباً عليه

المحكم

« حيث أنه في تهمة البلاغ الكاذب يكون
التهم هو المكلف بأثبات صحة بلاغه لينجو من
العقاب . وليس المدعي المدني هو المكلف بأثبات
كذب البلاغ . فعبء الاثبات انما يقع على عاتق
التهم في البلاغ الكاذب - ذلك لان اثبات

الحصول عليه بعد الحكم في الدعوى كان محجوزاً بفعل الخصم

المحكم

« حيث ان الملتزمين استندا في طلبهما

الى سببين

الأول - ان الملتزمين ضده غش المحكمة غشاً أثر على رأيها في الحكم بأن اخفى الحقيقة في بيان ورثة أخيه عبد العليم عبد الباقي الذي ادعى انه يرث عنه جزءاً من الأطنان المتنازع عليها فلم يذكر ضمن هؤلاء الورثة أحداً شقيقاً وأختاً شقيقة للمورث وهو ما يترتب عليه أن يكون نصيبه في

الأطنان للمورثة أربعة أسهم لاسمته أسهم ونصف كما يدعي. وبأن أخفى انه واخوته باعوا ما خصهم من الأطنان الموروثة الى محمد احمد

عبد الباقي والد الملتزمين الثاني بمقد مسجل بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٤. وأنه لا يرث عن والده عزيزه ابراهيم السباح القدر القى يدعي انه ورثه عنها والده ورثته هي عن ولدها عبد العليم عبد الباقي لأنها وابنتها فاطمة أخت المورث باعاً ايضاً نصيبهما في الأطنان الموروثة الى والد الملتزمين الثاني بمقد مسجل بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩١٩. وبذا فلم تترك من تلك الأطنان ما يمكن أن يرثه عنها الملتزمين ضده

والثاني - ان عقد البيع الصادر من الملتزمين ضده واخوته لوالد الملتزمين الثاني كان محجوزاً تحت يد الملتزمين ضده بفعله أثناء نظر الدعوى وان الملتزمين حصلوا على هذا العقد بعد صدور الحكم وقد طلبا اثبات هذه الواقعة بالينة

« وحيث أن هذا الركن يجب توفره في تهمة الرشوة ليستحق العقاب ولكنه ليس بواجب توفره في تهمة البلاغ الكاذب إذ يكفي أن يبلغ المتهم ضد المدة بأمر يستوجب احتقار المدة عند أهل وطنه (يراجع نص المادة ٢٦١ عقوبات) وحيث أن الدعوى المدنية ثابتة مما تقدم ويتمين الحكم للدعى المدنى ببلغ التعويض المطلوب »

(قضية النيابة وآخر مدعى مدني ضد مكايى عبد السند حسن رقم ١٣ سنة ٩٣٠ رئاسة حضرة محمد طارف بك القاضي وحضور احمد بك هاشم وكيل النيابة)

٢٣٠

محكمة كوم حمادة الجزئية

١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠

التباس . غش المحكمة . اغفاء بيانات . وجوب استعانة كشفها قبل الحكم . اوراق فاطمة في الدعوى . وجوب اثبات حيزها بفعل الخصم قبل الفصل في موضوع قبول الاتباس

المبدأ القانوني

١ - لكي يكون الغش الحاصل من الخصم مجيزاً للاتباس يجب أن يكون مما يخفى على الملتزمين أثناء الدعوى والا فلو كان مما يمكن للملتزمين كشفه قبل صدور الحكم فلا محل للاتباس

٢ - اذا قال الملتزمين بصور عقدي بيع من الملتزمين ضده ومن مورثه وكان هذا الأخير منكرًا لهذين العقدين فلا يمكن القول بأن اغفاء ذكرهما في الدعوى يستبرئ غشاً مجيزاً للاتباس

٣ - يجب أن يثبت قبل الفصل في موضوع قبول الاتباس ان المقتد القى يدعى الملتزمين

الأول الذى استند اليه الملتسان غير محقق ولنا
فيكون الاتماس بناء عليه غير جائز

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثانى فلا
نزاع فى أن عقد البيع الذى قدمه الملتسان اذا
ما ثبت صحته يعتبر قاطعاً فى الدعوى لأنه فى
هذه الحالة ما كان للملتس ضده أن يطالب بشيء
مما يرثه عن أخيه عبد العليم إذ أن هذا العقد
يتضمن يمه لتعيينه فى الأطنان الموروثة عن هذا
المورث وقدره حسب التسميم الصحيح أربعة أمهم
« وحيث ان الملتس ضده أنكر توقيعه على
هذا العقد غير أن المحكمة ترى أن هذا الإنكار
غير جدى لأن الملتسين قدما عقدين آخرين
موقع عليهما بتحم الملتس ضده أحدهما غير ثابت
التاريخ ومؤرخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ أى قبل
تاريخ العقد المعلوم فيه وهو صادر منه ببيع أطنان
مملوكة له لوالد الملتس الثانى، والعقد الثانى ثابت
التاريخ فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ ومؤرخ ١٧ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ وموقع عليه من الملتس ضده بصفته
شاهداً. وقد زعم الملتس ضده انه لم يوقع ايضاً
على هذين العقدين، ولا محل لجاراته فى هذا الزعم
خصوصاً لعدم احتمال صحة ادعائه بالنسبة للعقد
الثانى ولما لوحظ من دأبه على الطعن فى كل ما يقدم
فى الدعوى من الأوراق التى يتك بها الملتسان
« وحيث انه ينتج ما تقدم اعتبار عقد البيع
المعلوم فيه عقداً صحيحاً وقاطعاً فى الدعوى

« وحيث ان الملتس ضده فضلاً عن
إنكاره هذا العقد قد أنكر ايضاً انه كان محجوراً
بفعله كما يدعى الملتسان

« وحيث انه لسكى يكون الاتماس مقبولاً

« وحيث انه ثابت من الأوراق ان الملتس
ضده ذكر بيان الورثة على خلاف الحقيقة التى
اعترف بها أخيراً عند مناقشته بالجلسة وهو ما يترتب
عليه عدم صحة التسميم الذى استند اليه فى دعواه .
وأما التصرفات التى ادعى الملتسان بمصولها فقد
أنكر الملتس ضده صدورهما منه ومن مورثه
وادعى بتزوير العقدين المتضمنين لهذه التصرفات
« وحيث انه لسكى يكون الفش الحاصل من
الحصم مجزاً للاتماس يجب أن يكون مما يخفى
على الملتس أثناء الدعوى والا فلو كان مما يمكن
للملتس كشفه قبل صدور الحكم فلا محل
للاتماس (يراجع كتاب المرافعات لشمسوى بك
الجزء الثانى ٩٤٤ من ٦٧٤ و ٩٤٨ من ٦٨٥
وكتاب التماس إعادة النظر للأستاذ ناشد حنا
٨٨ من ٩٣)

« وحيث انه لا جدال فى انه كان ممكناً
للملتسين بيان الورثة وانصابتهم على الوجه
الصحيح لو أنهم عنوا بذلك كما انه كان فى امكانهما
على الأقل مطالبة الملتس ضده بذلك والزامه به
اذا لم يكن ادعاهما ما يستحيل تكذيبه فيه
« وحيث انه يتبين من ذلك أن تعدد
الملتس ضده غش المحكمة غير مشبوت وان بناء
الحكم على واقعة غير صحيحة انما نشأ عن إهمال
نفس الملتسين

« وحيث انه بالنسبة لعقدى البيع قد تبين
ان الملتس ضده منكر لهما فلا يمكن القول بأن
اخفاء ذكرهما فى الدعوى يعتبر غشاً
« وحيث انه يتبين مما تقدم أن السبب

ما قدره الخصم فإن هذا لا يمنع من صحة الحجز رغم قلة الدين الذي لم ينازع فيه .

الحكم

« حيث أن المتظلم يطلب الحكم بصفة مستعجلة بألفاء أمر الحجز التحفظي ومحضر الحجز الذي توقع من المتظلم ضده بناء على هذا الأمر على الزراعة الميمنة برخصة الدعوى مستنداً في ذلك الى أمرين . أولهما أن القاضى الجزئى غير مختص بأصدار أمر الحجز الذى أصدره لأن قيمة الدعوى تزيد عن نصاب اختصاصه . والثاني أن الدين المتوقع من أجله الحجز أقل كثيراً مما قدره المتظلم ضده في طلبه

» وحيث أنه فيما يتعلق بالاختصاص فقد ارتكن المتظلم الى نص المادة ٣٠ من قانون المرافعات ميئناً ان قيمة الدعوى يجب ان تقدر طبقاً لقيمة عقد الأيجار في مجموعه وهى تزيد عن ١٥٠ جنبها لأن النزاع شامل لهذا العقد ولم يكن المبلغ المطالب به باقياً من قيمة العقد كما أنه من جهة أخرى حتى لو لم يكن هناك نزاع في أصل الأيجار فإن المبرة في التقدير بالأجرة السنوية وهى أيضاً تزيد عن ١٥٠ جنبها

» وحيث أنه لا نزاع في أن تحديد الاختصاص في اصدار الامر بالحجز يرجع فيه الى القيمة التى تقدر بها الدعوى المطلوب الحجز من أجل الدين الذى رقت به (٢) المبرة في تقدير قيمة دعوى المطالبة بالأيجار عند عدم التنازع في عقد الأيجار هى بالمبلغ المطالب به . وحيث أن القاضى الجزئى مختصاً اذا كان هذا المبلغ داخلاً في نصابه المادى ولوزادت الأجرة السنوية عن هذا النصاب

» وحيث أنه لا يستفاد من وقائع الدعوى

بناء على هذا السبب يتعين تحقق هذا الشرط ولذا فترى المحكمة قبل الفصل في موضوع قبول الالتماس احوالة الدعوى الى التحقيق ليثبت التماسان بكل الطرق القانونية ومنها البيئة ان عقد البيع المسجل بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩١٤ كان محجوراً بفعل التمس ضده أثناء سير الدعوى المرفوعة منه وانهما حصلوا عليه بعد صدور الحكم في تلك الدعوى وقبل رفع الالتماس وليبقى التمس ضده بالطرق عينها

(قضية التماس الشيخ احمد عبد الباقي عمده واخر ضد محمد عبد الباقي رقم ٧٢٤ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرة محيى مسعود بك القاضى)

٢٣١

محكمة كوم حمادة الجزئية

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠

تظلم . من امر حجز تحفظي . اختصاص القاضى الجزئى بإصداره . تقدير قيمة الدعوى . جواز الحجز لاصغر الديون

المبرأ القانوني

(١) لا نزاع في أن تحديد الاختصاص في اصدار الأمر بالحجز يرجع فيه الى القيمة التى تقدر بها الدعوى المطلوب الحجز من أجل الدين الذى رقت به

(٢) المبرة في تقدير قيمة دعوى المطالبة بالأيجار عند عدم التنازع في عقد الأيجار هى بالمبلغ المطالب به . وحيث أن القاضى الجزئى مختصاً اذا كان هذا المبلغ داخلاً في نصابه المادى ولوزادت الأجرة السنوية عن هذا النصاب

(٣) اذا فرض ان الأجرة المستحقة لا تبلغ

« وحيث انه تبين مما تقدم أن التظلم غير قائم على أساس ومن ثم فيتمين رفضه
(قضية الخواجه ييتروسالو وحضر عنه الاستاذ
حافظ نبيه ضد محمد مبروك وحضر عنه الاستاذ كمال
شريف عمران رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٣٠ - رئاسة
حضرة محيي محمد محمود بك القاضي)

٢٣٢

محكمة المنصورة الجزئية

غرامات. مواد مخدرة . اكراه بدني . وجوب
استيفاء الغرامة بطريق المجر او نزوع للكلية

المبرأ القاضي

صدر حكم ضد متهم باحراز مواد مخدرة
بالحبس سنة مع الزامه بغرامة قدرها مائتا جنيه
وبعد أن قضى التهم مدة الحبس شرعت النيابة
في تنفيذ حكم الغرامة بطريق الاكراه البدني
لمدة ٩٠ يوما طبقاً لنصوص قانون تحقيق الجنايات
وبعد اقتضائها شرعت النيابة في نزع ملكية منزله
وفاء لمبلغ الغرامة والمصاريف . فعارض المحكوم
عليه بحجة أن ذمته قد برئت من الغرامة كلها
بتنفيذ الاكراه البدني . ومحكمة بندر المنصورة
حكمت بما يأتي :

ان قانون المخدرات الجديد الذي عدل
بالمرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٥ هو تشريع
جديد أريد به تعديل التشريع السابق . ولو أدى
ذلك الى مخالفة الاحكام المنصوص عنها في القوانين
السابقة كما هو نص ديباجة المرسوم بقانون الصادر
في سنة ١٩٢٥ . وعلى ذلك فلا ينطبق نص
المادة (٢٧٠) من قانون تحقيق الجنايات على
الغرامات المحكوم بها في قضايا المواد المخدرة بل

ان هناك نزاعاً في أصل الإيجار إذ كل ما ينزع
فيه التظلم كما هو واضح من السبب الثاني الذي
بنى عليه التظلم هو استحقاق التظلم ضده كامل
الاجرة المطالب بها مدعياً وقوع النقص في
الجزء الأكبر منها

« وحيث ان المبرة في تقدير قيمة السعوى
عند عدم التنازع في عقد الإيجار بالمبلغ المطالب
به . وحينئذ فإن القاضي الجزئي يكون مختصاً
حسب القواعد العامة اذا كان هذا المبلغ داخلاً
في نصابه المادى ولو زادت الاجرة السنوية عن
هذا النصاب . وذلك لان الاختصاص الاستثنائي
المقرر له طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات
انما يكون في الاحوال التي يزيد فيها مجموع الاجرة
المطالب بها عن النصاب العادى دون ان تتجاوز
الاجرة السنوية هذا النصاب (راجع كتاب
قواعد المرافعات في القوانين الأهلى والمختلط
لمحمد عشاوى بك الجزء الاول بند ١٩٧ صحيفة
١٤٠ و بندى ٦٢٠ و ٦٢١ صحيفتى ٤٣١ و ٤٣٢)
« وحيث انه متى تقرر ذلك فإن أمر الحجز
التظلم منه يكون قد صدر من القاضي الجزئي في
حدود اختصاصه

« وحيث أن التظلم ذكر في مرافسته أن
المستحق من الأجرة المطالب بها لا يتجاوز مبلغ
السبعة جنيهات التي عرضها بالجلسة على التظلم
ضده وقبلها هذا الأخير وأن الحجز توقع على
اكثر مما يجب لضمان الدين

« وحيث انه اذا فرض أن الأجرة المستحقة
لا تبلغ ما قدره التظلم ضده فإن هذا لا يمنع من
 صحة الحجز رغم قلة الدين الذى لم ينزع فيه

يجب استيفاؤها بطريق الحجز التنفيذي أو نزع الملكية بمد خصم ما يقابل مدة الإكراه البدني

المحكمة

« من حيث أن المدعى ذكر في عريضة المعارضة المرفوعة منه أنه صدر ضده حكم في قضية الجنحة نمرة ١٦٦٢ سنة ١٩٢٩ بنذر المنصورة قضى بحبسه سنتين مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه لتهمة باحراز مواد مخدرة. ثم استأنف ذلك الحكم فحكم استئنافياً بتعديله بالحبس لمدة سنة واحدة وتأييده فيما عدا ذلك. ثم أنه لم يدفع الغرامة المحكوم بها عليه وتنفذ عليه لأجلها بالإكراه البدني لمدة ٣ شهور وقضى هذه المدة. وبعد ذلك أنذرت النيابة المنصورة بدفع مبلغ الغرامة المحكوم بها والمصاريف وأخيراً باشرت إجراءات نزع الملكية عن منزله نمرة ٤ و١ الكائنتين ببندر المنصورة بشارع السلخانة ورفع هذه المعارضة يطلب الغاء تنبيه نزع الملكية المعلن اليه بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩١٣٠ وبتلاني أثره

« وحيث أن الماراض يستند في مذكرته المقدمة الى المحكمة الى نص المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي ونصها: لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده بالتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني. ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار أن الخ ما جاء بنص هذه المادة وارتكن على تعليق وزارة الحفانية على هذه المادة يوم اصدار قانون تحقيق الجنايات الجديد في سنة ١٩٠٤ » وحيث انه بالرجوع الى تعليقات وزارة

الحفانية يتضح أنه قد ورد في التعليق على المادة ٢٧٠ تحقيق جنايات ما يأتي: ان التنفيذ بالإكراه البدني يقضى بأن تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة أى أن عقوبة الحبس تحمل محل عقوبة الغرامة فعلاً وأما في التعويضات الاخرى المالية فلا يزال الاكراه معتبراً واسطة للحصول على الدفع ليس إلا « وحيث أنه مع التمشي مع المصارف في دفاعه واعتبار أن الاكراه البدني إلى أقصى حده المنصوص عنه في المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات مبرر. لئلا ذمة المحكوم عليه من الغرامة يتعين على المحكمة البحث في جواز تطبيق هذه القاعدة على العقوبات المنصوص عنها في القانون الخاص بالمواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٢٨

« وحيث أن القانون المشار اليه قد جاء مبدلاً للقانون الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ الذي ورد في ديباجته ما يأتي: نظراً لأن سوء استعمال الجواهر المخدرة يستلزم تعديل التشريع المعمول به الآن وأنه يستحسن من جهة أخرى جعل هذا التشريع متسابقاً مع التشريع الاجنبي والتشريع السوداني

« وحيث أنه تبين بالاستقراء أن أحكام القانون السابق لم تكن رادعة لمن يتجرون في المواد المخدرة ومن يتعاطونها وأصبح انتشار تلك المواد منذر بالوبال وسوسا ينخر في عظام الفئة العاملة من الأمة لذلك اضطر الشارع المصري الى التدرج في العقوبة ومن عقوبة أشد صرامة إذ كان أقصى العقاب في المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٢٥ ثلاث سنوات وغرامة ٣٠٠ جنيه وترفع

عن تسعين يوماً. وهذه المدة يقابلها مبلغ لا يزيد على العشرة جنيهات مصرية ويكون تعديله إذاً لنفوذاً وبلا جدوى ولا يؤدي إلى ما يرمى إليه من الضرب على أيدي المتجرين بهذه السموم وذلك بتوقيع عقوبة صارمة وبتجريد دم مما جمعه من المال ثمناً للثمنك بأولئك الذين يتعاملونها وقلمهم مادياً وأدياً

«وحيث أنه إذا أخذ بنظرية بحامى المعارض لا يستوى في العقاب من حكم عليه بمائة جنيه ومن حكم عليه بألف لآف كل منهما يبرأ بالتنفيذ بالأكراه البدني لتأية تسعين يوماً. وهذا يتنافى بداهة مع مبادئ المنطق والمعادلة ولغووت من الحكمة التي يرمى إليها القاضي في تشديد العقاب على هذا وتخفيفه على ذلك

«وحيث أنه مما تقدم لا يكون المعارض محققاً في معارضة إلا بما يقابل مدة الأكراه البدني التي تغذ به عليه طبقاً للمادة ٢٦٧ بتحقيق جتايات وتكون معارضة في تنبيه نزع الملكية فيما عدا ذلك على غير أساس»

(قضية النيابة ضد محمود حسانين مجاهد رقم . . . سنة . . . وثلاثة حضرة ذكى بك الاجوتيجى القاضي)

الى خمس سنوات وغرامة ١٠٠٠ جنيه في المادة ٣٥ من القانون الجديد عن العقوبات الاخرى « وحيث أنه يؤخذ مما تقدم أن قانون المخدرات الجديد الذى عدل القانون الصادر في سنة ١٩٢٥ انما هو تشريع جديد أريد به تعديل التشريع السابق ولو أدى ذلك الى مخالفة الاحكام المنصوص عنها في القوانين السابقة كما نص بذلك بصريح العبارة في ديباجة القانون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل بالقانون رقم ٢١ سنة ١١٢٨ كما توضح آنفاً

« وحيث أنه يتفرع عن هذا أن لا محل للمتمسك بنص المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات ولا تعليق وزارة الحفانية على القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ بعد أن باح الشارع بعبارة لا تقبل تأويلات نية تعديل القوانين المعمول بها الى يوم صدور القانون الجديد

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فمن البعث أن يرفع الشارع أقصى الغرامة من ٣٠٠ جنيه الى ١٠٠٠ جنيه وأعلمه المادة ٢٧٠ من تحقيق الجنايات التي تبرئ المحكوم عليه بالغرامة اذا نفذ عليه الأكراه البدني والأكراه البدني لا يستوف

قضايا المحاماة المختلطة

٢ - لا يقبل سبب النقض الذي يرى الى بحث الوقائع اذ لمحكمة الجنيح السلطة التامة للفصل فيها

٣ - يكون كافياً السبب الوارد في حكم صادر من محكمة الجنيح في تهمة تبديد الثابت فيه أن الشهود الذين سمعوا في الجلسة قرروا أن المتهم في ميعاد معين قد بدد الأشياء المذكورة (رئاسة المسيو هانسون . النيابة العمومية ضد زكي الشبراوي الفازيت ذات العدد ٢٨١ ص ٢٨٧)

٢٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠
حكم . في معارضة . بعدم قبولها لقوات الميعاد
نقضه . عدم جواز

المبدأ القانوني

الحكم الصادر من محكمة الجنيح بعدم قبول المعارضة في حكم غيابي صادر بالعقوبة لقوات الميعاد . لا يكون قابلاً للطعن بطريق النقض .
(رئاسة المسيو هانسون . حكام : قضيتي النيابة العمومية الاولى ضد دوض حسن ودور والاخرى ضد محمد أمين حواش الفازيت ذات العدد رقم ٢٨٠ ص ٢٨٢)

٢٢٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٠
١ - حكم جنيح . استئناف . حالته على الحكم الابتدائي . كاف
٢ - حكم . ادانة . عدم رده على دفاع المتهم بطلاه

المبدأ القانوني

١ - اذ أيدت محكمة الجنيح المسانعة الحكم

احكام النقض

٢٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

حكم جنيح . صادر بعد الاطلاع على الاوراق .
دون التحقيق . بطلاه

المبدأ القانوني

يكون متروكاً للحكم الصادر من محكمة الجنيح والذي يكون القاضي اعتماده فيه . لا على التحقيق الحاصل بمفرقه . بل على ملف الدعوى . ولو على الاقل بطلاه شهادة الشاهد النائب الذي سمعه قاضي التحقيق - اذ في هذا مخالفة للمادتين ١٦٢ و ١٣٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط

(رئاسة المسيو هانسون . النيابة ضد سيف جوده على حسن - الفازيت الممدد ٢٣٨ حكم مرة ٢٨٣ ص ٢٨٣)
(ملاحظة وبذات المني الحكم الصادر بفئات للتاريخ من الدائرة نفسها في قضية النيابة ضد عبد التواب عبد القوي محمد حسانين)

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ - نقض . اسبابه . تنظر دون غيرها
٢ - نقض . وقائع . البحث فيها . غير مقبول
٣ - حكم في تبديد . حالته على شهادة الشهود . كفايته

المبدأ القانوني

١ - لا تنظر امام محكمة النقض الا الاوجه التي قدمها المتهم في أسباب حفضه

٣ - هل كل تنازل بضمان يعتبر إنشاء لرهن على الدين المتنازل عنه فتطبق عليه أحكام المادة ٦٧٣ مدني مختلط؟ (لم تحل) . ومع هذا لا يعتبر إنشاء لرهن منطبق عليه المادة ٦٦٥ م التنازل عن دين مع اشتراط أن يقبض الدائن الدين المتنازل عنه على أن يخصمه من أصل دينه بالذات قبل المتنازل .

(رئاسة المسيو فو . استئناف كلراماتو وآخرين ضد تيودور جالانوس وآخرين . مجلة للتبرج والقضاء عدد ١٧ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ص ٣٨٥)

٢٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - استئناف . عدم قبول الدعوى الابتدائية . غير مانع من نظر الموضوع استئنافاً
- ٢ - ارض . ضرر من مصلحة اميرية . التعويض عنه . المادة ٢٥ من قانون نزع الملكية . غير منطبقة .

المبرء الفانوي

١ - اذا حكمت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى موضوعاً . فان الاستئناف يترتب عليه بطبيعته حتى المحكمة في نظر الموضوع أيضاً والحكم فيه .

٢ - ولأن المادة ٢٥ من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة تنص على حالة الحيازة الوقتية ثم نزع الملكية بعد ذلك وأنه لا يمنع المالك إلا التعويض الموازي لثمن الارض (لأن قيمة الايجار كان قد استلمها المالك كتعويض عن الحيازة الوقتية) . فاتها لا تنطبق في حالة ما اذا لم يكن الموضوع حيازة وقتية بل عبارة عن ضرر ناشئ عن عمل المصلحة

الصادر من محكمة التحالفات . فليس من الضروري أن يذكر الحكم الاستئنافي الوقائع التي استند عليها الحكم المستأنف وحددها تحديداً ظاهراً . فلا ينقض الحكم المذكور بدعوى عدم كفاية الاسباب اذا اكتفى بالإشارة الى الحكم الابتدائي ٢ - ينقض الحكم الصادر من محكمة الجنح بادانة المتهم لاشغاله الطريق العام اذا لم يرد على أوجه الدفع التي قدمها المتهم والمبنية من جهة على أنه في تاريخ الواقعة لم يكن ممكناً حصول المتهم على البضائع لوضفها في الطريق العام لأنها كانت تحت الحراسة بأمر قاضي الأمور المستعجلة ومن جهة أخرى بالنسبة لصفة مثل هذا الايداع

(رئاسة المسيو هانسون . النيابة العامة ضد جون مشيل . الفازيت ذات العدد حكم رقم ٢٨٦ ص ٢٨٤)

احكام مدنية

٢٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - تنازل من دين . اعلان التنازل . اعلان التنازل . استجالتة . حقوق الدائن
- ٢ - دين مستقبلي . او معلق على شرط . للتنازل عنه . جوازه
- ٣ - تنازل بضمان . ومن . شروطه . طبيعة التنازل

المبرء الفانوي

١ - اذا لم يتيسر اعلان دين متنازل عنه للمدين بعد افلاس المحيل . فلا يجوز التمسك بهذا الدفع لدائني الأخير ومن مجموع دائني التفليس ٢ - تجوز الحوالة في دين مستقبلي أو معلق على شرط

آخر . ولا يكفي أن يحكم بأن مثل هذا الاشهاد لا يحتاج به قبل الدائن

(رئاسة السيو فو . استئناف عبدالمهادى افسدى مراد ضد محمد بك حلمى وآخرين . المجلة ذات العدد من ٣٨٨)

٢٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

دعوى . عن حادثة سيارة . رفضا من المحي عليه ضد شركة التأمين . عدم قبولها

المبدأ القانوني

لا يجوز للجنى عليه في حادثة سيارة أن يرفع الدعوى بالتعويض ضد شركة التأمين التي أمنت صاحب السيارة الذي سبب الحادثة . ففقد التأمين الذي تنازع الشركة في انطباقه لا يعتبر كعمل الفضولى . وليس للصواب أى حق امتياز على المبلغ الذي تدفعه الشركة . كما لا يجوز له أيضا أن يحمل محل مدينه في الدعوى المرفوعة لمعرفة مقدار مسئولية المؤمن من عدمه . فليس له إلا حق عرضى وغير محتمل . خصوصا إذا لم يكن منسوبا له أى اهمال . كما وأن مسيرته ثابتة أن لم تكن على الأقل بالنسبة لوجود عقد التأمين

(رئاسة السيو فو . استئناف محمد محمد خطاب ضد اوجنيومونتشى وآخرين . المجلة ذات العدد من ٣٨٩)

صاحبة الشأن التي حشرت أرضا وحرمت مالها منها . ولكنها لم تنزع ملكيته ولا دفعت له تمكا . ففي هذه الحالة يكون أجر المثل مستحقا من التاريخ الذي أصبحت فيه الأرض غير صالحة للاستعمال الى يوم دفع الثمن

(رئاسة السيو فو . استئناف احمد بك زغلول ضد الحكومة المصرية وآخرين . المجلة ذات العدد من ٣٨٧)

٢٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

١ - عماكم مختلطة . وقف . ائهاد شرعى .

اختصاصها بطلب للفائه

٢ - وقف . شروطه . الفاء . المادة ٧٦ م . تطبيقها

المبدأ القانوني

١ - إذا عمل اشهاد شرعى يترتب عليه حرمان المستحق في وقف من استحقاقه فيه لصالح شخص آخر واضرازا بدائيه . فتكون المحاكم المختلطة وحدها مختصة بالفاء هذا الاشهاد اذا كان الدائن الواقع عليه الضرر أجنبيا

٢ - فيما يختص بالوقف وشروطه . لا تكون المحاكم المختلطة مختصة إلا طبقا للمادة ٧٦ م . التي تنص على الألفاء لا أن يقتصر على عدم الاحتجاج به فقط . لهذا يجوز الحكم بالفاء اشهاد شرعى يحرم المستحق من استحقاقه لمففعة شخص

قضاة المحاكم الأجنبية

٢٤١

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٦ مايو سنة ١٩٣٠

مسئولية جنائية . شركة . عدم مسئوليتها جنائيا

المبدأ القانوني

أن الشركة باعتبارها شخصا معنويا لا يمكن اعتبارها مسئولة جنائيا. الا اذا نص القانون على ذلك نصا صريحا

(دالوز الاسبوي سنة ١٩٣٠ ص ٤٣١)

٢٤٢

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٦ يونيو سنة ١٩٣٠

جريمة . وصفان . الأخذ بأشدهما .

المبدأ القانوني

كل جريمة تكون موضوع محاكمة يجب أن تنظر اليها من ناحية أشد الاوصاف الجنائية التي تنطبق عليها

فاذا كانت واقعة من الوقائع تكون جريمة معاقبا عليها بمرأمة الجنحة . وجنحة معاقب عليها بمرأمة وبالحبس . فيجب على القاضي أن لا يأخذ بالوصف الأول وان يأخذ فقط بالجنحة الثانية ويقضي ضد المتهم بالمعقوبات التي نص عليها القانون (دالوز الاسبوي ص ٤٢٩ سنة ١٩٣٠)

٢٤٣

محكمة استئناف باريس

٢٣ مايو سنة ١٩٣٠

مسئولية المحضرين . خطأ . تأخير في الاعلان .

المبدأ القانوني

يعتبر المحضر وكيلًا يسأل أمام من كلفه عن الخطأ الذي يقع منه أثناء تنفيذه للوكالة . وهذه المسؤولية مستقلة عن المسؤولية التي تنص عليها المادة ١٠٣١ امراءات والتي تترتب على المحضرين عند ما تحكم المحاكم بطلان الأوراق التي تولوا اعلانها وبوجه خاص يرتكب المحضر خطأ تأخره في إجراء وكل بعمله في مدة ٣٨ يوما ويجب تحميله مسؤولية الضرر الناشئ عن اهماله هذا .

ولا يعتبر عذرا للمحضر كون تأخره حصل في أوقات الاجازة التي كانت فيها المكاتب غير منتظمة

(دالوز الاسبوي ص ٤١٨ سنة ١٩٣٠)

٢٤٤

محكمة استئناف باريس

٧ يونيو سنة ١٩٣٠

اختصاص . تعدد المدعى عليهم . موضوع الدعوى .

المبدأ القانوني

اذا كان المدعى في حالة تعدد المدعى عليهم أن يرفع الدعوى عليهم في محل أحدهم حسب اختياره ولو كانت مسؤولية كل منهم لا تستند إلى سند قانوني واحد . إلا أنه يجب أن يكون

المعمى . فيكون للموظف الحق في تقاضى مرتبه الى الوقت الذى يسوى فيه مركزه نهائيا تسوية صحيحة قانونا . ولو امتد هذا الوقت الى ما بعد تجاوزه السن القانونى .

(دالوز الاسبوعى ص ٤٣٢ سنة ١٩٣٠)

الموضوع المطروح على القضاء واحدا بالنسبة للجميع
(دالوز الاسبوعى ص ٤٣٦ سنة ١٩٣٠)

٢٤٥

مجلس شورى الدولة بفرنسا

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠

موظف معمى . تقاعد . إلغاء امر الالة .
استناد الامر الخاص .

المبدأ القانونى

إذا أُلغى الأمر الخاص بقبول تقاعد الموظف

قَضَاءُ الْمَخَارِكِ الْخَطَّاطَةِ

الدَّوَارُ الْمَجْتَمِعَةُ

لمحكمة الاستئناف المختلطة

غير الاحوال التى وضعت النصوص المذكورة
من أجلها - (١)

٢ - ان القانون لم يضع أى قاعدة لتحديد نصاب الدعوى فيما يخص بالتقضايا العينية العقارية فيستنتج من ذلك انه قصد اعتبارها من الدعاوى التى يجوز استئنافها دائما لعدم تحديد قيمتها - (٢)
٣ - اذا تناقض قانون جديد وآخر قديم فى المبدأ ذاته الذى كان أساس القانون القديم فان إلغاء القانون القديم يند الى جميع نصوصه - أما فى الحالة العكسية فيتمتع باعتباره ملغيا نصوص القانون القديم التى لا يمكن التوفيق بينها وبين نصوص القانون الجديد - (٣)

٢٤٦

١٥ يناير سنة ١٩١٤

١ - استئناف . حجز عقارى . استئناف . ميماده .
٢ - دعوى عينية عقارية . استئنافها ٣ - قانون جديد .
قانون قديم . ابطاله ٤ - تسجيل . قوة الذى
المحكوم فيه . تنازع بين قانونين . تفضيل .
٥ - مشعر . سند مسجل . بائع . احكام خاصة
للتسجيل . تعريف .

المبادئ القانونية

١ - ان نصوص المادة ٦٨٦ من قانون المرافعات المدنية لا تعنى الادعاوى الاستئناف المرفوعة فى غضون اجراءات الحجز العقارى ولا يمكن توسيع تطبيقها بطريق المشابهة على احوال أخرى

- (١) ينظر حكم ١٥ مايو سنة ١٩١٣ بحجة سنة ١٩٢٥ ص ٣٨٣ وحكم ٧ مارس سنة ١٩٠٦ م ١٨١ ص ١٤١ -
(٢) ينظر حكم ١١ مايو سنة ١٨٩٢ م ٤ ص ٢٥٩ وحكم ٧ مارس سنة ١٨٩٤ م ٦ ص ١٤ و ١١ أبريل سنة ١٨٩٥ م ٧ ص ٢٢٤ -
(٣) ينظر حكما ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ١٥٢ و ١٤ مارس سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ١٨١ ولوران ١٣ ص ٢٨٨ وأرى ورويه مجلد ١ عمدة ٣٠

سند الحكم الصادر في دعوى استحقاق مرفوعة على بائنه اذا لم يكن قد سبق تسجيل الحكم المذكور

المحكمة

عن الدفوع الفرعية بعدم قبول الدعوى « حيث ان حضرة محمد علي البنداري عمر دفع بعدم قبول معارضة حضرة بشير ثابت في القرار الصادر غايباً والمؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩١٣ وتأيداً لهذا الدفع يستند على المادة ٦٨٦ مرافعات « وحيث ان نصوص هذه المادة لا تقصد الا دعاوى الاستحقاق المرفوعة في غضون اجراءات الحجز

« وحيث ان هذه النصوص وهي استثنائية وخارجة عن القواعد القانونية العامة لا يمكن التوسع فيها على سبيل المشابهة حتى تشمل احوال أخرى غير التي وضعت من أجلها

« وحيث ان بشير ثابت يدفع فرعياً من جهته بعدم قبول استئناف خصمه ويتمسك بهذا الدفع مستنداً الى الواقعة المزعومة من ان قيمة الاتني عشر قيراطاً موضوع الدعوى الحالية أقل من نصاب الدرجة النهائية

« ولكن حيث ان القانون لم يضع قواعد لتحديد القيمة (المادة ٣٩١ مرافعات) ليحدد نصاب الدعوى الا فيما يختص بقضايا الحقوق الشخصية والمتعولات

« وحيث ان القانون لم يضع أى قاعدة لتعيين هذا النصاب فيما يختص بقضايا المواد المقارنة « وحيث انه يجب عقلاً استنتاج ان القانون

٤ - ان المشرع المصري الذي نص في مادة التسجيل على نصوص اشد كثيراً من نصوص قانون نابليون والتي كانت جوده كلها موجهة الى تثبيت الثقة المقارنة لم يقصد الاعتماد عن قاعدة (القانون الجديد يطل القديم) . ولا اعتناق خط سير آخر . مضحياً القواعد الخاصة بالتسجيل التي نص عليها تأكيذاً وصراحة في مجموعة من مواد قانونه . ولا تفضيل قواعد عامة بخصوص من آكل اليه الحق أو الشيء المحكوم فيه التي لم يهتم بها مطلقاً وتبعاً لما تقدم ونظراً للعمومية نص المادة ٧٣٧ من القانون المدني والأحكام المؤقتة للمادة ٧٧٣ من نفس القانون يجب اعتبار الأحكام التي تخضع لاجراء التسجيل في المواد المنيعة العقارية هي قسط الأحكام المشهورة والمقررة لوجود حقوق نافية من سندات سبق تسجيلها أو حقوق اراثية (١) فلا يمكن أن يواجه المشتري الذي سجل

(١) فيما يختص بالشراء اثناء سير الدعوى ينظر المحكيان القدان قررا في ٣ يونيو سنة ١٨٩١ م ٣٠ ص ١١ و ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ م ٩٢ ص ٨ انه لا يمكن مواجهة المشتري غرضون الدعوى بالأحكام الصادرة منذ البائمين لهم بعد شرائهم — وتنظر أحكام ٥ مايو سنة ١٨٩٨ م ١٠ ص ٢٦٥ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ م ٣ ص ٣٠ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥ م ١٧ ص ١٢٧ والشرح ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ م ١٩ ص ١٩ التي تقضي بالكمس وحكم ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٨ التي قررت بحكمة الاستئناف فيه مع قبول مبدأ المواجهة بالأحكام استثناء حالة الجنية الاجنبية للمشتري وصدر الحكم من المحاكم الاهلية ضد البائمين الوطني — وينظر ايضاً مقال المسيو هوريه في قوة الشيء المحكوم فيه ازاء المشتري بالتتابع في غضون الدعوى . ومن القانون المقارن لفرنسا وبلجيكا ينظر البندكت ثمة ١٠٤٧ وما يليها والمواد ١٩٣ من القانون المدني الايطالي و٩٦١ من القانون السويسري و ٣٢٥ مرافعات من القانون الاتلي —

محكمة الزقازيق الأهلية ببشة استئنافية برفض دعوى استحقاق الخراج انطون بدروس مردروس « وحيث انه بعد الفصل نهائياً في هذه

الدعوى فان حضرة محمد علي البنداري عمر قاضي شريكه الشائع المذكور بأعلان دعوى قسمة انتهت بحكم محكمة منيا القمح الأهلية مؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١١ خصه فيه بالقطعة المقسومة المحدودة وهي ١٢ قيراطا موضوع الدعوى الحالية « وحيث انه لما شرع في استلامها وبعد

مصادمته لمعارضة حضرة بشير ثابت رعية ايطالية الذي بموجب عقد رسي في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ مسجل قانوناً كان قد اشترى من الخراج انطون بدروس مردروس فدانين واربعة قرار بطا وثاني عشر مسمهاً من ضمنها القطعة موضوع النزاع فاضطر حضرة محمد علي البنداري عمر الى مقاضاة كل من بشير ثابت المذكور والباشرين أصلاً له سواء مباشرة أو بالواسطة لدى محكمة المنصورة المختلطة ليسمعوا الحكم بتثبيت ملكيته للقطعة المذكورة

« وحيث انه والحالة هذه فان المسألة القانونية قد طرحت وهي معرفة هل الحكم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١١ ضد البائع الى بشير ثابت يمكن أن يواجه به هذا الأخير وهل له قبله قوله الشيء المحكوم فيه .

« وحيث بنض النظر عن علنية الاتفاقيات المقارية المختصة بالقانون وتأسيس نظام التسجيل المد لزمان هذه العلنية ومع عدم الالتفات الا الى المبادئ الخاصة بالأيل اليه الحق وقوة الشيء المحكوم فيه فانه يجب بدون نزاع القضاء

أراد اعتبار هذه المناوى الأخيرة من ضمن المناوى ذات القيمة الغير محدودة فتقبل الاستئناف دائماً

« وحيث ان هذا التفسير قد تأيد بأحكام اجاعية. وانه ليستند فوق هذا على مشروع القانون الذي لم يقرع عليه وهو الذي قدمته الحكومة المصرية في سنة ١٩١٣ للجمعية التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة ليوضع بوجبه قواعد لتحديد قيمة المناوى المقارية

عن الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه

« حيث انه لتتمكن من بحث قيمة هذا الدفع يجب بادئاً تلخيص وقائع الدعوى

« حيث انه عن دعوى الاستحقاق الموجهة منه ضد عمه عبد الهام على عمار و بموجب حكم محكمة الزقازيق الأهلية المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٩ المؤيد استئنافياً بقرار محكمة استئناف مصر في ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ فان حضرة محمد علي البنداري عمر كان قد حكم له بتثبيت ملكيته لاثني عشر قيراطاً شائعة في فدان وخمسة عشر قيراطاً طياناً كائنته في ناحية دلين بمحوض الحمودية « وحيث أن هذه القضية الاولى قد تبعتها دعوى ثانية رفعت من المسمى أنطون بدروس مردروس الذي كان اشترى الاطيان موضوع النزاع مع غيره هامن الم قبل رفع قضية الاستحقاق من ابن الاخ وكان بدوره قد رفع عنها دعوى استحقاق ضد هذا الأخير

« وحيث أن هذه القضية الثانية قد فصل فيها نهائياً بحكم مؤرخ ٦ مايو سنة ١٩١١ من

نابليون عند صدوره ولم يدخل الا بقانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥

« وحيث انه من المبادئ المقررة انه عندما يحوى قانون جديد نصوص مخالفة لنصوص قانون قديم فان الالفاء يمتد الى جميع نصوصه - وانه في الحالة العكسية يجب اعتبار نصوص القانون القديم التي لا يمكن مطلقا التوفيق بينها وبين نصوص القانون الجديد ملغاة

» وحيث ان هذا هو معنى القاعدة

"lex posterior derogat priori"

» وحيث انه تطبيقا لهذه القاعدة فانه من

الحتم أن يقرر - وهذا هو رأى جميع الشراح - أن ادخال قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ نظام التسجيل في قانون نابليون ينتج الفناء مضمنا لجميع نصوص القانون المذكور التي لا يمكن التوفيق بينها وبين القانون الاخير المذكور. وبوضع آخر فان جميع المبادئ التي من نفس النوع وكانت الاحكام والشرح تستمد من القانون الرومانى فتقررها بخصوص نظريتي الآلية اليه الحق وقوة الشيء المحكوم فيه فان هذه المبادئ أيضا تعتبر ملغاة

وحيث أن لا شيء يمكن أن يتصور باعتبار المشرع المصرى (وهو الذى قد وضع قواعد أشد بكثير من المنصوص عليها في قانون نابليون التي أخذ عنها فيما يخص التسجيل والذي كان غرضه وجوده موجبة جميعها الى تثبيت الثقة القارية) ينظر مثلا للمواد ١٠٧ و ١٧٦ و ١٩٧ و ١٧٤ و ٧٤٧ من القانون المدنى المختلط () قد قصد الاعتماد عن هذه القاعدة واعتناق خط سير آخر مضجيا القواعد الخصوصية للتسجيل

بأن بشير ثابت الذى تلقى حقه بصفة خاصة من انظون بدروس فاشترى الاطيان موضوع النزاع بعد حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ وهو الحكم الذى انكر كل حق يملكه هذه الاطيان لباثمه - فأصبح مرتبطا بالحكم الحائز قبله لقوة الشيء المحكوم فيه « ولكن حيث انه لا يمكن التوفيق بين هذه القواعد والمبادئ التي أسس عليها نظام التسجيل وهو النظام الذى كانت نتيجة الاولى تحويل جماعة ممن كانوا يعتبرون من الآيل بهم الحقوق حسب القواعد القديمة الى أشخاص معتبرين « غيرا »

» وحيث انه طبقا لما تقدم وعلى الخصوص فيما يتعلق بالقانون المدنى المختلط فيعد أن حتم بالمادة ٧٣٧ اجراء التسجيل لجميع العقود بين الاحياء النافذة أو المقررة لحق الملكية أو لحق من الحقوق الأخرى الواردة في المادة المذكورة أو المتضمنة تنازعا عنها وبالمادة ٧٣٨ جميع الاحكام المقررة أو المؤيدة لحقوق من نفس النوع . فانه نص في المادة ٧٤٢ على ان الحقوق المذكورة في حالة عدم التسجيل عند ما يكون مطلوبا تعتبر كأنها لم توجد ضد من لهم حقوق على العقار ويكونون قد حافظوا عليها طبقا للقانون - وبعبارة أخرى آزاء من آلت اليه الحقوق

» وحيث انه آزاء هذا التنازع الذى لا يمكن حله بين القواعد القديمة والجديدة يجب البحث فيما يجدر أن يفضل في النهاية منها

» وحيث انه يجب ملاحظة أن نظام التسجيل هو نظام حديث نسبيا وانه عدا الهبة بين الاحياء والدعاوى الارثية فانه يمكن له وجود في قانون

الفرنسي المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ الذي فيها يختص بالأحكام لم يشترط الا تسجيل ما كان منها خاصاً بتثبيت تعاقده شفهياً

« وحيث أن كل ما يسمح به تفسير صحيح لنصوص المادة المذكورة هو تأييد التخفيف المدخل بأحكام محكمة الاستئناف على شدة البادئ، المنصوص عليها فيها وهي الأحكام التي بموجبها قرر عدم تطبيق النصوص المذكورة على الأحكام المشهورة والمقررة لوجود حقوق ناتجة عن عقود سبق تسجيلها أو عن حقوق ارثية غير خاضعة للتسجيل مما هو ليس موضوع هذه الدعوى

« وحيث انه ينتج من جميع ما تقدم أن الحكم النزه عنه وهو لم يسجل لا يمكن أن يواجه به بشير ثابت الذي كان قد سجل عقد شرائه

فلذا : تقرر المحكمة بأن أحكام وقرارات القضاء الاهلي المتسك بها حضرة محمد علي البنداري عمر ليس لها ازاء حضرة بشير ثابت قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمكن مواجهته بها «
(قضية محمد علي البنداري عمر ضد بشير ثابت وآخرين . وثلاثة السيو لارشير)

تعليق

البحاث الفاروا . اراء الشراح في مقرر . تناقض الأحكام . في دعوى الاستحقاق . وقوة الشيء المحكوم فيه . النصوص وأحكام المحاكم الاهلية . التشريعات الحديثة سنة ١٩٢٣

لقد فصلت الدوائر المجتمعة في المسائل التالية

المبحث الأول

استئناف الأحكام الصادرة في المادة العقارية التي قررت قبوله في جميع الأحوال طبقاً لنص المادتين ٢٨ - ٩ و ٣٩١ من قانون المرافعات المختلط

والتمسك بالقواعد العامة للآيل الى الحق ولقوة الشيء المحكوم فيه . وهي التي لم يلتفت اليها أبداً بعكس مبادئ التسجيل التي حتمها وصرح بها في مجموعة من مواد قانونه

« وحيث انه لا يمكن في هذه الاحوال وهما كانت موانع تطبيق قواعد التسجيل الاعتماد عنها لأى فكرة ضرورية

« وحيث أن أضرار النظرية العكسية هي من جهة أخرى أشد خطورة بكثير

« وحيث أنه على كل حال قالت المشرع المصري وقد انتخب بين نظامين . النظام الذي ظهر له أنه أكثر فائدة فالتقاضى لا يمكنه أن يغير إرادة الشارع بإرادته فيفضل النظرية العكسية

« وحيث أن هذا الحق المنوع منه إجمالاً فيما يتعلق بالمعقود المنصوص عليها بالمادة ٧٣٧ فانه يتعذر السماح له به فيما يختص بالأحكام المنصوص عليها بالمادة ٧٣٨ من القانون المختلط التي تأيدت نصوصها بنصوص : أولا المادة ٧٧٣ من نفس القانون . ثانياً المادة ٦١٢ من القانون المدني الاهلي . وثالثاً المادة ١٥ من دكرتو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ونهاياً بنشور وزارة المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ . (تنظر المجموعة ١٠ ص ٦٦)

« وحيث انه ازاء عمومية الألفاظ التي استعملها المشرع المختلط في المادة ٧٣٨ من القانون المدني في النصوص الوقتية للمادة ٧٧٣ من نفس القانون فانه من المستحيل قبول الرأي القائل بأنه لم يعمل إلا تعليماً على المادتين ٢٩١ من القانون

البحث الثاني

وعدا هذا البحث قد فصل القرار في تحديد نوع طرق الطعن في الأحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق بقرار اباحة الطعن بالطرق العادية من معارضة واستئناف طبقاً للقواعد العامة في الأحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق الأصلية اذ أنها لم ترفع تبكاً لاجراءات نزاع الملكية فلم تكن فرعاً لتلك الاجراءات ولا من شأنها عرقلة سيرها الأمر الذي نحاشاه كل من المشرعين الاهلي والمختلط فنصا في المادتين ٦٠٠ اهلي و ٦٨٥ و ٦٨٦ مرافعات مختلط على عدم جواز المارضة في الدرجتين وحددا ميعاد الاستئناف بشرة أيام من اعلان الحكم الابتدائي

ولذا فان القرار ينطبق تماماً لدى المحاكم الاهلية تبكاً لتباين النصوص

وهذا المبدأ كان أيضاً تأييداً للمسبغة أو تبعه من أحكام صادرة من المحاكم الأهلية والمختلطة (ينظر ١٨ ابريل سنة ١٨٨٩ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٧ يناير سنة ١٨٩٥ و اول ابريل سنة ١٨٩٦ و ١٤ فبراير سنة ١٩٠١ و ١٨ ابريل سنة ١٩٠٦ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ و ١٤ ابريل سنة ١٩١٤ و ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤) .

وهذه الأحكام قررت جميعها الطعن بالطرق العادية في الأحكام الصادرة في دعاوى الاستحقاق الأصلية -

واحكام ١٦ ابريل سنة ١٨٩٨ و ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ و ٢٣ يونيو سنة ١٨٩١ و ٢ مارس

وهذا المبدأ هو تأييد للأحكام السابقة واللاحقة وهي ١٤ مايو سنة ١٨٩٢ و ٧ مارس سنة ١٨٩٤ و ١١ ابريل سنة ١٨٩٥ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ و اول مايو سنة ١٩٠٣ و ١٥ يناير سنة ١٩١٤ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٦ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ و ٣١ يناير سنة ١٩١٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ و ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (تنظر الأحكام السابقة تحت المادة ٣٩١ مرافعات ص ٨٤ نمرة ٤٧ الى ٥٤ من مؤلف الاستاذ بلاجي النقيب السابق والجداول الشري الرابع ص ٣٦ نمرة ٣٥٤ و مع ٣٩ ص ٩٥ و مع ٤٣ ص ٩) .

وقد اعتبر المشرع المختلط الدعوى العقارية غير مقدرة للتمتع لها بماهية بتوطيد الثقة العقارية المصرية واعتبارها أساساً لثروة العامة حتى انه تمشى في تطبيق قصده فقضى بأن محكمة الاستئناف هي التي تفصل في الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية في دعاوى وضع اليد (م ٣٢ مرافعات) الى أن منع المحامين تحت التمرين من تحرير المذكرات الخاصة بهذه القضايا حتى لو أشر عليها معهم المحامي لدى الاستئناف (م ١٨١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) .

وقد نحاشى المشرع المختلط بنظامه هذا صعوبة تقدير قيمة النزاع العقارى عند رفع الدعوى واحتمال ضياع بعض حقوق الخزينة (ينظر بخصوص لائحة الرسوم أمام المحاكم الاهلية والمرافعات للمرحوم ابى هيف بك بند ٥٦٤ طبة ١٩٢١) .

المختلطة في حكمها الحديث سنة ١٩٢٢ بعد أن كانت قد تناقضت في بعض تطبيقاتها السابقة (ينظر كتاب أبي هيف بك طرق التنفيذ طبعة ١٩٢٣ وقد تأيد رأيه (بند ١٠٧١) بالحكم المختلط الأخير

أما محكمة الاستئناف الأهلية فقد سبق لها أن قررت المبدأ المذكور بحكمها المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ م ٣ ص ٣٩ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ و ٢٣ يناير سنة ١٩١٣. وحكم قاضي التحضير في ١٩ مارس سنة ١٩١١ م ١٢ ص ١٦٥ وميت غمر ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ م ١٢ ص ٢٧٠ حاشية أولى ص ٧٠٥ طرق التنفيذ لأبي هيف بك بمسكن ٣٠ مايو سنة ١٩٠٦ م ٨ ص ٧٨ (ينظر المؤلف ص ٧٠٦ حاشية ٢١ و ٣٠ و ٤)

وبحكم حديث في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ اعتبرت محكمة الاستئناف الأهلية فرعية الدعوى الحاصلة في أثناء اجراءات نزاع الملكية، والتي يرفعها طالب الاستحقاق في أثناء نظر دعوى « نزاع الملكية » ياشرها دائن ضد مدينه ويثبت أن طالب الاستحقاق يعلم بدعوى نزاع الملكية من صحيفة دعواه ومن صحيفة الاستئناف ويرتب على دعواه الاستحقاق إيقاف اجراءات نزاع الملكية الى أن يحكم في دعوى الاستحقاق المذكورة »

وقد بنت محكمة الاستئناف هذا التطبيق على أسباب متينة أهمها (وحيث انه بالرجوع الى حكمة التشريع في تقصير مباد الاستئناف في دعاوى الاستحقاق أثناء اجراءات نزاع الملكية يتضح ان الشارع أراد وضع حد لما يقوم

سنة ١٨٩٢ و ٢٤ مايو سنة ١٨٩٣ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٣ و ٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ و ٣٠ يناير سنة ١٨٩٥ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ - جدول عشرى اول ص ٣٢٣ - و ١٧ مارس سنة ١٩٠٣ و ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٣ و ٣٠ مايو سنة ١٩٠٦ جدول عشرى ثان ص ٣٦٦ و ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١١ و ٢٤ ابريل و ١٤ مايو سنة ١٩١٣ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ و ٢٣ يونيو سنة ١٩١٤ و ٢٢ يونيو سنة ١٩١٦ و ١٤ مارس و ١١ ابريل سنة ١٩١٨ جدول عشرى ثالث ص ٥٣٩ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ جدول عشرى رابع ص ٥١٦

وهذه الأحكام رفضت المعارضة أصلاً. وكذا الاستئناف المرفوع بعد العشرة أيام من اعلان الحكم الصادر في الدعوى الفرعية مع ملاحظة تناقض الأحكام المذكورة في التفريق بين الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية واعتبار أكثرها ان الدعوى المرفوعة أننا اجراءات نزاع الملكية هي دائماً فرعية

والميز الصحيح بين الدعويين هو قصد المدعي إيقاف الاجراءات بالطرق الغير عادية المنصوص عليها في المواد ٦٨٢ وما يليها مختلط و ٥٩٤ أهل في الدعوى الفرعية أو المطالبة بتثبيت ملكيته بعيداً عن فكرة عرقلة التنفيذ العقارى في الدعوى الأصلية (ينظر حكم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ مج ٣٤ ص ٤٩٢)

وقد ير قصد المدعي يظهر طبعاً من نتائج دعواه مما لا يَحْتَمِل خطأ في التطبيق وهذه النظرية سارت عليها محكمة الاستئناف

وبالعكس تعتبر فرعية وتبعاً لهذا تكون طرق ومواعيد الطعن استثنائية الدعوى التي ترفع بقصد عرقلة التنفيذ وحتى لو لم يصل مدعيها لتحقيق غاياته خطأ في الاجراءات

الببحث الثالث

وموضوعه الذي ترتب عليه إحالة الدعوى على الدوائر المختصة وهو قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لمن يعتبر غيراً

فقد طلب من الدوائر المختصة الفصل في هل يعتبر المشتري - الذي سجل عقد شرائه - مثلاً بالبيع المحكوم ضده بعدم استحقاقه العقار المبيع قبل البيع ولكن بدون تسجيل الحكم وكانت المحاكم المختصة قد تناقضت قبل هذا القرار فامتدح بعضها ان المشتري أو المرتهن ولو سجل عقد الشراء أو الرهن بمثلان بالبيع وأنه يتعين الفناء عقد البيع اذا كان قد حكم ضد البائع ولمصلحة المستحق

وقد انضم لهذا الرأي دى هلتس (مجلده الأول ص ٢٩٦ فقرة ٩٩) وذكر تأييداً لأمره أحكام الاستئناف المختصة في ٢ يونيو سنة ١٨٩٠ و ٣ يونيو سنة ١٨٩١ و ٥ مايو سنة ١٨٩٨ . وذهب الى جواز استناد المستحق الى الحكم الصادر في مصلحته حتى لو كان البيع قد تم في غضون دعوى الاستحقاق وطلبت محكمة الاستئناف المختصة هذه النظرية قبل قرار الدوائر المختصة بأحكام كثيرة حتى في حالة ما اذا كان الحكم في دعوى الاستحقاق صادراً من المحاكم الأهلية

من العقبات توصلنا لتعطيل البيع (تنظر المحاماة السنة الرابعة ص ٦٥٦)

فتكون قد انتهت الأحكام المختصة في قراراتها الحديثة بالاجماع على تطبيق نظرية محكمة الاستئناف الأهلية منذ سنة ١٩٠٠ الخاصة بتمييز الدعويين الأصليين والفرعية تبعاً لغرض المدعى فيها هل هو عرقلة التنفيذ العقاري أو المطالبة بثبوت ملكيته بعيداً عن إيقاف الاجراءات المذكورة (ينظر القراران الأهلان المشار إليهما اعلاه وهما برئاسة المرحوم قاسم بك امين وينظر ايضا طبقاً لهذا الرأي حكم محكمة اسكندرية الابتدائية المختصة في ٢ مايو سنة ١٨٩٣ وقد تأيد استئنافاً في ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ (٧ ص ٦) وهذه النظرية تتشبه تماماً مع روح التشريع المصري بخلاف ما قرره حكم الدوائر المختصة موضوع هذا البحث عند ما اعتبر فرعية أي دعوى ترفع في غضون اجراءات الحجز العقاري (ينظر السبب الثاني)

وتطبيقاً لهذه النظرية تكونت دعوى الاستحقاق أصلية . وتبعاً لذلك تكون طرق ومواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها عادية حتى لو رفعت أثناء التنفيذ العقاري بشرط أن تكون قد أعلنت بدون اتباع القواعد المنصوص عليها في المواد ٦٨٣ مختلط و ٥٩٥ أهلى مرافعات بأن وجهت ضد المدين وحده بغير ادخال طالب نزاع الملكية إذ في هذه الحالة لا تكون نتيجة تبعاً لقصد مدعيها عرقلة التنفيذ بل المطالبة بحق المستحق في مواجهة واضح اليد بعيداً عن اجراءات نزاع الملكية وعن اطرافها

حكم الدوائر المجتمعة . وخصوصا الحكم موضوع هذا البحث . والأحكام التالية التي قررت النظرية المضادة وهي أحكام ٨ أبريل سنة ١٨٩١ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٣ م ١٥ ص ١٩٥ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ م ٢٣ ص ٩٠ و ٢ يونيو سنة ١٩١٥ م ٢٧ ص ٣٨٠ و ٢٥ مايو سنة ١٩١٦ م ٨ ص ٣٦٤ و ١٥ يناير سنة ١٩١٤ م ٣٦ ص ١٥٥ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ م ٢٨ ص ٨٨ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ م ٣٢ ص ٢٨٠ و ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ م ٣١ ص ١٤٣ و ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٣٧٥ وتناقض هذه الأحكام كان سببه تناقض نصوص قانون نابليون القديمة مع نصوص القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ والذي تيمم التشريعان الأهلي والمختلط فصا على شروط أشد منه توطيدا للغة المقارنة في البلاد (تنظر المادتان ٦١٥ وأعلى ٧٤٢ مختلط وجران مولان ص ٢١٨ فقرة ٨٦٨ وما بعدها)

وقد كان حكم الدوائر المجتمعة في هذه المسألة صحيحا لأن نظريتي قوة الشيء المحكوم فيه وتقبل متلقى الملكية بأصله (وفي القضية تمثيل المشتري بالبايع له) لا تتفقان مع نظام التسجيل ولا مع الغرض من تشريعه وهو علانية سندات التملك المقار (ينظر حكم طنطا الابتدائية الاهلية في ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ محاماة سنة ٢ ص ٤١٨ وما يليها)

والدليل على ما تقدم يظهر من القرار إذ ان المشتري الذي سجل في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ لم يكن في أمكانه ان يعلم بالدعوى المحكوم فيها انتهائيا في ١٦ أبريل سنة ١٩١٠ ضد البايع لبائمه

والأحكام التي ذكرها الشارع هي ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ و ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٩ و ٨ يونيو سنة ١٩٠٤ والتي لم يذكرها هي ٢٦ يناير سنة ١٨٩٩ م ١١ ص ١٠٥ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ٢١ فبراير سنة ١٩٠١ و ١٤ فبراير سنة ١٩٠١ م ١٣ ص ١٥٦ و ٧ مارس سنة ١٩٠٧ م ١٩ ص ١٤٨ و ١٠ مارس سنة ١٩١٠ م ٢٢ ص ١٩٥ و ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ م ١٢ ص ٣٦٧ و ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٦ و ٩ يناير سنة ١٩١٣ م ٢٥ ص ٢٣ و ٢٣ يونيو سنة ١٩١٣ م ٢٥ ص ١٤٣ و ٢٠ مارس سنة ١٩١٣ م ٢٤ ص ٢٤٩ و ٢٣ يناير سنة ١٩١٧ م ٢٩ ص ٧٢ و ٢٣ مارس سنة ١٩١١ م ٢٣ ص ٢٣٥ وأيد هذا الحكم نظرية دي هلسن بخصوص سقوط حق الدائن المرتهن حتى ان بعض الأحكام قضى بأن لا لزوم لتسجيل الأحكام الصادرة بفسخ عقود التملك - حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ م ٢٥ ص ٤١ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٣٤٩ و ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ م ٣٤ ص ٢٤٦ و ١٣ فبراير سنة ١٩٢٣ م ٣٥ ص ٢١٤ و ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٤ م ٣٦ ص ٣٢٤

وقد استندت الأحكام المذكورة دي هلسن على النظرية العامة حتى ان المؤلف تمسك بما ظنه روجا لتشريع المصري مستدلا على ذلك بالمادة ٤٧٩ المعدلة بذكره ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والخاصة بمحجز ما للدين (ينظر ص ٣١٥ فقرة ١٥٩ و ١٦٠)

ولم يكن هذا الرأي صوابا . ولم يمنع تناقض الأحكام المختلطة التي قضت بعكسه قبل وبعد

وتبعا لما تقدم قررت المادة ١٠ انه :
« يؤشر بمطوق الحكم الصادر في الدعاوى المبينة
بالمادة السابعة في ذيل التأشير بالدعوى او في
هامش تسجيلها »

كما ان المادة ١١ نصت على ما يأتي - :
« لأجل أن تكون الدعوى حجة على
الغير من ذوى الجنسية الاجنبية يجب أن يطلب
صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات
المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون
المختلط الكائن في دائرته القار »

ونصت المادة ١٢ على نتائج هذا التسجيل
فقررت « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة
بالمادة السابعة أو التأشير بها - ان حق المدعي اذا
قرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على
من تترتب لهم حقوق واصحاب الديون العقارية
ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها »
« وتبقى حقوق الغير المكتسبة قبل التسجيل
أو التأشير المشار اليهما غاضة للنصوص والمبادئ
السارية وقت اكتسابها »

وجاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانونين
الجديدين التي وضعتها اللجنة المشكلة بقرار مجلس
الوزراء في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ اشارة الى
النصوص القديمة للدواد ٧٣٧ الى ٧٣٩ من القانون
المدني المختلط ما يأتي : (لم تكن عبارتها عامة
بالتقدير الكافي كما انها كانت غير دقيقة ولذلك
كانت موضوع مناقشات هامة لمعرفة ما اذا كان
بعض العقود المبنية يجب تسجيله أولا »
ويلاحظ بانحجاب كبير أن اللجنة قد طبقت
أحكام المادتين ١٤ و ١٥ من مشروع اللجنة الدولية

ولا بالحكم الصادر في ٦ مايو سنة ١٩١١ ضد
بائمه مباشرة. وذلك لعدم تسجيل احد الحكدين
المذكورين ولا عريضة افتتاح احدى دعويهما
مما كان يمكننا. اذ عدم أجرأه كان أهلا من
صاحب الحق فيه (ينظر حكم ١٣ يناير سنة
١٩١٤ م ٢٦ ص ١٤٠) ومنه يظهر مع الفارق
انه كان يمكن طبقا لقانون المدني المختلط تسجيل
عريضة افتتاح دعوى الاستحقاق

التفسير بمادة الجبريدانه

كان تناقض النصوص والأحكام في هذه
النقطة الخلافية في فرنسا ومصر من جهة ورغبة
المشرع المصري - من اهلى ومختلط - على
الاستمرار في توطيد الضمانات العقارية من جهة
اخرى السبب الباعث على وضع النصوص الصريحة
للمواد ٧ و ١١ و ١٢ من القانونين غرقى ١٩١٨ و
لسنة ١٩٢٣

وقد نص التشريعان المذكوران على ما يأتي
« مادة ٧ : يجب التأشير على هامش سجل
المحركات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من
دعاوى البطلان او الفسخ او الانهاء او الرجوع
فيها. فاذا كان المحرر الاصل لم يسجل فتسجل
تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى استحقاق اى
حق من الحقوق المبنية العقارية يجب تسجيلها
أو التأشير بها كما ذكر »

ويحصل التأشير والتسجيل بقيد ملخص
العريضة شاملة لبيانات المذكرة (تاريخ العريضة
ونوع الدعوى - والطلبات - واسماء الخصوم)
مضافا اليها وصف القار (مادة ٨)

صدر منه التصرف دون قيام الطرف الآخر بهذا الاجراء اللازم لنقل الملكية فيكون عرضة لرفع دعوى شخصية عليه .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من المشروع على وجوب التسجيل لنقل الحق بلامتياز بين المتعاقدين وغيرهم .»

وقد تمشى التشريع المصري الجديد مع النظريات الحديثة لقوانين الأوربية خصوصاً الإيطالية والبلجيكية فيما يخص بتسجيل عرائض الدعاوى المقارية والأحكام الصادرة فيها. وفائدة ذلك في مصر على وجه خاص ظاهرة منعا لرقعة تنفيذ أحكام المحاكم الأهلية بدعاوى مختلطة بأمل كسبها من جديد (انظر المذكرة الايضاحية تحت رقم ٦)

وما يجب ملاحظته أن التشريعين الجديدين قد أيدا النصوص القديمة في حماية الدائنين المرتبطين للمقار أو المكتسبين للحقوق السابقين على التسجيل إذ نصت الفقرة الثانية من المادة ١٢ على « أن حقوق الغير المكتسبة قبل التأشير أو التسجيل المشار اليهما تبقى خاضعة للنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها »

وشرحت المذكرة الايضاحية ما تقدم بما يلي : « وهذه الاحكام هي نفس الأحكام الواردة بالمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٧٨ و ١٠٧ و ١٧٦ و ١٩٧ و ٢٤٢ و ٣٤٠ و ٣٨٠ و ٤١٣ و ٤٧٧ و ٤٢٠ و ٤٢٧ و ٧٤٧ من القانون المدني. ففي جميع هذه الاحوال رعى المشرع الى حماية الدائنين المرتبطين المقار إذ قضى بأن بطلان أو فسخ العقود لا يس بحقوقهم. وفي بعض هذه المواد يذكر المشرع من

المشكلة في سنة ١٩٠٤ بإدخال نظام السجلات المقارية

كما أن المبدأ القديم الذي قضت به كثيراً أحكام محكمة الاستئناف المختلطة. وأشار به دى هلتس (بعكس الدوائر المجتمعة) وهو المبدأ المقرر في القانون الفرنسي القديم من حيث انتقال الملكية بمجرد الإيجاب والقبول قد تغير تدريجياً بالقوانين الأوربية والمصرية حتى انتهى بأن قصته لجنة تنقيح القانون المدني البلجيكي التي اقترحت المعدول عنه (تنظر مادتها ٧١١ المذكورة في المذكرة الايضاحية تحت رقم ٤) وأضافت اللجنة : « مما يجدر بالذكر أن مبدأ ضرورة التسجيل لنقل الملكية حتى بين المتعاقدين قد أقرته جملة شرائع لم تتمكن حتى الآن من ادخال نظام تام للسجلات المقارية كقانون اليونان وهولندا »

« ولهذا المبدأ من الوجهة العملية مزية كبرى تنحصر في حسم المنازعات العديدة التي تنشأ عن المعنى القانوني في هذا الموضوع لكلمة غير المتعاقدين والقيود الوارد بعدها في المادتين ٧٣٧ و ٧٤٢ من القانون المدني المختلط القائل .. من يدعى حقاً عيناً وله حقوق على المقار وحفظها بموافقة القانون. وكذلك في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية » وعبثاً يحاول الانسان أن يستند على قواعد العدالة وحسن نية المتعاقدين لاثبات عكس ذلك اذ يتحتم على من آكل اليه الحق أن يقوم بالتسجيل حتى يكون الجمهور على علم من أيلولة هذا الحق اليه. أما من صدر منه التصرف فليس عليه الا أن يتمتع عن أى عمل يبرق هذا التسجيل فاذا حال من

المحاكم الاهلية في قلم الرهون المختلط حتى يخرج بها على النير من ذوى الجنسية الاجنبية وهذا المبدأ مستمد من أحكام قانون الشفعة (راجع المادة الرابعة من الأمر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠). غير انه عوضاً عن الزام المحكمة الاهلية بارسال الاوراق من تلقاء نفسها الى قلم الرهون المختلط كما نص على ذلك الامر العالى المذكور رأيت اللجنة الاستشارية انه من الأفضل في هذا الموضوع ترك الأمر الى من يهيم التسجيل من ذوى الشأن اجتناباً للتأخير ورفعاً للمسئولية عن عائق أفلام كتاب المحاكم الاهلية التي لم تتدرب بعد على هذه الاعمال الجديدة »

مقدمة بحث قرار الدوائر المجمعة

يظهر مما تقدم أن الحكم موضوع هذا البحث قد طبق روح التشريع المصرى تطبيقاً صحيحاً فى المسألة القانونية التي كانت سبب حالة القضية على الدوائر المشار اليها . وهى تفضيل نظرية التسجيل على نظريتي قوة الشيء المحكوم فيه والتمثيل القانوني . ويجب اتباع هذه القاعدة لدى المحاكم الاهلية كالمختلطة على السواء في كل نزاع خاضع للقواعد الساتية على قانوني سنة ١٩٢٣ م

بهذه شكري مراد

الحامى

ترتب لم حقوق وأحياناً يتطلب صراحة حسن نية غير المتعاقدين وتارة يتطلبها ضمناً الا ان المشرع قد أكل هذه النصوص وجعلها تنشى مع النظام العام للتسجيل . على انها لا تسرى على الدائنين المرتبطين للمعار والمكتسبين للحقوق اللاحقين لتاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير به »

فبعد ما تقدم أصبح التنازع بين الاحكام الاهلية والمختلطة من جهة ومناقشة نظريات قوة الشيء المحكوم فيه والنير والتمثيل القانوني لمن تلقى الملكية وحسن النية قانوناً أو فى الواقع من جهة أخرى غير معمول بها إذ العبارة بالتسجيل سواء للفقود أو للأحكام أو لمرائض الدعاوى حتى ان اللجنة قررت بعنوان : (الدعاوى المرفوعة امام المحاكم الاهلية) ما يأتى :

« لما كان من الضروري وضع نصوص فى القوانين الاهلية كالنصوص المقترحة . وبما انه ليس من المرغوب فيه أن تترك لتفسير المحاكم مسألة معرفة ما اذا كان تسجيل الدعاوى المنظورة امام المحاكم الاهلية الحاصل فى قلم كتاب هذه المحاكم يسرى على النير من ذوى الجنسية الاجنبية فقد وضعت اللجنة التشريعية الاستشارية فى المشروع مادة جديدة وهى المادة (١١) التي تنص على وجوب تسجيل الدعاوى المرفوعة امام

لجنة الأبحاث القانونية بالنيابة العمومية قرارات اللجنة

والمقصود منه التشديد على من يخالفون نصوصه
والتحريات لا توصل في الغالب الى معرفة حقيقة
حال المحكوم عليهم. ولذلك يجب التنفيذ بطريق
الاكراه البدني في كل الاحوال عند عدم دفع الغرامة.

٥

قرار ٣٨ يناير سنة ٩٣٠ رقم ٧٠

غرامة . مقضى بها مع الاشغال الشاقة
او الاجرام . تنفيذها

المبدأ القانوني

تنفذ الغرامة المقضى بها مع الاشغال او الاجرام
اللجنة

تنص المادة ٣٥ ع . على ما يأتي :
« تجب عقوبة الاشغال الشاقة بقدر مدتها كل
عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها للجريمة وقعت
قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة »
وقد استعملت نيابة دمنهور عما يتبع في حالة
الحكم على منهم بقوتين احدهما بالاشغال الشاقة
أو الاجرام . والثانية الغرامة في جنحة وقعت قبل
الحكم بعقوبة الاشغال الشاقة أو الاجرام فهل
تجب الأولى الثانية أم لا تجب .

ويعرض المسألة على اللجنة رأيت

١ - أن عقوبة الاشغال الشاقة لا تجب
عقوبة الغرامة . لأن المادة ٣٥ ع . صريحة في أن

٦

قرار ٢ يناير سنة ١٩٣٠ رقم ٦٩

غرامة . في قضايا المواد المخدرة . اصدار التهم .
التنفيذ بها . بالاكراه البدني .

المبدأ القانوني

تنفذ الغرامة المقضى بها مع المجلس في قضايا
المواد المخدرة بطريق الاكراه البدني عند عصر التهم
اللجنة

نصت المادة ٩٦٦ من التعليمات العامة على
انه لا يحسن أن تقضى النيابة بالاكراه البدني في
حالة صدور حكم شامل لعقوبة مقيدة للحرية
مدتها طويلة نوعا كسنة فأكثر. وأخرى مالية معا
مالم يترجح لديها كل الترجيح انها تلجى . بذلك
المحكوم عليه الى سدادها .

وقد استعملت نيابة بور سعيد عما اذا كان
حكم هذه المادة يسرى على قضايا المواد المخدرة
التي يحكم فيها بالمجلس سنة فأكثر. وعقوبة مالية
كبيرة . ويتبين أن المحكوم عليهم فيها فقراء
لا يملكون لهم . فهل يصرف النظر في هذه
الحالة عن تنفيذ العقوبات المالية أو ينفذ بها بطريق
الاكراه البدني أو التشفيل

ويعرض المسألة على اللجنة رأيت أن قانون
المخدرات هو قانون صدر بعد وضع التعليمات

في إحدى تلك الجرائم. ولكن بسبب عدم كفاية الأدلة حفظت القضية أو صدر قرار بأن لاوجه لأقامتها أو حكم فيها بالبراءة... إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار القرار بأن لاوجه لأقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو كانت الدعوى قد سقطت بالتقادم. وجاء في النص الفرنسي ما ترجمته «انه يمدن المشتبه فيهم: ثانياً: من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم... إلا إذا كان قد مضى خمس سنين على حفظ القضية أو اصدار قرار بأن لاوجه لأقامتها أو الحكم فيها بالبراءة أو على سقوط الدعوى العمومية بالتقادم

فيينا يستمد من ظاهر النص العربي ان حالة الاشتباه تسقط بمجرد سقوط الدعوى العمومية بالتقادم. يستمد من ظاهر النص الفرنسي انها لا تسقط الا بمضي خمس سنوات من تاريخ سقوط الدعوى العمومية بالتقادم

وقد رأيت اللجنة الأخذ بما يقضى به النص العربي: أولاً لأنه لما كان هذا النص في مصلحة المتهم فله أن يتمسك به ويستفيد منه: ثانياً لأنه لا يمكن أن يكون الشارع قد أراد جعل حالة المشتبه فيهم المنصوص عليهم في الفقرة الثانية من المادة الثانية وهم الذين حفظت قضاياهم أو حكم فيها بالبراءة لعدم كفاية الأدلة اسوأ من حالة المشتبه فيهم المنصوص عليهم في الفقرة الأولى منها وهم المحكوم عليهم بالعقوبة لثبوت التهمة قبلهم. فان الفقرة الأولى هذه ونصها العربي مطابق لنصها الفرنسي. قضى بأن حالة الاشتباه الخاصة بأولئك المحكوم عليهم تسقط بمضي خمس

عقوبة الاشتغال الشاقة لا تجب الا العقوبات المفيدة للحرية. وعقوبة الرأفة ليست مفيدة للحرية ٢ - انه من المقرر أن عقوبة الاجرام هي كعقوبة الاشتغال الشاقة فلا تجب الرأفة ايضاً. ٣ - انه اذا كان من الممكن تحصيل الرأفة من المحكوم عليهم أو تنفيذها بها على ممتلكاتهم فيها. والا فتنبع المادة ٩٦٧ من التعليمات العامة التي تنص على انه يصرف النظر عن تنفيذ العقوبات المالية بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين يكونون في السجون تنفيذاً لحكم بالاشتغال الشاقة أو لحكم باعتبارهم مجرمين اعتادوا الأجرام.

٦

(قرار ٢٨ يناير سنة ٩٣٠ رقم ٧١)

متعدد. مشتبه فيه. حالة الاشتباه. وقت سقوطها

المبدأ القانوني

مقتردون ومشتبه فيهم. ومتى تسقط حالة الاشتباه

اللجنة

اقترح حضرة وكيل نيابة شبين الكوم الجزئية حفظ القضايا المنوه عنها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بالدفترخانة لمدة خمس سنوات ولو كانت من الجناح للرجوع عليه عند نظر الطعون التي تقدم في انذارات الاشتباه

وقد لوحظ أن النص الفرنسي لهذه الفقرة يختلف عن النص العربي لها. فقد جاء في النص العربي انه يعد من المشتبه فيهم: «ثانياً - من تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم أو اقامة الدعوى عليهم لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لشروع

الدعوى في القضية . ثانياً . أن يكون صدر فيها أمر بالحفظ أو قرار بأن لا وجه أو حكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة . ففي هذه الحالة فقط يسقط الاشتباه بمضي خمس سنوات من تاريخ القرار أو الحكم . وأما بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم . ولم تتكلم هذه الفقرة مطلقاً عن الحالة التي تكون قد سقطت فيها الدعوى العمومية بالتقادم قبل صدور قرار بالحفظ أو بأن لا وجه أو صدور حكم بالبراءة . ويظهر أن الشارع اغفل هذه الحالة عمداً . لأنه لم يشأ اعتبار الشخص من المشتبه فيهم إلا إذا كانت الشبهات التي تقوم حوله مؤيدة بقرار أو حكم . ومن ثم تكون الحالة الوحيدة التي قصدها الشارع في هذه الفقرة أو نص على سقوط الاشتباه فيها أما بمضي خمس سنوات من تاريخ القرار أو الحكم وأما بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم في الحالة التي يكون قد صدر فيها قرار بالحفظ أو بأن لا وجه أو حكم بالبراءة .

وبما أن الدعوى العمومية تسقط في الجنيح بمضي ثلاث سنوات وفي الجنايات بمضي عشر سنوات فيمكن تفسير هذه الفقرة بأن حالة الاشتباه المنصوص عليها فيها تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ الحفظ أو صدور القرار بأن لا وجه أو الحكم بالبراءة إلا إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم قبل ذلك فتسقط حالة الاشتباه بسقوطها . وينبغي على ذلك أن الاشتباه يسقط بمضي خمس سنوات إذا كانت القضية جنائية وبمضي ثلاث سنوات إذا كانت جنحة .

سنتين على انقضاء آخر عقوبة أو بسقوط تلك العقوبة بالتقادم . ولما كانت العقوبة المحكوم بها في جنحة تسقط بمضي خمس سنوات فيبقتضى نص الفقرة الأولى إذا حكم على شخص بالعقوبة الجنحة من الجنيح الواردة بها . ولم ينفذ هذا الحكم تسقط حالة الاشتباه بمضي خمس سنوات من تاريخه بينما إذا كان الشخص قد حفظت قضيته أو صدر فيها قرار بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة . فيبقتضى النص الفرنسي للفقرة الثانية لا تسقط حالة الاشتباه إلا بمضي ثمان سنوات . وفي ذلك نسوى لا مبرر له لحالة الشخص الذي لم تثبت تهمته عن حالة الشخص الذي ثبتت عليه التهمة وحكم عليه بالعقوبة . ولما كان النص العربي للفقرة الثانية المذكورة قد نص على أجلين لسقوط حالة الاشتباه المنوه عنها فيها . الأول . مضي خمس سنوات على حفظ القضية أو بإصدار القرار بأن لا وجه أو الحكم فيها بالبراءة . والثاني . سقوط الدعوى العمومية بالتقادم . فقد استوجب هذا البحث في أي حالة يسقط الاشتباه بمضي خمس سنوات وفي أي حالة يسقط بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم .

وقد جال بفكر اللجنة أنه ربما يكون الشارع قد أراد أن الاشتباه يسقط بمضي خمس سنوات في حالة ما إذا كان قد صدر في القضية قرار بالحفظ أو بأن لا وجه أو حكم بالبراءة . ويسقط بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إذا لم يكن قد صدر فيها قرار أو حكم من هذا القبيل .

ولكنه قد لوحظ أن هذه الفقرة تشتط . أولاً . أن تكون النيابة تولت التحقيق أو إقامة

تقرير

مجلس نقابة المحامين

المقدم للجمعية العمومية للمحامين عن أعماله في سنة ١٩٣٠

فقدت أسرة المحاماة من أعضائها في خلال العام المنصرم حضرات الرحومين الاساتذة (١) سيد زكي (٢) ابراهيم الحورى (٣) مينا اسكندر بك (٤) احمد وجدى (٥) اسماعيل حسين ومجلس النقابة يمزى حضراتكم في تقديم ويكرر التعزية لتدويمهم ويرجو أن يعوض المحاماة عن الخسارة التي لحقتها بمقدم

تشكيل المجلس

بعد أن تمت انتخابات المجلس بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وبعد أن بدأ المجلس في مباشرة أعماله أسندت وزارة الاوقاف لحضرة الاساذ النقيب محمود بسيوني بك في وزارة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا التي صدر المرسوم الملكي بتأليفها في ٢ يناير سنة ١٩٣٠ ققام حضرة الاساذ محمد يوسف بك وكيل النقابة بأعمال النقيب . وقد استمر المجلس في مباشرة أعماله بهذا الوضع إلى أن استقال منه حضرة الاساذ محمد علي رشدي لتعيينه قاضياً فانتخب المجلس بدلاً عنه لآخر هذه السنة حضرة الاساذ محمد ابو العينين ابراهيم .

جلسات المجلس

عقد المجلس هذا العام ٥٤ جلسة منها ٥٠ جلسة عادية و ٤ جلسات مستعجلة وكانت أولى جلساته في أول يناير سنة ١٩٣٠ والأخيرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وبلغ عدد المواد والمسائل التي نظرها وفصل فيها ٤٢٠ وقد قرر بجلستى أول و ٨ يناير سنة ١٩٣٠ تعيين الاساذ محمود فهمي جنديه أميناً للصندوق. والاساذ ميخائيل غالى سكرتيراً . وانتخب في الجلسة الأولى حضرات الأساتذة محمد يوسف بك ويوسف احمد الجندى عضوين أصليين في لجنة قبول المحامين واحمد الديوانى بك وميخائيل غالى عضوين احتياطيين بها عن سنة ١٩٣٠. وحضرات الاساتذة محمد ابو الخير وعبد العزيز فهمي ومحمد صبحي بهجت أعضاء اللجنة النقابة الفرعية بالقاهرة على أن يكون الأول رئيساً وعضو لجنة قبول

المحامين . وقرر تكليف النقابات الفرعية بالجهات الاخرى باجراء انتخابات لأعضاء اللجان الجديدة بموجب محاضر موقع عليها من المحامين وارسال النتيجة للمجلس للنظر فيها . وقد راعى المجلس في تعيين هذه اللجان أخيراً نتيجة تلك الانتخابات فأقرها .

سُورَة عامّة

عنى المجلس في هذا العام بمعالجة بعض شؤون تحسين حالة المحامين والقضاء على أسباب كثيرة للشكوى مما وصلت اليه المهنة من وجهتها المادية والأدبية . فبحث فيما يأتى : -

- (١) مشروع قانون المحاماة
- (٢) المكاتب الفرعية ومكاتب المحامين تحت التمرين
- (٣) تأسيس صندوق ائانة الطوارئ للمحامين

١ - مشروع قانونه المحاماة المجرى

اختص المجلس هذا المشروع بالكثير من اهتمامه فوالى في عدة جلسات خاصة اعادة النظر فيه وتنقيحه وترتيبه وقرير أحكامه مسترشداً بالمبادئ العامة التى رسمتها الجمعية العمومية للمحامين المنعقدة في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٨ وملاحظات اللجنة التى نديها من بعض أعضائه وهن حضرات الاساتذة عزيز خانكي بك وعبد الحليم البيل بك وعبد الكريم رؤوف بك لدرسه . فاستوفى بحثه وأتمه في صيغة استقر عليها قراره . ثم تقدم به لمجلس النواب اقترح قانون من بعض أعضائه الذين هم من أعضاء مجلس النقابة . وقد قطع المشروع في ذلك المجلس شوطاً عظيماً فبعد أن أحيل على لجنة الاقتراحات وأقرته أحاله المجلس على لجنة الحفائية التى بحثته في عدة جلسات وكانت توشك أن تنتهى منه وتحيله على المجلس لاقراءه عند ما صدر الأمر الملكى بتأجيل انعقاده ثم حله . وبما يدل على صحة نظر الذين عنوا بذلك الترشيع ورأوه ضرورة ماسة تقتضيه ظروف الأحوال في المهنة أن رئاسة محكمة الاستئناف المختلطة أرسلت لوزارة الحفائية مشروعاً بتعديل لأئحة المحاماة امام المحاكم المختلطة بادخال قيود جديدة على من يريد مزاوله المهنة هناك هي أشد من القيود المقترح ادخالها على قانون المحاماة امام المحاكم الاهلية مع أن الحاجة لها هنا أمس منها هناك . ومشروع رئاسة محكمة الاستئناف المختلطة يوشك أن يقرر إذ قد انتهت منه اللجنة التشريعية بوزارة الحفائية . أما مشروع قباينة الاهلية فسيتبقى الى أن تنهى للبلاد عودة نظامها الطبيعى الذى هو السبيل الوحيد للإصلاح .

(٢) المطالب الفرعية ومطاب المحامين تحت التمرين

أشار المجلس في تقريره السابق الى ما اتخذ من اجراءات في سبيل غلق هذه المكاتب غلقاً نهائياً . وأنه أبلغ لجان النقابة قراره الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ . وقرار الجمعية العمومية لمحكمة

استئناف مصر الأهلية بمجلس ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مشفوعاً برجائه أن يقوم حضرات المحامين من تلقاء أنفسهم بتنفيذ أحكام اللائحة فوراً وإلا فإنه لن يتأخر في اتخاذ كل الاجراءات لعل تلك المكاتب اذ أن الأمر ليس قاصراً على تنفيذ اللائحة ووجوب احترامها بل أيضاً للضار الناشئة من انتشار هذه المكاتب وتأثيرها الضار على مصالح المتقاضين ومصالح المحامين أيضاً فضلاً عن ضررها بسمتهم لبعدها عنهم وتضرر اشراهم عليها وخضوعها لسلطة اشخاص يتجرون بكرامة المحامين وينشاطهم . وتنفيذاً لهذا القرار استعان المجلس بلجان النقابة والنيابة العمومية لحصر تلك المكاتب كما طلب من كل محام تنفيذاً لقراره الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٣٠ تعيين محل اقامته والمكان الموجود به مكتبه واخطار النقابة بهما لافتاً النظر الى وجوب تنفيذ القانون وقرارات النقابة بمنتهى الدقة . والمجلس يذكر بالشكر المعونة التي أودتها النيابة العمومية للنقابة وما زالت تؤديها لها في هذا الشأن . ويسر المجلس أن يذكر ان عمله هذا قوبل بالارتياح الكثير من جمهور المحامين وعدوه . من أهم الاصلاحات الضرورية لرفع شأن المهنة الى المستوى اللائق بها . على أنه مما يؤسف له ان بعض حضرات المحامين لم يقوموا الآن بنقل مكاتبهم فعلا وسيضطر المجلس امام هذا الى اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتنفيذ القانون بلا ابطاء . وهو يعتمد قبل ان يقدم على هذا على حكمة حضراتهم وتقديرهم للواجب كي يقوموا من تلقاء أنفسهم بتنفيذ القانون .

وقد أصدر المجلس منشوراً آخر رقم ٣ سنة ١٩٣٠ يرجو فيه من حضرات المحامين أن يراعوا أخطارها مقدماً كما رأى احد منهم تغيير مكتبه من جهة لأخرى أو فتح مكتب جديد . كما يرجو حضرات المحامين تحت التمرين أن يحفظوه كل منهم في اقرب وقت عن محل اقامته والمكتب الذي يباشر عمله فيه وللمجلس عظيم الرجاء أن يكون تنفيذ اللائحة في هذا الشأن تنفيذاً فدياً ولا يكتفى برفع اليفظ مع استبقاء الكتبة ومع مباشرة العمل فيه فان هذا مخالف للقانون مخالفة صريحة وقد استعلم بعض حضرات المحامين عما اذا كان اشتراك اكثر من محام في مكتب يبيع فتح مكاتب يحدد محامي الشركة قرأى المجلس ان هذا أيضاً يخالف اللائحة اذ انها تسوى في هذا الشأن بين محام وعدة محامين مشتركين . كما سبق للمجلس أن بين ذلك في مناسبات عديدة ويرجو المجلس أن ينظم هذه الصورة عمل المحامين ويكون محل احترام الجميع . وبذلك تقل الشكاوى الكثيرة التي تنشأ اغلبها من ان المباشر للمكتب هو شخص غير المحامي لا يقدر للمهنة واجبا وكرامتها .

(٣) تأسيس صندوق طوارئ وشيخوخة للمحامين

بحث المجلس في انشاء صندوق أعانة يقوى على مواجهة طوارئ المحامين سواء أنت هذه الطوارئ من مرض او عجز او شيخوخة نظراً لما لاهظه من عدم كفاية الاعانة التي تقرر في الميزانية سنوياً لسد حاجات المحامين التي تعرض له من وقت لآخر . فقرر تأليف لجنة من أعضائه لتحضير مشروع لذلك مستأنسة بالنظام المقرر باللائحة المحامين المختلطة . وقد تنازل حضرات القائمين بتحرير

مجلة المحاماة عن مبلغ مائة جنيه من المكافأة المقررة لها ليكون نواة لذلك الصندوق . فتقبل المجلس هذه الاربحية بالشكر . وبينما اللجنة المؤلفة لتحضير المشروع تبأشر عملها اذا ورد للمجلس اقتراح من حضرة الاستاذ عزيز خانكي بك يتضمن دعوة المجلس لبحث المشروع الجديد الذى تبخته قنابة المحامين المختلطة الآن . ويقترح الاتصال بقيب المحامين هناك للوقوف على تفصيل مشروع قنابتهم .

قرر المجلس بمجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أن يضم صاحب الاقتراح للجنة مع تكليفه بأن يقوم بالاتصال المشار اليه . وقد قام حضرة الاستاذ بذلك وارسل للجنة بيانات وردت له من جناب قبيب المحامين أمام المحاكم المختلطة . وهى الآن موضع بحث المجلس الذى له عظيم الرجاء ان يتم بحث المشروع وتقريره فى اقرب وقت ولو بمرضه على جمعية عمومية غير عادية .

الموادس بين المحامين والقضاة

أشار المجلس فى تقريره الأخير الى ثلاث حوادث حكم فيها على محامين بالغرامة أثر مشادة بينهم وبين بعض حضرات القضاة فى الجلسة . وقد كان الحادث الأول اذ ذاك وهو حادث الاستاذ الحلوانى منظوراً أمام محكمة النقض . وقد قضت هذه المحكمة برفض اوجه النقض بناء على ان النصوص القانونية الحالية لا تكسب المحامى حصانة أثناء قيامه بعمله فى الجلسة . وقد أراد المجلس أن يتدارك هذا الأمر فى مشروع قانون المحاماة الجديد السابق الإشارة اليه فنص فيه صراحة على هذه الحصانة أما الحادث الثانى وهو حادث الحكم من محكمة بولاق على الاستاذ السيد رفعت المحامى فقد تولى الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية أحد اعضاء المجلس وقد حكم فيه بالبراءة . ويسر المجلس أن يسجل عدم حصول حوادث من هذا القبيل فى خلال هذا العام .

مجر المحاماة والمجربول العسرى الأول

لاستقالة الاستاذ محمد على رشدى الذى كان يشترك فى تحرير مجلة المحاماة عهد المجلس بشؤون تحريرها الى حضرى الاستاذين راغب اسكندر ومحمد صبرى ابرعلم . وتعمل هذه اللجنة الجديدة على اجراء تحسينات متعددة فى المجلة بدأتها بتوجيه عنايتها لفهرست السنوية بحيث يسهل الاطلاع عليها والاجاطة بما تحتوى من المبادئ القانونية احاطة تامة . ثم رأت ابتداء من السنة الحادية عشر للمجلة أن تضيف أبواباً جديدة عليها فاعتزمت ان تنشر بين حين وآخر تعليقاً على احكام بعض المحاكم الأهلية . وأخذت فى نشر احكام النواثر المجتمعة فى محكمة الاستئناف المختلطة مع التعليق عليها ومقارنتها بالقضاء الأهلى ورأت ايضا التوسع فى نشر الاحكام الصادرة من المحاكم المختلطة والفرنسية وهى معترمة كذلك ايراد المنشورات القانونية التى تصدر من النيابة العمومية والمجالس الحسبية . وانما تعتمد على ما تلقاه من المونة من حضرات القضاة والمحامين وكل مشتغل بالقانون من جهة نشر الابحاث القانونية القيمة والاحكام الجديدة والاحكام القديمة التى لم يسبق نشرها

وتنفيذاً لقرار المجلس الصادر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٠ بأعداد وطبع الجدول المشرى الأول للمجلة قد بذلت لجنة التحرير مجهوداً عظيماً في أعداده وقد خلت في ذلك خطوات واسعة وقد لا يفي عدد شهور حتى يكون هذا الجدول الثمين بين أيدي رجال القانون للاستعانة به في مباحثهم وقد خفت قليلاً الشكاوى الناشئة عن عدم انتظام توزيع المجلة الذي كان من أهم أسبابه عدم إخطار إدارة المجلة والقابلية بتناوين حضرات المحامين عند تغييرها . وقد وضعت إدارة المجلة نظاماً محكماً للتوزيع يكفل رفع كل شكوى من هذا القبيل .

طلبات تقرير الاستعانة

تقدم للمجلس في خلال هذا العام ٣٣ طلباً من حضرات المحامين لتقدير اتعابهم قبل موكلهم فأصدر فيها جميعاً قراراته . وقد لاحظ المجلس أن بعض الطلبات خلو من مفردات القضية أو من بعض مستنداتها ومذكراتها ومحاضر جلساتها والحكم الصادر فيها وكذلك من القيمة التي يطلبها مقدم الطلب ليستأنس بها المجلس عند تقديره فتقرر لفت نظر حضرات المحامين لاستيفاء كل ذلك . والمجلس يكرر رجاءه الذي أبداه بتقريره الأخير بأن تكون تقاريره التي يراعى فيها الدقة والمدل محل احترام المحامين ورعاية المحاكم .

الشكاوى

نظر المجلس من الشكاوى المقدمة له من المتقاضين والواردة إليه من النيابة ٢٤٤ ولم يبق لديه تحت النظر سوى الشكاوى التي لم يرد عنها إجابات حضرات المحامين والتي تحتاج لتحقيقات تكيلية واستيفاءات لم تتم بسبب تأخير حضرات المحامين في إرسالها وعددها ٣٦٠ من ذلك ١٥٥ من الشكاوى القديمة و ٢٠٥ من الشكاوى الجديدة . وقد أصدر المجلس في ٢٠٠ منها قرارات بالحفظ و ٢٩ أدانة ٣ و لفت نظر ٨ و إنذار ٤ إحالة على مجلس التأديب والمجلس يكرر ما أبداه في تقريره الأخير من الأسف لتأخير حضرات المحامين في إرسال ملاحظاتهم على الشكاوى رغم تكرار طلبها ويؤكد أنه لن يتساهل بعد الآن بانتظار ورودها طويلاً إذ أنب الأصلاح لم والأولى بشرف المهنة سرعة الفصل فيها منعاً من التشويش عليهم ببقائها معلقة وقتاً طويلاً .

وقد قرر المجلس بمجلسه أول فبراير سنة ١٩٣٠ أعداد ملف خاص لكل محام يشمل بيان محل إقامته والجهة السكاكن فيها مكتبه وكل ما يعرض له من الشكاوى وغيرها ليرجع له عند الاقتضاء على أن ينفذ هذا النظام بمجرد الفراغ والتخلص من المكاتب الفرعية . وسيساعد هذا العمل على الاتصال بالمحامين سواء كان من القابلية أو من النيابة أو مختلف المحاكم والوقوف على كل أمر يعرض له ؟

سكرتير المجلس

قيب المحامين بالنيابة

محمد بن علي

محمد يوسف

تقرير

مرفوع الى مجلس نقابة المحاسبين

من امين صندوق النقابة

اولا - عن نتيجة حساب سنة ١٩٣٠ التي ابتدأت في اول ديسمبر سنة ١٩٢٩ وانتهت في نوفمبر سنة ١٩٣٠

قررت الجمعية العمومية المنعقدة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩	مليم	جنيه
ايرادات هذه السنة	٥٩٥٠ ٠٠٠	مبلغ
وقد بلغت فضلا	٤٥٢٢ ٢٦٦	مبلغ
وقد ردت المصروفات	٤٧٤٤ ٠٠٠	مبلغ
وقد بلغت فضلا	٤٣٦٦ ١٣٨	مبلغ
فيكون فائض الايرادات	١٥٦ ١٢٨	مبلغ
واذا أضفنا الى الرصيد الباقي لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ وهو بعد		
استبعاد فرق سعر سندات الدين الموحد والممتاز عما كانت عليه		
واعتبارها بسعر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠	١١٣١٥ ٢١٦	مبلغ
يكون المجموع	١١٤٧١ ٣٤٤	مبلغ

وهذا المجموع هو رصيد أموال النقابة لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٠ وبيانه كالاتي :

مليم	جنيه	
٢٢٤ ٢٧١١		في بنك مصر بخلاف ٢٦ جنيها و ٩٦٤ مليا شيك تحت الصرف من البنك
		و ٥٥ جنيها و ١٥٤ مليا امانات للغير
٠٠٣ ٠٠٤٦		في شركة التعاون المالي
٨٢٣ ٠٠٢٢		في البنك الاهلي
٦٨٠ ٨٢٣٥		سندات مالية بسعر يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠
٦١٤ ٤٥٥		في عهدة امين الصندوق وادع في ديسمبر سنة ١٩٣٠
٣٤٤ ١١٤٧١		

نمرة ١
 كشف البنك ٢
 المحفوظة بأمانة ٣
 الصندوق ٤

وهناك مايتى فرنك مودعة بينك مصر على ذمة شراء كتب ومجلات افرنكية (كشف البنك تحت نمرة ٥) محفوظة بأمانة الصندوق
ونظرا لأن التوقيض المعطى من الجمعية العمومية للمجلس بخصوص بناء دار النقابة من هذا الرصيد لم يتيسر تنفيذه لعدم تسليم الحكومة للأرض للآن فنرجو أن تقوض الجمعية العمومية مجلس النقابة فى اقامة البناء

ثانياً - تفصيلات عن الإيرادات

(١ رسوم القيد)

حركة رسوم القيد فى سنة ١٩٣٠ كانت كالآتى :

المقدر بالميزانية	التحصل فلا	زيادة عن القدر	عجز عن القدر	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٤٥٠	٥٥٥	١٠٥	٠٠	رسوم قيد فى جدول المحاكم الاستئنافية
٨٠٠	١٢٠٠	٤٠٠	٠٠	» » » » الابتدائية
٦٠٠	٥٤٠	٠٠٠	٦٠	» » » » الجزئية
١٨٥٠	٢٢٩٥	٥٠٥	٦٠	

فلز يادة ناتجة من الاقبال على الانتقال من جداول الجزئى الى الجداول الابتدائى ومن جداول الابتدائى الى الاستئناف - اما القيد بالجزئى فهو تابع لعدد المتخرجين الذين يقبلون الاشتغال بالمحاماة وقد قصص عن المقدر بالميزانية يبلغ ٦٠ جنيها

(٢ الاشتراكات)

قدرت الاشتراكات فى الميزانية يبلغ ٢١٠٠ جنيه وقد بلغ التحصل فلا ٩٠٩ ج و ٧٥٠ م حسب الجدول الآتى :

المقدر بالميزانية	التحصل فلا	نقص عن المقدر	
مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٠٠٠ ٠٠٠	٢٣٩ ٠٠٠	٥٦١ ٠٠٠	اشتراكات محامين امام المحاكم الاستئنافية
٦٠٠ ٠٠٠	٢٩٣ ٠٠٠	٣٠٧ ٠٠٠	» » » الابتدائية
٥٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ١٧٧	٢٢٣ ٢٥٠	» » » الجزئية
٢١٠٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٩٠٩	٢٥٠ ١١٩٠	

وكان المقدّر بالميزانية لما يتحصل من الاشتراكات المتأخّرة لغاية سنة ١٩٢٩-١٩٥٠ جنبها ولكن ما تحصل فعلا بلغ ٥٢٠ جنبها
ولما كان المتأخّر لغاية سنة ١٩٢٩، هو مبلغ كلي يضاف اليه ما تأخّر من سنة ١٩٣٠. فنبين في الآتي حركة المتأخّر لغاية سنة ١٩٣٠

مليم	جنيه	
٢٥٠	٢٠٣٧	مجموع ما كان متأخراً لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ حسب الدفاتر
٥٢٠	٥٢٠	تزيل ما تحصل منه في سنة ١٩٣٠
٢٥٠	١٥١٧	الباقى من المتأخّر لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩

اشترى كات سنة ١٩٣٠

مليم	جنيه	عدد المحامين	
٥٠٠	١٧٨٢	٥٩٤	بالاستئناف
٥٠٠	١٠٣٠	٥١٥	بالابتدائي
٥٠٠	٨٥٠	٨٥٠	بالجزئي
مليم	جنيه	عدد	
٥٠٠	٣٦٦٢	١٩٥٩	

يستبعد من ذلك عما حرر اعفاؤه ومن توفى أو

اقتطع عن الاشتغال بالمحاماة

مليم	جنيه	عدد	
٥٠٠	٣٥٥٥	١٩٠٨	الباقى
٧٥٠	٩٠٩		عما تحصل في سنة ١٩٣٠
٢٥٠	٢٦٤٥		اللى تأخر من اشتراكات سنة ١٩٣٠

مليم	جنيه	
٢٥٠	٢٦٤٥	
٥٠٠	٤١٦٢	مجموع المتأخّر

والذى ساعد على زيادة المتأخّر هو أثر الحالة الاقتصادية الحاضرة ومن جهة أخرى يلاحظ أن حضرات الاساتذة الزملاء تعود معظمهم على الدفع في غضون شهر ديسمبر سنوياً. قبيل انعقاد الجمعية العمومية بدليل أن ما تحصل في ذلك الشهر من سنة ١٩٢٩، بلغ نحو الخمسة جنية

ولنا الأمل الوطيد في حضرات الزملاء أن يلبوا طلب النقابة في دفع ما عليهم

﴿ ٣ أرباح أموال النقابة ﴾

قدرت هذه الارباحات في الميزانية بمبلغ ٥٥٠ ج وقد بلغ ما تحصل منها ٥٤٢ ج و ١٣٩ م والفرق قليل

﴿ ٤ ايرادات مجلة المحاماة ﴾

تقدر في الميزانية لاييرادات المجلة بمبلغ ٢٠٠ جنيه ولكن الذي تحصل هو ١٦٩ ج و ٣٦٠ م فيكون النقص ٣٠ جنيهًا و ٦٤٠ ل.باً وهو بالضرورة ناتج من تأثير الحالة الاقتصادية الحاضرة

﴿ ٥ اليرادات المتنوعة ﴾

لم يدرج بالميزانية شيء لليرادات المتنوعة ولكن تحصل في سنة ١٩٣٠ مبلغ ٨٦ ج و ١٧ م ومعظمه وهو ٧٥ جنيهًا تحصل من محكمتي بولاق والاستئناف عن الغرامات التي كان محكوماً بها على حضرتي الاستاذين السيد افندي رفعت وعلى افندي الحلواني

﴿ ٦ مجموع اليرادات في خمس سنوات ﴾

وفي الجدول الآتي بيان مجموع اليرادات في خمس سنوات

مبلغ	جنيه	سنة
٢٥٥٠	٥٥١١	سنة ١٩٢٦
١٠٥	٤٩١٧	سنة ١٩٢٧
٢٨٩	٤٦٣٩	سنة ١٩٢٨
١٧٧	٥٥١٧	سنة ١٩٢٩
٢٦٦	٤٥٢٢	سنة ١٩٣٠

تفصيلات عن المصروفات

حساب المصروفات سنة ١٩٣٥

	النسبة		النسبة		النسبة		النسبة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
اجرة محل النقابة	٢٦٤٠٠٠	٢١٦٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مصاريف محل النقابة	٦٠٠٠٠	٧٩٠٠٠	٧٣	١٩	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
ثمن اثاثات لدار النقابة وغرفة الاستئاف	٥٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مرتبات موظفي وخدمة النقابة	٦٢٠٠٠٠	٦٤٣٩٥٠	٢٣٩٥٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
اعانات	٧٥٠٠٠٠	٨٥٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
تأثيث غرفة الملمين بالجزئيات	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
كتب ومجلات	١٠٠٠٠٠	٠٨٨٦٠٥	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	١١٣٩٥	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مكافأة كلية الحقوق	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
الاجان الفرعية	٨٥٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مصاريف غرفة الاستئاف	٢٠٠٠٠٠	٢٠٩٥٩٠	٩٥٩٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مصاريف مجلة الحمامة	١١٠٠٠٠٠	١١٢٨٥٨٣	٢٨٥٨٣	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مقرر لوضع فهرست عن احكام القضاء في العشر سنوات الماضية	٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
مصاريف متنوعة	١٨٠٠٠٠	٢٠٤٣٣٧	٢٤٣٣٧	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
	٤٧٤٤٠٠٠	٤٣٦٦١٣٨	٤٣٦٦١٣٨	٢١١٥٢٣٣	٥٨٩٣٩٥	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠

من هذا الجدول يتبين ان مجموع المصروفات جاء اقل من المقدر بالميزانية بمبلغ ٣٧٧ جنيها و ٨٦٢ مليم
ولكن بالنسبة لكل باب من ابواب المصروفات وقت زيادة وقص ونفصل ذلك فيما يلي

١ - اجرة محل النقابة

كانت النقابة تسكن في شقة بشارع ابو السباع نمرة ٨ بأجرة قدرها ٢٢ جنيها شهريا ولعدم
ملائمتها كل الملائمة لمركز النقابة. وارتفاع أجرتها، قد بحثنا عن محل آخر وامكننا الانتهاء الى محلها

الحالى بشارع المناخ غرفة ٢٠ وهو البق من المحل الاول بكثير نظراً لمنافه وسعته ، بأجرة قدرها ١٦ جنيا شهريا . ولهذا توفر من ربط هذا الباب فى سنة ١٩٣٠ - ٤٨ جنيا

٢ - مصاريف محل النقابة

كان المقدر لهذا الباب فى الميزانية ٦٠ جنيا ولكن الذى صرف هو ٧٩ جنيا و٠٧٣ مليا فالزيادة التى بلغت ١٩ جنيا و٠٧٣ مليا سببها انتقال محل النقابة الى مكان آخر وقل ائاناته وأصلاح غرفة المحلة واعداد تليفونات وغير ذلك

٣ - مئآت لدرار النقابة وعرفة الاستئناف

المقدر بالميزانية لهذا الباب ٥٠ جنيا ولم يصرف منه شئ بسبب التوسع فى الاعانات كما سيأتى الكلام فى باب الاعانات

٤ - مرتبات الموظفين والخدمه

المقدر بالميزانية لهذا الباب هو ٦٢٠ جنيا والذى صرف هو ٦٤٣ جنيا ٩٥٠ مليا والزيادة وقدرها ٢٣ جنيا ٩٥٠ مليا سببها صرف مبلغ ٣٢ جنيا ٤٥٠ مليا فى بحر شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ من ماهية ذلك الشهر الذى يجب ان قيد فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٠ وبذلك لا يكون ثم تجاوز فى هذا الباب

٥ - الاعانات

قدرت الاعانات بالميزانية بمبلغ ٧٥٠ جنيا ولكن الذى صرف هو ٨٥٦ جنيا فتكون الزيادة ١٠٦ جنيا

وهذه الزيادة صرفت لظروف اضطرارية قهرية طرأت على بعض حضرات الزملاء وتحتق المجلس منها واعتمد صرف مبالغ لأجلها . وبناء على ان طلبات الأعانة ترادفت على النقابة من عائلات بعض حضرات المحامين ومنها ما يستحق العناية فتلقت النظر الى ذلك

٦ - تأميم غرف المحامين بالمحزيات

كان المقدر لهذا الباب بالميزانية ١٥٠ جنيا والذى صرف فعلا هو ١٠٠ جنيه ولوحظ فى توفير الباقي وقدره ٥٠ جنيا حالة التوسع فى الاعانات كما ذكرنا قبلا

٧ - أنكتب والمجهرات

المقدر بالميزانية لهذا الباب هو ١٠٠ جنيه والذي صرف هو ٨٨ جنيهًا و ٦٠٥ مليا فيكون التقص ١١ جنيهًا ٣٩٥ مليا

٨ - وظائف كلية الحقوق

مقدرة في الميزانية بمبلغ ٢٠ جنيهًا وقد صرفت بحسب المقدر

٩ - اللبام الفرعية

المقدر بالميزانية لهذا الباب هو مبلغ ٨٥٠ جنيهًا وقد روعي الاقتصاد حتى بلغ ما صرف ٧٢٠ جنيهًا فقط والذي توفر من المقدر ١٣٠ جنيهًا، ومرفق طي هذا ما ورد من حضرة رئيس لجنة طنطا بطلب زيادة المقرر لها

١٠ - مصاريف غرفة الاستئناف

المقدر بالميزانية لهذا الباب هو ٢٠٠ جنيه والذي صرف هو ٢٠٩ جنيهات و ٥٩٠ مليا، والزيادة ٩ جنيهات و ٥٩٠ مليا وهي عادية وقليلة

١١ - مصاريف مجلد المحاماة والفهرست المسمى

(١) كان المقدر بالميزانية لهذا الباب - المجلة - ١١٠٠ جنيه والذي صرف هو ١١٢٨ جنيهًا و ٥٨٣ مليا فنكون الزيادة ٢٨ جنيهًا و ٥٨٣ مليا وهو مبلغ قليل في جانب مصاريف المجلة - وإذا لاحظنا أن ما تمحصل من إيراداتها هو مبلغ ١٦٩ جنيهًا و ٣٦٠ مليا يكون ما صرفته النقابة زيادة عن إيرادات المجلة هو ٩٥٩ جنيهًا و ٢٢٣ مليا

ولما كان الغرض المهم من نشر هذه المجلة هو خدمة العلم والقضاء فلا من دوحة النقابة عن بذل ما تستطيع بذله في هذا السبيل المفيد، ولقد توفقت النقابة إلى اختيار حضرات المحررين الأكفاء الذين يدون المجلة بالمواضيع النافذة، ولا يصعب إلا الإشارة إلى ما يبذلونه من جهد متواصل لمواصلة إصدار المجلة في مواعيدها

(ب) ولقد قررت الجمعية العمومية مبلغ ٤٠٠ جنيه لتل دفعته عشرت عشرت سنوات الماضية للمجلة، وقد بوش وضعه وأصاده وهو تحت الطبع ولم يصرف من المبلغ المقدر سوى مائة جنيه فقط في سنة ١٩٣٠. وسيحل باقي الاجتهاد إلى الميزانية المقبلة لتكمله ما يلزم لطبعه

١٢ - المصاييف المتنوعة

المقدر بالميزانية للصروفات المتنوعة ١٨٠ جنيهًا والذي صرف هو ٢٠٤ جنيهات و٣٣٧ ليليا والزيادة بلغت ٢٤ جنيهًا و٣٣٧ ليليا. وسببها هو ما صرف في شأن انعقاد الجمعية العمومية في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وما اقتضاه الحال من نشر وغير ذلك مما صرف في ضروريات لا بد منها

المال الاحتياطي

أما المدخر من المال الاحتياطي لغاية شهر نوفمبر سنة ١٩٢٩ فهو ٨٢٣٥ جنيهًا و٦٨٠ ليليا عن قيمة السندات المالية بحسب سعر يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

بناء عليه

لتشرف برفع تقريرنا هذا مع تقديم واجب الاحترام

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠

أمين الصندوق

محمود فهمي جندب

الحاي

السنة الحادية عشر

فهرست

العدد الرابع

مصحفة

٣٣١ العيد الحسيني للمحاكم الأهلية للاستاذ عزيز بك خانكي

المطام

مواد القانون	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم	سنة
	(١) قضاء محكمة النقض والابرار			
٢٢٩ نج	حكم استثنائي . قاض بالأدانة . الفاء حكم البراءة . استنتاجه من ذات اسباب الحكم الابتدائي . تقديرها . من سلطة محكمة الموضوع	٣٠ أكتوبر ١٩٣٠	٣٤٥	١٩٢
٢٦ و ٢٥ قانون تشكيل محاكم الجنايات ١٩٨ نج و ١٣٠ دستور	١ - حق الدفاع . حضور محام مقرر عن متهم ولو بتدبيره من قبل المحكمة - عدم اخلال - ٢ - محام . انتدابه من قبل المحكمة . بدلا من محام معين من قبل المتهم ومعتذر . جوازه	» » »	٣٤٦	١٩٣
٣٠٢ ع	غش . مسلي صناعي . صفته . شرطه . حصول البيع فعلا . مجرد العرض . لا عقاب عليه	» » »	٣٤٨	١٩٤
٦ ب و ٣٥ قانون المحدثات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨	مواد مخدرة . احراز وحيازة . بقصد التعامل او الاستعمال الشخصي . ضرورة قيام الدليل عليه	» » »	٣٥٠	١٩٥
٢٥٠ ع	خطف طفل . فاعل اصلي . كمشترك . لا تفريق	» » »	٣٥٠	١٩٦
٢٠٨ ع	١ - قتل خطأ . نوعه . سببه . ضرورة البيان - ٢ - خطأ . علاقة الخطأ بالاصابة . رابطة السببية المباشرة . لزومها .	» » »	٣٥١	١٩٧
٢٠٤ و ٢٠٧ و ٤٣ ع	١ - توافق على التمدي ركن المادة ٢٠٧ . سبق الاصرار . ظرف مشدد . عدم المانع من الجمع بينهما في حادثة واحدة - ٢ - وصف التهمة	٦ نوفمبر ١٩٣٠	٣٥٢	١٩٨

العدد الرابع	فهرست	السنه الحادية عشر
ج. ٢٠٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٩	٦ نوفمبر ١٩٣٠	(تابع قضاء محكمة التض والابرار) اجامها طبقاً لنصوص القانون بعد سرد الوقائع فصيلاً . صحت ٣ - شريك بالمادة ٤٣ . مسؤوليته عن النتائج المحتملة لهذا الاشتراك - ٤ - سبق الاصرار . وجوده . مسألة موضوعية - ٥ - شركاء . في جرائم الضرب والتعدي . اتفاقهم على ارتكابها . مسؤوليتهم جميعاً عنها ١ - علاج . الدفع باعماله . مسألة موضوعية ٢٠٤ ع . ٢ - عاهة مستدعية . فقد منفعة العضو فقداً جزئياً . كاف لتطبيق المادة ٢٠٤ ع ٢٠٠
٢٠٠	» » » ٣٥٥	إيقاف التنفيذ . سبق الحكم بقوبة جناية أو بالحبس أكثر من اسبوع . غير مقيدة بزمان . مائة من إيقاف التنفيذ ٢٠١
٢٠١	١٣ ٣٥٦	١ - شهادة الزور . أركانها . بحث القضاء في توفرها . من عدمه . من سلطته - ٢ - شهادة شهود في دعوى البتوة . تناولها أمر الزوجية والبتوة . سلطة القاضي الجنائي في الحكم على الشهود بالنسبة للآمرين - ٣ - دفاع . مستندات الدعوى . عدم الرد على كل منها . لا بطلان - ٤ - محاكمة اجراءاتها بأول درجة . غيرها في ثاني درجة . نصوص تحقيق الجنابات في ذلك . أثرها - ٥ - حكم . عدم اثبات طلبات النيابة بمحضر الجلسة . لا بطلان . ٦ - اختصاص . رعاية دولة تشيكو سلافاكيا . خضوعهم للقضاء الأعلى

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية عشر
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	مواد القانون
١٩ أكتوبر ١٩٣٠	٢ - قضاء المجلس المحسى العالى ولاية . على معتوه أو مجنون . بعد طروء العته أو الجنون . اعتبار الولى قيا . وصاية . على قاصر فى سن الحضانة . لمن يختاره القاضى . من ذوى الاهلية والكفاة . مجلس محسى . جمعية أرمينية أجنبية . هل يجوز دخولها خصما ثالثا فى الدعوى حجر . رفعه . أسبابه . كافية للتقرير بذلك	٤٢١ لعدرى باشا والقانون المحسى لسنة ١٩٢٥ القانون المحسى لسنة ١٩٢٥
» » »	» » »	» » »
١٦ نوفمبر ١٩٣٠	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر حكم مرمى المزداد . تعليقه على شرط فاسخ . عدم الوفاء . وقوع الفسخ . رد القيمة ورد الفوائد . مقاصة	٦٠٦ وما بعدها م ١٠٥ مد
» » »	١ - بناء فى أرض الوقف . قيمة المبنى . بناؤه على أنه مالك . بناء حاصل بدون غش - ٢ - تقدير قيمة المبنى . قيمتها وقت الحكم بالاستحقاق - ٣ - وقف . عدم مسئولية جهة الوقف بقيمة العمارة . سدادها من ريع الوقف .	٦٥ مد
١٨ يونيو ١٩٣٠	١ - اعلان . على يد مندوب محضر . عدم توقيع شاهدين . ثبوت حصول الاعلان . لا بطلان ٢ - اعلان . مكتب محامى . تقرير الاعلان وقت غلقه . بطلان الاعلان . أثره من وقت تسليمه	١٣ و ٢٢ م
٢٣ » »	استئناف . معاد قيده . قبل الجلسة بثمانية وأربعين ساعة . تقديرها .	٣٦٢ م

العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية عشر	العدد الرابع	فهرست	السنة الحادية عشر
رقم	تاريخ	الأحكام	رقم	تاريخ	الأحكام
٢١٠	٣٧٣	٢٦ يونية ١٩٣٠	٢١١	٣٧٥	٣٠ يونية ١٩٣٠
٢١٢	٣٧٥	٢١ أكتوبر ١٩٣٠	٢١٣	٣٧٦	١٠ نوفمبر ١٩٣٠
٢١٤	٣٧٨	١٥ يناير ١٩٣٠			

١٢٩ من قانون العدل
والانصاف القدرى
باشاه ٨ لائحة شرعية
سنة ١٨٨٠ و ١٣٧
لائحة شرعية سنة ١٨٩٧

١٥ لائحة

٣٦٣ م

٣٦٥ م

تابع قضاء محكمة استئناف مصر

١- وقف . بدل . مشروط في الوقف . ناظر . جواز
اجرائه البذل - ٢ حجة الوقف . سابقة على
سنة ١٨٨٠ . علم التعيد بالوائح اللائحة
١ - اختصاص المحاكم الأهلية . طلب تعيين
مسكن لائق - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه
نهائياً . حكم برفض السكنى في عين معيته .
طلب تعيين مسكن لائق . طلبان مختلفان
استئناف . قيده . ميعاد ال ٤٨ ساعة . احتسابه
استئناف . اعلان . من المحل المعلن باعلان
الحكم . صحته

(٤) قضاء محاكم الجنايات

١١٣ وما بعدها و
٢٤٢ و ٢٤٤ و
٢٠٥ و ١١ ع و
١٥١ م .

١ - إعفاء من العقوبة . موغف . رئيس . أمر .
مأمور . شروط تطبيق الاعفاء المنصوص عليه
في المادة ٥٨ ع . ٢ - موغف . حبس . بدون
وجه حق . قبض . تعذيب . المواد ١١٤
و ٢٤٢ و ٢٤٤ ع . التفريق بينها - ٣ - تعذيب
لا يشترط أن يؤدي للوفاة أحياناً . تعذيب
معنوى - ٤ - قبض . حبس . اعتقال . تعذيب .
ركن التشديد المنصوص عليه في المادة ٢٤٤ . شامل
لباب كله . وليس خاصاً بالمادة ٢٤٤ - ٥ - المادتان
٢٤٢ و ٢٤٤ ع . العناصر المكونة لها - ٦ - القبض
الاعتقال . الحبس . ترميها والتفريق بينهما .

السنة المحادية عشر

فهرست

العدد الرابع

مواد القانون	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
	(تابع قضاء محاكم الجنايات)			
	٧- مسؤولية . ضرر مباشر . وغير مباشر . التعويض عنهما - ٨ - مسؤولية . حكومة . موظف . عمله لارضاء الحكومة . تضامن . الزام الحكومة به			
	٥ - قضاء المحاكم الكلية الأهلية			
١١ في محاكم المراكز ١٥٣ و ١٧٣ نج ٥٠ و قانون محاكم الجنايات ٢٦ مر - ٥٤ نج	محاكم المراكز الجنائية . اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التبعية	٣٠ يناير ١٩٣٠	٣٩٦	٢١٥
٢٨ و ٣٤٥ مر	دعوى اثبات حالة . قص في اعمال الخير أو اجراءاته . جواز اعادة تحريكها - استئناف . دعوى اثبات حالة . تحريكها لسد النقص في عمل الخير . رفضه . جواز استئناف حكم الرفض	١٩ فبراير ١٩٣٠	٣٩٩	٢١٦
٣٤٥ و ٣٤٩ مر	١- استئناف . جوازه حسب الطلبات الحامية في الدعوى - ٢- استئناف . جواز الاستئناف من عدمه . نظام عام - ٣- قانون . صدوره بعد الحكم . تأثيره على الاستئناف من عدمه . لا يطبق	٢٠ أكتوبر ١٩٣٠	٤٠٠	٢١٧
٢٨٨ و ٣٦٣ و ٤٩ و ٣٩٢ ر	١ - استئناف . مواعيد رفعه وقيد . في أحوال الاستعجال . قصيره بأمر القاضي . يزيل البطلان - ٢- نفاذ موقت . وجوبه في أحوال الاستعجال والأجراءات التحفظية والوقية . الكفالة . سلطة القاضي الجزئي في تقريرها	٢٢ » »	٤٠١	٢١٨

رقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
تابع قضاء المحاكم الكلية			
٢١٩	٢٧ أكتوبر ١٩٣٠	١- استئناف . سندات . أصلها بسبب واحد والتزاع فيها واحد . قبوله - ٢- مضي المدة . في الايجار . سقوطه . نظام عام . أسبابه - ٣- ترك ضمني . شروطه . توفرها - ٤- استبدال . شروطه . أحواله - ٥- استبدال . تغيير طريقة الدفع . أو خلافه . لا يتبر تجديداً للتمدد - ٦- وكالة للدائن المرتين . عن الراهن . غير جائزة	٨٢ و ١٨٦ و ٢١١ و ٥١٢ مد
٢٢٠	٢٨ » »	جناية . أحوالها . على محكمة الجنيح للإعذار القانونية . أو الظروف المخففة . تطبيق عقوبة الجنيحة عليها . دون المادة ١٧ ع .	ق ١٩ و ١٠ لسنة ١٩٢٥ و ١٠ و ١٧ و ٢٠٤ ع
٢٢١	٥ نوفمبر ١٩٣٠	١- إكراه بدني . من طرق التنفيذ . لتحصيل الفرامة بمقدار مدته فقط - ٢- إكراه بدني . جواز الجمع بين الإكراه البدني والتنفيذ على الممتلكات ولى . تصرف . مال الابن . انفصاله عن مال الأب . جواز سلب سلطة الولي بسوء تصرفه في مال ابنه	٢٦٧ و ٢٦٩ و ٢٧٠ ن
٢٢٢	٢٥ » »		٢٨ القانون الحسي ٤٢٨ قدرى باشا
(٦) قضاء المحاكم الجزئية			
٢٢٣	٢٢ مارس ١٩٣٠	١- معارضة . كيفية رفعها - ٢- معارضة . عدم جواز دخول معارض في دعوى معارضة في غير حالة التضامن .	٣٢٢ و ٣٢٩ مر
٢٢٤	١٩ أبريل ١٩٣٠	دعوى استحقاق . مستحق . جواز قبوله خصماً ثالثاً . لطلب إيقاف أثناء اجراءات نزاع الملكية . اذا قام بما يوجب القانون	٢٩٥ و ٥٩٤ و ٦٠٠ مر

العدد الرابع	فهرست	السنه الحادية عشر
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	مواد القانون
٢٢٥ ٤١٤ ٢٦ يونيه ١٩٣٠	تابع قضاء المحاكم الجزئية	٢ فترة ١ نجا
٢٢٦ ٤١٤ ١٣ يوليو ١٩٣٠	عمل تجارى أو مدنى . لبا . شراء الملف لمواشيه . عمل مدنى تحت أختام . كسرها . غلق محل . قب الحائط . عمل معاقب عليه	١٢٨ وما بعدها و ١٣١ ع
٢٢٧ ٤١٥ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٠	حق امتياز . أجرة رى الأراضى . الحجز التحفظى على المحصول الناتج منها . جواز الاتفاق عليه . عدم مخالفة النظام العام	٦٠١ فترة ٥ و ٤ مد
٢٢٨ ٤١٦ ١٥ أكتوبر ١٩٣٠	١ - اختصاص . خصم ثالث . الدفع بعدم الاختصاص - ٢ - قضاء مستعجل . اتفاق على اختصاصه . بطلان - ٣ - شروط عدم التصرف لمدة . صحته .	٢٩٥ و ٢٨ مر
٢٢٩ ٤١٩ ٧ » »	بلاغ كاذب . عب . الاثبات . أعلى المدعى المدنى أن يثبت كذب البلاغ . أم على المتهم أن يثبت صحته ؟ هل يشترط فى دعوى البلاغ الكاذب عن الرشوة أن يكون العمل المدعى بأخذ الرشوة لادائه أو للامتناع عن ادائه من أعمال وظيفة المبلغ ضده ؟	٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ ع
٢٣٠ ٤٢٠ ٢١ » »	التماس . غش المحكمة . أخفاء بيانات . وجوب استحالة كشفها قبل الحكم . أوراق قاطعة فى الدعوى . وجوب أثبات حيزها بفعل الخصم قبل التفصل فى موضوع قبول التماس	٣٧٢ فترة ٢ و ٤ مر
٢٣١ ٤٢٢ ٨ نوفمبر ١٩٢٩	تظلم من أمر حجز تحفظى . اختصاص القاضى الجزئى بأصداره . تقدير قيمة الدعوى . جواز الحجز لاصغر الدين	٢٦ و ٣٠ و ٦٦٨ وما بعدها مر

العدد الرابع	فهرست	السنه المحاذرة عشر
٢٣٧	٤٢٣	٢٣٧
٢٣٨	٤٢٧	٢٣٨
٢٣٩	٤٢٨	٢٣٩
٢٤٠	٤٢٩	٢٤٠
٢٤١	٤٣٠	٢٤١
٢٤٢	٤٣١	٢٤٢
٢٤٣	٤٣٢	٢٤٣
٢٤٤	٤٣٣	٢٤٤
٢٤٥	٤٣٤	٢٤٥
٢٤٦	٤٣٥	٢٤٦
٢٤٧	٤٣٦	٢٤٧
٢٤٨	٤٣٧	٢٤٨
٢٤٩	٤٣٨	٢٤٩
٢٥٠	٤٣٩	٢٥٠
٢٥١	٤٤٠	٢٥١
٢٥٢	٤٤١	٢٥٢
٢٥٣	٤٤٢	٢٥٣
٢٥٤	٤٤٣	٢٥٤
٢٥٥	٤٤٤	٢٥٥
٢٥٦	٤٤٥	٢٥٦
٢٥٧	٤٤٦	٢٥٧
٢٥٨	٤٤٧	٢٥٨
٢٥٩	٤٤٨	٢٥٩
٢٦٠	٤٤٩	٢٦٠
٢٦١	٤٥٠	٢٦١
٢٦٢	٤٥١	٢٦٢
٢٦٣	٤٥٢	٢٦٣
٢٦٤	٤٥٣	٢٦٤
٢٦٥	٤٥٤	٢٦٥
٢٦٦	٤٥٥	٢٦٦
٢٦٧	٤٥٦	٢٦٧
٢٦٨	٤٥٧	٢٦٨
٢٦٩	٤٥٨	٢٦٩
٢٧٠	٤٥٩	٢٧٠
٢٧١	٤٦٠	٢٧١
٢٧٢	٤٦١	٢٧٢
٢٧٣	٤٦٢	٢٧٣
٢٧٤	٤٦٣	٢٧٤
٢٧٥	٤٦٤	٢٧٥
٢٧٦	٤٦٥	٢٧٦
٢٧٧	٤٦٦	٢٧٧
٢٧٨	٤٦٧	٢٧٨
٢٧٩	٤٦٨	٢٧٩
٢٨٠	٤٦٩	٢٨٠
٢٨١	٤٧٠	٢٨١
٢٨٢	٤٧١	٢٨٢
٢٨٣	٤٧٢	٢٨٣
٢٨٤	٤٧٣	٢٨٤
٢٨٥	٤٧٤	٢٨٥
٢٨٦	٤٧٥	٢٨٦
٢٨٧	٤٧٦	٢٨٧
٢٨٨	٤٧٧	٢٨٨
٢٨٩	٤٧٨	٢٨٩
٢٩٠	٤٧٩	٢٩٠
٢٩١	٤٨٠	٢٩١
٢٩٢	٤٨١	٢٩٢
٢٩٣	٤٨٢	٢٩٣
٢٩٤	٤٨٣	٢٩٤
٢٩٥	٤٨٤	٢٩٥
٢٩٦	٤٨٥	٢٩٦
٢٩٧	٤٨٦	٢٩٧
٢٩٨	٤٨٧	٢٩٨
٢٩٩	٤٨٨	٢٩٩
٣٠٠	٤٨٩	٣٠٠
٣٠١	٤٩٠	٣٠١
٣٠٢	٤٩١	٣٠٢
٣٠٣	٤٩٢	٣٠٣
٣٠٤	٤٩٣	٣٠٤
٣٠٥	٤٩٤	٣٠٥
٣٠٦	٤٩٥	٣٠٦
٣٠٧	٤٩٦	٣٠٧
٣٠٨	٤٩٧	٣٠٨
٣٠٩	٤٩٨	٣٠٩
٣١٠	٤٩٩	٣١٠
٣١١	٥٠٠	٣١١
٣١٢	٥٠١	٣١٢
٣١٣	٥٠٢	٣١٣
٣١٤	٥٠٣	٣١٤
٣١٥	٥٠٤	٣١٥
٣١٦	٥٠٥	٣١٦
٣١٧	٥٠٦	٣١٧
٣١٨	٥٠٧	٣١٨
٣١٩	٥٠٨	٣١٩
٣٢٠	٥٠٩	٣٢٠
٣٢١	٥١٠	٣٢١
٣٢٢	٥١١	٣٢٢
٣٢٣	٥١٢	٣٢٣
٣٢٤	٥١٣	٣٢٤
٣٢٥	٥١٤	٣٢٥
٣٢٦	٥١٥	٣٢٦
٣٢٧	٥١٦	٣٢٧
٣٢٨	٥١٧	٣٢٨
٣٢٩	٥١٨	٣٢٩
٣٣٠	٥١٩	٣٣٠
٣٣١	٥٢٠	٣٣١
٣٣٢	٥٢١	٣٣٢
٣٣٣	٥٢٢	٣٣٣
٣٣٤	٥٢٣	٣٣٤
٣٣٥	٥٢٤	٣٣٥
٣٣٦	٥٢٥	٣٣٦
٣٣٧	٥٢٦	٣٣٧
٣٣٨	٥٢٧	٣٣٨
٣٣٩	٥٢٨	٣٣٩
٣٤٠	٥٢٩	٣٤٠
٣٤١	٥٣٠	٣٤١
٣٤٢	٥٣١	٣٤٢
٣٤٣	٥٣٢	٣٤٣
٣٤٤	٥٣٣	٣٤٤
٣٤٥	٥٣٤	٣٤٥
٣٤٦	٥٣٥	٣٤٦
٣٤٧	٥٣٦	٣٤٧
٣٤٨	٥٣٧	٣٤٨
٣٤٩	٥٣٨	٣٤٩
٣٥٠	٥٣٩	٣٥٠
٣٥١	٥٤٠	٣٥١
٣٥٢	٥٤١	٣٥٢
٣٥٣	٥٤٢	٣٥٣
٣٥٤	٥٤٣	٣٥٤
٣٥٥	٥٤٤	٣٥٥
٣٥٦	٥٤٥	٣٥٦
٣٥٧	٥٤٦	٣٥٧
٣٥٨	٥٤٧	٣٥٨
٣٥٩	٥٤٨	٣٥٩
٣٦٠	٥٤٩	٣٦٠
٣٦١	٥٥٠	٣٦١
٣٦٢	٥٥١	٣٦٢
٣٦٣	٥٥٢	٣٦٣
٣٦٤	٥٥٣	٣٦٤
٣٦٥	٥٥٤	٣٦٥
٣٦٦	٥٥٥	٣٦٦
٣٦٧	٥٥٦	٣٦٧
٣٦٨	٥٥٧	٣٦٨
٣٦٩	٥٥٨	٣٦٩
٣٧٠	٥٥٩	٣٧٠
٣٧١	٥٦٠	٣٧١
٣٧٢	٥٦١	٣٧٢
٣٧٣	٥٦٢	٣٧٣
٣٧٤	٥٦٣	٣٧٤
٣٧٥	٥٦٤	٣٧٥
٣٧٦	٥٦٥	٣٧٦
٣٧٧	٥٦٦	٣٧٧
٣٧٨	٥٦٧	٣٧٨
٣٧٩	٥٦٨	٣٧٩
٣٨٠	٥٦٩	٣٨٠
٣٨١	٥٧٠	٣٨١
٣٨٢	٥٧١	٣٨٢
٣٨٣	٥٧٢	٣٨٣
٣٨٤	٥٧٣	٣٨٤
٣٨٥	٥٧٤	٣٨٥
٣٨٦	٥٧٥	٣٨٦
٣٨٧	٥٧٦	٣٨٧
٣٨٨	٥٧٧	٣٨٨
٣٨٩	٥٧٨	٣٨٩
٣٩٠	٥٧٩	٣٩٠
٣٩١	٥٨٠	٣٩١
٣٩٢	٥٨١	٣٩٢
٣٩٣	٥٨٢	٣٩٣
٣٩٤	٥٨٣	٣٩٤
٣٩٥	٥٨٤	٣٩٥
٣٩٦	٥٨٥	٣٩٦
٣٩٧	٥٨٦	٣٩٧
٣٩٨	٥٨٧	٣٩٨
٣٩٩	٥٨٨	٣٩٩
٤٠٠	٥٨٩	٤٠٠
٤٠١	٥٩٠	٤٠١
٤٠٢	٥٩١	٤٠٢
٤٠٣	٥٩٢	٤٠٣
٤٠٤	٥٩٣	٤٠٤
٤٠٥	٥٩٤	٤٠٥
٤٠٦	٥٩٥	٤٠٦
٤٠٧	٥٩٦	٤٠٧
٤٠٨	٥٩٧	٤٠٨
٤٠٩	٥٩٨	٤٠٩
٤١٠	٥٩٩	٤١٠
٤١١	٦٠٠	٤١١
٤١٢	٦٠١	٤١٢
٤١٣	٦٠٢	٤١٣
٤١٤	٦٠٣	٤١٤
٤١٥	٦٠٤	٤١٥
٤١٦	٦٠٥	٤١٦
٤١٧	٦٠٦	٤١٧
٤١٨	٦٠٧	٤١٨
٤١٩	٦٠٨	٤١٩
٤٢٠	٦٠٩	٤٢٠
٤٢١	٦١٠	٤٢١
٤٢٢	٦١١	٤٢٢
٤٢٣	٦١٢	٤٢٣
٤٢٤	٦١٣	٤٢٤
٤٢٥	٦١٤	٤٢٥
٤٢٦	٦١٥	٤٢٦
٤٢٧	٦١٦	٤٢٧
٤٢٨	٦١٧	٤٢٨
٤٢٩	٦١٨	٤٢٩
٤٣٠	٦١٩	٤٣٠
٤٣١	٦٢٠	٤٣١
٤٣٢	٦٢١	٤٣٢
٤٣٣	٦٢٢	٤٣٣
٤٣٤	٦٢٣	٤٣٤
٤٣٥	٦٢٤	٤٣٥
٤٣٦	٦٢٥	٤٣٦
٤٣٧	٦٢٦	٤٣٧
٤٣٨	٦٢٧	٤٣٨
٤٣٩	٦٢٨	٤٣٩
٤٤٠	٦٢٩	٤٤٠
٤٤١	٦٣٠	٤٤١
٤٤٢	٦٣١	٤٤٢
٤٤٣	٦٣٢	٤٤٣
٤٤٤	٦٣٣	٤٤٤
٤٤٥	٦٣٤	٤٤٥
٤٤٦	٦٣٥	٤٤٦
٤٤٧	٦٣٦	٤٤٧
٤٤٨	٦٣٧	٤٤٨
٤٤٩	٦٣٨	٤٤٩
٤٥٠	٦٣٩	٤٥٠
٤٥١	٦٤٠	٤٥١
٤٥٢	٦٤١	٤٥٢
٤٥٣	٦٤٢	٤٥٣
٤٥٤	٦٤٣	٤٥٤
٤٥٥	٦٤٤	٤٥٥
٤٥٦	٦٤٥	٤٥٦
٤٥٧	٦٤٦	٤٥٧
٤٥٨	٦٤٧	٤٥٨
٤٥٩	٦٤٨	٤٥٩
٤٦٠	٦٤٩	٤٦٠
٤٦١	٦٥٠	٤٦١
٤٦٢	٦٥١	٤٦٢
٤٦٣	٦٥٢	٤٦٣
٤٦٤	٦٥٣	٤٦٤
٤٦٥	٦٥٤	٤٦٥
٤٦٦	٦٥٥	٤٦٦
٤٦٧	٦٥٦	٤٦٧
٤٦٨	٦٥٧	٤٦٨
٤٦٩	٦٥٨	٤٦٩
٤٧٠	٦٥٩	٤٧٠
٤٧١	٦٦٠	٤٧١
٤٧٢	٦٦١	٤٧٢
٤٧٣	٦٦٢	٤٧٣
٤٧٤	٦٦٣	٤٧٤
٤٧٥	٦٦٤	٤٧٥
٤٧٦	٦٦٥	٤٧٦
٤٧٧	٦٦٦	٤٧٧
٤٧٨	٦٦٧	٤٧٨
٤٧٩	٦٦٨	٤٧٩
٤٨٠	٦٦٩	٤٨٠
٤٨١	٦٧٠	٤٨١
٤٨٢	٦٧١	٤٨٢
٤٨٣	٦٧٢	٤٨٣
٤٨٤	٦٧٣	٤٨٤
٤٨٥	٦٧٤	٤٨٥
٤٨٦	٦٧٥	٤٨٦
٤٨٧	٦٧٦	٤٨٧
٤٨٨	٦٧٧	٤٨٨
٤٨٩	٦٧٨	٤٨٩
٤٩٠	٦٧٩	٤٩٠
٤٩١	٦٨٠	٤٩١
٤٩٢	٦٨١	٤٩٢
٤٩٣	٦٨٢	٤٩٣
٤٩٤	٦٨٣	٤٩٤
٤٩٥	٦٨٤	٤٩٥
٤٩٦	٦٨٥	٤٩٦
٤٩٧	٦٨٦	٤٩٧
٤٩٨	٦٨٧	٤٩٨
٤٩٩	٦٨٨	٤٩٩
٥٠٠	٦٨٩	٥٠٠
٥٠١	٦٩٠	٥٠١
٥٠٢	٦٩١	٥٠٢
٥٠٣	٦٩٢	٥٠٣
٥٠٤	٦٩٣	٥٠٤
٥٠٥	٦٩٤	٥٠٥
٥٠٦	٦٩٥	٥٠٦
٥٠٧	٦٩٦	٥٠٧
٥٠٨	٦٩٧	٥٠٨
٥٠٩	٦٩٨	٥٠٩
٥١٠	٦٩٩	٥١٠
٥١١	٧٠٠	٥١١
٥١٢	٧٠١	٥١٢
٥١٣	٧٠٢	٥١٣
٥١٤	٧٠٣	٥١٤
٥١٥	٧٠٤	٥١٥
٥١٦	٧٠٥	٥١٦
٥١٧	٧٠٦	٥١٧
٥١٨	٧٠٧	٥١٨
٥١٩	٧٠٨	٥١٩
٥٢٠	٧٠٩	٥٢٠
٥٢١	٧١٠	٥٢١
٥٢٢	٧١١	٥٢٢
٥٢٣	٧١٢	٥٢٣
٥٢٤	٧١٣	٥٢٤
٥٢٥	٧١٤	٥٢٥
٥٢٦	٧١٥	٥٢٦
٥٢٧	٧١٦	٥٢٧
٥٢٨	٧١٧	٥٢٨
٥٢٩	٧١٨	٥٢٩
٥٣٠	٧١٩	٥٣٠
٥٣١	٧٢٠	٥٣١
٥٣٢	٧٢١	٥٣٢
٥٣٣	٧٢٢	٥٣٣
٥٣٤	٧٢٣	٥٣٤
٥٣٥	٧٢٤	٥٣٥
٥٣٦	٧٢٥	٥٣٦
٥٣٧	٧٢٦	٥٣٧
٥٣٨	٧٢٧	٥٣٨
٥٣٩	٧٢٨	٥٣٩
٥٤٠	٧٢٩	٥٤٠
٥٤١	٧٣٠	٥٤١
٥٤٢	٧٣١	٥٤٢
٥٤٣	٧٣٢	٥٤٣
٥٤٤	٧٣٣	٥٤٤
٥٤٥	٧٣٤	٥٤٥
٥٤٦	٧٣٥	٥٤٦
٥٤٧	٧٣٦	٥٤٧
٥٤٨	٧٣٧	٥٤٨
٥٤٩	٧٣٨	٥٤٩
٥٥٠	٧٣٩	٥٥٠

السنة الحادية عشر

فهرست

العدد الرابع

مواد القانون	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
	(تابع قضاء المحاكم المختلطة)			
٧٦ د. م.	١ - محاكم مختلطة . وقف . اشهاد شرعى . اختصاصها بطلب الثغاة - ٢ - وقف . شروطه . الفناء . المادة ١٧٦ م . م . تطبيقها	٢٧ مارس ١٩٣٠	٤٢٨	٢٣٩
١٩١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ م	دعوى . عن حادثة سيارة . رفعها من المحنى عليه . ضد شركة التأمين . عدم قبولها . (٨) قضاء المحاكم الاجنبية	» » »	٤٢٨	٢٤٠
١٨٣١ مدنى فر	مسئولية جنائية . شركة . عدم مسئوليتها جنائيا . جريمة . وصفان . الأخذ بأشدها	١٦ مايو ١٩٣٠	٤٢٩	٢٤١
١٣٨١ مدنى فر	مسئولية . محضرين . خطأ . تأخير فى الاعلان	٢٦ يونيه ١٩٣٠	٤٢٩	٢٤٢
١٠٣١ مرافعات فر	اختصاص . تعدد المدعى عليهم . موضوع الدعوى	٢٣ مايو ١٩٣٠	٤٢٩	٢٤٣
٥٩ مرافعات فر	موظف عموى . تقاعد . الفناء أمر الاحالة . استناد الامر لماضى	٧ يونيه ١٩٣٠	٤٢٩	٢٤٤
١٣٨١ م. فرانسى	(٩) قضاء الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة	٢٠ » »	٤٣٠	٢٤٥
٢٩١ و ٢٨٦ م. م.	١ - استحقاق . حجز عقارى . استئناف . ميعاده - ٢ - دعوى عينية عقارية . استئنافها - ٣ - قانون جديد	١٥ يناير ١٩١٤	٤٣٠	٢٤٦
٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٤٢ م. قانون	قانون قديم . ابطاله - ٤ - تسجيل . قوة الشئ المحكوم فيه . تنازع بين قانونين . تفضيل - ٥ - مشتر سند			
١٩٢٣ سنة التسجيل	سجل . بائع . احكام خاضعة للتسجيل . تعريف			
١٧٧ و ١٧٦ و ١٧٥ م. م.	(١٠) لجنة الابحاث القانونية بالنيابة العمومية			
١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ م. م.	غرامة . فى قضايا المواد المخدرة . اعسار المتهم . التنفيذ بها بالاكره البدنى	٢ يناير ١٩٣٠		٤
	غرامة . مقضى بها مع الاشغال الشاقة أو الاجرام . تنفيذها	» » »	٢٨	٥
	منشرد . مشبه فيه . حالة الاشتباه . وقت سقوطها	» » »	٢٨	٦

نقابة المحامين

مفتشور

حضرة صاحب العزة وكيل نقابة المحامين لدى المحاكم الأهلية
أنتشرف بأن أخبر حضرتكم بأن حضرات مستشارى المحكمة ما زالوا يتضررون كل التضرد
من عدم عناية كثير من حضرات المحامين بالاستعداد للرافعة فى القضايا الموكولة لهمتهم فى المواعيد
المحددة للرافعة فيها وإن كثيرين منهم يلتسبون الأعذار والأسباب لطلب تأجيل تلك القضايا
وقد بلغ تضرد حضرات المستشارين من ذلك مبلغاً لا يستطيع الصبر عليه لأن تأجيل القضايا من
الجلسات المحددة للرافعة فيها يدعو حتماً لتكرير دراستهم لها كما يدعو الى زيادة اشتغال عمال
المحكمة بأعمال تلك القضايا . ومن جهة أخرى فهو ضار كل الضرر بمصلحة المتقاضين أنفسهم . ولقد
أصبح حضراتهم مضطرين الى عدم السماح بتأجيل أية قضية تكون محددة للرافعة بل أنهم سينظرون
حتماً تلك القضايا بالحالة التى هى عليها ولا يسمحون بتقديم مذكرات فيها بعد جلسة الرافعة مطلقاً لما
فى ذلك من عدم النظام فى السير ولما قد يحجره من المفاجآت بين المحامين أنفسهم ومن تعطيل
الفصل فى الدعاوى ولقد رأى حضراتهم أن نغمر لكم بهذا المعنى لتبلغوه لحضرات المحامين ليكونوا
على علم بالحطلة التى قرر اتباعها انجازاً للقضايا ورعاية لمصلحة المتقاضين
رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

امضاء

نحمرى فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠

علت النقابة بأن بعض حضرات رؤساء الدوائر المدنية بمحكمة استئناف مصر أظهر فى الجلسات
عدم الارتياح لطلب بعض حضرات المحامين تأجيل القضايا فى الجلسات المحددة للرافعة فيها ولطلب
تحرير المذكرات بعد المرافعة . فلاًجل ذلك قابل حضرة الاستاذ القريب بالنيابة حضرة صاحب
العزة وكيل محكمة الاستئناف ونقائهما فى هذه المسألة واتفقا على القواعد التى بينها حضرة صاحب السعادة
رئيس محكمة الاستئناف فى كتابه المنسوخة صورته أعلاه . وقد عرض هذا الكتاب على مجلس
النقابة وقرر بمجلسه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ابلاغاً لحضرات المحامين المقررين امام محكمة الاستئناف
للعمل بمقتضاه والحث على عدم مخالفة تلك القواعد فى المستقبل مراعاة للصصلحة العامة . كما قرر
المجلس عملاً بالاتفاق الذى حصل بين حضرة وكيل محكمة الاستئناف وحضرة القريب بالنيابة : -
انه اذا حدث مانع لاحد حضرات المحامين من المرافعة فى قضية معينة يجب عليه أخبار حضرة
رئيس الجلسة قبل الميعاد المحدد للرافعة بثمانية أيام بعد الاتفاق مع زملائه المحامين الوكلاء عن
حضور فى القضية أو أخطارهم .

قريب المحامين بالنيابة

محمد يوسف

مصر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠

